الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

مخبر بحث التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للجزائر

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

الشعبة: التاريخ

التخصص: تاريخ بلاد المغرب الوسيط

وظائف علماء المغرب الإسلامي في بلاد المشرق ما بين القرنين (7-9هـ / 13-15م)

إعداد الطالبة: خولة عمارة.

إشراف: أ.د عمار غرايسة.

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
علال بن عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيسًا
عمار غرايسة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفًا
عبد الجليل ملاخ	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
أحمد بن خيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مناقشًا
سليم حاج سعد	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشًا
عبد المالك بكاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف2	مناقشًا
سالم كربوعة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشًا

السنة الجامعية: 1446-1447هـ / 2025-2026م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

مخبر بحث التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للجزائر

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

الشعبة: التاريخ

التخصص: تاريخ بلاد المغرب الوسيط

وظائف علماء المغرب الإسلامي في بلاد المشرق ما بين القرنين (7-9هـ / 13-15م)

إعداد الطالبة: خولة عمارة.

إشراف: أ.د عمار غرايسة.

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

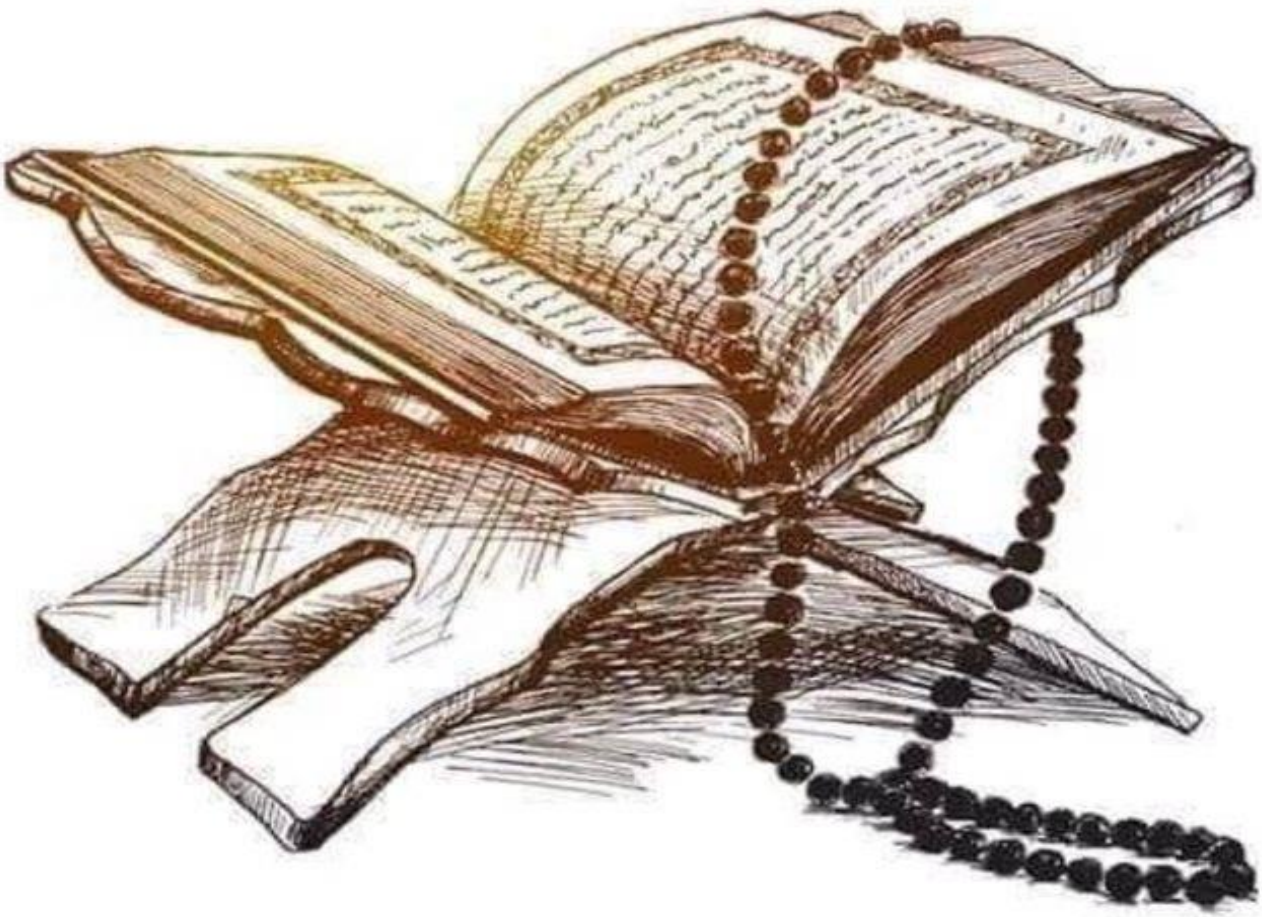
الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
علال بن عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيسًا
عمار غرايسة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفًا
عبد الجليل ملاخ	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
أحمد بن خيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مناقشًا
سليم حاج سعد	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشًا
عبد المالك بكاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف2	مناقشًا
سالم كربوعة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشًا

السنة الجامعية: 1446-1447هـ / 2025-2026م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

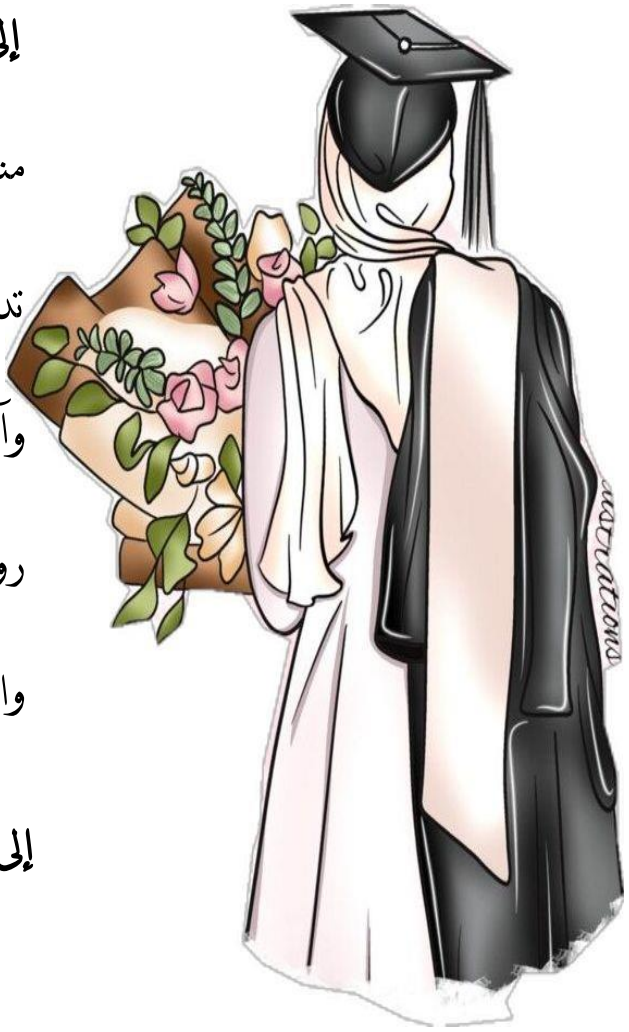
﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

[سورة المجادلة: الآية 11، برواية ورش]



الإهداء

أهدي ثمرة جهد مسيرتي الدّراسية التي كلّلها الله عز وجل بالدكتوراه



إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما، وأخص بالجهد الأوفر منهما لحبيبة القلب والفؤاد... ***أمي ثم أمي ثم أمي***، التي لم تدخر وقتاً ولا مجهوداً ولا نفساً لتشجيعي لمواصلة مشواري، وآمنت بعزيمتي وقدرتي عندما تسلل الضعف والإنكسار إلى روحي، فكانت لي كاليد اليَمين والضِلع المتين والطريق المُنير والملاك المُرافق.

إلى عزوتي وسندي إخوتي وأخواتي كل بإسمه ومقامه في قلبي.

إلى صديقة الدّرب أختي في الله كريمة عازب عبد الله

إلى روح خالي عبد الحفيظ الأعور رحمه الله وجعل مثواه الفردوس الأعلى.

إلى أهل العلم ومحبي التاريخ الإسلامي.

شكر وتقدير

أفتتح القول بالشكر والحمد لله عز وجل أولاً وأخراً الذي خصني بطلب العلم والنّجاح في مسابقة الدكتوراه في تخصّص تاريخ بلاد المغرب الوسيط، وتوفيقه لي لإنهاء هذه الرسالة، وأتمنى أنّ أكون قد خطوت طريقًا نحو الجنة إمتثالا لقول رسول الله ﷺ "مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِهِ عِلْمًا سهّل اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ "[1].

أمّا بعد، لا يشكر الله من لا يشكر النّاس[2]، لهذا فإنّ أخُط بقلمي هذا بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل البشوش الدكتور عمار غرايسة، الذي تفضل عليا بقبول الإشراف على أطروحتي، ولدعمه لي معنويًا وشده أزري عند إنطلاقتي في مسيرتي العلمية لإدراكه إنقطاعي عن مجالس العلم لبضع سنوات، ومتابعته الدؤوبة ومراقبة العمل وتقديم الملاحظات وتصويب البحث، فجزاه الله عني خيرا.

كما أتوجه بالشكر الوافر إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الجليل ملاخ من جامعة غرداية لقبوله أنّ يكونّ جزءا في الإشراف على هذا العمل، وسعيه الكبير في تدقيق وتصويب البحث بقدر المستطاع، مما كان له الأثر أيضا في إظهار هذا البحث بهذه الحلّة، رغم البعد الذي حرمني من الإستفادة أكثر من علمه وخبرته في البحث والتّخصّص، فجزاه الله عني خيرا.

وأسطر شكري وتقديري إلى أعضاء اللّجنة المناقشة كل بإسمه وجميل وسمه لعملهم الجاد لتصويب البحث ولسد ما غفل عنه جهدي وقلمي وفكري، بداية بأستاذي الفاضل منذ سنوات التّعليم الثانوي إلى غاية التّكوين في الدكتوراه، الدكتور علال بن عمر، وأستاذي الفاضل صاحب الإبتسامة البهيّة الدكتور سليم حاج سعد، وكذلك أستاذي الفاضل الدكتور أحمد بن خيرة، وختامًا بالأساتذة الأفاضل الدكتور سالم كربوعة من جامعة بسكرة والأستاذ الدكتور عبد المالك بكاي من جامعة سطيف2.

وأتوجه بوافر الشكر والتّقدير للعديد من جنود الخفاء وعلى رأسهم الدكتور عبد الرؤوف زواري من جامعة الوادي الذي لم يبخل عليَّ بأي نوع من المساعدّة قط في أول مشواري البحثي.

الباحثة عمارة خولة

---

[1] – مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت256هـ): **الجامع الصحيح**، تح مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 2001م، ج1، ص24.

[2] – أبو داود سليمان بن الاشعث(ت275هـ): **سنن أبي داود**، تح مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ج4، ص255.

الرموز والمختصرات الواردة في الأطروحة	
ص	الصفحة
P	Page
ت	تاريخ الوفاة
ج	الجزء
م	التاريخ الميلادي
هـ	التاريخ الهجري
ط	الطبعة
ع	العدد
إلخ	إلى آخر ذلك
" "	الإقتباس الحرفي
تح	تحقيق
- -	شرح أو توضيح
/	فاصل بين التاريخ الهجري والميلادي
مر	مراجعة
تر	ترجمة
تع	تعليق
د.ط	دون طبعة
د.ت. ن	دون تاريخ نشر
د.د.ن	دون دار نشر
د.م.ن	دون مكان نشر
مج	المجلد
ق	القرن


المقدمة

المقـــــــــدمة:

يعدّ العلماء من أبرز فئات المغارب، التي أبدت اهتمامًا وانجذابًا لحواضر ومدن بلاد المشرق طيلة فترة التاريخ الإسلامي، فالمصادر على اختلافها وعلى رأسها التّراجم والطبقات ومثيلتها من كتب الرّحّالة والفهارس قد حفظت في طيات صفحاتها إحصائيات هائلة من أسمائهم، حتّى قبل وبعد الفترة المدروسة، المشهور منهم والمغمور، وقد عبّر دونميك أورفوا[1] (Dominique Urvoy) عن رأيه في أحد فواصل دراسته حول سبب كثرة تنقلاتهم، بأنّهم تميّزوا بحياة مرّهفة وأقل إرهاقًا على غرار باقي شرائح المجتمع[2]، ولكن إذا حاولنا توسيع النّظرة فإنّ دوافع انتقال علماء المغرب وانجذابهم إلى الحاضرة المشرقية قد تنوّعت، وهي ما جعلت منهم فئة نشطة لا تضع اعتبارات للحواجز الجغرافية التي تثنيهم عن التّرحال، ومنها الدافع الدّينيّ كأداء مناسك الحج والعمرة وزيارة الأماكن المقدسة، أو لدافع علميّ كالاستزادة بالمعارف بأخذ العلم من أفواه الشيوخ وجهابذة العلم، أو لدوافع سياسية كالفرار من مصير مجهول بسبب اختلافاتهم مع أصحاب السّلطة أو الحروب، أو لدوافع تجارية وكسب الرزق، أو لاختلافات مذهبيّة وفكرية وما شابه ذلك، فصالوا وجالوا بين حواضرها الكبرى وقراها لتحقيق ما يصبون إليه.

وقد فضل الكثير من العلماء الاستقرار الدّائم ايمانا منهم بوحدة العالم الإسلامي، مما خلق مع مرور الوقت أُسر علمية تكونت مع قرار بقاء العالم أو مع والده أو أحد أجداده، وقد قوبل هذا الوجود بهالة من التّرحاب والاهتمام والدّعم المتواصل من المجتمع ونظرائهم من العلماء والسّلطات الحاكمة، لاسيما مع عهد الأيوبيين، نظرا لما وفّروه لهم من سبل وإمكانيات، وإفساح المجال أمامهم ليمارسوا حياتهم ونشاطاتهم بدون معارضة أو قيود، بل إشراكهم في ميادين الحياة المختلفة، وهذا الإشراك لم يكن صوريا سطحيًا بل أعمق، من خلال إفساح المجال لهم للانخراط وتسنّم الوظائف، وهذا السماح لم يكن مرهونا فقط بالفئات المولودة هناك بل حتّى أولئك الذين لم يكن لهم أيّ ارتباط مسبق بها، مما جعلهم أكثر احتكاكا بمختلف شرائح المجتمع الجديد، وأكثر فاعليّة واتصالاً، ولهذا

[1] – من أصول فرنسية، حاصل على الدكتوراه في الدراسات العربية، وأخرى في الأدب والعلوم الإنسانية والفلسفة، وهو باحث في دار فيلاسكيز والمعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق والمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي، وهو حاليا أستاذ للفكر والحضارة العربية بجامعة تولوز الثانية، لديه العديد من الدراسات حول الحياة الفكرية في الأندلس، والصراع المسيحي الإسلامي، والمفكرين العرب المستقلين. ينظر لموقع https://www.babelio.com/auteur/Dominique-Urvoy/68776. تم زيارة الموقع في 2023/3/14م على الساعة 17:00 مساءا.

[2] – هذه الإشارة ذكرها دونميك ضمنيا في دراسته الإجتماعية حول علماء الأندلس ما بين القرن5-7هـ/11-13م، بأن المصادر التي تتميز بتغطية شرائح المجتمع أنّها في الغالب قد ركزت على مجموعة النخبة منها وبالتحديد تلك التي لها ارتباط بالمجالين الدينيّ والعلميّ، ينظر:

Dominique Urvoy: **Le monde des ulémas andalous du Ve/XIe au VIIe/XIIIe siècle**, Étude sociologique, Genève Librairie Droz, 1978, p30.

وقع اختيارنا على دراسة هذه الجزئية المهمة من مسار علماء المغرب، آملين تغطية جزء آخر من حياتهم ونشاطاتهم وتأثيرهم في الجناح المشرقي من العالم الإسلامي، تحت عنوان **"وظائف علماء المغرب الإسلامي في بلاد المشرق ما بين القرنين 7-9هـ/13-15م"**.

أولا: حدود الدّراسة:

1/ حدود الموضوع:

تتناول الدّراسة وظائف علماء المغرب الإسلامي في بلاد المشرق، معتنية بوظائف معينة شغلها العلماء، وهي التي توسّمت بصفة "النظاميّة" ضمن دائرة القضاء والإدارة والتّعليم وغيرها، دون التّطرّق لدراسة الوظائف الحرّة في القطاع الخدماتي كالعمل في البساتين والحمامات والناطور، أو القطاع الاقتصادي كالزراعة والتّجارة والصّناعة وما شابه ذلك من أعمال، وذلك باعتبار أنّ العمل في هذه المجالات الأخيرة أقرب إلى مصطلح "الأعمال الحرّة" منه إلى الوظائف.

2/الحدود المكانية: جاءت هاته الدّراسة ضمن إطارين جغرافيين:

أوّلهما **المغرب الإسلامي**، وهو منطلق وأصل الفئة المعنيّة بالدّراسة وهم "العلماء"، وقد تمّ اختيار الإطار الجغرافي للمغارب الثلاثة-الأدنى والأوسط والأقصى- دون الأندلس بسبب اتساع المجال، وللتمكن من التّحكّم في الموضوع، كما أنّ سبب اختيارنا للمغارب الثلاثة دون التّركيز على مغرب واحد هو وقوفنا على بعض المفارقات، ومتمثّلة في أنّ العلماء الذين قُيّدت أسماؤهم في السّجلاّت الوظيفيّة قد تباينت انتماءاتهم إلى المغارب الثلاثة، بالإضافة إلى وجود مجموعة ذات أصل مغربي مجهولة الانتماء الجغرافي، وما زاد من هذه المفارقة هو تقييد الكثير من أسماء العلماء المنتمين إلى أحد هذه المغارب في بعض المناصب واختفاء أو قلّة تسنّم البقيّة لها، ولتجنب هذه الإشكاليّة التي قد تؤدي بنا إلى دراسة عيّنات من العلماء وإهمال الباقين لاسيما أنّ موضوعنا لا يدرس حدثًا بل يغطي نشاط عام وهو ولاياتهم للوظائف في حواضر المشرق، ارتأينا أن نقوم بالحديث عن كل العلماء الذين جاء ذكرهم أنّهم تولّوا المناصب من المغارب الثلاثة، مع الإشارة ضمنيًّا إلى الانتماءات حسب ما يقتضيه الشرح والتّفصيل.

وثاني مجال هو **المشرق الإسلامي** الذي يمثل الحيز المستهدف لتتبع ودراسة الوظائف التي شغلها علماء المغرب، وقد تعيّن علينا هذا الإطار الجغرافي الشاسع الذي لا نخفي صعوبة البحث والتّحرّك فيه للإلمام بالموضوع قدر الإمكان، لأنّ فئة العلماء كانت نشطة ولم تتوقف دائرة عملهم في حاضرة مشرقية دون أخرى تقريبا، بل إنّ بعض العناصر لم يستقرّوا في مدينة بعينها طوال مشوارهم الوظيفيّ، كذلك انصبّ تقسيم العلماء في الغالب على

بلاد مصر، والحجاز، والشّام، وأحيانا بحسب المناصب على العراق والبحرين واليمن، بينما باقي المناطق من المشرق لم نتطرّق إليها، بحكم أنّنا لم نقف على حدّ العيّنات التي بين أيدينا على من تولّى وظيفة فيها.

3/الحدود الزمانية:

أمّا بالنسبة **للإطار الزمني** فقد كان مع بداية القرن السابع للهجرة إلى غاية نهاية القرن التاسع للهجرة (15/13م)، وقد توسّمنا اختيارنا لهذه الفترة من التاريخ الوسيط لعدّة اعتبارات ومميزات:

- فمن النّاحية المنهجية حاولنا التّقيّد بفترة معتبرة لدراستها والتّفصيل فيها.
- ومن ناحية أخرى أنّه منذ النصف الثاني من القرن 7هـ/13م تقريبا قد حدثت عدّة تغييرات، وعلى رأسها تبدل الأسر الحاكمة وتأثير ذلك على الأوضاع عموما، ففي المغرب الإسلامي سقطت الدولة الموحدية مع سنة 668هـ/1269م وتقاسم مجالها ثلاث دويلات(الدولة الزيانية بالمغرب الأوسط والدولة الحفصية بالمغرب الأدنى والدولة المرينية بالمغرب الأقصى)، مما خلق جوّ مشحون في غالب الأحيان، أدى إلى تحريك آليات الهجرة والتّنقل بحثا عن الأمن والاستقرار والاسترزاق، بينما في الشق المشرقي فقد شهدت بعد سقوط الدولة العباسية استقرارا بَيِّن لاسيما مع الدولة الأيوبية (569-648هـ/1173-1250م) ثمّ مع وريثتها الدولة المملوكية منذ سنة 648هـ/1250م إلى غاية بدايات القرن 10هـ/16م.
- طبيعة النّظام الوظيفيّ المميّز، والانفتاح الفكري والمذهبيّ، فخلال الفترة المدروسة دَأب حكام الأيوبيين ومن بعدهم المماليك على ضرب الموروث المذهبيّ الشّيعيّ الفاطميّ عن طريق نشر المذاهب السّنّيّة، والتّشجيع على توسيع العلوم الدّينيّة، وقد أرفقوا مع هذا تطوير النّظام الوظيفيّ، هذا عدا إنشاء وتنوّع المؤسسات المتّبنّيه لهذا الاتّجاه، وسعي الحكّام على استقطاب علماء السّنّة، وهذه السّمات كان لها الأثر على علماء المغرب وتولّيهم للمناصب كما سيأتي في البحث.

ثانيًا/ أهمية الموضوع:

إنّ دراسة موضوع وظائف علماء المغرب في بلاد المشرق ما بين القرنين 7-9هـ/13-15م بالغة الأهمية لعدّة أسباب، نوجز منها:

- أنّها يسلّط الضوء على فئة مهمة من العناصر المغربيّة، فالعلماء قد تمتّعوا بمكانة جليلة سواء في ديارهم أو في الدّيار المشرقية، فقد أخذوا على عاتقهم حمل راية العلم وخدمة الدّين وما يفيد المجتمع، لهذا لم يتوانى أهل المشرق وسلاطينها من إبداء وجه التّرحاب والتّشجيع والاحترام للعلماء عامة والوافدين عليهم خاصة لإدراكهم منزلة العلماء والعلم، وهو ما أكسب علماء المغرب شأوًا ساعدهم على تعزيز وجودهم والبروز في مسارح الأحداث وتقديم بصمتهم فيما برعوا فيه.

– الكشف عن جانب جديد ومهم من نشاطاتهم المتعدّدة، فتواجدهم لم يكن منحصر في قالب التّأليف أو الرّحلات الحجّيّة والتّجارية والعلميّة وأخذ الإجازات، والجلوس في السّاحات العامة للتدريس، بل إنّ جسامتهم في المجتمع المشرقي كان أكبر وأبرز من خلال ما توصّلوا إليه من مناصب جليلة جعلت منهم عنصرا فاعلا قمِنا لا يقل عن نظيره المشرقيّ.

ثالثا/ أسباب إختيار الموضوع:

إنّ السبب الذي جعلنا نختار موضوع الوظائف هو السعي إلى تحقيق عدّة أهداف، فعلى سبيل الذكر لا الحصر:

– سدّ النّقص الحاصل في دور وأثر العالم المغربي ونشاطه في المجتمع المشرقي، وهذا بسبب تركيز الدّراسات السابقة في باب العلاقات والرّحلات وما قدموه من إسهامات في العلوم والتأليف وما شابه، وإنّ تمّ التّعريجُ عن الوظائف كان بشكل مقتضب لا يعطي للموضوع حقه رغم قيمته وأثره، وهذا ما تنبّه له الباحثين مؤخراً.

– تتبع الوظائف التي تسنّمها علماء المغرب في الدّيار المشرقية، وتحديد التّنوّع والتّباين بينها.

– بيان الأثر والدور الذي قدموه في مجال التّعليم والقضاء والإدارة، من خلال ما تقلّدوه من مناصب، على حدّ ما تجود به علينا المصادر، وإثبات أنّ علماء المغرب لم يكونوا عناصرا وافدة وناقلة كما يصوّر لها، بل كانوا أيضا عناصر فاعلة ومضيفة للمجتمع المشرقي، على الأقل ضمن المجال الزمني المدروس.

– التّنقيب على الظروف والسّبل والوسائل التي ساعدت وساهمت في توفير مناخ ومقاعد عمل للعلماء المغاربة، وحتى السّبل والوسائل التي اعتمدوها داخل المجال المشرقي.

– فصل جانب الحياة الوظيفيّة لعلماء المغرب والتّوسّع في جوانبها وأبعادها بدل أخذها بشكل مقتضب وسريع وسطحي ضمن صفحات الدّراسات التي تتناول العلاقات بين شطري العالم الإسلامي، أي محاولة جمع شتات أمرها وتنظيم عقدها.

– تقديم إضافات وتصورات جديدة وأوسع للمناصب التي تولّاها العلماء خلال هذه الفترة الزّمنيّة.

– التّعرّف على أشهر الأسر أو البيوتات المغربية الأصل، التي أطرت وجودها بين الأسر المشرقية في ميادين الوظائف الدّينيّة والإدارية والتّعلميّة والقضائيّة.

– بل نهدف إلى تسليط الضوء كذلك على المعيقات التي واجهت النّخبة العلمية في دائرة الوظائف النّظاميّة.

– أنّ موضوع الدّراسة لم يتم دراسته من قبل في رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه منفصلة ومفصلة على حدّ بحثنا، إلاّ جزئيات صغيرة ضمن سياق إسهامات العلماء العامة أو ضمن العلاقات العلمية المختلفة بين المشرق والمغرب، مما أدى إلى بقاء الكثير من تاريخهم ونشاطاتهم غامضًا، وتحتاج إلى توسيع نطاق البحث فيها.

رابعا/ إشكالية الدّراسة:

لقد تمّ ضبط الموضوع ضمن إشكالية رئيسيّة ومجموعة فرعية، آملين الإجابة عليها في عرضنا للبحث، وتتمحور على النحو التالي: **ما هي الوظائف التي تبوّأها علماء المغرب ببلاد المشرق في الفترة ما بين القرنيين7–9هـ/13–15م؟**

أيّ الحواضر والمدن التي كانت أكثر استقطابًا وحضورا للعَالِم المغربي، ولتولّيهم الوظيفة؟ هل من مميزات وأسباب تحكّمت في توزيعهم الوظيفيّ داخلها؟

كيف كانت صور الوجود المغربيّ في ميادين الوظائف فرادى، أمّ أنّ هناك أيضا أسر؟ وإنّ وجدت أسر كيف استطاعت أنّ تخلق لنفسها جذورا في البيئة المستقبلة؟

هل كان هناك تنوّع وتباين في طابع الوظائف التي شغلوها؟ وهل استطاعوا الوصول إلى مناصب حسّاسة داخل الأجهزة الوظيفيّة؟ وهل هناك من المناصب ما اختصوا بها دون غيرهم؟

ثمّ ما الظروف والعوامل السّياسيّة والمذهبيّة التي ساعدت وأدّت إلى زيادة فئة العلماء المغاربة في مجال الأعمال النّظاميّة خلال الفترة المدروسة، في بيئة كانت الغلبة فيها عادة لأهلها وهو أمر طبيعي؟

ما هي شروط التّعيين الشّخصيّة والعلميّة والدّينيّة التي كانت معتمدة في الساحة الوظيفيّة؟ ثمّ ما هي الرّواتب التي تقاضوها وما نوعها؟ وهل كانت كافية لتحقيق الاستقرار مادّيّ والاجتماعيّ؟

هل اعتمد العلماء على أنماط معينة للوصول إلى المناصب المتاحة للمعمّمين؟

هل كانت هناك صراعات على الوظائف؟ وإلى أي مدى وصلت ملامحها؟ وهل كان لها تأثير على العلماء المغاربة؟

هل اكتفى العلماء بممارسة العمل المناط بهم فقط، أمّ أنّهم نجحوا في إثبات دورهم كعناصر قمِنا ساهمت في تطوير المجالات التي يعملون بها؟

خامسا/ المناهج المتبعة:

أدّت بنا رحلة إنجاز هذه الأطروحة الإستعانة بمناهج بحثية متنوّعة متعاضدة أملتها طبيعة الموضوع وفصوله، وأوّل هذه المناهج وأساسها **المنهج التّاريخيّ** القائم على جمع مظان المادة التّاريخيّة من أصولها المختلفة، والكشف على أكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات التّاريخيّة المتصلة بموضوع بحثنا، من خلال دراستها وفرزها وتحليلها ونقد ما يلزم منها وتركيب الواقع والأحداث والأماكن والتواريخ المتعلقة بوظائف العيّنات المدروسة المسجلّة في الأدلّة والوثائق التّاريخيّة المختلفة.

بالإضافة إلى **المنهج الإحصائيّ** الذي إقتضت الحاجة إلى سلكه من أجل الحصول على نتائج عددية ونسبيّة تقريبيّة للعلماء الذين انْتُدِبوا في الوظائف طوال فترة القرن السابع والثامن والتاسع الهجري، حيث تعيّن علينا جرد هؤلاء الأعلام من صفحات الوثائق التّاريخيّة على إختلاف ألوانها، وترتيبهم وتصنيفهم على حسب الوظائف التي تَبَوّؤها، وعلى حسب الحواضر والمدن والمؤسسات التي عملوا بها.

ومن المناهج المعتمدة أيضا **المنهجان الوصفيّ والمقارن**، فأوّلهما لمناسبته لوصف موضوع الدّراسة والتّفصيل في أجزائه بعد الإحصاء والتّحليل، كوصف خلفية الأوضاع السّياسيّة والمذهبيّة والعلميّة وأثرها على النظام الوظيفيّ وعلى العلماء بما فيهم المغاربة، كما تسنى لنا وصف أهم المناصب التي شغلوها وطريقة ولايتهم وعزلهم، ووصف أثر وجهود الكثير منهم في القضاء والإدارة والتّدريس والدّين -كتثبيت المذاهب السّنّيّة-، وحتّى في ميادين الحياة السّياسيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة، كما سلكنه لوصف الطرق التي إنتهجها البعض للوصل إلى الوظائف وما وقع من أحداث ونزاعات حولها، أمّا المنهج الثاني فقد إستندنا إليه لمقارنة عدّة نقاط ومسائل فيما توصّلنا إليه في الدّراسة الإحصائيّة، على سبيل المثال بروزهم وتركيز دائرة عملهم في بعض المدن والمؤسسات والمناصب على غرار غيرها، أو من ناحية مقارنة السّلوك والكفاءة العلميّة والفقهيّة للعلماء الموظفين، ومن جانب أخر مقارنة ما وقفنا عليه من مادة خبرية حول موضوع البحث من المصادر والروايات التّاريخيّة بغرض أنّ يتأتّى لنا تمييز ومعرفة الأخبار التّاريخيّة الأقرب إلى الصّحّة، ولتجنب مزالق الأخبار التي غلبت عليها خلفية المؤرخ -كالخلافات ونزاعات والحسد أحيانا- في وصف الأحداث والأعلام.

سادسا/ خطة الدّراسة:

تتحرك هذه الدّراسة ضمن إطار مكانيّ وزمنيّ محدد، ومسألة محددة وهي وظائف علماء المغرب بحواضر ومدن المشرق، ولهذا وبعد رحلة التّنقيب والتّعمّق في الموضوع على حسب ما جادت به المادة الخبرية على إختلاف أنواعها قسمنا العمل إلى ستة فصول عدا المقدمة والخاتمة والملاحق ذات الصّلة بالفصول، بحيث أنّ كل فصل شمل العديد من النقاط التي تدرس جانبا من جوانب البحث وتجيب على التّساؤلات المطروحة.

الفصل التّمهيدي: وهو بعنوان **علماء المغرب الإسلامي بالدّيار المشرقية**، أردنا تخصيصه كمفتاح ممهد لقراءة وإستخلاص بعض المعطيات الخاصة بالعيّنات التي تمّ جمعها من بطون الكتب المصدريّة والمرجعيّة على إختلافها، هؤلاء الذين سيكون مدار الدّراسة عليهم، مثل الوقوف في المبحث الأوّل منه على الإحصاء العام للموظفين من علماء المغرب، ثمّ تقصّي توزيعهم الوظيفيّ جغرافيًا وعدديًا من خلال تتبع تحركاتهم وأماكن العمل، ثمّ معرفة الأسباب والمميزات العامة والخاصة لتلك الحواضر والمدن والقرى التي مهّدت الطريق لإرفاق أعلام المغرب في سجلاّتها الوظيفيّة جنبًا إلى جنب نظائرهم من أعلام المشرق من العلماء، أمّا المبحث الثاني فقد إختصّ برصد وتعريف أهم الأسر العلميّة المغربيّة التي ستكون أسماء أفرادها واردة في تقلّد الوظائف.

الفصل الأول: الذي أخذ عنوان **الوظائف القضائيّة لعلماء المغرب الإسلامي**، فسيتم فيه تسليط الضوء على أوّل جانب من المناصب التي تولّاها علماء المغرب وهي الوظائف ذات الطبيعة القضائيّة، وهي وظيفة قضاة القضاة ووظيفة نيابة القضاء، ووظائف قضائيّة أخرى ككاتب القضاء والشّهادة والحِسبة، وقد قسّمنا العمل داخله إلى ثلاث مباحث تبعا لترتيب المذكور آنفا، حتّ يسهّل علينا التّعريف بها، وإظهار أقسامها على حسب دائرة ونظام العمل، وعلى حسب مراحل وأسباب ظهورها، حتّ يتأتّى لنا تحديد مدى تأثيرها الوظيفيّ على النّخبة المغربيّة، ومن ثمّ تحديد أهم الشّخصيّات التي زاولتها، وتقييد نسبهم والتعقيب عليها، وفهم أسس ولايتهم وعزلهم وما كانوا يتقاضونه، وكل ذلك بعد ضبطهم جغرافيا وفق أماكن الوظائف، ثمّ إتباع بصمتهم ودورهم في هذه المجالات من خلال إقتفاء إشارات بعض القضايا والخصومات التي عالجوها وبَتّوا فيها وشاركوا فيها، ومن خلال كذلك ما ألّفوه لمعالجة وتحسين النظام والمؤسسة القضائيّة، ومواقفهم في بعض المسائل السّياسيّة والإجتماعيّة.

الفصل الثاني: وهو بعنوان **الوظائف ذات الشعائر الدّينيّة لعلماء المغرب الإسلامي**، فقد خصّصناه لدراسة الجانب الثاني من الوظائف التي تبوّأها علماء المغرب، وهي الوظائف ذات الشعائر الدّينيّة بمعنى المرتبطة بشؤون العبادة، وقد أدرجنها في ثلاث مباحث وهي وظيفة الإمامة ووظيفة الخطابة ثمّ وظيفة النّيابة فيهما وبعد

ذلك وظيفتا الوعظ والتّأذين، حيث سنحاول الإلمام بجوانب هذه المناصب وإنّ كان هناك تباينات في البعض منها من ناحية الطبيعة الوظيفيّة المذهبيّة وعدد الموظفين ونوع المؤسسات التي شغلوها، وكيف كان التّعيين والعزل والرّواتب والأزياء التي كانوا يختصون بها وما إلى ذلك، كما سنحاول معاينة أثر العلماء في هذا القسم.

الفصل الثالث: فجاء بعنوان **الوظائف التّعليميّة لعلماء المغرب الإسلامي**، إذ تناولنا من خلاله ما شغلوه من وظائف تعليميّة، بحيث سندرس فرعين منها في المبحث الأوّل، أوّلهما هي الوظائف التّدريسيّة الأساسية أي بمعنى الرّئيسيّة في لوائح التّوظيف في المؤسسات والمعاهد التّعليميّة على اختلاف أشكالها، وهي تسعة: وظيفة تدريس الفقه ووظيفة مشيخة الإقراء ووظيفة مشيخة الحديث ووظيفة مشيخة النّحو ووظيفة تدريس التّفسير ووظيفة تدريس الطّبّ ووظيفة التّدريس في الحلقات الخاصّة ووظيفة التّصدير ووظيفة التّأديب، أمّا الفرع الثاني فهي الوظائف التّدريسيّة المساعدة للأولى وهي: وظيفة الإعادة ووظيفة النّيابة على المدرس الأساسيّ، وقد أرفقنا كلّ خطوة بتقديرات إحصائيّة للمشتغلين ولأنواع المؤسسات التي تسنّموا داخلها مقاعد لتدريس، مع فهم التّفاوتات بين مراتب المناصب والوضعيّة المهنيّة لهؤلاء الفئة من العلماء، إسقاطا على مستوياتهم العلميّة والإيديولوجيا سياسة الدولة التّعلميّة والوظيفية آنذاك، مع إبراز كفاءتهم في هذه التّخصّصات، كما عملنا كذلك على إبراز ودراسة ظاهرة مهمة وهي ظاهرة تعدّد وتنوّع الوظائف في هذا القطاع لجملة من العلماء، كما تطرّقنا إلى معرفة شروط الولاية والعزل والرّواتب والأزياء بالنسبة للعاملين في هكذا مناصب من خلال تتبع نصوص الوقف لبعض المؤسسات والتّواقيع التّدريسيّة، أمّا في المبحث الثاني فقد خضنا في الحديث عن المضامين الدّراسية لأعضاء هيئة التّدريس، من حيث المنهج والمواد والمؤلفات المدرسه مع عدم إغفال أثرهم، وفي المبحث الثالث فقد اهتممنا من خلاله بتوضيح الطرق والأساليب التّعلميّة التي إنتهجها علماء المغرب في حلقاتهم، وأمّا المبحث الرابع والأخير فقد أشرنا فيه إلى مواضع ومواعيد التّدريس.

الفصل الرابع: بعنوان **الوظائف الإدارية لعلماء المغرب الإسلامي**، فسنتطرّق خلاله إلى أخر مجموعة من وظائف علماء المغرب سواء ذات الطابع الدّينيّ أو الدّيوانيّ، معتمدين على تفصيل معين في تقسيمنا للمباحث، حيث سنتكلّم بداية في المبحث الأوّل عن وظيفة المشيخة وما إرتبط بها من ألقاب وظيفيّة أخرى وهي: مشيخة البيوتات الصّوفيّة والعمائر الجنائزيّة ثمّ مشيخة المغاربة في مدينة القدس الشريف، لننتقل بعدها للحديث في المبحث الثاني عن وظيفة النّظر وما إرتبط بها هي أيضا من ألقاب وظيفية وهي: وظيفة نظر الدّواوين ونظر الخزانة الخاص ونظر بيت المال ونظر الإسطبلات السّلطانيّة ونظر الجهات ونظر البيمارستان ونظر الجامع ونظر الأوقاف ونظر الربط والخوانق، لنشير في المبحث الثالث لبقية الوظائف التي لا تندرج ضمن لائحة مسمى

النَّظر أو المشيخة، وهي وظيفة كتّاب الدَّسّت وكاتِم السّرّ ووظيفة وكالة بيت المال ووظيفة إدارة دواليب ومعاصر قصب السّكر، بالإضافة إلى وظائف أخرى من كتّاب الأموال كعمالة والإستفاء والمُباشرة و أمين حواصل الحرم وخدامه، ومن إدارة السّجون وظيفة أمين السّجن، بحيث سندرّس كل عنصر منفصل من حيث إحصائيات الموظفين من علماء المغرب وتحليل المعطيات مع تقديم بعض التّفسيرات وتعقيبات حولها، معرفين كذلك بشروط التّولية والعزل في هذه المناصب، مع عرض بعض النماذج، مشيرين أيضا إلى أزياء ورواتب الموظفين في هذا القطاع، مع الوقوف على الكفاءة العلميّة والمهنيّة للنخبة المغربيّة.

الفصل الخامس: جاء بعنوان **أنماط التّحصيلات الوظيفيّة وملامح الصّراع**، فبعد التَبَحّر والإلمام بجميع الوظائف التي تبوّأها علماء المغرب طيلة الثلاثة القرون المدروسة إخترنا أنّ نختتم العمل في هذا الفصل بطرح مسألتين مهمتين في مبحثين، ففي المبحث الأوّل عملنا على تتبع ومعرفة أنماط تحصيلهم لهذه المناصب، والتي نقصد بها الطرق والأساليب التي إنتهجوها للحصول على فرصة لوظيفة ما، أو إثبات جدارتهم أو الحفاظ على ما بين أيديهم من مقاعد في ظل المتغيرات والظروف والتّأثيرات الوظيفيّة والسّياسيّة والإجتماعيّة والعلميّة، أمّا ثاني مسألة والتي سنتناولها كمبحث ثاني وهي صور أو ملامح الصّراع الوظيفيّ، وكيف كانت تأثيرها على سلوك بعض الشّخصيّات العلميّة؟ وذلك على حسب ما تجود به المادة الخبرية المصدريّة من أمثلة.

سابعا/ الدّراسات السابقة:

كما أشرنا، رغم توجّه أقلام الباحثين في الأونة الأخيرة إلى تقفي أثر علماء المغرب في الفترة الوسيطية من التاريخ الإسلامي في الحاضرة المشرقية سواء علميًا أو إجتماعيًا أو خلال مشاركتهم في الحروب الصليبية، إلاّ أنّه قد هذا بقيت بعض أثارهم خافته ولم تُعر بالإهتمام والتّفصيل الكافي، كمسألة تبوّأهم للوظائف وأثرهم فيها –على حدّ تطلعنا– رغم أهميتها في دراسة مفردة مفصلة جامعة لتلك المناصب، إلاّ من خلال عناصر وجزئيات مختصرة وسريعة لم تشمل كافة جوانب الموضوع، ومع هذا لا ننكر دورها في كونها كانت عبارة عن ومضات مهمة لنا في بعض المسائل مثل دراسة الباحث هشام صمايري وهي رسالة ماجستير في تاريخ الحضارات الوسيطة التي بعنوان "**العلماء المغاربة بالمشرق خلال الفترة الموحدية**"، أين تطرّق في فصلها الأوّل من الباب الثالث إلى أنشطة العلماء الإدارية والتّعلميّة، ورغم جسامة التّفاصيل التي قدمها لنا والتي لا ننكر تبنّي البعض منها في دراستنا، إلاّ أنّ مساهمته هذه كانت حول إلقاء الضوء على بعض العيّنات من العلماء والمناصب كالتّدريس والقضاء والإمامة والخطابة، بإضافة إلى أنّ الفترة التي تقاطعت مع دراستنا كانت مع النصف الأوّل من القرن السابع للهجرة.

والحال نفسه بالنسبة إلى أطروحة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي للباحث عاشور منصورية الموسومة بـ"**المغاربة في البلاد المصرية ق4-9هـ/10-15م**" حيث قيد بعض النماذج هو الآخر في فصلها الثالث ممّن كان لهم دور سياسيّ وإداريّ، ومع أنّه أفادنا في إلقاء نظرة حول الموضوع في الفترة التي سبقت إطار دراستنا بالخصوص إلاّ أنّ الفترة التي تخصنا لم يسهب في تفاصيل مكتفيا بذكر بعض العناصر في إطار القضاء والإدارة مع بعض الاستنتاجات العامة فيما يخدم طرحه لدور العالم المغربي.

ولعلّ أهم الدّراسات التي ألقت بظلالها مؤخرا بشكل جزئي زمنيًّا أو مكانيًّا حول علماء المغرب وأثرهم في الوظائف بالمشرق الإسلامي كانت عبارة عن مقالات، وبداية بدراسة الدكتور عمار مرضي علاوي من الجامعة العراقية بعنوان "**أثر المغاربة في بلاد الشام خلال العصر المملوكي**" التي نشرت سنة 2012م بمجلة ديالي حيث قدم فيها معلومات قيمة حول أثر المغاربة في ديار الشّام حينما حصر دراسته في القضاء كأنموذج، ومع ذلك لم يقدّم حصيلة تقريبية لهم، مع حصره لأثرهم في القضاء المالكيّ دون غيره بإعتبار المذهب الرسميّ لهم مع أنّ هناك من المغاربة الشّافعيّة من تقلّد هذه الخطة، وقد سبقه زمانيًّا في الطرح إبراهيم محمود زعرور بمقال بعنوان "**القضاة الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام في عصر المماليك**" سنة 1995م، وإنّ كان في الحقيقة السابق لهم ولنا في تقديم بعض النماذج من القضاة في ديار الشّام هو دكتور علي أحمد من جامعة دمشق.

بينما قدّم الزميل الدكتور عبد الرؤوف أحمد الزواري وأساتذتي الأفاضل أحمد بن خيرة وبشير غانية دراسة أخرى تبرز أثر علماء المغرب، لكن في إطار التّدريس في أرض الحجاز ضمن عملية التّأثر والتّأثير بين شقي العالم الإسلامي في المجلة العربية للأبحاث والدراسات لسنة 2021م، تحت عنوان "**نماذج من علماء المغرب الأوسط الذين درّسوا بالحجاز خلال القرنين السابع والتاسع الهجريين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين**"، أين لامس هذا المقال جانبًا من جوانب مساهمتهم في التّدريس الحُرّ وبعض المؤسسات النّظاميّة، وكذلك بعض ما تدارسوه من علوم مع طلاّبهم، وما قدموه من مساهمة عامة في تكوين وتخريج أطر علميّة وأخرى دينيّة وإداريّة.

ومن المقالات الصادرة مؤخرا أيضا دراسة الدكتور فوزي رمضاني التي توسّمت بعنوان "**دور العلماء المغاربة في خدمة المذهب المالكيّ بمصر والشام خلال العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م)**"، والدّراسة المماثلة للباحثين زلماط إلياس وزلماط سفيان حول أيضا "**خدمة المغاربة للمذهب المالكيّ من خلال المؤسسات العلمية في بلاد الحجاز خلال العصر المملوكي(667-923هـ/1269-1517م)**"، إذ تكمن أهمية هذين المقالين في توكيد وإثبات مدى مساهمة علماء المغرب في خدمة المذهب المالكيّ وتوسيع دائرة نشره في

المجتمع المشرقيّ من خلال عدّة قنوات، كان أبرزها من خلال إشتغالهم في المناصب في المؤسسات العلميّة،كالتّدريس والإمامة والخطابة أو من خلال تقلّد خطة القضاء.

أمّا بالنسبة إلى الدّراسات التي كانت السابقة في تسليط الأنظار للمغاربة وعلمائهم في المشرق، والتي إستفدنا منها بشكل مباشر، الدّراسة القيمة لدكتور أحمد علي التي بعنوان "**الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشّام من نهاية القرن الخامس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري**"، أين أفادتنا جدا في فصلها الأوّل بإبراز مجموعة لابأس بها من العلماء المقرئين، والمحدثين، والإداريين، والقضاة، والمدرّسين في مدن الشّام، وإبراز مساهمتهم في هذه القطاعات، كما سهّل علينا تناول المصادر والمراجع الأوّليّة التي أعدنا قراءتها وتمحيصها لإثراء طرحنا، كما لم يفتنا الإطلاع على مقاله القيم أيضا الذي صدر سنة 1987م بعنوان "**رجال الإدارة والسّياسة والجيش من الأندلسيون والمغاربة في مصر من القرن السادس حتى نهاية القرن التاسع للهجرة**".

ثامنا/ دراسة نقدية لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت في الدّراسة :

لإنجاز دراستنا استلزم منا الاطلاع على عدد وافر من المصادر والمراجع، وبما أنّه لا يسع التّطرّق لعرضها جميعا سنقف على جملة منها على حسب قيمة افادتها، وأوّلها **كتب التّراجم والطبقات** التي بدأنا معها رحلتنا الطويلة في جمع أسماء وسير العلماء الذين انتُدبوا في الوظائف، ومنها: « **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**» لشمس الدين السخاوي(ت902هـ/1496م) وهو من أنفس المصادر المشرقية وأوسعها، لضمه عدد هائل من التّراجم المشهورة والمغمورة من أهل القرن 9هـ/15م، ولتنوّع الشّخصيّات التي وقف عليها سواء من ناحية مجالاتهم وتخصّصاتهم العلميّة والوظيفيّة كالقضاة، والفقهاء، والوزراء، والمدرّسين، والقرّاء والمحدثين، وإداريين، وأئمة وغيرهم، أو سواء من ناحية الإنتماء الجغرافي، فقد دون لسير أعلام مصر والشّام والحجاز وبلاد الروم والهند والسند، وأيضًا لجمهرة من علماء المغرب الإسلامي، حيث دلّنا في تأليفه هذا على وجود أسر مغربية عديدة توارثت الوظائف كتوارث العلم، وأوضح الكثير من الألقاب والأصول المغربيّة، والمنافسات والنّزاعات التي كانت تدور بين العلماء من حين لأخر عن المناصب والوجاهة، ومع كل هذه الفوائد فقد كان علينا أخذ الحيطة أحيانا في تسليم ما أرّخه، فقد ثبت على المؤلف غلبة طبع المنافسة والمُناكدة عليه والحطّ من مقدار الذين لم يرقوا له، رغم المكانة العلميّة البارزة التي أقرّ له بها أهل العلم، ولا ننكر استفادتنا من طريقته هذه في تقفي ومقارنة وتحليل بعض المعلومات، وكذلك كتابه في التّراجم الذي لا يقل عنه قيمة وهو « **التّحفة اللطيفة في تاريخ المدينة المشرفة** » الذي أرّخ فيه لأعلام المدينة طيلة تسعة قرون من هجرة الرسول ﷺ إلى زمانه، فكشف وحفظ ضمنه على مجموعة من العلماء

المغاربة ممّن درّس وأفتى وأدّب وتولّى قضائها، وممن عمل في خدمة حرمها ووكالتها فرادى وأسر، مثل أسرة النفطي من المغرب الأدنى وابن فرحون.

كتاب « **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**»، وهو من مؤلفات الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (ت852هـ/1448م)، ومن المصنفات المشرقية التي عنِيت بسير وحياة الأعلام من القرن 8هـ/14م، حيث قال في ذلك في مطلع كتابه "فهذا تعليق مفيد جمعت فيه تراجم من كان في المائة الثامنة من الهجرة النبوية من إبتداء سنة إحدى وسبعمائة إلى آخر سنة ثمانمائة من الأعيان، والعلماء، والملوك، والأمراء، والكتّاب، والوزراء، والأدباء، والشعراء..."[1]، لهذا استفدنا ممّا أبان من علماء المغرب الذين ثبت تولّيهم للوظائف في هذا الزمن فرادى وأسر.

كتاب « **المقفى الكبير**» لمؤرخ الدّيار المصرية العلاّمة تقي الدين المقريزي(ت845هـ/1442م) الذي خصّصه من بين مؤلفاته الكثيرة لترجمة أعلام بلاد مصر، ومن عاش خارجها ومن طرأ إليها عابرا أو مستقرّا، وما ميّزه حياد مؤلّفه فيما أورد، فلم ينجر لجهة أو مذهب أو شخص دون أخر، بالإضافة لإيراد شخصيّات علميّة مغربية غفل عنه غيره.

كتاب « **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**» يعدّ أوّل مؤلفات المؤرخ المصري يوسف بن تغرى بردى الأتابكي (ت874هـ/1469م)، عرض في صفحاته أعلام وأعيان عصره من أوائل الدولة المملوكية البحرية (648-784هـ/1250-1382م)، من السّلاطين، والأمراء، والوجهاء، ومشاهير العلماء، فحفظ لنا بهذا بعضًا من أعلام المغرب الذين انتُدبوا في الوظائف القضائيّة والإداريّة والتّدريسيّة.

كتاب « **الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** » من مصنفات السير التي ألّفت على يد أحد أبناء مدينة تونس وهو مؤرخ المدينة المنورة إبراهيم بن فرحون(ت799هـ/1397م)، الذي مازَ به بتخصيصه لطبقة أعيان فقهاء علماء المالكيّة، حيث جمع فيه المجموع الوجيز من مشاهير الرّواة، وأعيان النّاقلين للمذهب، والمؤلّفين فيه، ومن تحرج به أحد من المشاهير، وجملة من حفظة الحديث، ومن جماعة الأئمّة المتأخرين، فكان العدد الإجمالي ممن دوّن لهم حوالي 630 ترجمة، كان منهم زهاء سبعين رجلا من أهل القرن 8هـ/14م، أغلبهم من أعلام المغرب وبلدة آبائه من المغرب الأدنى، وأسماءً من أفراد أسرته الكبيرة بالمدينة، فمثّل نظير ذلك مصدرا بالغ الأهمية من النّاحية المذهبيّة، وممّن قدم ذكرهم في ولاية بعض التّداريس المالكيّة وتأليفهم.

[1] -يراجع مقدمة كتابه : **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تح مُحَمَّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد، الهند، 1972م. ج1، ص2.

كتاب « **طبقات الشّافعيّة الكبرى**» للمؤرخ المشرقي الكبير تاج الدين السبكي (771هـ/1369م)، كان زادًا لنا لما جمعناه من العيّنات العلماء الشّافعيّة الموظفين، ومعاينة منزلتهم وأدوارهم فيما كلفوا به.

ثمّ تأتي **مدونات الرّحّالة:** كرحلة ابن جبير المعروفة بـ « **تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار**»، لرحالة المغربي مُحَمَّد بن أحمد الكناني النابلسي(ت614هـ/1277م) ،وهي رحلة دفعت بصاحبه لزيارة العديد من المدن المشرقية كالإسكندرية والقاهرة وصعيد مصر وغيرها منذ سنة 578هـ/1182م، زامن خلالها العصرين الأيوبي والمملوكي، فكان شاهد عيان عن الأحداث والتّقلّبات الإداريّة والوظيفيّة، وملاقاة الشيوخ وأعيان العلماء المغاربة من قضاة، ومدرّسين، ووعّاظ الذين لاقاهم شخصيًا.

بالإضافة إلى مدونة رحلة إبن بطوطة المعروفة بـ « **تحفة النّظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**» التي إستغرقت منه زهاء 29 سنة، كانت بدايتها في 725هـ/1325م، تطرّق فيها بشكل موسع إلى كل ما أبصرته عينه ووصل إلى أسماعه في كل أرض وطئها، وبإيجاز فإنّ إفادة رحلته لنا كانت في نقاط عريضة تجسّدت في عمومها بالإستعانة بملاحظاته الدّقيقة للأوضاع السّياسيّة والإجتماعيّة والبيئة الوظيفيّة التي تميّزت بها المدن والحواضر والقرى المشرقية لتفسير ومعرفة أسباب وعوامل انجذاب علماء المغرب إليها، أيضا إشاراته المتناثرة عن بعض المهام الإداريّة والقضائيّة ومن لاقيهم من القضاة، والمدرّسين، والشيوخ في محطاته الكثيرة، وإنّ كان يعاب عليه أحيانا إقتضاب أسماء البعض منهم، هذا عدا ما أتحفنا به بملاحظته حول المدارس والزوايا والمساجد التي زارها، وطرق التّعليم وصلاة فيها.

كما اعتمدنا على **الموسوعات:** وأبرزها كتاب « **الصبح الأعشى في صناعة الإنشا**» للقلقشندي (ت821هـ/1418م)، مثلت هذه الموسوعة النّفيسة بالنسبة لنا في هذه الدّراسة قاعدة أساسية لتكوين صورة عامة عن النظام الإداري المشرقي وأدوار ومنزلة العلماء فيها، وأخذ فكرة قريبة عن الألقاب والتّقسيمات الوظيفيّة في كل من مصر والنّيابات الملحقة بها، وإسقاطها على ما جاء من مسمّيات وظيفيّة من سير علماء المغرب، وأيضا أفادنا في التقصّى عن الرّواتب والأزياء والخلع وتقاليد التّولية الخاصة.

وفي مجراه، أولا تأليف ابن فضل الله العمري(ت 749هـ/1348م) « **التعريف بالمصطلح الشريف**» الذي ألقى فيه بدوره الضوء عن الوظائف التي شاعت زمن المماليك، وما خصّ به أهل العمامة من توليه –دينيًّا وديوانيًّا–، وأيضا توضيحاته حول الألقاب الوظيفيّة والخلع والأزياء. وثانيا كتاب « **معيد النعم ومبيد النقم**» لتاج الدين عبد الوهاب السبكي(ت771هـ/1369م) الذي أرّخ فيه عن الأعمال والوظائف التي في عصره الدّيوانيّة والدّينيّة وغيرها، مفصلاً ما يُطلب ويُراع فيها.

كما لجأنا للإستعانة **بالمعاجم** لفهم الأسلوب اللّغويّ للألفاظ والألقاب والمسمّيات الوظيفيّة الإداريّة لإختلافها البيّن عمّا نستعمله الآن مثل« **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية وفارسية والتركية** » لحسن خلاق وعباس صباغ، و« **معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي** » لمحمد دهمان، و« **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**» لمصطفى عبد الكريم الخطيب.

أمّا بالنسبة **للمصادر الإخبارية** فنختار منها تلك التي طوقت بحثنا بسيل وافر من الأحداث والتّفاصيل الدّقيقة التي لم تأت بها أحيانا كثيرة كتب التّراجم والطبقات، لاسيما المصادر التي كان أصحبها معاصرون وموظفين في الفترة المدروسة، مثل تأليفات المؤرخ علاّمة المغرب عبد الرحمن بن خلدون(ت808هـ/1405م) « **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**» ومقدمته، أين أفادنا في إستخلاص المعلومات المتعلقة بالمناهج والأساليب التّدريسيّة بالمشرق، ومقارنتها بنظائرها بديار المغربيّة والأندلسيّة، بل إفادته كانت أوسع لما تطرّق له في جزئه السادس وكتابه المسمى بـ« **التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا**» حول تجربته الحيّة في تقلّد وتقلّب في الوظائف بمصر كالتدريس، والقضاء الأكبر للمالكيّة، وعلاقاته مع الحكام والأمراء، والدّسائس والمكائد التي لحقته جراء الحسد، والكثير من تفاصيل مفاسد الشّهود وكتّاب القضاء والمفتين، وموقفه منها، ودوره في معالجتها، وغيرها من الأخبار.

ومنه إلى مصدر مهم أخر وهو « **تاريخ المدينة المنورة** » المعروف أيضا بعنوان « **نصيحة المشاور وتعزية المجاور**» للمؤرخ التونسي المدني عبد الله بن مُحَمَّد بن فرحون(ت769هـ/1367م) الذي وافنا بمجموعة قيمة من التّراجم والأعلام المغاربة الذين عاصرهم بالمدينة المنورة في القرنين 7-8هـ/13-14م، قضاة، وشيوخ حرم، وخدام، ومجاورين، ومدرّسين، ووعّاظ، وأئمة، كما ساق لنا من الأخبار والأحداث المهمة حول الوظائف كتفشي ظاهرة الرّشوة بسبب وراثتها وحيازتها وتنافس القضاة حولها، ومعاناته من لحيف الحسد وتحامل القضاة عنه لما في يده من مناصب حسّاسة، وأيضا عن أحوال خطة القضاء بالمدينة المنورة زمن سيطرة الشّيعة من آل سنان عليها إلى غاية إنتقالها إلى يد أسرته ودورهم في نشر المذهب المالكيّ من خلالها.

أيضا كتاب « **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين** » وهو من جملة مؤلفات مؤرخ مكة إبن مدينة فاس المغربية تقي الدين مُحَمَّد بن أحمد (ت832هـ/1429م)، الذي دّون فيه الكثير من أخبار مكة وأحوالها السّياسية والمذهبيّة وأوصاف معالمها ومشاهدها ومؤسساتها التّعليميّة والدّينيّة، وجمّ من تراجم أهلها وأمراءها وعلمائها ومن مر وإستقرّ فيها ومات، كان من ضمنهم مغاربة، وأفرد من أسرته الفاسية المكيّة الذين قدّم منهم الخبر أيضا في كتابه «**ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**»، وأيضا الكثير من أعلام آل القسطلاني التونسية، وممن كان في

هاتين الأسرتين من القضاة، والمؤدبين، والشيوخ، والمدرّسين في مدارسها وزواياها وكتاتيبها ورحاب مكة، وغيرهم من علماء المغرب.

بينما من المصادر غير مغربية نجد تأليف المؤرخ شمس الدين بن طولون(953هـ/1546م) المسمى بـ« **قضاة دمشق** » والمعروف أيضا بإسم « **الثغر البسام في ذكر من ولّي قضاء الشام** » وهو بمثابة دليل للكثير من القضاة الذين تسنّموا القضاء بالشّام من الشّافعيّة والحنابلة والحنفيّة وأيضا المالكيّة منذ أنّ ظهر منصب خاص بهم في سنة 663هـ/1265م، مما سهّل علينا تتبع أثر القضاة المغاربة فيه، وما ميّز هذا الكتاب هو ضبط المؤلف لتراتبية التّولية والعزل عند سرده وتعدادهم إلى غاية القرن10هـ/16م، وهو أسلوب نَدر إنتهجه في المصادر.

كتاب «**الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**» للقاضي الحنبلي أبو اليمن مجير الدين (ت928هـ/1522م)، ساعدنا هذا التّأليف المهم للوصول إلى أخبار المغاربة وأوضاعهم في القدس الشريف والخليل، وأهم علمائهم، وقضاتهم، ومدرّسيهم، وشيوخهم، وبعض المؤسسات التي تولوا فيها، وإشارته لبعض أفراد الأسر المغربية التي توارثت القضاء ومشيخة المغاربة والزوايا.

الكتاب المصدري «**الدارس في تاريخ المدارس**» للمؤلف الدمشقي عبد القادر مُحَمَّد النعيمي (ت978هـ/1570م) من أوسع وأشمل المصادر إلماما بالمدارس المذهبيّة والطّبيّة ودور الحديث والقرآن والربط والخوانق والتّرب، وبعض الجوامع التي زخر بها تاريخ المدينة الدّمشقيّة، وإحتواءه على طابور من أسماء المدرّسين والمتصدّرين في كل وحدة منها من حين نشأتها إلى نهاية زمانه تقريبا، فضلاً عن تواجد بعض نصوص الوقفيات ضمنيًا مما أفادتنا في معاينة شروط ونوع المؤسسة وشيء من الرّواتب، هذا عدا وقوفنا على بعض أسماء العلماء المغاربة الذين عملوا بين أروقة العديد منها، قضاة ومدرّسين ووعّاظ وأئمة.

الكتاب المصدري «**المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار**» المعروف بـ «**الخطط المقريزية**» للمؤرخ المصري تقي الدين المقريزي (ت845هـ/1441م)، تضمن بين دفتيه قائمة مفصلة عن العديد من المدارس والمساجد والبيوتات الصّوفيّة والأتربة التي عرفتها مصر خلال تسعة قرون، وإشارات عن بعض الوظائف المتاحة لأهل العلم داخلها، فكان بذلك بمثابة بوصلة هامة لنا في معاينة المؤسسات التي نحتاجها.

وغيرها من الكتب التي وثقت بعض الأدوار التي لعبها بعض الموظفين المغاربة، وما تعلق بالأحداث التي شاركوا فيها أو أوجه الصّراعات، كـ « **إنباء الغمر بأبناء العمر**» لأبن حجر العسقلاني ، و« **حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران**» لإبن الحمصي الانصاري (ت934هـ/1527م)، و«**حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**»لجلال الدين السيوطي، و« **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**»، و«**السلوك لمعرفة دول الملوك**

» لتقي الدين المقريزي، و«**البداية والنهاية**» لإبن كثير الدمشقي (ت774هـ/1372م)، و« **الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة**» لإبن الفوطي (723هـ/1323م)، و«**تاريخ ابن القاضي شهبة**» لإبن القاضي شهبة (ت851هـ/1447م)، و«**بدائع الزهور في وقائع الدهور** » لإبن اياس (ت930هـ).

وإستندنا في هذه الدّراسة إلى مجموعة معتبرة من **المراجع** التي لعبت بعض منها دور الموجّه، كالكتاب المميز بالنسخة الإنجليزية لجرج مقدسي (George Makdisi):

«The Rise of colleges institutions of learning in Islam and the west »

قبل الحصول لاحقا على نسخة معربة منه، فكان هذا التّأليف رافدا فريدا من نوعه وطرحه فقد إستفدنا منه كثيرا في فواصل دراستنا، فهو لا يقدم إستعراضًا عامًا للتربية الإسلامية وإنّما حاول التركّيز على مؤسسة تعليميّة بعينها وهي الكلّيّة الإسلامية، خصوصا في شكلها الذي إنتحلته وهي "المدرسة"، بالإضافة إلى تركيزه على وظيفة "النَّظر" التي هي نتاج هذه المدرسة، وإنّ كان ينصب هذا التّأليف في القرن 4هـ/11م في بغداد إلاّ أنّه حفل بإشارات إلى فترات زمنيّة ومكانيّة غيرها، وكان حصادنا منه من فصله الثالث الذي أطره حول مجتمع أهل العلم فقدم توضيحا دقيقًا ومفصلاً عن الكثير من الوظائف التي لها علاقة بمادة الفقه(المدرّس، نائبه، المعيد، المفيد، المفتي، القاضي، الشّاهد، المتصدّر)، وعلم الحديث (مشيخة الحديث، ومساعدوه، والميعاد)، والقرآن الكريم(شيخ الرباط ووعّاظ والإمام ومؤدب...)، وغيرها من الوظائف التي لها علاقة بعلم النّحو والتّفسير، فكان جورج أوّل من لاحظنا تدقيقه في الكثير من المصطلحات الوظيفيّة ومقارنتها في ما جاء في سير التّراجم والنّصوص الوقفيّة من كادر الموظفين.

كذلك كتاب الدكتور حسن الباشا « **الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية** » الذي ضم دراسة وافية للفنون الإسلامية والحِرَف والوظائف التي ذكرت على الآثار العربية المختلفة في الفترة ما بين ظهور الإسلام إلى نهاية القرن 9هـ/15م، من حيث نشأتها وتطورها في مختلف العصور والدول الإسلامية، مفصلاً للكثير من الألقاب المهنيّة وأسماء الفنون والمهن والحرف والصنائع والوظائف وما قابلها من الألقاب الفخرية، لهذا كانت إستفادتنا منه في تعريف ما التبس علينا من الوظائف صيغة ومضمونا.

وأيضا كتاب الدكتور مُحَمَّد العناقرة «**المدارس في مصر في عصر دولة المماليك 648-923هـ/1250-1517م**»، وهو من المراجع التي قدمت لنا نظرة واسعة للعديد من القضايا في قسم الوظائف التّعليميّة والإدارية المعمول بها في مصر، كطبيعة التّنظيم الإداري في المدارس المشرقية منذ القرن 7هـ/13م وأبرز المرافق التي ألحقت لها، ودور الوقْف في دعم تمويلها وانعكاساتها على العملية التّعلميّة، ومقدار ما يصرف للمدارس

وموظفيها من رواتب، والأساليب التّدريسيّة المتبعة، ولعلّ أهم ما يميز دراسته هذه هو إعتماده على العديد من الحجج والوثائق والمخطوطات لإستسقاء المعلومات التي لا تتوفر في المصادر العامة المطبوعة، فأفادنا هذا الوقوف على الكثير من التّفاصيل الهامة التي لها صلة بموضوعنا، ولاسيما الرّواتب التي كان يتقاضاها بعض المدرّسين والموظفين المغاربة الذين إشتغلوا في أحد المدارس الواردة في هذا الكتاب.

تاسعا/ الصعوبات:

من المعلوم أنّ كل دراسة تعتريها صعوبات معينة، ودراستنا هذه ليست مستثناة من هذه الحواجز، ولا نخفي القول أنّ الكثير منها كانت بالنسبة لنا تحديًا استوجب منا التّعامل معها لسبر الأغوار ولتحقيق أكبر قدر من الأهداف المسطرة، ومن هذه الصعوبات:

– أنّ كتب التّراجم والطبقات والرّحّالة رغم أهميتها في حفظ العديد من عيّنات العلماء الذين نحتاجهم، إلاّ أنّ التّعامل معها لم يكن بالأمر الهيّن، حيث تطلبت منا بذل جهد ووقت مضاعف لجمع النماذج ومقارنتها وربط المعلومات والتثبت منها، كل ذلك قبل اعتمادها في الدّراسة، وسبب أنّ هذه المصادر تنتهج الغالبية منها ديناميكية معينة في سرد سِير الأعلام، قد لا تساعد دائما في استخلاص المطلوب بشكل سلس.

– إضافةً إلى ذلك أنّ كتب السير تركز في مجملها على تغطية أكبر قدر من الحياة العلمية للعَالِم، أمّا فيما يتعلق بسيرته المهنيّة فأحيانا تعمد إلى عدم التطرّق لها، أمّا إذا تطرّقت فكانت تقدم إشارات وعرضًا سريعًا حولها دون إيضاح في الغالب طريقة التّعيين والراتب الذي يتقاضاه أو الأثر الذي قدمه أثناء مشواره الوظيفيّ.

–بالإضافة إلى مشكل تناثر معلومات السيرة الوظيفيّة لكثير من علماء المغرب ضمن صفحات المصدر الواحد، وظهور هذا الشتات من الإشارات دفعت بنا إلى مراجعة معلوماتنا وإعادة صيغتها وضبطها طوال مشوار العمل، وهي عملية ليس سهّلة لأنّها كانت تغيّر من المعطيات والإستنتاجات.

– أنّ العديد من أسماء العلماء ينحدرون من أسرة مغربية معينة، وهذه الرابطة الأسرية نادرا ما تؤمِئ وتعتني بها كتب التّراجم والطبقات رغم أهميتها البالغة في توضيح بعض المعلومات، مثل وقت ظهورها واستقرارها وعلاقاتها الاجتماعيّة والعلميّة والسّياسية، وبالأخص ما تعلق بهامش موضوعنا ظاهرة توارثها الوظائف أو المنهج الوظيفيّ، حتّى يتسنى لنا استخلاص أسبابها ودورها، ومن ثمّ أثرها على الأسرة والوضع الوظيفيّ والاجتماعيّ العام، وهو ما تطلب منا عمل مضني لتحقيق جزء منه.

– إنّ أصحاب كتب السير كان يقع اختيارهم على نماذج معينة من رجال العِلم لتوثيق سيرهم، ونظرا لهذا كان لازمًا علينا الإلمام بأكبر قدر ممكن منها، والتّحرّز قدر الإمكان من اختيار العيّنات، سواء من ناحية التأكّد من انتمائها المغربي وتقلّدها لأحد المناصب النّظاميّة، أو من ناحية تكرار الأسماء، خصوصًا أولئك الذين يقدّمون بصيغة اسمية وجغرافية مختلفة.

–كما كانت هناك عقبة قد واجهتنا خاصّة بالجانب الكرونولوجي، وهي حول كيفية التعامل مع أولئك الذين تقلّدوا المناصب إلاّ أنّهم عاشوا واستقرّوا قبل الفترة المدروسة بقليل، واستمرّوا لما بعدها، أو من كانوا قد ولدوا ونشأوا في أرض المشرق مع حفاظ المصادر للهويتهم المغربية، خصوصا مع وجود أسر كاملة تزامن تواجد البعض منها مع قرون الدّراسة، وبعض الآخر كان قد برز أو حط رحاله منذ نهاية القرن 6هـ/12م، هل بالإمكان ضمهم واحتسابهم؟ في الحقيقة لتسهيل العمل قد قمنا بضمهم نظرا إلى فترة انْتِدَاب العالم إلى الوظيفة بغض النظر عن مسألة الولادة، ومتى كان الإستقرار.

– ومن نماذج الصعوبات هو توزيع وتقسيم الوظائف التي شغلها علماء المغرب على هيكل التّنظيمات الوظيفيّة المشرقيّة، فقد كان هناك ثلاث أقسام أساسية من التّنظيمات الوظيفيّة وهي: الوظائف العسكرية، والوظائف الدّيوانيّة، والوظائف الدّينيّة، وبإلغاء قسم الوظائف العسكرية التي كانت بيد الأمراء من الأيوبيين والمماليك فإنّ هناك تداخل في طبيعة الوظائف الدّينيّة والتّعليميّة والإداريّة في قسميّ الوظائف الدّينيّة والدّيوانيّة، وهذه الإشكالية دفعت بنا إلى تقسيم الوظائف التي شغلها علماء المغرب إلى أربع أصناف حسب طبيعة العمل ومضمونها.

–بالإضافة إلى هذا اصطدامنا بإشكالية ظاهرة التّنوّع وتعدّد الوظائف للكثير من العلماء، وما زاد من صعوبة الأمر هو عدم وضوح المادة الخبرية غالبا في إبراز هذه الخوارزمية في نظام العمل لدى الأغلبية، وهو ما جعلنا نسلك ضوابط ومنهجية معينة لمعالجتها.

– كما واجهنا مشكل فصل الوظائف النّظاميّة على الحرّة والمؤقته من مشوار الكثير من العلماء.

– ومن المشاكل، المسمّيات الوظيفيّة، وهو أنّ بعض الصيغ تكون غامضة المضمون من ناحية المهام الموكلة للمتولّي، أمّا البعض الآخر من الصيغ قد اختلف مدلولها والسيق التي تنعت بها.

– صعوبات تعلقت بالألقاب التي كانت تنعت بها بعض الوظائف، فالبعض منها لا ينطبق عليها مسمى "الوظيفة" من حيث الطبيعة والمضمون، بل الأقرب إلى الألقاب الفخرية، وفي بعض الأحيان يتداخل المعنى المراد منها مما يعسّر الفصل فيها مثل "قاضي" "شيخ" "محدث" "إمام"، مما تعين التّحقّق منها من خلال مقارنة العديد

من نصوص المصادر التي تطرّقت إلى حفظ سيرة ذلك العَالِم، وهذا المسلك صعب قد لا يحقق المطلوب لقلّة المعلومات، وهو ما دفعنا أحيانا إلى إلغاء عدّة شخصيّات لم يثبت فيها أنّ ما تولّوه وظيفة.

-ندرة المواد الأرشيفية والسّجلاّت التي تحتفظ وتشير إلى إحصائيات الموظفين من علماء المغرب في المؤسسات والقطاعات المختلفة في المشرق خلال الحقبة الوسيطية، وهو ما جعل الاحصائيات المذكورة في البحث تقريبية وليست نهائية.

- ندرة نماذج توقيعات التّولية التي صدرت بأسماء مغربية، والتي من شأنها مساعدتنا في إيضاح بعض التساؤلات العالقة، ومما زاد من الصعوبة الوصول إلى البعض منها، هو تناثرها في دور ومراكز البحث في العديدة من دول المشرق كمصر وسورية وفلسطين والعراق، مع غياب بيبليوغرافيا تعتني بالتحديد أماكن هكذا نوع من المواد الأرشيفية والسّجلاّت خاصة أنّ منها المغمور وذو الملكية الخاصّة.

كما لا نخفي عقبة عدم تمكّننا من القيام برحالات علمية للبحث ما تيسر من مظان المادة العلمية في هذه الديار، لأسباب شخصية وأخرى عامة خارجة عن إرادتنا.

- واجعتنا صعوبة في تحقيق توازن بين فصول ومباحث الأطروحة، وذلك نتيجة لحجم المصادر والمراجع، فقد توفرت معلومات وافرة لبعض الوظائف التي تقلّدها علماء المغرب، في حين كانت بعض الوظائف قد عانت من شح المعلومات، هذا عدا قلّة الموظفين في بعض الوظائف وكثرتهم في غيرها.

وختاما نرجوا أنّنا قد وفقنا من الله عز وجل في دراسة هذا الموضوع، وقدمنا فيه الشيء الجديد على الوجه المأمول، معترفين بتقصير فيه فنحن بشر والكمال إلا لله العظيم لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إلا قَلِيلاً﴾

[سورة الإسراء: الآية 85، برواية ورش].

قال القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني(ت595هـ/1199م): " انيّ رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتابه في يومه، إلاّ قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جلة البشر "[1].

[1] - حاجي خليفة(ت1067هـ): **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى – بغداد، د.ط، 1941م، ج1، ص14.

الفصل التمهيدي: علماء المغرب الإسلامي بالديار المشرقية

المبحث الأول: توزيع العلماء في البلاد المشرقية (على حسب مقرّ الوظائف)

أولا: بـــــلاد الحجـــــــاز

ثانيا: بـــــلاد مصـــــــــر

ثالثا: بـــــلاد الشّـــــام

رابعا: بـــــلاد العـــراق والبحرين واليمن

المبحث الثاني: الأسر المغـــــاربيـــــــــة

أولا: أسر المغرب الأدنى (إفريقية)

ثانيا: أســـــر المغـــرب الأوسط

ثالثا: أســـــر المغـــرب الأقصى

رابعا: أســـــر مغـــربية غير معروفة.

الفصل التمهيدي: علماء المغرب الإسلامي بالدّيار المشرقية

– النّسب التّقديرية لعدد علماء المغرب الإسلامي الذين تمكّنوا من نيل مصاف الوظائف بشكل عام في البلاد المشرقية:

سنحاول من خلال هذا الفصل رصد ودراسة النّسب التّقديرية لعدد علماء المغرب الإسلامي الذين تمكّنوا من نيل مصاف الوظائف بشكل عام في البلاد المشرقية، مشهوريهم ومغموريهم حسب ما تجود به المادة الخبرية، والغاية من هذه الخطوة هي معرفة أسباب كثرتهم في بعض الحواضر والمدن وقلّتهم في البعض الآخر، وذلك من خلال الوقوف على الأجواء والظروف العامة هناك، ومعاينة ما استُحدث فيها من مميّزات وظيفيّة، هذا عدا محاولة معرفة إن كان حضور علماء المغرب وظيفيًّا فراديّا أم كانت هناك أسرٌ، وقبل التّطرّق إلى التّوزيع داخل الحقل المشرقي والإجابة عن طرحنا فإنّ البحث يقتضي منا الإنطلاق في تحديد أصولهم الجغرافية المغربية حتّ نتأكد من إنتمائهم وإقامة مقارنة بينهم، وإستخلاص بعض النتائج.

مكّننا الجرد العام للكتب المصدريّة من الحصول على الإحصائيّة العامة لعدد الموظفين المنتسبين للمجالات المغربية الثلاثة[1]، كما هو موضح في الجدول[2]:

الإنتماء الجغرافي	عدد الموظفين
المغرب الأدنى (إفريقية)	99
المغرب الأوسط	75
المغرب الأقصى	104
مغاربة (يجهل انتمائهم القبلي)	71
المجموع الكلي 349 عالما	

دائرة نسبية توضع نسب عدد الموظفين المغاربة حسب إنتمائهم الجغرافي للمغرب الإسلامي



حيث يظهر جلّيا أنّ هناك بعض الفوارق العددية للعلماء الموظفين لكل مجال جغرافي مغربي، إذ تقدّم إحصاء العلماء المنتمين إلى المغرب الأقصى بـ30% من مجمل 349 اسمًا متحصّل عليه، تليه المغرب الأدنى بنسبة

[1] – **ملاحظة**: من المعلوم أنّ الحدود الجغرافية للمغارب الثلاثة الأدنى–الأوسط– الأقصى لم تكن ثابتة طوال الفترة الوسيطية، ولتتبع كل عالم من العلماء لأي مجال ينتمي حسب التغييرات الجغرافية فإن الأمر شبه مستحيل، وبالتالي لتجنب هذه العقبة قمنا بتوزيع العلماء دون إعتبار لتغييرات الجغرافية التي حدثت، بالإضافة إلى إعتمادنا في التقسيم على معيار كتب التراجم والطبقات (تلمساني/تونسي/فاسي......إلخ).

[2] – الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا، وكذلك النسب المئوية في الدائرة النسبية.

28% بفارق خمسة علماء، أمّا المغرب الأوسط فنسبة المنتمين له 22%، ثمّ لدينا 71 عالم مغربي[1] قدرت نسبتهم المئوية بـ 20% قد جُهلت مدنهم وقراهم وقبائلهم، ولعلّ العوامل التي قد تفسر لنا هذه الإختلافات العددية للعلماء الموظفين المنتسبين لكل مجال بشكل سريع هي:

-إنّ هذه المجموعة التي بحوزتنا اشتملت على نوع معيّن من العلماء وهم من كانت لهم وظائف بارزة وواضحة، مُسقطين من إحصائنا كلّ من لم تقدّم المادة الخبرية حقيقة وطبيعة عمله.

-إنّ دراستنا اختصّت بمجموعة العلماء الذين يعملون ضمن دائرة وظائف معينة وهي: القضائيّة، وشبه الدينيّة والتّعلميّة، والإداريّة، وهي مناصب تتراوح بين العليا والمتوسّطة، مبتعدين عن ضمّ مجموعة العلماء الذين اشتغلوا وامتهنوا الوظائف الحرّة سواء في القطاع الاقتصادي كالتجارة والزراعة والصناعة، أو في القطاع الخدماتيّ العام كالعمل في حراسة البساتين والطواحين أو في حمامٍ من الحمّامات أو كفالة الصبيان في المحاضر(الكتاتيب) وما شابه ذلك، باعتبار أنّ إشتغالهم في هذه المجالات أقرب إلى مصطلح "الأعمال الحرّة" منه إلى الوظائف.

-كما اشتملت المجموعة التي أحصيناها على علماء تعود أصولهم للمغرب الإسلامي، بمن فيهم الذين كانت لهم قِدمُ موطئ القدم في الدّيار المشرقية، أي من كان لهم وجود قبل الفترة المدروسة بقليل، لكن مع ذلك أسقطنا أسماء علماء المغرب[2] المقتضبة غير واضحة تسلسل النَّسب.

-إنّ كلاّ من المغرب الأقصى والأدنى، وكذا المغرب الأوسط، وأيضا مجموعة المغاربة الذين جهل إنتماؤهم القبلي قد امتلكوا بيوتات علمية كان لها الحظ الأوفر من حيث عدد العلماء الذين ارتقوا إلى السلم الوظيفيّ، والتي تباينت أعدادها وعدد أفرادها، مما شكّل لنا هذه الفروقات العددية من مجال لآخر، وهو ما سنتوسع فيه لاحقا في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(1) – **ملاحظة**: عادت ما تقوم الكتب المصدرية بالتحديد الأصول القبلية أو الجغرافية للعالم إمّا لإفريقية أو للمغرب الأوسط أو الأقصى، لكننا نجد أيضا هناك فئة أخرى منهم لا تصرح المادة الخبرية في سيرهم عن ذلك، إذ يختزل نسبتهم باللفظ "المغربي" هذه الصيغة اللّفظية في النسب تلحق أيضا بالعلماء الأندلسيين، وهو ما يصعب على العديد من الباحثين في الجزم في أمرهم، وهذا لا يعني أنّ هؤلاء لا ينتمون إلى قبيلة أو مغرب معين، وإنّما يرجع ذلك إلى طبيعة المصادر التي تركز في غالب الأحيان على السيرة العلمية دون الإكتراث بمدنهم أو قبائلهم حتىّ، أو ربما لقدم الفروع الأسرية للكثير من العلماء في المشرق مما يعسر على النسابة تحديد مدنهم أو حتىّ قبائلهم، لكن بالرغم من ذلك نجدهم يحفظون لهم انتمائهم بهذا اللّفظ الذي يرفق بإسمهم الأول إضافة إلى أماكن إستقرارهم أو مكان ولادتهم بالمشرق، كحال علي بن عمر بن حسين التلواني (ت844هـ) ذكر السخاوي أنّ أصله من المغرب وأنّ مولده بتلوان من قرى منوف بعد إستقرار والده بها. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت.ن، ج5، ص263. كما أنّ بعض الكتب المصدرية إعتنت أحيانا كثيرا بتفرقة بين من ينتمون إلى المغرب الإسلامي وبين من ينتمون إلى الأندلس بدلالات أكثر وضوحا كالسخاوي في كتابه "الضوء اللامع" ومجير الدين الحنبلي "الأنس الجليل" بإرفاد لفظ "مغربي" إلى علماء المغرب الإسلامي و"مغربي أندلسي" أو "أندلسي مغربي" لعلماء الأندلس.

2 – **ملاحظة**: عندما نذكر مصطلح "المغرب" مجردة لا نقصد به "المغرب الأقصى"، بل نقصد به المغارب الثلاثة التي ضمن الدراسة.

-إنّ المجموعة الأخيرة من العلماء التي اكتفت المصادر التي اعتمدنا عليها بذكر نسبها المغربي فقط قد كانت سببا أيضا في عدم ضبط النسبة العددية وإختلافها، لأنّه من المرجح أنّها ستغيّر النِّسب لو ذُكر مجالها المغربي أو القبليّ على الأقل.

-بالإضافة إلى بواعث هجرات العلماء إلى المشرق، والتي بطبيعة الحال تتنوّع وازدادت في مجال عم مجال آخر، سواء ما كان سببها دينيّا/مذهبيّا أو علميّا أو سياسيّا، أو ما له علاقة بالتجارة أو ظاهرة التّصوف أو حب الاستطلاع أو حتىّ ما كان سببها وظيفيّا.

وفي الأخير نريد أن نشير إلى أنّ العدد الإجمالي الذي وقفنا عليه للموظفين المغاربة من خلال رحلة الجمع والإحصاء مرشحٌ لزيادة، لأنّ هناك الكثير من الوثائق الأرشيفيّة والمصادر نحن متأكدين أنّها تتضمن قوائم أسماء مغاربة تسنّمت وظائف هامة وحسّاسة في المشرق، والتي للأسف لم يسعنا الوقوف عليها بسبب غمرها أو عدم توفرها بعد للدّراسات، أو لأنّه لم يحالفنا الحظّ للاطلاع عليها خلال رحلة جمع العيّنات، أو لوقوعها سهوا منا، هذا عدا العيّنات التي لم نتأكد من انتماءها المغربي فعلا كآل غانم في القدس الشريف[1]، وبناءً على هذا فإنّ الإحصائيات التي سنوردها في فصول هذه الدّراسة ستبقى تقريبية وليست نهائية.

[1] -تذكر بعضا من المراجع أنّ هذه الأسرة الكبيرة تعود أصلها إلى علي بن إبراهيم الغماري من المغرب الأقصى، الذي قطن القدس سنة 558هـ، واشتهرت لاحقا بإسم ولده غانم، لكن هذا الأصل لم يثبته ولم يشر له مؤرخ القدس والخليل مجير الدين الحنبلي(ت928هـ) الذي عدّد أعلاما كثيرة منهم في كتابه **الأنس الجليل بتاريخ القدس وخليل**، ولكن ذكرهم بتسلسل نسب خزرجي أنصاري فقط عكس ما كان يثبته على غيرهم من الأسر والأعلام المغربية، والأمر نفسه لدى المؤرخ المتقدم عليه شمس الدين أحمد الذهبي(ت748هـ) في كتابه **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**.

المبحث الأول: توزيع العلماء في البلاد المشرقية (على حسب مقرّ الوظائف).

إذا أردنا أن نصنّف أو نوزّع علماء المغرب الإسلامي على حسب مقرّ وظائفهم فإنّ أوّل ما نلاحظه هو تنوّع الأماكن التي شغلوها، وهذا التّنوّع يكون عادة مرتبطاً بالمدن والحواضر وحتّ القرى التي اختار أصحابها الإستقرار فيها، أو لطبيعة المناصب التي تولّاها صاحبها والتي اقتضت منه الإنتقال للمنطقة المقلّد فيها لفترة من الزمن، والتي أحيانا تعدّدت لتشمل مدينتين أو ثلاثًا، أو لأنّ الوظيفة مؤقّته شغلها أثناء فترة مكوثه أو زيارته لأحد المناطق، كالتي مثلا تتمتّع بقدسية دينيّة كمكة المكرمة[1] والمدينة المنورة[2] والقدس الشريف[3].

وعليه ونظرا لاتساع المجال الجغرافي للمشرق وتعدّد المراكز الوظيفيّة لجملة من العلماء فإنّنا سنقسمهم في هذا التّوزيع إلى خمس مجموعات، أربع منها حدّدت لنا المادة الخبرية الحواضر والمدن وكذا قرى أعمالهم داخل إحدى المجالات التي تظهرها الجداول الآتية: بلاد الحجاز[4] بلاد مصر[5] وبلاد الشام[6] وبلاد العراق والبحرين[7] واليمن، أمّا المجموعة الأخيرة فهؤلاء ممن تعدّدت مجالاتهم وكان عددهم الإجمالي 18 عالما، منهم 13 حالة تنوّعت تنقلاتهم الوظيفيّة بين مدن بلاد مصر والشام، وثلاث حالات بين بلاد الحجاز ومصر، وحالة وحيدة تنقل

(1) – **مكة المكرمة**: من أجل وأعظم وأطهر مدن بلاد الحجاز تقع على سفح جبل تحيط بها الجبال. مجهول(ت372هـ): **حدود العالم من المشرق الى المغرب**، تح السيد يوسف الهادي، الدار الثقافية، القاهرة، د.ط، 1423هـ، ج1، ص171.

(2)- **المدينة المنورة**: هي المدينة الثانية بالحجاز وأعظمها وأشرفها، عرفت سابقا بإسم يثرب. مجهول(ت372هـ): **نفس المصدر**: ج1، ص171. قال ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، د.ط، 1977م، ج5، ص430.. محمّد طاهر الكردي: **التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم**، دار خضر، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ج1، ص69.

(3)- **القدس الشريف**: وهي من المدائن العظيمة والقديمة بفلسطين إحتوت على قبور الأنبياء(ص) وآثارهم وغير ذلك من أثار الشريفة، تبعد عن خط المغرب 56 درجة، وعن خط الإستواء في جهة الشام 32 درجة، كانت تسمى ايلياء. إسحاق بن الحسين المنجم (ت 4هـ): **آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان**، عالم الكتب، بيروت، د.ط، 1408هـ، ص31. مجهول(ت372هـ): **نفس المصدر**، ص177.

(4) – **بلاد الحجاز**: هناك تضارب في حدودها في الكتب الجغرافية غير أنّ أحد الدراسات خلصت على أنها تبدأ من منطقة تبوك شمالا إلى غاية أطراف اليمن جنوبا، ومن سواحل البحر الأحمر غربا إلى غاية أطراف نجد شرقا. ينظر لتفاصيل أكثر دقة صالح أحمد العالي: **الحجاز في صدر الإسلام دراسات في أحواله العمرانية والإدارية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،ط1، 1990م، ص61، 76. عامر مريقي، إبراهيم بحاز: **دور علماء المغرب الإسلامي في بلاد الحجاز ق6–12/9–15م**، مجلة الاحياء، جامعة غرداية، مج 21، العدد28، 2021م، ص4.

(5) – **بلاد مصر**: من أعرق المدن المشرقية جعلت في الكتب الجغرافية آنذاك في الأقليم الثالث، وأنها تبعد عن حد المغرب 54 درجة وعن خط الإستواء 29 درجة. إسحاق بن الحسين المنجم (ت ق 4هـ): **آكام المرجان**، ص89.

(6) – **بلاد الشّام**: حدود هذه البلاد على حسب ما تقدم في أمرها على أن حدودها كان بحر الروم في غربيها وفي شرقيها البادية من إيلة إلى الفرات إلى غاية حد الروم، أما شماليها فبلاد الروم والجنوب مصر وتيه، أما أخر حدها مما يلي بلاد مصر مدينة رفح ومما يلي الثغور. ابن حوقل(ت367هـ): **صورة الأرض**، دار صادر، فست ليدن، بيروت، د.ط، 1938م، ج1، ص165.

7 – **البحرين**: زمن الدراسة كانت إسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان، وتشمل البحرين هي الخطّ والقطيف والارة وهجر وبينونة والزارة وجواثا والسابور ودارين والغابة. ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج1، ص346، 347.

عمله بين مدينة أسيوط[(1)] وحماه[(2)] وبغداد[(3)] وهو الفتح بن موسى بن حماد أبو النصر (584هـ-663هـ/1188-1265م)[(4)]، وآخر عالم في هذه المجموعة هو لمحمد بن مُحَّد بن أحمد بن الحسن بن الزين القسطلاني(801-864هـ/1398-1460م)[(5)] الذي تقلّب في وظائفه بين بلاد الشام والقاهرة[(6)] ومكة.

أولا/ بلاد الحجاز:

الحواضر /المدن	القرن 7هـ/13م	القرن 8هـ/14م	القرن9هـ/15م	المجموع
بلاد حجاز[7]	/	/	3	3
مكـــــة	4	23	38	65
المدينة	/	14	18	32
الطائف	2	1	5	8

من خلال توزيعنا للعلماء المغاربة[8] حسب المناطق التي كانت لهم فيها بصمة عمل نجد أنّ بلاد الحجاز قد ظفرت لوحدها بقسم وافر، إذ كان العدد الإجمالي للعلماء في المغرب الإسلامي الذين حصدوا وظائفها 108، في مختلف المدن البارزة في الجدول، يعود منهم 13 فردا للمغرب الأوسط، و41 عالم للمغرب الأقصى، و41 عالم للمغرب الأدنى، و13 عالم مغربي، فما هي الأسباب والظروف التي ساهمت في ظهور هذه القاعدة العددية من الموظفين في هذه البلاد؟

(1) – **أسيوط**: مدينة جليلة وكبيرة تقع في غربي النيل من نواحي الصعيد من بلاد مصر، ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج1، ص193.

(2) – **حماه**: إحدى أمهات مدن بلاد الشام وأجملها، تقع بين مدينتي حمص وحلب، تقع على نهر العاصي، العمري (ت749هـ): **مسالك الأبصار في ممالك الامصار**، تح كامل سليمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1971م، ج3، ص463.

(3) – بغداد: من المدن المشهور وهي قاعدّة بلاد العراق، ابن الوردي(ت852هـ): **خريدة العجائب وفريدة الغرائب**، تح أنور محمود زناتي، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة، ط1، 2008م، ص114.

(4) – جلال الدين السيوطي (911هـ): **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح مُحَّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1965م، ج2، ص242.

(5) – ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، تح مُحَّد الزاهي، طبع في المطابع الأهلية للاوفست، الرياض،ط1، 1982م، 256، 258.

(6) – **القاهرة**: مدينة تقع بجنب الفسطاط كان يجمع كلاهما سور واحد، وهي من أعظم المدن، كانت مستقر لدار الحكم، تم تعميرها في عهد المعزّ أبي أبي تميم العلوى، ثم أحدثها جوهر غلامه، عندما ارساله في الجيوش من إفريقية للاستيلاء على مصر في سنة 358هـ، صفي الدين البغدادي(ت739هـ): **مراصد الإطلاع**، تح وتع علي مُحَّد البخاري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ج3، ص1060. المعري(ت749هـ): **مسالك الأبصار**، ج3، ص477.

7 - الاحصائيات المذكورة في بلاد الحجاز تمثل عيّنات العلماء التي لم تحدد المصادر مدن عملهم بضبط.كالمدينة ومكة والطائف ...إلخ.

8 - الإحصائيات الواردة في الجدول من انجازنا، والتي تم جمعها من العديد من كتب التراجم والطبقات.

الواقع إنّ بلاد الحجاز صحيح أنّها تمتّعت بقيمة دينيّة عند المسلمين، إلاّ أنّ السّياسة التي إعتمدها الملوك قد كان لها واقعها في نفوس المغاربة، ووفرت لهم الإقامة فيها، ومن بينها إسقاط المكوس والضرائب في كثير من الأحيان، وهو نهج إتبعه الأيوبيين[1] أولاً، ومن شهادات ذلك ما قاله إبن إياس أنّ الملك صلاح الدين الأيوبي[2] الأيوبي[2] قد "أبطل في أيامه ما كان يؤخذ من حجاج المغاربة من المكوس، لأمير مكة، وعوّضه عن ذلك أشياء كثيرة، وأبطل ذلك عنهم"[3]، وبما أنّ زمن المماليك[4] هو إمتداد لحكم أسيادهم الأيوبيين فقد سلكوا طريقهم، ففي أحداث سنة 667هـ/1268م قام الظاهر بيبرس برفعها أيضا على "ألاّ يؤخذ بمكة من أحد مكس ولا يمنع أحد من زيارة البيت..."[5].

بل لا ننسى ذكر فضل سلاطين المغاربة كذلك في إنجاح هذا التّكامل، وتوفير مجال أمن للمغاربة سواء للزائرين أو المستقرين، من خلال التّرسّل مع أقرانهم من السّلاطين لتوفير طيب المقام طوال فترة الإقامة، والرسائل[6] والرسائل[6] التي دارت بينهم كفيلة لتشهد على ذلك، فزادت بذلك وتيرة التّرحال إلى هذه البقاع مما ساهم في خلق ظاهرة إيجابية وهي "المجاورة"، التي كان لها دور في إنعاش مسألة التّواصل أولاً والإستقرار ثانيا والإنخراط في سِلك الوظائف ثالثا، وهو ما تبيّن في الصّيغ الكثيرة التي جاءت في سِير حياة العلماء العملية، ومثال ذلك "جاور

---

(1) – **الأيوبيين**: من أصول كردية أسسوا دولتهم على أنقاض الدولة الفاطمية على يد الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي، إستمرت لأزيد من 80 سنة، من الفترة الممتدة من 567 الى 648هـ، بسطت نفوذها على ما يعرف آنذاك "بالشرق الإسلامي" الذي ضم بلاد مصر وبلاد الشام وفلسطين وكذلك آسيا الصغرى. عبد المنعم ماجد: **الدولة الأيوبية في تاريخ مصر الإسلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997م، ص7. أحمد مختار العبادي: **في التاريخ الأيوبي والمملوكي والمملوكي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ط، د.ت.ن، ص34. عادل عبد الحافظ حمزة: **العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والإمبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية**، الهيمنة العربية العامة للكتاب، د.ط، 2001، ص7.

(2) – هو أبو المظفر يوسف بن أيوب بن شاذي، المعروف بالملك الناصر صلاح الدين(532/1138م) صاحب البلاد الشامية واليمنية والفراتية والديار المصرية، وهو المؤسس الفعلي لدولة الأيوبية بعد أن قضى على الدولة الفاطمية، له تاريخ حافل ومجيد في الدفاع على الأراضي المقدسة وانتصاراته الكبرى على الصلبيين. للمزيد ينظر ابن خلكان (ت681هـ): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1994م، ج7، ص139.

(3) – ابن اياس(ت930هـ): **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تح مُحَمَّد مصطفى، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، د.ط، د.ت.ن، ج1، ص249.

(4) – **المماليك**: يعدون من الرقيق الأبيض الذين إتكل عليهم حكام الشرق الإسلامي بالخصوص في مصر والشام، بدؤوا في الظهور وإزدياد نفوذهم خلال فترة السلطان الصلاح نجم الدين أيوب(637/647هـ)، ثم إستولوا على الحكم عقب وفاته، للمزيد ينظر. قاسم عبده قاسم: **عصر سلاطين المماليك**، دار الشروق، القاهرة، د.ط، 1994م، ص7.

(5) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تح مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ج2، ص59.

(6) – ينظر على سبيل المثال إلى الرسائل التي نقلها القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج، ص99.

فأقرأ..."[1]، "وجاور مدّة طويلة...فناب "[2]، "وجاور أيضا وأقرأ"[3]، "فجاور بها سنين على أحسن طريقة فأمّ بمقامه"[4].

بالإضافة إلى توفر أماكن، ودُور، ورُبط، للإقامة الدائمة أو المؤقته سواء للراغبين في طلب العلم أو للعلماء أو الزهّاد، والتي كانت من إنشاء الخاصّة والعامة وحتىّ المغاربة، ومن بينها رِباط دُكّالة[5] ورِباط الموفق[6] ورباط فرغوش[7] ودار العَجَلَة[8] ورِباط الربيع[9]...إلخ.

كما أنّ مكة والمدينة بالخصوص قد تميّزتا عن نظائرهما من الحواضر الأخرى بطبيعتهما الهندسية العمرانية الدّينيّة، التي جعلت منهما عبارة عن جامعتين واسعتين، وفضاء متنوّع ومتعدّد المناصب للوظيفّة الواحدة كما سنلاحظه في هذه الدّراسة.

---

[1] – ابن الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية في طبقات القراء**، تح ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ج2، ص45.

[2] – تقي الدين الفاسي الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، تح مُحَمَّد حامد الفيقي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1986م، ج7، ص459.

[3] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص167.

[4] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة**، تح محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002م ، ج5، ص522.

[5] – **رباط دكالة**: من أربطة المدينة، قال ابن مرزوق إن جماعة من دكالة المغرب قد بنوه بعد شراء موضع بنائه بمالهم، وقد كان من أهم الأربطة التي شهدت نزول العديد من علماء المغرب، ابن مرزوق(ت781هـ): **المناقب المرزوقية**، تح سلوى الزاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2008م، ص221.

[6] – **رباط الموفق**: أوقفه الموفق علي بن عبد الله الوهاب الإسكندري سنة 604هـ، أشتهر برباط المغاربة أيضا بسبب كثرة النزلاء من أهل المغرب، موقعه كان بالحزامية والتحديد في أسفل مكة من غرب المسجد الحرام بعد 200م تقريبا، قريبا من زقاق المغاربة. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص529. ج1، ص122. حسين عبد العزيز حسين: **الرباط في مكة المكرمة منذ البدايات وحتى العصر المملوكي دراسة تاريخية حضارية**، رسالة ماجستير بقسم الحضارة والنظم الإسلامية، إشراف هشام مُحَمَّد علي عجيمي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، المملكة العربية السعودية، 1995م، ص98.

[7] –**ربط فرغوش**: أحد رُبط مكة، أوقفه الأفرزي الفارسي سنة 617هـ، كان إسم هذا الرباط رباط الخوري لكن بعدما نزل فيه أبو الحسن علي بن فرغوس التلمساني الذي عاش ما بين القرنين 7و8هـ/13-14م وقبع فيه 30سنة أضحى يعرف بإسمه فرغوش حتىّ بعد وفاته، ثمّ تغير إسمه بعد ذلك باسم الشيخ عبد الله الهواري التلمساني الذي سكن فيه هو الآخر 30سنة، تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص119. طاهر بونابي: **التصوف في الجزائر خلال القرنين 6 و7الهجريين/ 12 و13 الميلاديين**، دار الهدى، عين مليلة، د.ط، د.ت.ن، ص274. عبد العزيز الفلالي: **تلمسان في العهد الزياني**، موفم للنشر، الجزائر، د.ط، د.ت.ن، ج2، ص396.

[8] – **دار العجلة**: كان هذا الرباط شمال المسجد الحرام أوقفه عبد الله بن الزبير بن العوام، كان من جمل الروبط التي إشتهرت بنزول المغاربة فيها. حسين عبد العزيز حسين: **الرباط في مكة**، ص19. تقي الدين الفاسي الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص271.

[9] – **رباط الربيع**: يقع بأجياد وكسب هذا الإسم من متولّي عمارته الربيع بن عبد الله الماردييني، كان قد أوقفه الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص121.ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، تح مُحَمَّد عبد المنعم العريان، مر مصطفى القصاص، دار احياء العلوم، بيروت، ط1، 1987م، ج1، ص167. حسين عبد العزيز: **تفس المرجع**، ص81.

ثانيا/ بلاد مصر:

الحواضر /المدن	القرن 7هـ/13م	القرن 8هـ/14م	القرن9هـ/15م	المجموع
بلاد مصر[1]	15	17	20	52
القاهرة	7	14	29	50
الإسكندرية	9	2	6	17
المحلة الكبرى	/	2	1	3
بلبيس	1	/	/	1
نشين	/	1	/	1
قوص	/	1	7	1

كما هو مبيّن في الجدول[2] أنّ علماء المغرب قد تمكّنوا من جني مقاعد الوظائف في بلاد مصر أيضا، بعدد بعدد إجمالي قوامه 125 عالما، موزّعين على حسب مقرّ أعمالهم في مدن وقرى مصر، إذ كان منهم 30 عالما من المغرب الأقصى، و33 عالما للمغرب الأوسط، و40 عالما للمغرب الأدنى، بالإضافة إلى 22 عالما مغربي، وهذه القيمة من عدد العلماء الموظفين دفعتنا إلى البحث عن مميّزات هذه البلاد، ومنها على حسب قراءتنا للمصادر والمراجع:

أنّها كانت إحدى أكبر المحطات الرّئيسيّة للحجاج والعلماء، لأنّها تقع على الطريق الذي يوصل المغرب ببلاد الحجاز(3)، فكانت حواضرها الكبرى كالقاهرة والإسكندرية(4) من أبرز المدن التي يمر عليها هؤلاء القاصدون القاصدون إذا خرجوا من ديارهم(5)، فيطيب للبعض المكوث فيها للسكن أو العمل.

كما كانت هذه الدّيار مخصوصة بالسّلطنة ودار الخلافة(6)، حيث يقول أبو الفضل العمري عند ذكره لأمر القاهرة مثلا "...هي اليوم أم الممالك وحاضرة البلاد، وهي في وقتنا دار الخلافة وكرسي الملك، ومنبع العلماء

[1] – الاحصائيات المذكورة في بلاد مصر تمثل عيّنات العلماء التي لم تحدد المصادر مدن عملهم بضبط، كالقاهرة والاسكندرية...إلخ.

[2] – الإحصائيات الواردة في الجدول من انجازنا، تم جمعها من مختلف كتب التراجم والطبقات.

(3) – سعيد عبد الفتاح عاشور: **مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، 1972م، ص342.

(4) – **الإسكندرية**: من المدن الحضرية في مصر وأشهرها، تم انشأها على يد الإسكندر في سنة 332 ق.م، وهي لا تقل شأنا من نظرتها القاهرة في الآباهة والملك، البغدادي(ت739هـ): **مراصد الإطلاع**، ج1، ص76. جراتيان لوبير: **مدينة الإسكندرية**، تر زهير الشايب، د.د.ن، د.م.ن، د.ط، 1991م، ص6.

(5) – صلاح الدين المنجد: **المشرق في نظر المغاربة والأندلسيين في القرون الوسطى**، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، د.ط، 1963م، ص57.

(6)- Houari touati, Junathan berkey, **the transmission of knonwle dge in medieval cairo a sacial history of Islamic education**, in annals histoire sciences sociales, 1998, N6, p1301.

ومحط الرّحال وتبعها كل شرق وغرب، وبعد وقرب"[1]، وقال جلال الدين السيوطي أيضا "إعلم أنّ مصر من حيث صارت دار الخلافة عظم أمرها، وكثر شعائر الإسلامي فيها..."[2].

كما نهج سلاطينها وملوكها مبدأ الإحترام والدّعم الدّائم للعلماء عامة، والمغاربة خاصّة، فقد شيع في كثير من سلاطينهم ذلك كالملك الكامل بن العادل الأيوبي (576-635هـ/1180-1237م)[3] الذي كان يحب العلماء[4]، وكذا شأن السّلاطين من بعده فظاهر بيبرس كمثال [5] "...كان يقرب أرباب الكمالات من كل فن فن وعلم..."[6]، ومن النّصوص التي رَوّت لنا مدى تعلق سلاطين مصر بعلماء المغرب أنّ الظاهر سيف الدين جقمق الذي حكم في فترة 842هـ/1438م[7] أحب الشيخ أبو عبد الله القرشي المخزومي مُحَمَّد بن قاسم بن مُحَمَّد مُحَمَّد القفصي (776-842هـ/1374-1438م) [8]، وإغتبط به عند نزوله في مدرسة شيخ الشيوخ نظام الدين[9] بالقاهرة، ولم يسمح له بفراقه لشدّة تعلقه به عندما رَام هذا الشيخ الإنتقال إلى مكة، إلاّ أنّ المنية كانت سابقة للفراق، وأبو الطيب البكراوي التونسي(ت753هـ/1352م)[10] هو الآخر رزق حظا وافرا من الملك الكامل بن مُحَمَّد بن قلاوون(747هـ/1346م) صحاب مصر لمكانة العلمية الجليلة.

---

(1) - العمري(ت749هـ): **التعريف بالمصطلح الشريف**، تح مُحَمَّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص217.

(2) - جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تح مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ، مصر، ط1، 1968م، ص94.

(3) - السلطان الملك الكامل ناصر الدين أبو المعالي ابن السلطان الملك العادل سيف الدين(635/576هـ): سادس ملوك الدولة الأيوبية بديار مصر. النويري(733هـ): **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تح نجيب مصطفى فواز وحكمت كشلي فواز وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م، ج29، ص56.

(4) - ابن تغري بردي(ت874هـ): **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب، د.ط، د.ت، ج6، ص228.

(5) - الظاهر بيبرس ركن الدين البندقداري(676/625هـ): رابع سلاطين دولة المماليك تملك مصر والشام سنة 658هـ، للمزيد ينظر الزركلي: **الاعلام** ، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م، ج2، ص79.

(6) - ابن تغري بردي(ت874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج7، ص182.

(7) - الظاهر سيف الدين جقمق العَلائي الظاهري سيف الدين أبو سعيد(.../857هـ): يعد الملك الرابع وثلاثون من ملوك الترك، وعاشر ملوك الشراكسة ينظر لأمره أكثر الزركلي: **الأعلام**، ج2، ص132.

(8) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص567.

(9) -لم نقف لها على تعريف واضح.

(10) - تقي لدين الفاسي(ت832هـ) **العقد الثمين**، ج8، ص59.

وهذا الدّعم لم يتوقف على أعتاب السّلاطين، فقد تسابق أهل مصر وعلمائها لمساندة المغاربة وعلمائهم بدورهم بأشكال عدّة، حتىّ لا يشعروا بوحشة الغربة عن ديارهم[1]، مما كوّن روابط متينة سهّلت على الوافدين التّغلغل في نسيجها إجتماعيًّا، والإنخراط في ميادين العلم والأعمال.

هذا عدا ما شهدته بلاد مصر من إزدهار في الحركة العلميّة في عصر سلاطين المماليك، جعلت منها محورا لنشاط العلميّ الواسع[(2)] ومقصدا من قبل العلماء وطلاّب العلم[(3)]، خاصة مدينة الإسكندرية التي كانت لها مكانة علميّة وثقافيّة عند علماء المغرب، من قبل حتىّ عصر المماليك، ومما زاد من حضورهم وإستقرارهم فيها هو إنشاء دار ومدرسة مخصوصة بهم على يد صلاح الدين الأيوبي، ومع ذلك شهدت القاهرة نسبة أكثر منها من حيث ولاية علماء المغرب للمناصب، وهذا يدلّنا على مدى تأثير المدن الكبرى في إستقطاب العلماء للمزاولة الوظائف.

ثالثا/ بلاد الشام:

الحواضر /المدن	القرن 7هـ/13م	القرن 8هـ/14م	القرن9هـ/15م	المجموع
بلاد الشام[4]	/	3	7	10
دمشق	14	24	9	47
القدس	01	01	18	20
الخليل	/	/	3	3
طرابلس	/	/	2	2
حلب	3	3	/	6
حماه	/	/	1	1
الكرك	/	1	/	1
صفد	/	/	2	2

[1] –لأخذ نظرة واسعة للمكانة التي حظي بها المغاربة عموما عند أهلي مصر وسلاطينها وعلمائها ينظر لدراسة المهمة لصلاح حسن محمد: **المكانة الإجتماعية للمغاربة في مصر في العصر المملوكي**، مجلة كلية التربية، العدد41، ج4، 2020م.

(2) – سعيد عبد الفتاح عاشور: **مصر والشام**، ص274.

(3) – سعيد عبد الفتاح عاشور: **المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، 1972م، ص157.

4 - الاحصائيات المذكورة في بلاد الشام تمثل عيّنات العلماء التي لم تحدد المصادر مدن عملهم بضبط، كدمشق والقدس...إلخ.

لم يقتصر العلماء في حصدهم لكراسي الوظائف بأنواعها في بلاد مصر والحجاز، بل كانوا قد سجّلوا كما يتضح في الجدول[1] نصيبهم في مدن بلاد الشّام بعدد إجمالي 92 عالم، منهم 26 عالم من المغرب الأقصى، و24 عالم للمغرب الأوسط، و12 عالما من للمغرب الأدنى، و30 عالم مغربي، فما تفسير ذلك؟

ما يمكن قوله كبداية أنّه بالرغم من بُعد بعض مدن بلاد الشام عن طريق الحج كدمشق إلّا أنّ الميزة الدّينيّة التي إتصفت بها هذه البلاد بمختلف حواضرها جعل منها مقصدا للمغاربة(2)، هذا عدا أنّ بدايات التَّرحال المغربي الموسع إلى أرض الشام كان مبكرا منذ زمن الدول الإسلامية الأولى (الأموية والعباسية وحتىّ الفاطمية).
وقد أضاف أحمد علي لذلك الأهمية العسكرية، ففي الفترة التي تلت القرن 5هـ/11م وخصوصا زمن الأيوبيين والمماليك فقد جد نشاط أطلق عليه إسم "أدب تقديس الأماكن والأراضي" في ضوء الهجومات المترامية من الصليبيين والمغول، مما كوّن دافعا للعديد للمشاركة أو الزيارة أو حتىّ للإقامة(3)، ونظرا لهذه التّدفقات الكثيرة من قبل المغاربة نشأت عروة وثقى بينهم وبين الحكام وأهل الشّام، وما نقلته لنا أقلام المؤرخين والرّحالة كفيلة لأنّ تشهد بذلك، وكان أبرزها ما حفظته لنا إحدى أهم وثائق الحرم المقدسي الشريف، بأنّ أقدم الملك الأفضل بن السّلطان صلاح الدين الأيوبي(ت622هـ/1225م)(4) على وقف لهم حارة كاملة في القدس الشريف عرفت بإسمهم وهي "حارة المغاربة" سنة589هـ/1193م(5)، عرفانًا منه لفضلهم في دحر هجومات أعداء الدين الصليبيين، فأضحت مستقرّا ومنبتا للعديد من العلماء الأجلاّء، وجامعا لإقامة صلاواتهم على مذهبهم المالكيّ والذي عرف كذلك بإسم المغاربة[6]، ولم تكن هذه الحارة الوحيدة فقد خصّص وسهّل الحكام للمغاربة حارات

---

[1] – الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

(2) – صلاح الدين المنجد: **المشرق في نظر المغاربة**، ص16.

Louis Pouzet: **Magrébins à Damas au VII e /XIII e siècle**, Bulletin d'études orientales , Published by Institut Francais du Proche-Orient, 1975, T. 28 ,1975 année , p168.

(3) – علي أحمد: **الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام من نهاية القرن الخامس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري**، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1998م، ص98، 99.

(4) – أحد ملوك الدولة الأيوبية، قد كان ملك دمشق وبيت المقدس فترة من الزمن قبل ان يأخذها منه عمه العادل. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح محمود الارناؤوط وعبد القادر الارناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت،ط1، 1986م، ج7، ص178.

(5) – عبد الهادي التازي: **أوقاف المغاربة في القدس**، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، د.ط، 1981م، ص39.

[6] –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص105.

أخرى عرفت باسمهم على طول فترة التاريخ، كحارة المغاربة في دمشق، وغيرها من الحارات في مصر التي أخذت أسماء قبائل وأعلام مغاربة، كحارة زَويلة وحارة البَرقيّة وحارة كُتامة[1]، فنبع منها علماء لا يعدّون ولا يحصون.

كما ساق لنا الرّحّالان إبن جبير ومن بعده إبن بطوطة نصّين في غاية الأهمية حول ما تميّزت به مدن الشّام من توفّر السّبل والظروف للمغاربة، سواء عامتهم أو علمائهم من أجل العيش أو طلب العلم، وخصوصا تقلّد الوظائف والمهن، وهو من شأنه أنّ يفسر لنا حتىّ القيمة العددية التي وقفنا عليها في الجدول أعلاه، فأوّل من نوّه بذلك إبن جبير عند زيارته لدمشق قائلا "وكل من وفقه الله بهذه الجهات من الغرباء للإنفراد يلتزم إنّ أحب ضيعة من الضياع فيكون فيها طيب العيش، ناعم البال...، ويلتزم الإمامة أو التّعليم أو ما شاء، ومتىّ سئم المقام خرج إلى ضيعة أخرى...(2)"، وهو ما أكده إبن بطوطة بدوره "وكلّ من إنقطع بجهة من جهات دمشق لا بد أنّ يتأتى له وجه من المعاش من إمامة مسجد أو قراءة بمدرسة أو ملازمة مسجد يجيء إليه فيه رزقه، أو قراءة القرآن أو خدمة مشهد من المشاهد المباركة أو يكون لجملة الصّوفيّة بالخوانق تجرى له النفقة والكسوة...ومن كان من أهل المهنة والخدمة فله أسباب أخرى من حراسة بستان أو أمانة طاحونة أو كفالة صبيان يغدو معهم إلى التّعليم ويروح..."(3)، ومن خلال سياق النّصّين يظهر لنا أنّهما كانا من أهم المشجّعين للعلماء المغاربة للتوجه إلى هذه الدّيار، من خلال ترغيبهم في ما قد يجنونه من مكانة إجتماعيّة ورغد العيش وكسب الرزق والإندماج وطلب العلم، ونظرتهما هذه بطبيعة الحال قد بنيت بعد طول تجوالهم ومقامهم في هذه البلاد، فضلاً عن ما رصدوه من سياسة التّرحيب والإستقطاب التي مارسها السّلاطين منذ عهد الملك الأيوبي نور الدين وصلاح الدين، من خلال الوقف الذي خصص لهم، والذي تجسد على أشكال عدّة كمارستانين ودُورا وأماكن للتعليم (كزاوية المالكية بالجامع الأموي والمدرسة الأفضلية بالقدس، ورحاب جامع ابن طولون بمصر) وبساتين وطواحين ودكاكين وأراضي، لاسيما في الإسكندرية ودمشق والقدس الشريف، وغيرها من الأرزاق التي تُدرّ عليم يوميًا وشهريًا.

---

[1] – يراجع حول هذه الحارات وحتى الأسواق التي أخذت أسماء مغربية ابن دقماق(ت809هـ): **الإنتصار لواسطة عقد الأمصار**، المكتبة التجارية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.ن، القسم2. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، ج3، ص8، 23، 20.

(2) – ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.ن، ص259.

(3) – ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص120.

رابعا/ بلاد العراق والبحرين واليمن:

الحواضر /المدن	القرن 7ه/13م	القرن 8ه/14م	القرن9ه/15م	المجموع
بلاد العراق[1]	/	1	/	1
بغداد	3	/	/	3
البحرين	/	/	01	1
اليمن (زبيد)	/	01	/	1

ومن المفارقات التي وجدناها أثناء توزيعنا أنّ العراق[(2)] لم يكن على ما يبدو قد مثل تلك الأرض الخصبة للعلماء لتحصيل المناصب منها، إذ ظفرت في قوائم موظفيها إلاّ على أربع علماء مغاربة[3]، يعود أصل أحدهم إلى إفريقية، أمّا البقية فقد جهل إنتمائهم الجغرافي، وإنّ كنا قد أشرنا سابقا إلى وجود عالم قد تنقل في وظائفه بين بغداد وأسيوط وحماه، ومما يشد الإنتباه في هذا الجدول[4] هو عدم بروز من مدن العراق المشهورة إلاّ بغداد، فلم نحصل على أي عالم موظف في مدينة الموصل[(5)] والكوفة[(6)] والبصرة[(7)]، فما سر قلّة هذه النِّسب العددية للعلماء الموظفين في بعض مدنها، والغياب التام للبعض الآخر؟

إنّ السبب الذي قد يفسر لنا ذلك على ما يبدو واضحا في ما صرّحت به مصادرنا حول الخراب الذي عصف بعمرانها وعلومها جراء هجومات المغول سنة 656ه/1258م، يقول إبن تغرى بردى "وخربت بغداد الخراب العظيم، وأحرقت كتب العلم التي كانت بها من سائر العلوم والفنون التي ما كانت في الدنيا"[(8)]، تلاها

---

[1] - الاحصائيات المذكورة في بلاد العراق تمثل عيّنات العلماء التي لم تحدد المصادر مدن عملهم بضبط، كبغداد والبصرة...إلخ.

[(2)] – **العراق**: من بلاد عَبَّادَانَ إلى غاية الموصل طولا، ومن القادسية إلى غاية حُلْوانَ عرضا، الفيروزآبادى (ت817ه): **القاموس المحيط**، تح التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف مُحَّد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط، 2005م، ص908.

[3] – سجلت هذه الديار نسبة قليلة كذلك من علماء المغرب عامة خلال فترة الموحدية حسب إحصائيات هشام صمايري: **العلماء المغاربة بالمشرق خلال الفترة الموحدية**، رسالة ماجستير في تاريخ الحضارات الوسيطة، إشراف مُحَّد حسن، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، تونس، 2009–2010م، ص59،60.

[4] – الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

[(5)] –**الموصل**: من الحواضر المهمة بالعراق فهي بابها ومفتاح خرسان ومنها يتم قصد أذربيجان، وهي قديمة وعريقة تقع طرف دجلة. صفي الدين البغدادي(ت739ه): **مراصد الإطلاع**، ج3، ص1333.

[(6)] –**الكوفة**: أبرز مدن البلاد العراقية، ويقال لها أيضا كوفان، أبو عبيد عبد الله البكري (ت487ه): **معجم ما أستعجم من أسماء البلاد والمواضع**، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403ه، ج4، ص1141.

[(7)] –**البصرة**: إحدى أمهات العراق الشهيرة، ابن بطوطة(ت779ه): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، 197.

[(8)] – يذكر ابن تغرى بردى هذا الحدث في سنة655ه ينظر **النجوم الزاهرة**، ج7، ص51.

التّدمير الثاني والذي كان أطولها، بسبب هجومات الجيش اللنكي[1] خلال سنة 795هـ/1393م وسنة 803هـ/1400م فدمروا مدارس بغداد وأساءوا إلى العلماء وأهلها، وقد أبرزت إحدى الدّراسات عن المدرسة المستنصرية أنّ هذا الهجوم الأخير، قد أسفر عن إنقطاع أخبارها تماما من المصادر لمدة قرنين من الزمن[2]، وفعلا إذا ما نظرنا إلى القرون في الجدول نرى أنّنا لم نتحصّل منذ بدايات القرن 8هـ/14م إلاّ على عالم وحيد، كما تكلّم ابن خلدون أيضا عن حال بغداد والبصرة والكوفة أثناء إزدهار عمرانها وبعده، قائلا " لمّا كثر عمرانها صدر الإسلام وإستوت فيها الحضارة، كيف زخرت فيها بحار العلم ... ولمّا تناقص عمرانها وابذعرّ سكّانها إنطوى ذلك البساط بما عليه جملة، وفقد العلم بها والتّعليم، وإنتقل إلى غيرها من أمصار الإسلام[3]".

بينما هناك من العلماء من فضّل التّنقل من الدّيار المعتادة والمشهورة إلى غيرها من الأمصار المشرقية الإسلامية كبلاد فارس واليمن والبحرين...إلخ، إلاّ أنّه لم يظهر معنا إلاّ عالمين من أصول المغرب الأقصى قد ثبت ولياتهم للمناصب هناك، أحدهما في زَبِيدٌ[4] من أرض اليمن والآخر في البحرين زمن الدولة الجبْريَّة[5]، وهذه القلّة متوقعة فهذه الأراضي، لأنّها لم تكن محل جذب وحركة كبيرة للعلماء كما هو الحال فيما أظهرنا، فحتّى من فَرَدَتهم المصادر من طلاّب العلم ورحّالة كانوا قليلون.

لكن لسائل أنّ يسأل هل كانت المميزات والأسباب المذكورة سابقا كفيلة لتفسر تسجيل 349 عالما مغربيًا ضمن سجلاّت موظفي حواضر والمدن المشرقية؟ في حقيقة الأمر هناك أسباب أخرى كان لها الدّور الفاعل في ذلك وهي:

1/نصرة وإنعاش المذاهب السّنّيّة:

لقد دأب سلاطين الأيوبيين والمماليك على مر فترات حكمهم على استئصال جذور الشّيعة من المشرق، معتمدين في ذلك على مبدأ التعدّدية المذهبيّة الذي يستند في الإسلام على مجموعة قواعد أبرزها: لزوم الإعتراف

---

(1) – **الجيش اللنكي**: جيش المغول بقيادة تيمورلنك، لذلك أخذوا إسم الجيش اللنكي. ينظر إلى ابن عربشاه(ت854هـ): **عجائب المقدور في أخبار تيمور**، مطبعة وادي النيل، القاهرة، د.ط، 1285م.

(2) –ناجي معروف: **تاريخ علماء المستنصرية**، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1959م، ص10، 13.

(3) –ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، تح علي شحادة، ومر سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، د.ط، 2001م، ج1، ص548.

4 – **زَبِيدٌ**: إسم واد به مدينة يقال لها الحصيب ثمّ غلب عليها إسم الوادي فلا تعرف إلا به، وهي مدينة مشهورة باليمن أحدثت في أيّام المأمون وبإزائها وبإزائها ساحل غلافقة وساحل المندب. ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج1، ص131.

5 – **الدولة الجبْريَّة**: دولة إسلامية تأسست في إقليم البحرين في القرنين 9-10هـ/15-16م. لتفاصيل أكثر ينظر عبد الخالق الجنبي: **الجديد في نسب نسب بني جبر وبعض أخبارهم**. مجلة الساحل، العدد 49، 2021م.

بالتعدّدية داخل المجتمع الواحد، ووجوب إحترام التّلوّن المذهبيّ وتقبل ما قد ينتج عن ذلك من اختلافات في الرؤى، مع لزوم الإقرار على عدم جواز إلغاء رأي الطرف الآخر[(1)].

وقد أدى هذا الأمر إلى إنعاش المذاهب السّنّيّة والحياه العلميّة وخاصة الوظيفيّة، فقد تأثرت أجهزت ومؤسسات المدن التّعليميّة والدّينيّة والإدارية منها، بعدما كانت الغلبة فيها للشّيعة، وكانت هذه الخطوة البارزة أكثر وضوحا عندما أعلان السّلطان الظاهر بيبرس قانونه سنة 663هـ/1265م أو665هـ/1267م في ما ذكر المقريزي بأنّ يعادى من لم يتمذهب بغير المذاهب الأربعة (الشّافعيّة، الحنفيّة، المالكيّة، الحنبليّة)، وأنّه لن يولّ قاضٍ ولا تقبل شهادة أحدٍ أو يُقدم خطيبا ولا إماما أو مدرسا ما لم يكن متقلّد لأحد هذه المذاهب[(2)]، ومن ذلك الحين لم تعد أولويّة التّوظيف متوقفة على أعتاب مذهب الدولة المملوكية وهو المذهب الشّافعيّ، بل سهّل على أصحاب المذاهب الأخرى التّقدّم للمناصب ذات الصّبغة المذهبيّة، وهذا التّسهيل لم يفتح الفرص فقط للعلماء البلديين بل إنّ الجهات المسؤولة كانت حريصة ومرحبة بمساهمة علماء المغرب الوافدون والمستقرّين لاسيما من كانوا على المذهب المالكيّ من خلال دمجهم في أجهزتها الوظيفيّة المختلفة.

2/تعدّد المؤسسات والمنشآت العلميّة والدّينيّة:

قد زاوج الحكّام والأمراء وحتىّ العامة المقتدرين الإنفتاح المذهبيّ بإنشاء سلسلة من المنشآت والمؤسسات، كالمدارس، والزوايا، والخوانق، ودُور القرآن والحديث، والمساجد، وبيمارستانات، وسنحاول تقدير عدد هذه المؤسسات والمنشآت التي زخرت بها كبرى حواضر بلاد المشرق من خلال نصوص مصدريّة ومرجعيّة، ومن ثمّ إظهار ما لها من إنعكاسات وتأثير على جذب العلماء للعمل، كما يظهر في الجدول[3] التالي:

(1) -رياض سالم عواد: **التعدّدية المذهبية في دمشق أنموذجا في نبذ التطرف وتحقيق الإزدهار الحضاري خلال العصرين الأيوبي والمملوكي (570هـ-1174م/923هـ-1715م)**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج11، العدد43/2، 2020م، ص324.

(2) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار**، مطبعة النيل، مصر، د.ط، 1908م، ج4، ص161. ابن إياس(930هـ): **بدائع الزهور**، ج1، ص323.

3 – تقدير عدد المؤسسات والمنشآت الدّينيّة والتّعلميّة والطّبّية من خلال نصوص مصدريّة ومرجعيّة التي وردت في هذا الجدول من إنجازنا.

نوع المؤسسات أو المنشآت	الحاضرة المدينة	تقدير عدد المؤسسات والمنشآت الدّينيّة والتّعلميّة والطّبيّة من خلال نصوص مصدريّة ومرجعيّة
مدارس /خوانق/ زوايا	مصر	-قال القلقشندي:"...ابتنى أكابر الأمراء وغيرهم من المدارس ما ملأ الأخطاط وشحنها [1]". -قال ابن بطوطة:"وأمّا المدارس بمصر فلا يحيط أحد بحصرها لكثرتها". وقال:"وأمّا الزوايا فكثيرة وهم يسمونها الخوانق"[2].
مساجد /مدارس	القاهرة	قال مُحَمَّد كامل الفقي إنّ المدارس في القاهرة وحدها45 مدرسة تعود للعصر المملوكي مقابل25 للعهد الأيوبي[3].
مدارس /مساجد	الإسكندرية	قال البلوي: ولهذه المدينة من المدارس والمساجد مالا يستوفيه وصف...إلى غير ذلك من المعاهد..."، وأتمّ قولا نقلا عن الهروي "أنّ مدينة الإسكندرية إحتوت على اثني عشر ألف مسجد"[4].
جوامع/مساجد	مصر والقاهرة	-قال جلال الدين السيوطي:"فلمّا كانت الدولة التركية أحدثت عدّة جوامع...وكثرت في هذا القرن وما بعده إلى الآن، فلعلها الآن في مصر والقاهرة أكثر من مائتي جامع[5]". -قال إبن شاهين:"قيل إنّ بمصر والقاهرة داخل السور وخارجه ألف خطبة ونيف"[6].
دور قرآن وحديث/مدارس	دمشق	وفي دمشق 7 دور قرآن وفيها 16 دارا من دور الحديث و3 دور للقرآن والحديث معا، وأمّا المدارس ف63 مدرسة شافعية و52 للحنفية و4 للمالكية و11 مدرسة للحنفية، و3مدارس للطب[7].
مدارس/ زوايا مكاتب أطفال/ مساجد/ زوايا/ خانقاهات	القدس	-وقد عدّد مجير الدين الحنبلي في القدس أكثر من 40 مدرسة، وأكثر من 20 زاوية، فضلا عن مكاتب الأطفال والمساجد[8]. -وكان عدد بيوتات الصّوفيّة من خانقاهات والرّبط والزّوايا فيها يفوق عدد مدارسها، فكان في القدس منها نحو مئة[1].

(1) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج3، ص367.

(2) –ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص56.

(3) – ياسين الأيوبي: **آفاق الشعر العربي في العصر المملوكي**، دار جروسبرس، بيروت، لبنان، ط1 ،1995م، ص61.

(4) – البلوي(ت767هـ): **تاج المفرق في تحلية علماء المشرق**، تح الحسن السائح، مطبعة فضالة –المحمدية، المغرب، د.ت.ن، د.ط، ج1، ص200.

(5) –جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص237.

(6) – ابن شاهين (ت893هـ): **زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك**، تصحيح بوليّس رايس، المطبعة الجمهورية، باريس، د.ط، 1893م، ص31.

(7) – جلال يوسف العطاوي: **حركة التأليف في مصر والشام**، دار الفكر، عمان، ط1، 2011م، ص20.

(8) – علي السيد: **القدس في عصر المملوكي**، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ط1، 1986م، ص152.

مساجد /مدارس مارستانات	حلب	عدّد ابن بطوطة فيها مسجدها الجامع و4 مدارس ومارستان[2].
مدارس/ ربط	مكة	عدّد تقي الدين من مدارسها حوالي 11 مدرسة موقوفة، أمّا رُبطها فهي أزيد من 48رباط[3].

إنّ هذه الجولة السريعة حول عدد المؤسسات والمنشآت العلمية والدّينيّة والطّبيّة في المدن والحواضر، أظهر لنا مدى كثرتها وتنوّعها وتعدّد مذاهبها في هذا القطر من العالم الإسلامي، بل إنّ البعض منها قد خصّص ووقّف للمغاربة، وشهد البعض الآخر حالة إحياء بعدما عُطلت مهامه لفترة طويلة زمن الفاطميين، مثل جامع الأزهر[4]، والجامع الحاكم[5]، وجامع ابن طولون[6] سنة 659هـ/1261م[7]، وقياسًا على هذا فإنّ الكثرة تعني الزيادة في طلب العلماء للوظائف، إذ يذكر في العديد من المصادر أنّه إذ ما فرغ من بناء أي منشآة يشرع القائمين عليها إلى تولية مهامها ووظائفها من تدريس، وإمامة، وقضاء، ومشيخة وغيرها إلى أصحاب العلم والكفاءات، وقد أشار ابن خلدون إلى هذه العلاقة الطّرديّة بقوله "فإستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط...وكثر طالب العلم ومعلمه...[8]"، وقال ابن أيبك الدواداري "أمّا الخوانق والرباطات والزوايا وكذلك المساجد فلا تحصى كثرة، وجميع

---

[1] – علي منصور نصر الشهاب: **الحياة العلمية في القدس في القرن الثامن الهجري (في ضوء كتاب الدرر الكامنة لابن حجر)**، حوليّات الآداب والعلوم الإجتماعية، الحوليّة22، العدد169، 2001م، ص15.

[2] –ابن بطوطة(ت711هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص87.

[3] – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص123،117.

[4] – جامع الأزهر: من أولى الجوامع التي بنيت بالقاهرة من إنشاء القائد جوهر الصقلي الفاطمي، تم ذلك سنة 361هـ/972م، كان نشاط هذا الجامع ديني بحت إلى غاية سنة 365هـ إذ توجه نشاطه إلى التعليم بجلوس ابن القاضي النعمان لتدريس الفقه الشيعي، وفي سنة 378هـ أضحى يلعب دور المدرسة والمعهد النظامي لأنّه شهد ترتيب الدروس والمدرسون فيه ، ثم انقطع وتعطلت مهامه لحوالي 100 عام إلا أن الظاهر بيبرس قام بإحيائه وإحياء المذاهب السنية فيه سنة 665هـ بترتيب فيه دروسا ومدرسين وغيرها، ثم زاد الإهتمام بتنظيم طاقم تعليمي إداري سنة 761هـ، كما عرف عن هذا الجامع إحتوائه على أروقة للغرباء مثل الرواق الخاص بالمغاربة. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص49، 50، 51، 52، 53، 54.

[5] – الجامع الحاكم: من إنشاء الأمير العزيز بالله نزار المعز لدين الله الفاطمي، ثم أكمله الحاكم بأمر الله الفاطمي، له أسماء عدّة كـ" جامع الأنوار" و"جامع الخطبة"، شهد سنة 702هـ ترتيبات جمّة، إذ جعل التدريس فيه على المذاهب السنية الأربعة، ودرسا لإقراء الحديث، وأخر للنحو، وأخر للقرآت السبع وتصدير، وكذلك مشيخة الميعاد، ومتصدرين لتعليم القرآن، ومؤدب. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص55، 56، 57. النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص58، 59، 60.

[6] – جامع ابن طولون: من إنشاء الأمير أبو العباس بن طولون سنة 263هـ، وموقعه بجبل يشكر بمصر، شهد تجديدات جمّة في عهد المماليك بعد الخراب الكبير الذي لحق به، ومختصرها أنّ جعل فيه دروسا ومدرسين للفقه على المذاهب الأربعة، ودرس ومدرس لتفسير القرآن الكريم ومثله للحديث وآخر للطب وطاقم من الموظفين لإقامة الشعائر الدينية والخدماتية ومكتب ومؤدب، وفي سنة 767هـ جعل فيه درسا للفقه الحنفي وسبع مدرسين. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص36، 41، 42.

[7] – ابن اياس(ت930هـ): **بدائع الزهور**، ج1، ص312.

[8] –ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص549.

هذه الأماكن مشحونة بالأيمة والخطبا، والفقها، والمدرّسين والمحدّثين والطلبة، ومؤذنين والقوام والفقراء والمساكين..." [1].

وما يبرهن لنا أيضا على أهمية هذه المنشآت والمؤسسات في إستقطاب العلماء نظرية ابن خلدون عندما نبّه بأنّ العلوم وأصحابها إنّما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة[2]، فإنّ وقع العكس بخرابها ابذعرّ العلماء وطلاّب العلم إلى أماكن أخرى، وهذا ما حدث لمدينة بغداد في العراق، يقول إبن بطوطة وفي "...بغداد من المساجد التي يخطب فيها وتقام فيها الجمعة أحد عشر مسجدا ...ومساجد سواها كثير وكذلك المدارس إلاّ أنّها خربت"[3]، فإنتقل تيار تحركات العلماء وطلاّب العلم منها إلى غيرها من مدن الشّام ومصر والحجاز، والقيم العددية لعلماء المغرب الموظفين الذين وقفنا عليهم سلفا في كل من مكة 65 موظفًا، والقاهرة 50 موظفًا، والمدينة 32، موظفًا ودمشق ،47 موظفًا، والقدس الشريف 20 موظفًا، ومصر 52 موظفًا، بينما بلاد العراق سوى أربع علماء موظفين كافية لتأكيد كيف كانت جاذبية وتأثير المؤسسات والمنشآت على حضور العلماء.

3/استحداث المناصب:

وقد زكّيت هذه المنشآت والمؤسسات بإستحداث الوظائف، يقول إبن إياس مثلا في أحداث سنة 663هـ/1265م أنّ السّلطان الظاهر بيبرس قد "رتب أشياء كثيرة –في سلك الوظائف- لم تكن قبل ذلك العصر"[4]، وكذا من بعده السّلطان المنصور قلاوون سنة 678هـ/1279م[5]، وكانت هذه الإستحداثات قد مسّت الأجهزة الإداريّة والعسكريّة والقضائيّة آنذاك، وهو ما سنعاينه تبعًا مع تقدم الدّراسة.

(1) -ابن أيبك الدواداري(ت غير معروف): **كنز الدرر وجامع الغرر**، تح هانس روبرت رويمر، د.د.ن، د.م.ن، د.ط، د.ت.ن، ج9، ص391.
(2) – ابن أيبك الدواداري(ت غير معروف): **نفس المصدر**، ص548.
(3) – ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج2، ص60، 61.
(4) – ابن اياس(930هـ): **بدائع الزهور**، ج1، ص323.
(5) – ابن اياس(930هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص349.

المبحث الثاني: الأسر المغاربية.

لقد عزّز المغاربة من وجودهم في الدّيار المشرقية طول الفترة الوسيطية، إذ أخذوا يتوافدون عليها فرادى وجماعات لظروف وأسباب متنوّعة كما سلف الذكر، وكانت صور وجودهم قد أخذت شكل الإقامة المؤقتة للبعض والتي تنتهي بإنتهاء دافع صاحبها سواء للدراسة أو الحج أو العمل، بينما البعض الآخر أخذ شكل إقامتهم الإستقرار الدّائم، مما أدى إلى بروز العديد من الأسر بين قديمة وحديثة الإستقرار، فأصبحوا يعدّون نتيجة ذلك ضمن قوائم المجتمع المشرقي، إذ نجد الكثير من الأنساب المغربية أصبحت تُقرن بالنسب المشرقي تبعًا، مثل "...التونسيّ ثم الإسكندري" "...القسطلانيّ المكيّ"[1]، وإنّ كان الكثير منهم قد طوى نسبهم المغربي للأسف نهائيا وأصبحوا ينسبون إلى الأماكن التي مكثوا فيها بسبب طول قِدم استقرارهم.

إنّ ما يشد الإنتباه في هذه الأسر المغربية أنّ العديد منها قد تمكّن من ترسيخ أقدامها في المجالين العلميّ والوظيقي، إذ أظهرت لنا المجموعة التي بحوزتنا مثلا أنّ هناك 35 أسرة إستطاعت أنّ تحصد لنفسها مقاعد وظيفيّة ضمن السّجلاّت المشرقية، كما أنّ الشيء الذي يميّز هذه الأسر أيضا هو تنوّع مقرّ استقرارها داخل الحواضر والمدن المشرقية كما يتضح في الجداول[2] الآتية:

أســـر	مناطق إستقرارها					
المغرب الأدنى (إفريقية)	دمشق	الإسكندرية	المدينة	مصر	مكة	مصر
	3	1	2	1	أسرة واحدة ما بين مكة ومصر	
	أسر	أسرة واحدة	أسرتين	أسرة واحدة	//////////	أسرة في القاهرة
العدد الإجمالي 9 أسر						

أســـر	مناطق إستقرارها			
المغرب الأوسط	دمشق	القاهرة	مكة	مصر
	3	2	1	2
	أسر	أسرتين	أسرة واحدة	أسرتين
	العدد الإجمالي 8 أسر			

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص335. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص291.

2 – إحصائيات الأسر الواردة في الجداول من إنجازنا، تم جمعها من مختلف كتب التراجم والطبقات.

أســــر	مناطق إستقرارها						
المغـــرب الأقصى	القاهرة	مكة	القدس	الخليل	الطائف	صفد	مصر
	2 أسرتين	2 أسرتين	1 أسرة واحدة	1 أسر واحدة	2 أسرتين	1 أسرة واحدة	2 أسرتين
	العدد الإجمالي 11 أسرة						

أســــر	مناطق إستقرارها					
مغربية	القاهرة	مكة	المدينة	القدس	بغداد/الإسكندرية	دمشق/مصر
	1 أسرة واحدة	1 أسرة واحدة	1 أسرة واحدة	1 أسرة واحدة	1 أسرة واحدة	2 أسرتين
	العدد الإجمالي 7 أسر					

من خلال هذه الجداول نلاحظ أنّ هذا التنوّع في الاستقرار الأسري يقدّم لنا تفسير أخر لسبب الكثرة العددية للعلماء الموظفين في بعض الحواضر والمدن التي سبق أنّ رصدنا نسبتها الإجمالية في المبحث السابق، إذ أنّ هناك مناطق قد حظيت بالنصيب الأوفر من حيث عدد هذه البيوتات، لكن يجب أن ننوّه أنّ هذه الكثرة العددية للأسر في المنطقة الواحدة لا يعني إستحواذها أو تسجيلها أكبر عدد من العلماء الموظفين مقارنة بالمناطق التي سجّلت عددا قليلا من البيوتات المغربية، والسبب في ذلك أنّ هناك أسر قد نسبت إليها عدد غفير من العلماء، وهؤلاء عادة ما تكون أسرهم قديمة التجذر، بينما نجد أسر ينسب إليها القليل أي من أربع إلى إثنين فقط وهؤلاء عادة ما يكونون من جذور أسرية حديثة الإنتقال، بالإضافة إلى عامل السّيطرة وتوارث المناصب الذي طال في بعض الأسر وإنتهى في بعضها الآخر والذي سنأتي على تفاصيله وملاحظته في باقي الدّراسة، ومن جمل الأسر التي كانت ضمن حلقة البحث:

أولا/ أسر المغرب الأدنى (إفريقية):

1/الأسرة القسطلانية[1]: وهي من أكبر الأسر المغاربية التي سجّلت حضورها بقوة في السّاحة المشرقية، سواء من الناحية العددية أو من ناحية الهيمنة الوظيقيّة والعلميّة، أو المكانة الاجتماعيّة، وقد إكتنف هذا البيت الغموض في تحديد أصله وإنّ كانت قد أرجحت إحدى الدّراسات[(2)] أصله إلى قسطيلية[(3)] من بلاد الجريد بإفريقية إعتمادا على ما يتبع لتراجم أفرادها النَّسب القسطلاني، ولكن هناك بعض المصادر قد أردفت إشارات مختلفة أثناء تتبع تسلسل نسب أفرادها، كتلك التي تفرّد بها إبن بطوطة على "أنهم من بلاد الجريد من إفريقية، ويعرفون بها ببني حيون"[(4)]، ومن المفارقات أيضا التي قدمها لنا ابن تغردى بردى هو إرجاع أصلها إلى مالقة[(5)] أثناء ترجمته أحد أفرادها[(6)]، وهو ما يضع علامة إستفهام، هل هي فعلا من قسطيلية الأندلس ونزحت إلى إفريقية لاحقا للّحاق النّسب التوزري لأحد أفردها قبل القدوم للمشرق؟ أو أنّ الأمر قد إختلط على النّاقلين حول نسب هذا البيت بين قسطيلية الأندلس وقسطيلية بلاد الجريد؟ وإن كنّا نرجح النَّسب الأخير لاسيما عندما أكّد الرّحالة إبن سعيد الأندلسي هذا، وهو ممن إلتقى ببعض أفراد هذا البيت، قائلا "...في الأصل من قسطيلية، جهة أعمال إفريقية، سكنوا في القديم مدينة الفسطاط فصاروا من أعيانه..."[7]، ومما يزيد غموض هذه الأسرة هي الفترة الزمنية الفعلية لإنتقالهم لشق المشرقي.

إنّ هذه الأسرة تتكون من فرعين كبيرين يربطهما الجد الأول[(8)] وهو **حسن بن عبد الله بن أحمد بن ميمون بن راشد القيسي القسطلاني**، حيث برز **الفرع الأول** في مصر لأول مرة مع **أبو العباس أحمد** (559-

---

[1] -ينظر لشجرة نسب الأسرة الملحق (رقم1) ص552.

[(2)] – صالح يوسف معتوق: **علم الحديث في مكة المكرمة خلال العصر المملوكي (648/963هـ)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، اشراف أبو الضيف مجاهد حسين، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، المملكة العربية السعودية، 1408هـ، ص174.

[(3)] – قال ابن خلدون(ت808هـ) أنها تطلق على كامل بلاد الجريد، والتي قدم فيها إنطباعا ايجابيا بوصفها بعبارة "مستحكمة الحضارة"، بينما ابن حوقل قال على أنها من بلاد الجريد. ينظر **ديوان المبتدأ**، ج6، ص132. ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج4، ج348.

[(4)] – ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص163.

[(5)] –**مالقة**: مدينة عامرة من أعمال ريّة بالأندلس، ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج5، ص43.

[(6)] – ابن تغرى بردى(ت874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج10، ص333.

[7] -ابن سعيد الأندلسي(ت685هـ): **المغرب في حلى المغرب**، تح زكي مُحَمَّد حسن وأخرون، مطبعة جامعة فؤاد الأول، د.ط، 1953م، ج1، ص268.

[(8)] – وهو ما توصل له أيضا الباحث صالح يوسف معتوق: **علم الحديث في مكة**، ص174.

633 أو 636هـ/1164-1236 أو1238م)[1] وهو الذي إنتقل فيما بعد لمكة حسب قول الفاسي سنة 619 أو 620هـ[2]/ 1222-1223م، وخلف له ابنان وهما **مُحَّد قطب الدين** (614-686هـ/1164-1287م)[3] الذي اختار القبوع في مكة وأُلحق لباقي ذريته النَّسب المكي إلى جانب نسبهم القسطلاني، أمّا **علي** (588-665هـ/1192-1267م)[4] ففضل الانتقال إلى مصر فأرفق لذريته النَّسب المصري إلى نسبهم القسطلاني، أمّا **الفرع الثاني** لهذه الأسرة فمثله **أبو البركات عمر** (572-644هـ/1176-1246م)[5] والذي والذي انتقل مع إبنه **مُحَّد** من توزر إلى مكة[6].

أمّا فيما يخص عدد أفراد هذه الأسرة الذين دخلوا معنا في حيز الدّراسة فكانوا 33 عالم من إجمالي يفوق 100 فرد، 13 من الفرع الأول المكي، و13 من الفرع الأول المصري، و7 من الفرع الثاني المكي.

2/أسرة إبن الحاج التجيبي[7]: وهي من البيوتات التونسية ذات الجذور الأندلسية، عرفت بكونها أعرق بيوتات قرطبة في الخطابة والقضاء، والظاهر أنّ سبب نزوح أفرادها هو الإضطرابات والإضطهادات السّياسيّة التي طالتهم، وهذا ما تبيّن لنا من نصّ التّعريف الذي قدمه إبن كثير **لأبو الوليّد مُحَّد بن أبي القاسم أحمد بن مُحَّد بن عبد الله بن أبي جعفر أحمد بن خلف بن إبراهيم بن أبي عيسى بن الحاج التجيبي القرطبي** (638-718هـ/1240-1318م) "فلما أخذها الفرنج -قرطبة- إنتقلوا إلى إشبيلية وتمحقت أموالهم وكتبهم، وصادر

---

(1) -تقي الدين الفاسي(ت8332هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص105. ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تح مُحَّد الأحمدي أبو النور، دار التراث، د.م.ن، د.ط، د.ت.ن، ج1، ص239، 240.

(2) -تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص107.

(3) - نفسه: ج1، ص321. ابن فهد (871هـ): **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، دار الكتب العلمية، د.م.ن، د.ط، 1998م، ص55.

(4) - تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص137.

(5) – نفسه: ج6، ص358.

(6) - اليونيني(ت 726هـ): **ذيل مرآة الزمان**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992م، ج2، ص329. تقي الدين الفاسي(ت8332هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص230.

(7) - **بنو تجيب**: هم أحد بطون بنو أشرس بكندة في الأندلس. للإستزادة ينظر ابن حزم(ت456هـ): **جمهرة أنساب العرب**، تح عبد السلام مُحَّد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت.ن، ج1، ص429. ومما يجب أن ننوّه عليه أنّ هذه الأسرة لا تربطها أي علاقة مع شخصية ابن الحاج الشهيد(ت529هـ)، وقد بين الدكتور أحمد شعيب أثناء تحقيقه لكتاب نوازل ابن الحاج الشهيد لكثرة خطأ المؤرخين في نسب الكثير ممن يحمل نفس اسم ابن الحاج إليه، ينظر القرطبي(ت529هـ): **نوازل ابن الحاج التجيبي**، تح أحمد شعيب اليوسفي، مطبعة تطوان، د.م.ن، ط1، 2018م، ج1، ص37،39،38. وعلى ما يبدو على أنّ ابن رافع قد إنجر كذلك إلى هذه الخطأ عندما نسب ابن الحاج الذي ضمن دراستنا هذه إلى ابن الحاج الشهيد، أنظر ابن رافع (ت774هـ): **الوفيات**، تح صلاح مهدي عباس وبشار عوار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1982م، ص422، 497.

إبن الأحمر جده القاضي بـ20 ألف دينارا"[(1)]، وقد ذكر أيضا الزركلي على أنّ أبو الوليد هذا قد انتقل بعد أنّ عاش فترة من اليُتم بوفاة والده وجده سنة 614هـ/1217م إلى شريش بغرناطة[(2)]، ثمّ ما لبث أن قطن تونس أين أنجب ولديه اللذين ألحقت لهم كتب التّراجم والطبقات النَّسب التونسي لنشوئهم فيها، ثمّ النسب الدمشقي لاحقا عندما قطنوها سنة 684هـ/1285م[(3)]، وكان عدد موظفيها في قائمتنا ثلاثة علماء[(4)].

3/أسرة إبن فرحون[5]: وهي من الأسر العريقة التي استقرّت بالمدينة المنورة، تعود أصولها على ما جاء عند أحد أبنائها وهو المؤرخ عبد الله أثناء ذكر نسبهم إلى بني يعمر[(6)] الآبديون[(7)] من بلدة بالأندلس من كور جيان[(8)]، انتقل هذا البيت إلى تونس لأسباب مجهولة وكُلّل توجدهم فيها بولادة **أبو عبد الله مُحَّد بن أبي الفضل بن أبي القاسم فرحون بن مُحَّد بن فرحون اليعمري** (ت721هـ/1321م)، الذي يبدأ معه ارتباط ونسب هذه الأسرة لتونس[(9)] في كتب التّراجم، وقد إنتقل هذا الأخير بعد تضلّعه في العديد من العلوم إلى المدينة المنورة للاستقرار فيها سنة 692هـ/1293م أو قبلها بقليل[(10)]، وعلى ما يبدو أنّ السبب في ذلك على حسب ما جاء في تفاصيل أخباره أنّه تأثر بوفاة صاحبه أبا مُحَّد المرجاني[(11)]، وقد ثَبّتَ استقراره فيها بالإرتباط بالنّسب

---

(1) –ابن الكثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، مكتبة المعارف، بيروت، ط7، 1977م، ج14، ص91.

(2) – **غرناطة**: تعتبر من أقدم مدن كورة البيرة ببلاد الأندلس وأعظمها وأحصنها وأحسنها. ياقوت الحموي(626هـ): **معجم البلدان**، ج4، ص194. ابن الوردي(ت852هـ): **خريدة العجائب**، ص67.

(3) – الزركلي(ت1396هـ): **الاعلام**، ج5، ص324، 325.

(4) – ينظر إلى فرع نسب الأسرة التقريبي رقم الملحق (1) ص555.

5 – ينظر إلى شجرة نسب الأسرة رقم الملحق (1) ص553.

(6) –هم بني يعمر بن مالك ابن بُهثة بن حرب بن وهب بن حُلَيّ بن أحْمَس، ووهم ناقلّة من ناحية منبج، وهم بنو بكر بن عبد الحميد بن معمر بن الطفيل بن جعفر بن صالح بن الحشرج بن ضبيع بن ذؤيب بن يعمر بن مالك ابن بُهثة، ابن حزم(ت456هـ): **جمهرة أنساب العرب**، ج2، ص293.

(7) – ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور وتعزية المجاور**، تع حسن مُحَّد علي شكري، شركة الأرقم بن الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.ن، ص241.

(8) – جيان: مدينة لها كور واسعة ببلاد الأندلس بينها وبين مدينة قرطبة 17 فرسخا، نسب إليها جماعة وافرة من العلماء. ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج2، ص195.

(9) – تونس: مدينة عظيمة بينها وبين القيروان مسيرة حوالي 3 أيام وبينها وبين البحر 4 أيام وبينها وبين قرطاجنة نحو 10 أميال تقع على سفح جبل، جبل، إحتوت على مباني عجيبة، تعتبر دار علم وفقه. مجهول: **الإستبصار في عجائب الأمصار**، تع سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، د.ط، 1986م، ص120.

(10) – لقد أرجحنا هذا التاريخ نظراً إلى السنة التي ذكر فيها زواجه وأول مولود له وهو عبد الله بن مُحَّد بن أبي القاسم(769/693هـ) في هذه المدينة، ينظر ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص454.

(11) – أنظر ترجمته في مبحث الوعاظ .

الشريف[1] مكوّنًا بذلك نواة هذه الأسرة في المدينة، وقد تصدّر من أسماء علمائها الموظفين في هذه الدّراسة إحدى عشر عالما من مجمل 21 فردا من الذين عاينا تراجمهم.

4/الأسرة المحمدية القفصية: من قفصة[2] المغرب الأدنى، استقرّت في دمشق مع إنتقال **شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن سليمان بن مُحَمَّد** (ت753هـ/1352م) إليها سنة 719هـ/1319م[3]، وقد وقفنا فقط على عالمين عالمين منها[4].

5/أسرة النفطي[5]: وهي أسرة أخرى من المغرب الأدنى، شكلت لنفسها جذور في المدينة المنورة، بدأ ظهورها في صحف المصادر مع **أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله** (ت810هـ/1407م) الملقب بالشهاب[6]، وبالرغم من عدم الجزم لسبب إختيار الانتقال إلاّ أنّه على ما يبدو أنّ الحاجة والفقر والإسترزاق هو السبب المباشر، وذلك لما تبيّن لنا في النصّ الذي تفرّد به السخاوي بأنّه "...قدم المدينة فقيرا فكان يتكسب من عمل المراكب وشبهها ثمّ إنّه وجد كنزا عظيما فاستغنى..."[7]، أمّا بالنسبة لعدد علمائها الموظفين الذين تمّ ذكرهم في هذه الدّراسة فهم سبعة من أصل 17 فرد[8].

6/أسرة الفَكِيري[9]: هي من جملة الأسر التي سكنت الإسكندرية حتىّ أصبح أفرادها ينسبون إليها بالولادة إضافة إلى النَّسب المغربي، وجاء عند السخاوي على أنّ الفَكِيري هي قبيلة مغربية تونسية[10] دون أي تفاصيل عنها، ومن أوّل من قطن منهم في الإسكندرية؟، هذا عدا ذكره ثلاث أفراد فقط من جملتهم في كتابه،

(1) – ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص243.

(2) – قفصة: وهي بلدة صغيرة في طرف بلاد إفريقية المغرب، من جمل عمل الزاب الكبير بالجريد، المسافة بينها وبين القيروان ثلاثة أيام. ياقوت الحموي(626هـ): **معجم البلدان**، ج4، ص382.

(3) – ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي شهبة**، تح عدنان درويش، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، د.ط، 1994م، ج2، ص42. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص447.

(4) – ينظر لفرعها في الملحق رقم(01) ص556.

(5) – نفطة: مدينة بإفريقية من جملة أعمال الزاب الكبير، ياقوت الحموي(626هـ): **معجم البلدان**، ج5، ص296. صفي الدين البغدادي(ت 739هـ): **مراصد الإطلاع**، ج3، ص1382.

(6) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص147، 148.

(7) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص139. **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**، عني بطبعته أسعد طرانوربي الحسيني، د.د.ن، د.م.ن، د.ط، 1979م، ج1، ص140.

(8) – انظر لشجرة الأسرة الملحق رقم(1) ص556.

(9) – ينظر لفرع نسب الأسرة التقريبي في الملحق رقم(1) ص555.

(10) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص156.

وهو ما نتعرض له في الكثير من الأسر، ويبدو السبب في ذلك تقيّد العديد منهم بشروط تأليفاتهم، كالضوء اللامع الذي ضم أهل العلم من القرن 9هـ/15م فقط.

7/أسرة شمس الدين الربعي: لم نجد تفاصيل كافية من أمر هذه الأسرة غير أنّ تواجدها كان مرتبط **بشمس الدين مُحَمَّد الربعي** (639-715هـ/1241-1315م) ذو الأصول التونسية، وأنّه إنتقل إلى ديار مصر بعد مشوار من سماع الحديث بتونس[(1)]، كما لم نعثر له من ذريته بعد تنقله إلاّ إبن إسمه مُحَمَّد (681-763هـ/1282-1362م)[(2)]، ليكون بذلك عدد أفرادها ممن معنا سوى عالمين.

8/أسرة الباجي: وهي سليلة مدينة باجة من إفريقية، وضعت رحالها بمصر تبعا لما ألحق إلى نسبهم من لقب "المصري"، هذه الأسرة كان لها شأنا في مجال الإدارة، وهي تتصل بعالم إفريقية **جمال الدين مُحَمَّد بن منظور**(630-711هـ/1233-1311م)، وحسب ما أجادت به المصادر فقد تبيّن في تسلسل إسمه أنّ والده **جلال الدين مُكرم**(من أهل ق7هـ/13م) كان من وجهاء المقدّمين عند الملك الكامل الأيوبي ولم نعثر له أزيد من هذا من أخبار، ثمّ ظهر معنا إبن جمال الدين وهو **قطب الدين أبو بكر** (670/752هـ/1271-1351م)[(3)].

9/أسرة السلمي المسلاّتي الطرابلسية: أوّل ظهور لهذه الأسرة على مسطبة الأحداث في الشّام كان في منتصف القرن8هـ/14م إلى غاية الربع الأول من القرن9هـ/15م، امتدت هذه العائلة لأربع أجيال على فترة تناهز القرن، وهي تنسب للعالم **زين الدين عبد الرحيم بن علي بن عبد الملك بن المنجا بن علي بن جعفر السلمي المسلاّمي**، ظهر أوّل اسم للعائلة في صحف المصادر مع **إبنه جمال الدين مُحَمَّد**(ت771هـ/1369م) الذي قال عنه تقي الدين المقريزي أنّ ولادته كانت بقلعة سلما من أطرابُلُس المغرب سنة699هـ/1300م، ثمّ انتقل إلى القاهرة ومنها إلى دمشق متقلّداً في أرجاءها العديد من المناصب الجليلة، لتتولى معه أسماء أخرى من أسرته كان لها نفس المجد الوظيفيّ كإبنه **سري الدين مُحَمَّد** (ت799هـ/1397م)، وأخوه **عبد العزيز** وإبن أخيه **أمين الدين**(ت814هـ/1411م)[4].

(1) -الداوودي(ت945هـ): **طبقات المفسرين**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ج2، ص232، 233.

(2) - المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص220.

(3) -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، تح مُحَمَّد المعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1991م، ج7، ص285. السلوك، ج4، ص150. ينظر للفرع التقريبي الذي جمع أفرادها في الملحق رقم(1) ص553.

4 -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص188. ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي –حوادث ووفيات796/815هـ–**، تع أبو يحي عبد الله الكندري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2003م، ص231،230. ومن الدراسات التي وقفنا عليها مؤخرا واستفدنا منها كتثمين لما وصلنا إليه، والتي أردنا أن نشير إليها لأهمية مثل هكذا أبحاث حول الأسر المغربية في المشرق التي مازالت تنتظر التنقيب وتمحيص، دراسة حافظ

ثانيا/ أسر المغرب الأوسط:

1/أسرة إبن عفيف التلمساني(1): اختارت هذه الأسرة مقرّ سكناها بدمشق، وتعود أصولها إلى قبيلة كُومة(2) من أعمال مدينة تلمسان من المغرب الأوسط، لم نقف سوى على إثنين من أفرادها وهما **عفيف الدين سليمان** (610-690هـ/1213-1289م) وإبنه **مُحَمَّد** المعروف بالشاب الظريف (661-688هـ/1263-1289م)(3) الذي ولد في دمشق.

2/الأسر الزواوية: عرفت مدن الشّام ومصر حضورا ملموسا من قبل أفراد قبيلة زواوة(4)، كان منهم على ما سجّلنا ثلاث أسر اقتصرت المصادر على ذكر أفراد معينين، وهم من ولّوا المناصب:

عبدولي: **عائلة السلمي المسلاّتي(القرنان8-9هـ14-15م) من هوامش جبال طرابلس الغرب إلى وجاهة حواضر المشرق خلال العصر المملوكي**، مجلة أسطور، العدد16، 2022م.

(1) – تلمسان: وهي عبارة عن مدينتان في واحدة يفصل بينهما سور، وهي من أجلّ حواضر المغرب الأوسط، إستطاعت تسجيل إسمها بقوة في القرن 7هـ/13م، فقد مثلت إحدى عواصم المغرب الإسلامي الأربعة (تونس/فاس/غرناطة) بكونها تعدّ مقر السّلطة المركزية في العهد الزياني، وتعدّ كذلك منبتا أساسيا ومركزا ثقافيا له شهرته الواضحة سواء داخل أو خارج المغرب، تخرج منها "من العلماء والصلحاء مالا ينضبط"، ووَسم 15 عالما منهم إضافة إلى هذه الأسرة أسماؤهم في سجل الموظفين في الديار المشرقية، رغم الوقائع الحربية المتعدّدة التي شهدتها المدينة آنذاك مع جيرانها والفتن الداخلية المتتابعة، ولعل ما يفسر لنا هذه الظاهرة ما قاله الدكتور بكري شيخ أمين على أن الحركة الثقافية لا تسير في خط موازي مع الحركات السياسية دائما، وكثيرا ما كانت السياسة في خط منحدر بينما الثقافة في خط صاعد. الشريف الادريسي (ت 560هـ): **نزهة المشتاق في إختراق الآفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ط، 2002م، ج1، ص248. عبد الحميد حاجيات: **تلمسان مركز الإشعاع الثقافي في المغرب الأوسط**، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة تلمسان، مج1، العدد1، ص39. المقري(ت1041هـ): **نفح الطيب**، ج7، ص136. فضيلة بوعياد: **الحركة الثقافية خلال العهد الزياني** (تلمسان في القرنيين السادس والسابع للهجرة)، إشراف مُحَمَّد زمري، مجلة الآداب واللغات، جامعة تلمسان، العدد 24، 2017م، ص268. بكري شيخ أمين: **مطالعات في الشعر المملوكي والعثماني**، دار العلم للملايين، لبنان، ط4، 1986م، ص57.

(2) – هي عبارة عن قبيلة صغيرة منازلها تقع بساحل البحر من جملة أعمال تلمسان، وهناك بعض من المغاربة من يسميها كومية. الزركلي(ت1396هـ): **الأعلام**، ج3، ص130.

(3) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص694. ابن تغرى بردى(ت874هـ): **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، تح مُحَمَّد مُحَمَّد امين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، د.ط، 2003م، ج10، ص69.

(4) – **زواوة:** من أضخم قبائل البرانس، ومواطنها حسب ابن خلدون ما بين مواطن قبيلة كتامة وصنهاجة، توطنوا في جبال ما بين مدينتي بجاية وتدلس وهي من أهم معاقلها. ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج6، ص168. تعتبر قبائل زواوة من أبرز القبائل التي ينسب إليها جمهرة العلماء بسبب إتساع بسائطهم وكثرة زواياهم على ما جاء به أبو يعلى الزواوي، **تاريخ الزواوة**، تع ومر سهيل الخالدي، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، ط1، 2005م، ص119، 123. كما تعتبر من القبائل التي استفادت من جملة المظاهر الحضارية نتيجة احتكاكها بالفنيقيين ثم ما ترتب عن تعاقب الدول الإسلامية بحيث تمتّعت بخصوصيّة تاريخية تأرجحت ما بين الإستقلال التام والإستسلام- كما هو الحال مع الحمادين- وحالات شبه وسطى مع الحفصيين، مشكلة لنفسها وحدة اقتصادية و إجتماعية ، داخل مجال المغرب الإسلامي، ومدنهم دلس وبجاية ومرسى الدجاج بالإضافة الى بعض القرى الصغيرة. للاستزادة ينظر الى:

S.A. Boulifa: **Le Djurdjura Travers l'HISTOIRE (depuis l'Antiquité jusqu'à 1830),** Organisation Et indépendance des Zouaoua, J.Bringau, Imprimeur-éditeur 7, Boulevard de France, 7- IéL. 12-73,1925, p5,6,7.

أ/ **البيت الأول:** لإبن سومر الزواوي، ذكر منه **جمال الدين مُحَّد بن سليمان بن سومر** (630-717هـ/1233-1317م) الذي قطن دمشق[1] سنة 645هـ/1247م، وابن أخيه **فخر الدين مُحَّد بن مسعود بن سليمان بن سومر** (ت757هـ/1356م)[2] ولا نعلم هل كان قدومه مع عمه من زواوة، أو أنّ والده مسعود هو من جاء مع أخيه جمال الدين، أو أنّ القدوم كان منفصل من أفراد هذه الأسرة؟.

ب/**البيت الثاني:** فهو لابن عتيق الزواوي، جاء ذكر مؤسس هذه الأسرة مباشر في دمشق دون أي توضيح عن ذلك، ولم نظفر من أفرادها الموظفين إلاّ على **محي الدين بن صالح بن عتيق** (ت710هـ/1310م)[3]، وإبنه **بدر الدين** (ت712/1312م)[4].

ج/**البيت الثالث:** وممن برز فيه **أبو الروح عيسى بن مسعود بن منصور بن يحي بن يونس بن عبد الله بن ابي الحاج المنجلاتي** (ت773أو774هـ/1371أو1372م)[5] الذي كان متنقل بين مصر والشام بسبب طبيعة وظائفه، وإبنه **نور الدين علي** (713-769هـ/1313-1367م)[6] في مصر، بالإضافة إلى إبن هذا الأخير وهو **شمس الدين** (من أهل ق9هـ/15م) في مصر أيضا[7].

أحمد بن رمضان: **زواوة في عهد الفينيقيين إلى ما بعد الفتوحات الإسلامية**، مجلة الحكمة للدراسات الادبية واللغوية، مج 4، العدد8، ص4،2.

(1) - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تح مُحَّد عبد المعيد ضان، د.د.ن، د.م.ن، د.ط، د.ت.ن، ج3، ص190. الصفدي(ت764هـ): **الوافي بالوافيات**، تح أحمد الارناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 2000م، ج3، ص115. **أعيان العصر**، تح علي أبو زيد وأخرون، دار الفكر المعاصر، لبنان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1998م، ج4، ص456.

(2) - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص255. السخاوي(ت902هـ): **وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**، تح بشار عواد معروف وأخرون، مؤسسة الرسالة، د.م.ن، د.ط، د.ت.ن، ج1، ص90. القاضي ابن شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي شهبة**، ج2، ص42.

(3) - عقد الدين محمود العيني(ت855هـ): **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (عصر سلاطين المماليك)**، تح محمود مُحَّد أمين، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، د.م.ن، د.ط، 2009م، ج5، 225، 226.

(4) -البرزالي(ت739هـ): **الوفيات للبرزالي**، تح وتع أبو يحي عبد الله الكندري، دار غراس، الكويت، د.ط، 2005م، ص171.

(5) - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص212. ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص72. ابن علي الشوكاني(ت1250هـ): **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ط، د.ت.ن، ج1، ص519. البغدادي (ت1399هـ): **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.ن، ج1،ص809.

(6) - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص111. السخاوي(ت902هـ): **وجيز الكلام**، ج1، ص166.

(7) - **نفس المصدر**، ج3، ص111. ينظر إلى فرع الأسرة التقريبي رقم الملحق (1) ص557.

3/أسرة العجيسي[1] **البجائية**: قطن منهم اثنان في القاهرة وهما **يحي بن عبد الرحمان مُحَّد بن صالح بن علي بن عمر بن عقيل بن يحي بن أبي القسم الشرف الكندي** (777-882هـ/1375-1477م)[2]، وإبنه **مُحَّد** (ت871هـ/1466م)[3].

4/أسرة عبد القوي البجائي: هي من جملة بيوت العلم والقيادة ببجاية، انتقل أوّل أفرادها وهو **عبد الله القوي مُحَّد بن عبد القوي** (ت816هـ/1413م)[4] للقاهرة، وعلى ما أُسلف في أمر قبيلته التي كانت مع صراع مع زناته[5] فإنّه لا يستبعد أن يكون لها تأثير في دفعه للانتقال للقاهرة لفترة عندما كان عمره 18 عاما، ثمّ انتقل منها إلى مكة أين اتخذها مستقرّا دائم، فقد جَاور بها أزيد من ثلاثين سنة[6]، جالسا للتدريس في الدّروس العامة في الحرم المكي، وقد جذر وجوده بخلافة أولاد وأحفاد له فيها، دخل من ضمن أفراد هذه الأسرة في حيز الدراسة اثنان ممن حظيا بوظائف بارزة[7].

5/أسرة الشمنّي القسنطيني: وهي من الأسر العريقة لمدينة قسنطينة[8]، تعود جذورهم إلى قبيلة أو مزرعة "شُمُنِّ" بظاهر مدينة قسنطينة[9]، والتي بدورها أصبحت معروفة بهذا البيت، تذكر بعض الدّراسات أنّ انتقالهم كان كان مع **مُحَّد بن مُحَّد بن الحسن كمال الدين الشمني** (766-821هـ/1365-1418م)[10]، ولكن على ما تجلّى لنا في تتبع أثرها أنّه أقدم من ذلك بكثير لتواجد الجد الأعلى للأسرة في القاهرة خلال القرن 7هـ/13م بعد

---

(1) – **عجيسة**: أحد بطون البرانس من ولد عجيسة من برنس ومدلول، كان لهم حضور بارز وكبير بين البربر وكانوا مجاورين لصنهاجة، تفرقوا بالمغرب بعدما خفت قوة شوكتهم. للإستزادة ينظر ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج6، ص192.

(2) – أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، تقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ط2، 2000م، ص635. ابن علي الشوكاني(ت1250هـ): **البدر الطالع**، ج1، ص519. السخاوي(902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص231.

(3) – السخاوي(902هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص74. عمار هلال: **العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية في ما بين القرنين التاسع والعشرين الميلاديين (3/14م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010م، ص201.

(4) – ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص179. ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): **إنباء الغمر بأبناء العمر**، تح حسن حبشي، المجلس الاعلى للشئون الإسلامية، مصر، د.ط، 1969م،، ج3، ص26. ابن تغردى بردى(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج7، ص228.

(5) – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7،ص295. عمار هلال: **العلماء الجزائريون**، ص188.

(6) – ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص179.

(7) – ينظر إلى شجرة نسب هذه الأسرة الملحق رقم(1) ص553.

(8) – **قسنطينة**: من أهم الحواضر أنداك بالمغرب الأسط، تمتّعت بموقع جغرافي مميز لكونها توسطت عاصمتين ثقافتين بجاية من الغرب وتونس من الشرق، كما مكنها هذا أن تكون العاصمة السياسية الثانية للدولة الحفصية. عبد العزيز الفلالي: **أبرز علماء قسنطينة وأثرهم في بلاد الغرب والمشرق خلال العهد الحفصي (بين ق7 – 10هـ/13 –16م)**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، مج 1، العدد1، ص13

(9) – الزّبيدي (ت 1205هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح مصطفى الحجازي وأخرون، دار الهداية، د.م.ن، د.ط، 2001م،ج35، 289.

(10) – ابن تغردى بردى الاتابكي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج11، ص24.

نشوئه في قسنطينة[1] وهو **أبو عبد الله مُحَّد بن خلف الشّمني** (593-بعد674هـ/1197-1275م)، والذي أُبتنيت له فيها أولاد كثيرون على ما هو مترتب في التّسلسل الهرمي في نسب حفيده **تقي الدين أحمد** (801-872هـ/1398-1467م)[2].

6/أسرة إبن حريز التلمساني: سكنوا منفلوط[3] فألحق ذلك بنسبهم، وهم من أكبر بيوتاتها شهرة يقال لهم "المَحارِزَة" و"الحُرَيْزِيُّون"، وإنّ ما توفر عندنا من معلومات حولها أنّ السخاوي قال عن أفرادها أنّهم من المغرب من أولاد حريز ورفع تسلسل نسبهم إلى النَّسب الشريف، وذكر الزبيدي حول جدهم الشريف **أبي القاسم الطهطائي المنفلوطي** أنّه من تلمسان[4]، وأمّا عدد الأفراد الذين كانوا ضمن مجال درستنا سبعة[5] وهم: **مجد الدين أبي بكر** (ق9هـ/15م)[6] وإبناه **مُحَّد بن ابي بكر بن مُحَّد بن حريز أبو عبد الله الحسيني** (804-873هـ/1401-1468م)[7] وأخوه **عمر**(819-892هـ/1416-1487م)[8]، وأبناء هذا الأخير **تاج العارفين وموسى وعبد القادر**(من أهل ق9هـ/15م)[9]، وإبن أخيهم الأصغر أحمد وهو **فرج**(ت بعد 899هـ/1494م)[10].

(1) – جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص101. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص626.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، 174. ابن علي الشوكاني(ت1250هـ): **البدر الطالع**، ج1، ص119. ينظر إلى شجرة الأسرة الأسرة التقريبي رقم الملحق (1) ص554.

(3) – **منفلوط**: بلدة من صعيد بلاد مصر. ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج5، ص214. ابن الجيان(ت885هـ): **التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية**، مكتبة الكليات الأزهرية، د.م.ن، د.ط، 1974م، ص184.

(4) – الزبيدي(ت1205هـ): **تاج العروس**، ج15، ص103.

(5) – إن الأسرة أكبر من ذاك على حسب ما ظهر لنا في التسلسل الهرمي لنسب أحد أفرادها، وعددهم زهاء 12 فرداً ينظر الملحق رقم(1) ص556.

(6) – الزبيدي(ت1205هـ): **تاج العروس**، ج15، ص103.

(7) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص191.

(8) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص76.

(9) – نفسه: ج3، ص256.

(10) –نفسه: ج6، ص168. ينظر إلى فرع نسب الأسرة التقريبي رقم الملحق (1)ص556.

ثالثا/ أسر المغرب الأقصى.

1/أسرة الفاسي[1]: من أبرز الأسر المغربية، وهي لا تقل عن الأسرة القسطلانية شأنا، كما أنّها اختارت بدورها القطون في مكة مع أوّل فرد منها وهو **أبو عبد الله مُحَّد بن عبد الرحمان بن مُحَّد بن أحمد بن علي الحسيني الإدريسي** (ت719هـ/1319م)، يقول تقي الدين الفاسي عن جد أبيه هذا أنّه سكنها سنة 687هـ/1288م[2]، وعلى حسب ما تقدّم في بقية ترجمته أنّه عزم على قدوم البلاد المشرقية منذ679هـ/1280م[3]، وأنّ دافعه علمي، لوقفه في بعض الحواضر العلمية كتونس سنة 680هـ/1281م[4] وديار مصر[5]، كما أنّ هذه الأسرة كانت تعيد نسبها إلى الحسن بن علي بن أبي عبد المطلب ﷺ[6]، وكان من من عدد أفرادها الذين استطعنا الوقوف على تراجمهم 56[7] فردا، تصدّر منهم إسم 21 عالما في هذه الدّراسة.

2/أسرة إبن النقاش الدَّكالي[8]: على ما ظهر لنا من معاينة المصادر أنّ لهذا الأسرة حضور قديم في بلاد مصر، وهي سليلة قبيلة دَّكالة[9] من المغرب الأقصى، وأوّل من ظهر لنا منهم في كتب التّراجم مُحَّد بن علي بن

(1) – **فاس:** كانت عبارة عن مدينتان مسورتان يفرق بينهما نهر، يعود تاريخ إنشائهما إلى العهد الإدريسي ثم تم توحيدهما خلال زمن المرابطين، القزويني(ت682هـ): **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.ن، ص102. هذه الحاضرة المتميزة كانت حاضرة علمية سطع نجمها في المغرب الإسلامي طوال الفترة الوسيطة حتى إن المشايخ آنذاك أطلقوا عليها لقب "بغداد المغرب"، لإحتوائها على أكبر الجامعات الثقافية في ذلك الزمان وهو "جامع القرويين" والذي تمكن خلال مطلع القرن 5هـ/11م من تحقيق مستوى علمي جدّ عالي مكنه من تخريج وإنشاء أجيال مثقفة وذات كفاءة حلقت سمعتهم الثقافية وعلمية جميع أنحاء العالم الإسلامي، ووسمت أسماؤهم إليها أينما حلوا وإرتحلوا، وتبوء بعلمهم كراسي الوظائف في المدن الإسلامية، وبالإضافة إلى هذه الأسرة هناك ستة علماء آخرا منسوبون إليها وهو عدد جد معتبر حصدته هذه الحاضرة. عبد الواحد المراكشي(ت647هـ): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تح وتع مُحَّد سعيد العريان ومُحَّد العربي العلمي، مطبعة الإستقامة، القاهرة، ط1، 1949م، ص358. عبد الرحمان حَبَنَّكَة الميداني: **الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الأمم**، دار القلم، دمشق، ط1، 1998م، ص608. ميريام راشيل هيكلين: **تطور نظام الطب النباتي في مدينة فاس**، مشروع دراسة مستقلّة، اشراف توفيق العياشي، فاس، المغرب، د.ط، 2016م، ص5.

(2) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص298، 299.

(3) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص310.

(4) – نفسه: ج2، ص301.

(5) – نفسه: ج2، ص298.

(6) – تقي الدين الفاسي(832هـ): **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**، تح كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.ن، ص60.

(7) – ينظر الى فرع نسب الأسرة ملحق رقم(1)ص551.

(8) – ينظر لفرع نسب الأسرة في الملحق رقم(1)ص554.

(9) – بلد بالمغرب. صفيّ الدين البغدادي(ت 739هـ): **مراصد الإطلاع**، ج3، ص531.

عبد الواحد بن يحي بن عبد الرحيم شمس الدين أبو أمامة (720-763هـ/1320-1362م)[(1)]، وكان من علمائها الموظفين في قائمتنا أربع علماء من جملة ستة أفراد.

3/أسرة إبن عبد المؤمن الدُّكالي: من قبيلة دُّكالة أيضا، استقرّت بمكة منذ القرن 8هـ/14م[(2)]، وكان قد ظهر لنا من تراجمهم سوى 12 فاد[(3)]، وثلاثة منهم فقط من أكدت المصادر خبر تولّيهم الوظائف.

4/**أسرة عبد الله العز الصنهاجي**: قال السخاوي أنّ أصل هذه الأسرة من صنهاجة المغرب، وأنّ أوّل من قطن منهم الجد الأوّل وهو عبد الله العز الخربة من عمل منوف[(4)]، ثمّ انتقل إبنه موسى فيما بعد إلى منوف فقطنها هو وإبنه عبد السلام وحفيده مُحَّد، فأصبحت منوف ترفق بنسبهم المغربي إلى جانب مدينة القاهرة، ولم نتمكن من الوقف على أي سيرة مفصلة لهؤلاء إلاّ إشارات سريعة حول تولّيهم الخطابة هناك، وأمّا باقي أفراد هذه الأسرة الذين وردت سيرتهم وكانوا من ضمن حيز الدراسة **مُحَّد** (775-865هـ/1373-1461م)[(5)] وإبنه **أحمد أحمد** (847هـ/1443م)[(6)]، **وأحمد بن موسى** (780-858هـ/1378-1454م)[(7)] الذي هو قريب الذين الذين سبقوه، وهو مما يدلّ على أنّ الأسرة أكبر مما وصلنا إليه[(8)].

5/أسرة إبن هاشم الصنهاجي: قطنت هذه الأسرة بالقاهرة، وبالتحديد بالحسينية بمصر، وأبرز من تبيّن لنا من أفرادها أحمد بن مُحَّد بن عمر بن مُحَّد بن هاشم بن مُحَّد بن عبد الله الشهاب الصنهاجي (780-855هـ/1378-1451م)[(9)] وإبنه مُحَّد (ت886هـ/1481م)[(10)] اللّذان نشآ في القاهرة مما جعل نسبهم مركّبًا مركّبًا من ثلاث: صنهاجي، إسكندراني، بعدما أنّ عاشوا فيها فترة ثمّ قاهري.

---

(1) – نجد هناك احتمالات في سنة ولادته في كتب التراجم 720 أو 723 أو 727هـ، المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص374. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص339. الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص670. الداوودي(ت945هـ): **طبقات المفسرين**، ج2، ص202.

(2) –تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج8، ص519.

(3) – ينظر الى شجرة نسب هذه الأسرة الملحق رقم(1) ص554.

(4) – إحدى قرى مصر. ينظر ياقوت الحموي(626هـ): **معجم البلدان**، ج5، ص216. صفيّ الدين البغدادي(ت 739هـ): **مراصد الإطلاع**، ج3، ص1325.

(5) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص106. **وجيز الكلام**، ص742.

(6) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**: ج2، ص182.

(7) – نفسه: ج2، ص230.

(8) – ينظر لفرع شجرة نسب الأسرة الملحق رقم(1) ص555.

(9) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص106.

(10) – نفسه: ج7، ص80.

6/أسرة الجابري: وعرفت أيضا بإسم إبن خليفة، وهي من قبيلة بني جابر[1]،حيث قيل في أخبارها أنّ خليفة بن مسعود بن موسى الجابري (ت833هـ/1430م) هو من نزل إلى بيت المقدس، وأضحى له ولولده وحفيده ولاية ووجاهة هناك[2]، وقد وردت أسماؤهم جميعا في هذه الدّراسة.

7/**أسرة موسى المصمودي**: وهي من الأسر القليلة المادة الخبرية، لكن من خلال تتبع أحد أفرادها وهو عمر (820هـ/1417م)[3] نجد أنّها اختارت القُطون في مدينة الطائف بداية من الجد موسى بن عبد الرحمن شجاع الدين (من أهل ق7هـ/13م)، الذي تعود جذوره إلى قبيلة مصمودة، وأنّ عدد أفراد هذه الأسرة في الإجمال خمسة أفراد.

8/**الأسرة الغمارية**: هي الأخرى اختارت الاستقرار بمدينة الطائف وبالتحديد في منطقة لَيّة[4]، برز من علمائها في مجموعتنا الأخوين أبو الخير (799-815هـ/1397-1412م) ومُحَّد (من اهل ق9هـ/15م)[5].

9/أسرة عبد الله المراكشي: وهي من الأسر التي ذكرت بشكل سريع في المصادر، على أنّ تواجدها كان في مدينة الخليل، وكان من دخل في حيز درستنا من علمائها عبد الله (ت895هـ/1490م)، وإبناه مُحَّد وأحمد كلاهما من (أهل ق9هـ/15م)[6].

10/الأسرة السبتية القنائية: لا نعلم متىّ كان مستقرّ هذه الأسرة بمصر، وبالتحديد بمدينة قِنَا[7] التي أصبحت تلحق بنسبها، كما تُوصل المصادر تسلسل نسبها إلى الصحابي علي بن أبي طالب ﷺ، وكل ما نملك

(1) – قال ابن خلدون في بني جابر على أنهم يكونون من جمل أعداد جشم، كما رجح أيضا على أنهم ربما يعودون إلى احدى فرق زناته أو لواته وهي سدراته. ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج6، ص42. وراجع ما قدمه عبد الوهاب على أن بني جابر من شعوب بني هلال، أي أنهم من جشم بن معاوية بن بكر بن هوزان، وعلى أن الموحدين عملوا على نقل من جمهورهم إلى المغرب الأقصى وإسكانهم ببسيط تامسنا والحوز ما بين سلا ومراكش، وأن قبيلة بني جابر التابعة لها تقع مواطنهم بسفح جبل تادلة للمزيد ينظر. عبد الوهاب بن منصور: **قبائل المغرب**، المكتبة الملكية، الرباط، د.ط، 1968م، ج1، ص219. ينظر إلى فرع نسب الأسرة التقريبي رقم الملحق (1)ص557.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص187. ج8، ص44. ج9، ص105.

(3) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**: ج6، ص98. ينظر إلى فرع نسب الأسرة التقريبي رقم الملحق (1)ص557.

(4) –البكري(487هـ): **معجم ما أستعجم**، ج4، ص1167.

(5) – البكري(487هـ): **نفس المصدر**: ج9، ص128. ج11، ص106.

(6) –السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص13. مجير الدين (ت928هـ): **الأنس الجليل بتاريخ القدس الجليل**، المطبعة الحيدرية، النجف، النجف، د.ط، 1968م، ج2، ص163. ينظر إلى فرع نسب الأسرة التقريبي رقم الملحق (1)ص557.

(7) –قِنَا: مدينة بصعيد مصر. ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج4، ص399.

من مجموع أفرادها ضياء الدين جعفر (619-696هـ/1222-1297م)[(1)] وإبنه أبو البقاء مُحَّد (645-728هـ/1247-1328م)[(2)].

11/أسرة مُحَّد السبتي: وهي أخر ما سجّلنا من الأسر التي تعود إلى مجال المغرب الأقصى، قطنت بمدينة صفد من أرض الشّام، ولا نجد لهم أي معلومات سوى كونهم من بيت مصغر مكوّنا من الأب شمس الدين مُحَّد (من أهل ق9هـ/15م) وإبنه جمال الدين عبد الله (841-910هـ/1437-1504م)[(3)].

رابعا/ أسر مغربية غير معروفة.

1/أسرة إبن عوجان المغربي: على ما تسنّى لنا أنّها سكنت القدس على ما ورد في أمر قدوم سليمان بن أحمد بن عمر بن عبد الرحمان بن عوجان المغربي المقدسي(ت807هـ/1404م)[(4)]، وكان ممن ظهر لنا ممن تولّوا المناصب فيها عالمان.

2/أسرة إبن يعقوب المغربي: ذُكر وجود أفرادها في المدينة المنورة ولا نعلم متىّ قطن أوّلهم فيها، وممّن تمكّنا من جمع أسمائهم مُحَّد بن يعقوب بن يحي بن عبد الله الجمال الشرف المغربي (ت قريب830هـ/1427م)[(5)] وإبنه وإبنه عبد الوهاب (ت860هـ/1456م)[(6)]، وحفيده مُحَّد (851هـ/1447م)[(7)].

3/أسرة أبو السعود المغربي: لم تظهر أي معلومات كافية عنها، إلاّ أنّ مقرّ سكن أفرادها كان بمكة، وبرز منهم سوى أبو السعود بن سليمان من أهل القرن9هـ/15م[(8)]، وإبنه سليمان (ت859هـ/1455م)[(9)].

4/الأسرة المغربية الشارمساحية: وهي من الأسر ذات الأصول المغربية المهمة التي وقفنا عليها أثناء دراستنا، والتي يبدأ ذكر أوّل فرد منها في صحف المصادر مع عبد الله بن عبد الرحمن بن عمر (589-669هـ/1193-1270م)، ولا يتبيّن هل كان تواجدهم مع الأب عبد الرحمن (من أهل ق7هـ/13م) أو الجد

---

(1) -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج3، ص63.

(2) - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص286، 287.

(3) -نجم الدين مُحَّد الغزي(ت1061هـ): **الكواكب السائرة** بأعيان المائة السابعة، تح خليل المنصور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1997م، ج1، ص217. ابن طولون(ت953هـ) والجمال المبرد(ت909هـ): **متعة الأذهان من التمتّع بالإقران بين تراجم الشيوخ والأقران**، تح صلاح الدين خليل الشماني الموحلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ج1، ص467.

(4) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**،ج3، ص261. أنظر للهيكل التقريبي لشجرة نسب هذه الأسرة الملحق رقم(1)ص555.

(5) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص87.

(6) - نفسه: ج5، ص114.

(7) - نفسه: ج8، ص137. للهيكل التقريبي لشجرة نسب هذه الأسرة الملحق رقم(1)ص557.

(8) – نفسه: ج3، ص264.

(9) – نفسه: ج11، ص113.

عمر[(1)]، لكن الثابت أنّها استقرّت في البداية ببلد بمصر إسمه "شار مساح"، لأنّه أضح يلحق بتسلسل نسبها، لتستقرّ بعدها بالإسكندرية، ثمّ مدينة بغداد بعدما انتقل إليها عبد الله هو وأهله[(2)] وأخوه علم الدين (ت673هـ/1274م)[(3)] أين ستنطلق معهما دراستنا حول وظائفهما.

5/أسرة عمر المغربي التلواني: تقدم في حالها أنّ أوّل قدوم لهم من بلاد المغرب كان مع عمر بن حسن بن علي بن صالح (ق8هـ/14م)، وأنه سكن مدينة "جَرَوان" بمصر وقام بإقراء الأطفال، لينتقل بعدها إلى مدينة "تِلْوان" حيث بدأت تلحق بتسلسل نسبهم، وهي المدينة التي أنجب فيها إبنه نور الدين علي (760-844هـ/1359-1440م)[(4)]، لينتقل هذا الأخير ويستقرّ بالقاهرة ليلحق به وبأبنائه أيضا اللقب القاهري، وكان مجمل عدد أفراد هذه الأسرة على ما ظهر لنا ثمانية أفراد[(5)]، دخل حيز درستنا منهم سوى ثلاثة فقط، وهو نور الدين، وابناه أبو حامد (ت880هـ/1475م)[(6)]، وإبراهيم (ت897هـ/1492م)[(7)].

6/أسرة عمر المغربي: أطلقنا هذا الإسم تماشيا مع أوّل فرد كان قد برز معنا وهو مجد الدين عمر الخطيب[(8)] (من أهل القرن 7هـ)[(9)]، ذكر تواجده مباشرة في دمشق، ولا نعلم إنّ كان مولودا في دمشق أو انتقل انتقل إليها مع أسرته، والتي برز منها إبنه سليمان (645-758هـ/1247-1357م)[(10)] الذي ألحق بإسمه لفظ "الزرعي" نسبة لبلد زرع[(11)] التي بدأ فيها مشواره الوظيفيّ الحافل بالمناصب، وكذلك إبن هذا الأخير مُحَمَّد (ت734هـ/1333م)[(12)].

---

(1) – نجد تضارب في اسم الجد فهناك من ذكره بإسم مُحَمَّد وهناك من جاء على أنه عمر.

(2) –ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص448، 450. ابن الفوطي(723هـ): **الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة**، تع مصطفى جواد، مطبعة الفرات، بغداد، د.ط، 1351هـ، ص81، 82.

(3) – ناجي معروف: **تاريخ علماء المستنصرية**، ص113.

(4) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص263.

(5) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج12، ص96. ج11، ص120. ج10، ص292. ج6، ص264.

(6) – نفسه: ج11، ص102.

(7) –نفسه: ج1، ص84. ينظر إلى فرع نسب الأسرة التقريبي رقم الملحق (1)ص557

(8) – لم يدخل معنا في الدراسة لأنه لا يوجد أي معلومات أكثر عنه، ولا نعلم إن كان إسمه هذا فخريا أم منصبا وظيفيا قد شغله في المغرب قبل الإنتقال لدمشق.

(9) –ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج15، ص254.

(10) –ابن حجر العسقلاني(852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص159.

(11) – زرع: مدينة من أعمال دمشق. شمس الدين مُحَمَّد أبي طالب الأنصاري(ت مجهول): **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**، مطبعة الأكاديمية الامبراطورية، مدينة بطربورغ، د.ط، 1865م، ص200.

(12) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص455. ينظر إلى فرع نسب الأسرة التقريبي رقم الملحق (1)ص558.

7/أسرة عز الدين عبد العزيز المغربي: تعدّ من أشهر الأسر ذات الأصول المغربية، وأوّل من ظهر منهم عبد العزيز (578-660هـ/1182-1262م)[1] المعروف في المصادر "بسلطان العلماء"، ولا يتبيّن للأسف من من خلال المصادر أكان الاستقرار مع والده عبد السلام أو مع أحد أجداده في مدينة دمشق، حيث بدأ إلحاق النَّسب الدمشقي بعبد العزيز لولادته بها ثمّ المصري عند اِستقراره بها، أمّا أولاده الذين أتت المصادر على ذكرهم فهم ثلاثة: **أولا** إبراهيم (ت686هـ/1287م) والذي له إبن وهو يحي (ت710هـ/1310م)، وحفيده وهو جمال الدين يوسف (ت776هـ/1374م)، **ثانيا** إبنه عبد اللطيف (628-695هـ/1231-1296م) والذي لم تذكر له أي وظيفة، أمّا **ثالثهما** فهو بدر الدين يحي(ت حوالي 640هـ/1242م) والذي يبدو أنّ بقاؤه كان في دمشق أين برز في المناصب مع إبنه أحمد (649-709هـ/1251-1309م) وحفيده بدر الدين (من أهل ق8هـ/14م)[2].

خلاصة الفصل:

ما يمكن أنّ نستخلصه من المعلومات التي تقدّمت والمعطيات الإحصائيّة، أنّ الظروف والأسباب التي ساهمت في حضور علماء المغرب في بلاد المشرق وتوزّعهم فيها قد تعدّدت وتنوّعت، بما في ذلك التّغيرات المذهبيّة والإستحداثات الوظيفيّة، وتعدّد المؤسسات، وهي ما أدّت إلى فتح الآفاق أمام العلماء المغاربة للولوج في صرح الوظائف التّعلميّة والدّينيّة والإداريّة، هذا عدا ما أبدته الطبقة الحاكمة من حرص وترحاب بالمساهمة المغاربية، بما فيها التّجديد المذهبيّ، لأنّ العديد منهم كانوا على مذهب مالك كما سنرى، وللاستفادة من خبرات الآلاف منهم من خلال دمجهم في أجهزتها الوظائفيّة المختلفة، لاسيما أنّ العديد من الأسر قد كانوا يمثلون جزءًا من المجتمع المشرقيّ نظرا لتجذّرهم وقدم استقرارهم، ومن هنا لنا أنّ نتساءل على تلك الوظائف التي تولّاها هؤلاء العلماء؟ وهو يمثّل محور بحثنا في هذه الأطروحة.

---

(1) -ابن المعلم (ت765هـ): **نجم المهتدي والرجم المعتدي**، تح بلال محمّد حاتم السقا، دار التقوى دمشق، الشام، ط1، 2019م، ج2، ص64. عبد الرحيم الاسنوي(ت772هـ): **طبقات الشافعية**، تح كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م، ج2، ص84.

(2) - ينظر لعبد الرحيم الإسنوي(ت772هـ): **نفس الصدر**: ج2، ص85. ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص93،56. ابن فهد(ت858هـ): **معجم الشيوخ**، ص86. ابن حجر العسقلاني(852هـ): **الدرر الكامنة**، ج6، ص254، 176. ابن تغردى بردى الاتابكي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج1، ص112. ينظر إلى فرع نسب الأسرة التقريبي رقم الملحق (1)ص558.

الفصل الأول: الوظائف القضائية لعماء المغرب الإسلامي

المبحث الأول: وظيفـــــــــــة قـــضاة القضاة

أولا: قضاة القضاة الشّافعيّة.

ثانيا: قضاة القضاة المالكيّة.

ثالثا: قضاة القضاة الحنابلة.

رابعا: التّولية والعزل والرّواتب وأزياء القضاة.

خامسا: مواقف وأثار قضاة القضاة المغاربة في بتّ في القضايا والخصومات

المبحث الثاني: وظـــــــــيفة نـــــيابة القـــــضاء.

أولا: القضاء الأصغر.

ثانيا: نيابة قضاة القضاة.

ثالثا: النّيابة الخاصّة.

رابعا: التّولية والعزل ورواتب النواب.

خامسا: أثر النواب في البتّ في القضايا والخصومات.

المبحث الثالث: وظائف قضائية أخرى.

أولا: وظيفة كاتب القضاء. **ثانيا**: وظيفة الشّهادة

ثالثا: وظيـــــــــفة الحِسْـــــــــبة.

الفصل الأول: الوظائف القضائيّة لعلماء المغرب الإسلامي.

المبحث الأول: وظيفة قضاة القضاة.

يعدّ القضاء من الخطط السّامية والهامة في المجتمع الإنساني عامة والإسلامي خاصة[1]، فهو يعتبر على ما وصفه عمر بن الخطاب ﷺ فريضة محكمة وسنّة متّبعة لفض النّزاعات إمّا بالصلح أو بإصدار الحكم، وهذا طبقا لما ذكره العلامة ابن خلدون على أنّه من الوظائف التي تقوم بـ "الفصل بين النّاس في الخصومات حسما للتّداعي وقطعا للتّنازع ... بالأحكام الشّرعيّة المتلقّاة من الكتاب والسّنّة"[2].

ونظرا لقيمة هذه الوظيفة في المجتمع الإسلامي والتي تأتي في المنزلة الثانية بعد الإمارة في الأهمية كما هو معروف، فقد أحاطها الخلفاء والسّلاطين بهالة من الإهتمام على مدى العصر الإسلامي الوسيط، فهي تمثل بطبيعة الحال أحد أهم دعامات الدولة والمجتمع.

إلاّ أنّه يجدر الإشارة أنّ منصب القضاء في البلاد المشرقية قد شهد تطورات بيّنة في تاريخه إنطلاقا من إستحداث منصب "قاضي القضاة"، الذي تعود جذور استحداثه إلى الدولة العباسية[3]، ويعدّ هذا المنصب على رأس الهيئة الإدارية القضائيّة فهو أعلاها قدرا وأجلها رتبة[4]، فهو بمثابة مرتبة وزير العدل في وقتنا الراهن، لما يؤول له من مسؤوليّات السّلطة القضائيّة، والقضاة الصغار ونوابه التابعين له، ومراقبة الأحكام الصادرة عن المجالس القضائيّة في الدوائر التابعة له، وغيرها من المهام المتشعّبة.

وقد جرت العادة أنّ يتماشى تقليد هذا المنصب وفق المذهب الرسميّ السّائد للدولة، فسيطر آنذاك أتباع المذهب الحنفي عليه في بغداد، ثمّ شاركهم فيه لاحقا أتباع المذهب الإسماعيلي عندما إنتقل هذا النظام إلى مصر أيام قيام الدولة الفاطمية سنة 362هـ/973م[5]، وقد تقلّده الكثير من علماء المغاربة في مصر آنذاك منهم ثمانية

---

(1) - محمّد صالح الطاسان: **القضاء في مكة في العهد المملوكي**، مجلة العصور، مج 6، ج2، 1991م، ص299.

(2) - ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص275.

(3) - محمّد الراحيل غرايبة: **تعدّد منصب قاضي قضاة في العصر المملوكي وآثاره (663/1265-922/1517م)**، حوليّة كلية الشريعة والقانون ودراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد13، 1995م، ص 257.

(4) - القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، 1922م، ج4، ص34، 35.

(5) عصام محمّد شبارو: **قاضي القضاة في الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1992م، ص15.

أفراد من أسرة بنو النعمان ذات الأصول المغربية القيروانية[1]، واستمرّ الوضع بالعمل بمبدأ نظام منصب قاضي قضاة أحادي المذهب مع الدولة الأيوبية وبدايات الدولة المملوكية ببلاد مصر والشّام، إلاّ أنّ هذه المرة كانت السيطرة للمذهب الشّافعيّ ويُنيب عنه نوابٌ للحكم في باقي الأقاليم على المذاهب الأخرى، وهذا ما أثبته القلقشندي في مجمل قوله عن هذه الفترة "وأعلم أنّ الأمر في الزمن الأوّل كان قاصرا على قاض واحد بالديار المصرية من أيّ مذهب كان، بل كان في الدولة الفاطمية قاض واحد..."[2]، ومن الملفت أنّه انحسرت أسماء علماء المغرب في هذا المنصب بشكل واضح أثناء هذه الفترة.

لكن مع بداية النصف الثاني من القرن 7هـ/13م وتحديدا يوم الإثنين 19 ذي الحجة 663هـ/1265م وقع إجراء وتطور جديد على صعيد الجهاز القضائي[3]، إذ لم يَعد منصب قاضي القضاة أحادي المذهب بل تعدّد وفقا للمذاهب السّنّيّة الأربعة (الشّافعيّة/الحنفيّة /المالكيّة/الحنبليّة)، وكانت إعادة هذه الهيكلة إنطلاقا من الدّيار المصرية في عهد السلطان الظاهر بيبرس(ت676هـ/1277م) قبل أنّ يعُم النظام تبعا لباقي الأقاليم[4] خلال فترات مختلفة، وقد وثّقت المصادر هذا التّغيي، ومنها: "فعنّ للسلطان أنّ يجعل من كل مذهب قاضيا كبيرا، ويولّي من تحت يده نوابا، وكان بمصر لا يحكم بها غير قاضي شافعيّ فقط، وهو الذي يولّي من تحت يده عن الثلاثة مذاهب..."[5]، وفي أيامه في سنة 663هـ/1265م "...جعل بالديار المصرية قضاة أربع من كل مذهب قاض..."[6].

وبصرف النظر عن خلفية هذه التّغيرات وأسبابها فإنّ هذا القرار قد أدى إلى توسّع السّلطة القضائيّة إلى غير المذهب الشّافعيّ، وفتح الآفاق والفرص أمام باقي الشرائح السّنّيّة الأخرى لإعتلاء عرش هذه الخُطّة الرّفيعة، لاسيما وأنّ السّلاطين تركوا الإختيار فيها ضمن فئة المجتمع ليختاروا منهم جهابذة العلماء وفقهاء العصر على اختلاف أجناسهم، ومن هنا يمكن لسائل أنّ يتساءل هل كان لعلماء المغرب الإسلامي حظ في إعتلاء المنصب؟

---

[1] – أسرة بنو النعمان: ينظر حول أمرها في دراسة محمّد كامل حسين: **في أدب مصر الفاطمية**، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1992م، ص63.

[2] – القلقشندي (821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص35.

[3] – محمود رزق سليم: **عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي**، مكتبة الأدب ومطبعتها، الجماميز، ط2، 1965م، القسم 2، ج1، ص 59.

[4] –وهي نيابة القدس وحلب والكرك وحماه وصفد وطرابلس وغزة ومكة والمدينة النورة. ينظر ابن شاهين الظاهري (893هـ): **زبدة الكشف**، ص131، 132، 133، 134، 135.

[5] – ابن اياس(ت930هـ): **بدائع الزهور**، ج1، ص321.

[6] –ابن تغردى بردى(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج3، ص466.

فإنّ تمكّنوا من ذلك فعلى أيّ نوع من منصب قضاة القضاة الأربعة قد سجّلوا بصمة وجودهم؟ وهل كانت أعدادهم متقاربة؟ وهل ظهورهم على المسرح كان متوافقا زمانيًّا ومكانيًّا ومذهبيًّا؟

إنّ المجموعة التي بحوزتنا تبيّن أنّ عدد غير هين من أعلام المغاربة قد تمكّنوا من الوصول إلى هذه المرتبة العليا من القضاء خلال فترة البحث، وذلك قياسا طبعًا على عدد القضاة المشارقة وما يمثلونه من منافسة، وعموما كشفت لنا السير على تسعة وخمسين عالما اندرجت أسماؤهم في هذا المنصب، إلاّ أنّها تظهر لنا أيضا أنّهم تباينوا في عدّة نواحي وهي كالآتي:

-إنّ هؤلاء القضاة المغاربة قد تنوّعت مناصبهم من النّاحية المذهبيّة، ففئة منهم توصّلوا إلى منصب قاضي قضاة الشّافعيّة، وفئة أخرى على منصب قاضي قضاة المالكيّة، أمّا ثالثها فتوصّلوا إلى منصب قاضي قضاة الحنابلة، غير أنّ هذا البلوغ لم يكون متكافئ أيضا كما يتجلّى في الجدول[1] في الأسفل، إذ أنّ أكثر المناصب حصدا من قبل علماء المغرب الإسلامي كان في قضاء المالكيّة من قبل إثنان وخمسين عالما من المجموع الكلي، يليه القضاء على الشّافعيّة حيث توصّل إليه إلاّ خمسة علماء، وأخرها قضاء الحنابلة الذي توصّل إلى مصافه سوى عالمين.

-إنّ تقلّد علماء المغرب لهذه الخطّة لم يكن متوافقا سواء من النّاحية الزّمانيّة على ما سيتضح أو من النّاحية المكانيّة، فأوّل تسجيل لهم على ما تبيّن لنا من ناحية تاريخ الولاية كان من بلاد مصر، وقد سجّلت طوال الفترة المدروسة سبعة علماء في هذه الوظيفة، تليها بلاد الشّام بحضور بارز بـ 33 قاضي قضاة مغاربة، بالإضافة إلى عالمين تنقلا في وظيفة القضاء بين بلاد مصر والشّام، ثم بلاد الحجاز بـ 15 قاضي قضاة، بينما لم نجد ممن وقفنا عليهم قد تولّوا هذا المنصب في بلاد العراق إلاّ عالما وحيد نعتته المصادر بـ"قاضي قضاة العراق على الإطلاق"، وأخر قاضي في أرض البحرين وبالتحديد في الدولة الجبرية.

[1] - الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

جدول يوضح توزيع قضاة القضاة المغاربة حسب المناصب المذهبيّة ومدن ولاياتهم:

بلاد	مصر			الشام			الحجاز			العراق		البحرين
منصب قاضي القضاة	الشّافعيّة	المالكيّة	الحنابلة	الشّافعيّة	المالكيّة	الحنابلة	الشّافعيّة	المالكيّة	الحنابلة	الشّافعيّة	المالكيّة	المالكيّة
عدد القضاة في كل منصب	01	06	00	03	30	00	00	13	02	00	01	01
المجموع	07 قاضي قضاة			33 قاضي قضاة			15 قاضي قضاة			العراق قاضي واحد الدولة الجبرية قاضي واحد		
عدد القضاة في كل منصب (المتنقلون)	1 شافعيّ متنقل بين مصر والشام 1 مالكيّ متنقل بين مصر والشام						/					

ولكي نكون أكثر دقة في الدراسة سنفصل في كل منصب قاضي قضاة إندرج فيه العلماء المغرب، أخذين بعين الإعتبار علوّ منزلة كل منصب، وكذا بدايات الفترات الزّمانيّة لتولّيهم وفقا لبروز المناصب في المدن المشرقية التي حازوا فيه مجلس القضاء.

أولا/ وظيفة قضاة القضاة الشّافعيّة:

على الرغم كما سبق إتسع دائرة منصب قاضي قضاة بضمّ قضاة على المذاهب السّنّيّة الثلاثة إلى الشّافعيّة ومشاركتهم له في الأحكام الشّرعيّة على مذاهبهم منذ 663هـ/1265م[(1)]، إلاّ أنّ هناك تسلسل هرمي في إتساع السّلطات وعلوّ المنزلة، بحيث بقي قاضي قضاة الشّافعيّة يرتفع عليهم مكانة[(2)]، وقد أشارت على ذلك المصادر في مناسبات كثيرة كقول إبن شاهين "وأجلّهم قاضي قضاة الشّافعيّة ثمّ يليه قاضي القضاة الحنفيّ ثمّ يليه قاضي قضاة المالكيّ ثمّ يليه قاضي قضاة الحنبليّ"[(3)]، حتىّ إنّ ابن بطوطة لم يَفُتْه التنبيه إلى هذه الرّفعة في توثيقها في رحلته أثناء تواجده بمصر قائلا "...فمنهم قاضي قضاة الشّافعيّة وهو أعلاهم منزلة وأكبرهم قدرا"[(4)].

(1) – حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة في مصر عصر سلاطين المماليك**، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، مطبعة صحوة، ط1، 2007م، ص51.
(2) – محمّد الراحيل غرايبة: **تعدّد منصب قاضي قضاة**، ص272.
(3) – ابن شاهين الظاهري (893هـ): **زبدة الكشف**، ص92.
(4) – ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص63.

وتكمن أسباب هذا العلوّ لما أستثني لقاضي الشّافعيّ عن أقرانه من اختصاصات عند إستحداث إلى جانبه المناصب المذهبيّة الأخرى، ومثل ذلك أنّ أبقي له النظر في أموال اليتامى والأوقاف وأمور بيت المال[1]، وتمتّع بعموم الولاية[2]، وكثرة نوابه[3]، وكان هذا سائر على جميع قضاة الشّافعيّة بالأقاليم المشرقية، وغيرها من أولويّات أولويّات الصّلاحيات في الأمور الدّينيّة والوظائف الجليلة[4].

وكما تقدم في أمر الإحصاء أنّه لم يبلغ هذا المنصب إلاّ خمسة من العلماء من مجمل تسعة وخمسين قاضي قضاة مغربي، حيث توّزعت أماكن ولاياتهم بين مدينة دمشق ومصر ونيابة الكرك ونيابة طرابلس، وآخر ما بين مصر ودمشق، ومسرد أسماؤهم كالتالي:

أسماء قضاة القضاة المغاربة الشّافعيّة	نبذة عن حياتهم القضائيّة
عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي المغربي (578-660هـ/1182-1262م)	قلّد مبكرا منصب قضاة القضاة الشّافعيّة في مصر، أي قبل تعدّد القضاء، وذلك سنة639هـ/1241م بعد قدومه من دمشق والتي صادفت فترة حكم السّلطان الأيوبي أبو الفتوح أيوب بن مُحَّد نجم الدين الملك الصالح (ت647هـ/1249م) ،حيث ولّاه قضاء مصر القديمة (الفسطاط) والوجه القبلي (الصعيد)، إلى جانب منصب الخطابة. ما قيل عنه: "قام بالمنصب أتمّ قيام وتمكن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[5].
الشريف ابن الدلالات مُحَّد بن عمران شرف الدين الفاسي (627-689هـ/1230-1290م)	تولّى منصب القضاء بنيابة الكرك[6].
مُحَّد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال	من أعيان القاهرة، فوّض له منصب قضاة القضاة للشّافعيّة بنيابة طرابلس[7].

(1) -ابن تغردى بردى(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج3، ص467. مروان عبد القادر بكير: **المدينة الفلسطينية في عهد المماليك**، رسالة ماجستير ماجستير في التاريخ العربي الإسلامي، إشرف الدكتور محسن يوسف، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ص 36. إلياس القطار: **نيابة طرابلس في عهد المماليك (688- 922/ 1289- 1516م)**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، د.ط، 1998م، ص405.

(2) – ابن خلدون (ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، 653. القلقشندي (821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص192، 221.

(3) – ابن اياس (ت930هـ): **بدائع الزهور**، ج2، ص26.

(4) – مُحَّد الراحيل غرايبة: **تعدّد منصب قاضي قضاة**، ص272. علي السيد علي: **القدس في العصر المملوكي**، ص49. يوسف درويش غوانمة: **تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي**، دار الحياة، الأردن، د.ط، 1982م، ص39.

(5) – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية الكبرى**، تح عبد الفتاح مُحَّد الحلو ومحمود مُحَّد الطناحي، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، القاهرة، د.ط، د.ت.ن، ج8، ص210. ابن المعلم(ت765هـ): **نجم المهتدي**، ج2، ص64. تقي الدين ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **طبقات الشافعية**، تح الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1986م، ج2، ص110.

(6) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص404. ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج2، ص326.

(7) – الزركلي(1396هـ): **الاعلام**، ج7، ص108. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص286.

الدين بن المنظور الباجي الافريقي (630-711هـ/1233-1311م)	
جمال الدين سليمان بن عمر بن سالم بن عمر بن عثمان الزرعي المغربي (645-758هـ/1247-1357م)	قُلّد القضاء الأصغر بزرع، ثمّ القضاء الأصغر بشيزر من الشّام، كما ناب سنين عن قاضي الشّافعيّة بدر الدين بن جماعة بدمشق والقاهرة، ثمّ ولّاه السّلطان الناصر مكان إبن جماعة في قضاء مصر، ثمّ عزل وجعل على قضاء العسكر، ثمّ قضاة القضاة بدمشق بعد وفاة قاضيها. ما قيل عنه: "كان ...ماهرا في الأحكام". "كان مليح الشكل، وافر الحرمة، قليل العلم لكن حكام"[(1)].
سري الدين أبو الخطاب مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الرحيم بن علي بن عبد الملك بن المنجا بن علي بن جعفر السلمي المسلاّتي الطرابلسي (799هـ/1397م)	هو ابن قاضي القضاة المالكيّة بالشام جمال الدين مُحَّد بن عبد الرحيم (ت771هـ/1369م)، ناب عن صهره قاضي قضاة الشّافعيّة برهان الدين إبراهيم ابن جماعة (ت790هـ/1388م) في قضاء القاهرة سنة 777هـ/1375م لمدة سنة، ليفوّض له بعدها منصب قضاة قضاة الشّافعيّة بالشام بعد وفاة ابن جماعة سنة 789هـ/1387م، وكان قبل ذلك قد ولّي قضاء العسكر. ما قيل عنه:"كان عفيفا شريف النفس..."[2].

تعقيـــــبات:

هذه القلّة من المغاربة على هذا المنصب جدّ متوقعة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ معظم أهل المشرق كانوا على المذهب الشّافعيّ، وكذلك السّلطة الحاكمة[(3)]، وبالأخصّ ببلاد مصر والشّام مقارنة بفئة العلماء المغاربة الذين كانوا على مذهب الشّافعيّة، وعليه فإنّ هذه الغلبة للعلماء المشارقة كانت بمثابة مسألة حاسمة لتقديمهم على غيرهم في تولّي هذا المنصب.

كما أنّ قوة مركزية المنصب وحساسيته السّياسية ووزنه الاجتماعيّ جعلت منه محل تنافس ومرمى أنظار، وبالخصوص في البعض المدن التي كان فيها مناصب قاضي القضاة محدود، كنيابة الكرك التي كان لها قاضي قضاة

(1) - ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام في ذكر من وليّ قضاء الشام "قضاة دمشق"**، تح صاح الدين المنجد، المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ط، 1956م، ص85، 86، 87. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص159، 160، 170.

2 -ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص230، 231. شمس الدين ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص114، 115، 116.

(3) -أحمد علي: **الأندلسيون**، ص238.

شافعيّ فقط[1]، أو أنّ يكون ضمن قلب مركز الحكم كمصر، إذ يمكن ملاحظة ذلك في كثرة ولايات وعزل قضاة القضاة الشّافعيّة فيها، حيث كشفت إحدى الدّراسات أنّ قضاة مصر على سبيل المثال أنّ معدل ولاية القاضي الواحد لم تتجاوز ثلاث سنوات تقريبا[2]، دون أنّ ننسى إستئثار بعض أفراد الأسر المشرقية بمصر أو الشّام أو الحجاز[3] بهذا المنصب مما أدى إلى تقليل فرص القلّة الشّافعيّة المغاربية.

كذلك كشفت القلّة المسجلة في قضاء الشّافعيّة على حقيقة مفادها وجود فئة مغربية كانت على غير مذهب مالك، وإنّ كانت خلفيتهم لم تساعد على معرفة متىّ كان هذا التّغيير؟ وبطبيعة الحال نستثني من ذلك القاضي ابن الدلالات الذي جاء من فاس وهو مالكيّا وتفقه على الشّافعيّة بالمشرق[4]، وسري الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد المسلاّتي الذي إنتقل على المذهب المالكيّ بدافع من والده القاضي المالكيّ وتفقهه على يد أخواله من أسرة السبكي الشّافعيّة.

أمّا **الكفاءة القضائيّة والأخلاقيّة للقضاة المغاربة** على منصب قضاة القضاة الشّافعيّة، فإنّه بالرغم من قلّة عددهم التي لا تسمح بإقامة نوع من المقارنة بين سيرهم القضائيّة، إلاّ أنّه يمكن تحديد بعض الانطباعات وهي أنّ الجميع أثبتوا أهليتهم وجدارتهم بهذا المنصب وقاموا به أتمّ قيام، فلم يثبت على أحدهم إخلاله بمنصبه أو نعت أنّه "جاهل" أو "مرتشي"، بل بالعكس فقد أظهرت سيرهم على مدى نزاهتهم في الأحكام، ورفعتهم ومعرفتهم المذهبيّة التي جعلت منهم منافسين للقضاة البلديين:

فعز الدين عبد العزيز المغربي كان بارعا في الأصول والمذهب ففاق الأقران والأضراب ووسع علمه حتىّ لقب بـ"سلطان العلماء"[5]، **والشريف بن الدلالات الفاسي** بلغ رتبة الإجتهاد في الفقه ليس على الشّافعيّة فقط بل حتىّ مذهبه المالكيّ أيضا حتىّ نعت بشيخ المالكيّة والشّافعيّة بالدّارين المصرية والشّامية، ويفتي في المذهبين ويعرف الأصلين[6]، أمّا **ابن منظور الباجي** وإنّ كانت قدرته قد تجلّت في باب الكتابة إلاّ أنّه كما قال المقريزي

[1] —نيابة الكرك: جاء عند القلقشندي أن هذه النيابة بها قاضي واحد شافعي، بينما ابن شاهين فيذكر أن بها قاضيان وهو شافعي وحنفي، ويبدو أن هذا الأخير تأخر إستحداثه. ينظر القلقشندي (821هـ): **صبح الأعشى**، ج12، ص232. ابن شاهين الظاهري (893هـ): **زبدة الكشف**، ص132.

[2] – حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة**، ص52.

[3] –يمكن ملاحظة الصراع بين الأسر على المنصب وغيرها من الوظائف المضافة له في ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، تح فهيم مُحَمَّد شلتوت، دار الجيل للطباعة، مصر، د.ط، د.ت.ن، ج3،ص441. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص371، 372.

[4] – سنأجل الحديث عن هذه التغيرات بشيء من التفصيل فيها في الفصل الأخير.

[5] – تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت851هـ): **طبقات الشافعية**،ج2، ص109، 110.

[6] – ابن فرحون (ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج2، ص326.

كان من "أعيان الفقهاء الشّافعيّة"[(1)]، أمّا بالنسبة **لجمال الدين المغربي** فبالرغم من أنّه قليل العلم كما ذكرنا قبلا إلاّ أنّ قدراته ومهارته في الأحكام الشّرعيّة التي كانت أحد أهم شروط الولاية للقضاء[(2)]، وتمرّسه الطويل لأكثر من 13 عاما في القضاء الأصغر، والنّيابة على القضاة لسنوات طوال تزيد عن سبع سنوات أكسبته عمقا وإحترافا في هذه الوظيفة[(3)]، أمّا **سري الدين المسلاّتي** فنباته بين أسرتين قضائيتين (أسرة المسلاّتي الطرابلسية المغربية المالكيّة /وأسرة السبكي المشرقية الشّافعيّة) قد بَنت شخصيته وكفاءته الفقهيّة والقضائيّة، هذا عدا المهارات التي إكتسبها سلفا من جلوسه كنائب عن القاضي الشهير برهان الدين إبراهيم بن جماعة الشّافعيّ (ت790هـ/1388م) في القاهرة والشّام، حيث قال إبن حجي عن فترة ولايته وأخلاقه وخصاله المستحسنة المطلوبة في القضاة "كان عفيفا نزها شريف النفس حسن المباشرة للأوقاف ولم يكن بالمتبسط في مأكله ومشربه ولا في ملبسه..."[4]، وأمّا ابن تغرى البردى قال عنه "...كان فقيها عالما كان معدودا من علماء الشّافعيّة"[5]، وهو وهو ما جعل السّلطة تغتبط بهؤلاء القضاة وتحرص على تولّيتهم في ظل وجود زحام من كبار علماء الشّافعيّة البلديين.

ثانيا/ وظيفة قضاة القضاة المالكيّة:

إنّ هذا المنصب يأتي في المرتبة الثالثة في تسلسل هرم علوّ السّلطة القضائيّة[(6)] في فترة حكم المماليك، لكن لكن ليس ذلك بمعنى أنّه أقلّ شأنا وإنّما راجح الأمر أنّه عائد لبعده السّياسيّ وممثليه من أهل المشرق لو قارناه بالمذهب الحنفيّ الذي علت مكانة أتباعه وقضاته في مصر بعد إنتشار مذهبهم بين السّلاطين والأمراء والأعيان[(7)]، مما كان ذلك عاملا مهما في حسم حصولهم على كثير من الإمتيازات بعد الشّافعيّة.

ومع ذلك كان للقضاة المالكيّة مهام خاصّة زيادة على الإختصاصات الأساسية التي يناط بها القضاة عموما، وهي الإشراف على الأوقاف المالكيّة، وتولية النواب ضمن نطاق صلاحياتهم[(8)]، بالإضافة إلى أهم ميزة

[(1)] – تقي الدين المقريزي (ت845هـ): **السلوك**، ج2، ص477.
[(2)] – ابن ابي الدم (ت642هـ): **أدب القضاء**، مطبعة الارشاد، بغداد، ط1، 1984م، ج1، ص 134.
[(3)] – ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص160، 161.
[4] –ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص231.
[5] –ابن تغري البردي(ت874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج12، ص160.
[(6)] – مُحَّد الراحيل غرايبة: **تعدّد منصب قاضي قضاة**، ص230.
[(7)] –مُحَّد مُحَّد مغاوري مُحَّد: **الوظائف الدينية للأحناف في مصر المملوكي (648– 923هـ/1250– 1517م)**، اشراف شرين شلبي العشماوي وأخرون، مجلة بحوث، العدد 3، ج1، 2021م، ص3، 4.
[(8)] – حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة**، ص58.

وهو تفرّد سيفهم القضائي في القطع في الجرائم الكبرى والخطيرة التي كانت تُحال إليهم من السّلطة بسب تجنب باقي قضاة المذاهب الأخرى الخوض فيها، كجريمة شتم الدّين والتّقليل من أمر الرسول ﷺ وبقية الأنبياء والصحابة و الإرتداد بعد الإسلام [(1)] والزّندقة[2]، هذا عدا إمكانيتهم كغيرهم من القضاة من تولّي الوظائف الجليلة الجليلة كالخطابة والتّدريس...إلخ.

عموما كان حضور علماء المغرب الإسلامي جدّ واضح في إعتلاء سدّة هذا المنصب، فكما أحصينا عددهم كان إثنين وخمسين قاضي قضاة موّزعين بين مدن بلاد مصر والشّام والحجاز والعراق والبحرين، ولكي تتضح التّفاصيل أكثر سنقسم هؤلاء القضاة على حسب حدود أماكن ولاياتهم:

1/القضاة المغاربة ببلاد الشّام:

المدينة	مدن بلاد الشّام						
	دمشق	القدس	حلب	طرابلس	صفد	حماه	بين مدن الشّام
عدد القضاة المغاربة	12	06	01	02	02	01	07

على ما نستشقّه من المعطيات الإحصائيّة في هذا الجدول[3] أنّ علماء المغرب الإسلامي قد تقدموا في خطّة قضاة القضاة المالكيّة بالديار الشّامية منذ أنّ تعدّدت فيها هي الأخرى القضاء على المذاهب الأربعة، بحضور عريض ومميّز، حيث وَسم واحد وثلاثون عالما أسماؤهم بتقلدها، وبضبط منذ النصف الثاني من القرن7هـ/13م إلى غاية مطلع القرن 10هـ/16م.

لكن بالعودة إلى توزيع هؤلاء كما يظهر في المدن الشّامية نرى بوضوح عدم تكافؤ أعدادهم، حيث جاءت نيابة دمشق في الصدارة بـ12 قاضيا مغربيًا، وسبب أنّ هذه المدينة كانت السابقة في أمر التعدّد استنادا لقول القلقشندي "وكان إستقرار القضاة الأربعة بها بعد حدوث ذلك بالديار المصرية"[(4)]، وكان ذلك في السنة الموالية 664هـ/1266م، فكان أوّل من خطّت المصادر إسم من حظي بمباشرتها في هذه السنة من المالكيّة إبن مدينة بجاية **زين الدين أبو مُحَّد عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي** (589-681هـ/1193-

---

[(1)] – ينظر الى نسخة توقيع قاضي قضاة المالكية في القلقشندي (821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص192. فراس سليم حياوي: **جوانب من الحياة الفكرية لأهل المغرب في بلاد الشام للمدة (5/9هـ)**، مجلة كلية التربية الإسلامية، جامعة بابل، العدد4، 2010م، ص123.

[2] –الزّندقة: يطلقه المسلمون على من يبطن الكفر، ويظهر الايمان أو الإسلام. الزبيدي(ت1205هـ): **تاج العروس**، ج25، 419.

[3] – الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

[(4)] – القلقشندي (ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص199.

1282م)، الذي أجبر على تولّيها بعد عزوفه عنها تورعا وزهدا[1]، نظرا لعلوّ كعبه بين أتباع المذهب المالكيّ آنذاك، فباشرها بعفّة مع كرهه للمنصب إلى جانب وظائفه التّدريسيّة، لكنه لم يستمرّ طويلاً حتىّ عزل نفسه، لتتلاحق من بعده أسماء قضاة المغرب في هذه المدينة، ومسرد أسماؤهم كالتالي:

الرقم	أسماء قضاة القضاة المغاربة	نبذة عن حياتهم القضائيّة
1	جمال الدين أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن عمر الزواوي(ت683هـ/1284م)	استقرّ في منصب قضاة القضاة المالكيّة بعد إبن عمه زين الدين عبد السلام الزواوي، وكان قبل ذلك ينوب عنه في الحكم. ما عرف عنه: "كان عالما فاضلا قليل التّكلف والتّكليف"[2].
2	جمال الدين مُحَمَّد بن سليمان بن سومر الزواوي(630-717هـ/1233-1317م)	ناب في الحكم في كل من القاهرة والشرقية والغربية، ورُجح لقضاء القاهرة عقب وفاة قاضيها. لكن لم يتم له ذلك لتولّية غيره، إلاّ أنّه لم يسبقه أحد في قضاء دمشق التي ولّيها سنة687هـ/1288م. ما عرف عنه: "كان صارما مهبا" و "ذا قوة وصرامة بتؤدة وكان ماضيا الأحكام بتاتا ورعا عارفا بمذهبه"[3].
3	مُحَمَّد بن عبد الرحيم بن علي بن عبد الملك بن المنجا بن علي بن جعفر السلمي المسلاّتي الطرابلسي (ت771هـ/1369م)	ناب في أوّل أمره على قاضي القضاة المالكيّ شرف الدين مُحَمَّد الهمذاني النويري في دمشق، ثمّ تولّها بعد وفاته إستقلالاسنة748هـ/1347م. ما عرف عنه: "...كان حسن الشكل والبزة ظريفا..."[4].
4	برهان الدين إبراهيم بن عبد الله بن عمر الصنهاجي (717-796هـ/1317-1394م)[5]	ولّي قضاء دمشق غير مرة، وكان أوّلها سنة 783هـ/1381م عوضا عن القاضي المغربي التاذلي، فلم يقبل وصمم على عدم المباشرة، فلم يزالوا به حتىّ قبل. ما عرف عنه: "كان رجلا فاضلا"[6].

(1) – ابن تغردى بردى(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج1، ص265. ابن الكثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص300. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج7، ص652.

(2) – عبد القادر بن مُحَمَّد النعيمي(ت978هـ): **الدارس في تاريخ المدارس**، فهرست إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990م، ج2، ص4، 9. بدر الدين محمود العيني (ت855هـ): **عقد الجمان**، ج2، ص334.

(3) – ابن ايبك الصفدي(ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج3، ص115. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص448. ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص457. ابن عماد (ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص82.

4 –ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص248، 249. ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص367،256، 260، 302، 339.

(5) – ملاحظة: قد تضاربت كثيرا التراجم في تسلسل إسمه.

(6) – ابن طولون(ت953هـ): **نفس المصدر**، ص251. تقي الدين ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي شهبة**، ج3، ص182،525. ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1 ص30. **إنباء الغمر**، ج1، ص477.

5	حسن البدر الدرعي المغربي (ت828هـ/1425م)	فوّض له قضاء المالكيّة بدمشق، ثمّ صرف فناب في القضاء بالقاهرة. ما عرف عنه: مع علمه إلاّ أنّه كان "يزعم معرفة كبيرة مع طيش وجرأة ودنيا"[1]
6	يحي بن حسن بن مُحَمَّد بن عبد الواسع المحيوي الحيحاني (ت842/1438م)	كان قاضي المالكيّة بدمشق لمدة طويلة. ما عرف عنه: "كان مشكور السيرة في أحكامه مع فضيلة"[2].
7	زين الدين عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عثمان بن منيع السويدي المغربي (ت862هـ/1458م)	كان قاضي للمالكيّة بدمشق للعديد من المرات[3].
8	شهاب الدين أحمد بن سعيد بن عثمان السوسي التلمساني (ت874هـ/1469م)	تقلّد خطة القضاء في الإسكندرية ثمّ دمشق، وقد أثنى عليه إبن حجر العسقلاني في قضاء الإسكندرية، ويذكر أنّه بعد صرفه عن قضاء دمشق حاول العودة لقضاء الأولى فما تمكن[4].
9	محمـد بن أحمد بن إبراهيم بن علي بن مُحَمَّد الشمس أبو عبـد الله البيدموري التريكي التونسي (820-894هـ/1417-1489م)	ولّي القضاء للمالكيّة بدمشق بعد سعيه عليها في مكان القاضي شهاب الدين التلمساني. ما عرف عنه: "كانت له وجاهة مع رسوخ في الفقه..."[5].
10	أحمد بن مُحَمَّد الشهاب المريني (ت896هـ/1491م)	ناب في القاهرة عن قاضيها المالكيّ، ثمّ ناب في قضاء دمشق عن شمس الدين أحمد التلمساني المالكيّ، ثمّ نال مصافها إستقلالا. ما عرف عنه: "سلامة الفطرة وعفة"[6].
11	مُحَمَّد بن يحي بن عبد الله شمس الدين أبو عبد الله الطولقي (ت920هـ/1514م)	من أهل طولقة من المغرب الأوسط، ولّي قضاء المالكيّة عدّة مرات[7]. ما عرف عنه: /

(1) – السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج1، ص500، 501.

(2) – ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص 255. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص225.

(3) – ابن طولون(ت953هـ): **نفس المصدر**: ص255.

(4) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ) **الضوء اللامع**، ج1، ص306. **وجيز الكلام**، ص818.

(5) – القرافي(ت1008هـ): **توشيح الديباج وحلية الابتهاج**، تح علي عمر، المكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، ط1، 2004م، ص172. البغدادي(ت1399هـ): **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، تصحيح مُحَمَّد الشرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين وأخرون، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.ن، ج4، ص381. مُحَمَّد محفوظ: **تراجم المؤلفين التونسيين**، دار الغرب الإسلامي، د.ط، 1985م، ج4، ص348.

(6) – السخاوي(902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص229.

(7) – ابن طولون(ت953هـ): **مفاكهة الخلان في حوادث الزمان**، وضع حاشيته خليل المنصور، دار الكتب العلمية، لبنان ط1، 1998م، ص151.

لتلي نيابة دمشق نيابة القدس الشريف بتربّع ستة قضاة قضاة مغاربة في قضائها، وإنّ كانت هذه النّيابة قد تأخر فيها نوعا ما إستحداث المنصب إلى غاية 802هـ/1399م[1]، لكن رغم ذلك لم تتأخر أسماء علماء المغرب في المباشرة، حيث فوّضت لولاية قضائها سنة 805هـ/1402م **شهاب الدين أحمد بن سليمان بن أحمد بن عمر بن عبد الرحمن بن عوجان المغربي** (763-838هـ/1362-1434م)[2]، ليكون بذلك ثاني مالكيّ مالكيّ وأوّل مغربي فيها، فطالت مدّة ولايته، وأثنى عليه أهل عصره بحسن السيرة في الولاية وأحكامه المرضية وأموره المسدّدة[3]، أمّا الشّخصيّات المغربية القضائيّة الذين أنتُدبت في المنصب بعد ذلك فهم على حسب مسردها في المصادر:

رقم	أسماء قضاة القضاة المغاربة	نبذة عن حياتهم القضائيّة
1	مُحَّد بن أحمد بن سليمان بن أحمد بن عوجان (795-842هـ/1393-1438م)	استقرّ بعد والده في قضاء المالكيّة بالقدس الشريف. ما عرف عنه: "كان عاريا من العلم"[4].
2	أبو اسحاق برهان الدين إبراهيم بن زين الدين أبي المعالي منصور التلمساني(ت858هـ/1454م)	كان متولّيا منصب قضاة القضاة المالكيّة بالقدس في سنة 858هـ/1454م[5].
3	شهاب الدين أبو العباس أحمد بن زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن التلمساني(بعد867هـ/1462م)	المشهور بالحريري، ولّي قضاء المالكيّة بالقدس الشريف سنة 867هـ/1462م[6].
4	شمس الدين بن عبد الله مُحَّد بن سعيد المغرواي (ت807-873هـ/1404-1468م)	كان أحد القضاة الصغار بمدينة الرملة لمدة طويلة، ثمّ ولّي منصب قضاة القضاة المالكيّة بالقدس الشريف. ما عرف عنه: "كان رجل مبارك"[7]. مبارك"[7].
5	مُحَّد بن مُحَّد بن مسعود بن عبد الرحمن بن موسى المغربي التاذلي المالكي(851-...هـ/1447-...م)	كان قد تولّى نيابة القضاء على القضاة، ثمّ ترقّى لتولّي قضاة القضاة بالقدس الشريف[8].

(1) – مجير الدين (ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص118، 119.
(2)– السخاوي(902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص307.
(3) – مجير الدين (ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص247.
(4) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص310.
(5) – مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص249.
(6) – مجير الدين(ت928هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص250.
(7) – مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص250.
(8) – مجير الدين(ت928هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص302، 367، 345. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص105.

بينما نجد أنّ نيابتي طرابلس وصفد أنّ عدد من باشر فيهما منصب قضاو القضاة المالكيّة من المغاربة لم يتجاوز عالمين في كل مدينة، أمّا مدينة حلب وحماه فلم نقف فيهما لولاية قضائهما إلاّ مغربي واحد في كل مدينة على حدّ جردنا للمصادر، ومسرد أسماء هؤلاء القضاة هم:

الرقم	أسماء قضاة القضاة المغاربة	نبذة عن حياتهم القضائيّة	ملاحظة
1	زين الدين أبو حفص عمر بن سعيد بن يحي التلمساني (ت756هـ/1355م)	كان من أمناء طاحـونة أشنان، ثمّ جلس لشهادة في مجالس القضاء، ليباشر بعد ذلك منصب قضاة القضاة المالكيّة بحلب بعد سعي شديد. ما عرف عنه: تضارب القول فيه مثل "كان مزجي البضاعة في العلم..."، "...فأثنى عليه بالعفّة وحسن التأني وعدم الشر"[(1)].	/
2	شمس الدين أبو عبد الله مُحَّد بن عيسى التبسي(ت840هـ/1436هـ)	من كبار العلماء الذين ولّوا قضاء حماه مدّة قبل أنّ يترك ويتجه إلى بلاد الروم. ما عرف عنه: "كان حسن الفهم، شعلة في الذكاء، كثير الإستحضار عارفا بعدّة علوم..."[(2)].	/
3	مُحَّد بن اسماعيل تاج الدين العماد البطرني المغربي(ت833هـ/1430م)	كان نقيبا[(3)] لدى القاضي علم الدين القفصي في مدينة دمشق، ثمّ ولّي منصب قضاة القضاة طرابلس، ثمّ أعيد بعد مدّة لنيابة في حكم قضاء دمشق. ما عرف عنه: "كان عفيفا في مباشرته يستحضر طرفا من الفقه"[(4)].	/
4	أحمد الشهاب المغربي (من أهل ق9هـ/15م)	كان ممن ولّي قضاء المالكيّة بمدينة طرابلس[(5)].	/
5	شمس الدين مُحَّد السبـــتي (من أهل ق9هـ/15م)	قاضي قضاة المالكيّة بمدينة صفد[(6)].	/

(1) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص73. تقي الدين ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج2، ص90. ابن قايماز الذهبي(ت765هـ): **ذيول العبر في خبر من غبر**، تح أبو هاجر مُحَّد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، الذيل الثاني الحسيني(ت741هـ)، ج4، ص169

(2) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص277. عادل نويهض: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، مؤسسة مؤسسة نويهض الثقافية لتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1980م، ص61.

(3) – نقيبا: وهو من مساعدي القاضي، تكمن مهامه في تنبيه القاضي على الشهود وتنبيه الشهود على القاضي. تاج الدين السبكي(ت771هـ): **معيد النعم ومبيد النقم**، مؤسسة الكتب الثقافة، بيروت، لبنان، ط1، 1986م، ص53.

(4) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7،ص114. **وجيز الكلام**، ص510.

(5) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**: ج2، ص258.

(6) – نجم الدين مُحَّد بن مُحَّد الغزي(ت1061هـ): **الكواكب السائرة**، ج1، ص216.

6	عبد الله بن شمس الدين مُحَّد السبتي (841-910هـ/1437-1504م)	كان ممن باشر قضاة القضاة المالكيّة بمدينة صفد. ما عرف عنه: "كان إمامة علاّمة"[1].	ابن رقم5

بالإضافة إلى باقي المجموعة نجد فئة أخرى تنقّلت في ولايتها للقضاء بين مدن الشّام، ولم يقتصروا على مدينة معيّنة، بل إنّ هناك من تجاوز في المباشرة إلى أكثر من مدينتين، وقد استقرّ إحصاء القضاة المتنقّلين على سبع أفراد وهم:

الرقم	**أسماء قضاة القضاة المغاربة**	**نبذة عن حياتهم القضائيّة**
1	زين الدين عبد الرحمن بن مُحَّد بن عبد الرحمن بن الحفيد السجلماسي (ت789هـ/ 1387م)	كان من كبار التجار، تمكّن من تولّي منصب قاضي القضاة للمالكيّة بحلب، ولمّا عزل منها ولّى قضاء نيابة غزة. ما عرف عنه: تضارب القول فيه مثل "كان فاضلا في مذهب مالك عالما بأصوله وفروعه وله مشاركة جيدة في علومه"، "كان عفيفا في القضاء"، "كان من فضلاء السّادة المالكيّة وله مشاركة في سائر العلوم...وحسنت سيرته في القضاء". "كان في عقله خفة وعنده طيش وكان عصبيا في قضائه...لم يكن محمودا"[2].
2	جمال الدين مُحَّد بن يحي بن سليمان السكسوني التلمساني (ت794هـ/1392م)	انتقل من تلمسان إلى المشرق فتقلّب بين قضاء حماه ثمّ طرابلس ثمّ دمشق، لتنتهي مسيرته القضائيّة بنفيه إلى مدينة الرملة. ما عرف عنه:"كان عارفا بالمعقولات إلاّ أنّه طائش العقل ولّي قضاء ...فلم يحمد"[3].
3	يعقوب بن يوسف بن علي الشرف القرشي المغربي(ت857هـ/1453م)	ولّي قضاء المالكيّة بمدينة حلب ثمّ دمشق[4].
4	أمين الدين سالم بن إبراهيم بن عيسى الصنهاجي المشدالي (770-873هـ/13681468م)	باشر في منصب قضاة القضاة المالكيّة مدّة في كل من دمشق ثمّ القدس، ثمّ أعيد إلى قضاء دمشق. ما عرف عنه:"سار في ذلك كله سيرة حسنة بحرمة وصرامة وكلمة نافذة وعفة ونزاهة"[1].

(1) - ابن طولون(ت953) والجمال بن المبرد(ت909هـ): **متعة الاذهان**، ج1، ص467.

(2) - ابن حجر العسقلاني(ت 852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص341. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج2، ص789. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص343. ابن تغردي بردي الاتابكي(ت874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج11، ص313. تقي الدين ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص230.

(3) - ابن حجر العسقلاني(ت 852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص465. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص584.

(4) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص287.

5	أبو سالم إبراهيم بن مُحَّد بن يحي التاذلي (732-803هـ/1332-1400م)	كان نائب قضاء للمالكيّة في حلب ثمّ ولّي قضائها إستقلالا سنة 711هـ/1311م، ثمّ باشر ولاية قضاء دمشق لأكثر من مرة، وكان من أشدّ المنافسين عليها وبالأخصّ مع القاضي القفصي. ما عرف عنه: "كان جريئا مهابا"، "كان قوي التّنقيب مصمما في الأمور"[(2)]
6	علم الدين مُحَّد بن ناصر الدين مُحَّد بن مُحَّد القفصي (ت805هـ/1402م)	كان نائبا في قضاء المالكيّة بدمشق، ثمّ أصبح قاضيها عدّة مرات، كما ولّي قضاء حلب وحماه مرارا. ما عرف عنه: "كان عفيفا له عناية بالعلم ..."[(3)].
7	شرف الدين أبو الروح عيسى بن شمس الدين مُحَّد المغربي الشحيني (ت854هـ/1450م)	كان من أكابر أهل العلم، عين لقضاء المالكيّة بطرابلس، ثمّ بعدها قضاء القدس الشريف[(4)]. ما عرف عنه: "باشر بعفة وشهامة، ولم يلي القضاء مثله في العفّة والتقوى والعلم، وكانت له هيبة زائدة ووقع في القلوب"[(5)].

تعقيـــــبات: إنّ ما يمكن إستخلاصه من ملاحظات وتعليلات بعد هذا العرض، لاسيما حول الكثرة العددية لعلماء المغرب الإسلامي على منصب قضاة القضاة المالكيّة في بلاد الشّام، كالتالي:

على أنّهم يعكسون بوضوح القاعدة الجماهرية الواسعة من الجالية المغربية عامة ببلاد الشّام خلال فترة البحث، حيث تبيّن أنّ ظهور المنصب في مدن الشّام كدمشق والقدس الشريف وحلب والخليل والرملة قد تزامن مع توسّع وجود المغاربة[6] وبروز كبار أعلامهم من المالكيّة، وهو ما جعل أسماؤهم تتصدّر قائمة الأولويّة في التّنصيب في معظم الحالات أمام القلّة التّمثيليّة من أهالي الشّام وعلماء البلد الأصليين لهذا المذهب آنذاك، وهذا ما تؤكده حصيلة سجلاّت الولاية التي جمعناها من بطون المصادر خاصّة بمدينة دمشق والقدس الشريف.

كما أنّ هذه الكثرة في اعتلاء منصب قاضي قضاة المالكيّة برهنت على مدى تمسك الشّريحة المغربية بالمذهب المالكيّ بالرغم من قِدم إستقرار البعض، ليس على السّاحة العلمية فقط بل حتىّ وظيفيّا في الشّام، كما

(1) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص240. مجير الدين(928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص247، 248. ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص279.

(2) - ابن طولون(ت953هـ): **نفس المصدر**، ص250. ابن حجر العسقلاني(ت 852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص246.

(3) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص13. ابن تغردي بردي الاتابكي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج2، ص11.

(4) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**: ج6، ص157. **وجيز الكلام**، ص653.

(5) - مجير الدين(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص248.

6- نتكلّم هنا عن الوجود المغربي من أصل مغربي وأندلسي على حد سواء، فعلماء الأندلس المالكية ذو الأصول المغربية قد تقدمت أسماؤهم أيضا بكثرة في ولاية القضاء في مدن الشام. يراجع مجير الدين الحنبلي(ت928هـ): **نفس المصدر**، ج2.، بداية من ص243. ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، بداية من ص272.

برهنت أيضا على مدى مساهمة هؤلاء القضاة في نشر وإرساء المذهب المالكيّ في المجتمع الشّامي نظرا لاحتكاكهم بأفراده في مجالسهم القضائيّة، وتفاعلهم في حل قضايا وخصومات المجتمع وفق أسس مذهبهم.

وتسترعي الإشارة أيضا إلى أنّ ظهور وتقدّم النسب العددية للقضاة المغاربة في بلاد الشّام ليس مرتبطًا بمسألة كثرة ممثلي المذهب المالكيّ فقط كما تقدم في بعض الدراسات، وإنّما أيضا الأمر مناط بوقوع التّجديد في المؤسسة القضائيّة منذ سنة 663هـ/1265م باستحداث منصب لقاضي قضاة مالكيّ، وهذا الأخير أيضا مناط بإستراتيجية الدولة المملوكية في جعل بعض المدن نيابات مستقلّة، فمدينة القدس التي كانت أحد أكبر المراكز للجالية المغاربية كما أوضحنا في الفصل التّمهيدي بتوقيف "حارة للمغاربة" سنة 589هـ/1193م، إلاّ أنّ المنصب كما تقدم إندرج فيها متأخر في مطلع القرن 9هـ/15م، نظرا أنّ مدينة القدس كانت عبارة عن ولاية تابعة من النّاحية الإدارية إلى نيابة دمشق، ولم تتخذ إلاّ في فترة السّلطان الظاهر برقوق كنيابة مستقلّة سنة 796هـ/1394م[1]، ولهذا سجّلت عدد قضاة أقل من نظيرتها دمشق التي هي الأخرى تعدّ بؤرة مستقطبة للمغاربة إلاّ أنّها أتخذت كنيابة مستقلّة مبكرا سنة 658هـ/1260م، مما كان لها السّبق في استحداث المنصب.

كما يمكن أنّ نضيف سبب أخرا والذي قد يؤثر على أعداد القضاة المغاربة بين المدن وهو حالات إنقطاعهم عن الولاية لأسباب عدّة، والتي قد تطول أحيانا لسنوات، وسيأتي تباين هذا لاحقا بشكل مفصل من خلال ثبتّ التّولية والعزل.

أمّا **الكفاءة القضائيّة والسّلوكيّة** للقضاة المغاربة في بلاد الشّام على منصب قضاة القضاة المالكيّة، وإنّ كان هناك ما لم تفضِ المصادر عن خلفيتهم في ذلك ولو بإشارة وإنّما اكتفت بذكر أنّهم تولّوا هذا المنصب، فإنّ البقية واعتمادا على طبيعة الوصف والأهلية التي تمّ ذكرهم بها في المدوّنات المصدرية كما ظهر في الجداول السابقة يمكن أنّ نميّز نموذجين للقضاة بصفة عامة:

النموذج الأوّل: صبغة سيرتهم القضائيّة بألفاظ إيجابية كـ"النّزاهة" و"الصّرامة" في تطبيق الأحكام الشّرعيّة و"حسن المباشرة"، بل كانوا مثالاً للاستقامة والأمانة والعفّة ونشدان الحق في تطبيق الأحكام وفق الشّرع، فبالرجوع إلى الصّيغ التي جاءت حول الملَكَة المذهبيّة والتّمكّن الفقهيّ نرى أنّها تؤكد لنا علوّ كعبهم وناصيتهم في ذلك، بل إنّ معظمهم كانوا أقطاب المالكيّة وكبار شيوخها، فقد ثبت مثلاً لا حصراً عن القاضي **جمال الدين الزواوي** (ت717هـ/1317م) "أنّه كان عارف بمذهبه، عالما بمقدمه ومتقلبه"[2]، وهذا **زين الدين عبد السلام**

(1) – مروان عبد القادر بكير: **المدينة الفلسطينية**، ص10، 11.

(2) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص456.

الزواوي (ت681هـ/1282م) أنّه "بارع صالح محقق فقيه ثقة"[1]، **وبرهان الدين الصنهاجي** (ت796هـ/1394م) نعت بـ"بشيخ الإمام العالم الأوحد شيخ المالكيّة"[2].

كما حافظ هذا النموذج من القضاة على استقامة ونزاهة القضاء بعملهم الدّائم على إحقاق العدل وإنصاف المظلوم والأخذ بحقه حتىّ ولو كان غريمه من عليّة القوم والأمراء، فلم يمتثلوا للوسائط ولم تغرهم الماديات ولم ينساقوا إلى مزالق الرّشاوي، كما سعوا إلى فصل القضاء عن تدخل الحكام فلم يخضعوا في قراراتهم لسلطان أو غيره، وهذا ما سنعاينه أكثرا لاحقا في بعض العيّنات فيما عالجوه من قضايا وخصومات.

النموذج الثاني: كانوا على عكس نظرائهم كما لاحظنا في سياق الجداول، فقد صبغت سيرتهم الأخلاقيّة بألفاظ سلبية كـ "طيش" و"الجهل" و"العصبيّة" في تطبيق الأحكام، ومحدوديّة العلم، والإفتقار للأهلية الشّرعيّة والمذهبيّة، وإساءتهم للأمانة التي سلمت إليهم، ومُمَاذَقَة بالأحكام، والإنقياد إلى مراجيح الرّشاوي، لكن السؤال الذي نطرحه هل كان جميع أفراد هذه المجموعة بضاعتهم في العلم والفقه والمعرفة بشؤون القضائيّة ليست بالمستوى المطلوب لتسلّم المنصب كما تقدم؟

والجواب على حسب التّدقيق في سيرهم أنّ البعض منهم صحيح أنّهم قد قدّم انطباعا لا يليق بخطة القضاء وقلّة العلم **كابن عوجان محمّد** (ت842هـ/1438م) الذي وصف أنّه كان عاريا تماما من العلم، وأنّ تملّكه ولاية قضاء مدينة القدس كان بسبب مسألة الوراثة، عكس والده **ابن عوجان أحمد**(ت838هـ/1434م) الذي أُثبت عليه أهليته كونه كان عالما فقيها فاضلا، بل كان من المفتين وعارفا بصناعة القضاء والكتابة فيه، لكن أحمد سلوكه الأخلاقي تغير بعد عزله الأوّل عن قضاء القدس، فقد قُيد عليه أنّه لشدة تمسكه بالمنصب وحب البقاء فيه بذل الأموال لرده مخالفا بذلك أسس ولاية القضاء، بل لم تحمد سيرته وطعن في حقيقة أحكامه لأخذ الرّشاوي وهذا ما لخصه السخاوي في مقولته "...ولم تحمد سيرته في القضاء لبذله ثمّ إرتشائه مع أنّه كان عالما فاضلا..."[3]، ونفس الأمر منطبق على القاضي **البديموري التونسي محمّد**(ت894هـ/1489م) الذي انساق إلى هذا الطريق أيضا رغم تضلّعه ورسوخه في الفقه.

---

(1) – شمس الدين بن الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية في طبقات القراء**، تح ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.ن، ج1، ص348.

(2) – تقي الدين بن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص524.

3 –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص307.

بينما هناك من كانت بضاعتهم قليلة في الفقه ومعرفة المذهب لكن تعفّفهم وأمانتهم وسيرتهم العطرة في إحقاق الحقّ قد غطّت عن تلك القلّة، كأمثال القاضي **شمس الدين مُحَّد التبسي**(ت840هـ/1436م) الذي وصف بحسن الفهم، أمّا القاضي **مُحَّد بن إسماعيل البطرني المغربي**(ت833هـ/1430م) فقد أشير إليه كما سلف بالعفّة في المباشرة رغم إمتلاكه طرفا من الفقه، ونفس الأمر بالنسبة للقاضي **زين الدين عمر التلمساني** (ت756هـ/1355م) الذي شكّكت السير في طريقة وصوله للقضاء لأنّه كان مزاجيًّا وقليل العلم، غير أنّه أثني عليه بالعفّة وحسن التأني وعدم الظلم في أحكامه.

ومن جهة أخرى هناك ملاحظة استوجبت علينا الإشارة إليها، وهي أنّ هناك تناقضات أحيانا في السير أدّت إلى طمس الحقيقة السّلوكيّة والكفاءة القضائيّة للقاضي المغربي، فعلى سبيل المثال ما جاء في أمر القاضي **زين الدين عبد الرحمن السجلماسي** (ت789هـ/1387م) فالسخاوي قال عليه أنّه غير محمود السّيرة، أمّا القاضي إبن شهبة فإنّه وصفه بأنّ في عقله خفة وعنده طيش وعصبيّة في قضائه، لكن نجده في بادئ الأمر يقول عنه أنّه كان فاضلا في مذهب مالك وأنّه عالمُ بأصوله وفروعه وله مشاركة أيضا جيدة في العلم[1]، بينما نرى عند غيرهم من أصحاب السير مثل المقريزي يثني على ملَكَته العلمية والقضائيّة وكذلك السّلوكيّة قائلا "كان من فضلاء السّادة المالكيّة وله مشاركة في سائر العلوم...تولّى قضاء حلب وحسنت سيرته".[2].

وبتعمق في فحوى الأمر نجد بعض المآخذ كانت سببا في هذه التّناقضات، وتأثيرها على طابع سيرته وعلى أصحاب السير في نقلهم عامة، **فأوّلها** ما كان يعتقده ويقتنع به القاضي السجلماسي حيث قيل أنّه كان يزعم أنّ ابن الحاجب[3] لا يعرف مذهب مالك وأنّه لا يرفع لأحد من المتأخرين قدرا إلاّ القطبين عبد السلام المغربي وابن دقيق العيد[4]، وهذا الإعتقاد يبدو أنّه لم يكن يعجب الكثير من أقرانه العلماء، أمّا **الثانية** هو دخوله في مباحث مع القاضي الشّافعيّ بحلب شهاب الدين بن أبي الرضى[5] أدّت بينهما إلى المنافرة وأخذ كل منهما يقع في حق الآخر، لتظهر جلّيا الإختلافات مرة أخرى، فهناك فريق قال أنّ أكثر الحلبيين مع إبن الرضى لكثرة وقوع

---

(1)- تقي الدين بن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاصي**، ج3، 230.

(2) – ابن تغردي بردي الاتابكي(ت874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج11، ص313.

(3) –هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين ابن الحاجب الكردي المصري المالكي (ت646هـ)، من أعلام وجهابذة المالكية في عصره. ينظر ابن كثير(ت774هـ): **البداية ونهاية**، ج13، ص176.

(4) –هو تقي الدين أبو الفتح مُحَّد بن مجد الدين المنفلوطي(625/702هـ)، وهو من أبرز قضاة الشافعية عرف وأشتهر بلقب دقيق العيد. محمود رزق سليم: **عصر سلاطين المماليك**، ج1، قسم 2، ص 94.

(5) – ينظر ترجمته ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ح1، ص268.

السجلماسي في الأعراض(1) وشدّدوا في الحطّ من أمره، أمّا الفريق الآخر فجاء عندهم العكس أنّ أهل حلب معه معه على ابن أبي الرضى لما كانوا ينقمونه من هذا الأخير من الإزدراء(2).

كما قُيّد على القاضي **علم الدين محمّد بن محمّد القفصي**(ت805هـ/1402م) أنّه كان يعاني من قصور فهم ونقص عقل، رغم إتصافه بالعفاف والعناية بالعلم، والسبب يكمن على ما جاء في أثره من أخبار هو إشتغاله بالعلم وطلبه وهو كبير في السِّنّ(3)، فلم يَرْقَ على ما يبدو إلى المستوى المطلوب في مقامه القضائيّ الذي يحتاج إلى قوة البصيرة وسرعة الإدراك حتّى يداري لما يدور في مجلسه من الأحكام.

2/ القضاة المغاربة ببلاد الحجاز:

تصدّرت المدينة المنورة ومكة أيضا قائمة أكبر المدن التي يمكن ملاحظة بلوغ علماء المغرب إلى خطّة قضائهما للمالكيّة بـ 13 قاضي قضاة منذ أنّ دَبَّ فيهما تجديد القضاء على المذاهب الأربعة، بعدما كانت السّيادة القضائيّة لشافعيّة في مكة(4)، والشّيعة الإمامية في المدينة المنورة وبالتحديد في آل سنان(5) ثمّ الشّافعيّة، الشّافعيّة، فتشاء الأقدار أنْ يستمرّ نصيب أعلام المغرب الإسلامي بظفر بأولى الولايات عند التّجديد، ففي سنة 765هـ/1364م عندما برز منصب قاضي قضاة المالكيّة بالمدينة قُدِّم لها **بدر الدين عبد الله بن محمّد بن أبي القاسم فرحون بن محمّد بن فرحون التونسي (ت769هـ/1367م)**، هذا العلاّمة الذي جمع له الله تعالى العلم

(1) - تقي الدين بن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، 230. ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص341، ص341، 342. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص528.

(2) - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص343.

(3) - ورد في سيرته قبل تولّيه القضاء في مدن الشام أن أباه ناصر الدين محمّد بن أحمد بن سليمان بن القاضي شمس الدين القفصي (ت784هـ/1382م) قد ألبسه مثله في الجندية، لكنه شغله لاحقا على كبر في العلم، وهو سبب تقدمه في خطة القضاء، وأنه أصيب في فترة خدمته كجندي حلقة في الواقعة الكبرى لتتار وأسرت إبنته، فسكن في إحدى قرى سمعان إلى أن انجلى التتار فعاد لحلب على ولايته للقضاء، والسبب في بروزهم في جند الحلقة المتعلقة بأرباب السيوف أنها كانت مفتوحة حتى لأهل العمامة. ينظر القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص15، 16. ينظر شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص13.

(4) -عند تتبع تراجم القضاة في مكة منذ بداية القرن 7هـ/13م نرى أنّ من تولّوا كانوا شافعية. ينظر على سبيل المثال لـ تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج4، ص184. دراسة بيان بنت علي بن جار الله البريدي: **القضاة في مكة والمدينة منذ بداية حكم الاشراف حتى نهاية العصر العباسي 358-656هـ**، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 121، 2023م، ص151، 152.

(5) —آل سنان: هي أسرة حسينية شيعية إمامية تحكمت في القضاء والعديد من الوظائف الأخرى إلى غاية بدايات القرن 8هـ/14م، حيث يذكر ابن ابن فرحون مؤرخ المدينة أن السّلطة القضائية كانت بيدهم إلى أن إزداد عدد المجاورين السّنة فطالبوا السلطان في مصر الناصر محمّد قلاوون بأن يكون لأهل السنة والجماعة قاض يحتكمون له فعيّن لهم بعد سنة 682هـ القاضي سراج الدين عمر بن أحمد الأنصاري المصري الشافعي، ومع ذلك بقي آل سنان على حالهم أين كانت غالبية الأمور القضائية مناطة بهم من حبس والأعوان والإستجواب إلى غاية النصف الأول من ق8هـ/14م، أين تقلص وإنتهى أمر سلطتهم. ينظر لإبن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص191، 195.

والعمل والدّين والدّنيا، وكان قبل هذا التاريخ نائبا لقاضي قضاة الشّافعيّة لمدة 24 سنة، فأحسن سيرته القضائيّة حتىّ "طنت بذكره البلاد من اليمن إلى العراق، ومن وأم خنور إلى خناصر..."[1].

وأمّا من كان أوّل مالكيّ قد بلغ منصب قضاة القضاة المالكيّة في مكة إستقلالا هو العالم **تقي الدين مُحَمَّد بن أحمد بن علي بن مُحَمَّد الفاسي (ت832هـ/1429م)**، وذلك في سنة إستحداث المنصب 807هـ/1404م[2]، فكان مشكور السّيرة.

لتتابع بعدهما تقدم أسماء علماء المغاربة في هذا المنصب، فقد سُجل منهم في المدينة المنورة ثمانية قضاة، ومكة قاضيان، بينما كان هناك قاضٍ انفرّد بتولّي قضاء المدينة ثمّ قضاء مكة، ومسرد أسماء هؤلاء كالتالي:

الرقم	أسماء قضاة قضاء المغاربة	نبذة عن حياتهم القضائية	ملاحظة
1	المحب أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن فرحون(ت791هـ/1389م)	ولّي قضاء المدينة المنورة بعد موت والده. ما عرف عنه: "كان ذا عناية بالمذهب، وتحصل لطرف من الفقه، حاد المزاج بحيث عزر بعض أعيان المدينة بغير طريق"[3]	ابن القاضي بدر الدين بن فرحون
2	الشهاب أحمد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن فرحون(ت792هـ/1390م)	تقلّد خطة القضاء بالمدينة بعد أخيه المحب أبي عبد الله سنة 791هـ/1389م. ما عرف عنه: "كان متبصرا بالفقه، وله بغيره عناية"[4].	ابن القاضي بدر الدين بن فرحون
3	برهان الدين إبراهيم بن علي بن مُحَمَّد بن أبي القسم فرحون (730-799هـ/ 1330-1397م)	كان قاضي للقضاة المالكيّة بالمدينة منذ 793هـ1391م[5].	ابن أخ بدر الدين بن فرحون

[1] - ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص454، 455، 456. السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، 409. ابن القاضي أحمد المكناسي (ت1025هـ): **درة الحجال في أسماء الرجال**، تح مُحَمَّد الاحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط، د.ت.ن، ج3، ص50، 51.

[2] - السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص489، 490، 491. **الضوء اللامع**، ج7، ص18، 19. ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج3، ص429. جلال الدين السيوطي (ت911هـ): **ذيل طبقات الحفاظ للذهبي**، وضع حاشيته الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص378. ابن مخلوف(ت1360هـ): **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، تخريج وتع عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ج1، ص365. ابن تغري البردي(ت847هـ): **الدليل الشافي على المنهل الصافي**، تح فهيم مُحَمَّد شلتوت، مكة المكرمة، المملكة العربي السعودية، د.ط، د.ت.ن، ج2، ص585. ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج3، ص442.

[3] - السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3،ص 613. تقي الدين ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص314.

[4] - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**،ج1، ص 194، 195.

[5] - نفسه: ج1، ص 131. ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص623. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج1، ص75. ابن مخلوف(ت1360هـ): **شجرة النور**، ج1، ص319.

4	ناصر الدين مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الله بن مُحَّد بن فرحون(ت822هـ/1419م)	تمكّن من الولاية في قضاء المدينة بعد قريبه أبي اليمن مُحَّد بن فرحون . ما عرف عنه: "كان عالما فاضلا بشوشا"[1].	ابن القاضي (رقم 1)
5	بدر الدين عبد الله بن مُحَّد بن عبد الله بن مُحَّد بن فرحون (777-859هـ /1375-1455م)	قاضي قضاة المدينة بعد أخيه ناصر الدين. ما عرف عنه: "كان فاضلا خيرا ساكنا بهيا"[2]	ابن القاضي (رقم 1)
6	أبو اليمن مُحَّد بن برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون(ت814هـ/1411م)	قلّد منصب قضاة القضاة بالمدينة[3].	ابن القاضي (رقم 3)
7	أحمد بن أبي اليمن مُحَّد بن برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون (ت ق9هـ/15م)	كان أيضا قاضيا للمالكيّة بالمدينة المنورة مثل أفراد أسرته[4].	ابن القاضي (رقم 6)
8	عبد الوهاب بن مُحَّد بن يعقوب بن يحي المغربي(ت860هـ/1456م)	ناب في قضاء المدينة زمنا ثمّ قضائها إستقلالا سنة 860هـ/1456م[5]. 860هـ/1456م[5].	/
9	أبو حامد مُحَّد الرضي بن عبد الرحمن بن أبي الخير الفاسي (785-824هـ/1383-1421م)	ناب عن قريبه تقي الدين الفاسي في العقود والفسوخ إلى أنّ تولّى قضاء المالكيّة بمكة في فترة غياب تقي الدين في اليمن، ولمّا صُرف من القضاء عاد لنيابة الحكم عن قاضيها الشّافعيّ في مكة. ما عرف عنه: "كان خيرا ساكنا متواضعا ذاكرا للفقه"[6].	/
10	كمال الدين أبو البركات مُحَّد بن مُحَّد بن أحمد بن حسن بن زين القسطلاني (801-864هـ/1398-1460م)	دخل الشّام في سنة 824هـ/1421م ونوّه به صاحبه سراج الدين الحسباني فولّي نيابة قضاء دمشق عن شهاب الدين أحمد بن عبد الله بن مُحَّد الأموي، ثمّ تقلّد نيابة القضاء بمكة، ليستطيع بعد سعي من إستلام مكان القاضي تقي الدين الفاسي، وبعد عزله عاد نائبا في قضاء القاهرة عن القاضي شمس الدين البساطي في الصالحية النجمية وغيرها، لكن لم تطل فترة غيابه حتّ أُعيد لقضاء مكة.	/

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص127.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**: ج5، ص55. **التحفة اللطيفة**، ج2، ص395. ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص153، 154.

(3) – السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص456.

(4) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص272.

(5) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص114.

(6) – نفسه: ج8، ص41. **التحفة اللطيفة**، ج3، ص634، 635. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج13، ص234. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص244.

		ما عرف عنه: "كان صارما في الأحكام دربا به"[1].	
11	مُحَّد بن عبد الوهاب بن مُحَّد بن يعقوب المغربي(851-918هـ/1447-1512م)	كان قاضيا للمالكيّة بالمدينة ثمّ في مكة بعناية بعض الوجهاء سنة879هـ/1474م. ما عرف عنه: "..مع ظرف ولطف عشرة وعقل وتودد وإحتمال ومداراة وباطن متسع"[2].	ابن القاضي (رقم 8)

تعقيـــــبات: بصفة عامة ليس من الاستغراب أنّ يفتح منصب قضاة القضاة المالكيّة في بلاد الحجاز وأن نجد أعدادا من العلماء قد تقلّدوه، لأنّ الحجاز وبالتّحديد المدينة المنورة هي عُقر دار الحديث النبوي، وأن يُقدم المغاربة على غيرهم فذلك لأنّهم يمثلون إحدى مجموعات السواد الأعظم لهذا المذهب سواء من المجاورين أو المستقرين.

كما نتبيّن من خلال قضاة هذه الدّيار أنّهم مختلفون نوعًا على غرار المجموعات السابقة، لغلبة الطابع الأسري فيها، فقد تقدم في هذه الخطّة أسماء أفراد ثلاثة أُسر مغربية نظرا لتوارثها المنصب، حيث كانت الحصة الأكبر من نصيب **أسرة إبن فرحون التونسية** بثمانية قضاة، فقد سعى القضاة الأوائل منها إلى إنعاش ونشر المذهب بعد ضعفه في هذه الدّيار، وهو ما جعل بيتهم يتصدّر الأولويّة والأحقية في هذا المنصب في المدينة المنورة إلى غاية حوالي منتصف القرن9هـ/15م، بينما **أسرة الفاسي** و**أسرة إبن يعقوب المغربي** بقاضيان لكل منها، والذين عملوا بدورهم على إستقرار المنصب والمذهب بدرجة لا تقلّ عن أسرة إبن فرحون في مكة المكرمة.

ومع ذلك قد يستغرب كيف للحجاز وهي عموما موطن انتشار المالكيّة أن تسجل نسبة قليلة من القضاة المغاربة؟ وأنّ يختلف العدد بين المدينة ومكة؟، إنّ ما يمكن تحديده حاليًا من الأسباب أنّ الأمر يعيدنا إلى نقطة إثبات أنّ العدد مرتبط ومتأثر دائما بمسألة التّجديد، أي فتح المنصب متى كان؟ وكذلك الأخذ بعين الإعتبار حالات العزل وما إنجر عنها من طول مدّة الإنقطاع للقضاة المغاربة، فالمدينة المنورة قد فتح فيها المنصب منذ النصف الثاني من القرن8هـ/14م بينما مكة المكرمة فلم يظهر المنصب فيها إلا مع مطلع القرن 9هـ/15م.

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص5. ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص258.

(2) – السخاوي(ت902هـ):**نفس المصدر**، ج8، ص137. **التحفة اللطيفة**، ج2، ص660.

أمّا بالنسبة **للكفاءة القضائيّة والسّلوكيّة** للقضاة المغاربة في بلاد الحجاز فيمكن أنّ نرجح فيهم كما ظهر في الجدول نموذج الصورة الإيجابية، فلم يُنعت أيّ منهم بـ "الجهل" أو "الطيش"، بل حُمدت سيرة الأغلبية، ففيهم من تميّز بالفضل وبالبشاشة، ومنهم بسُكون والتواضع، وهناك من وُسِم سلوكه القضائيّ بالإحتمال والمداراة مثل **القاضي المغربي مُحَّد بن عبد الوهاب**، بينما نظيره **كمال الدين القسطلاني التونسي** فكان أسلوبه قائمًا على الصّرامة في الأحكام وعدم التّساهل فيها بغض النظر عن الصّراع الذي دار بينه وبين القاضي تقي الدين الفاسي حول أحقية المنصب، ومع هذا لم يسلم نظيرهم **مُحَّد الرضي الفاسي** الذي عرف عنه التّواضع والسّكون من الإنتقاد على بعض أحكامه على حسب قول السخاوي[1].

لكن مع ذلك نرى هناك تفاوت في درجة الأهلية العلميّة والمذهبيّة بين القضاة المغاربة في بلاد الحجاز، وهو أمر وارد ومسلّم به، فكان أبرز علمين في قضاء المالكيّة بالحجاز على إتفاق المصادر: **بدر الدين عبد الله بن فرحون** قيل أنّه إنتهت إليه الرئاسة في مذهب مالك على الطائفة المالكيّة بالمدينة المنورة[(2)]، وكذا ابن أخيه **برهان برهان الدين إبراهيم** وصف بأنّه "الشيخ الإمام العمدة الهمام أحد شيوخ الإسلام وقدوة العلماء الأعلام وخاتمة الكرام"[(3)].

---

[1] -تفرّد السخاوي بهذا النقد، مع أننا نتحفظ عليه، لاسيما أن الرضي كان من الأعلام البارزة في الفقه بمكة، وحتى الإفتاء الذي كان عليه مداره لمدة لمدة 15 سنة. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص41. المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص234.

[(2)] – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص454، 455. السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، 406.

[(3)] – ابن مخلوف(ت1360هـ): **شجرة النور الزكية**، ج1، ص319، 320. تقي الدين بن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ج3، ص623.

3/ القضاة المغاربة ببلاد مصر والعراق والبحرين:

وآخر المحطات التي سجّلنا فيها أقلّ عدد للقضاة المغاربة على منصب قضاة القضاة المالكيّ كان في بلاد مصر بخمسة قضاة، ثمّ الإسكندرية بقاضيين أحدهما تولّاها قبل إنتقاله لقضاء دمشق وهو **شهاب الدين التلمساني**[1]، أمّا بلاد العراق فلم نسجّل فيها إلاّ قاضٍ واحد، ونفس الأمر في الدولة الجبرية في البحرين، وهؤلاء القضاة هم:

الرقم	أسماء قضاة القضاة المغاربة	نبذة عن حياتهم القضائيّة	ملاحظة
1	الشهاب أحمد بن يونس بن اسماعيل بن عبد الملك المسعودي التونسي (ت بعد708هـ/1308م)	قاضي القضاة المالكيّة بالعــراق على الإطلاق[2].	/
2	أبو عبد الله شمس الدين بن يوسف الركراكي(ت793هـ/1391م)	ولّاه الملك الظاهر برقوق(ت801هـ/1398م) الذي كانت تجمعه علاقة جدّ وثيقة على قضاء مصر، وذلك بعد عزل القاضي تاج الدين بهرام الدميري المالكي(ت805هـ /1402م)، فإستمرّ إلى أنّ تجرد الملك إلى بلاد الشّامية فتوجه الرّكراكي معه على عادة القضاة فمات هناك. ما عرف عنه: كان متفننا في العلم إلاّ أنّه طبع مباشرته بالتّعسف والعنف الزائد في أحكامه[3].	/
3	وليّ الدين أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن خلدون(732-808هـ/1332-1405م)	بعد أنّ خاض رحلة في التّدريس في المشرق ولّاه السّلطان الظاهر برقوق منصب قضاة القضاة المالكيّة بديار المصرية، فتقلّب فيها بين عزل وولاية. ما عرف عنه: تضارب القول في أمره "فباشرها بحرمة وافرة، وعظمة زائدة، وحمدت سيرته ودفع رسائل أكابر وشفاعات الأعيان ..."، "فباشر مباشرة صعبة، وقلب للناس ظهر المجن، وصار يعزر بالصفح..."[4].	/

(1) -يراجع جدول قضاة دمشق.

(2) - السخاوي(ت902هـ):**التحفة اللطيفة**، ج2، ص526.

(3) - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج5، ص55. تقي الدين ابن القاضي شهبة(ت851هـ):**تاريخ ابن القاضي** ،ج 3، ص413. ابن تغردي بردي الاتابكي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج11، ص154.

(4) - ابن خلدون(ت808هـ):**التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا**، دار الكتاب اللبناني، د.م.ن، د.ط، 1979م، ص304، 305، 312. ابن تغردي بردي الاتابكي(ت874هـ):**المنهل الصافي**، ج7، ص208. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **رفع الاصر عن قضاة مصر**، تح علي مُحَمَّد عمر، مكتبة الخانجي، د.م.ن، د.ط، 1988م، ص234.

4	حسام الدين محمّد بن أبي بكر بن محمّد بن حريز التلمساني (804-873هـ/1401- 1468م)	بلغ القضاء الأصغر بمنفلوط، فحمد النّاس معاملته في صدق اللهجة والسماح وحسن الوفاء، فلم يزل هذا دأبه إلى أنّ ترقّى لقضاء المالكيّة بالديار المصرية إلى جانب لما بيده من تدريس. ما عرف عنه: "وصفا له الوقت وطالت أيامه بها، وعظم أمره في القضاء" و"...باشر بعفّة ونزاهة وشهامة"[(1)].	/
5	السراج أبو حفص عمر بن أبي بكر بن محمّد بن حريز التلمساني (819-892هـ/1416-1487م)	ناب في القضاء عن قضاة الشّافعيّة والمالكيّة، كما كان يكتب على الفتوى على أخيه حسام الدين في القضاء، حتّ إستلام منصبه بعد وفاته، إلاّ أنّه أعرض عن وظائفه في التّدريس التي كانت بحوزته. ما عرف عنه: "قام بالمنصب قياما حسنا متحريا فيه جهده، وشكرت سيرته فيه وصمّم في قضايا وبرز في مواطن جبن فيها غيره"[(2)]	أخ القاضي (رقم 4)
6	برهان الدين إبراهيم بن محمّد بن محمّد بن عمر بن يوسف بن عطية المغربي القُهوقي اللقاني (817-896هـ/1414-1491م)	ولد بالقُهقوية من بلد لقَانَة فنشأ وتعلم فيها قبل أنّ يستقرّ بالقاهرة مجاور بالجامع الأزهر مشتغلا بسماع الحديث ودراسة الفقه وغيره، وتصدى للتدريس والإفتاء بعد إجازة شيخه الولوي السنباطي له بذلك، لينوب بعدها عن شيخه هذا في القضاء وعلى من بعده إلى أنّ تمّ تعيينه في القضاء الأكبر بمصر للمالكيّة خلفا للقاضي السراج عمر بن حريز سنة 877 هـ/1472م، هذا عدا ما بيده من وظائف تدريسيّة ودينيّة التي سنأتي على تقديمها تبعا في الفصول القادمة. ما عرف عنه: "...وصار بأخره عليه المدار في مذهبه إفتاءا وقضاء وكثر قصده عليهما، وحمد النّاس منه مزيد تواضعه ورفقته ومدارته وعدم يبسه..."[(3)].	/
7	محمّد بن محمّد بن حسن العفيف القسنطيني المالكي (ت بعد850هـ/1446م)	يُعدّ من الشّخصيّات المائزة بالإسكندرية، شغل في بداية مشواره النّيابة على قضاة الإسكندرية أمثال شعبان بن جنيبات (ت877هـ/1472م)[4] فمن يليه كالنور البلبيسي[1] الذي إستقل بالقضاء من بعده في هذه المدينة.[2]	/

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص191، 192. ابن اياس(ت930هـ):**بدائع الزهور**، ج3، ص28.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص76، 77. **الذيل على رفع الأصر**، تح جودة هلال ومحمّد محمود صبح، مر علي البجاوي، د.د.ن، د.م.ن، د.ط، د.ت.ن، ج1، ص198.

(3) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص 161، 162، 163.

4 –ينظر ترجمته شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص303.

8	عبد الله فارس بن أحمد الجمال البرنوسي الفاسي(ت894هـ/1489م)	من قبيلة البرانس من فاس قدِم إلى مصر من أجل أخذ العلم من أفواه الشيوخ حتىّ تميّز في الفقه، ثمّ تنقل بعدها لمكة ومكث فيها مدّة ليرافق في سنة 878هـ/1473م ملك بني جَبْر أجواد بن زامل إلى أرض حُكمه من أرض البحرين، ليُقرّه على قضاء المالكية عنده لمدة 15 سنة، ليتوفى بعدها في مكة المكرمة[3]. ما قيل عنه: "كان فاضلا خيرا..."	/

تعقيـــــبات: إنّ من التّعليلات التي قد نقف عليها حاليًا حول قلّة القضاة المغاربة المسجّلة في الجدول، رغم الوجود الكبير للعلماء المغرب الإسلامي في مدن المشرقية لاسيما في مصر، ورغم أيضا إنطلاق عملية تغيير القضاء على المذاهب الأربعة من أرضها، كالآتي:

أنّ منصب قضاة القضاة المالكيّة لا يقلّ شأناً عن حال منصب قاضي قضاة الشّافعيّة فيما كان يدور حوله من تنافس من علماء المشرق والأندلسيين.

أمّا التّعليل الآخر، فإنّ بلاد مصر ككل آنذاك كان قضاؤها مقسّما إلى دائرتين: الدائرة الأولى قضاء القاهرة والوجه البحري، والدائرة الثانية قضاء مصر-الفسطاط- والوجه القبلي، وبناءً على ذلك كان يوجد في كل دائرة أربعة قضاة من المذهب الأربعة، ولكلّ منهم نواب ينوبون عنهم[(4)]، وبالتالي محدودة العدد، إلى أنّ شهدت الإسكندرية -التي ساد فيها المذهب المالكيّ، وكانت من أهم مواطن المغاربة-[(5)] تجديدا في نظام قضائها أيضا، وقد اِستوقفتنا طبيعة هذا القضاء، حيث يقول إبن شاهين "أمّا السّادة القضاة فيها أربعة، ثلاثة على مذهب الإمام مالك، والآخر حنفي، ولكل منهما نواب"[(6)]، بينما القلقشندي قال "...وبها قاضي قضاة مالكيّ وقاض حنفي مستحدث، وربما كان بها قاضي شافعيّ، والمالكيّ أكبر الكل بها، وهو المتحدث بأموال الأيتام والأوقاف..."[(7)]، والراجح قول القلقشندي لأنّه ليس من المنطق أنّ يكون هناك ثلاثة قضاة مالكيّة في مدينة واحدة في الوقت نفسه، بالإضافة إلى أنّ القلقشندي قد أطلق على متولّي منصب القضاء المالكيّ فيها بـ "قاضي

---

[1] -لم نقف له على ترجمة.

[2] -شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص213.

[3] -لم أقف على نوع وتقسيم القضاء في دولة بني جابر إن كان مماثلا لما في مصر. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص40.

[(4)] – محمود رزق سليم: **عصر سلاطين**، ج1، قسم 2، ص 55، 56.

[(5)] – سعد زغلول عبد الحميد: **الأثر المغربي والأندلسي في المجتمع الاسكندري في عصور الإسلامية الوسطى**، مجموعة محاضرات ألقيت في ندوة علمية بكلية الادب، جامعة الإسكندرية، 1973م، ص220، 221، 222، 264.

[(6)] – ابن شاهين(ت893هـ): **زبدة كشف**، ص134.

[(7)] – القلقشندي (ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص63.

القضاة"، وذلك بعد أن أصبحت نيابة سنة 767هـ/1365م، وكانت قبل هذه السنة عبارة عن ولاية[(1)]، مما يعني أنّ الإسكندرية ليست تابعة لقضاء مصر أو القاهرة، ومع ذلك يبدو أنّ قاضي قضاة المالكيّة بمصر أرفع منزلة من قاضي الإسكندرية[(2)]، ومنذ ذلك التاريخ تقلّد كثير من المغاربة منصب قضاة القضاة المالكيّة بالإسكندرية، وكانوا ذو الأصول الأندلسيّة الأوفر حظّا في تولّيه،كما أنّ بعض الأسماء بقيت مشفرة لم نقف على أصولها الأصلية.

ومن التّعليلات حول قلّة القضاة المغاربة في الدّيار المصرية هو غياب الإمتداد الأسري المؤثر، بخلاف ما كان في الحجاز والشّام، طبعا إذ ما إستثنينا **أسرة إبن حريز التلمسانية** التي قد سُحب من تحت أقدامها بساط القضاء مبكّرا.

أمّا بالنسبة **للكفاءة القضائيّة** للشّخصيّات المغربية المذكورة في الجدول السالف فيمكننا القول أنّ الجميع قد توفّرت فيهم شروط الأهليّة، سواء من ناحية المنزلة المذهبيّة والفقهيّة، أو سواء من النّاحية المعرفة بأحكام القضاء، فالقاضي **مُحَمَّد بن مُحَمَّد القسنطيني** مثلا، لا يستبعد أنّه اكتسب خبرته القضائيّة من بيت جده لأمه الأسرة التنسية[3] التي إشتهرت بأعلامها القضاة، هذا فضلاً تَمرّسه الطويل في النّيابة عن قضاة مدينة الإسكندرية، كما أنّ أنّ هذه الكفاءة التي تمتّع بها قضاة المغرب قد لفتت نظر ملك الدولة الجبرية بالبحرين أثناء زيارته لمكّة المكرمة، فقرّر حينها تقريب أمرهم بصحبة القاضي **عبد الله الفاسي** ونقله معه لدياره ليكون قاضيا لرعيّته كما لاحظنا.

أمّا سلوكيات القضاة المغاربة في بلاد مصر والعراق والبحرين فقد تباينت، إذ إنّ هناك من القضاة من حُمدت سلوكه الأخلاقيّة أمثال الأخوين **حسام وعمر** من البيت التلمساني، اللّذين طبعاَ مشوارهما بالعفّة والنّزاهة والجهد في تحرّي الأمور المرفوعة إليهما، والحال نفسه للقاضي **برهان الدين إبراهيم المغربي اللقاني** الذي خلفهما فقد حمد النّاس طريقة قضائه القائمة على التّواضع والمدارة وسلاسة في التّعامل، بينما هناك من انقسمت الآراء حوله ما بين حمدٍ وذّم كالقاضي **الرّكراكي المغربي وابن خلدون** اللّذان تحاملت عليهما بعض أقلام من أرّخ لسرتهم

---

(1) - القلقشندي (ت821هـ): **صبح الاعشى**، ج4، ص64.

(2) - يذكر القلقشندي في هذا الأمر وهذه المدينة على أنّه مع جلالة قدرها ورفعة محلها إلاّ أنّها ليس لها عَمَل يحكم فيه نائبها ولا قاضيها و محتسبها بل حكمهم قاصر على المدينة وضواحيها لا يتعدا ذلك، على خلاف غيرها من سائر نيابات الدولة، ونجد قضاء مصر عادة ما يطلق عليه بالقضاء الأكبر أو قضاء الديار المصرية. ينظر القلقشندي (ت821هـ): **نفس المصدر**: ج4، ص64. تقي الدين بن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، 414. ابن اياس (ت930هـ): **بدائع الزهور**، ج3، ص28.

3 –أسرة التنسي: من أشهر الأسر التي عرفتها بلاد مصر لإنتماء العديد من أعلام القضاء إليها، وهي أسرة ليست بمغربية كما ذهب إليها بعض الباحثين، وهذا على حسب ما ورد في صحف بعض المصادر أن أحد أفرادها كان جده لأمه من تنس أو تونس فنسبط إليهم ونسب لقب "ابن التنسي" أو "ابن تونس" إليهم، وقد سيق لهذه الأسرة نسبا إلى الصحابي الزبير بن العوام. يراجع ابن الحجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص63. **رفع الاصر**، ج1، ص75. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج11، ص239.

بدعوى أنّهما تطاولا إلى الرئاسة –أي القضاء– بطرق ملتوية وهما ليسا أهلًا لها، غير أنّ اختلاف الآراء هذا لا تتوقّف على أعتاب خلفيّة هذين القاضيين فقط كما أبرزنا سلفا، بل عادة ما تصادفنا هذه المفارقات في سير البعض مما جعلنا نضع علامة إستفهام حولها، لا سيما أنّ المتبحرّ في الأوضاع الوظيفيّة والسير سيلاحظ دون شك الجوّ المشحون حول المناصب مما خلق عدّة ظواهر بين أواسط الفقهاء والعلماء للوصول إلى مرادهم، كظاهرة الإعتماد على الوسائط والعلاقات السّياسية والمصاهرة والإرتشاء، وهو ما أثر سلبا على السّيرة الوظيفيّة للبعض خصوصا ظاهرة إحاكة المؤامرات وإطلاق الشّائعات على المستهدف، مما كان سبب مباشرا في طمس الحقائق وإختلاف آراء المؤرخين في شخص العالم ومسلكه، وهو ما دفعنا لتساءل حول حقيقة هذه الظواهر وأثرها؟ وكذلك معاينة أسباب إنتهاج بعض العلماء المغاربة لهذه الأساليب؟ وهل حقا قد ركبوا هذه القوارب للوصول إلى مبتغاهم فكان ذلك سبباً في الطعن في خلفية وظيفتهم وذَّمِهم، أمّ كان لهذا الإنتهاج والإنتقاد دوافع وأبواب غير ذلك؟ ولكي نتمكن من معرفة الجواب ومن أجل الدّقّة في النقل ومقارنة بين المعلومات سنؤجّل مناقشة هذه القاضايا إلى الفصل الأخير، حيث سنخصّص دراسة مفصّلة لهذه الظواهر، مع تحليل الخلفيّة السّلوكيّة والقضائيّة لكل من القاضي الرّكراكي ونظيره ابن خلدون.

ثالثا/ وظيفة قضاة القضاة الحنابلة:

من الاختلافات الكبيرة التي سجّلناها في أعداد علماء المغاربة الذين ارتقوا إلى المناصب القضائيّة المتاحة ما يتعلّق بمنصب قضاة القضاة الحنابلة، إذ لم نسجل طوال الفترة المدروسة سوى قاضيين، غير أنّهما يختلفان عمّن تقدّم من القضاة، إذ لم يكونا قاضيين لمدينة واحدة بل فوّضت إليهما ولاية مدينتين معا، منذ أنّ تمّ الإعلان عن استحداث هذا المنصب فيهما لأوّل مرة، وهما مكة والمدينة المنورة. كما أنّ هذين القاضيين كانا من نفس **الأسرة الفاسية نفسها**، التي سبق أن سجّلنا منها قاضيين في مكة على منصب المالكيّة، وهذان القاضيان الحنبليّان هما:

أسماء قضاة القضاة المغاربة	نبذة عن حياتهم القضائيّة
سراج الدين عبد اللطيف أبي الفتح محمّد بن أبي المكارم الفاسي(779-853هـ/1377-1449م)	ولّي قضاء الحنابلة بمكة عندما أستحدث فيها هذا المنصب سنة 809هـ/1406 م، ثمّ اضيف له قضاء المدينة عندما وقع فيها الإستحداث أيضا سنة 847هـ/1443م، ليكون أوّل حنبلي ومغربي جمع له كلاهما. ما عرف عنه: "كان شيخا محمودا في سيرة قضائه بعيدا عن

	الرّشوة، بل ربما لفرط كرمه يهب لمن يأتي إليه في محاكمة أو حاجة، ساكنا مُنجمعا عن النّاس"[(1)].
المحيوي عبد القادر بن عبد اللطيف الأصغر بن أبي الفتوح الفاسي (842/895أو898هـ/1438-1490أو1493م)	ولّي قضاء الحنابلة بمكة بعناية الأمين الاقصرائي سنة863هـ/1459م، ثمّ أضيف له قضاء المدينة المنورة سنة 865هـ/1461م. ما عرف عنه: "..أحسن مباشرة بعفة وصيانة ونزاهة وورع مع تواضع وليّن ..."[(2)].

تعقيـــــبات: إنّ أوّل ما يتبادر للذهن هو التساؤل عن سبب هذه القلّة من القضاة المغاربة على هذا المنصب بصفة عامة في مدن وحواضر المشرق؟

يمكن الإنطلاق لأوّل الأسباب من قول العلاّمة ابن خلدون "فأمّا أحمد بن حنبل فمقلّده قليل ... وأكثرهم بالشّام والعراق من بغداد ونواحيها"[(3)]، وإنّ كانوا أيضا ببلاد مصر لاحقا، وكان حكم ابن خلدون هذا هذا بإعتبار أنّه أخر المذاهب السّنّيّة ظهورا وإنتشارا[(4)]، بالإضافة إلى عدم إمتلاكه خلفية سياسيّة[(5)] -تبني دولة- دولة- أو دعم سياسيّ من الأمراء والأعيان مثل الحنفية في عزّ قوة الشّافعيّة، وبسبب ذلك نجده دوما في المرتبة الرابعة في القاعدة التراتبية للمناصب القضائيّة وغيرها، وكذلك أخر الخطط القضائيّة إستحداثا في المدن المشرقية[(6)].

وهذا التّأخير للمذهب الحنبليّ في التراتبية الوظيفيّة والعمق السّياسيّ والاجتماعيّ ربما كان له أثر في عدم وقوع التّهافت عليه كما نجده في المذاهب الأخرى، فلو عدّدنا طول الفترة المملوكية في منصب قضاة القضاة الحنابلة في مصر على سبيل المثال نجد أنّه لم يتولّ فيها إلاّ 20 قاضي قضاة فقط[7]، وفي دمشق27 قاضي قضاة

---

(1) - السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص68، 69. **الضوء اللامع**، ج4، ص333، 334. ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص 144، 145.

(2) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص51، 52، 53. ج4، ص272، 273.

(3) - ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص566.

(4) - مُحَمَّد أبو زهرة: **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت.ن، ص504، ص504، 505.

(5) - هشام يسري العربي: **جغرافية المذاهب الفقهية دراسة تحليلية لتاريخ المذاهب الفقهية الثمانية وأماكن انتشارها**، دار البصائر، القاهرة، ط1، ط1، 2005م، ص42.

(6) - بإستثناء مدينة مصر التي استحدث فيها منصب القضاء على المذهب الحنفي والمالكي في نفس الوقت سنة 663هـ، فإن باقي المدن قد تأخر ظهور المناصب فيها، ففي القدس كان إستحداث المنصب قضاء الحنابلة سنة 804هـ، وفي مكة 809هـ، وفي المدينة 847هـ.

7 - يراجع إحصائيات حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة**، ص185.

فقط[1]، وإنّ كان في الحقيقة أنّ عدم التّهافت يرجع سببه في الأصل إلى أنّ فقهاء الحنابلة تجنّبوا كل ما له علاقة بالسّياسة وغيرها من الولايات تزهّدا، على غرار أتباع المذاهب السّنّيّة الثلاثة الأخرى[(2)]، وهو ما حجب نظر السّلطة عن قضاتهم لما لا يُمثلونه من خطر، وما يؤكد هذا هو معدل عزل قضاتهم مقارنة بغيرهم، كما يمكن لمس هذه القلّة وعدم التّنافس من الحنابلة على المناصب في بلاد الحجاز في شأن **سراج الدين عبد اللطيف الفاسي** عند عزله عن قضاء مكة لسنة كاملة، فلم يلِ عوضه أحدا بل أعيد وأضيف إليه قضاء المدينة المنورة في نفس السنة[(3)]، كما أنّ منصبه في مكة خُلي بعد موته من أي قاضٍ إلى غاية ربيع الآخرة سنة 854هـ/1450م أين ذكر إبن فهد وصول نصّ توقيع لقضاء الحنابلة في مكة لشمس الدين مُحَّد بن سعيد المقدسي وهو مجاور، إلاّ أنّه لم يستمرّ إلاّ لمدة سنة بسبب وفاته[(4)]، ليشغر المنصب مرة أخرى لثماني سنوات، وفي المدينة 12 سنة منذ وفاة السراج الفاسي إلى أنّ شَبَّ وإشتدّ عود إبنه **المحيوي** الذي كان عمره أثناء وفاة والده إحدى عشر سنة فقط[(5)].

وزيادة على كل هذا فإنّ معدل ميل علماء المغرب للمذهب الحنبليّ كان جدّ منخفض، مقارنة بالتأثر والتّغيير للشافعيّة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الإطلاع الموسع لكتب التّراجم والطبقات أو كما سنتقدم في إحصائه في الفصل الأخير، إذ وجد أنّه إذ ما وقع تغيير أو تأثير يكون عادة للشافعيّة، فكما أتينا قبلا فإنّ غالبية الجمهرة من العلماء بقوا على مذهب مالك بن أنس، وربما من المصادفات الملفته أنّ هذين القاضيين المغربيين الحنبليين اللذان ذكرنهما كانا من أسرة ذات أصول مذهبيّة مالكيّة وليست حنبليّة، فعندما وقع أمر فتح منصب القضاء سنة 806هـ/1403م بمكة قيل في سيرة أحدهما وهو **سراج الدين** أنّه "لم يزل سلفه فقهاء مالكيّة، فلما أحدثوا بمكة قاض للحنفيّة وقاض للمالكيّة وصار بها ثلاث قضاة أحبّ أنّ يكون رابع الثلاثة فقال: أنا حنبليّ

---

[1] -يراجع قائمة القضاة الحنابلة في دمشق عند شمس الدين إبن طولون(ت): **الثغر البسام**، ص273.

[(2)] - يذكر أحد مشايخ كبار فقهاء المذهب الحنبلي أبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي(ت513هـ) في ذلك "هذا المذهب –يعني مذهب أحمد- إنما ظلمه أصحبه، لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي إذا برع أحد منهم في العلم تولى القضاء وغيره من الولايات، فكانت الولاية سبب في تدريسه واشتغاله بالعلم، فأما أصحاب أحمد فأنه قل فيهم من يعلق بطرف من العلم الا ويخرجه ذلك إلى التعبد والتزهد، لغلبة الخير على القوم، فينقطعون عن التشاغل عنه بالعلم". هشام يسري العربي: **جغرافية المذاهب**، ص43.

[(3)] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص333.

[(4)] -ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج4، 299. **معجم الشيوخ**، ص204، 205.ابن الحمصي(ت934هـ): **حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران**، تح عبد العزيز فياض حرفوش، دار النفائس، بيروت، ط1، 2000م.ج1، ص55.

[(5)] - لم تذكر المصادر أي شخصية قضائية حنبلية بعد شمس الدين، ويمكن ترجيح أن من تولّى خلال فترة شغور المنصب كان نائبا حنبليا. السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص 51، 52، 53. **الضوء اللامع**، ج4، ص273.

وسعى أنّ يكون في مكة"[1]، أي أنّ تغيير سراج الدين عبد اللطيف كان سببه منفعيا وليس غرضه التّأثر بالمذهب.

رابعا/ التّولية والعزل والرّواتب وأزياء القضاة.

1/ التّولية ومراسم التّعيين:

بما أنّ منصب القضاء من أعظم الأركان وقعاً وأعمقُه نفاعاً، وعلى أصحابه مسؤوليّة مصالح الأمة عقلا وشرعا، وأنّ المقصود بهم نصب ميزان العدالة في الأحكام وفصل القضاء بين الأَنام عند الخصام[2]، فرُوعي لذلك اختيارهم بشروط معينة وهي على عمومها: البلوغ، والعقل، والحريّة، والذّكورة، والإسلام، والعدالة، والسمع، والبصر، والعلم بالأحكام الشّرعيّة[3] وغيرها من الشروط الثانوية، وإنّ كان كثير من الأحيان يُخلّ بها، فيقدّم الوارث وصاحب الواسطة والمصالح السّياسيّة، فكيف يا ترى تلقّى علماء المغرب الإسلامي ولاية منصب قضاة القضاة؟

كان التّعيين في منصب قاضي القضاة في بلاد المشرق يمرّ بخطوات للتتويج بعد وقوع الاختيار على القاضي، وأوّل هذه الخطوات هو صدور مرسوم شريف سلطاني[4] من القاهرة نظرا لجلالة المنصب، ثمّ عند دخول القاضي إلى المدينة المعيّن فيها جرت العادة أنّ يقرأ توقيع الولاية[5] الذي يرسل معه أو يرسل إليه في أماكن معتادة معتادة من تلك المدن، وعلى سبيل المثال فقاضي قضاة بيت القدس كان يقرأ نصّ تعيينه في المسجد الأقصى[6]،

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص333.

(2) – ابن شاهين(ت893هـ): **زبدة كشف**، ص90.

(3) – سعيد عبد الفتاح عاشور: **المجتمع المصري**، ص173.

(4) – نجم الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي(ت758هـ): **تحفة الترك في ما يجب أن يعمل في الملك**، تح الدكتور رضوان السيد، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1992م، ص77.

(5) – توقيع التولية: وهو عبارة عن مرسوم أو وثيقة رسمية تثبت التعيين للمتولّي موقعة من السلطان، حيث كانت تحمل إسم المعين وألقابه التشريفية، ووصايا السلطان له، وتمنياته المتنوعة لتوفيق في مهمته الجليلة. محمود رزق سليم: **عصر سلاطين**، ج1، قسم 2، ص 71. صالح حسن عبد ومروان سالم نوري: **القضاء في مصر في العصر المملوكي**، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 67، 2018م، ص46، 47. والتي يبدو أن هناك إختلافات في كتابتها بين القضاة فهناك ما يكتب له بتقليد وهناك بتوقيع. ينظر إلى بعض النماذج منها القلقشندي(821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، من ص175 الى غاية ص 196. ج12، من ص38، الى غاية ص58.

(6) – مجير الدين (928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص312.

وفي دمشق بالجامع الأموي تحت قبة النسر[1]، أو إتجاه محراب الحنفيّة[2]، أمّا في مكة والمدينة فكان في المسجدين الحرام والمدني[3]، أمّا مصر فجرت عادتهم أنّ يكون بالقلعة[4] أو بإحدى المدارس كالمدرسة الصالحية[5] بين القصرين التي قرئ فيها توقيع ولاية **ابن خلدون**[6].

ويرفق مع هذا التّوقيع خِلعة للقاضي، وهي عبارة عن حُلّة تكريمية من قبل السّلطان[7]، وإنّ كانت طبيعة السير لا تقدم وصفا كاملا لها، إلاّ أنّها تبدوا من خلال الأوصاف المتناثرة التي قدمتها أنّ هناك إختلاف بينها فيقول إبن كنان أنّ "أعظمها خِلعة الشّافعيّ، بسمور معه صوف والباقي بأصواف"[8]، وأشار المقريزي في إشارة سريعة لخلعة القاضي الحنفيّ "...كاملية صوف بفرو سمور"[9]، أمّا خِلعة قاضي المالكيّ فقد أفادنا ابن الصيرفي عن أنّ القاضي **مُحَّد بن حريز التلمساني**(ت873هـ/1468م) كانت خلعته يوم تنصيبه "...طرحة خضراء لكونه شريفا..."[10]، بينما مَاير جعل وصف خلعهم من خِلع العلماء من صوف من غير طرز ولهم طرحة وأجلّها أنّ

---

(1) -باسمة يوسف أحمد أبو لحية: **الجامع الأموي في دمشق في العصر المملوكي الأول (648-784هـ/1250-1382م) دراسة تاريخية حضارية**، رسالة ماجستير في التاريخ، اشراف مُحَّد عثمان الخطيب، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2019م، ص182.

(2) – ابن طولون(ت953هـ): **مفاكهة الخلان**، ص126.

(3) – مُحَّد صالح الطاسان: **القضاء في مكة**، المجلد 6، ج2، ص309.

(4) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **رفع الأصر**، ص30.

(5) – المدرسة الصالحية: من المدارس الرباعية المذاهب وهي من أزهى مدارس القاهرة وتعتبر أول مدرسة بمصر، من إنشاء الملك الصالح نجم الدين أيوب أيوب بن الملك الكامل سنة641هـ. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تح مُحَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ، مصر، ط1، 1968م، ج2، ص263. ابن عبد الظاهر(ت692هـ): **الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية**، تح أيمن فؤاد السيد، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط1، 1996م، ص85.

(6) – المقريزي(ت845هـ): **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تح مُحَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ج5، ص166.

(7) – الخلعة: كان من الشائع في ذلك العصر أن يخلع السلطان في المناسبات الخاصة، كالتعيين في الوظائف الهامة في الدولة من بينها منصب القضاء ما يعرف بالخلعة وهي عبارة عن حلة من حلل السلطان توقف عن لباسها فيخلعها على من يريد تشريفه، وكانت هذه الكسوة التشريفية في عهد المماليك على مراتب أي على حسب رتبة المنعم عليه. حسن خلاق وعباس صباغ: **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ص84.

(8) -ابن كنان(ت1153هـ): **حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين**، تح عباس صباغ، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 1991م، ص143.

(9) – المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص145.

(10) -علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **إنباء الهصر بأنباء العصر**، تح وتقديم حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 2002م، ص99.

يكون أبيض وما تحته أخضر ثمّ من دون ذلك[1]، وكان يحضّر هذه المراسيم الأعيان ورجال من الدولة وباقي القضاة.

حتىّ أنّه يمكن أنّ نتصور أجواءا من التّقاليد للقضاة المغاربة من خلال ما وصفته لنا دواوين المصادر من مراسم، مثل أمر القاضي **تقي الدين مُحَّد بن أحمد الفاسي** (ت832هـ/1429م) فعند تتويجه بولاية القضاء المالكيّ استقلالا عن الشّافعيّ لأوّل مرة قيل"...وقرئ توقيعه بالمسجد الحرام في أوائل ذي الحجة منها بحضرة أمير الحج كزل العجمي وغيره من أعيان الحجاج المكيين"[2]، وأمّا ولاية **الفاسي المحيوي عبد القادر الحنبلي** (ت895أو898هـ /1490أو1493م) بأنّه في سنة 863هـ/1459م "دخل صحبة أمير الحاج المصري، وهو لابس الخلعة في صبح يوم الخميس تاسع عشرى ذي القعدّة منها وقرئ توقيعه"[3]، أمّا **الكمال الدين أبو البركات مُحَّد بن مُحَّد بن أحمد القسطلاني** (ت864هـ/1460م) عندما عيّن للقضاء بمكة مكان تقي الدين الفاسي إختلف مكان قراءة توقيعه، حيث ذكر في أخر سنة 828هـ/1425م في يوم عيد الإضحى بمِنًى أنّه قرأ توقيعه وألبس الخلعة[4]، ويقول **عبد الله بن فرحون التونسي**(ت769هـ/1367م) عن تولّيته لقضاء المالكيّة استقلالا عن الشّافعيّ عند إستحداث المنصب سنة 765هـ/1364م بالمدينة المنورة وكان ذلك بعد عزله عن النّيابة "...فجاءني في أثناء السنة...توقيع شريف بأنّ أجري على عادتي في الأحكام وأنّ لا يتعرض لعزلي أحد من النّاس الحكام..."[5]، أمّا بالنسبة إلى قاضي المالكيّة الأكبر في مصر **المغربي برهان الدين إبراهيم اللقاني** (ت896هـ/1491م) فبعد وقوع اختيار السّلطان الأشرف قايتباى عليه بعد عزل نظيره السراج عمر التلمساني سنة 877هـ/1472م قيل و"...في يوم الإثنين سادس صفر سنة سبع وسبعين فإستقرّ به ... في قضاء المالكيّة بعد صرف السراج...ولبس لذلك بعد يومين وتلقاه بقية القضاة وجمع من نوابهم ونحوهم فركبوا معه إلى الصالحية ثمّ إلى منزله وباشر على عادته"[6].

ومن أجواء التّقليد في الحرمين إلى مدينة دمشق، وبالتّحديد في شهر ربيع الأوّل سنة 897هـ/1492م، حيث قيل "ورد من مصر كتاب بأنّ وظيفة قضاء المالكيّة قد خرجت بإسم **شمس الدين الطولقي المالكي** التّاجر

---

(1) – ماير: **الملابس المملوكية**، تر صالح الشيتي، مر وتقديم عبد الرحمان فهمي مُحَّد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1952م، ص107.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص490، 491.

(3) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص52. ابن فهد(ت885هـ): **اتحاف الورى**، ج4، ص396، 397.

(4) – ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص258.

(5) –عبد الله بن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص212.

(6) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص162.

في حانوت يومئذ بدمشق، وأنّ تقليده أخذه قاضي الشّافعيّة شهاب الدين بن الفرفور الذي هو الأن بمصر...وفي يوم الخميس جمادى الآخرة منها لبس قاضي المالكيّة شمس الدين محمّد الطولقي ...وقرئ توقيعه على العادة تجاه محراب الحنفيّة..."[1].

وهذه التّقاليد والتّواقيع السّلطانية كانت أحيانا تقابل بالرّفض والإمتناع من المباشرة من قبل المختار، تورعًا وإبتعادا عن مجرى ما يمتّ للسياسة من صلة، إدراكا منه لخطورتها وحجم ثقل الأمانة، غير أنّ هذا الرّفض قد يقابل بالقبول وقد يقابل بالرّفض من السّلطان أيضا إذ ما رأى أنّ المختار لها لا يوجد من هو أكفأ منه، وقد يتوصل بالسّلطان التّشديد في نصّ التّوقيع في ولاية القاضي مع إرفاقها بألفاظ التّعظيم، وهذا ما أظهره لنا إلزام قبول توقيع الولاية الذي أُرسل إلى نائب دمشق من أجل قاضي قضاة المالكيّ **برهان الدين إبراهيم الصنهاجي** (ت796هـ/1394م) بعد رفضه للولاية الأولى في صفر سنة 783هـ/1381م، إذ يذكر إبن القاضي شهبة أنّه في ربيع الأوّل سنة 788هـ/1386م "وصل كتاب السّلطان إلى النائب فيه أنّه بلغنا أنّه كتب توقيع المذكور في وقت بالقضاء فإمتنع والمقر في هذه المرة يلزمه بالقبول من غير معاودة قولاً واحد وأمرا جازماً، وفيه تأكيدات كثيرة وتعظيماً زائد"[2]، ورغم محاولة القاضي برهان الدين الصنهاجي من التّملّص مرة أخرى من أمر القضاء في مكان علم الدين محمّد القفصي بالإعتذار بالعجز وضعف البصر فلم يفده كل ذلك وألزم فقبل، وهذا الإلحاح يدلّنا على مدى منزلة هذا العالم فقهيًّا وقضائيًّا من بين أقرانه حينها.

لينتهي المطاف بالقاضي بعد مراسم التّولية بالجلوس في مجلس القضاء، وكانت هذه المجالس أماكن بارزة كالمساجد أو المدارس، وإنّ كانت هذه الأخيرة الأكثر شيوعاً في إختيار القاضي، بحيث يجلس بالمدرسة التّابعة لمذهبه، ولا نجد أدقّ من وصف ابن بطوطة عند زيارته لدمشق مشيرا للأمر قائلا "وللحنفيّة مدارس كثيرة وأكبرها مدرسة السّلطان نور الدين وبها يحكم قاضي الحنفيّة..."، ثمّ أتمّ قائلا "...وللمالكيّة بدمشق ثلاث مدارس إحدها الصمصاميّة وبها سكن القاضي قضاة المالكيّة وقعوده للأحكام" و"أعلم أنّ للشافعيّة بدمشق جملة من المدارس أعظمها العادلية وبها حكم قاضي قضاة، وتقابلها المدرسة الظاهرية وبها جلوس نواب القاضي"[3].

(1) – ابن طولون(ت953هـ): **مفاكهة الخلان**، 126. **الثغر البسام**، ص302.
(2) – ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي شهبة**، ج3، ص182.
(3) – ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص111، 112.

كما يخبرنا **ابن خلدون** في ولايته الأولى للقضاء بمصر عن مجلسه بقوله"...إختصني السّلطان بهذه الولاية، تأهيلاً لمكاني...وبعث من كبار الخاصة أقعدني بمجلس الحكم بالمدرسة الصالحية..."[1]، وتكون كلمة الفصل في القرارات هنا للقاضي عكس ما هو في دُور العدل التي يشاركون فيها في أيام محدّدة بالجلوس فيها، حيث تكون كلمة الفصل في القضايا لرئيس الجلسة[2]، وعليه نرى وجها آخر قد لعبته هذه المؤسسات من غير التّعليم، وهو ما يجعلنا أيضا ندرك كيف سهّل ذلك للكثير من العلماء مزاولة القضاء والتّدريس في آن واحد.

وما يمكن أنّ نضيفه هنا أنّ بعض القضاة المغاربة قد وصلت سُلطتهم وصلاحياتهم إلى درجة عالية، حيث سمحت لهم بتدخّل في تعيين غيرهم في بعض النّيابات، وهذا ما كشفه لنا شمس الدين السخاوي عند عرض حديثه عن ابن المخلّطة مُحَّد بن مُحَّد بن يحي بن مُحَّد السكندري القاهري(ت870هـ/1465م) على أنّه كان ملازمًا للقاضي القضاء الأكبر بمصر **حسام الدين مُحَّد ابن حريز التلمساني**(ت873هـ/1468م) إلى أنّ قرّره في قضاء الإسكندرية عقب الجلال البكري[3].

2/العزل:

كان العزل بين يد السّلطان أيضا، وقد تعدّدت أسباب العزل وتشعّبت، ممّا لا يمكن حصره، فلكل قاضي قضاة معزول قصة وراء ذلك، فقد يكون لأسباب مرضية أو وشاية أو إشاعات أو لعدم مراعاة حرمة المنصب أو لرشوة أو لشكوى ضد أحكامه...إلخ، ومع ذلك يمكن أنّ نذكر بعض نماذج عزل قضاة المغرب الإسلامي **كجمال الدين مُحَّد بن يحي بن سليمان السكسوني التلمساني** (ت794هـ/1392م) الذي خسر منصبه بقضاء دمشق جراء إطلاق الأمراء والأكابر عليه إشاعة تثبت فسقه وإثباتها عند السّلطان، وكان سبب فعلتهم هذه أنّه كان يعزّرهم ويتصدى لأذاهم، فلم يكن ذلك في صالحه، حيث طالبوا بعزله فأجابهم السّلطان بنفيه[4] إلى

(1) – ابن خلدون(ت808هـ): **التعريف بابن خلدون**، ص273.

(2) –دور العدل: بمثابة محاكم عليا تعقد في أيام محددة، حيث كانت بمكة والمدينة تعقد عادة في باحة المسجد وتكون علانية وقد كانت برئاسة شريف مكة ويحضر معه أمير المماليك والقضاة الأربعة والأعيان، بينما دور العدل كالتي بمصر ودمشق فكانت رئاستها لسلطان أو نائبه حيث كان القضاة يستشارون في الخصومات ذات الصلة بالشرع، لتفصيل أكثر حول أعضائها وأيامها وترتيب الجلوس فيها وغيره ينظر محمود رزق سليم: **عصر سلاطين**، ج1، قسم 2، ص 79، 80. مُحَّد صالح الطاسان: **القضاء في مكة**، ص312. حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن: **النظم الإسلامية**، مكتبة النهضة الإسلامية، القاهرة، د.ط، د.ت.ن، ص290. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص44.

(3) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص9.

(4) – ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص 251، 252. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص584.

الرملة[1]، ولم يتمكن القاضي جمال الدين بعدها من العودة لمنعه إيّاه من مراجعة طلبه بعدما وقف عند السّلطان بمصر وتشكّى من غُرمائه، فكان ردّ السلطان حينئذ أنا ما عزلتك وإنّما هم حكموا بعزلك[2]، وهذا تصريح خطير يوحي على مدى تأثير طبقة الأمراء والأكابر في الأحكام السّلطانية وفقدان العالم لمنصبه، والنماذج المماثلة من العلماء ممن فقدوا مناصبهم بسبب الوشايات والإشاعات كثيرة سنأتي على ذكرهم في وقت لاحق.

كما قد يتعرض القاضي أيضا للعزل بسبب سوء سيرة أحد أفراد الأسرة أو الدّيون، وهو ما حدث **للقاضي سراج الدين عمر بن حريز التلمساني** (ت892هـ/1487م)، الذي قُلّب عليه خاطر السّلطان فعزل، ورُسِم عليه بسبب ديون أخيه القاضي حسام الدين[3].

وقد يقع العزل أيضا إذا تداخلت الحدود بين نواب النّيابات وحُكّام القضاء في أحكامهم، وهذا ما حدث للقاضي المالكي **شهاب الدين أحمد بن سعيد بن عثمان السوسي التلمساني** (ت874هـ/1469م) في أثناء إحدى فترات ولاياته بدمشق، فقد ورد أنّه وقع خصام بينه وبين الحاجب الثاني بعد أنّ رفض هذا الأخير تسليم غريم عنده بعد طلب القضاء له، فعندها طلب القاضي الحاجب، فلمّا حضر أهانه ووقع فيه لما بدر منه، فكان ذلك سببا لتعصّب الأمراء فكتبوا به إلى مصر فعندها ورد مرسوم يقضي "بأنّ القضاة لا يطالبون أحد من عند حكام السّياسة ولا يحكمون فيمن سبقت دعواه إليهم، وكذلك حكام السّياسة لا يأخذون أحد من مجالس الشّرع الشريف ولا يحكمون فيه"[4] ثمّ أمر السّلطان بعزل القاضي التلمساني، وهو مرسوم صريح لمحاولة السّلطة تقييد صلاحيات القضاة إرضاء للأمراء، وهذا التّجاوز ما هو إلاّ وجه من وجوه الفساد الذي كان دائرا آنذاك.

– دراسة تحليلية لثبتّ الولاية وعزل القضاة:

أ/ ثبتّ قضاة القضاة الشّافعيّة:

بالنظر إلى ثبتّ التّولية والعزل الذي رصدنا تواريخه من المصادر لقضاة القضاة الشّافعيّة من المغاربة(ينظر الملحق رقم03)[5]، نجد أنّنا أمام عقبة إختلاف مدن التّولية مما لا يسمح برسم منحى مقارنة واضح لهذه المجموعة

(1) – الرملة: مدينة عظيمة بفلسطين، لتفصيل أكثر ينظر ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج3، ص69.

(2) – ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص465.

(3) – رفعت بك رافع(ت1290هـ): **مناهج الألباب المصرية في مباهج الاداب العصرية**، مطبعة شركة الرغائب، مصر، د.ط، 1912م، ص378، 379.

(4) – ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص 259.

5 – ينظر ص562.

عن وضعهم القضائيّ، بالإضافة إلى أنّنا لا نملك للأسف معلومات عن تواريخ التّولية والعزل للقاضيين **الشريف بن الدلالات** (القاضي رقم2) **وابن المنظور الباجي** (القاضي رقم 3) غير أنّهما تولّيا مرة واحدة.

ومع ذلك يمكن أنّ نكتفي بالمقارنة بين من بقي من القضاة الثلاثة، وأولى هذه الملاحظات أنّ جميعهم قد تكرّرت ولايتهم للقضاء في مصر إلاّ **الزرعي المغربي** (القاضي رقم4) فقد اختلف مكان ولايته من مصر إلى الشّام، أمّا الملاحظة الأخرى أنّ سبب إنتهاء مدّة التّولية اختلف أيضا **فعز الدين المغربي** (القاضي رقم1) قد قدم عزله من تلقاء نفسه في كلا ولاياته، بالرغم من إصرار ورغبة السّلطان لإستمراره في مشواره القضائيّ، ونفس الأمر **لسري الدين**(القاضي رقم5) الذي انفصل مرتين بنفسه عن قضاء دمشق بعد إضطرابات الحكم التي مست البلاد، عكس **الزرعي المغربي** الذي كانت انتهاء ولايته بالعزل، ففي الولاية الأولى لمصر كان سببه الإضطراب السّياسيّ الذي مرت به البلاد، فالسلطان الناصر قلاوون عند عودته من نيابة الكرك بعد الإنقلاب الذي وقع له قام بأولى خطواته بالإنتقام لكل من كان له يد في ذلك وعلى رأسهم كبار الموظفين كالقاضي بدر الدين ابن جماعة (ت733هـ/1333م)[(1)] الذي أثبت عزله عن السّلطة، عكس القاضي الزرعي المغربي الذي نفى ذلك قائلا "ما ثبت عندي أنّ الناصر عزل نفسه"[(2)]، فحفظها له السّلطان وولّاه القضاء بدل ابن جماعة، لكن لم يبقيه في الولاية سوى سنة وشهرين ليقوم بعزله وإعادة الذي سبقه، ولهذا فإنّ الأمر كان فترة غضب من السّلطان كان أثرها على الجهاز القضائيّ وتزعزعه وفقدان الزرعي لمنصبه، أمّا العزلة الثانية لزرعي المغربي من منصب الشّام بعد أنّ حكم سوى سنة وأيام فكان سببها تَصدّيه لنهب الأوقاف[(3)].

ب/ ثبتّ قضاة القضاة المالكيّة

أمّا بالنظر إلى ثبتّ التّولية والعزل لقضاة القضاة المالكيّة من المغاربة (ينظر الملحق رقم03)[4] فإنّ الأمر قد اختلف، لأنّه يمكن أنّ نرسم تصور للوضع القضائيّ، وإنّ كانت هذه المجموعة أيضا لا تخلو من افتقارنا لبعض تواريخ التّولية والعزل للكثير منهم، ولكي نكون أكثر دقّة في تحليل منحى الثُبتّ سنأتي على تقديم كل مدينة على حدى، ويمكن الإنطلاقة من بلاد الشّام وبالتحديد من **مدينة دمشق**:

(1) – هو قاضي القضاة مُحَمَّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن حازم بن صخر بن حجر الكناني الحموي البياني الشافعي. ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج5، ص4.

(2) – ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): **نفس المصدر**: ج2، ص160.

(3) – سيأتي ذكرها في أثر القضاة.

4 –ينظر ص563.

والملاحظة الأولى أنّ هذه المدينة قد عقّدت فيها التّولية للقضاة المغاربة زهاء 52 مرة، نظرا لتكرّر ولاية العديد منهم، أمّا الملاحظة الثانية أنّه يمكن أنّ نميّزهم ونقسمهم إلى مجموعات **فالرّعيل الأوّل** من قضاة المغاربة قد شهد استقرارا، **فزين الدين عبد السلام** (القاضي رقم 1) دامت مدّة ولايته تسع سنوات انتهت بتنحيه عن المنصب، وكذا **جمال الدين يوسف** (القاضي رقم 2) دامت ولايته من تسعة إلى عشرة سنوات إنتهت بالوفاة، وقد شغر المنصب من بعده لمدة ثلاث سنوات كاملة مما يعني عدم وجود ممثل قضائيّ جدير وذا كفاءة كمن سبقوا، وأنّ السّلطة في هذه المرحلة على ما يبدو كانت جدّ حذرة في إختياراتها، إلى أنّ وقع الإختيار بعدها على **جمال الدين محمّد** (القاضي رقم 3)، الذي ضرب رقما قياسيا في طول مدّة الولاية لـ 30سنة متواصلة دون إنقطاع، ولم يعزل إلاّ قبل موته بـ 20 يوما كان سببه فالج أقعده على مجلسه.

أمّا **الرّعيل الثاني** والذي بدأ بعد إنقطاع ممثلي القضاء من المغاربة لفترة 31 سنة، هذا الرّعيل الذي يبدأ مع **الطرابلسي المسلاتي جمال الدين**(القاضي رقم4) الذي عانى من العزل المتكرّر منذ سنة 760هـ/1456م، ومع ذلك كان مجموع ولايته لابأس به فقد قيّدت له مدوّنة المصادر حوالي 20سنة من ولاية قضاء دمشق، ثمّ تلها فترة إنقطاع أخرى لأسماء مغربية لحوالي ثمانية سنوات حتىّ قُدم فيها **علم الدين** (القاضي رقم 5) الذي وليها أكثر من 11 إلى 12 مرة في مدة 25 سنة، باشر فيها ثمانية سنين وعشرة أشهر وقع له العزل في بعض الولايات في نفس السنة، ورغم هذا العزل إلاّ أنّه مات وهو قاضيها، كما أنّه في الفترات التي عزل فيها كان قد ولّي فيها أيضا قضاء حلب و حماه، ثمّ يليه **أبو سالم إبراهيم** (القاضي رقم 6) الذي تكرّر عزله هو الآخر لعشرة مرات باشر منها مدّة 13 سنة ونصف، تعاقب فيها مع الذي سبقه في فترات عديدة على ما تبيّن منها خمسة مرات، أمّا **برهان الدين إبراهيم** (القاضي رقم 7) فكانت ولايته مرة واحدة لم تتجاوز ثلاثة سنوات، وهذا العزل اِستمرّ إلى ما بعده لكلا القاضيين **جمال الدين محمّد** (القاضي رقم 8) **والدرعي** (القاضي رقم 9)، وبعد الإنقطاع الثالث للقضاة المغاربة في مدينة دمشق عادوا للتواجد مع عهد القاضي **الحيحاني** (القاضي رقم 10) والذي لا يمكن عدّه كرعيل بل فترة استقرار دامت فيها ولايته عشرة سنوات دون إنقطاع إنتهت بالوفاة.

ليعود مسلسل العزل من جديد مع **الرّعيل الثالث** بداية من **يعقوب** (القاضي رقم11)، الذي إنقطع من بعده ممثلي المغرب لفترة قصيرة، ليعود ظهورهم مع بداية فترة **المشدالي** (القاضي رقم 12) الذي تذبذبت ولايته هو الآخر بين ولاية وعزل، ففي مدينة القدس تولّى إلاّ بعض شهور قبل إعادته لدمشق أين تكرّرت حالة عزله فيها أيضا لأربع مرات، ولعلّ أطول مدّة استقرار من بينها قبل عزله لم تتجاوز أربع سنوات، لنجد أنّ **السوسي**

التلمساني (القاضي رقم 13) بعد ولايته في الإسكندرية لمدة وجيزة لم تُحدّد قد ضرب هو الآخر رقما مرتفعا في حالات العزل لستة مرات في مدينة دمشق، تكرّر منها عزله في نفس السنة ثلاثة مرات، وربما أكثر مدّة سجّلها في الولاية كانت أخرها ستة سنوات أو سبع سنوات، كما تداخلت فترة ولاياته مع كثير من قضاة المغاربة وبعض من قضاة المشارقة، أمّا **البيدموري التونسي** (القاضي رقم 14) فلم يلبث كثيرا بسبب عزله السريع، بينما **السويدي المغربي** (القاضي رقم 15) فبرغم من أنّه وليها مرتين إلاّ أنّ حظّه كان قليل لعزله، فكانت العزلة الأولى في نفس السنة والأخرى كانت بعد مرور حوالي سنة فقط من الولاية نظرا لشدة المنافسة الشرسة التي لقيها مع (القاضي رقم 13)، وبقي وضع العزل للممثلي المغاربة دائم لوجود ممثلين من قضاة مشارقة، حيث شهدت فترة ولاية **المريني** (القاضي رقم 16) الأولى قصراً لعزل بزميله المشرقي، إلاّ أنّ ولايته وعودته الثانية كان معها مرحلة استقرار للمغاربة على القضاء لمدة 12 سنة مستمرّة دون إنقطاع إلى أنّ توفي.

ويبدو أنّ مسلسل كثرة العزل والتّولية في هذه المدينة قياسا على مجموعة قضاة المغاربة يشهد على وجود جوّ مشحون بالمنافسة حيكت على أشكال عدّة، كالدسائس والإشاعات وتدخلات الأمراء وغيرها، بالإضافة إلى التّدهورات السّياسيّة التي شهدتها المنطقة في محطات عدّة من تاريخها وما لها من تأثير واضح على نخبة القضاة.

وربما أكثر من يقدم لنا صورة على ذلك سيرة **الطولقي** (القاضي رقم 17) القاضي الأخير في ثُبتّ التّولية للمغاربة بدمشق، الذي شهد هو أيضا مسلسلا من العزل كان عددها أكثر من ثمانية مرات، منها خمس مرات في نفس السنة، هذا القاضي الذي قدمت لنا السير حوله الكثير كحالة تدهور الجهاز القضائيّ في فترته، وكيف كان لها تأثير على مباشرته، ومن أمثلتها أثناء صدور مرسوم بإعادته للقضاء في يوم الثلاثاء 10 من رجب سنة 903هـ/1497م وعزل قاضي قضاة شمس الدين الأندلسي، إلاّ أنّ هذا الأخير لم يمتنع من الحكم اعتمادا على أمر نائب الشّام كوتباي صديقه الذي كانت الأحوال الشّامية حينئذ مرجعها إليه كما أخبر هو "أنّه يولّي من يختار ويعزل من يختار"، واستمرّ الأندلسي إلى الثلاثاء 11 شعبان من نفس السنة بمرسوم هذا النائب الذي أخبره بأنّ يستمرّ "...وأنّه لا يلتفت إلى غير ذلك"(1)، وهذا تصريح يضرب القرار السّلطاني ضرب الحائط مما كشف مدى التّدحرج السّياسيّ الواقع وكيف أثر على نخبة القضاة، لكن يوم الجمعة 13 رمضان عاد الطولقي لدمشق وصُحّ

(1) – ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص265، 266.

عزل الأندلسي في 02 رجب حسب المرسوم السّلطاني الناصري، وقد أنكر هذا الأخير عن الأندلسي في مرسوم استمراره في الحكم في الأيام الماضية بإشارة النائب كوتباي[1].

أمّا **مدينة القدس** فقد عقد فيها ولايات القضاء لأسماء قضاة المغرب الإسلامي من مجمل باقي قضاتها أكثر من ستة مرات، وذلك لتكرّر مسلسل العزل بكثرة لقاضيين، وأوّلهم **إبن عوجان** (القاضي رقم 18) الذي وقع له العزل والولاية مرات عدّة في مدة 33 سنة، غير أنّه في أخرها مات على قضائها، ثمّ **إبن عوجان الإبن** (القاضي رقم 19) ولّي وعزل سريعا، ليقع الإنقطاع لممثلي المغاربة لسنة قبل عودة **أمين الدين** (القاضي رقم 12) الذي أشرنا له سابقا، ثمّ إنقطعوا لسنة أخرى حتىّ ولّي **أبو الروح عيسى** (القاضي رقم 26) وهو الوحيد الذي اِستمرّ في هذه المدينة دون إنقطاع لمدة سبع سنوات كان إنتهاؤها بسبب الوفاة، لنجد أنّ كابوس العزل لحق أيضا **المغراوي** (القاضي رقم 20) والذي لا نجد له أيضا ثُبتّ واضح للعزل والعودة سوى أنّ أخرها إنتهت بالوفاة، وكذا **برهان الدين** (القاضي رقم 21) فهو أيضا لا نملك له تاريخا للعزل أو كيف أنّه تولّى؟، سوى أنّه تولّى مرة واحدة سنة 858هـ/1454م، أمّا **شهاب الدين** (القاضي رقم 22) فلم يستغرق إلاّ بضع شهور لعزله في نفس السنة 867هـ/1462م، أمّا أخرهم **التاذلي** (القاضي رقم23) فلم نعلم سوى خبر ولايته لهذ المدينة، ويبدو أنّ الجهاز القضائيّ لهذه المدينة أيضا لم يكن بمنأى عن التّأثيرات السّياسيّة وأجواء المنافسة.

أمّا باقي **المدن الشّامية** فإنّه لا يمكن بناء تصور واضح لمسار القضاة المغاربة فيها لغياب ثُبتّ يبيّن وضعهم القضائيّ، سوى أنّ عهدة جميعهم قد إنتهت بالعزل، إلاّ **زين الدين** (القاضي رقم 24) فقد دام لأربع سنوات دون انقطاع إنتهت بالوفاة.

أمّا بالنسبة لمدن بلاد الحجاز فإنّنا سننطلق منها من **المدينة المنورة**، وأوّل الملاحظات أنّه عقد فيها في ثبتّ التّولية والعزل أكثر من 10 مرات لأسماء مغاربة، أمّا الملاحظة الثانية فبالنظر إلى سبب إنتهاء فترة ولاية قضاتها من الوظيفة نتبيّن أنّ فترات الإستقرار فاقت فترات الإضطراب بكثير، وذلك لأنّ حالات إنتهاء ولاية قضاة القضاة من الوظيفة بالوفاة كانت أكثر من حالات العزل، وهو يبيّن مدى حالة إستقرار الجهاز القضائيّ وعدم تعرّضه لظاهرة العزل المتكرّر، وربما السبب وراء ذلك لو قارنّاه بالعيّنات السابقة أنّ سيطرة أفراد الأسرتين **إبن فرحون** ومن بعدها **إبن يعقوب** له دور في هذا الهدوء، وهذا يقودنا إلى ملاحظة أخرى مفادها أنّ آلية العزل

[1] – ابن طولون(ت953هـ): **نفس المصدر**، ص 266.

والولاية يُعدّ عاملا آخر له تأثيره في كثرة وقلّة أعداد القضاة بين المدن، أي بمعنى أنّه كلّما كثر العزل كثرت الولايات لأطراف أخرى وكلّما قلّ إستقرّ عدد المتوليّن.

ولتحليل منحنى قضاتها نبدأ **ببدر الدين** (القاضي رقم 32) الذي دامت ولايته أربع سنوات كان سبب إنتهائه من الوظيفة هو الوفاة، ثمّ **المحب** (القاضي رقم 33) دام سنين غير أنّه عزل أكثر من مرة آخرها كانت بالوفاة، ليسجّل **الشهاب** (القاضي رقم 34) أقلّ مدّة وهي سنة فقط لأنّ الوفاة سرع من إنهاء مدّته، بينما **برهان الدين** (القاضي رقم 35) اِستمرّ دون إنقطاع لمدة إستغرقت ستة سنوات إلى أنّ توفي، أمّا ثُبتّ القاضي **أبو اليُمن** (القاضي رقم 36) لا نملك عنه إلاّ أنّه تولّى مرة واحدة إنتهت أيضا بالوفاة، ليتقدم ثبتّ **ناصر الدين** (القاضي رقم 37) بثمانية سنوات تامة حتىّ توفي أيضا، بينما نجد أنّ **بدر الدين** (القاضي رقم 38) قد توصّل في عهدته الأولى في القضاء لـ 34 سنة متواصلة إنتهت بالعزل لسنة فقط، ثمّ أعيد ليسجّل سنتين أخريان لتنتهي بعدها بالوفاة ليكون بذلك من بين أكثر القضاة المغاربة الذين سجّلوا رقما قياسيا بمجموع إجمالي 36 سنة قضاء، ثمّ ذُكر أنّ أحد أفراد العائلة وهو **أحمد**(القاضي رقم39) وهو إبن (القاضي رقم36) قد تولّى دون أي تفاصيل متىّ كان ذلك، ومن بعدها يبدأ عهد أسرة ابن يعقوب بداية **بعبد الوهاب** (القاضي رقم 40) الذي استمرّ لأشهر قبل أنّ يخطفه الموت، ومنه إلى **مُحَّد الإبن** (القاضي رقم 41) الذي لا نملك له سجلا حول تاريخ الولاية أو العزل في المدينة المنورة إلاّ في **مدينة مكة** والتي سننطلق معه في تحليل ثبتّ قضتها التي عقد في ولايتها للمغاربة 13 مرة نظرا للتكرّر حالات العزل، فهذا **تقي الدين** (القاضي رقم 42) عزل أربع مرات نظرا للمنافسة القوية مع القاضيين **أبو حامد** (القاضي رقم 43) الذي تولّى مرة واحدة فقط وإنتهى أمره بالعزل بعد مرور 12 يوم فقط من الولاية، ثمّ مع **القسطلاني** (القاضي رقم 44) الذي عزل سبع مرات أخرها كانت بالوفاة، لنعود إلى (القاضي رقم 41) الذي تولّى سنة 879هـ/1474م واستمرّ لمدة 39 سنة إنتهت بالوفاة أيضا ليكون بذلك أكثر القضاة المالكيّة رسوخاً برقمه القضائيّ هذا.

أمّا بالنسبة **لبلاد مصر** فيبدو لنا من ثبتّ قضاتها أنّها عقدت فيها التّولية لقضاة مغاربة أزيد من عشر مرات، كان أثر الإنتهاء بالوفاة هو الأبرز، **كرّكراكي** (القاضي رقم 46) لم يستمرّ إلاّ سنة واحدة حتىّ توفي، وكذا **ابن خلدون** (القاضي رقم 47) الذي انتهى عهده بالوفاة، إلاّ أنّه قبل ذلك كان له نصيب من العزل المتكرّر لخمس مرات، بحيث استغرقت مدّة عزله الأولى 13 سنة وثلاث أشهر، ثمّ تراوحت طول مدّة بين الولاية والعزل في الثلاث التي بعدها ما بين عام إلى عامين، ثمّ عزل في نفس العام، بينما **حسام الدين** (القاضي رقم48) استقرّ

هو الآخر لمدة 12 سنة متواصلة إنتهت بوفاته، عكس أخيه **سراج الدين** (القاضي رقم49) الذي دام في مجلسه سوى حوالي أربع سنوات ليعزل لتقلّب رأي السّلطان عليه ليفسح المجال **لإبراهيم المغربي**(القاضي رقم50) الذي استقرّ حوالي تسع سنوات قبل أنّ يعزل بنفس السّلطان لتقلّب رأيه عليه أيضا، بينما **مُحَمَّد القسنطيني**(القاضي رقم51) ومع أنّنا لا نملك تاريخا محددا لإستقلاله بقضاء الإسكندرية بعد باع طويل من النّيابة، إلاّ أنّه أُكّد عليه خبر كثرت ولايته وصرفه منها.

ج/ ثبتّ قضاة القضاة الحنابلة:

وإذا نظرنا إلى ثبتّ التّولية والعزل للقضاة الحنابلة (أنظر الملحق رقم03)[1] فإنّ ميزة الإستقرار كانت أكثر وضوحا، **فسراج الدين** (القاضي رقم 1) ولّي قضاء مكة مرتين، وكان مجموع سنوات الولاية فيها بدون إنقطاع إلى وفاته 43 سنة بإستثناء سنة واحدة التي عزل فيها، كما أنّ من هذا المجموع ستة سنوات كانت لقضاء المدينة التي أضيفت إليه مع مكة، ثمّ إبنه **المحيوي** (القاضي رقم 2) فإنّ مباشرته لمكة كانت أيضا دون إنقطاع إلى أنّ توفي بـ 32 أو 35 سنة، كان من هذه السنوات 30 أو 33 سنة قضاء للمدينة المنورة التي أضيفت له أيضا مع قضاء مكة، وإذا أردنا الدّقّة وبإسقاط سنوات الفاصلة بين وفاة الأب وإستلام القاضي الحنبلي المقدسي لقضاء مكة لعام وفترة شغور المنصب من بعده لثمانية سنوات فإنّ سيطرة هذا الفرع من الأسرة الفاسية على قضاء الحنابلة في الحرمين واضح، والذي دام مجمل سنواتهما –الأب والإبن– معا خمس وسبعون سنة أو ثمانية وسبعون سنة من القضاء.

3 /الرّواتب:

من المعلوم أنّ لكل وظيفة راتب أو معلوم أو جامكية(2) على لفظ أهل ذلك الزمان، تصرف لهم من خزانة الدولة في كل شهر(3)، غير أنّ الراتب الخاص بوظيفة قضاة القضاة لم تصرح ولم تقدم المصادر أيّ تفصيل في أمره،

[1] - ينظر ص562.

(2) – جامكية: هو لفظ فارسي بمعنى اللباس، أي نفقات أو تعويض اللباس الحكومي، وتعني أيضا الراتب أو المنحة . مُحَمَّد أحمد دهمان: **معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي**، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1990م، ص51.

(3) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص51.

وهل كان هناك إختلاف في مقدارها لكل منصب قضاء قضاة؟، فحتىّ عندما ذكرت أمر راتب القاضي المالكيّ **تقي الدين الفاسي** (ت832هـ/1429م) لم تحدّد قيمته، وإنّما اكتفت بأنّه "رُتِبَ له على ذلك معلوما"، وكذلك المقريزي عندما نوّه للراتب لم يفصله، وإنّما كان جامعا لجميع شرائح العلماء وما يتحصّله بعضهم ممن يتولّى إدارة الأوقاف وما يجرى لهم من المخصّصات العينية، قائلا "وكان معلوم القضاة والعلماء أكثره خمسون دينارا في كلّ شهر، مضافا لما بيدهم من المدارس التي يَسْتَدِرون من أوقافها..."[1].

ومع ذلك لم نعدم في التّقصّي أو تصوّر رواتبهم، فقد أتحفنا النويري مثلا بالراتب الذي كان يتقاضاه القضاة على منصب الشّافعيّة خلال القرن 7هـ/13م، وذلك عند ذكره لتفويض قضاة القضاة بديار المصرية لتاج الدين بن بنت الأعز الشّافعيّ(ت665هـ/1267م)[2] سنة 659هـ/1261م، قائلا "...قد قرّرنا لك من الجامكية والجراية نظير ما كان مقرّرا لمن تقدمك، وهو في كل شهر أربعون دينارا صرف أربعين وستمائة وسنة وستون درهما ناصرية وثلثان وخمسة وعشرون أردبا غلة نصفين، فليوصل ذلك إليه على تمامه وكماله عند وجوبه وإستحقاقه..."[3]، وهذا يؤكد أنّهم تناولوا مرتبات سخية نقدية وعينية جعلت من أصحاب المنصب يرتقون تلقائيا من حالة البساطة إلى الرّخاء والغنى، وكذلك ترفع من مكانتهم الاجتماعية والسّياسيّة لقربهم من طبقة السّلطة، وهو ما يفسر سبب اشتداد الصّراع وتهافت العلماء على هذه الوظيفة لمن تاقت نفسه لهذا الحال.

كما أشار مجير الدين عند عرض حديثه عن أحد قضاة القضاة المالكيّة الذي تولّى ببيت المقدس سنة 878هـ/1473م إلى قيمة المبلغ الذي كان يتقاضاه آنذاك قائلا "...لا يتناول غير معلومه المرتب على وقف المسجد الأقصى وهو في كل يوم عشرة دراهم فضة"[4]، وهنا نجد أنّ معلومه نقدي فقط ومصدره الوقف وليس من خزانة الدولة.

---

(1) – المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج3، ص92.

(2) – هو أبو محمّد عبد الوهاب بن خليفة بن بدر العلامى المصري قاضي قضاة الشافعية لديار مصر. ينظر في أمر أكثر النويري (ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج30، ص91.

(3) – النويري (ت733هـ): **نفس المصدر**، ج30،ص 9.

(4) – مجير الدين (ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص252.

وعلى عمومه فإنّ المرتب حتما سيكون كبيرا بقدر علوّ المنصب، وهذا ما نلتمسه من خلال سيرة قاضي القضاة بحلب **زين الدين أبو حفص عمر التلمساني** (ت756هـ/1355م)، إذ ذكر أنّه بعد وفاته على القضاء قد "خلف أمولا كثيرة وكتبا جمّة"[1].

كما أنّ هناك من القضاة من استفيد ماليًا زيادة على ما يتقاضاه من معلوم من خلال مصادر أخرى، وعلى سبيل المثال أنّ القاضي **سراج الدين عبد اللطيف الفاسي الحنبلي** (ت853هـ/1449م) قد درَّت عليه محبة السّلطان بالقان معين الدين شاه رخ بن تيمورلنك[2] أمولاً كثيرة، حيث تقول صحف المصادر أنّه كان يكرمه غاية الإكرام ويسعفه بالعطايا والإنعام لحسن إعتقاده فيه ومزيد محبته له، حتىّ قيل أنّ السراج قد رجع من إحدى سفراته من عنده بنحو 20 ألف دينار فما أستوفى سنة حتىّ أنفذها[3]، وكل ذلك زيادة على ما بيده من معلوم من وظيفتيه في قضاء مكة والمدينة وغيرها من وظائف.

ومع هذا هناك من إستعفى عن راتبه في القضاء **كالزين أبو مُحَّد عبد السلام علي بن عمر الزواوي** (ت681هـ/1282م)، إذ كان أحد شروطه لقبول منصب قضاء المالكيّة أنّ لا يباشر أوقافا ولا يأخذ جمايكية على أحكامه، حيث كان يقول "نحن في كفاية فعفني عن ذلك"[4]، وهو ما يعطي إنطباعا إيجابيا لمدى زهد وورع بعض قضاة المغاربة في أعمالهم القضائيّة، والهروب من المسؤوليّات التي قد تنجر عنها مشاكل دينيّة وظلم للرعية كمسألة الأوقاف التي أظهرت العديد من المصادر مدى التّلاعب الذي كان يدور حولها، لكن هذا لا يعني أنّ الزواوي هذا لم يكن يسترزق، فمن خلال سيرته نجد أنّ بيده بعض التّداريس التي لا تقل معلُوم البعض منها عن معلُوم القضاء.

بينما هناك من كان على النّقيض من ذلك، فقد أخذهم حب المال إلى إستغلال المنصب لملء جيوبهم زيادة على راتبهم الشّرعي، وذلك عن طريق أخذ الرّشوة عن القضايا والخصومات من الرّعيّة، وإنّ كانت هذه النماذج التي وجدناها حالات شاذة من قضاة المغرب، ومنها ما قدمه إبن الحمصي الأنصاري من شواهد عن **الطولقي المغربي شمس الدين أبو عبد الله مُحَّد بن يحي بن عبد الله** (ت920هـ/1514م) قاضي المالكيّة

---

[1] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص167.

[2] – أحد سلاطين الدولة التيمورية ومن أبرز حكامها كان محبا للعلم والعلماء إستمر في الحكم الى غاية 850هـ. ينظر ابن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج4 ص300. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص292.

[3] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، 333.

[4] – النويري (ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج30، 117.

بدمشق، على أنّه تبنّى طريق الرّشوة في مجالسه، مما عرضه للحبس في سجن القاهرة، حيث يبدأ فصل الواقعة في أحدث سنة 899هـ/1494م واصفا حالته آنذاك أنّه أُخذ إليه وهو مُكَبّل بالأصفاد، وأنّه حاول الإستعانة بأهلي منطقة القبيبات للإطلاق سراحه فإمتنعوا، وتعرض على إثر هذا لبهدلة من المماليك المرسَّمين[1]، وعلى ما بدا من قول إبن الحمصي الأنصاري عن هذا الإعراض من الأهالي أنّ سمعة الطولقي في أخذه الرّشاوي قد سبقته إلى هذه الدّيار مما أثار سخطهم عليه، غير أنّ عقوبته لم تُحدّد إلاّ بدخول سنة 900هـ/1495م وبالتّحديد يوم الثلاثاء 11 محرم أين ورد الخبر على حدّ أخبار إبن الحمصي إلى مدينة دمشق محل قضائه أنّ قاضيهم الطولقي قد تعرّض لجرّس أي الإشهار وتعزير بعد أنّ عُرض على قضاة القاهرة الأربعة، فبهدل أمره وتقرّر فيه بأمر السّلطان الطواف به من القلعة إلى المدرسة الصالحية وهو راكب للحمار مصفد بالأصفاد وأنّ ينادى عليه "..هذا جزاء من يأكل الرّشوة..."، وأنّ يَرَدَّ ظُلامَات من ظلمهم من النّاس[2]، ويبدو أنّ قرار التّشهير هذا قد كان سببه إدعاء الطولقي أثناء مجلس محاكمته أنّ ثبت عنده أنّ السّلطان يستحق على جماعة من الشّاميين ستمائة ألف دينار وسّماهم بالإسم، وهو ما أثار غضب السّلطان قايتباي(ت901هـ/1495م) الذي فَنّد هذا الخبر قائلا " أنا ما وليّتك.."[3]، وحسب الشواهد أيضا أنّ هذا الحدث قد أسقط مصداقية الطولقي في نظر السّلطان الذي كان معروفا بصرامته في إختيار الموظفين وتحرّزه عن أخذ الأموال عن الولايات عكس أسلافه من السّلاطين، ففي أحدث نفس السنة في 20 جمادى الأولى أرسل القاضي الطولقي بعد عودته للحكم محضرا إلى السّلطان يثبت فيه أنّ الشيخ عبد النبي المغربي (ت923هـ/1517م) قد اختلس من المغاربة مالاً كثيرا، فكان رَدُّ فعل السلطان عدم قبولها على قول إبن الحمصي "...فلم يلتفت السّلطان إلى ثبوته ولا عوَّل عليه"[4]، لأنّ عبد النبي المغربي كان من الشيوخ المالكيّة الكبار بدمشق والمشهود لهم بالفضل ورجاحة العقل وإمتناعه عن ولاية القضاء بالبذل[5] .

لكن ما مصير الحالة المادية للقاضي بعد العزل؟ على حسب السير أنّ هناك من تضرّر، فقد ورد على نفس القاضي **مُحَّد بن يحي الطولقي** أنّ بعد عزله نهائيا عن خطة القضاء في دمشق تدهور حاله، قال إبن طولون في ذلك و"إستمرّ معزولاً و مخمولاً إلى أنّ توفي فجأة، قد أضرّ وصار يستعطي ويتردّد إلى الجامع الأموي، وكان

[1] – ابن الحمصي الأنصاري(ت934هـ): **حوادث الزمان**، ص259.
[2] – ابن الحمصي الانصاري(ت934هـ): **حوادث الزمان** ، ص261..
[3] – ابن الحمصي الانصاري(ت934هـ): **نفس المصدر**، ص261.
[4] – نفسه: ص270..
[5] –السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص90.

يكتب عنه في الفتوى بالأجرة"[1] بعد أنّ كان قبل إستلام القضاء تاجر قماش في دكان تحت قلعة دمشق[2]، ومع هذا هناك من سَلِم من هذا الضرر لما تُرك في يده من وظائف أخرى، ونضرب مثلا بالقاضي الشافعي **الزرعي المغربي** (ت758هـ/1357م) الذي لم يتضرّر من عزله الأوّل في مصر لأنّه تُرك له التّداريس في عدّة مدارس، بالإضافة لتقليده قضاء العسكر[3]، بل حفظت له مكانته في دار العدل فكان يحضر فيجلس بين القاضيين الحنفيّ والحنبليّ وهو معزول، وحتىّ في عزلته الثانية من دمشق ترك له السّلطان بعض الوظائف الجليلة إسترزاقا[4]، بينما هناك من إعتمد على مهن أخرى كالزراعة، **كابن خلدون**(ت802هـ/1399م) فعند عزله عن ولايته الأولى سنة 787هـ/1385م من القضاء انطلق في الاسترزاق فيما يحفظ له كرامته في زراعة، وهذا ما أوضحه عن نفسه عندما أرسل له السّلطان لإعادته سنة801هـ/1398م بعد وفاة القاضي ناصر الدين بن التنسي "...وكنت مقيمًا بالفيّوم لضمّ زرعي هنالك، فبعث عنّي، وقلّدني وظيفة القضاء..."[5].

4/ الأزياء:

يمكن أنّ نأخذ نظرة عن لباس قضاة القضاة المغاربة من خلال طبيعة لباس أهل المشرق المعمول به، لأنّهم جوازً أصبحوا جزء من المجتمع، خصوصا أولئك الذين كان لهم موطئ قِدَم الإستقرار، وبالتالي سيتماشون على نظام الملبوس الذي كانت كل طبقة من المجتمع سماتٌ تميّزها، فتفاصيل الخاصّة كانت تكشف الهيئة الاجتماعيّة أو المركز الوظيفيّ الذي يشغله[6]، فإبن فضل الله العمري الذي قيّد عليه القلقشندي قد أتحفانا بتفاصيل طبقة أرباب أرباب الوظائف الدّينيّة، وإنّ ألمّا في الوصف بين القضاة وسائر أصناف العلماء بما فيهم المدرّسون، إلاّ أنّهما أفادا أنّ هناك اختلافات بينهم على حسب مراتبهم، ويُقصد من ذلك الوضعية الوظيفيّة والعلميّة، فملبوس قاضي القضاة ليس كنائبه أو الشهود، والحال منطبق على المدرّسين الذي سنأتي على ذكرهم.

---

[1] –ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص264. عادل نويهض: **معجم أعلام**، ص205.

[2] –ابن الحمصي الانصاري(ت934هـ): **حوادث الزمان**، ص229.

[3] – يعتبر هذا العالم الوحيد في مجموعتنا ككل قد نال مصاف هذه الوظيفة، وهي تأتي في المرتبة الثانية في الأهمية بعد منصب قضاة القضاة، والمتولّي أساس عمله معالجة القضايا الخاصة بدائرة العسكر، وهو مفصول عن باقي القضايا الأخرى، كان صاحبها يحضر دار العدل ويسافر في الركب الشريف، ويقضي بين الناس، وينفذ الأمور الشرعية، وقد كان يسمح لجميع أصحاب المذاهب السنية تقلد هذا المنصب عدا الحنابلة. ابن كنان(ت1153هـ): **حدائق الياسمين**، ص143. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج3، ص36.

[4] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص160.

[5] –ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص715.

[6] – ماير: **الملابس المملوكية**، ص90.

فملبوس الرأس عند أصحاب كبار المناصب كانت عبارة عن عمائم من الشاشات الكبار بذؤابة يرسل البعض منها ما بين الكتفين حتىّ تلحق سراج القاضي إذا ما ركب[1]، أمّا زهّادهم فيقصّرونها ويميلونها إلى الكتف عملا بسّنّة[2]، وهناك من جعل مكانها الطيلسان[3]، وإنّ كان هناك من خصّها بفئة القضاة فقط[4]، وكانت العمائم الجزء الأكثر أهمية لتميّزها على باقي فئات المجتمع لكبر حجمها وثقل وزنها، وهناك الطُرحة التي أيضا خُصّ بها القضاة الشّافعيّة قبل أنّ تُعمّم فيما بعد على القضاة الثلاثة الباقين، أمّا باقي أنصاف العلماء أي أقلّ رتبة فكانت عمامتهم ألطف وأقلّ حجمًا[5].

أمّا بالنسبة **للملبوس البدن** فمن علت رتبته كان يلبس الدَّلق[6]، أمّا أقلّه فبدل الدَّلق فَرَجيَّة[7] ولم يلبسوا الحرير أو ما غلب عليه، وكانوا لا يلبسون الملوّن إلاّ في بيوتهم[8] إلى غاية سنة 799هـ/1397م حيث أمر السّلطان أنّ يلبسوا الملوّن[9].

كما **انتعلوا** الخفاف وركبوا البغال التي كان ثمنها مسوي لثمن الخيول النّفيسة، وسروج المدهونة[10].

غير أنّ هناك من القضاة المغاربة من إلتزم واعتزّ بلبسه ولم يغيره **كابن خلدون،** الذي كان لا يتزيّا بزيّ القضاة لاستمراره على طريقة سكان بلاد المغرب[1].

---

(1) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى،** ج4، ص41، 42.

(2) –ابن فضل الله العمري(ت749هـ): **مسالك الأبصار**، ج3، ص303.

(3) – الطيلسان: وهي كلمة معربة فرسية: تلسان، تلشان، وهو أقرب الأزياء شبها بالطرحة نوع من أنواع الوقار، كان يتشح به القضاة والعلماء وسلاطين، وهو أيضا من ضمن الخلع له ألوان. أحمد محمّد عيسى: **شرح غريب ألفاظ كتاب النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، –جزوب معين التاريخ لأهل التأريخ–**، وزارة الاعلام، الكويت، د.ط، 1996م، ص107. ريهام يوسف أمين العناني: **دراسة تاريخية تحليلية لطرز الأزياء في العصر المملوكي**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مج 35، العدد1، 2014م، ص77.

(4) – ماير: **الملابس المملوكية،** ص91.

(5) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى،** ج4، ص41، 42.

(6) – الدَّلق: هي كلمة فارسية، وهو عبارة عن لباس يلبس فوق ملابسهم وهو واسع ولم يكن مشقوقا. ريهام يوسف أمين العناني: **دراسة تاريخية تحليلية،** ص76.

(7) – فَرَجيَّة: ثوب فضفاض هفهاف يعمل من الجوخ عادة، وله كمان واسعان طويلان، كان يصنع من أقمشة متنوعة على حسب ما يتناسب مع فصول السنة مطرز مزرر. ريهام يوسف أمين العناني: **نفس المرجع:** ص76. بينما يذكر ماير على أن شكلها مفتوحة من الأمام من أعلاها حتى الذيل وكانت مزودة بصف من الأزرار. ماير: **الملابس المملوكية،** ص91. ابن فضل الله العمري(ت749هـ): **مسالك الأبصار**، ج3، ص303.

(8) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى،** ج4، ص41، 42.

(9) – المقريزي(ت845هـ): **السلوك،** ج5، ص397.

(10) – قد قدم القلقشندي(ت821هـ) و كذا ابن فضل الله العمري(ت749هـ) تفاصيل عن نوع المواد التي صنعت منها وغيرها من أمور خاصة باللجم والسروج. للمزيد ينظر **صبح الأعشى،** ج4، ص41، 42.

خامسا/ مواقف وأثار قضاة القضاة المغاربة في البتّ في القضايا والخصومات:

في هذا العنصر، سعينا إلى تحديد أثر القضاة في البتّ في بعض أنواع القضايا والخصومات، سواء المدنية أو جنائية أو حتىّ السّياسيّة وما إلى ذلك، مع التركيز على إبراز بصمتهم في الجهاز القضائيّ في المشرق، وهذا من خلال الوقوف على القضايا والخصومات التي عالجوها، ومعاينة دورهم في إصلاح أسس ومناهج القضاء، وتثبيت المذاهب السّنّيّة من خلاله، لاسيما المذهب المالكيّ، وهذا على حسب ما أجادت به المصادر.

لكن قبل ذلك يمكن طرح تساؤل أوّلي، وهو حول كيف كانت الجاليات المغربية وبالأخصّ المالكيّة منها تحلّ قضاياها العامة والخاصة قبل تعدّد منصب قضاة القضاة على المذاهب الأربعة ؟

تذكر بعض الدراسات جوابا على هذا الطّرح، وهو أنّهم كانوا في الشّام يلجؤون إلى قضاة على غير المذهب المالكيّ لحلّ المشاكل التي تمس الحياة العامة، أمّا باقي المسائل العادية كالفتوى والأمور الفقهيّة فكانوا يلجوؤون إلى حلها عن طريق الأكابر منهم الذين تسموا بـ "شيخ المالكيّة"[(2)]، وهو قول لا يخلو من الصحة، حيث يمكن تدعيم هذا ببعض الشواهد التي أشارت إليها المصادر، ففي وثيقة حي المغاربة بالقدس ذكر فيها على أنّه كان لهم شيخ مالكيّ يقدمونه عليهم[3]، ونفس الأمر في مصر بناءً على قول إبن جبير "أنّ السّلطان جعل أحكامهم إليهم ولم يجعل يدا لأحد عليهم، فقدموا من أنفسهم حاكما يمتثلون أمره ويتحاكمون في طوارئ أمورهم

---

(1) – ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص339.

(2) – علي أحمد: **الأندلسيون والمغاربة**، ص225. إبراهيم زعرور: **القضاة الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام في عصر المماليك**، مجلة دراسات تاريخية، العدد54/53، 1995م، سوريا، جامعة دمشق، ص63.

3 – ينظر إلى تفاصيل مشيخة المغاربة في الفصل الرابع من المبحث الاول ص427.

عنده"[(1)]، مما يعني أنّ أمور المغاربة الخاصة قد تركت لكبير يختارونه، ومن الثابت أنّه كان من عليّة وجهابذة العلماء المالكيّة، وهذه الحرية في الاختيار قد بيّنت مدى المكانة الاجتماعيّة والسّياسيّة التي كانت تتمتّع بها الجاليات المغربية عامة في أرض المشرق، ولاسيما عند السّلاطين.

لكن من جانب آخر وبرجوع إلى الوراء قليلا كنا قد أشرنا أنّه أثناء إنفراد الشّافعيّة بمنصب قاضي القضاة – أي قبل تعدّد المناصب سنة 660هـ/1262م[(2)]- كانوا يتخذون نواباً عنهم من المذاهب الأخرى بما فيهم المالكيّة، وبالتالي كان بإمكان الجالية المغربية المالكيّة الإحتكام عندهم في المشاكل العامة، وخير مثال في هذا **بدر الدين بن فرحون التونسي المالكيّ** فقد قلنا أنّه ناب لمدة 24 سنة في القضاء المالكيّ بالمدينة المنورة على قاضيها الشّافعيّ، بمعنى أنّه كان معنيّا بحلّ القضايا الخاصة بالمالكيّة.

بل إنّ إبن فرحون هذا قد أفاد على أنّه أثناء سيطرة أسرة آل سنان الشّيعيّة على المدينة المنورة كان المجاورون وأهل السّنّة يلجؤون إلى والده **مُحَّد المالكيّ** (ت721هـ/1321م)، ليعقد لهم النكاح أو يصلح بينهم على مذهبهم، فيقول لهم لا أفعل حتىّ يأتيني كتاب من آل سنان الشّيعة فيعطونه ما جرت عليه عادتهم من إذن كقولهم أصلح بين فلان وفلان أو أعقد نكاح فلان على فلان[(3)].

وبعد هذا الموجز فإنّ ما ننطلق منه هو توضيح مهام القضاة في بلاد المشرق، فقد كانت قائمة في البداية على فصل الخصومات ونظر في القضايا المتصلة بالعقيدة الدينّيّة والقضايا الجنائية وتنفيذ الأحكام الشّرعيّة، وتنصيب نواب عليهم في المناطق التي يعسر عليهم مباشرتها بأنفسهم من البلاد النّائية والمدن الملحقة لدائرة عملهم، لكن بعد ذلك أضيفت إليهم أمور أخرى بالتّدريج، فإتسعت صلاحياتهم وكثرة أعمالهم وتشعّبت وأصبح من الصعب تحديدها[4].

[(1)] – ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ج، ص26، 27.

[(2)] – محمود رزق سليم: **عصر سلاطين**، ج1، القسم 2،ص74.

[(3)] –ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص195.

[4] – لقد أشار ابن خلدون في ثنايا مقدمته على أن القضاة كانوا في عصر الخلفاء عملهم متوقف على الفصل بين الخصوم فقط لكن ما لبث أن أضيفت إليهم أمور أخرى بالتدرج، حيث إستقر منصب القضاء آخر الحال على سبيل المثال مما عدّد لنا: تزويج الايامى عند غياب الأوليّاء، ونظر في مصالح الطرق والأبنية، وتدقيق ومراقبة الشهود والنواب والأمناء وإستفاء حقوق المسلمين بالنظر في أموال المحجور عليهم سواء من المجانين أو اليتامى والمفلسين وأهل السَّفه، وكذلك ما تعلق من وصايا المسلمين، بالإضافة لما يدخل للبعض مع عملهم في كثير من الأحيان وظائفهم الأخرى. ينظر ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص276.

ومع كل هذه الصّعاب إستطاع العديد من قضاة المغاربة من ممارسة عملهم، ولم يتوانوا أو يدّخروا جهدا في معالجة القضايا والخصومات التي كانت ترفع لهم، وتصدّي لتجاوزات السّلاطين والأمراء، وهذا طبعا بناءً على المحاكمات والشواهد التّاريخيّة التي حفظتها بعض المصادر.

فمن القضايا التي كان القضاة يصادفونها ما تعلق منها بالدّين والعقيدة، كالإرتداد عن الإسلام، والزّندقة والتطاول على الرسول ﷺ والأنبياء والصحابة، وشتم الدّين والاستهتار به، ومن اللافت كما قلنا أنّ هذه القضايا قد اِختصّ في الحكم فيها القضاة المالكيّة دون غيرهم، لأنّها تعتبر من القضايا الكبرى التي قد تصل إلى حدّ إقامة عقوبة القتل، وهي أحكام أناءت عليها باقي المذاهب الأخرى، وهذا الدور الذي خُصّ به المالكيّة هو ما ساعد المذهب وأصحابه في تعزيز مكانتهم أمام قوة الشّافعيّة والحنفيّة، وساعد على إنتشاره بعد خموله في الفترة الفاطمية، وهكذا فقد كان للقضاة المالكيّة دور مائز في الحياة الدّينيّة والاجتماعيّة بالمشرق جراء شهرتهم في التّعامل مع الأحكام القاسية والصّعبة من حيث نتيجتها[1]، لذلك كانت السّلطة الحاكمة دائما ما تميّز خطاب التّولية للقضاة المالكيّة بهذا الدور وتؤكد عليه، مع حثّهم على تبَيّن البيّنة وتثبت قبل إقامة الحد، وهو ما قدمه القلقشندي في الوصيّة التي تكتب للقاضي المالكيّ آنذاك "... ومذهبه له السيف المصلت على من كفر، والمذهب بدم من طلّ دمه وحصل به الظّفر، ومن عدا قدره الوضيع، وتعرّض إلى أنبياء الله صلوات الله عليهم بالقول الشّنيع، فإنّه إنما يقتل بسيفه المجرّد، ويراق دمه تعزيرا بقوله الذي به تفرّد، ولم يزل سيف مذهبه لهم بارز الصّفحة، مسلّما لهم إلى مالك خازن النار من مذهب مالك الذي ما فيه فسحة، وفي هذا ما يصرح غدر الدِّين من القَذى، وما لم تطلّ دماء هؤلاء (لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى)، وإنّما نوصيه بالتحرّي في الثّبوت، [والبيّنة التي لا يستدرك بها ما يفوت،] وإنّما هو رجل يحيا أو يموت، فليتمهّل قبل بتّ القضاء، ...فكما أنّنا نوصيه أنّ لا ينقض في شدّ الوثاق عليهم إبراما، فهكذا نوصيه أنّ لا يصيب بغير حقّه دما حراما..."[2].

ومن بين القضاة المغاربة المالكيّة الذين ورد فيهم الخبر أنّهم بتّوا في بعض قضايا فساد العقيدة الدّينية، قاضي دمشق **جمال الدين مُحَّد بن سليمان بن سومر الزواوي المالكي** (630-717هـ/1233-1317م)، والقضية التي بتّ فيها **مؤرّخة في 08 شوال سنة 715م/1315م**، **وفصلها** بتحديد: أنّ شُهد على المحكوم أحمد الزويني بإرتكاب العظائم، من ترك الواجبات واستحلال المحرمات وتنقّصه واستهانته بالكتاب والسّنّة، فكان **قرار**

[1] –علي أحمد: **رجال الإدارة والسياسة والجيش من الأندلسيون والمغاربة في مصر من القرن السادس إلى نهاية القرن التاسع هجري**، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، 1987م، العدد 27-28، ص200.

[2] – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص200، 201.

حكم القاضي عليه بإراقة دمه وإنّ أسلم، فنفذ فيه الحكم[1]. ويعتبر جمال الدين الزواوي من الشّخصيات القضائيّة المالكيّة التي عُرف عليها الصّرامة، حتىّ إنّ الضعيف على حدّ وصف السير له يبلغ مرامه وبمضيه وإصراره في المحاكمات والأحكام أراق دَّم الملحدين والزّنادقة والمخالفين، وأنّه ظهر في فترته من أحكام مذهب مالك ما لم يكن معروفا[2]، وهي تصريحات تُثبت أنّ إبن مدينة بجاية والأسرة العريقة الزواوية قد جدّد في قضاء المالكيّة بوضع قواعد فقهية لم تكن معهودة من قبله، وأنّه كان يجتهد في وضع القضايا المستجدة ضمنها، قال إبن أيبك الصفدي على أنّه كان "...عارفاً بمذهبه، عالماً بمقدمه ومُنقلبه..."[3].

وفي قضية مماثلة أنمّت عن فساد وإنحلال العقيدة ما كان **مؤرّخ الحكم فيها يوم الأحد 16 ذي لحجة سنة 885هـ/1480م** في دمشق، و**نصّ القضية** أنّ وقع شاب شافعيّ المذهب من أهل القرآن وهو موسى العلماوي في حق الله تعالى، وهذا بعد أنّ طولب بشيء فقال: "ما يخرج من هذا المكان ولو حارب العزة"، فُرفع أمره لنائب الحكم المالكيّ شمس الدين المطماطي، فكان **قرار حكمه** حبسه والتّضييق عليه في سجن الدِير، فلمّا بُلِّغ القاضي برهان الدين بن المعتمد نائب الحكم الشّافعيّ بالواقعة أسقط القرار وحكم بإسلامه، فقرّر قاضي القضاة المالكيّ **أحمد بن مُحَّد الشهاب المريني المالكيّ** (ت896هـ/1491م) التّدخل حينئذ بنفسه رداً على إسقاط حكم نائبه المطماطي وذلك بأنّ أمر بالتّضييق على المحكوم موسى العلماوي في السجن أكثر ما كان[4]، ومن خلال هذه الواقعة نرى جلّيا إحدى صور تجاوزات الحدود في البتّ في القضايا بين القضاة بسبب أنّ المتهم ليس على مذهب الحاكم عليه.

كما بتّ نفس القاضي **أحمد بن مُحَّد الشهاب المريني** في قضية مشابهة، كان **مؤرّخ الحكم فيها يوم الجمعة 13ربيع الآخر سنة 896هـ/1491م**، وذلك حين قامت البَيِّنة على رجل من الكرك، بأنّ ارتكب منكرا في حق الصاحبيين أبي بكر وعمر ﵄، فكان **قرار حكمه** بضربه بسياط وطواف به في دمشق ثمّ سجنه[5].

أمّا قضايا فساد العقيدة التي وصلت إلى حدّ التّهمة بالزّندقة فقد خطّ كذلك قضاة المغرب دورهم في التبيّن والحكم فيها، مثل القضية التي **أرّخ الحكم فيها لسنة 875هـ/1470م** لقاضي مصر **سراج الدين عمر بن أبي**

---

(1) – عبد القادر بن مُحَّد النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص10.
(2) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، 448. البرزالي(739هـ): **الوفيات للبرزالي**، ص411، 412.
(3) –بن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص456.
(4) – ابن طولون(ت953هـ): **مفاكهة الخلان**، ص30، 31.
(5) – ابن طولون(ت953هـ): **نفس المصادر**، ص114.

بكر بن مُحَمَّد بن حريز التلمساني المالكيّ (892هـ/1487م)، وذلك حين إدّعي على شخص من مدينة المحلة من مصر أنّه زنديق، **فرسم السّلطان** أنّ يُدفع أمره للقاضي المالكيّ التلمساني[1]، وعلى الرغم من عدم وجود نصّ صريح لما قرّره هذا القاضي، إلا أنّه يمكن التّأكيد على أنّه أمَر بضرب عنقه على ما جرت عليه العادة في مثل هكذا قضايا عند المالكيّة.

أمّا القضية الأخرة في الزندقة **فمؤرّخة في شهر شعبان سنة 657هـ/1258م**، وكان الحاكم فيها على غرار العادة القاضي الشّافعيّ **عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي المغربي** (578-660هـ/1182-1262م)، وسبب أنّه في فترته لم يقع تعدّد القضاة على المذاهب الأربعة بعد، لهذا كانت كل القضايا الكبرى تُحال إلى الشّافعيّة، وهذه المرة قيل **في فصل القضيّة** أنّ قبض على رجل يعرف بالكوراني لزندقته وإظهار البدع، **فحكم** عليه أنّ يضرب ضربا مبرحا ويحبس[2].

ومن مواقف القضاة المغاربة المالكيّة أيضا إنتداب أنفسهم لمحاربة الطرق الصّوفيّة التي حادت عن مسارها الأصلي، أي من التّزهّد والتّقشّف عن ملذّات الدّنيا إلى اللّهو والمجون وإدعاء الحلول والإتحاد[3]، فلم يتوان الفقهاء والقضاة المغاربة عن إظهار إنكارهم لها، وسعيهم إلى اجتثاثها من جذورها، لما تمثله من خطر على العقيدة السّليمة للمجتمع الإسلامي، وذلك عن طريق كشفها، والإفتاء بظلالتها، وتكفير وزندقة أصحابها، مع عدم التّهاون في إقرار حكم القتل في من ثبت عليه إقامتها أو الدّعوة إليها والانخراط فيها، ومن هؤلاء القضاة **جمال الدين مُحَمَّد بن سليمان بن سومر الزواوي المالكيّ** (630-717هـ/1233-1317م) السالف الذكر، فقد عطّرت سيرته مجددا بأنّه وقف في وجه أكبر فرقة صوفيّة ثبت عليها الانحراف والاتحادية في الشّام، والتي كان لها أتباع في العديد من مدن وقرى المشرق، وتبدأ فصول القضيّة التي **مؤرّخ الحكم فيها يوم الخميس 22 ذي القعدّة سنة**

[1] - علي بن داود الجوهرى الصيرفى(900هـ): **إنباء الهصر**، ص242، 243.

[2] -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج1، ص509.

[3] -شهد التصوف تطورات عدّة عبر تاريخيه الطويل، أين برزت من خلاله أفكار وطروحات وإتجاهات، ويعد ق3هـ/10م بداية توجيه بوصلته عن مساره الأصلي على يد بعض المتصوفة، أي من التصوف الزهدي إلى فضاءات أخرى وأبعاد مفاهيمية ومعرفية أخرى، أمثال ابن منصور الحلاج (ت309هـ/921م) وعمر ابن الفارض (ت632هـ/1235م)، ومن هذه الأفكار مسألة الاتحاد: المقصود بها شهود الوجود الحق الواحد المطلق الذي الكل به موجود بالحق فيتحد به الكل من حيث كون كل شيء موجودا معدوما بنفسه، لا من حيث أن له وجودا خاصا إتحد به فإنه محال، أي بإختصار هو اتحاد الله تعالى -بمنظورهم- مع المخلوقات كإتحاد الجسم مع الجسم، بالإضافة إلى مسألة الحلول: المقصود بها نزول الوجود الإلهي الحق في الموجودات الموهومة أو حتى الموجودات المحققة، أي بإختصار بمنظورهم حلول الله في المخلوقات كحلول الروح في الجسد. ينظر لدراسة طارق زيناي: **إشكالية الحلول والإتحاد ونماذج من تجلّياتهما في الأدب الصوفيّ**، مجلة الصراط، مج 21، العدد1، 2019، ص116، 118، 120. ناصر بن عبد الكريم العلي العقل: **شرح الطحاوية**، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، ج20، ص13.

704هـ/1304م حين ورد أنّ رجل يدعى شمس الدّين مُحَّد بن الإمام جمال الدّين عبد الرحيم بن عمر الباجربقي الشّافعي قد قدم بقدميه إلى القاضي يستفتيه دون أنّ يعلم أنّه القاضي متسائلا: ما تقول في إنسان تخاصم هو وإنسان، فقال له الخصم تكذب ولو كنت رسول الله، فقال له القاضي من قال هذا؟ قال: أنا[(1)]، **فبتّ** فيها القاضي الزواوي بقتله وإراقة دمه وإنّ تاب وإنّ أسلم، وتدقيقا في أصل القضيّة فإنّ حكم القاضي لم يكن سببه فقط هذا الحوار البسيط، فبالعودة إلى خلفية المحكوم عليه نجد أنّه كان من علماء الشّافعيّة المشهود لهم آنذاك، وكذلك كان من بيت علم وصلاح، فلا يمكن أنّ يصدر منه هذا الاستهتار والانتقاص من أمر رسول الله ﷺ، ضف إلى ذلك قد ثبت عليه إنحرفه بدخوله التّصوف واستغلاله، بل وإنشائه فرقة عرفت بـ"الباجربقية" على اسمها التي كانت تنكر صانع الله، ونقلت على لسانه أقوال كثيرة في حق الأنبياء وترك الشّرائع، وكان يظهر لأتباعه من الخوارق ما يخلب به عقولهم، وتأليفه كذلك كتابا مشحون بالكفر سماه "الملحمة" أو "اللمحة"[(2)]، وكان في الحقيقة هو السبب الرئيسي في سفك دمه، بعد أنّ أثبت القاضي الزواوي عليه محضرا يؤكد كفره بشهادة الشهود الستة،كان من بينهم الشيخ **مجد الدين التونسي الشّافعيّ**(ت718هـ/1318م) الذي كان من أتباع الباجربقي.

ومن خلال المعاينة الأوّلية لجميع القضايا السابقة، نرى أنّ الأحكام التي صدرت فيها قد اختلفت ما بين **تعزير** كالحبس والضرب، أو **إرقة دَمِ المحكوم عليه**، والسبب هو أصل ونوع التّهمة، فالقضايا المتعلقة بالارتداد والزّندقة والحلوليّة والاتحادية والغُلوّ في التشيّع كان حكمها ينتهي في الغالب بقتل المتهم، لأنّها كانت تُعرض كما قلنا في العادة على القضاء المالكيّ الذي عُرف عليه التّشدّد والصّرامة في هذه المسائل، ومع ذلك فإنّ هناك قضايا قد أخذت منحى التّعزير فقط، كالإرتداد عن الإسلام، وإستهتار بالشرّع، وإتيان القبائح والقوادح، لأنّ هنا يقوم القضاة على اختلاف مذهبهم بإعطاء فرصة للمتهم للتراجع عن ما صدر منه، وحقن دَمه من خلال استتابته لمدة ثلاث أيام، لإعلان توبته والنّدم عمّا صدر منه تجاه الدّين الإسلامي ومقدساته ورموزه[3]، وهذا ما حدث في قضية الشاب العلماوي موسى الشّافعيّ المذكورة آنفا، على أنّ القاضي **أحمد المريني** لم يحكم عليه بالقتل بل اكتفى بتعزيره بحبسه في سجن الدِير، ونفس القرار طبقه على المتهم من مدينة الكرك. أو قد يكون المتهم هو من يظهر ندمه وتوبته قبل وصول يد القضاء إليه، كما حدث لشيخ **مجد الدين التونسي الشّافعيّ** الذي انصاع لمدة إلى

(1) – ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج6، ص10. عبد القادر بن مُحَّد النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص10.

(2) – الزركلي (ت1396هـ): **الاعلام**، ج6، ص200.

3 –دينا مُحَّد عوض بحيري: **الإجراءات القضائية لمحاكمة بعض منحرفي العقائد في العصر المملوكي الزنادقة أنموذجا (648–923هـ/1250–1517م)**، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، العدد37، الإصدار الثالث، 2024م، ص3304.

الباجربقي وطريقته الصّوفيّة المظلّلة، لكن لما انكشف له انحرافه ندم وتاب وجدّد إسلامه، وأضح أحد كبار الشهود عليه عند القاضي المالكيّ، يقول إبن حجر العسقلاني في الواقعة "...وقصده المجد التونسي فسلكه على عادته فقال له –أي الباجربقي– في اليوم الثالث ما رأيت قال وصلت في سلوكي إلى السماء الرابعة قال هذا مقام إدريس قد بلغته في ثلاثة أيام فرجع المجد إلى نفسه ولعن الشيطان وتوجه إلى القاضي جمال الدين المالكيّ فتاب على يده وجدّد إسلامه..."[1].

ولعلّ من نماذج القضايا ما جمع فيها القضاة المالكيّة بين محاولة تطبيق التّعزير على المتهم لتوبة وإصدار حكم إعدامه، ما **أرّخ في أحداث يوم الخميس 17 صفر سنة 766هـ/1365م**، على أنّ رجل اسمه محمود بن إبراهيم الشيرازي رافضي سَبَّ الصحابيين عمر وأبو بكر ﷺ علناً في جامع الأموي في النهار، فرُفع محضر واقعته إلى القاضي المغربي المالكيّ **جمال الدين مُحَّد بن عبد الرحيم السلمي المسلاّمي**(ت771هـ/1369م)، فاتّبع معه بموجب مذهبه ومنصبه عقوبة التّعزير ثمّ إراقة دمه على قول إبن كثير على ما جرى "... فإستتابه عن ذلك وأحضر الضراب فأوّل ضربة قال: لا إله الا الله علي ولي الله، ولما ضرب الثانية لعن أبا بكر وعمر..."[2] واستمرّ على عناده وكاد أنّ يهلك من العامة، فقرّر فيه القاضي بعد أنّ شهد عليه من قول عند نائب سلطنة الشّام بضرب عنقه فضرب[3]، وعلى هامش ما ذكره إبن كثير عن هذه الواقعة أنّ سبب اتخاذ أسلوب التّعزير كإجراء أولى مع المتهم الشيرازي لأنّه كان من طلاّب العلم المشهود لهم، قبل أنّ يجهر ويُصرّ على فعله المشين ويدعوا النّاس إلى تباعه، وكان القاضي الحنبليّ قد سبق القاضي المالكيّ المسلاّتي في تعزير المتهم بالسجن أربعين يوما، فلم ينفع ذلك، لهذا رُفع أمره للمالكيّ المخوّل بمسائل الإعدام والقضايا الكبرى.

بينما هناك قضايا عند قضاة المالكيّة لا نجاة للمتهم منها، وسيف الإعدام ماثل لا محالة، مثل قضية الزّندقة، فالزّنديق في رأيهم لا تظهر منه علامة تُبيّن رجوعه وتوبته، لأنّه مظهرا للإسلام، مبطن للكفر، فإذا عوقب على ذلك، أظهر التّوبة، فلم يزد بهذا على ما كان منه قبلاً، وهو إظهار الإسلام، عكس المرتدّ عن الإسلام

---

[1] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص12، 13.

[2] –ابن كثير(ت774هـ): **البداية**، ج14، ص310.

[3] – ابن كثير(ت774هـ): **نفس المصدر**، ج14، ص310.

فظاهره وباطنه بيّن[1]، وهذا ما وقع كما رأينا للمتّهمين الباجربقي وأحمد الزويني على يد القاضي **جمال الدين الزواوي**، ومع ذلك كانت هناك حالات لم يطبّق فيها حدّ سفك دم المتهم، رغم ثبوت الزّندقة عليه، وقد مرّرنا بهذا في قضية المتهم الكوراني، فمن المآثر التي قيّدت على الشيخ **عز الدين المغربي** أنّه لم يلجأ إلى قتله، بل أخضعه لضرب المبرح ووضعه في الحبس حتىّ أدرك فعلته، فجدّد إسلامه على يده فأطلق سراحه[2]، وسبب اختلاف الحكم هنا هو أنّ مذهب الشّافعيّة يرى قبول توبة الزّنديق[3].

وتروي الأحداث أنّ المتّهمين في هذه القضايا الكبرى كانوا يلجؤون إلى الفرار، أو طلب الشّفاعة بواسطة الوسائط، لحقن دمهم أو مساعدتهم للجوء إلى غير المحاكم المالكيّة، وما يثبت ذلك أنّ المتهم الباجربقي أراد التّملّص من حكم الإعدام الذي أصدره **القاضي جمال الدين الزواوي المالكيّ** في أمره، وذلك عن طريق الفرار والإستنجاد بإخيه والأمير بيبرس العلائي(ت712هـ/1312م)[4]، فسعى كليهما لحقن دمه عند القاضي الحنبليّ تقي الدين أبو الفضل سليمان بن قدامة المقدسي(ت715م/1315م)[5]، بعد أنّ أكدا عنده عداوة الشهود الستة للباجربقي، ووضعا محضرا أخر بشهادة شهود جُدد نحو العشرين نفرًا، فحكم القاضي الحنبلي ببراءته ومنع التعرّض له، لكن القاضي **جمال الدين الزواوي** لما ثبت عنده مجدّدا أنّ المتهم يقع منه أشياء منكرة كتهاون بالصلاة، وأنّه كان يذكر النبي ﷺ بإسمه مجردا من غير تعظيم، وأنّه يجهر بالقول بسؤال "من مُحّدكم هذا؟"، وقوله "إنّ الرُسل طوّلت على الأمم الطرق إلى الله"، غضب وجدّد الحكم بقتله، فاختفى الباجربقي عن الأنظار بهروبه من الشّام إلى مصر، وانقطع في الجامع الأزهر، ثمّ تسحّب بعدها إلى دمشق ونزل القابون فأقام به إلى أنّ مات في ربيع الآخر سنة 724هـ/1324م، قال البرزالي في الواقعة أنّه في "سنة أربع وسبعمائة حكم المالكيّ الزواوي بقتل ابن الباجربقي وإنّ تاب، وكان شهد عليه بأمور لا تصدر من مسلم من الإستخفاف بالدين"[(6)]، وبغض النظر عن صحة حكم الزواوي إلاّ أنّ هذا اللّجوء من قبل المتهم وذويه إلى غير القضاء الأوّل يكشف إحدى فجوات

---

[1] – دينا مُحَّد عوض بحيري: **الإجراءات القضائية**، ص3277، 3278.

[2] –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج1، ص509.

[3] – دينا مُحَّد عوض بحيري: **الإجراءات القضائية**، ص3279.

[4] –ينظر إلى ترجمته ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص509.

[5] – ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص275.

[(6)] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص12، 13، 14. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج6، ص64، 65.

وسلبيات تعدّد القضاء آنذاك، بالإضافة إلى أنّ هذه القضية تبرز ومدى كان دأب عالم المغرب الزواوي في اجتثاث جذور الفساد والانحراف في المجتمع الإسلامي.

ومحاولة الفرار من محاكم القضاء المالكيّة قد تكرّرت مع المتهم[1] من مدينة المحلة بمصر، الذي قلنا سلفا أنّه عُرض على **القاضي التلمساني المالكيّ سراج الدين عمر**، حيث تذكر الأخبار أنّه استنجد بكاتب السّر إبن مزهر الأنصاري لتخليصه من إراقة دمه، من خلال نقل قضيته للقاضي الشّافعيّ بدل المالكيّ، خصوصا لما شهد عليه جماعة بكفره، وكان ذلك مقابل مال يدفعه له، لكن كاتب السّر رفض عرضه[2] لأنّه علم أنّ القاضي المالكيّ التلمساني حَدّه واضح في مسألة الزّندقة، وقلّما من ينجو منها إذا ما ثبت عليه الكفر.

ومن مظاهر الفساد التي كانت منتشرة في عصر الدراسة التّلاعب بالأوقاف وحصصها، لاسيما في القرنين الثامن والتاسع الهجريين 15/14م، من خلال طرق شتى كتزوير الوثائق، والاستعانة بالشهود الزور والموقّعين والمفتين المضلّلين، مما أثر سلباً على عدالة الأحكام القضائيّة، وقد حاول القلّة من نزهاء القضاة قمع هذا التّلاعب وأصحابه، ووضع الأوقاف وأموالها في أوجهها المقررة، ومن الشّواهد التاريخيّة التي حضينا بها حول معالجة التّلاعب بالأوقاف ما كان **مؤرّخ الحكم فيها يعود للقرن 8هـ/14م**، للقاضي المغربي **جمال الدين سليمان بن عمر بن سالم بن عمر بن عثمان الزرعي الشّافعيّ**(ت758هـ/1357م)، حيث تقول الأخبار على أنّ هذا القاضي قد عاين خلال فترة حكمه لقضاء دمشق أمر حسابات أوقاف المدارس، وشرع في عمارتها بعد أنّ طلب حسابتها من مُباشريها، وأخر جوامك –رواتب– الطلبة لهذا الغرض[3]، وبالرغم من أحقية طلبه إلاّ أنّ أمره القضائيّ هذا لم يعجب المطالبين والطلبة، وأكثروا عليه الشّفاعات، مع أنّ القاضي قد أبدى إصراره على ردّ الرواتب، إلاّ أنّ هذه المسألة انتهت بعقد مجلس عند نائب دمشق، فتفاوض القاضي الحنبليّ في الأمرٍ مع القاضي المغربي الزرعي فقال له هذا الأخير: "فسقت"، ونظرا للمكانة الكبيرة للقاضي الحنبليّ في البلد، غضب وتعصب له النائب وكاتب السّلطان في القاضي الزرعي وحطّا عليه، فأجاب إلى عزله[(4)]، وسمح السّلطان له بعرض من يرضاه ويرضى به أهل البلد للمنصب، فبلغ المطالبين مرادهم من هذه الواقعة، وهو ما أكّد مرة أخرى مدى تأثير

[1] – لم تذكر المصادر إسمه.

[2] –علي بن داود الجوهرى الصيرفى(900هـ): **إنباء الهصر**، ص242، 243.

[3] – نقل ابن حجر العسقلاني(ت852هـ) هذه الواقعة على لسان ابن اليوسفي. ينظر **الدرر الكامنة**، ج2، ص162.

[(4)] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص162.

الشّائعات على القضاة، وتدخل الأعيان والحكام في رفع أو تنزيل أمرهم عند السّلطان إذ لم يكنوا مسايرين لأعمالهم ومرادهم، وهو ما جعل الجهاز القضائيّ مع مرور الزمن يتداعى ويفقد هيبته.

ومن القضايا الأكثر وضوحا حول التّلاعب بالأوقاف وفساد الشهود والموقعين، تلك القضية التي وقف عليها **وليّ الدين عبد الرحمن بن مُحَّد بن خلدون** (ت808هـ/1405م) **في 16 من رمضان سنة 786هـ/1384م**، حيث بدأت بشكوى على تاج الدين بن طريف و عز الدين الطيبي(ت803هـ/1400م)، على أنّهما أعانا على تزوير بيع وقف، وشرح إبن حجر العسقلاني الواقعة على أنّ المتهمين قد اِستغلا منصبهما في توقيع عن القضاة، وذلك بتزوير بيع وقف بغير شرع، من خلال محي الكتابة المكتوبة في الرَّقّ وتقديم تاريخ الإيجازة فيها، فعندما كشف ابن خلدون هذا التّلاعب من موقّعيه لم يتوانَ بالحكم عليهما بتعزيرهما ومنعهما من التّوقيع[(1)]، خصوصا أنّ عبد العزيز بن مُحَّد الطيبي كان من مشاهير موقّعي الأحكام في مصر منذ زمن القاضي بهاء الدين ابن البقاء السبكي، إلى أنّ كشف حاله ومتحن على يد ابن خلدون، ويصف المقريزي أنّ نهايته كانت بسجنه وموته مخمولا[2]، وكان لهذه القضيّة صداها في مصر، حتىّ إنّ الشاعر إبن العطار سطّر هذه الواقعة التي انتشرت في أبيات شعرية مخلدا إيها قائلا:

سُمر الطيبي بِتَزْويرِهِ***وظَن ابن خلدون لم يُرقِـــب

ومَا سَاقَهُ الله إلاّ لأنَ*** يمُيز الخَبيثَ مِن الطَيِـــب[(3)]

وفعلا فابن خلدون لم يكن بغافل عن ما كان يدور من مظاهر التّزوير والتّدليس، لا سيما في قضايا الأوقاف، كما كان مدركا لمظاهر المحسوبية والرّشوة في فترة حكمه، حيث أشار لها في كتابه ديوان المبتدأ والخبر كثيرا، وسنحاول الاختصار منها ما قد يوضح صورة ما كان يعالجه من المفاسد الكثيرة في الجهاز القضائيّ، قائلا في إحدها "وفشت المفاسد بالتّزوير والتّدليس بين النّاس منهم، ووقفت على بعضها فعاقبت فيه بموجع العقاب، ومؤلم النِكال وتأدّى لعلمي الجرح في طائفة منهم...ومنهم كتّاب الدّواوين للقضاة والتّوقيع في مجالسهم، وتدرّبوا على إملاء الدّعاوى وتسجيل الحكومات...وقد يسلط بعض قلمه على العقود المحكمة، فيوجد السبيل إلى حلها بوجه فقهي أو كتابي، ...خصوصا في الأوقاف التي تجاوزت حدود النهاية في هذا المصر ...فأصبحت خافية

(1) – ينظر ترجمته ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص291.

2 – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص231. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج2، ص295.

(3) – ينظر ترجمته ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص291.

الشهرة مجهولة الأعيان عرضة للبطلان بإختلاف المذاهب المنصوبة للأحكام...فمن إختار فيها بيعا أو تمليكا شارطوه وأجابوه مفتاتين فيه على الحكام الذين ضربوا فيه سدّ الحظر والمنع حماية عن التّلاعب، وفشا من ذلك الضرر في الأوقاف، وطرق الغرر–أي الخداع– في العقود والأملاك فعاملت الله في حسم ذلك.."[(1)]، وهذا التّفطّن من قبل القاضي ابن خلدون، والغربلة التي مراسها في حق هؤلاء المدلّسين والفاسدين من مجلسه القضائي، وكذلك إعتماد الصرامة في تطبيق شرع الله ونصب ميزان الحقوق والعدل، هي من الأسباب العديدة التي أجّجت حفيظة الحاقدين والموظفين الفاسدين والذين عطّلت مصالهم بالواسطة عليه، وأدّت إلى عزله في كثير من الأحيان، وهو ما صرح به قائلا وهو "بما آسفهم عليّ وأحقدهم"[2].

ومآثر ابن خلدون في معالجة الفساد الإداري القضائي في بلاد مصر عديدة، حيث حمل على عاتقه منذ أنّ جلس في مجلسه أوّل مرة سنة 786هـ/1384م تطبيق حق شرع الله، بما يرضيه ومما اجتهدت به قريحته وعلمه في مذهبه المالكي، وضعا بين نصب عينيه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وأنّ لا تأخذه جاه ولا سطوة، مسوّياً بين الخصوم، آخذ بحقِ الضعيف، معرضا عن كل الشّفاعات والوسائط التي تصله، جانحاً لتثبّت في سماع البينات والنظر في عدالة المنتصبين لتحمّل الشهادات.

كما تظهر لنا الشّواهد التّاريخيّة مشاركة قضاة المغاربة في **الأحكام الجماعية**، التي كانت تُدار معظمها في دار العدل أو أحد المدارس الكبرى أو أحد بيوتات الأمراء، حيث كان يجتمع القضاة الأربعة مع حضور السّلطان أو نائب السّلطنة والأمراء أحيانا، فيتم مناقشة بعض القضايا التي تستدعي النظر والحكم فيها بشكل جماعي، أمّا بالنسبة لرئاسة الجلسة فكانت في بعض الأحيان للسلطان أو نائبه إذا كانوا مشاركين أو لأحد القضاة الذي يُقرّ بالعقوبة بعد الاتفاق الجماعي فيها، ومن بين هذه الإجتماعات والأحكام الجماعيّة التي شارك قضاة المغرب فيها ما كان **مؤرّخ الحكم فيها يعود لسنة 793هـ/1391م**، حين ادّعي على الأميران أَلْطُنبُغَا أستادار جَرْدَمِر وأَلْطُنبُغَا الحلبي بأمور تقتضي الكفر تصل إلى إراقة دمهما، وتعود تفاصيل القضيّة، حسب فُتات أخبار الحادثة التي أبانتها بعض المصادر على أنّه أيام حصار السّلطان الظاهر برقوق لمدينة دمشق طلب العقيبي منهما أنّ يسلّماها للسلطان لكنهما تعرضا له بضرب والإهانة، ورغم تشفعه لهما بمحمد ﷺ إلاّ أنّهما تطاولا على الجانب

(1) –ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص654.

2 – ابن خلدون(ت808هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص654.

الشريف وقالا ما قالا عليه على حدّ تعبير إبن قاضي شهبة في الواقعة بما يقتضي الكفر، وتنتهي الأحداث بتسليم هؤلاء إلى القضاء بعد أنّ نقلهم الأمير سيف الدين أَيْتمِش من دمشق إلى القاهرة مع مجموعة من المحبوسين وعدتهم ستة وثلاثون نفرا، وبعد عرضهم على السّلطان في إيوانه قرّر إحالتهم إلى القاضي المسؤول عن هكذا نوع من الأحكام وهو قاضي القضاة المالكيّ الذي صادف أنّ كان **شمس الدين مُحَّد بن يوسف الرّكراكي المغربي**(ت793هـ/1391م)، فحكم عليهم أولا في 09 جمادى الآخرة من نفس السنة بالسجن بخزانة الشمايل مقيدين، وفي 11 جمادى **اجتمع القضاة** والأمير بِدخَاص الحاجب بالمدرسة الصالحية بين القصرين من القاهرة فأحضر أوّلهما وهو أَلْطُنبُغَا أستادار جَرْدَمِر وأوقف تحت الشباك في الطرق وبعدما ثبت عليه ما يقتضي إراقة دمه وسمع الشهود، **حكم** رئيس المحاكمة القاضي الرّكراكي المغربي **بضرب عنقه،** ثمّ قُدّم من بعده أَلْطُنبُغَا الحلبي وحصل له نفس مصير نظيره، وحُملت رؤوسهم على الرّماح وطيف بهما في القاهرة، وشُهّر بعملها حتىّ يكونا أمْثُولة لمن يتمادى على الله ورسوله مهما كانت رتبه الاجتماعيّة والسّياسيّة، وقد عقب إبن القاضي شهبة عن الواقعة قائلا "...ولم يسمع أنّه إتفق لأمر من الأمراء مثلما إتفق لهما في زماننا..."[(1)].

أمّا المحاكمة الجماعية الأخرى فكان **مؤرّخ الحكم فيها 12جمادى الآخر سنة 866هـ/1462م**، حيث تذكر الأحداث التّاريخيّة أنّ أحدهم يدعى حمزة بن غيث بن نصر الدين كان قد ضبط بفسقه، بأخذه الأموال والمجاهرة بالحرمات وضرب الفضة الزّعل[(2)]، فقام الدوادار[3] الكبير جانبك الجداوي بالمطالبة بقتله من قاضي قضاة المالكيّة بمصر، الذي كان حينها **حسام الدين مُحَّد بن أبي بكر بن مُحَّد بن حريز التلمساني** (ت873هـ/1468م)، فُعقد مجلس الحكم في بيت الدوادار، بحضور باقي القضاة، وبعد إثبات الأمر من قبل القاضي حسام الدين التلمساني وقضاة الشرع، **حُكم على المتهم** بأنّ يُودع المقشرة، ويُسلخ ويحشى تِبناً، ويُطاف به على جَمل في شوارع القاهرة، ويُحمل على تلك الشاكلة ويُطاف به أيضا ببلاد الريف والقرى، فنفذ القرار وفرح سكان القاهرة بالحكم[(4)]، وكما هو متجلّ فالقضيّة لم تكن عادية، بل مسّت من جهاز الدولة بتلاعب في أموالها

[(1)] –ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي شهبة،** ج3، ص375. 370. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك،** ج5، ص307، 305. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر،** ج1، ص418.

[(2)] – الفضة الزعل: معناه الزيف على النقود المتداولة حيث كان يتم تخفيفه وخلطه بعناصر أخرى. نجوان أحمد سعيد: **النظام النقدي ودار ضرب المسكوكات في مصر زمن سلاطين المماليك648–923هـ/1250–1517م،** حوليّات آداب عين شمس، جامعة حلوان، مج44، 2016م،ص240.

[3] – الدوادار: مهمته تبليغ الرسائل والأوامر الموجهة من السلطان، وتقديم الأوراق والإحالات والأوامر بعد صياغتها للسلطان من أجل الإطلاع عليها وتوقيعها. مصطفى عبد الكريم الخطيب: **المصطلحات والألقاب،** ص186.

[(4)] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع،** ج3، ص166.

وتزويرها، مما كان لها أثر على الإقتصاد وتعطيل مصالح النّاس وغشّهم، وهو ما جعل القضيّة أوسع بمشاركة الدوادار وباقي القضاة في تحديد الحكم مع القاضي الأساسي في الجلسة، الذي كان صارما في حكمه، إذ لم يكتفي بقتله بأبشع الطرق، بل أراد التشهير به حتىّ يكون عبرة لغيره.

وفي أحداث **17 ربيع الأوّل من سنة 711هـ/1311م** يذكر لنا ابن الكثير عن واقعة أخرى في مدينة دمشق استدعت اجتمع القضاة الأربعة، وقد كان من بينهم القاضي **جمال الدين محمّد الزواوي المالكي** (ت717هـ/1317م)، وكان الغرض منها إنفاذ أمر مجموعة من الشهود بسبب تزوير وقع من بعضهم، وقد شارك في نظر في أمر القرار نائب السّلطنة[1] الذي صادق عليه[2].

كما شارك القاضي جمال الدين الزواوي المالكيّ في اجتماع آخر مع القضاة بالجامع الأموي **في أواخر ربيع الأوّل سنة 714هـ/1314م**، للنظر أيضا في مسألة الشهود وأماكن جلوسهم، وقد ترتب عن اجتماعهم هذا بعض الأحكام كنهيهم عن الجلوس في المساجد، وأنّ لا يكون أحد منهم في مركزين، وأنّ لا يَتَوَلَّوْا إِثْبَاتَ الكتب، ولا يأخذوا أحدهم أجرا على أداء الشّهادة، وأنّ لا يغتابوا أحدا، وأن يَتَنَاصَفُوا في المعيشة، ثمّ إجتمع القضاة مرة ثانية لنفس الغرض وتواعدوا على الإجماع للمرة الثالثة فلم يتّفق إجتماعهم، وهو ما حال دون إتمام أحكامهم على حسب قول ابن كثير "... وتواعدوا ثالثة فلم يتفق اجتماعهم، ولم يقطع أحد من مركزه"[3]، وعلى ما تبيّن من نص الواقعة فإنّ الشهود المقصودون هم من يُدلون بشهاداتهم في شؤون النّاس نظير المال، كما أنّ هذه الإجتماعات لضبط مسألة الشهود تؤكد ما دلّ عليه ابن خلدون عن كثرة شهود الزور، الذين كانوا مصدر قلق لقضاة الحكّام، لزيف شهادة أكثرهم وتأثيرها على عدالة الأحكام القضائيّة.

[1] – نائب السّلطنة: ويعبر عن صاحبها بـ "النائب الكافل" و"كافل الممالك الإسلامية"، وهو يحكم في كل ما يحكم فيه السلطان ويعلّم في التقاليد والتواقيع والمناشير، وغير ذلك مما هو من هذا النوع على كل ما يعلّم عليه السلطان، بمعنى أنّه كان بمثابة سلطان مختصر بل هو السلطان الثاني في النيابات التابعة لدولة. ينظر القلقشندي(ت821هـ): **صبح العشى**، ج4، ص17.

[2] –ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص61.

[3] – ابن كثير(ت774هـ): **نفس المصدر**، ج14، ص70،71.

ومن المحاكم الكبرى التي قدّمت القرائن التّاريخيّة كذلك مشاركة القضاة المغاربة فيها، تلك المحاكمة التي نُظْرت في حضور القاضي **ابن خلدون** (ت808هـ/1405م)، والتي جسّدت مدى بصيرة الرجل في الأحكام وحلّها، حيث تبدأ فصول الواقعة في **أوّل رجب سنة 791هـ/1389م** حين ادّعى على رجل يدعى شيخ العرب إبن سبع من أصل مدينة زَفته من مصر بأشياء تنافي الشريعة–زندقته–، وبعد ثبوت التُّهم عليه من الشهود ما يؤدي إلى سفك دمه، تمكن المتهم من خلال علاقاته من نقل قضيته للقاضي الشّافعيّ الذي حقن دمه، وهذه المرة الثانية، لأنّه قد سبق أنّ ادّعي عليه من قبل متولّي أمور الدّيوان الناصري كريم الدين بن مكانس ومحب الدين بن الإمام، وغيرهما من الخاصكية[1]، غير أنّه خلّص منها بعد رشوة بعض الأطراف بمقدار 400ألف درهم، وكان الحاكم عليه آنذاك القاضي المالكيّ ابن خير[2]، ونظرا لتكرّر حالة اتهامه في 06 رجب من نفس السنة **عقد** الأمير الكبير الناصري يلبغا[3] **مجلس بالإسطبل، وحضره الفقهاء** كالشيخ سراج الدين البلقيني، **والقضاة** يومئذ ابن الميلَق والطرابلسي وابن خير المالكيّ ونصر الله، **وابن خلدون** الذي كان حينها يشغل منصب مشيخة الشيوخ بالخانقاه البيبرسية[4] بعد عزله عن القضاء، فكثر القول في أمر المتهم إبن سبع، وحاول الأمير جاهدا أثناء ذلك أن يجعل أحد منهم يحكم بقبول إسلامه وحقن دمه، فإمتنعوا لكون القاضي ابن خير المالكيّ قد سبقهم بالحكم بإراقة دمه، ليتدخل ابن خلدون حينئذ على حدّ نقل المؤرّخ المقريزي وقال للأمير "...يا أمير أنت صاحب الشوكة وحكمك ماض في الأمة ومهما حكمت به نفذ..."[5]، فحكم الأمير بحقن دمه وأطلق سراحه، ويفيدنا تقي الدين المقريزي في بضع سطور في كتابه عن سبب إقدام ابن خلدون على نصيحته هذه، والتي لم يخفي ضمنها عن إعجابه مما أقدم عليه، ومما أحدثه من تغيير في قواعد الحكم التي لم يعهد مثلها من قبل، قائلا "...ولم يعهد قطّ أنّ أحدا من أمراء الترك ولا ملوكهم حكم في شيء من الأمور التي من عادة القضاة الحكم فيها، إلاّ أنّ قضية ابن سبع هذا كانت قد شنعت وطال أمرها وكثر التّعصب فيها، فقَوم يريدون قتله وقَوم يريدون إطلاقه، **وجبن القضاة عن إمضاء شيء من ذلك** حتّى عمل –ابن خلدون– ما ذكر وهى من غريب ما وقع"[6]، وكما هو واضح من النّصّ لم

---

[1] – الخاصكية: لفظ فارسي، وهم فيئة من المماليك السلطانية، ظهرت في عصر المماليك. ينظر لحالهم أكثر مصطفى عبد الكريم الخطيب: **معجم المصطلحات**، ص157.

[2] – عبد الرحمن بن مُحَّد بن مُحَّد بن سليمان الإسكندراني المالكي القاضي جمال الدين خير(ت791هـ). ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، 386.

[3] – يلبغا بن عبد الله الناصري أحد كبار الأمراء(ت793هـ). ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص431.

[4] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج5، ص221.

[5] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص241، 242.

[6] –نفسه: ج5، ص242. ينظر لفصل الواقعة أيضا ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص371.

يكن هدف ابن خلدون جعل الأمراء يتدخلون في إصدار الأحكام التي هي من شأن القضاة، ولكن المسألة هنا جاءت مؤقتة نظرا للنزاع الذي دار وطال بين القضاة والفقهاء وغيرهم حول المتهم، فأراد بنصحته تلك أن يضع لها فصل ختامي يهدئ به الوسط، لأنّه يبدو أنّ مشكلته إبن سبع كانت وراءها أسباب أخرى، وأنّ الشّائعة التي تستوجب إراقة دمه قد تكون حقيقية أو قد تكون عبارة عن وسيلة إعتمدها خصومه الكثر للقضاء عليه، ومن بينهم كما أشرنا الخاصكية الذين أقاموا عليه محضر، وما جعلنا نقدم هذا التّفسير أنّ بعد براءة المتهم شيخ العرب إبن سبع وإنتقاله إلى بلده زَفته لاقي فيها حتفه على يد جماعة بعد دخوله لأحد الحمامات.

ومن القضايا التي ظهر فيها أيضا إسم قضاة مغاربة موسوما بين أسطرها، محن شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النُّميري الحراني الدمشقي الحنبلي المعروف بابن تيميَّة (ت728هـ/1328م)[1]، التي طالت وتوالت أشواطها وأسبابها منذ سنة 693هـ/1294م، ومن تلك المحن عقيدته الواسطية[2] التي أقيم لها مجالس مناظرة وحكم بدمشق **في 08 رجب سنة 705هـ/1305م**، في قصر نائب السّلطنة الذي كان جزء من الحضور الذي ضمّ أيضا مجموعة من العلماء وقضاة الأربعة، وتزامن أنّ كان من بينهم قاضي المالكيّة **الزواوي جمال الدين مُحَّد بن سليمان** (ت717هـ/1317م)، وقد ذكر ابن كثير أنّه وقع بحث كثير في أماكن من عقيدته وأخِّرت بعضها إلى مجالس أخرى أفضت إلى نجاح ابن تيميَّة وقبول العقيدة وتركه يعود إلى منزله[3]، ولكن فصول محنه لم تنته عند أعتابها بل بدأت مع استدعائه إلى مصر في نفس السنة أين خاض مخاضا عسيرا مع خصومه خصوصا مع القاضي المالكي زين الدين علي ابن مخلوف (ت718هـ/1312م) والشيخ نصر المنبجي (ت719هـ/1319م)[4] وشيخ الجاشنكير (ت709هـ/1309م)[5] وغيرهم، بسبب أقواله في الصفات، كقضية العرش وطريقة كلام الله عز وجل...إلخ[6]، مما أودى به في نهاية المطاف إلى غيابات الجب[7]

---

[1] – ينظر ترجمته وتفاصيل حياته ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص144.

[2] – الواسطية: هي عبارة عن رسالة ألفها سنة 698هـ/1299م، لخص فيها عقيدة أهل السنة والجماعة، مع ذكره وجمعه لبعض الأدلة الشرعية من الآيات وأحاديث أو إجماع السني الدالة على المقصود، وسميت بهذا الإسم بسبب دافع تأليفها وهو طلب خاص من قبل أحد قضاة أهل واسط بالعراق لها، لغلبة الجهل وظلم في تلك الديار. يراجع مُحَّد بن صالح بن العثيمين: **شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام بن تيمية**، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط4، 2003م، ج1، ص5، 19، 20.

[3] –ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص36،37.

[4] – الشيخ نصر المنبجي: هو نصر بن سلمان بن عمر المنبجي، كان أكثر الناس حطا على ابن تيميّة من أجل حطه على ابن عربي. ينظر لأمر ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص392.

[5] – ينظر سيرته ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص502، 503.

[6] –ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص38.

[7] –الجب: حبس كان يعرف بالجب بمصر. ابن كثير(ت774هـ): **نفس المصدر**، ج14، ص38.

مع أخيه شرف الدين عبد الله وزين الدين عبد الرحمن، فإستمرّ في محبسه هذا إلى غاية **سنة 707هـ/1307م،** لكن مع شهر شوال صادف ابن تيميَّة محنة جديدة قاد فصولها مجموعة من الصّوفيّة بالقاهرة، وذلك حين اشتكوا منه للسّلطة في كلامه عن ابن عربي[1] وغيره، فرُدّ أمره إلى القاضي الشّافعيّ، فلم يثبت عليه شيء وإنفضّ المجلس بعد إختلاف الآراء لاسيما في قوله "...لا يستغاث إلاّ بالله، لا يستغاث بالنبي إستغاثة بمعنى العبارة، ولكن يتوسل به ويتشفع به إلى الله..."[2]، والذي رأى فيه البعض ليس عليه في هذا بشيء، بينما القاضي بدر الدين ابن جماعة (ت733هـ/1333م) رأى فيه قلّة أدب[3]، لتتولى الأحداث إلى أنّ قام قاضي الشّافعيّة بإنابة **القاضيين المالكيين المغربيين** شمس الدين مُحَّد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل الربعي التونسي (ت715/1315م) ونور الدين[4] أبو الروح عيسى بن مسعود بن منصور المنجلاتي الزواوي (ت743هـ/1342م)[5] في الحكم على تقي الدين ابن تيميَّة، وأذن لهما أن يحكما عليه بالحبس بعد إنزواء القاضي الرئيسي زين الدين ابن مخلوف من آخر مجلس الذي كان بمرسوم سلطاني بحجة مرضية، فيذكر إبن كثير أنّ أوّلهما وهو شمس الدين التونسي **قد إمتنع عن حبسه** قائلا "ما ثبت عليه شيء"، بينما الزواوي **فتوقف عن الحكم بسبب تحيّره،** فلما رأى ابن تيميَّة منهم توقفهم في حبسه حسب سرد ابن كثير أمضى هو على نفسه الحبس، ونظرا لمكانته بين علماء عصره حاول القاضي الزواوي أن ينزله في محبس يليق بمنزلته إلاّ أنّه أنزل في نهاية المطاف في سجن القضاة وجعل له من يخدمه[6]، يخدمه[6]، ورغم هذه الجزئية السريعة في ظهور هذين القاضيين في مسرح القضاء بالإنابة، إلاّ أنّه يجدر بنا أن نشير على حسب قراءتنا للأحداث أنّ إشراكهما في هذه القضيّة لم يكن على ما يبدو عشوائيا فكلاهما كان رأسًا في الإفتاء، فشمس الدين التونسي من فضلاء ومفتيّ المسلمين المشهورين، أمّا أبو الروح عيسى الزواوي فكان على قول إبن فرحون التونسي ممن إنتهت إليه رئاسة الفتوى في المذهب المالكيّ بالدّارين المصرية والشّامية كما يعدّ من

[1] – ابن عربي: وهو من كبار المتصوفة مُحَّد بن علي بن مُحَّد بن عربي أبو عبد الله الطائي الأندلسي(ت638هـ/1240م)، له مؤلفات عديدة أثارت رأي الفققهاء والعلماء ككتاب الفصوص والفتوحات المكيّة. ينظر ابن كثير(ت774هـ): **نفس المصدر**، ج13، ص156.

[2] – ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص45.

[3] – ابن كثير(ت774هـ): **نفس المصدر**، ج14، ص45.

[4] –تقدم السير أن كنيته شرف الدين وليس نور الدين كما ذكر ابن كثير هنا أو المقريزي، ينظر مثلا ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، **الكامنة**، ج3، ص212. بن أيبك الصفدي (ت764هـ): **أعيان العصر**، ج3، ص727. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج2، ص427.

[5] –نواب قضاء سياتي ذكرهم في المبحث القادم.

[6] –ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص45، 46. بكر بن عبد الله أبو زيد: **المداخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية**، **دار** عطاءات عطاءات العلم الرياض، دار ابن حزم، بيروت، ط4، 2019م، ص35.

أعلام الذين قدموا ردا بارزا على ابن تيميّة في مسألة الطلاق[1]، ورغم هذا لم يتحاملا في هذا المجلس القضائيّ على ما هو واضح في قضية الشيخ ابن تيميَّة لأنّ دافع الحبس لم يكن سببه هذه الجزئيات، بل كان أكبر لما كان يُغزل له من تُهم من خصومه وهذا على ما أبانه ابن كثير حين قال في نهاية فصل الحكم"...وكان ذلك كله بإشارة نصر المنبجي لوجاهته في الدولة، فإنه كان قد إستحوذ على عقل الجاشنكير الذي تسلطن فيما بعد، وغيره من الدولة..."[2]، بينما دوَّن ابن بطوطة في رحلته من أخبار على الحادثة سنة 726هـ/1326م أنّ نائب قضاء المالكيّ أبو الروح الزواوي قد تكلّم في أمر إبن تيميَّة مرة أخرى في المجلس الذي نُصب له عند السّلطان بالقاهرة فيما ثَبت عليه من قول، وعدَّد الزواوي ما أنْكره عليه محضرا العقود بين يدي قاضي القضاة الذي حاول بدوره إلتماس الحقائق من ابن تيميَّة فما أمكن، فأمر حينها السّلطان بحبسه فسجن أعوامًا[3]، وقد أثبت ابن بطوطة بهذه الأخبار أنّ أبو الروح الزواوي لم يكن مجرد نائب بسيط على القاضي المالكيّ بالقاهرة، وأنّ منزلته الفقهيّة بالدّارين المصرية والشّامية جعلت كلمته وآرائه مسموعة في مجالس الحكم الكبرى.

كما كان قضاة القضاة يتضامنون في حلّ بعض القضايا الطارئة أحيانا، كتصدّي لتظلمات الأمراء والمماليك، وتدخلاتهم في المسائل والمجالس القضائيّة التي هي خارج دائرة سلطتهم، ففي مدينة دمشق مثلا وقعت قضية طارئة في يوم **الجمعة 20 ذو الحجة من سنة 894هـ/1489م**، والتي تمّ حلّها على يد شيخ دمشق القاضي تقي الدين بن عجلون الشّافعيّ[4] والقاضي المالكيّ ذو الأصول المغربية **أحمد بن مُحَمَّد الشهاب المريني المالكيّ** (ت896هـ/1491م)، حيث تأتي الأخبار على إرسال دوادار السّلطان أركماس[5] مماليكه مُلَبَّسَةً بسلاح بسلاح كامل إلى أهل المُزة، فدخلوا عليهم في الجامع والخطيب على منبره وهم حاملون أمتعتهم على الحصائر وشاهرون الأسلحة، فمسكوا جماعة منهم فضربوهم بالمقارع، وفرضوا عليهم أموالاً كثيرة بسبب عدم طاعتهم لدوادار، وهو في الواقع ليس له عليهم سوى نصف خراجها ونصف عشرها، وفي ظل هذه الظروف يقول ابن

---

[1] -يراجع شمس الدين مُحَّد الداوودي(ت945هـ): **طبقات المفسرين**، ج2، ص332، 233. البرزالي(ت739هـ): **الوفيات**، ص41. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص212. بن أيبك الصفدي (ت764هـ): **أعيان العصر**، ج3، ص727.

[2] - ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص46.

[3] -رحلة ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص69.

[4] - تقي الدين أبو بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن قاضي عجلون الدمشقي الشافعي(ت928هـ). حاجي خليفة(ت1067هـ): **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، تح محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي تدقيق صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، د.ط، 2010م، ج1، 82.

[5] – أركماس: من كبار الداوادره بالشام ومن طرباى السلطان الأشرف قيتباي وأحد خاصكيته أبعده لنيابة طرابلس، ثم نَقله لدواداريته بحلب بعد قتل أزدمر نَائِب طرسوس ثم لدواداريته بِالشام بعد موت جَانِبك الطَّوِيل. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص269.

الحمصي: تدخّل شيخ دمشق العلاّمة تقي الدين ابن القاضي عجلون الشّافعيّ وأرسل إلى الدوادار أركماس وأنّبه، ثمّ طلب أستاذاره ابن السيراجي من المُزة وأرسله إلى القاضي المالكيّ شهاب الدين المريني من أجل أن يحبسه فحبسه، وهو ما أدى إلى تدخل الحاجب الثاني تُنم وجماعته لطلب الصفح وذكروا أنّهم لن يعودوا لمثل هذا الفعل بعد أنّ أطلقوا المحابيس من أهل المُزة، ولم يتمكّن داودار السّلطان جراء موقف شيخ دمشق والقاضي المالكيّ المريني من أخذ الدراهم الفردية من أهلها، بل تمّ عزل الأستاذار ابن السيراجي ووُلّي غيره على المماليك[1].

وفي أخبار السنة الموالية **895هـ/1490م في يوم الجمعة 25 محرم** وقفنا على تضامن آخر بعد أن حدث تهجّم آخر من الدوادار أركماس بمماليكه وأخيه على بيت القاضي المالكيّ **شهاب الدين أحمد المريني المغربي**، من أجل أخذ غريمهم منه وهو من فلاّحي سودون الطويل أحد الألوف[2] الذي كان قد حَكم عليه القاضي بالقتل بعد أن أقام عليه البيّنة بما يوجب ذلك، وهذه الصّنيعة أدّت إلى رَجِّ دمشق، فإمتنع القضاة الأربعة ونوابهم عن الحُكم في مجالس القضاء ثلاثة أيام نظير تمادي الأمراء في حدود ولاياتهم التي وصلت إلى حدّ سحب المتهمين من قبضة القضاء، وقد أثمر إضرابهم وتضامنهم هذا بجعل الدوادار أركماس يحضر بنفسه إلى مجلس قاضي القضاة الشّافعيّة شهاب الدين بن فرفور للإعتذار والحلف على عدم معاودة فعلهم هذا بعد أن أعاد غريمهم إلى محبسه عند القاضي المالكيّ المريني[3].

وفي الحقيقة فإنّ أثر القضاة المغاربة لم يتوقف عند هذه الأسطر فسير والأخبار لم تتوانى عن إظهار بعض المقتطفات الهامة التي تظهر أنّهم لم يكونوا مجرد قضاة يعالجون القضايا الدّينيّة والجنائيّة فحسب، بل كان للبعض منهم مواقف وأدوار حساسة في مجال السّياسة والسّلطة أيضا، ومن ذلك بروزهم في مسرح أحداث عزل وولاية السّلاطين بعد المؤامرات التي حيكت ضدهم، مثل الإنقلاب الذي وقع لسلطان الناصر مُحَمَّد بن قلاوون (ت741هـ/1341م) على يد العسكر المماليك، وبالتّحديد بعد الإنقلاب الثاني[4] ونفيه إلى مدينة الكرك سنة 708هـ/1308م، التي لم يلبث فيها طويلا فبمجرد إستعادته لكرسي السّلطة في سنة 709هـ/1309م شرع في إحداث العديد من التّغييرات والتّصفيات وعزل مجموعة من أرباب الوظائف إنتقامًا منهم، ومن بينها عزل القاضي الأكبر لشافعيّة بدر الدين ابن جماعة (ت733هـ/1333م) لكونه أثبت عليه العزل من السّلطنة، ونصّب مكانه

[1] –ينظر إلى هذه الواقعة في أحداث سنة 894هـ من كتاب ابن الحمصي(ت934هـ): **حوادث الزمان**، ج1، ص220، 221.

[2] – سودون العلائي الطَّوِيل الأشرفي إينال(ت892هـ). للمزيد في شخصه ووظائفه شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، 281.

[3] –ينظر لأحداث 895هـ من ابن الحمصي(ت934هـ): **حوادث الزمان**، ج1، ص221. ابن طولون(ت953هـ): **مفاكهة الخلان**، ص97.

[4] – لمّا جرى على يد القائدين سلار وبيبرس الجاشنكير. ينظر ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص160.

نائبه في الشّام والقاهرة **جمال الدين سليمان بن عمر بن سالم بن عمر بن عثمان المغربي الزرعي** (ت758هـ/1357م) الذي كان على العكس مناصرًا لسلطانه في الشّام بقوله أمام من ظنّ أنّ الناصر قد تخلّى عن عرشه أنّه "...ما ثَبت عندي أنّ الناصر عزل نفسه.."[1]، وهذا الرّدّ كان هو السبب في ولايته القضاء الأكبر لشافعيّة في مصر، حيث يُورّد ابن حجر العسقلاني الحدث قائلا "...فحفظها له الناصر وولّاه القضاء يوم الثلاثاء عشري صفر سنة 710هـ..."[2]، ولم يتفطن ابن جماعة لهذا العزل إلاّ وقد دخل عليه نائبه جمال الدين المغربي في مجلسه القضائيّ بالمدرسة الصالحية وهو لابس خلعة الولاية التي ظنّ إبن جماعة أنّها خاصّة بولايته لقضاء الشّام فهنئه عليها، لكن ما لبث أن تبيّن له أنّه قد ولّي مكانه بأمر سلطاني، وكان غرض السّلطان مُحَّد بن ناصر قلاوون من هذه العزل كما يقول ابن حجر هو "...النّكاية بإبن جماعة لكونه كان أثبت عزله من السّلطنة..."[3]، ولكن تعزيزه له لم يستمرّ سوى سنة وشهرين أين أعاده إلى منصبه وعزل جمال الدين المغربي، وبسبب هذه القرارات النّاتجة عن تعصب السّلاطين كان الحال في الغالب يؤدي إلى تزعزع الجهاز القضائيّ، ورغم تقلّب خاطر السّلطان الناصر هنا إلاّ أنّه لم ينسَ وقفة القاضي جمال الدين المغربي، أين تظهر الأخبار أنّه عوضه بدل القضاء بأن ترك بيده جملة من التّداريس الكبار، بل إنتدبه لولاية القضاء الخامس وهو **قضاء العسكر** الذي يتمتّع بالاستقلالية التامة على القضاء المدنيّ، أين مكّنه من البقاء والحضور في المجالس القضائيّة في دار العدل والجلوس بين القاضيين الحنفيّ والحنبليّ، والسفر معه ومع العسكر أينما ارتحلوا كل هذا قبل أن يولّى قضاء قضاة الشّافعيّة في الشّام سنة 723هـ/1323م في مكان ابن صصرى[4]، ويعدّ القاضي جمال الدين المغربي من الشّخصيّات المغربية النّادرة التي حظيت بقضاء العسكر في مصر والشّام من كل مجموعتنا، بسبب علاقته الوطيدة مع السّلطان، وهي وظيفة جليلة قديمة على حدّ تصنيف ووصف كاتب ديوان الإنشاء بديار المصرية القلقشندي[5]، ومن ظهر إسمه من بعده في هذه الوظيفة السّامية أيضا **سري الدين مُحَّد بن القاضي جمال الدين مُحَّد بن عبد الرحيم المسلاّتي الطرابلسي المغربي** (ت799هـ/1397م) قبل ولايته قضاء الشافعيّة بدمشق[6]، مما يعني أنّ هذه الوظيفة كانت مرتبطة بالقضاة الشّافعيّة دون غيرهم، وهو ما يفسر أيضا لنا سبب تسجيلنا طوال مشوار البحث إلاّ هاتين الحالتين كون أنّ معظم قضاة المغاربة كانوا مالكيّة.

[1] -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص160.
[2] - نفسه: ج2، ص160.
[3] - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص160.
[4] - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر** ، ج2، ص160.
[5] -القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص37.
[6] -ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص231.

ومن الشّخصيّات العلمية والقضائيّة التي كان لها موقفها الخاص أيضا اتجاه إنقلابات العسكر على السّلطة هو القاضي **شمس الدين أبو عبد الله مُحَّد بن يوسف الرّكراكي المغربي**(ت793هـ/1391م)، الذي تصدّر إسمه في محنة إنقلاب عسكر الملك الصالح أمير حاج على سلطان مصر الظاهر برقوق وأسره في مدينة الكرك سنة 791هـ/1389م، الذي إستطاع الفرار منه فيما بعد في شهر شوال، حيث تقول الأخبار حول تورّط شمس الدين الركراكي المغربي في هذه الواقعة وإظهار موقفه الخاص أنّه قد بدأ منذ أن قرّر برقوق الإستعداد للعودة إلى مقرّ حُكمه ودخوله القاهرة من جديد، فحينها حاول أحد الأمراء الموالين للملك الصالح وهو منطاش (ت794هـ/1392م) إصدار فتوى بحق السّلطان المخلوع الظاهر برقوق التي غلّفت بأقاويل زائفة، حيث يقول ابن شاهين عن هذه الفتوى "..أصدر فتوى-أي منطاش- بحق الظاهر برقوق، وفيه وكتب...صورتها: السؤال عن رجل خلع الخليفة والسّلطان وقتل تمربغا محرماً في الحرم في بلد الحرام وإستحلّ أخذ أموال النّاس وقتل الأنفس..."[1]، وقال المقريزي: وزيد في الفتوى لاحقا "وإستعان بالكفار على قتال المسلمين"[2] وجعلت في عشر نسخ تّم المصادقة والكتابة عليها في الاجتماع الذي دار في القصر الأبلق من القلعة الذي جمع الملك الصالح والأمير منطاش والخليفة العباسي والقضاة الأربعة وشيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني وولده وعدّة غير هؤلاء، وقد حاول الأمير منطاش بعدها أن يخضع كذلك **شمس الدين الركراكي المغربي** للكتابة على هذه الفتوى التي تدعو إلى قتال برقوق وقتله إلاّ أنّه أبان امتناعه الصريح ضدها، وهو ما عرّضه إلى غضب الأمير منطاش[3] إذ يقول ابن شاهين في هذا "...وفيه –أي شهر شوال- طُلب الشيخ الدين الركراكي المالكيّ وألزم بأن يكتب على سؤال من أولئك الأسئلة في أمر الظاهر برقوق فإمتنع من ذلك، فضرب مائة ضربة وسجن في الإسطبل"[4]، ويبدو أنّ تركيز الأمير منطاش على الركراكي عائد حسب السير إلى سبب الصحبة التي تجمعه مع السّلطان برقوق قبلا وإختصاصه به[5]، ومع أنّ مخالفة الركراكي المغربي لهذه الفتيا لم تكن سببا مباشرا في رجوع السّلطان المخلوع إلاّ أنّها أنّها كانت لها أثرها في نُصرته التي أدار لها معظم الفقهاء ظهورهم، ومهّدت له الطريق للارتفاع لقضاء مالكيّة مصر، وهذا بناءً على ما قيل و"...عقيب ذلك وماقت –أي برقوق- الفقهاء ووضع منهم، وقرب الركراكي وولّاه

[1] -ابن شاهين(ت920هـ): **نيل الامل في ذيل الدول**، تح عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2002، ج2، ص281.

[2] -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج5، ص264.

(3) – يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج11، ص154. ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص414.

[4] – ابن شاهين(ت920هـ): **نيل الامل**، ج2، ص281.

[5] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص54.

قضاة القضاة المالكيّة عوضا عن تاج الدين بهرام المميري..."[1]، وأضح على حدّ وصف تقي الدين المقريزي يصاحب السّلطان برقوق في الجلوس معه في مجلس المظالم بالميدان، للنَّظر في المظالم من غير القضاة أصحاب المذاهب الباقون حتىّ الشّافعيّ[2]، وتعدّ شخصية الركراكي المغربي من الشّخصيّات التي أثير ضدها الكثير من الأقاويل والذّم، فهل كان سببه هذا القرب؟[3].

وقد أظهرت صحف المصادر وجود إسم مغربي آخر أيضا كان حاضرا في مجلس توقيع الفتوى والمصادقة عليها وهو صاحب مشيخة الخانقاة البيبرسية آنذاك **وليّ الدين أبو يزيد عبد الرحمن بن خلدون**[4] قبل ولايته الثانية في القضاء، فما السبب؟ لا سيما أنّه لا يملك أيّ ضغينة أو كره اتجاه السّلطان برقوق، بل بالعكس كان ممن سهّل وذلّل له سبل البقاء في مصر وسيّر له المناصب، هل كان مهددا من عواقب الرّفض كما حدث للركراكي؟، ربما تتضح الإجابة من خلال تصريحه الذي جاء عقب إجهاض السّلطان الظاهر برقوق للإنقلاب وغضبه على أصحاب الفتوى قائلا "...وكان الظاهر ينقّم علينا معشر الفقهاء فتاوى إستدعاها منّا منطاش، وأكرهنا على كتابها، فكتبناها، وورّينا فيها بما قدرنا عليه..."[5]، ورغم هذا لم يشفع له مسوّغه هذا هفوته وإنزلاقه في طريق الفتنة أمام السّلطان، فسُحب عنه منصب مشيخة الخانقاة، فما كان أمام ابن خلدون إلاّ الاستعانة بصاحبه الأمير ألطنبُغا بن عبد الله الجوّباني(ت793هـ/1391م) ليصفع عنه وليشفع له عند السّلطان فكتب له رسالة نظمها على شكل قصيدة إعتذارية طويلة تظهر أسفه على ما جرى وما كان من أمر وسبب:

سيّدي والظنـــــون فيك جميلة ... وأياديك بالأماني كفيـــلة

لا تحل عن جميل رأيك إنيّ ... ما لي اليـــــوم غير رأيك حيلة

أبيات محذوفة

كيف لي أغْمط الحقوق وأنيّ ... شكر نعماكُم عليّ الجزيـــلة؟

كيف لي أنكر الأيادِي التي*** تعرفها الشّمس والظّلال الظَليلة؟

---

[1] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص54.
[2] – نفسه: ج3، ص54.
[3] – وهذا ما سنحاول الوقوف عليه قليلا في عنصر المؤامرات والقتل من فصل الأخير.
[(4)] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج5، ص264.
[5] – ابن خلدون (ت808هـ): **التعريف بابن خلدون**، ص365، 369.

إن يكن ذا فقد برئتُ من*** الله تعالى وخنت جهراً رسـُـــوله

طوقُونا أمر الكِتاب فكانت ***لقداح الظُنون فينا مجيـــــــلة

لا وربّ الكتاب أنزلَه الله*** على قلب من وعى تَنـــــــــزيلَه

ما رضيناَ بذاك فعلاً ولا جئناهُ*** طـــــــوعاً ولا اقتفيناَ دَلِيلَه

إنما سَامناَ الكتاب ظَلوم ***لا يُرجّى دِفاعَه بالحِيــــــــــلَة

سُخط نَاجز وحلم بطيء*** وسلاح للوخزِ فينا صقلّــــيّة

ودَعوني ولست من منصب الحُكم***ولا ساحباً لديهم ذُيـــوله

غير أنيّ وشَى بذكري واشٍ*** يتقصّى أوتَاره وذحـــــــوله

فكتبنا معوليّن على حُلمك*** تمَحو الإصار عنّا الثّقيـــــلة[1]

كما هو مبيّن في هذه الأبيات فابن خلدون قد أكّد أنّه دُفع إلى حضور يوم توقيع الفتوى رغم أنّه لم يكن يشغل منصب القضاء آنذاك، وأنّ هناك من حاول الإيقاع والوشاية به لربط إسمه بالفتنة التي كلفته إقالته من منصب المشيخة الذي تحسر على فقدانه، ومؤكدا ولائه والإقرار بنعمة السّلطان والجوّباني عليه، كما تكشف أحد المراجع التي غطت إحدى المخطوطات التي تتضمن بعض مقتطفات حياة ابن خلدون الضائعة في المتحف البريطاني أنّ ابن خلدون كان يتمنى فوز الجوّباني على منطاش في الفتنة، وهي دلالة أخرى على أنّ توقيعه كان على مضضٍ ودفعا عن نفسه المصائب والمحن التي نخرت حياته[2]، فإستجاب الجوّباني والسّلطان لعذره هذا، وسيقت له من المناصب مناصب أخرى غير المشيخة.

ومن أعلام القضاء الذين قدموا دورا محوريا في محاولة حفظ أمن الدولة وسلامة الأرواح في الحروب زمن المماليك القاضي المقدم الذكر **ابن خلدون** (ت808هـ/1406م)، ففي الفترة التي عُلّق فيها عمله في القضاء

[1] – هي قصيدة طويلة تعذر علينا وضعها كلها في المتن فكتفينا بإراد بعض أبياتها لتوضيح موقف العلامة ابن خلدون. ينظر للقصيدة ابن خلدون (ت808هـ): **التعريف بابن خلدون**، ص365، 369.

[2] – ينظر إلى والتر ج. فيشل: **لقاء ابن خلدون لتيمورلنك**، تر مُحَّد توفيق، مر يوسف روشا، تقديم وتع مصطفى جواد، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت.ن، ص36.

سنة 803هـ/1400م في مصر، أي بعد ولايته الثانية، لم تختفي أثاره عن الساحة بل برزت أكثر مع وصول خطر المغول بقيادة الملك تيمور لنك(ت807هـ/1405م)[1] إلى مدينة دمشق، بعد أنّ عث فسادا في مدينة حلب، فتعين على سلطان مصر آنذاك زين الدين ناصر فرج بن برقوق(ت815هـ/1412م)[2] مواجهة هذا الخطر بالذهاب إلى تلك الديار بجيشه ومصطحبا معه وفدا من القضاة والفقهاء والوجهاء، وكان من جملتهم ابن خلدون بعد طلب خاص له، وبعد مضضٍ سافر ابن خلدون إلى دمشق على حسب ما قيّده بقلامه قائلا "...وكنت أنا يومئذ معزولا عن الوظيفة –أي قضاء–، فإستدعاني دواداره يشبك–مبعوث السّلطان– وأرادني على السّفر معه في ركاب السّلطان، فتجافيت عن ذلك، ثمّ أظهر العزم عليّ بليّن القول، وجزيل الإنعام فأصغيت، وسافرت معهم..."[3]، وعلى ما يتبيّن من هذا الطلب أنّ السّلطة كانت على دراية بقوة بصيرة الرجل وخضرمته في مثل هكذا مواقف، فقد كان المختار في العادة حتىّ عند السّلاطين في الغرب الإسلامي في البعثات الدّبلوماسيّة وحلّ النّزاعات السّياسيّة.

وعلى الجملة تظهر مجريات الأحداث أنّ ابن خلدون قد وجد نفسه بعد مدّة من نزولهم في أحد أرباض دمشق أمام ملحمة جديدة مع الملك تيمور لنك الطاغية، الذي لم يسبق أن رأى مثله من الملوك من جبروت ووحشية، لأنّ لقائه لم يكن مخطط له سلفًا، بل أتى على إثر الرجوع المفاجئ لسلطان ناصر فرج إلى مصر نظرا للإنقلاب الذي حيك ضده، وإنقسام أهل دمشق وعلماءها وفقهائها بعده بين فكرة الإستسلام وطلب الأمان أو إستمرار بالمقاومة وعدم الخضوع، وهذا ما توسّم من قوله أي القاضي ابن خلدون "وجاءني القضاة والفقهاء، وإجتمعت بمدرسة العادليّة–دمشق–، واتّفق رأيهم على طلب الأمان من الأمير تمر على بيوتهم وحرمهم، وشاوروا في ذلك نائب القلعة، فأبى عليهم ذلك ونكره، فلم يوافقوه، وخرج القاضي برهان الدّين بن مفلح الحنبلي ومعه شيخ الفقراء بزاوية فأجابهم إلى التأمين، وردهم بإستدعاء الوجوه والقضاة، فخرجوا إليه متدلّين من السور بما صبّحهم من التقدمة، فأحسن لقاءهم وكتب لهم الرقاع بالأمان، وردّهم على أحسن الآمال، وإتفقوا معه على فتح المدينة من الغد، وتصرّف الناس في المعاملات، ودخول أمير ينزل بمحل الإمارة منها، ويملك أمرهم بعزّ

[1] – الملك تيمور لنك: من مدينة كش من سمرقند في أزبكستان وهو قائد وطاغية مغوليّ ومؤسس الدولة التيمورية(771-807هـ/1370-1405م) في وسط آسيا. للمزيد ينظر شهاب الدين أحمد ابن عربشاه(ت854هـ): **عجائب المقدور في أخبار تيمور**، مطبعة دار النيل، القاهرة، د.ط، 1285م، ج1، ص5 وما بعدّها.

[2] –ينظر ترجمته شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص168.

[3] –ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص729.

ولايته..."[1]، إلاّ أنّ المفاوضات لم تنتهي على أعتاب الإتفاق الأوّل فقد رجّت دمشق ووقع الإنقسام مجدد على الإستسلام، وهنا ما كان على القاضي ابن خلدون إلاّ التّدخل وتقديم المبادرة ليكون رأس حربة التّفاوض في الجولة الثانية، خصوصا لما وصل إلى مسامعه خبر سؤال تيمور عنه، حيث لم يخفي خوفه من هذا اللّقاء إلاّ أنّه آثر مصلحة المدينة والأهلي على نفسه رغم إظهار بعض القضاة خوفهم من إتخاذ هذه الخطوة، وبعد نقاش اِستكان الأمر على خروجه ولقائه مع تيمور في خيمته أين خاض مخاضا عسيرا مجاريا أسئلته وخبثه قائلا في ذلك "... وبتنا تلك الليلة على أهبة الخروج إليه، فحدث بين بعض النّاس تشاجر في المسجد الجامع، وأنكر البعض ما وقع من الإستنامة إلى القول، وبلغني الخبر من جوف اللّيل، فخشيت البادرة على نفسي، وبكرت سحرا إلى جماعة القضاة عند الباب، وطلبت الخروج أو التدلّي من السّور، لما حدث عندي من توهّمات ذلك الخبر، فأبوا عليّ أولا، ثمّ أصخوا لي، ودلّوني من السور، فوجدت بطانته عند الباب-أي وفد تيمور-... فإستدعني ودخلت عليه بخيمة جلوسه، متكئا على مرفقه.. فاتحت بالسّلام، وأوميت إيماءة الخضوع –أي موميها-، فرفع رأسه، ومدّ يده إليّ فقبّلتها، وأشار بالجلوس فجلست حيث إنتهيت، ثمّ إستدعى من بطانته الفقيه عبد الجبّار بن النّعمان من فقهاء الحنفيّة بخوارزم، فأقعده يترجم ما بيننا... فوقع في نفسي لأجل الوجل الّذي كنت فيه أن أفاوضه في شيء من ذلك يستريح إليه، ويأنس به مني..."[2].

ورغم كل هذا السعي وسندات الأمان التي قدمها تيمور للقضاة ووجهاء دمشق إذا ما سلموا المدينة، وقع ما كان يخشى من هذا الطاغية الذي نقض العهود وخرب المدينة ونهبها وهتك أعرضها، وقد أظهر القاضي ابن خلدون تأسفه من هذه الواقعة[3] رغم سعيه إلى إخمادها، إلاّ أنّه إستطع بعدها من خلال أحد الاجتماعات مع تيمور لنك من مجاراته والالتماس منه الضمان في أمر الموظفين السّاميون والفقهاء والعمال بعد أنّ أهداه، فأجابه وحافظ على أحوالهم[4]، وقد قادته حنكته هذه إلى النّجاة ونجاة من بقي من الوفد الذي قدم دمشق في أوّل المحنة إلى رحاب مصر.

بينما لعب البعض الآخر من القضاة دور المناهض ضد سياسة وأعمال السّلاطين والحكام والأمراء، عن طريق إعتماد أسلوب الإرشاد والأمر بالمعروف ونهي عن المنكر، بل إستعمال التّهديد المباشر أحيانا، مما ساهم

[1] - ابن خلدون(ت808هـ): **المصدر نفسه**، ج7، ص730.

[2] -كان الحوار طويل سأل فيه تيمور ملك خوارزم ابن خلدون عن بلاد المغرب وأحواله ومدنه وسلاطينه، وسبب انتقاله لديار مصر ...إلخ، ثم طلب منه كتابة كتابا في وصف أرض المغرب. لتفاصيل أكثر ينظر ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص231، 232، 233.

[3] -ابن خلدون(ت808هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص735.

[4] - نفسه: ج7، ص737، 738.

كثيرا في إحقاق الحقّ والعدل وإنصاف المظلومين وإستتباب الأمن بتطبيق الشّرع بالحق والمساواة وضبط موازين الدولة وإبعادها عن مزالق النّزاعات الخارجية والداخلية، ومن هؤلاء قاضي الحكم بالقدس **الشريف شرف الدين أبو الروح عيسى بن شمس الدين مُحَّد الشحيني المغربي المالكيّ** (ت854هـ/1450م) الذي كان معروفا بأنّه لا يحابي أحد في الحكم، ولا يخاف في الله لومة لائم لنصرة المظلوم مهما كانت طبقته الإجتماعية والسّياسيّة، ومن أفعاله الخالدة في نصرة المظلومين: وقوفه في وجه سياسة نائب القدس مبارك شاه[(1)] التّعسّفيّة ضد مجموعة من الفلاحين، حيث تقول الأحداث في القرن 9هـ/15م أنّ هذا النائب حين ولّي نيابة القدس أراد يوم دخوله إليها وبحضور القضاة أنّ يشنق جماعة من الفلاحين الّذين أسرهم عند باب الخيل، ليتصدى له حينئذ القاضي عيسى الشحيني المغربي بالرفض المباشر لأنّه رأى أنّ قراره ليس مبنيّ على بيّنة ولا على وجه حقّ لإقامة حدّه هذا، ولتجاوزه كذلك قضاة الشّرع في هذه المسألة، وهذا على حدّ ما جاء في مربع الحوار الذي دار بينهما كالآتي: أنّ القاضي قال له: ما الذي تريد أنّ تفعل بحضورنا؟ فقال: له أشنق هؤلاء، قال: بأي طريق؟ قال: لصوص قاتلون للنفس، فقال: له هل ثبت هذا عليهم بالطريق الشّرعي؟ قال النائب: نحن لا نحتاج إلى ثبوت، فقال له القاضي المغربي: تقتل مسلمًا عمدا بحضوري بغير حق هذا لا سبيل إليه، ولكن تدخل إلى المدينة وتنظر في أمرهم فإنّ ثبت عليهم ما يقتضي قتلهم قتلناهم وإلاّ فلا سبيل إلى قتلهم، فشدّد النائب في أمرهم وقال لا بد من قتلهم[(2)]، وأمام هذه الجرأة ما كان على القاضي عيسى الشحيني المغربي إلاّ أّن يبتّ قراره الشّرعي بكلمة فصل وتهديد بأنّ والله لو قتلتهم بحضوره بأنّ يقوم بقتله بيديه وتعليقه إلى جانبهم كما هو بخلعة السّلطان[(3)]، وهو ما جعل النائب يوجس خوفا من ردّت الفعل هذه لأنّه كان يدرك سلفا منزلة وقوة هذا القاضي في القدس الشريف، مما دفعه إلى دخول المدينة دون مراجعته أو المساس بالفلاحين، وهذه الواقعة كانت من الأحداث التي قدّمت صورة مشرقة للقضاة عامة، والمالكيّة والمغاربة خاصة، في قرن قد عرف فيه فساد الجهاز القضائيّ، وجُبن وخذلان الكثير من القضاة، وتقاعسهم على أداء عملهم، وتسلّط يد الظالمين من الحكام وغيرهم على المستضعفين، حتّ إنّ مجير الدين الحنبليّ لم يخفي هذا الإعجاب قائلا "...باشر بهمة وشهامة، ولم يلي القضاء مثله في العفة والتقوى

(1) – مبارك شاه: هو الأمير مبارك شاه في نيابة القدس الشريف كان حاكما سنة 854هـ، السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص237.

(2) – مجير الدين (928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص248.

(3) – مجير الدين (928هـ): **نفس المصدر**: ج2، ص248.

والعلم، وكان له هيبة زائدة ووقع في القلوب، وكان من القضاة العدل العالمين العاملين لا يحابي أحد في الحكم ولا يخاف في الله لومة لائم..."[1].

ومن نماذج القضاة أيضا الذي ربما ارتبط اسمه أكثر من غيره في صحف المصادر بمناهضته للسلاطين والمماليك وسياستهم هو القاضي الشّافعيّ سلطان العلماء **عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام المغربي** (ت660هـ/1262م)، الذي لم يدّخر أيّ فرصة في صدّ الظلم وسياسات الجور من الطبقة الحاكمة وأمرائها، حيث بدأ فصولها من أرض الشّام عندما كان يومئذ خطيب الجامع الأموي، حيث أظهر معارضته الشهيرة للسلطان الصالح إسماعيل بن العدل الأيوبي (ت648هـ/1250م) عندما عزز جيوشه بالقوة الفرنجية ضد إبن أخيه ملك مصر أبو الفتوح أيوب نجم الدين(ت647هـ/1249م)[2]، واستمرّ عز الدين المغربي على درب المعارضة حتىّ في أرض مصر قلب الحكم، التي تقلّد فيها العديد من المناصب على رأسها قضاء قضاة الشّافعيّة، هذا المنصب قد شقّ له الطرق أكثر من ذي قبل لتطبيق العدل، ونصرة المستضعفين، ونهي عن المنكرات وعن فرض الضرائب المفرطة على الرّعيّة، ومجابهة المماليك وأصحاب المناصب العليا، وما دلّتنا عليه السير من أعماله هذه واقعة مواجهة المماليك الأتراك وبيعهم التي ترجع مجريات أحداثها للقرن 8هـ/14م سنة 736هـ/1335م، وذلك عندما إكتشف القاضي العز وجود خلل في أمر المماليك الذين إشتراهم الملك الصالح نجم الدين الأيوبي من مال الدولة، وبلغ نفوذهم تدريجيا حتىّ وصل أحدهم إلى نيابة السّلطنة، فحينها بادر القاضي العز المغربي لمعالجة هذا الوضع ورفض أنّ يديروا شؤون المسلمين وهم في حكم الرّق، فكانت أوّل خطواته هو إخبارهم، فتعطلت مصالحهم لذلك لأنّ الممْلُوك لا يحق له تصريف الأمور، فإستثاروا غضبا، قال تاج الدين السبكي في هذه الحادثة فإجتمعوا وأرسلوا إليه، فقال: نعقد لكم مجلسًا، وننادي عليكم في بيت مال المسلمين[3]، فرفضوا الحكم ورفعوا الأمر إلى السّلطان، فبعث إليه فلم يرجع القاضي العز عن أمره وبتّ بتصميم على أنّ لا يصحح لهم بيع ولا شراء ولا نكاح، فأرسل إليه نائب السّلطنة بالملاطفة فلم يفد فيه، فإنزعج النائب، وقال: كيف ينادي علينا هذا الشيخ، ويبيعنا ونحن ملوك الأرض! والله لأضربنه بسيفي هذا، وإنتهى الأمر بإختصار بنقاش أمام بيت القاضي وتنازل الأمراء المحكوم عليهم على ما ينصّه القاضي عز الدين[4]، ورفعت كلمة الفصل فيهم بفضله، وهذه القضيّة أظهرت مدى الإصلاح القضائيّ والفقهيّ الذي أدخله هذا القاضي على القضاء عامة، لأنّ في فترته لم يتم فيها

[1] – نفسه: ج2، ص248.

[2] –ينظر لتفاصيل هذه المعارضة في المبحث الأول في أثر خطباء المغرب من الفصل الثاني.

(3) – جلال الدين السيوطي (ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، 162، 163.

(4) – ينظر تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص217.

بعد تعدّد القضاء وكلمة الفصل كانت لشافعيّة، كما أظهرت مدى قوة القضاة آنذاك وهيبتهم، فحتىّ السّلطان لم يتمكن من مراجعة أمره القضائيّ والسبب على حسب بعض الأخبار أنّ القاضي العز قد هدّد السلطان بعزل نفسه وخروج من مصر، وهذا الخبر كان له صداه على العامة التي ثارت وطالبت برجوعه، وهو ما حدث أين ترك السّلطان أمر بيع المماليك له بالوجه الشّرعي، وتقول فتات الأخبار بعدها أنّه نادى عليهم واحدا واحدا وغلّى في ثمنهم ولم يبعهم إلاّ بثمن الوافي الذي قبضه وصرفه في وجوه الخير[1]، وكان قرار القاضي العز هذا وتصرفه هدفه ألّايُرفع لهم ولا لغيرهم فيما نصّته الشّريعة، ولا تفضيل لهم على سائر الرّعيّة، فكانت هذه الواقعة السبب في تسميته بـ "بائع الملوك".

أمّا القضية الأخرى التي أبدى القاضي **العز المغربي** معارضته لها بشدة هي المنكرة التي أحدثها أحد قامات السّلطة المملوكية، وهو الأستادار[2] فخر الدين عثمان بن شيخ الشيوخ سنة 740هـ/1339م، فقد قاده غلوّ سلطته إلى السماح لنفسه من بناء ما يريد أنّما يريد ولو كان على حساب الإعتداء على المباني الإسلامية، كالمسجد الذي أقام على ظهره بناء لطَبْلْ خانات[3] التي كانت تضرب فيه، وقد تزامنت هذه القضيّة مع تفويض السّلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب للقاضي العز المغربي بالخطابة والقضاء، بالإضافة إلى تفويض له بأمر إعمار المساجد المهجورة في مصر والقاهرة، التي كانت قبلاً من إختصاص شاد العمائر[4] لحساسيتها لا للقضاة، لكن يبدو أنّ هدف السّلطان من هذا التّوكيل راجع لمحاولة ضبط التّلاعب بأموال أوقافها التي طالت الكثير منها آنذاك، بالإضافة إلى تمادي يد المفسدين وتعدّي على حرمتها، فكان العز المغربي في ذلك الوقت هو الخيار الأمثل لما عرف عليه من الأمانة والصّلاح وقوة الشّكيمة والأحكام، وهذا ما حدث بالفعل فقد وجه ناظره إلى فعلت الأستادار فخر الدين المشينة تلك وهدم بناء الغناء والموسيقى الملاصق للمسجد بيده وبمساعدة أبنائه، بل لم

---

(1) – جلال الدين السيوطي (ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص163.

(2) – الأستادار: لفظ فارسي معناه وكيل الخراج أو المؤونة، والأستادارية من وظائف أرباب السيوف وموضوعها التحدّث في أمر بيوت السلطان كلها من المطابخ والشراب خاناه والحاشية والغلمان، وإليه أمر الجاشنكيرية وله حديث مطلق وتصرف تام في إستدعاء ما يحتاجه كل من في بيت السلطان من النفقات والكساوى وما يجري مجرى ذلك للمماليك وغيرهم. إبراهيم الكيلاني: **مصطلحات تاريخية مستعملة في العصور الثلاثة الأيوبي والمملوكي والعثماني**، مجلة التراث العربي، العدد49، 1992م، ص35.

(3) – لطَبْلْ خانات: مصطلح كان يستعمل للدلالة على مخازن الطبول والألات الموسيقية المعدّة لنوبة والمواكب السلطانية. حسان حلاق وعباس صباغ: **المعجم الجامع**، ص145.

(4) – شاد العمائر: كان يشغل هذه الوظيفة أمير عشرة في أول الأمر ثم آلت إلى ناس من غير إمرة أي من غير العسكريين، وكان مهامه التحدث في العمائر السلطانية مما يختار السلطان إحداثه أو تجديده من المساجد والمدارس والقصور والمنازل وغيرها. وكما كان هناك شاد للعمائر خاص بالسلطان كان للأمراء وأصحاب الوقاف شاد عمائر يكلفونهم بتجديد أو البناء أو التعمير، أنظر حسن باشا: **الفنون الإسلامية والوظائف على الاثار العربية**، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط، 1966هـ، ج3، ص617.

يكتفي بهذا بل عمل على عزل نفسه عن القضاء لما لاقاه من تلاعب وحتىّ لا يتسنى لسلطان الضغط عليه لرجوع عن قراره وتأثير أمثال فخر الدين الأستادار عليه، وما يدل على هيبة القاضي العز المغربي عند السّلاطين قبل العامة هو أنّ قوة هذا القرار بقيت نافذة وسارية حتىّ بعد عزوفه عن القضاء، بل أدّت إلى ضرب مصداقية وأهلية الأستادار فخر الدين الذي كان بمنزلة الوزير حينها، وهذا ما ساقته الأخبار عنه بعد قرار القاضي العز عليه حيث قيل في مجمل الأحداث أنّه ظنّ -أي فخر الدين الأستادار- أنّ ما تعرض له آني لا تأثير له خارج أرض مصر لكن ما جرى له بعدها أكّد له العكس، حيث قال جلال الدين السيوطي "وإتّفق أنّ جهز السّلطان الصالح رسولا من عنده إلى الخليفة العباسي ببغداد، فلما وصل الرسول إلى الدّيوان ووقف بين يدي الخليفة وأدى الرسالة خرج إليه وسأله: هل سمعت هذه الرسالة من السّلطان؟ فقال لا ولكن من فخر الدين -المحكوم عليه- أستاذ داره فقال الخليفة: إنّ المذكور أسقطه القاضي إبن عبد السلام لا نقبل روايته، فرجع الرسول إلى السّلطان حتىّ شافهه بالرسالة وعاد إلى بغداد"[1]، مما يعني أنّ قرار القاضي العز المغربي كان له صداه ليس في مصر بل في بغداد لضرب شخص الأستادار فخر الدين ووزنه ومصداقيته بين النّاس والحكام بعد فعلته تلك.

ومن القضايا التي برز فيها القاضي **العز المغربي** كذلك هي معارضته لأخذ أموال الرّعيّة في وقت الحروب وتحميلهم ما لا طاقة لهم فيه، والملفت أنّ لفتته هذه كانت بعد تخلّيه عن كرسي القضاء الذي نقل إلى القاضي الشّافعيّ بدر الدين السنجاري (ت663هـ/1265هم)[2]، ونزول عبد العظيم المنذري له عن الفتيا في دار العدل، مما يؤكد علوّ مقام العز المغربي بين أقرانه من علماء عصره، ومن صور المعارضة التي دونتها المصادر بإسم العز المغربي بشكل بيّن كان أثناء ورود رسولا من صاحب دمشق سنة 657هـ/1259م إلى الدّيار المصرية يستنجد لقتال التتار، فعقد مجلس لذلك بين يدي السّلطان المنصور بن المعز التركماني[3] وحضره قاضي القضاة السنجاري والقاضي عز الدين المغربي، فوقع التّفاوض والكلام فيما يتعلق بأخذ أموال العامة لمساعدة الجند، فقال إبن كثير وكان العمدة على القول عز الدين المغربي حيث كان حاصل قراره في القضية "إذا لم يبق في بيت المال شيء ثمّ أنفقتم أموال الحوائض المذهبة وغيرها من الفضة والزينة، وتساويتم أنتم والعامة في الملابس سوى آلات

---

[1] - جلال الدين السيوطي (ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص162. تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص201، 211.

[2] - بدر الدين السنجاري: أبو المحاسن يوسف بن الحسن بن علي، كان قاضي قضاة الشافعية وأبرزهم، وأحد قلائل القضاة الذين جُمع لهم قضاء دائرتي بلاد مصر. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج7، ص544.

[3] - المنصور بن المعز التركماني: هو السلطان الملك المنصور نور الدين علي بن السلطان الملك المعز أيبك التركي التركماني الصالحي (645/بعد 657هـ)، ثاني ملوك دولة المماليك البحرية في مصر والشام. ولّي بعد مقتل أبيه (الملك المعز أيبك) سنة 656 هـ، وهو صغير ولقب بالمنصور. الزركلي (ت1396هـ): **الاعلام**، ج4، ص265. ابن أيبك الدواداري(ت غير معروف): **كنز الدرر**، ج8، 33.

الحرب بحيث لم يبق للجند سوى فرسه التي يركبها، ساغ للحاكم حينئذ أخذ شيء من أموال النّاس في دفع الأعداء عنهم، لأنّه إذا دهم العدو البلاد، وجب على النّاس كافة دفعهم بأموالهم وأنفسهم"[(1)]، وهذا النّص له دلالات كثيرة لعلّ أهمها على أنّ عز الدين المغربي لم يكن مجرد فقيه ممارس لعمل القضاء والفتيا بل كان حريصا حتّى بعد عزوفه عن مجلسه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحقاق ميزان العدل وشرع الله في خلقه، والوقوف في وجه ظلم الرّعيّة بما يرضي السّلطة ويحقق مقاصدهم، فهو بهذا أثبت أنّه كان مُجدد في قوانين الحكم ومعلمٌ للقضاة في زمانه ومن بعده، ولا نجد أدق من وصف تاج الدين السبكي لعز الدين المغربي حينما قال"شيخ الإسلام والمسلمين وأحد الأئمّة الأعلام، سلطان العلماء إمام عصره بلا مدافعة، القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زمانه المطلع على حقائق الشريعة وغوامضها العارف بمقاصدها، لم يرَ مثل نفسه ولا رأى من رآه مثله علمًا وورعًا وقيامًا في الحق وشجاعة وقوة جنان وسلاطة لسان"[(2)].

في الواقع قد ثبت على القاضي **العز المغربي** الكثير من المواقف خصوصا في تأنيب السّلاطين في ما يخالف الدّين ويفسد المجتمع، وما نكتفي من الإشارة إليه هنا هو غضبه على حانة الخمور في عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل، حيث قيل أنّه زجره أمام حاشيته في يوم العيد بقوله"يا أيوب ما حجتك عند الله إذا قال لك ألم أبوئ لك ملك مصر ثمّ تبيح الخمور.."، وكان الملك على علم بها دون إتخاذ التّدابير متحججا أنّها من زمن أبيه فقبح الشيخ العز قوله قائلا "أنت من الّذين يقولون {إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ}"[(3)]، فأذاع السّلطان لأمره وأغلق الحانة، وفي الحقيقة لم يكن هدف الشيخ العز إغلاق حانة المنكر فقط وإنّما أراد تعليم حاكم الرّعيّة أمام الرّعيّة بأصل الشّرع، وأنّ لا حجة له في أمر الله، وأنّ صلاح الرّعيّة من صلاح الحكام، وأنّ كل راعٍ مسؤول عن راعيته، وأنّ لا ينشغل بالأبهة وكرسي السّلطة ويغفل المفاسد، وقد بقيت مهابة هذا القاضي ثابته إلى أنّ توفي، حيث تقدم من أخباره أنّ السّلطان الظاهر بيبرس عندما بُلّغ بوفاته قال لبعض خواصه "اليوم إستقرّ أمرى في الملك، لأنّ هذا الشيخ لو كان يقول للناس أخرجوا عليه لإنتزع الملك مني"[(4)]، لأنّ الشيخ كان يزجره ويردعه عن المظالم وضبط سلطانه، فما أعوزنا اليوم لأمثال هؤلاء يضربون بسيف الحقّ غير آبهين ولا يخافون في الله لومة لائم ولا حاكم ولا متسلّط.

---

(1) – ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص215.

(2) – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية الكبرى**، ج8، ص209.

(3) –[سورة الزخرف: الآية22]. تاج الدين السبكي(ت771هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص209.

(4) – نفسه: ج8، ص215.

ومع كل هذا الحذر الذي أبداه القضاة المغاربة في تحري الأحكام المعروضة عليهم، إلاّ أنّ ذلك لم يغني البعض من الخطأ والإنزلاق في المؤامرات وأهداف بعض الحكام في تصفية غرمائهم، ومن العيّنات التي جاء بها إبن طولون في أخباره أنّ القاضي **أمين الدين سالم بن إبراهيم بن عيسى الصنهاجي المشدالي الزواوي** (ت873هـ/1468م) قد أُستغل لإراقة دم إبن أبي الفتح من قبل جهات من أمراء مصر، عن طريق إعادته للقضاء بعد العزل الذي طاله، فمجرد نيل مراهم على حدّ قوله عزلوه من قضاء دمشق سنة 855هـ/1451م[1]، وهو ما جعل بعض المؤرخين يحقنون عن فعل القاضي أمين الدين الزواوي، مثل إبن الحمصي الذي وصفه بالمخبول لأنّه أراق دم إبن أبي الفتح وهو بريء[2]، رغم ما ثبت عليه عند غيره من الصّرامة والنّزاهة في تحريه عن القضايا المرفوعة له.

أمّا الملاحظة التي تسترعي منا ذكرها قبل ختام مواقف وأثر القضاة في بتّ في القضايا والخصومات هي أنّ دورهم لم ينحصر في المجالس القضائيّة فقط، بلَ إضطلعوا بمهام إضافية سواء بتكليف خاص أو شخصيّ، ومثال ذلك:

مزاوجة عملهم **بالإفتاء**، سواء داخل دائرة العمل أو خارجه أو حتىّ خلال فترات العزل، وإنّ كان أصل الفرق هنا أنّ الأحكام النّاتجة عن مجالس القضاء تأخذ الصفة الرسميّة الإلزامية لأنّه صاحب القضاء موكّل من السّلطة، أمّا أحكام المفتي غير إلزامية على المستفتي، كما يجب أنّ نعلم بأنّ ديار الحكم مصر والمدن التابعة لها لم تعرف وظيفة الإفتاء، فالسلطان صلاح الدين الأيوبي قد أنشأ دار العدل ونظم القضاء والسّلطان الظاهر بيبرس كان هو الآخر أعاد تنظيم دار العدل بتعيين أربع قضاة، إلاّ أنّ كيليهما لم يقوما بفتح منصب خاص للإفتاء، وكان العلماء طوال تلك الفترة يمارسون الإفتاء إلى جانب أعمالهم الأخرى لاسيما القضاء تطوعا لتبليغ الشّرع وإظهار الأحكام لناس، إلى غاية منتصف القرن 8هـ/14م أين أنشأ ما يعرف بوظيفة مفتي دار العدل الشّافعيّ ثمّ تلاه ظهور مفتيين على المذاهب السّنّيّة الثلاث الباقية(3)، يقوم عملهم على تقديم الفتاوى الفقهيّة والمشورة للقضاة والإجابة على إستفتاءات موظفي الدولة والعامة، غير أنّ منصب الإفتاء لم يستمرّ طويلا ففي أواخر

[1] -ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص259.

[2] -ابن الحمصي الانصاري(ت934هـ): **حوادث الزمان**، ص110.

(3) – لم نقف لها على تاريخ محدد. ينظر شمس الدين محمّد السحماوي(ت868هـ): **الثغر البسام**، ج1، ص406.

القرن9هـ/15م إختفى تدريجيا دون أنّ يؤثر على جهاز القضاء، لأنّ القضاة كانوا في الأصل من كبار الفقهاء والمفتيين[1].

وما يهمنا في هذه المقدمة السريعة أنّ علماء المغرب لم تظهر سيرهم بشكل صريح على وصول أحدهم بتنصيب بيّن في منصب الإفتاء في الفترة التي ظهر فيها، إلاّ حالة فريدة وهو القاضي **سري الدين مُحَّد بن القاضي جمال الدين مُحَّد بن عبد الرحيم المسلاّتي الطرابلسي الشافعي** (ت799هـ/1397م)، الذي تفرّد إبن حجي بذكر أنّه ولّي الإفتاء بدار العدل بدمشق قبل ولايته للقضاء الشّافعيّ والعسكري في أواخر القرن 8هـ/14م، إلاّ أنّه من جهة أخرى يمكن أنّ نجزم أنّ الكثير من قضاة المغرب قد تجاوزوا هذا المنصب شكليًا، لأنّنا لو إسترجعنا من سير من سبق ذكرهم من القضاة أو حتىّ ممن سنأتي على تقديم أمرهم في باقي المناصب نجد أنّهم كانوا يمارسون الفتوى، بل إنّ الكثير منهم إنتهت على أعتابهم دائرة الفتوى على المذهب الذي هم عليه، مما يعني أنّهم لعبوا دورا كبيرا ومحوريا في تأسيس وتطوير مؤسسة الإفتاء في المشرق سواء من خلال تأدية واجبهم في حلّ القضايا والخصومات أو من خلال محاربة البدع والآفات والتّلاعب الفقهيّ.

ومن هؤلاء سلطان العلماء **عز الدين بن عبد السلام المغربي** الذي كان له مِراس وباع طويل في الإفتاء منذ أنّ كان في دمشق، أي قبل تولّيه منصب القضاء بمصر، حيث يذكر المؤرخون آثارا كثيرة دال على علوّ كعبه في ذلك، كواقعته الشهيرة مع الحنابلة الحشوية التي ذكرها جلال الدين السيوطي على لسان عبد اللطيف إبن الشيخ عز الدين المغربي، حيث قال في ملخصه أنّ والده هذا كان من أحب النّاس والعلماء إلى الملك الأشرف موسى بن الملك العادل بن أيوب(ت635هـ/1237م)، غير أنّ هذا الأخير كان يميل منذ صغره لفرقة الحنابلة التي أفتت بأنّ كلام الله –القرآن– حرف وصوت، ودسّوا في ذهنه أنّه من مآثر شيخ المذهب أحمد بن حنبل وفضلاء أصحابه، حتىّ أصبح الملك يرى أنّ مخالف ذلك كافر حلال دمه، ولِبَثِ هذا المعتقد في المجتمع كان لابد من هؤلاء الجماعة أنّ ينزعوا الشيخ عز الدين المغربي مفتي الشّام وعزيز السّلطان من طريقهم، فأخذوا ينفثون من سمهم في أذن الملك الأشرف على أنّه أشعري العقيدة يخطأ من يقول بالحرف والصوت، ولـمّا نفى الملك قولهم عنه كتبوا هؤلاء الحنابلة إلى الشيخ العز فتيا في مسألة الكلام طالبين منه ردًّ عليها، فأدرك الشيخ مآربهم وخبثهم فأخذ على عاتقه إظهار الحقّ فكتب فتيته الشهيرة التي أزاحت سحابة الحشوية المبتدعين، والتي يتعذر إيردها لطولها، ولكن سنأخذ جزء منها لإظهار دافع عز الدين المغربي وغيرته على دينه والمجتمع الإسلامي قائلا "...ولولا ما

[1] -يراجع دراسة عماد أحمد هلال: **مفتي السلطنة الشريفة بالديار المصرية "تاريخ الإفتاء في مصر في القرن السابع عشر"**، مجلة الروزنامة، العدد10، 2012م، ص10، 11.

وجب على العلماء من إعزاز الدّين وإخمال المبتدعين وما طولت به الحشوية ألسنتهم في هذا الزمان من الطعن في أعراض الموحدين والإزراء على كلام المنزهين، لما أطلت النفس في مثل هذا مع إيضاحه، ولكن قد أمرنا الله بالجهاد في نصرة دينه، إلاّ أنّ سلاح العالم علمه ولسانه كما أنّ سلاح الملك سيفه وسنانه، فكما لا يجوز للملوك إغماد أسلحتهم عن الملحدين والمشركين لا يجوز للعلماء إغماد ألسنتهم عن الزائغين والمبتدعين فمن ناضل عن الله وأظهر دين الله كان جديرا أنّ يحرسه الله بعينه التي لا تنام ويعزه بعزه الذي لا يضام.."[1]، هذا عدا الفتاوى المختلفة التي كانت تصل العز المغربي من مناطق عدّة فيقوم بردّ عليها، ولأهميتها جمعها تلاميذه والشيوخ في مؤلفات وتدارسوها، هذا عدا أنّه عند دخوله مصر تزحزح رأس الفتيا فيها وهو الشيخ عبد العظيم المنذري (ت656هـ/1258م) عن مكانه قائلا "...كنا نفتي قبل حضور الشيخ عز الدين، وأمّا بعد حضوره فمنصب الفتيا متعين فيه"[2].

وممن ثبت من القضاة إشتغاله بالفتوى أيضا قاضي الشّام **أمين الدين سالم بن إبراهيم المغربي الصنهاجي المشدالي المالكي** (ت873هـ/1468م)، إذ يقول شمس الدين السخاوي أنّه "حدّث ودرّس وأفتى"[3]، ومن نظائره قاضي مكة والمدينة المنورة **مُحَّد بن عبد الوهاب بن مُحَّد بن يعقوب المغربي** (ت918هـ/1512م) على أنّه كان يفتي في الحرمين[4]، أمّا القاضي **مُحَّد الرضي أبو حامد الحسني الفاسي المالكي** (ت824هـ/1421م) فقيل فيه أنّه "تصدّر للتدريس والإفتاء وولّي القضاء"[5]، بل إنّ ممارسته للإفتاء قد دامت حسب المقريزي في مكة لمدة 15 سنة[6]، أمّا قاضي مدينة الكرك **الشريف بن الدلالات الكركي الفاسي** (ت689هـ/1290م) فإنّه "...كان يفتي في المذهبين..."[7] المالكيّ والشّافعيّ، وقيل أنّ قاضي مصر **برهان الدين إبراهيم مُحَّد المغربي**

---

(1) – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية الكبرى**، ج8، ص227.
(2) – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية الكبرى** ، ج8، ص211.
(3) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص240.
(4) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص137.
(5) – نفسه: ج8، ص41.
6 – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص234.
(7) –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص403.

اللقاني (ت896هـ/1491م) "...صار بأخرة عليه المدار في مذهبه إفتاء وقضاء، وكثر قصده بكليهما..."[1]، وغيرهم العديد[(2)].

بل لم يكتفي القضاة بهذا فقط بل أطلق البعض منهم أقلامهم من أجل تصحيح منهج القضاء والقضاة وضبط الأحكام من خلال **التّأليف**، ومن هؤلاء العلاّمة **ابن خلدون** الذي ألّف رسالته للقضاة أثناء تواجده بديار مصر سنة 804هـ/1401م سماها "مُزيل الملام عن حكام الأنام"، وقد إعتمد ابن خلدون في تأليفها حسب محقق هذه الرسالة على القرآن والسّنّة وما إكتسبه من تجاربه القضائيّة المختلفة ونظم الشعر لإيصال مبتغاه، وأنّ تركيزه على الجانب الإجتماعي كانت إضافة جديدة في سياسة القضاء الإسلامي في هذه الرسالة، مستهدفا بيان المنهج القضائيّ الواجب على القاضي إتباعه لدفع ما قد يشين عليه، وذلك ضمن قواعد ومبادئ يستوجب الإلتزام بها وهي: تطبيق الشّرع الإسلامي، وإستقلاله وعدم التّدخل في عمله، والمساواة بين الخصوم، وفهم واقعات الدّعوى وصولا إلى حقيقتها، والشورى عند إلتباس الحكم عليه، ومحاكمة النفس ونقض الحكم عند إختلاله، وإختصاصات القضاة[(3)]، وبهذا يكون علاّمة المغرب الإسلامي ابن خلدون قد أدلى بدلوه في أحداث التّجديد في النظام القضائيّ في ديار مصر، على منهج المالكيّة الذي أصابه الرّكود والنقل بسبب عدم الإجتهاد من قبل القضاة والفقهاء لإستخراج المستجدات الفقهيّة تبعا للقضايا المسجدة في ذلك العصر.

ولم يكن ابن خلدون القاضي الوحيد الذي جدد وساهم في تطور المؤسسة القضائيّة، فبالعودة إلى سيرة قاضي قضاة المالكيّة بالمدينة المنورة ومؤرخها **برهان الدين إبراهيم بن علي بن مُحَّد بن فرحون اليعمري التونسي** (ت799هـ/1397م) نجد أنّه قد خَلّف كتابًا هو الآخر مهم في علم القضاء، كان بمثابة منهاجا وأساسا للقضاة والمفتيين من بعده سماه "تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام"، قال إبن القاضي شهبة عليه "مجلد نفيس، ذكر فيه فوائد كثيرا من فوائد السّبكي والشيخ سراج الدين البلقيني، وفيه فوائد وغرائب"[(4)]، وتكمن أهمية

---

[1] - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص161.

[(2)] -مارس الكثير من مجموعتنا الإفتاء إلى جانب مناصبهم المختلفة كالتدريس والإمامة والخطابة وإنابة القضاء والوعظ، وكان الكثير منهم أعمدة وشيوخ الفتوى ومنتهى الرئاسة فيه إليهم، وعلى سبيل المثل لا الحصر الواعظ نور الدين التلواني الشافعي(ت844هـ) ونائب القضاء أبو الروح عيسى الزواوي(ت744هـ) وشيخ الحديث في مكة قطب الدين القسطلاني(ت684 أو686هـ)، والسبب في عدم ذكرهم في هذا الجانب أو إفراد مبحث خاص للإفتاء إلا ما يخدمنا من ملكتهم العلمية والفقهية هو كما نوهنا أن هذا المنصب تأخر ظهوره ولم نقف على أي أحد من مجموعتنا قد نصب بشكل بيّن في الفترة القصيرة التي ظهر فيها إلا المسلاتي.

[(3)] -بتصرف ينظر ابن خلدون(ت808هـ): **مُزيل الملام عن حكام الأنام**، تح فؤاد عبد المؤمن أحمد، دار الوطن، الرياض، ط1، 1996م، ص31، 61، 62، 64، 65.

[(4)] -ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص623.

هذا الكتاب أنّه يعالج الكثير من المسائل القضائيّة ووسائل الإثبات وما إلى ذلك من المسائل والأحكام السّياسة الشّرعيّة، والتي لخصها في مقدمته عند ذكر دافعه لتأليفه، بعد إكتشاف إفتقار علم القضاء إلى معرفة الأحكام، وأنّ معظم دواوين الفقه لم تقدم لها ذكر قائلا " لأنّ علم القضاء يفتقر إلى معرفة أحكام تجري مجرى المقدمات بين يدي العلم بأحكام الوقائع الجزئيات، وغالبا تلك المقدمات لم يجر لها في دواوين الفقه ذكرا ولا أحاط بها الفقيه خبرا وعليها مدار الأحكام، والجاهل بها يخبط خبط عشواء في الظلام... ولذلك ألف أصحابنا – رحمهم الله – كتب الوثائق وذكروا فيها أصول هذا العلم لكن على وجه الإقتصار والإيجاز، ولم أقف على تأليف أعتني فيه بإستيعاب الكشف عن غوامضه ودقائقه وتمهيد أصوله وبيان حقائقه فرأيت نظم مهماته في سلك واحد مما تمس الحاجة إليه وتتم الفائدة بالوقوف عليه، وجردته عن كثير من أبواب الفقه إلاّ ما لا ينبغي تركه لتعلقه بأبواب هذا الكتاب، إيثارا للإقتصار وإستغناء بما ألّفوه في ذلك؛ لأنّ الغرض بهذا التّأليف ذكر قواعد هذا العلم وبيان ما تفصل به الأقضية من الحجاج، وأحكام السّياسة الشّرعيّة..."[(1)]، وقد أكّد التنبكتي عن أهمية هذا التّأليف بقوله " لم يسبق لمثله، وفيه من الفوائد ما لا يخفى"[(2)]، مما يعني أنّ القضاة والمفتين من المالكيّة قد نهلوا وإستفادوا منه، وهي إشارة هامة أخرى تثمن الدور الذي قام به قضاة المغرب المالكيّة ومنهم آل فرحون التونسية في نشر وتعزيز المذهب المالكيّ وتجديد فواصله حسب ما يستجد من أمور، وهذا من خلال خطة القضاء والتّأليف الفقهيّ.

ومن أعمال القضاة المغاربة الإضافية التي إضطلعوا بها عدم تقاعسهم في **محاربة الكتب المنحرفة والمحجورة،** ومنعها في المجالس العلمية، مثلما فعل العلاّمة القاضي **ابن خلدون** خلال مسيرته، فقد حجر ومنع النظر في كتب أهل الكلام والبدع المضلّلة من أهل التّصوف المبتدعة الذين إنحرفوا عن مسار التّصوف السّنّي، والإشهار بهم لما تمثله مؤلفاتهم وتوجهاتهم من خطر على عقيدة المجتمع، نظرا لما تحمله من مستهجن البدع والتّأويل، ومن أبرز ما شدّد في محاربتها كتاب "فصوص الحكم" وكتاب "الفتوحات المكية" لمحي الدين إبن عربي (ت638هـ/1240م)[3]، وكتاب "بُدُّ العارف" لعبد الحق بن سبعين (669هـ/1270م)، وكتاب"خلع النعلين وإقتباس النور من موضع القدمين" لأحمد بن قسي (ت546هـ/1151م)، وكتاب"عين اليقين" لإبن برجان (ت536هـ/1141م)، بالإضافة إلى إستهجانه بالشعر الّذي ينسجونه على هذا الطريق، كالمنسوب لابن الفارض (632هـ/1235م) والعفيف التلمساني (ت690هـ/1291م)، وكذلك انتقد وتحفظ على شرح إبن

---

(1) –ابن فرحون(ت799هـ): **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام،** تح وتع جمال رعشلي، دار عالم الكتب، الرياض، ط خاصة، 2003م، ج1، ص4.

(2) –أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ): **نيل الإبتهاج،** ص34.

3 –ينظر إلى رأي الكثير من العلماء والفقهاء حول هذين الكتابين. ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية،** ج13، ص156.

الفرغاني للقصيدة التائية لابن الفارض، وقد نُقل على يعض المتأخرين أنّه حَكَم ابن خلدون عليها جميعا بالقول "...متىّ وجدت بالتحريق بالنار والغسل بالماء حتىّ ينمحي أثر الكتاب لما في ذلك من المصلحة العامة في الدين بمحو العقائد المختلفة..."[1].

كما لم يتوان القضاة في التّحرّي في معتقد المشكوك في أمرهم ومراجعة الكتب التي يُقرؤونها، حيث تذكر بعض الأخبار أنّ القاضي **برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن علي التادلي المغربي** قد رفع إليه الزين عمر الكفيرى (ت803هـ/1400م) خبر برهان الدين إبراهيم بن مُحَّد بن راشد الملكاوى الدمشقي الشّافعيّ (ت804هـ/1401م) أنّه قرأ أحد الكتب المرفوضة والمحجوره حينها وهو "الردّ على الجهميّة" لعثمان الدارمى (ت680هـ/1281م) على شيخه الجمال بن الشرائحي، فيقول إبن حجر العسقلاني بعدها أنّ القاضي التادلي المغربي قد طالب الملكاوي بالمثول عنده، وبعد ثلاث جلسات تغيّب في أوسطها سأله عن عقيدته فقال الإيمان بما جاء به رسول الله ﷺ، فإنزعج القاضي التادلي لذلك، فأمر بتعزيره فعزر وضرب وطيف به، ثمّ طَلَبه بعد أسبوع بعد أنّ بُلغ القاضي التادلي عنه كلام أزعجه وأكّد عنه نواياه فبتّ بضربه والتّشهير به وسجنه لمدة شهر[2]، ولم يكتفي بذلك بل شدّد كذلك على الذي قُرئ عليه هذا الكتاب وهو الجمال بن الشرائحي وأمر بسجنه وقطع نسخته من كتاب الرّدّ على الجهميّة لعثمان الدارمى حتىّ لا يعود لتداوله بين الطلاّب والنّاس، في الواقع لم نجد نصا أخر يثبت أو ينفي هذه الحادثة إلاّ ما ذكره إبن حجر العسقلاني، لاسيما أنّ كتاب الرد على الجهميّة لم يحمل في طياته ما يخالف الشرع، لكن يبدوا أنّ الكتاب كان مرفوضا رسميا من السّلطة والقضاء نظرا لما يحتاويه الكتاب من ردود قوية إتجاه الجهميّة والمعتزلة، وهو ما قد يشعل الخلافات مابين أهل العلم أو بين الفرق العقائدية مثلما ظهر في هذه الأسطر من الحادثة، ضف إلى ذلك أنّ القاضي التادلي المغربي حسب السير يعدّ من الشّخصيّات القضائيّة المهابة والجريئة والمصمّمة في معالجة القضايا والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه، والتدقيق في فواصل القضايا التي ترفع له، وبالتالي لا نعتقد أنّ قرار المنع قرارا شخصيّا من القاضي التادلي المغربي، فقد قال عنه إبن الخطيب الناصري كذلك كان حاكما ناصرا للشرع مهيبا، وكتب إليه كذلك البدر أبو مُحَّد بن حبيب عَقِب تعيينه لولاية دمشق بدل حلب قائلا:

[1] -برهان الدين البقاعي(ت885هـ): **مصرع التصوف**، تح وتع عبد الرحمان الوكيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1980م، ص166، 167، 168.

[2] -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص141. وأخذ عنه رواية الحادثة تلميذه شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص146.

سِر إلى جَنّة الشّآم دِمشْــق*** حَاكِماً عادلاً رفيعَ المقامْ

رَامتْ القربَ منكَ فَادخُل إليها*** يا أبا سَالم بِأزكى سَلامْ[1]

ويظهر من أخبار المصادر أنّ القضاة أحيانا كانوا **يحتفظون بودائع** النّاس من أموال وحلي وما شابه به، مع أنّ هذه العملية كان بعضهم يحترّز من القيام بها لرفض السّلطة لها، ومصادرتها إذا ما ثبت أنّ القاضي له وديعة[2]، وهذا ما لمسناه من مجريات أحداث القرن **9ه/15م** وبضبط في **7ربيع الآخرة سنة 884ه/1479م** حين فُند إتهام السّيد الدباغ على قاضي الشّام **المغربي شهاب الدين المريني المالكيّ** حين إدّعي عليه في القاهرة أنّ له تركة لإبن عمه السّيد إبراهيم، وأنّه لم يستلمها[3].

كذلك كان في بعض الأوقات يعهد للقضاة **تعمير وبناء المساجد والمؤسسات**، مثلما أسلفنا في خبر سلطان علماء القاضي **عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام المغربي**(ت660ه/1262م)، حين كلفه السّلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب إعمار المساجد المهجورة في مصر والقاهرة، التي كان التّفويض فيها خاص بشاد العمائر لحساسيتها ولا يكلف بها القضاة إلاّ من عرف بأمانته وصلاحه وحسن تسييره في تطبيق الشّرع، لأنّ هذا النّوع من المنشأة كانت لها أوقاف تُدر عليها، ومن الضرورة إشرف القضاة عليها بالرغم من وجود شيوخ ونظار لها.

بينما هناك من القضاة من تكلفوا بأموالهم الخاصة في تعمير المؤسسات العلمية، كحالة قاضي **بجاية جمال الدين مُحَّد بن سليمان بن سومر الزواوي المالكيّ** (ت717ه/1317م) الذي قُيّد له في سيره تعمير أهم مدرستين مالكيتين في مدينة دمشق وهي: النورية[(4)] والصمصامية[(5)]، وهو تثمين إضافي للدور الذي قدموه في تعزيز وتثبيت المذهب المالكيّ في هذه الدّيار.

---

[1] -شمس الدين السخاوي(ت902ه): **نفس المصدر**، ج1، ص155، 156.

[2] - سحر عبد الله مُحَّد: **مؤسسة القضاء في الدولة المملوكية (دراسة تاريخية)**، مجلة آداب المستنصرية، العدد42، 21018م، ص10.

[3] -ابن الحمصي(ت934ه): **حوادث الزمان**، ج1، ص146.

[(4)] —المدرسة النورية: وتعرف كذلك بالمدرسة الصلاحية من مدارس المالكية بدمشق أنشأها الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب بالقرب من المارستان النوري، لذلك عرفة أيضا بالمدرسة النورية أيضا. عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978ه): **الدارس**، ج2، ص8.

[(5)] —المدرسة الصمصامية: إحدى المدارس المالكيّة بدمشق تقع بمحلة حجر الذهب شرقي دار القرآن الوجيهية وقبلي المدرسة المسروريه الشافعيه وشام الخاتونيه العصميه الحنفيه، عبد القادر بن مُحَّد النعيمي(ت978ه): **نفس المصدر**، ج2، ص6، 7. ابن ايبك الصفدي(ت764ه): **أعيان العصر**، ج4، ص457.

كما أخذ القضاة أيضا على عاتقهم **غرس القيم الأخلاقية** من خلال بعض المحاكمات، ومثال ذلك ما ورد في قضية برهان الدين إبراهيم الدمياطي[(1)]، الذي كان يصرح بالقول بعد موت نظيره أكمل الدين مُحَّد البابرتي "لا رحم الله أكمل الدين فإنّ موته فتح"[(2)]، فرأى فيها **ابن خلدون** قاضي الشرع أنّه تجاوز وتشهير وإنتقاص لا يجوز للبرهان الإقدام عليه بغض النظر عن الخلاف الذي وقع بينهما، كونه من العلماء وليس بشخص عادي ضد أكمل الدين مُحَّد البابرتي الذي يعدّ هو الآخر من العلماء الجهابذة والمشهود لهم بالعفّة والقوة [(3)]، فقرّر فيه ابن خلدون في **16 رمضان 786هـ/1384م** التعزير وحبسه كتأنيب له.

هذا عدا **مشاركة** القضاة عموما **في فعاليات إستقبال وتنصيب** الأمراء ونواب النيابات والسّلاطين وأصحاب المناصب الجليلة، ومثالا لا حصر شارك **القاضي المغربي شهاب الدين المريني المالكيّ** إلى جانب باقي القضاة بدمشق ونائب الغيبة في يوم في **14 جمادى الآخرة يوم الاثنين سنة 895هـ/1490م** في إستقبال محب الدين بن سلامة، نظرا لتعيينه في منصب كاتب السّر في دمشق، وشارك كذلك مع القضاة خلا الحنبليّ من نفس السنة والشهر في خامس عشر في فعاليات إستقبال الأمير خضر بك لإستقراره في أستادارية الغور بدمشق[4].

بالإضافة إلى كل هذا كان يسمح للقضاة في تولّي وظائف أخرى خلال مسيرتهم القضائيّة، كالإنخلاط في التّداريس أو الوظائف الإدارية والشبه دينيّة، لهذا نصادف في كثير من السير أنّ القاضي كان مثلا خطيب وإداري ومدرس في آن واحد.

[(1)] – برهان الدين إبراهيم الدمياطي: ناظر المواريث والاهراء في مصر والقاهرة توفي سنة 800هـ ينظر شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص185. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج5، ص434.

[(2)] ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص291.

[(3)] – ينظر ترجمته ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص298.

[4] –ينظر لأحداث سنة 995هـ ابن طولون(ت953هـ): **مفاكهة الخلان**، ص105.

المبحث الثاني: وظيفة نيابة القضاء.

إنّ لفظ "النَّائب" يقرن بإسم الوظيفة التي يتعلق بها تمييزا لشاغلها كالقول "نائب القضاء"، كما كان اللّفظ الدال على شاغل هذه الوظيفة مقترن أيضا بإسم شاغل الوظيفة الأصلي[1] كالقول "نائب القاضي"، وأمّا الوظيفة نفسها وهي "النّيابة" فكانت تعرف بإسم الوظيفة ذاتها[2] وهي"نيابة القضاء" وذلك تميزا عن منصب قضاة القضاة، وسبب وجود هذه الوظيفة هو كما أشار له العلاّمة ابن خلدون "لإتساع خطة هذا المعمور وكثرة عوالمه، وما يرتفع من الخصومات في جوانبه"[3]، ولذلك فإنّ قاضي القضاة كان بحاجة ماسة لمن ينوب عنه لتحدث فيما عسر عليه مباشرته بنفسه[4]، نظرا لكثرة مهامه وتشعّبها كما أوضح البحث، لذا فنواب القضاء كانوا مجموعة من العلماء يقومون بمساعدة قضاة القضاة في تسيير أمور النّاس من أعمال التّقاضي بكل ناحية وإقليم، وإنّ كانت صلاحيات هؤلاء النواب تتوقف في الأمور العادية اليوميّة، أمّا فيما يخص القضايا الكبرى التي تصل عقوبتها إلى الإعدام فإنّ أحكام هؤلاء النواب كان لابد أنّ يصادق عليها قاضي القضاة أو السّلطان[5].

---

[1]- George Makdisi : **The Rise of colleges institutions of learning in Islam and the west,** Edinburgh university**,** PRESS**,** 1981**,**P189.
[2] -George Makdisi : **same source**: p189.

[3] -ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص653.

[4] -ناجي معروف: **تاريخ علماء المستنصرية**، ص30.

[5] – صالح حسن عبد ومروان سالم نوري: **القضاء في مصر**، 56. السخاوي(ت902هـ): **وجيز الكلام**، ص90.

لهذا عند استحداث منصب قضاة القضاة جعل بيد القضاة الأربعة أنّ يولّوا النواب[1] عليهم وفق مذاهبهم، بعدما كان في البداية حكرا على قاضي القضاة الشّافعيّة فقط، وقد تذبذبت أعداد النّواب لكل قاضي قضاة ما بين زيادة ونقصان طوال فترة الدراسة[2].

أمّا فيما يخص درجة وظيفة "نيابة القضاء" في الجهاز الإداري القضائيّ فهي تأتي كما دلّت عليها لفظ النّيابة في المرتبة الثانية من الأهمية، فمن خلالها كان بإمكان المتولّي أنّ يترقّى إلى منصب قضاة القضاة سواء في حالة وفاة أو عزل قاضي القضاة، أو في أماكن أخرى غير التي ناب فيها، وقد بينا سلفا في السير القضائيّة لعلماء المغرب حالات لهذا التّرقّي.

غير أنّ هذه التّرقّية من النّيابة إلى قاضي قضاة قد لا تدوم فقد تنزل الرتبة إذا ما عزل، وهذا ما لاحظناه على سبيل المثال في حال قاضي المالكية بدمشق **حسن البدر الدرعي المغربي** (ت828هـ/1425م)[3]، ولكن من جانب آخر قد تطول سنوات النّائب دون أنّ ينال حظًا في التّرقّية مثل حال النّائب **فخر الدين مُحَّد بن مسعود بن سليمان بن سومر الزواوي المالكيّ** (ت757هـ/1356م)[4] فقد ناب عن عمه وغيره نحو 30 سنة دون تولّي القضاء، وكذا النّائب **جمال الدين أبو مُحَّد عبد الله بن إبراهيم بن سعيد بن قايد الريغي المالكيّ** (ت645هـ/1739م)[5] فقد بقي في النّيابة أزيد من 40 سنة، والحال نفسه للنائب **مُحَّد بن مُحَّد بن مُحَّد بن مُحَّد مُحَّد الريغي**(ت881هـ/1476م) الذي ناب أكثر من 20 سنة عن القضاء في مدينة الإسكندرية[6]، ومع ذلك هناك من قد تأتيه الفرصة فيأبى المباشرة ويفضل البقاء نائبا على القضاء كما حدث مع النّائب **العز مُحَّد بن مُحَّد بن عبد السلام الصنهاجي الشّافعيّ** (ت865هـ/1461م)[7] الذي رفض منصب قاضي القضاة بحلب تعفّفا وزهدا، وغيره من النماذج الكثير.

(1) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص36.

(2) – ينظر على سبيل المثال ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص218. ج3، ص305، 335. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج6، ص406.

3 – يراجع جدول قضاة القضاة المالكية في دمشق من المبحث السابق.

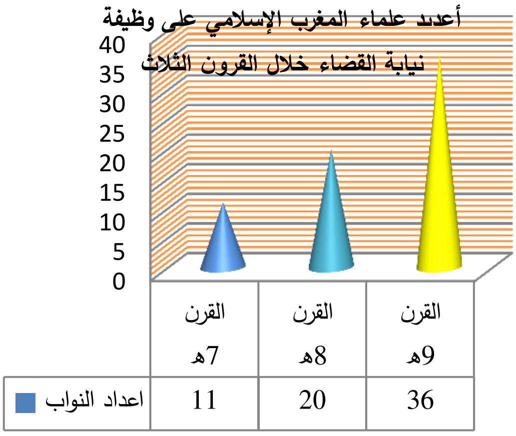
(4) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص255.

(5) –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج4، ص437. شمس الدين الذهبي(ت148هـ): **سير أعلام**، ج16، ص435.

6 –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص269م

(7) – السخاوي(ت902هـ): **وجيز الكلام**، ص742.

وقد أكّدت الصّيغ المتعدّدة التي وردت في سيرة مجموعة نواب علماء المغرب الإسلامي على أنّهم لم يكونوا في كثير من الأحيان أقلّ كفاءة وأهلية علمية وفقهيّة ومذهبيّة من صاحب منصب قضاة القضاة، وهو ما أثبتته كذلك الشروط المدرجة لمتولّي هذه الوظيفة من صفات، حيث أشترط فيه ما أشترط في القاضي من صفات إذا كان مستخلفا في جميع الأحكام، أمّا إذا كان مستخلفا في عمل خاص ومحدّد فلم يشترط فيه إلاّ معرفة ما فوّض إليه ولم يشترط فيه بلوغ رتبة الإجتهاد[(1)]، كما يجب التّنويه على أنّ النائب كان بإمكانه أنّ ينوب عن قضاة على غير مذهبه[(2)]، بالإضافة إلى تولّي مهام جانبية في القضاء كمرافقة قافلة الحج من أجل حلّ القضايا الطارئة خلال الرحلة إلى الدّيار الحجازية وكانت تعرف هذه الوظيفة بـ"قضاء المحمل"[3].



وقد إستقطبت وحازت وظيفة نيابة القضاء على إهتمام العديد من علماء المغرب الإسلامي، حيث إستقرّ إحصاء أعداد الذين وقف عليهم البحث 67 نائبا من غير الذين تمّ ذكرهم ضمنيا في المبحث السابق، فكما يتجلّى في المخطط أنّ أعدادهم تزايدت من قرن إلى أخر، وهذا الإستقطاب كان بارزا في الأسر المغربية، وبالأخصّ **أسرة موسى المصمودي** وكذا عدد من أفراد **الأسرة الفاسية** و**غمارية** و**إبن حريز التلمسانية**.

وتبيّن لنا أيضا من خلال قراءتنا لسير النواب المغاربة أنّ هناك تنوّع في أصناف النواب، تبعا لما أنيط لهم من تخصّص ومهام ومكان، ويمكن بناءً على هذا حصر أصناف النواب ضمن أسماء الوظائف المبيّنة في الجدول[4] الآتي:

نوع النّيابة	القضاء الأصغر	نيابة قضاة القضاة	النّيابة الخاصّة	نيابة متنوعة	نيابة قضاء مجهولة	النّيابة عن النواب الصغار
المجموع	20	34	04	03	03	01

جدول يوضح أنواع وظيفة النّيابة التي تولّها علماء المغرب

أولا/ القضاء الأصغر:

(1) – ابن ابي الدم (ت642هـ): **أدب القضاء**، ج1، 143.

(2) – يراجع النماذج من النواب الذي ارتقوا إلى القضاء في المبحث الأول.

3 – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، 263.

4 – الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

تميّز النواب الذين تسنّمون القضاء الأصغر عن غيرهم من النواب بأنّ تولّيتهم في الأعمال والنّواحي التابعة للمدن الكبرى، فعلى سبيل الذكر بلاد مصر من نواحيها: منوف وأسيوط ومنفلوط وقوص[1] والإسكندرية قبل أنّ تجعل نيابة مستقلّة...إلخ، وكذلك مكة فمن نواحيها: التابعة لها الطائف[2] وجدة[3] وغيرها[4]، وبالنسبة لبيت وبالنسبة لبيت المقدس وما يتبعها: الخليل[5] والرملة ونابلس[6]، وهكذا فإنّ كل مدينة كبرى يخصّص لها نوابا نوابا للقضاء في نواحيها، ولذلك عادة ما يصطلح عليهم بالقضاة الصغار[7]، وكان ممن تقلّد هذا النّوع من النّيابة النّيابة من علماء المغرب:

الرقم	أسماء القضاة الصغار	المذهب	نبذة عن حياتهم القضائية	ملاحظة
1	شمس الدين أبو عمر عثمان بن سعيد بن كثير الصنهاجي(ت639هـ/1241م)	شافعيّ	قلّد نيابة قضاء مدينة قوص[8].	/
2	نجم الدين أبو النصر الفتح بن موسى بن حماد المغربي الخضراوي (584-663هـ/1188-1265م)	شافعيّ	كان من الفقهاء الشّافعيّة الفضلاء، بعد دخوله إلى مصر فوّض له ولاية نيابة قضاء مدينة أسيوط[9].	/
3	ضياء الدين أبو الفضل جعفر بن مُحَمَّد بن عبد الرحيم القنائي السبتي (619-696هـ/1222-1297م)	شافعيّ	عيّن في ولاية نيابة قضاء مدينة قوص، لينقل بعدها لوكالة بيت المال بالقاهرة[10].	/
4	موسى بن عبدالرحمن بن شجاع الدين	مالكيّ	لمّا مات نائب القضاء في الطائف إبن المرحل	/

(1) – قوص: هي مدينة قديمة تعرف بقوص العالية، بنيت زمن شداث بن عديم من ملوك مصر، وهي على ضفة النيل الشرقية. ابن دقماق(ت809هـ): **الإنتصار**، القسم2، ص28.

(2) – الطائف: وهي في الأقليم الثاني، وعرضها إحدى وعشرون درجة، وبالطائف عقبة وهي مسيرة يوم للطالع من مكة ونصف يوم للهابط إلى مكة. مكة. الحموي (ت626هـ): **معجم البلدان**، ج4، ص8.

(3) –وجدة: بلد على ساحل بحر اليمن، وهي فرضة مكة، بينها وبين مكة ثلاث ليال. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص263. الحموي (ت626هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص114.

(4) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1' ص31.

(5) –الخليل: مدينة فلسطينية. ينظر أكثر الحموي (ت626هـ): **معجم البلدان**، ج2، ص387.

(6) – نابلس: من المدن الجليلة واحدى كور فلسطين. الاصطخري(ت346هـ): **المسالك وممالك**، دار صادر، بيروت، د.ط، 2004م، ص56.

(7) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج9، ص255. محمود رزق سليم: **عصر سلاطين**،ج1، القسم 2، ص 73.

(8) – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص325، 326. ابن الملقن(ت804هـ): **العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، المذهب**، تح أيمن نصر الأزهري وسيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص 344.

(9) – جلال الدين السيوطي(ت 911هـ): **بغية الوعاة**، ج2، ص242. **حسن المحاضرة**، ج1، ص415، 416.

(10) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج3، ص63.

	المصمودي المغربي(ق7هـ/13م)	ثمّ شافعيّ	تحول موسى هذا من مذهب المالكيّ إلى الشّافعيّ فقلّد مكانه[1].	
5	عيسى بن موسى بن عبد الرحمن شجاع الدين المصمودي المغربي (ق7هـ/13م)	شافعيّ	ولّي نيابة القضاء بالطائف بعد والده موسى[2].	ابن النائب رقم(4)
6	محمّد بن عيسى بن موسى بن عبد الرحمن شجاع الدين المصمودي المغربي (ق8هـ14م)	شافعيّ	خلف والده عيسى على نيابة قضاء مدينة الطائف[3].	ابن النائب رقم(5)
7	شمس الدين محمّد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل الربعي التونسي (639-715هـ/1241-1315م).	مالكيّ	"كان إماما مفتيا فقيها مفسرا بارعا في فنون أصوليّا عالما ذا سكون وعفة وديانة"[4]، فوّض إليه نيابة القضاء في مدينة الحسينية خارج القاهرة ثمّ في مدينة الإسكندرية.	/
8	أحمد بن أبي بكر بن حرز الله شهاب الدين أبو العباس الأزندي المغربي (652-727هـ/1254-1327م)	شافعيّ	"كان كريم النفس لا يدخر شيء وفيه تواضع وأخلاقه حسنة"، قلّد نيابة القضاء في العديد من المدن كالخليل وصرخد[5] وبصرى وغيرها[6].	/
9	محمّد بن محمّد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل الربعي التونسي(ت763هـ/1362م)	مالكيّ	كان تفويضه لنيابة القضاء بالحسينية خارج القاهرة[7].	ابن النائب رقم(7)
10	محمّد بن محمّد بن عبد الله بن يعقوب بن إبراهيم الغماري(ق9هـ/15م)[8]	مالكيّ	تقلّد القضاء الأصغر بمنطقة ليّة من الطائف.	/
11	أبو الخير بن محمّد بن عبد الله بن يعقوب بن	مالكيّ	تولّى قضاء منطقة ليّة بعد أخيه محمّد [9].	أخ النائب

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص98.
(2) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص98.
(3) – نفسه: ج6، ص98.
(4) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص535. ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج2، ص317.
(5) – صرخد: من قرى حوران.
(6) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج1، ص195.
(7) –-تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص220. تقي الدين بن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج2، ص213. ص213.
(8) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص128.
(9) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج11، ص106.

	إبراهيم الغماري (799-815هـ/1397-1412م)			رقم(10)
12	الشمس مُحَّد بن أبي بكر بن عبد الوهاب القابسي(777-855هـ1375-1451م)	شافعيّ	أحد **عدول** حانوت القطنين، بارع في توثيق، ثمّ تنقل لنيابة الحكم بالمحلة الكبرى[1].	/
13	عبد الله بن مُحَّد بن عيسى بن موسى بن عبد الرحمن شجاع الدين المصمودي المغربي (ق9هـ/15م)[2]	شافعيّ	خلف والده مُحَّد على نيابة القضاء في مدينة الطائف.	ابن النائب رقم(6)
14	مجد الدين أبي بكر بن مُحَّد بن الزين أبي المعالي حريز التلمساني(ق9هـ/15م)	مالكيّ	قلّد نيابة القضاء في مدينة منفلوط من مصر[3]. مصر[3].	/
15	شهاب الدين مُحَّد بن أحمد الفرياني (780-859هـ/1378-1455م)	مالكيّ ثمّ شافعيّ	تحول عن مذهبه المالكيّ للشافعيّ فولّي نيابة قضاء مدينة نابلس، وكان أوّل من إستقل بنيابتها[4].	/
16	عبد اللطيف بن نصر الله بن أحمد بن مُحَّد بن عبد النور المغربي(ت878هـ/1473م)	مالكيّ	تكسب بالشهادة بالقاهرة وغيرها، ثمّ ناب بالمحلة الكبرى عن قضاتها[5].	/
117	مُحَّد بن إبراهيم بن مُحَّد بن عبد الرحمن الزواوي البجائي(846-895هـ/1442-1490م)	مالكيّ	كان فيه فضيلة وخير، نائب عن قاضي القضاة برهان بن ظهيرة في مدينة الطائف[6].	/
18	أبو الخير أحمد بن مُحَّد بن مُحَّد بن عبد السلام الصنهاجي (847-...هـ/1443م-...م)	شافعيّ	كان نائبا للقاضي زين الدين زكريا بن مُحَّد بن الأنصاري الشّافعيّ (ت926هـ /1520م) في مدينة منوف ثمّ مدينة القاهرة مضافا لها منوف. ما قيل عنه: كان يستحضر الكثير من فروع الفقه، ومعروف بالفضائل وسلامة الفطرة	/

(1) – نفسه: ج7، ص 175.

(2) – نفسه: ج6، ص98.

(3) - الزَّبيدي (ت1205هـ): **تاج العروس**، ج15، ص 103.

(4) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص68. ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): **إنباء الغمر**، ج3، ص517. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج9، ص381.

(5) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص339، 340.

(6) – نفسه: ج6، ص275. **وجيز الكلام**، ص1159. **الذيل التام على دول الإسلام للذهبي**، تح حسن اسماعيل مروة، محمود الارناؤوط، دار العماد، بيروت، ط1، 1997م، ج2، ص 586.

			ومحاسن الأخلاق[(1)].	
19	موفق الدين عمر بن عبد الوهاب بن أحمد القابسي(من أهل ق8هـ/14م)	مالكيّ	حكم نيابة القضاء لمدة غير معلومة في مدينة نشين القناطر من الغربية من مصر قبل صرفه، كان من الأولياء الكبار فيها[(2)].	/
20	فخر الدين الريغي (موجود سنة 725هـ/1325م)	مالكيّ	من بيت الريغي المشهور في الإسكندرية، وهو من جملة النواب الذين أشار إليهم ابن بطوطة في رحلته عند زيارته لمدينة الإسكندرية سنة 725هـ/1325م[3].	/

ثانيا/ نيابة قضاة القضاة:

أمّا وظيفة نيابة قضاة القضاة فتميّز أصحابها بإقامتهم في دائرة مدينة قاضي القضاة، والقيام بأعماله سواء في الحكم في فترات غيابه، أو فيما يخصّ بعض مهامه المختلفة الموكلة والواقعة على عاتق قاضي القضاة، ومثلا على ذلك فقد كان القاضي **سراج الدين عبد اللطيف بن أبي الفتح مُحَّد بن أبي المكارم الفاسي الحنبلي** (ت853هـ/1455م) دائم الأسفار، فتطول غيبته عن قضاء مكة نظرا لكونه قاضيا في نفس الوقت على المدينة المنورة، ولهذا كان يستخلف من ينوب عنه في كلتا المدينتين[(4)].

وممن تولّى من علماء المغرب في هكذا نوع من النّيابة حسب البحث:

ر	أسماء نواب قضاة القضاة	المذهب	نبذة عن حياتهم القضائيّة	ملاحظة
1	زين الدين أبو القاسم مُحَّد بن مُحَّد بن الحسين بن عتيق بن رشيق المغربي (ت725هـ/1325م)	مالكيّ	فوّض له نيابة القضاء على قاضي الإسكندرية، اِستمرّ في ولايته 12 سنة[(5)]. **ناب عن القاضي:**/	/
2	جمال الدين أبو مُحَّد عبد الله بن إبراهيم	مالكيّ	تقلّد النّيابة على قاضي الإسكندرية.	

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص182.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص175.

3 –ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص17.

(4) – السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص69. ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص145.

(5) – جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج1، ص458.

	بن سعيد بن قايد الريغي (549-645هـ/1154 -1247م)		**ناب عن القاضي:** / ما قيل عنه: "حمدت سيرته وإشتهرت ديانته وثبوته في الأحكام وصلابته"[1]	/
3	أبو عبد الله التـــــنسي (ت بعد648هـ/1250م)	مالكيّ	كان أحد **عدول** الإسكندرية ثمّ ناب في الحكم في مدينة الإسكندرية. **ناب عن:** القاضي تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز الشّافعيّ(ت665هـ/1257م). ما قيل عنه: "فاضلا صالحا عالما بالفقه والأصول"[2]	/
4	شرف الدين أبو بكر مُحَّد بن الحسن بن عبد السلام بن عتيق بن مُحَّد التميمي السفاقسي بن المقدسية (573-654هـ/1177-1256م)	مالكيّ	كان أحد **العدول** في ثغر الإسكندرية، ثمّ **ناب** فيها عن قضاتها. **ناب عن:** / ما قيل عنه: "من بيت علم وصلاح"[3].	/
5	سديد الدين عثمان بن عبد الكريم بن أحمد بن خليـــفة الصنهاجي التزمنتي(605-674هـ/1208-1275م)	شافعيّ	كانت نيابته على قاضي مدينة القاهرة. **ناب عن القاضي:**/ ما قيل عنه: "كانت له اليد الطولى في معرفة المذهب وفصل الخصومات"[4].	/
6	وجيه الدين يحي بن مُحَّد بن يحي بن عبد الله أبو زكريا الصنهاجي (667-...هـ/1268-...م)	مالكيّ	ناب عن قاضي مدينة الإسكندرية. **ناب عن القاضي:**/ ما قيل عنه: "ذو الرتبة السّامية السّنّيّة، إمام في الفروع والأحكام عالم بالحلال وحرام"[5]	/
7	محي الدين بن صالح بن عتيق الزواوي (ت710هـ/1310م)	مالكيّ	**ناب عن:** القاضي جمال الدين مُحَّد بن سليمان بن سومر الزواوي المالكيّ (ت717هـ/1317م) في مدينة دمشق. ما قيل عنه: "كان فقيها فاضلا ... متواضعا دينا"[1].	/

(1) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج4، ص437. شمس الدين الذهبي(ت148هـ): **سير أعلام**، تح إشراف البوشي، أشرف على التح شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط11، 1996م، ج16، ص435.

(2) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص360.

(3) – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج3، ص274. شمس الدين الذهبي(ت148هـ): **سير أعلام**، ج16، ص448.

(4) – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**،ج8، ص337. ابن المعلم(ت765هـ): **نجم المهتدي**، ج2، ص131.

(5) – أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ): **نيل الابتهاج**، ص633.

8	ركن الدين أبو عبد الله مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الرحمن بن يوسف التونسي بن قوبع (664-738هـ/1266-1337م)	مالكيّ	كانت ولايته لنيابة في مدينة القاهرة. **ناب عن القاضي**:/ ما قيل عنه: "ملأ المنصب عدلا وإنصافا ومال على المظالم وإنّ صادق وإنّ صافي..."[2]	/
9	شمس الدين مُحَّد بن سليمان بن أحمد القفصي(...-753هـ/...-1352م)	مالكيّ	**ناب عن:** شرف الدين مُحَّد بن القاضي قضاة معين الدين أبي بكر بن ظافر الهمذاني النويري ثمّ عن القاضي جمال الدين المسلاتي المالكيّ (ت771هـ/1331م) في مدينة دمشق. ما قيل عنه: "كان فهيما بمذهب مالك خبيرا بالأحكام"[3]	/
10	شمس الدين مُحَّد بن مُحَّد بن أبي القاسم فرحون(700-755هـ/1301-1354م)	مالكيّ	**ناب عن:** أخيه بدرالدين عبد الله بن مُحَّد بن أبي القاسم فرحون بن مُحَّد بن فرحون المالكيّ (ت769هـ/1367م)[4] في المدينة المنورة.	/
11	فخر الدين مُحَّد بن مسعود بن سليمان بن سومر الزواوي(ت757هـ/1356م)	مالكيّ	**ناب عن:** عمه القاضي جمال الدين مُحَّد بن سليمان ببن سومر الزواوي المالكيّ (ت717هـ/11317م) وغيره في مدينة دمشق. ما قيل عنه: "كان مشهور بالتّصميم في الأحكام والصّيانة والنّزاهة"[5].	/
12	شمس الدين مُحَّد بن يوسف بن صالح القفصي(701-774هـ/1301-1372م)[6]	مالكيّ	فوّض له نيابة القضاء على قاضي مدينة دمشق. **ناب عن القاضي**:/	/

---

(1) – العيني(ت855هـ): **عقد الجمان**، ج5، ص225، 226. البرزالي(ت739هـ): **المقتفي على كتاب الروضتين**، تح عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2006م، ص489.

(2) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج5، ص150. جلال الدين السيوطي(ت 911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص226.

(3) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص463. تقي الدين بن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج2، ص42. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص687

(4) – السخاوي(ت902هـ): **وجيز الكلام**، ص78. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**،ج4، ص335.

(5) – ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص255. تقي الدين بن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**،ج2، ص112. الحسيني(ت741هـ): **ذيول العبر**، الذيل الثاني، ج4، ص173.

(6) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص51. **انباء الغمر**، ج1، ص54. تقي الدين بن القاضي شهبة(ت851هـ):**نفس المصدر**،ج2، ص425.

13	إسماعيل بن عبد الله المغربي (ت803هـ/1425م)	مالكيّ	جاء في عرض سيرته أنّه تولّى النّيابة على قاضي مدينة دمشق. **ناب عن القاضي**:/ ما قيل عنه: "كان بارعا في مذهبه"[1]	/
14	عبد الله بن عبد الله الدكاري المغربي(ت806هـ/1403م)	مالكيّ	إلى جانب ممارسته لتدريس في رحاب الحرم المدني بالمدينة المنورة في الدّروس العامة **ناب عن** بعض القضاة في بعض القضايا. ما قيل عنه: "كان متجرئا عن العلماء"[2]	/
15	عبد الغني بن علي بن عبد الحـميد المغربي(بعد 770-...هـ/1368م)	شافعيّ	**ناب عن**: القاضي ابن حجر العسقلاني الفتح مُحَمَّد بن أبي (ت854هـ) في مدينة القاهرة، وكان قبلها يتكسب **بالشهادة**[3].	/
16	الجمال أبو البركات مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الفاسي (791-823هـ/1389-1420م)	مالكيّ	ناب عن القاضي تقي الدين الفاسي المالكيّ (ت832هـ/1429م) في مكة مرتين[4].	/
17	محي الدين عبد القادر بن أبي الفتح مُحَمَّد بن أبي المكارم أحمد الفاسي(791-827هـ/1389-1424م)	حنبليّ	**ناب عن**: أخوه القاضي سراج الدين اللطيف بن أبي الفتح مُحَمَّد بن أبي المكارم الفاسي (ت853هـ/1449م) في مكة المكرمة. ما قيل عنه: "كانت فيه حدة وقوة نفس، ولذلك هابه النّاس وإحترموه"[5].	قريب النائب رقم(16)
18	مُحَمَّد بن يعقوب بن يحي المغربي (ت قريب830هـ/1427م)	مالكيّ	إلى جانب ممارسته لتدريس في رحاب الحرم المدني في المدينة المنورة في الدّروس العامة تولّى نيابة الحكم[6]. **ناب عن القاضي**: /	/
19	أبو الفتح مُحَمَّد بن عبد القادر بن أبي الفتح مُحَمَّد بن أبي المكارم أحمد الفاسي (823- 842هـ/1420-1438م)	حنبليّ	ولد بمكة وتعلم فيها، دخل بلاد العجم في أواخر سنة 840هـ/1436م ثمّ عاد لمكة ومات بها.	ابن النائب رقم(17)

(1) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص301. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص158. ابن فهد الهاشمي (ت871هـ): **لحظ الالحاظ**، ج1، ص124.

(2) - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص275.

(3) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص253.

(4) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص105. تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص312، 313.

(5) - تقي الدين الفاسي(832هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص470.

(6) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص87.

			ناب عن: عمه القاضي سراج الدين اللطيف بن أبي الفتح محمّد بن أبي المكارم الفاسي (ت853هـ/1449م)[1] في مكة المكرمة.	
20	موسى بن محمّد بن أبي الفتح محمّد بن أبي المكارم أحمد الفاسي (ت بعد850هـ/1446م)	حنبليّ	ولد ببلاد كلبرجا من الهند وقدم مكة بعد سنة 830هـ/1427م وله من العمر ما يزيد على عشر سنين، سمع من أبي الفتح المراغي والتقي بن فهد وأجاز له جماعة، خرج من مكة بعد سنة850هـ/ 1446م لبلاد الهند. **ناب عن:** عمه القاضي سراج الدين اللطيف بن أبي المكارم الفاس(ت853هـ/1449م)[2] في مكة المكرمة.	ابن أخ النائب رقم(17)
21	أحمد بن موسى بن عبد الله بن موسى الصنهاجي المغربي(780-858هـ /1378-1454م)	شافعيّ	**ناب عن:** جلال الدين عبد الرحمن البلقيني الشّافعيّ(ت824هـ/1421م) فمن بعده في مدينة القاهرة. **ما قيل عنه:** "كان خيرا ساكنا فاضلا"[3] "كان فاضلا مفننا"[4].	/
22	العز محمّد بن محمّد بن عبد السلام الصنهاجي(775-865هـ/1373-1461م)	شافعيّ	**ناب عن:** جملة من القضاة كجلال الدين عبدالرحمن البلقيني الشافعي(ت824 هـ/1421م)، وابن حجر العسقلاني الشّافعيّ(ت854هـ/1450م)، وشمس الدين القاياتي الشّافعيّ(ت850هـ/1446م) في مدينة القاهرة.	قريب النائب رقم(21)
23	شمس الدين محمّد بن علي المغربي الفلاح(ت876هـ/1471م)	مالكيّ	**ناب عن:** القاضي شمس الدين عبد الله بن سعيد المغراوي(ت873هـ/1468م)[5] في مدينة القدس الشريف.	/
24	أبو اليسر محمّد الشمس بن عبد الرحمن بن محمّد بن علي الدكالي بن النقاش (ت877هـ/1472م)	شافعيّ	ناب عن قاضي مدينة القاهرة[6]. **ناب عن القاضي**:/	/
2	السيد الشريف شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمّد الحسيني المغربي	مالكيّ	**ناب عن:** القاضي شمس الدين العيني[1] في مدينة القدس الشريف.	/

(1) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج11، ص126.

(2) – نفسه: ج10، ص189.

(3) – شمس الدين السخاوي(902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص230.

4 -ابن الحمصي(ت934هـ): **حوادث الزمان**، ج1، ص68،69.

(5) - مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص249.

(6) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص39.

5	(ت886هـ/1481م)			
26	مُحَمَّد بن عبد اللطيف بن أبو السرور مُحَمَّد الفاسي(843- بعد899هـ /1439-1494م)	مالكيّ	تقلّد نيابة القضاء على قاضي مكة المكرمة[2]. **ناب عن القاضي:** /	قريب النائب رقم(16)
27	فرح بن أحمد بن أبي بكر بن مُحَمَّد التلمساني المنفلوطي (ت بعد899هـ/1494م)	مالكيّ	لم يفصل السخاوي في أخباره سوى أنّه كان ينوب في القضاء بناحية المحيوي القرشي[3]، و نرجح أنّ تكون أحد مناطق مصر كمنفلوط وهي دائرة عمل جده وأعمامه.	جده النائب رقم14 من جدول القضاة الصغار
28	يوسف بن مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن أبي القسم الجمال الانصاري الخزرجي التونسي الفلاح (ت875هـ/1470م)	مالكيّ	شغل نيابة القضاء بالإسكندرية بعد 825هـ /1422م، إلى جانب وظائف أخرى[4]. **ناب عن القاضي:** /	/
29	نور الدين الرهوني[5](من أهل القرن7هـ /13م)	مالكيّ	ذكره السخاوي عرضا في ترجمة حفيده مُحَمَّد أنّه كان نائبا في مدينة القاهرة[6]. **ناب عن القاضي:** /	جد النائب رقم30
30	مُحَمَّد بن علي البدر بن القاضي نور الدين الرهوني (ت بعد870هـ/1465م)	مالكيّ	**ناب على مجموعة** من قضاة القضاة كعلم الدين البساطي وغيره من بعده في مدينة القاهرة[7].	/
3	مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد	مالكيّ	يعود أصله إلى بيت علم شهير حطّ رحاله بمدينة الإسكندرية،	/

(1) - مجير الدين(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص252.

(2) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص77.

(3) -السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص168. ج4، ص276.

4 سيأتي ذكر باقي المناصب تبعا. **الضوء اللامع**: ج10، ص331.

5 - رهون: هي قبيلة بالقرب من مدينة فاس المغربية، والتي ينسب لها العديد من العلماء كمحمد هذا وأسرته وشيخ شرف الدين يحي بن موسى(ت 773هـ/1371م أو بعد) مُدرس الحديث بالمدرسة الصرغتمشية سنأتي على تقدمه لاحقا. السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص226. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص394، 395.

6 -رجحنا أنّه كان نائبا وليس قاضيا لأن سجل القضاة الكبار في القاهرة لم يكن مدرجا منهم لهذا فالأصح اشتغاله كنائب. السخاوي (ت902هـ):**نفس المصدر**، ج8، ص226.

7 - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص226. ابن عماد(ت1089هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص394، 395.

1	الريغي(ت1476/881م)		أين تربى وتعلم فيها ثمّ ناب في قضائها 20سنة، عرف عليه التّواضع والعفّة في عمله وخلقه[1]. **ناب عن القاضي:** /	
3 2	علي بن عمران بن غازي بن مُحَّد بن غازي النور بن الزين المغربي (854هـ/...هـ/1450م)	مالكيّ	كان من جملة نواب القاضي المغربي برهان الدين اللقاني في مدينة القاهرة، ووُجِّه كذلك لقضاء محمل الحج مدّة من الزمن[2]، ليعزل بعدها بسبب نهب أموال أبيه وتبذيرها على شهواته.	/
3 3	أمين الدين أبو حيان بن عبد العزيز بن عبد الرحيم السلمي المسلاتي الطرابلسي(ت764هـ/1363م)	شافعيّ ثمّ مالكيّ	طوال مسيرته كان ينوب عن عمه قاضي قضاة المالكيّة مُحَّد بن عبد الرحيم السلمي المسلاتي (ت771هـ/1369م) وعن تداريسه خلال غيبته في ديار دمشق. "...كان مشكورة السيرة..." [3].	/
3 4	شرف الدين عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي الفاسي (ت746هـ/1345م)	مالكيّ	من فضلاء المالكيّة، تولّى نيابة القضاء على قاضي مصر، ودرس في دروس العامة للمالكيّة[4]. ناب عن القاضي: /	/

ثالثا/ النّيابة الخاصّة:

أمّا بالنسبة لنوع النواب الذين تقلّدوا هكذا صنف من النّيابة فيمكن أنّ نميزّهم بكونهم نابوا عن قاضي القضاة في مهام مخصّصة حدّدة خصّصت لهم، مثل: فصل الخصومات فقط، أو حفظ أموال الأيتام، أو عقد الأنكحة وفسوخها التي كانت أبرز ما شغلوه علماء المغرب في هذا النّوع من النّيابة كما يظهر في الجدول:

الرقم	أسماء النواب الخاصون	المذهب	نبذة عن حياتهم القضائيّة	نوع المهمة
1	أحمد بن عبد الرحمن التدلي الفاسي(741هـ/1340م)	مالكيّ	**ناب عن:** القاضي الشرف الأميوطي في المدينة المنورة. ما قيل عنه: "كان صدرا في العلماء، والعفّة، ودين وصيانة، والعبادة"[5]	فصل الخصومات
2	عبد المؤمن بن خليفة بن عبد	مالكيّ	**ناب عن:** القاضي شهاب الدين الطبري في مكة.	. عقود

[1] –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج9، ص269.

[2] – نفسه: ج5، ص263.

[3] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج5، ص265.

[4] – بن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص184. ذكر السخاوي أنّ مغيلة نسبة لقرية من أعمال فاس، وأنّ حسن المغيلي(ت865هـ) المغيلي(ت865هـ) وشرف الدين عيسى كانا من جملة علماءها. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص134.

[5] – السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج1، ص186. بن فرحون(ت799هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص255.

	المؤمن بن خليفة بن عبد الملك الدكالي (ت741هـ/1340م)		ما قيل عنه: "كان رجل صالحا عابدا فقيها"[1]	الأنكحة
3	مُحَّد بن عبد القوي بن مُحَّد بن عبد القوي(ت852هـ/1448م)	مالكيّ	**ناب عن:** القاضي الكمال بن الزين وكذلك على أبو عبد الله النويري في مكة.ما قيل عنه: "برع في فنون من العلم"[2].	. عقود الأنكحة
4	أبي بكر بن عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الوهاب القابسي(777-855هـ/1375-1451م)[3]	/	**ناب عن:** قاضي القضاة في المحلة الكبرى من بلاد مصر.	. عقود الأنكحة

وقد تقلب بعض علماء المغرب في النّيابة على قضاة القضاة والقضاء الأصغر والنيابة الخاصّة، وممن ذكروا أنّهم **تنوع في نياباتهم:**

الرقم	أسماء النائب	المذهب	نبذة عن حياتهم القضائيّة
1	أحمد بن علي بن مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الرحمن الفاسي(754-819هـ/1353-1416م)	مالكيّ	**نوع النيابة:** ناب عن بعض القضايا وعقود الأنكحة /النّيابة عن قضاة قضاء. **ناب عن:** صهره القاضي أبي الفضل النويري، وكذا على إبنه محب الدين النويري الجمال بن ظهيرة وإبن أخيه القاضي سراج الدين اللطيف بن أبي الفتح مُحَّد بن أبي المكارم الفاسي الحنبلي(ت853هـ/1449م) في بعض القضايا، أمّا عقود الأنكحة فناب عن محب الدين النويري وولد له عز الدين. وتولّى نيابة قضاة القضاة عن تقي الدين مُحَّد بن أحمد بن علي بن مُحَّد الفاسي المالكيّ(ت832هـ/1429م). **مدينة النّيابة:** مكة المكرمة. **ما قيل عنه:** "تقدم في معرفة الأحكام والوثائق"[4].
2	الكمال أبو البركات مُحَّد بن أحمد	شافعيّ	**نوع النّيابة:** عقود الأنكحة /النّيابة عن قضاة القضاة.

(1) – تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص519.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص71. ابن فهد(ت858): **معجم الشيوخ**، ص234،233.

(3) –السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص175.

(4) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**،ج2، ص35، 36.

	بن أحمد بن أبي الخير القسطلاني (ت801-865هـ/1398-1461م)		**ناب عن:** القاصي أبي اليمن النويري وإبن عمه. تدرج الكمال في المناصب القضائية حيث باشر في البداية التّوقيع في الحكم، ثمّ تولّى النّيابة في عقود الأنكحة ثمّ النيابة في الحكم عن قاصي القضاة. **مدينة النيابة:** مكة المكرمة. **ما قيل عنه:** "كان له صبت عظيم على العوام ... لمساعدته لهم"[(1)].
3	أبو القسم بن أحمد بن مُحَّد المتيجي(ت892هـ/1487م)	شافعيّ	**نوع النّيابة:** النّيابة في قضاة القضاة /القضاء الأصغر. **ناب عن:** قاضي القضاة أحمد بن مُحَّد بن علي بن أحمد بن ناصر الشهاب الدرشابي (840-...هـ/1436م)، ثمّ تولّى القضاء الأصغر في برلس عن القاضي زكريا بن مُحَّد بن الأنصاري الشّافعيّ (ت926هـ/1520م)[(2)] **مدينة النيابة:** الإسكندرية ثمّ برلس.
4	شرف الدين أبو الروح عيسى بن مسعود بن منصور بن يحي بن يونس بن عبد الله بن أبي الحاج المنجلاتي الزواوي (ت743هـ/1342م)	مالكيّ	**نوع النّيابة:** القضاء الأصغر / النّيابة في قضاة القضاة ناب في بداية مشواره في نابلس ثمّ عند إنتقاله إلى دمشق ناب عن قاضيها المالكيّ جمال الدين الزواوي نحو سنتين، وعند رجوعه إلى الدّيار المصرية ناب على القاضي المالكيّ زين الدين بن مخلوف ثمّ عن تقي الدين الأخنائي، ليعتزل بعدها عن مجالس الحكم من أجل العلم والتّدريس[3].
5	زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن مُحَّد بن أبي الفوارس بن علي المغربي ابن الوردي (ت749هـ/1348م)	شافعيّ	**نوع النّيابة:** القضاء الأصغر/ النّيابة في قضاة القضاة كان في بداية مشواره القضائيّ ينوب عن القضاة بحلب، ثمّ ولّي القضاء الأصغر بمنطقة مَنْبِجٌ[4] من الشّام، إلى أنّ عزل نفسه عن الحكم[5].

وأخر مجموعة معنا من النواب ثلاث أخوة من أسرة إبن حريز التلمسانية وهم: تاج العرفين وعبد القادر وموسى (من أهل ق9هـ/15م)، ووالدهم بالتحديد السراج عمر بن أبي بكر بن مُحَّد بن حريز

---

(1) - ابن فهد(ت885): **معجم الشيوخ**، ص210، 211. السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص61.

(2) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج11، ص134.

3 -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**،ج3، ص212. إبراهيم بن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص72. ابن مخلوف(ت1360هـ): **شجرة النور**، ج1، ص314. خليل بن أيبك الصفدي(ت764هـ):**أعيان النصر**، ج3، ص727، 728.

4 - مَنْبِجٌ: مدينة صغيرة قديمة من أرض الشام وهي قريبة من مدينة حلب. يراجع ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج5، ص205.

5 - يعدّ تقي الدين المقريزي الوحيد ممن قدم أصله من المغرب. ينظر السوك، ج4، ص97. البدر الشوكاني(ت1250هـ): **البدر الطالع**، ج1، ص514.

(ت892هـ/1487م) قاضي القضاء المالكيّة لمصر، لم توافنا المصادر من أخبارهم كثيرا سوى إشارة سريعة ذكرها لنا السخاوي على أنّهم كانوا قضاة[(1)]، وقد رجحنا دائرة عاملهم في النّيابة وليس منصب قضاة القضاة، لأنّه كما قلنا سلفا أنّ والدهم عمر قد سُحب منه القضاء سنة 877هـ/1472م إلى برهان الدين المغربي اللقاني (ت896هـ/1491م) ولم تعدّ لهم[(2)]، ولكن ما لم نستطع تحديده هو مكان نيابتهم ونوع النّيابة التي قد شغلوها هؤلاء الإخوة، لهذا تركنا نيابتهم مجهولة من جداول الإحصاء السابق وفردنا لهم هذه الأسطر، متوقعين أنّ نيابتهم تدور حول القضاء الأصغر أو النّيابة الخاصّة أو النّيابة على أحد القضاة.

بالإضافة إلى تولّي أحد علماء المغرب في **النّيابة** على **النواب الصغار** وهو إبن مدينة تونس **أبي القاسم بن بنون المالكيّ**(من أهل القرن8هـ/14م)، الذي صادفه إبن بطوطة أثناء زيارته إلى مدينة المحلة الكبرى بمصر سنة 726هـ/1326م، ورافقه لزيارة مستنيبه نائب القضاء عز الدين بن الأشمرين[3].

أمّا فيما يخص ما يمكن **التّعقيب** عنه بعد أنّ قدمنا جزء منه في بداية المبحث على ما ألزمته الحاجة، هو التّعقيب على **الكفاءة القضائيّة والأخلاقيّة** للنواب المغاربة الذين تمّ إدراجهم في الجداول السابقة، حيث تميّز من حالهم نوعان:

النّوع الأوّل: وهم من عُطّرت سيرتهم بتواضع، وسلامة الفطرة، والنّزاهة، والصّلابة في الأحكام، وعدم مجرات المظالم حتىّ ولو على حساب العزوف عن مجلس القضاء، مثلما فعل نائب القضاء **ركن الدين بن قويع** (ت738هـ/1337م) الذي طبع مشواره بالعدل، وتثبت في المظالم، وإنصاف المظلومين، وردع الظالمين، إلاّ أنّه أدرك أنّه لم يكن هذا كافيا ليبرئ ذمته أمام الله عز وجل في جوّ الفساد الذي إنتشر في ساحة القضاء بين عدول القضاء والشهود المتخاصمين وتزوير الكتّاب وتلاعب أشباه المفتين، قال ابن أيبك: "...تركها تدينا منه وقال يتعذر فيها براءة الذمة، وكانت سيرته فيها حميدة لم يسمع عنه أنّه إرتشى في حكومة ولا يحابي أحداً..."[4].

هذا من ناحية، أمّا من ناحية أخرى فمن خلال القراءة وتمعّن فيما جاء من الصّيغ التي وصفت النوع الأوّل من النواب لاحظنا أنّ هناك تباين في المنزلة العلميّة والفقهيّة، فهناك من كان له اليد الطولى في المذهب

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج11، ص243.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص161، 162.

3 – لم أقف للقاضي عز الدين على ترجمة واضحة. ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص49، 50.

4 –ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج5، ص153، 154.

وفصل الخصومات والنّزاعات، وهناك من كانت بضاعتهم الفقهيّة أقلّ، ولكن تملكوا الخبرة في الأحكام بعد التّدرب اليسير، مما سهّل لهم النزول في أحد نيابات القضاء التي لا تتطلب رتبة عليّة في المذهب فقهًا وأصولاً.

أمّا **النّوع الثاني**: من النواب فكانوا على إختلاف النوع الأوّل من ناحية السّلوكيات الأخلاقيّة، ولعلّ من نبدأ به هو النائب **أبو الخير بن مُحَّد بن عبد الله بن يعقوب الغماري**(ت815هـ/1412م)، ذكر السخاوي عن قضائه في منطقة لِيّة من الطائف أنّه "...نقل عنه وعن غيره أنّه سيء السيرة في قضائه، وشهادته، وغير ذلك من أحواله"[1].

بينما النائب **شمس الدين مُحَّد الربعي التونسي**(ت715هـ/1315م) فضلاً عن كونه إمامًا، مفتيًا، مفسرا، بارعًا في عمله، وذا عفّة، وديانة، على حدّ ما أكده عليه أهل عصره، نجد أنّ إبن أيبك الصفدي الذي كان من المشهودين له أيضا بالفضل قد نقل عن كمال الدين الإدفوي رأيًا مخالفا حول مُحَّد الربعي قائلا "...أنّه كان يأخذ الدراهم في قضاء الحاجات، ويقول أنا أعرف كيف أخذ فيه، فصرف وكان قبل القضاء يظن به خير..."[2].

أمّا النّائب **علي بن غازي المغربي**(854هـ/...هـ/1450م) فلم تحمد طباعه السّلوكية أيضا، فقد عُرف عليه حبه للمال والترّف، ووصل به الحدّ إلى حيازة مال والده حين كان غائبا، والذي يزيد عن زهاء 30 ألف دينار، وعمّر منها دارا إتجاه منطقة المِقْياس من مصر وصل مصروفها أكثر من خمسة آلاف، أمّا باقي المال على قول شمس الدين السخاوي فسرفه في "...شهواته وبلياته وتبذيره..."، وهذه السطوة على المال من النّائب علي دفعت بوالده عمران بن غازي المغربي برفع عليه شكوى، أُهين على إثرها بضرب عند السّلطان والدوادار، وسُحبت رخصة ولايته من النّيابة على القضاء، ولم يخلص منها إلاّ بشفاعة والده له بعدها[3].

رابعا/ التّولية والعزل، ورواتب النواب:

1/التّولية: وجدنا أنّ أمر تولية النواب محصور في شكلين:

أ/ التعيين من قبل قاضي القضاء:

---

[1] -شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ح11، ص106.

[2] - ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج70، 71. ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج2، ص317.

[3] - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص263.

أوضحنا منذ البداية أنّ أحد السّلطات التي أُوكلت إلى قاضي القضاة أنّ يعيّن نوابا عنه[1]، ونتبيّن هذا الأمر فيما جاء من إشارة عن تعيين أحد أنواع النواب وهو "القاضي الصغير" عند القلقشندي "أمّا القضاة بالنيابات الصغار المضافات إلى دمشق وحلب ونحوهما فولايتهم إلى قاضي القضاة"[2]، ولهذا فإنّ حق إختيار النواب بأصنافهم كان متروكا للقاضي، يُعيّن من يرى أنّه جدير بالنّيابة عليه، غير أنّه في كثير من الأحيان تندرج في إختياراته المحسوبية، فقد رأينا في سير نماذج نوابنا أنّ الكثير منهم قد ناب عن أخيه أو أبيه أو عمه أو صهره، ولاحظنا كذلك أنّ القاضي **عبد اللطيف الفاسي الحنبليّ** كان يستخلف عنه من أقربائه[3]، لذلك تردّدت الكثير من أسماء أفراد الأسرة الفاسية عن نياباته، وقد يتطور الأمر أكثر بأنّ تُحصر وظيفة النّيابة كوراثة في أفراد أسرة معينة، كما حدث مع أسرة **موسى المصمودية المغربية**، التي سيطرت على القضاء الأصغر في مدينة الطائف.

غير أنّه يجب الإشارة أنّ النائب له صلاحية القبول أو رفض التعيين، سواء تعفّفا من الأمور القضائيّة أو لوجود ما يكدّره عن قاضي القضاة، وهو ما فعله نائب القضاء **العز مُحَّد الصنهاجي**، قال السخاوي و"...إمتنع من نيابة عن المناوي لتوهم دس شيء عليه فيما يتعلق بالأحكام"[4].

ب/ التعيين من قبل السّلطان:

لقد كشفت سيرة بعض نماذج النواب الذين بين أيدينا أنّهم عيّنوا من قبل السّلطان لنيابة عن قاضي القضاة، وهذا التّدخل من السّلطان في التّعيين قد يكون الدافع من ورائه لما رآه في المختار من المؤهلات والمستوى الفقهيّ، أو ربما بسبب المحسوبية، نظرا لما جمعته مع المراد إستنابته من علاقة قُرب.

وممن قلّدوا بأمر سلطاني النّائب **مُحَّد بن عبد اللطيف بن أبي السرور مُحَّد الفاسي المالكيّ** (ت **بعد899هـ/1494م**)، فقد جاء في سيرته أنّ "نيابته بمكة كانت بمرسوم من السّلطان..."[5]، ويبدو في هذه الحالة أنّ التّعيين يكون بمراسيم شبيهة بتنصيب قاضي القضاة، وهذا ما أكّدته حالة تعيين النّائب **عبد الوهاب بن مُحَّد بن يعقوب بن يحي المغربي المالكيّ (ت860هـ/1456م)** قبل ترفعه إلى قضاة القضاة وهو أنّه "ناب في

(1) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص198.

(2) – القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج9، ص255.

(3) – ابن فهد(ت885): **معجم الشيوخ**، ص144. السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص69. يراجع كذلك جداول النواب.

(4) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص255.

(5) – تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج8، ص77.

قضاء المدينة لا عن قضاتها بل **إستقلالا بمراسيم** أوّلها سنة 852هـ"[(1)]، وأيضا أمر تعيين النّائب **فخر الدين الريغي (موجود سنة725هـ/1325م)** الذي صدر على يد السّلطان لولاية الإسكندرية نظرا لشهرته وزهده وورعه، قال ابن بطوطة في وصف تقليده "... وإتصلت أخباره بملك مصر، وإتفق أنّ توفي قاضي الإسكندرية وبها إذ ذاك الجم الغفير من الفقهاء والعلماء وكلهم مُتشوف إلى الولاية، وهو من بينهم لا يتشوف لذلك، فبعث إليه السّلطان بالتقليد وهو ظهير القضاء وأتاه البريد بذلك..." [2]، فباشر من يومه وأمر خادمه أنّ ينادي بين النّاس إنّ كانت لهم خصومة فليحضروا لها[3].

2/ العزل:

كان يتم عزل النّائب بأمر من مستنبه، وعلى حسب قراءتنا السير أنّ أسباب فصل النّائب عن عمله متعددة، كأن يتعرض للفصل بسبب وفاة أو عزل القاضي الذي كان نائبا عنه، أو كأنّ يقع نزاع وإختلاف في الآراء حول القضايا والخصومات بين النّائب ومستنيبه، مثلما حدث للنائب **محي الدين عبد القادر بن أبي الفتح مُحَّد بن أبي المكارم أحمد الفاسي الحنبليّ**(ت827هـ/1424م)، الذي قيل أنّ سبب عزله هو إثباته الأحكام بالشهادة على خط الشّاهد الميت أو الغائب، وتعلق في ذلك بما وقع للإمام أحمد إبن حنبل من نفوذ وصيّة الميت إذا وجدت عند رأسه بخطه، فعدا المذكور –أي النائب محي الدين– هذا الحُكم إلى غير الوصيّة من الأحكام، ولم يوفقه على ذلك علماء عصره، وتمسك في ذلك بغير مسألة الوصيّة، وكان مُتَمَسَّكه ضعيفا على حدّ تعبير تقي الدين الفاسي[(4)].

أمّا نائب القضاء **أحمد بن عبد الرحمن التاذلي الفاسي** (ت741هـ/1340م) فتقول أخباره أنّه عندما أثبت لنافع بن علي بن المطرف محضرا مشتملا على أنّ بيع علي للعهن وهو في الحبس قهرا وغصبا باطل، فتوجه نافع بن علي بن مطرف إلى رباط الفجر وأخذ جميع ما فيه من التمر، فغضب قاضي القضاة على نائبه التاذلي جراء هذا الإثبات فعزله[(5)].

[(1)] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص114.

[2] –ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص17.

[3] - ابن بطوطة(ت779هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص17.

[(4)] – تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص470. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص287.

[(5)] – السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج1، ص185، 186.

ومن حالات العزل أيضا أنّ القاضي الصغير **شهاب الدين مُحَّد بن أحمد الفرياني التونسي** (ت859هـ/1455م) عندما إستقل بنيابة نابلس لم يُنب كما يلزم بمنصبه، بل كان يسافر إليها مرة بعد أخرى، وفي المرة الثانية جعل لها نائب وأخذ منه مالاً بغير حق، وذلك بأنّ أقر عليه ضريبة معينة، مما أدى بالقاضي القضاة كمال الدين مُحَّد بن البارزي الدمشقي الشافعي (ت856هـ/1414-1452م) إلى عزله[(1)]، ويبدو من هذه الجزئية أنّ النواب في مرحلة ما أصبحوا يستنبون بدورهم، وهي ظاهرة تتوافق مع فترة الفوّضى التي تشير لها بعض الدراسات من تاريخ الجهاز القضائيّ بالمشرق.

وقد يتعرض النّائب إلى محاولات عزل سبب الحقد والحسد، فقد ورد في خبر نائب قضاء الإسكندرية **فخر الدين الريغي المغربي** (موجود سنة725هـ/1325م) الذي ولّي على يد السّلطان محاولة لسحب منصبه من قبل مجموعة فقهاء وسواهم، إلى رجل منهم كانوا يظنون أنّ القضاء لا يتعداه، وذلك بمراجعة السّلطان في أمر النّائب الريغي المغربي ومخاطبته بأنّ النّاس لا يرضونه، لكن بُدّدت خيوط هذه المسألة على حدّ وصف ابن بطوطة للواقعة "... وحضر لذلك أحد الحذاق من المنجمين فقال لهم لا تفعلوّا ذلك فإني عدلت طالع ولايته –يقصد النّائب الريغي– وحققته فظهر لي أنّه يحكم أربعين سنة، فأضربوا عما هموا به من المراجعة في شأنه وكان أمره على ما ظهر للمنجم..." [2]، وهذا المقتطف لا يوضح فقط نجاة النّائب الريغي من أمر العزل، وإنّما يكشف تدحرجا خطيرا في مستوى فكر بعض الفقهاء لتصديقهم وتسليمهم لتنبأت المنجم.

وقد يُعْرض النّائب من تلقاء نفسه عن ولاية النّيابة بعد مدّة[(3)]، كالنائب **شرف الدين أبو الروح عيسى بن مسعود بن منصور بن يحي بن يونس بن عبد الله بن أبي الحاج المنجلاتي الزواوي** (ت743هـ/1342م) الذي قام بعزل نفسه من ولاية النّيابة التي باشرها على القاضي المالكيّ تقي الدين الإخنائي بمصر، والسبب كما تذكر صفحات سيرته هو حبه للتأليف والعلم والتّدريس، فأفرغ جدول حياته لهذه الغاية.

3/ الرّواتب:

---

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص68، 69.

2 –ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص17.

(3) – السخاوي(ت902هـ): **الذيل التام**، ج2، ص586.

لم تصرح المصادر بشكل واضح ماذا كان يتقاضاه نواب القضاء من وظيفة النّيابة على إختلاف أصنافها، أو عن الجهة التي تدفع لهم؟، ومع هذا لا يستبعد أنّ الأمر كان تابعا لمن يعيّنه، فإنّ تمّ توليته من السّلطان فراتبه من الدولة من ديوان الرّواتب[1]، أمّا إنّ تمّ توليته من قبل قاضي القضاة فالأمر مختلف على ما أوضحته بعض الإشارات، كأن يقع بين قاضي القضاة وبين المختار للإنابة إتفاق مسبقا أحيانا على الراتب، أو دفع مبلغ مالي، وما نسوقه كمثال عن ذلك قضية **الكمال أبو البركات مُحَّد بن مُحَّد بن أحمد بن حسن بن الزين مُحَّد القسطلاني** (ت864هـ/1460م)، وهي أنّه لما ولّي سنة 826هـ/1423م النّيابة على قضاء المالكيّة بمكة بأمر سلطاني شقّ خبر هذا التّعيين على قاضي القضاة المالكيّ تقي الدين الفاسي (ت832هـ/1429م)، فعمد إلى إستمالة القسطلاني لعزل نفسه وأنّ يَقُوم بعدها بتوليته بأمر منه، مقابل الإلتزام بدفع له مال مقداره بمائة أفلوري[(2)] إن عزله[(3)]، وهو ما حدث.

أمّا القاضي **أبو حامد مُحَّد الرضي بن عبد الرحمن بن أبي الخير الفاسي** (ت824هـ/1421م) فعندما صُرف من قضاة القضاة قيل أنّه أراد أنّ يكون نائبا للقاضي تقي الدين الفاسي المالكيّ، فرام جماعة من التقي إستنابته مقابل صرف نصف المعلوم[(4)].

وربما أنّ النّصّ الذي ساقه المقريزي في سنة 782هـ/1380م قد يكشف لنا بعض الشيء عن إحدى الطرق التي كان يتكسّب بها النواب، والتي بيّن أنّها طريقة غير محببة، وكذلك بيّن أماكن جلوسهم قائلا "هم قوم يتكسبون من الحكم بين النّاس، ويجلسون لذلك في مجالس من الجوامع أو المدارس أو الحوانيت الشهود، ويقاسمون الشهود فيما يتكسبونه من تحملهم الشهادات للناس"[(5)].

---

[1] -الديوان: وهو عبارة عن إدارة أو مؤسسة تختص بتصريف نوع معين من شؤون الدولة، وكانت أصناف: دواوين سلطانية(ديوان الوزارة/ديوان الأملاك...)، ودواوين الشؤون المالية(ديوان الأحباس/ديوان الخراج/ ديوان الرّواتب/ ديوان النظر...)، ودواوين الإقطاعية(ديوان الإقطاع والمقطع/ ديوان الإستفاء...)، ودواوين العسكرية(ديوان الإسطول/ الجيش/الأسرى...)، ودواوين التوثيق الخاصة بتجميع أنواع المكاتبات وتوثيق (دبوا الإنشاء/المكاتبات/...). ينظر لدراسة حياة ناصر الحجي: **النظام الإداري في سلطنة المماليك بين المثالية والتنفيذ**، مجلة كلية الأداب، جامعة القاهرة، مج82، العدد3، 2022م.

[(2)] – أفلوري: وهي من النقود الذهبية التي إنتشرت في المعاملات في عهد المماليك، وهي من ضرب دور السك من بلاد الروم وتحديدا في فلورنسا والتي تعرف عندهم بـ "فلورين"، أما في الأسواق الشرقية فتعرف باسم "أفلوري". عبد الرحمن فهمي مُحَّد: **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والتر والطباعة والنشر، دار القلم، القاهرة، د.ط، 1964م، ص96.

[(3)] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص4. ابن فهد(ت858): **معجم الشيوخ**، ص258.

[(4)] – السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص643.

[(5)] –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج5، ص94.

بينما يذكر **عبد الله بن فرحون التونسي المالكيّ**(ت769هـ/1367م) في مضمون كتابه أنّه قبل سنة 745هـ/1344م كان قضاة آل سنان الشّيعيّة بالمدينة المنورة يأخذون على أحكامهم شيئا من المال زيادة على الرّاتب الأساسي، لكن عند تولّيه نيابة –عبد الله بن فرحون– القضاء على القاضي الشّافعيّ في هذه السنة إنتهج طريقا مغايرا مهّد إلى إعادة موازين القضاء شيئا فشيئا على أسس الشّريعة، دون الطمع في مال الخصوم وإستغلال أحوالهم قائلا "...فسلكت مع النّاس سبيل السّياسة، وسدّدت الأحكام، وجريت على الصلح بين الخصوم، فمال إلي أهل المدينة، ورأوا أني لا أخذ منهم شيئا في حكم ولا إثبات ولا ورقة، بل ربما أعطي من عندي من تحقق ضرورته من الغرماء، فأحبني أهل البلد ومالوا عن قضاة الإمامية وإعتزالهم وتركوا المحاكمة عندهم..."[(1)]، وهذا الحال لم يكن يعجبهم على قول ابن فرحون بمحاولتهم الإيقاع به عند الأمير طفيل، لكنه ردّهم بالقول "إذا سكت عنكم وعن أحكامكم فلا تطلبوا منه غير ذلك"[(2)]، ثمّ أتمّ الخبر عبد الله بن فرحون عن سقوط قضاة آل سنان عندما قال: أنّ كبيرهم من شيعة آل سنان وهو نجم الدين مُهنا بن سنان قد قبح عملي في عدم أخذ المال عن المحكومين، وأنّه إتهمه أنّه السبب في قطع رزقهم على زعمهم الباطل في الشّرع، فلم يلتفت نائب القضاء إبن فرحون لهم، ومضى في هدم أسسهم ورفع أمر السّنّة وإحياء الشّرع، قائلا في ملخص هذا "ولم أزل معهم كذلك حتىّ خمل ذكرهم، وماتوا أحياء، ولم يبقى لهم في البلد أمر ولا نهي إلاّ في الشيء التافه والأمر النادر"[(3)].

خامسا/ أثر النّواب في البتّ في القضايا والخصومات:

على ما إستطعنا جمعه من فتات الأحداث أنّ بعض النّوّب كانت لهم أثر ودور في البتّ في القضايا والخصومات بدرجة أحيانا لا تقل عن قضاة القضاة، بل ضربوا المثل بقضائهم، ومن ذلك القضية المهمة **المؤرّخة في ق8هـ/14م** بإسم بدر **الدين عبد الله بن مُحَّد بن أبي القاسم فرحون بن مُحَّد بن فرحون المالكي** (ت769هـ/1367م)، التي جاء في أحداثها بإختصار أنّه قبل ترفعه لمنصب قضاة القضاة بالمدينة المنورة، وبضبط أثناء نيابته على قاضي القضاة تقي الدين الهوريني الشّافعي سنة 746هـ/1345م أنّه دأب على أمر عزل جميع قضاة الشّيعة من آل سنان، وذلك بإصدار حُكم يُقر بذلك، وأنّ ينادى بحكمه هذا في شوارع المدينة بتبطيل أحكامهم، والإعراض عن قضاتهم.

(1) –عبد الله بن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص 203.

(2) – عبد الله بن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص 203، 204.

(3) – عبد الله بن فرحون(ت769هـ): **نفس المصدر**، ص203، 204.

وعلى ما هو ظاهر أنّ القضية لم تكن عادية حتىّ يبتّ فيها قاضي برتبة نائب، لأنّ هذه المسألة ذات عمق مذهبيّ وسياسيّ وحتىّ إجتماعيّ، إلاّ أنّ ابن فرحون كما يبيّن القرار الذي أصدره لم يكن مجرد نائب وفقط، بل أظهر لنا مدى المركزية والتّأثير الذي وصل إليه في المدينة المنورة، فقد طربت السير بتعظيمه، وذكرت أنّه بهمته وسياسته أزال الله أحكام الطائفة الإمامية من المدينة، وأنّ حُكمه هذا كان سببا في زيادة قوة أهل السّنّة وعلوّ أمرهم، لاسيما المذهب المالكيّ الذي عاد وإنتعش في دياره الأصلية، لهذا نعتته الأخبار في صحف المصادر بأنّه "كان كهفا لأهل السّنّة، يذب عنهم، ويناضل الأمراء والأشراف..."[(1)]، وقد سجّل عبد الله ابن فرحون التونسي بدوره هذا الإنتصار في كتابه نصيحة المشاور، وأوضح أنّ خطواته بدأت عندما كثر المجاورون من أهل السّنّة بالمدينة أيام شيخ الخدام الحريري، وحينها سألوا الملك الناصر مُحَّد بن قلاوون(ت741هـ/1340م) أنّ يكون لأهل السّنّة قاضي يحكُم بينهم، ويحملهم على مذهبهم بدل حكام الشّيعة، فأجبهم بتكليف سراج الدين عمر بن أحمد الخضري الأنصاري الخزرجي الشّافعي(ت726هـ/1326م)[(2)] بالأمر، لتتوالى الأسماء من بعد هذه الشّخصية تهدف إلى غاية واحدة وهي إخماد النفوذ الشّيعي التي طال أمرها منذ عصر الفاطميين، حتىّ برز هو – عبد الله ابن فرحون– في الميدان في مقام المستناب عن حكام القضاة الشّافعيّة منذ سنة 745هـ/1344م، فظهر مقامه خصوصا بعد غياب القاضي الأساسي عبد الرحمن بن عبد المؤمن بن عبد الملك الهوريني الشّافعي (ت1359/760م) لعلاج بصره في مصر، حيث دَوّن عبد الله ابن فرحون التونسي بقلمه أنّه شدّد خلالها على الإمامية في نكاح المتعة ونكل بفاعلها، وحَمل النّاس على مذهب مالك بن أنس، وأنّه أخمل البدعة، وأظهر لناس السّنّة بعد الظلال، وعزّر من تكلّم في الصحابة.

وقد أعانت أقدار الله عبد الله بن فرحون هذا، فبعد إستقرار الأمير سعد في المدينة ساهم هو الآخر في إخمادهم بعدما كان الأمراء من قبله يتجنبونهم، فمنعهم من تعرض للأحكام وعقد الأنكحة وغيرها، وهذا ما قاله عبد الله عنه "وردّ الأمر جميعه لأهل السّنة تقربا من أهل السّلطنة بإظهار السّنة وأهلها، وإخماد البدعة وأهلها..." وذلك سنة 750هـ/1349م، ومن ذلك الحين إنقطع دابرهم[(3)]، وقد إستلم من بعد عبدالله بن فرحون التونسي

(1) -ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص454، 455، 456، 457، 458. السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص335. ابن القاضي (ت960هـ): **درة الحجال**، ج2، ص50، 51.

(2) – سراج الدين عمر بن أحمد الخضري الأنصاري الخزرجي الشّافعي: وهو من أهم الاعلام الذين بدأ على يده إزالة الشيعة الرافضة من المدينة، فهو إمامها وخطيبها منذ سنة682هـ بعدما كانت بيد آل سنان الشيعية، ثم لاحقا كلف بالقضاء على السنة. ينظر لسيرته ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص149، 150. مجد الدين مُحَّد بن يعقوب الفيروزابادي (ت817م): **المغانم المطابة في معالم طابة**، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ط1، 2002م، ج3، ص1235.

(3) – ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص196، 197، 198، 200، 201،

عاتق ترسيخ المذهب المالكيّ وتوسيعه أولاده وأحفاده في منابر القضاء ومجالس التّدريس، حتّى أضحت أسرة بن فرحون تتصدر قائمة الأعلام الذين كان لهم الفضل الكبير في إحياء المذهب بديار صاحب المذهب، وهذه الشّخصية المهمة أي عبد الله لابد أنّ نشير على أنّ عمله لم يقتصر على النّيابة أو منصبه كقاضي قضاة أو على التّدريس على ما سيأتي، بل كان له دور أوسع في الإطار الإجتماعيّ فقد كان عونًا للفقراء ومعطاءً، لدرجة أنّه كتب وصيّة في أنّ يُخرج من ماله وصايا وتبرعات وصدقات على الفقراء، وفرنا يصرف من غلته عليهم في كل يوم، وأعتق في حياته عدّة عبيد وإماء[(1)].

أمّا القضية التالية منسوبة إلى البقاعي[2] في **القرن 9هـ/15م**، أين تقول الأحداث أنّه ثبت عليه رمي النشَاب[(3)]على جيرانه، وأنّ الكاشف لأمره كان السّلطان الظاهر جقمق(ت857هـ/1453م)[4] مع المحيوي الطوخي[(5)]، وأنّ السّلطان قد قدّم فصل واقعتها وحكمها لنائب القضاء **المغربي العز مُحَّد بن مُحَّد بن عبد السلام الصنهاجي الشّافعي (ت865هـ/1461م)** لمعرفة ما يجب تطبيقه على المحكوم، فكان حكم النّائب العز آنذاك التّأنيب مع تطبيق التّعزير.

مع أنّ القضية تبدو عادية إلاّ أنّ الشيء الملفت فيها هو سبب سؤال السّلطان لنائب القضاء دون قاضي القضاة الشّافعيّ بالديار المصرية في هذه المسألة؟، والجواب يكمن في الصّلاح، والثّقة، والأمانة، التي وُسِم بها العز مُحَّد الصنهاجي من بين أقرانه من النواب، بل كان من الشّخصيّات البارزة والمقصودة حتّى من قبل قضاة الشّرع للإنابة عليهم لعلوّ كعبه في الفقه والفتوى، وهذا بناءً على ما عرضه لنا السخاوي في أحد أسطر مدونته على أنّه "...من أجلّ النواب لا يُقدم شيخنا –يقصد ابن حجر العسقلاني– عليه منهم كبير أحد، بل لم يشرك القاياتي في أيام قضاءه معه في الصالحية غيره، وأكثر من التعايين عليه...إشتهر بمعرفة الفقه ومزيد إستحضاره وقصد بالفتاوى

(1) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص454، 455، 456، 457، 458.

2 –نعتقد أن الذي قصده السخاوي هنا هو زميله وعدوه اللدود إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي(ت885هـ/1480م)، ولهذا لم نستطع للأسف الوقوف على رواية أخرى في مصدر أخر عن هذه الحادثة وتفاصيلها حتى نتأكد من صحة ما ورده وعن المقصود فيها. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، 101. ج9، 106، 107.

(3) – النشَاب: هي لعبة فارسية ،وهي السهم الذي يعلق بالصيد لأنه مسنن سهّل الدخول صعب الخروج، ذلك بأن يطير في الهواء أو يرمى غرضا، أو يرفع على رأس رمح أو نحوه ثم يطلب إصابته بالنشاب. مُحَّد أحمد دهمان: **معجم الألفاظ**، ص151.

4 – السّلطان الظاهر جقمق: من سلاطين المماليك الأربعة والثلاثون، والعاشر من ملوك الشراكسة بمصر. ينظر ترجمته علي بن عبد القادر اطبري(ت1070هـ): **الأرج المسكي في التاريخ المكي** ، تر أشرف أحمد الجمال، إشراف سعد عبد الفتاح، المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، المملكة السعودية العربية، ط1، 1996م، ص231.

(5) – عبد القادر بن مُحَّد بن علي بن شرف بن سالم المحيوي أبو البقاء الطوخي القاهري الشافع(ت880هـ)، تولى عدّة وظائف من بينها التداريس والقضاء وإفتاء دار العدل. ينظر شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص292، 293.

والمداومة على التلاوة في الليل مع الثقة والأمانة والتعفّف والتّحري في قضائه وعدم المحاباة..."[1]، وقد وثقت السير لنائب القضاء العز المغربي أيضا عدّت قرائن تؤكد مسلكه في سِلْك القضاء، كرفضه الإرتشاء في أحد القضايا فيما كان غيره من النواب يتخذونها سبيلا لتكسّب، وذلك حينما جاءه أحدهم وبين يديه 30 دينارا ذهبا بسبب إثبات شيء ظهر له فيه، فزبره النائب العز محمّد الصنهاجي وكاد أنّ يعزره[(2)]لفعله المنافي للشرع، كما كان يرفض ويتحرز في قبول الشهود في مجالس القضاء دون أنّ يحابي أي أحد ولو كان من أصحاب السّلطة والمناصب العليا، حيث حكى في هذا الصدد التاج الأخميمي[3] عليه مشاهدة وذلك أثناء حضوره مجلس المحب الأشقر كاتب السّر لسماع دعوى في قضية ما وإحتاج فيها العز محمّد الصنهاحي للبيّنَة، فشهد المحب الأشقر الكاتب عنده فردّه العز بالمنع وعدم القبول بأسلوب واضح قائلا "...مثلك ما يشهد في هذه القضية..."[4] مفهما إياه عدم قبوله "..فكف عن الشّهادة..."[5]، وأمام هذا الحزم والثبات حاول السّلطان الظاهر جقمق تعيينه في قضاء حلب لكنه إمتنع بالإختفاء حتىّ اِستقرّ أمر التّعيين في غيره، إلاّ أنّ تقدير السّلطان للنائب عز المغربي قد طاله حيث تقدم عند السخاوي أنّه أعطاه عوضا عن هذا "... مرتبا على الجوالي[6] بسفارة الجمال ناظر الخاص من غير سؤال له، لكونه كان علم تصميمه في الحقّ وثبوته عليه فيما إحتاج إليه فيه من القضايا ولم يجب..."[7].

وما يثبت على أنّ بعض النواب كانوا بمنزلة عالية من الكفاءة هو إختيارهم من قبل السّلاطين كسفراء، لربط العلاقات الدبلوماسية ونقل الرسائل والمحبات بين الدول والأمصار، فقد ورد في خبر نائب القضاء **الفتح بن موسى بن حماد الكتامي** أنّه شُوهد في شهر شوال من سنة 625هـ/1228م داخلا إلى مدينة إربل العراقية رسولاً لها بصحبة فلك الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن علي المسيري المصري [8]، وإختيار الكتامي لهذه المهمة حينها دالّ على تمتعه من بين أقرانه بالكياسه والحنكة السّياسية.

---

[1] – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج9، 106، 107.

[(2)] – نفسه: ج9، 106، 107.

[3] –روى هذه الواقعة عن الاخميمي. ينظر السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص108.

[4] – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج9، 108.

[5] – نفسه: ج108،9.

[6] –الجوالي: هو مال كان يأخذ من أهل الذمة مقابل إستمرارهم في بلاد الإسلام تحت الذمة وعد جلائهم، وهي من أحل الحلال من الأموال، وقد جُعل منها أجور العلماء والمدرسين. ينظر محّمد أحمد دهمان: **معجم الألفاظ**، ص56.

[7] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، 108.

[8] – ملاحظة: هذه المهمة قام بها قبل تلقيه القضاء الأصغر في أسيوط من مصر. محّمد بن شريفة: **تراجم مغربية من مصادر مشرقية**، د.د.ن، د.م.ن، ط1، 1996م، ص105.

المبحث الثالث: وظائف قضائيّة أخرى.

من إيجابيات كتب السير والطبقات أنّها كشفت عن شخصيات مغربية علمية قد توصلت إلى وظائف قضائية أخرى في الجهاز القضائيّ، وأهمها وظيفة كاتب القضاء والشّهادة والحِسبة، وقبل أنّ نتوسع في شرح ننوّه أنّنا سنقوم بإدراج شروط العمل في هكذا نوع من الوظائف ضمنيا في سياق الحديث، على حسب ما توفر من أخبارها دون إفراد عنصر منفصل كما قمنا في الوظائف الأخرى، وهذا ما سنتبعه مع باقي الوظائف القادمة في الدراسة التي تفتقر لنوع من المعلومات الخاصة بالتّولية والعزل والرّواتب والأزياء، وكذلك بسبب إختلاف الطبيعة الوظيفيّة.

أولا: وظيفة كاتب القضاء(توقيع الحكم):

وظيفة كاتب القضاء وهي من جملة الوظائف في الجهاز القضائيّ، حيث جرت العادة أنّ يتخذ قضاة القضاة كتّابا في مجالسهم للإستعانة بهم في الأمور القضائيّة، حتىّ أضحوا يعرفون بـ "كتّاب القضاء" أو "موقعوا الحُكم" أو "الشُروطيون".

وتكمن مهام كاتب القضاء بتدوين وقائع جلسات القضاء، من أقوال الخصوم ومالهم وما عليهم، وشهادات الشهود، وكتابة المحاضر وأحكام القضاة، والفتاوى المراد رأي العلماء فيها، وكذلك تحرير أعمال المبيعات أو المكاتبات، وعقود الزواج والوصايا أو الوقفيات، وذلك ضمن وثائق وسجلات قضائيّة التي يقومون بحفظها[1].

[1] –حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن: **النظم الإسلامية**، ص296. صالح حسن عبد ومروان سالم نوري: **القضاء في مصر**، ص58. حسن الباشا: **الفنون الإسلامية** ، ج3، ص419.

على كل للنهوض بوظيفة كاتب القضاء كان لابد من توفر بعض **الشروط في المترشح**، وعلى سبيل المثال الملَكَة في الفقه، والفرائض، والحساب، والعدل، لاسيما حسن الخط والمهارة الواسعة فيه، لأنّ هذه الوظيفة تُعدّ من الصنائع التي تحتاج إلى الملَكَة في شروط الكتابة من مدلولات الألفاظ العرفية واللّغوية، هذا عدا أنّ يكون الكاتب حسن الفهم عن اللّافظين من عوامّ الواقفين والمقِرّين وغيرهم[1] حتىّ يسهّل عليه تدوينها في الوثائق والسّجلّات القضائيّة بصياغة قضائيّة واضحة غير ملتبسة في أمرها، وهي شروط أساسية كان لابد أنّ تتوفر في الكتّاب على ما أشار إليه كلّ من المؤرخين السبكي وإبن طولون، لأنّ إفتقارها أدى على حسب قولهما إلى "ضاع كثير من أوقفنا في مدلولات ألفاظ الواقفين ضياعا، منشؤه الشروطيون"[2]، وركزت مراسلات الوصايا للقضاة على على تلك الشروط أيضا، بالقول بأنّ يتخذوا "كاتب دربًا بالمحاضرات والسّجلّات، ماهرا في القضايا والحكومات، عالما بالشروط والحدود، وعارفا بما يجوز وما لا يجوز..."[3]، وكذلك نوّهت سير كتّاب القضاء عن إهتمامهم بتلك بتلك الشروط لتمكن من عملهم كالقول على أحدهم أنّه "تدرب في التّوقيع حتىّ مهر في الشروط والسّجلّات..."[4]، وأخر بأنّه "تعانى الشروط وتقدم في الوثائق وكتب الخط الحسن..."[5]، وهو ما إتصف وأشتهر به تقريبا جلّ علماء المغرب الإسلامي الذي أنتدبوا للجلوس لوظيفة الكتابة على القضاة، سواء بملَكَتهم العلمية والفقهيّة أو مهارتهم الكتابيّة، حتىّ أضحى البعض منهم مقصودين بهذا العمل لإتقانهم وعدالتهم فيه كما نرى في الجدول الذي أمامنا:

الرقم	أسماء كتّاب الحكم	المذهب	نبذة عن حياتهم القضائيّة	ملاحظة
1	شهاب الدين أحمد بن حسن بن زين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن الحسن القسطلاني(720-797هـ/1320-1395م)	/	كان من كتّاب الوثائق على قضاة مكة المكرمة[6].	/

---

[1] - تاج الدين عبد الوهاب السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص52.

[2] -شمس الدين ابن طولون(ت953هـ): **نقد الطالب لزغل المناصب**، تح مُحَمَّد أحمد دهمان وخالد مُحَمَّد دهمان، مر نزار أباظة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ص85.

[3] - القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج10، ص282.

[4] -السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص138.

[5] - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص230.

[6] - ابن حجر العسقلاني(ت 852هـ):**الدرر الكامنة**، ج1، ص141. تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص27. ج1، ص291. السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، 305.

2	أبو عبد الله مُحَّد بن أحمد بن حسن بن الزين القسطلاني(ت801هـ/ 1398م)	حنفيّ	ممن برز في كتابة الوثائق للقضاة بمكة[1].	ابن (رقم1)
3	أحمد بن أبي الخير بن حسين زين مُحَّد بن القطب مُحَّد بن أبو العباس القسطلاني (ت803هـ/1400م)	/	كتب الوثائق، وسجّل على القضاة في مكة المكرمة[2].	قريب (رقم1)
4	الحرضي أحمد بن عبد الله بن أحمد بن حسن بن حسن الزين مُحَّد بن الامين مُحَّد بن القطب القسطلاني(796-826هـ/1394-1423م)	/	تكسّب **بالشهادة** مدّة ثمّ جلس وسجّل على القضاة في مكة المكرمة[3].	ابن (رقم5)
5	العفيف عبد الله بن أحمد بن حسين بن الزين مُحَّد بن الامين مُحَّد بن القطب مُحَّد أبي بن العباس أحمد القسطلاني(770-827هـ/1368-1424م)	شافعيّ	اِعتنى في بداية مشواره **بوظيفة الشهادة** إلى أنّ أضح من كتّاب الوثائق والسّجلّات عند قضاة الشرع في مكة المكرمة. ما قيل عنه: له "...معرفة بالوثائق والسّجلّات والدعاوي بحيث صار مقصودا بها"[4].	ابن (رقم1)
6	الكمال أبو البركات مُحَّد بن أحمد بن أبي الخير القسطلاني(801-865هـ/1398-1461م)	شافعيّ	قبل تولّيه **نيابة القضاء** باشر **التّوقيع** عن قضاة مكة، كان عارفا بصناعتها، بل صار عين أهل البلد آنذاك في المكاتيب مع إشتهاره بالعدالة[5].	ابن (رقم3)

ثانيا/ وظيفة الشّاهدة:

من بين الوظائف التي إلتحق بها العلماء "وظيفة شاهد"، واللّفظ الإصطلاحي الذي يطلق على هذه الوظيفة هي "الشّهادة"، أمّا ممتهنها "الشّاهد"[6]، ويعرف ابن خلدون وظيفة الشّهادة أو كما سماها بوظيفة "العدالة" بقوله " هي وظيفة دينيّة تابعة للقضاء ومن موادّ تصريفه، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي

(1) -السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص305. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص291.
(2) – نفسه: ج2، ص109.نفسه: ج3، ص136.
(3) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص355.
(4) – تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص136. السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص97، 98.
(5) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص61.
(6)- George Makdisi : **The Rise of colleges,** p201.

بالشّهادة بين النّاس فيما لهم وعليهم تحمّلا عند الإشهاد وأداء عند التّنازع والكتابة في السّجلّات تحفظ به حقوق النّاس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم"[1].

لكن هناك تفصيل في أمر شهود القضاء في بلاد المشرق في الفترة التي ندرسها، فالشهود التابعين والمساعدين لقاضي القضاة الذين يحضرهم ليشهدوا على الإقرارات التي تصدر على الخصوم، ويحفظوها ليستوفي بهم الحقوق ويثبت بهم الحجج والمحاضر[(2)]كان يطلق عليهم إسم "العدول" في المصادر والسير، أمّا الذين يحضرون للمجلس القضائيّ مع أحد الخصوم للإدلاء بشهادتهم فكانوا يعرفون في العادة بـ "الشّهود".

وبما أنّ وظيفة الشّهادة وظيفة قضائيّة فكان لابد أنّ تتوفر في أصحابها **شروط** حتّى يكونوا مستوفين لشروط الشّرعيّة المطلوبة في الشّاهد، مع أنّه من الجائز أنّ يكون أي شخص شاهد أمام القضاء[(3)]، ولكن هؤلاء الشّهود العامة، أمّا الشّهود التابعون لمجالس القضاء نجد أنّ هناك شروط قد ركز عليها لقبولهم، وأوّلها "العدل"، حتّى أضحت من الصفات التي تقرن بلفظ الشّاهد ومرادفة لها كالقول "العدول"[(4)] أو "الشّهود المعدّلين"[(5)]، بالإضافة إلى شرط السيرة الحسنة في الأخلاق[(6)]، والأمانة[(7)] التي عُدّت من الضروريات لكسب ثقة طبقات المجتمع والقضاة، هذا عدا شروط المؤهلات في مجال الفقه[(8)]، ومَلكَة في شروط الكتابة لأنّها صناعة أيضا تشتمل تحرير الوثائق القانونية الرسميّة وتتطلب معرفة واسعة وجودة في الخط[(9)].

ويبدو أنّ هذه الشروط لم تُراع أمرها أحيانا، لكثرة الشّهود آنذاك، وأضحى الكثير منهم يجلس في مواضع الشّهود وهو لا تتوافر فيه الصفات المطلوبة، لاسيما الشّهود المختارين من أصحاب المصالح لشهادة في أمورهم، فهؤلاء عادة لم يتحقق فيهم شرط العدالة والأمانة فيما يشهدون به[10]، فكثرت أعدادهم رغم محاولة الجهات

---

[1] -ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص280.

[(2)] – عبد الكريم زيدان: **نظام القضاء في الشريعة الإسلامية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1989م، ص57، 58.

[(3)] – حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج3، ص218.

[(4)] – ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص199. ابن الكثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص30.

[(5)] – جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص101. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص626.

[(6)] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص42.

[(7)] – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج12، ص45.

[(8)] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج11، ص140. ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص315.

[(9)]- George Makdisi : **The Rise of colleges,** 202.

[10] –محمّد محمّد أمين: **الشاهد العدل في القضاء الإسلامي: دراسة تاريخية مع نشر وتحقيق إسجال عدالة من عصر سلاطين المماليك**، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، العدد5، 1982م، ص46.

المسؤولة في مناسبات عدّة ضبطهم وتقنينهم، وهذا ما أشارت إليه العديد من تواريخ الأحداث، وعلى سبيل الذكر أنّه في أحداث سنة 801هـ/1398م "رسم للقضاة بعرض الشّهود الجالسين بالحوانيت للتكسب بالشهادة، فكتب نقباء القضاة أسماؤهم، وشرع القضاة في عرضهم ليختبر حال كل منهم، ويبقى من عرف بحسن السيرة، ويمنع من تحمل الشّهادة من جهل حاله أو عرف بسوء، فمنع جماعة"[(1)] ، وهي نفس السنة التي كانت فيها ولاية ولاية قاضي القضاة **ابن خلدون** (ت808هـ/1405م) الثانية فيذكر أنّه أيضا عندما "خلع عليه واستقرّ في قضاة القضاة...شرع في عرض الشّهود وأغلق عدّة حوانيت أستحدثت بعده"[(2)].

كما سَجّل **عبد الله بن مُحَمّد بن فرحون التونسي المالكيّ** (ت769هـ/1367م) في فترة نيابته للقضاء سنة 747هـ/1346م بالمدينة المنورة بأنّ رُفع إليه لقيني عز الدين حسن المسكي وزير الأمير طفيل شكوى عن الشّهود، قائلا عن لسانه "...يا فلان – أي ابن فرحون – خرج اليوم الملك من يد صاحبه يساوي عشرة آلاف، بشهادة فلان وفلان والله هذان ما يقبلان فيما يساوي عشرة دراهم، كيف يحل لكم تبقى المدينة بلا شهود؟ ..."، فقال القاضي ابن فرحون التونسي فأمرت غلام الأمير أنّ ينادي في الأسواق أنّ "...لا يضع أحدكم خطة في ورقة إلاّ أنّ يكون مرضيا عند الحكام"[(3)]، أي يجب أنّ يقبل عند القضاة أولا بعد أنّ يُعقد له إمتحانًا تأهليًا، وهو بذلك عمل أخر يحسب في سجل القاضي إبن فرحون التونسي في تصويب إدارة جهاز القضاء في المدينة المنورة.

وعليه أصبح القضاة ملزمين بمراقبة أمور الشهود، وهو ما أشارت وركزت عليه وصايا التّقاليد للقضاة نظرا لما يترتب على شهاداتهم من أمور الدّنيا والفروج والأموال، وهذا التّحري كان في كل وقت[(4)] نظرا لما كان يتفشى عند بعض الشّهود من مظاهر الرّشوة والتّدليس والتّزوير، وقد نلتمس ذلك في عهد نفس القاضي **ابن خلدون** في سنة 801هـ/1398م وبضبط في أواخر رمضان، أين قيل أنّه بعد وفاة كاتب السّر الكلستاني[5] خلف وراءه أموال وممتلكات جمّة، فحدث الطمع والتّلاعب بالوصيّة وتزويرها من قبل أوصياءه بمساعدة الشّهود وعلى رأسهم القاضي زين الدين عبد الرحمن بن علي التفهني(ت835هـ/1431م) الذي كان ملازما للكلستاني، فقُبض عليهم

---

(1) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج4، ص439. ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص44.

(2) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص440.

(3) –عبد الله ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص204، 205.

(4) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج12، ص40، ج11، ص154، 197.

5 – هو بدر الدين محمود بن عبد الله الكلستاني السيرامي الحنفي بدر الدين، تذكر سيرته أنه جمع مالا جما من أعماله خصوصا في كتابة السر لكنه لم ينتفع به فإنتفع به من استولى عليه بعد وفاته سنة 801هـ. ينظر ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص88.

وأحضروا عند السّلطان فضرب بعضهم ثمّ ردّهم إلى القاضي المالكيّ ابن خلدون الذي أقدم على حبسهم والتحقيق معهم، قال إبن حجر العسقلاني "...وأحضر الشّهود فكشف رأس زين الدين عبد الرحمن بن علي التفهيني وكان ملازما للكلستاني فشهد في وصيته فوجد ابن خلدون فيها ما أنكره السّلطان ملحقا، فتغيظ على الشّهود لأنّه رأى الملحق بخطه ولم يعتذر عنه، ثمّ حكم ابن خلدون بإبطال الوصيّة وأطلق الشّهود من الحبس بعد ذلك..."[1]، وهذه الألاعيب من قبل الشّهود كان قد أشار إليها ابن خلدون في مواضع عدّة في سيرته، وأظهر كذلك مدى محاولته بدوره التّقنين منها وضبطها طوال مسيرته القضائيّة في دائرة عمله بمصر.

ويتضح من سير الشّهود بصفة عامة أنّ لهم **مجالس للشّهادة**[2]، وإنّ كنا لا نملك لكل شاهد من مجموعتنا مكان جلوسه غير أنّه ما يمكن تأكيده أنّهم جلسوا في المجالس الشائعة في ذلك الزمان وهي كثيرة لا يمكن حصرها، كالجلوس عند **الأبواب:** كالباب الشرقي بحلب[3]، وباب المسمارية بدمشق[4]، وباب السلام بمكة[5]، وباب الشامية[6]، وباب الساعات في الجامع الأموي[7] وغيرها، والجلوس **بالميادين:** كميدان القمح[8]، القمح[8]، وميدان الحصى بدمشق[9]، أو **مجالس الحكم**[10] **والدّواوين والمدارس**[11]، وكان من أشهر هذه الأماكن **الدكاكين** والتي أصطلح عليها أحيانا بـ "الحوانيت" وهي خاصة بهم عرفت بعدّة أسماء[12]، وهو ما أشار إليه ابن بطوطة أثناء زيارته للجامع الأموي، كما كشف بوصفه أنّ هذه الدكاكين تنوعت أيضا من حيث طبيعة مذاهب الشّهود وأعدادهم وأنواعهم قائلا "وفي الرحبة المتصلة بالباب الأول دكاكين لكبار الشّهود، منها دكانان

(1) – ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص48.

(2) – يبدو أنه في البداية لم تكن لهم مراكز للجلوس فيها إلى غاية منتصف القرن 7هـ/13م، وذلك بعدما ولّي القاضي شمس الدين أحمد بن الخليل الخويبي حيث قيل "رتب مراكز الشهود – وكانوا أولا بدمشق وراقين يورقون المكاتيب وغيرها فإذا فرغوا من الوراقة مشوا إلى بيوت العدول فيشهدونهم على ما يريدون واقتدى بعد ذلك أهل القاهرة ومصر بهم" . ينظر النويري (ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج29، ص237. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج1، ص386.

(3) – ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص30.

(4) – ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص11، ص384. ج5، ص36.

(5) –السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج11، ص66. ج3، ص107، 332.

(6)– السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص212.

(7) النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص368.

(8) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص28.

(9) –ابن طولون(ت953هـ): **مفاكهة الخلان**، ج1، ص311.

(10) السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص371.

(11) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص313. ج2، ص125.

(12) – ينظر **لنفس المصدر**: ج5، ص123. ج2، ص310. ج6، ض289.

للشافعيّة، وسائرها لأصحاب المذاهب يكون في الدكان منها الخمسة والسته من العدول والعاقد الأنكحة من قبل القاضي وسائر الشّهود مفترقون في المدينة"[(1)].

وعلى الجملة فإنّ المجموعة التي أظهرها البحث من شهود القضاء المغاربة كانت مهمتهم بصفة عامة تتراوح في الشّهادة في المعاملات المختلفة من الأملاك، وزواج، والديون، والحقوق وغيرها، كما كانوا يساعدون القاضي في إصدار الأحكام في النّزاعات المرتبطة بها بشهاداتهم، بتقديم الأدلة والعقود والسّجلّات[(2)]، ولكن للأسف لا نعلم نعلم الكثير عن دورهم بشكل ملموس نظرا لإقتصار التفاصيل في السير، ومع ذلك فسِمة العدل وحسن الأخلاق والإشتهار بالفضل وبراعة في الكتابة كانت بارزة عند معظمهم، بل كان البعض منهم من أعيان الفقهاء والمفتيين.

ومن الملاحظات التي ضبطناها أيضا أنّ هناك من الشهود المغاربة من تميّز في عمله، وأضحى مختصّ في نوع معين من الشّهادة وهي "وكالة الخصومات"، وهي عبارة عن وظيفة شبيهة بدور المحامي في زماننا، وتعرف أيضا "بوكيل دار القاضي"، أين يقوم بتنصب نفسه لخلاص حقوق الخلق[3]، وهذا الشّاهد هو **أبو الفضل الدكالي**(الشاهد رقم05 من الجدول)، بينما هناك من تميّز في عمله حتىّ ترقّى في مهمة الشّهادة في ما أطلق عليه بوظيفة "أمين حكم"، وربما المقصود منها الشّهادة على أموال الأيتام والغائبين التي تحت نظر القاضي[4]، وهذا الشاهد هو **النفطي**(الشاهد رقم12 من جدول).

الرقم	أسماء الشهود	المذهب	نبذة عن حياتهم القضائيّة	ملاحظة
1	أبو عبد الله بن خلف الله بن خليفة بن مُحَّد التميمي الشمني القسنطيني (593-674هـ/1197-1275م)	شافعيّ	أحد **الشهود المعدلين** بمدينة مصر[(5)].	/
2	جمال الدين أبو البركات عثمان بن مُحَّد بن عثمان التوزري(662-734هـ/1264-1333م)	/	كان خيرا حسن الأخلاق محبا لأهل الحديث[(6)]، تكسّب **بالشهادة** في مدينة مدينة القاهرة.	/

(1) – ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص108.

(2) – حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن: **النظم الإسلامية**، ص296. حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج3ن ص221.

3 – ابن طولون(953هـ): **نقد الطالب**، ص87.

4 –مُحَّد مُحَّد أمين: **الشاهد العدل**، ص48. عمار مرضي علاوي: **أثر المغاربة في بلاد الشام خلال العصر المملوكي "القضاء انموذجا"**، مجلة ديالى، ديالى، العدد56، 2012م، ص7.

(5) جلال السيوطي(911): **بغية الوعاة**، ج1، ص101. تقي الدين المقريزي (ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص626.

(6) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص42.

3	أبو القاسم الحبحابي المغربي(ت807هـ/1404م)	مالكيّ	من أعيان مدينة دمشق **وشهودها**(1).	/
4	يوسف بن عبد الغفار بن وجيه بن عبد الوهاب الجمال التونسي (736-815 هـ/1335-1412م)	شافعيّ	تكسّب في بلده سنباط من مصر **بالشهادة**، وقصد فيها بالفتاوى(2).	/
5	أبو الفضل مُحَّد بن مُحَّد بن عبد المؤمن بن خليفة الدكالي(764-823هـ/1363-1420م)(3)	مالكيّ	عمل في وظيفة **الشهادة** ثمّ **وكالة الخصومات** بمكة المكرمة.	/
6	مُحَّد بن إبراهيم بن أبي العباس أحمد بن عبد الله التونسي(ت825هـ/1422م)	/	كل ما قيل في أمره أنّه تصدى **للشهادة** مدّة بمكة (4).	/
7	أحمد بن عبد الرحمن بن منصور بن مُحَّد بن الفكِيري التونسي(789-.هـ/1387-...م)	مالكيّ	جلس وقتا **لشاهدا** بباب البحر من الإسكندرية، ثمّ ترك وأقبل على التكسّب بالتجارة(5).	/
8	أحمد بن عبد القوي بن مُحَّد بن عبد القوي البجائي(797-861هـ/1365-1457م)	مالكيّ	تكسّب بتحمل **الشّهادة** والجلوس لها بمكة المكرمة، قيل أنّه لم يحمد في شهادته(6).	/
9	مُحَّد بن عبد الرحمن بن منصور بن مُحَّد الفكِيري التونسي(790-870هـ/1388-1465م)	مالكي	**شهد** في بعض مراكز الثغر بالإسكندرية(7)	أخ (رقم7)
10	أصيل الدين مُحَّد بن إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الرزاق بن عبد الله الهنتاتي المراكشي (778-872هـ/1376-1467م)(8)	مالكي	باشر **الشهادة** بالمفرد والخاص بمدينة القاهرة.	/
11	شهاب الدين أحمد بن مُحَّد بن الرباحي المغربي (ت875هـ/1470م)	مالكي	كان من **العدول** بالقدس الشريف، إلى جانب إشتغاله في منصب التأذين داخل المسجد الأقصى(1).	/

(1) - ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص315.

(2) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص322.

(3) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص134. تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص313.

(4) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص244. تقي الدين الفاسي(832هـ):**نفس المصدر**، ج1، ص394.

(5) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص335.

(6) – نفسه: ج1، ص353.

(7) – نفسه: ج8، ص44،45.

(8) - نفسه: ج6، ص263.

12	السراج عمر بن أحمد بن مُحَّد بن أحمد النفطي (802-885هـ/1399-1480م)	/	كان من فراشي حرم المدينة المنورة و**شهوده**، وكذلك من **أمناء الحكم**[2].	/
13	مُحَّد بن أحمد بن مُحَّد بن عمر بن مُحَّد بن هاشم بن مُحَّد بن عبد الله الشمس بن شهاب الصنهاجي(ت886هـ/1481م)	مالكيّ	تكسّب **بالشهادة** بمدينة الحسينية وبرع في الشروط[3].	/
14	العدل شمس الدين مُحَّد بن مُحَّد المصطفاوي المغربي (ت887هـ/1482م)	مالكيّ	كان من أهل القرآن الكريم، إحترف **بالشهادة** دهرا طويلا بالقدس الشريف[4].	/
15	فخر الدين أبو بكر بن كمال الدين بن مُحَّد بن أحمد بن أبي الخير بن حسين بن الزين القسطلاني(ت895هـ/1490م)	شافعيّ	تكسّب **بالشهادة** بباب السلام في مكة المكرمة [5].	/
16	أحمد بن مُحَّد بن موسى بن مُحَّد بن مُحَّد الشهاب المغراوي(ق9هـ/15م)	/	تكسّب هو الأخر **بالشهادة** في القاهرة[6]	/
17	أحمد بن مُحَّد بن أبي بكر بن عبد الملك بن زين القسطلاني(851-923هـ/1447-1517م)	شافعيّ	قيل في أمره أنّه جلس **شاهدا** رفيقا لبعض الفضلاء في مصر[7].	/
18	شرف الدين النقاوسي المغربي(ت918هـ/1512م)	/	كان أحد **العدول** في جهاز القضاء بمدينة دمشق المشهور لهم بالفضل[8].	/

تعقيـــــبات:

على ما يتضح من الجداول حول الموظفين من علماء المغرب الإسلامي في وظيفتا كاتب القضاء والشّهادة أنّهم قليلوا العدد، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن السبب في ذلك، بالرغم من أنّ تعقيدات الشروط للجلوس فيهما لم تكن بتلك الصعوبة مثلما جاء في وظيفتا النّيابة والقضاء الأكبر؟، في الواقع فإنّه من الصعوبة بمكان أنّ

(1) – مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص250.

(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ص318.

(3) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص80.

(4) – مجير الدين(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص252.

(5) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج11، ص66.

(6) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص209/208.

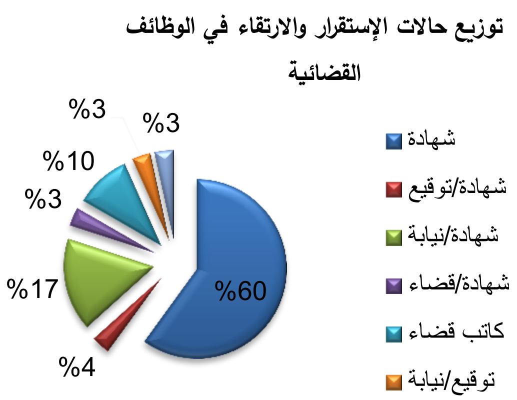
(7) – نجم الدين مُحَّد بن الغزي(ت1061هـ): **الكواكب السائرة**، ج1، ص128.

8 –ابن الحمصي(ت934هـ): **حوادث الزمان**، ج3، ص489.

نحدد السبب بدقة لعدّة إعتبارات، وعلى رأسها القلّة المفرطة في المعلومات التي بحوزتنا لمن تقلّد وظيفتا كاتب القضاء والشّهادة، لكن يمكن أنّ نخمن السبب في أنّ هاتين الوظيفتين لم تكونا على ما يبدو تستقطبان إهتمامهم، وهذا التّخمين مبنيّ على النقاط التالية:

إنّ الوظيفتين تعدّان مسعدتين لمنصب قضاة القضاة، ومكملتان للجهاز القضائيّ، وبالتالي لم تكونا بذلك الوزن الوظيفيّ الهام والحساس.

إنّ تراتبية الإرتقاء في السلم القضائيّ تحتاج من العالم الإنتقال من وظيفة الشّهادة إلى وظيفة التّوقيع على الحكام إلى النّيابة ثمّ لقضاة القضاة، وإنّ كانت هذه التراتبية ليست بقاعدة ثابته، فقد يترقّى الشّاهد إذا كان من عُدول مجلس القضاء وليس شاهدا مع الخصوم بالأجرة إلى النّيابة على القضاة مباشرة، أو من مجلس كتابة القضاء أو الشّهادة إلى القضاء مباشرة وهي حالات نادرة، ولهذا فإنّ الإرتقاء إلى النّيابة أو القضاء قد يتطلب وقتا طويلا من الشّاهد وكاتب القضاء، ويمكن أنّ تنعدم الفرصة أمام دوامات المنافسات القوية، بالإضافة إلى طول المدّة التي قد يستغرقها بعض القضاة والنواب حتىّ يشغروا منصبهم إمّا بتقاعد أو الوفاة أو العزل، وبهذا قد يفني الشّاهد أو كاتب القضاء عمره دون أنّ يحظى بالفرصة، ويمكن أنّ نوضح ذلك من خلال النسب المئوية الآتية:



وجدنا أنّ من 18 **شاهدا** بتمثيل مئوي 60% لم يترقّى أيّ أحد منهم إلى وظيفة التّوقيع أو نيابة القضاء، أمّا من غيرهم فقد ترقّت حالة واحدة من الشّهادة إلى التّوقيع بتمثيل نسبة 4% وهو الشّاهد (رقم4 من جدول الكتّاب) من أسرة القسطلاني، ومن وظيفة الشّهادة إلى نيابة القضاء خمس حالات بنسبة17% تمّ ذكرهم في مواضع متفرقة في هذا الفصل، حيث أنّ إرتقائهم هذا يعني أنّ هؤلاء سنحت لهم الظروف والأوضاع وربما العلاقات إلى الإنتقال المباشر.

أمّا بالنسبة إلى فئة **كتّاب القضاء** فإنّ ثلاث حالات منهم بتمثيل 10% لم تتسنى لهم الفرصة للإرتقاء إلى وظيفة نيابة القضاء أو القضاء الأكبر، وحتىّ كتّاب القضاء من **الأسرة القسطلانية التونسية** التي توارثت طبيعة الوظيفة بين بعض أفرادها لم تعلوّ المنزلة الوظيفية إلاّ لفردين بتمثيل مئوي 3% وهما: الكاتب **الكمال أبو البركات مُحَّد بن أحمد بن أبي الخير القسطلاني** (ت865هـ/1461م) الذي تولّى منصب التّوقيع للقضاة ثمّ ترقّى

لنيابة الخاصّة ثمّ إلى نيابة قضاة القضاة[1]، أمّا الكاتب **العفيف عبد الله بن أحمد بن حسين بن الزين مُحَّد بن الامين مُحَّد بن القطب مُحَّد أبي بن العباس أحمد القسطلاني** (ت827هـ/1424م) فلم يكن طريقه معبد، فارتقائه من وظيفة الشّهادة إلى توقيع الحكم ثمّ لنيابة على قضاء الشّافعيّة كان بسعي بعض أقاربه له بذلك[(2)]، بينما سجّلنا حالة فريدة والتي سبقنا ذكرها إنتقلت من وظيفة الشّهادة إلى قضاة القضاة بحلب مباشرة بسب علاقاته وهو قاضي القضاة **زين الدين أبو حفص عمر بن سعيد بن يحي التلمساني** (ت756هـ/1355م)[3].

كما أنّ بعض الشروط المتعلقة بوظيفتا الشهادة والتّوقيع يمكن أنّ يكون لها تأثير على توجه إختيار العلماء، كالأمانة والعدل، فشهود كما وصفهم القلقشندي أنّهم شهداء الحقّ أمناء الخلق وعلى شهادتهم تبنى الأحكام، وقد يقطع بقولهم حقوق النّاس[(4)]، ولذلك قد تؤدي إلى تزهّد وتورّع الكثيرين من علماء المغرب لإمتهانهما مثلهم مثل الذين يفرون من القضاء، كما أنّ عدم إمتلاك القدرة في شروط الكتابة وحسن الخط قد يفقد البعض حق إمتهان الشهادة والكتابة على القضاة أو صرف التّفكير في الجلوس فيهما.

كما لا نستبعد أنّ هاتان الوظيفتان لم تكونا تمثلان وزنا إجتماعيًّا وحتىّ سياسيًّا إذا ما قرنهما بغيرهما في القطاع القضائيّ (القضاء والنّيابة).

بالإضافة إلى الراتب الماديّ في هذين المنصبين الذي لم نحدد مقداره لنقص المادة الخبرية في الأمر، إلاّ أنّه من خلال السيق الكثيرة المتناثرة هنا وهناك نستشف أنّ الأرزاق لم تكن مغرية، خصوصا لشهود الذين يعملون مثلاً في الدكاكين لا في مجالس القضاء، طبعا بإستثناء الحالات التي إتخذت طرق الإرتشاء وكذلك أعيان الشّهود المشهورين في المدن الكبرى[5]، فقد قيل في أمر أحدهم "...أنّه متقللاً يتكسب مع الشّهود بقدر ما يكتفي به أياما"[(6)]، وفي مثال أخر أنّ أحد الشهود كان شاهد حانوت، وأنّه أثرى إلاّ عندما إقتصد في ملبسه وقلّة مؤنه وعدم زواجه[(7)]، ولهذا نجد أنّ البعض تولّى وظائف أخرى إلى جانب الشّهادة والتّوقيع كحال **أحمد بن أبي الخير**

---

[1] -الكاتب رقم 06 من جدول كتاب القضاء.

[(2)] – الكاتب رقم 05 من جدول كتّاب القضاء. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص5. تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص97، 98.

[3] -القاضي رقم1 من قضاة بلاد الشام ص69.

[(4)] – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى** ج12، ص50.

[5]- George Makdisi: **The Rise of colleges**, 201, 202.

[(6)] – ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص327.

[(7)] – المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج5، ص315.

القسطلاني(ت803هـ/1400م) الذي زاوج عمله في كتابة الوثائق وتسجيل على القضاة مع تأديب الصّبيان في مكة المكرمة.

ثالثا: وظيفة الحِسبة.

وظيفة الحِسبة هي وظيفة جليلة رفيعة الشأن، وقد أطلق على متولّي الوظيفة "متولّي الحِسبة" أو "ناظر الحِسبة"[(1)]، عدّها القلقشندي كوظيفة خامسة في سلم الوظائف الدّينيّة ذات الطابع القضائيّ[(2)]، ولعلوها كانت تسند إلاّ من كان من وجوه المسلمين وأعيان المعدلين[(3)]، قال القاضي ابن خلدون "أمّا الحِسبة فهي وظيفة دينيّة من باب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر الّذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين..."[4].

وقد تعدّدت وتشعّبت مهام صاحب هذه الوظيفة في زمن الدّراسة، كما أضحت قوية الصّلة بالسّلطة القضائيّة، حتىّ إنّه في بعض الأحيان كانت تسند مع القضاء إلى شخص واحد[(5)]، فوقع الإختلاف بين هاتين الوظيفتين، غير أنّ عمل القاضي إتصف بشيء من البطء لأنّه يقوم على الرّويّة والتّأنّي والتّثبت من صحة الوقائع، أمّا عمل المحتسب فكان قائم على أساس سرعة البتّ في المخالفات المناطة بعمله[(6)]، بحيث كان عليه النظر في الحكم فيما يصل إلى عمله من مخالفات ويُرفع إليه وليس إمضاء الحكم في الدعاوي، لهذا أحكامه صغيرة وهي التي يتنزّه القاضي عنها لعمومها وسهولة أغراضها[(7)]، وهي على مجملها النّظر لما يتعلق بآداب العامة، ونظام السوق، ومراعاة الأمانة في المعاملات التجارية: كمراقبة المكاييل والموازين ونظر دار العيار، ونظافة وسلامة ما يقدمه الباعة

(1) – حسن بشا: **الفنون الإسلامية**، ج4، ص1027.

(2) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى** ج4، ص37.

(3) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج2، ص363، 364.

4 –ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص280، 281.

(5) –سعيد عبد الفتاح عاشور: **العصر المماليكي في مصر والشام**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1976م، ص391. حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة**، ص76.

(6) – سعيد عبد الفتاح عاشور: **مصر في عصر دولة المماليك البحرية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص155. **العصر المماليكي**، ص391.

(7) – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص280.

للإستهلاك من أطعمة وأشربة للعامة، وضبط آداب الطريق[1]، ومراقبة معلّمي الكتّاب، ومراقبة الحكم على المباني المباني المتداعية[2]، وغيرها الكثير[3].

كان في بلاد مصر ثلاث محتسبين، أعلاهم شأنا صاحب القاهرة، له التّولية بالوجه البحري بأكمله وتفرد بالجلوس بالحضرة السّلطانية (دار العدل)، والمحتسب الثاني بالفسطاط، وله التّحدّث بالوجه القبلي، والآخر بالإسكندرية[4]، أمّا بلاد الشّام فكان لكل من دمشق وحلب وطرابلس وحماه[5] والقدس الشريف محتسب، وكذلك بمكة والمدينة لكل منها محتسبها، وكان من مجمل ما أشترط في المحتسب العفّة، والأمانة، وعلوّ الهمة، وقوة العزم، والصّرامة، والهيبة، وكانت تولّيته بتوقيع سلطاني[6].

وكان للمحتسب حقّ في إتخاذ **أعوان** له، وهم:

أ/**النواب**: وهم الّذين ينوبون عليه، ويساعدونه في أعباء ومسؤوليّات هذه الوظيفة المتشعّبة المهام، وبسبب ذلك عادة ما تشير المصادر على أّن وظيفة المحتسب قد تفرّعت، فمنها ما هو مرتبط بحرفة بعينها أو سوق أو مكان[7]، وهم من أشار إليهم القلقشندي في نصّ وصيّة المحتسب على "أنّ يقيم على الأسواق وأرباب المعايش من ينوب عنه في النظر في أمورهم من الأمناء المأمونين"[8] ، وكانت رئاستهم إلى المحتسب الأكبر للمدينة .

ب/النقباء: كان من مهامهم أخذ القصص ونحوها، وإدارتها على كاتب السّر فمن دونه من كتّاب الدّيوان، ليكتب كلّ منهم ما يلزمه من متعلّقها، ولذلك سمّوا بهذا الإسم[9].

ج/الأمناء: وهم عرفاء ومراقبي السوق، كانوا على درجة مكينة بمهامهم ليعتمد على قولهم[1]، وكانوا في الواقع من رؤساء التّجار، لأنّ لكل صناعة وتجارة سوقها الخاص في الغالب[2].

---

[1] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج2، ص363، 364. ابن الاخوة(ت729هـ): **معالم القربة في أحكام الحسبة**، تح محمّد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطبعي، الهيئة العامة للكتاب، ط1، 1408هـ، ص320.

[2] –ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص280.

[3] – للمزيد حول المهام بتفصيل ينظر . ابن الاخوة(ت729هـ): **معالم القربة**. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص96، 97.

[4] – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الاعشى**، ج4، ص37. محمّد جمعة عبد الهادي موسى: **تاريخ الحسبة**، ص166.

[5] – القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص193، 221، 234، 238.

[6] –تختلف التواقيع على حسب رتبة المحتسب، فالكبرى منها كان من قبل السلطان أما المتوسطة منها فتارة من السلطان وتارة من النائب. نفسه: ج11، ص209، ج12، ص7.

[7] – محمّد جمعة عبد الهادي موسى: **تاريخ الحسبة والمحتسبين بمصر في العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م)**، دار الافاق العربية، القاهرة، ط1، 2016م، ص166. حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة**، ص75.

[8] –القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص96.

[9] – نفسه: ج1، ص139. محمّد جمعة عبد الهادي موسى: **تاريخ الحسبة**، ص178.

د/**رجال الشرطة:** كانوا يعينون المحتسب على تنفيذ أحكامه، وعقوباته التي يفرضها[3].

الرقم	أسماء من تولّى الحِسبة/النّيابة/النّقابة	طبيعة ما تولّاه والمدينة	ما قيل عنه
1	الحسن بن عثـــمان بن علي بن منصور أبو علي القابسي المالكي (574-670هـ/1178-1271م)	-الحسبة بالإسكندرية	كان معروفا بالخير والصلاح[4].
2	البهاء مُحَّد بن عبد المؤمن بن خليفة الدكالي(ت769هـ/1367م)[5]	-النّيابة بمكة	/
3	مُحَّد بن أبي بكر الشمس الكـــتامي (ت842هـ/1438م)	-النّقابة بالقاهرة	كان نقيب حسبة ثم نقيب قضاء[6].
4	أحمد بن عبد القوي بن مُحَّد بن عبد القوي البجائي (797-861هـ/1395/1457م)[7]	-النّيابة بمكة	/
5	يوسف بن مُحَّد بن علي بن مُحَّد بن أبي القسم الجمال الانصاري الخزرجي الفلاحي التونسي(ت875هـ/1470م)	-الحسبة بالإسكندرية	كان "فاضلا... لكن الغالب عليه الأدب مع تواضع وخفة روح وسرعة حركة وتجوز فيما بيديه..."[8]

تعقـــيبات:

كما يظهر في الجدول أنّه رغم علوّ وأهمية وظيفة المحتسب فإنّه لم يشغلها من علماء المغرب الإسلامي إلاّ عالمين، وكان ذلك في القرن 7هـ/13م ونصف الأول من القرن 9هـ/15م، ولم يسجل بعدها إلاّ نائبين خلال القرن 8هـ/14م وآخر في القرن 9هـ/15م واللّذان لم يحظيا بترقية، ورابعهم كان نقيبًا، وهو ما يستدعي التساؤل

(1) – ابن الاخوة(ت729هـ): **معالم القربة**، ص320.

(2) –نقولا زيادة: **دمشق في عصر المماليك**، مكتبة لبنان، بيروت، نيويورك، 1966م، ص180. ايرا لابدوس: **مدن اسلامية في عهد المماليك**، تر علي ماضي، دار الهلية، بيروت، د.ط، 1987م، ص168.

(3) – الدميري: **قضاة مصر في القرن العاشر والربع الأول من القرن الحادي عشر الهجرى**، تح عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى ويوسف مصطفى المحمودي، العربي لنشر وتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م، ص31.

(4) – بدر الدين محمود العيني (ت855هـ): **عقد الجمان**، ص670.

(5) – تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص129، 130.

(6) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج4، ص126.

7 – السخاوي(902هـ): **الضوء اللامع**، ج353،1. ابن فهد(ت885): **معجم الشيوخ**، ص61.

8 –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص331.

عن السبب في ذلك، هل هذه الوظيفة لم تكن في دائرة إهتمامات علماء المغرب الإسلامي؟ أمّ أنّ هناك أسباب أخرى كانت حائلة لنيل مصافها؟

الإجابة تكمن في تغيرات شروط التّولية التي طرأت على وظيفة الحِسبة، والتي حرصت المصادر على توثيقها وهي كثيرة، ومن أبرزها:

ما ذكره إبن كنان "وكانت ولايتها منحصرة في العمائم، ثمّ أنّه في زمن الأشراف تولّاها أرباب السيوف"[(1)]، أي أنّ هذه الوظيفة لم تعدّ مقتصرة على أهل العمامة من العلماء والفقهاء، بل أصبح الأمراء من المماليك يقاسمون ويزاحمون المعممين، بل سحبوا من تحتهم أحقية هذه الوظيفة، وهذا أيضا ما قاله القلقشندي "ولم تزل الحسبة تولّى للمتعمّمين وأرباب الأقلام إلى الدولة المؤيدية شيخ، فولّاها للأمير سيف الدّين منكلي بغا الفقيه أمير حاجب مضافة إلى الحجوبيّة..." [(2)].

بالإضافة إلى التنافس الشديد على وظيفة الحِسبة، مما أدى إلى كثرة العزل وفسادها، ولنا أنّ نستشهد بإحدى الأقوال المتعدّدة في ذلك العصر عن ما حدث من تزعزع لهذه الوظيفة، كقول إبن حجر في أحداث سنة 809هـ/1406م "ووقع في هذه السنة والتي بعدها والتي قبلها من تلاعب الجهلة بمنصب الحسبة ما يتعجب من سماعه، حتىّ أنّه في الشهر الواحد يليه ثلاثة أو أربعة"، وفسّر ذلك لما أستحدث من تغيير سلبي في طريقة التّولية وهي البذل (الرشوة) قائلا "وسبب ذلك أنّهم فرضوا على المنصب مالاً مقرّرا فكان من قام في نفسه أنّ يليه يزن المبلغ المذكور ويخلع عليه ثمّ يقوم آخر فيزن ويصرف الذي قبله وإستمرّ هذا الأمر في أكثر دولة الملك الناصر فرج"[(3)]، ونظرا لذلك تنزّه عن ولايتها العديد من العلماء، ومن ضمنهم علماء المغرب الإسلامي، فلم نسجل أي حالة محاولة للرشوة منهم سعيا لنيلها.

ومن الأسباب أيضا التي يمكن إضافتها هو إنحصار وظيفة الحِسبة في بعض الأسر لفترات طوال، على سبيل المثال أسرة الزرندي[(4)] بالمدينة المنورة، وعدد من أفراد الشّافعيّة من الأسر العريقة بمكة كأبناء ظهيرة ونويري[(5)].

---

(1) – ابن كنان(ت1153هـ): **حدائق الياسمين**، ص160. ينظر كذلك لعينات من الأمراء في ذلك العصر تولوا هذه الوظيفة ابن طولون(953هـ): **مفاكهة الخلان**، ص 122، 300، 303، 329.

(2) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى** ج11، ص210. حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة**، ص77.

(3) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **انباء الغمر**، ج2، ص360.

(4) –السخاوي(ن902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج1، ص58، 59.

(5) – أسرة النويري: ذات أصول مصرية مكيّة. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **لب الألباب في تحرير الانساب**، تح محمّد احمد عبد العزيز وأشرف وأشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991م، ج2، ص307. أشار ابن فهد في كثير من مواضع أن الحسبة بمكة

وعلى حسب قراءتنا للسير كانت تخضع هذه الوظيفة في العادة إلى ظاهرة تجميع الوظائف، ففي مكة مثلا ذكر أنّه جمع لأحدهم القضاء وخطبة المسجد الحرام والحِسبة وغيرها من الوظائف(1)، وأخر ولّي الخطابة والحِسبة(2)، وإنّ كان في بعض الأحيان قد أضيفت الحِسبة إلى من تولّى وظائف النَّظر داخل المسجد الحرام(3)، وأحيانا أخرى قد جمعت للعالم الواحد وظيفة الحِسبة لمدينتين(4)، وهذا الإستحواذ من الأسر وتجميع وظيفة الحِسبة مع وظائف أخرى في يد أحدهم كان دائما حائلا ومقللا للفرص لمن يتطلع للوظيفة الحِسبة.

وأخر القول أنّنا لم نهتدي إلى أي بصمة خاصة أو نشاط واضح قد مارسه علماء المغرب أثناء إشتغالهم في سلك الحِسبة لقصر أخبرهم الواردة، وراجح أنّهم لم يخرجوا عن المهام العامة الموكلة للمحتسب كما قدمنا، ومع هذا يبدو أنّ هناك من عُرف بصلاحه وخيره طوال مشواره كمحتسب، مثل إبن مدينة قابس من المغرب الأدنى وهو **الحسن بن عثمان بن علي بن منصور أبو علي القابسي المالكي (ت670هـ/1271م)**، وكذلك إبن مدينة الفلاحين من تونس وهو **يوسف بن مُحَّد بن علي بن مُحَّد بن أبي القسم الجمال الأنصاري الخزرجي الفلاحي التونسي(ت875هـ/1470م)**، أين قدّم لنا شمس الدين السخاوي لحسن الحظ لمحة عن ولايته الحِسبة بالإسكندرية، وذلك حين حدّد السنة التي تسنّم بها وهي سنة 849هـ/1445م، وأنّ الذي مهد له الطريق لتوليها هو المحتسب السابق لهذه المدينة صديقه تنم بن عبد الرزاق الجركسي[5] (ت868هـ/1463م) قائلا "...ولّاه إياها تنم نائبها في سنة تسع وأربعين لمزيد إختصاصه به، بحيث أنّه سافر معه إلى حماة لمّا ولّي نيابتها في سنة إحدى وخمسين..."[6]، هذا عدا الوظائف العديدة التي شغلها إلى جنبها في نفس المدينة، كالخطابة بجوامعها وإدارة بعض المدارس ونيابة قضائها كما أشرنا في موضعها فيما سلف، ويُعدّ يوسف التونسي من الشّخصيات التي توسّمت بالعدل والأدب والسرعة في أداء المهام وخفت الروح، هذا عدا منزلته الفقهيّة وحفظه للقرآن الكريم منذ

كانت مضاف لمدة طويلة مع القضاء ونظر المسجد إلى أفراد أسرة النويري وآل ظهيرة، ومدى دائرة الصراع التي كانت بينهما. ينظر ابن فهد(ت885هـ): **اتحاف الورى**، ج3، ص406، 448.

(1) – ينظر على سبيل المثال ابن فهد(ت885هـ): **اتحاف الورى**، ج3، 522. ج4، ص129. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص371، 372، 373.

(2) – ابن فهد(ت885هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص129.

(3) – نفسه: ج3، 522. ج4، ص297.

(4) – يذكر السخاوي في أحداث سنة 845هـ أن يار علي بن نصر الله الخراساني العجمي الطويل استقر في حسبة القاهرة مضافا لما كان معه من حسبة مصر بعد صرف بدر الدين العيني. السخاوي(ت902هـ): **التبر المسبوك في ذيل السلوك**، تح نجوى مصطفى كامل ولبيبة إبراهيم مصطفى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، د.ط، 2002م، ج1، ص54.

5 –رجحنا أن تنم الذي ذكره السخاوي في ترجمة يوسف هو بن عبد الرزق الجركسي، لأنه هو من ولاّه السلطان الظاهر جقمق حسبة الإسكندرية ثم نيابتها ثم نيابة حلب وحماه. ينظر ترجمته شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص44.

6 – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص331.

نعومة أظافره، وإتقانه الحساب مما سهل عليه الوقف على المنكرات وتطبيق الأحكام الشّرعيّة ومراقبة أحوال موانئ السوق من موازين ومكاييل ونقود وحمولات.

خلاصة الفصل:

إنّ ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل هو أنّ الحضور البيّن لعلماء المغرب في المناصب القضائيّة، لاسيما خلال فترة تبنّي السّلطة للانفتاح المذهبيّ السّنّي، واستحداث مناصب قضائيّة جديدة منذ النصف الثاني من القرن 7هـ/13م، قد أكّد على مدى المنزلة الفقهيّة والمذهبيّة والسّوية السلوكيّة والوظيفيّة التي تمتّع بها الغالبية الكبرى منهم، وأظهر مدى اندماجهم في هيكل الجهاز القضائيّ المشرقيّ، وأعرب عن ثقة السّلطة والمجتمع المشرقي في القاضي والمحتسب والشّاهد والكاتب المغربي، فلم يتوان أصاحب الضمير منهم في صون ما كلّف به، في التصدّي لكثير من تجاوزات السّلاطين والأمراء إمّا في الشؤون الشّرعيّة أو ما يتعلق بصون حقوق الرّعيّة أو حماية أموال الأوقاف والأيتام، والتصدّي للمفاسد والانحرافات الدّينيّة والاجتماعيّة على اختلافها.

الفصل الثاني: الوظائف ذات الشعائر الدينية لعلماء المغرب الإسلامي

المبحث الأول: وظيفتا الخطابة والإمامة.

أولا: وظيفة الخطابة.

ثانيا: وظيفة الإمامة.

ثالثا: الجمع بين الوظيفتين.

رابعا: التّولية والعزل والرّواتب وأزياء الخطباء والأئمّة.

خامسا: أثر الخطباء المغاربة في الخطابة.

المبحث الثاني: وظيفة نيابة الخطابة والإمامة.

المبحث الثالث: وظيفتا الوعظ والتّأذين.

أولا: وظيفة الوعظ أو الميعاد.

ثانيا: وظيفة التّأذين.

الفصل الثاني: الوظائف ذات الشعائر الدّينيّة[1] لعلماء المغرب الإسلامي.

المبحث الأول: وظيفتا الخطابة والإمامة.

أولا/ وظيفة الخطابة:

تعتبر وظيفة الخطابة من أجلّ المناصب الدّينيّة وأسماها، استمدّت هذه الوظيفة عراقتها وعلوّ شأنها من ممارسة رسول الله ﷺ لها، ومن بعده الصحابة والخلفاء الراشدون[(2)]، ثم اتّسعت دائرة المتقلّدين لها مع مرور الزمن، نظرا لاتّساع معمور الدولة الإسلامية بالمشرق، وكثرة مؤسساتها الدّينيّة، والتي سبق أنّ أشرنا إلى كثرتها في بلاد مصر التي قال عنها إبن شاهين "...أنّ داخل السور وخارجه ألف خطبة ونيف ذلك"[(3)]، ونظرا لذلك، فإنّ تجنيد جمهرة من الموظفين للقيام بمهماتها كانت ضرورة حتميّة، ويتبيّن هذا بشكل واضح في ما أرفقته لنا المصادر من صيغ دالّة عن ذلك، كقول صاحب كنز الدرر "وجميع هذه الأماكن مشحونة بالأئمّة والخطبا...ومؤذنين..."[(4)]، أو حتّ عند ذكر الإنتهاء من الإنشاء وعلى سبيل المثال لا الحصر "...ومنها تمت عمارة الجامع الظاهري ورتب به خطيبا حنفي المذهب..."[(5)] "ورتب فيه خطيبا يصلي بالناس..."[(6)] "ويرتب بالجامع المذكور رجلا كاملا خطيبا..."[(7)].

---

[1] –إن سبب تسمية المناصب المرتبطة بشؤون العبادة بمصطلح شبه الدينية راجع إلى تنظيم حيز الوظائف الدينية التي شغلها علماء المغرب طبقا لهيكل التنظيمات الوظيفية المشرقية، فقد إنصبّت ولاياتهم بشكل أساسي في الوظائف التي لها علاقة بأرباب القلم، وهي الوظائف الديوانية (كالوزارة، نظر الخاص ونظر الإسطبلات، نظر الجيش، ونظر الدولة –الداووين–، وغيرها من نظارة، كاتب السر...إلخ)، والوظائف الدينية مثل(القضاء، والتداريس، والإمامة، والخطابة، والتأذين، الحسبة، قاضي العسكر، الشهود، الكتاب، وكيل بيت المال...إلخ)، ونظرا لأن هذه الوظائف جميعا ذات طبيعة دينية وعلمية وإدارية متداخلة، ونظر أيضا لإختلاف نسب أعداد العلماء في هذه الوظائف وغيابهم في البعض الآخر، قسمنا مناصب علماء المغرب التي بين أيدينا إلى أربع أصناف حسب طبيعة العمل ومضمونه وهي: وظائف قضائية وتعليمية وإدارية وشبه دينية، وقد إعتمد حسن أحمد البطاوي أيضا في دراسته حول أهل العمامة في مصر زمن حكم المماليك هذا التقسيم تقريبا. ينظر **أهل العمامة**، ص46. وهيكل التنظيمات الوظيفية على القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص14، 28.

(2) –حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج2، ص479.

(3) –ابن شاهين(ت893هـ): **زبدة الكشف**، ص31.

(4) –ابن ايبك الدواداري (ت غ معروف): **كنز الدرر**، ج9، ص391.

(5) –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص92.

(6) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ):**نفس المصدر**، ج4، ص124.

(7) – مُحَمَّد مُحَمَّد أمين: **الأوقاف والحياة الإجتماعية 648–963هـ/1250–1517م دراسة تاريخية وثائقية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1980م، ص187.

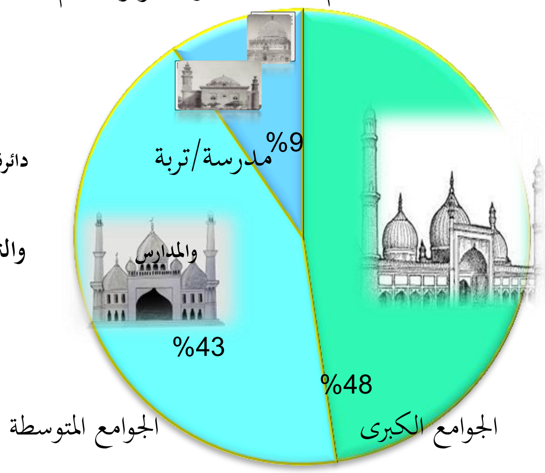
أمّا عن دور متولّي هذا المنصب، أي الخطيب فيتمحور في إلقاء الخطب على المصلّين مشافهة على المنبر الذي عيّن فيه، في يوم الجمعة من كل أسبوع، وفي العيدين، وكذلك أثناء ظاهرتي الكسوف والخسوف وصلاة الاستسقاء، ويوم عرفة إن كان الخطيب خطيب الحرم المكيّ، مستهدفا من خطبه توجيه المسلمين وتوعيتهم في أمور دينهم ودنياهم.

وفي ظلّ كثرة المؤسسات الدّينيّة في بلاد المشرق قي الفترة المدروسة، يحقّ لنا أن نتساءل عن عدد علماء المغرب الإسلامي الذين تمكّنوا من تولّي منصب الخطابة، وهل كان جميعهم كانوا على المستوى نفسه من الرفعة، أو أنّ هناك اختلافا آنذاك وفقا للمؤسسة التي شغلوها؟

كشفت مجموعتنا على 21 اسمًا كانوا قد صعدوا إلى منبر هذا المنصب، غير أنّ هناك بعض التباينات، وهي:

-التّنوّع المؤسّساتي، فقد تولّى بعض الخطباء في المدارس، والبعض الآخر في التّرب والجوامع، وهذه الأخيرة اتّضح أنّ بعضها يندرج ضمن قائمة الجوامع الكبرى، فيما يندرج البعض الآخر ضمن الجوامع المتوسطة والصغرى[1].

-تباين عدد الخطباء، حيث كان العدد الأكبر منهم كما هو موضّح في الرسم البياني[2]، في الجوامع الكبرى بـ 10 خطباء، والجوامع المتوسطة بـ 09 خطباء، ثمّ تلتهما مدرسة وتربة فلم يتجاوز عدد الخطباء فيهما خطيبا واحد في كل منهما.



دائرة نسبية توضح نسبة الخطباء المغاربة في الجوامع والترب التي تقلّدوا فيها وظيفة الخطابة

[1] – لم تذكر المصادر تقسم المساجد والجوامع بصيغ الكبرى والمتوسطة والصغرى على وجه التحديد، وإنّما هو إجتهاد منا لتصنيف منزلة منصب الخطيب المغربي، وهذا التقسيم قد بُني على جملة من المعايير مثل: حجم المسجد أو الجامع، الموقع (داخل المدينة أو خارجه)، الأهمية السياسية والرمزية، حجم الأوقاف الموقوفة عليه، عدد الموظفين والمصلين، نوع الصلوات التي تقام فيه، الجهة التي أنشأته (سلطان/ أمير/ أو أحد الصحابة)، مرافق الجامع والمسجد(إحتوائه على مدارس أو زوايا تعليمية وخانقاه...)، وشهرة وظيفة الخطابة في كل مسجد أو جامع من خلال الصيغ التي ترد مع الخطيب أو في أحد المصادر، كذلك شروط التّولية وشدة التنافس حولها.

[2] – الرسم البياني من إنجازنا.

ومن أجل تسهيل الدراسة والتدقيق أكثر في مسألة هذه الإختلافات، والتدرج في رفعة المنصب، ومعرفة مسرد المتولّين من العلماء المغاربة، سنقسمهم حسب المؤسسات التي تولّوا فيها وظيفة الخطابة:

1/ وظيفة الخطابة لعلماء المغرب في الجوامع الكبرى:

إنّ من أبرز ما سجّله علماء المغرب من صعود إلى منابر الخطابة كان في جامع القلعة[1] بديار مصر والجامع الأموي[2] بمدينة دمشق، نظرا لعلوّ شأن الخطبة فيهما في ذلك الوقت، حيث اعتبر القلقشندي وظيفة الخطابة بالجامع الأموي "تضاهي مرتبة الخلافة"[3] بحد ذاتها من رفعة، أمّا منصب الخطابة في جامع القلعة فإنّ سبب علوه هو أنّ السّلطان كان يصلي فيه أيام الجمع والعيدين[4]، ولذلك عُدّ خطيبُه أكبر الخطباء في الدولة.

هذا عدا أنّ هناك جملة من الجوامع التي لا تقل مضاهاة لهما كالجامع العتيق[5] والجامع الطولوني، باعتبارهما باعتبارهما من أقدم وأعرق جوامع بلاد مصر بلا منازع، فقد كانت تقام فيهما الصلوات والخطابة خلال فترات تعاقب الدول، بالرغم من أنّ الجامع الطولوني قد شهد فترة إنقطاع مؤقته، إلاّ أنّه منذ سنة 659هـ/1261م عادت إليه جلالته بين الجوامع وشهد أحيانا صلاة السّلطان فيه[6].

كما أنّ تولّي الخطابة في هذه الجوامع الكبرى كان من الصعوبة الوصل إليها، بسبب حساسية المنصب وشروط الاختيار والتنافس حولها، ومع ذلك وجدنا أنّ هناك ستّة علماء مغاربة قد تمكنوا خلال القرن 8هـ/14م من ذلك، وأربعة علماء خلال القرن 9هـ/15م، بل إنّ هناك عالمين قد جُمع لهما منصبا خطابتي جامع عمرو والقلعة في آن واحد، ومسرد أسماء هؤلاء الخطباء كالتالي:

---

(1) – جامع القلعة: من جوامع مصر العظيمة أنشأ من قبل السلطان الناصرة مُحَّد بن قلاوون سنة 718هـ. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ، المواعظ**، ج4، ص132.

(2) – الجامع الأموي: يعدّ من أشهر الجوامع الإسلامية، شيد على يد الملك الأموي الوليّد بن عبد الملك، الذي شرع في بنائه سنة 87هـ، وقد عرف بأسماء أخرى "كجامع بني أمية" و"الجامع المعمور". النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص9.

(3) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج12، ص303، 304. ج6، ص47.

(4) –حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج2، ص483. القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص46. ج11، 222.

(5) –الجامع العتيق: أسس من طرف عمر بن العاص سنة 21هـ بمدينة الفسطاط، ويعد أول جامع بديار مصر بعد الفتح، ويعرف كذلك ب"جامع عمرو بن العاص" و "تاج الجوامع". تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص4.

(6) –ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج3، ص155.

ت	أسماء الخطباء	المذهب	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة	ملاحظة
1	نور الدين علي بن مُحَّد بن الحسن القسطلاني(ت724هـ/1324م)	شافعيّ	فوّض له في البداية خطابة الجامع الناصري من قلعة الجبل، ثمّ إنتقل إلى لخطابة جامع عمرو بن العاص مكان أخيه الذي نقل بدوره إلى جامع الناصري[1].	أخوه جمال الدين مُحَّد
2	شمس الدين مُحَّد بن مُحَّد بن مُحَّد القسطلاني (ت761هـ/1360م)	شافعيّ	قلّد خطابة جامع عمرو وجامع القلعة. **ما قيل عنه:** "كان خطيبا بليغا"[2].	ابن أخ الخطيب (رقم1)
3	تقي الدين بن علي بن تقي الدين مُحَّد بن مجد الدين حسن القسطلاني(ق8هـ/14م)	شافعيّ	رتب للخطابة في جامع القلعة بعد وفاة عمه جمال الدين[3].	ابن الخطيب (رقم1)
4	شهاب الدين أحمد القسطلاني (ت761هـ/1360م)	شافعي	جمع له بين خطابتي جامع عمرو وجامع القلعة[4].	/
5	جمال الدين عبد الله بن شهاب الدين أحمد القسطلاني(ت805هـ/1402م)	شافعي	تولّى بعد والده في جامع عمرو بن العاص[5].	ابن الخطيب (رقم4)
6	شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن حرز الله الازندي المغربي (652-727 هـ/1254-1327م)	شافعي	إلى جانب التّدريس تولّى خطابة الجامع الأموي عدّة مرات. **ما قيل عنه:** "فقيها فاضلا...كريم النفس لا يدخر شيئا، وفيه تواضع، وأخلاقه حسنة"[6].	/
7	زين الدين عبد الرحمن بن مُحَّد بن علي ابن النقاش الدكالي (747-819هـ/13461416م)	شافعي	تمكّن من نيل خطابة جامع إبن طولون بدل الشيخ بهاء الدين السبكي (ت773هـ /1371م) إلى جانب مجموعة من مناصب التّداريس. **ما قيل عنه:** "أشتهر بصدق اللهجة وجودة الرأي وحسن التذكير بالأمر بالمعروف."[7].	/

(1) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج7، ص158.

(2) – تقي الدين ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي شهبة**، ج2، ص176.

(3) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج3، ص86.

(4) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ):**نفس المصدر**، ج4، ص249.

(5) – نفسه: ج6، ص94.

(6) – ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج1، ص195.

(7) – ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج9، ص200. السخاوي(ت902هـ):**الضوء اللامع**، ج4، ص140، 141. تقي الدين المقريزي (ت845هـ): **درر العقود**، ج2، ص243.

8	مُحَّد بن عبد الرحمن بن مُحَّد بن علي ابن النقاش الدكالي(ت845هـ/1441م)	شافعيّ	كان في بداية مسيرته نائبا لوالده في خطابة جامع إبن طولون، ليستقل بالمنصب بعد وفاته مناصفة مع أخيه[1].	ابن الخطيب (رقم7)
9	مُحَّد الشمس أبو اليسر بن النقاش الدكالي(ت877هـ/1472م)	شافعيّ	اِستقرّ شريكا لأخيه مُحَّد بعد أبيهما في خطابة جامع إبن طولون، ثمّ إستقل بها بعد وفاة أخيه، كما اِستقرّ في عدة تداريس، وناب في القضاء. **ما قيل عنه**: "كان فاضلا...مع حشمة ورياسة"[2].	ابن الخطيب (رقم7)
10	سري الدين مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الرحيم السلمي المسلاتي الطرابلسي (ت799هـ/1397م)	مالكيّ ثمّ شافعيّ	بعد إنفصاله عن قضاء الشّافعيّة بدمشق سنة 791هـ /1389م، حاول أخذ توقيع ولاية الخطابة للجامع الأموي لكن الإضرابات السّياسيّة حالت دون تمكنه منها، فولّي بدل ذلك خطابة المسجد الأقصى في منبر الشّافعيّة بعد وفاة خطيبها[3].	/

2/وظيفة الخطابة لعلماء المغرب في الجوامع المتوسطة:

صحيح أنّ كل مسجد أو جامع هو بمثابة بيت من بيوت الله، وأنّ نيل العالم فيه وظيفة الخطبة ذو شرف دينيّ واجتماعيّ له قبل كل شيء، إلاّ أنّه يجب أن نوضح أنّ بعض الجوامع والمساجد آنذاك لم تتمتّع بمكانة ومركزية كالتي تقدّم ذكرها، سواء من النّاحية المعمارية وحجم الأوقاف وما تدره على العاملين فيها، أو سواء من النّاحية وزنها السّياسيّ والإجتماعيّ، وهذا النوع من الجوامع المتوسطة عادة ما يكون موقعها خارج المدن الكبرى، كثغر الإسكندرية أو في بالقرى كجامع داريا الكبرى[4] وجامع العقيبة[5] بدمشق، أو جامع الحسينية بظاهر القاهرة، وعلى ما بدى من بعض المصادر أنّ وظيفة الخطابة فيها لا تكون معقدة[6] لاسيما إذا ما ألمّ العالم بالشروط المطلوبة، وممن تبوّأ وظيفة الخطابة في مثل هذه الجوامع:

(1) – السخاوي(ت902هـ):**الضوء اللامع**، ج8، ص38، 39.

(2) – السخاوي(ت902هـ):**نفس المصدر**،ج8، ص38.

3 –ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص231.

(4) – داريا الكبرى: عمّره نور الدين الأيوبي سنة 565هـ، وهو بإحدى القرى الكبرى بدمشق وهي داريا. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص332، 333.

(5) – جامع العقيبة: ويعرف بجامع التوبة أيضا، أنشأ سنة 632هـ من قبل الملك الاشرف أبو الفتح موسى بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب بشام. وكان يعرف قديما بـ "خان الزنجاري". النعيمي(ت978هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص329.

(6) –ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص120.

ت	أسماء الخطباء	المذهب	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة	ملاحظة
1	أبو بكر علي بن عبد الله بن المبارك الوهراني (537-615هـ/1142-1218م)	/	كان فاضلا ومفسرا، تولّى خطابة جامع داريا الكبرى بمدينة دمشق[1].	/
2	جمال الدين أبو مُحَمَّد عبد الله بن إبراهيم بن سعيد بن قايد الريغي(459-645 هـ/1067-1247م)	مالكيّ	كل ما جاء في أمره أنّه تولّى الخطابة في ثغر الإسكندرية دون ذكر لإسم المؤسسة[2].	/
3	الجمال السبتي (ق7هـ/13م)	/	كان معاشرا للعلماء وأهل الصلاح، بدأ مشواره كإماما بمدرسة ست الشّام فلمّا عمّر الملك الأشرف موسى جامع التوبة (العقيبة) ولّاه فيه خطيبا[3].	/
4	بدر الدين يحي بن عبد العزيز بن عبد السلام المغربي(ت حوالي 640هـ/1242م)	/	فوّض له خطابة جامع العقيبة[4].	/
5	إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد السلام المغربي (611-686هـ/1214-1287م)	/	كان خطيبا على ما جرى عليه أمر أسرته في جامع العقيبة، مع حبه للوعظ[5].	أخ الخطيب (رقم4)
6	أبو الهدى ناصر الدين أحمد بن يحي بن عبد العزيز بن عبد السلام المغربي (649/709هـ-1251-1309م)	/	كان راويا للحديث، باشر خطابة جامع العقيبة بعد والده بدر الدين بحضور نائب سلطنة الشّام والأعيان والقضاة، كما باشر العديد من وظائف الأنظار. **ما قيل عنه:** من صدور وأعيان الدّماشقة، وكان كثير المكارم[6].	ابن الخطيب (رقم4)

[1] - مُحَمَّد بن شريفة: **تراجم مغربية**، ص55، 56. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج2، ص172. الصفدي(ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**،ج10، ص150.

[2] - شمس الدين الذهبي(ت748هـ): **سير أعلام**، ج16، ص435.

[3] - الصفدي(ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج18، ص244. مُحَمَّد بن شاكر الكتبي(ت764هـ): **فوات الوفيات والذيل عليها**، تح احسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، 1974م، ج2، ص318.

[4] - ابن كثير(ت774): **البداية والنهاية**، ج14، ص56.

[5] - ابن تغردى بردى الاتابكي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج1، ص112.

[6] - ابن كثير(ت774): **البداية والنهاية**، ج14، ص56. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص331.

7	بدر الدين بن أحمد بن يحي بن عبد العزيز بن عبد السلام المغربي(ق8هـ/14م)(1)	/	قلّد خطابة جامع العقيبة بعد وفاة والده، كما ولّي خطابة جامع الجراح(2) في الشّام إلى غاية سنة 719هـ/1319م.	ابن خطيب (رقم6)
8	إبراهيم بن عبد الله المغربي(ت798هـ/1396م)	/	كان وجيها عند أهل البلد(3)، كان خطيبا بجامع بجامع الحسينية(4).	/
9	يوسف بن مُحَّد بن علي بن مُحَّد بن أبي القسم الجمال الانصاري الخزرجي الفلاحي التونسي (ت875هـ/1470م)	مالكيّ	أثناء إشتغاله بالحِسبة ونيابة القضاء وإدارة المدارس خلال القرن 9هـ/15م، ذكر السخاوي أنّه تولّى كذلك خطابة بعض الجوامع بمدينة الإسكندرية دون تحديد لأسمائها5.	/

3/وظيفة الخطابة لعلماء المغرب في المدارس والترب:

تبيّن النّصوص التّعريفيّة ووثائق الوقف لبعض المدارس أنّه بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية، وهي التعلّم، فإنّها مزجت بمهامّ أخرى، كإقامة الشعائر الدّينيّة فيها، وذلك بإقامة منبر وتوفير خطيب للخطابة يوم الجمعة والعيدين، كحال المدرسة الصالحية بالقاهرة التي نصّب فيها الأمير جمال الدين سنة 730هـ/1330م خطيبا بإيوان الشّافعيّة(6).

والأمر نفسه بالنسبة إلى الترب، فبالرغم من أنّ طابعها جنائزيّ، إلاّ أنّنا نجدها قد أضيفت لها هي الأخرى مهام أوسع من ذلك، سواء تعليميّة أو دينيّة أو إدارية، وممن أظهرت التّراجم ولايته للخطابة في هذه المؤسسات من علماء المغرب:

(1) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص331. ابن كثير(ت774): **البداية والنهاية**، ج14، ص93.

(2) – جامع الجراح: أنشأ من قبل الملك الاشرف موسى الملك العدل سنة 631هـ، ويقع خارج باب الصغير بالمحلة سوق الغنم بالشام. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص323، 324.

(3) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص33.

(4) – جامع الحسينية: يقع ظاهرة القاهرة، من إنشاء الملك الظاهر بيبرس سنة669هـ. ينظر جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص237. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص33.

5 – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص331.

(6) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص210.

أسماء الخطباء	مذهبه	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة
قطب الدين عبد النور بن علي المكناسي (ت763هـ/1362م)	مالكيّ	خطب بالمدرسة الشّامية البرانية[1] لعدّة أيام بإشارة من الحاجب الأمير حسام الدين اليشمقدار بعد وفاة خطيبها[2].
أبو العباس أحمد تقي الدين بن مُحَمَّد الشمني(801-872هـ/1398-1467م)	مالكيّ ثمّ حنفيّ	إماما عالما علامة مفننا، تسنّم خطابة تربة قايتباي الجركسي [3]

ثانيا/ وظيفة الإمامة:

من المعروف أنّ منصب الإمامة من أسمى الوظائف الدّينّية، لأنّ رسول الله ﷺ كان أوّل من أمّ بالمسلمين في الصلوات المفروضة، لهذا لها منزلة عليّة عند المسلمين عامة والعلماء خاصة، فبتولّيها يحظى صاحبها بمنزلة دينيّة واجتماعيّة مهمّة في بلده.

وعلى العموم فإنّ أساس مهامّ متولّيها هو قيادة المصلين في الصلوات المفروضة، وصلاة التراويح، والعيدين والاستسقاء، وما بدا من ظواهر[4].

ومع أنّ الجوامع المخصّصة للخطابة في بلاد المشرق كثيرة، فإنّ المساجد وجوامع صلوات الخمس أكثر بكثير من أنّ تحصى وأعز من تستقصى، حيث جعل لكل منها إمام راتب ومصلون[5].

وعلى كل فإنّنا إذا أردنا أنّ نطرح نفس السؤال حول أعداد الأئمّة المغاربة بالمشرق، فإنّ الجواب سيكون على حسب إحصائنا 31 إماما، توّزعت أماكن وظائفهم كحال أمرهم في الخطابة كما يظهر في المخطط الآتي، كما يمكن أنّ نلاحظ بكل وضوح أنّ هناك تنوّعا في وظيفة الإمامة وفقا للمذاهب المنتشرة آنذاك، فما أسباب هذا الاختلاف؟ وما طبيعة ونظام الإمامة القائم في ذلك الوقت؟

[1] – المدرسة الشّامية البرانية: من إنشاء ست الشام إبنة نجم الدين أيوب بن شادي بن مرون وهي أخت الملك الناصر صلاح الأيوبي، وهي من جمل مدارس الشافعية بدمشق تقع بالعقيبة بمحلة العوينة. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص208، 225.

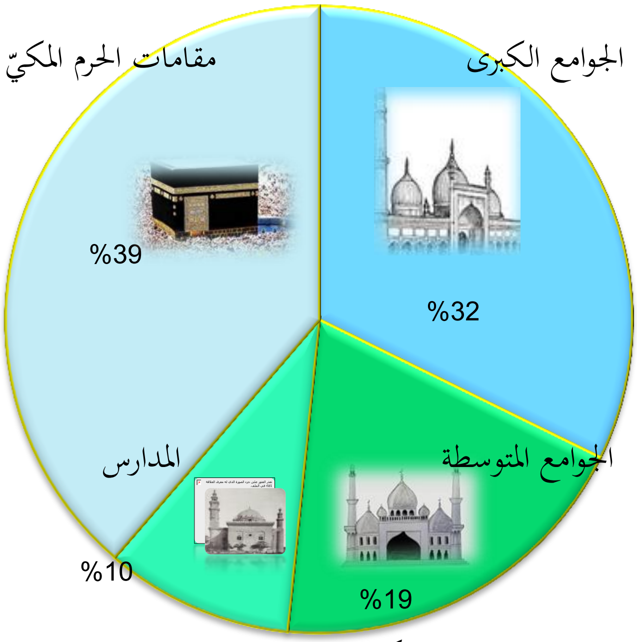
[2] – النعيمي(ت978هـ):**نفس المصدر**، ج1، ص225.

[3] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، 176.

[4] –مُحَمَّد مُحَمَّد أمين: **الأوقاف والحياة الإجتماعية**، ص185.

[5]–القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج3، 369.

دائرة نسبية توضح نسبة توزيع علماء المغارب في وظيفة الإمامة في الجوامع والمقامات والمدارس



1/وظيفة الإمامة لعلماء المغرب في الحرم المكيّ:

إنّ وظيفة الإمامة في الرحاب المكيّ لها قدسيّة خاصّة، إلاّ أنّ ما تظهره النّصوص المصدرية وتراجم العلماء هو تأثّرها أيضا بالتعدّديّة المذهبيّة، فبينما كان المصلّون في بادئ الأمر يصلّون خلف إمام واحد عند مقام إبراهيم -عليه السلام-[1]، فإنّه على حسب الفترة المدروسة كان يوجد أربع أئمة سنّيين يقيمون الصلاة خلف أربع مقامات أساسية، وفقا للمذاهب السّنّيّة الأربعة السّائدة[2]، مع أنّ هناك إشارة بخصوص وجود إمام خامس يؤمّ خلف مقام خاص بالزيدية[3].

وقد اختلفت الآراء حول تحديد فترة تعدّد منصب الإمامة والأئمّة، لكن من خلال الرجوع إلى بدايات الشّواهد التّاريخيّة في إنشاء المقامات التي يؤمّون بها فإنّه يمكن أنّ نضبط البعض منها، فهناك من قال أنّ إقامتها تعود إلى أواخر القرن 3هـ/9م[4]، وهناك من أخر التاريخ إلى القرن 4هـ/10م و5هـ/11م[1]، وإن كان الراجح

---

(1) -مقام إبراهيم: يقع هذا المقام شرقي البيت على بعد 27 ذراع منه، فيه أثر قدم إبراهيم عليه السلام. ابن عبد ربه (328هـ): **العقد الفريد**، تح عبد المجيد الدرجيني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ج7، ص285.

(2) -مقام الشافعية يلي مقام إبراهيم، والمالكية يصلون قبالة الركن اليماني، والحنابلة بين الحجر الأسود والركن اليماني، والحنفية قبالة الميزاب، البلوي(ت780هـ): **تاج المفرق**، ج1، ص306.

(3) -ابن الجبير(614هـ): **رحلة ابن جبير**، ص78. قيل أن المقام تم ابطاله نهائيا سنة 726هـ. ابن فهد(885هـ): **إتحاف الورى**، ج3، ص184.

(4) -يحي ابن الحسن بن القاسم(ت1100هـ): **غاية الاماني في أخبار القطر اليماني**، تح سعيد عبد الفتاح عاشور ومحمّد مصطفى زيادة، دار الكاتب العربي، القاهرة، د.ط، 1968م، القسم 1، ص156.

أنّ بدايات استحداثها كانت في النصف الثاني من القرن الرابع للهجرة، تزامنا مع فترة الصّراع السّياسيّ السّنّي الشّيعيّ بالمنطقة، وذروة التّعصب المذهبيّ بين أنصار المذهبين[2]، بالإضافة إلى أنّ أوّل إشارة واضحة على وجود تنوّع للمقامات ومنصب الإمامة كانت مع إبن فهد سنة 488هـ/1095م، حيث دلّ على وجود مقام للمالكيّة وأنّ إمامه تعود أصوله إلى مدينة مكناس[3] وهو **الجمال أبو عبد الله جمال الدين مُحَّد بن عبد الله بن الفتوح بن مُحَّد المحاصر**، وأرفق مع سيرته على وجود المقامين الشّافعيّ والحنفيّ[4]، ليكون بذلك أوّل من أشير معه للمقامات وأوّل مغربي تولّى في القرن 5هـ/11م، كما يدلّنا هذا على أنّ هذه المناصب ومقاماتها قد أستحدثت قبل هذا التّاريخ في سنوات مختلفة ومتلاحقة.

ثمّ ألحقت إشارة أخرى لقِدم تعدّد الإمامة والمقامات مع الفاسي سنة 497هـ/1104م، وذلك بذكره تولّي مغربي آخر للإمامة، والذي يغلب الظن فيه أنّ أصوله من مدينة القيروان[5] وهو **مُحَّد بن عرضي القروي**[6]، أين كان يؤمّ بالمصلين الشّافعيين بمقام إبراهيم –عليه السلام–، وعلى أنّه كان يسبق المالكيّ والحنفيّ في إقامة الصلاة[7]، ثمّ آخر إشارتين تعودان للقرن 6هـ/12م مع الإمامين **علي بن عبد الله بن حمود الفاسي المكناسي**[8] **ومنصور بن حمزة بن عبد الله المحاصي المكناسي**[9] في مقام المالكيّة.

---

(1) – ابن عبد ربه (328هـ): **العقد الفريد**، ج7، 282، 287. حسين بسلامة: **تاريخ عمارة المسجد الحرام**، جدة، تهامة، د.ط، ط3، 1980م، ص224. نقلا عن فوزية حسين مطر: **تاريخ عمارة المسجد الحرام من العصر العباسي الثاني حتى العصر العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف عبد الرحمن فهمي، 1986م، ص327.

(2) – ينظر لصراعات بمكة في دراسة أحمد السباعي: **تاريخ مكة**، د.د.ن، ط1، 1999م، ج1. ودراستنا خولة عمارة وآخرون: **التعدد المذهبي للإمامة في الحرم المكي ومساهمة علماء المغرب الإسلامي فيها ما بين القرنين 6–9هـ/12–15م**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية،مج9، العدد1، 2024م، ص216،215.

(3) – مكناس: بلدة من المغرب الأقصى، وهي عبارة عن مدينتان صغيرتان بينهما حصن جوا ينظر ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج5، ص181.

(4) – ابن فهد(885هـ): **إتحاف الورى**، ج2، ص488، 487.

(5) – القيروان: من أعظم وأزهى مدن إفريقية من إنشاء الفاتح عقبة بن نافع. ياقوت الحموي(ت626هـ): **معجم البلدان**، ج4، ص420.

(6) – لم نجد له ترجمة واضحة.

(7) –تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**، تح لجنة من كبار العلماء والادباء، دار إحياء الكتب العربية، مكة، د.ط، 1956م، ج1، 246، 245.

(8) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص181.

(9) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص284.

أمّا بالنسبة لذكر وجود خمس أئمة خلف خمس مقامات على حسب المذاهب السّائدة بشكل بيّن كان مع ما دوّنه الرحالة ابن جبير سنة 578هـ/1182م في رحلته، حيث أفاد كذلك في سياق كلامه بتأثّر منصب الإمامة بمسألة التّعصّب المذهبيّ ومساندة السّلطة الحاكمة لذلك، قائلا "..وللحرم أربعة أئمة سنّية، وإمام خامس لفرقة تسمّى زيدية، وأشراف هذه البلدة على مذاهبهم...ولا يجتمعون مع النّاس، وإنّما يصلون ظهرا أربع، ويصلون المغرب بعد فراغ الأئمّة من صلاتها..."[1].

لكن مع حلول سنة 665هـ/1267م خضعت وظيفة الإمامة إلى نظام مغاير بعد تطبيق السّلطان الظاهر بيبرس قانون التعدّديّة المذهبيّة على الأجهزة الوظيفيّة الدّينيّة بناءً على المذاهب السّنيّة الأربعة، ومنذ ذلك التاريخ أضح تعدّد وظيفة الإمامة والتّولية فيها في الحرم المكيّ على تلك المذاهب فقط، ولم يعد لمنصب الإمام الزيدي ذكر.

وما لاحظناه من خلال هذا القانون أنّ السّلطة الحاكمة في مصر لم تكن تضع في حسابتها وضع حدّ للتعدّد المذهبيّ في مظاهر أجهزتها الوظيفيّة، رغم تعصّب السّلاطين المماليك ونصرتهم للمذهب الشّافعيّ[2]، والظاهر أنّها كانت مدركة أنّ الخوض في هذا المضمار لن يكون لصالحها، بإعتبار أنّ ظهورهم على الساحة السّياسيّة سنة 648هـ/1250م كان قد تزامن مع شبه اكتمال للمشهد المذهبيّ، وتغلغل وتمكّن المذاهب السّنّيّة الأربعة في نسيج المجتمع المشرقي[3].

ومع ذلك تظهر القرائن التّاريخيّة أنّ مسألة التّعدّديّة المذهبيّة قد لاقت مؤيدين ومعارضين من قبل بعض جمهور العلماء، بخصوص تطبيقها على بعض المناصب الدّينيّة كمنصب الإمامة، حيث إعتبر المعارضين أنّ صلاة المسلمين خلف أئمة متنوّعة ما هو إلاّ بدعة ولايجوز تطبيقها، وخاصة بالمسجد المكيّ، وهي الفتوى التي أصدرها على قول تقي الدين الفاسي شيخ المالكيّة أبا القاسم عبد الرحمن بن الحسين بن الحباب[4] سنة 550هـ/1155م،

[1] – إبن جبير(ت614هـ): **رحلة إبن جبير**، ج1، ص78.

[2] – عائشة مانع عبيد العبدلي: **إمارة الحج في عصر الدولة المملوكية وأثارها على الأوضاع الداخلية بمكة 648–923هـ/1250–1517م دراسة تاريخيّة تحليلية**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف جميل عبد الله المصري، كلية الشريعة ودراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص278.

[3] – خولة عمارة وآخرون: **التعدد المذهبي للإمامة**، ص219.

[4] – لم نعثر له على سيرة مفصلة.

550هـ/1155م، إلاّ أنّ فتواه خالفها بعض جمهور العلماء المالكيّة بالإسكندرية من خلال إطلاق فتوى مخالفة لرأيه[1].

وعلى كلّ، وبغضّ النظر على ما جرى من اختلاف الآراء حول هذه الفتوى، فإنّ قانون التّعدّديّة المذهبيّة قد أدّى إلى إنعاش المذاهب السّنّيّة، أمّا على صعيد منصب الإمامة وهو ما يهمّنا فإنّ الاستحداثات التي مستها قد فتحت الآفاق أمام علماء السّنّة بما فيهم علماء المغرب، لتولّيها بشكل بيّن، على ما سيتقدّم.

-نظام إقامة الصلاة:

قبل التطرّق لذكر الأئمّة المغاربة الذين أمّوا في الحرم المكيّ، سنعرّج أوّلا لمعرفة برنامج نظام إقامة الصلاة لهؤلاء الأئمّة في ظلّ التّعدّديّة، والذي قد ساعدنا في معرفته ابن جبير وإبن بطّوطة، حيث ذكرا على أنّ أوّل من يؤمّ هو الإمام الشّافعيّ بمقامه، موضّحا السبب بكون جمهور النّاس بمكة على مذهبه، ثمّ المالكيّ ويصلّي معه الحنبليّ في آن واحد، ثمّ آخرهم إمام الحنفيّة، حيث كان الإمام الحنبليّ يصلّي الظهر والعصر قريبا منه[(2)]، ثمّ تغيّرت هذه التراتبية على حدّ ما جاء به الفاسي بأنّ قُدّم الحنفي على المالكيّ بعد 790هـ/1388م، بينما يقول ابن فهد أنّ التغيير كان سنة 772هـ/1370م أو 773هـ/1371م، ليكون تراتبية الصلاة بعدها بأنّ يؤمّ الشّافعيّ فالحنفيّ ثمّ المالكيّ فالحنبليّ[(3)]، وهو بذلك يكون بنفس تراتبية ومركزية منصب قضاة القضاة.

إلاّ أنّ نظام الصلاة المغرب مختلف، فقد كان جميع الأئمّة يصلّون في آن واحد ،كلٌّ مع أتباعه من المذهب، بسبب ضيق الوقت، ممّا سبّب لناس تخليط وسهوًا، فقد يركع المصلّي المالكيّ مع إمام الشّافعيّة أو غيره من الأئمّة، أو قد يسلم أحدهم بغير سلام الذي يصلّي من خلفه[(4)]، مع أنّ هذه التراتبية قد يقع فيها نوعا من التّغير بتقديم أو تأخير أو صلاة إمامين في آن واحد[(5)].

---

[1] - ينظر لأمر الفتوى والمعارضة عليها. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **شفاء الغرام**، ص245.

[(2)] -ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ج1، ص78، 79. ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص172، 173.

[(3)] - تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص89. ابن فهد(ت885هـ): **اتحاف الورى**، ج3، ص379.

[(4)] - ابن بطوطة (ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص172، 173. ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ص79. ينظر لحالة الخلط وما أداء الى تعطيل في بعض الأحيان ابن فهد(ت885هـ): **اتحاف الورى**، ج3، ص466. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **شفاء الغرام**، ج1، ص244، 245.

[(5)] -لتفصيل أكثر ينظر الميموني(ت1079هـ): **تهنئة أهل الإسلام تجديد بيت الله الحرام**، تح مركز البحوث ودراسات، مكة المكرمة، ط1، د.ت.ن، ص153.ابن ظهير(ت986هـ): **الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف**، المكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، ط1، 2003م، ص189.

أمّا نظام صلاة التراويح أيّام رمضان، والذي سنقتصر التّفصيل فيها بأنّ كل إمام كان يصلّي بأتباعه في المسجد بقراءة القرآن الكريم بعد تقسيمه على ليالي رمضان، فكان كل إمام يؤمّ في الصلاة بـ 20 ركعة لتختتم بصلاة الشفع والوتر، وكان كلٌّ منهم يختم في يوم محدّد، وكان بالعادة أنّ يكون أوّلهم الشّافعيّ ليلة 27 فيتقدّم لصلاة فريضة العشاء الآخرة ويكون باقي الأئمّة انتهوا من القراءة في الليلة التي قبلها، حيث يمسك جميع الأئمّة عن صلاة التراويح تعظيما لختمة المقام الشّافعيّ الذي يختم بتسلمتين فخطبة، فإذا فرغ عاد الأئمّة إلى صلاتهم، ثمّ تكون الختمة في ليلة 29 في مقام المالكيّة من قبل إمام المالكيّة في مظهر مختصر منزّه فيختم ويخطب أيضا[(1)].

–المقامات التي أمّ فيها علماء المغرب:

بناءً على سير الأئمّة الذين توصّلنا إلى جمعهم فإنّ إمامتهم قد انحصرت في مقامين: المالكيّ والحنبليّ فقط، ويمكن أن نجتهد في تفسير الأمر على حسب قراءتنا للمصادر على النحو التالي:

• أنّ مذهب المقامين الشّافعي والحنفيّ تواكب مع أكثر المذاهب إتباعا وتمثيلا لأهل مكة، مما سهّل عملية التّولية والسيطرة عليه من قبل شخصيات وبيوتات مشرقية، فالمقام الشّافعيّ شهد سيطرة شبه كلية من بيت الطبري[2] طيلة تقريبا القرون الثلاثة الأخيرة، وهو نفس ما شهده مقام الحنفيّة إذ سيطرت عليه أسرة مشرقية أخرى وهي أسرة السجزية[3]، فقد تمكّنت من وضع أسس لتوارث المقام قبل قانون التّعديلات إلى غاية النصف الثاني من القرن 8هـ/14م، لينتقل عرش وراثة منصب الإمامة للأسرة الخوارزمية[4] إلى غاية فترات متقدمة من القرن 9هـ/15م[5].

• أمّا فيما يخص تقدّم المغاربة في المقامين الباقيين –المالكيّ/الحنبليّ– فيمكن أنّ نفسر حاليا ذلك في أمرين: – زيادة وتيرة تنقّل العلماء المغاربة واستقرار العديد منهم بأرض الحجاز مع النصف الثاني من القرن

---

(1) – ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير،** ص131، 132. ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة،** ج1، ص179، 180.

2 –أسرة الطبري: نظر إلى تعريفها المفصل في مقال خولة عمارة وآخرون: **التعدد المذهبي للإمامة،** ص248.

3 – عدّد تقي الدين الفاسي (ت832هـ) العديد من أعلامها ضمن كتابه: **العقد الثمين،** ج7، 483، 484. إبن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى،** ج3، ص316.

4 – أسرة الخوارزمية: ينظر إلى تعريفها في مقال خولة عمارة وآخرون: **التعدد المذهبي للإمامة،** ص249.

5 – خولة عمارة وآخرون: **نفس المرجع،** ص221.

6هـ/12م، أين توافق الحال مع بدايات الاستقرار السّياسيّ والمذهبيّ، بعدما انحصر عدد السكان والوافدين في فترة الصّراع العباسي/ الفاطمي حسب ما قاله الرحالة ناصر خاسرو[1].

-إنّ مذهب مقام المالكيّة قد توافق مع مذهب علماء المغرب الوافدين، وهو ما عزّز تقديمهم للمنصب، مشكّلين مع مرور الوقت منافسا لا يستهان به، أمّا بالنسبة لتوليهم لمقام الحنابلة فيمكن القول أنّه ملفت رغم بروزهم فيه متأخرين، وذلك لعدت اعتبارات يمكن أنّ نختصر التّفصيل فيها حاليا، وهي أنّ معظم العلماء والجاليات الوافدة كما قلنا كانت على مذهب الإمام مالك بن أنس، بالإضافة إلى أنّ هذا المنصب كانت قد استحوذت عليه أسرة الآمدي[2] ذات الأصول المشرقية إلى غاية النصف الثاني من القرن 8هـ/14م، قبل أنّ ينتقل إلى عدد من أفراد علماء المغرب الّذين قد تحوّلت أيديولوجيتهم المذهبيّة من المالكيّة إلى الحنبليّة من أجل المنصب، على ما سيأتي التفصيل فيه لاحقا[3].

1-1- الأئمّة المغاربة في مقام المالكيّة:

أدى استحداث منصب الإمامة للمالكيّة ومقامهم في الحرم المكيّ مبكرا إلى إتاحة الفرصة كما قلنا لبعض الأسماء المغاربية لتقلّده في القرن 6هـ/12م، إلاّ أنّ ما أوضحته بعض المصادر أنّ هذا المنصب لم يكن يتمتّع في بادئ أمره بمركزية كبيرة، كما أنّه كان أقلّ المقامات في الوسائل العينية، وذلك بناءً على مقارنة ووصف الرحالة إبن

---

[1] - يفيد ناصر خسرو علوي(ت481هـ) عند زيارته لمكة سنة 422هـ وهي السنة الموافقة لصراع العباسي والفاطمي في مكة، أنّ عدد السكان تقلص، وقدّر عدد القاطنين بها لا يزيد عن ألفين، أمّا الباقي من الغرباء والمجاورين فيقربون الخمسمائة. ينظر **سفرنامة**، ترجمة وتعليق يحي الخشاب، مطبعة لجنة التأليف وترجمة، القاهرة، د.ط، 1945م، ص77.لكن ما نلبث أنّ نجد أنّ الوتيرة تزيد مع النصف الثاني من القرن 6هـ/12م خصوصا من أهالي المغرب سواء للمجاورة أو الإستقرار إذا ما تتبعنا تواريخ التنقلات في كتب التراجم والطبقات. ينظر خولة عمارة وآخرون: **نفس المرجع**، ص221، 215، 216، 249.

[2] - أسرة الآمدي : أصل هذه اللأسرة من إربل قبل أن تقطن مكة، ذكر تقي الفاسي وجود توارث هذا المنصب بين ثلاث أفراد منهم إبتدأ من عثمان سنة 624هـ مرورا بإبنه مُحَمّد ووصولا لإبن هذا الأخير مُحَمّد الذي إنتهت معه عهدهم للإمامة سنة 759هـ. ينظر **العقد الثمين**، ج2، ص316، 134، 135.

[3] - خولة عمارة وآخرون: **نفس المرجع**،221.

جبير حينما قال " ...فأوّل الأئمّة السّنّيّة الشّافعيّ...ثم الحنفيّ..وهو لأعظم الأئمّة أبهة وأفخمهم آلة من الشمع وسواها...والمالكيّ أقلّهم شمعا وأضعفهم حالا..." [1].

وقد فسّر السبب إلى كون الشافعيّ كان مقدما من قبل العباسيين وغالبية الفقهاء وعلماء مكة وجمهورها، والحنفيّ فكان له هو الآخر جمهور كبير من الدولة الأعجمية إتباعا، بينما المالكيّ وجمهوره فإعتبر مذهبهم كان غريبا في مكة.

ولكن تعقيب إبن جبير هذا كان نتيجة زيارته المبكرة لمكة سنة 578هـ/1182م، أي أثناء قوة المذهب الشّعيّ والشّافعيّ والحنفيّ، لأنّه حسب مسار الشّواهد التّاريخيّة فإنّ وضع المالكيّة قد دُعّم بعد تلك السنة، وأضحى منصب الإمامة محل إهتمام بين العلماء لما بات يمثله من وزن مذهبيّ وإجتماعيّ ومادّي، لاسيما مع رسوخ أقدام علماء المالكيّة ذو الأصول المغاربية، فقد أدى تواجدهم المبكر في ديار مكة إلى المساهمة في إنعاش المذهب وبروز مقام الصلاة، فقد أسفر ضبطنا لعدد أسماء الأئمّة المغاربة منذ مطلع القرن 7هـ/13م على ثمانية أعلام، تعود أصولهم إلى أسرتين، تعود جذور الأولى منها إلى المغرب الأدنى، وهي أسرة القسطلاني، وبالضبط في فرعها الثاني المكيّ، حيث بزغ عهدها على مقام الصلاة قبل قانون تعدّد المناصب الدّينيّة على المذاهب السّنّيّة سنة 665هـ1267م، وإستمرّت إلى غاية النصف الثاني من القرن 8هـ/14م، أمّا جذور أئمة أفراد الأسرة الثانية فتعود إلى فاس من المغرب الأقصى، التي خلفت أسرة القسطلاني على المقام.

وعلى حسب سيرهم فقد أضيف للبعض منهم ما عرف بمنصب "إمامة الموسم"، حيث يكون الإمام مسؤول خلال موسم الحج على معالجة القضايا التي تطرح عليه[(2)].

ومسرد أسماء هؤلاء الأئمّة المغاربة وفقا لتسلسل تاريخ ولايتهم:

الرقم	أسماء أئمة مقام المالكيّة	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة	ملاحظة
1	أبو البركات عمر بن مُحَمَّد بن عمر بن الحسن القسطلاني (ت572-644هـ/1176-1246م)	من مشاهير أئمة المالكيّة في مكة، وصفه الطبري بالفقيه الإمام، إمام المالكيّة، تمّ تقليده منصب	/

[1] – إبن جبير(ت614هـ): **رحلة إبن جبير**، ج1، ص79، 80.

[(2)] – عبد الهادي التازي: **رحلة الرحلات مكة في مئة رحلة مغربية ورحلة**، مر عباس صالح طاسكندي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، د.م.ن، 2005م، ج1، ص146.

		الإمامة في النصف الأول من القرن 7هـ/13م بعد مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد الهاشمي الصقلي، ليكون بذلك أوّل فرد في أسرته[1].	
2	ضياء الدين مُحَمَّد بن عمر بن مُحَمَّد بن عمر بن الحسن القسطلاني(598/663هـ/1202-1265م)	إستلم المقام من بعد والده عمر، أفتى ودرّس في عدّة مدارس من مكة. ما قيل عنه: "كان شيخا فاضلا، وفقيها حسنا"[2]	إبن الإمام (رقم1)
3	شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن عمر بن مُحَمَّد بن عمر بن الحسن القسطلاني(ت671هـ/1272م)	تولّى زمام المقام أيضا بعد والده ضياء الدين[3].	إبن الإمام (رقم2)
4	عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عمر بن مُحَمَّد بن عمر بن الحسن القسطلاني (712هـ/1312م)	نال إمامة مقام المالكيّة من بعد أخيه شهاب الدين أحمد، بدلا من أخيه الأكبر عمر نظرا لتغير عقله[4].	إبن الإمام (رقم2)
5	بهاء الدين خليل بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عمر بن مُحَمَّد بن عمر بن الحسن القسطلاني(688-760هـ/1289-1359م)	تولّى الإمامة بعد والده عبد الرحمن، كما تقلّد إمامة الموسم، ودرّس المذهب المالكي والحديث في ساحة المسجد. ما قيل عنه:"شيخ المالكيّة والمحدّثين بالحرم الشريف" "كان من أئمة الدين والمستمتين باليقين"[5].	إبن الإمام (رقم4)
6	سراج الدين عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عمر القسطلاني (ت765هـ/1364م)	هو آخر من سجّل من هذه الأسرة في إمامة مقام المالكيّة، وإمامة الموسم[6].	إبن أخ الإمامرقم5
7	الجمال أبو البركات مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الفاسي (791-823هـ/1389-1420م)[7]	يعدّ أوّل فرد من أسرة الفاسي قد عاد معه إسم المغاربة على مقام المالكيّة، بعد إنقطاعهم عليه مع عمر القسطلاني، وذلك إلى جانب جلوسه في نيابة القضاء بمكة.	/

(1) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج6، ص358. ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج3، ص66.

(2) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص231، 232.

(3) – نفسه: ج3، ص159،158. ابن فهد(ت885هـ): **اتحاف الورى**، ج3، ص102.

(4) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص406،405.

(5) – نفسه: ج4، ص328،324. السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص21.

(6) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج6، ص310. ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص110.

(7) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص313،312. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص105.

8	السراج عبد اللطيف بن مُحَّد بن عبد الرحمن الفاسي (803-864هـ/1400-1460م)	فوّض له إمامة المقام في أوخر سنة 842هـ/1438م بعد أنّ إنقطع عليه إبن عمه أبو البركات مُحَّد بسنوات. ما قيل عنه: "كان خيرا مباركا ساكنا، منجمعا عن النّاس"(1).	إبن الإمام (رقم7)

1-2- الأئمّة المغاربة في مقام الحنابلة:

بما أنّ مقام الحنابلة آخر المقامات استحداثا، ونظرا لكثرة التّعطيلات التي أصبته جعل ذلك من وضعية منصب الإمامة والأئمّة فيه غير مستقرّة، ولم تثبت حالته هو الآخر إلاّ مع سَنِّ قانون التّعدّديّة المذهبيّة للمناصب على المذاهب السّنّيّة الأربعة، ومع ذلك لم نسجّل أيّ حالات تولية للأئمة المغاربة إلاّ بعد سنة 759هـ/1358م، لأنّه قبل هذا التاريخ إستأثرت أسرة الآمدي بالإمامة، لتبدأ بعدهم تتولّى بروز أسماء الأئمّة المغاربة، واتّضح من خلال ربطها أنّهم يعودون أيضا إلى نفس **أسرة الفاسي** من فرعها الثاني المكيّ، وعلى ما أفرزته سيرة هذا الفرع أنّ انتقال الإمامة إليهم كان نتيجة وقوع مصاهرة[2] بين أوّل أفردها وهو **عبد اللطيف** مع إبنة الشيخ الإمام مُحَّد بن مُحَّد عثمان الطائي، أخر أئمة أسرة الآمدي (ت759هـ/1358م)، إلاّ أنّ مسألة نقل المنصب لم يكن سببه هذا الرابط الاجتماعيّ فقط، بل له علاقة بتحوّل مذهبيّ، لأنّ أصل مذهب أسرة الفاسي التي انحدر منها هذا الفرع مالكيّة، وقد مررنا ببعض أقربائهم قد أمّوا بالمقام المالكيّ، ومع أنّه لم يصرّح عن هذا التحوّل مع عبد اللطيف واكتفت المصادر للإشارة إلى المصاهرة، غير أنّه يمكن أنّ نؤكّد أنّ تغيّر الإيديولوجية المذهبيّة كان سببه الأوّل تحصيل المنصب، لأنّه لا يمكن أنّ تكون هناك تولية مالم يتوافق مذهب الإمام مع مذهب المقام[3].

وعلى كل فإنّ مسرد أسماء الذين أمّوا في مقام الحنابلة من فرع أسرة الفاسي حسب تسلسل تقلّيدهم:

رقم	أسماء أئمة مقام الحنابلة	نبذة عن حياتهم الوظيفية	ملاحظة

(1) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص335. **التحفة اللطيفة**، ج3، ص70،69، 71. ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص146،145.

2 - تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص487.عمر ابن فهد(ت885هـ): **اتحاف الورى**، ج3، ص275. خولة عمارة: **التعدد المذهبي للإمامة**، ص226.

3 - يراجع تفاصيل التحول المذهب لتحصيل المناصب في المبحث الأول من الفصل الأخير، وكذلك مقال خولة عمارة وآخرون: **التعددية المذهبية للإمامة**، ص226.

1	السراج عبد اللطيف بن أبي المكارم أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الفاسي(ت772هـ/1302م)	أوّل من ذكر إسمه من فرع أسرة الفاسي لهذا المقام[1].	/
2	نور الدين علي بن عبد اللطيف بن أبي المكارم أحمد الفاسي(772-806هـ/1370-1403م)	ذكر السخاوي في سيرته أنّه ولد قبل وفاة والده بيسير، فتولّى بدله الإمامة بالإسم لصغر سنه إلى أنّ تأهل، فإستمرّ في المنصب إلى أنّ توفي [2].	ابن الامام (رقم1)
3	سراج الدين عبد اللطيف بن أبي الفتح مُحَمَّد بن أبي المكارم الفاسي (779-853هـ/1377-1449م)	بعد إنتقاله للمذهب الحنبليّ سلم له منصب الإمامة الحنابلة في مكة بعد إبن عمه علي، ثمّ أضيف له تبعا منصب قضاة القضاة الحنابلة في مكة سنة 809هـ/1406 وقضاء المدينة سنة 847هـ/1443م، كما درّس الفقه للحنابلة. ما قيل عنه: "كان خيرا ساكنا، منجمعا عن النّاس"[3].	ابن أخ الامام (رقم1)
4	المحيوي عبد القادر بن عبد اللطيف بن أبي الفتح الفاسي(842-895أو898هـ/1438-1490)	اِستلم منصب إمامة الحنابلة بعد والده سنة 858هـ/1454م، ثمّ أصيف له قضاء مكة سنة 863هـ/1459م وقضاء المدينة سنة 865هـ/1461م، خلفا لوالده أيصا، ودرّس في عدة مدارس في الفقه[4].	ابن الامام (رقم3)

(1) - تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص487.

(2) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص187.

(3) - السخاوي(ت902هـ): **التحفة الطيفة**، ج3، ص68، 69.

(4) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص 51، 52. **الضوء اللامع**، ج4، ص272،273.

2- وظيفة الإمامة لعلماء المغرب في الجوامع والمساجد الكبرى: الأمر نفسه بالنسبة إلى وظيفة الإمامة، فرفعة وتوسّط المنصب له صلة بالمكان الذي أمَّ فيه المتولّي.

وكان أهم ما تبيّن معنا من عدد الأئمّة المغاربة الذين أموّا في الجوامع والمساجد الكبرى، عشرة أئمّة، فهناك من أمَّ منهم بالجامع الأموي، ومن أمَّ بالجامع العتيق، ومن أمَّ بالمسجد الأقصى[(1)] الذي تمتّع هو الآخر بالقدسية بين الجوامع الكبرى عند المسلمين عامة.

وكانت هذه الجوامع والمساجد قد تأثّرت هي الأخرى بتعدّد الأئمّة[(2)]، فقد كشف ابن بطوطة على وجود وجود 13 إماما في الجامع الأموي يؤمّون الصلاة فيه بنظام محدّد، وكان ممن ذكره هو الإمام الشّافعيّ الذي كان يقيم الصلاة أولا، ثمّ ذكر من بعده خمسة مشاهد لكلّ منها إمام يقيم الصلاة فيها، وهي: مشهد علي والحسين والكلاسة وأبي بكر وعثمان، ليتقدم من بعدهم إمام المالكيّة في المقصورة، ثمّ الحنفيّ فالحنبليّ لإقامة الصلاة، ثمّ ذكر خمسة أئمة أخرين مكلّفين لقضاء صلوات الفوائت[(3)]، وإنّ كان هناك محطات تاريخيّة تخلّلها حالات تقديم وتأخير في ترتيب الصلاة وأماكنها على ما جرى في الحرم لمكيّ.

والأمر نفسه بالمسجد الأقصى، فقد ذكر مجير الدين على وجود أربعة أئمة أساسيين، غير أنّ الصلاة هنا كان قد تقدّم فيها إمام المالكيّة الذي كان يصلّي في الجامع الذي يقع غربي المسجد من جهة القبلة، ثمّ يؤمّ من بعده إمام الشّافعيّة بالجامع الكبير، ثمّ من بعده إمام الحنفيّة في قبة الصخرة الشريفة، ثمّ آخرهم إمام الحنابلة، بالإضافة إلى عدّة أئمة مخصصون لصوت التراويح في رمضان فقط[(4)]، ويشير في موضع أخر على أنّ سبب ترتيب ترتيب صلاة المالكيّة وتقديمهم في القرن 8هـ/14م بهذا الشكل يعود لسعي الشيخ الصالح ذو الكرامات **موسى**

(1) -المسجد الأقصى: هو أولى القبلتين وثالث الحرمين، شيد المسجد وقبة الصخرة في مكان تل موريا، وكان يعرف قبل ذلك ببيت المقدس لما جاء في في الأحاديث النبوية. محمّد كرد علي: **خطط الشام**، مكتبة النورية، دمشق، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ط3، 1983م، ج5، ص250، 252. البهقي(ت458هـ): **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، تع وتح عبد المعطي القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1981م، ص391.

(2) -أكدت بعض الدراسات الأثرية أن تعدّد المحاريب داخل المسجد أو الجامع الواحد ناتج عن التعدّد المذهبيّ الذي كان يعايشه المجتمع المشرقي . ينظر على سبيل المثال حسن عبد الوهاب: **تاريخ المساجد الأثرية**، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، 1946م، ج1، ص39. إيناس محمّد البهيجي: **تاريخ جماعات الإسلام السياسي في الدولة الإسلامية**، مركز الكتاب الأكاديمي، د.ط، 2017م، ص133.

(3) -ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص109.

(4) -مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص32، 33.

المغربي المالكي (ت في حدود800هـ/1398م) في ذلك، وهي من المآثر العديد التي حسبت لعلماء المغرب في الدّيار الشريفة[1].

ورغم هذا التعدّد في المقامات والمشاهد وتعدّد وظيفة الإمامة وِفقها، فقد اقتصرت مناصب علماء المغرب في الجوامع الثلاث في إمامة المالكيّة، وتفرّد أحد الأئمّة، وهو من أصول مدينة بونة من المغرب الأوسط بتولّيه إمامة الحنفيّة بالمسجد الأقصى، ومسرد أسمائهم كالتالي:

الرقم	أسماء الأئمّة	الجامع/المسجد – المحراب–	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة	ملاحظة
1	إبراهيم بن يوسف بن مُحَّد البوني (ت612هـ/1215م)	الجامع الأموي *محراب الحنفيّة*	محدث، ومن كبار المقرئين، بعد اِستقراره في دمشق قلّد الإمامة في محراب الحنفيّة من الجامع الأموي. **ما قيل عنه:** "كان أحد المشايخ المعتبرين بالجامع وكان فاضلا خيرا" (2).	/
2	مجد الدين حسن بن علي القسطلاني (ت685هـ/1286م)	جامع عمرو	من بيت علم وحديث، ذُكر عرضا في سيرة إبنه أبو الطاهر مُحَّد أنّه كان إماما في جامع عمرو بن العاص في مدينة الفسطاط من القاهرة(3).	/
3	مُحَّد بن إبراهيم بن يحي الصنهاجي (ت702هـ/1302م)	الجامع الأموي *محراب المالكيّة*	أمّ في محراب المالكيّة بالجامع الأموي. **ما قيل عنه:** "كان فاضلا صالحا"(4)	/
4	مُحَّد بن أحمد بن مُحَّد بن أحمد بن الحاج التجيبي التونسي (ق7هـ/13م)(5)	الجامع الأموي *محراب المالكيّة*	أمّ في محراب المالكيّة بالجامع الأموي.	/
5	أبو عمر أحمد بن مُحَّد بن أحمد بن مُحَّد بن الحاج التجيبي التونسي (672-745هـ/1273-1344م)	الجامع الأموي *محراب المالكية*	تولّى عقب والده مُحَّد في محراب المالكيّة بالجامع الأموي. **ما قيل عنه:** "أحد المفتين في مذهبه، وهو فقيه	إبن الإمام (رقم4)

[1] – مجير الدين(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص243.

(2) – عادل نويهض: **معجم أعلام**، ص47. بن أبي الوفاء(775هـ): **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، تح عبد الفتاح مُحَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، د.ط، د.ت.ن، ج1، ص118.

(3) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص549.

(4) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص299.

(5) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص68.

			فاضل كثير المطالعة ملازما للفتوى والإنشغال والإنقطاع"[1]	
6	عبد الله بن مُحَّد بن أحمد بن مُحَّد بن الحاج التجيبي التونسي (675-743هـ/1276-1342م)	الجامع الأموي *محراب المالكية*	كان مقدما في العلم والعمل، تولّى مع أخيه أحمد محراب المالكيّة بالجامع الأموي. ماقيل عنه: "...رجل فاصل، مضبوط الأمور، مصون نزه العِرض، من خيار الفقهاء...منقطع على الناس ملازم لبيته واشتغاله وعبادته، ..."[2]	إبن الإمام (رقم4)
7	عبد الواحد بن جبارة المغربي (ت826هـ/1423م)	المسجد الأقصى *محراب المالكية*	خلف جده لأمه إبن المغيث على إمامة المالكيّة في محراب المسجد الأقصى، وكذلك على منصبه في التصدير، إحترف في بداية عمره في الشهادة على القضاة. ما قيل عنه: "كان شاعر ومقرئ ويعرف الفرائض والحساب والنّحو"[3].	/
8	خليفة بن مسعود بن موسى المغربي الجابري التادلي(749-833هـ/1348-1430م)	المسجد الأقصى *محراب المالكية*	كان صاحب كرامات، إشتغل في بلده بني جابر من المغرب الأقصى، ولما قدم بيت المقدس سنة749هـ/1348م ، قلّد مشيخة المغاربة وإمامة محراب المالكيّة بالمسجد الأقصى[4].	/
9	مُحَّد بن خليفة بن مسعود بن موسى المغربي الجابري التادلي (801-889هـ/1398-1484م)	المسجد الأقصى *محراب المالكية*	إستلم الكثير من مناصب والده، ومن ذلك إمامة محراب المالكيّة بالمسجد الأقصى، كما تولّى إلى جانبها وظيفة التأقيت[5] بنفس الجامع.	إبن الإمام (رقم8)

(1) – ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن قاضي**، ج1، ص420.

(2) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص286. ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **نفس المصدر**، ج1،ص332.

(3) – مجير الدين(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص245، 246.

(4) – مجير الدين(ت928هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص246. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص147.

(5) – وظيفة التأقيت: من الوظائف التي ألحقت بالمساجد والجوامع وحتى المدارس لتحديد مواعيد الصلاة بدقة، حيث كان صحبها عارفا بعلم الهيئة والميقات، وقد ألحقت هذه المهمة عادة لوظيفة الإمام أو الخطيب أو المؤذن وأحيانا أفرد لها شخص معين منفرد في عمله. تاج الدين السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص91.

			ما قيل عنه: "ذا همة ومروءة وعنده سخاء ومكارم أخلاق"[1]	
10	مُحَّد بن مُحَّد بن خليفة بن مسعود بن موسى المغربي الجابري التادلي (851/...هـ/1447/...م)	المسجد الأقصى *محراب المالكية*	اِستقرّ هو الآخر بعد والده في محراب المالكيّة من المسجد الأقصى، إلى جانب ما بيده من مناصب كقضاء القضاة[2].	إبن الإمام (رقم9)

3-وظيفة الإمامة لعلماء المغرب في المساجد المتوسطة والصغرى:

بيّنت سيرة الأئمّة المغاربة على أنّ ستّة منهم قد أمّوا في مساجد وجوامع أقلّ حجم وشهرة من التي سبق ذكرها، موزّعين داخل المدن والقرى والثغور.

أمّا بالنسبة إلى مسألة تأثر هذا النّوع من المساجد والجوامع بتعدّد الأئمّة، فإنّه على حسب قراءتنا لنصوص شروط التّولية فإنّ الأمر متوقّف على ما خطّه صاحب المنشأة من موظّفين وضوابط مذهبيّة[3]، ومع ذلك فإنّ نيل نيل مصاف الإمامة في القرى والثغور كان أقلّ تعقيدا ممّا هو في المدن الرّئيسيّة، وهو ما قيّده ابن بطوطة عند زيارته لمدينة دمشق بقوله "...وكل من قطع بجهة من جهات دمشق لا بُدّ أنّ يتأتى له وجه من المعاش من إمامة مسجد..."[4].

ت	أسماء الأئمّة	الجامع / المسجد	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة
1	زين الدين مُحَّد بن سليمان الصنهاجي المراكشي (ت717هـ/1317م)	مسجد القداح[5]	جاء عند ابن أيبك الصفدي أنّه كان إماما لمسجد القدّاح في مدينة الإسكندرية، دون أنّ يذكر تفاصيل أخرى[6].
2	أحمد بن عبد الرحمن بن منصور بن مُحَّد بن مسعود بن مُحَّد الشهاب الفكيري التونسي	الجامع الغربي[7]	زاول الإمامة في الجامع الغربي بالإسكندرية مسقط رأسه لمدة خمس وثلاثون عاما، وجلس للشّهادة عند القضاة عند باب

(1) – مجير الدين(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص252. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص44.

(2) – مجير الدين(ت928هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص445،302، 367. السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج9، ص105.

(3) – تحكم في عدد الأئمّة شروط المؤسسة، وهذه الأخيرة تحكمت فيها حجم الأوقاف، ينظر على سبل المثال لا الحصر جامع الطواشي الذي يقع خارج باب النصر بدمشق المنشأ سنة 813هـ، حيث عين فيه إمام وخطيب فقط، بينما الجامع الطولوني فقد رتب فيه ثلاثة مالكي وحنبلي وحنفي. النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص60. النعيمي(ت978هـ) : **الدارس**، ج2، ص325.

(4) –ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص120.

(5) – لم نقف له على تعريف مفصل سوى أنه موجود بالإسكندرية.

(6) – الصفدي (ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج3، ص115.

(7) – نفس الشيء لم نقف له على تعريف مفصل سوى أنه موجود بالإسكندرية.

	(789-...هـ/1387م)		البحر مدّة، ثمّ تركها وأقبل على التّكسّب بالتجارة. ما قيل عنه: "...كان خيرا وضيئا..." [(1)].
3	أبو حفص عمر بن عبد الله بن مُحَّد عيسى المصمودي المغربي (820-...هـ/1417م)	بمسجد بقرية أخيلة بالطائف	ولد بالطائف، ولما مات والده عبد الله قاضي الطائف إنتقل إلى قرية أخيلة، وإستقرّ فيها وولّي إمامة مسجدها[(2)].
4	الشهاب أحمد بن مُحَّد بن عمر بن مُحَّد الصنهاجي(780-855هـ/1378-1451م)	جامع الكمال[(3)]	ولد بثغر الإسكندرية، فإهتم بحفظ القرآن والقراآت حتىّ برع وأتقنها، ثمّ طلب الحديث على كبر، ولّي مشيخة البساصية[(4)] البساصية[(4)] بالثغر الإسكندرية وإمامة جامع الكمال بمدينة الحسينية بعد سنة 827هـ/1424م. **ما قيل عنه:** "كان خيرا وقورا عليه سكينة وعنده فضل جيد، وتنقيب كثير لحقائق ما يرد عليه من المسائل وسلامة فطرة، جيدا دين متين مقرئا حسن التّأدية بالقرآن"[(5)]
5	أحمد بن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله الشهاب الصنهاجي(780-858هـ/1378-1454م)	جامع أصلم[(6)]	ولد بمنوف، ثمّ نقله والده إلى مدينة القاهرة لتحصيل العلم، ناب على قاضي الشّافعيّة البلقيني فمن بعده،ولزم الكتابة في الإملاء على إبن حجر العسقلاني، كما أمّ بجامع أصلم بالقاهرة وسكن قربه، وجلس في حانوت الشّهود. ما قيل عنه: "...فاضلا سمع منه الفضلاء ..." [(7)]
6	مُحَّد بن عبد اللطيف بن أبي السرور مُحَّد الفاسي(843899هـ/1439/1494م)	مسجد الخيف[(8)]	تولّى إمامة مسجد الخيف بمِنى مدّة ثمّ تركه، وهذا بعدما فشل سعيه في نيل منصب قضاة القضاة المالكيّة بمكة [(9)].

(1) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص335.

(2) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص98.

(3) -لم نقف له على تعريف مفصل سوى أنه يقع بالحسينية من مصر.

(4) - لم نقف على تعريف واضح لها إن كانت مدرسة أو زاويا أو خانقاه.

(5) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص160.

(6) – جامع أصلم: من إنشاء الأمير بهار الدين السلحدار المملوكي سنة 746هـ، وهو يقع داخل المحروق بالقاهرة. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص106.

(7) -السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص230.

(8) – مسجد الخيف: من أعظم وأقدم المساجد بمنى بمكة الكرمة. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **شفاء الغرام**، ج1، ص263.

(9) - تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص76، 77.

4-وظيفة الإمامة لعلماء المغرب في المدارس:

خصّ بعض المنشئين مدارسهم بترتيب إمام يؤمّ بالمصلّين في الصلوات الخمس، وحدّدوا نوع مذهب الإمام[1]، بينما هناك مدارس لم تتقيّد بالمذهبيّة وجعلت الإمام يؤمّ بالمسلمين على أيّ مذهب كان من المذاهب الأربعة[2]، كما وجد في النصوص أنّ بعض المدارس خصّت الخطيب بالإمامة أيضا في الصلوات المفروضة[3].

وعلى العموم فإنّ من قيّدت السير ولايته للإمامة في المدارس من علماء المغرب هم:

أسماء الأئمّة	المدرسة	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة
أبو عبد الله مُحَمَّد بن إبراهيم بن يحي بن منصور بن يحي الزواوي البجائي الحنفي(604-683هـ/1207-1284م)	اليازكوجية[4])	ولد بزواوة ونشأ بمدينة حلب، ثمّ إنتقل إلى مدينة القاهرة فعرف بفضله، تقلّد إمامة مدرسة اليازكوجيّة[5].
فخر الدين عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله المراكشي (ت712هـ/1312م)	الرواحية[6]	إشتغل على تحصيل الحديث وحدّث به، وقرأ القراآت، أمّ بالمدرسة الرواحية بدمشق. **ما قيل عنه:** "كان رجلا فقيها مباركا مشكورا"[7]
شمس الدين مُحَمَّد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل الربعي التونسي(ت629-715هـ/1232-1315م)	الصالحية *إيوان المالكية	كان من الفضلاء المشهورين، سمع الحديث وحدّث به، وأفتى ودرّس الفقه، وناب في القضاء بالإسكندرية والحسينية، وأمّ بالمدرسة الصالحية للمالكيّة[8].

(1) – النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص74.

(2) – النويري(ت733هـ): **نفس المصدر**، ج32، ص47.

(3) –مُحَمَّد العناقرة: **المدارس في مصر في عصر دولة المماليك**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2015م، ص73.

(4) – اليازكوجية: تقع بسوق الغزل في مدينة مصر، وهناك من قال بالقاهرة أنشأت من قبل الأمير سيف الدين يازكوج الأسدي. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص201. شمس الدين الذهبي(ت748هـ): **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تح عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، ط1، 1998م، ج46، ص366.

(5) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص62، 63.

(6) – المدرسة الرواحية: من جملة مدارس الشافعية بدمشق أوقفها زكي الدين أبو القاسم التاجر ويعرف بن رواحة، وهي من مدارس الجامع الأموي تقع تقع شرقي مسجد ابن عروة. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص199.

(7) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص297. البرزالي(ت739هـ): **الوفيات**، ص164.

(8) – الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج5، ص70، 71.

ثالثا/ الجمع بين وظيفتي الخطابة والإمامة:

إنّ ظاهرة الجمع بين الوظائف من الأمور التي نصادفها في كثير من سير العلماء، خاصّة إذا ما تعلّق منها بوظيفتي الخطابة والإمامة، فكلّ منهما تكمل الأخرى من النّاحية الوظيفيّة، فنجد من خلال ستّ حالات التي بين أيدينا من جُمع له بين إمامة وخطابة نفس الجامع، ومن جُمع له إمامة أحد الجوامع والخطابة في آخر، وهناك من جُمع له خطابة جامعين بالإضافة إلى إمامة أحدهما، وهناك من أضيف له فوق ذلك وظائف أخرى كالنظر أو التّدريس في المؤسسة التي يؤمّ أو يخطب بها.

ت	أسماء العلماء الذين جمع لهم بين منصب الإمامة والخطابة.	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة	ملاحظة
1	عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الحسن السلمي المغربي الشافعي (578-660هـ/1182-1262م)	جمع له إمامة وخطابة الجامع الأموي، ولمّا إنتقل إلى مصر عيّن لخطابة الجامع العتيق إلى جانب منصب قضاء قضاة الشّافعيّة، وجلس لتدريس والإفتاء[1].	/
2	كمال الدين مُحَمَّد بن علي بن أحمد القسطلاني (617-695هـ/1220-1296م)	من بيت علم وحديث وأصالة وديانة، فوّض له ولاية منصب الخطابة والإمامة بالجامع العتيق، ثمّ أضيف له منصب الخطابة بجامع القلعة[2].	/
3	أبو الطاهر تقي الدين مُحَمَّد بن الحسن بن علي القسطلاني(642-695هـ/1244-1296م)	أمّ بجامع عمرو بن العاص نيابة عن والده، ثمّ ولّي خطابته بعد الخطيب عز الدين عبد الباقي بن خليل [3].	ابن أخ (رقم2)
4	جمال الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حسن بن علي القسطلاني (673-725هـ/1274-1325م)	تولّى خطابة وإمامة جامع عمرو بن العاص بعد وفاة والده، ثمّ ترك خطابته لأخيه نور الدين علي وإستلم بدالها خطابة وإمامة الجامع الناصريّ من القلعة، مع إبقاء إمامة جامع عمرو بيده أيضا[4].	ابن(رقم3)
5	زين الدين أحمد بن جمال الدين مُحَمَّد القسطلاني (ق8هـ/14م)	رتب بالخطابة والإمامة في جامع عمرو بعد والده[5].	ابن (رقم4)

(1) – جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص161، 162. ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص155.

(2) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص249.

(3) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص548، 549.

(4) – نفسه: ج7، ص158.

(5) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج3، ص86.

6	وجيه الدين عبد الرحمن بن منصور بن مُحَّد الفكيري التونسي(ق9هـ/15م)	سُنّم له خطابة وإمامة الجامع الغربي بالإسكندرية. ما قيل عنه: "كان من القرّاء المشهورين وفقيها فاضلا"[1].	/

تعقـــــــيبات: بناءً على ما تقدم تأت لنا بعض الملاحظات وهي:

– أنّ التواجد الأسري في وظيفتي الخطابة والإمامة جدّ واضح، حيث خطّت سبعة أسر تعود أصول أغلبها إلى المغربين الأدنى والأقصى أسماءها بشكل بارز، إمّا في وظيفة الخطابة أو الإمامة أو في كليهما، إلاّ أنّه قد تفاوتت دراجات حفاظها على مناصبها بين عدّة أفراد إلى فردين قبل أنّ تنتقل إلى غيرها من الأسر المشرقية، بسبب إمّا إنقطاع ممثليها كالأسرة **القسطلانية التونسية** في إمامة مقام المالكيّة بالحرم المكيّ، فقد توقف توارثها للمنصب مع آخر فرد وهو عمر بن عبد الله(ت765هـ/1364م) بعد حفاظ دام لستّة أفراد متتالين، أو بسبب سحب البساط منها مبكرا ،كأسرة **إبن النقاش الدكالي** من المغرب الأقصى التي سُحب منها خطابة جامع إبن طولون.

– إنّ تسجيل عدد كبير من الأئمّة والخطباء في بعض المؤسسات على اختلاف أشكالها واختفاء أثرهم في أخرى، وأنّ بروزهم بشكل مكثف في إحدى الوظيفتين مقارنة بالأخرى قد إرتبط بـ:

الشروط المذهبيّة، التي تتضح جليّا في بعض نصوص شروط أوقاف المؤسسات، حيث كانت تخصّص المناصب الديّنيّة في معضم الأحيان إلى فئة معيّنة من أتباع أحد المذاهب السّنّيّة[2]، لاسيما قوانين التّعيين في وظيفة الخطابة بالجوامع الكبرى التي خصّت بها الشّافعيّة في كثير من الأوقات، وهذا ما تبيّن في تصريح القلقشندي عن الخطابة في الجامع الأموي أنّه أصبح مضافا تعيينا وتولّية إلى قضاة القضاة الشّافعيّة منهم[3]، وهو ما أثبتته كذلك إحصائية التّراجم لأزيد من 18 خطيبا من مختلف الأصول في هذا الجامع على أنّهم كانوا من أتباع الشّافعيّة[4]، والأمر نفسه في الحرمين الشريفين فقد كانت الأولويّة للشافعيّة في منصب الخطابة[5]، بل كان في العادة يضاف إليهم الإمامة أيضا إلى غاية سنة 861هـ/1457م حيث استحداث منصب الإمامة للحنفيّة في

---

[1] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص146.

[2] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص210، 92.

[3] –القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص193.

[4] –باسمة يوسف أحمد أبو لحية: **الجامع الأموي**، ص163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172.

[5] – إن القضاء والخطابة في المدينة المنورة على ما أفدنا عبد الله بن فرحون التونسي(ت769هـ) كانت بأيد آل سنان، وكان للسنة إمام يصلي بهم الصلوات فقط إلى غاية سنة 682هـ أين تم تعيين أول خطيب للشافعية. ينظر **نصيحة المشاور**، ص191.

المدينة المنورة ثمّ لباقي المذاهب تبعا[1]، لهذا لمّا كانت مجموعة من علماء المغرب على المذهب الشّافعيّ تأت لهم الفرصة للبروز في وظيفة الخطابة سواء فرادى أو أسر، بينما لم نسجل أيّ حالة للعلماء المالكيّة في منصب الخطابة إلاّ في ما كان منهم في الجوامع المتوسطة.

التّعدّديّة المذهبيّة في المؤسسة وللوظيفة لها إنعكاساتها، فلمّا كان منصب الإمامة قد شهد في كثير من الجوامع والمساجد التّنوّع وفق المذاهب السّنّيّة الأربعة عزّزت الفرصة لفئة كبيرة من علماء المغرب في التقدّم والتنوّع على عكس ما كان أمر منصب الخطابة، وهو ما عاينه في المسجد الحرام بمكة فحين اتّسعت الدائرة للأئمة السّنّة فقط تمكّن الكثير من علماء المغاربة من البروز في مقام المالكيّة الذي توافق مع مذهبهم.

ومع ذلك نجد أنّ البعض من العلماء لم تكن لهم أي اهتمامات بهكذا نوع من الوظائف (الإمامة والخطابة)، إمّا باعتبار أنّ لها أهلها أو استعفافا، كحال **عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي القاسم بن فرحون التونسي** (ت769هـ/1367م) الذي كان يؤمّ في محراب المالكيّة في بعض الصلوات، لكن لمّا استُدعي ليكون نائبا بشكل دائم رفض تعظيما للمقام[2]، غير أنّ هذا الرّفض يمكن أنّ نتخذه سببا من أسباب التي أدّت إلى عدم تسجيل أي حالة ولاية في هذا المنصب في المدينة المنورة، لأنّه لو رُجح قبوله لاستطاعت أفراد أسرته من توارثها كما حدث معهم في منصب قضاء قضاة المالكيّة.

أمّا عن **الكفاءة والأهلية السّلوكيّة والوظيفّة** للعلماء المغرب في منصب الخطابة والإمامة، فإنّه بغض النظر عن ما لعبته الوراثة والقرابة من دور في تولّي عدد منهم المناصب، فإنّ طابع سيرتهم كان عطرًا، فلم ينحرف أو ينتقص أي منهم فيما ولّي فيه، وتميّز الكثير منهم كما جاء سلفا بحسن الأخلاق، والصلاح، والفضل، وتقدموا عند العامة والخاصّة، هذا إذا ما إستثنينا ما قاله ابن تغردى بردى عن إبن شيخ الإسلام الشّافعيّ **أبو إسحاق إبراهيم بن عبد العزيز المغربي** (ت686هـ/1287م) خطيب جامع العقيبة، أنّه كان يلبس القصير على غير العادة المألوفة، وكان يتعنى الوعظ ويتكلّم بسجع الكهان[3] ويزعم أنّه يلقى إليه من الجن، وهو ما جعل والده يتبرأ

---

(1) –السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج1، ص58.

(2) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص454، 455، 456.

(3) –سجع الكهان: وهو سجع إعتمده الكهان في الجاهلية، حيث كان نثرهم يستعملون فيه السجع المتكلف الغامض، وفي جمل قصيرة، وغير واضحة المعنى، لكي تتحير الأذهان في فهم المقصود منها، مستهدفين إيهام العامة بأنهم يعرفون الغيب عن طريق ما يتلقون من الجن، وكان الناس يتجهون إليهم يحكمونهم في المنازعات والمنافرات. ينظر علي الجندي: **تاريخ الأدب الجاهلي**، دار التراث الأول، د.م.ن، د.ط، 1991م، ص269، 270.

منه[1]، ولا نعلم عن سبب مسلكه هذا لاسيما أنّه من بيت علم ورئاسة، ووالده كان من أشدّ محاربي البدع وصحح مسار السّنّة.

والأمر نفسه فيما لزم هذين المنصبين من ملَكَة علمية، فبالرغم من عدم التّعقيد في شروط ذلك كما سيأتي إلاّ أنّ خطباء والأئمّة المغاربة قد واظبوا على العناية بالقرآن الكريم الذي هو أساس الوظيفتين، تجويدًا وحفظًا وتفسيرًا، بل كان أكثرهم يتلوا القرآن بالسبع وغيره، وإهتموا وتمكّنوا من الحديث والفقه حتىّ علا شأن البعض منهم في الإفتاء، وعلى سبيل المثال ممن جمع بين كمال السّلوك وأهلية ما أنيط له من منصب هو الشيخ **خليل بن عبد الرحمن القسطلاني التونسي**، إمام مقام المالكيّة بمكة، فزيادة على ما جاء في أمره أنّه كان شيخا للمالكيّة والمحدّثين في مكة، كان أيضا واسع الفضيلة، صالحا، له من الجلالة والعظمة عند العام والخاص ملا يوصف، بل عمل جاهدا للإحسان إلى الخلق حتىّ لم يكن له نظيرا ببلاد الحجاز في ذلك، فقد كانت تأتيه الهبات والصدقات من كل حدب وصوب لأمانته فيفرقها على أكمل وجه[2]، وهو ما جلع البلوي يصفه ب"فارس المنابر وإمام الأمة ومقتدى فرق الأمة"[3].

رابعا/ التّولية والعزل، والرّواتب، وأزياء الأئمّة والخطباء:

1/ مراسم التّعيين والتّولية:

من المعروف أنّ لكل مقام مقال وكذلك لكلّ منصب صاحب مختار، لاسيما من تميّز بوزن إجتماعيّ وسياسيّ وعلميّ، وهذا ما نتبيّنه في المقولة التي جاءت في أحد خطابات توقيع الولاية الخاصة بالخطابة " ...ونقتصر من أهل كل فن رئيس ذلك الفن وعارفه، فما شغرت به وظيفة إلاّ إختاروا لها الأعلى والأرفع، ولا وقع التردد فيها بين إثنين إلاّ تقيلوا منها الأعلم والأروع خصوصا وظيفة الخطابة.."[4]، وكان من شروط من يقدّم لهذا النّوع من المناصب على ما قيّدته نصوص أوقاف المؤسسات الدينيّة والمصادر وبما فيها تراجم المغاربة هي:

---

(1) -حاولنا أن نقف له على ترجمة أخرى حتى نتأكد من حاله هذه لكن لم نعثر. ابن تغردى بردى الأتابكي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج1، ص112.

(2) -السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص23،22. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج4، ص324، 325.

(3) -البلوي(ت767هـ): **تاج المفرق**، ج1، ص313.

(4) -القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج12، ص75، 76.

البلاغة، وقوة فصاحة اللّسان، والأمانة، والتّقوى وسعة العلم والدّين، وأهم من ذلك هو معرفة طريقة الخطابة وتمكّن من تأديتها على أحسن وجه[1].

أمّا في وظيفة الإمامة فالأمر لا يختلف، فقد ذكرنا أنّه أحيانا قد جُمعت مع وظيفة الخطابة لشخص واحد، لكن ما أضيف كزيادة من شروط أنّ يكون الإمام المختار حسن الصوت في تلاوة القرآن، ومعرفة أحكام العبادات الشّرعيّة[2]، حافظًا لكتاب الله تجويدًا وتفسيرًا[3]، دون أنّ ننسى الشروط المذهبيّة المطلوبة وفقا للإيوان أو المحراب أو المؤسسة المراد التّولية فيها.

وأنّ التّعيين في هذين المنصبين يتوقف على نوع المؤسسة، فالكبرى منها عادة ما تكون بأمر السّلطان، وأمّا الشّائعة منها فتكون بيد إمّا نائب السّلطنة أو ناظر المؤسسة أو قاضي القضاة الشّافعيّ[4]، إلاّ ما كان ليس لها ناظر أو غير ملحقة بشرط تعيين القاضي فإنّ أمرها يعود لسلطان، وهذا ما تؤكده التّعيينات التي وقفنا عليها أو ما تأتى في إبرازها القلقشندي عن الخطابة في ديار مصر عندما تكلّم عن كثرة الجوامع قائلا "...يتعلق منها بولاية السّلطان إلاّ القليل النادر كجامع القلعة إلاّ إذا كان مفردا عن القضاء ونحو ذلك مما لا ناظر له خاص"[5].

وكان مرسوم[6] أو توقيع التّعيين للمتولّي يقرأ في الجامع أو المسجد أو المؤسسة التي عيّن فيها بحضور المصلين والأعيان، مع لباس الخطيب أو الإمام الخلعة، وممن جيء لنا عن وصف طريقة تقليده **الجمال أبو البركات مُحَمَّد الفاسي**(791-823هـ/1389-1420م)، الذي قُلّد إمامة مقام المالكيّة بمكة بمرسوم سلطانيّ من القاهرة و"...في سنة تسع عشرة وثمانمائة فأتى بمكة في خامس ذي الحجة منها، وفي بكرة سادس ذي الحجة منها قرئ توقيعه بالإمامة بحضرة أمير الحاج وغيره من الأعيان، وباشر الصلاة من ظهر هذا اليوم..."[7]، ومما لاحظناه في باقي طريقة تقليده أنّه كان بتدخل مباشر من السّلطان بعدما كان الأمر قبله متروك بيد قاضي القضاة

---

(1) -حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج2، ص483، 484. ج11، ص97، 98. مُحَمَّد مُحَمَّد أمين: **الأوقاف**، ص187.

(2) - مُحَمَّد مُحَمَّد أمين: **نفس المرجع**، ص184.

(3)- George Makdisi : **The Rise of colleges,** P218, 219.

(4) - القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى** ، ج7، ص221. يوسف درويش غوانمة: **تاريخ نيابة بيت المقدس**، ص41. مُحَمَّد عثمان سعيد الخطيب: **الأوقاف الإسلامية في فلسطين في العصر المملوكي 648-923هـ/1250-1517م**، أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ، أشراف مُحَمَّد عيسى صالحية، جامعة اليرموك، كلية الادب، قسم التاريخ، 2007م، ص103.

(5) - القلقشندي(ت821هـ): **الصبح الأعشى**، ج4، ص39.

(6) -ينظر لأحد النماذج من **نفس المصدر**، ج12، ص76، 77، 78.

(7) -تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص312، 313.

الشّافعيّ، مما يعني أنّ الفاسي يُعدّ أوّل من خُوّل له المنصب بأمر سلطاني، وأنّ شروط التّولية أحيانا يحدث فيها تغييرات حسب ما يطرأ من ظروف.

ومن جاءت السير أنّ ولايته كانت بأمر سلطاني أيضا هو **الجمال السبتي** (ت ق7هـ/13م) في خطابة جامع التوبة، بعدما أنّ عُدّد لسلطان صلاحه وحسن معاشرته للعلماء[1]، وكذلك **أبو العباس أحمد الشمني القسنطيني** (ت872هـ/1467م) فقد إلتمس منه السّلطان قايتباي الجركسي شخصيا حين أنشأ التربة الخاصّة به التي تقع تحت قلعة الجبل أنّ يستلم الخطابة والمشيخة فيها[2].

وتذكر الشواهد التّاريخية أنّ السّلطان الناصر مُحَّد بن قلاوون حينما انتهى من بناء جامع القلعة سنة 718هـ/1318م جلس فيه، ودعا جميع المؤذنين والقرّاء والخطباء من مصر والقاهرة، فخطب كل خطيب وأذن المؤذنون، وكذلك قرّاء القراء، وبعدها عيّن خطيب جامع عمرو وهو **الجمال الدين مُحَّد بن مُحَّد بن الحسن القسطلاني التونسي** ليكون خطيبا لجامع القلعة[3].

وكان الخطباء والأئمّة ينزلون بعد التّنصيب لسكناهم، والذي كانوا يتخذونه بالقرب من المساجد أو الجوامع التي نصبوا بها، كحال الإمام **أحمد الصنهاجي** (858/780هـ)[4] فقد ذكر السخاوي أنّه كان يسكن بالقرب من جامع أصلم الذي عيّن فيه، أو بمساكن تخصص لهم أو أحد المدارس التي يختارونها، كالمسكن الذي خصّصه السّلطان للخطيب **الشمني القسنطيني** السابق عند تولّيته بتربته القانبيهيّة[5]، فتردّد في الإقامة بينها وبين المدرسة المدرسة الجمالية[6][7]، أمّا عن مكان إستعداد الخطيب والإمام للصلاة أو الخطبة فقد جاء في سيرة خطيب جامع جامع إبن طولون **إبن النقاش الدكالي المغربي** أنّ هناك قاعة خاصة لذلك[8].

---

(1) -الكتبي(ت764هـ): **فوات الوفيات**، ج2، ص176.

(2) -السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص176.

(3) -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص132.

(4) -السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص230.

(5) - التربة القانبيهيّة: وهي تربة بالقرب من دار الضيافة بالقاهرة، من انشاء القانباي الجركسي. ينظر السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص195.

(6) – المدرسة الجمالية: من جمل مدارس الحنفية بالقاهرة وأجلها، كانت مرفقة بزاوية للصوفية أيضا بناها الوزير علاء الدين مغلطاى الجمالي سنة 730هـ. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص237، 238. 279.

(7) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص176، 177.

(8) -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج3، ص155.

غير ما يستلزم الإشارة إليه أنّ هناك أنواع من الولايات التي إستوقفتنا في سير علماء المغرب، والتي قادت البعض إلى تقلّد منصب الأمامة والخطابة على غير الطريقة التي ذكرنها، وهي:

تنازل أحد أفراد العائلة أو أحد العلماء إلى غيره بمنصبه في حياته أو قبل وفاته، **فإبن عبد الواحد بن جبارة المغربي** (ت826هـ/1423م) مثلا مُرّرت له وظيفة الإمامة بمقام المالكيّة في المسجد الأقصى بعد تنازل خاله شهاب الدين بن المغيث له عنها، و على غيرها من المناصب سنأتي على ذكرها في مواضعها.

أمّا الأخوين من **أسرة إبن النقاش** وهما مُحَّد(ت845هـ/1441م) ومُحَّد الثاني (ت877هـ/1472م) فكانت ولايتهما لخطابة جامع ابن طولون **مناصفة** بعد وفاة والدهما، وكذلك الأخوين من **أسرة التجيبي** أحمد(ت745هـ/1344م) وعبد الله (ت743هـ/1342م) اللذان **تشاركا** منصب الإمامة بعد والدهما في مقام المالكيّة بالجامع الأموي، وممن نال نصف وظيفة الإمامة أيضا هو **أبو الثناء عبد اللطيف بن أحمد بن علي بن مُحَّد الفاسي** (ت822هـ/1419م) لمقام الشّافعيّة بمكة وذلك عوضا عن إمامها الذي توفى، غير أنّنا لم ندرجه فيما سبق لكونه لم يباشرها بسبب صدّ صاحب مكة السيد حسن عجلان الحسني له عنها، لأنّه كان يعتقد في إمامها الذي توفى[1].

بينما وجدنا أنّ هناك من كان يصعد للمنبر **مناوبة** تارة كنائب وتارة أخرى **إستقلالا**، وهو **الخطيب أحمد الأزندي المغربي** (ت727هـ/1327م)، ويبدو أنّ سبب ذلك هو كثرة انشغالاته وتفرّع مناصبه كتولّيه القضاء الأصغر كما ذكرنا في عدّة أماكن، وهو ما صعّب عليه ربما المواصلة استقلالا بشكل دائم في خطابة الجامع الأموي.

2/العزل:

إنّ أمر العزل في الغالب مناط بالجهات التي أصدرت أمر التّولية، ونضرب مثال **بأبو البركات الفاسي**(791-823هـ/1389-1420م)، فكما جاء الأمر بمرسوم سلطانيّ يقضي بولايته للإمامة في مقام المالكيّة بالحرم المكيّ، كان عزله بنفس الطريقة، قال تقي الدين الفاسي وعزل "...لوصول توقيع شريف سلطانيّ من مصر، وخط قاض القضاة بعودة من قبله للإمامة..."[2].

[1] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص322، 323. **التحفة اللطيفة**، ج3، ص64، 66.

[2] -تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص312، 313.

ولكن بعض الأخبار التّاريخية ذكرت أنّ الإمام أو الخطيب قد يتعرّض للعزل حتىّ قبل أنّ يباشر عمله بسب جهات معارضة لولايته، فالإمام **سراج الدين عبد اللطيف الفاسي** (ت864هـ/1460م) قد مُنع من مباشرة الإمامة في مقام المالكيّة بمكة من قبل أمير الحاج المصري، ولم يُمكّن من منصبه إلاّ برحيل ركب الحجاج، وذلك بأمر من ناظر الحرمين، إلاّ أنّه لم يستمرّ سوى أشهر ليجد نفسه معزولاً مرة أخرى بسبب قوة المعارضة التي حيكت له من قبل أفراد أسرة النويري المشرقية التي حاولت العودة لمقام المالكيّة[(1)].

وهناك حالات عزلٍ كانت برغبة شخصية، فالخطيب **عبد الله الريغي المغربي**(ت645هـ/1247م) قد عزل نفسه عن الخطابة وعن منصب القضاء الأصغر، وسبب أنّه اختار العزوف عن أمور الدّنيا والإعتكاف لله[(2)]، بينما هناك من فضّل التنحّي عن المنصب بدافع تغيير مجال العمل، كتكسّب في التجارة، والتي كانت إحدى توجهات **أحمد الفكيري التونسي** (789-...هـ/1387م)، فقد قرّر عزل نفسه بعد سنوات طوال من العمل في الإمامة بالجامع الغربي بالإسكندرية من أجل ممارسة التجارة[(3)].

-دراسة تحليلية لثبتّ التّولية والعزل لبعض الأئمّة والخطباء:

استنطاقا لبعض تواريخ التّولية والعزل للأئمة والخطباء المغاربة التي أمكننا رصدها من سيرهم، إستطعنا نوعا ما معرفة الوضعية الوظيفيّة لهم في منصبيّ الإمامة والخطابة.

أ- ثبتّ الأئمّة: (الملحق رقم02/أ)[4]، انطلاقا من ثبتّ الولاية وعزل **أئمة المقام المالكيّة** بمكة وجدنا أنّه قد عقّدت الولاية للعلماء المغاربة ثمانية مرات، دون حدوث أي حالات لتكرار الولاية، بحيث شهدت ستة حالات إستقرارا وظيفيا كان سببه الرئيسيّ تعاقب أفراد الأسرة الوحدة على المنصب، **فأبو البركات عمر** (الإمام رقم1) دامت مدّته منذ إستلامه للمنصب 30 سنة دون إنقطاع، إنتهت بوفاته، وكذلك **إبنه ضياء الدين مُحَّد** (الإمام رقم2) الذي سجل بدوره إستقرار لمدة 19 سنة، إنتهت بوفاته أيضا، ومن بعده إبنه **شهاب الدين أحمد** (الإمام رقم3) الذي لم يدم طويلا كحال من سبقه، فقد بقي على الإمامة سوى ثمانية سنوات، نظرا لوفاته، ليفسح المجال لأخيه **عبد الرحمن** (الإمام رقم4) الذي قد أمّ لفترة 41 عاما متواصلة، ليبقى المنصب بعد وفاته

(1) -السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص335. عمر ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص145، 146.
(2) -شمس الدين الذهبي(ت748هـ): **سير أعلام**، ج16، ص435.
(3) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص335.
4 - ينظر ص559.

شاغرا إلى أنّ قُلّد فيه إبنه **خليل** (الإمام رقم5)، الذي ضرب رقما قياسيا من النّاحية الإستقرار في المنصب بـ 47 سنة، وأمّا أخر فرد قد سُجل بعده في القرن 8هـ/14م على هذا المقام من المغاربة[1] هو **سراج الدين** (الإمام رقم 6) حفيد (الإمام رقم4) الذي إستمرّ لحوالي خمس سنوات، حيث بوفاته إنقطعت أسماء الأئمّة المغاربة في مقام المالكيّة لمدة 54 سنة.

ليعود تصدّر أسماء الأئمّة المغاربة من جديد في صحف المصادر مع **أبو البركات محمّد** (الإمام رقم7)، إلاّ أنّه لم ينعم بالإستقرار الوظيفيّ، فقد عزل بعد حوالي 6 أشهر من الولاية، وعيّن في مكانه أحد أفراد أسرة النويري، ليتكرر بذلك مسلسل الإنقطاع لمدة 22 سنة، ليتقدم بعدها أحد أفراد أسرة الفاسي وهو **السراج** (الإمام رقم8)، غير أنّه لم يتجاوز هو الأخر مدّة الذي سبقه، أي قريب 6 أشهر، ليجد نفسه معزولا أمام أحد أفراد أسرة النويري، ليكون آخر إمام مغربي مالكيّ في مقام المالكيّة خلال القرن9هـ/15.

أمّا بالنسبة إلى **إمامة مقام الحنابلة** بمكة، فقد تبيّن أنّ هذا المنصب قد لقي إستقرارا من ناحية طول مدّة الولاية أيضا، سواء مع بعض أفراد أسرة الآمدي المشرقية أو مع أفراد أسرة الفاسي الذين تسلموا زمام المنصب من بعدهم، فقد دام إستلام **السراج عبد اللطيف الفاسي** (الإمام رقم9) للمقام 13 عاما، ليتولّى من بعده رسميا إبنه **نور الدين** (الإمام رقم10)، إلاّ أنّه لم يباشر بل ناب عنه عمه مدّة 16 عاما إلى أنّ تأهل سِنّه للولاية في سنة788هـ/1386م، فحافظ على مركزه هذا لـ 18 سنة، ليتواصل حفظ المنصب بعد وفاته مع **إبن عمه سراج الدين** (القاضي والإمام رقم 11) لفترة 47 عاما أخرى، وبعد وفاته شغر المنصب لمدة خمس سنوات، غير أنّه تولّى خلالها أخوه كنيابة إلى غاية تأهل إبنه **المحيوي** (الإمام والقاضي رقم 12)، فبقيت إمامة المقام مع هذا الأخير لمدة 37 أو 40 سنة أخرى -هناك إختلاف في تاريخ وفاته- أي إلى غاية نهاية القرن 9هـ/15م.

أمّا **أئمة مقام المالكيّة** بالمسجد الأقصى فبالرغم من فقدان بعض التواريخ كبداية إستلام أسرة الجابري للمنصب، وتاريخ نهاية عهد أخر فرد فيها، إلاّ أنّ خط منحنى مكانتها الوظيفيّة يمكن القول عنه أنّه شهد إستقرارا أيضا، **فمحمد** (الإمام رقم14) قد أمّ منذ إستلامه للمقام بعد وفاة والده (الإمام رقم13) لمدة 56 سنة متواصلة، ليمرّر المنصب بعد وفاته إلى **إبنه محمّد** (الإمام رقم15).

---

(1) -خرجت الإمامة إلى أحد أفراد أسرة النويري وهو علي ابن أحمد سنة 765هـ. ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج3، ص300.

وإكمالا لمجموعة الأئمّة نجد هناك ذكر سريع لأحد أفراد أسرة الفكيري التونسية وهو **أحمد** (الإمام رقم 17)، أنّه قد قبع في منصب إمامة الجامع الغربي بالإسكندرية الذي تولاّه بعد والده (الإمام رقم 16) لـ35 سنة ليقرّر بعدها الإستقالة.

ب- ثبتّ الخطابة:

والأمر نفسه بالنسبة إلى منصب الخطابة (ينظر الملحق رقم 02/ب)[1]، فبالرغم أنّه لم يتأت لنا توفير ثبتّا شاملا للأفراد الذين معنا، إلاّ أنّ ظاهرة الإستقرار ومدى إرتباطها بالخصوص مع أفراد الأسر بدت واضحة، كخطباء أسرة إبن النقاش بالجامع الطولوني، فقد إستلام **زين الدين** (الخطيب رقم1) المنبر منذ بدايات القرن 9هـ/15م وإستمرّ حتىّ خلفه إبناه **محمّد** (الخطيب رقم 2) و**محمّد الثاني** (الخطيب رقم3) مناصفة للمنصب لمدة 26 عاما، لكن مع إستقلال هذا الأخير بالخطابة بعد وفاة أخيه لم يستمرّ طويلا بسبب سحب المنصب منه، لينتهي عهد هذه الأسرة من هذا الجامع.

ج- ثبت الخطابة والإمامة:

أمّا من جمع له بين وظيفتا الخطابة والإمامة من فرع الأسرة القسطلانية بمصر (الملحق رقم02/ج)[2]، والتي تناقلت لعدّة سنوات هذين المنصبين بالجامعين عمرو والقلعة، فإنّه لم نتبيّن من ثبتّ ولاياتهم وعزلهم إلاّ **تقي الدين محمّد** (الإمام والخطيب رقم1) على أنّه دام كإمام لجامع عمرو لـ 10 سنوات، ولا نعلم المدّة التي قضها في خطبته سوى أنّها إنتهت بوفاته، ثمّ إبنه **جمال الدين** (الإمام والخطيب رقم2) أنّه أمّ لمدة 30 سنة في نفس الجامع، أمّا خطابته فتاريخ تنازله عنها لأخيه **نور الدين** (الخطيب رقم 3) مُبهم، وكذلك تاريخ بداية ولايته لخطابة جامع القلعة فإنّه مُبهم، إلاّ أنّ المثبت قد إنتهت بالوفاة، بينما تشير السير أنّ حوصلة فترة طول مدّة خطابة **شهاب الدين** (الخطيب رقم4) وإبنه **الجمال** (الخطيب رقم 5) على منبر جامع عمرو كان 50 سنة متواصلة.

وبالتالي وعموما فإنّ الحالة الوظيفيّة لعلماء المغرب الإسلامي في الخطابة والإمامة كانت جيدة، نظرا للإستقرار الذي كان لتعاقب أفراد الأسرة الواحدة دورا بارزا فيه، وهو ما إنطبق في نماذج تعاقب بعضٍ من أفراد

[1] - ينظر ص560.

[2] - ينظر ص561.

الأسر في منصب القضاء، وأنّ إستقرار الأسر في الإمامة والخطابة في العادة اِستمرّ بطول عُمر الفرد، وأي إنقطاع لمثليها لأي ظرف (إستقالة أو عزل أو تنازل أو عدم وجود وريث) مرّرت الجهات المسؤولة المنصب إلى غيرهم.

3/ الرّواتب وأزياء الخطباء والأئمّة:

أ/الرّواتب:

إنّ رصد أثر راتب علماء المغرب في وظيفتي الإمامة والخطابة في المؤسسات التي نزلوا فيها ليس بالأمر السهل، لانّ المادة المصدرية لم توافينا حوله كثيرا، إلاّ ما هو عام وشائع.

كما أنّ الراتب يختلف مصدره، فكبار الخطباء والأئمّة كان راتبهم في العادة يصلهم من خلال الدّيوان الخاص بالدولة، أمّا شائع المرتّبات فكانت من المؤسسة التي تولّوا فيها الوظيفة[1]، حتىّ إنّه لا يمكن تعميم راتب أي مؤسسة على باقي المؤسسات، وسبب أنّ البعض منها كانت تنصّ أنّ يكون راتب الأئمّة والخطباء داخلها موحدًا، والبعض الآخر فصّل في رواتبها على حسب كل مقام أو إيوان.

وعلى حسب قرائتنا للوائح بعض المرتّبات فإنّ شروط واقف المؤسسة وحجم أوقافها هي من تحكّمت في مقدار الراتب، فلو قارنا على سبيل المثال ما قُرّر للإمام بالمدرسة المنصورية[2] فإنّه كان 80 درهما شهريا[3]، مع إمام المدرسة التي أوقفها السّلطان قايتباي فكان 500 درهما شهريا كما أضيف له مرتب عيني وهي 3 أرطال من الخبز القرصة يوميا[4]، ولو قارنا في مثال أخر حول وظيفة الخطابة في المدرسة الصالحية فإنّ الخطيب حدّد له 50 درهما في الشهر[5]، مع معلوم خطيب جامع الجراح الذي تولّى فيه **بدر الدين بن أحمد بن يحي بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي** (ق8هـ/14م) فإنّه تقاضى 20 درهما في الشهر فقط[6]، مما يعني أنّ الأوقاف التي خصّصت لهذا الجامع أقلّ من مداخيل أوقاف المدرسة.

---

(1) – حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج2، ص484.

(2) – المدرسة المنصورية: من مدارس القاهرة موقعها داخل باب المارستان الكبير المنصوري، كان إنشائها من طرف الملك المنصور قلاوون الصالحي. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص218. النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص74.

(3) – النويري(ت733هـ): **نفس المصدر**، ج31، ص73، 74.

(4) –محمّد العناقرة: **المدارس في مصر**، ص74.

(5) –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4 ، ص210. النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج33، ص230.

(6) – النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص323، 324.

كما أنّ الخلفية المذهبيّة كان لها دور في اختلاف الرواتب، فبعض المؤسسات كانت تخصّص لأئمّة وخطباء مذهب معيّن راتبًا مرتفعًا على غيرهم[1].

والتباين والاختلاف يزيد فيما قد يُضاف للخطيب والإمام عن راتبه الأساسيّ، مصدرها أوقاف أخرى كانت تُرصد على منصب محدّد، فأئمة المقامات في الحرمين الشرفين بما فيهم أئمة المغاربة لم يُفصح على ما كان يتقاضونه، إلاّ أنّ وثيقة السّلطان أشرف شعبان سنة777هـ/1375م قد قدّمت لنا صورة عن بعض الإضافات التي أوقفها عليهم كإضافة لمعلومهم الأساسيّ، حيث جيء فيها "...ويصرف للأئمة الأربعة المرتبين بالحرم المذكور للإمامة في الصلوات الخمس، في كل سنة أربعمائة درهم لكل واحد منهم...زيادة على ما قرّر لهم من معلوم..."[2].

وما قد يؤكد أنّ أكثر هذه المناصب في مثل هكذا مؤسسات كانت توفّر راتبًا جيدًا، هو ما آل إليه حال **السراج الفاسي** (ت864هـ/1460م) الذي صُرف من منصبه في إمامة مقام المالكية بمكة بسبب جهد أسرة النويري للعودة إليه، مما أدى هذا العزل بالفاسي على ما بدى من تضرر مالي كبير، جعله يتنقّل بين عدّة مناطق في الشام ومصر وحتّى اليمن من أجل الإسترزاق، بل على حدّ تعبير السخاوي أنّه ركبه دينًا كبيرًا جعله يتجه إلى القاهرة سنة 855هـ/1451م من أجل سداده من خلال الوقوف على باب الاسترزاق ومنها إلى بلاد المغرب وغيرها، إلاّ أنّه لم يحصل من هذا طائل[3].

---

(1) -لو قارنا أئمة الجامع الحاكمي الثلاثة المالكي والحنفي وحنبلي فإن ما خصص لهم حسب النويري كان متساوي وهو 30 درهما في كل شهر، بينما نجد هناك فرق في معلوم الجامع الذي بناه المؤيد الشيخ فقد خصص للإمام بالإيوان الرئيسي القبلي شهريا ما بلغ من الفضة الانصاف المذكورة مائة نصف واحدة وعشرون نصفا، نصف ذلك ستون نصفا وفي كل يوم من أيام الاسبوع أربعة أرطال من الخبز القرصة، والثلاثة الأئمّة الباقون يؤم واحد منهم في إيوان من الأواوين الثلاثة في الصلوات الخمس، ويصرف لكل واحد في كل شهر من الشهور المذكورة من الفضة الأنصاف المذكورة ستون نصفا نصف ذلك ثلاثون نصفا. النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص86. محمّد محمّد الامين: **الأوقاف**، ص 185.

(2) -ذكرت هذه الأوقاف بشكل مفصل في وثائق الحرمين. ينظر أحمد هاشم أحمد بدرشيني: **أوقاف الحرمين الشريفين في العصر المملوكي 648-923هـ/1250-1517م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف سليمان بن عبد الغني المالكي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، المملكة العربية السعودية، 2001م، ص112، 425.

(3) -السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ص70، 71. ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص146.

ب- الأزياء:

اِهتمّت الدولة المشرقية بتفاصيل نظامها الوظيفيّ بما في ذلك اللّباس المتعلق بالموظفين، فالخطيب وإنطلاقا من يوم التّنصيب كانت ترسل له خلعة مع مرسوم الولاية أو الاستمرار في المنصب، والتي تميّزت باللون الأسود على ما رسمته الدولة العباسية، وحافظت عليه الدولة الأيوبية والمملوكية من بعدها، وهي تتألف من ثوب أو كما كانت تسمى بالدلق مدور أسود وشاش على الرأس وطرحة، ويتقدمه في أثناء ذلك شخصان يحملان رايتين مكتوب عليهما إمّا بالابيض أو بالذهب[1].

ويبدو أنّ اللّباس الأسود هو المعتاد في باقي أيام عمل الخطيب، لو أخذنا بوصف ابن جبير لخطيب أحد جوامع مصر خلال ق7هـ/13م، الذي ذكر فيه أيضا ما يقوله ويفعله على المنبر "....ويأخذ الخطيب فيها مأخذ سنّيّ يجمع فيها الدعاء للصحابة... وللتابعين... ويأتي للخطبة لابسا السواد على رسم العباسية، وصفة لباسه بردة سوداء عليها طيلسان شرب أسود وهو الذي يسمى بالمغرب الإحرام، وعمامة سوداء متقلدا سيفا وعند صعوده المنبر يضرب بنعل سيفه المنبر في أوّل إرتقائه ضربة يسمع بها الحاضرين كأنّها إيذان بالإنصات..."[2]، وهو نفس وصف الرحالة ابن بطوطة لخطيب مكة في صلاة الجمعة والعيد[3].

ومع ذلك هناك نماذج من الخطباء ذكرت السير أنّهم لم يرتدي السواد، وعلى رأسهم خطيب الجامع الأموي **عز الدين عبد السلام المغربي**، وقيل في أمره أيضا أنّه لم يفعل كما يفعل الخطباء من دق السيف على المنبر، لأنّه كان يراها من البدع[4]، مما يعني أنّ العز كان دقيقا في تطبيق الشّريعة وذلك بالابتعاد عن كل أمر لم يثبت على الرسول ﷺ من قول وعمل، كما أنّ خطيب جامع إبن طولون **زين الدين عبد الرحمن الدكالي** (ت819هـ/1416م) قد فَضّل التّواضع في ملبسه وهو ما أشار إليه ابن عماد "... وكان مقتصدا في ملبسه مفضالا على المساكين، كثير الإقامة في منزله مقبلا على شأنه، عارفا بأمر دينه ودنياه..."[5].

---

(1) -سعيد عبد الفتاح عاشور: **المجتمع المصري**، ص230، 231. أما ماير فيفيد على أن الزيّ من البيدق وهو عباءة سوداء لها طرطور مناسب يوضع فوق العمامة سوداء. ينظر ماير: **الملابس المملوكية**، ص96. كانت الخلعة تصرف لهم من خزانة الدولة ثم أصبحت من حواصل الجوامع، كانت تلبس في أيام الترسيم ثم تعاد وتصرف للخطيب له معلوم بدالها. ابن فضل الله العمري(ت749هـ): **مسالك الابصار**، ج3، ص320.

(1) -ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ص24، 25.

(2) - ابن جبير(ت614هـ): **نفس المصدر**، ص24، 25.

(3) - ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص173، 174، 180.

(4) - تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص210.

(5) -ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج9، ص200.

خامسا/ أثر الخطباء المغاربة في الخطابة:

تتنوع الخطب على حسب ما يهدف الخطيب منها، فقد تكون دينيّة والتي عادة تلقى في الأعياد وأيام الجمع، ومنها العسكرية كالدعوة للجهاد، ومنها سياسيّة...إلخ، ومع أنّه من الصعوبة الحصول على بعض النصوص الكاملة أو أجزاء من تلك الخطب التي ألقاها الخطباء المغاربة على المنابر، غير أنّه من خلال بعض فتات الأخبار المتناثرة في بطون المصادر تمكّنا من معرفة طابع البعض منها، وجانبا من شخصية الخطباء المغاربة، والتي يمكن إدراجها في ثلاث صور:

1/ الخطب ذات الطابع الدينيّ:

إنّ جوهر مهام الخطيب بأنّ يستعمل منبره للإرشاد والتّذكير والإنكار، وتقويم سلوكيات الفرد والمجتمع من الأمور المنافية للدين، من خلال إضاح الشّرع وأسس ومبادئ الدّين الإسلامي، وهو المرجّح والعام في ما كان يمارسه عامة الخطباء آنذاك، وممن قدّمت لنا السير فيه إنطباعًا إيجابي واضحًا في سلكه هكذا نوع من الخطابة هو **زين الدين عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن علي بن النقاش الدكالي المغربي** (747-819هـ/1346-1413م)، الذي تمكّن من خلال خلفيته الأسرية والعلميّة من انتزاع منصب الخطابة بالجامع الطولوني من العالم الجليل بهاء الدين السبكي، فكان الخطيب المناسب في المنبر المناسب، حيث لم يدّخر من الجهد شيئا في تقويم السّلوكيات الاجتماعيّة والأخلاقيّة على ما تقدّم من وصف خطبه ووعظه، قال تقي الدين المقريري عنه "...كان يصدع بالنّكير في وعظه وخطبه ويحث على الخير، وينهى عن المنكرات، ويقوم في الحق، ويجبَه الأكابر بلسانه وخطبه، مع نزاهة النّفس، ومتابعة السّنّة والتّنسّك من قيام الليل وصيام التّطوع...والصّداقة، وجزالة الرّأي وعلوّ الهمّة،..." [(1)].

وبما أنّ مكانة العالم بما فيهم الخطيب في المجتمع تظهر جليًّا عند الوفاة، وهو ما تحاول السير دائما إبرازه في بعض الصّيغ تأكيدا منها على حضوره في نفسيّة العامة على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم، نجد أنّ الخطيب عبد الرحمن الدكالي زيادة على ما ذكرنا أنّه قد فخُم أمره واِشتهر ذكره حتىّ بعد وفاته أيضا، فقد حزن عليه أهل مصر وشهدت جنازته حضورا حافلا على قول السخاوي "...ومات في يوم الخميس من عيد الإضحى...ودفن من الغد ...بعد أنّ صلى عليه بصلى المؤمنى في مشهد حافل كان ابتداؤه بالمصلى وانتهاؤه بباب القرافة...وصار كل

(1) -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج2، ص243. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج9، ص200.

من يمر بقبره يترحم عليه..."[1]، وقد رثاه صاحب درر العقود أيضا الذي صاحبه مدّة من الزمن في قصيدة كان مطلعها:

بَكَى فَقدكَ المِحْرابُ شَوقًا وحَسْرةً *** لتَرتِيلكَ القـُــــــــــــرآن باللَيلِ دَائمًا[(2)].

2/ الخطب ذات الطابع السّياسيّ:

سعى السّلاطين على مرّ السنين إلى تولية خطباء متميّزين في مجال الخطابة، لاسيما في الجوامع والمساجد الكبرى، وعادة ما وقع اختيارهم على شخصيات علمية امتلكت خلفية ووزنًا اجتماعيًّا، بكون هكذا نوع من المناصب تستوجب شخصية علمية واجتماعيّة مؤثرة، ولكن في نفس الوقت حاولوا أن يجعلوا اختيارهم لمن يُؤتمن جانبهم، لأنّ الخطابة سلاح ذو حدين[(3)]، فهي بقدر ما كانت أداة في زيادة إرساء أركان السّلطان والسّلطة فإنّها من جانب آخر قد كانت سببًا قي تقليب القلوب، وهو ما وعّاه الحُكّام جيدا.

كما أنّ الخطيب كان يدرك بحدّ ذاته حجم المسؤولية المناطة له، فكان عليه أنّ يختار أحيانا بين السكوت عن تجاوزات السّلطة أو الاعتراض من خلال المجاهرة في النصوص الخطابية، وهذا النّوع من الخطب قلّما يتجرأ الخطباء على الإقدام عليها، لأنّها قد يجرّهم إلى حتفهم أو عزلهم أو سجنهم، هذا طبعا لو استثنينا القلّة منهم كسلطان العلماء **عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام المغربي** خطيب وإمام الجامع الأموي، الذي تولّى سنة 637هـ/1239م، فقد كان يُعلن من خلال خطاباته إنكاره لأفعال سلطان دمشق الصالح إسماعيل بن العدل الأيوبي (ت648هـ/1250م)، لاسيما تعزيز جيوشه بالقوة الفرنجية ضد ابن أخيه ملك مصر أبو الفتوح أيوب نجم الدين (ت647هـ/1249م)، مقابل تسليم حصن الشقيف وصيدا[(4)] وغيرها من حصون المسلمين[(5)]، بالإضافة إلى السمح لهم بشراء الأسلحة من أرض دمشق، عندها لم يصمت عز الدين المغربي عن ذلك وأصدر فتواه الشهيرة للتجار المسلمين داعيًا فيها إلى عدم بيع الأسلحة للفرنج، وهاجم علنًا السّلطان في المنبر وأنكر فعلته التي هدّدت مصالح الأمة الإسلامية من أجل كرسي الحُكم، وثَبت ذلك بقطع الدعاء للسلطان، وردّد في آخر كل

[1] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص141.

[(2)] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص244.

[(3)] –منصب الخطابة: بالرغم من حساسية هذا المنصب ومكانة بعض الخطباء الكبار عند السلاطين غير أنها من الوظائف التي ليس لها مجلس بالحضرة السلطانية. ينظر القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص39.

[(4)] –صيدا: من اعرق المدن القديمة، تقع بشرقي البحر المتوسط من لبنان حاليا.

[(5)] –ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج2، ص110. ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص235، 236.

خطبة دعاء مصرحا من خلاله موقفه "اللهم أبرم لهذه الأمة أمرا رشدا، تعز فيه وليّك وتذل فيه عدوك، ويعمل فيه بطاعتك، وينهي فيه معصيتك"[1].

وأمام هذه المعارضة قام السّلطان بعزله وسجنه مدّة، ثمّ حرّره في إقامة جبرية، غير أنّ الخطيب عز الدين المغربي تمكّن من اللّجوء إلى بيت المقدس أين أرسل إليه السّلطان بعض خواصه بمنديله، وأمر رسوله باستلطافه وأنّ يطالبه بالعودة إلى مناصبه وترقيته لمناصب أخرى مقابل الإنكسار له وتقبيل يده لا غير على حدّ ما تقدّم من أخبار هذه الواقعة، لكن ردّ الخطيب عز الدين المغربي كان على ما جاء على لسان السيوطي "والله يا مسكين، ما أرضاه أنّ يقبل يدي فضلا أنّ أقبل يده، يا قوم أنتم في واد، وأنا في واد، والحمد لله الذي عافاني مما إبتلاكم به"[2]، وهو بهذا قد قدّم مصلحة الأمة على مصالحه الشّخصيّة، إلى أن شاء الله وهُزم السّلطان الصالح إسماعيل بن العدل الأيوبي والفرنج على يد السّلطان نجم الدين، حينها قام هذا الأخير بإستقبال الخطيب عز الدين المغربي وجعله على خطابة الجامع العتيق والقضاء الأكبر بمصر كما تقدمنا في الفصل السابق[3].

لكن هذه الواقعة قد تدرج بعض من علامات الاستفهام: كيف لخطيب لم يتجاوز سنة كاملة في منصبه أنّ يُقدم على مجازفة علنية مثل هذه ضد السّلطان؟ ولماذا كان ردّ السّلطان الصالح إسماعيل بن العدل الأيوبي سريعا بسبب ما بدر من الشيخ عز الدين المغربي في خطبه؟ ثم لماذا لم يُقدم على قتله بل اكتفى بعزله ثمّ عاود إستلطافه بالعودة إلى مناصبه؟ ولماذا رفض عز الدين العودة أمام العرض السخي الذي وصله حول المناصب الحسّاسة؟

للإجابة على ذلك يستلزم بنا العودة قليلا إلى خلفية هذا العالم الجليل وربط الأحداث فيما بينها، وانطلاقا من السؤال الأول فالإجابة حوله ببساطة هو أنّه لا علاقة ذلك بطول سنوات العمل بقدر ما له علاقة بالأسس الصحيحة للوظيفيّة، وهو تثبيت أركان الإسلام وتقديم مصالح الأمة من خلال التّكلّم عن المنكر ومحاربته حتىّ ولو كان ذلك ضد السّلطان.

وأمّا عن طبيعة ردّ السّلطان على ما صدر من الخطيب عز الدين المغربي فهي متوقعة، لأنّ الدعاء للسلطان يُعدّ من الأسس التي حاول الحكّام تثبيتها في منابر الخطابة كشكل من أشكال تثبيت سلطانهم، فقطعها والمجاهرة علنًا بإنكار أعمال السّلطة والإفتاء بمنع بيع الأسلحة ضد ما أمر به السّلطان عدّه هذا الأخير خطرا لتقليب

---

(1) -تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص243، 244. محمّد ابن المعلم(ت765هـ): **نجم المهتدي**، ج2، ص64.
(2) -تاج الدين السبكي(ت771هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص244.
(3) -جلال الدين السيوطي(911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص161.

الرأي العامة عليه وعلى سلطانه، ورغم ذلك لم يتمكن من قتله واكتفى بعزله ومعاودته واستلطافه للعودة، لأنّه منذ البداية كان يعلم الدّعامة الاجتماعية الواسعة التي تدعمه، والغضب الذي إجتاحهم بسبب ما ألحقه به، بالإضافة إلى الخلفية السّياسيّة التي جمعت الخطيب عز الدين المغربي مع سلفه من السّلاطين الأيوبيين.

أمّا بالنسبة إلى رفض الخطيب العودة فهو أمر مُسلّم به، لأنّه علم بخلفية شخصيّة السّلطان وأنّ الأمور لم تعدّ آمنة، ثمّ إنّ طبيعة الرسالة التي أرسلت له كانت واضحة جدا وهي إمّا العودة والرجوع عمّا قاله وعدم إظهار المعارضة في تجاوزات السّلطة، وإلاّ أنّ يكون مصيره القبوع في السجن على حسب نصف الرسالة الأخرى التي عرضها عليه رسول السّلطان بقوله أنّه "قد رسم لي إنّ لم توافق على ما يطلب منك وإلاّ إعتقلتك"[(1)]، ولكن الذي يبقى علامة استفهام هو لماذا عزل سلطان مصر الأيوبي نجم الدين للخطيب عز الدين المغربي بعد تولّيته لخطابة جامع العتيق رغم تعلّقه وإعجابه به؟، لأن المصادر لم تُفصح عن السبب بتفضيلاً، هل أدرك هو الآخر قوة شخصيّة عز الدين المغربي وما قد يجرّه عليه؟ أو لنتيجة ضغط الأمراء ومماليكه بسبب تضييق الخطيب عز الدين عليهم في خطبه وأحكامه القضائيّة كما رأينا في الفصل السابق؟ وهذا ما نرجّحه فقد قال إبن شاكر "...وقيل له إعزله عن الخطابة وإلاّ شنع عليك على المنبر كما فعل في دمشق، فعزله..."[(2)]، وكان هذا بعد أنّ عزل العز نفسه عن القضاء وفضل منبر الخطابة.

ومع ذلك لم تتوقف مسيرته العطرة في النهي عن المنكر وإيضاح أسس الدين، فقد أفتى بإبطال بعض الأمور المبتدعة كصلاتي الرغائب ونصف شعبان[(3)] وغيرها من أمور التي لم يتجرّأ غيره على فعلها.

(1) – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص 244.

(2) –ابن شاكر(ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج2، ص351.

(3) – ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج2، ص110. تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص243، 244. صلاة النصف شعبان: صلوات مبتدعة زائدة، أول ما ظهرت سنة 448هـ، أما صلاة الرغائب: فكانت تصلى ما بين العشاءين ليلة أول جمعة من شهر رجب، ينظر أبو شامة (ت665هـ): **الباعث على إنكار البدع والحوادث**، تع مشهور حسن سلمان، دار الراية، الرياض ط1، 1990م، ص123، 138.

3/الخطابة أثناء الظواهر الطبيعية:

قد تعتري الإنسان في الحياة العديد من الاضطرابات النّفسية مثل الخوف من الموت جوعًا جراء بعض الظواهر الطبيعية كالقحط والجفاف، والتي يكون سببها الأساسي التّقلّبات المناخية وغيرها، وفي ظل هذه الظروف كان الإنسان يلجأ أحيانا إلى انتهاج بعض السّلوكيات السّلبية لتقليل هذا الضغط، غير أنّ الإنسان المسلم مُنزّهٌ باللّجوء إلى الخالق في مثل هكذا ظروف من خلال صلاة الاستسقاء، والتي تبدأ بخطبة ثمّ صلاة فاستغاثة وراء الإمام أو الخطيب أملاً في جلاء تلك الحالة في أقرب وقت، وبناءً على ذلك وإستكمالا لأثر الخطباء المغاربة فقد ذكرت بعض الشّواهد التّاريخيّة قيامهم بدور بارز في توحيد صفوف المسلمين لمواجهة مثل تلك الظروف والسّلوكيات، وبداية بحوادث الوباء والقحط التي وقعت سنة 709هـ/1309م، حيث قال المقريزي أنّ خطيب جامع عمرو **نور الدين علي القسطلاني التونسي** قد التفّ النّاس من حوله وقام بعدها بالخروج بهم من الجامع في يوم مشهود، فخطب عليهم خطبة بليغة تمكّن من خلالها بثّ روح العزيمة فيهم، والتضرع لله، ثمّ قام بصلاة الاستسقاء[1].

أمّا السيوطي فقد صوّر مراحل وطريقة صلاة الخطيب **شهاب الدين أحمد القسطلاني** بأكثر دقّة في حادثة الجفاف وانحصار نهر النيل سنة 775هـ/1373م، قائلا على ملخّصه أنّه إجتمع عليه كافة العلماء والصلحاء والنّاس وقُدّم على غيره من الخطباء -مما يعني أنّه كان أفضلهم فصاحة وأرفعهم علمًا ومنزلة اجتماعيّة في بلدة عمله مصر- فصلى بهم أولا في جامع عمرو ثمّ خرج بهم جميعا مشاة على أقدامهم إلى الصحراء، فوُضع له المنبر فصعد وخطب وهو كاشف رأسه، ثمّ صلى بهم مرة أخرى صلاة الإستسقاء، وأنّه أكثر الدعاء والاستغاثة وتضرع لله لما قد وقع للناس من ضر[2].

---

(1) -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج2، ص431.

(2) -جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص304. من الملاحظات التي يجب ذكرها هنا أن هذه الواقعة والخطبة كانت في سنة 775هـ، إلا أننا نجد أن وفاة شهاب أحمد على ما تبرزه سيرته كانت سنة 761هـ حتى إن المقريزي في **السلوك** ج2، ص341، إكتفى بالقول أنه من خطب وصلى في هذه الصلاة هو القسطلاني دون إيضاح للإسم أو تأكيد للإسم، وبالتالي فلا نعلم هل كان هناك خطأ في تاريخ وفاته أو أنه فرد أخر من فرع أسرته من قام بذلك.

المبحث الثاني: وظيفة نيابة الإمامة والخطابة.

فكما كان للقاضي نواب ينوبون عنه في مختلف المسائل القضائيّة كان للإمام والخطيب حق في اختيار من ينوب عنه أيضا، في أثناء غيابه أو مرضه أو بسبب أنّ له التزامات وظيفية أخرى تستدعي منه التنقل، وفي هذه الحالة وجد اسم النائب في المصادر قد اقترن بإسم الوظيفة كالقول "نائب الإمام" أو "نائب الخطيب"، أما الوظيفة التي شغلها المتولي فقد عرفت بـ "نيابة الإمامة" أو "نيابة الخطابة".

لكن على ما تقصينه فإنّ الإمام أو الخطيب لم يتعدّد ولم يتنوّع له النواب، وذلك لكون منصبي الإمامة والخطابة لم تكن المهام فيهما متشعّبة، وهو على عكس ما كان في أمر منصب قضاة القضاة، لكن يجدر الإشارة إلى أنّ الإمام أو الخطيب إنّ كان منصبه مناصفة مع غيره فإنّه في هذه الحالة عادة لا يحتاج إلى النائب لأنّ الشريك الثاني سيسد فراغه، وأحيانا يتم اختيار نائب واحد للمشتركين في المنصب[1].

وبما أنّ وظيفة النيابة في الخطابة أو الإمامة تأتي في الدرجة التي تلي المنصب الأساسيّ مباشرة فإنّها تخوّل لصاحبها نيل مصافّ من ينوب عنه، في حالة العزل أو الوفاة، فقد ذكرنا سلفًا مثلا أنّ **مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن النقاش الدكالي المغربي** (ت845هـ/1441م) قد قلّد خطابة الجامع الطولوني بعد وفاة والده بعدما كان نائب عنه.

وقد تقابل الفرصة بالرفض كما أشرنا في نموذج **ابن فرحون التونسي** الذي كان يؤمّ في بعض الصلوات في المسجد الحرام بالمدينة المنورة، فحينما عرض عليه أن يستلم منصب النيابة بشكل دائم رفض وفضّل البقاء على منصب القضاء.

وفي المقابل قد تطول فترة النائب دون أن يستقل أو يرتقى للمنصب الأساسيّ، بحكم عدّة أسباب مثل الوفاة المبكر، وهو ما حدث **لعبد الله بن عبد الرحمن بن الضياء مُحَمَّد بن عمر القسطلاني** (ت736هـ/1335م) الذي كان نائبا لأخيه الإمام خليل بن عبد الرحمن القسطلاني (ت760هـ/1289م) في إمامة مقام المالكيّة بمكة، إلاّ أنّه توفي مبكرا قبل أن يحظى بالاستقلال، وتولّى بدله إبنه عمر (ت765هـ/1364م) عقب وفاة عمه خليل[2].

---

[1] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص102.

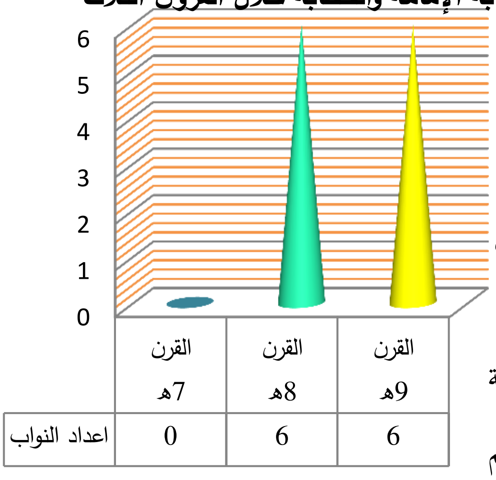
[2] –تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص208.

وأحيانا تأتي الإنابة بشكل مؤقت من أحد أفراد الأسرة للحفاظ على المنصب، خوفا من تنقله إلى غيرهم في حالة عدم وجود المرشح المناسب، **فأبو الفتح وليّ الدين مُحَّد الفاسي** (ت796هـ/1394م) قد اضطر لنيابة في مقام الحنابلة كإمام وهو مالكيّ، لأنّ دافعه في ذلك هو الحفاظ على منصب أخيه حتّ يبلغ إبنه نور الدين علي بن عبد اللطيف الفاسي (ت806هـ/1403م) إلى العمر الذي يُمكّن فيه من مباشرة منصبه، وهو ما أدى إلى إستمرار الإمامة في ذلك الفرع من الأسرة[1].

أمّا بالنسبة **للكفاءة الوظيفيّة والأهلية العلمية** لجموعة النواب المغاربة الذين رُشّحوا وقُلّدوا على يد الأئمّة والخطباء في مناصبهم، فإنّ ميزة الصلاح، والتّقية في أمور الدّين والدنيا، ومعرفة القراءات تفسيرا وتجويدا، كانت واضحة في سيرهم، فنائب كما قلنا كان يمثل نسخة عن صاحب المنصب الفعلي، وبالتالي فإنّ ما يشترط في هذا الأخير يشترط في نائبه.

وعموما فإنّ الدراسة قد تتبعت إسم 12 عالما مغربيا على وظيفة النّيابة في الإمامة والخطابة، حيث ظهر تباين فترات تولّيهم فيها، وأعدادهم، فكما يظهر في المخطط[2] الذي أمامنا أنّ حضورهم كان متساويا خلال القرنين8 و9هـ/14-15م بستة نواب، مع غياب شبه تـام في القرن 7هـ/13م.

أعدد علماء المغرب اللإسلامي على وظيفة نيابة الإمامة والخطابة خلال القرون الثلاث



ومع أنّ هذا الحضور يبدو محتشما نوعا ما إلاّ أنّه يجب الأخذ بعين الإعتبار الفئة التي ذُكرت في المبحث السابق، بأنّها تولّت الإنابة قبل الإستقلال بالمنصب سواء خطابة أو إمامة، هذا عدا أنّنا متأكدون أنّ جلّ الأئمّة والخطباء تقريبا الذين ذُكرت سير تولّيهم مباشرة قد مروا بمرحلة النّيابة أولا، لأنّ طريقة التولّي السريعة والمباشرة للإبن لمنصب الأب أو العم وغيرهم من صلة القرابة تؤكد أنّ الكثير منهم قد تأطر وتدرب مسبقا للمنصب الذي شغله، وعليه يمكن القول أنّ النّيابة في الإمامة أو الخطابة كانت قد إستقطبت إهتمام العلماء لنيل مصافها ومنها إلى المنصب الأساسيّ.

---

(1) -السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص244.

2 -التمثيل البياني من إنجازنا.

الرقم	أسماء النواب	مذهبه	الجامع المقام	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة	ملاحظة
1	مجد الدين أبو بكر بن مُحَمَّد بن قاسم التونسي(656-718هـ/1258-1318م)	شافعيّ	جامع العقيبة	من جمل وظائفه التي تولّاها في بداية مسيرته هي نيابة الإمامة بجامع العقيبة، أين كانت بداية شهرته ورفعته. **ما قيل عنه:** "صالح متدينا يحب الخلوة والإنقطاع...شيخ المقرئين بدمشق"[(1)].	/
2	عبد الله بن عبد الرحمن بن الضياء مُحَمَّد بن عمر القسطلاني(736هـ/1238م)	مالكيّ	مقام المالكيّة	من بيت القسطلاني الشهير بمكة، تسنّم نيابة الإمامة بمقام المالكيّة بمكة عن أخيه الإمام خليل، واستمرّ فيه إلى أنّ توفي. **ما قيل عنه:** "...كان رجلا مباركا فقيها..."[(2)]	/
3	عبد المؤمن بن خليفة بن عبد الملك الدكالي (ت741هـ/1340م)	مالكيّ	مقام المالكيّة	تولّى نيابة الإمامة في مقام المالكيّة أثناء مجاورته بمكة عن الإمام خليل القسطلاني التونسي، وفي نفس الوقت ناب في العقود على القاضي شهاب الدين االطبري. **ما قيل عنه:** "كان من الرجال المعروفين بالصلاح والفقه مهتما بسماع الحديث"[(3)]	/
4	يحي التونسي(ت743هـ/1342م)	/	مقام الشافعيّة	أثناء مجاورته بالمدينة المنورة تقلّد النّيابة في وظيفتيّ الإمامة والخطابة على الإمام والخطيب شرف الدين الأميوطي (ت745هـ /1344م). **ما قيل عنه:** "...كان فصيحا بالسجية والسليقة...من أكرم النّاس فقير الذات ينفق ما بيده...ورزق حظوة عند القضاة وأكابر النّاس لظرفه وحسن أخلاقه ومحاضرته..." [(4)].	/

(1) – ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج2، ص33. الادفوي(ت748هـ): **البدر السافر عن أنس المسافر**، دراسة وتح مُحَمَّد فتحي مُحَمَّد فوزي، دار الكتب المصرية، د.ط، د.ت.ن، ج2، ص171.

(2) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص208.

(3) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص519

(4) –ابن فرحون(769هـ): **نصيحة المشاور**، ص132، 133.

				ومن جانب أخر قيل أنّ خطبته كانت "...ملفقًا غير مرتب ولامفقّر فيحمل في ذلك على السذاجة..."[1].	
5	يحي بن أحمد بن أحمد بن صفوان القيني المغربي (ت772هـ/1370م)	مالكيّ	مقام المالكيّة	سمع ببلده من أبي مُحَّد عبد الله بن أيوب وجاوز بمكة، وناب في إمامة مقام المالكيّة عن الإمام خليل القسطلاني بمكة. ما قيل عنه: "...كان إماما، عالما، عارفا بالقراءات والعربية، صالحا، زاهدا، محدّث"[(2)]	/
6	أبو الفتح وليّ الدين مُحَّد بن أبي المكارم أحمد بن مُحَّد الفاسي (732-796هـ/1332-1394م)	حنبليّ	مقام الحنابلة	اِهتمّ بسماع الحديث وتحصيله من أفواه شيوخ مكة والمدينة ومصر ودمشق، وحفظ الفقه، ناب في الإمامة في مقام الحنابلة عن إبن أخيه نور الدين علي بمكة. "...كان علما فاضلا، وله نظم كبير، وكان ظريفا للغاية...مع ديانة وخير وعبادة كثيرة." [(3)].	/
7	محي الدين عبد القادر بن أبي الفتح مُحَّد بن أبي المكارم أحمد الفاسي(791-827هـ/1389-1424م)	حنبليّ	مقام الحنابلة	عني بالقرآن تجويدا وقراءة، وتنبّه في الفقه وأفتى، ناب عن أخي سراج الدين (ت853هـ/1449م) في العديد من المناصب كإمامة مقام الحنابلة بمكة[(4)] ودرس وقضاء الحنابلة.	إبن النائب (رقم6)
8	أحمد بن محي الدين عبد القادر بن أبي الفتح مُحَّد بن أبي المكارم أحمد الفاسي (820-861هـ/1417-1457م)	حنبلي	مقام الحنابلة	مات ولده وهو صغير فكفلته أمه إبنة الإمام رضي الدين مُحَّد الطبري، فسمع الحديث بمكة وأحيز له فيه، ناب في إمامة مقام الحنابلة بمكة وقتا[(5)].	ابن النائب (رقم7)

[1] - ابن فرحون(769هـ): **نضيحة المشاور**، ص132، 133.

[(2)] - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة** ، ج4، ص410. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، 522.

[(3)] - تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص383.

[(4)] - تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص470.

[(5)] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص351

9	أبو الفتح مُحَّد بن عبد القادر بن أبي الفتح مُحَّد بن أبي المكارم أحمد الفاسي (842/823هـ/1420-1438م)	حنبلي	مقام الحنابلة	ناب عن عمه سراج الدين عبد اللطيف (ت853هـ/1449) في إمامة مقام الحنابلة والقضاء بمكة[1].	ابن النائب (رقم7)
10	موسى بن مُحَّد بن أبي الفتح مُحَّد بن أبي المكارم أحمد الفاسي (ت بعد850هـ/1446م)	حنبليّ	مقام الحنابلة	تولّى النيابة في القضاء وإمامة مـقام الحنابلة عن عمه سراج الدين عبد اللطيف (853هـ/1449م)[2]	ابن أخ النائب (رقم7)
11	شمس الدين مُحَّد بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن المغربي(ت824-892هـ /1421-1487م)	شافعيّ ثمّ مالكيّ	المسجد الأقصى	في أثناء مجاورته بالقدس الشريف ناب في إمامة مقام المالكيّة. **ما قيل عنه:** كان من أشهر حفاظ كتاب الله،كثير تلاوته مهتما بسماع الحديث [3].	/
12	زين الدين عبد الكريم بن علي بن عبد الرحمن المغربي(830-895هـ /1427-1490م)	شافعيّ	المسجد الأقصى	ناب في خطابة المسجد الأقصى، وتولّى إلى جانبها وظيفة التّأقيت بنفس المسجد. ما قيل عنه: "كان خيرا فاضلا في القراءات" "عارفا بقراءات السبع ويؤديها بحسن صوت وطيب نغمة[4].	/

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج11، ص126.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص189.

(3) – مجير الدين(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص253.

(4) – مجير الدين(ت928هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص210.

المبحث الثالث: وظيفتا الوعظ (الميعاد) والتّأذين.

أولا: وظيفة الوعظ أو الميعاد.

نشطت حركة الدّعوة والإرشاد إلى طريق الله، والحثّ على التّقوى والصّلاح في المجتمع المشرقي خلال الفترة المدروسة، إلى أن أضحى الأمر في غاية التّطور وتفرّعه، ببروز فئات مختلفة من الوعّاظ لهم أساليبهم وطرائقهم[1] في ذلك، بل تطور إلى وجود مسمّيات وظيفيّة تفصل في أمرهم وعلى رأسها "وظيفة الوعظ"، التي خَصّصت لها الكثير من المؤسسات على إختلاف أشكالها مكانا في رزنامة الوظائف.

ووظيفة الوعظ تتدخل في منحى طبيعة وظيفة الخطيب من حيث تقديم الدروس والمواضيع الدّينيّة أسوب خاص ومميّز، تدور خطوطها العريضة بتذكير بالله سبحانه وتعالى، وبأخبار السلف الصالحين، ما شابها ذلك من الأعمال الصالحة[2]، لذلك نجد أنّ من مارس هذا النّوع الوظيفيّ سواء من مجموعتنا أو مجموعة علماء المشرق قد أاشترط فيه ما اشترط في أمر الخطيب من ملَكّة في القرآن وتفسيره، ومعرفة الحديث والفقه والرقائق[3]، والصّلاح، وحُسن الصوت، وحُسن الأداء، وفصاحة اللّسان.

إلاّ أنّ جوهر الاختلاف بين الوظيفتين على ما أظهرته التّراجم هو زمان أداء المهام، فالواعظ يختار أو يحدّد له يوما أو أكثر في الأسبوع، وتوقيت لميعاد مجلسه الوعظيّ [4]، لهذا عادة ما يطلق على وظيفة الوعظ "بالميعاد" أيضا، أو "مشيخة الميعاد"[5] في حالة ترأس العالم هرم الوعّاظ في المؤسسة التي ألحق بها، أمّا الاختلاف الثاني هو المكان الذي يلقي فيه درسه الوعظيّ، حيث يخصّص له كرسي يجلس عليه والنّاس من حوله[6]، وهو بذلك عكس عكس الخطيب الذي ترتبط خطبه بيوم الجمعة والأعياد بصعوده إلى المنبر بدل الجلوس.

---

(1) - George Makdisi: **The Rise of colleges**,p335.

(2) -تاج الدين السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص89. حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**: ج4، ص1302.

(3) -الرقائق: وهي مؤلفات تشتمل على معلومات تجعل القلب يرق ويزهد الدنيا، وترغب المؤمن في الآخرة، وهي تدخل ضمن دائرة العلم ومجال الوعظ، أشتهرت كثيرا في ذلك الزمان الخوض والتأليف فيها.

(4) -ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص359. ج14، ص5.

(5) -السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص153. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص60. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص158.

(6) -السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص254. ابن عماد(ت1089هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص402.

وتتدخل وظيفة الميعاد مع وظيفة قارئ الكرسي أيضا، حيث من الصعوبة الفصل بينهما، لأنّ صاحبها يجلس على كرسي يخصّص له في جامع أو مدرسة أو زاوية[1].

وبالنسبة لطريقة تولية الوعّاظ فلم نتبيّن ذلك بتفصيل، غير أنّه من خلال ما أفرزته التّراجم في شأن الكثير منهم فإنّ الواعظ كان يتلقى المنصب إمّا من قبل شيخه الذي يطلب منه الجلوس من بعده في حلقته التي خصّصت له، مثل حال **علي بن عمر بن الحسن التلواني المغربي** الذي تلقاها من شيخه برهان الأبناسي[2]، أو أو تُسلم له من قبل والده أو أحد أقربائه الذين كانت لهم حلقة للوعظ، كحال **زين الدين عبد الرحمن ابن النقاش المغربي** الذي تأثر بمسيرة والده في هذا النوع من الوظائف[3] فجلس من بعده، أو قد يتلقى المنصب من من قبل واقف المؤسسة وناظرها، أو من تعيين خاص من قبل السّلطان[4] كما حدث مع القاضي **المغربي إبراهيم إبراهيم بن مُحَّد بن مُحَّد بن عمر اللقاني** (ت896هـ/1491م) الذي قلّده السّلطان الأشرف قايتباى شخصيا الميعاد وتدريس التّفسير بالمدرسة الظاهرية البرقوقية[5] دون أي مطالبة مباشرة، وذلك تعويضا له عن قضاء المالكيّة[6]، والشّائع أنّ تلقيّ منصب الوعظ يكون بطلب العامة والعلماء والأعيان، إذ ما عُرف أحدهم وإشتهر وإشتهر أمره حول قوة علمه وطريقة وعظه.

ومن خلال رصد أسماء العلماء الذين انجذبوا ومارسوا هذا النوع من الوظائف فإنّ عددهم يمكن القول عليه قليل نوعًا ما، حيث تزايد انجذابهم لها أكثر خلال القرن9هـ/15م، كما تباينت أماكن وعظهم كما يظهر في الجدول الآتي.

---

(1) -ينظر تاج الدين السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص89، 90.

(2) -السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص263.

(3) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص141.

(4) - نفسه: ج1، ص163.

(5) - المدرسة الظاهرية البرقوقية: من المدارس التي أقفت للفقهاء على المذاهب الأربعة، موضعها بين القصرين من القاهرة أنشأها الملك الظاهر برقوق برقوق سنة 788هـ/1386م ورتب فيها الصوفية أيضا كل يوم بعد العصر، ودرسا لتفسير ودرس للحديث، ودرسا للقراءات. يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري (ت 874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج12، ص113.

(6) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص162، 163.

الوعّاظ	وعّاظ الجوامع والمساجد	وعّاظ المدارس	وعّاظ الزوايا	وعّاظ متنقلون بين المدن والقرى
أعدادهم	09	02	01	03
	المجموع= 15 واعظ			
توزيع الوعّاظ حسب القرون	**القرن7ه/13م**	**القرن 8ه/14م**	**القرن 9ه/15م**	
	واعظين	5 وعّاظ	8 وعّاظ	

م	أسماء الوعّاظ	المؤسسة/المدينة	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة	ملاحظة
1	يحي بن مُحَّد بن موسى أبو زكريا التجيبي التلمساني(ت652ه/1254م)	الإسكندرية[1]	حج وجاور، كان ماهرا في التّفسير والرّقائق، كما كان مهتما كثيرا بسماع الحديث، سكن مدينة الإسكندرية وجلس للوعظ فيها[2].	/
2	أبو مُحَّد عبد الله بن مُحَّد المرجاني التونسي (ت699ه/1300م)	مصر و الإسكندرية[3]	كان شيخ الوعّاظ بتونس، وكسّب نفس الشهرة بمصر والإسكندرية لإجلاسه في وظيفة الميعاد. **ما قيل عنه:** "هو الإمام القدوة الواعظ المفسر أحد الأعلام في الفقه و التّصوف" "كان عالما متفننا مذكرا حلو العبادة، كبير القدر، له شهرة في الآفاق"[4]	/
3	مُحَّد الانصاري القصيري التونسي (...-723ه/1323م)	الحرم المدني	من أشهر وعّاظ تونس ثمّ المدينة المنورة بعد أنّ اِستقرّ فيها. **ما قيل عنه:** "كان فاضلا ذكيا ورعًا مدينا، ذا تواضع، حسن الشكل والسمت" "كان عالم زمانه بالقراءات،	/

---

(1) – لم يفصح المترجمون عن المؤسسات التي نزل وعمل فيها.

(2) – الداوودي(945ه): **طبقات المفسرين**، ج2، ص376.

(3) –لم يفصح المترجمون عن المؤسسات التي نزل وعمل فيها أيضا.

(4) – بدر الدين محمود العيني(ت855ه): **عقد الجمان**، ج4، ص109. الشعراني(ت973ه): **الطبقات الكبرى**، مكتبة مُحَّد المليجي الكبتي، مصر، مصر، د.ط، 1315ه، ج1، ص172.

			مشهورا بالكرامات"[1].	
4	علي بن مُحَّد بن أبي القسم فرحون بن مُحَّد بن فرحون (697 أو698746هـ/1298 أو1299-1345م)	الحرم المدني	من أبرز وعّاظ المدينة المنورة في زمانه، وأعلاهم علمًا. **ما قيل عنه:** "كان محدثا متقنا ضابطا عارفا..فاضلا في الفقه والأصلين والعربية.. مستبحرا في اللّغة والأداب."[2].	/
5	أبو أمامة مُحَّد بن علي بن عبد الواحد بن يحي بن عبد الرحيم بن النقاش الدكالي (720 أو723 أو 725-763هـ/ 1320أو1323-1362م)	جامع الأزهر وجامع الأموي وغيرهما	من بيت إبن النقاش الدكالي الشهير في مصر، اِشتغل على تحصيل العلوم منذ صغر، وبحث وناظر ودرّس وفتى، وكانت له مجالس وعظ شهيرة في الجامع الأزهر والجامع الأموي. **ما قيل عنه:** "كان أحد الأفراد في الذّكاء والحفظ وقوة الإستحضار، وحسن الوعظ، والقوة على السجع واليد الطّولى في فنون متعدّدة، من حديث، وتفسير، وفقه، والعربية والقراءات، لا يجارى فيها ولا يقطع في بحث"[3].	/
6	شمس الدين مُحَّد بن تازمرت المغربي (ت بعد738هـ/1337م)	رواق المغاربة الجامع الأزهر	أحد فضلاء المغرب، قدم للحج، وإستقرّ بالقاهرة أين جلس للوعظ برواق المغاربة	/

(1) - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج6، ص76. ابن فرحون (ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص77، 78.

(2) - السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص252، 254، 255. ابن القاضي(ت1025هـ): **درة الحجال**، ج3، ص241، 242.

(3) - المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص375. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص339. ابن ايبك الصفدي (ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص670، 671، 672.

			بالجامع الأزهر[1].	
7	زين الدين عبد الرحمن بن مُحَّد بن علي بن النقاش(747-819هـ1346-1416م)	الجامع الطولوني	إلى جانب وظيفة الخطابة تولّى وظيفة الوعظ بالجامع الطولوني، فكان لوعظه تأثير في النفوس، محببا للأكبر والعامة لسلكه نهج والده، لهم فيه إعتقاد وحسن ظن لنزاهته وديانته(2).	ابن الواعظ (رقم5)
8	علي بن عمر بن حسن التلواني (بعد760-844هـ/1359-1440م)	المدرسة البقرية(3) والجامع المقسي(4) وجامع الأقمر(5)	يعرف بالتلواني، ولد بجزوان من مصر، ثمّ إنتقل إلى القاهرة فأقبل على مجالس العلم فيها، تمكن من تسنّم وظيفة الميعاد بالمدرسة البقرية داخل باب النصر، وكذلك بجامع المقسي الذي دّرس فيه أيضا، وكذلك بجامع الأقمر أين كان مستقرّه وسكناه(6)، هذا عدا الكثير من	/

[1] -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص411، 412.

(2) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص141. ابن تغردي بردي الاتابكي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج7، ص223. ج12، ص360،361.

(3) – المدرسة البقرية: من مدارس مصر المخصصة للشافعية، رتب فيها أيضا ميعادا وإمام، ثم أستجد فيها سنة 824هـ منبر وخطيب، وهي تقع في الزقاق الذي يكون إتجاه الجامع الحاكمي، من إنشاء شمس الدين شاكر بن غزيل ابن البقري القبطي. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص232.

(4) – الجامع المقسي: من جوامع مصر أنشأ من قبل الحاكم بأمر الله، يقع على شاطئ النيل بالمقس، لقي تجديدا سنة 770هـ. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص65، 66.

(5) – جامع الاقمر: من جوامع القاهرة كان من إنشاء الخليفة الفاطمي الأمر بأحكام الله أبو علي المنصور ة وذلك سنة 519هـ، أقيمت فيه الخطابة لأول مرة سنة 799هـ. نفسه: ج4، ص79، 77.

(6) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص263. ابن حجر العسقلاني(ت 852هـ): **إنباء الغمر**، ج4، ص172.

			الوظائف التّدريسبّة والإدارية التي شغلها.	
9	الشهاب أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن عبد الكريم القسنطيني (754852هـ/1353-1448م)	الزاوية النعمانية[1]	يعرف بالنُعماني، ممّن تصدّى للإرشاد ونفع العباد برزاوية النعمانية، كانت له وجاهة وجلالة وشفاعات مقبولة عند الأكابر، وكانت له ملَكَة في الحديث، وله أثر إيجابي في إذلال أهل الذّمة، بحيث كان لهم نقمةً فيما يجدّدُونه في كنائسهم، بل عمل على هدم كنيسة النصارى الملكيين بقصر الشمع وحولت جامعا[2].	/
10	شهاب الدين مُحَّد بن أحمد الفرياني التونسي(780-859هـ/1378-1455م)	في مؤسسات قرى مصر ودمياط [3] وبلاد السواحل والجوّلان بالشام	بعد فصله على القضاء الأصغر جلس للوعظ، لم تحدّد سيره أسماء المؤسسات التي جلس فيها للوعظ إلاّ جامع المدرسة الشرفية[4] بحلب، كما لم تحمد سيرته على على ما سيأتي[5].	/
11	أبو القسم بن أحمد بن مُحَّد المتيجي (ت892هـ/1487م)	جامع الأزهر	بعد صرفه من قضاء الأصغر بالإسكندرية جلس للميعاد بالجامع الأزهر، كما درّس وأفتى. **ما قيل عنه:** كان يعاب عنه أنّ "...	/

(1) -لم نقف على تعريف لها.

(2) - السخاوي(ت902هـ): **وجيز الكلام**، ص623. جلال الدين السيوطي (ت911هـ): **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، تحرير فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، 1927م، ج1، ص41.

(3) – دمياط: من أبرز وأعرق مدن مصر تقع بين مدينتي تنيس ومصر. القزويني(ت682هـ): **آثار البلاد**، ص193.

(4) – المدرسة الشرفية: من مدارس الشافعية بحلب، أنشأها شرف الدين أبو طالب عبد الرحمن بن العجمي. ابن العجمي (ت 884هـ): **كنوز الذهب الذهب في تاريخ حلب**، دار القلم، حلب، ط1، 1417هـ، ج1، ص310.

(5) - ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج9، ص381. السخاوي(ت902هـ): **التبر المسبوك**، ج1، ص225.المقريزي(ت845هـ): **درر درر العقود**، ج3، ص146، 147. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج3، ص517، 518. السخاوي(ت902هـ):**الضوء اللامع**، ج7، ص68، 69، 70.

			حفظه أكثر من فهمه..."[1].	
12	أحمد بن مُحَّد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني(851-923هـ/1447-1517م)	الجامع الغمري[2] والحرم المكي والشريفية الصبانيين[3]	كانت بداية جلوسه لوظيفة الميعاد بالجامع الغمري سنة 873هـ/1468م، كما جلس لها بالشريفية الصبانيين وبالحرم المكيّ، تميّزت مجالسه بحضور الجمع الغفير مع أنّه لم يكن يميل لذلك، هذا عدا ما كان بيده من وظائف كوظيفة مشيخة المقام والشّهادة على القضاة. **ما قيل عنه:** "الشيخ الإمام العلامة الحجة الرحلة الفهامة الفقيه النبيه المقري المجيد المسند المحدث" "جيد القراءة للقرآن والحديث والخطابة شجي الصوت بها..."[4].	/
13	شهاب الدين أبو العباس المرجاني أحمد بن مُحَّد بن عبد الله التونسي(ت ق9هـ/15م)	الحرم المكي	كان من علماء الذين إهتمّوا وواكبوا على سماع الحديث من كبار الشيوخ والمسندين، عُرف له ميعاد خاص به بالحرم المكيّ[5].	/
14	برهان الدين إبراهيم مُحَّد بن مُحَّد بن عمر بن يوسف بن عطية المغربي اللقاني (817-896هـ/1411-1491م)	المدرسة الظاهرية البرقوقية	تقدم منذ إنطلاقته الوظيفيّة في التّدريس والوعظ في المدرسة السابقية[6] بعد موت	/

(1) - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج11، ص134.

(2) –الجامع الغمري: نعتقد أن هذا الجامع يعود إلى الشيخ أحمد بن مُحَّد بن عمر الشهاب أبو العباس بن الشمس أبي عبد الله الغمري(ت905هـ)، الذي أنشأه بالمحلة الكبرى، وعرف كذلك بإسم جامع التوبة. ينظر السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، 161.

(3) - الشريفية الصبانيين: لم نقف على تعريف مفصل عنها إذ ما كانت مدرسة أو جامع أو زاوية.

(4) - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص103، 104. ابن غزي(ت1061هـ): **الكواكب السائرة**، ج1، ص128، 1290. مُحَّد بن الشوكاني(ت1250هـ): **البدر الطالع**، جج1، ص102. زين الدين عمر الشماع(ت926هـ): **القبس الحاوي لغرز ضوء السخاوي**، تح حسن اسماعيل وأخرون، قدمه محمود الارناؤوط، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، 1998م، ج1، ص196.

(5) - تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص147،146.

(6) –المدرسة السابقية: تقع داخل قصر الخلفاء الفاطميين من جملة القصر الكبير الشرقي داخل دار الخلافة، من إنشاء الطواشى الأمير سابق الدين مثقال الأنوكي مقد المماليك السلطانية، كانت مشهورة بالقاهرة وكان عليها مدار المنافسة بين العلماء لتولّي التدريس والميعاد. ينظر تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص240.

		والمدرسة السباقية	شاغلها الجلال بن ملقن، لكن بعد تولّيه قضاء المالكيّة إنصبّ تركيزه عليه إلى أنّ عزل سنة 886هـ/1491م، فقام السّلطان الأشرف برسباي بتعويضه بعد موت فتح الدين بن البلقيني بالتّدريس والميعاد بالمدرسة الظاهرية البرقوقية المشهورة[1].	
15	قاسم بن مُحَّد بن إبراهيم المغربي النويري (ت799هـ/1397م)	جامع الأزهر	مهر في الفقه والحديث وغيرهما، وتصدّر بالجامع الأزهر لتدريس والوعظ، قال تلميذه تقي الدين المقريزي إذا وعظ أحسن الوعظ. ما قيل عنه: "...كان له صوت شجيّ وطريقة في القراءة مطربة إنّ تأنّى أو سرد، مع الدّيانة والصّيانة والتّواضع..."[2].	/

تعقيبـــــــــــات:

إنّ السبب الذي يفسّر قلّة أسماء العلماء المغاربة على وظيفة الوعظ وإنّ كان لا يمكن الجزم به، هو أنّها لم تكن ذات أهمية وظيفيّة كباقي المناصب الدينيّة كالخطابة والإمامة والقضاء، ومما قد يؤكد لنا نوعًا ما ذلك أنّ معظم من اندرجت أسماؤهم فيها كانت إمّا مضافة كممارسة وظيفيّة إلى جانب وظائف أخرى، أو كانت كمرحلة مؤقته في محطة رحلة العالم في الوظائف، أو بسبب عزل قد وقع له في إحدى المناصب الكبرى فشغلها.

أمّا بالنسبة **للكفاءة العلمية والوظيفيّة**، وطريقة علماء المغرب الإسلامي في وظيفة الميعاد فيمكن تحديدها في نموذجين:

النموذج الأوّل قد أثبت كفاءته كما دلّت الصّيغ في الجدول السالف، بحيث راج أمرهم وكان للكثير منهم وقْعٌ في نفوس حاضري مجالسهم، بالإضافة إلى أنّه قد سلك كل منهم طريقته وأسلوبه في افتتاح الحلقة وإلقاء الدروس التي كانوا يختارونها بأنفسهم، ولنا أن نأخذ مثال بطريقة **علي بن مُحَّد بن أبي القاسم فرحون التونسي** الذي أثبت مقدرته من خلال حلقاته،حيث جاءت الأخبار أنّ ميعاده كان كل يوم جمعة في الروضة بالمدينة

[1] -شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص161، 162، 163.

[2] - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص21.

المنورة، بحيث يوضع له كرسي عالٍ يجلس عليه، وكان معظم ما إختاره في وعظه من كلام ابن الجوّزي[1] في التبصرة، وعُبّر عن ملخص أسلوبه بأنّه كان يؤديه بشكل غريب عما ألف النّاس من الوعّاظ، وأنّه تميّز بصوت مطرب لا يهتدي على سامعه من الحاضرين الملل حتىّ وإنّ أطنب وأطال، بل كلّما زاد إطنابا على قول السخاوي في دروسه زاد إطرابا، وكلّما أكثر إغربا إزداد الحاضرون إعرابا، حتىّ قيل فيه "كأنّه سلب ابن الجوّزي لبه"، وغيرها ذلك مما كان يطرحه من شروح الأحاديث والقرآن والدعوة إلى العمل الصالح[2].

أمّا بالنسبة **لمحمد الأنصاري القصيري التونسي**، فقد اشتهرت مجالسه الوعظيّة منذ أن كان في مدينة تونس، حيث قيل أنّها لقيت طريقها لقلوب العامة بسبب تركيزه في أمور الكرم والجود والإحسان إلى الخلق وترك الحقوق وغيرها، إلاّ أنّ حضوره هذا في النّفوس لم يكن مرحبا به عند البعض، فصاحبُ تونس طَالَبه بالرحيل إلى المشرق خوفا من تمسك النّاس به أكثر وتقليب القلوب عليه، غير أنّ نجم وعظه لم يخفت، فقد لاقى ترحابا ومُطالبة لنزوله إلى وظيفة الميعاد من قبل أهل الخير ومشايخ حرم المدينة المنورة، فلبّى النداء وخُصّص له توقيت لذلك بعد صلاة صبح يوم الجمعة، فكان النّاس حينها على إختلافهم وطبقاتهم يهرعون إلى ميعاده في آخر الحرم، حتىّ إنّ المسجد كان يرتجّ ارتجاجا عظيما من سعيهم ذاك، ويخبرنا ابن فرحون أنّ القصيري كان قد جعله قارئ إفتتاح مجالسه، وأنّه طلب منه أنّ يقرأ في أوّله قول الله عز وجل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾[3] ومن حديث أبي سعيد الخدري "إنَّ الحلالَ بيّنٌ والحرام بيّنٌ"، ثمّ أتمّ ابن فرحون وصف أسلوب القصيري أثناء الوعظ أنّه إذا تحمّس وإشتدّ في وعظه وقف على قدميه وصاح بأعلى صوته كأنّه يريد أن يقدُّ القلوب بوعظه قدًّا ويفتح عنها بابا موصدا[4].

أمّا الواعظ **أبو أمامة مُحَّد بن علي بن النقاش المغربي**، فتميّزت مجالسه في الجامع الأزهر بالخوض في تفسير القرآن الكريم بأسلوبه الخاص، الذي كان يلقيه من صدره، على عكس الوعّاظ الذين اعتمدوا على الكتب، بل إنّه كان أيقونة وإمام عصره في التّفسير، فقد ذُكر في سيرته أنّه قد نفقت له سوق عظيمة بسبب وظيفة الوعظ،

---

(1) – هو أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن مُحَّد الجوزي لقرشي التميمي البكري البغدادي(508 أو 510هـ/597هـ) صاحب أشهر كتب الوعظ ورقائق التبصرة، وله أيضا كتب أخرة في هذا المجال وغيره. ينظر لمقدمة تح كتاب ابن الجوزي(ت597هـ): **التبصرة**، تح مصطفى عبد الواحد، دار السلام، القاهرة، ط1، 2012م، ج1، ص7، 12، 13.

(2) –السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص252، 254، 255. ابن القاضي(ت1025هـ): **درة الحجال**، ج3، ص241، 242. ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج2، ص124، 125.

(3) – ابن فرحون(ت769): **نصيحة المشاور**، ص77، 78. **سورة الحج** الآية رقم71.

(4) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج6، ص76. ابن فرحون(ت769): **نفس المصدر**، ص77، 78.

وأنّه كان يجوب المدن ويخصّص له مكان في المساجد والجوامع الكبرى كجامع بني أمية، حيث انثال عليه النّاس من كل حدب وصوب بسبب طريقته الغريبة في التّفسير، وتضلّع من كلام ابن تيمة[1] وغيره، فكان يبهر الحاضرين، بل كان يزخرف أسلوبه الوعظيّ بإستحضار أحكامًا وأقوالاً ومذاهب ورقائق وتصوفًا بلسان فصيح وبجنان ثابت[2]، ولقد لخّص مستمعوه وصف حلقاته في بعض الأبيات الشعرية، مثمّنين زيادة على تقدم كفاءته العلمية والوظيفيّة:

أتينا لمجلس خَيْر الوَرَى *** فَسرَّ القُلوبَ بما فَسَّرا ** وحَرَّكَ أعطَافَنا نشرُهُ *** ولا تَسأل الدَّمع عما جَرَى

فشَبهتُها بغُصون تَمَّيس *** وشَبهتُه بنَسيمٍ سَـــــرَى[3]

كذلك أظهرت سيرة الواعظ **المغربي شمس الدين مُحَمَّد بن تازمرت** أنّه قد نفقت له هو الآخر سوق واسعة من وظيفة الوعظ بعد إستقراره في رواق المغاربة بالجامع الأزهر بمصر، وقد أعرب إبن حجر عن سمعته وشهرته بين النّاس لاسيما بعدما أن سُمح له بمفرده أن يستمرّ في عمله بعد قرار المنع العام للوعّاظ من الولاية في المجالس سنة 738هـ/1337م من قبل السّلطان الناصر مُحَمَّد بن قلاوون (ت741هـ/1341م)، حيث قال"...كان صاحب فنون فتكلّم على النّاس بالجامع الأزهر وصار مشهورا كثير المحبين، ولمّا منع الناصر الوعّاظ والقصاص من الولاية في المجالس، توصّل ابن تازمرت بآلجاي الدوادار الكبير إلى أن أُذِن له بمفرده، فصارت له سوق كبيرة بسبب ذلك..."[4]، وهذا الإفراد من السّلطة لإبن تازمرت المغربي دون غيره ربما لإدراكها أنّ مجالسه لم تكن تشكل أي خطر أو تحريض ضد الدولة، وهذا بناءً على قرار المنع الذي أشرف عليه السّلطان بنفسه، إذ يظهر جلّيا سبب الخوف والحرص من هذه الفئة وأفكارها في تلك المجالس التي تنفرد بأفراد المجتمع، بالإضافة إلى أنّ توسّط الدوادار الكبير آلجاي[5] لتازمرت عند السّلطان للإستمرار في مجلسه يدلّ على أنّه كفل توجهاته الوعظيّة.

---

(1) – هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقيّ الحنبلي ابن تيمية (728/661هـ) أحد أعلام عصره في التفسير و الأصول والحديث. الزركلي(ت 1396هـ): **الاعلام**، ج1، ص144.

(2) – ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص339. ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **اعيان العصر**، ج4، ص670، 671، 672. الداوودي(ت945هـ): **طبقات المفسرين**، ج2، ص202، 203.

(3) – المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص375.

4 –ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص411، 412.

5 –لم نقف له على ترجمة، لإختصار الاسم الذي قدمه ابن حجر في سيرة تازمرت.

أمّا **النموذج الثاني** من الوعّاظ فهم من سلكوا طريقا سلبيًا مغايرا للمنهج الأساسي للوعظ، فلم تقتصر أمور حلقاتهم على ما هو معتاد من تفسير للقرآن الكريم والأحاديث، بل كانوا ينغمسون في أمر الدّعوة والتّرويج لأفكار وتوجهات معينة أو أغراض شخصية، وهؤلاء عادة ما يشتغلون وظيفة الوعظ في المناطق والقرى النّائية، مثل **شهاب الدين مُحَّد بن أحمد الفرياني التونسي** فبعد عزله من منصب القضاء الأصغر، بدأ في جولاته الوعظيّة بين الجوّلان في قرى الريف الأدنى وقرى مصر وبلاد السواحل وبدمياط، فكان ينزل في مواعيد مؤسساتها لدعوة إلى نفسه بظاهر مبطن، بكونه المهدي وتارة أنّه السفياني، مغتنما قدراته في إستحضار التواريخ والأخبار الماضية، فشحن مستمعيه بإختلاق وكذب كثير على ما ورد في أمره السخاوي، الذي أكّد منعرجه هذا من شيخه إبن حجر العسقلاني الذي قيّد في تاريخه هو الآخر أنّ الفرياني كان يدّعى أنّه سمع على مسند تونس أبي الحسن البطرني[(1)] وهو كاذب في ذلك لوفاة هذا الأخير وهو صغير، وقال عنه أيضا أنّه كان ضعيفًا في تمكنه في الحديث مدّعيًا معرفته، وأنّ له طريقة عجيبة موهمة في تراكيب الأسانيد ويغالي فيها إذا ما أحسى بجهل من أمامه، وأنّه يقتصر في مذاكرة فيها إذا ما علم أنّ من حضروا من أهل الفن، وأضاف ابن حجر متمما ذلك أنّه نَبّه في كثير من المناسبات إلى أخطائها ومغالتها، بينما في طرف أخر نجد أنّ هناك بعض العلماء ومؤرخيّ عصره قد عظموا الواعظ الفرياني كالمؤرخ المقريزي، الذي إعتمد عليه فيما كان يخبره به مما يتعلق بالتاريخ ونحوه[(2)]، وهو ما يترك علامة إستفهام على ما إن كان الفرياني التونسي حقا قد إستغل منصب الوعظ بشكل سلبي؟ أمّ أنّ ما ثُبت عليه ما هو إلاّ إشاعات ناتجة عن حقد وغيرت بعض العلماء في عصره لما لاقاه من محبة النّاس؟، وإنّ كنا نرجح القول الأوّل، لأنّ حتىّ سيرته في القضاء الأصغر لم تحمد أيضا[3]، لوصوله إليها من خلال تحوله عن المذهب المالكيّ بمجرد وصوله إلى أرض المشرق، أي أنّ منعطفه مشبوهٌ منذ البداية.

---

(1) – أبو الحسن مُحَّد بن أحمد بن موسى بن عيسى بن أبي الفتح البطرني (ت793هـ). ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج5، ص104.

(2) –ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج9، ص381. السخاوي(ت902هـ): **التبر المسبوك**، ج1، ص225. المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص146، 147. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج3، ص517، 518. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص68، 69، 70.

3 –يراجع سيرة النواب في الفصل الأول.

ثانيا: وظيفة التّأذين.

تكلّمت المصادر التّاريخيّة بصورة عامة عن وظيفة التّأذين، وتناولت في ثنايا تراجم المؤذنين بعض التّفاصيل المهمة التي يمكن من خلالها بناء بعض الأفكار المتعلقة بهذا المنصب الهام، ومن المعلومات التي أشارت لها أنّ عدد المؤذنين كان كبيرًا، وأنّ وظيفة التّأذين قد تعدّدت داخل بعض المؤسسات، فقد تراوح العدد من مؤذن إلى أزيد من خمسة مؤذنين[1]، وقد يزيد في المساجد الكبرى إلى ثلاثين أو سبعين مؤذن أو أكثر[2]، وذلك وفقا لحجم وأهمية المؤسسة، ووقفها، وعدد المآذن داخلها، بالإضافة إلى تعدّد الأئمّة والمذاهب، فقد كان لكل مذهب مؤذن أو أكثر.

فضلاً على انقسم المؤذنين إلى نوعين إذ ما تعدّدوا في المؤسسة، فأوّل نوع هو "رئيس المؤذنين"، حيث كانت له الرئاسة على الباقين، من تنظيم شؤونهم، وأعمالهم، ورواتبهم، وكل ما تعلق بهم[3]، وكان يقوم برفع الأذن قبل غيره، أمّا النوع الثاني فهم المؤذنين الذين يمكن أن نطلق عليهم إسم "المؤذنين العاديين"، وهم من كانوا يلون الرئيس في الإعلان عن دخول وقت الصلاة[4].

كما كان المؤذنين على إختلافهم يقومون بالأذان في ما سوى ذلك من صلاة العيدين، والإستقاء، والكسوف، ومناداة في السحور[5]، هذا عدا ما كُلّفوا به من أعمال أخرى كإضافة إلى مهمتهم الأساسية، والتي تغيّرت وفقا للمؤسسة التي عملوا فيها، حيث لخص أمرها بصفة عامة حسن الباشا بأنّهم كلّفون بإنشاد القصائد، والمواعظ، والسحريات، والفخريات، وكذلك التّسبيح في الثلث الأخير، وأحيانا بذكر والتّسليم في أيام الجمع قبل الصلاة، والتّهليل والتّسبيح والتّكبير بعد الصلاة[6].

---

[1] -ينظر على سبيل المثال النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص73. ج32، ص44، 45. السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج1، ص52.

[2] – هذه الإحصائية ذكرها إبن بطوطة وإبن كثير عن مؤذني الجامع الأموي في الثلث الأول من القرن 8هـ/14م. **رحلة إبن بطوطة**، ج1، ص106 . **البداية والنهاية**، ج14، ص234.

[3] -باسمة يوسف أحمد أبو لحية: **الجامع الأموي**، ص120.

[4] – النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص44، 45. ج31، ص73.

[5] -ابن الاخوة(ت729هـ): **معالم القربة**، ص269.

[6] -حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج4، ص1164، 1165.

أما الشروط الأساسية التي خطّت المصادر ضرورة توفرها في من يتولّى وظيفة الأذن، والتي تجلّت في سيرة جلّ مؤذني المغاربة، وهي أن يكون أمينًا، عاقلاً، ذكرًا، عارفا بمنازل القمر وشكل الكواكب والمنازل[1].

أمّا عن طريقة تعيين المؤذن فقد وجدنا أنّها اختلفت من مؤسسة إلى أخرى، فقد تكون بيد الناظر[2] أو القاضي، أو بأمرٍ من أحد الأمراء[3] أو نائب المدينة[4].

أمّا بالنسبة لمباشرة مجموعة المؤذنين المغاربة في وظيفة التّأذين فقد تنوّعت، فهناك من نُصّب كرئيس للمؤذنين، ومنهم من عُيّن للأذان في أحد المآذن مستقلاً، وهناك من لم تتجاوز وظيفته النّيابة في الرئاسة والأذن عن أحدهم، وهناك من جُمع له بين نيابة الأذان و نصف وظيفة مؤذن في أحد المآذن، ومن اللافت أنّ معظم أسماء المؤذنين المغاربة تعود إلى أسرتين، وهي **أسرة أبو السعود المغربي** التي تسنّمت وظيفة التّأذين بمأذنة باب العمرة بمكة، **وأسرة النفطي التونسية** بالمسجد النبويّ، حيث تمكّنت من البرز في الوظيفة رغم حيازة أسماء عدد كبير من أفراد الأسر المشرقية لها كأسرة الكازروني والطبري[5].

وبالنسبة للراتب الذي كان يتقاضه المؤذنين المغاربة فهو غير معروف بدقّة، فلم تشر إليه النّصوص التّعريفيّة والوقفيّة للمؤسسة التي تولّوا فيها، لكن من خلال ما تأتّى في غيرها من المؤسسات فقد تبيّن أنّ صاحب وظيفة رئاسة الأذن كان يتقاضى 40 درهما في شهر[6]، وهناك من كان دخله 80 درهما في شهر[7]، أمّا المؤذنين

---

(1) – ابن الاخوة(ت729هـ): **معالم القربة**، ص268، 269.

(2) – النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص44، 45. ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج4، ص466، 467.

(3) – ابن فهد(ت885هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص466، 467.

(4) – القلقشندي(ت): **صبح الأعشى**، ج12، ص6، 7.

(5) –ينظر ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج3، ص261. 328، 441، 624. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص300. حورية عبد الاله سعيد السملي: **الأسر العلمية في المدينة المنورة وأثرها على الحياة العامة في العصر المملوكي 648-923هـ/1250-1517م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف ضيف الله بن يحي الزهراني، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، المملكة العربية السعودية، 2006م، ص 346، 347.

(6) – النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص73.

(7) – النويري(ت733هـ): **نفس المصدر**، ج32، 45.

العاديين فقد تقاضى البعض 30 درهما في شهر[1]، وبعض الآخر 10 دراهم في شهر[2]، وهناك من تقاضى أكثر تقاضى أكثر من ذلك[3]، لأنّ الراتب مرهون بحجم وشرط نص وقف المؤسسة.

وفي ظل غياب مادة خبرية واضحة عن ما تقاضاه المؤذنون المغابة، فإنّه من حسن الحظ قد تمكّنا من معاينة المعلُوم الإضافي الذي تقاضوه زيادة على الراتب الثابت، مصدره الوقفيات المتنوعة التي أوقفها بعض السّلاطين والأمراء على مثل هكذا نوع من الوظائف الدّينيّة، كوقفية الأشرف شعبان المؤرخة سنة 777هـ/1375م التي خصّصت لمؤذني الحرم المكيّ الخمسة مَبْلغ ألفي درهم سنويا، بمعنى أنّ كل واحد منهم كان يتقاضى 400 درهم، أي بمعدل 33 درهما وثلث الدرهم شهريا، ونفس المبلغ خُصّص لمؤذني الحرم المدني[4].

كما نجد إشارة إلى راتب أخر إضافي قد إستفاد منه المؤذنين المغاربة في المسجد الحرم بمكة والمسجد النبويّ، مصدره وقفية مؤرخة في 12 جمادى الآخرة سنة 664هـ/1266م لتَاني بِك بن عبد الله الإلياسي وزوجته عائشة بنت برجك بنت عبد الله الاقبغاوي، مقدار هذا الراتب 800 درهم أو ما يقوم مقامها من النقود، موزعة بين المؤذنين، والفراشين، والوقادين، والعاملين على ما يراه ويؤدي إليه إجتهاد الناظر[5]، وعليه فمن يجمع يجمع بين وظيفتيّ الأذان والفراشة يكون معلُومه الإضافي سخيًا.

ومن الوظائف التي شغلها علماء المغرب الإسلامي كزيادة لمنصبهم في التّأذين هي "وظيفة الفرّاشة"، وهي تعدّ من الوظائف الخدماتيّة الدّينيّة، ونقتصر أصل مهامها على **فرّاشيّ المسجد النبويّ** التي تولاّها بعض أفرد مجموعتنا، وهي فَرش الروضة وكذلك جهة باب السلام في فصلي الشتاء والصيف وأيام الجمع، وكان عليهم أيضا نصب الستائر على الأبواب الأربعة للحجرة، والمحرابين النبوي والعثماني والمنبر، ونصبها على أبواب المسجد في حالة قدوم أمير المدينة، وفرش بساط شيخ الخدام، ونصب وحمل السناجق، وإخراج الشمع وذلك كل ليلة وتزيد

(1) – النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص73.

(2) – النويري(ت733هـ): **نفس المصدر**، ج33، ص230.

(3) – نفسه: ج32، ص45.

(4) –راشد سعد راشد القحطاني: **أوقاف السلطان الاشرف شعبان على الحرمين**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1994م، ص98، 120.

(5) –ساق جزئية نصها أحمد هاشم أحمد بدرشيني: **أوقاف الحرمين**، ص120.

أيام رمضان، وتعمير القناديل نهارا، والقيام بسرجها مع المغرب وإطفائها صباحا ومساءا، وإخراج الزيت من الحاصل وإدخاله له، وفتح أبوب المسجد سحرا [1].

على كل فإنّ عدد العلماء الذين حدّدت كتب التراجم ولايتهم في وظيفتيّ التّأذين والفرّاشة هم عشرة، ومسرد أسماؤهم كالتالي:

ت	أسماء المؤذنين	المؤسسة	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة	ملاحظة
1	مُحَمَّد أبو الطاهر تقي الدين المغربي البصري (ت772هـ/1370م)	جامع شيخو[2]	كان أوحد زمانه في علم الهيئة[3]، شغل منصب رئيس المؤذنيين في جامع شيخو[4] و في غيره[5].	/
2	شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن الرباحي المغربي (ت875هـ/1373)	المسجد الأقصى	ذكر في سيرته أنّه إلى جانب إشتغاله كشاهد عدل في المجالس القضائيّة تولّى منصب التّأذين بالمسجد الأقصى الشريف. **ما قيل عنه:** "عنده مروءة زائدة..."[6]	/
3	سليمان بن أبي السعود بن عمر المغربي (ت859هـ/1455م)	الحرم المكيّ	كانت له معرفة محكمة بالتّوقيت[7]، ولّي نصف الأذان بمأذنة باب العمرة، وكذا ناب عن رئيس المؤذنين على زمزم والتّكبير.	/
4	أبو السعود بن سليمان المغربي (ت ق9هـ/15م)	الحرم المكيّ	كل ما ذكر في سيرته أنّه كان مثل أبيه مؤذنًا بمأذنة باب العمرة بمكة[8].	ابن المؤذن (رقم3)
5	عبد الله الجمال النفطي(ت ق9هـ/15م)	المسجد	كان من الشّخصيّات التي تفرّدت بولاية رئاسة الفرّاشة	/

(1) –هذا ما عدده السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج1، ص61.

(2) – جامع شيخو: من أجل جوامع مصر، من إنشاء الأمير سيف الدين شيخو الناصري سنة 756هـ، يقع بسويقة منعم في ما بين الصليبة والرملية تحت قلعة الجبل. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص113.

(3) –علم الهيئة: يعرفه ابن خلدون(ت808هـ) بالقول على أنه علم ينظر في حركات الكواكب الثّابتة والمحرّكة والمتحيرة. ويستدلّ بكيفيّات تلك الحركات على أشكال وأوضاع للأفلاك لزمت عنها لهذه الحركات المحسوسة بطرق هندسيّة. **ديوان المبتدأ**، ج1، ص641.

(4) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص319. تقي الدين بن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج2، ص395.

(5) –لم يصرح عن أسمائها.

(6) – مجير الدين(ت928هـ)**الانس الجليل**، ج2، ص250.

(7) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص264. ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج4، ص547.

(8) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج11، ص113.

		النبويّ	والتّأذين في المأذنة السخاوية بالمسجد النبويّ[(1)].	
6	سعد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن مُحَّد النفطي (ت بضع 860هـ/1456م)	المسجد النبويّ	كان مؤذن بالمأذنة السخاوية مثل والده، ومن رؤوس الفراشين، كما ناب على رئيس المؤذنين رئاسةً وأذانًا. **ما قيل عنه:** "شيخ المؤذنين...الفضل الورع"[(2)]	ابن المؤذن (رقم5)
7	طلحة بن سعد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن مُحَّد سيف الدين النفطي(864-889هـ/1460-1484م)	المسجد النبويّ	كان من جملة مؤذني وفراشي المسجد النبويّ[(3)].	ابن المؤذن (رقم6)
8	عبد السلام بن مُحَّد بن أبي الفضل النفطي (ت892هـ/1487م)	المسجد النبويّ	كان يؤذن بالمسجد النبويّ إحتسابا، لكن يبدو أنّه لم يكن محببا في ذلك كسلفه[(4)].	قريب المؤذن رقم6و7
9	مُحَّد بن مُحَّد بن ثابت الأنصاري المراكشي (ت770هـ/1368م)	الحرم المكيّ	مكيّ المولد والدار، كان ممن أدرج في وظيفة الفراشة بالحرم المكيّ[(5)].	/
10	سراج الدين عمر بن أحمد بن مُحَّد بن أحمد النفطي(802-885هـ/1399-1480م)	المسجد النبويّ	كان من فراشي المسجد النبويّ وشهوده، ومن أمناء مجالس الحكم[6].	أخ عبد الله المؤذن رقم(5)

خلاصة الفصل:

عموما ما يمكن قوله في نهاية هذا الفصل، أنّ المناصب التي لها علاقة بالعبادة لم تكن مستثناة من قائمة اهتمامات علماء المغرب، بل استفادوا من التلوّن المذهبيّ للبعض منها، وقد تمكنوا من ممارستها في عدد من المساجد والجوامع الكبرى والمتوسطة، وحتىّ المدارس والترب التي خصّص جانب منها لأداء العبادات، وقد أدى حِرّص بعض الأسر على نقل ما بيدها من مناصب بين أفرادها إلى الحفاظ على موروثها الوظيفيّ لفترات طويلة.

(1) – السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص442. **الضوء اللامع**، ج3، ص247.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص132. **نفس المصدر**، ج3، ص247.

(3) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص9.

(4) – السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص13، 14.

(5) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص286.

6 – السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص318، 319.

الفصل الثالث: الوظائف التعليمية لعلماء المغرب الإسلامي

المبحث الأول: الوظائف التّدريسيّة الأساسية والمساعدة.

أولا: الوظائف التّدريسيّة الأساسية.

ثانيا: الوظائف التّدريسيّة المساعدة.

ثالثا: الوظائف التّدريسيّة ما بين التعدّد والتنوّع.

رابعا: التّولية والعزل والرّواتب وأزياء المدرّسين.

المبحث الثاني: المضامين الدّراسيّة وأثر المدرّسين المغاربة فيها.

أولا: في مجال تدريس الحديث

ثانيا: في مجال تدريس الفقه

ثالثا: في مجال تدريس القرآن الكريم والتّفسير

رابعا: في مجال تدريس علم النّحو واللّغة

خامسا: في مجال تدريس الطّبّ

سادسا: في مجالس التصدير

المبحث الثالث: طرائق التّـــــدريس.

أولا: طريقة الحلقة

ثانيا: طريقة المحاضرة

ثالثا: المضامين والطرق الدّراسية في الكُتّاب

المبحث الرابع: مواضع التّدريس ومواعيدها.

أولا: مواضع التّدريس

ثانيا: مواعيد التّدريس

الفصل الثالث: الوظائف التّدريسيّة لعلماء المغرب الإسلامي.

المبحث الأول: الوظائف التّدريسيّة الأساسية والمساعدة.

عدّت وظيفة التّدريس من أجلّ الخطط الدّينيّة، غير أنّه بداية يجب التّوضيح على أنّ ألفاظ "التّدريس" و"وظيفة التّدرِيس" و"المدرّس" و"درّس" قد شهدت إبان الفترة المدروسة نوعا ما تخصيصا وتفصيلاً، مع أنّ لقب " المدرّس" يدلّ ويطلق بشكل عام على كل من يمارس عملية التّدريس بغض النظر عن نوع التّخصّص المُدرس، وهو ما حدّده القلقشندي بالقول على أنّه من "يتصدّى لتدريس العلوم الشرعية"[1]، لكن George Makdisi قد قدّم توضيحاً أكثر تفصيلاً في هذا الموضوع، معتبرا أنّ لفظ الفعل "درّس" يكون مقرون بالفقه إذا ما أستعمل مجرد بدون إضافة محدّدة في تراجم علماء تلك الفترة، أي أنّه يقصد بها تدريس الفقه[2] على النحو الآتي "...ودرّس بالمدرسة القمحية" و"...درّس وأفتى...."، معتبرا بذلك أن وظيفة تدريس الفقه هي التي تسمى وحدها "تَدْرِيس"[3] في هذه الحالة ومتولّيها بـ "المدرّس".

أمّا إذا أسند لفظ التّدْرِيس بعلم غير الفقه أو أحد الدّروس الخاصة[4]، فإنّ مناط دلالته مقرون بذلك العلم العلم أو الدّرس المقرّر، كما آتى في الصيغ الآتية "...وولّي تدريس القراءات بالظاهرية القديمة..."[5] "...وكذلك تدريس الحديث بجامع طولون...وفي تدرس التّفسير بالجمالية..."[6]، و"...وسكن الرواحية بها وولّي تدريس النّحو..."[7] أو "...وإستقرّ في تدريس الفرائض..."[8]، " ...وإستقرّ في تدريس الطّبّ بالمنصورية..."[9]، "...ودرّس في الحرم في درس قرّره له بدر الدين الخروبي"[10]، إلاّ أنّ جوهر الاختلاف هنا يكمن في من قد تمّ إطلاق عليها لفظ "وظيفة التّدْرِيس"، لأنّ بعض المواد التي تدرس منفردة أو يمكن القول التي جعل لها درس في أحد أقسام معاهد العلم أو دُور العلم الخاصة بها لا ينطبق على من يتولّاها ذلك، بل يطلق على المنصب لفظ

(1) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج5، ص464

(2) - George Makdisi : **The Rise of colleges,** p153.

(3)- George Makdisi :**Same source**, p153.

(4) – سنأتي على تعريفها من نفس الفصل.

(5) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع** ، ج1، ص177.

(6) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر** ، ج1، ص78.

(7) – نفسه: ج3، ص25

(8) – نفسه: ج3، ص119.

(9) – نفسه: ج10، ص67.

(10) – تقي الدين محمّد الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج6، ص237.

"وظيفة المشيخة"[1] والتي سنذكرها لاحقا تبعا، وهذه المواد هي تدريس الحديث وتدريس القرآن وتدريس النّحو[2]، وما قد يثمن هذا الطرح الأخير في مسألة اختلاف اطلاق مدلول الوظيفة في بعض التّدَرِيس هي الصيغ الصيغ الكثيرة والدّقيقة التي كانت تنعت بها طبيعة ما يتولّاه العالم من وظائف، وهذا الاستدلال والتفصيل في مسمّيات وظيفة التّدريس لا تظهره عادة المصادر التّاريخيّة إلاّ عرضا أو اشارات نادرة، وإنّما كانت نتيجة توصّلنا إليها بعد باع طويل من البحث والمقارنة بين ما تقدمه كتب التراجم والطبقات والوقفيات وتواقيع التعيين وبين مجموعة من المصادر التّاريخيّة والمراجع.

وللتوضيح أكثر نأخذ بعضا من تلك الصيغ التي اندرجت في كتب التّراجم والطبقات التي تبيّن الفروق بين المسمّيات الوظيفية للتداريس مثل "...ولّي **مشيخة** الإقراء بالشيخونية..."[3] و"...باشر **مشيخة** الإقراء الكبرى بالتربة الصالحية..." و"...ولّي **مشيخة** الإقراء بالدار الأشرفية وبجامع التوبة والجامع الأموي...ثمّ **مشيخة** الإقراء بتربة أم الصالح..."[4] "كما تولّى **مشيخة** النّحو بالناصرية و**درّس** الفقه الشافعي بالمدرسة الأصفهانية"[5].

وكل هذه الوظائف تعتبر من الوظائف الأساسية بمعنى رئيسية في المؤسسات والمعاهد التّعليميّة آنذاك، هذا إضافة إلى وجود وظائف تدريسيّة مساعدة لها، وبناء على ما تقدم من توضيح سنقسم دراستنا للوظائف التّدريسيّة التي تولّاها علماء المغارب وفقا لذلك، ثمّ وفقا لما أطلقته دواوين التّراجم والطبقات من مسمّيات لها.

أولا: الوظائف التّدريسيّة الأساسية.

---

[1] -George Makdisi : **The Rise of colleges,** p153.

[2] – لم نجد على حدّ جولتنا في صفحات المصادر أو مما لدينا من سير علمائنا أن من تولّى تدريس التفسير قد أطلق على وظيفته مشيخة التفسير، وكذا الأمر منطبق على من درس الطب إلا حالة نادر ذكرها النعيمي في المدرسة الأمجدية بدمشق. **الدارس**: ج1، ص129.

[3] – شمس الدين محمّد ابن الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية،** ج1 ص57

[4] – شمس الدين محمّد ابن الجزري(ت833هـ): **نفس المصدر،** ج2 ص73

[5] – خليل بن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان النصر**، ج2، عبد القادر بن محمّد النعيمي(ت978هـ): ص34 **الدرس**، ج2، ص 171.

قبل التطرّق في سرد الوظائف التدريسيّة التي تقلّدها علماء المغرب نريد أنّ ننبه أنّ الإحصائيات التي سنتطرّق لها ستتضمن مجموعتين طوال الفصل، وأوّل مجموعة شملت من كانوا على وظيفة تدريسيّة واحدة فقط في أي علم مُدرس، والمجموعة الثانية تشمل كل من تنوّعت وتعدّدت وظائفهم التدريسيّة، وسبب اقدمنا على هذه الخطوة في طريقة المعطيات الإحصائية هو التّفصيل في كل وظيفة من جانب ومن جانب أخر تجنب تكرار الإحصائيات وتداخل المعلومات عند التكلّم في مسألة تعدّد وتنوّع الوظائف.

1/ وظيفة تدريس الفقه:

الفقه هو علم بأحكام التكاليف الشّرعيّة مثل العبادات والمعاملات وما يتصل بالأمور الدّنيويّة قضائيّة كانت أو حربية أو سياسية[1]، وعليه فهو قاعدة وعلم أساسي لحل الكثير من المشكلات الاجتماعيّة والسياسيّة[2]، لذلك حظي بالإهتمام من قبل العلماء والحكام منذ نشأة الدول الإسلامية الأولى، وقد ازداد الحرص على هذا العلم في فترة الدولتين الأيوبية والمماليك، بسبب محاولتهم لمحو الأثر الشيعيّ[3]، وإرساء هذا العلم وفقا للمذاهب السّنّيّة الأربعة، وقد ذكرنا أنّ ذلك كان بارزا من خلال قانون التعددية المذهبيّة الذي سَنّه الملك الظاهر بيبرس سنة 665هـ/1267م بأنّ يُعادى كل من لم يتمذهب بالمذاهب السّنّيّة الأربعة وأنّ لا يقبل أي أحد على وظيفة كانت خارج إطارها، فكيف إذا كان تأثير ذلك على وظيفة تدريس الفقه التي تدخل ضمن محددات هذا القانون؟ وكيف ساعد هذا نخبة المعممين المغاربة في تولّي المناصب؟ ومن ثمّ خدمة المذاهب السّنّيّة بدورهم لاحقا؟

وظيفة تدريس	الفقه المالكيّ	الفقه الشّافعيّ	الفقه الحنفيّ	الفقه الحنبليّ	مجموع المدرّسين المغاربة

(1) –حسن أحمد حسن بركة: **المدينة المنورة في عصر دولة سلاطين المماليك الجراكسة(784–923هـ/1382–1517م)**، تقديم حامد زيان غانم زيان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 2015م، ص216. سليمان بن عبد الله بن حمود أبا الخيل: **المدخل إلى علم الفقه**، د.د.ن، الرياض، ط1، 2006م، ص23.

(2) –منصور إحميد سالم الصوفي: **الأوضاع الدينية للمسلمين في الشام في العهد المملوكي(648–922هـ/1250–1517م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف رياض مصطفى شاهين، الجامعة الإسلامية،كلية الاداب، قسم التاريخ والاثار ، غزة، 2010م، ص195.

(3) –سعيد عبد الفتاح عاشور: **مصر والشام**، ص119. **العصر المماليكي**، ص349، 350.

مدرّسي الفقه من المجموعة المتفردة الوظيفة	22 مدرّس	11 مدرّس	04 مدرّس	01 مدّرس	38 مدرّس
مدرّسي الفقه من المجموعة المتعدّدة والمتنوّعة الوظيفة	18 مدرّس	12 مدرّس	00 مدرّس	01 مدرّس	31 مدرّس
المجموع الكلي لمدرّسي الفقه	40 مدرّس	23 مدرّس	04 مدرّس	02 مدرّس	69 مدرّس

على كل من خلال الاطلاع على الجدول[1] الأوّل الذي أمامنا نجد أنّ تأثير قانون السّلطان الظاهر بيبرس على وظيفة تدريس الفقه جدّ بيّن، حيث أدى إلى:

- تحديد الوظيفة على مقياس المذاهب السّنّيّة في المؤسسات التّعليميّة النّظامية.

- بروز اختلافات للوظيفة حسب المذاهب الفقهيّة الأربعة، فظهر معنا من تسنّموا وظيفة تدريس الفقه المالكيّ وأخرين على الشّافعيّ والحنبليّ والحنفيّ.

-عزّز شريحة الموظفين، وبالتالي زيادة الطلب على فئة مدرّسي الفقه وفق المذاهب السّنّيّة، حيث سجّل علماء المغرب لوحدهم لنقل شبه سيطرة خاصة من بين الجاليات بالمشرق بحضور واضح بـ 69 مدرّس فقه ضمن المؤسسات التّعليمية الرسميّة، حيث تقدمت مجموعة من كانوا على هذه الوظيفة التّدريسيّة فقط 38 حالة، أمّا من كانت هذه الوظيفة ضمن مجموعة وظائف تدريسيّة أخرى فسجّلنا 31حالة.

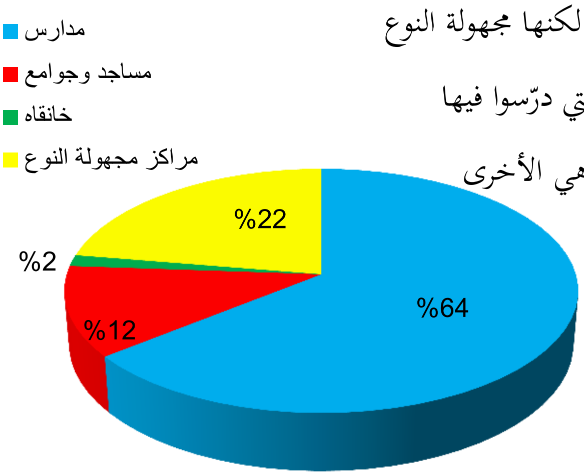
- أنّ هذا القانون كانت له إنعكاساته الإيجابية بفتح المجال لعلماء المغرب للمشاركة ووضع بصمتهم الفقهيّة المذهبيّة ذات الصّبغة المغربيّة، لاسيما على المذهب المالكيّ.

لكن هل كان هذا القانون الوحيد الذي أثر على تفرع وظيفة تدريس الفقه على المذاهب السّنّية الأربعة؟ في الواقع أنّ قانون التعدّدية المذهبيّة حسب قراءتنا صحف المصادر يعدّ الفصل النهائي لوضع حدود خارطة سيطرة المذاهب السّنّيّة وتأثيره على الوظيفة، لأنّ جذور هذه العملية بدأت قبل ذلك، فبعدما كان تدريس الفقه في الحلقات العامة أخذ شيء فشيئا طريقا أخر، وهو تبنّي تدريسه وإرساله ضمن استراتيجية حركة تأسيس المدارس

[1] - الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

النّظامية الفقهيّة التي اِنطلقت منذ سنة 459هـ/1067م، وبضبط عند تأسيس نظام الملك للمدرسة النظامية[1] ومن بعدها المدرسة المستنصرية[2]، ليتوسع نطاق الحركة المدرسية التي تبنّت هذا الاتجاه مع مرور الزمن، حتىّ غدت المدرسة ليست فقط للتدريس وتحصيل العلم، بل أضحت على حدّ تعبير عبد الفتاح عاشور قلعة لنشر المذاهب السّنّيّة[3]، وهذا التبّني لم يتوقف على أعتاب المدرسة بل توسع ليشمل كافة أنواع المؤسسات التّعلميّة التي زخرت بها بلاد المشرق.

لذلك شكلت المدارس أكثر المؤسسات التي زاول فيها علماء المغرب الإسلامي هذه الوظيفة بعدد إجمالي يقارب 43 مدرسة، أي بنسبة 64% كما يظهر في التمثيل البياني[4]، حيث أنّ **بلاد مصر** لوحدها كانت أكثر منطقة سُجّل فيها عدد المؤسسات التي زاولوا فيها تدريس الفقه بـ 21 مدرسة و07 مساجد وخانقاه واحدة، بالإضافة إلى وجود ثمانية مراكز تابعة لها درّسوا فيها هي الأخرى لكنها مجهولة النوع والإسم للأسف، تليها **بلاد الشام** من حيث عدد المؤسسات التي درّسوا فيها الفقه بـ15 مدرسة ومسجد واحد، بالإضافة إلى تسجّيلنا فيها هي الأخرى 07 مراكز مجهولة النوع، أمّا **بلاد الحجاز** فكان عدد المدارس التي تسنّم فيها العلماء تدريس الفقه 07 مدارس، بينما **بلاد العراق** لم تتجاوز 03 مدارس.



عدد ونوع المؤسسات التي زاول فيها علماء المغرب الإسلامي وظيفة تدريس الفقه

---

(1) – أول ظهور للمدارس كان في خرسان ولكن أول مدرسة نقلت للمدن العربية الإسلامية هي النظامية من مدارس بغداد، أنشأت خصيصا لشافعية من قبل الوزير السلجوقي نظام الملك على جزء من دار مؤنس المقتدي التي كانت على دجلة، وموقعها بين أسفل المستنصرية وأعلى دار الخلافة، وقد تم إفتتاحها سنة 459هـ/1067م. ناجي معروف: **نشأة المدارس المستقلّة في الإسلام**، مطبعة الأزهر، بغداد، د.ط، 1966م، ص19.

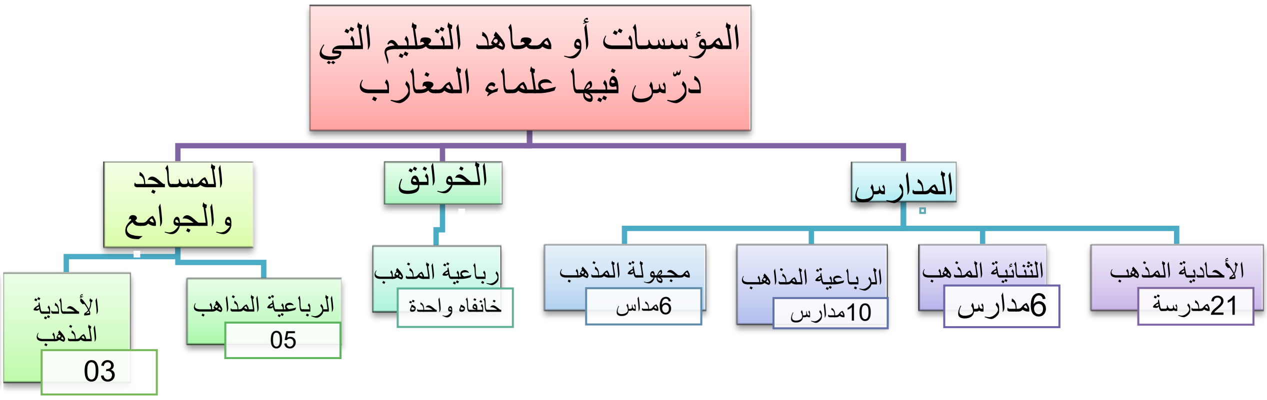
(2) –المدرسة المستنصرية: شرع المستنصر بالله العباسي في بنائها سنة 625هـ/1228م وتم إفتتاحها سنة 631هـ/1234م، وهي أول جامعة إسلامية جمعت فيها المذاهب الأربعة في بغداد على شط دجلة من الجانب الشرقي، والتي أوقف عليها من المال ما يعجز عنه الحصر والأوقاف الجليلة. ناجي معروف: **نفس المرجع**، ص23. جواد مصطفى: **المدرسة المستنصرية مدرسوها ومحدثوها وناظروها ودار القرآن المستنصرية في نصوص تاريخية غير منشورة**، مجلة سومر، العراق، مج 14، العدد1، 2، 1958م، ص30، 35.

(3) – سعيد عبد الفتاح عاشور: **مصر والشام**، ص119.

4 –التمثيل البياني من إنجازنا.

وما يؤكّد تأثير القانون الذي سنّه السّلطان الظاهر بيبرس وكذلك تبّني المؤسسات لتدريس الفقه بصورة نظاميّة في تفرّع وظيفة تدريس الفقه، هو التّقسيمات التي شهدتها هذه المؤسسات في حدّ ذاتها على أساس المذاهب السّنّيّة الأربعة، ضمن تطوير نظامها التّعليميّ.

فمن خلال المخطط[1] الذي أمامنا، وانطلاقا من المؤسّسات التي تولّى فيها علماء المغرب تدريس الفقه، يمكن أنّ نلاحظ تفرّع وظيفة تدريس الفقه وفقا للشروط المذهبيّة للنظام التّعليمي الذي خطّه المنشئون:



فهناك مدارس كان برنامجها التّعلميّ في الفقه **أحادي** المذهب، حيث تسنّم العلماء فيها مناصب في 14 مدرسة خاصة بالشّافعيّة، وخمس مدارس خاصة بالمالكيّة، ومدرستين خاصّتين بالحنفيّة، بينما هناك مدارس كان برنامجها التّعلميّ في الفقه **ثنائيّ** المذهب كان نصيب علماء المغرب منها لتدريس ستة مدارس، أربعة منها مخصّصة للمذهبين [الشّافعيّ/المالكيّ] وواحدة خاصة بالمذهبين [الشّافعيّ/الحنفيّ] والأخيرة للمذهبين [المالكيّ/الحنفيّ]، أمّا النوع الأخير من المدارس فقد خصّصت برنامجها لتدريس الفقه على المذاهب السّنّيّة **الأربعة** في آن واحد، وكانت المدرسة الصالحية أوّل مدرسة جمعت في برنامجها التّعليميّ ذلك سنة 641هـ/1243م[2]، وقد زاول علماء المغرب في هكذا نوع من المدارس في 10 منها، بينما كان هناك ستة مدارس للأسف لم تحدّد المصادر التي وقفنا عليها برنامجها التّعليميّ المذهبيّ المقرّر.

أمّا بالنسبة للمساجد والجوامع فمن الملفت للانتباه هو تطور نظامها التّعليميّ أيضا، حيث أدرجت تدريس الفقه وفقا للمذاهب الأربعة كمادة أساسية حتّى غدى الكثير منها بمثابة مدارس، وإنّ كان هذا ينطبق على الكبرى منها على حسب ملاحظة George Makdisi[3]، فالجامع الأموي والجامع العتيق على سبيل الذكر إحتويا على زوايا وحلقات تخصّصت في نوع معين من العلوم بما فيها علم الفقه على المذاهب الأربعة، بل إنّ

---

[1] – المخطط من إنجازنا.

[2] – تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص209.

[3]- George Makdisi : **The Rise of colleges**,P19,20,21.

الكثير من هذه الزوايا والحلقات قد تطوّرت حتىّ أصبحت مدارس داخل هذين المسجدين وأخذت الصفة النّظاميّة[1]، فضمّناهما في حسابنا وتصنيفنا في إحصاء أنواع المدارس المذهبيّة أعلاه.

أمّا باقي الجوامع التي داوم فيها علماء المغرب وهي ثمانية قد خصّص خمس منها لتدريس الفقه على المذاهب الأربعة كمادة أساسية ضمن برنامجها التّعليميّ، والثلاث الباقية للمذهب الشّافعيّ فقط[(2)].

وهذا التّطور قد طال بعض القباب والخوانق أيضا حتىّ أضحى التّعليم جزء من نشاطاتها، بل وصل الأمر لتطوير نظامها بتدريس الفقه على المذاهب السّنّيّة الأربعة، كالخانقاة الشيخونية التي كانت قد جذبت علماء المغرب للتدريس فيها.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول أنّ الانفتاح المذهبيّ السنّيّ قد أفضى إلى تفرّع وظيفة تدريس الفقه ومن ثمّ تنوّع وتلوّن المؤسسات الحاضنة لتدريسه وإرسائه بوجه خاص بدل تناوله في الحلقات العامة، وهو مما سهّل على النّخب المغاربية المستقرّة أو الوافدة لاسيما أولئك الذين ليسوا على المذهب الشّافعيّ السائد من التقرّب من أبواب وظائفها، حيث لاقوا ترحاباً في إشراكهم، وأيضا كانت بمثابة فرصة لهم للإدلاء بمَكامن دورهم في تثبيت جذور المذاهب السّنّيّة جنبا إلى جنب نظرائهم المشارقة، وهذا ما سيتبيّن معنا في الأسطر القادمة.

لكن السؤال الآخر الذي نطرحه، كيف كان تأثير الانفتاح المذهبيّ وسياسة الإشراك وتعدّد المؤسسات الفقهيّة على نسبة تعدّد حالات الاشتغال للمدرّس الواحد؟

كنا قد رصدنا في الجدول الأوّل أعداد المدرّسين في وظيفة تدريس الفقه وفق كل مذهب وكيف تباينت، لكن إذا قمنا بتوزيع كل مدرّس على حسب كل مؤسسة اشتغل فيها فإنّنا نجد بعض الملاحظات:

أ/ أنّه رغم كثرة أسماء المؤسسات التي ورد فيها تنصيب المدرّسين المغاربة لتدريس **الفقه الشّافعيّ** كما تبيّن في تفاصيل تحليل المخطط السابق فإنّ حالات الاشتغال التي سجّلناها لمن مروا عليها في سجلّها الوظيفيّ كانوا سوى 39 مدرّسا، إذا ما قارنّاه بالعدد القليل من المؤسّسات التي ورد تنصيبهم فيها لتدريس **الفقه المالكيّ**، فإنّنا

[1] – لأنه تمّ تعيين المدرّسين فيها بتواقيع تولية، وتقاضوا مرتبات.

(2) – وجدنا أنّ المدرّسين الذين ذكرتهم التراجم في الجامع المقسي والأقمر وأصلم سواء مغاربة أو مشارقة قد درّسوا في الفقه الشّافعي، وهو ما جعلنا نصنف تخصص هذه الجوامع في هذا المذهب بدرجة أولى.

سجّلنا فيها ممّن مرّوا في سجلّها الوظيفيّ، حالات اشتغال كان أكثر، بلغت 70 مدرّسا، ويمكن تحديد السبب وراء ذلك في عدّة نقاط ،كما يتجلّى في الجدول[1] التالي:

	حالات تعدّدت مؤسساتهم في تدريس الفقه			حالات تفرّدت مؤسساتهم في تدريس الفقه				حالات مجهولة				
								المؤسسة(2)			إسم المؤسسة(3)	
المجموعة المتفردة الوظيفة	مالكية 06	شافعية 05	حنابلة 00	مالكية 09	شافعية 03	حنابلة 01	حنفية 01	14 حالة			حالتين	
المجموعة المتعدّدة ومتنوّعة الوظيفة	مالكية 11	شافعية 03	حنابلة 01	مالكية 05	شافعية 08	حنابلة 00	حنفية 00	مالكية 08	شافعية 03	حنفية 03	شافعي 01	مالكي 01
المجموع	17	08	01	14	11	01	01	الشافعية=04/مالكي=09/حنفي=03				
المجموع الكلي	26 حالة			27 حالة				16 حالة				

أ-1/ أنّ هناك مدرّسين قد تعدّد مؤسساتهم لتدريس الفقه وعددهم 26 مُدرّس، منهم 17 حالة من تخصّصوا في الفقه المالكيّ، بينما من تخصصوا في الفقه الشّافعيّ كانوا سوى ثماني حالات، إضافة إلى الحالات التي تفرّدت مؤسساتهم من مدرّسي الفقه المالكيّ قد كانوا 14 حالة وهم أكثر ممن تفرّدت مؤسساتهم من مدرّسي الفقه الشّافعيّ وهم 11 حالة، هذا دون أنّ ننسى الحالات المجهولة سواء في نوع المؤسسة أو تخصصها المذهبيّ ومع ذلك كان للمالكيّة المشتغلين تقدّم بـ تسع حالات وللشّافعيّة أربع حالات، وإنّ كان هذا الإبهام في نوع المؤسسة لا يعني دائما بالضرورة أنّهم عملوا في حلقات تعليميّة صغيرة هنا أو هناك، في مساجد وخوانق، أو أنّهم أقلّ شهرة من غيرهم، أو لم يوفّقوا لذلك، فهذا إبن وجدية المغربي (ت803هـ/1400م) على سبيل المثال كان قد درّس الفقه في دمشق لكن لم يذكر في أي مؤسسة ولا نستبعد أنّه توظف في أحد مدارس دمشق المشهورة لأنّه كان قاضيها حينها والقضاة آنذاك بالعادة ما نجد بحوزتهم مدارس كبرى، غير أنّ عدم إهتمام المترجمين بذكر بعض التّفاصيل كأسماء المؤسسات، يكون سببا أحيانا في غمر حقيقة الوضعية الوظيفيّة للعديد من المدرّسين.

[1] - الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

(2) – نقصد بها المجموعة التي ذكر أنها درست الفقه في مدينة ما دون تحديد نوع المؤسسة.

(3) –تدرج التراجم أحيانا في السيق التعريفية لبعض العلماء أنه درس في "عدّة مدارس" دون تحديد أسمائها أو أنواع مذهبها.

أ-2/ والسبب الآخر، أنّ حتىّ المؤسّسات الرباعيّة والثنائيّة المذاهب التي أحصيناها سلفا في المخطّط، كان غالبية مدرّسيها المغاربة يزاولون في منصب تدريس الفقه المالكيّ، مقارنة بمنصب تدريس الفقه الشّافعيّ أو حتىّ المذاهب الأخرى، كما يتبيّن في الجدول[1] الآتي:

المساجد والجوامع الرباعية المذاهب		المدارس الرباعية المذاهب			المدارس الثنائية المذاهب			الخانقاه الرباعية المذاهب	
منصب تدريس الفقه المالكيّ	منصب تدريس الفقه الشّافعيّ	منصب تدريس الفقه الشّافعيّ	منصب تدريس الفقه الحنبليّ	منصب تدريس الفقه المالكيّ	الفقه المالكيّ الشّافعيّ	الفقه الشّافعيّ الحنفيّ	الفقه المالكيّ الحنفيّ	منصب تدريس الفقه المالكيّ	منصب تدريس الفقه الشّافعيّ
06 حالات	03 حالات	02 حالات	02 حالات	15 حالة	منصب تدريس الفقه	منصب تدريس الفقه	منصب تدريس الفقه	06 حالات	حالة واحدة
					1 مالكي 1شافعي 1مالكي 1شافعي 1مالكي	حالة واحدة شافعي	3 حالات مالكيّة		

أ-3/ والسبب الأخير لكثرة المشتغلين المالكيّة مقارنة بالشّافعيّة هو أنّ هناك من المدارس، رغم كونها أحادية المذهب في نظامها التّعليميّ، إلاّ أنّ عدد كراسي وظيفة تدريس الفقه كانت متعدّدة، كالمدرسة المالكيّة، أو كما تعرف بـ القمحية[(2)]، التي خصّصت أربع مناصب في آن واحد لتدريس الفقه المالكيّ بدل منصب واحد كما هو شائع في كثير من المدارس وباقي معاهد العلم. لذلك، لاقت هذه المدرسة حضور بارزا لعلماء المغرب نظرا للفرص المتاحة فيها أكثر، حيث رصدنا ثماني حالات في سجلّها الوظيفيّ لوحده من حيث عدد المشتغلين، وهذا يشير أيضا للمنزلة والناصية الفقهية المالكيّة التي تمتّع بها هؤلاء، مما جعل كرسيها عادة ما يؤول إليهم.

---

[1] - الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

[(2)] -المدرسة القمحية: وتعرف أيضا بالمالكية لجعلها لفقهاء المالكية فقط، وتعرف أيضا بدار الغزل لأنها بنيت على موضعه، تم إنشائها من قبل السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة 566هـ/1171م، وهي بجوار الجامع العتيق بمصر. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص193، 194. إبراهيم بن دقماق(ت809هـ): **الإنتصار**، ج1، ص95.

ب/ بينما مجموعة المدرّسين الذين درّسوا الفقه على المذهبين الحنبليّ والحنفيّ، فإنّ توزيعهم على المؤسّسات التي حدّدت مزاولتهم فيها يُظهر أنّ حالات الاشتغال المسجّلة كانت ثابته، والسبب في ذلك أنّ فئة مدرّسي الحنفيّة لم تذكر دواوين التّراجم والطبقات نوع مؤسساتهم التي باشروا فيها سوى حالة فريدة لمدرّس كان مذهبه مالكيّا، ودرس للحنفيّة بالمدرسة الزنجيلية[1] بدمشق، كما لم تذكر المصادر أنّ أيًّا من هؤلاء المدرّسين قد تعدّدت تعدّدت مؤسّساته، بينما مدرّسو الفقه الحنبليّ، وهما اثنين فقد سجّلنا ثلاث حالات اشتغال في مؤسّسات الفقه الحنبليّ، وذلك لكون أنّ أحد هذين المدرّسين قد زاول هذه الوظيفة في مدرستين.

وبعد هذه الجولة الإحصائية والتحليليّة، فإنّ الذين تولّوا وظيفة تدريس الفقه فقط طول مسيرتهم التّدريسيّة هم:

الرقم	أسماء المدرّسين	الفقه المدرس	المؤسسة	نبذة عن حياتهم الوظيفية التّدريسيّة	ملاحظة
1	أبو الحجاج يوسف القفصي (557 أو558-603هـ/ 1162أو/1163-1206م)	الشّافعيّ	المدرسة السيفية[2] (2	كان من أجلّ فقهاء الشّافعيّة، ذُكر تولّيه تدريس الفقه بالمدرسة السيفية بمصر[3].	/
2	مُحَّد بن مُحَّد بن أحمد بن يوسف بن غياث السلاوي (ت632هـ/1235م)	الحنفيّ	مجهولة	تولّى تدريس الفقه أثناء فترة إستقراره بحلب، لكن لم نقف على نوع أو إسم المؤسسة التي باشر فيها[4]. فيها[4].	/
3	الحسن بن أبي بكر بن الحسن القسطلاني(من أهل ق 7هـ/13م)	المالكيّ	مجهولة	كانت مزاولته لتدريس الفقه بديار مصر، ورغم عدم تحديد إسم المؤسسة إلاّ أنّها تبدوا من المؤسسات المشهورة لخلافة إبن أخته أحمد لموضعه بعد وفاته[5]. وفاته[5].	/
4	أبو العباس أحمد بن علي	المالكيّ	المدرسة	كان قد بدأ رحلته في ممارسة التّدريس منذ عمر18	ابن

[1] -المدرسة الزنجيلية: من إنشاء نائب عدن فخر الدين عثمان بن الزنجلي . ينظر عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص404.
ص404.

(2) – المدرسة السيفية: هي مدرسة سيف الإسلام طغتكين بن أيوب صاحب اليمن، كانت داره لما كان في القاهرة ثم جعلها مدرسة، وهي بخط البندفانيين وخط الملاحين بالقاهرة/ رجحت إحدى الدراسات أنّها أوقفت خصيصا لفقهاء الشافعية. أيمن شاهين سلام: **المدارس الإسلامية في مصر في العصر الأيوبي ودورها في نشر المذهب السني**، أطروحة دكتوراه فلسفة في الاداب شعبة التاريخ، إشراف أحمد عبد الحميد خفاجي، كلية الاآداب، جامعة طنطا، 1999م، ص92، 93.

(3) – عبد القوي المنذري(ت656هـ): **التكملة لوفيات النقلّة**، تح بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، د.م.ن، ط3، 1984م، ج2، ص98.
ص98.

(4) – عبد القادر بن أبي الوفاء(ت775هـ): **الجواهر المضية** ،ج3، ص315.

(5) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص240.

	القسطلاني(559-633 أو636هـ /1164-1236م)		القمحية	سنة، ليستقرّ خلف خاله الحسن بن أبي بكر بن الحسن القسطلاني في تدريس الفقه بمصر، ثمّ ولّي بعد ذلك تدريس الفقه في المدرسة القمحية [1].	أخت المدرس رقم3
5	ضياء الدين عبد الرحمن بن عبد الله الزواوي (ت644هـ/1246م)	المالكيّ	الجامع الأموي -الزاوية[2] المالكية-	جلس لتدريس الفقه بالحلقة المالكيّة بالزاوية المخصّصة لهم مكان الشيخ أبي عمرو بن الحاجب الرويني، بعد أنّ رحل هذا الأخير إلى ديار مصر في سنة 638هـ/1240م[3].	/
6	مُحَّد بن علي بن العز أبو عبد الله التنسي(ت بعد648/1250م)	مالكيّ	مجهولة	إلى جانب وظائفه في القضاء وهي الشّهادة والنّيابة ذُكر جلسه لتدريس الفقه بمدينة الإسكندرية[4]	/
7	عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام المغربي(578-660هـ/ 1182-1262م)	الشّافعيّ	-المدرسة الغزالية[5] -المدرسة الصالحية -الجامع الأموي وغيرها	بدأ مشواره في تدريس الفقه من **الشام** أين جلس له في بيته وفي العديد من الأماكن العامة، حتىّ تمّ إنتدبه للمناصب في المعاهد الخاصة بالفقه كالمدارس التي لم يعرف منها سوى المدرسة الغزالية والشامية البرانية[6]، إلى جانب وظيفة القضاء والخطابة، أمّا في **مصر** وبعد عزله عن قضائها الأكبر والخطابة سُلِّم التّدريس بالمدرسة الصالحية[7].	/
8	الفتح بن موسى بن حماد بن عبد الله نجم الدين أبو النصر الجزيري القصري(584أو588-663هـ /1188-1265م)	الشّافعيّ	-المدرسة النظامية -مدرسة	تولّى في بادئ الأمر تدريس الفقه بالمدرسة النظامية في بغداد، ثمّ لما دخل مدينة حماه إستلم نفس المنصب في مدرسة إبن مشطوب، ثمّ عند دخوله إلى مصر	/

(1) – ابن فرحون(ت799هـ):**الديباج المذهب**، ج1،ص240. تقي الدين مُحَّد الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3،ص105.

(2) – الزاوية المالكية: أوقفها صلاح الدين على المالكية وهي ملاصقة لمقصورة الحنفية من غربي الجامع الأموي. عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص3. مُحَّد كرد علي: **خطط الشام**، ج6، ص96.

(3) – عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص3، 4. عادل نويهض: **معجم أعلام**، ص161، 162.

(4) – تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص360.

(5) –المدرسة الغزالية: هي من مدارس الشافعية بدمشق تقع في الزاوية الشمالية الغربية شمالي مشهد عثمان المعرف حاليا بمشهد النائب من الجامع الأموي، وتعرف أيضا بالزاوية الغزالية أو الدولعي وزاوية القطب النيسابوري أو زاوية نصر المقدسي. عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص313، 314.

6 – عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **نفس المصدر** ج1، ص409.

(7) – ابن الكثير(774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص235، 236. تاج الدين عبد الوهاب السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص209، 210. تقي الدين أبي بكر بن قاضي شهبة(ت851هـ): **طبقات الشافعية**، ج2، ص109، 110.

			ابن مشطوب[1] -المدرسة الفائزية[2]	تولّى تدريس الفقه بالمدرسة الفائزية بأسيوط إلى جانب قضائها الأصغر[3].	
9	سراج الدين عبد الله بن عبد الرحمن المغربي الشارمساحي (589-669هـ/1193-1270م)	المالكيّ	المدرسة المستنصرية	من عليّة علماء المالكيّة الذين درّسوا في المدرسة المستنصرية ببغداد، بعد إنتقاله لها من مصر بطلب خاص[4].	
10	أبو الفتح عبد الله بن أبي الفضل جعفر بن أبي مُحَمَّد القمودي (ت670هـ/1271م)	مالكيّ	مجهولة	كان من جملة العلماء الذين درّسوا الفقه بديار الإسكندرية[5].	/
11	مُحَمَّد ين أحمد مجد الدين أبو عبد الله بن ظهير المراكشي (602/676هـ/1205-1277م)	الحنفيّ	مجهولة	كان من بين العلماء الذين زاولوا تدريس الفقه بمدينة دمشق، وهو من جملة المدرّسين الذين لم تصرح تراجمهم عن المؤسسة بضبط[6].	/
12	أحمد بن إدريس شهاب الدين الصنهاجي القرافي(662-682هـ/1264-1283م)	مالكيّ	-المدرسة الصالحية بالقاهرة -المدرسة الطيبرسية -المدرسة	تقلّد وظيفة تدريس الفقه بداية بالمدرسة الصالحية بعد وفاة شيخها الشهير عمر بن عبد الله شرف الدين السبكي (ت669هـ /1270م)، ثمّ أخرجت عنه للقاضي نفيس الدين مُحَمَّد (ت680هـ/1281م)، ثمّ أعيدت له بعد مدّة لم تحدد، وكذلك درّس بالمدرسة الطيبريسية[7] وكان أوّل من جلس في إيوانها الشرقي	/

(1) – مدرسة ابن مشطوب: من مدارس مدينة حماه، تنسب إلى الأمير سيف الدين علي بن المشطوب الذي كان بخدمة الملك المظفر تقي الدين، وهي من المدارس التي لم نعرف على أي المذاهب مخصصة. ابن عطية الحموي(ت936هـ): **الأمر الدارس في الأحكام المتعلقة بالمدارس**، تح الزبير مهداد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 2016م، ص30.

(2) – المدرسة الفائزية: من مدارس أسيوط بمصر أنشأها شرف الدين هبة الله بن صاعد بن وهيب الفائزي سنة 630هـ/1233م، وهي من مدارس الشافعية. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص196. إبراهيم بن دقماق(ت809هـ): **الإنتصار**، ج1، ص92.

(3) – مُحَمَّد بن شريفة: **تراجم مغربية**، ص105. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج1، ص416. **بغية الوعاة**، ج2، ص242

(4) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص448، 449. عبد الرزاق بن الفوطي(ت723): **الحوادث الجامعة**، ص81.

(5) – محمود العيني(ت855هـ):**عقد الجمان**، ج2، ص108.

(6) – جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1،ص38. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص360.

(7) – المدرسة الطيبريسية: من المدارس الثنائية المذهب الشافعي والمالكي، وهي بجوار جامع الأزهر من القاهرة إبتناها الأمير علاء الدين طيبرس الخازنداري سنة 709هـ/1309م. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص223. إبراهيم بن دقماق(ت809هـ): **الإنتصار**، ج1، ص97، 98.

			القمحية -الجامع العتيق	لتدريس الفقه المالكيّ، كما سُلّم له التّدريس بالمدرسة القمحية والجامع العتيق لنفس التّخصّص[1].	
13	جعفر بن مُحَّد بن عبد الرحيم القنائي السبتي(619-696 هـ/ 1222-1297م)	الشّافعيّ	المدرسة الصلاحية	بالإضافة لتولّيه القضاء الأصغر ووظائف إدارية تسنّم وظيفة تدريس الفقه داخل المدرسة الصلاحية بمصر[2].	
14	محي الدين يحي بن صالح بن عتيق الزواوي(ت710هـ/1310م)	المالكيّ	المدرسة الشرابشية	كان قد ذُكر في سيرة إبنه البدر أنّه تولّى تدريس الفقه في المدرسة الشرابشية[3] بدمشق[4].	والد المدرّس رقم15
15	بدر الدين مُحَّد بن محي الدين يحي بن صالح بن عتيق الزواوي (ت712هـ/1312م)	المالكيّ	المدرسة الشرابشية	خلف والده محي الدين يحي في تدريس الفقه بالمدرسة الشرابشية[5].	ابن المدرس رقم15
16	شمس الدين مُحَّد بن أبي القاسم الربعي التونسي(639-715 هـ/ 1241-1315م)	المالكيّ	المدرسة المنكوتمرية[6] [6]	كان مدرّس للفقه بالمدرسة المنكوتمرية بالقاهرة، وهي من جملة وظائفه العديدة كالإمامة والنيابة على القضاء[7].	/
17	أحمد بن أبي بكر بن حرز الله شهاب الدين أبو العباس السلمي الازندي المغربي(652-727هـ/1254-1327م)	شافعيّ	الجامع الأموي -الحلقة القوصيّة[8]	بعد تولّيه القضاء الأصغر جلس لتدريس الفقه بالحلقة القوصيّة من الجامع الأموي، إلى جانب منصب الخطابة[9].	/
18	فخر الدين أبو مُحَّد عبد الله بن مُحَّد بن الحاج التجيبي(675-743هـ	المالكيّ	مجهولة	قادته منزلته الفقهيّة إلى تدريس المالكيّة في مدينة دمشق، ورغم عدم ضبط نوع المؤسسة فإنّنا نعتقد أنهّا	/

(1) - ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص236، 237، 238. يوسف بن تغرى بردى (ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج1، ص232، 233.

(2) - تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج3، ص63.

(3) – المدرسة الشرابشية: من مدارس المالكية بدمشق، وتنسب إلى شهاب الدين أحمد بن نور الدولة الشرابشي التاجر السفار(ت734هـ)، وهي تقع بدرب الشعارين لصيق حمام صالح شمالي الطيوريين داخل باب الجابية. عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص6.

(4) - محمود العيني(ت855هـ): **عقد الجمان**، ج5، ص225، 226. القاسم بن مُحَّد بن يوسف البرزالي(ت739هـ): **الوفيات**، ص171.

(5) - القاسم بن مُحَّد بن يوسف البرزالي(ت739هـ): **نفس المصدر**، ص171.

(6) – المدرسة المنكوتمرية: من المدارس التي وقفت للحنفية والمالكية، وهي بحارة بهاء الدين من القاهرة، بناها الأمير سيف الدين منكوتمر الحسامي نائب نائب السلطنة بديار مصر سنة 698هـ/1299م. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص230.

(7) - تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص535.

(8) – الحلقة القوصية: وهي من حلقات المشهورة بل مصنفة من مدارس الشافعية بالجامع بدمشق، تنسب إلى شهاب الدين القوصي. عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص333. ابن عطية الحموي(ت936هـ): **الأمر الدارس**، ص11.

(9) - خليل بن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج1، ص195.

	/1276-1342م)			إحدى مدارس الجامع الأموي لأنّه كان متقلّدا فيه منصب الإمامة[1].	
19	مُحَمَّد بن مسعود بن سليمان بن سومر فخر الدين أبو عبد الله الزواوي(ت757هـ/1356م)	المالكيّ	مجهولة	بدأ مشواره في تدريس الفقه بدمشق قبل مزاولته وظيفة نيابة القضاء[2].	/
20	جمال الدين سليمان بن عمر بن سالم بن عمر بن عثمان الزرعي المغربي(645-758هـ/1247-1357م)	الشّافعيّ	-المدرسة الدولعية[3] -المدرسة المنصورية -الجامع الحاكم -المدرسة الغزالية -المدرسة العادلية الكبرى[4] -المدرسة الأتابكية وغيرها[5]	من الشّخصيات التي تقلّبت في الوظائف في عدّة مدن، ففي أثناء فترة مزاولة القضاء الأصغر لأحد قرى **الشام** في 15 شوال 699هـ/1300م وليّ تدريس الفقه بالمدرسة الدولعية، وفي **مصر** سنة 711هـ/1311م عند عزله عن القضاء الأكبر فيها ترك السّلطان بيده التّدريس بعدّة مدارس من بينها المنصورية التي خلفها عنه السبكي سنة723هـ/1323م بسبب عودته للشام، وكذلك الجامع الحاكم وغيرها من المؤسسات في مصر التي لم يفصح عن أسمائها، أمّا أثناء تلقيه لقضاة القضاة وقضاء العسكر ومشيخة الشيوخ بمدينة **دمشق** سُلّم له بجانبها تدريس الفقه في المدرسة الغزالية و العادلية الكبرى، والأتابكية التي أبقيت له مع المشيخة بعد عزله عن قضاء الشام ليتركها سنة 726هـ/1326م بسبب عودته **للقاهرة**، حيث تمّ التّفويض له التّدريس من جديد في عدّة مدارس لم يذكر إسمها[6].	/

(1) – أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص67.

(2) – أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص255.

(3) – المدرسة الدولعية: من مدارس الشافعية بالشام تقع بجيرون قبلي المدرسة البادرائية بغرب، أنشأها العلامة جمال الدين مُحَمَّد بن أبي الفضل بن زيد بن بن ياسين بن زيد الخطيب التغلبي الارقمي الدولعي الدمشقي. عبد القادر مُحَمَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص182.

(4) – المدرية العادلية الكبرى: من أعظم مدارس الشافعية في دمشق شرع فيها نور الدين محمود بن زنكي وأتمها الملك العادل سيف الدين ثم أكملها ولده الملك المعظم، تقع داخل دمشق شمالي الجامع بغرب وشرقي الخانقاه الشهابية وقبلي الجاروخية بغرب وإتجاه باب الظاهرية. عبد القادر مُحَمَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص271.

(5) – المدرسة الأتابكية: مدرسة للشافعية بصالحية دمشق غربي المرشدية ودار الحديث الأشرفية المقدسية، أنشأتها خاتون بنت السلطان الملك عز الدين الدين مسعود بن قطب الدين مردود بن أتابك زنكي بن آق سنقر. عبد القادر مُحَمَّد بن النعيمي(ت978هـ): **نفس المصدر**، ج1، 96.

(6) – أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص160. عبد القادر مُحَمَّد بن النعيمي(ت978هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص173، 276،174. ابن الكثير(774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص69. شمس الدين مُحَمَّد بن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص86.

21	أبو أمامة مُحَّد بن علي بن عبد الواحد الدكالي شمس الدين بن النقاش(720-763هـ/1320-1362م)	الشّافعيّ	عدّة مدارس	إلى جانب وظائفه الدّينيّة من الخطابة والميعاد، كان قد سُلّم تدريس الفقه في ما أشارت إليه التراجم بصغة "في عدّة مدارس" دون تحديدها في بلاد مصر[1].	/
22	علي بن عيسى بن مسعود بن منصور الزواوي(713-769هـ /1313-1367م)	المالكيّ	المدرسة القمحية	تولّى تدريس الفقه بالمدرسة القمحية بعد والده سنة 732هـ/1332م[2].	/
23	أحمد بن يحي بن أبي بكر شهاب الدين أبو العباس ابن أبي حجلة التلمساني(725أو726-776هـ /1325 أو1326-1374م)	الحنفيّ	مجهولة	لم يفصح عن المعهد الذي تسنّم فيه تدريس الفقه، لكن الظاهر قد مارسه كوظيفة جانبية أثناء تولّيه إدارة مدرسة الأمير منجك اليوسفي بالقاهرة[3].	/
24	عبد الله جمال الدين السكسوني المغربي (ت801هـ/1398م)	مالكيّ	المدرسة الأشرفية القديمة[4] بالقاهرة	جاء من أخباره سوى تولّيه تدريس الفقه بالمدرسة الأشرفية القديمة بالقاهرة دون تفاصيل أخرى[5].	/
25	مُحَّد بن يحي بن عبد الله محب الدين بن وجدية الفاسي (ت803هـ/1400م)	مالكيّ	مجهولة	لم يفصح عن مكان وظيفته شيئا سوى أنّه تولّى تدريس الفقه في مصر[6].	/
26	أحمد بن البدر بن مُحَّد بن أويس الشهاب المغربي(ت830/1427م)	الشّافعيّ	مجهولة	كان مدرّسا للفقه بإحدى معاهد مدينة طرابلس[7].	/
27	تقي الدين مُحَّد بن أحمد بن علي الفاسي(775-832هـ/1373-1429م)	المالكيّ	المدرسة البنجالية [1]	جاء في أخبار قاضي قضاة مكة هذا أنّه تقلّد منصب تدريس الفقه في المدرسة البنجالية سنة 814 هـ/1411م[2].	/

(1) - تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص375، 374. شمس الدين مُحَّد بن علي الداوودي(ت945هـ): **طبقات المفسرين**، ج2، ص202، 203.

(2) - أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص111.

(3) - يوسف بن تغرى بردى(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج2، ص259، 260.

(4) –المدرسة الأشرفية القديمة: بجوار مشهد السيدة نفيسة، بناها الملك الاشرف صلاح الدين خليل بن الملك المنصور سيف الدين قلاوون الالفي الصالحي سنة 687هـ/1288م، وهي من المدرسة التي لم نعلم على أي المذاهب موقوفة. أحمد بن القلقشندي(ت 821هـ): **صبح الأعشى**، ج3، ص435.

(5) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، 74.

(6) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص72. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج2، ص80.

(7) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص247.

28	أحمد بن سليمان بن أحمد عمر بن عوجان(ت838هـ/1434م)	المالكيّ	مجهولة	كان تدريسه للفقه بإحدى معاهد مدينة القدس(3).	/
29	نور الدين أبو الحسن علي بن عمر بن حسن بن الحسين التلواني (760-844هـ/1359-1440م)	الشّافعيّ	-المدرسة الصلاحية -المدرسة الحاجبية4 -الجامع المقسي -جامع الأقمر -جامع الأزهر	حظي بتدريس الفقه الشّافعي في عدّة مدارس وجوامع في بلاد مصر وهي: المدرسة الصلاحية(5) والحاجبية والجامع المقسي والأقمر والأزهر، إلى جانب ممارسته لوظيفة الميعاد، وغيرها من الوظائف الإدارية بمصر(6).	/
30	أبو سعد عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم بن سراج الزواوي (777-846هـ/1375-1442م)	مالكيّ	-المدرسة الاشرفية القديمة -المدرسة الظاهرية البرقوقية -الخانقاه الشيخونية7	تمكّن من خلال علوّ كعبه في الفقه والأصول وغيرها من العلوم من تصدير إسمه في تدريس الفقه في عدّة مؤسسات في بلاد مصر، وقفنا على ثلاث منها وهي: الأشرفية القديمة والظاهرية البرقوقية والخانقاة الشيخونية(1).	/

(1) – المدرسة البنجالية: تم إنشائها من قبل الملك المنصور غياث الدين بن المظفر أعظم شاه صاحب بنجالة من بلاد الهند، وهي بجانب اليماني في مكة وهي موقوفة على الفقهاء المذاهب الأربعة، وتم الفراغ من بنائها سنة 814هـ/1411م. عبد الملك بن حسين العاصمي(ت1111هـ): **سمط النجوم العوالي في أنباء الاوائل التوالي**، تح عادل أحمد عبد المجود وعلي محمود معوض، دار الكتب، بيروت، ط1، 1998م، ج4، ص44. تقي الدين مُحَّد الفاسي(ت832هـ): **شفاء الغرام**، ج1، ص328، 329.

(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص18، 19. **التحفة اللطيفة**، ج3، ص489، 491.

(3) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ):**الضوء اللامع**، ج1، ص307.

(4) –لم نقف لها على تعريف في ما وقفنا عليه من مصادر.

(5) –المدرسة الصلاحية: من مدارس الشافعية تقع بجوار قبة الامام مُحَّد بن إدريس الشافعي من قرافة مصر ، من جمل ما أنشأ السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي سنة 572هـ/1176م أو 575هـ/1179م، وقد عرفت بالناصرية وكذلك بتاج المدارس. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص251.

(6) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص264.

(7) –**الخانقاة الشيخونية**: تقع في خط الصليبة خارج القاهرة تجاه جامع شيخو، وكان موضعها من جملة قطائع أحمد بن طولون، أنشأها الأمير الكبير سيف الدين شيخو العمري في سنة 756 أو 757هـ، ورتبها للمذاهب الفقهية الأربعة، ودرسا للحديث النبوي ودرسا لإقراء القرآن بالرويات السبع

31	سراج الدين عبد اللطيف الأصغر بن أبي الفتح مُحَّد الفاسي (779-853هـ/1377-1449م)	الحنبليّ	المدرسة البنجالية	إلى جانب ولايته لقضاة القضاة في الحرمين الشرفين وإمام مقام الحنابلة فوّض له تدريس الفقه بالمدرسة البنجالية بمكة سنة 814هـ/1411م[2].	
32	يحي بن عبد الرحمن بن مُحَّد العجيسي البجائي(777-862هـ /1375-1458م)	المالكيّ	-خناقاة شيخو -جامع ابن طولون -المدرسة الخروبية[3] -المدرسة الأشرفية القديمة	بدأ رحلته في مضمار التّدريس منذ دخوله للقاهرة، حيث تصدّر للإقراء في المجالس العامة، وإشتغل خلالها بالمطالعة والتّأليف، ليتم بعدها تنصيبه لتدريس الفقه في عدّة مدارس وأماكن، كانت إنطلاقته منها من خناقاة شيخو مُقدما على المرشح علي بن عامر، ثمّ بالجامع الطولوني، ثمّ المدرسةالخروبية الثانية، ثمّ المدرسة الأشرفية القديمة[4].	/
33	مُحَّد بن يحي بن عبد الرحمن العجيسي البجائي (ت871هـ/1466م)	المالكيّ	-المدرسة الأشرفية القديمة -المدرسة الخروبية -الجامع الطولوني	تلقى وظيفة تدريس الفقه في المدرسة الأشرفية القديمة والخروبية والجامع الطولوني من بعد والده، بالإضافة إلى أماكن أخرى لم يفصح عنها بمصر[5].	ابن المدرّس رقم33
34	سالم بن إبراهيم بن عيسى الصنهاجي المشدالي (770-873هـ/1368-1468م)	مالكيّ	مجهولة	إلى جنب تولّيه القضاء في بلاد الشام ذُكر جلوسه لتدريس الفقه، دون تحديدٍ للمؤسسة التي قُلّد فيها[6].	/
35	أبو القاسم بن أحمد بن مُحَّد المتيجي(892هـ/1487م)	الشّافعيّ	مجهولة	كان قد درّس الفقه بإحدى معاهد مدينة فوة من بلاد مصر، ثمّ غيّر وجهته إلى الإسكندرية التي تولّى	/

ومشيخة إسماع الصحيحين والشفاء. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**،ج4، ص283. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص266.

(1) – أحمد بن مُحَّد المكناسي(1025م): **درة الحجال**، ج3، ص184.

(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص333. **التحفة اللطيفة**، ج3، ص68، 69

(3) – المدرسة الخروبية: توجد العديد من المدارس بهذا الاسم ولكن المقصودة هنا التي بظاهر مصر تجاه المقياس بخط كرسي الجسر، أنشأها كبير الخروبية بدر الدين مُحَّد بن مُحَّد بن علي الخروبي بعد سنة 750هـ/1349م، وهي للعرب وليست للعجم، ولم يفصح على أي المذاهب الفقهية أوقفت. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**،ج4، ص202.

(4) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص231، 232.

(5) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص74.

(6) – نفسه: ج3، ص240.

				فيها نيابة القضاء، ومن ثمّ تقلّد الوعظ بالجامع الأزهر في مدينة القاهرة[(1)].	
36	إبراهيم بن علي النور التلواني (812-897هـ/1409-1492م)	الشّافعيّ	-الجامع المقسي -المدرسة الحاجبية	درّس في بعض الأماكن التي درّس فيها أبوه وأخوه كالجامع المقسي والمدرسة الحاجبية[(2)].	ابن المدرّس رقم30
37	أحمد بن مُحَّد بن عبد الله الشهاب المغراوي (ت820هـ/1417م)	مالكيّ	المدرسة الزنجيلية	تولّى التّدريس في المدرسة الزنجيلية الخاصة بالحنفيّة بدمشق عند إنتقاله لدمشق سنة 814هـ/1411م، فلم تشكر طريقة مطارحته في التّدريس لدى البعض، بينما إبن القاضي شهبة شكر مقامه العلميّ قائلا" أنّه لم يترك بمصر والشّام في المالكيّة مثله"[3]، وهو من الحالات القلّة التي يذكر أنّه درّس في مدارس ليست خاصة بالمالكيّة دون إيضاح ما درّسه هل الفقه الذي هو على مذهبه أو مذهب المؤسسة؟.	/
38	أبو الربيع سليمان الونشريسي (ت756/1355م)	مالكيّ	المدرسة الشيرازية	من كبار أصحاب المؤرخ ابن فرحون التونسي المالكيّ، تولّى التّدريس بالمدراسة الشيرازية بالمدينة المنورة عقب إبراهيم الرومي المعروف بالعريان، وهي من المدارس المحترمة التي عرفتها ديار المدينة المنورة، لا يسكنها إلاّ الصلحاء وأخيار الفقراء والأبرار[4].	/

تعقيبـــات: من خلال ما تقدم يمكن أنّ نقول:

- أنّ علماء المغرب الإسلامي أكدوا مرة أخرى حضورهم البيّن في الوظائف التي لها علاقة بمذهب مالك بن أنس، وسبب ذلك كما أوضحنا سابقا هو تمسك أغلبية المغاربة بهذا المذهب سواء الوافدون أو المستقرّون، فمثّل لهم جراء ذلك ميزة في تصدّر أسماؤهم في قائمة أولويّة التّقليد في المؤسّسات التّعليميّة النّظاميّة، بالإضافة إلى الأجواء والسّبل التي هيأت لهم من قبل الحكام لإشراكهم في النّهضة التّعليميّة المذهبيّة، ومن ذلك على سبيل المثال ما أشار إليه ابن جبير عن جامع إبن طولون أنّ "...جعله السّلطان مأوى للغرباء من المغاربة يسكنونه

(1) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج11، ص134.

(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس لمصدر**، ج1، ص84.

3 – نفسه: ج2، ص138.

4 –المدرسة الشيرازية: لم نقف على تعريف واضح لهذه المدرسة، وقد رجحنا تدريس الونشريسي للمالكية فيها لأنه من أصحاب المقربين لمدرس المالكية ابن فرحون. ينظر شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نصيحة المشاور**، ص107.

ويحلقون فيه وأجرى عليهم الأرزاق في كل شهر"[1]، ثمّ قوله في موضع آخر عن الجامع الأموي "....**وللمالكيّة زاوية للتدريس** في الجانب الغربي يجتمع فيها طلبة المغاربة، ولهم إجراء معلوم"[2]، وفي نفس السياق عن الزاوية قال "ومن مناقب نور الدين ... أنّه كان عين للمغاربة الغرباء الملتزمين **زاوية المالكية** بالمسجد الجامع المبارك..."[3]، وهذا ما أدّى، مع مرور الوقت، إلى اتساع دائرة انتشار المذهب المالكيّ بنشوء جيل من الطلاّب حامل رايته، وعليه زيادة فئة المدرّسين عموما لاسيما المغاربة، هذا عدا كبار علماء المالكيّة القادمين من المغرب الذين شاركوا جميعا في إلقاء الدّروس في الفقه المالكيّ في باحات المساجد والجوامع، حيث ثُمّنت مكانتهم وعرفت قدراتهم مما جعل الكثير منهم يَحظون بفرص في وظيفة التّدريس بشكل نظاميّة دائم في معاهد العلم الخاصة[4]، وهو إنّ دلّ فإنّما يدلّ على الدور الكبير الذي لعبه المعممين المغاربة في توسيع وترسيخ هذا المذهب في الجناح المشرقي[5].

ويمكن أنّ نضيف إلى السُّبل التي توفرت في أرض المشرق والتي ألقينا عليها الضوء سلفا وتأكيدا لها هو تضمين تدريس الفقه المالكيّ كمادة أساسية في الكثير من المؤسسات التّعليميّة التي أنشأت، بل خصّصت ووقفت مدارس خاصة بالمالكيّة، وهو ما ساهم في زيادة عدد المدرّسين المغاربة مع مرور الوقت، حيث تربعت مدينة دمشق لوحدها على أربع مدارس، إستطاع علماء المغرب الإسلامي أنّ يتقدموا بوضع بصمتهم في ثلاث منها لو دققنا فيمن ذكروا في الجدول أعلاه وهي: المدرسة النوريّة (الصلاحيّة)، والمدرسة الشرابيشيّة التي إرتبطت بأسماء أسرة **إبن عتيق الزواوية**، والمدرسة المالكية (الزاوية المالكية) بالجامع الأموي التي إرتبطت بها أسماء **الأسرة الزواوية** أيضا، وفي مصر خصّصت للمالكيّة المدرسة القمحية، وفي مكة المدرسة المهداوية[6]، وفي القدس الشريف المدرسة

---

(1) - ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير،** ج1، ص26

(2) - ابن جبير(ت614هـ): **نفس المصدر،** ج1، ص244، 245.

(3) -نفسه: ج1، ص257.

(4) —معاهد العلم الخاصة: ويقصد بالمؤسسات المخصصة بهدف تدريس الفقه بدرجة أولى. ينظر

George Makdisi **The Rise of college**,p10

5 -وهذا ما أكدت عليه الدراسات الأخيرة في بلاد الحجاز. ينظر مثلا لدراسة زلماط إلياس وزلماط سفيان: **خدمة المغاربة للمذهب المالكي من خلال المؤسسات العلمية في بلاد الحجاز خلال العصر المملوكي(667-923هـ/1269-1517م)**، مجلة النوازل الفقهية والقانونية، مج7، العدد2، 2023. وفي مصر والشام دراسة فوزي رمضاني: **دور العلماء المغاربة في خدمة المذهب المالكي بمصر والشام خلال العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م)**، مجلة التلميذ العربية.

(6) —المدرسة المهداوية: وتعرف أيضا في المصادر بمدرسة ابن الحداد المهداوي أو الأدارسة، تقع بالقرب باب الشبيكة أسفل مكة، وكان تاريخ وقفها للمالكية سنة 638هـ/1240م . تقي الدين مُحَّد الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين،** ج1، ص118. **الزهور المقتطفة من تاريخ مكة المشرفة**، تح علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، د.م.ن، ط1، 2001م، ص188.

المدرسة الأفضلية[1] في حارة المغاربة والتي من الملفت عدم وقوفنا على شخصية مغاربية مارست نشاط التّدريس فيها ولا نعلم السبب بالضبط، وإنّ كنا متأكدين على أنّ هناك من عمل فيها بكونها خصّصت بالدرجة الأولى للجالية المغربية والأندلسية المالكيّة أثناء خطّ الحارة الخاصة بهم.

– كما أثبتت الدّراسة مرة أخرى على تقدّم علماء المغرب في الوظائف التي تخرج عن إطار المذهب المالكيّ كوظيفة تدريس الفقه الشّافعيّ، حيث كان ظهورهم أكبر في هذا المنصب بوجود 23 مدرّس مقارنة بعددهم القليل الذي جاء في منصب قضاء الشّافعيّة وهم خمسة قضاة، ويَكْمن السبب في كثرة المؤسسات التّعليميّة الخاصة بالمذهب نظرا لكونه المذهب شبه سائدا في المجتمع المشرقي، فقد عدّد لنا النعيمي في مدينة دمشق لوحدها 60 مدرسة قد خصّصت لشافعية فقط[2]، مما يعني أنّ هناك علاقة طردية فكلما كثرة المؤسسات إزداد معها الفرص والطلب الوظيفيّ.

بالإضافة لتواجد علماء المغرب على منصبّي التّدريس للحنابلة والحنفية وإنّ كانوا قلّة، إلاّ أنّهم أكدوا دورهم في تعزيز وترسيخ المذاهب السّنّيّة من غير المذهب المالكيّ في رحلة الإحياء التي أطلقتها السّلطة الحاكمة للمذاهب السّنّيّة.

– ومن الملاحظات التي عاينّاها أثناء قراءة صحف المصادر أنّ المدرّسين المغاربة الذين جلسوا للتدريس في السّاحات العامة من المساجد والجوامع، وحتىّ في بعض البيوتات الصّوفيّة على إمتداد الفترة المدروسة يفوق أعداد المدرّسين الذين قمنا بذكرهم في المؤسّسات النّظاميّة، لكن المسألة التي تلقي بظلالها في تعقيبنا هذا هو حول سر إنجذاب هؤلاء العلماء إلى وظيفة التّدريس داخل المعاهد الخاصة النظامية بدل العامة، حتىّ إنّ الكثير منهم كانت انطلاقتهم من تلك الفضاءات، في الواقع مع أنّ مدلول مصطلح التّدريس في معناه العام لا يختلف بإختلاف المكان كما قلنا، غير أنّه إذا نظرنا لهذه المسألة من نواحي أخرى فإنّه يمكن أنّ نحدّد نوعا من أسباب الإنجذاب فيما يلي:

---

[1] –المدرسة الأفضلية: أنشأت سنة 589هـ/1193م وتعرف أيضا بمدرسة القبة أو المدرسة المالكية أسسها الملك الافضل نور الدين علي بن صلاح الدين الأيوبي من أجل المالكية الوافدين للقدس. مجير الدين عبد الرحمن(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص46. نعمان عاطف عمرو: **المدرسة الأفضلية في القدس586هـ–1193م/1390هـ–1970م**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل، العدد31، 2017م، ص28، 29.

[2] –النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص501، 502.

أ/ النظام التّعليميّ الذي تميّزت به أغلبية المعاهد النّظاميّة أو الخاصة، أي التي اعتمدت على إدراج مادة الفقه كأولويّة، وأساس في نشأتها، حيث كان تدريسه وفق المذاهب الأربعة إمّا كلها في مؤسسة واحدة أو على مذهبين أو على واحد فقط، بمعنى آخر فقد كانت مقتصرة على فئة أصحاب المذاهب المقرّرة، لذلك فالملتحق بالوظيفة في أحد كُلّيّاتها يجد نفسه في نطاق أتباع مذهبه وملعب تخصّصه، على عكس ما هو معروف في الحلقات الحرّة التي يحق لأصحاب المذاهب الأخرى التّواجد فيها، وتعدّ المدرسة من أكثر المؤسسات التي تمتّعت بميزة الخصوصيّة في تدريس الفقه، لذلك كان الإنجذاب الأكبر للعلماء لها، وبعض المساجد والجوامع الكبرى أيضا عندما كانت مخصّصة أساسا هي الأخرى لهذا الغرض[1].

ب/ سهولة عملية ممارسة التّدريس في المؤسّسات النّظاميّة، نظرا لتركيز المدرّس على المادة المقرّرة عكس ما يجد نفسه في حلقات الدّرس العامة يتطرّق إلى عدّة علوم أثناء تدريسه، والصيغ الدّالة على ذلك في التّراجم كثيرة أين يذكر مثلا أنّ المدرّس درّس الفقه والتّفسير والتاريخ وغيرها من العلوم والمواضيع في حلقته العامة تلك.

ج/ أنّ الأمر أيضا يعود بدرجة أولى إلى الرّغبة الشّخصية في طريقة ممارسة التّدريس، بمعنى أنّ المدرّس قد يرغب بممارسة التّدريس كوظيفة دائمة ونظاميّة أو الإستمرار في ممارسته كنشاط حرّ غير مقيد ببرنامج ولا مكان ولا زمان.

د/ بالإضافة للميّزات الأخرى التي تتمتّع بها المعاهد والدُور الخاصة، وهي الرّواتب السخيّة المستمرّة بإستمرار العالم في التّدريس داخلها، والتي سنقف على الكثير منها لاحقا، ونظرا لذلك فهي تعتبر مورد رزق إلى جانب تأدية واجب التّعليم لمن تطلع للتكسّب.

أمّا بالنسبة **لكفاءة علماء المغرب على وظيفة تدريس الفقه** فإنّه سيتم تأكيد أثرهم من الناحية التّعليميّة أثناء التطرّق للأسلوب لاحقا، أمّا من ناحية الكفاءة العلمية والفقهيّة فجميع الصيغ التي نعتوا بها تمكّننا من القول أنّهم قد تمتّعوا بناصية جيدة كانت كفيلة لتأكيد سبب ترشيحهم لهذه المنزلة الوظيفيّة التي ليس من السّهل التنزّل فيها، بل جلّهم تقريبا وصلت مؤهلاتهم الفقهيّة إلى الفتوى، ولكن هذه الكفاءة والمؤهلات قد تفاوتت بين المدرّسين كالآتي:

---

[1] –قدم إيرا لابدوس ملاحظة مفادها أنّ هذه المدارس وإنّ كانت معدّة أساسا لدراسة الشريعة الإسلامية فقد كانت أيضا مراكز للإنتساب الإجتماعي، وكانت العضوية عادة في الأمور الدينية. ينظر **مدن إسلامية**، ص190.

النموذج الأوّل: كانت لهم مَلَكَة وبراعة في علم الفقه، وهذا بناءً على الإشارات التي أرفقت بسيرهم مثل "وبرع في الفقه"[(1)]، "كان فاضلا، عالما بالفقه والأصول"[(2)]، "كان فاضلا على مذهب أبي حنيفة..."[(3)]، "تفقه حنيفة..."[(3)]، "تفقه على مذهب الإمام الشّافعيّ وحصل منه طرف"[(4)]، "كان عالما فقيها فاضلا يفتي"[(5)]، يفتي"[(5)]، "الإمامة العلاّمة المفتي"[(6)] "وأشتهر بمعرفة الفقه والأصول..."[(7)]، "مهر في مذهب الشّافعيّ"[(8)]، الشّافعيّ"[(8)]،

النموذج الثاني: من المدرّسين إتصفوا بالنحوي والأدبي لعلوّ كعبهم في هذه العلوم، غير أنّ موازاتهم لهذا العلوّ بعلم الفقه مكّنهم من التّقدم في هذه الوظيفة، ومن الصّيغ الدالة على هذا في سيرهم "كان إماما بارعا، عالما فقيها...الأديب الشهير"[(9)]، "كان فقيها نحويا..."[(10)].

بينما **النموذج الثالث**: من المدرّسين فقد فاقوا تلك الأوصاف، وتجاوزوا البراعة إلى مستوى أهلّهم لأنّ يكونوا شيوخا ومنتهى علم الفقه على مذاهبهم إليهم في وقتهم، ومن الصّيغ التي أرفقت بسيرهم للدلالة على هذا الأمر: "...مهر في الفقه والأصلين والعربية...وصار رأس المالكية..."[(11)]، "إنتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مذهب مالك"[(12)]، "برع في المذهب وفاق فيه الأقران والأضرب، وجمع بين عدّة علوم"[(13)]، "شيخ المذهب ومفيد أهله...إنتهت إليه رئاسة الشافعية...وقصد بالفتاوي من الآفاق"[(14)]، "إنتهت إليه رئاسة الفتوى على مذهب بمصر والشام"[(15)]، "كان من أكابر الأئمّة الأعلام ومصابيح الظلام عالما بالفقه

(1) – تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص80.

(2) – تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص360.

(3) –عبد القادر بن أبي الوفاء(ت775هـ): **الجواهر المضية**، ج3، ص315.

(4) –عبد القوي المنذري(ت656هـ): **التكملة**، ج2، ص98.

(5) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص307.

(6) –تقي الدين أبي بكر بن قاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج1، ص332.

(7) – تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج3، ص63.

(8) –شمس الدين محمّد الذهبي(ت748هـ): **تاريخ الإسلام**، ج14، ص297.

(9) –أحمد بن محمّد المقري(ت1041هـ): **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط. 1968م، ج2، ج2، ص200.

(10) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص247.

(11) –أحمد بن محمّد المكناسي(1025م): **درة الحجال**، ج3، ص184.

(12) –ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص236.

(13) – تقي الدين أبي بكر بن قاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج2، ص110.

(14) –ابن الكثير(774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص235، 326.

(15) –أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص211.

والتفسير...والحديث"[1]، "شيخ المالكية بالديار المصرية والشامية العلامة الفريد في فنون العلم...لم يخلف بعده مثله"[2]، "كان إماما علامة...يفتي في المذهبين ويعرف الأصلين..."[3].

وكتأكيدا للكفاءة العلميّة وحتى التّعليميّة التي بلغها وتمتّع بها علماء المغرب في الفقه، فإنّنا وجدنا أنّ المؤسسين وواقفي المدارس قد حرصوا عند إفتتاح مؤسساتهم على إستقطاب أكبر كوادرهم للإستفادة من خبراتهم الفقهية في تثبيت وتدريس المذاهب السّنّيّة، لأنّ شهرة وكفاءة المؤسسة تتوقف على أعتاب شهرة وعلوّ مدرّسيها، ولأنّ أيضا حياة الطالب العلميّة والمهنيّة تعتمد على علوّ ورفعة أستاذه الذي يحاول الحصول منه على إجازة في الفن الذي دَرّسه عليه[4]، وممن وثّقت المصادر لهم هذه الحظوة من المدرّسين السابقين الذكر أو من سيتقدم ذكرهم من مجموعة المتعدّدة ومتنوّعة الوظائف هم:

قائمة العلماء الذين ظفروا بكرسي وظيفة تدريس الفقه عند أوّل إفتتاح لبعض المدارس[5]	
أحمد بن إدريس شهاب الدين الصنهاجي القرافي(ت682هـ/1283م)	منصب تدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة الطيبرسية بالقاهرة.
عز الدين عبد العزيز بن عبدالسلام السلمي المغربي (578-660هـ/1182-1262م)	منصب تدريس الفقه الشّافعيّ بالمدرسة الصالحية بالقاهرة.
سراج الدين عبد الله بن عبد الرحمن المغربي الشارمساحي(ت669/1270م)	منصب تدريس الفقه المالكيّ في المدرسة المستنصرية ببغداد.
علم الدين أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المغربي الشارمساحي (ت673هـ/1274م)	منصب تدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة البشرية ببغـــداد.
الشريف بن الدلالات مُحَمَّد بن عمران بن موسى الكركي الفاسي (ت689هـ/1290م)	منصب تدريس الفقه الشّافعيّ بالمدرسة الطيبرسية بالقاهرة
شمس الدين الربعي التونسي(629-715هـ/1232-1315م)	منصب تدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة المنكوتمرية بالقاهرة.
وليّ الدين عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن خلدون (ت808هـ/1405م)	منصب تدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة الظاهرية البرقوقية بالقاهرة.
تقيّ الدين مُحَمَّد بن أحمد بن علي الفاسي (ت832هـ/1429م)	منصب تدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة البنجالية بمـــكة.
عبد اللطيف الأصغر بن أبي الفتح مُحَمَّد الفاسي (ت853هـ/1449م)	منصب تدريس الفقه الحنبليّ بالمدرسة البنجالية بمـــكة.
محي الدين يحي بن صالح بن عتيق الزواوي(ت710هـ/1310م)	منصب تدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة الشرابشيّة بدمشق.

(1) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص455.

(2) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج2، ص223.

(3) – تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص404.

(4)- Houari touati, Jonathan berkey: **the transmission of in knowledge**, p1301.

5 –هذه القائمة من إنجازنا.

2/ وظيفة مشيخة الإقراء:

لا يخفى أنّ علوم القرآن الكريم من أقدم العلوم بروزا ونشأة في المجتمع الإسلامي، لأنّه أوّل العلوم الدّينيّة التي تزود بها الصحابة ﷺ من الرسول ﷺ، انطلاقا من حفظ القرآن الكريم وقراءته على الصّورة التي أوحى بها الله تعالى، ومعرفة كيفية نزوله وتلقيه، وجمعه وكتابته، وتفسير وفهم معانيه، ومع مرور الوقت ازداد حُفّاظ القرآن واختلت قراءاته، وضُبطت ألفاظه، مما أدى إلى ضرورة تأطير علوم تميّز بين ما هو صحيح وشاذ، وتقرير من خلاله ما يسوغ وما لا يسوغ، وحفاظًا له من التّحريف ودفعا للخلاف بين أهل القرآن[1].

ولم يتوقف الإهتمام بالقرآن كحفظ وعلم على العلماء فقط، بل نال عناية الحكام والسّلاطين وواقفي المؤسّسات أيضا، وذلك عن طريق تخصيص شبه أقسام وكليّات داخل المدارس الخاصة بالفقه لتدريسه[2]، وحفظه وتجويده والعناية بدقائق علمه[3]، بعدما كانت المؤسسة الأولى لتلقينه هي المساجد والجوامع، والتي بقيت تؤدي هذا الدور رغم التّجديد الحاصل آنذاك، كما أستحدثت هذه الأقسام من تعليم القرآن وعلومه بالقباب والبيوتات الصّوفيّة[4]، بل إنّ علوّ القرآن وعلومه في المجتمع المشرقي أدى إلى تأطير دُور للقرآن الكريم خاصة به سواء مستقلّة أو مضافة لدُور الحديث[5]، وتعدّ دار القرآن الرّشائية بدمشق من أقدمها، إذ يعود تاريخ إنشائها للقرن 5هـ/11م[6].

وأهم ما ميّز هذه المعاهد أو الكّلّيات والدُّور هو تعدّد الوظائف داخلها التي لها علاقة بالقرآن، فهناك ما خُطّ في نصّ وقفها أنّ يوظف مجموعة قرّاء يتناوبون قراءته طوال النهار والليل بهدف نيل الفضل العظيم سواء للواقف أو المقرئين[7]، وهناك ما نصّ إنشاءها بوجود إحدى الوظائف التالية: قارئ العشر[1] وقارئ الكرسي[2]

---

(1) -أبي عمرو عثمان الداني(ت444هـ): **التيسير في القراءات السبع**، تح أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م، ص3.

(2) -من المدارس التي كان فيها قاعة أو جناح لإقرائه: المدرسة الفاضلية بالقاهرة، والظاهرية القديمة، والظاهرية البرقوقية ،والظاهرية الجوانية بدمشق والمدرسة المؤيدية داخل باب زويلة وغيرهم الكثير.

(3) -صالح حمد فلاح حجاج: **التعليم في مدينة دمشق في العصر المملوكي الأول (658-784هـ/1260-1382م)**، رسالة ماجستير تخصص تاريخ، إشراف طه طروأنه ، جامعة مؤته، 1997م، ص28.

(4) - تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**،ج4، ص283. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص266. عبد القادر محمّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص224.

(5) - محمّد بن النعيمي(ت978هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص501.

(6) - دار القرآن الرّشائية: بدرب الخزاعية شمالي الخانقاه السميساطية بباب الناطفانيين، أنشأها رشأ بن نظيف بن ما شاء الله أبو الحسن الدمشقي في حدود سنة 400هـ/1010م. عبد القادر محمّد بن النعيمي(ت978هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص9.

(7) -كانوا يشترط في نصّ الوقف أن يكون المختارون من القراء "...ذوي الأصوات الحسنة ونغمات مستحسنة، وطريقة في التلاوة جيدة، جاهزين بالأصوت عارفين بالقراءة مع الجماعات..." ينظر إلى نص وقف فرج ابن برقوق رقم (66) محفظة (11) دار الوثائق القومية من أطروحة الدكتوراه أحمد هاشم أحمد بدرشيني: **أوقاف الحرمين**، ص113، 401.

الكرسي[2] أو قارئ المصحف[3]، وقارئ الألحان[4]، أمّا أهم وأرفع منصب خطّت لأجله الكّليّات ودُور القرآن لتحفيظه وتعليم علومه وقواعده هو ما أصطلح عليه بـ "مشيخة الإقراء"، الذي تسلمه مدرّس يدعى بـ "شيخ الإقراء"، وهي وظيفة مرموقة لم يتمكّن من البلوغ إليها إلاّ القلائل من القرّاء الثقات آنذاك، حيث كان نصيب قرّاء المغرب منها بسبع مناصب موزّعين ما بين مجموعة من تفرّدت وظائفهم التّدريسيّة وعددهم ثلاث شيوخ وبين مجموعة من تعدّدت وتنوّعت وظائفهم وعددهم أربعة شيوخ[5].

المؤسسة	تربة أم الصالح	التربة الأشرفية	جامع التوبة	خانقاة شيخو	دار القرآن السلامية	حلقة إبن طاوس
ق/م	7هـ/13م	7هـ/13م	7هـ/13م	7هـ/13م	7هـ/13م	7هـ/13م
عدد مشايخ القرآن الكريم	01	/	/	/	/	01
ق/م	8هـ/14م	8هـ/14م	8هـ/14م	8هـ/14م	8هـ/14م	8هـ/14م
عدد مشايخ القرآن الكريم	شيـــخ واحــــــــــــــد			01	/	/
ق/م	9هـ/15م	9هـ/15م	9هـ/15م	9هـ/15م	9هـ/15م	9هـ/15م
عدد مشايخ القرآن الكريم	/	/	/	/	**03**	/

من خلال قراءتنا للجدول[6] نجد بكل وضوح أنّه:

-قد تنوّعت المؤسسات التي شغلوا فيها منصب المشيخة، من دُور ومساجد وخانقاه وترب.

---

(1) –قارئ العشر: وهم من يقرؤون العشر من القرآن قبل الدرس، وعقيب الفراغ منه أيضا من الربعة، إذا كان الدرس فيه ربعة تدور. تاج الدين عبد الوهاب السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص86.

(2) – سبق التعريف بهذه الوظيفة في الفصل الثاني من المبحث الثالث.

(3) –قارئ المصحف: من الوظائف التي نجد لها ذكر في نصوص الأوقاف، أين يعيّن قارئ مصحف في أحد المساجد مثلا لقراءة القرآن، وقد إختلفت أعدادهم على حسب شرط الواقف. ينظر مثلا لحجة وقف السلطان الأشرف قانصوه الغوري سنة 909هـ/1503م من أطروحة الدكتوراه أحمد هاشم أحمد بدرشيني: **أوقاف الحرمين**، ص113.

(4) –قارئ الألحان: كان على هؤلاء تأدية قراءة كلام الله تجويدا كما أنزل من غير مطمطة ولا عجرفة بل بلفظ لّين. شمس الدين محمّد بن طولون(ت953هـ): **نقد الطالب**، ص156، 157.

5 –يراجع جدول المدرّسين الذين تعدّدت وظائفهم من نفس المبحث ص326.

6 – الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

-أنّ دار القرآن السلامية[1] ببيت المقدس الشريف قد حظيت بخيرة كوادر قرّاء المغرب في القرن 9هـ/15م، وهذا لا يعني أنّ ظهورهم فيها كان متأخرا لأنّه ببساطة تاريخ تأسيسها كان في النصف الثاني من القرن 8هـ/14م، بالإضافة إلى أنّه يجب أنّ نأخذ بعين الإعتبار طول فترة كل شيخ منهم بعد تولّيته فيها قبل أنّ يفسح المجال لغيره.

– أنّ حالات تعدّد المؤسسات للفرد وفق التوزيع كما نرى داخل الكلّيّات أو الدُّور فإنّه لم يتجاوز كل شيخ إقراء كلّيّته الأولى طوال مشواره الوظيفيّ، إلاّ حالة واحدة الذي إشتغل في كل من تربة أم الصالح[2] والأشرفية[3] وجامع التوبة(العقيبة)، وهؤلاء المشايخ هم:

الرقم	إسم شيخ الإقراء	نبذة عن حياته التّدريسيّة
01	وجيه الدين إبراهيم بن يوسف بن مُحَمَّد البوني(612هـ/1215م)	لمّا إستقرّ بديار دمشق عرفت مكامنه في القرآن وعلومه فقدّم لإمامة محراب الحنفية بالجامع الأموي، بالإضافة إلى تقليده الحلقة المشهورة للقرآن الكريم إبن طاوس[4] لإقرائه[5].
02	عبد الله بن إبراهيم البسكري المغربي (ت829هـ/1426م)	من أعلام القرآن الكريم المشهود لهم في معرفة مختلف القراآت في مدينة القدس الشريف، تسلّم مشيخة القرآن بمدرسة القرآن السلامية فإنتفع به خلق كثير، وكان ممن أشتهر كذلك بزهده وكراماته[6].
03	مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مسعود التادلي (851-...هـ/1447-...م)	إعتنى بحفظ القرآن وتجويده منذ صغره إلى أنّ أضحى من جملة المشايخ المشهود لهم في مدينة القدس الشريف، وهو ما أهله للإستقرار في تدريس مشيخة الإقراء بالمدرسة السلامية بعد والده مُحَمَّد(ت889هـ/1484م)، إلى جانب إمامة المالكيّة بالمسجد

---

(1) –دار القرآن السلامية: أوقفها سراج الدين عمر بن أبي بكر أبي القاسم السلامي، وهي في تجاه دار الحديث، تاريخ وقفها 20 من ربيع الآخر سنة 761هـ/1360م. مجير الدين عبد الرحمن الحنبلي(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص42.

(2) – تربة أم الصالح: تقع غربي الطيبة والجوهرية الحنفية وقبلي الشامية الجوانية بشرق من دمشق، أوقفها الصالح أبو الجيش إسماعيل بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر، وهي دار حديث وقرآن ومدرسة لشافعية في نفس الوقت، تعرف أحيانا بالمدرسة الصالحية. عبد القادر مُحَمَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص239. قتيبة الشهابي: **معجم دمشق التاريخي**، وزارة الثقافة، دمشق، د.ط، 1999م، ج1، ص60.

(3) –التربة الأشرفية: هي تربة كانت بالكلاسة شرقي المدرسة الغزيزية أين ضريح صلاح الدين الأيوبي. قتيبة الشهابي: **نفس المرجع**، ج1،59، ص60.

(4) –حلقة ابن طاوس: تقع شرقي البراد وقبالة حلقة جمال الإسلام الشهرزورى من الجامع الأموي. شهاب الدين عبد الرحمن بن شامة(ت665هـ): **تراجم رجال القرنين السادس والسابع**، تر وتصيح مُحَمَّد زاهد بن الحسن الكوثري، مر عزت العطار الحسيني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1974م، ص91.

(5) – شهاب الدين عبد الرحمن بن شامة(ت665هـ): **نفس المصدر**، ص91.

(6) – مجير الدين عبد الرحمن الحنبلي(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص246.

		الأقصى التي ورثها عليه أيضا، هذا عدا الوظائف الأخرى التي كانت بيده كقضاة القضاة ومشيخة المغاربة[1].

تعقيبـــــــات:

على العموم يبدو لنا من الوهلة الأولى أنّ التّحصيل الوظيفيّ لمشايخ القرّاء المغاربة قليل، لكن يجب أنّ ندرك أنّ الوصول إلى هذه المرتبة من المناصب ليس بالأمر الهيّن، بحسب قراءتنا للسير والمصادر، وهذا لعدّة اعتبارات وهي :

أ/ قلّة معاهد ودُور القرآن وعلومه مقارنة بعدد معاهد ومدارس الفقه والحديث، فأرض بلاد الشام مثلا التي كانت حقلا لدُور القرآن الكريم وعلومه عدّ لنا النعيمي منها سوى سبع دُور مقارنة بـ 15 دار للحديث وثلاث دُور مزدوجة بينهما[2]، لهذا لا ضير أنّ نجد فئة الشيوخ الذين في مجموعتنا قد برزوا في معاهد الشام، مقارنة بـ مصر التي لم يذكر لنا المقريزي وجود دُور خاصة للقرآن وعلومه مستقلّة إلاّ ما هو ضمن أحد معاهد ومدارس الفقه [3].

ب/ أنّ الأماكن التي نزلوا فيها لم يتسنّم فيها أيضا من أهل البلد إلاّ الشيوخ الكبار المقرئون، مثل ابن اللبان الدمشقي (ت776هـ/1374م)[4] ومُحَّد بن مُحَّد بن الجزري (ت833هـ/1430م)[5] ونصر الدين بن أبي أبي بكر مُحَّد الجوّخي الدمشقي (ت776هـ/1374م)[6].

ج/ أنّ هذه معاهد ودُور القرآن قد تمايزت في ترتيبها فيما بينها بصفة العلوّ والشهرة، كتربة أم الصالح فصيغة الوظيفيّة لمشيختها في المصادر تعرف بـ"مشيخة الإقراء الكبرى"[7] نظرا لشرط واقف التربة الصالح إسماعيل بن العادل ألا يولّى فيها إلاّ شيخا يكون أعلم أهل البلد بالقراءات، كما أنّ دار القرآن السلامية لا تقلّ عنها كثيرا في الرفعة لأنّها تعدّ الدار الوحيدة المستقلّة التي أسّست في القدس الشريف، لهذا لم تكن الفرصة متاحة لجميع شيوخ القرآن إلاّ من ثبت عليه أنّه منتهى القرآن وقراآته إليه من بين أقرانه.

(1) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9،ص105.

(2) – عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص501.

(3) – كجامع شيخو وجامع الأزهر أو المدارس كظاهرية البرقوقية والظاهرية القديمة والمؤيدية.

(4) –هو مُحَّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع أبو المعالي ابن اللبان الدمشقي. شمس الدين مُحَّد الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية**، ج2، ص66، ص66، 67.

(5) – شمس الدين مُحَّد الجزري(ت833هـ): **نفس المصادر**، ج2، ص217.

(6) –نفسه: ج2، ص296.

(7) –نفسه: ج1،ص 348، 330. ج2، ص217.

أمّا عن **كفاءة علماء المغرب** الذين تولّوا مشيخة الإقراء تحفيظا وعلما فإنه من خلال منزلتهم التي وصفها أصحاب التراجم تبيّن مدى عليتهم في هذا المجال وسبب غبطة أصحاب المؤسسات لتسليمهم لهم هذا المنصب، فقاضي القضاة **زين الدين عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي** (ت681هـ/1282م) والذي سنقدم جانبه هذا هنا[1] قيل عنه أنه "شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، إمام بارع صالح محقق فقيه ثقة" و"شيخ القراء المالكية بشام"، وقد أفاد ابن الجوّزي في أحد ملاحظاته أن زين الدين هذا قد قُدّم في هذا المنصب الجليل في تربة أم الصالح على الشيخ الإقراء عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبي شامة الدمشقي(599-665هـ/1203م) رغم تمكّن الشيخين وجدارتهما في التّخصّص، والسبب هو الشرط الذي وضعه واقف التربة وهو أن يولّى فيها من تنتهي عند أعتابه رئاسة علم القراءات في بلد الشام ككل، وهو ما تحقق في الشيخ زين الدين الزواوي[2].

أمّا **وجيه الدين إبراهيم بن يوسف بن مُحَّد بن أبي الفرج البوني**(612هـ/1215م) إمام مقصورة الحنفية بالجامع الأموي فكان أحد المشايخ المعتبرين، وهو من درّس أيقونة القراءات عبد الرحمن إبن شامة المذكور أعلاه[3].

أمّا **مجد الدين أبو بكر إبن مُحَّد بن قاسم التونسي**(ت718هـ/1318م) فإنّ وصوله لمشيخة الإقراء في عدة معاهد كان بعد أن تمرّس في الإقراء لمدة 12 سنة عند قبر زكريا بالجامع الأموي[4]، وما جاء أيضا كدلالة عن مدى علوّه في هذا الميدان عن أقرانه آنذاك "أن النّاس سألوا الشيخ شمي الدين الأيكي عن الشيخ كمال الدين الزملكاني والشيخ صدر الدين بن الوكيل أيهما أذكى؟ فقال ابن الزملكاني ولكن هنا مقرئ أولى منهما يعني به الشيخ مجد الدين –التونسي- المذكور"[5].

وأمّا بالنسبة لشيخ **عبد الله بن إبراهيم البسكري المغربي** (ت829هـ/1426م) فكان من "كبار مشايخ القرّاء..." ببيت المقدس[6]، والأمر نفسه للشيخين المقرئين من **أسرة الجابري التادلية** في بيت المقدس وهما **مُحَّد بن بن عبد الرحمن بن مسعود التادلي**(ت889هـ/1484م) وإبنه **مُحَّد**(851-...هـ/1447-...م)[7].

---

(1) – قدم هنا لضرورة سياق الخطة سيأتي ذكره ضمن مجموعة المدرسين الذين تعدّدت وتنوعت وظائفهم من نفس المبحث.

(2) – شمس الدين مُحَّد الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية**، ج1، ص33، 331.

(3) –شهاب الدين عبد الرحمن بن شامة(ت665هـ): **تراجم رجال**، ص91.

(4) –قدم أيضا هنا لضرورة سياق الخطة سيأتي ذكره ضمن مجموعة المدرسين الذين تعدّدت وتنوعت وظائفهم من نفس المبحث.

(5) – عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص228، 229.

(6) – مجير الدين عبد الرحمن الحنبلي(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص246.

(7) — قدمنا ذكره هنا لضرورة الشرح وسياق الخطة سيأتي ذكره ضمن مجموعة المدرسين الذين تعدّدت وتنوعت وظائفهم من نفس المبحث.

وعلى العموم فإنّ هذه المنزلة التي بلغها شيوخ المغاربة آنذاك في حفظ القرآن وتمكّنهم من قراءاته المختلفة وعلومه كان بطبيعة الحال نتاج الاشتغال وتطوير الذات في هذا التخصّص، الذي دأبوا عليه خلال مسيرتهم التحصيليّة، فقد كانوا يقطعون الفيافي والقفار للجلوس بين يدي مختلف شيوخ الإقراء حتىّ أصبحوا خلال هذه الفترة كهفا له يعول عليهم في تدريسه في المؤسسات الكبرى.

3/ وظيفة مشيخة الحديث:

إنّ الإهتمام بالسيرة النبوية، ورواية الأحاديث وعلومها المتصلة بها، ومن ثمّ الإهتمام بفئة المحدثين، هو أمر بالغ الأهمية في الإسلام، باعتبار أنّ الحديث وعلومه إحدى العرى الكبرى للعلوم الدّينيّة، فهو المصدر التّشريعيّ الثاني بعد القرآن الكريم، على حدّ وصف أحد أكبر محدثي ذاك العصر أبي سعد عبد الكريم بن مُحَّد بن منصور التميمي السمعاني(ت562هـ/1167م) "...اعلم وفقك الله أنّ علم الحديث أشرف العلوم بعد العلم بكتاب الله سبحانه وتعالى، إذ الأحكام مبنيّة عليهما ومستنبطة منهما..."[1].

وقد تُرجم هذا الاهتمام أيضا بإنشاء دُور مستقلّة خاصة بالحديث منذ القرن 6هـ/12م، أين كانت أوّل دار في بلاد المشرق من إنشاء الملك الأيوبي نور الدين زنكي في مدينة دمشق، والتي أطلق عليها اسم دار الحديث النورية[2]، لتتابع بعد ذلك جهود المنشئين من أصحاب الوقف على اختلاف شرائحهم في تأسيس هكذا نوع من من الدُور الخاصة بالحديث، وإنّ كانت قد أرفقت المدارس والخوانق والجوامع الكبرى كذلك بكلّيّات وحلقات عُدّت بدرجة دُورٍ لتدريس الحديث، وقد لعب هذا النوع من الدُّور والمعاهد دورا كبيرا في تدريس علوم الحديث المختلفة أيضا، وتطويرها على صعيد الدّراسات التي تتعلق بشرح الأحاديث وعلوم الجرح والتعدّيل[3].

---

(1) – أبي سعد عبد الكريم بن السمعاني(ت562هـ): **أدب الإملاء والإستملاء**، تح ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1981م، ص3. مُحَّد بن أحمد رفيق: **الجهالات المسطورة في كتاب صحيح البخاري نهاية أسطورة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2018م، ص22.

(2) – دار الحديث النوربة: من أشهر دور الحديث بدمشق، وهي من إنشاء الملك العادل محمود بن أبي سعيد زنكي بن آق سنقر (ت569هـ/1173م) للمشتغلين بعلم الحديث، ووقف عليها وقفا كثيرا، وهذه الدار كانت ممن أشتغل فيها الحافظ الكبير أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن عساكر الدمشقي(499 هـ - 571 هـ/1106-1175م) إمام أهل الحديث في زمانه. عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص74، 75.

(3) –رعد محمود البرهاوي: **خدمات الأوقاف في الحضارة الإسلامية إلى نهاية القرن العاشر الهجري**، تح أحمد خلف فندي السبعاوي، دار الكتاب الكتاب الثقافي، د.م.ن، ط3، 2017م، ص 129. هذا العلم من أجل العلوم، وهو قائم على فحص الرجال الرواة للأحاديث ونظر في شروط قبل نقلها أو ردها، وهو علم نشأ بنشأة حفظ السّنة وتدوينها من أجل الحفاظ عليها بعيدَة عَن الخلَل والزيف. ينظر عبد المنعم السيد نجم: **علم الجرح والتعدّيل**، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط12، 1980م، العدد الأول، ص53.

ونظرًا لذلك فتحت آفاق لنوع جديد من ضروب التّدريس خاص بالحديث وعلومه وبكبار محدثي العصر، وتأطير منصب نظامي يتقلّده كبار ومشاهير هذا التّخصّص أطلق عليه "مشيخة الحديث" وعلى متولّيه "شيخ الحديث"، وقد استقرّينا من خلال مجموعة علماء المغرب على تَوصّل 21 شيخ حديث إلى هذا المنصب التّدريسيّ العليّ.

<table dir="rtl">
<tr><th>دار الحديث الحمصية(1) والمدرسة الظاهرية الجوانية[2]</th><th>مسجد الكوجك[3]</th><th>دار الحديث الكاملية</th><th>دار الحديث السامرية</th><th>المدرسة الفاضلية(4)</th><th>المدرسة الجمالية</th><th>المدرسة المنصورية</th><th>المدرسة المؤيدية</th><th>المدرسة الصرغتمشية</th><th>خانقاة شيحو</th><th>الخانقاة البيبرسية(5)</th><th>مدرسة البدر العيني والزاوية الحلاوية</th><th>مدارس اليمن</th></tr>
<tr><td>ق8هـ / 04</td><td>//////////
//////////</td><td rowspan="2">ق7هـ / 02</td><td rowspan="2">ق8هـ / 01</td><td rowspan="2">ق9هـ / 01</td><td rowspan="2">ق9هـ / 01</td><td rowspan="2">ق7هـ / 03</td><td rowspan="2">ق9هـ / 01</td><td colspan="2">ق8هـ / 01</td><td rowspan="2">ق9هـ / 01</td><td rowspan="2">ق9هـ / 01</td><td>ق9هـ</td></tr>
<tr><td colspan="2">ق8هـ 01</td><td>ق 8هـ / 03</td><td>////////</td><td>01</td></tr>
</table>

من خلال قراءة معطيات[6] الجدول الذي تمّ فيه توزيع المشايخ على المؤسسة التي درّسوا فيها، فإنّه يمكن أن نستنتج بعض الملاحظات الأوّلية وهي:

(1) –دار الحديث الحمصية: تعرف كذلك بحلقة صاحب حمص ولا يعلم من هو بالتحديد، كانت حلقة مشهورة بالجامع الأموي لإقراء الحديث، وكان لها وقف يقوم بمصالحها. تقي الدين أحمد بن محمّد بن علي البغدادي الادمي(ت حوالي749هـ): **المنور في راجح المحرر**، تح وليّد عبد الله المنيس، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص53

2 –المدرسة الظاهرية الجوانية: من مدارس الشافعية بدمشق، تضمنت معهد ملحق للحديث، وهي من أشهر المدارس التي درّست فيها أفراد أسرة السلامي المسلاتي الطرابلسية المغربية. عبد القادر محمّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص223.

3 –مسجد الكوجك: لم نقف له على تعريف واضح له خصوصا الأقسام التي فيه سوى أن الصنهاجي برهان الدين (ت796هـ) قد درّس فيه إلى جانب دار الحديث الحمصية في دمشق.

(4) –المدرسة الفاضلية: كانت أول مدرسة في مصر توقف لتدريس فقهين الشافعي والمالكي، تقع بدرب ملوخيا من القاهرة، بناها القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني بجوار داره سنة 580هـ/ 1184م، وجعل فيها قاعة للإقراء القرآن. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**،ج4، ص197.

(5) –الخانقاة البيبرسية: كانت من إنشأ الملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير المنصوري سنة 709هـ/1309م، وبنى بجانبها رباطا كبيرا يتواصل إليها من داخلها وكذلك بجانبها قبة، وهي بموضع الوزارة بالقاهرة، قرر بها 400 صوفي وبالرباط 100من الجند وأبناء الناس الذين قعدّهم الزمان. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص276، 277. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص265.

6 – الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

-أنّ هؤلاء توزّعت أعمالهم التّدريسيّة في بعض مدن بلاد المشرق تبعًا لتنوّع المؤسسات التي استقرّوا في مشيختها، وهي دُور وكلّيّات حديث داخل المدارس والخانقات والجوامع.

– أنّ تمثيلهم هذا منصبًا ومؤسسة يعتبر إلى حدّ ما جيدًا نظرا لما تتمتّع به هذه المعاهد من بُعد صيت وشهرة عند الراغبين لدراسة الحديث، فدار الحديث الكاملية[1] بالقاهرة مثلا كانت الدار الثانية من حيث التأسيس بعد الدار النورية بدمشق، بالإضافة إلى المنافسة التي وجدوها من شيوخ الحديث البلديين لظفر بمقعد داخلها.

-كما يمكن أن نرى أنّ منصب مشيخة الحديث ليس له علاقة بالتعدّدية المذهبيّة على المذاهب الأربعة، لذا ليس من الغريب أن يندرج أحد الشيوخ في المشيخة دون أن يكون على المذهب المقرّر في المؤسسة، فكلّيّة الحديث على سبيل المثال لا الحصر داخل المدرسة الصرغتمشية[2] الخاصة بالحنفيّة قد استأثرت بأغلبية أسماء كبار كبار شيوخ الحديث المالكيّة الذين معنا خلال ق 8هـ/14م، لتليها وإن كانت سبقتها زمنيًا كلّيّة الحديث بالمدرسة المظفرية[3] الشّافعيّة بمكة من بروز شيوخ مغاربة على منصب المشيخة الذين تلوّنت مذاهبهم ما بين الشّافعيّ والمالكيّ، ونفس الأمر بالنسبة لمعهد الحديث بالمدرسة الشّافعيّة الظاهرية الجوانية بدمشق التي ضمّت أفرادًا من **أسرة السلاّمي الطرابلسية المغربية** ما بين شافعيّ ومالكيّ المذهب.

---

(1) – دار الحديث الكاملية: وهي بخط بين القصرين من القاهرة، أنشأها للسلطان الملك الكامل ناصر الدين محمّد بن العادل أبي بكر سنة 621هـ/1224م، وأصل إنشائها بدرجة أولى للمشتغلين في علم الحديث لكن تعتبر مدرسة أيضا لأن الكامل قد جعل بها دروسا للفقه ولا نعلم أكانت لشافعية فقط أو حتى باقي المذاهب الأخرى. يراجع تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**،ج4، ص211. أيمن شاهين سلام: **المدارس الإسلامية**، ص97، 98. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص262. سعاد ماهر محمّد: **مساجد مصر**، 20.4

(2) – المدرسة الصرغتمشية: تقع خارج القاهرة بجوار الجامع الطولوني، وهي من مدارس الحنفية تعود للأمير سيف الدين صرغمتش الناصري تم بنائها سنة 557هـ/1162م، رتب فيها مدرس للحنفية وأخر لدرس الحديث النبوي. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ):**نفس المصدر**،ج4، ص256.

(3) – المدرسة المظفرية: وتعرف أيضا بالمدرسة النورية والمنصورية، أوقفها الملك المنصور عمر بن علي بن راسول صاحب اليمن على فقهاء الشافعية سنة 641هـ/1243م في الجانب الغربي من المسجد الحرم، وعمل فيها درسا للحديث. تقي الدين محمّد(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص118، ج2، ص231. **الزهور المقتطفة**، ص187.

أمّا عن أسماء المشايخ الذين تقدمت أسماؤهم في تسنّم هذه الوظيفة التّدريسيّة فقط[1] فهم:

أسماء مشايخ الحديث	نبذة عن حياتهم التّدريسيّة
جعفر بن عبد الرحمن بن جعفر السلمي الصقلي المحتد البجائي(588-644هـ/1192-1246م)	ذكر أنّه تولّى مشيخة الحديث بالمدرسة المنصورية(المظفرية) بمكة[(2)].
أمين الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد بن علي القسطلاني (635-704هـ/1237-1304م)	بعد جلوسه لسنوات في الحرم المكي لتدريس الحديث في الحلقات العامة، ولّي مشيخة الحديث بالمدرسة المنصورية (المظفرية) بمكة[(3)].
شمس الدين مُحَمَّد بن يوسف بن صالح القفصي (701-774هـ/1301-1372م)	كان قد تولّى مشيخة الحديث بدار الحديث السامرية[(4)] بدمشق بعد تولّي نيابة القضاء على قضاتها[(5)].
مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حسن بن علي بن يحي بن مُحَمَّد بن خلف الله بن خليفة بن مُحَمَّد الكمال الشمني القسنطيني(766-821هـ/1356-1418م)	عدّ في زمانه من المتقدمين في الحديث وعلومه وتصانيفه، حيث أنزل أوّل أمره عند إستقراره بالقاهرة في جملة طلبة الحديث بالمدرسة الجمالية[(6)] عندما افتتحت، ثمّ إستقرّ في مشيخة تدريسها سنة 819هـ /1416م[(7)].
صالح بن مُحَمَّد بن موسى الزواوي(760-839هـ/1359-1435م)	عند قدومه إلى القاهرة أنزل في مشيخة الحديث بالمدرسة المؤيدية[(8)]، وقد ذكر ذكر إبن حجر العسقلاني أنّ الزواوي قد أجاز لأولاده[(9)].
أبو البركات أبو المحاسن مُحَمَّد بن موسى بن علي بن عبد الصمد بن مُحَمَّد بن عبد الله الجمال المراكشي المكي(789-	عرف بتمهّره في طلب وإدمان الإشتغال في الفقه والأصول والفرائض والعربية وغيرها حتىّ برع وتقدّم، ولكن كان أكثر عناية بالحديث حتىّ برز فيه، بحيث

[1] – ينظر لبقية شيوخ الحديث في جدول المدرّسين الذين تعدّدت وتنوّعت وظائفهم

(2) – تقي الدين مُحَمَّد الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص426.

(3) – تقي الدين مُحَمَّد الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص278. **ذيل التقييد**، ج1، ص214. أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص169. خليل بن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**،ج5، ص110. بدر الدين محمود العيني(ت855هـ): **عقد الجمان**، ج4، ص373.

(4) – دار الحديث السامرية: أوقفها الصدر الكبير سيف الدين أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن علي بن جعفر البغدادي السامري، وهي إلى جانب الكروسية بدمشق، وبها خانقاة. عبد القادر مُحَمَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص54.

(5) أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج6، ص51. إنباء الغمر، ج1، ص54. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **وجيز الكلام**، ص195. تقي الدين أبي بكر بن قاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**،ج2، ص425.

(6) – المدرسة الجمالية: قد تم تعريف هذه المدرسة في الفصل الثاني غير أن ما نريد أن نشير إليه أننا لم نقف لها على قسم للحديث ولا ندري هل كان قد استجد لها لاحقا على حسب ما أشار السخاوي في حديثه عن الكمال هذا. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص237.

(7) –السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج9، ص74، 75.

(8) – المدرسة المؤيدية: تعود للملك المؤيد أبو النصر الشيخ وتم ذلك سنة 819هـ/1416م، تقع بداخل باب زويلة، وهي للمذاهب السنية الأربعة وفيها درس للحديث ودرس للطب وميعاد وقراءة البخاري في أشهر رجب وشعبان ورمضان، ورتب فيها قراءة السبعة دراسا وقراءة ودرس الطحاوي وغير ذلك. علي بن داود الصرفي(ت825هـ): **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**، تح حسن حبشي، دار الكتب، د.ط، 1971م، ج2، ص364، 365، 366، 367.

(9) – أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج4، ص28.

823هـ/1387-1420م)	لم يكن في زمنه له نظير في الحجاز لجودته في معرفة علل الرجال المتقدم منهم والمتأخر وبالمرويات وتمييز عاليها من نازلها، مع حفظه للكثير من المتون، وكان كثير الأسفار لطلبه، دخل أرض اليمن غير مرة تكلّل أخرها سنة 820هـ/1417م بتولّيه تدريس الحديث[1] إسمعا بالعديد من مدارسها[2] إلى غاية سنة 823هـ/1420م أين رحل للحج ومات هناك[3].
جمال الدين محمّد بن عبد الرحيم السلمي المسلاّتي الطرابلسي (ت771هـ/1369م)	تولّى مشيخة الحديث بالمعهدين الشهرين بالحديث بمدينة دمشق وهما دار الحديث الحمصية ودار الحديث بالمدرسة الظاهرية الجوانية الشّافعيّة، إلى جانب منصبه في قضاة القضاة المالكيّة[4].

تعقــيبـــات:

من خلال ما تقدم وإسقاطًا على الطبيعة الإيديولوجية لسياسة الدولة المشرقية تعليميًّا ووظيفيًّا آنذاك، فإنّه يمكن أن نستشف بعض الملاحظات الأخرى حول وضعية هؤلاء الفئة من العلماء على هذا المنصب وهي:

أنّ تبنّي تشييد دُور وكلّيّات خاصة بعلم الحديث وتخصيص منصب تدريسيّ خاص به، وربطه بكبار روّاة الحديث كان له نفس هدف إيديولوجية قانون التعدّدية المذهبيّة على المذاهب السّنّيّة الأربعة دون شك، فبنظر إلى زمن بداية التّشييدات وهو القرن 6هـ/12م وحالات استقطاب الشيوخ نجد بكل وضوح أنّها حركة إصلاحية سعت لإنعاش الحديث وعلومه لما خلّفه نظام تعليم الدولة الفاطمية، وذلك بغرس شتائل الحديث وتصحيح مسار ما هو ضعيف منه وما هو محرّف، والعمل بأثره من خلال خريجي هذه الكلّيّات الذين كانوا بطبيعة الحال في مرحلة ما أيضا في مجال التّدريس، وهو ما أفصح عنه الملك الأشرف موسى بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر أيوب(635هـ/1237م) عند تولّيه الحكم في دمشق سنة 626هـ/1229م أنّ "...نادى مناد بها أن لا يشتغل أحد من الفقهاء بشيء من العلوم سوى الحديث والتّفسير والفقه ومن اشتغل بالمنطق وعلم الأوائل نفي من البلد، وبنى للشافعيّة دار حديث...**سنة ثلاثين وستمائة**..."(5).

وهو ما يتماشى مع منحى زيادة عدد أعلام الحديث طلاّبًا وروّاةً في تلك الفترة عامة، وزيادة الوفود من العلماء للمشرق لاسيما من المغرب، وسعي الحكام وأصحاب المؤسسات والدُور لإشراك كبار مشايخ الحديث

---

1 –حفظنا هنا على لفظ التسمية التي قدمت في سيرته لأننا لا أعلم إن كانت مدارس اليمن تطلق على متولّي تدريس الحديث بالمشيخة.

2 –لم يصرح عن أسماءها.

3 –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص56، 57.

4 – عبد القادر محمّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص223. أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج5، ص258. ابن ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص230، 231.

(5) – عبد القادر محمّد بن النعيمي(ت978هـ): **نفس المصادر**، ج2، ص225.

منهم في إحيائه وإرسائه بتوفير مناصب لهم، وهو ما وقفنا عليه في البيانات الإحصائيّة السابقة، حيث لاحظنا أنّ وجود علماء المغرب كان مبكرا على هذه الساحة في القرن 7هـ/13م.

وإنّ كان هؤلاء الفئة من المحدثين المغاربة قد أدوا دورهم في إحياء الحديث الصحيح من خلال منصب المشيخة فإنّ هناك من نظائرهم من المغاربة أيضا من كانوا مشايخ حديث ثُقات حُفظًا إلاّ أنّه لم يكن محور عملهم الرئيسي[1]، بل أدوا أدوارهم في إنعاش الحديث وتصحيحه وضبطه ونقله وتدريسه في الحلقات التّدريسيّة المفتوحة والعامة بدرجة لا تقلّ عن قرائنهم الذين كانوا على مستوى المؤسسات الرسميّة.

ومن التّعقيبات التي نضيفها أنّه رغم الأعمال الحثيثة لتبنّي تدريس الحديث وعلومه داخل المؤسسات الخاصة وتخصيص منصب مشيخة لكبار الروّاة والمسندين فإنّه يلاحظ أنّ الإقبال عليها قد لقي تراجعًا في القرن 9هـ/15م، ليس على صعيد عدد المدرّسين فقط بل حتّ الطلاّب الملتحقين، فدار الحديث الكاملية مثلا التي كان سبب إنشائها في البداية غبطة الملك العادل بالمحدث الأندلسي أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن دحية (ت633هـ/1236م) وأخيه أبو عمرو عثمان بن حسن بن علي بن دحية (634هـ/1236م)، وما زخرت به من بعدهم من أفذاذ الحديث من علماء المشرق والمغرب **كالأسرة القسطلانية التونسية** قد لقيت تراجع واندثارًا مع حلول القرن التاسع، حيث يصف المقريزي حالها قائلا "...وما برحت بيد أعيان الفقهاء إلى أنّ كانت الحوادث والمحن منذ سنة ست وثمانمائة فتلاشت كما تلاشى غيرها، وولّي تدريسها صبيّ لا يشارك الأناسي إلاّ بالصورة، ولا يمتاز عن البهيمة إلاّ بالمنطق، واستمرّ فيها دهرا لا يدرّس بها حتى نسيت أو كادت تُنسي دروسها..."[2]، وربما نلجئ في تفسير تراجع دور دُور الحديث ومعاهده إلى ما خلصت له إحدى الدّراسات وهو أنّها لم تكن كمدارس الفقه في كثرتها أو كوسيلة للراغبين في المناصب القضائيّة والإداريّة والحظوة عند الطبقة الحاكمة، بالإضافة إلى أنّ هذه الدُّور والمعاهد لم تطفئ شعلة الوارعين من طلاّب الحديث الذين بقي الكثير منهم يؤثر الرّحلة لطلبه على التّقييد بمعهد بعينه[3].

أمّا عن **الكفاءة العلمية والتّعليميّة** لشيوخ المغاربة فإنّ أصحاب التّراجم لم يوافونا بتفاصيل وافية للبعض منهم حول جانبهم هذا، غير أنّه يمكن القول إنّ وصولهم إلى هذه المرتبة في مجالس الحديث كوظيفة في معاهد ودُور الحديث الرسميّة كفيلة لإثبات مدى علوّ مراتبهم في مجاله روايةً وإسنادًا، والثّقة التي توسّموا بها في نقله.

---

(1) -يمكن ملاحظة هذا بكثرة في سير العلماء.

(2) - تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**،ج4، 211.

(3) -صبحي الصالح: **علوم الحديث ومصطلحه**، مطبعة جامعة دمشق، د.م.ن، ط2، 1963م، ص73، 74.

كما يمكن أنّ نثمّن أمرهم من خلال باقي النماذج التي جاء التفصيل في أخبارهم، وهذا بناءً على الصفات والصّيغ والألقاب التي لا ترفق إلاّ بكبار المحدّثين، فهذا **أبا الفضل جعفر بن عبد الرحمن بن جعفر السلمي الصقلي المحتد البجائي**(588-644هـ/1192-1246م) قد خُطت كفاءته بكونه "...الفقيه **المحدث**[1].."[2] وهو لقب لا ينعت به شيخ الحديث إلاّ إذا كان في المنزلة الثانية من علوّ الإسناد والرّواية.

وقيل في **أمر يحيى بن موسى الراهوني الفاسي**(ت773هـ/1371م) أنّه "...كان فقيها، **حافظا**[3] يقضًا، متفننا، إماما في أصول الفقه..."[4] وهو أعلى ألقاب المحدّثين على الإطلاق، لذلك قيل إتماما لأمره أنّه "كان صدرا في العلماء حاز الرياسة والحظوة عند الخاصة والعامة..."[5].

والأمر منطبق على العلاّمة **ابن خلدون**(ت808هـ/1405م) الذي وصف جانبه في هذا العلم بأنّه "**الحافظ** المتبحر..."[6].

والأمر نفسه لنظيره **أبو عبد الله بن أحمد بن مرزوق التلمساني الخطيب**(ت781هـ/1379م) الذي جُمع له من وصف علوّ المحدّثين بالقول أنّه "الإمام الجليل العالم المتبحّر الفقيه **المحدّث المسند** الراوية...نادر الزمان في **الحفظ والإتقان**"[7].

ولعلّ من أبرز الشّخصيّات التي أكّدت السير كفاءتهم في مجال الحديث وإنعاشه منذ الوهلة الأولى جنبا إلى جنب مع كبار نظائرهم المشارقة في المؤسسة النظاميّة هم **أفراد الأسرة القسطلاني التونسية**، حيث لخّصت كادرهم في علم الحديث وعلومه في توصيف بيتهم في المشرق بـ "...بيت الصلاح والحديث..."[8] و"...بيت المشيخة وأعيانهم..."[9]، **فتاج الدين علي بن أحمد القسطلاني**(ت665هـ/1296م) قد فوّض إليه مشيخة دار

---

(1) –المحدث: لقب المحدث يطلق لمن له إلمام بالأسانيد وعللها وأسماء الرجال والعالي والنازل منها، وهو أرفع من المسند الذي يروي الحديث بإسناده سواء أكان له علم به أو ليس له إلا مجرد رواية. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، تح أبو قتيبة نظر مُحَّد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرباط، ط2، 1994م، ج1، ص30، 31، 32، 33، 34، 35.

(2) –تقي الدين مُحَّد الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص426.

(3) –الحافظ: وهو لقب ينعت به من هو أعلى من المسند والمحدث مقامًا، إذ يكون عالما بسنن الرسول ﷺ بصيرا بطرقها مميزا لأسانيد جميعها ما أجمع على صحتها وما أختلف ومميزا لروايات الرواة وجرهم وتعدّيلهم، له القدرة على إستنباط من أقوال العلماء وغيرها حتى قيل أن من لقب بهذا اللقب أو تم تسميته به قليلون في كل زمن لما يشترط من نادر الصفات وسعتهم في علمه. صبحي الصالح: **علوم الحديث**، ص75، 76.

(4) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج2، ص362.

(5) – ابن فرحون(ت799هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص362.

(6) – مُحَّد بن مُحَّد بن ممخلوف(ت1360هـ): **شجرة النور**، ج1، ص327.

(7) – مُحَّد بن مُحَّد بن ممخلوف(ت1360هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص341.

(8) ––بدر الدين محمود العيني(ت855هـ): **عقد الجمان**، ج4، ص371.

(9) – تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص231.

دار الحديث الكاملية بالقاهرة مباشرة بعد الحافظ الرشيد العطار، لهذا كان مرجعا يؤخذ عنه ويرجع إليه، ليس هذا فقط بل لأنّه "كان أحد المشايخ المشهورين بالفضل والدين، والمعروفين بحسن الخلق ومحبة أهل الحديث..."[(1)]، ونظرا لوزن هذا البيت إجتماعيًّا في مصر وقوّته في رواية الحديث وإسناده قامت السّلطة بعد موته بإستدعاء أخوه **قطب الدين مُحَمَّد بن أحمد القسطلاني**(ت684 أو 686هـ/1285أو 1287م) ليحل محلّه في الدار، وصفه الحسيني بـ"الإمام العلامة الحافظ..."[(2)]، أمّا ابنه **أمين الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد القسطلاني** (ت704هـ/1304م) فقد ألحق بدرس الحديث بالمدرسة المظفرية بعد أنّ تلألأ نجمه في الحديث في سماء مكة وأضحت الرّحّال تشد إليه[(3)]، ومن نفس الأسرة نجد أيضا أيقونة الحديث **ضياء الدين مُحَمَّد بن عمر القسطلاني**(ت663هـ/1265م)، فقد كان من فضلاء أهل زمانه، عالما بالحديث والفقه والأصول وغيرها من العلوم[(4)].

والحال نفسه بالنسبة **لأسرة المسلاّتي الطرابلسية المغربية** التي علا شأنها في الحديث في القرن 8هـ/14م بمدينة دمشق، حيث تمكّنت منذ عهد قاضي القضاة **جمال الدين مُحَمَّد المسلاّتي**(771هـ/1369م) من توارث مشيخة الحديث في الحلقة الحمصية بالجامع الأموي والمدرسة الظاهرية الجوانية[5].

4/ وظيفة مشيخة النّحو:

إنّ التكلّم عن طابع وظيفة مشيخة النّحو يستلزم منا العودة قليلا إلى الوراء، وبالتحديد إلى الحركة النّحوية التي كانت قائمة على الإقبال على **علم النّحو** والتنافس على طلبه وتعلمه والنظر في مسائله ومشكلاته والإنطلاق في مضمار التّأليف فيه، حيث كانت الكوفة والبصرة من بلاد العراق أولى بؤره[(6)]، وتكمن أهمية هذا العلم بالأساس في صلته وتلازمه بعلم القراءات وتسهيل فهم نصوص آياته وبيان معانيها بهدف إستخلاص الأحكام ومعرفة دقائق معاني السّنّة من الأحاديث النبوية[(7)]، لذلك لقي تخصص النّحو وقواعده تعزيزا وعناية خاصّة من قبل الدولة الأيوبية فقد جعلوا النّحو في مقدّمة العلوم التي يتعلمونها ويشجعون عليها، وكذا شأن

(1) – تقي الدين مُحَمَّد الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج6، ص137.

(2) –شمس الدين مُحَمَّد بن علي الحسيني(ت765هـ): **ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي**، تح زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج5، ص55.

(3) – بدر الدين محمود العيني(ت855هـ): **عقد الجمان**، ج4، ص371. تقي الدين مُحَمَّد الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص278.

(4) – تقي الدين مُحَمَّد الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص232.

5 – ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص230، 231. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج5، ص258.

(6) –مُحَمَّد مختار ولدُاباه: **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م، ص223، 224.

(7) –عبد العال سالم مكرم: **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، دار الشروق، بيروت، ط1، 1980م، ص43، ص43، 44، 114.

سلاطين الدولة المملوكية فلم يتخلفوا عن أساتذتهم الأيوبيين في هذا المضمار وخاصّة بعد ضياع التراث العلميّ في حوادث بغداد، فتطورت الدّراسات في علم النّحو نظير ذلك، ومراتب المشتغلين أيضا، فقد عاش نحاة هذه الفترة يتأثرون بما يحيط بهم من شتّى ألوان المعرفة ويؤثرون في غيرهم بما أوتوا من فهم دقيق للّغة وبصرٍ تام بأساليبها وتراكيبها[1].

ولكن السؤال المطروح في ظلّ هذا الإهتمام وتعدّد المدارس والدُّور النظاميّة لتّدريس العلوم من فقه وحديث وقرآن هل شهد تدريس علم النّحو أيضا أماكن رسميّة لتدريسه؟ أم بقي تدريسه ضمن الحلقات المتعدّدة والمتنوّعة العلوم؟ وما حظ علماء المغرب منها؟

في الحقيقة فإنّ تدريسه قد شملته الحلقات المتنوّعة العلوم التي عجّت بها المساجد والجوامع بشكل أوسع، أو ضمن وظيفة التصدير التي سنتكلّم عنها في وقتها، أمّا على مستوى معاهد نظامية خاصّة به فيمكن أن نقول أنّها جدّ قليلة، فمن خلال حصرنا لأنواع المدارس ومختلف المعاهد لم نجد ما خصّص لتدريس علم النّحو منها سوى المدرسة النّحوية التي أسّست سنة 604هـ/1207م[(2)] بالقدس الشريف، وإنّ كان قد أطلق عليها "مكانا" وأحيانا "قُبة" وليس بالتحديد إسم "مدرسة"، وكذلك هناك قسمٌ للنحو خُصّت به المدرسة الناصرية الجوانية[(3)] الخاصة بتدريس الفقه الشّافعيّ في مدينة دمشق، وملفت للنظر هو أنّ كلا القسمين كانا ببلاد الشام بينما لم يأت ذكرٌ لهذه الأقسام ببلاد الحجاز، أمّا في مصر فكان هناك قسمان أحدهما بالجامع الحاكم والآخر بالمدرسة الصاحبية المخصّصة هي الأخرى بالأساس لتدريس الفقه المالكيّ[4]، وأمّا في العراق فقد ظهر في أحد الإشارات القليلة على وجود قسم للنّحو بالمدرسة النظامية التي اشترطت التّدريس فيها لمن كان على المذهب الشّافعي[(5)].

وعلى كل فإنّ هذه الأقسام هي ما أطّر فيها وظيفة "مشيخة النّحو" التي خُصّ بها شيوخ النّحو واللّغة، ولكن قلّة أعدادها كان لها تأثير في قلّة تواجد أسماء الشيوخ عامة في دواوين المصادر والطبقات ممن تسنّموا

---

[1] – عبد العال سالم مكرم: **المدرسة النحوية**، ص43، 46، 96.

[(2)] –القبة النحوية: أسسها الملك الأيوبي المعظم عيسى بن أبي بكر بن أيوب بالقدس الشريف، وذلك سنة604هـ/1207م لأجل الاشتغال بعلم العربية، وقد أوقف عليها أوقافا حسنة. مجير الدين عبد الرحمن الحنبلي(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج1، ص403. ج2، ص34، 19.

[(3)] –تقع شمالي الجامع الأموي، كانت من إنشاء الملك الناصر يوسف بن صلاح الدين الأيوبي وكانت تعرف قبلا بدار الزكي المعظم. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص350، 350، 356.

[4] –المدرسة الصاحبية: من مدارس المالكية بالقاهرة، كانت تحتوي على درس لمادة النّحو. ينظر لشأنها تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ج4، ص2045.

[(5)] –ذكر جلال الدين السيوطي(ت911هـ) عرضا في ترجمة ابن الدهان على أنه تحول عن الحنبلية للحنفية لتدريس خاص لولد الخليفة ثم تحول للشافعية بسبب شرط المدرسة النظامية في مدرس النحو. ينظر **إختلاف المذاهب**، تح عبد القيوم بن محمّد شفيع البستري، دار الاعتصام، القاهرة، د.ط، 1989م، ص56.

مشيختها، ومع ذلك تمكّنا من إيجاد **عالمين مغربيين** قد توصلا إلى هذه الوظيفة الرسميّة خلال ق8هـ/14م ضمن مجموعة المدرّسين الذين تعدّدت وظائفهم التّدريسيّة، حيث شغلا نفس القسم بالمدرسة الناصرية الجوانية بدمشق، أين أُشيد بعلوّ كفاءتهما العلمية والتّعليميّة في مجال علم اللّغة والنّحو، تماما بنفس ما أُشيد به على تمكّنهما في القرآن الكريم وعلمه، وهو مما يثمّن التَلازم والصِّلة التي تربط هذين المجالين، فلا نكاد نجد عالما بالقرآن وقراءاته إلاّ كان ملما بأسس اللّغة والنّحو، **فأبو بكر بن محمَّد بن قاسم مجد الدين التونسي** (ت718هـ/1318م) فإلى جانب تولّيه مشيخة الإقراء في عدّة معاهد نُصّب كذلك لمشيخة النّحو بالناصرية، والسبب في ذلك مكامن قدرته فقد "كان نحوي عصره بدمشق"[(1)] و"...شيخ القراء والنّحاة والباحثين"[(2)]، وقيل في أمر أيضا أنّه "...تفرّد في وقته بمعرفة العربية وغوامضها الأدبية..."[(3)]، كما أنّه مدح في كمالات رفعته العلمية كثيرا لخص منها جانبا في أحد الأبيات الشعرية وهي:

تملَّك النـَحو حتىّ ما لذي أدَب *** في النَّاس نُون ووَاو بعدهَا حَاء

هَذَا مَليك لهذا العِلم فاصغ لَما *** أقولُه لا كسائيُّ وفَـــــــــرّاء[(4)]

أمّا نظيره من مدينة بُونة من المغرب الأوسط **شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمَّد بن محمَّد علي** (ت776هـ/1374م) والذي تتلمذ على يد العالم الشهير في علم النّحو إبن حيان الأندلسي[(5)]، فقد إشتهر في زمن أستاذه هذا وقصده النّاس للإنتفاع به لبُعد صيته في دمشق، ثمّ نُصّب في قسم المدرسة الناصرية خلفاً للعالم الجليل سيف الدين البعلبكي[(6)]، قال إبن حجي عنه "إنتهت إليه معرفة العربية بدمشق، وأخذ عنه النّاس، وكان حسن الخلق..."[(7)] وأنّه "إمام عالم حاز أفنان الفنون الأدبية، وفاضل ملك زمام العربية، كما كان عالما بالقراءات"[(8)].

---

(1) – ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج4، ص250.

(2) –عبد الحي بن العماد الحنبلي(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص86.

(3) – ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج2، ص33.

(4) – ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص33.

(5) –هو أثير الدين محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي الغرناطي(ت745هـ). ينظر جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص280.

(6) – هو يوسف بن عبد الله الحريري البعلبكي الدمشقي (ت747هـ/1346م) من أشهر علماء علم القراءات والنحو والفقه. عبد القادر محمَّد بن النعيمي (ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص36.

(7) – تقي الدين أبي بكربن قاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج2، ص455. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852هـ): **تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه**، تح محمَّد علي النجار وعلي محمَّد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، ج3، ص991.

(8) –شهاب الدين أبي العباس العنابي أحمد(ت776هـ): **نزهة الأبصار في محاسن الأشعار**، تح السيد السنوسي وعبد اللطيف أحمد لطف الله، دار القلم، ط1، 1986م، ص14.

وما نُذَكّر به سريعا هنا أنّ إرساء علم النّحو وتدريسه لم ينحصر في هذين العالمين ولم ينطلق منهما وإنّ كان تميزهما في كون عملهما في دائرة الأقسام الخاصّة بالنّحو، لأنّ إهتمام علماء المغرب بهذا العلم والصِّلة به كانت قد بدأت بذوره منذ إحتكاكهم بالعرب الفاتحين لغة وديناً، فمنذ مطلع القرن 2هـ/8م خاضوا مضمار التّرحال للتزود به، حتىّ إذا ما حلّ القرن 6هـ/12م نجدهم قد قطعوا أشواطا مهمة في الثقافة اللّغوية وعلومها، وأصبح العديد منهم ينافس أساطين علماء اللّغة والنّحو في مجالس التّدريس العامة في المشرق، حيث قدموا ما يثري هذا الحقل علما وتأليفا، مما يؤكد أنّ شهرة الكثير من المشايخ المغاربة لم تأتِ هكذا من العدم أو من محض الصدفة.

وما يعزّز قولنا هذا هو تتلمذ العديد من المشاهير المشارقة على أيديهم، فقد ذكر مثلا الحافظ أبو الطاهر السلفي[1] أنّ شيخه أبا البركات عبد الواحد بن عبد الرحمن بن غلاب القضاعي السوسي (ت543هـ/1148م)[2] قد دَرس جانب النّحو في الإسكندرية على يد النّحوي **مكيّ بن مُحَّد بن عيسى المغربي**(ت أوسط ق6هـ/12م)[3] في حلقته العامة، أمّا **أبو طالب عبد الجبار بن أحمد المغربي**(ت566هـ/1171م)[4] فقد درس عليه النّحوي الشهير أبو عبد الله بن بري[5].

ثمّ تلاهم طبقة أخرى من مشاهير علم النّحو **كأبو موسى الجزولي** (ت607هـ/1210م)[6]، وتلميذه الذي سيأتي معنا لاحقا وهو **يحي بن معطٍ بن عبد النور الزواوي** (ت628هـ/1231م)، والقائمة من بعدهم تطول، لهذا ما كان لأحد أنّ يكتمل كلامه على علم النّحو آنذاك دون التطرّق لذكر دور علماء المغاربة فيه سواء في المؤسسة الرسميّة أو الحلقات العامة[7].

(1) –هو أحمد بن مُحَّد بن أحمد بن إبراهيم الاصفهاني الحوراني(ت576هـ/1180م) ينظر لترجمته بشكل مفصل ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج4، ص255.

(2) – ابن يوسف القفطي(ت624هـ): **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تح أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1986م، ج3، ص322، 323.

(3) – مكيّ بن مُحَّد بن عيسى المغربي: توفي في أواسط ق6هـ/12م وهو من أصول مدينة سوسة من إفريقية. ابن يوسف القفطي(ت624هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص323.

(4) – هشام صمايري: **العلماء المغاربة بالمشرق**، ص106.

(5) –هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري المقدسي المصري(499-582هـ)، أحد أعلام زمانه في النّحو والعربية ينظر لتفاصيل سيرته ابن يوسف القفطي(ت624هـ): **إنباه الرواة**، ج2، ص110، 111.

(6) –هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت، وهو تلميذ ابن بري ومن أعلام وشيوخ النحو البارزين. ينظر لأمره مُحَّد بهاء بن حسن كَكُو: **آراء أبي موسى الجزوليّ(ت607هـ) عند النحويين**، مجلة دواة، جامعة حماه بسورية، مج7، العدد28، 2021م، ص155، 156، 157.

(7) –جميلة راجاح: **إسهامات علماء المغرب الوسيط في تنمية الدّرس النحوي**، أطروحة دكتوراه في التخصص اللغوي، إشراف صالح بالعيد، جامعة مولود معمري، كلية الأدب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، تيزي وزو، 2015م، ص91، 116، 148.

5/ وظيفة تدريس التّفسير:

لا تكتمل قائمة العلوم الدّينيّة التي لاقت الإهتمام علماً وتدريساً إلاّ بوجود علم التّفسير، الذي أظهر أبا حيان الأندلسي مكانته بأنّه "علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها، التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك"[(1)]، وعليه فصلته بالقرآن ومعانيه وثيقة، وقد توسّم نوع الإهتمام به أيضا بإنشاء بعض الأقسام لتدريسه وإنّ كانت محدودة.

ولعلّ أهم الأماكن الرسميّة التي أدرجتها المصادر لتدريسه كان بداخل القبة المنصورية[(2)] التي كانت من إنشاء الملك المنصور قلاوون الصالحي، حيث حاول القائمون عليها إستقطاب خيرة رجال علم التّفسير للتدريس فيها بما فيهم عالم المغرب الأوسط **مُحَّد بن مُحَّد بن أبي القاسم المشدالي**(ت864هـ/1460م) سنة 854هـ/1450م، عوضا عن مدرّسها القاضي محي الدين عبد القادر الطوخي الشافعي[(3)]، وذلك بعد رحلة خاضها متجولا لإقراء مختلف العلوم في مدن الشّام ومصر بحلقة الجامع الأزهر، وقد وصف أصحاب السير تدريسه في هذه القبة في تفسير أنّه "العجب العجاب"[(4)].

كما تقدم إسم القاضي **المغربي برهان الدين المغربي إبراهيم بن مُحَّد بن مُحَّد بن عمر بن يوسف بن عطية اللقاني** (ت896هـ/1491م) في تدريس التّفسير بالمدرسة الظاهرية البرقوقية وميعادها، بعد وفاة المدرّس فتح الدين مُحَمَّد بن صلح بن عمر بن رسْلَان البلقيني سنة 892هـ/1487م[(5)].

وما يجب التّنويه إليه أنّهما يعدان الشيخين الوحيدين في مجموعتنا من سنحت لهم الظروف لتدريس تخصّص التّفسير في قسم خاص رسميّ به، وهذا لا يعني أنّهما الوحيدان اللّذان قد لمع نجمهما في هذا المجال، فكثير من علماء المغرب الذين بحوزتنا تمّ الإشارة في سيرهم لقدراتهم وتملّكهم العلميّ فيه، ولعلنا نختار منهم سلطان العلماء **عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام المغربي** (ت660هـ/1262م) ويكمن السبب بضرب المثال به كونه أوّل من درّس التّفسير ضمن دروسه بعد إنعزاله عن الخطط الكبرى، وهذا بناءً على ما جاء من قول أنّه "...لزم

---

(1) -أبو حيان الأندلسي(ت745هـ): **البحر المحيط في التفسير**، تح صدقي مُحَّد جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1999م، ج1، ص26. مُحَّد زراع الاسطل: **العلوم والعلماء في بيت المقدس في عهد المملوكي**، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد79، 2022م، ص22.

(2) – القبة المنصورية: أنشأت القبة أواخر القرن 7هـ/13م. تقي الدين أحمد المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**،ج4، ص261.

(3) –ابن تغردي بردي(ت874هـ): **حوادث الدهر في مدى الايام والشهور**، تح مُحَّد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، ط1، 1990م، ج1، ص285.

(4) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص186.

(5) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص162، 163.

بيته يشغل النّاس ويدرّس...وأخذ في التّفسير في دروسه، وهو أوّل من أخذه في الدّروس"[1]، لكن الفرق في هذه الحالة **أولا** كما هو واضح أنّ تدريس التّفسير لم يكن معهودا إلقاؤه كدرس فيما قبل فترة عز الدين المغربي، **ثانيا** هو مكان إلقاء الدّرس فعز الدين المغربي كان قد مارسه داخل بيته، بينما المشدالي وبرهان الدين المغربي كانا قد درّساه داخل معهد التّفسير بالقبة المنصورية، وهذا النوع من المعاهد كانت كما تقدمنا محدودة[2] جدا فلا ريب أنّ فرص الولوج إلى تدريس التّفسير بصفة رسمية شبه ضئيلة ولا نبالغ إنْ قلّنا شبه معدومة قياسا على فترة عجَّ فيها العلماء من مختلف الأجناس متمكنين في علم التّفسير.

6/ وظيفة تدريس الطّبّ:

لم تتوقف أمور التداريس على العلوم الدّينيّة فقط، بل إنّ من العلوم العقلية ما راج أمرها في قوائم التداريس ومن ذلك الطّبّ، لما له في النهوض بقطاع الخدمات الصّحية الإجتماعيّة وتطويره من خلال البحث والتصنيف، وإنشاء جيل من المدرّسين والأطباء المتعدّدي التخصّص.

وهذا الرواج والإلمام بجوانب هذا العلم لم يكن وليد فترة الدراسة، بل جذوره أقدم بكثير مع أنّ التراجم لا تقدم مساهمة سلسة للتتبع مسار بدايات الإنكباب في تعلمه وتعليمه بدقة، غير أنّها تُبرز بكل وضوح كثرة المشتغلين فيه، ومع أنّ ذلك ليس من شأننا الولوج فيه لكن لا بأس أنْ نعرّج على بعض من النماذج القريبة من فترتنا أو بدايتها ونخصّ بذكر علماء المغرب الإسلامي الذين كانوا داخل أُطر المشرق وتميزوا وساهموا في الميدان مثلهم مثل نظائرهم من أهل المشرق، حيث نقف بداية على عتبة الطبيب **علي بن قطان السبتي** (ت544هـ/1149م) الذي انكبّ على طلب العلم وخاصّة مجال الطّبّ منذ أنْ كان في دياره بسبته ثمّ باليمن وبلاد العراق، فطار صيته وإشتغل كطبيب بمارستان مدينة الموصل[3]، ومن أمثاله من يهود مدينة سبته الحكيم **يوسف بن يحي بن إسحاق**(ت623هـ/1226م) المعروف بإبن سمعون، كان من كبار أطباء فاس أين تعلم فيها هذا العلم ومارسه قبل أنْ ينتقل إلى حلب في حادثة إلزام اليهود والنصارى بالإسلام أو الإنجلاء، فمارس خلال تواجده في هذه المدينة التجارة ثمّ إقرأ الطّبّ والخدمة فيه كأحد أطباء الخاص بالدولة الظاهرية بحلب[4]، وكذا **أبو**

---

(1) -ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج7، ص524. ابن المعلم(ت527هـ): **نجم المهتدي**، ج2، ص5. ابن قاضي شهبة(851هـ): **طبقات الشافعية**، ج2، ص110.

2 -كان بالجامع الطولوني درس خاص بتفسير ايضا.

(3) -ابن يوسف القفطي(ت646هـ): **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، تح وتع إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م، ص183.

(4) - ابن يوسف القفطي(ت646هـ): **نفس المصدر**، ص290، 291.

علي الجهيني المهداوي المغربي (636هـ/1238م) الذي إعتنى بعلم الحديث والأصول والفقه لكن كانت بارعته في الطّبّ أوسع، فراج أمره بالإسكندرية[1].

وهذا الشّغف والإقبال زاد عند العلماء على إختلاف أصولهم المشرقية والمغربية تزامنا مع زيادة توسيع دائرة توفير أماكن رسميّة لتدريسه سواء كمعاهد داخل أحد المدارس الفقهيّة[2]، أو سواء كمعاهد داخل المارستانات[3] التي توسّمت بطابعها التّعليميّ إلى جانب هدفها الأساسي وهي توفير الرعاية الصّحيّة للمرضى، وهذه المعاهد أشبه بكلّيّات الطّبّ الحديثة، فقد نُصّ في بعض الوثائق الوقفية الخاصة بها على أنْ يتم توفير داخلها مكان لإلقاء الدروس والمحاضرات في الطّبّ على الطلاّب من قبل "مدرّس"، والذي كان بالعادة عاملا في المارستان كرئيس للأطباء.

ومن مدرسيّ تخصص الطّبّ في المعاهد الرسميّة الذين ذكرتهم السير **ركن الدين أبو عبد الله القويع مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن التونسي** (ت738هـ/1337م) الذي فاق أقرانه علما، حتىّ أنّه إذا تكلّم في شيء من أي فن تكلّم في دقائقه وغوامضه حتّى يحسب المرء أنّه أفنى عمره في ذلك الفن بما في ذلك الطّبّ، الذي نكتفي القول حوله هنا أنّه أبدع وطار صيته فيه حتىّ أنزل بالمارستان المنصوري[4] ليشغل منصب "طبيب" فيه، بل أدّت مهارته وقدراته العلمية بإستعانة رئيس الأطباء بنفس المارستان به لتدريس في قسم الطّبّ كنائب عنه[5].

بينما تمّ إنزال **مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الله الزكي أبو البركات الأشعري الأسعردي التونسي**(ق9هـ/15م) للتدريس بقسم الطّبّ بالمدرسة المنصورية التي تقع داخل المارستان الكبير المنصوري.

---

(1) -ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج11، ص269، 270. ابن عثمان الذهبي(ت748هـ): **تاريخ الإسلام**، ج46، ص287.

(2) –كان يوجد أقساما في الجامع الطولوني والمدرسة المؤيدية والمدرسة المنصورية بالقاهرة والدخوارية والدنيسرية واللبودية النجمية بدمشق. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص36،218، 37. ابن داود الصيرفي (ت825هـ): **نزهة النفوس**، ج2، ص364، 365. النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج2، ص101، 104، 106.

(3) -كالمارستان النوري والدقاقي بدمشق والمارستان المنصوري والمؤيدي بمصر . تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص263، 259، 260. أكرم حسن العلبي: **خطط دمشق دراسة تاريخية شاملة**، دار الطباع، دمشق، ط1، 1989م، ص258، 260.

(4) -المارستان المنصوري: من أفخم وأروع المارستانات في ذلك العصر يقع بالقاهرة بخط بين القصرين، وهو من إنشاء الملك المنصور قلاوون الالفي سنة 683هـ/1284م. تقي الدين المقريزي(ت845هـ):**نفس المصدر**، ج4، ص259.

(5) -ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج5، ص151. **المنهل الصافي**، ج11، ص68.

أمّا عن إبن بجاية القاضي **جمال الدين أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن عمر الزواوي** (ت683هـ/1284م) فقد أوصله مجهوده في علم الطّبّ إلى إختياره ليكون أوّل مدرّس طبّ في أحد أشهر وأكبر مدارس دمشق وهي المدرسة اللبودية النجمية[1]، ليخلفه في كرسيها مغربي آخر، وهو **ياسين بن عبد الله المغربي** (ت687هـ/1288م) الذي لم يكن مجرد عالم بفن الطّبّ وحسب بل كان جرائحي وحجّام[2] مشهورا عند أحد أبواب الجابية بدمشق.

وبهذه المراتب الوظيفيّة والعلميّة يظهر جلّيا التميّز والتقدّم الذي وصل إليه علماء المغرب حينها[3]، ومع ذلك هناك علماء لم تكن لهم أي رغبة في مزاولة الطّبّ وعلومه في مثل هكذا معاهد رغم علوّ كعبهم فيه، **كمحمد بن مُحَّد بن أبي القاسم المشدالي**(ت864هـ/1460م) الذي سبق أنْ أشرنا إليه في تدريس التّفسير، ولابأس أنْ نظهر جانبه هذا أيضا على أنّه كان أحد أعاجيب عصره في تخصّص الطّبّ، حيث بدأ خطاه في التحصيل العلميّ وصقل موهبته فيه على يد جملة من خيرة علماء مدينة تلمسان، وقد عُرف مكمنه هذا في ديار مصر عند إنتقاله إليها، إلاّ أنّه كان يتجنب ممارسته كوظيفة لكراهيته أنّ يشتهر بالطّبّ رغم شهرته فيه، حيث ساق لنا السخاوي حادثة جمعت بينه وبين العالم الجليل ابن حجر العسقلاني الذي تجنب التقرب الذي بادره به المشدالي بسبب تشكّكه في أنّ ما جاء من شائعات بفضله وعلوّ علمه ما هو مغلاة وكذب، غير أنّ مرض إبن حجر بأمراض منها ضيق النفس سنة 852هـ/1448م دعت بأصحابه بنصحه بأنْ يطلب تشخيص المشدالي بكونه "...في الطّبّ واحد عصره وفريد دهره..."، فقبل بعد الامتناع ورحب وإبتهج بالمشدالي عند تلبية دعوته بعد الجفاء(4)، وهذا النصيحة السريعة بين ابن حجر العسقلاني وأصحابه تدلّ على عجز الأطباء آنذاك على معالجته رغم علوّ كفاءتهم في التّشخيص، عكس المشدالي الذي أبدى من علمه في معالجته.

---

[1] – المدرسة اللبودية النجمية: من أهم مدارس الطب في دمشق من إنشاء نجم الدين يحيي بن مُحَّد بن اللبودي سنة664هـ/1266م. ينظر عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص106.

[2] –وهو من يشتغل في الحجامة، كان الأطباء المسلمون يخدشون الجلد برفق ويسحبون الدم برفق إلى السطح عن طريق وضع كأس حجامة ساخنة. كما مارسوا "الحجامة الجافة"، حيث لا يتم استخراج الدم ولكن يتم وضع كأس الحجامة الساخن على الجلد لتخفيف الالم أو الحكة أو غيرها من الشكاوى. ينظر

Pormann ‹Peter E.؛ Savage-Smith ‹Emilie : **Medieval Islamic Medicine**, Edinburgh University Press, 2007, p121.

[3] – ينظر عبد القادر مُحَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص107. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج7، ص704.

(4) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص184.

7/ وظيفة التصدير:

وظيفة التصدير، وهي من الوظائف التّدريسيّة التي حظيت بحضور بارز لعلماء المغرب في مجالسها طوال الفترة المدروسة، كما تشير إليها إحصائيات الجدول[1] الذي أمامنا.

	عدد المتصدرين	توزيعهم حسب القرون		
		ق7 هـ/13م	ق8هـ/14م	ق9هـ/15م
في مجموعة العلماء المتفردي الوظائف التّدريسيّة	22	08	03	11
في مجموعة العلماء المتعدّدي الوظائف التّدريسيّة	12	01	05	06
المجموع الكلي	33	09	08	17

إنّ هذا المنصب مستقل عن منصب التّدريس وإنّ كان له نفس الطابع العام، وهذا ما نستشفه من نصوص التّراجم التي بحوزتنا كالقول "...وتصدّر بالجامع الأزهر ثمّ درّس الفقه بالشيخونية..."[(2)] " وتصدّر بالجامع العتيق ...ودرّس بالجامع الأقمر..."[(3)] " وتدريس الفقه...والتّصدر بجامع عمرو..."[(4)].

وما يؤكد ملاحظتنا هذه ما ذكره النابلسي من إشارة عند تكلّمه في كتابه عن مهام "نُظار المدارس" وما يناط لهم في إختيار المدرّسين والموظفين وتصنيفهم قائلا "...وأنّ يكون –أي الناظر– أهلا بما فيه من العلم لأنّ يعرف من يصلح **للتدريس والتّصدير** والخطابة والإمامة..."[(5)]، بالإضافة إلى أنّ سُلّم تراتبية وظيفة التصدير على ما أدرجها القلقشندي في مراسيم التّعيين، جاء في المرتبة الثامنة، موضحا على أنّ موضوعها هو الجلوس بصدر المجلس وهو ما أكسبها هذا الإسم، بينما أدرج وظيفة التّدريس من (فقه وحديث ونحو وقرآن) في المرتبة السابعة[(6)]، ومن ذلك نتبيّن ملاحظة أخرى مفادها أنّ منصب التّصدير أقلّ رتبة من باقي الوظائف التّدريسيّة التي عدّدها، وهي نفس وجهة نظر التي حاول George Makdisi تأكيدها[(7)]، بينما هناك من الدّراسات من

---

1 – الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

(2) –أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ): **نيل الابتهاج**، ص448.

(3) –ابن الملقن(ت804هـ): **العقد المذهب**، ص344.

(4) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص263.

(5) – فخر الدين عثمان النابلسي(ت660هـ): **في لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية**، ص26. نقلا عن أيمن شاهين سلام: **المدارس الإسلامية**، ص144.

(6) –القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص227، 251.

(7)- George Makdisi : **The Rise of colleges,** p210.

إعتبرت منصب التّصدير أعلى رتبة[1] أخذين بالمعنى العام للفظ وهو "الصّدر"، وهذا مخالف تماما لما تفرزه التّراجم من حِرص الكثير على الارتقاء منه إلى مناصب التّدريس الأخرى، ولعلنا نثمّن ذلك من خلال أحد الأمثلة الكثيرة التي بحوزتنا وهو **مجد الدين التونسي** (656-718هـ/1258-1318م) الذي بادئ أمره في التصدّر بالجامع الأموي لإقراء القراءات والنّحو، ولكن ما لبث أنّ شاع أمره وأفضاله فولّي كما قلنا مشيخة الإقراء ومشيخة النّحو[2]، كما أنّه يمكن تأكيد طرحنا بالنظر إلى تصنيف وظائف بعض المؤسسات التي خصّصت منصبا لتصدير فنجد أنّه يسطر بعد وظيفة التّدريس أو المشيخة[3].

وما يمكن أنْ نضيفه كميزة لمنصب التّصدير هو إرتباطه بالجوامع الكبرى بشكل خاص وهو ما تأتى من إشارة عند القلقشندي عندما تكلّم على هذا المنصب[4]، أو كما سنراه بكل وضوح في السيرة الوظيفيّة للمتصدرين في الجدول الآتي، بينما وجوده في المدارس كان جدّ نادر إلاّ أنّه موجود كمنصب التّصدر الذي خطّته المدرسة المنصورية في رزنامة مناصبها التّدريسيّة[5].

وتعدّ وظيفة التّصدير ضرب من ضروب تداريس العلوم الدّينيّة واللّغوية أيضا، وبعض من فنون العلم كالتاريخ والهندسة والحساب وما إلى ذلك، لهذا لم ترتبط هذه الوظيفة ومدرّسوها بتخصص واحد مثلما سبق من وظائف تدريسيّة، وهذا ما كشفته السيرة الوظيفيّة لمتصدري مجموعتنا، فهناك من جمع في درسه بين الفقه والحديث أو الفقه والأدب، وهناك من جمع وتخصّص تصدره في علوم اللّغة والأدب والنّحو، وهناك من أقرأ فيها القرآن الكريم وعلومه واللّغة والحديث، بينما البعض أقرؤا اللّغة العربية فقط، وآخرون توسّعوا في العلوم التي ألقوها ما بين قرآن ونحو وأدب وحساب أو طبّ وأصول وعلم حديث وهندسة وحساب، بينما هناك من المتصدرين لم تصرح الأخبار ما كانوا يقرأونه من علوم في مجالسهم.

وعلى العموم فإنّ أكثر الموضوعات الشائعة التي ركزت عليها حلقات وظيفة التصدير هي التّفسير والنّحو والأداب والقراءات والفقه، حيث يؤكد إبن شداد في إشارته السريعة في ذلك حول علم القرآن في الجامع الأموي

---

(1) -عائض محمّد عائض الزهراني: **التاريخ السياسي والحضاري لمكة المكرمة من خلال كتاب نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى**، اشراف محمّد المنسي محمود عاصي، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1999م، ج2، ص627. باسمة يوسف أحمد أبو لحية: **الجامع الأموي**، ص220. ليلى سليم شاتيلا: **نظام التعليم في مدينة القاهرة في عهد المماليك البحرية**، د.د.ن، د.م.ن، د.ط، د.ت.ن، ص194.

(2) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج2، ص34.

(3) – عبد الوهاب النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب** ج32، ص60. ج31، ص73.

(4) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص251.

(5) – عبد الوهاب النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص73.

أنّه كان فيه لوحده 73 تصديرا مخصوصة به[1]، بينما يقول إبن سعيد المغربي عن المسجد الجامع بالفسطاط عند عند زيارته له "...وإستحسنت ما أبصرته فيه من حلق المصدّرين لإقراء القرآن والفقه والنّحو في عدّة أماكن..."[2].

وما يجب توضيحه على حدّ تنقيبنا أنّ سبب خوض المتصدر في التنوّع في العلوم أو تخصّص في علم واحد في مجلسه الوظيفيّ هو التّقيّد بما خُطّ له في لائحة شرط المنصب داخل المؤسسة التي يشغلها، فقد خُطّ في نصّ وقف الجامع الحاكمي بالقاهرة مثلا ثلاث مناصب تصدير وقرّر في كل منها مدرّسين وعلوم معينة لتدريسها، حيث خَصّ المنصب الأوّل بمتصدرين لإلقاء علوم متنوّعة والمنصب الثاني بمتصدرين لأقراء القرآن والمنصب الثالث متصدران لتدريس النّحو[3]، وهذا التّحديد والتنوّع في المواد من متصدر لأخر يُصعب الفصل في الدّراسات الملقاة الملقاة بضبط، وعلى العموم فإنّ الغرض من هذه الوظيفة هي زيادة النفع من العلوم التي لم تؤطر لها المؤسسات أقسام خاصّة، حيث قيل في صيغة أحدهم "...متصدر للنفع والإفادة وشغل الطلبة وإفتاء المستفتين..."[4].

الرقم	أسماء المتصدرين	نبذة عن حياتهم التّدريسيّة	ملاحظة
1	زين الدين أبو الحسن يحي بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي(564-628هـ/1169-1231م)	كان تلميذا بارزا للعلاّمتين أبو موسى الجزولي وإبن عساكر، فظهر نجمه وتألقت مكانته في إقراء النّحو في الحلقات العامة في دمشق، هذا عدا إمتهنه الشهادة على القضاة، لينتقل بعدها إلى مصر أين درّس في حلقاتها العامة كذلك، ليتصدّر بعدها بالجامع العتيق بصفة رسميّة لتدريس النّحو والأدب بعد أنّ طلب منه السلطان الملك الكامل ذلك [5].	/
2	عبد الله يوسف بن زيدان أبو مُحَمّد المغربي (592-644هـ/1196-1246م)	كان تصدّره بالجامع العتيق، حيث كانت دروسه في إقراء النّحو والأصول[6].	/
3	عبد الله مُحَمّد بن مُحَمّد بن علي أبو مُحَمّد شرف الدين الفهري التلمساني	كان إماما ديّنا خيرا عالما، تصدّر بأحد جوامع القاهرة لأقراء الفقه والأصول[1].	/

---

(1) – النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج1، ص252.

(2) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج2، ص341.

(3) – عبد الوهاب النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص60.

(4) – عبد الوهاب النويري(ت733هـ): **نفس المصدر**، ج33، ص295. يمكن ملاحظة هذه الصيغ بكثرة في كتب التراجم، بما فيها الكتب التي ذكرناها في الجدول الذي صنفنا فيه علماء المغرب على هذه الوظيفة.

(5) – ابن خلكان(ت681هـ): **وفيات الأعيان**، ج6، ص197. شمس الدين أحمد الذهبي(ت748هـ): **سير أعلام**، ج16، ص239. ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج3، ص202. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج2، ص344.

(6) – جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص344.

	(567-644هـ/1171-1246م)		
4	ابن جوان محمّد بن حسن بن محمّد جمال الدين أبو عبد الله الفاسي (580-656هـ/1184-1258م)	علاّمة القرآن وخبير اللّغة، تصدّر بأحد جوامع حلب لإقراء القرآن بالقراءات المشهورة وكذلك اللّغة والحديث[2].	/
5	الركن أبو علي الحسن بن عثمان بن علي الفاسي(574-670هـ/1178-1271م)	جاء تصدّره بالإسكندرية لإقراء القراءات، ولا نعلم أكان ذلك أثناء مزاولته لوظيفة الحِسبة أو بعدها[3].	/
6	أبو عبد الله محمّد بن خلف الله بن خليفة بن محمّد التميمي الشمني القسنطيني (593-بعد674هـ/1197-1275م)	إلى جانب وظيفة الشّهادة على قضاة القضاة، تصدّر بالجامع عمرو لإقراء الفقه الشّافعيّ والأدب[4].	/
7	ابن ويحان الراشدي حسن بن عبد الله التلمساني (ت685هـ/1286م)	تصدّر بمدينة مصر لإقراء العربية والقرآن الكريم بالقراءات المشهورة [5].	/
8	محمّد بن عبد الله حفي رأسه جمال الدين التلمساني(606-693هـ/1209-1294م)	من شيوخ النّحاة المشهورين، تصدّر بثغر الإسكندرية لإقراء العربية[6].	/
9	برهان الدين إبراهيم بن محمّد السفاقسي (697أو698-742أو743هـ/1298 أو1299-1341أو1342م)	كان من كبار المالكيّة، وإماما وعلاّمة عصره في تخصص اللّغة العربية تصدّر لإقرائه وإقراء الفقه بالقاهرة[7].	/
10	سعيد بن محمّد بن سعيد الملياني المغربي (ت771هـ/1369م)	كان شيخًا فاضلاً في اللّغة العربية ومن أعيان المالكيّة، تصدّر بالجامع الأموي لإقراء العربية إلى جانب منصبه الإداري[8].	/
11	عبد الرحمن بن أبي الخير محمّد الفاسي (741-805هـ/1340-1402م)	كان جلوسه لوظيفة التّصدير بالمسجد الحرام، وأفتى زيادة على 30 سنة أو40 سنة لنفع النّاس، وكانت حلقته هذه تركز بالأساس على الفقه والحديث، قال السخاوي حول شيخه هذا "حسن التّدريس	/

(1) - القرافي(ت682هـ): **العقد المنظوم في الخصوص والعموم**، تح أحمد الختم عبد الله، أطروحة دكتوراه في أصول الفقه، جامعة القرى، دار الكتبي، ط1، 1999م، ج2، ص212م. ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **طبقات الشافعية**،ج2، ص107. عمر بن رضا كحالة(1408هـ): **معجم المؤلفين**، ص133.

(2) - شهاب الدين العمري(ت749هـ): **مسالك الأمصار**، ج5، ص155. شمس الدين أحمد الذهبي(ت748هـ): **معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار**، تح طيار آلتي قولاج، سلسلة عيون التراث الإسلامي، اسطنبول، د.ط، 1995م، ج1، ص396.

(3) - شمس الدين الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية**، ج1، ص200.

(4) - جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص101. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5. ص626.

(5) - شمس الدين أحمد الذهبي(ت748هـ): **معرفة القراء**، ج3، ص1393، 1394. ابن خلدون(ت808هـ):**ديوان المبتدأ**، ج3، ص358.

(6) - يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج10، ص148.

(7) - محمّد بن زروق الطرهوني: **التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا**، دار غرب إفريقيا، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005م، ج1، ص153.

(8) - جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص588. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص771.

		سمعت منه وقرأت عليه الموطأ وغيره، وإنتفعت به في معرفة المذهب وهو ممن أذن لي في الإفتاء والتّدريس"[1].	
12	محمّد بن عبد الرحمن بن أبي الخير محمّد الفاسي (ت806هـ/1403م)	خلف والده في وظيفة التصدير بحلقتهم بالحرم المكيّ، ويغلب الظن أنّه دروسه فيها كانت في الفقه والحديث[2].	ابن رقم11
13	الرضي أبو حامد محمّد بن عبد الرحمن الفاسي (785-824هـ/1383-1421م)	تصدّر هذا القاضي بالمسجد الحرام أيضا عقب أخاه لتدريس الفقه، وإفتاء السائلين[3].	ابن رقم 11
14	أحمد بن عيسى بن أحمد الشهاب الصنهاجي (ت827هـ/1424م)	أدّت مهارته في القراءات والعربية والفقه للتصدّر في الجامع الأزهر[4].	/
15	عبد الواحد بن جبارة المغربي (ت826هـ/1423م)	كان تصدّره بالجامع الأقصى إلى جانب وظيفة الإمامة، أين أقرأ النّحو والأدب والحساب والفرائض والقرآن بأوجهه السبعة [5].	/
16	أبو اليسر محمّد بن عبد الرحمن الفاسي (778-833هـ/1376-1430م)	خلف أخوه الرضي في التصدّر بالحرم، ودرّس كسلفه الفقه والحديث[6].	ابن رقم 11
17	أحمد بن أحمد بن عبد الرحمن الندرومي التلمساني(ت بعد830هـ/1427م)	لم يذكر مكان تصدّره بالتحديد سوى أنّه كان بالقاهرة[7].	/
18	أحمد بن سعيد بن محمّد الجريري القيرواني (810-849هـ/1407-1445م)	تصدّر بالحرم المدني لإقراء الفقه واللّغة العربية[8].	/
19	الجمال محمّد بن سليمان بن داود بن بشر الجزوليّ(806-863هـ/1403-1459م)	تصدّر سنة 842هـ/1438م في الحرمين المكيّ والمدنيّ، فدرّس الفقه المالكيّ واللّغة والأصلين[9].	/
20	أحمد بن محمّد الشهاب المتيجي (ت بعد872هـ/1467م)	كان من جملة العلماء الذين تصدّروا للإقراء بالإسكندرية، ثمّ في مدينة فوة، ولم يذكر ما أقرأه أو في أي مسجد، إلاّ أنّ سيرته في تحصيل العلم ترجح إقرأه القرآن الكريم والفقه الشّافعيّ واللّغة العربية[10].	/
21	أحمد بن يونس المغربي القسنطيني	تصدّر للتدريس في المسجد الحرام بعد قطونه مكة سنة	/

[1] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص149.**وجيز الكلام**، ص368.ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص244.

[2] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص40. **التحفة اللطيفة**، ج3، ص234.

[3] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8. ص41.

[4] - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص49. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج3، ص332.

[5] - مجير الدين الحنبيلي(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2 ،ص245، 246.

[6] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص41

[7] - أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ): **نيل الابتهاج**، ص121. ابن مريم(ت يعد1025هـ): **البستان**، ص44.

[8] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص305. محمّد أحمد درنيقة: **معجم شعراء أعلام المدح النبوي**، تقديم ياسين الأيوبي، دار ومكتبة ومكتبة الهلال، بيروت، د.ط، 2003م، ص60.

[9] - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص259. **وجيز الكلام**، ص726. **التحفة اللطيفة**، ج2، ص578.

[10] - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص187، ج9، ص12، ج2، 218. عادل نويهض، **أعلام الجزائر**، ص285.

	(813-878 هـ/1410-1473م)	864هـ/1460م، فأقراء اللّغة العربية والحساب والمنطق وغيرها، ثمّ تصدّر لإقراءهم بالمدينة المنورة عندما إنتقل إليها(1).	
22	زين الدين قاسم بن مُحَّد بن إبراهيم المغربي (ت799هـ/1397م)	من مشاهير المتصدّرين بالجامع الأزهر ووعّاظه[2].	/

تعقيبـــــــــات:

إنّ تواجد هذا العدد من علماء المغرب في هذا المنصب أيضا يؤكد حقيقة مفادها مدى حرص ومحاولة الجهات المعنية بتعيينهم للإستفادة من خبراتهم من كل النواحي العلميّة تدريسيًّا، وظهر هذا الحرص أيضا في إجلاس البعض منهم لتصدير مباشرة عقب دخولهم إلى الأمصار المشرقيّة.

أمّا بالنسبة **للكفاءة العلميّة** للمتصدرين المغاربة فيمكن أنْ نبرزها بتقسيم أمرهم إلى نموذجين:

فأوّل نموذج[3] منهم فإنّ علوّ كادرهم ومكانتهم العلمية أدّت بهم إلى تلقي منصب أو مناصب تدريسيّة في في أحد المؤسسات الخاصة في المجال الذي تقدموا فيه سواء (فقه – نحو – حديث –قرآن –تفسير) وهذا بعد باع طويل في وظيفة التّصدير، وهناك من حافظ على تصدّيره حتىّ بعد ترقيه كإضافة مهنية(4)، وهناك عكس ذلك من عُيّن للمناصب التّدريسيّة ثم تلقى وظيفة التّصدير بعدها(5)، أو نُقل إلى هذه الأخيرة بعد باع في تدريس(6).

-**النموذج الثاني** من المتصدرين وهم من بلغوا الدرجة العلمية ما تعادل أو تتجاوز من بلغوا المناصب التّدريسيّة الكبرى، لكن لم يترّقوا وظيفيًّا ولا نعلم سبب ذلك أكان رغبة شخصية أو بسبب عدم إتاحة الفرصة لهم في ظل قلّة بعض المعاهد الخاصة (كالخاصة بالنحو والقرآن والتفسير) والإزدحام الكبير عليها من غير الجالية المغربية، ولنا مثال (بالمتصدر رقم1 من الجدول) النّحوي **زين الدين أبو الحسن يحي بن عبد المعطي الزواوي** (ت628هـ/1231م) الذي لا يكتمل تعداد نجوم اللّغة والنّحو إلاّ بذكره، فهو يعدّ من أشهر العلماء الذين وضعوا قواعد ضابطة للنّحو، بل هو من صنّف في النّحو بقالب شعري جسده في مصنّفه المشهور "الدُّرّة الألفيّة"، ومع ذلك أقعده الملك الكامل ناصر الدين أبي المعالي الأيوبي بالجامع العتيق كمتصدر.

---

(1) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص253. **التحفة اللطيفة**، ج1، ص 275، 276.

2 –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص21.

3 – ينظر إلى هذه النماذج في جدول المدرسين الذين تعدّدت وتنوعت وظائفهم من نفس المبحث ص326.

(4) –بن عثمان الذهبي(ت748هـ): **تاريخ الإسلام**، ج14، ص297. احمد بابا التنبكتي(ت1036هـ): **نيل الابتهاج**، ص448.

(5) – شهاب الدين أبو العباس العنابي(ت776هـ): **نزهة الأبصار**، ص13.

(6) –يوسف بن تغري بردى(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج7، ص208.

أمّا بالنسبة **لإبن جوان الفاسي** (ت656هـ/1258م) (المتصدر رقم4 من الجدول) فهو ممن إنتهت إليه رئاسة إقراء القرآن بمدينة حلب، بل مثل أيقونة هذا المجال في زمانه لمعرفته بعلله ومشهوره وشاذه ومستودعه، نظرا لتتلمذه وتمرّسه في القراءات على آخر إثنين من أصحاب أبي القاسم الشاطبي وعن أبي المحاسن يوسف بن شداد، وكذلك هو صاحب الكتاب المشهور "اللآلي الفريدة في شرح القصيدة"، هذا عدا كونه يعدّ مرجعا للحديث، لكن مع كل هذا التّميّز بقي في مجال وظيفة التّصدير في أحد جوامع حلب ولم يلتحق بأي من الدُّور الرسميّة فيما أشتهر به.

كما نجد أنّ (المتصدر رقم8 من الجدول) **مُحَّد بن عبد الله التلمساني** (ت693هـ/1294م) كان أحد الأعلام المشهورين في اللّغة والنّحو، وهذا على حدّ قول إبن تغردي بردى في أنّه "أحد النّحاة الثلاثة المحمدين في عصر واحد: هو كان في الإسكندرية، وإبن النحاس بالقاهرة، وإبن مالك بشام"[1]، لكنه على ما يبدو لم يجد من يحفظ له مكانته العلمية هذه، فحتّ وظيفة التّصدير جلس فيها زمنا ولم يستطع أنْ يعتلي كأقرانه الخطط العليا، فتدهور أمره، وهذا ما لوحظ فيما كتبه إلى الأمير نور الدين علي بن مسعود الصوابي قائلا:

شَكَوتُ إليكَ نُور الدِينِ حَالِي***وحَسْبِي أنّ أَرَى وَجْه الصَوابِ

كُتُبِي بِعتُها ورهَنـْـتُ حَتَى***بَقِيتُ مِن المجُــوسِ بِلا كُتابٍ[2]

ومن النماذج أيضا من برز تقدّمه في مجال اللّغة والنّحو غير أنّه بقي في وظيفة التّصدير **برهان الدين السفاقسي**(المتصدر رقم9 من الجدول)، حيث كان نجم عصره لمَّا قام بإعراب القرآن الكريم في أربعة أسفار كبار، فأعد بذلك لهذا العلم ما كان قد خَمُل وبَار، لتطرّقه فيه لكل غامض، فحَسده عليه غيره ممن لم يصل إلى ذلك[3].

وفيما نختتم به أنّ بعض حلقات التصدير التي درّس فيها مشاهير علماء المغرب قد طالت مدّتها إلى سنين لما لقته من إقبال، بل إنّ منها ما تحوّل إلى منصب توارثي بين أفراد الأسرة الواحدة **كأسرة الفاسي** الذين أصبحت حلقتهم في الحرم المكيّ معروفة ومشهورة بهم في دواوين المصادر.

(1) – يوسف بن تغري بردى(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج10، ص148.

(2) –مُحَّد بن شاكر الكتبي(ت764هـ): **فوات الوفيات**، ج3، ص410.

(3) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج1، ص120.

8/ وظيفة التّدريس في الحلقات الخاصّة:

ومن بين ما كشفته لنا سير علماء المغرب هو تكليف البعض منهم بتدريس في حلقات عرفت عموما "بالحلقات الخاصّة" أو "الدّروس الخاصّة"، نظرا لإنشائها وتوقيفها من قبل أحد الأمراء أو النواب أو أحد الأعيان أو من قبل أحد التجار، وهم ممن تمّتعوا بمنزلة مرموقة وميسورة الحالة الماديّة، مما سمحت لهم بوضع وقف ماديّ لها في ساحات الحرمين الشرفين، وإنّ كان قد وجد هذا النّوع من الحلقات في داخل المؤسسات التّعلميّة الأخرى أيضا لكنها قليلة.

وهذه الحلقات الخاصّة كانت تأخذ أسماء أصحاب واقفيها، وتستمرّ بإستمرارهم بالإنفاق عليها، وعادة ما كان صاحب الحلقة يحدّد المدرّس الذي يريد أنْ يجلس للتدريس فيها، لكن للأسف لا تكشف لنا المادة المصدرية في الغالب عن نوع العلم المراد تدريسه في هذه الحلقات أو ما إذ كانت متنوّعة العلوم أو إنّ المختار للتدريس يأخذ ما يراه هو مناسب لتدريسه؟، لكن الشيء الواضح أنّ هذه الحلقات تختلف عن الحلقات العامة في باحات المساجد أين يمكن للمدرس الجلوس دون تكليف من أحد وتستمرّ حلقته تلك على حسب رغبته في مدّة إستمرارها دون راتب مدفوع، وهو ما تعبر عنه صحف التّراجم بالقول مثلا وجلس لتدريس والإقراء بالحرم أثناء فترة مجاورته أو إلى أنّ توفي.

والحلقات الخاصّة كثيرة وممن أنزل فيها من علماء المغرب بالأخص من قبل المنشئين كالتالي:

درس سلار: كان من إنشاء نائب السّلطنة سلار بالمدينة المنورة أيام الدولة المملوكية في القرن 8هـ/14م[1]، إذ تقول المادة الخبرية أنّه إختار لحلقة درسه هذا في بادئ الأمر المدرّس الشيخ **شمس أبو عبد الله مُحَّد بن فرحون التونسي**(ت721هـ/1321م)، لكن كان للقاضي سراج الدين عمر الدمنهوري[2]

---

[1] –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص167.

[2] –هو عمر بن أحمد بن الخضر بن ظافر سراج الدين، كان من صلحاء وفقهاء مدينة القاهرة وخطيب المدينة المنورة لمدة40سنة. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص328.

(ت726هـ/1326م) رأي أخر بأنّ أراد أنّ يُقدّم في هذه الحلقة الشيخ الزاهد **أبو الربيع سليمان الغماري**[(1)] (ت714هـ/1314م) بدل منه، وقد فصّل إبن أبي محمّد بن فرحون عن هذه الواقعة التي دارت أحداثها بين أبيه والغماري والقاضي الدمنهوري بالقول "وجاءت إلى السراج وظيفة التّدريس في درّس سلار، فنكب والدي، وإطلع إلى الشيخ أبي الربيع في بيته بالمدرسة، وقال له: خذ هذه الوظيفة فدرّس فيها فقال له: يا سراج الدين وأين أنت عن الشيخ أبي عبد الله بن فرحون؟ والله أنّه أعلم مني وأحق بها مني وإمتنع منها حتىّ رجع السراج يطلب لها والدي، وكان ذلك من السراج لشيء خشي من وقوعه فوقع ما توقع والله غالب على أمره"[(2)].

وهذه الجزئية من الواقعة تكشف لنا على جانب مهم في البيئة الوظيفية آنذاك، وهي حول مدى محاولة البعض تغيير ما كُلّف به من توزيع المناصب إلى غير أضربها بسبب هدف بعينه أو لحقد جراء الخلافات التي تقع بين العلماء أحيانا، كما نتبيّن من خلالها مدى منزلة العالمان المغربيان العلمية مما دعت الأمير سلار والقاضي الدمنهوري إلى الإشارة إليهما، فقد كان كليهما يتمتّعان بدرجة فقهيّة عالية أهلّتهما للإفتاء في أمور المسلمين، وهذا ما أوضحه إبن فرحون التونسي في الشق الثاني من رواية العلاقة التي جمعت بين والده محمّد والزاهد الشيخ الغماري قائلا "وكان الشيخ أبو الربيع... فقيه المدينة ومفتيها على مذهب مالك، وكان إذا سئل عن المسألة يقول لسائل: هل سألت أبا عبد الله بن فرحون فإنّ قال لا، يقول: إذهب وإسأله وأخبرني بما يقول لك، وإنّ قال: سألته، يقول له: ماذا قال لك؟ فإذا أخبره نظر، فإنّ كان مما إتفق عليه أمر السائل به، وإنّ كان فيه مخالف ما، قال له: إذهب حتىّ أجتمع به، فيجتمعان ويحرران المسألة ثمّ يأمران جميعا السائل بما يتفقان عليه..."[(3)].

درس الفخر محمّد القبطي: وهو درّس قرّره ناظر الجيش محمّد بن فضل الله بن خروف القبطي المصري(659هـ/1261م)[(4)] بالمدينة المنورة، ونصّب للتدريس فيه **عبد الله بن محمّد بن أبي القاسم فرحون بن محمّد بن فرحون التونسي**(ت769هـ/1367م) سنة 723هـ/1323م، وهو مؤرخ الكتاب المشهور في تاريخ المدينة المنورة المسمى بـ "نصيحة المشاور وتعزية المجاور"، وهو أيضا إبن مدرّس درس سلار السابق الذكر.

(1) -هو سليمان بن علي بن سعيد القصري، كان متجردا من الدنيا كثير التعبد. ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص73. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص302.

(2) - ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور** ، ص75.

(3) – ابن فرحون(ت769هـ): **نفس المصدر**، ص75.

(4) – محمّد بن فضل الله بن خروف القبطي المصري، ينظر لأمره مقال مسعد سيد محمّد كتبي: **الفخر ناظر الجيش المملوكي ودوره في تعطيل نيابته السلطنة والوزارة(659–732هـ/1261–1332م)**، مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، العدد36، 2016م، ص752. ابن فهد(ت885): **اتحاف الورى**، ج3، ص170.

درس الأمير أبي الحسن المريني[1]: وهو من جملة الدّروس التي قرّرت خلال القرن 8هـ/14م وبالتحديد في سنة 723هـ/ 1323م، وقد عيّن فيه أيضا **عبد الله بن مُحَّد بن أبي القاسم فرحون بن مُحَّد بن فرحون التونسي،** ليكون بذلك قد جُمع له بين هذا الدّرس ودرّس الفخر مُحَّد القبطي بالإضافة إلى درّسه في الفقه بالمدرسة الشهابية على ما سيأتي، وقد سرد لنا قصة وصول درّس هذه الحلقة إليه على يد العالم الزاهد شيخه في القراءات بالمدينة المنورة المقري أبو عبد الله مُحَّد بن غصن الأنصاري(ت723هـ/1323م)، حيث بدأ فصلها الأول بقوله "...أنّه لما قدم —إبن غصن— المدينة بعد مجاورته بمكة في آخر عام 722هـ/1322م وجد والدي قد توفي...فقال ليّ: ما منعك أنّ تقوم بوظائف والدك؟ فقلت له: يا سيدي لم يبق ليّ ركن ولا معي من يساعدني غير الله تعالي"[2]، ومما ندركه هنا أنّ مناصب والده مُحَّد أكثر من درس سلار وأنّه قد سحبت إلى غير أبناءه، وأنّ الوصول إلى المناصب في كثير من الأحيان يحتاج إلى واسطة، وأتمّ قائلا "...فقال لي: أثبت على وظائف والدك، فأنت إنّ شاء الله تُعان عليها..."[3].

أمّا فصلها الثاني فقد أفاد عبدالله بالمختصر كيف شّد شيخه إبن غصن الأنصاري لعزمه لتحصيل العلم وطلب مكانة كمكانة والده، مما يعني هنا أنّ الواسطة ليست الأساس بدون التّحصيل العلمي، وهذا ما عمل عليه حتىّ تمكّن شيخه هذا من إثبات منزلته في تسنّم المناصب بما فيها درس الأمير أبي الحسن المريني، حيث قال عبد الله إبن فرحون " ...ثمّ سافر الشيخ —إبن غصن— إلى القدس الشريف فوافاه بها الشيخ أبو يعقوب رسول السّلطان أبي الحسن المريني وقد أرسل لإقامة درس بالمدينة ووظيفة أخرى فإستشاره فيما جاؤوا به ومن يتقدم فيه فأشار عليهم بأنّ لا يقدم علي أحد ففعلوا ذلك..."[4].

وفي الواقع إنّ حصول الأب مُحَّد والإبن عبد الله من أسرة إبن فرحون التونسية على هذه الدّروس الخاصة كان قد جاء بعد باع طويل من جلوسهما في الحلقات العامة بالمسجد المدني للتدريس، وهذا ما أشار إليه الإبن

---

[1] –هو أبا الحسن علي بن عثمان بن يعقوب بن عبد الحق(ت697-752هـ/1298-1351م)، من سلاطين الدولة المرينية. ينظر اسماعيل بن الاحمر(ت807هـ): **روضة النسرين في دولة بني مرين**، المطبعة الملكية، الرباط، د.ط، 1962م، ص25.

[2] – ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص79. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص407.

[3] – ابن فرحون(ت769هـ): **نفس المصدر**، ص79. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص407.

[4] – نفسه: ص80. نفسه: ج3، ص407.

عبد الله إبن فرحون عند عرض حديثه عن حلقاتهم في تدريس اللّغة العربية وغيرها في المسجد قائلا"...وكانت حلقتي فوق حلقة والدي في حياته...إشتغلت إشتغالا جيدا حصّلت...ما لم يحصله غيري..."[1].

درس خير بك: وهو من الدّروس العديدة التي قرّرها أحد أمراء الدولة المملوكية وهو خير بك بن حتيت لأَحْديد[2] خلال القرن 8هـ/14م في حلقات خاصة بالمسجدين الحرمين المكيّ والمدنيّ، وأوقف عليها أوقاف كثيرة، وقد عيّن في الحلقة التي بمكة القاضي وإمام الحنابلة **عبد القادر بن عبد اللطيف الأصغر الفاسي** (ت895أو898هـ/1490أو1493م)[3]، وهذا زيادة على ما له من تداريس في الفقه على ما سيقدم، وهو أحد أفراد الأسرة الفاسية المشهورة بتنوّع وظائفها.

درس بدر الدين الخروبي: لا نعلم عنه شيئا، سوى ما جاء أنّه كان خاص بأحد التجار الكرام بمصر، وأنّه قد قرّره خصيصا لأحد قرّاء أسرة الفاسي، وبالتحديد لقاضي ومدرس الحرم المكيّ في الحلقة العامة **الشريف نور الدين أبو الحسن علي بن مُحَّد بن عبد الرحمن الفاسي**[4](ت769هـ/1367م).

درس الوزير البغدادي: قرّره أحد وزراء مدينة بغداد الذي لم يفصح عن إسمه الكامل، سوى أنّ دَرّسه هذا قد خصّصه لقراءة الحديث في المسجد الحرام المكيّ، والذي كان قد ولّي فيه أحد علماء مدينة القيروان وهو **يوسف بن علي سليمان القروي** (ت764هـ/1363م) أثناء فترة مجاورته[5].

9/ وظيفة التّأديب:

إنّ التّأديب بمفهومه العام كغيره من المفاهيم ظهر بسيطا ثمّ تدرّج في تطوره إلى أنّ بلغ مداه، فصار وظيفة أو مهنة لها من بعد الصدى وتكامل المعنى من المساحة في الحضارة الإسلامية، وتتوسّم "وظيفة التّأديب" في

---

[1] – نفسه: ص80. نفسه: ج3، ص407.

[2] – خير بك بن حتيت لأَحْديد: ينظر لأمره عند شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص28. درس خير بك: نعتقد أن هذا الدرس كان متوقف على أصحاب المذهب الحنبلي لأن اليماني أحمد بن عبد الرحمن الشهاب المولود 831هـ/1428م كان شافعيا وتحول إلى المذهب الحنبلي مما مكنه من أن يقرر في هذا الدرس. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص331.

[3] –نفسه: ج4، ص272، 273. **التحفة اللطيفة**، ج3، ص53.

[4] –تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج6، ص237.

[5] – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص488.

مفهومها الشامل في تعليم الصّبيان وتأديبهم، وتكمن أهميتها في كونها ركنا أساسيًّا في إعداد القادة وكوادر الموظفين في الدولة.

كانت هذه الوظيفة تجرى في أماكن أطلق عليها بـ "الكُتّاب" أو "المكَاتب"[1] أو "محاضر التّعليم"، وهي تشبه نوعاً ما المدارس الإبتدائية اليوم في تلقين الطفل الأسس الأوّلية التّعليميّة من قراءة وكتابة[2]، وهي فكرة ليست بوليدة فترة الدّراسة إنّما المائز فيها هو كثرة إنشائها وإنتشارها في هذا الجناح من العالم الإسلامي.

وقبل أنّ نتوسع في الحديث عن "وظيفة التّأديب" و"المؤدِّب"، ولتسهّيل في فصل أنواعها يجب إعطاء نظرة سريعة عن طابع الكُتّاب خلال القرون الثلاثة المحدّدة في دراسة، إذا ثمّة تنوّع:

فنوع الأوّل ما هو "عام"، وكان من إنشاء ووقف الأيادي البيضاء المحسنين كالسّلاطين والأمراء أو الطبقة الميسورة من أرباب الوظائف والعلماء[3]، بحيث كانت إنشاءتهم ووقفهم هذا إمّا محدّد للأيتام فقط وإمّا مختلط بينهم وبين الفقراء، وهناك أيضا ما تستقبل الصّبيان بغض النظر عن الطبقة الإجتماعيّة والماديّة[4]، وقد أشار إبن جبير لهذا النّوع من الكتّاب عند تعداده لمزايا أحد السّلاطين لكن بإسم مغاير وهي "...**محاضر** ألزمها معلّمين لكتاب الله عزّ وجل يعلّمون أبناء الفقراء والأيتام خاصة، وتجرى عليهم الجراية الكافية لهم"[5]، والشائع من أماكنها على حسب النصوص المشيرة لها أنّ كانت ملحقة أو مجاورة بأحد المؤسسات التّعليميّة كالمدرسة أو جامع أو خانقاه[6]، بالإضافة لتحمّل المنشئ كافة نفقات تعليم التلاميذ من الفقراء والأيتام ومؤدّبيهم، وهو ما أكسبها الصّفة الرسميّة.

بينما نجد أنّ **النوع الثاني** من الكتاتيب قد أطلق عليها لفظ "الكتاتيب الخاصّة"، بإعتبار أنّ من كان يُقيمها من يجد في نفسه القدرة على إتخاذ التّعليم حرفة للتكسّب، إلاّ أنّ الصّبيان هنا ملزمون بدفع المصاريف

---

[1] –المكاتب: نجد الكثير من النصوص تسميه بمكتب السبيل ينظر إلى نص جامع الأزهر ونص المدرسة المنصورية. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص53. عبد الوهاب النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص74.

[2] –أحمد شلبي: **تاريخ التربية الإسلامية**، دار الكشاف، بيروت، لبنان، د.ط، 1954م، ص20، 21.

[3] –صالح حمد فلاح الحجاج: **التعليم في مدينة دمشق**، ص25.

[4] – رعد محمود البرهاوي: **خدمات الأوقاف**، ص138، 139، 140.

[5] – ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ص27.

[6] –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص55، 56، 53، 218، 224. عبد الوهاب النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص58، 59. ج31، ص74، 244. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص264. عبد الملك العصمي(ت1111هـ): **سمط النجوم**، ج4، ص55.

المقرّرة[1] عكس الأولى، وقد يكون هذا النّوع بالمنازل[2] وبالمساجد[3] أو ضمن حوانيت بالقرب منها أو الأسواق، وهناك من إختصّ في تعليمه أبناء طبقة الرؤساء والأعيان والعلماء بعد طلبه بشكل خاص حتّى يضمنون لأبنائهم تعليماً جيدا ولا يختلطون بصبية العامة والأيتام والفقراء.

أمّا **الصنف الأخير** من الكُتّاب هو "كُتّاب القصور"، أين تمّ التّنظيم داخله تعليم خاص لأولاد السّلاطين، بهدف تهيئة وصقل قدراتهم لما ينتظرهم من المسؤوليات والأعباء حين تولّى كرسي السّلطة[4].

وعلى كل فإنّ كل صنف من هذه الكتاتيب كانت مسؤولية التّعليم فيه من إختصاص مدرّس أطلق عليه عدّة أسماء كـ **"الفقيه"**[5] و**"المعلّم"** التي كانت أكثر شيوعا على حسب George Makdisi [6] مع إنّ ابن خلدون عمّمها على كل مختصّ في علم أو صنعه[7]، ضف إلى ذلك إسم **"المؤدِّب"** الذي قد تميّز به في مرحلة ما ما معلّمي أبناء الملوك[8]، وما نود أنّ نشير له هنا أنّه من الصعب التّفريق والتخصيص في هذه الأسماء في السير الوظيفيّة، ومثالا ذلك أنّ أحد نماذجنا وجدنا أنّه تارة أطلق عليه إسم المعلّم وتارة أخرى بالمؤدِّب وليس هو بمؤدِّب أحد أبناء الملوك[9].

كما أنّ هناك من يعتبر أنّ من المؤدِّبين في المكاتب الخاصّة لاسيما التي إنتشرت بالمساجد كالحرمين الشريفين بمكة والمدينة لم يمتلكوا الصّفة الرسميّة[10]، وهذا بسبب جلوسهم في مكان ما دون تكليف من الجهات المسؤولة، بالإضافة إلى أنّ هناك فواصل لفظية بينه وبين المؤدِّب بتأطير رسميّ بكون الأوّل ينعت بصيغة "مؤدِّب

---

(1) – صالح حمد فلاح الحجاج: **التعليم في مدينة دمشق**، ص25.

(2) –ليلى سليم شاتيلا: **نظام التعليم**، ص56.

(3) – عائض محمّد عائض الزهراني: **التاريخ السياسي**، ص600.

(4) – أحمد شلبي: **تاريخ التربية الإسلامية**، ص36، 37. كريم ماهود مناتي: **المؤدبون والمعلمون في الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي**، مجلة مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بغداد كلية التربية للعلوم الإنسانية، مج 210، العدد125. ص242.

(5) –الفقيه: إن هذا اللقب يطلق أيضا على طالب الدراسات العليا في المدارس الفقهية. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **الواعظ**، ج4، ص232.
-George Makdisi : **The Rise of colleges,** p193

(6)- George Makdisi :**Same source**, p219.

(7) –ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص501.

(8) – أحمد شلبي: **تاريخ التربية الإسلامية**، ص36.
-George Makdisi : **The Rise of colleges,** p219.

(9) –نموذجنا من الجدول الآتي رقم4.

10 – عائض محمّد عائض الزهراني: **التاريخ السياسي**، ص600.

الأطفال" والثاني بـ "مؤدِّب الأيتام"[(1)]، لكن هذا الأمر يمكن القياس عليه ولكن لا يمكن الجزم به لبعض الإعتبارات التي وقفنا عليها من قراءتنا للسير:

فالأوّل منها أنّ معظم التّراجم لا تساعد على تحديد تلك الصّيغ، وإنّما تختصر وتنعّت الكثير منهم بصغة "المؤدِّب" مجردة.

أمّا **ثانيها** أنّ هناك من المكاتب الخاصة التي كانت من إنشاء المؤدِّب نفسه غير أنّها تحولت مع الوقت إلى رسميّة لشهرتها، كمكتب المؤدِّب **المغربي يوسف بن علي بن سليمان القروي** (ت764هـ/1363م) الذي دلَّ الفاسي على موقعه بالجانب الشرقي من المسجد الحرام، وأنّه قد تولّى من بعده في هذا الكُتّاب زوج إبنته[(2)]، وهذا وهذا يدلّ على اكتساب القروي ومكتبه الرسميّة في عمله ولعلّه أضحى له أوقاف خاص به نظير هذه التّولية، والحال نفسه للمؤدِّب **محمّد بن عبد الله السبتي**(ت720هـ/1320م)، حيث تدلّ الشواهد على إنشاء مكتب خاص به ضم ما يفوق مائة متعلِّم ما بين صبي يافع وصغير يراع بالقرب من المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة[3]، ومن قبله معلّمه **محمّد بن إبراهيم بن يوسف بن غصن أبو عبد الله الأنصاري القصري السبتي**(ت723هـ/1323م) الذي إستقرّ بالمدينة المنورة وكثر تلاميذه مع مرور الوقت حتّى أصبح له مكتب مشهور، وهذا بناءً على ما ورد من سيرة تلميذه محمّد بن صالح بن إسماعيل الكناني الشّافعيّ الذي أصبح لاحقا خطيبا وإماما للحرم المدني أنّه" ...قرأ عند أبي عبد الله محمّد بن عبد الله السبتي المغربي **بمكتبه** ثلاثة أربع القرآن..."[4].

وثالثها أنّ هناك كتاتيب داخل المساجد رسميّة لأخذ المؤدّب راتب على عمله، وهذا بناءً على وجود إشارات دلّت على أنّ بعض الأماكن والسواري داخلها لها أوقاف خُصّ بها المتعلمين وكوادر المدرّسين بما فيهم المؤدِّبين، وهو ما جعلها تكتسب الصّفة الرسميّة، وإنّ كان يصعب الاستدلال عليها لقلّة الوثائق الوقفية التي تفيدنا في هذا الأمر، ولنا أنّ نسوق مثالا لتوضيح الصّورة بأحد السواري التي أفادنا بها إبن جبير في الجامع المكرم[(5)] أنّ "...لها **وقف معلوم** يأخذه المستند إليها للمذاكرة والتّدريس، وأبصرنا بها فقيها من أهل إشبيلية يعرف

(1) – عائض محمّد عائض الزهراني: **نفس المرجع**، ص600، 601.

(2) –تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج7، ص488. شمس الدين لسخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص89.

3 – السخاوي(ت902هـ):**التحفة اللطيفة**، ج2، ص616، 617.

4 –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس النصدر**، ج2، ص485.

(5) – الجامع المكرم: يقصد به الجامع الأموي.

بالمرادي...وعند فراغ المجتمع السبعي من القراءة صباحا يستند كل إنسان منهم **إلى سارية ويجلس أمامه صبي يلقنه القرآن**"[(1)].

وبناءً على ما تقدم فإنّنا تحرّرنا في مجموعة علماء المغرب الّذين اشتغلوا في مجال التّأديب، بمعنى أنّنا شملنا كل من أتى القول فيه أنّه أدّب، حتىّ لا نتخطى وظيفة أيّ منهم بسبب أنّه ليس لنا دليل يثبت عدم رسميّة عمله، كما اعتمدنا تسمية وظيفتهم بـ "التّأديب" بدلا "المعلّم" تماشيا لما أدرج في سيرهم.

نوع وظيفة التّأديب	المؤدّبون	أعداد المؤدّبين	العدد الإجمالي	توزيعهم على حسب القرون		
				ق7هـ/13م	ق8هـ/14م	ق9هـ/15م
الخاص	في مجموعة العلماء الّذين تفرّدت وظائف التّدريسيّة	**02**	**17** مؤدب	**01**	**01**	/
	في مجموعة العلماء الّذين تعدّدت وتنوّعت وظائف التّدريسيّة	**02**		/	/	**02**
العام	في مجموعة العلماء الّذين تفرّدت وظائف التّدريسيّة	**13**		**01**	**07**	**05**
	في مجموعة العلماء الّذين تعدّدت وتنوّعت وظائف التّدريسيّة	**01**		/	**01**	/

إذا مما سبق ومن خلال قراءة الجدول[2] يمكن أنّ نستنتج ونوضح ما يلي:

-أنّ وظيفة التّأديب كانت هي الأخرى قد برز فيها علماء المغرب، مما يعني أنّهم أسهموا في التّعليم الإبتدائي للصّبيان بمجموع يعدّ نوعا ما لبأس به، وإنّ كان إمتهانهم هذا طبيعي لزيادة وتيرة إنشاء المكاتب سواء من طرف الأيادي البيضاء أو من قبل المؤدبين أنفسهم.

-أنّ مجموعة المؤدّبين المغاربة قد تنوّعت أصناف وظيفتهم التّأديبية، إذ **النموذج الأول** وعددهم أربعة كان تأديبهم **خاص**، إثنان منهم جاء أنهما أدّبا أبناء العلماء، أمّا الثالث منهم فتأديبه كان لأولاد الرؤساء، بينما الأخير منهم فتميّزه أنّه كان مؤدِّب لأخر سلاطين بني أيوب وهو سلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن مُحَّد غازي (ت659هـ/1261م).

(1) - ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ص245.

2 - الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

وهؤلاء المؤدبون وجد أنّهم قد تميّزوا بعلاقات إجتماعيّة ساهمت كثيرا في فتح الفرص لهم لتولّي مناصب تدريسيّة أو إدارية، **فعلي بن سيف بن علي بن سليمان اللواتي الأنصاري** (ت814هـ/1411م) أدى به تأديبه لأبناء الشيخ فتح الدين بن الشهيد إلى النّيابة عليهم في المدرسة الظاهرية الجوانية بدمشق لتدريس الفقه الشّافعيّ[(1)]، أمّا مؤدبي القصور فتمتّعون زيادة على ذلك بمكانة سياسية مرموقة وإقامتهم في القصور[(2)]، حيث كانوا قريبين من الحاشية المالكة، فما ورد عن مؤدِّب السّلطان الأيوبي **يحي بن مُحَّد بن علي التلمساني** (ت بعد635هـ/1237م) ما يدلّ على ذلك، فقد شوهد سنة 635هـ/1237م "...بحلب المحروسة بمجلس الصاحب الوزير مؤيد الدين أبي نصر إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الشيباني[(3)]..."[(4)]، رغم أنّه لم يكن له أي مناصب إدارية أو قضائيّة مرموقة تُؤهّله لأنّ يكون بمجالس كبار السّلطة.

أمّا **النموذج الثاني** فيمكن أنّ نسمّي تأديبهم **بالعام** لأنّ الصّبيان الّذين أدّبوهم متنوّعون ما بين أيتام وفقراء أو صبية المجاورين وعامة المجتمع، وأنّ معظمهم كان تعليمهم في أماكن ومكاتب متفرقة من المسجدين الحرمين المكيّ والنبوي، وإنّ كان ذلك من البديهي بكونهما أحد أوكار علماء المغرب المجاورون أو المستقرّون، وما لاحظنه أنّ منهم من أدّب مباشرة بعد نزوله وهناك بعد مدّة أو سنوات من القدوم كالقول "...ومرّ بتونس وقدم القاهرة وسكن المدينة وأدّب بها الأطفال..."[(5)].

وإنّ كنا نعلم حقيقة أنّ المؤدّبين المغاربة أكثر من ذلك حتىّ خارج الحرمين، لأنّ الإقتضاب وغياب مادة واضحة لم تسمح بتتبع أثر الكثير منهم، ولنا مثال بقول القفطي عند زيارته لأحد مساجد صعيد مصر وإشارته لمغربي مجهول "...فنزلنا بمسجد فيه رجل مغربي يعلم الصّبيان ...ولم يكن الشيخ ممن يطلب منه شيء من ذلك لإنقطاعه إلى بسبب ضعيف في الإرتزاق..."[(6)].

-وملاحظة الأخرى التي قيّدنها أنّ جزء كبير من المؤدّبين المغاربة لم يتولّوا من الوظائف إلاّ تأديب الصّبيان علماً أنّ مقامهم العلميّ بارز ولم يكونوا أقلّ ممن تولّوا الوظائف التّدرسيّة الكبرى، وهناك من كان التّأديب ما هو إلاّ خطوة أوّلية إتخذها للوصول إلى وظائف أخرى أو ممارستها إلى جانب وظيفة أخرى.

---

(1) -شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص230.

(2) - أحمد شلبي: **تاريخ التربية الإسلامية**، ص40.

(3) -ينظر لترجمته بن أيبك الصفدي(ت764هـ): **الوفي بالوفيات**، ج6، ص110.

(4) - مُحَّد بن شريفة: **تراجم مغربية**، ص156.

(5) - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج2، ص164.

(6) - بن يوسف القفطي (ت646هـ): **أخبار العلماء**، ص191.

مسرد بأسماء المؤدّبين المغاربة كلّ على حسب نوع تأديبهم:

الرقم	نوع التّأديب	أسماء المؤدّبين	لمحة عن سيرتهم الوظيفيّة
1	خاص	يحي بن محمّد بن علي التلمساني (597-بعد635هـ/1201-1237م)	أدى نزوله بحلب وإستقراره فيها إلى تعيّينه لتأديب أخر ملوك بني أيوب صلاح الدين[1].
2	خاص	عبد الرحمن بن العيادة التونسي (ت بعد 770هـ/1368م)	كان لإستقراره هو الآخر بحلب أنّ قُدم للتأديب، وقد إختصر إبن حجر العسقلاني بقوله أنّ تلاميذه كانوا من أولاد الرّؤساء دون تحديد، ويغلب الظن أنّه يعني بهم أولاد طبقة الحكام والأمراء[2].
3	عام	أبو عبد الله الحمادي الناشري محمّد بن عبد الله الصنهاجي القلعي(608-681هـ /1211-1282م)	لم يذكر نوع المؤسسة التي ألحق لمكتبها لتأديب الصّبيان، سوى أنّ وظيفته هذه كانت بمصر[3].
4	عام	محمّد بن عبد الله السبتي(ت720هـ/1320م)	من الفرسان المقدّمين في العلم والتّعليم والحديث، جاور بالمدينة المنورة وأشتهر بتأدبه صبيانها في زمانه [4].
5	عام	ابن الفتح الغماري الحسن بن عبد الكريم بن عمر عبد السلام المغربي (617-714هـ/1220-1314م)	كان جلوس هذا العالم المقرئ في منزله بمصر لتأديب الصّبيان، حيث قيل فيه أنّه"كان شيخا متواضعا...طيب الأخلاق..."، إلى جانب أنّه كان من المسندين المحدّثين[5].
6	عام	عمر بن سالم بن بدر السراج أبو حفص بن أبي النجا الوارقلي(بعد767هـ/1365م)	كان توجهه لوظيفة التّأديب بالحرم النبوي أثناء سكناه فيه[6].
7	عام	يوسف بن محمّد بن محمّد بن محمّد بن عمران	كان من جملة المؤدّبين الذين ضمّهم الحرم المكي، أين زاول وظيفة

(1) - محمّد بن شريفة: **تراجم مغربية**، ص156.

(2) - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص351.

(3) - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص51.

(4) - السخاوي(ت902هـ):**التحفة اللطيفة**، ج2، ص616، 617.

(5) - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج3، ص34. ابن أيبك الصفدي(ت764هـ) **أعيان العصر**، ج2، ص199.

(6) - السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص330.

		الطنجي (ت775هـ/1373م)	التّأديب إلى جانب وظيفته الإدارية برباط الربيع(1).
8	عام	مُحَمَّد بن ثابت الانصاري المراكشي (ت749هـ/1348م)	ذُكر أنّ جلسه لتّأديب كان عند باب أجياد من الحرم المكي، وأشتهر عليه بعظم الصلاح والبركات(2).
9	عام	أبو عبد الله بن الفخار مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن ميمون الجزائري (ت801هـ/1398م)	أدّب بعد إنتقاله إلى المدينة المنورة وإستمرّ عليها لمدة خمسة أعوام، وقد شهد له بالصلاح واليد الطولى في الفقه(3).
10	عام	أحمد بن أبي الخير مُحَمَّد بن حسن بن الزين القسطلاني (ت803هـ/1400م)	مارس التّأديب تحت منارة باب علي من الحرم المكي إلى جانب وظيفة كتابة الوثائق على القضاة(4).
11	عام	الكمال مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد المؤمن بن خليفة الدكالي أبو الفضل بن البهاء (764-823هـ/1363-1420م)	تولّى التّأديب بمكتب البشير الجمدار بمكة المكرمة، إضافة إلى مزاولته التّدريس للحنفية في الحلقات العامة بالحرم رغم كونه مالكيّ المذهب، كما حدث من مروياته في عدّة أماكن كوادي النخلة، تولّى الوظائف القضائية بعد ذلك(5).
12	عام	مُحَمَّد بن عمر بن مُحَمَّد النفطي (ت869هـ/1464م)	لم يذكر من أمره سوى أنّه زاول التّأديب في الحرم المكي بعد نزوله إليه(6).
13	عام	إبراهيم بن عبد الله بن أحمد النفطي (ق9هـ/15م)	كان مؤدّب بالمدينة المنورة(7).
14	عام	يحي بن أحمد بن يحي الزنداوي المغربي (820-895هـ/1417-1490م)	أقرأ أولاد بيت المقدس دون السنة، ثمّ أدّب أولاد المدينة المنورة بعد أنّ قطن فيها(8).
15	عام	مُحَمَّد بن إبراهيم بن يوسف بن غصن أبو عبد الله الانصاري القصري السبيتي (ت723هـ/1323م)	من أشهر مؤدّبي الحرم المدني، ملك مكتب خاص به، أدّب من خلاله جمّ غفير من أبناء المدينة كان أغلبهم من البيوتات الشهيرة بالعلم والمناصب، كأبناء أسرة القسطلاني وإبن فرحون التونسية الذي عدّدنا جمهرة منهم في بحثنا، بالإضافة إلى أبناء أُسر المدينة أمثال أسرة الشكيلي، وغيرهم كرئيس المؤذنين عفيف الدين عبد الله بن مُحَمَّد الانصاري المدني[9].

(1) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج7، ص495.

(2) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص436، 437.

(3) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص326. السخاوي(ت902هـ):**الضوء اللامع**، ج10، ص24.

(4) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص136. السخاوي(ت902هـ):**نفس المصدر**، ج2، ص109.

(5) – نفسه: ج2، ص313، 314. نفسه ج9، ص134. 135.

(6) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص207. ابن فهد(ت885هـ): **اتحاف الورى**، ج4، ص463.

(7) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص124.

(8) – نفسه: ج10، ص222.

9 – السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص485، 77. ج1، ص308.

ثانيا: الوظائف التّدريسيّة المساعدة:

1/ وظيفة نيابة التّدرس:

كما بيّنا كل مرة أنّ لفظ "النّيابة" يقرن بإسم الوظيفة، وأنّ الألفاظ الدالّة على مشتغليها تقرن بإسم الوظيفة الأصلية كالقول هنا "نائب المدرّس"، والذي كان بمنزلة علميّة أو قريبا منها للمدرّس الأصلي لكنه دونه وظيفيًّا، علماً أنّ هذه النّيابة نجدها مرتبطة بوظائف تدريسيّة محدّدة وهي تدريس الفقه والتّفسير والطّبّ والمشيخة سواء الخاصة بالحديث أو الإقراء أو النّحو، وقد اِختلفت أشكال النّيابة وسببها، فهذا **أبو الحسن علي المغربي** (ق7هـ/13م) يعدّ أوّل نائب وأوّل مغربي قد قُدّم لتدريس الفقه المالكيّ أثناء إفتتاح المدرسة المستنصرية برتبة مدرّس مؤقت، حيث أدرج صاحب الحوادث الجامعة سنة 631هـ/1490م هذا التّعيين قائلا" وفي يوم الخميس شهر رجب ... تخير لكل مذهب من المدارس وغيرها إثنان وستون نفسا، ورُتب لها مدرّسان ونائبًا تدريس ..."[(1)]، وكانا المدرّسان الدّائمان اللّذان يقصدهما في هذا المقطع هما الحنفيّ والشّافعي، أمّا النائبين فهما الحنبلي[(2)] نيابة عن والده والمالكيّ وهو صاحبنا هذا أبو الحسن المغربي، والسبب في عدم تعيين مدرّس مالكيّ رئيسي في هذه المدرسة هو أنّه لم يتحقق حينها شرط صاحب المدرسة بترتيب مدرّس ذو كفاءة وله بُعد وشهرة وصيت، وهذا لا يعني أنّ أبو الحسن المغربي ليس بكفء والدّليل أنّه أُخلع عليه في إفتتاح المدرسة مثله مثل المدرّس الحنفيّ والشّافعي، قال إبن الفوطي "...وخلع على كل واحد منهما –أي النائبين– قميص مصمت وعمامة قصب..."[(3)]، إلاّ أنّ شرط صاحب وقف المدرسة كان حازمًا وواضحًا وأبو الحسن كان بمنزلة المعيد وليس بمدرّس وبهذا لم يتحقق فيه الشرط[(4)]، لذلك لم تطل مدّته سوى سنة قبل أنّ تنتقل إلى غيره وبالتحديد لعبد

---

(1) –عبد الرزاق بن الفوطي(ت723هـ): **الحوادث الجامعة**، ص55.

(2) –هو جمال الدين بن أبو الفرج عبد الرحمن بن يوسف الجوزي الحنبلي.

(3) – عبد الرزاق بن الفوطي(ت723هـ): **نفس المصدر**، ص55.

(4) – ناجي معروف: **نشأة المدارس**، ص30.

لعبد الرحمن البصري ثمّ **لسراج الدين عبد الله بن عبد الرحمن المغربي الشارمساحي** سنة 633هـ/1236م كمدرّس أوّلي ودائم في المدرسة، قال صاحب الجوّاهر المضية في ذلك "...وأمّا المالكيّة لما فتحت -المستنصرية- لم يكن لهم مدرّس يذكر الدّروس فذكر الدّرس لهم فقيه مغربي إسمه مُحَمّد -يقصد أبو الحسن- وكان معيدا إلى أنّ أخرج من المدرسة بعد سنة وأحضر عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عمر من البصرة وجعل ثانيا المدرّس بها مدّة مديدة إلى أنّ حضر فقيه مالكيّ من أهل الإسكندرية إسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن عمر فدرّس بها..."[1].

والحالة نفسها في نيابة **عبد المولى علي بن أحمد القسطلاني** (ت بعد685هـ/1286م) الذي أُجلس لنيابة مشيخة الحديث بدار الكاملية عقب وفاة والده تاج الدين علي بن أحمد القسطلاني[2] (ت665هـ/1296م)، وذلك حتّ يصل عمه **قطب الدين مُحَمَّد بن أحمد القسطلاني** (ت684 أو 686هـ/1285أو1287م) من مكة ليستلم المنصب[3] نظرا لعلوّ كعبه في الحديث كما تقدم.

أمّا بالنسبة **لعلي بن سيف بن علي بن سليمان اللواتي الأنصاري** (ت814هـ/1411م) فقد تسلم في بداية مسيرته التّدريسيّة من الشيخ فتح الدين بن شهيد النابلسي (ت793هـ/1391م)[4] التّدريس نيابة عن أولاده في درس كان بين أيديهم بالمدرسة الظاهرية الجوانية[5]، ويبدو أنّ سبب ذلك يعود لصغر سنّ أبناء فتح الدين للتدريس، وهذه الظاهرة في إحتكار المناصب في الأسر والإعتماد على من يقوم مقام الولد حتّ يصل السِّنّ التي تؤهّله للمباشرة كانت كثيرة الإنتشار آنذاك[6].

(1) -محي الدين عبد القادر(ت775هـ): **الجواهر المضية**، ج1، ص356.

(2) -تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج6، ص137. الادفوى جعفر بن ثعلب(ن748هـ): **البدر السافر**، ج2، ص40.

(3) -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص231.

(4) -ينظر ترجمته ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص426.

(5) -شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص230. النعيمي(ت827هـ): **الدارس**، ج1، ص667.

(6) -رأينا في ما تقدم من الفصول الماضية هذه الظاهرة بتولّي أحد أفراد الأسرة أو من يؤتمن جانبه كنائب للمنصب حتى وصول المرشح من العائلة إلى السّن المؤهلة، كما يمكن رأيت هذه الظاهرة حتّ في نماذج أخرى مشرقية. ينظر على سبيل المثال ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص355.مجير الدين عبد الرحمن(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص109،108.

والحال نفسه بالنسبة للقاضي **المغربي إبراهيم بن مُحَّد بن مُحَّد بن عمر بن يوسف اللقاني** (ت896هـ/1491م)، الذي ناب عن ولد صاحبه البدر بن مخلطة في تدريس الفقه المالكيّ في كل من المدرسة المؤيدية وأم السّلطان[1] والقمحية(المالكية)[2].

وما يجب أنّ نشير له أيضا أنّ الرُّتبة العلميّة لم تكن دائما معيارا في الفصل في أنواع الولايات، لأنّنا نجد ببساطة أنّ هناك من تولّى النّيابة وكانت له في نفس الوقت تداريس إلى جانبها في مدارس أو جوامع أخرى برتبة مدرّس دائم، ولنا بمثال من أفراد أسرة التلواني المغربية وهو **أبو حامد مُحَّد بن علي نور الدين** (ت880هـ/1475م)[3]، الذي كان قد درّس الفقه الشّافعيّ بالجامع المقسي والنّيابة في نفس التخصّص بالمدرسة التنكزية[4] عن إبن أخته البدر بن الونائي[5].

ولعلّ أبرز نموذج في ذلك أيضا القاضي **حسام الدين أبو عبد الله مُحَّد بن أبي بكر بن مُحَّد بن حريز التلمساني** (ت873هـ/1468م)، الذي فوّض له تدريس الفقه المالكيّ في عدّة مدارس إلى جانب نيابته في درّس المدرسة المؤيدية بمصر عن إبن صاحبه يوسف بن البدر بن المخلطة (ولد863هـ/1459م)[6]، ومن المفارقات أنّه حتى مباشرته في المدارس التي بيده قد إستعان فيها بنواب ينوبون عنه، فقد جعل يحي بن أحمد العلمي القسنطيني (ت888هـ/1483م) ينوب عنه في تدريس بالمدرسة المنصورية[7]، وعلي بن عبد الله بن علي نور الدين السنهوري (ت889هـ/1484م) ينوب عليه في المدرسة الناصرية، والوراق[8] ينوب عنه في درسه في المدرسة الصالحية[9]، وإنّ كان من الطبيعي أنّ يلجأ إلى الإستعانة بنواب لمساعدته في مناصبه التّدريسيّة، لأنّه ليس

---

(1) – مدرسة أم السّلطان: من إنشاء أم السلطان الملك الأشرف شعلان بن حسين سنة 771هـ، وهي تقع خارج باب زويلة من القاهرة، ومن الملفت أنها جعلت للشافعية والحنفية، لكن شيخنا إبراهيم المغربي كان مالكيّ وقد ناب عن أحفاد شيخه الزين عباد المالكيين فهل هذا يعني إستحداث منصب بها مثلما جرى بالمدرسة الأشرفية برسباى. ينظر تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، 249، 250. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص17.

(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص1161، 162، 163.

(3) – نفسه: ج11، ص 102. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **المنجم في المعجم**، تح إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1995م، ص194.

(4) – المدرسة التنكزية: لم نقف لها على تعريف واضح.

(5) – البدر بن الونائي: لم نقف له على ترجمة واضحة

(6) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص191، 192. **وجيز الكلام**، ص805.

(7) – أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ): **نيل الابتهاج**، ص636. عادل نويهض: **معجم أعلام**، ص239.

(8) –الوراق: لم نقف له على ترجمة لإختصار إسمه في كتب التراجم.

(9) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7. ص192.

ليس بإمكانه مزاولة عمله في جميعها والإنتقال لها في آن واحد خصوصا لـمّا قلّدِ لمنصب القضاء الأكبر بمصر، وإنّ كان قد أنكر السبكي هذه الظاهرة السلبية وإستياءه على من كان يعتمدها لسد فراغ مناصبه[1].

ونرى مسلسل هذه النّيابة قد تكرّر حتىّ مع أخوه **السراج عمر بن حريز** وأبناه **تاج العارفين وموسى وعبد القادر** (من أهل ق9هـ/15م)، حيث تفرّد السخاوي بالإشارة إلى أنّ تدريس المالكيّة بالجامع الطولوني قد كان بيدهم وأنّهم جعلوا نائبًا عليهم فيها وهو الشيخ سليمان بن شعيب بن خضر البحيري القاهري[2]، لكن نجد نجد أنّ السخاوي في مواضع أخرى يذكر أنّ عمر عند موت أخيه حسام قد أعرض عن ما بيده من تداريس وأنّ من تولّى تداريس هذا الأخير في الشيخونية هو عبد القادر بن أحمد المحيوي الدميري(ت895هـ/1490م)، وفي جامع ابن طولون أبي العباس مُحَّد بن أحمد القرشي الإسكندري (المولود831هـ/1428م)[3]، وهو ما ترك علامة إستفهام حول متىّ عادت هذه المناصب التّدريسيّة لعمر وأبناءه؟، ونظرا لهذا الإبهام لم نُحصِ عملهم هذا ضمن إحصاءات الجداول الخاصة بالفقه المالكيّ وإكتفينا بالإشارة إليهم هنا.

أمّا من الأوجه الأخرى في النّيابة التي قد لاحظناها هو إنزال العالم بها دون أنّ تكون له فرصة للإرتقاء والتّرسيم بشكل دائم، كحال **محي الدين عبد القادر بن أبي الفتح مُحَّد الفاسي** (ت827هـ/1424م) الذي ناب في درّس الفقه الحنبليّ بالمدرسة البنجالية بمكة ولم يتمكّن من الإستقلال بها، والسبب يكمن في أنّ نيابته هذه كانت على أخيه عبد اللطيف الأصغر (ت853هـ/1449م) [4].

2/ وظيفة الإعادة:

إنّ أصل وظيفة الإعادة هو إعادة أو تكرار الدّرس الذي يلقيه المدرّس أو نقاط منه، وهذا المبدأ كان معروفا في صدر الإسلام وهو من الوسائل التّعليميّة التي أُستيعن بها لترسيخ الدّرس[5]، غير أنّ ظهور وتسمية الوظيفة بـ "الإعادة" كان قد إرتبط على حسب بعض الدّراسات مع بداية تأسيس المدارس[6]، كما يغلب الظن أنّها ظهرت

---

[1]-George Makdisi : **The Rise of colleges,** p 188,189.

[2] – الشيخ سليمان بن شعيب بن خضر البحيري القاهري: مولود بعد836هـ/1432م. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع** ، ج3. ص256.

[3] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، 286. ج4، ص263.

[4] – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص470.

[5] –هدى عبد الرزاق هوبي الطائي: **أصول التعليم في الإسلام للعصرين الأول والثاني**، مجلة مداد الآداب، العدد7، ص139.

[6] –طرفة عبد العزيز العبيكان: **الحياة العلمية والإجتماعية في مكة في القرن السابع والثامن للهجرة**، مكتبة الملك فهد، الرياض، د.ط، 1996م، ص99. مُحَّد العناقرة: **المدارس في مصر**، ص234.

بعد منتصف القرن 5هـ/11م[1] أي مع فتح المدرسة النّظامية أبوابها[2]، ورُجّح سبب الإستعانة بوظيفة الإعادة في عدّة آراء والتي نختصر منها:

– سدّ مشكلة قلّة المدرّسين الذي كانت تعاني منه بعض المدارس[3]، وإنّ كان هذا الرأي لا يمكن تثمينه لأنّ المؤسسات التّعليميّة الأولى والتي نقصد بها المساجد قد عجّت بالمدرّسين قبل تأسيس المدارس.

– ضيق الوقت، مع خجل الطلاّب من أستاذ المادة الرّئيسيّة، مما منع في كثير من الأحيان من طلب إعادة الشرح أكثر من مرة لفهمه[4].

– تفاوت درجات إدراك الطلبة في الاستعاب والفهم[5]، خصوصا إذا كثر عددهم، وهو ما صعّب المأمورية المأمورية على المدرّس الرّئيسيّ لإعادة النقاط التي لم يفهمها محدودّي الذكاء في الجولة الأولى[6].

أمّا صاحب هذه الوظيفة فكان يطلق عليه لقب **"المُعِيد"**، وفي العادة كان أحد طلاب الدارسات العليا الذي تميّز على سائر رفقائه بتضلّعه في المادة وسرعة الفطنة وقوة الذكاء ومؤهل لما يناط له[7]، وهو ما جعله يلي بذلك المدرّس ونائبه إذا كان موجودا في المؤسسة ذاتها، ولأنّ عمله كان يبدأ عندما ينتهيا بناءً على ما أوضحه لنا إبن جماعة على أنّ المعيد هو "...الذي يعيد الدّرس بعد إلقاء الشيخ الخطبة على الطلبة، كأنّه معين الشيخ على نشر علمه وتثبيت خطابته وإملائه في أذهان الطالبين شرحا وتبسيطا، ومعاون للطلبة في إعادة المحفوظات والمراجعة في المذكرات، فهو دُون الشيخ وأعظم درجة من عامة الطلبة"[8].

---

(1) –أحمد شلبي: **تاريخ التربية**، ص239.

(2) – ناجي معروف: **نشأة المدارس**، ص19.

(3) –أيمن شاهين سلام: **المدارس الإسلامية**، ص148، 149.

(4) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج5، ص464. أمينة البيطار: **التعليم في دمشق في القرن السادس للهجرة**، مجلة أداب الرافدين، جامعة الموصل، مج1979، العدد 11، 1979م، ص53.

(5) – أيمن شاهين سلام: **المدارس الإسلامية**، ص 148.

(6) –أحمد شلبي: **تاريخ التربية**، ص239.

(7) –القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج5، ص465.

-George Makdisi : **The Rise of colleges,** p193.

(8) –ابن جماعة(ت733هـ): **تذكرة السامع والمتكلّم في أدب العالم والمتعلم**، تح السيد مُحَّد هاشم الندوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.ن، ص138.

فكما يتجلّى فإنّ متولّي إعادة الدّرس كان يقع على عاتقه مسؤوليات أوسع من غيره من زملائه الطلبة، لهذا يقول السبكي أنّ "...المعيد عليه قدر زائد على سماع الدّرس من تفهيم بعض الطلبة ونفعهم وعمل ما يقتضه لفظ الإعادة، وإلاّ فهو والفقيه سواء..."[1].

بل كان على المعيد شرح صدره وأنّ يطالبهم بعرض محفوظاتهم ومناقشتهم كنوع لإختبار مقدار إستيعابهم[2]، هذا إنّ لم يُعينه معيدا آخر لهذه المهمة، لكن ليس بضرورة عليه أنّ يتوقف على إعادة درس المدرّس بل كان بإمكانه أنّ يشغل الطلاّب بتقديم شروح إضافية للنصوص التي درّست ويفيدهم بملاحظاته التي إجتهد لإكتسابها[3]، وربما توسّع على فئة غير الطلاّب الذين معه في الدّرس تطوعًا من نفسه، إلاّ أنّه كان عليه في هذه الحالة أنّ يحافظ على الوقت المؤطر داخل المؤسسة وهو ما نتبيّنه من قول إبن جماعة "...وينبغي للمعيد بالمدرسة أنّ يقدّم أشغال أهلها على غيرهم في الوقت المعتاد أو المشروط..."[4].

على العموم فإنّ منصب الإعادة قد لقي إهتماما ملفتا آنذاك فلا تكاد تُذكر هيئة تدريسيّة في نصوص الوقف لأي مؤسسة[5] إلاّ وقد أدرج فيها، فهل تولّى علماء المغرب هذه الوظيفة المساعدة قدر تولّيهم وإنجذابهم للوظائف التّدريسيّة الأساسية؟

في مجموعة	أعداد المعيدين	توزيعهم على حسب القرون			توزيعهم على حسب نوع المؤسسات			
العلماء المتفردي الوظائف التدريسية	04	7هـ	8هـ	9هـ	المــــــــــــــــــــــــــدارس	الجوامع	القباب	الخوانق

(1) – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص85.

(2) – ابن جماعة(ت733هـ): **تذكرة السامع والمتكلّم في أدب العالم والمتعلم**، تح مُحَمَّد بن مهدي العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، د.ت.ن، ط1، ص139.

(3)- George Makdisi : **The Rise of colleges**, p209,210.

(4) – ابن جماعة(ت733هـ): **تذكرة السامع**، ص139.

(5) –يمكن الوقوف على ذلك في كل من المصادر التالية المواعظ لتقي الدن المقريزي والدارس لنعيمي وبعض الوثائق والنصوص الوقفية التي تداولتها بعض الدراسات مثل الدراسة المهمة لمحمد العناقرة: **المدارس في مصر**.

العلماء المتعدّدي ومتنوّعي الوظائف التدريسية	11	05	06	04	مدرسة السلطان حسن بالقاهرة	الرواحية بدمشق	المنصورية بالقاهرة	الكاملية بالقاهرة	المستنصرية ببغداد	الشريفية بالقاهرة	المجاهدية بمكة	الصلاحية بقرافة مصر	الباركوجة بالقاهرة	الصالحية بالقاهرة	القمحية بمصر	الناصرية الجديدة بالقاهرة	جامع ابن طولون	القبة المنصورية	/
					01	01	01		01	01	/	01		01	02	01	/	01	01
											01						01		
													/			01	/		

أكد لنا الإحصاء الذي قمنا به تولّي عدد من علماء المغرب في وظيفة الإعادة بمجموع إجمالي 15 عالم، بتوزيع متقارب خلال القرون الثلاثة، كما تميّز تواجدهم في المؤسسات[1] الفقهيّة، وقد أدلى George Makdisi برأيه على أنّ الأمر طبيعيّ بإعتبار وظيفة الإعادة موجودة في معاهد الفقه سواء كانت مدرسة أو مسجدا وإنّ كانت المساجد قد تأخر ظهور هذا المنصب فيها، وعليه فإنّ الوظيفة متعلقة بحقل الفقه ولم تكن مرتبطة بغيره من المعاهد ذات التّخصّصات الأخرى[2]، على كل مع أنّنا لا نملك لجميع المعيدين في مجموعتنا تحديدًا على أي تخصّص أنزلوا للإعادة فيه، إلاّ أنّه يمكن أنّ نعتبر أنّ إعادة جلّهم تقريبا كانت على مدرّسي تخصّص الفقه إذا ما أسقطنا عملهم على نصوص المؤسسة التي تولّوا فيها.

لكن لا يعني هذا أنّ نجاري George Makdisi في رأيه في إرتباط وظيفة الإعادة بتخصّص الفقه، لأنّ نصوص المعاهد التي خطّت في برنامجها مواد غير الفقه جعلت لمدرّسيها أيضا معيدين، ولنا أنّ نأخذ من الأمثلة التي ساقها لنا النويري في نهاية الأرب أنّ القبة المنصورية قد رُتب فيها مدرّسان أحدهما للتفسير والآخر للحديث ولكل منهما رُتب معه معيد يعيد درسه[3].

(1) –تنبيه: إنّ المؤسسات المذكورة في الجدول غير مكتملة وهي أكثر من ذلك، لأن هناك من التراجم ما تذكر مؤسسة أو إثنان أعاد فيها العالم ثمّ تكتفي بالقول وفي غيرها.

(2)- George Makdisi : **The Rise of colleges,** p193.

(3) – شهاب الدين النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب،** ج31، ص72، 73.

على العموم إنّ من الصور النادرة التي وثّقتها لنا سير علماء المغرب هو تميّز العالم **عثمان بن عبد الكريم التزمنتي الصنهاجي**[1] (ت674هـ/1275م) عن أقرانه الطلبة في مجلس المدرّس عز الدين بن عبد السلام المغربي المغربي (ت660هـ/1262م) بالمدرسة الصالحية[2]، حيث وافنا القاضي أحمد بن عيسى العسقلاني[3] كيف وقع كيف وقع الإختيار عليه وكيف أبدع في تجاوز الإختبار قائلا "...شهدته يوما يعني سديد التزمنتي وقد أشار إليه عز الدين بإعادة درسه بعد فراغه فشرع في إعادته وأخذ في إيراده فأجاد في عبارته بحيث كان الأفضل ممن حضر يعجبون ويطربون"[4].

أمّا المعيد **إبن قويع التونسي** (ت738هـ/1337م) فقد أفادتنا أخباره أنّ أحد دروسه كان على آية من كتاب الله عز وجل ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾[5]، وأنّه أدلى بشرحه الخاص لها[6].

ومن أجلسوا لهذا الوظيفة من العلماء أيضا من المجموعة المتفرّدة الوظائف التّدريسيّة[7]:

الر	إسم المعيد	أعاد الدّرس على المدرّس	نبذة عن حياتهم العمليّة
1	جمال الدين أبو محمّد عبد الله إبراهيم بن سعيد بن قايد الريغي(549-645هـ/ 1154-1247م)	/	بعد رحلة من السمع والتّفقه والإشتغال على الشيوخ ولّي الإعادة القمحية بمصر، لينتقل بعدها للخطابة ونيابة القضاء[8].
2	إسحاق بن أحمد الشيخ كمال الدين المغربي (ت650هـ/1252م)	تقي الدين بن الصلاح أبو عمر عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن	كان أحد مشايخ الشّافعيّة وأعيانها بدمشق، أعاد بالمدرسة الرواحية التي كان يقيم بها لـ 20 سنة كاملة، أين عرف بعلمه وفضله[9].

(1) -ينظر لأمره في جدول الوظائف المتعدّدة والمتنوعة رقم(05) ص326.

(2) – المدرسة الصالحية: سبق وأن قدمنا لها تعريف في الفصل الأول للمزيد حولها ينظر ابن عبد الظاهر(ت692هـ): **الروضة البهية**، ص85. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص209، 210.

(3) – قاضي المحلة الشيخ كمال الدين بن الضياء الكناني أحمد بن عيسى بن رضوان العسقلاني الشافعي(ت689هـ/1290م). ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج7، ص179.

(4) – تاج الدين السبكي(ت 771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص337. فخر الدين بن المعلم(ت765هـ): **نجم المهتدي**، ج2، ص131، 601.

(5) – سورة [آل عمران الآية: رقم 96].

(6) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج1، ص193.

7 -ينظر لباقي أسماء المعيدين في جدول المدرّسين الذين تعددت وتنوعت مناصبهم الوظيفيةص326.

(8) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج4، ص437. شمس الدين الذهبي(ت748هـ): **سير أعلام**، ج16، ص435.

(9) – ابن الملقن(ت804هـ): **العقد المذهب**، ص360.

		الكردي الشهزوري	
3	بدر الدين حسن بن عبد الله المليكشي البجائي (ت778هـ/1376م)	/	أعاد بالمدرسة الناصرية بالقاهرة وغيرها[1].
4	عبد اللطيف بن أحمد الفاسي (778-822هـ/1376-1419م)	/	بعد رحلته العلميّة في التّحصيل جلس لتديس الدّروس العامة بالمسجد الحرام فيما برع فيه من علوم، وبعد إنتقاله للقاهرة ظفر بوظيفة الإعادة بالمدرسة الصلاحية للشافعيّة، وكذلك بالمدرسة المجاهدية بمكة إلاّ أنّه لم يباشرها لإنشغاله في الأولى وطول تواجده بالقاهرة[2].

تعقـــــيبات:

بناءً على المعطيات في الأعلى وما نحن بصدد توضيحه فإنّه يمكن القول أنّه بالرغم من أننا نتحدث عن أحد الوظائف المساعدة غير أنّ الوصول إليها ليست بالفرصة المتاحة دائما، لأنّه يجب أن نعي مسألتين مهمتين حول هذا المنصب التّدريسيّ:

المسألة الأولى: أنّ عدد مناصب الإعادة داخل كل معهد قد ارتبط بشرط صاحب المنشأة التّعلميّة، وتراوح على العموم ما بين منصب إلى منصبين[3]، ونادرا ما أُطّر 12 منصبا [4] داخل المؤسسة العلميّة، وعليه لم يكن بمقدور من أراد أنّ يظفر بولاية وظيفة الإعادة أنّ ينالها، ولهذا لاحظنا في الجدول السالف أنّ تسجيل علماء المغرب فيه كان شبه فردي في كل معهد، ضف إلى ذلك أنّ الّذين أتيحت لهم فرصة ولاية الإعادة لم يتنازلوا عليها بسهولة – لقلّة شغور المنصب- لأنّها قد تفتح لهم الآفاق لتقلّد مكان المدرّس الأساسيّ في حالة وفاته أو تنازله عليها أو نقله إلى غير معهد، أو أنّ ينقل المعيد بحدّ ذاته كمدرّس بمدرسة أخرى، كما وقع **محمد بن إبراهيم بن يوسف بن حامد تاج الدين المراكشي**(ت752هـ/1351م)، الذي قُلّد الإعادة بالمدرسة الصلاحية بقرافة مصر ثمّ ما لبث أنّ نُقل لمنصب تدريس الفقه بالمدرسة المسرورية لتنازل مدرّسها الأساسي له عنها[5]، لهذا كان الطلاّب يتطلعون للظفر بالإعادة على مدرّسيهم ويحسدون من تمكّن من ذلك، ولنا أنّ نعزّز الفكرة أكثر **بعثمان**

(1) – السخاوي(ت902هـ): **وجيز الكلام**، ص227. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص138.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص322، 324. **التحفة اللطيفة**، ج3، ص64، 66، 67. ابن حجر العسقلاني (ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج3، ص207.

(3)– ينظر على سبيل المثال تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، 209، 210. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص263، 218. ابن دقماق(ت809هـ): **الإنتصار**، ج1، ص97، 98.

(4) – كانوا مقسمين على المدرسين الأربعة لكل واحد ثلاث معيدين. ينظر مُحَمد العناقرة: **المدارس في مصر**، ص236.

(5) –ينظر لأمره رقم(13) من الجدول الوظائف المتعدّدة ومتنوعة ص326.

بن عبد الكريم التزمنتي الصنهاجي السالف الذكر لمّا إختاره شيخه سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام المغربي ليكون معيد درّسه فإنّه قد لقي حسرة في قلوب حاسديه من زملائه، حيث أتى أنّه كان يَرّد عليهم قائلا "وإذا حاوله الحاسدون تلا لسان الحال: ﴿قُل لِّلذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ [1].

لهذا كان الإشتغال والإجتهاد على أشدّه ومطلباً لمن أراد تقديمه لإعادة الدّرس، ولنا أنّ نستعين بقصة عالم المشرق الفقيه الزاهد الحافظ **محي الدين أبو زكريا يحي بن شرف النووي** (ت676هـ/1277م) عندما أنزله والده في مدينة دمشق وعمره 19 سنة 649هـ/1251م فقال "فسكنت الرواحية وبقيت نحو سنتين لم أضع جنبي إلى الأرض ...وحفظت التنبيه في أربعة أشهر ونصف وحفظت ربع العبادات ...وجعلت أشرح وأصحح على الشيخ **كمال الدين إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي** معيد المدرسة إلى أنّ أمرني بإعادة دروسه في حلقته..."[2]، وفي رواية أخرى "...وجعلت أشرح وأصحح على شيخنا كمال الدين...ولازمته فأجب بي وأحبني..."[3]، ومن روايته هذه نستشف منها أيضا أنّ الذي أشار إليه بإعادة درّسه كان معيدا في الأساس وهو ما لم يكن معهودا أو لم يكن من صلاحياته، لكن يبدو أنّ الأمر فيه نوعا ما بعض التجاوزات، لأنّ إسحاق المغربي الذي هو أحد أهم معيدي مجموعتنا كان قد بقي على درجته هذه على شيخه تقي الدين إبن الصلاح[4] 20 سنة ولم يفكر طوال هذه المدة بأخذ كرسي تدريس أساسي كما يفعل البعض لإنّه كان يحق له أكثر من غيره، إلاّ أنّ الظاهر لم يكن بحاجة إليها لأنّ شعبيته وشهرته كانت واسعة، حيث كان يشار أنّ له حلقة خاصة، وليس معنى ذلك أنّها مستقلّة بل على ما تبيّن أنّه كان يعقدها زيادة وخارج إطار وقت العمل، لأنّ الصنف الذي كان قد أخذ على إسحاق المغربي لم يكونوا طلاّب فقط كما هو معروف بل حتىّ كبار الأعلام وهذا بناءً على مقيل عنه "...وأفاد الطلبة وقد أخذ عنه جماعة كثيرون من الكبار..."[5]، ضف إلى ذلك أنّ إتخاذ إسحاق المغربي لتلميذه النووي كمعيد ما كان كان إلاّ إعانة له في حلقته الكبيرة التي ضجّت بالحاضرين ولم يتنزل له عنها، وهو ما نستخلصه من قول النووي ذاته " ...وجعلني أعيد على أكثر جماعته"[6].

---

(1) –[سورة آل عمران: الاية 12]. تاج الدين السبكي(ت 771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص337.

(2) –قطب الدين اليونيني(ت726هـ): **ذيل مرآة الزمان**، ج3، ص285.

(3) –النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج1، ص19.

(4) – أبو الفداء(ت774هـ): **طبقات الشافعيين**، ص854.

(5) – أبو الفداء(ت774هـ): **نفس المصدر**، ص854. النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج1، ص206، 207. اليونيني(ت726هـ): **ذيل مرآة الزمان**، ج3، 285. الاسنوي(ت772هـ): **طبقات الشافعية**، ج1، ص74.

(6) – النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج1، ص19.

المسألة الثانية: أنّ منصب الإعادة كان منصب مرموق مع أنّ ترتيبه في قائمة المناصب التّدريسيّة أقلّ في الظاهر، فتوصّل إليه كان يحتاج إلى تحقق بعض الشروط، لأنّه إذا تتبعنا خوارزمية السير فيمكن أنّ تقودنا لإستعاب هذا في نقطتين:

أوّلها أنّ المستوى العلميّ للمعيدين لم يكن على مقياس الطالب دائما بل هناك من كان قد فاق درجة المدرّسين الأساسيين، ومثال ذلك أنّ **عبد اللطيف الفاسي** (المعيد رقم 04 من الجدول) قيل فيه أنّه كان متبصرا كثير في فنون العلم وأنّه حاصل على الإذن بالإفتاء والتّدريس على كثير من الشيوخ، غير أنّه مارس التّدريس في الحلقات المفتوحة قبل أنّ يعيّن في الإعادة.

وما نؤكد به هذه الملاحظة أنّه أحيانا كان المعيد بالأساس هو مدرّس في مدرسة أو معاهد أخرى، بل هناك من المعيدين من كان يملك وظائف قضائيّة وإداريّة أو حتىّ شبه دينيّة، وما يثمّن مدى علوّ كعب بعض المعيدين أنّ المدرسة الناصرية بالقرافة قد إستغنت في مرحلة ما عن دور المدرّس لمدة 30 سنة حيث يقول المقريزي "...ووليّ تدريسها جماعة من الأكابر الأعيان ثمّ خلت من مدرس ثلاثين سنة وأكتفي فيها بالمعيدين وهم عشرة أنفس..."[1].

وثانيا أنّ وظيفة الإعادة في حدّ ذاتها كان لها مستويين: الأولى متوسطة، وهذه في العادة يختار لها أحد الفقهاء (أي الطلاّب)، أمّا الثانية فهي كبرى، والتي تميّزت بها المدارس الكبرى والشهيرة حيث كان شرط المستوى العلميّ للمعيد فيها جدّ عالٍ، ولا ينقل لها إلاّ من طار صيته وكان عالما وليس بطالب، وإنّ نُقل لها على هذه الصّفة فكان يُعطى منصب النّيابة لحالة طارئة، وهو ما جرى في حال المدرسة المستنصرية ببغداد عندما اِستعانت **بأبو الحسن المغربي** (ق7هـ/13م) الذي كان معيدا في الأصل في مدرسة أخرى فجعل في نيابة التّدريس للمالكيّة لحين وصول سراج الدين عبد الله المغربي المدرس الأساسي[2]، والمدرسة المستنصرية من المدارس التي أكّدت بُعدها في إختيار طاقم مدرّسيها وشيوخها ومعيديها فقد كانت تختارهم من كبار العلماء ممن إنتهت إليهم رئاسة العلم وحصلوا على إسنادٍ عالٍ، وهو نفس ما حدث أيضا مع **علم الدين أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن عمر المغربي** (ت673هـ/1274م) الذي كان معيدا في المدرسة المستنصرية على أخيه وهو ليس بطالب بل عالما

(1) -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص251.

(2) -محي الدين عبد القادر(ت775هـ): **الجواهر المضية**، ج1، ص396.

متمرسا في التّدريس، حتىّ إنّه نقل إلى المدرسة البشرية كمدرس أساسيّ، لكن لـمّا أعيد للمستنصرية بعد وفاة أخيه لم يكن للإعادة بل لتدريس في مكانه[1] لأنّه تحقق فيه شرط المؤسسة[2].

ثالثا: الوظائف التّدريسيّة ما بين التعدّد والتّنوّع.

فكما كان هناك فئة من علماء المغرب قد زاولت أحد الوظائف التّدريسيّة والّذين أسلفنا مسارد أسماؤهم كانت هناك فئة كبيرة أخرى قد قُدر لها العمل في أكثر من منصب، لكن قبل الخوض في التّفاصيل رأينا أنّه يستوجب أولا شرح سبب عنونتنا لهذا العنصر على هذا المنوال، وهو عدم وضوح المادة الخبرية في نظام وطريقة عمل الأغلبية الساحقة ممن كان لهم أكثر من منصب تدريسيّ، بمعنى آخر أنّ السير لا تساعد بالتفصيل حول ما إذا كان العالم المغربي قد جُمعت له هذه المناصب في آن واحد أو تدرج أو تنقل فيها خلال مسيرته الوظيفيّة، وهو ما أدى إلى طمر العديد من المعلومات التي قد تفيدنا في فهم وضعيتهم، خصوصا أنّ مراتب المناصب التّدريسيّة ليست كلها على نفس مقياس العُلوّ، ونظرا لذلك لم نستطيع الخروج بحدّ يفصل مجموعة العلماء الذين كان لهم أكثر من منصب تدريسيّ، لأنّ الأمر نوعا ما معقّد وكثير التّشعّب وقد يؤدي بنا إلى التّكهّنات لهذا سنبقي المسألة بين التعدّد والتنوّع، أي سنشير إلى من أُثبت تعداده بينما نبقى باقي العناصر على منوال التنوّع كما سيق في سيرهم، وما ننوه له أيضا هنا أنّ ظاهرة التّعدّد والتّنوّع قد تجاوزت عند البعض دائرة التّدريس إلى تولّي وظائف إداريّة وقضائيّة وحتىّ دينيّة أيضا، لأنّه لم يكن آنذاك نظام لاستقلالية الوظائف التي تختلف أنماطها ومضمونها عن بعضها البعض، فنجد العالم مدرسا وفي نفس الوقت قاضيا وإماما وناظرا ...إلخ، لكننا سنساير نظام الخطة ونخوض في الحديث عن الظاهرة إلاّ في التّدريس وسنؤجل التّفصيل في التّنوّع وجمْع العديد من المناصب المختلفة وأسبابها إلى المبحث الأوّل من الفصل الأخير، كما يجب التذكير أنّنا أخذنا إحصاء مجموعة المدرّسين الذين تعدّدة وتنوّعت مناصبهم في كل نوع من وظائفهم التّدريسيّة ضمن الإحصاء العام في ما سلف ولن نكرر أخذه هنا.

---

[1] – ناجي معروف: **تاريخ علماء المستنصرية**، ص113.

[2] – المدرسة المستنصرية: كان المعيدون في هذه المدرسة ينقلون إلى مدارس أخرى كمدرّسين لعلوّ كعبهم العلميّ، لكن إذا ما أعيدوا مرة أخرى إليها فكان بإمكانهم أنّ يوظفوا كمدرّسين أساسيين، لأنّ شرطها قائم على أنّ يكون مدرّسوها مدرّسون من مدرسة أخرى وليسوا معيدون حتىّ لو كانوا شيوخا مشهورين.

ولنا بعد هذا الموجز أنّ نعرض من خلال الجدول[1] الظاهر أمامنا خوارزمية التّعدّد وتنوّع الوظائف التّدريسيّة للمجموعة الثانية من علماء المغرب، حتّى نتمكّن بكل سهولة الوقوف وشرح عدّة ملاحظات مفادها:

الوظائف التّدريسيّة التي جمعت أو تنوّعت وفق سير تراجم علماء المغرب	عدد العلماء الذين شغلوها
وظيفة تدريس الفقه +مشيخة الحديث+ تصدير +إنابة تدريس +تأديب خاص	01
وظيفة تدريس الفقه +مشيخة الإقراء + مشيخة النحو +التصدير	01
تدريس الفقه +مشيخة الحديث + تصدير + إعادة	01
تدريس الفقه + مشيخة الحديث + تصدير	02
تدريس الفقه + إنابة تدريس + إعادة	01
تصدير + نيابة تدريس + تأديب خاص	01
تدريس الفقه + مشيخة الإقراء	02
تدريس الفقه +مشيخة الحديث	10
تدريس الفقه + تدريس الطب	02
مشيخة الإقراء + تصدير	02
مشيخة النحو + تصدير	01
تدريس الفقه + تدريس التفسير	01
تدريس التفسير + إنابة تدريس	01
تدريس الفقه + تصدير	01
تدريس الفقه + إعادة	07
تصدير + إعادة	01
تدريس الدروس الخاصة + التأديب	01
تدريس الفقه + تدريس الدروس الخاصة	02
تدريس الفقه +إنابة تدريس	01
نيابة تدريس + إعادة	01

أولا: أنّ هذا التعدّد والتنوّع والذي أطلق عليه George Makdisi مصطلح "التّداريس"[(2)] قد تباين من مدرّس إلى آخر، فمنهم من كان على وظيفتين ومنهم من ألمّ وتقلّب إلى ثلاث أو أربع وظائف، بينما هناك من تجاوز ذلك إلى خمس مناصب تدريسيّة، وربما كان أكثر لأنّه يجب أنّ نعلم أنّ هناك اختصار يرِد أحيانا في بعض التّراجم كالقول وتولّى "غيرها من تداريس".

ثانيا: أنّ هناك تفاوتات في علوّ وتوسط رُتب المناصب التّدريسيّة بين بعض المدرّسين، وإنّ كان هناك من المدرّسين من صادف أنّ كان على نفس الرُتب وتعداد المناصب مع غيره كـ (تدريس الفقه + مشيخة الحديث) و(تدريس الفقه + إعادة) وغيرها، لكن هذا التّفاوت في رُتب المناصب كما هو ظاهر ليس بالضرورة أنّ يكون بين مدرّس وآخر بل التّفاوت كان في مناصب المدرّس الواحد في

[1] - الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

(2)-George Makdisi : **The Rise of colleges,** p153.

حدّ ذاته (كتوليه منصب أساسي مع منصب مساعد)، وهو وإنّ دلّ فإنّه يدلّ على أنّه ليست هناك ديناميكية ثابته في ولاية المناصب، فرُتب المدرّسين كما حاولنا تبيانه في كثير من المحطّات خصوصا في هكذا نماذج ممن جمع لهم وتنوّعت وظائفهم لا يمكن أنّ ينظر لأمرها على أنّها متوقفة وحكر بمؤسسة تعليميّة دون أخرى، بل كانت عامة[1] أي كان بإمكان العالم أنّ يدرس في مدرسة وينيب أو يتصدّر أو يؤدِّب في مؤسسات أخرى.

ثالثا: على أنّهم لم يرتبطوا بشكل نهائي ووجوبي بمعهد واحد، بل تلوّنت حركتهم وهو طبيعي تماشيا مع كثرة تدارسيهم.

وبعد هذه القراءة السريعة للمعطيات المصدرية حريّ بنا أنّ نتساءل عن الأسباب والمؤهلات التي ميّزت هذه الفرقة من العلماء على أقرانهم السابقين، الذين ثَبتوا على وظيفة تدريسيّة رسميّة واحدة طوال مشوار حياتهم الوظيفيّة؟

وللإجابة على ذلك يجب أنّ نتفق على أنّه من العسير أنّ تكون هناك إجابات واضحة في هذا الموضوع لكن مع ذلك يمكن أنّ نتتبع أثر البعض منها، ولعلّ ما ننطلق منه هو إختلاف المستوى الثقافيّ والأهليّة العلميّة، حيث نجد العديد من الدّراسات ما تحاول جعله معيارا وميزة عند المقارنة بين العلماء، وهو سبب إلى حدّ ما ينطبق على بعض عناصرنا لأنّه من المسلّمات أنّ لا يكون الجميع على وتيرة واحدة، لكن من جهة أخرى لا يمكن تعميمه لأنّنا برهنّا في العديد من المواضع في هذا الفصل أنّ هناك جمهرة منهم كانوا في منازل جدُّ عالية من الكفاءة والأهليّة العلميّة، ثمّ إنّ من أدلّتنا أنّ الذين تفرّدت مناصبهم قد اعتمدوا في نفس المعاهد الرسميّة المختلفة التي أدرج فيها من تعدّدت مناصبهم والتي لا يولّى فيها إلاّ العلماء والمشايخ المشهورين على حدّ قول القلقشندي آنذاك أنّ السّلطان لا يوليّ في وظيفة التّدريس "إلاّ فيما يعظم خطره ويرتفع شأنه مما لا ناظر له"[2]، ضف إلى ذلك على أنّه لا يمكن أنّ نعتبر تباين وتفاوت المراتب الوظيفيّة التّدريسيّة معيارا مؤكدا على إختلاف المستوى العلميّ بين من من شغلوا منصب واحد وبين من شغلوا أكثر كما إستدل به بعض الباحثين[3]، لأنّه وبكل بساطة شرحنا وتَبيّن هذا في ملاحظات الجدول أعلاه أنّ هذه التّفاوتات والمراتب قد ألّمت بها السيرة العلمية للعالم الواحد (مدرس فقه في مدرسة كبرى وفي نفس الوقت مثلا معيد درس في مدرسة أخرى...).

(1) -وهو نفس تقريبا ما خلص إليه صالح حمد فلاح الحجاج: **التعليم في مدينة دمشق**، ص114، 115.

(2) - القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص39.

(3) – مثل ما ورد علي أحمد: **الأندلسيون والمغاربة**، ص207، 208.

كما أنّ المراتب الوظيفيّة التّدرسيّة التي تحاول بعض الّدراسات ترتيبها حسب السلم الأعلى (وظيفة تدريس الفقه أعلى منزلة من وظيفة مشيخة الحديث والقرآن) كانت قد تساوت أو تقاربت في المراتب في مرحلة ما، وهذا إذا ما أسقطنا ذلك على المؤسسات المستقلّة التي تخصّصت لذلك الفرع، بمعنى أنّ المدرسة أو الدار التي حدّد واقفوها لأي غرض علميّ أساسيّ ستكون مكان المدرّس على منوال ذلك العلم الأساسيّ هو أعلى منصبا فيها، فمشيخة الحديث يكون صاحبها أعلى رتبة في دُور الحديث ومدرّس الفقه في المدارس الفقهيّة، وأمّا العلوم الملحقة التي تأتي تبعا وراء العلم الأساسيّ كان مدرّسها في درجة أقلّ سواء من الناحية الوظيفيّة أو المُرتَب[1]، وهو ما حاول George Makdisi تلخيصه بقوله أنّ مدرّسا الحديث والقراءات قد رفعت مكانتهما الوظيفيّة بعدما تمّ إنشاء أقسام ودُور قرآن وحديث خاصة بهما بعدما كان مدرّس الفقه أرفعهما[2]

ومع ذلك وجدنا أنّ هناك بعضا من المؤثرات الأخرى التي كانت سببا مباشرا وأخرى غير مباشرة في هذا التّعدّد والتّنوّع أو التفرّد الوظيفيّ بين علماء المغرب، ومنها:

عدم تكافؤ الفرص من عالم إلى آخر، وهذا بناءً على طريقة الحصول على المنصب، فهناك من توصّل إلى أحد التّداريس جراء تنازل شيخه له عن مكانه أو لموته، أو لرغبة وطلبٍ خاص من السّلطان، أو لغبطة الطلاّب لعلوّ شهرته، وهناك من سيقت له الفرصة بشكل علاقات سياسيّة وإجتماعيّة أو لرابطة أسرية، دون أنّ ننسى الجانب المهم وهو المنافسة بين طبقة العلماء على إختلاف أجناسهم في محاولة الظفر بمقعد أو تمريره أو حبسه بين أفراد الأسرة الواحدة مما قلّل الفرصة للغير، وهو ما سنؤجله في شرحه ونقدم أمثلة عليه في الفصل الأخير.

أمّا السبب الأخر الذي عايّناه أثناء قراءة السير هو ما يمكن أنّ نسميه **"بالتّفاضل الوظيفيّ"**، ونقصد من ذلك أنّ هناك من برع في علم غير علم الوظيفة التي أسندت فيها لتدريس، إلاّ أنّه لم يهتم بتحصيل مقعد تدريسيّ فيها رغم الطلب عليه، وقد ضربنا مثال بقصة العالم **مُحَّد المشدالي** (ت864هـ/1460م) في كفاءته الطّبّيّة غير أنّه إبتعد عن ممارسته وظيفيًّا سواء تدريسيًّا أو تطبيبًا، والأمثلة كثيرة في ذلك بحيث أنّ الكثير من علماء المغرب قد تعدّدت وتنوّعت العلوم التي يتقنونها وإشتهروا بها وعلى رأسها العلوم الدّينيّة واللّغوية إلاّ أنّ جمهرة منهم فضّلوا التّخصّص في فرع معيّن كممارسة وظيفيّة، أمّا الجمهرة الباقية فقد استغلوها مما مكّنهم من العمل في كل مكان

[1] -يمكن ملاحظة هذا من خلال نصوص المؤسسات المتناثرة في المصادر.

[2]-George Makdisi : **The Rise of colleges,** p211,212,215.

إستطاعوا الوصول إليه بالكفاءة والجدارة(1)، ثمّ لا ننسى أنّ هناك من علماء المغرب من كانت أسماءهم بارزة ولم ولم تحتاج للبرهان فمنذ أنّ وطئت أقدامهم المشرق حفظ لهم مقامهم وفتحت لهم أبواب الوظائف على أنواعها من غير طلب، والمتجول في سيرهم سيلاحظ بكل تأكيد الأمر.

أمّا أخر ما يمكن أنّ نستعين به لفهم ما قد يؤثّر على فرص العمل والتعدّد هي **الشروط الوظيفيّة** التي نصّت عليها نصوص أوقاف معاهد العلم، ولنا أنّ نقف على بعض منها سريعا لأنّها أكثر مما أنّ تُعدّ أو تحصر كالتي إشترطت ألاّ يتولّى مقعد تدريس الفقه فيها إلاّ القضاة، وكان منها في دمشق ثلاث مدارس شافعيّة إشتهرت بشرطها هذا في القرن 7هـ/13م فكان يطلق عليها بسبب ذلك بمدارس القضاة الشّافعيّة وهي: الشامية البرانية والشامية الجوانية والظاهرية الجوانية(2)، وهذا الجمع عزّز الفرصة لمن كان على القضاء وقلّلها على غيرهم، مثل **أسرة المسلاّتي الطرابلسية المغربية** فعندما كان من أفرادها قضاة شافعيّة تمكّنوا من نيل مصاف التّدريس بالمدرسة الشامية الجوانية والظاهرية الجوانية بكل سلاسة.

أو أنّ تنحصر في أحد الأسر بشرط صاحب المؤسسة، ولم يكن حينها النزول فيها للتدريس إلاّ بموافقة هذه الأسرة سواء إستقلالا أو إنابة، مثلما حدث للقاضي **المغربي برهان الدين اللقاني** (ت896هـ/1491م) مع أسرة شيخه الزين عبادة التي كانت بيدها تدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة الأشرفية برسباى بشرط واقفها(3)، حيث قام حفيديّ هذا الشيخ الزين بنزول للبرهان في تدريسها إنابة بعد أنّ رام الجلوس في تدريس الفقه المالكيّ بالبرقوقية عقب صاحبه السنهورى، غير أنّه عُرض(4) وذلك إدراكا منهما لمنزلته العلميّة والإجتماعيّة.

(1) -علي أحمد: **الأندلسيون والمغاربة**، ص209.

(2) -ينظر النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج1، ص233. وكذا تدريس الشافعية بالزاوية الحسابية بجامع عمرو بن العاص التي تعدّ من أعظم زوايا الشافعية كانت مضافة للقاضي القضاة. محمّد بن عيسى بن كنان: **حدائق الياسمين**، ص114. وكذا حال تدريس المالكية بقبة الصالح التي قيل أنها لم تزل في جملة الوظائف المضافة لقضاة القضاة في الأول والآخر. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص242.

(3) —المدرسة الأشرفية برسباى: وهي من أهم مدارس القاهرة، من إنشاء السلطان الأشرف برسباى، يذكر أن هذه المدرسة جعلت للحنفية لكن ما لبث واقفها أن جعل عند افتتاحها قسما خاصا للمالكية خصيصا لهذه الأسرة التي تعود إلى عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم بن سراج بن نجم بن فضل بن فهد بن عمرو الزينة الانصاري الخزرجي الزرزاري القاهري المالكي(ت846هـ). ينظر أكثر شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص16، 17. ج10، ص27.

(4) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص162، 163.

وهناك من المؤسسات ما خطّت شروطا صعبة كأنّ تحيّزت إذا جاز التعبير عنصريًّا ومذهبيًّا، مثلما نصّت عليه المدرسة الرواحية الشّافعيّة بدمشق حيث قال النعيمي عن صاحبها "وشرط على الفقهاء والمدرس شروطا صعبة لا يمكن القيام ببعضها، وشرط أنّ لا يدخل مدرسته يهودي ولا نصّراني ولا حنبليّ حشوي..."[(1)]، وهناك من اِشترط في المدرس في مدرسته أنّ يكون عالما بالخلاف[(2)] كما رُسم في شرط المدرسة المسرورية بدمشق.

وعلى العموم فعيّنات العلماء التي ضبطنا أسماؤهم في إطار التعدّد وتنوّع الوظائف التّدريسيّة كان عددهم 40 عالما، وقبل التّدرج في ذكرهم يجب أنّ نشير أنّنا استعنا من المسيرة الوظيفيّة والعلميّة للبعض منهم فيما سلف من نقاط نظرا لما ألزمتنا إليه الحاجة ونظام الخطة على الإستدلال بهم:

الرقم	مسرد بأسماء المدرّسين	نبذة عن حياتهم الوظيفية التّدريسيّة
1	أبو الحسن علي المغربي(ق7هـ/ 113م)	بدأ مشواره التّدرسيّ في **وظيفة الإعادة**، لينقل بعدها أثناء إفتتاح المدرسة المستنصرية وبالتحديد سنة631هـ/1234م إلى **منصب نائب** المدرّس لتدريس الفقه المالكيّ لمدة سنة، عزل بعبد الرحمن بن مُحَمّد بن عمر البصري، ثمّ نقل المنصب من هذا الأخير سنة 633هـ/1236م إلى المدرّس الأساسيّ سراج الدين عبد الله بن عبد الرحمن المغربي[(3)].
2	عثمان بن سعيد بن كثير شمس الدين أبو عمرو الصنهاجي الفاسي (565-639هـ/1170-1241م)	إلى جانب وظائفه في القضاء والإدارة **تصدّر** بالجامع العتيق بمصر، وعيّن في **منصب درس الفقه** الشّافعيّ بجامع الأقمر[(4)].
3	ضياء الدين مُحَمّد بن عمر القسطلاني (598-663هـ/1202-1265م)	إمام الحرم المكيّ، ولّي **تدريس الفقه** بالمدرسة المالكيّة لإبن حداد المهداوية (مدرسة الأدارسة) بمكة، كما فوّض له **مشيخة الحديث** بالمدرسة المنصورية (المظفرية)[(5)].
4	علم الدين أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن عمر المغربي (673هـ/1274م)[(6)]	قدم بغداد في أثناء خدمة أخيه سراج الدين عبد الله المغربي كمدرّس للمالكيّة بالمدرسة المستنصرية، وجعل أي علم الدين **معيدا** لدرّسه، ثم رُتب **مدرّسا** أساسيّا للطائفة المالكيّة

(1) – النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج1، 200، 201.

(2) – ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص233. هو علم قائم على معرفة مسائل الخلاف بين المذاهب في دراسة خاصة. علي سيد علي: **القدس**، ص163.

(3) –ابن الفوطي(ت723هـ): **الحوادث الجامعة**، ص55. محي الدين عبد القادر(ت775هـ): **الجواهر المضية**، ج1، ص396.

(4) –شمس الدين الذهبي(ت748هـ): **تاريخ الإسلام**، ج14، ص297. تقي الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص325، 326.

(5) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص231، 232. **ذيل التقييد**، ج1، ص202. يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **الدليل الشافي**، ج2، ص669.

(6) – ناجي معروف: **تاريخ علماء المستنصرية**، ص114،113.

		بالمدرسة البشرية عند إفتتاحها سنة 653هـ/1255م، ثمّ نقل بعد وفاة أخيه سراج سنة 669هـ/1270م إلى **التّدريس كمدرّس أساسي** بالمستنصرية[1].
5	عثمان بن عبد الكريم سديد الدين التزمنتي الصنهاجي(605-674هـ /1208-1275م)	ولّي **وظيفة إعادة** درس الفقه للشافعيّة بالمدرسة الصالحية بالقاهرة على المدرس عز الدين بن عبد السلام المغربي (ت660هـ/1262م)، وتسنّم كذلك وظيفة إعادة درس الفقه للشافعيّة بمدرسة اليازكوج بمصر على الشيخ أبو الطاهر مُحَمَّد الجابري المحلي (ت633هـ/1236م)، ثمّ قُلّد منصب **درس الفقه** بالمدرسة الفاضلية للشافعيّة[2] إلى جانب نيابة القضاء[3].
6	تاج الدين علي بن أحمد القسطلاني (588-665هـ/1192-1267م)	**درّس الفقه المالكيّ** بالمدرسة القمحية بمصر بعد أنّ أقام سنين مع والده بمكة يحدث بها، وولّي كذلك **مشيخة الحديث** بدار الحديث الكاملية بالقاهرة بعد الرشيد العطار [4].
7	زين الدين عبد السلام بن علي عمر بن سيد الناس الزواوي (589-681هـ/1193-1282م)	إهتمّ بالقراءات وتمكّن فيها، ولّي **مشيخة الإقراء الكبرى** بالتربة الصالحية بدمشق، وإستمرّ فيها لمدة 22سنة متواصلة، فإنتهت إليه رئاسة الإقراء بالشّام مع القضاء الأكبر، كما تنوّعت وظائفه حيث نُصب **لتدريس الفقه** المالكيّ بالمدرسة الصلاحية (النورية) بدمشق بعد جمال الدين عثمان الحاجب، ودرّس الفقه بالزاوية المالكيّة بالجامع الأموي[5].
8	قطب الدين مُحَمَّد بن أحمد القسطلاني (614-686هـ/1217-1287م)	كان قد نزل بمدرسة دار زبيدة بالحرم المكيّ **فدرّس الفقه** الشّافعيّ فيها، ثمّ إنتقل إلى القاهرة بطلب خاص بعد وفاة أخيه تاج الدين (رقم6) في سنة 665هـ/1267م لتولّي مكانه في **مشيخة الحديث** بدار الحديث الكاملية، حيث إستلمها من نائبها وهو إبن أخيه عبد المولى بن تاج الدين، كانت لقطب الدين مسيرة حافلة في رواية الحديث بالحرم المكيّ أيضا في الحلقات العامة حيث حدّث بالكثير من مروياته، وكذلك بدمشق أين سمع عليه أكبر محدّثيها[6].
9	الشريف بن الدلالات مُحَمَّد بن عمر بن موسى الكركي الفاسي (627-689هـ/1230-1290م)	شيخ المالكيّة والشّافعيّة في مصر والشّام، أُجلس **لتدريس الفقه** الشّافعيّ بالمدرسة الطيبرسية بالقاهرة، وكان أوّل من أجلس فيها لتدريسه وقد رافقه تلميذه عالم المغرب شهاب الدين القرافي الصنهاجي في تدريس الفقه المالكيّ، كما تولّى الشريف هذا بالمدرسة القمحية بمصر **وظيفة الإعادة** على درس الفقه المالكيّ قبل أنّ ينتقل إلى الكرك ليتولّى قضاءها [7].

---

(1) – ونجد في موضع آخر قد قيل أن عز الدين أبو مُحَمَّد الحسن بن القاسم بن هبة الله النيلي (ت712هـ/1312م) هو من تولّى عند موت سراج الدين، فهل هذا يعني أن هذا الأخير في مرحلة ما كان نائب مؤقت حتى قدم علم الدين؟

(2) –لم تذكر المصادر المدارس التي تولّى فيها إعادة الدرس لكننا رجحنا المدرستين الفاضلية واليازكوجة لأنه قد درّس بهما المدرّسين اللذان أعادا عليهما.

(3) – تقي الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص337. فخر الدين بن المعلم(ت765هـ): **نجم المهتدي**، ج2، ص 131، ج1. ص601.

(4) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج6، ص137. يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج3، ص223. أحمد بابا التنبكتي(ت1036هـ): **نيل الابتهاج**، ص98.

(5) – ابن الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية**، ج1، ص348. مُحَمَّد الشوكاني(ت1250هـ): **البدر الطالع**، ج2، ص249.ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص300.

(6) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص324. بدر الدين العيني(ت855هـ): **عقد الجمان**، ج2، ص286. يوسف بن تغري تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج9، ص261.

(7) – ابن دقماق(ت809هـ): **الإنتصار**، ج1، ص97، 98. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص404.

10	أبو بكر بن مُحَّد بن قاسم مجد الدين التونسي(ت656-718 هـ/1258 -1318م)	إشتغل ببلاده واعتنى بالقراءات، ثمّ دخل القاهرة وأقام بها مدّة، ثمّ دخل دمشق أين تمرّس فيها على القراءات أكثر على يد العلاّمة إبن سيد الناس الزواوي سنة 681هـ/1282هـ، ثمّ إنتقل إلى مدينة حلب التي أقرأ فيها عند قبر زكريا، **ليتصدّر** بعدها بالجامع الأموي لإقراء القراءات، وفي سنة 693هـ/1294م وإلى جانب نيابته في الإمامة بنفس المسجد ولّي **مشيخة الإقراء الكبرى** بتربة الصالحية وكذلك **مشيخة الإقراء** بالتربة الأشرفية وجامع التوبة، كما تولّى **مشيخة النّحو** بالمدرسة الناصرية **ودرّس الفقه** الشّافعيّ بالمدرسة الأصفهانية والزاوية المالكيّة[1] بالجامع الأموي[2].
11	ركن الدين أبو عبد الله القويع مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الرحمن التونسي (644-738هـ/1246-1337م)	كان أوحد زمانه في علوم شتى، تولّى **منصب تدريس الفقه** المالكيّ بالمدرسة المنكوتمرية، **وإعادة** الدّرس المالكيّ بالمدرسة الناصرية والجامع الطولوني وغيرها، بالإضافة إلى تدرّيسه **درّس الطّبّ** بالمارستان المنصوري[3].
12	أبو الروح عيسى بن مسعود بن منصور بن يحي بن يونس الزواوي (664-743هـ/1266-1342م)	تولّى إلى جانب القضاء **تدريس الفقه** بالمدرسة المالكيّة بمصر وبالتحديد في الزاوية التي خصّصت للمالكيّة، وكذلك درّس نفس التّخصّص بالمدرسة المنكوتمرية بالقاهرة، وكان قبل ذلك قد درّس الفقه بالجامع الأموي[4]، وتقلّد **وظيفة الإعادة** في كلاّ المدرستين الناصرية الجديدة بالقاهرة والصالحية، ثمّ أصبح في أخر المطاف معيدا بالمدرسة المالكيّة بعد أنّ تنازل لإبنه علي عن المنصب الرّئيسيّ فبقي على ذلك إلى أنّ توفي[5].
13	مُحَّد بن إبراهيم بن يوسف بن حامد تاج الدين المراكشي (700-752هـ/1301-1351م)	تقلّد وظيفة **الإعادة** بالمدرسة الصلاحية بالقرافة، ثمّ تولىّ **تدريس الفقه** الشّافعيّ بالمدرسة المسرورية بدمشق[6].
14	يوسف بن علي بن سليمان القروي(ت764هـ/1363م)	مما جاء في أمره بإختصار أنّه كان **قارئ الحديث بدرس الخاص** الذي أوقفه وزير بغداد في الحرم الشريف، كما **أدّب** الأطفال فيها[7].
15	عبد الله بن مُحَّد بن أبي القاسم	مارس التّدريس العام كوالده بالحرم المدنيّ، وتصدّر لإشغال الطلبة لأكثر من50 سنة فكان

(1) -لا نعلم كيف تمكن من تدريس الفقه المالكي وهو شافعي المذهب في هذه الزاوية، والإحتمال الأكبر هو تمكّنه في المذهبين.

(2) - ابن حجر العسقلاني(ت845هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص552. النعيمي(ت978هـ):**الدارس**، ج3، ص4. ابن الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية**، ج1، ص167. ابن أيبك الصفدي (ت764 هـ): **أعيان العصر**، ج2،ص34. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8 ص86.

(3) - ابن الجزري(ت833هـ): **نفس المصدر**، ج1. ص227. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج7، ص38. ابن مخلوف(1360هـ): **شجرة النور**، ج1، ص299.

(4) -قد تعدّدت معاهد العلم بالجامع ولم تحدد لنا التراجم نوع المعهد الذي درّس فيه لكننا نرجح تدريسه للفقه المالكي تبعا لتخصص التدريس السالفة .

(5) - ابن حجر العسقلاني(ت845هـ): **الدرر الكامنة**، ج3،ص212. ابن أيبك الصفدي (ت764 هـ): **أعيان العصر**، ج3، ص227، 228. وليّد الزبيري وأخرون: **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة**، مجلة الحكمة، مانشستر - بريطانيا، ط1، 2003م، ص1807. ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص73 ،82.

(6) - ابن أيبك الصفدي (ت764 هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص233، 234. جلال الدين السيوطي(911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص16. تقي الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**،ج9، ص147. ابن القاضي شهبة(ت850هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص364، 365.

(7) - تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج7، ص488.

	فرحون بن مُحَّد بن فرحون التونسي (693-769هـ/1294-1367م)	صبورا على السماع والإشتغال، وكان أهم ما بيده من وظائف رسميّة هو **تدريس الفقه** المالكيّ بالمدرسة الشهابية وتدريس **الدّروس الخاصّة** كـ(درس الفخر ناظر الجيش ودرس شعيب بن مدين المغربي)، كل ذلك إلى جانب نيابته في القضاء(1).
16	يحي بن موسى الراهوني الفاسي (ت773هـ/1371م)	تمكّن بعد الإستقرار بالقاهرة من تولّي **تدريس الفقه** المالكيّ بالمدرسة المنصورية والخانقاة الشيخونية، وتقلّد أيضا **مشيخة الحديث** بالمدرسة الصرغتمشية(2).
17	شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مُحَّد بن علي العنابي(716-776هـ/1316-1374م)	أثمرت ملازمته لشيخه أبا حيان الأندلسي بالقاهرة على إتقان علم النّحو والقراءات على أوجهه الثمانية حتىّ إشتهر في زمنه، كما كان صوفيّا بالخناقاه الأندلسية بدمشق عند دخوله إليها، وما لبث بسبب هذه الشهرة أنّ تولّى **مشيخة النّحو** بالمدرسة الناصرية الجوانية بعد العالم سيف الدين البعلبكي حتىّ أصبح يعرف بشيخ النّحاة، **وتصدّر** أيضا بالجامع الأموي لإقراء العربية والنّحو(3).
18	أبو عبد الله مُحَّد بن أحمد بن مُحَّد بن مُحَّد بن مرزوق التلمساني الخطيب (711-781هـ/1311-1379م)	بعد حياة طويلة خاضها في المغرب الإسلامي والأندلس متقلّدا فيهما جملة من الوظائف بما فيها التّدريس إنتقل إلى القاهرة سنة 773هـ/1371م، وهذا بعد عزله عن قضاء تونس فقلّد بها جملة من التّداريس **كدرس الفقه** المالكيّ بخانقاة شيخو والمدرسة القمحية والنجمية (الصالحية) و**مشيخة الحديث** بالصرغتمشية(4).
19	أبو عبد الله شمس الدين مُحَّد بن يوسف الركراكي(ت793هـ/1391م)	تمكّن من تولّي **تدريس الفقه** المالكيّ بالمدرسة المنصورية بالقاهرة بعدما إفتكها من قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم الأخنائي، ثمّ عُزل عنها سنة 775هـ/1373م، وفي السنة التي بعدها 776هـ/1374م ولّي تدريس المالكيّة بالمدرسة الحجازية بالقاهرة، **وتصدّر** للإقراء بالجامع الأزهر، وتولّى معها **مشيخة الحديث** بالخانقاة الشيخونية ثمّ نقل من درس حديثها إلى درس فقهها بعد وفاة إبن مرزوق التلمساني سنة 781هـ/1379م، وجعل له مع ذلك تدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة القمحية ثمّ عُزل من تدريس المالكيّة في الشيخونية سنة 786هـ/1384م وأعيد في نفس السنة بعد وفاة مدرّسها، وكذلك تولّى مشيخة الحديث

(1) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج2، ص455. ابن مخلوف(1360هـ): **شجرة النور**، ج1، ص291. السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص405.

(2) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص421. ابن فرحون(ت799هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص362.ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج8، ص394، 395. جلال الدين السيوطي(911هـ): **حسن المحاضرة**، ج1، ص460. أبي زكريا الراهوني(ت773هـ): **تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول**، تح الهادي حسين شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية واحياء التراث، الإمارات العربية، ط1 ،2002 م، ج1، ص65.

(3) – شهاب الدين العنابي(ت776هـ): **نزهة الابصار**، ص13، 14. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، 356، 357. ابن حجر العسقلاني(ت845هـ): **تبصير المنتبه**، ص991.

(4) – ابن عماد(ت1089هـ):**شذرات الذهب**، ج8، ص467. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص235، 236. ابن القاضي القاضي شهبة(ت850هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص17. جلال الدين السيوطي(911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص46. ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج2، ص290.

		بالمدرسة الصرغتمشية سنة791هـ/1389م كل هذا قبل أنّ ينتدب للقضاء الأكبر لمصر [(1)].
20	برهان الدين إبراهيم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر الصنهاجي (717-796هـ/1394م)	تقلّد **تدريس المالكيّة** بالمدرسة الشرابشية لنحو 17 سنة، وكذلك فوّض له تدريس المالكيّة بالمدرسة النورية(الصلاحية) بدمشق، **ومشيخة درس الحديث** بدار الحديث الحمصية ومسجد الكوجك، كل هذا مع ولايته قضاء الشام[(2)].
21	زين الدين قاسم بن مُحَمَّد بن إبراهيم المغربي(ت799هـ/1397م)	تقلّد **الإعادة** لدرس المالكيّة بالدّرس الصالحي بقبة المنصورية وأماكن أخرى، كما كانت له حلقة **تصدير** يشغل فيها الفقه على مذهب مالك بزاوية المغاربة بالجامع الأزهر وغيره[(3)].
22	شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الغماري(ت720-802هـ /1320-1399م)	ممن إنتهت إليه الرئاسة في علم النّحو واللّغة في مصر وصار شيخها بدون مدافع، **تصدّر** لإقرائهما سنين عديدة، وإستقرّ بأخره في **مشيخة إقراء** القرآن بالشيخونية[(4)].
23	أبو سالم إبراهيم بن مُحَمَّد بن يحي التاذلي(732-802هـ/1332-1399م)	إلى جانب مناصبه القضائيّة تولّى سنة 790هـ/1388م **تدريس الفقه** المالكيّ بالمدرسة النورية بدمشق التي نازع عليها القاضي برهان الدين إبراهيم الصنهاجي(ت796 هـ/1394م)، بالإضافة إلى تدريس الفقه بالمدرسة الشرابشيّة و**مشيخة الحديث** بحلقة إبن صاحب حمص سنة 796هـ/ 1394م بعد وفاة الصنهاجي[(5)].
24	وليّ الدين أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن خلدون التونسي (732-808هـ/1332-1405م)	من جمل وظائفه التي تقلّدها أثناء إستقراره بديار المصرية من غير القضاء **التصدير** للإقراء بجامع الأزهر، وفي سنة 782هـ/1380م ولّي **تدريس الفقه** المالكيّ بالمدرسة القمحية عوضا عن القاضي علم الدين البساطي نظرا لوفاته، ودرّس الفقه أيضا بالمدرسة الظاهرية البرقوقية، وفي سنة791هـ/1389م إستقرّ في **مشيخة الحديث** بالصرغتمشية عوضا عن الشيخ بن أبي يزيد السرابي[(6)]، كما درّس الفقه بقبة الصالح التابعة للمارستان المنصوري[(7)].
25	علي بن سيف بن علي سليمان اللواتي (750-814هـ/1349	كانت بداية مشواره في بلاد الشام أين قُرّر كطالب في عدّة مدارس من قبل تاج الدين السبكي بعد أنّ عرض عليه حفظ القرآن الكريم، كما جلس في الحلقات العامة ليشغل

(1) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج2، ص53. ابن القاضي شهبة(ت850هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص413، 444. أحمد بابا التنبكتي(ت1036 هـ): **نيل الابتهاج**، ص448.

(2) – ابن القاضي شهبة(ت850هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص241، 337، 510، 524. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص74،75.

(3) – ابن القاضي شهبة(ت850هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص238. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص538.

(4) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص76، 77. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص149. يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج11، ص16.

(5) – ابن القاضي شهبة(ت850هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص241،237، 510، 552. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، 246.

(6) – ابن مخلوف(1360هـ): **شجرة النور**، ج1، ص327. يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج7، ص 208. ابن القاضي شهبة(ت850هـ): **تاريخ ابن القاضي** ، ج3، ص262

(7) –قبة الصالح: ينظر لأمرها عند تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص268. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص146.

	-1411م)	النّاس، إلى أنّ إشتهر وحظي بوظائف عديدة كانت الإنطلاقة منها **بتأديب** أولاد فتح الدين بن الشهيد النابلسي (ت793هـ/1391م)، ثمّ ظفر منه **إنابة تدريس** الفقه الشّافعيّ على أبناءه في المدرسة الظاهرية الجوانية بدمشق، مع تولّيه **أمين خزانة كتب** المدرسة السيمساطية، **والتصدير** بالجامع الأموي والذي نرجح فيه تناوله فيه علوم اللّغة خصوصا النّحو الذي أضحى أحد ألقابه "النّحوي" لملَكَته القوية فيه، وغيرها من الوظائف التي لم يصرح عنها، وبعد الفتنة اللّكنية إنتقل إلى القاهرة فحصل على وظائف إدارية وأخرى تدريسيّة **كتدريس الفقه** الشّافعيّ بالخانقاة بالشيخونية ليوم واحد لإنتزاعها منه لإبن حجر العسقلاني (ت852هـ/1448م)، وتقلّد أيضا **مشيخة الحديث** في الخانقاة البيبرسية(1).
26	عبد الرحمن بن أبو أمامة مُحَّد بن النقاش الدكالي(747-819هـ /1346-1416م)	خلف والده في **تدريس الفقه** الشّافعيّ في المدارس التي درّس بها والتي لم نقف على أسماءها، وكان تسلّمه لمقاعد والده وهو في سّن صغير، ثمّ إنّ القاضي صفد العثماني كان قد تفرّد بالإشارة إلى أنّ عبد الرحمن قد **أعاد** بمدرسة حسن عن الأبناسي، هذا عدا مناصبه الأخرى من خطابة ووعظ(2).
27	مُحَّد بن مُحَّد أبي القاسم المشدالي البجائي(821أو 822-864 هـ/ 1418 أو1419-1460 م)	منذ دخوله للقدس سنة 847هـ/ 1443م أقرأ النّاس مدّة في كتاب العضد وكتب المنطق والمعقولات، أمّا عند إنتقاله إلى ديار مصر فقد قلّد **تداريس** عدّة فنون وعلى رأسها الفقه المالكيّ سنة 852هـ/1448م، وفي سنة 854هـ/ 1450م إستقرّ في **تدريس التّفسير** بالقبة المنصورية عوضا عن القاضي محي الدين عبد القادر الطفي الشّافعي(3).
28	أصيل الدين مُحَّد بن إبراهيم بن علي الهنتاتي المراكشي(778-872هـ/ 1376-1467م)	سجّل في مسيرته العديد من التّداريس في بلاد مصر، **كتدريس الفقه** المالكيّ بالجامع الحاكم والمدرستين القراسنقرية والحسينية، **ومشيخة الحديث** بالمدرسة الفاضلية، **والإعادة** بالمدرسة الكاملية والمنصورية، هذا عدا وظيفته في الشهادة في القضاة(4).
29	أبو العباس أحمد تقي الدين بن مُحَّد الشمني(801-872هـ/1398 -1467م)	من جمل الوظائف التّعليميّة التي أُجلس لها **وظيفة التصدير** بأحد جوامع القاهرة، بالإضافة إلى **مشيخة إقرأ الحديث** النبوي الذي قرّره فيها العز الشهابي أحمد بن عبد الرحيم العيني في مدرسة جده "البدر العيني"، وتقلّد كذلك تدريس الحديث بالزاوية الحلاوية(5)، كل ذلك إلى

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص230، 303. جلال الدين السيوطي(911هـ): **بغية الوعاة**، ج2، ص169. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص667. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج9، ص159.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص140. ابن عماد(ت1089هـ): **نفس المصدر**، ج9، ص200. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج2، ص243.

(3) – عدّدنا له هنا إلاّ الوظائف التي تولّاها بشكل رسميّ، لأن أبو الفضل المشدالي كان قد مارس التعليم في عدّة مناطق زراها كالشام والحجاز واليمن وتركيا وبلاد الروم. ينظر السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص186، 187. ابن تغردي بردي(874هـ): **حوادث الدهر**، ج1، ص285.

(4) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص263. **وجير الكلام**، ص795، 796.

(5) – الزاوية الحلاوية: من الزوايا المشهورة بالقاهرة، تقع بالخط الابارين بالقرب من جامع الأزهر، من إنشاء الشيخ مبارك الهندي السعودي الحلاوى سنة 688هـ. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، 300.

		إلى جانب **المشيخة** بمدرسة جوهر اللالا[1] **والنّيابة بمشيخة**[2] المدرسة الظاهرية البرقوقية[3]والتي نرجح تدرّيسه فيها أيضا للحنفية كنائب بناءً على سيرة مستنيبه العضد الصيرامي[4].
30	حسام الدين أبو عبد الله مُحَّد بن أبي بكر بن مُحَّد بن حريز التلمساني (804-873هـ/1401-1468م)	تولّى العديد من التّداريس كان البعض منها ما قبل ولايته القضاء الأكبر بمصر، **كتدريس الفقه** المالكيّ بالمدرسة المنصورية والناصرية والصالحية، والتي قد إستناب في كل واحدة منها نائبا عليه عند إستلامه القضاء، وبعدها إستقرّ في تدريس الفقه بالشيخونية وجامع إبن طولون مباشرة دون إنابة، وكان مع كل ذلك باشر التّدرّيس في المدرسة المؤيدية **نيابة** عن إبن صاحبه يوسف البدر بن المخلطة (ت863هـ/1459م)[5].
31	أبو اليسر مُحَّد بن أمامة مُحَّد بن الدكالي(ت877هـ/1472م)	مع ولايته لمنصب الخطابة تقلّد **تدريس الفقه** الشّافعيّ في جامع أصلم وفي المدرسة الظاهرية القديمة أيضا برغبة المحب القمني له فيها، **والإعادة** بالمدرسة الشريفية، كل هذا إلى جانب نيابة القضاء[6].
32	أبو حامد مُحَّد بن علي نور الدين التلواني(804-880هـ/1401-1475م)	من وظائفه الرسميّة **تدريس الفقه** الشّافعي بالجامع المقسي بمنطقة المقس من مصر، **والنّيابة** في التدرّيس بالمدرسة التنكزية عن إبن أخته البدر بن الونائي، ولم يقتصر تعليم أبو حامد في هذا فقد حدّث بأخره بصحيح مسلم وأقرأ اللّغة العربية، حيث أقرأ مما صنفه من مؤلفاته، ويبدو أنّ نشاطه هذا بجامع الأقمر الذي أصبح جزء من إسمه المعروف به[7].
33	يحي بن أحمد بن عبد السلام العلمي القسنطيني(ت888هـ/1483م)	كان في بادئ أمره **مؤدبا** لأولاد القاياتي في القاهرة، ثمّ **تصدّر** للتدريس بالجامع الأزهر وغيره، فإنتفع به الفضلاء لا سيما في الفقه، كما **إستنابه** إبن حريز التلمساني للتدريس عنه في الفقه المالكيّ بالمدرسة المنصورية بالقاهرة، وفي سنة 875هـ/1470م قطن مكة فجلس

(1) –مدرسة الجوهر اللالا: لم نقف على تعريف واضح لها، إلاّ ما تقدم عند السخاوي على أنها تعود لجوهر اللالا عتيق أحمد بن جلبان، وأن مكانها كان بالمصنع من بلاد مصر وهي حسنة، وكان شيخها العلامة التقي الشمني القسنطيني رحمه الله، دون تحديد نوع المشيخة التي تولاها. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص84.

(2) –تختلف هذه الوظيفة على ما سيأتي من أمر وظائف المشيخة من الفصل الخامس، حيث يمكن أن نعتبرها أقرب لمجال الإدارة والتعليم في المؤسسات التعليمية، لأنه حسب ما جاء في أحد وثائق الوقفية لأحد المدارس أن صاحبها له الرئاسة على عدد من شيوخ المذاهب الأربعة، حيث كان يلقب صاحبها بشيخ الشيوخ، وكانت طبيعة عمله على حسب هذه الحجة هو تأطير حلقات التصوف بعد كل صلاة مفروضة، ويوم الجمعة عقد حلقة للميعاد، ولا نعلم إن كان الأمر ساري على جميع من كان على مشيخة مدرسة أو أن هناك فروقات. مُحَّد العناقرة: **حجج سلاطين والأمراء لتاريخ المدارس في مصر المملوكية (648-923هـ/1250-1518م)**، مجلة الرزنامة، العدد10، 2012م، ص104، 105.

(3) – جلال الدين السيوطي(911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص377. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص176. مُحَّد مُحَّد أمين: **الأوقاف والحياة**، ص86.

(4) – ينظر السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج10، 266. ج6، ص303.

(5) – نفسه: ج7، ص191، 192. **وجيز الكلام**، ص805. ابن اياس(ت930هـ): **بدائع الزهور**، ج8، ص28.

(6) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص39، 125.

(7) – نفسه: ج11، ص102. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **المنجم في المعجم**، ص194.

		في حلقاتها العامة أين أقرأ في حرمها المكيّ الكثير من الفنون كالفقه وأصوله والعربية والمنطق والمعاني والبيان والحديث ...إلخ، وأفتى باللّفظ دون كتابة تورعا[1].
34	محمد بن عبد الرحمن بن مسعود بن محمد الجابري(801-889هـ /1398-1484م)	شغل منصب **مشيخة الإقراء** بالمدرسة السلامية بالقدس، **وتصدّر** للإقراء بالمسجد الأقصى في الموضوعات الشّرعيّة مثل القرآن والفقه والحديث، إلى جانب بعض وظائفه الإدارية[2].
35	عبد القادر بن عبد اللطيف الأصغر الفاسي(842-895 أو898هـ/1438-1490-1493م)	كان قد تسنّم منصب عمه عبد القادر في **تدريس الفقه** الحنبليّ في المدرسة البنجالية بمكة المكرمة، كما تولّى تدريسه بالمدرسة الأشرفية بمكة أيضا، وعيّن لتدريس في أحد الحلقات الموقوفة في الحرم وفي **الدّرس الخاص لخير بك**، هذا عدا وظائفه الدّينيّة والقضاء[3].
36	محمد بن محمد بن عبد الزكي أبو البركات الاشعري التونسي(من أهل ق9هـ/15م)	جاء أنّه **درّس للمالكيّة** بالمدرسة الصالحية[4] بمصر، **ودرّس الطّبّ** بالمدرسة المنصورية[5].
37	برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمر المغربي اللقاني (817-896هـ/1411-1494م)	تقدّم في **تدريس الفقه** المالكيّ **كإنابة** عن ولد صاحبه البدر بن مخلطة في كل من المدرسة المؤيدية والقمحية وأم السّلطان بديار مصر، إلى جانب وظيفة الميعاد بالمدرسة السابقية بالقاهرة، وهذا قبل إستقراره في القضاء الأكبر لمصر، كما تقلّد **النّيابة** في تدريس الفقه بالمدرسة الأشرفية برسباي عن حفيديّ شيخه الزين عبادة، وعمل الميعاد، ودرّس **التّفسير** بالمدرسة الظاهرية البرقوقية بطلب خاص دون مسائلة من السّلطان الأشرف قايتباى تعويضا له عن عزله عن القضاء سنة 886هـ/1481م[6].
38	جمال الدين أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن عمر الزواوي (ت683هـ/1284م)	إلى جانب وظيفته في قضاء دمشق تولّى **تدريس الفقه المالكيّ** بالمدرسة الصلاحية[7]، وكذلك التّدريس في حلقة الزاوية المالكيّة بجامعها الأموي في مكان إبن عمه زين الدين عبد السلام الزاوي(ت681هـ/1282م)[8]، هذا عدا تقلّيده **تدريس الطّبّ** كأوّل مدرس بالمدرسة الشهيرة للطبّ بدمشق وهي اللّبودية النجمية[9].
39	سري الدين محمد بن محمد بن عبد الرحيم المسلاّتي الطرابلسي (ت799هـ/1397م)	إستطاع خلال مشوار حياته أنّ يتولّى العديد من مناصب التّداريس في الشّام، وكان منها تدريسه في **مشيخة الحديث** بالحلقة الحمصية ودار الحديث بالمدرسة الظاهرية الجوانية بعد أنّ تنازل له عنها والده القاضي المالكيّ جمال الدين محمد(ت771هـ/1369م)، وتقلّد **النّيابة**

(1) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص216. ابن مخلوف(1360هـ): **شجرة النور**، ج1، ص383. أحمد بابا التنبكتي(ت1036 هـ): **نيل الابتهاج**، ص636.

(2) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص44.

(3) – نفسه: ج4، ص273. **التحفة اللطيفة**، ج3، ص51، 52.

(4) –ذكر في ترجمته المدرسة الصلاحية وقد غيرنا للصالحية لأن الأولى كانت لشافعية أم الثانية فكانت مؤسسة للمذاهب الأربعة.

(5) – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص128.

(6) – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر** ، ج1، ص161، 162، 163.

(7) – المدرسة الصلاحية: وهي نفسها النورية بدمشق وسبق والتعريف بها في الفصل الأول.

(8) – محمود العيني(ت855هـ): **عقد الجمان**، ج2، ص334. عبد القادر محمد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص3، 8.

9 – ينظر عبد القادر محمد بن النعيمي(ت978هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص106.

		عن إبن أخيه لأمه في تدريس الفقه الشّافعيّ بالمدرسة الركنية لصغر سِنّه بعد سعيه فيها ثمّ **إستقل به كمدرس أساسي**، وبعد رجوعه من ولاية النيابة عن قاضي الشّافعيّ في القاهرة سنة777هـ/1375م تسلّم **تدريس الفقه** للشافعيّة بالمدرسة الشّامية الجوانية بدمشق بعد وفاة مدرّسها بهاء الدين السبكي(ت785هـ/1383م)[1]، هذا عدا تَقلّبه كما قلنا في مناصب عدّة كقضاة القضاة الشّافعيّة والعسكر والإفتاء بدار العدل وغيرها بدمشق.
40	جمال الدين بن سري الدين مُحَمَّد المسلاّتي الطرابلسي (ت814هـ/1411م)	ذكر عنه إبن حجي أنّه بعد وفاة والده سري الدين مباشرة نقل له عدّة مناصب وهي **مشيخة الحديث** بمعهد المدرسة الظاهرية الجوانية، و**تداريس الفقه** الشّافعيّ بالمدرستين الركنية والشّامية الجوانية رغم صغر سِنّه[2].

أمّا **التّعقيب** الأخير الذي نختتم به هذا المبحث أنّ الحضور الأسري كان بارزًا أيضا في الوظائف التّدريسيّة كما تجلّى لنا ذلك من مسارد الأسماء التي مرت علينا، غير أنّ ما يميّز حضورهم أكثر هو إختصاص البعض منهم في تدريس عِلم بعينه أو أكثر وتوارثه، وهذا الأمر له دلالته المهمة ومفادها:

أنّ هذه الأسر سعت على ما يبدو إلى مواكبة التّطور الذي طرأ على طابع نظام التّدريس ووظائفه، مما سهّل عليها تقديم مدرّسين أفذاذ في التّخصّصات المطلوبة بشكل مستمرّ قادرين على المنافسة.

أنّ إستراتيجية هذه الأسر قد ساهمت بطريقة غير مباشرة في حفظ وتطوير هذه التّخصّصات، فالعديد منها كما أشرنا كان منتهى الرئاسة والأسانيد في الحديث والفقه والإقراء إليها، مما أدى إلى استمرارها وإنتشارها سواء بين أفراد العائلة أو بين شرائح طلاّب المشرق الذين إستفادوا من هذا الموروث العلميّ نظير تتلمذهم على أيديهم، وهذا ما سنحاول إظهاره أكثر مع تقدم البحث[3]، والجدول[4] الذي الآتي يضبط نوع تلك العلوم التي إختصّوا بها بها في مناصبهم التّدريسيّة.

[1] -ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي،** ج1، ص230، 231. عبد القادر مُحَمَّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس،** ج1، ص228، 232. 190، 192.

[2] - ابن حجي(ت816هـ): **نفس المصدر،** ج1، ص230، 231. عبد القادر مُحَمَّد بن النعيمي(ت978هـ): **نفس المصدر،** ج1، ص228، 232. 190، 192.

[3] - ينظر للمبحث الثالث والمبحث الأوّل من الفصل الأخير.

[4] - الإحصائيات الواردة في الجدول من إنجازنا.

الأسر	عدد المدرّسين فيها	العلم الذي إختصّوا في تدريسه في مناصبهم النظاميّة
أسرة العجيسي البجائيّة	02	الفقه المالكيّ
أسرة الزواوي (البيت الثاني)	02	الفقه المالكيّ
أسرة الزواوي (البيت الثالث)	02	الفقه المالكيّ
أسرة الجابري	02	إقرأ القرآن وتجويده
أسرة ابن النقاش الدكالي	03	الفقه الشّافعيّ
أسرة عمر المغربي التلواني	03	الفقه الشّافعيّ
الأسرة المغربية الشارمساحية	02	الفقه الشّافعيّ
أسرة القسطلاني	06	من أصل ثمانية أفراد إختصّ سته منهم في تدريس الفقه المالكيّ وعلم الحديث، أمّا الفردين الباقيين فكان أحدهما خارج إطار الأسرة بتدريسه الفقه الشّافعيّ، أمّا الثاني فلم يتجاوز عمله الأساسيّ التّأديب.
أسرة الفاسي	10	تفرعوا فأفراد منها إختصّوا في تدريس الفقه الحنبليّ، وأفراد أخرون إختصّوا في تدريس الفقه المالكيّ، وتقلّدوا مناصب تدريسيّة أخرى كتصدير والدّروس الخاصّة التي لا يستبعد أنّ تكون في دائرة الفقه الحنبليّ أو المالكيّ أيضا.
أسرة المسلاّتي الطرابلسية	03	من مجموع العائلة الثمانية إختصّ إثنين منهم في علم الحديث والفقه الشّافعيّ، وثالثهم بعلم الحديث والفقه المالكيّ.

رابعا: التّولية والعزل والرّواتب وأزياء المدرّسين.

1/ التّولية ومراسيم التّعيين:

بلغت المؤسسات النّظامية على إختلافها شأنًا ورفعة لما طرأ عليها من ضوابط وتنظيمات في إختيار طاقم المدرّسين، فلم يكن مباحًا لكل من تاقت نفسه هذا المجال الجلوس فيه، لأنّه لا بدّ أنّ تتوفر فيه شروط وصفات حتىّ يقدّم على غيره، كما يشير القلقشندي في أحد تواقيع التّداريس بأنّه "...لا يتصدى لتدريسه إلاّ من أمسى بحسام لسانه على الأقران يصول..."[1]، وفي موضع آخر "...فلمّا كانت رُتب العلم هي التي يتنافس عليها ويتطاول إلى التّنقل إليها ويختار منها ما كسي بمباشرة المتقدم ملابس الجلال..."[2].

ورغم التّصنيف الذي اعتمده القلقشندي حول وظيفة التّدريس على أنّها في المرتبة السابعة ضمن طبقة أرباب الوظائف الدّينيّة فإنّه لا يعني أنّها أقلّ منزلة بين المناصب الأخرى، فالتداريس الكبرى كانت تضاهي مرتبة القضاء والخطابة[3]، حتىّ إنّ منزلتها الوظيفيّة جعلت من بعض العلماء يضحيّ ما بيده من خطط وظيفيّة من أجل البقاء فيها، **كعز الدين عبد السلام المغربي** الذي آثر منصبه التّدريسيّ على الخطابة ومشاكل منصب قضاة القضاة بمصر[4]، وهو حال الكثير من علماء المشرق أيضًا فالفزاري الدمشقي كان قد تخلّى هو الآخر على خطابة الجامع الأموي وفضّل منصبه في التّدريس بالمدرسة البدرائية في دمشق التي حاول المنافسون له أخذها منه[5].

وكانت الوظائف التّدريسيّة على العموم تُسند إلى من له الكفاءة والمؤهلات الأفضل، حيث كان التّعيين قبل بروز ظاهرة الاجارة يتم عن طريق التّوصية من قبل المدرّس أو من قبل إجماع العلماء المحليين، وإنْ كان قد بقي معمول بها حتىّ مع وجود الإجازة[6] لكن مع ضوابط وشروط، فقد كان الاختيار يقع على من بعُد صيته بين مشايخ وعلماء عصره وأوسعهم علماً، لأنّ المسؤول على التّعيين وأصحاب المؤسسات كانوا يعون جيدا أنّ سمعتها ومكانتها تتوقف على مدى شهرة العالم المراد تنصيبه، كما أنّ الطلاّب كانوا يتنافسون لنيل مقاعد للتدريس داخل

---

(1) –القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص242.

(2) – القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج12، ص78.

(3) – نفسه: ج11، ص227، 204.

(4) –وإن كان الأمر له علاقة أيضا بالابتعاد عن الصراعات السياسية.

(5) – ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص44.

(6) - George Makdisi : **The Rise of colleges,** p170.

المؤسسة بسبب ذلك[1]، ويمكن أن نتبيّن تلك العظمة والشهرة في بعض المدارس بسبب كادرها التّدريسيّ كما هو واضح في المقتطفات[2] الظاهرة في الجدول الذي إخترنا فيه نماذج من مدارس درّس فيها خِيرة علماء المغرب.

فإذا وقع خلل في الاختيار فقدت المدرسة أو المؤسسة سُمعتها، فالمدرسة المنصورية وإكمالاً لما تقدم فيها على لسان المقريزي أنّه في أواخر مراحلها بَادتْ شهرتها، والسبب كما جاء في أبيات شعرية نسجها في كتابه قائلا:

ثُمّ هي اليومَ كمَا قِيلَ: تَصَدّرَ للتَدريسِ كُل مَهوسٍ** بَلِيدٍ يُسَمى بالفَقيهِ الدرسْ **فَحُق لأَهلِ العِلْمِ أَنّ يَتَمثلُوا**بيتٌ قَدِيمٌ شَارِع فِي كُل مَجلسْ**لقَد هَزُلتْ حتَى بَدا مِن هَزْالهَا**كِلاهَا وحتىّ سَامَها كُل مُفلسْ[3]

المدرسة / المؤسسة	ما قيل فيها
المدرسة العادلية	"إعلم أنّ للشافعيّة بدمشق جملة من المدارس أعظمها العادلية"
المدرسة المنصورية	"وكانت هذه التّداريس لا يليها إلاّ أجلّ الفقهاء"
المدرسة الناصرية الجديدة	"...وهي عامرة من أجلّ المدارس"
المدرسة الناصرية بالقرافة	"...ووليّ تدريسها جماعة من أكابر الأعيان..."
المدرسة الفاضلية	"من أعظم مدارس القاهرة وأجلّها..."
المدرسة الحجازية	"...من أبهج مدارس القاهرة..."
المدرسة القمحية	"...وهذه المدرسة أجلّ مدرسة للفقهاء المالكيّة"
المدرسة المنكوتمرية	"...وهي من المدارس الحسنة"
الجامع الأموي	"ورام بعض الصبيان التّقدم إلى رتبة الشيخ فقالت إليك عني فأنا من مخطوبات الأكابر فما أنا منك ولا أنت مني"

وهو نفس ما آلت إليه كما قلنا حال دار الحديث الكاملية، حيث تلاشت وأصبحت ولايتها بيد صبيّ لا يشارك الأناسي إلاّ بالصورة ولا يمتاز عن البهيمة إلاّ بالمنطق[4].

وما تكلّمنا عنه لحدّ الآن من ضوابط الاختيار كان عامًا، لأنّ من مميّزات ذلك العصر أنّ تفنّنت كتب المؤسسات في تحديد الشروط والمؤهلات المطلوبة وفقًا لتخصّص أو التّخصّصات التي تحتضنها المؤسسة، ومع أنّه لا يمكن أن نَعُم على جميع شروط الأماكن التي نزل فيها المدرّسين المغاربة إمّا لضياع أو عدم توافر نصوص تلك الكتب بين أيدينا، ومع ذلك لا بأس أن نأخذ بعض النماذج وفقًا لنوع الوظيفة لكونها خطوة أساسية **ومرحلة**

(1) –سعيد عبد الفتاح عاشور: **مصر والشام**، ص121.

2 – أخذت الإقتباسات من تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، 218، 222، 251، 197، 223، 193، 194، 230. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج12، ص364.

(3) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، 218.

(4) – نفسه: ج4، ص211.

أولى لاستعاب نظام الاختيار الذي مرّ عليه المدرّسين المغاربة، ولاستعاب ما لها من تأثير على وضعيتهم العمليّة، لكن يجب أن ندرك من البداية أنّه كان هناك مستويين من الشروط وأوّلهما ما تعلّق بالأخلاق وأسلوب التّعامل، وثانيها ما تعلق بالمستوى العلميّ.

وبدايةً **فوظيفة تدريس الفقه** كان لا بدّ أنّ تتوفر في المترشح الفضل والدّيانة، ورجاحة العقل، والجلالة والمهابة، والمحبّة والفضل، والعدل والإنصاف بين الباحثين والمشتغلين، وأنّ يكون حريصًا على نفعهم والمواظبة على إفادتهم[(1)] وغيرها من الأخلاق الحميدة، لكن في الجانب الآخر كان يتطلّب انتمائه المذهبيّ وفقًا لنمط المؤسسة وهو بطبيعة الحال شرط أساسي، وإن كان هناك من التّجاوزات التي لاحظناها وهو أن يكون المدرّس على غير مذهب المدرسة وهذا نادر جدًا، وهو راجع إمّا لملَكَة المدرّس للمذهبين أو تمّ تعيينه بطلب خاص من قبل صاحب المؤسسة لمنزلته في الفقه عمومًا، ومن هؤلاء سلطان العلماء **عز الدين عبد العزيز المغربي الشّافعيّ (ت660هـ/1262م)** الذي جلس للتدرس بالمدرسة الشّامية البرانية بدمشق الموقفة للحنفيّة أساسًا، وأيضا **أحمد بن مُحَّد بن عبد الله الشهاب المغراوي المالكيّ(ت820هـ/1417م)** كان قد أُجلس للتدريس بالمدرسة الزنجيلية بدمشق الموقفة للحنفيّة.

بالإضافة إلى أنّ هناك من كُتب المؤسسات ما كان لها إضافات أخرى كشرط للتولية كمعرفة علم الخلاف[(2)] وحفظ كتاب الله، وفي أخرى أن يكون أعلم علماء مذهبه وبأصول الدّين[(3)]، أمّا في بعض الخوانق فزيادة على كل هذا اشترطت أن يكون شيخ الصّوفيّة هو مدرّس الفقه أو أنّ يكون عارفا بالتّفسير والأصول وأنّ لا يكون قاضيًا[(4)]، وإن كان شرط القضاء عادةً ما تحرص بعض المؤسسات خَطّه كشرط أساسي، بينما في أصناف أخرى من كُتب الوقف للمؤسسات فإنّها تفرض على متولّيها ألاّ يجمع المدرّس فيها بينها وبين غيرها من التّداريس[(5)].

---

(1) - ابن جماعة(ت733هـ): **تذكرة السامع**، ص138.

(2) - وهو شرط وضعه واقف المدرسة المسرورية بدمشق. ينظر جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص16. النعيمي(ت928هـ): **الدارس**، ج1، ص349.

(3) - مثلما خطت على سبيل المثال المدرسة الصلاحية ببت المقدس. مُحَّد أمين بن فضل المحبي(ت1111هـ): **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، دار صادر، بيروت، د.ط، ج1، ص394.

(4) - جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص266.

(5) - حاولت بعض المدارس محاربة ظاهرة الجمع من أجل ضبط غيابات المدرّسين والحفاظ عن وقت إنتفاع الطلاّب، مثل حال المدرسة الشامية البرانية بدمشق. ينظر عبد القادر بن مُحَّد النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص243.

أمّا وظيفة **مشيخة الإقراء** فبغض النظر عن الأخلاق ورجاحة العقل وما إلى ذلك، والتي كانت مطلوبة على صعيد جميع التّخصّصات وجدنا أنّ نصوص وقف المؤسسات التي اشتملت على هذا النوع من المناصب قد خطّ البعض منها أنّ يكون المختار شيخًا للإقراء ومتقننًا لعلم القراءات، ومنها من حدّدت علمه بالقراءات المشهورة ومفسرًا[1]، وهناك من قرّرت أنّ يكون بصيرًا بالقراءات قيّما وجيدًا في معرفتها وواقفا على غوامضها وكذا عالمِا بالمخارج والأداء[2]، وهناك من رفعت سقف شرطها عن ذلك كله كمدرسة تربة أم الصالح التي قلّد فيها خيرة علماء المغرب على أنّ "...يتولّى مشيخة الإقراء ...أعلم أهل البلد بالقراءات..."[3]، بمعنى لا يكون أحد غيره قد إنتهت إليه رئاسة علم القراءات، وقد فَسّر هذا الحرص القلقشندي في أحد التّوقيع فيها بقوله"...فإنّ وظيفة يكون القرآن الكريم ربيع فصلها وفضلها ... ومشيخة يكون مريد الآيات البينات زوايا أهلها لأحق أنّ تتخبر لها الإكفاء من ذوي الفضل الأثير ...هي كما يقال أم العلم وأبوه وأخوه وحموه وصاحبته وأهل الكتاب والسّنّة أبوه..."[4].

وبالنسبة لوظيفة **مشيخة الحديث** فكان شرط علوّ الرّواية قاسمًا مشتركا في دُور ومعاهد الحديث حيث يقدّم على أصحاب الدّراية، فقد جاء في نصّ المدرسة المؤيدية التي درّس بها أحد مشايخنا أنّ يكون من أهل العلم والصلاح، ومحدّثًا عارفًا بأسماء رجال الحديث النبوي والرّواية، نحويا ذا إسناد عالٍ[5]، وفي غيرها على "أنّ يكون عالي الرّواية مقصودا بالسماع عليه والأخذ عنه حسن الضبط..."[6]، وفي مدرسة الحديث الأشرفية فقد شورط فيها تقديم صاحب الرّواية على الدّراية لتقلّد منصب المشيخة[7]، أمّا بالنسبة لشيخ الحديث بالمدرسة الصرغتمشية الصرغتمشية التي سجّلنا فيها بعضًا من علماء المغرب في سجلّها الوظيفيّ هي الأخرى فقد خطّ الأمير صرغتمش على ناظر الوقف أنّ يختار لها من "...تكون فيه أهلية الإشتغال بالحديث النبوي..."[8].

---

(1) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص246، 247. ج12، ص417، 418.

(2) –محمّد بن الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية**، ج1، ص183. ج2، ص43، 309.

(3) – محمّد بن الجزري(ت833هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص73.

(4) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج12، ص417.

(5) –**وثيقة السلطان المؤيد الشيخ أوقاف** (938)، سطر 562-565، ص142. نقلا عن محمّد العناقرة: **المدارس في مصر**، ص195، 196.

(6) –كامل جميل العسلي: **وثائق مقدسية**، ج1، ص114.

(7) –النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص16.

(8) –**وثيقة الأمير صرغتمش أوقاف** (3195) و30-31. نقلا عن محمّد العناقرة: **المدارس في مصر**، ص195.

أمّا على صعيد وظيفة **مشيخة النّحو** فكان لابدّ أنّ يكون عالما بفنه ملّمًا بمسائله، وفاهما لألغازه وخلافاته، خبيرًا بمشاكلة ضليعًا في علوم اللّغة وآدابها(1)، وهو ما ينطبق أيضًا على **مدرّس التّفسير** فهو الآخر كان على العموم يفضل أنّ يكون من أهل العلم والصلاح عالما باللّغة وآدابها، ملّمًا بلغة العرب وضوابط الإعراب، قامة في علم تفسير القرآن الكريم، وأنّ يكون فصيح اللّسان(2).

أمّا في مجال **تدريس الطّبّ** فإضافة إلى وجوب اختيار عالما ضلّيعًا في الطّبّ وعلومه وجد أنّ المارستان المنصوري قد خطّ شرطه أنّ يكون المدرّس من جملة أطباء المارستان(3)، وهو ما تحقق في أمر **إبن قوبع التونسي** عندما قلنا أنّه كان طبيبًا في هذا المارستان قبل أن يستعين به رئيس الأطباء للإنابة عنه في دروسه، أمّا وظيفة الإنابة في تخصّص الطّبّ كان لابد أنّ يكون معادلاً في كفاءته لمستنيبه(4).

وبالنسبة لوظيفة **التّصدير** فيجب أن ننوّه أنّ القلقشندي قد فصلها عن باقي وظائف التّدريسيّة بإدراجها كوظيفة ثامنة في مصر، والسابعة في دمشق ضمن سلم الوظائف الدّينيّة، وقد بيّن أنّه لابدّ أنّ يكون صاحبها متخصّصًا في المادة التي وُكّل إليه أمر تدريسها(5).

وفي ما يخص وظيفة **التّأديب** فقد أطنبت المصادر في سرد الشروط المطلوبة، وسنختصر منها على أنّ المؤدّب كان يجب أن يكون من أصحاب الصلاح والعفّة، أمينًا ثقة متأهلاً لأنّ يستلم صبيان المسلمين، ومتزوجًا لا عازبًا وغيرها من الخصال والسّلوكيات الحميدة، بالإضافة إلى شرط حُسن الخط والحساب، وحافظًا لكتاب الله مثابرًا لعمله(6).

---

(1) –عبد العال سليم مكرم: **المدرسة النحوية**، ص44.

(2) – **وثيقة السلطان المؤيد الشيخ أوقاف** (938) سطر555-558، ص141 .نقلا عن محمّد العناقرة: **المدارس في مصر**، ص190.

(3) –**وثيقة وقف السلطان قلاوون** 1010 أوقاف 2/15 سطر 286/283. نقلا عن محمّد محمّد أمين: **الأوقاف**، ص170.

(4) –كانت بعض المدارس قد فتحت المجال للمدرس أن يختار النائب عليه في حالات الضرورة كالسفر أو المرض. النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص48.

George Makdisi : **The Rise of colleges,** p169.

(5) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج12، ص30، 83.

(6) – عبد الرحمن بن نصر الشيزرى(ت نحو 590هـ): **نهاية الرتبة**، ص84. تاج الدين السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص101. ابن الاخوة (ت729هـ): **معالم القربة**، ص260، 261.

وآخر الشروط التي نلقي عليها الضوء ما تعلق بوظيفة **الإعادة**، وهو أنّه كان يختار لها أَنْبه طلاّب المدرسة، وأحيانًا يكون عالما أو مدرّس من مؤسسة أخرى، وكان يفضل أنّ يكون من الصّالحين صبورًا على أخلاق الطلاّب وإفادتهم في أوقات فراغه[1].

وهذه الشروح في شروط التّولية أكدت مرة أخرى كفاءة علماء المغرب، ومدى توافقهم مع المقاييس المسطرة آنذاك، لكن لنعلم أنّ تلك الشروط لتعيين ما هي إلاّ فصل من فصول الاختيار وقاعدة اِعتمدتها المؤسسات، لأنّ رحلتنا في التّراجم تكشف جوانب أخرى ساهمت في تملّك ولاية أحد التّداريس:

وأوّلها **الوراثة**، والتي تبيّن فيما مضى وفي مواضع عدّة كيف سهّلت في جلوس الإبن في مكان والده أو أحد أقاربه.

أمّا ثانيها فهو **تنازل** مدرّس المادة عن منصبه لأسباب عدّة:

كإدراكه علوّ كعب المختار، وهذا ما قام به جمال الدين جملة الذي تنازل برغبته **لمحمد بن إبراهيم بن حامد تاج الدين المراكشي**(ت752هـ/1351م) عن تدريس الفقه بالمدرسة المسرورية بدمشق، غير أنّ المراكشي بعد مدّة قرّر الاعتزال بسبب شرط واقفها، وهو على أنّ يكون المدرّس عالما بالخلاف حيث قال "شرط المدرّس أنّ يعرف الخلاف وما أعرف أحق بهذا الشرط من قاضي قضاة تقي الدين السبكي"[2].

أو لكبرٍ اعترى المدرس فمنعه من المواصلة، وإن كان البعض منها يدخل ضمن دائرة الوراثة، مثلما جاء في سيرة **عيسى بن مسعود بن منصور الزواوي المنكلاتي**(ت743 أو744هـ/1342-1343م) الذي ترك نيابة القضاء من أجل البقاء على التّداريس التي بيده وتأليف الكتب، غير أنّه ما لبث أنّ تنازل عن منصبه في إحدى المدارس وهي القمحية لإبنه علي (ت769هـ/1367م) لكبره في العمر، وبقي هو معيدا على درسه إلى أنّ توفي[3]، وهو نفس حال **لجمال الدين أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن عمر الزواوي** (ت683هـ/1284م) الذي تنازل له إبن عمه عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي (ت681هـ/1282م) على تداريسه

[1] - بدر الدين محمّد بن جماعة(ت733هـ): **تذكرة السامع**، ص138.

[2] - ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص223، 234. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص16.

[3] -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص212. ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص727، 728.

بالمدرسة الصلاحية بدمشق والزاوية المالكيّة بالجامع الأموي[1]، وكذلك تنازل إمام المسجد الأقصى شهاب الدين إبن المغيث لإبن أخته **عبد الواحد بن جبارة المغربي** (ت826هـ/1229م) عن مكان تصدّره بالمسجد[2].

وقد كان التّنازل أحيانًا سببه أمر مفروض على المدرّس لا إختياري، كحالة القاضي **برهان الدين الصنهاجي** (ت796هـ/1394م) الذي تنازل للقاضي برهان الدين التاذلي (ت803هـ/1400م) عن تدريس المدرسة النورية أثناء فترة عزل هذا الأخير عن القضاء، والسبب سعي التاذلي عند نائب دمشق عليها باعتبار أنّه ليس بيده وظيفة، ففُسح له المجال سنة 790هـ/1388م، لكن ما لبث أنّ تنازل الصنهاجي أيضًا عن المدرسة الشرابشيّة للقاضي شمس الدين السلسيوي سنة 792هـ/1390م ثمّ أعيدت إليه ثمّ أخذت منه بعد وفاته سنة 796هـ/1394م، وكذا تنازل على حلقة إبن صاحب حمص للتاذلي[3].

أمّا فيما يخصّ **المرحلة الثانية** بعد وقوع الإختيار في المتولّي فهي **التّعيين،** الذي كان بيد الجهات المعنيّة والمسؤولة عن المؤسسة والتي تتمثل إمّا في ناظر المدرسة أو أصحاب الوقف أو نائب السّلطنة أو السّلطان بنفسه، حيث كانت التّداريس الكبار بيد هذا الأخير وهو ما ساقه القلقشندي بقوله "...لا يولّي السّلطان فيها إلاّ فيما عظم خطره ويرتفع شأنه مما لا ناظر له خاصّ كالمدرسة الصلاحية ...والزاوية الصلاحية بالجامع العتيق بالفسطاط وهي معروفة بالخشابية والمدرسة المنصورية بالمارستان المنصوري ...ودرس الجامع الطولوني ونحو ذلك.."[4]، كما اِتسعت صلاحية السّلطان في التولّية حتىّ في المؤسسات التي لا تملك ناظرا كالتّداريس الصغار، وإنّ كان ذلك نادرا لأنّ التولّية فيها كانت من مسؤوليات النواب[5]، ولنا من صور تلك التّعيينات السّلطانية ما قصه لنا أبو **عبد الله مُحَّد بن أحمد بن مرزوق التلمساني الخطيب** (ت781هـ/1379م) حيث قال "ثم توجهت في البحر إلى القاهرة فحلّلت بها ولقيت من ملكها الذي لم أر من الملوك مثله الأشرف شعبان.. وأجري علي وعلى ولدي ما قام به الحال وقلّدني دروسا ومدارس وأهلني بقول بحضرته..."[6]، وفي صورة أخرى لتولّية السّلطان لشيخ **عز الدين المغربي سلطان العلماء** (ت660هـ/1262م) أنّه عندما "...بنى السّلطان مدرسته الصالحية المعروفة بين القصرين والقاهرة وفوّض تدريس الشّافعيّة بها إلى الشيخ عز الدين (المغربي) فباشره وتصدى لنفع النّاس

---

(1) – عبد القادر بن مُحَّد النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص3، 8. بدر الدين محمود العيني(ت855هـ): **عقد الجمان**، ج2، ص334.

(2) –مجير الدين الحنبلي(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص245، 246.

(3) –ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص552، 241، 237، 510.

(4) – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص39.

(5) – القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج12، ص6.

(6) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج5، ص36.

بعلومه"[1]، وفي موضع أخر مع نفس العالم عندما كان في دمشق "...وولّى الملك الكامل...الشيخ تدريس زاوية الغزالي بجامع دمشق..."[2]، والحال نفسه للقاضي **المغربي إبراهيم بن مُحَّد بن مُحَّد بن عمر اللقاني** (ت896هـ/1491م) الذي قدّمه السّلطان على غيره في تدريس التّفسير والميعاد بالمدرسة الظاهرية البرقوقية خلفا لنظيره فتح الدين بن البلقيني دون مسائلة منه[3].

وكان يتم كل ذلك بإصدار توقيع من ديوان الإنشاء، والتي تختلف أحوالها وفق نوع تخصّص الوظيفة[4]، إلاّ إلاّ أنّ طابعها العام اِشتمل على ألقاب فخمة وطنانة مدحا للمتولّي، ومجموعة وصايا سلوكية وتعليميّة كإظهار مكنون علمه وغيرها[5].

أمّا **المرحلة الأخيرة** من التّعيين فكان عن طريق الإعلان عن المختار داخل المؤسسة المعنية، ومن خلال ما كان معمول به آنذاك ومن خلال النصوص التي تعنينا يمكن أنّ نجزئ يوم التّعيين إلى ثلاث خطوات مرّ بها المدرّس لتأكيد جلوسه الرسميّ فيما رُسم له وهي:

الخطوة الأولى: كان يتم فيها قراءة توقيع المدرّس المعني بحضوره وحضور كوكبة من العلماء والفقهاء، وكذا المدرّسين وحتىّ أكابر الأمراء والطلاّب، وأحيانا مع وجود السّلطان إذ ما كان مسؤولا عن المؤسسة أو المعهد أثناء إفتتاحه لأوّل مرة.

ويمكن أنّ نلاحظ هذا في الصّيغ التي أُقرنت بتعيينات المدرّسين، كالتي وافنا بها **ابن خلدون** عند تولّيته بالمدرسة القمحية بمصر "فولاني السّلطان تدريسها...وحضرني في يوم جلوسي للتدريس فيها جماعة من أكابر الأمراء تنويها بذكري، وعناية من السّلطان ومنهم بجانبي..."[6].

---

[1] – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص210.
[2] – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص242.
[3] –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص162، 163.
[4] – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص246.
[5] –ينظر إلى مجموعة التوقيعات للتدريس المتنوعة. **نفس المصدر**، ج11، ص228، 230، 231، 234، 236، 41، 246، 247، 248. ج12، ص78.
[6] –عبد الرحمن ابن خلدون(ت808هـ): **التعريف بابن خلدون**، ص305.

وكذا ما كان من حال ترسيم عالم المغرب **سراج الدين عبد الله** (ت669هـ/1270م) الذي استدعي من مصر إلى بغداد من قبل الخليفة العباسي من أجل تسلم منصب تدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة المستنصرية كأوّل مدرّس أساسي منذ افتتاحها، قال إبن فرحون "وأمر الخليفة أنّ يحضر عنده جميع المدرّسين بجميع المدارس ببغداد وجميع أرباب الدولة وحجاب الدّواوين فحضروا..."[(1)]، وهو ما جرى لمن سبقه من زملائه المدرّسين في تخصّص الفقه الشّافعي والحنفيّ في نفس المدرسة[(2)]، أمّا في حالة تعيين **مُحَّد بن مُحَّد بن أبي القاسم المشدالي** (ت864هـ/1419م) في تدريس التّفسير بالقبة المنصورية فقيل "...وأنزل إليها ومعه القضاة والأعيان وغيرهم وجلس للتدريس على عادة من تقدم في ذلك"[(3)].

الخطوة الثانية: وتتمثل في إلقاء المدرّس المقلّد "خُطبة"، وهي عبارة عن درس افتتاحي طبقا للنظام المتبع آنذاك، وموضوع هذا الدّرس متروك بيد المدرّس أين يختار ما يريد إلقاءه، فقد يكتفي بإلقاء خطاب يعدّد فيه محاسن العلم ومقام الدولة، وهو ما قام به **ابن خلدون** (ت808هـ/1405م) في درسه الأوّل الذي ألقاه في المدرسة القمحية للمالكيّة قائلا "...وألممت فيها بذكر القوم بما يناسبهم، ويفي حقهم، ووصفت المقام..."[(4)]، ثمّ ثمّ سرد نَصّ الخطبة كاملا، وبما أنّه يتعذر علينا ذكرها لطولها فإنّه يمكن أنّ نأتي على ما عرض فيها عامة في نقاط بشكل سريع، حيث افتتح بدايتها بجمل تنوّه إلى فضل العلم وتفضيل الله لعباده بالعقل عن أصناف الموجودات، واتصلت بعبارات الصّلوات والإبتهال والإجلال لأطهر خلق الله مُحَّد ﷺ، وغيرها من إقرار الله للأمة الإسلامية عن باقي الأمم، وكيف رفع مقام علمائها وسخر السّلاطين لخدمة الإسلام والعلم وتعمير العمران من مساجد ومدارس، ثّم خصّص ابن خلدون في هذه الخطبة وأسهب القول في وصف ومدح السّلطان الذي ولّاه وهو الظاهر برقوق من تعداد محاسنه ومحاسن دولته، وكيف لقي منه ومن أهل دولته من العناية والتشريف والإحسان وحفظ مقامه بعد لجوئه إليهم جراء النكبة التي طالته في المغرب، أمّا الشطر الموالي لخطبته فكان ما بين التعريف بالمدرسة ومُنشأها إلى تنويه إلى تنصيبه الذي رُفق بصيغ تبرهن على تواضعه العلمي رغم عليّته بين أقرانه العلماء الحاضرين[(5)]، ثمّ اختتم نَصّ الخطبة بالدعاء للسلطان والحاضرين.

(1) -ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص448، 449.

(2) -عبد الرزاق ابن الفوطي(ت723هـ): **الحوادث الجامعة**، ص55.

(3) -ابن تغردي البردي(ت874هـ): **حوادث الدهور**، ج1، ص285.

(4) - عبد الرحمن ابن خلدون(ت808هـ): **التعريف بابن خلدون**، ص305.

(5) - ينظر لعبد الرحمن ابن خلدون(ت808هـ): **نفس المصدر**، ص305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 313، 314، 315، 316، 318.

أمّا طابع نسيج خطبته[1] بالمدرسة الظاهرية البرقوقية فقد كان تقريبا على نفس المنوال وإنّ اختلف سياقه بعض الشيء عن الأوّل بإعتبار أنّ تولّيته جاءت هنا مع إفتتاح المدرسة لأوّل مرة، لذلك حاول ابن خلدون أنّ يجاري الأمر بتسليط الضوء أكثر على المذاهب الفقهيّة الأربعة المقرّرة، والتّوسع أكثر في التّعريف بمذهب المالكيّة وصاحبه بكونه سيكون مدرّس هذا التّخصّص، ثمّ وصف بناء المدرسة ومن كُلّف بذلك وما خُطّ بصفة عامة من الصّوفيّة والفقهاء (الطلاّب)[2].

ولكن قد يفضل المدرّس أنّ يكون درّسه الأوّل متماشيا مع موضوع الذي خطّت لأجله المدرسة أو المعهد، مثلما قام به **ابن خلدون** أثناء تنصبه لمشيخة الحديث بالمدرسة الصرغمتشية سنة 791هـ/1389م من قبل السّلطان، حيث جاء على العادة من عبارات الإفتتاح والتّعريج على الأئمّة مفاتيح السّنّة الذين أحسنوا بالعلم قياما وكانوا للمتقين إماما على حدّ قوله، وغيرها من عبارات المدح للدولة وسلطانها لعنايته بالعلم وإهتمامه بالمؤهلين لنصاب وظائف ودروس المؤسسة، وتسليمه زمام تدريس الحديث الذي لم يخفي بعباراته عن مدى إبتهاله ومعزة ذلك عليه[3]، ثمّ أتى على الشطر الرئيسي من الخطبة الذي يعدّ الوحيد من بين نصوص دروسه التي ألقاها بأنّ ذكر عنوان درسه الذي كان حول كتاب الموطأ حيث قال "...وقد رأيت أنّ أقرّر للقراءة في هذا الدّرس كتاب الموطأ للإمام مالك ابن أنس ﷺ ..."، وبرّر سبب إختياره كونه من أصول السّنن وأمهات الحديث وأصل المذهب الذي عليه مدار المُسائلة ومناط الأحكام، وإلى أثره الذي يجب على الفقهاء الرجوع إليه[4]، ثمّ قسّم هذا الجانب إلى أربعة أبواب، وأخذ في الإسهاب في شرحها وهي:

- التّعريف بعَالِم المدينة مالك بن أنس مكانة وأمانة.
- منزلة كتابه الموطأ من بين سائر كتب الحديث.
- الرّوايات والطرق التي ضبطها.

[1] -نقصد بها على العموم من عبارات الإفتتاح وتعداد محاسن الدولة وسلطانها برقوق، وسبب إختياره لتدريس المالكية وتواضع بضاعته في العلم على أئمة المذاهب السنية.

[2] - عبد الرحمن ابن خلدون(ت808هـ): **التعريف بابن خلدون**، ص319، 320، 321، 322.

[3] - عبد الرحمن ابن خلدون(ت808هـ): **نفس المصدر**، ص323، 324ن 325، 326، 327.

[4] - نفسه: ص328.

– أسانيد ابن خلدون[1] المتصلة بالعَالِم يحي بن يحي[2].

بل إنّ هناك من فضل أنّ يستعرض غزارة علمه في درسه الأوّل في أثناء إلقاء الخطبة، مثلما فعل **سراج الدين بن عبد الرحمن المغربي الشارمساحي** (ت669هـ/1270م) في المدرسة المستنصرية التي قد ألقى فيها إثني عشرة درسا مسبوقة بخطبة بليغة، وختتم بعدها بدرس من الوعظ[3].

لكن يجب أنّ ندرك أنّ الدّرس الإفتتاحي أو الخطبة ليس الهدف منها التّعيين الشكلي فقط، وإنّما هي أيضا وجه من أوجه الإختبار التي كان على المدرّس إثبات نفسه وأحقية ما أنيط له من خلال ما يلقيه، لأنّ أي قُصور في علمه أو ظهور محدودية كفاءته قد تعرّضه إلى خيبة من قبل الحاضرين، وقد يصل الأمر أحيانا إلى رفضه، **فسراج الدين المغربي** المذكور مثلا قد تعرض إلى إختبارين: الأوّل كان عند وصوله من الإسكندرية إلى بغداد مع جماعة الفقهاء المالكيّة فتلقاه الخليفة بالتّرحاب، ثمّ نقل إلى الدّيوان ثمّ أُحضر إلى دار الوزارة أين تمّ إختباره بإحضار جميع المدرّسين، فذكر أمامهم مسألة تفرع منها إلى عدّة مسائل أخرى على الإمام مالك، وبحث وتناظر معه جماعة الحاضرين فستجادوا كلامه وأثنوا عليه[4]، أمّا الإختبار الثاني كما قلنا عند حضوره في اليوم الأوّل في المدرسة المستنصرية فزيادة على ما ألقاه أختبر في مسألة بلوغ الآجال التي كانت بطلب من الفقهاء فتجاوزها بجدارة، حيث تذكر المصادر أنّه ذكر فيها 80 ألف وجه فإستغرب فقهاء بغداد منه وإستمرّ في سرده إلى أنّ إنتهى إلى مئاتي وجه فإستطالوها وأضربوا عن سماع ما بقي **وإعترفوا بفضل الشيخ وسعة علمه**[5].

---

(1) – عبد الرحمن ابن خلدون(ت808هـ): **التعريف بابن خلدون**، ص328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341.

(2) – وهو أبو محمّد يحي بن يحي بن كثير المصمودي الليثي(152/234هـ/769-848م) ينظر لأمره ابن قايماز الذهبي(ت748هـ): **سير أعلام**، ج10، ص519.

(3) – عبد الرزاق ابن الفوطي(ت723هـ): **الحوادث الجامعة**، ص81، 82.

(4) – عبد الرزاق ابن الفوطي(ت723هـ): **نفس المصدر**، ص81، 82.

(5) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص448، 449.

وصيغ النّجاح هذه أكدها **ابن خلدون** أيضا عن نفسه في نهاية خطابته، ففي المدرسة القمحية قال "إنفض ذلك المجلس، وقد شيعتني العيون بالتجلّة والوقار وتناجت النّفوس بالأهلية للمناصب"[(1)]، وفي صيغة المدرسة الصراغمتشية قال "..وانفض ذلك المجلس وقد لاحظتني بالتجلّة والوقار العيون وإستشعرت أهليتي للمناصب...في ذلك الخاصة والجمهور..."[(2)].

ولو رجعنا معا إلى الوراء إلى حقيقة تولية **زين الدين أبو الحسن يحي بن عبد المعطي عبد النور الزواوي بن معطٍ**(ت628هـ/1231م) أيقونة النّحو واللّغة حين طلب منه الملك الكامل ناصر الدين المعالي الكامل مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب التّصدر بالجامع العتيق لإقراء الأدب، فإنّنا نجد أنّه جرى قبلها قصة إختبار نقلته لنا أقلام مترجمه تزامنا مع فترة ممارسته وظيفة الشّهادة عند القضاة، حيث قيل عن نصّ الاختبار "...فحضر عند الكامل مع العلماء فسألهم: زَيدٌ ذهبَ بِهِ هل يجوز في زَيدٍ النَّصْبُ؟" فكان ردّ العلماء الحاضرين لا، بينما إبن معطٍ كانت إجابته عكسهم مبررا "يَجُوزُ على أَنْ يَكُون المرَفَعُ يُذْهَبُ بَهِ المصدرُ الَّذِي دَلَّ عليه ذَهَبَ بِهِ وَهُوَ الذَّهَابُ، ويَكُونَ مَوْضَعٌ بِهِ النَّصْبُ فيكون مَنْ بَابِ زَيدٌ مَرَرتُ بَهَ"، فكان جوابه هذا بداية لإعجاب الملك به وقرّر له معلوما على ذلك[(3)].

أمّا الخطوة الثالثة: فكان يتم **الخَلْع** على المدرّس بخلعة خاصة بأهل التّدريس، وقد يحدث ذلك أحيانا قبل بداية الدّرس الإفتتاحي، وقد تميّزت المدارس الكبرى بنوع خلع معيّنة، **فسراج الدين الدين عبد الله المغربي** كان قد أُخلع عليه عند نجاحه في الإختبار الأوّل في دار الوزارة خلعة مميزة، حيث وصفها إبن فرحون بقوله"...وأخلع عليه خلعة خليفية سوداء، وعمامة وطرحة وأعطي بغلة بمركب جميل..."[(4)]، وكانت هذه المدرسة أيضا قد إهتمت بمنصب الإعادة فيها من تعيين وخُلاع، وهذا ما كشفته سيرة أحد معيدها وهو **العباس أحمد بن عبد الرحمن المغربي** (ت673هـ/1274م) أخو سراج الدين المغربي، فعند وصوله معه تسلم منصب الإعادة وأخلع عليه أيضا و"...على الفقهاء الذين وصلوا صحبته وأثبتو"[(5)]، وكانت خلعهم عبارة عن قميص مصمت وعمامة قصب[(6)]، قصب[(6)]، وربما هذا الإهتمام كان ناتج من صرامة إنتقاء وتحرّي المدرسة المستنصرية للموظفيها من المدرّسين، فكما

(1) – عبد الرحمن ابن خلدون(ت808هـ): **التعريف بابن خلدون**، ص312.
(2) – عبد الرحمن ابن خلدون(ت808هـ): **نفس المصدر**، ص341.
(3) – ابن قايماز الذهبي(ت748هـ): **سير أعلام**، ج16، ص239.
(4) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص448.
(5) – معروف ناجي: **تاريخ علماء**، ص113. عبد الرزاق ابن الفوطي(ت723هـ): **الحوادث الجامعة**، ص81، 82.
(6) – عبد الرزاق ابن الفوطي(ت723هـ): **نفس المصدر**، ص55.

فكما قلنا فيما مضى أنّها لا تقبل فيها من المدرّسين من غيرها إلاّ لمنصب الإعادة، أي أنّ معيديها مدرّسين في الأصل وليسوا طلاّبا.

أمّا عن مسألة **إقامة المُدرّس** بعد التعيين فقد يبقى في داره أو قد ينزل بالمؤسسة التي يشغلها إذا كانت توفر مستقرّا خاصا بالمدرّسين، **فقطب الدين مُحَّد بن أحمد القسطلاني** (ت684 أو686هـ/1285أو1287م) على سبيل المثال كان قُطونه مكان عمله بالمدرسة الكاملية الخاصة بالحديث التي إستمرّ فيها إلى أنّ توفي[1]، ونفس الأمر لعالم المغرب الأوسط **يحي بن عبد الرحمن العجيسي** (ت862هـ/1458م) الذي أتى على أنّه مات بمنزله بالمدرسة الناصرية[2]، وقد يقيم المدرّس في غير المكان الذي تولّى فيه ونضرب مثلا **بشهاب الدين أبو العباس أحمد بن مُحَّد بن مُحَّد بن علي العنابي** (ت776هـ/1374م) الذي نزل وأقام عند دخوله دمشق بالخانقاة الأندلسية، مع أنّ عمله كان بالمدرسة الناصرية والجامع الأموي[3].

2/ العزل:

كان عزل المدرّس بالعادة بيد الجهة المسؤولة عن التّولية، والتي تُصدر أمر بهذا من خلال توقيع التّولية إلى غيره، وقد اِختلفت أسباب العزل إمّا لموت المدرّس وهو ما كان حال جملة من المدرّسين المغاربة، أو لسبب ذاتي وقد صدفنا في الحالات السابقة تنازل بعض المدرّسبن المغاربة عن مناصبهم من تلقاء أنفسهم، وزيادة على تلك الحالات كان سبب التّنازل أحيانا التّزهد والإنقطاع، كحال **علي بن عيسى الزواوي** (ت769هـ/1367م) الذي تنازل له والده كما قلنا عن تدريس المالكيّة بالمدرسة القمحية لكنه تركها هو الآخر بعد مدّة للإنقطاع بمكة لتغلب التّصوف وزهد عليه[4].

وقد يكون السبب ظرف سياسي أو مفاضلة منصب على أخر، كالمدرّس **سليمان بن عمر بن سالم المغربي الزرعي**(ت758هـ/1357م) الذي كان قد تسلّم التّدريس للشافعيّة بالمدرسة الدولعية بدمشق بعد وفاة مدرّسها سنة 699هـ/1300م، غير أنّه عُزل عنها لتركه إيها خوفا من الهجوم الذي قام به التتار، وذلك من خلال تعيين نائب عنه في فترة غيابه، ثمّ لـمّا سيق له قضاء الشّام ترك ما بيده من تداريس كتدريس بالمدرسة

---

[1] –السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص485، 486، 487.

[2] – رجحنا المدرسة الناصرية رغم تدريسه في عدّة مواضع، والسبب أنّ هذه المدرسة قد خصص فيها أماكن لإستقرار المدرّسين. ينظر شهاب الدين النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص46. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص232.

[3] –شهاب الدين احمد العنابي(ت776هـ): **تحفة الأنظار**، ص13.

[4] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص111. السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص290.

المنصورية في مصر، وفي فترة عزله عن القضاء ترك أيضا التّدريس بالمدرسة الأتابكية وما بيده من وظائف غيرها وإنتقل إلى القاهرة أين تمّ تسيير له تداريس غيرها من قبل السّلطان[1].

وأحيانا أخر قد سحب من المدرّس المنصب لغيره بسبب علاقات إجتماعيّة أو سياسيّة تمتّع بها منافسه، وإنّ كنا سنفصل فيها لاحقا فلا ضير أنّ نشير سريعا لأحدهم لتقريب الصورة كالإمام **شهاب الدين الصنهاجي** (ت682هـ/1283م)، الذي أخذت منه تدريس المالكيّة بالمدرسة الصالحية بالقاهرة للقاضي مُحَّد بن هبة الله نفيس الدين(ت680هـ/1281م)، إلاّ أنّه ما لبث أنّ إستردّها بعد مدّة والتي ثبّت فيها أقدامه إلى أنّ توفي[2].

هذا عدا الأمثلة الكثيرة التي كان عزلها مجهولا كحال **تقي الدين مُحَّد بن أحمد بن علي الفاسي**(ت832هـ/1429م) الذي عزل عن تدرّيس المالكيّة بالمدرسة البنجالية لظروف غامضة[3].

ثبتّ التّولية والعزل:

ليس من السهّل الوقف على ثُبتّ التّولية والعزل لجميع من بحوزتنا من المدرّسين على إختلاف تخصّصاتهم، بل لا نبالغ إذا قلنا من العسير تحقيق هذه الغاية لأنّ منهجية السير لا تهتم كثيرا بهذه المسألة إلاّ ما قد تقتضيه الحاجة أو تعتمد لتنويه عليه من خلال صيغ محدّدة، كالقول وتولّى بعد ذلك العالم أو ذاك أو تنازل له قريبه أو شيخه عن المنصب أو قلّده السّلطان أو أحد الأمراء وما شابه هذه السياقات دون أنّ يكون هناك إطار بيّن لتاريخ التولّية أو حتىّ العزل، وفي أحسن الحالات فإذا أفادت بتاريخ التّولية فإنّها لا تقدم تاريخا لنهاية مشوار التّنصيب، وأحيانا أخرى قد تفيد السير في كليهما ولكن لا تَلُمّ بجميع المناصب التّدريسيّة خصوصا أولئك الذين تعدّدت وتنوّعت مناصبهم التّدريسيّة، ومع هذا فإنّ ما تمكّنا من جمع شتاته من صفحات المصادر[4] عن مسار التولّية والعزل لبعض الفئات فإنّه يمكن القول أنّ هناك من عايش الإستقرار الوظيفيّ، وهؤلاء تقريبا لاحظنا أنّهم كانوا في فترة القرن 7هـ/13م، وهي فترة تتزامن مع نشأت المدارس وإنخفاض معدل الصّراعات الوظيفيّة وظاهرة الرّشاوي حولها عكس القرنيين المواليين.

(1) – عبد القادر بن مُحَّد النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص276. شمس الدين ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص86.

(2) –يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج1، ص233. ابن ايبك الصدفي(ت764هـ): **الوافي**، ج6، 146.

(3) –. السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص491.

4 –ملاحظة: إن معلومات التّولية والعزل المقدمة هنا مأخوذة من المصادر التي أشرنا لها سابقا في جداول المدرّسين يمكن مراجعتها، تجنبنا لتكرارها وحتى لا نطنب الهامش.

وسننطلق في عرض ثبتّ الولاية والعزل من **نور الدين علي بن عمر التلواني** المغربي (ت844هـ/1440م)، فمن بين التّداريس التي بيده ذكر أنّه منذ أنّ تسنّم تدريس الشّافعيّة بالمدرسة الصلاحية بقرافة مصر سنة 812هـ/1409م لم يعزل عنها حتّ وفاته، وقد علق جلال الدين السيوطي الذي أحصى شيوخ هذه المدرسة على أنّ التلواني المغربي يُعدّ أطول شيوخها مدّة[1] وهي 32 سنة، مما يعني أنّ التلواني تمكّن من الحفاظ جيدا على هذا المنصب في ضوء القرن 9هـ/15م الذي يعدّ من أشدّ القرون التي شهدت صراعات شديدة على المدارس الكبرى، وهذه المدّة من الإستقرار لا تتحقق أيضا إلاّ من خلال إثبات المدرّس جدارته في التّدريس وتكوين شبكة علاقات متينة آنذاك.

ونفس الحال لنظيره الشيخ **زين الدين عبد السلام بن علي بن عمر الزواوي**(ت681هـ/1282م)، قيل أنّه تولّى مشيخة الإقراء الكبرى بتربة الصالح لمدة 22سنة، وممن شهد حالة إستقرار أيضا **محي الدين بن صالح بن عتيق الزواوي المالكيّ**(ت710هـ/1310م) في تدريس الفقه بالمدرسة الشرابشية لمدّة 36 سنة، حيث ظهر أنّ هذه المدّة كانت منذ جلوسه عند إفتتاحها سنة 674هـ/1275م إلى غاية وفاته، وهو بُرهان على مقدرته التّدريسيةّ ومَلَكَته الفقهيّة، لتنتقل من بعده لإبنه **بدر الدين مُحَمَّد بن محي الدين يحي بن صالح بن عتيق الزواوي** (ت712هـ/1312م) والراجح أنّه لم يبقَ فيها سوى عامين نظرا لوفاته السريع بعد والده.

ومن نظائرهم كذلك نجد **عبد الله بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد المغربي**(ت669هـ/1270م) الذي ثبّت بقائه في تدريس المالكيّة بالمدرسة المستنصرية منذ إفتتاحها سنة 633هـ/1236م إلى أنّ توفي، أي زهاء 36 عاما، لتنتقل إلى أخوه **علم الدين أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المغربي**(ت673هـ/1274م) الذي تسنّم من بعده مقعد التّدريس حتّ توفي أيضا، وكان علم الدين قبل هذا قد تقلّد المدرسة البشرية في العراق منذ إفتتاحها سنة 653هـ /1255م حتّ جاءه خبر تقلّيده بالمدرسة المستنصرية، وهذا يعني أنّه حافظ على منصبه بالبشرية لمدة 16سنة ثمّ بالمدرسة المستنصرية حوالي أربع سنوات، وهذا المعدل من سنوات الإستقرار من قبل أعلام هذه الأسرة يؤكد علوّ كعبهم الفقهيّ المالكيّ في زمانهم.

[1] -جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2 ص259.

ومن أفراد الأسرة القسطلانية تمكّنا الأخوين **تاج الدين علي بن أحمد بن علي المالكيّ** (ت665هـ/1267م) و**مُحَمَّد** (ت686هـ/1287م) من الحفاظ على التّدريس بمدرسة الحديث الكاملية بمصر منذ وفاة مدرسها الشيخ أبو الحسن رشيد الدين يحي بن علي الأموي النابلسي المصري(ت662هـ/1264م) لمدة 24 عاما، وهو مجموع ولّايتهما، فالأوّل بقي فيها لثلاث سنوات فلمّا توفي جلس أخوه الثاني لمدّة واحد وعشرون عاما متواصلة، وهو ما جعل مدرسة الحديث هذه ترتبط بأسماء أعلام هذه الأسرة في المصادر في القرن 7هـ/13م.

أمّا الأمثلة الأخرى من المدرّسين فإنّ مسيرتهم الوظيفيّة التّدريسيّة كانت على النّقيض ممن سبق، فقد تعرض الكثير منهم لسحب المناصب سواء بشكل دائم أو متقطع بسبب النزاع الكبير القائم على التّداريس، وسنأخذ نظرة عن هذا دون الدخول في شرح أسبابها لأنّنا سنطرحها بشكل أكثر تفصيل في أخر فصل من الدّراسة، وبداية **بشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي**(ت682هـ/1283)، فمن جمل أخبار تداريس الفقه التي بيده جاء أنّ تدريسه بالمدرسة الصالحية التي تولّاها بعد الشيخ شرف الدين السبكي(ت669هـ/1270م) قد أخرجت من يده للقاضي القضاة نفيس الدين مُحَمَّد بن هبة الله بن شكر(ت680هـ/1281م)، ثمّ ما لبث أنّ أعيدت إليه بعد مدّة غير محدّدة، فمات وهو مدرّسها.

وفي أخبار **برهان الدين إبراهيم بن عبد الله بن عمر الصنهاجي**(ت796هـ/1394م) جاء أنّه حافظ هو الآخر على منصب تدريس المالكيّة بالمدرسة الشرابشية لـ17 سنة مع أنّها سحبت عليه في بعض الفترات، كسنة 792هـ/1390م للقاضي المالكيّ شمس الدين السلسيوي، وفي سنة 790هـ/1388م أخذت منه للقاضي المغربي التاذلي الذي أخذ منه أيضا في نفس السنة حتىّ درسه في حلقة إبن صاحب حمص.

ومن النماذج التي تعرضت لسحب مناصبها مرار وتكرار سواء بسبب النزاعات أو الاضطرابات السّياسيّة نذكر منهم أولا **شمس الدين مُحَمَّد بن يوسف الرّكراكي**(ت793هـ/1391م)، فقد إنطلقت السير بذكر أنّه تولّى تدريس المالكيّة بالمدرسة الكبرى المنصورية دون أي تاريخ ولاية، سوى أنّه كان قد سحبها من نظيره قاضي القضاة برهان الدين الأخنائي بسبب العلاقة القوية التي جمعته مع الأمير ألجاي اليوسفي، لتخرج من يده بعد وفاة هذا الأخير سنة 775هـ/1373م، وبعد عودته من دمشق للقاهرة نظراً لفراره من قضية أشيعت عليه زورا ذكرت سيرته أنّه قلّد سنة 776هـ/1374م تدريس الحديث بمعهد الحديث بالشيخونية، فبقي فيها إلى غاية 781هـ/1379م لنقله بعدها لتدرس الفقه المالكيّة بدل الحديث داخلها، لكنه عُزل منها بعد خمس سنوات

لتنافر وقع مع الشيخ المسؤول عن المؤسسة، لكنه أعيد بعد أشهر من نفس السنة بعد وفاة المسؤول، كما تعرّض منصبه في الحديث بالمدرسة الصرغتمشية لسحب في محرم سنة 791هـ/1389م، بسبب أنّه كان أحد أطراف شهود الصّراع الذي دار بين السّلطان الظاهر برقوق والأمير يلبغا الناصري.

أمّا ثانيهم فهو **القاضي المغربي جمال الدين أبو عمر بن عثمان الزرعي**(ت734هـ/1333م) فأثناء تولّيه القضاء الأصغر وبالتّحديد في 15 شوال سنة 699هـ/1300م قيل أنّه درّس للشافعيّة بالمدرسة الدولعية بدمشق لمدّة 15 يوما فقط لينقل لتدريس الفقه بالمدرسة الصالحية، وتذكر مصادر أخرى أنّه في أواخر جمادى الآخرة سنة 700هـ/1301م قد درّس في مكانه النائب إبن زكي في الدولعية لغيبة جمال الدين بسبب خوفه من هجوم التتار، وأنّه بحلول سنة 710هـ/1310م كانت بيده عدّة تداريس للفقه كالمدرسة المنصورية وجامع الحاكم بمصر التي خلفها عنه القاضي السبكي سنة 723هـ/1323م، وعند عودته لشام تلقى فيها هي الأخرى تدريس الفقه بالأتابكية لحوالي ثلاث سنوات من أوّل شهر رجب سنة 724هـ/1324م إلى غاية سنة 726هـ/1326م والسبب هو تنازله عليها مفضلا العودة للقاهرة.

3/ الرّواتب:

إنّ كان المدرّسين في المرحلة الأولى من التاريخ الإسلامي لا يتقاضون مرتبات نظير تعليمهم فإنّ المراحل التي تلتها كانت قد تغيّرت فيها المعطيات خصوصا مع ظهور المؤسسات التّعليميّة التي أخذت الصفة النّظامية في هيكلها التّعليميّ، حيث كان دفع المرتبات لأرباب الوظائف فيها أمرًا بديهيًا وإلزاميًا على مؤسسيها[1]، وإنّ كان هناك من العلماء الذين فضّلوا مع هذا العمل المجاني وهم قلّة مقارنة بغيرهم.

وكان مصدر الصّرف الأساسيّ لهذه المنشآت من الرِّيع الذي تُدِرّه الأوقاف والأحباس التي خصّها بها المنشئون والواقفون من السّلاطين أو الأمراء أو الأعيان ...إلخ، فلم تتوانَ المصادر في التنبيه إليها لما تمثّله من عصب الحياة لها ولنشاطاتها التّعليميّة والإجتماعيّة وتوفير المستلزمات وتوفير الأجور لطاقم موظفيها، فإنّ أيبك الدواوادري على سبيل المثال عندما عدّد ما كانت تشحنه الزوايا والخوانق والمساجد من الأئمّة والخطباء والمدرّسين والطلبة والصّوفيّة وغيرهم أرفق قوله في إشارة منه إلى أثر الوقف في هذه المنشآت في إحيائها واستمرارها ودفع الأجور "...ولكل هؤلاء فله المقرّر من ساير ما يحتاج إليه، مما أوقف عليهم من البلاد والضياع والأملاك

(1) -أحمد شلبي: **تاريخ التربية الإسلامية**، ص217، 218، 219.

والحوانيت"[1]، كما لم يفت رحالة المغرب إبن جبير الإشارة لذلك عند زيارته مدينة بغداد "...ولهذه المدارس أوقاف عظيمة وعقارات محبسة تتصَيّر إلى الفقهاء المدرّسين بها ويُجرُون بها على الطلبة ما يقوم بهم..."[2]، وفي موضع آخر "أنّ كل مسجد يستحدث بناءه أو مدرسة أو خانقاة يعيّن لها السّلطان أوقاف يقوم بها وبساكنيها والملتزمين بها..."[3].

ونظرًا لذلك قد تمتّعت أغلب المؤسسات بالاستقلال المالي الذي عادة ما يُدير شؤونه الواقفون أنفسهم[4]، أنفسهم[4]، حيث أطروا ضمن الحجج والوقفيات لوائح مالية مفصلة متضمّنة فيها رواتب الموظفين، وترتيبًا على على ذلك ومحاولة منا للوصول إلى الرّواتب التي كان يتقاضاها المدرّسين المغاربة آنذاك فإنّه يتعيّن علينا تتبّع أثر اللوائح المالية للكادر التّدريسيّ للمؤسسات التّعليميّة التي شغلوها، لأنّه بطبيعة الحال فالمدرّسين المغاربة ما هم إلاّ جزء من الكل من نظرائهم المدرّسين المشارقة، فهل يا ترى كان المرتب ثابتًا وموحدًا في جميع هذه المنشآت؟ أو أنّ هناك اختلافات وزيادات على حسب المؤسسة ونوع المنصب؟

على الجملة تمكّنا من خلال بعض النّصوص الوقفيّة التي احتفظت لنا بها المصادر أو التي كشفت عنها بعض الدّراسات السابقة لوثائق الحجج من الوصول إلى جزء من أرقام وأشكال الأجور التي تناولها بعض المدرّسين المغاربة، حيث تبيّن أنّها تنوّعت ما بين رواتب نقدية وأخرى عبارة عن مخصّصات عينية، ولتوضيح أكثر سنقسم الرّواتب التي معنا على حسب التّخصّصات الوظيفيّة التي تولّتها النخبة المغربية حتى يسهّل علينا المقارنة وإستخلاص منها بعض من المعلومات[5]:

---

(1) – إبن أيبك الدواواري(غير معروف): **كنز الدرر**، ج9، ص391.

(2) – ابن الجبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ص205.

(3) – ابن الجبير(ت614هـ): **نفس المصدر**، ص248.

(4) – بغض النظر إن كانت من الخزانة المالية للدولة أو من المؤسسة، لأن العام كان يوجد نظارا لهذه المؤسسات لنظر في التصريفات المالية.

5 –الجداول التي وردت فيها الرواتب من إنجازنا.

رواتب مدرّسوا المذاهب الفقهيّة:

المؤسسة	عدد المدرّسين فيها على نصّ الوقف	عدد المدرّسين المغاربة الذين إشتغلوا فيها	الرّواتب الشهرية لهيئة مدرّسيّ الفقه	المخصّصات المادّيّة (العينية) لهيئة مدرّسي الفقه
المدرسة المستنصرية	رباعية المذاهب -مدرّس لكل مذهب-	02	لكل مدرس 12 دينارا	في كل يوم 20رطلا من الخبز و5 أرطال من اللحم بخضرها وحوائجها وحطبها[1].
المدرسة الصلاحية (أو المدرسة الناصرية بالقرافة)	شافعيّة المذهب -مدرّس واحد-	02	40 دينارا معاملة لكل شهر[(2)] صـرف كل دينار13 درهما وثلث درهم وعن معلوم النظر فيها 10 دنانير.	في كل يوم 60رطلا بالمصري من الخبز وراويتين من ماء النيل[3].
المدرسة الناصرية الجديدة	رباعية المذاهب -مدرّس لكل مذهب-	01	في كل شهر من شهور الأهلة لكل مـــدرس مائتا درهم.	أرباب الوظائف وطلبة والقرّاء لكل واحد منهم نصيب من السكر كل شهر ولحوم الأضاحي في كل سنة[4].
المدرسة الظاهرية البرقوقية	رباعية المذاهب -مدرّس لكل مذهب-	02	لم نقف على المبلغ	أجري على جميع من طلبة وأرباب وظائف كل يوم الخبز ولحم الضأن المطبوخ وفي الشهر الحلوى والزيت والصابون والدراهم[5].
المدرسة الطيبرسية	ثنائية المذهبين -مدرّس لكل مذهب-	02	*60 درهما لمـــدرّس الفقه الشّافعيّ. *60 درهما لمـــدرّس	/

---

[1] -مصطفى جواد: **المدرسة المستنصرية**، ص31.

[(2)] -ملاحظة : جمع لمن يتولّى التدريس فيها وظيفة النّظر في أموال أوقاف المدرسة.

[3] -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **رفع الاصر**، ص150. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص251. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج2، ص257. النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص56، 57.

[4] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ):**نفس المصدر**، ج4، ص222. النويري(ت733هـ): **نفس المصدر**، ج32، ص47.

[5] – يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج12، ص113.

			الفقه المالكيّ[1].	
المدرسة المنصورية الجديدة	رباعية المذاهب -مدرّس لكل مذهب-	03	لكل مدرّس في الشهر 200 درهم[2].	/
المدرسة الظاهرية الجوانية	ثنائية المذهبين -مدرّس لكل مذهب-	نائب واحد	150 درهما[3].	/
المدرسة الشامية الجوانية بدمشق	أحادية المذهب -مدرّس شافعيّ-	02	من الفضة 130 درهما ناصرية	للمدرّس في كل شهر من الحنطة غرارة ومن الشعير غرارة[4].
الجامع الحاكم	رباعية المذاهب -مدرّس لكل مذهب-	02	لكل مدرّس 100 درهم و30 درهما نقرة[5].	/

مدرّسوا الحديث والتّفسير:

المؤسسة	عدد المشايخ المدرّسين المغاربة فيها	الرّواتب الشهرية	المخصصات العينية
المدرسة المؤيدية(6) -المذاهب الأربعة-	01	مدرّس الحديث150نصفا من الفضة[7]	/
المدرسة الصرغتمشية -أحادية المذهب-	05	مدرّس الحديث 150درهما[8].	/
القبة المنصورية -تدريس التّفسير-	01	مدرّس التّفسير في كل شهر 100 درهم و33 درهما وثلث درهم[1].	/

---

[1] -ابن دقماق(ت809هـ): **الإنتصار**، ج1، ص97.

[2] - النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص74.

[3] -نص وقف المدرسة الظاهرية بدمشق (676هـ/1277م). محمّد بن شاكر الكتبي(ت764هـ): **عيون التواريخ**، تح نبيلة عبد المنعم داود وفيصل السامر، دار الشؤون الثقافية والنشر، د.ط، 1974م، ج31، ص138، 139.

[4] -غرارة: يقصد به وعاء أو كيس. ينظر لنص وقف هذه المؤسسة في الملحق (رقم9). القادر محمّد بن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص227، ص227، 228.

[5] -الجامع الحاكم: يحتوى على أقسام أخرى لتخصصات مختلفة لها مرتبات. ينظر النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص58، 59،60.

(6) -المدرسة المؤسدية: تحتوي هذه المدرسة على أقسام إضافية لتدريس العلوم غير الفقه كالحديث والتفسير والطب والقرآن...إلخ. ينظر الجوهري علي علي بن الصيرفي (ت900هـ): **نزهة النفوس**، ج2، ص364، 365.

[7] -وثيقة السلطان المؤيد الشيخ، أوقاف 938، ص142. سطر 562، 566. نقلا عن محمّد العناقرة: **المدارس**، ص260.

[8] -المدرسة الصرغتمشية: كان بها قسما لتدريس الحديث أيضا. ينظر أنور عواد الخالدي: **النظم التعليمية في مصر المملوكية في ضوء وثائق الأوقاف، الأوقاف**، مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية، مج 11، العدد2، 2014م، ص 16.

رواتب المعيدين:

المؤسسة	عدد معيدها حسب نصّ الوقف	عدد المعدين المغاربة المشتغلين فيها	الرّاتب الشهري	الرّاتب العيني
المدرسة المستنصرية –رباعية المذاهب–	04	02 في درّس الفقه	ثلاث دنانير	يصرف لهم في كل يوم سبعة أرطال خبز وعرق طبيخا.[2]
المدرسة المنصورية –رباعية المذاهب–	03	01	لكل معيد 75 درهما[3]	/
مدرسة السلطان حسن	03	01	100 درهم نقرة[4]	/
المدرسة الناصرية الجديدة –رباعية المذاهب–	/	03	صرف للمعيدين والفـــقهاء (أي الطلبة) بكل إيوان من الأواوين الأربعة 800 درهم، في كل شهر 350 درهــما صرف منها للمعيدين لكل منهما في كل شهر 30 درهما[5]	/
القبة المنصورية	02	01	40 درهما وثلث درهم[6]	/

ومن خلال إستقراء معطيات الجداول[(7)] (1) و(2) و(3) يمكننا أنّ نرى عدّت أوجه للإختلافات وهي:

أ/ أنّ الرّواتب عامة غير موحّدة، فكل مدرسة أو مؤسسة خطّت أرقام أجور وأعطيات عينية خاصة بها.

ب/ أنّ الرّواتب تتباين أحيانا بين أنواع المناصب داخل المؤسسة ذاتها، **فالمدرسة الصرغتمشية**[(8)] بما أنّ هدف إنشاءها كان لتدريس الفقه الحنفيّ فإنّها خصّصت للمدرّس مَعلُوم قُدّر بـ 300 درهم بالإضافة إلى 5

[1] – ينظر النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص73.

[2] –مصطفى جواد: **المدرسة المستنصرية**، ص41.

[3] – ينظر النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص74.

[4] –وثيقة السلطان حسن، أوقاف 438/881. نقلا عن مُحَمَّد العناقرة: **المدارس**، ص262.

[5] – قدّمنا هذا الرّاتب على نفس ما ذكره النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص47، 51.

[6] – ينظر النويري(ت733هـ): **نفس المصدر**، ج31، ص74.

(7) – ملاحظة: إحتوت لوائح المؤسسات الظاهرة في هذه الجداول العديد من الرّواتب وفقا للمناصب فيها، غير أننا إكتفينا بأخذ المرتبات التي تعنينا منها وسنستعين بالبعض الآخر من أجل المقارنة والتحليل.

(8) – أنور عواد الخالدي: **النظم التعليمية**، ص16.

أرطال من الزيت والصابون والسكر، بينما كما نرى أنّ مدرّس درس الحديث تقاضى نصف المبلغ دون أي مخصّص عيني، بينما لو قارنا الأمر **بالمدرسة المؤيدية**[1] الموقفة على أصحاب المذاهب الفقهيّة الأربعة في الأساس فإنّ مدرّس الحديث كان مَعلُومه نفس نظيره في درس الفقه الشّافعيّ 150 نصفًا من الفضة البيضاء، بينما مدرّسا المذهبين الحنبليّ والمالكيّ قد خطّ لهما مَعلُوم أقلّ وهو 100 نصف من الفضة البيضاء، أمّا صاحب درس الفقه الحنفيّ فكان أعلاهم جميعًا براتب 500 نصف من الفضة البيضاء.

ج/ تبيّن أنّ هناك من كان يستفيد من مرتب عيني شهريّ، بينما أنّ هناك من لم يتجاوز المعلُوم النقدي.

د/ أنّ بعض التّخصّصات الوظيفيّة في نفس المؤسسة قد تصادف أنّ رُتّبت لأصحابها نفس الرّاتب، **فالمدرسة المستنصرية** جعلت مدرّسو المذاهب الفقهيّة الأربعة يتقاضون نفس الرّاتب النقدي والعينيّ، والأمر منطبق على مدرّسي الفقه بالمدرسة الطيبرسية والمنصورية والناصرية والظاهرية الجوانية وجامع الحاكم، لكن هذا لا يعني أنّ الأمر سارٍ كما بيّن في مدرّسي الفقه بالمدرسة المؤيدية.

أمّا حال **المعيدين** فقد اختلف راتبهم تبعا للتخصّص الذي يعيدون درسه، حيث كان معيد الدّرس الفقهيّ بالمدرسة المستنصرية أعلى من زميله معيد درس الحديث، إذ قلّل راتب هذا الأخير إلى دينارين وفي كل يوم أربعة أرطال خبز وعرق طبيخ، أمّا معيد درس القرآن الكريم فقلّل إلى دينار وعشرين قراريط وفي كل يوم ثلاثة أرطال خبز وعرق طبيخ[2].

ولذلك وعلى ضوء ما تقدّم يمكن أنّ نقول أنّ المرتبات على أشكالها كانت جيدة، وسخية في معظمها، كان بإمكانها تنقل العلماء بما فيهم علماء المغرب من حالة الفقر إلى الغنى، أمّا فيما يخصّ مسألة الإختلافات فقد ارتبطت بشروط صاحب المنشأة التّعليميّة فهو صاحب القرار الأوّل في تقسيم الميزانيّة المالية ووضع لائحة أجور الموظفين وفقا لرغباته التي إرتبطت هي الأخرى بقيمة الوقف ومقدار الرِّيع الذي يُدرّه، فكلما كانت الأوقاف على المؤسسة كثيرة خطّت معها رواتب جيدة ومتنوّعة، فالمدرسة الظاهرية البرقوقية على سبيل المثال تمتّعت على حسب المؤرخ بن تغردى بردى بأوقاف جليلة من أراضي ودُور ونحوها[3]، وكذا حال المدرسة المستنصرية التي"...وقف عليها أوقاف عظيمة حتىّ قيل أنّ ثمن التِّبْن من الغلاّت رِيعها يكفي المدرسة وأهلها..."[4]، وعليه فلا عجب أنّ تُدرّ على أربابها الموظفين بمستوى جيد من الجوّامك والعطايا.

---

[1] - ينظر للراتب وثيقة السلطان المؤيد الشيخ أوقاف 938 نقلا عن محمّد العناقرة: **المدارس في مصر**، ص259، 260، 261.

[2] - ينظر لرواتب مصطفى جواد: **المدرس المستنصرية**، ص31.

[3] - يوسف بن تغردى بردى الاتابكي(ت874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج12، ص113.

[4] - ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص449.

فحتىّ المعاهد التي درّس فيها علماء المغرب والتي لم نقف لها على أرقام لرواتبها وأعطياتها العينية، فإنّه من خلال التّصريحات المتناثرة حول ما تمتّعت به من مداخيل وقفية نستشف أنّهم قد تقاضوا أجور جيدة أيضا، فالمدرسة النّظامية قيل أنّه جعل لها ميزانيّة من الرِّيع لكي يصرف لها في شؤونها بما فيها الرّواتب للطلبة والمدرّسين 15 ألف دينار في السنة[1] وهي ميزانيّة جد عالية آنذاك، أمّا الجامع العتيق بمصر فقد كان له من الفوائد نحو الثلاثين دينارا مصرية لكل يوم تفرق في مصالحه ومرتبات أربابه الموظفين[2]، وأمّا المدارس في القاهرة ومصر فحقق عند إبن جبير "...أنّ الأجراء على ذلك كله نيف ألفي دينار مصرية في الشهر، وهي أربعة آلاف مؤمنية[3]".

أمّا الجامع الأموي الذي إحتوى العديد من المدارس والزوايا التي زاول فيها علماء المغرب التّدريس على إختلافها فقد قال ابن جبير عنها "...وللمدرّسين فيها إجراء واسع..."[4]، ومن الإشارات االدالّة على ذلك أنّ الميزانيّة الماليّة به من الخراجات والمستغلاّت ما ينيف على 8 آلاف دينار صورية في السنة وهي 15 ألف دينار مؤمنية أو نحوها التي كانت توزع على مصروفاته المختلفة وأجور العاملين والمتعلمين[5]، فالمدرسة المالكيّة به لوحدها والتي أوقفت للمغاربة طلاّبا ومدرّسين من قبل نور الدين محمود بن زنكي(569هـ/1173م) كان دَخلُها من الأوقاف المخصّصة لها 500 دينار في السنة[6]، بل إبن جبير يفيد أكثر على أثر الوقف في الرّواتب قائلا "...وأغرب ما يحدث به -يقصد الجامع الأموي- أنّ سارية من سواريه هي بين المقصورتين القديمة والحديثة لها وقف مَعْلوم يأخذ عنه المستند إليها للمذاكرة والتّدريس..."[7]، مما يعني أنّ هناك نظام دقيق لتوزيع الرّواتب.

وعلى ضوء مسألة الغلاّت وما كانت توفره من مرتبات سخية لأصناف المدرّسين فقد فسّر البعض هجرة الكثير من العلماء المغرب في ذروة الإزدهار الثقافيّ والعلميّ في المغرب إلى الشق المشرقي وجلوسهم لممارسة التّدريس سببه طلب المعاش الذي كانت توفره هذه المؤسسات[8]، وإنّ كنا ثمّنا هذا الطرح في عدّة مواضع في الفصل التمهيدي فسخاء الرّاتب في المدارس النظامية آنذاك لوحدها قد جعلت العالم بلا شك يفكر في الإستقرار، وهو ما نستوضحه من وصف ابن خلدون عندما تحدث عن كثرة المؤسسات العلميّة "...ووقفوا عليها

(1) - مُحَمَّد عبده: **الإسلام والنصرانية مع العلم والمدينة**، دار الحداثة، د.م، ن، ط3، 1988م، ص107.

(2) - ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ص24.

(3) - ابن جبير(ت614هـ): **نفس المصدر**، ص24.

(4) - نفسه: ص244، 245.

(5) - مُحَمَّد بن عبد المنعم الحميري(ت900هـ): **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تح إحسان عباس، مطابع هيدلبورغ، بيروت، ط1، 1975م، ط2، 1984م، ص239. ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ص240، 245.

(6) - ابن جبير(ت614هـ): **نفس المصدر**، ص257.

(7) - نفسه: ص244، 245.

(8) - جميلة راجاج: **إسهامات علماء المغرب**، ص165.

الأوقاف المغلّة...وعظمت الغلاّت والفوائد وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرايتهم منها، وإرتحال النّاس في طلب العلم..."[1]، لكن لكي نكون منصفين لا ننسى أنّ أسباب هجرات علماء المغرب تعدّدت، ثمّ إنّ مَن بَعُد صيته كعلاّمة النّحو واللغة إبن معطٍ الزواوي والشمني القسنطيني وقطب الدين القسطلاني التونسي وحتىّ ابن خلدون بحدّ ذاته وغيرهم كانوا قد استُدعوا للجلوس لمقاعد التّعليم إمّا من أصحاب المدارس أو السّلاطين، لأنّه كما قلنا شهرتهم قد وسعت المغرب وسبقتهم للمشرق.

أمّا بالنسبة لباقي المناصب التّدريسيّة التي تولّاها علماء المغرب ولم تحضر معنا قيمة رواتبها في الجداول السابقة وفقا للمؤسسات التي نزلوا فيها فإنّه لا يعني أنّه لم يكن مخصّص لها جوامك، بل لم تسعنا المادة كما نكرّر على إيجاد أرقاما لها، لكن ما بوسعنا إلاّ القول أنّه كانت تصرف لهم رواتب ثابته حالهم حال من سبقهم من المناصب، فمثلا مدرّسوا الحلقات الخاصة كانوا يتقاضون رواتبهم من صاحب وقف الحلقة، وعلى ما بدا من بعض النماذج التي ساقها الفاسي لعلماء مشارقة كانوا قد درّسوا في هكذا نوع من الحلقات الخاصة فإنّهم قد تناولوا مغْلُوماً كبيرا وصل ما بين 200 مثقال ذهب في سنة إلى ألف مثقال ذهب[2]، وهو أمر غير مستغرب لأنّه عادة ما كان يؤطّر هذه الدروس الخاصة السّلاطين والوزراء والأمراء وأصحاب النّفوذ في الدولة كما تقدم.

أمّا **وظيفة التّصدير** بما أنّها وظيفة مستقلّة صرف لمتولّيها راتب ضمن اللائحة الماليّة للمؤسسة، فجامع الحاكم وإنّ كان ليس لنا من العلماء من تصدّر به لكن لا ضير أنّ نأخذ لمحة وفكرة عما خصّص لمنصب المتصدّر من راتب، فمتصدّروا إقراء القرآن والعلوم المتنوعة تقاضوا 60 درهما، أمّا متصدّروا النّحو فتقاضوا 30 درهما[3]، وهذا يعني أنّ هذه الوظيفة أيضا اختلف فيها الرّاتب وفقا لنوع العلم المدرس.

أمّا فيما يخص **التّأديب** كوظيفة فمن عمل خارج إطار المكاتب كان معاشه متوقف على ما يجود به أوليّاء الأطفال أو من الأوقاف القليلة الموجهة لهم، والذي عادة ما كانوا يتناولونه إمّا أسبوعيا أو شهريا أو سنويًّا على شكل مبالغ صغيرة أو خبز أو قمح وما شبه ذلك[4]، أي أنّ حالهم كان يميل للفقر إجمالا، ومن القصص التي تكشف لنا قلّة الحالة الماديّة لهؤلاء ما جاء في حال **مُحَّد بن ثابت الأنصاري المراكشي**(ت749هـ/1348م) مؤدّب الأطفال عند باب أجياد بالحرم المكيّ، على أنّه نذر مرة للشيخ أبي العباس السبتي بدرهم كان معه مخروق وتصدق به عنه، وكان سبب فعلته تلك هو رجاء الحصول على ملبوس يتدفأ به، فما مضى إلاّ قليلا حتىّ وهِب

(1) – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص549.

(2) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج6، ص130.

(3) –شهاب الدين النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص60.

(4) –أحمد شلبي: **تاريخ التربية**، ص223، 224، 225.

بُرنس أو كساء فيه خرق[(1)]، وهذا المقتطف يعكس بوضوح مدى إيعاز وقلّة الدخل لهذا النّوع من المؤدّبين، عكس المؤدّبين في المكاتب فقد نعموا بالرخاء والغناء لإن جرايتهم ثابتة[(2)] من الوقف على حسب قول ابن جبير "...وتجرى عليهم الجراية الكافية..."[(3)].

أمّا مؤدّبوا الخاصّة فكان دَخلُهم مباشرة من أولياء الطفل المؤدَّب، الذين كانوا من السّلاطين والأمراء والعلماء الكبار كما أسلفنا فيما مضى[4] ، وبالتالي فراتبهم كان أعلى من النّوعين السابقين[(5)].

وعلى كل فما تطرّقنا إليه إلى الآن ما كان إلاّ رواتب ثابتة، لأنّه على ما تبيّن أنّ هناك مداخيل إضافية قد اِستفيد منها المدرّسون، والتي تنوّعت أوجهها وأشكالها على حسب الحالة والوضع، وعلى سبيل الذكر:

– كتلقي المدرّس وظيفة أخرى إلى جانب ما بيده، مما أدى إلى تضاعف قيمة مرتبة، فلو رجعنا إلى المرتب الذي خُطّ في المدرسة الصلاحية بقرافة مصر في الجدول السابق فإنّنا ذكرنا أنّ شرط الواقف أنّ يُجمع لمدرس الفقه فيها وظيفة النَّظَر أيضا –أي الأمور والتّصاريف الماليّة– بمعنى الجمع بين الإشراف الإداري والتّعليميّ، وهو ما حدث **لنور الدين التلواني المغربي** (ت844هـ/1440م) الذي جمع له داخلها بين هذين المنصبين[(6)]، وخصّص له نظير وظيفة النظر 10 دنانير إلى جانب معلوم التّدريس[(7)].

[(1)] – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص435، 436.

[(2)] – يمكن أن نلاحظ ذلك في ما جاء من معلومهم في كثير من مكاتب السبيل. ينظر على سبيل المثال شهاب الدين النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، 60. ج31، ص74، 75.

[(3)] – وذلك في سنة 632هـ حسب ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ص27.

[4] – يراجع سيرة المؤدبين المغاربة في نفس الفصل.

[(5)] – من القصص التي تؤكد ذلك أن الأمير العباسي أبو أحمد عبد الله بن المستنصر بالله عند إتمامه حفظ القرآن الكريم على يد مؤدبه الخاص قد أكرمه، وذلك بإقامة دعوة عظيمة وجعل له في ذلك اليوم الكثير، كأن أخلع عليه وأعطاه 5 آلاف دينار، وحمل إلى داره ما حمله نيف وأربعين جمالا. ينظر مصطفى جواد: **المدرسة المستنصرية**، ص61.

[(6)] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص263. وظيفة النظر في المدرسة: تعدّ من الوظائف الإدارية الخاصة بالمؤسسات التعليمية، ويعد التلواني ممن تفرّد ذكره في مجموعتنا تولّيه هذه الوظيفة، لذلك لم نفرد لها عنصرا في فصل الوظائف الإدارية، وتكمن أهمية الوظيفة على أن صاحبها يعدّ المسؤول على الميزانية المالية، أين كانت ترفع له حسابتها من الأوقاف الخاصة بها فينفذ تصريفاتها على الجهات المسطرة في نص الوقف من عمارة وإجراء المرتبات إذ كان قد أجرى الوقف ذلك على يده، وله الإشراف على إختيار الموظفين، ولحساسية هذا المنصب كان يراعى إختيار من عرف بالأمانة والتقوى ومعرفة الحسابات وما شابه، وفي العادة ما كان الواقف يحبس النظر له ولذريته من بعده. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج5، 465. عمار مُحَّد النهار: **الأوقاف الإسلامية وأثرها على النهضة العلمية في عصر المماليك**، بحث مقد لمؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، جامعة الشارقة، 2010م، ص12.

[(7)] –ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **رفع الاصر**، ص150. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص251. شهاب الدين النويري (ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص56، 57.

– أنّ يجمع للمدرس العديد من المناصب التّدريسيّة وغيرها كالقضاء والخطابة في آن واحد، ونماذجنا حولها كانت كثيرة، ومثال سريع عن أحدهم وهو **علي بن سيف بن علي بن سليمان اللواتي الأنصاري** (ت814هـ/1411م) الذي شغل على ما مضى في أمره وظائف عدّة، سواء في دمشق كنيابة تدريس والتّأديب الخاص ثمّ أمانة خزانة المدرسة السيمساطية والتصدر بالجامع الأموي ...إلخ، فنمى ماله نظير ذلك وتملّك كتب كثيرة على حدّ قول السخاوي بعدما كان في أوّل أمره فقيرا، هذا عدا الوظائف التّدريسيّة والإدارية الأخرى التي تحصل عليها لاحقا عند إنتقاله لمصر[1].

– توسيع المدرّس من دخله في جوانب أخرى كممارسة التجارة أو الزراعة، مثلما فعل **عبد الرحمن بن أمامة النقاش المغربي** (ت819هـ/1416م) الذي كان له عدّة تداريس بالإضافة إلى منصب الوعظ في مدرسة حسن، غير أنّه إتخذ من الزراعة تكسبا إضافيا حتىّ أصبح مفاضلاً على المساكين من ماله[2].

– وقد اِستفيد المدرّس أحيانا من عطايا وهبات الأمراء والسّلاطين، فهذا **صالح بن مُحَمَّد بن موسى الزواوي** (ت839هـ/1435م) يقول عنه ابن حجر العسقلاني كان يصله من سلطان الغرب كل سنة مبلغ، وهو زيادة على ما يتقاضاه عن وظيفة مشيخة الحديث بالمدرسة المؤيدية[3]، وإنّ كانت السير لم تصرح عن قيمتها وسبب إرسال هذا المبلغ.

– وقد تزيد الرّواتب في حالات فائض ريع المؤسسة وفي المناسبات الدّينيّة والسّنويّة، ونضرب أمثلة بالمدارس التي تولّى فيها علماء المغرب التّدريس كالمدرسة الحجازية بمصر "...كان يفرق فيهم كل سنة أيام عيد الفطر الكعك والخشكنانك، وفي عيد الإضحى اللحم، وفي شهر رمضان يطبخ لهم الطعام..."[4]، وفي المدرسة الناصرية جعل صاحب الوقف لناظر فيها أنّ يصرف من زيادات الرِّيع إلى المرتبات المعنية في كل من ليالي الجمع والأعياد وكذلك المواسم وشهر رمضان ما يراه من التوسعة[5]، وكان الأمر نفسه بالمدرسة المستنصرية على "أنّ تضاعف المشاهرات[6] في شهر رمضان من كل سنة لكل أرباب المشاهرات"، وفي شهر رجب 100دينار[7]، ولقد إستفد إستفد مدرس الفقه **عبد الله بن عبد الرحمن المغربي** بهذه المدرسة إذا زيادة على راتبه الثابت وهو 12 دينارا أكثر

[1] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص230.

[2] –ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج2، ص200.

[3] –ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج4، ص28، 29

[4] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص223.

[5] –شهاب الدين النويري(ت845هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص50.

[6] –مصطفى جواد: **المدرسة المستنصرية**، ص32.

[7] – ابن الفوطي(ت723هـ): **الحوادث الجامعة**، ص81.

من حوالي 112 دينار، هذا عدا أنّ المريض من موظفيها يُطبّب مجانا ويعطي له ما وصف من الأدوية والاكحال السائلة والأشربة وغيرها[(1)].

لكن كما قد ينتفع المدرّسون من مداخيل إضافية فقد يتعرض من جانب آخر راتبهم إلى حالات نقصان لما قد تتعرض إليه المؤسسة التّعليميّة من ظروف، كقلّة ريع الوقف وتلاعب مسؤول المؤسسة بالميزانية الماليّة، فمثلا لو نظرنا إلى نصّ المدرسة الصلاحية في المصادر التي قيدنا فيها بعض من أسماء المدرّسين المغاربة في ما مضى وجدنا أنّها قد صرحت عن هذه الظاهرة، فلما مات مؤسسها عُزل ناظرها وإستمرّت إدارة ماليتها بيد أبناء السّلاطين من الأيوبيين والمماليك فإضطرب المعلوم المقرّر على شرط الواقف فإنقطع المدرّسون عنها وإستعين بالمعيدين لمدة 30سنة، ولكن في عام 678ه/1279م حين عيّن مدرّس فيها قرّر له نصف المعلوم وهو 20 دينارا و30 رطلا من الخبز كل يوم وراوية من ماء النيل، ثمّ تقلص الرّاتب بعدها إلى الربع ثمّ أعيد المعلوم بعد سنوات إلى نصابه على مقرّر كتاب صاحب الوقف[(2)].

والتّلاعب أو قلّة الرِّيع له تأثير على المدرّس والمؤسسة، فالمدرسة الحجازية قد أصابها العجز بسبب ذلك، حيث فَقدَ المدرّسون المعلوم العيني وهذا ما أشار إليه المقريزي"...وقد بطل ذلك ولم يبق غير معلوم في كل شهر..."[(3)]، أمّا الجامع الحاكم فقد قال "أجري على جميع من قرّره معاليم...إلاّ أنّ أحولها اختلّت كما اختلّ غيرها..."[(4)].

ومن المشاهد التي ذكرها إبن حجر العسقلاني عن التّلاعب في غلّة وقف الجامع الطولوني الذي كان محل عمل بعض المدرّسين المغاربة، أنّ بدر الدين بن جماعة[(5)] عندما تولّى القضاء رأى أنّ متحصل الجامع لا يكفي جميع المقرّرين فأراد قطع رواتب البعض منهم، لأنّ المتحصل كان مائة ألف درهم وتكفي إلاّ القوامة والخطيب والمدرّسين والطلبة، غير أنّه تراجع عن أمره القضائيّ هذا بعد معارضة رفعها من قطع عليهم الراتب إلى مسؤوليّ الدولة، وذلك عن طريق كشفه الوقف الأصلي وصرفه للجميع رواتبهم، وما فضل عمّر به الجامع[(6)].

---

(1) – ناجي معروف: **تاريخ العلماء**، ص18.

(2) – تقي الدين المقريزي(ت845ه): **المواعظ**، ج4، ص251. شهاب الدين النويري(ت845ه): **نهاية الأرب**، ج31، ص56، 57. جلال الدين السيوطي(ت911ه): **حسن المحاضرة**، ج2، ص257.

(3) – تقي الدين المقريزي(ت845ه):**نفس المصدر**، ج4، ص223.

(4) – نفسه: ج4، 57.

(5) – إن بدر الدين بن جماعة قد حكم 3 مرات، سنة 690ه و702ه و711ه، وبالتالي لا نعلم متى قام بضبط هذا التلاعب.

(6) – ابن حجر العسقلاني(ت852ه): **الدرر الكامنة**، ج1، ص187.

كما تأثرت المرتبات بالأزمات الإقتصادية ومسائل ترميمات المؤسسات وكذلك الحروب، وقد أخذنا الجامع الأموي كنموذج بمؤسساته التي عمل فيها علماء المغرب لشرح المسألة كما هو موضح في المخطط الذي أمامنا، حيث شملت أوامر خفض المرتبات كافة المعممين على اختلافهم جراء الظروف، وأحيانا المدرّسين فقط على النحو التالي:



مخططات توضح سنوات اقتطاع الرواتب وتخفيضها للموظفين في الجامع الأموي بسبب بعض الترميمات والحروب والازمات الاقتصادية

كما وجدنا أنّ معظم حجج وقفيات المؤسسات التّعليميّة قد سمحت لهيئة التّدريس والطلبة بتأدية فرض الحج وزيارة الأهل وفقا لشروط وعدد الأيام المسموح بها، لكن إذا ما زاد أحدهم عنها أو تمّ الغياب في عُطل عراضيه أقتطع من مرتبه ووفر لجهة الوقف[1]، بينما نجد أنّ هناك من المؤسسات من اقتطعت من رواتب المدرّسين أشهر العطل الثلاثة وهي في الغالب رجب وشعبان ورمضان[2].

ولكن من المفارقات القليلة التي وقفنا عليها أنّ هناك من كان يمارس وظيفته دون مقابل، فقد تقدم في أحد الإشارات النادرة أنّ القاضي **برهان الدين المغربي إبراهيم بن مُحَّد بن مُحَّد بن عمر**(ت896هـ/1441م) قد باشر نيابة تدريس الفقه بالمدرسة المؤيدية والقمحية وأم السّلطان مجانا، ويبدو أنّ السبب وراء هذا هي الصحبة التي جمعته مع البدر بن المخلطة فبعد وفاته تولّى هذه التّداريس حفاظا عليها لإبنه الذي كان صغير السّنّ، ضف إلى ذلك هو بُعد اللقاني المغربي عن الطمع في مالها لما كان بيده من وظائف أخرى، وهو ما نلمسه من مقارنة السخاوي له مع نظيره عبد القادر بن أحمد بن مُحَّد بن أحمد بن علي المحيوي بن الشهاب الدميري (ت895هـ/1490م) الذي طمع في الإستقلال لما بيده من نيابة تداريس قائلا "... فناب –أي الدميري– عن ولد أولهما في تدريس الصالح وعن ولد ثانيهما في تدريس البرقوقية بل كان رام إستقلاله بها وشاحح في معلوم النيابة وتحدث النّاس في كون اللقاني– المغربي– ناب عن إبن المخلطة في المؤيدية مجانا، ولكن الفرق بينهما خصوصا في الفقه ظاهر..."[3].

4/ الأزياء:

لا يختلف ملبوس المدرّسين عن ما قدّمناه في طبقة القضاة إلاّ فيما فُصل فيه، لأنّ إبن فضل الله العمري والقلقشندي قد شملا القول في كليهما، لاسيما في أمر العمائم التي كانت أحد شعارات المناصب الدّينيّة المألوفة آنذاك، وتبرز المرتبة الوظيفيّة لصاحبها، فإبن بطوطة قد شُدّ إنتباهه لأحد علماء المغرب وهو جالس في المحراب وهو **عماد الدين الكندي** أحد أئمة علم اللّسان[4] لأنّه كان يتعمّم بعمامة خرقت المألوف للعمائم، وعبّر على أنّه لم يرى في مشارق أو مغارب الأرض أعظم منها حتّ أنّها كادت أنّ تملأ بحجمها المحراب[5]، ومع أنّنا خضنا في

[1] –مُحَّد العناقرة: **المدارس في مصر**، ص269، 270.

[2] – على حسب ما قُدم في نص المدرسة الناصرية الجديدة. ينظر شهاب الدين النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، ص51.

[3] –شمي الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص263. ج1، ص162، 163.

[4] – عماد الدين الكندي: لم نقف له على ترجمة واضحة أو تاريخ وفاة.

[5] – رحلة ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص41.

في تفاصيل الأزياء قبلا[1] فما يمكن أنّ نضيفه هنا أنّ مدارس العراق في فترة حكم الخلافة العباسية قد تميّز مدرّسوها بلباس الأسود الذي كان شعارها بدل الأبيض الذي كان شائعا في العصر المماليك، وهو ما ظهر من وصف إبن بطوطة أيضا لأحد المدرّسين في المدرسة المستنصرية حين كان يزاول عمله التّدريسيّ قائلا "...لابساً ثياب السواد معتماً..."[(2)]، وهذا ما أوضحناه عندما تكلّما على تعيين المدرّس **المغربي سراج الدين عمر بن عبد الرحمن الشارمساحي** (ت669هـ/1270م) فيها على أنّه "...أخلع عليه خلعة سوداء وعمامة وطرحة..."[3].

المبحث الثاني: المضامين الدّراسية وأثر المدرّسين المغاربة فيها.

لمّا كان التّعليم الحُرّ في ميادين المساجد والجوامع لم يكن المدرّس مرتبط بأيّ مقرّر دراسيّ، لأنّه كان يختار من الميادين العلميّة النقلية والعقلية ما أراد، لكن الأمر مغاير في التّعليم النّظامي داخل المؤسسات والدُّور، حيث كان الكادر التّدريسيّ فيها ملزم بلائحة المواد المقرّرة من صاحب المنشأة التّعليميّة، ولنا أنّ نستنبط هذا الإلزام من تَنبيه السبكي لمدرّسي زمانه بتقيّد بما أطرت من أجله المؤسسة التي يعملون فيها قائلا "...الأحوط في كل هذا الإلقاء من الفن الذي بُنيت له المدرسة ...هذا كله بشرط أّن يكون المسمَّى بالمدرسة أهل نوع خاص، كما مثلنا في مدرسة وقفت على مدرّس شافعيّ أو حنفيّ مثلا، وفقهاء ومتفقهة من أهل ذلك المذهب، وألاّ يكون شُرط في المدرّس معرفة غير ذلك الفن..."[(4)]، أي أنّ على المدرّس تدريس الموضوع المعيّن من أجله (فقه أو حديث أو تفسير أو نحو ...إلخ)، إلاّ إذا دعت الحاجة ليذكر تفسير أو حديثا بقصد شرح وتنويع في بعض الأيام فلا بأس على حدّ تعبير السبكي، أو لشرط في كتاب الوقف أنّ يكون ملمّا بعلوم معينة إلى جانب الفقه كالحديث والتّفسير وغيره، وهذا يَرنُو من المدرّس التّنويع فيذكر من تلك العلوم التي اشترطت معرفته فيها[(5)].

ولكن يجب أنّ نعلم أنّ قانون إلتزام المدرّس بالعلم المقرّر بتدارسه مع طلبه ما هو إلاّ الإطار العام لعمله، لأنّ ما كان يختاره لتدريسه من ذلك العلم متروك له في العادة، ونقصد من ذلك المصنفات الخاصّة لتخصّصه وكذلك مرويات الحديث بأسانيده إنّ كان ذلك مجاله، وإنّ كان هذا الأمر لا تظهره كتب الوقف أو نصوص

[1] -يراجع الفصل الأول حول أزياء القضاة والمدرّسين.

[(2)] – رحلة ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة بن بطوطة**، ج2، ص62، 63.

[3] – إبن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص448.

[(4)] – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص84.

[(5)]– تاج الدين السبكي(ت771هـ): **نفس المصدر**، ص84، 85.

المدارس ومعاهد العلم المختلفة، لكن يمكن أنّ نتبيّنه من سياق التّراجم عامة كالقول درّس الكتاب كذا أو سُمع عليه أو قُرأ عليه المصنف كذا أو مجموعة من المرويات وما شبه ذلك.

ومن حسن الحظ أنّ كتب الطبقات والتّراجم التي عنيت بمجموعة مدرّسيّ علماء المغرب قد ذكرت إشارات من تلك المصنفات والمرويات والقراءات، وإنّ لم تكن قاعدّة قد التزم بها أصحاب التّراجم والطبقات لأنّهم لم يضعوا ضمن دائرة إهتمامهم تقصّي ما كان يدرّس المدرّس داخل حلقته، بل اِعتنوا في أفضل الحالات بذكر بعض منها إمّا ضمن سيرته أو ضمن سيرة طلاّبه الّذين أخذوا عنه، بينما نجدهم قد إهتموا بتقصّي التّحصيل العلميّ للمدرّس قبل مزاولته مهنة التّعليم أو بعده، ومع ذلك حاولنا تتبع أثر ما كان يدرّسه المدرّسين المغاربة من مصنفات ومضامين، خصوصا أنّ عمل الكثير منهم كان ضمن دائرة المدارس والمعاهد التّعليميّة الكبرى، والوقوف على الدور الذي قدموه وأضافوه في مسرح التّعليم في المشرق وخدمة التّخصّصات من (فقه/حديث/تفسير/نحو... إلخ)، وبما أنّه لا يسعنا تغطيت دور جميع المدرّسين وجميع المصنفات بسبب تناثر ذكرها في سير تلاميذهم، ولأنّه أيضا قد يكون قد درّسها الطالب عن شيخه في مجالس العلم الغير النظامية، وعليه فإنّنا إخترنا نماذج متفرقة منهم ولكن قبل سردهم، يجب أنّ نشير أنّه يمكن أنّ نميّز أمرين:

الأوّل منها أنّه رغم مرور الزمن وكثرت الاجتهادات العلميّة فقد بقي علماء المغرب يعتمدون في تدارسيهم على المصنفات الكبرى والمشهورة في مجالسهم التّعليميّة.

أمّا الأمر الثاني هو الإدلاء بدلوهم في تنمية الدّرس من خلال الطرح من مصنفاتهم التي مثلت إجتهاداتهم سواء شروحا أو مختصرات على الكتب الأوائل أو تأليفًا جديدا لم يسبقهم فيه أحد غيرهم، وإنّ كان في الحقيقة أنّ مساهمتهم في تنمية الدّروس طرحا وتأليفا ليس وليد الفترة المدروسة فالعديد من المصنفات والمواضيع التي طرحت في المجالس المشرقية عموما كانت ذات جذور وخصائص مغربية كما أكّدت عليه الدّراسات التي سبقتنا[1].

[1] -كدراسة المهمة لهشام صمايري: **العلماء المغاربة**، ص96، 97، 98. ودراسة عبد الرؤوف زواري أحمد: **العلاقات العلمية بين المغرب الأوسط والحجاز خلال القرنين 7-9هـ/13-15م**، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط والحديث، إشراف البشير غانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2019-2020م.

أولا: في مجال تدريس الحديث.

ففي مجال تدريس علم الحديث نجد أنّهم قد ركزوا على أشهر كتبه، وإنّ كنا نجزم على أنّ جميع مشايخ الحديث من المغاربة وحتىّ من نظرائهم من المشارقة قد تدارسوها مع طلاّبهم لما تمثله من قاعدة أساسية لا يمكن لطلاّب والمدرّسين تجاوزها وهي: صحيح البخاري وصحيح مسلم وجامع التّرميذي وسنن أبي داود وموطأ مالك، بالإضافة إلى الشروح والمختصرات التي أضفوها عليها، وأيضا مروياتهم التي تميّزت بصحتها وعلوّ إسنادها مما جعل بعض تلاميذهم يشيرون إليها أو يؤلفون لها كتبا.

فهذا **علي بن عمر بن حسن بن الحسين المغربي التلواني المغربي** (ت844هـ/1440م) قد ثبت عليه أنّه كان يُسمع كتاب صحيح البخاري بالجامع الأزهر، وهو يعدّ أحد المصنفات التي انكبّ عليها وحرص على الإشتغال عليه في فترة تلقيه العلم، ومما أفادتنا به سيرته أنّه كان يُسمع أيضا الأحاديث بأسانيده التي تلقاها على أبرز شيوخه كشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني (ت805هـ/1402م) والحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت806هـ/1403م) وغيرهما[1]، ويذكر أنّ رضوان العقبي (ت852هـ/1448م) قد أخرج له أربعين حديثا عن طريق 40 فقيها شافعيّا سماها بـ "الفتح الرباني بالأربعين للتلواني" وحدّث بها غير مرة[2].

أمّا الحافظ وشيخ المحدّثين بمكة ومصر **قطب الدين مُحَمَّد بن أحمد القسطلاني** (ت684 أو686هـ/1285أو1287م) فهو الآخر قد حدّث من سنن التّرميذي، فقد جاء ذلك على شهادة أحد تلاميذه وهو نور الدين أبو الحسن علي بن فرات المالكيّ (ت742هـ/1244م) على أنّه سمع منه قطعت من التّرميذي وحدّث به عنه[3]، وقد ثبت عليه أيضا أنّه كان يروي الأحاديث من أسانيده[4]، فلا غرابة من ذلك فهو أحد أبرز الثقات الناقلين للأحاديث في زمانه، وكما قلنا قد استدعي لمصر خصيصا لتولّي منصب أخيه في درس الحديث بالمدرسة الكبرى الكاملية، كما أنّه كان قد تمرّس على يد كبار أعلام السّنّة مما يطول ذكرهم، كما

(1) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج2، ص475.

(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص263. ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص372.

(3) – تقي الدين ابن رافع السلامي(ت774هـ): **الوافيات**، تح صالح مهدي عباس، مر بشار عواد معروف، مؤسسات الرسالة، بيروت، ط1، 1982م، ج1، ص413، 414.

(4) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص322.

درّس من مؤلفاته[1] وأشهرها "المنهج المبهج عند الإستماع لمن رغب في علوم الحديث على الإطلاع" وهو عبارة عن مختصر في علم الحديث، وكذلك "مختصر الأسماء المبهمة في الحديث"[2] الذي أفاد به الطلاّب.

ومن نفس العائلة القسطلانية نجد **أمين الدين مُحَّد بن مُحَّد أحمد بن علي القسطلاني** (ت704هـ/1304م) شيخ الحديث بالحرم المكيّ ومعهد الحديث بالمدرسة المظفرية، فقد قيل أنّه كان يحدّث هو الآخر في مجالسه من مسموعاته التي سمعها وأجازها له جده لأبيه شيخ الحديث أبي العباس القسطلاني (ت633أو 636هـ/1236أو1238م) وجده لأمه تقي الدين عمر الدين عمر بن مُحَّد القسطلاني (ت644هـ/1246م)[3]، كما أفاد تلميذه علم الدين البرزالي (ت739هـ/1338م) أنّه قرأ "... عليه أحاديث من الثقفيات -في علم الحديث- عن إبن الجميزي..."[4].

ومن مدرّسي الحديث الذين دَرّسُوا الموطأ برواية يحي بن يحي الوادآشي هو **برهان الدين إبراهيم بن عبد الله بن عمر الصنهاجي** (ت796هـ/1394م)، والذي كانت له حلقته بدار الحديث الحمصية، حيث ذكر تلميذه الذي أخذ عليه وهو إبن حجي (ت816هـ/1413م) أنّه قرأ "...عليه أكثره..."[5].

ومنه إلى **علي بن سيف بن علي اللواتي الأبياري** (ت814هـ/1411م) الذي أتى في أخباره على أنّه عمل على إسماع الحديث بمروياته أثناء التّدريس بالخانقاة الشيخونية، وقال تلميذه إبن حجر العسقلاني (ت852هـ/1448م) أنّه حدّث بسنن أبي داود وجامع التّرميذي عن إبن أملية وأنّه سمع ذلك منه[6]، وأضف السخاوي أنّه حدّث أيضا بنفس الخانقاه بصحيح مسلم رواه عن البدر أبي عبد الله مُحَّد بن علي بن عيسى الحنفيّ سمعاً بقراءة الشهاب أبي العباس أحمد بن الزين عمر بن مسلم القرشي[7].

---

[1] - ثبت عند تقي الدين الفاسي أنه حدث بالكثير من مسموعاته وتأليفه. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص322.

[2] - تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص322.

[3] - نفسه: ج2، ص278.

[4] - ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج2، ص110.

[5] - ابن حاجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ص50، 51.

[6] - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص500.

[7] - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص149، 150.

ومن نماذج التي معنا **عبد الرحمن بن أبي الخير مُحَّد الفاسي** (ت805هـ/1402م)، ومما أقرأه في مجلسه في الحديث على ما ساقه تلميذه السخاوي أنّي "قرأت عليه الموطأ وغيره، وإنتفعت به في معرفة المذهب، وهو ممن أذن لي في الإفتاء والتّدريس..."(1).

وجاء عند تقي الدين الفاسي أنّ عالم بجاية **جعفر بن عبد الرحمن بن جعفر بن عثمان بن عبد الله** (ت644هـ/1264م) كان يروي في مجلس الحديث بالمدرسة المنصورية بمكة عن المسند أبي نصر مُحَّد بن هبة الله بن نُميل الشيرازي، وكان قد سمع منه تلميذه الحافظ الحُجَة شرف الدين الدمياطي(ت705هـ/1305م) ذلك(2).

وأخر من نعرّج عليه هنا هو **أبو عبد الله مُحَّد بن مرزوق التلمساني الخطيب** (ت781هـ/1379م)، الذي كان له مصنفات في علم الحديث مفيدة. ولا نستبعد خوضه منها في مجالسه بالمدرسة الصرغمتشية للحديث، كشرح العمدة في الحديث الذي جمع فيه بين شرحي تقي الدين بن دقيق العيد (ت702هـ/1302م) وتاج الدين الفاكهاني (ت734هـ/1333م)، وكذا شرحه للأحكام الصغرى لعبد الحق(3).

ثانيا: في مجال تدريس الفقه.

1/**في الفقه المالكيّ**: قد تميّز الأمر آنذاك بإعتماد علماء المغرب على مصنفات فقهيّة كبرى ذات صبغة مغربية، فإلى جانب كتاب "**الموطأ**" للإمام مالك وجد أنّهم إستندوا إلى "**المدونة الكبرى**" برواية سحنون التنوخي القيرواني (ت240هـ/854م)، وكذلك كتاب "**التهذيب في مختصر المدونة**" للفقيه الإمام خلف بن أبي القاسم الأزندي القيرواني البراذعي وغيرها، هذا عدا استناد المدرّسين على مصنّفاتهم التي تلوّنت هي الأخرى إلى مختصرات وشروح وإنتاج جديد، لاقت البعض منها صداها في المجالس التّدريسيّة وعند الطلاّب وحتىّ بعد وفاتهم، وهو مما أعطى إنطباعا إيجابيًا على الإنتاج الفكري والفقهيّ الذي لم ينقطع أو يصبه الجمود كما تراءى للبعض، ويؤكد البصمة المغربية في تكوين المدرسة الفقهيّة المالكيّة في المشرق، كمصنفات العلاّمة **أحمد بن إدريس شهاب الدين الصنهاجي القرافي** (ت682هـ/1283م) التي زينت مجالسه التّعليميّة ومجالس مدرّسين غيره وأفاد بها الطلاّب حتىّ بعد وفاته لما تحتويه من عصارة فكره وإجتهاده في الفقه، فقد قال إبن فرحون:

(1) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص149، 150.

(2)– تقي ادين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص426.

(3) – ابن قاسم مخلوف(ت1360هـ): **شجرة النور**، ج1، ص341.

سَارتْ مصَنفاتُه مَسِير الشَّمس! ***ورُزق فِيها الحَظ السَّامي عنْ اللَّمْس!

إنْعقد على كَمالهَا لِسانُ الإجماعِ! ***وتشنَّقـــــــتْ بِسمَاعِها الاسْماع!

مثل كتابه **الذخيرة**(1) الذي يعدّ من مفاخر المالكيّة، حتىّ أنّ محققه مُحَّد حجي قال عنه في مطلعه "كتاب الذخيرة مبتكر في الفقه المالكيّ فروعِه وأصولِه، بدع من مؤلفات عصره التي هي في الأعم إختصارات أو شروح وتعليقات، وربما كانت الذخيرة أهم المصنفات في الفقه المالكيّ خلال القرن السابع الهجري وآخر الأمهات في هذا المذهب"[2]، ومن كتبه المهمة أيضا "**التنقيح في أصول الفقه**"، و"**أنوار البروق وأنوار الفروق في القواعد الفقهية**" الذي قال فيه الصدفي كتاب جيد كثير الفوائد وبه إنتفعت فإنّه فيه غرائب وفوائد(3).

أمّا **شمس الدين مُحَّد بن أبي القاسم الربعي التونسي** (ت715هـ/1315م) وهو أوّل مدرس بالمدرسة المنكوتمرية للمالكيّة فقد طرح في مجالسه التّدريسيّة من تأليفه، الذي كان عبارة عن إختصار لأهم المؤلفات الفقهيّة وهو التفريع لأبي القاسم عبيد الله بن الجلاب البصري(ت378هـ/988م) وأطلق عليه إسم "**السهّل البديع في إختصار التفريع**"، وما يرجح لنا طرحه في مجالسه الفقهية التّدريسيّة ما أشار إليه لسان الدين الخطيب على أنّ أحدهم سمعه منه على ملخصه(4).

بينما **عبد الله بن عبد الرحمن المغربي** (ت669هـ/1270م) الذي كان أوّل مدرس للمالكيّة بالمدرسة المستنصرية، فإنّه طرح من تصانيفه أيضا، فقد ذكر تلميذه عز الدين النيلي (712هـ/1312م) والذي ناب عليه لاحقا في التّدريس أنّه قرأ عليه تصانيفه والأصلين(5)، وكان أهمها "**نظم الدرر**" وهو إختصار للمدونة، حيث قيل فيها أنّه إختصرها على وجه غريب وأسلوب عجيب من النظم والترتيب، وكتابيه "**الفوائد في الفقه**" و"**التعليق في علم الخلاف وشرحه لكتاب التفريع في فقه الامام مالك بن أنس**" لإبن جلاّب العراقي (ت378هـ/988م) وغيرها(6).

(1) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص237.

2 –شهاب الدين القرافي(ت684هـ): **الذخيرة**، تح مُحَّد حجي، دار الغرب الإسلامي، د.م،ن، ط1، 1994م، ج1، ص5.

(3) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **الوفي بالوفيات**، ج6، ص147.

(4) – ابن الحجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص178.

(5) – ناجي معروف: **تاريخ علماء المستنصرية**، ص111، 112.

(6) – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص449.

أمّا عن **عيسى بن مسعود بن منصور الزواوي** (ت743هـ/1342م) الذي إنتهت إليه رئاسة الفتوى على مذهب مالك بمصر والشام فقد أدلى بدلوه في مواضيع دروسه في الفقه المالكيّ، أين أقدم على العطاء إلى جانب المدونات الفقهية الكبرى وشروحه عليها كـ "**شرح جامع الأمهات لإبن الحاجب**" و"**شرح المدونة في الفروع**"[1]، وكتابه "**المختصر على الجامع لمسائل المدونة والمختلطة**" لإبن يونس(ت451هـ/1059م)[2]، هذا عدا ما قدّمه لطلاّب في مجال الحديث بشرح صحيح مسلم في 12مجلدا **سماه "إكمال الإكمال"** قال إبن فحون فيه جمع فيه أقوال المازرى والقاضي عياض والنووى وأتى فيه بفوائد جليلة من كلام إبن عبد البر والباجي وغيرها، كما ألف لمالك إبن أنس مناقب وغيرها[3].

ومن أهم المدرّسين كذلك من نشر من علمه وعمل جاهدا على خدمة المذهب ليس فقط في منابر القضاء بل حتىّ في مجالس الدّروس هو **عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي القاسم بن فرحون المالكي** (ت769هـ/1397م)، الذي حمل على عاتقه إتمام رسالة والده على إرسائه في المدينة المنورة، فكانت إنطلاقته من باحة مسجدها أين تصدّر لإشغال الطلبة لأزيد من 50 عاما في فنون عدّة على رأسها مذهب إمام المدينة، مزاوجاً ذلك مع عمله في التّدريس بالمدرسة الشهابية، ومما ظهر لنا مما كان يطرحه في جهاده هذا من مصنفاته في مجالسه التّدريسيّة "**كشف المغطاً في شرح مختصر الموطأ**"، وشرحه على مختصر التفريع لإبن الجلاّب النيلي الذي سماه "**كفاية الطالب في شرح مختصر الجلاَّب**"، وغيرها من كتب الحديث التي أفاد بها دائرة المذهب كـ"**الدر المخلص من التقصي والمخلص**"، وكان يقال حول كتبه بصفة عامة أنّها "...كلها غاية الجوّدة والإتقان"، وفي مجهوده "...كانت مشاركته في أصول الدين مشاركة حسنة..."[4]، حتىّ كلّل مسعاه هذا بنجاحه بإنتهاء رئاسة المذهب إليه في رياض المدينة المنورة بأسرها بعد أنّ كان المذهب الشّيعيّ سائدا.

أمّا قاضي القضاة **حسام الدين التلمساني**(ت873هـ/1468م) فكان أهم ما تناوله من الكتب في مجالسه التّدريسيّة على حسب ما أبانته بعض سير تلاميذه زيادة على كتب الفقه الأساسية، مصنّفه النفيس في الفقه المالكيّ وهو "**عقد الجوّاهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لإبن شاش**"، وكتاب "**ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**" للقاضي عياض وغيرها.

[1] –نفسه: ج1، ص72، 73. إسماعيل باشا البغدادي(ت1399هـ): **هدية العارفين**، ج1، ص809.
[2] – ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص73.
[3] –ابن فرحون(ت799هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص72، 73.
[4] – نفسه: ج1، ص457، 458، 455،.

2/ في الفقه الشّافعيّ: وفيما يخص هذا المجال فإنّنا لم نتحصل على ما كان يتدارسه المدرّسون المغاربة مع تلاميذهم إلاّ نادرا، غير أنّه لا يستبعد خوضهم هم الآخرين من الكتب الأساسية المتداولة للمذهب، كـ "**التنبيه والمهذب**" لأبي إسحاق الشيرازي و"**المختصر**" للمزني ومصنّفا الرسالة والأم للإمام الشّافعيّ وغيرها، هذا عدا التأليف الخاص.

فسلطان العلماء **عز الدين عبد السلام المغربي** (ت660هـ/1262م) الذي كان له إسهامات كبيرة في هذا المجال لا غبار عليها فهو ممن انتهت إليه رئاسة الشّافعيّة في الشّام ومصر، وكان أجلّ ما قدمّه وألفه في هذا المجال هو "**الغاية في إختصار النهاية**"، وهو عبارة عن مختصر للكتاب نهاية المطلب في دراية المذهب للإمام الجوّيني (478هـ/1085م) ، بالإضافة إلى مختصر آخر جمع فيه بين أعظم كتابين في الفقه الشّافعيّ، الأوّل لجويني وثاني للحاوي الكبير لأبي الحسن الماردي (ت450هـ/1058م) سماه "**الجمع بين الحاوي والنهاية**"، ورغم عدم إكماله(1) إلاّ أنّه يؤكد لنا مطارحته لهذين الكتابين في مجالسه الفقهيّة، بالإضافة إلى تقديم لمسته في اختصاراته هذه مما سهّل على تلاميذه استيعابهما، هذا عدا تأليفه في أصول الفقه وأبرزهما "**القواعد الكبرى** و**مجاز القرآن**" قال السبكي فيهما "...وهذان الكتابان شاهدان بإمامته وعظيم منزلته في علوم الشّريعة..."(2)، وغيرها من كتب في التّفسير والفتاوى التي استمرّ المدرّسون من بعده يعتمدونها مع طلاّبهم، وقد لاقت مجالسه في التّدرس في المدارس وفي المساجد إقبالا واسعا شُدّت إليها الرّحال وشهدت بها المصادر، قال أبو الحسن علي الشاذلي عنها مثلا "...ما على وجه الأرض مجلس في الفقه أبهى من مجلس الشيخ عز الدين بن عبد السلام..."(3) ، وكفى أنه ورّث علمه هذا إلى تلاميذه من فحول الفقهاء والقضاة كالحافظ دقيق العيد وشهاب الدين القرافي (ت682هـ/1283م) وقاضي القضاة المهلّبي البَهْنسي (ت685أو686هـ/1286-1278م).

وقيل في أمر **أبي حامد بن علي المغربي التلواني الشّافعيّ**(ت880هـ/1475م) الذي ناب عن إبن أخته في التّدريس بالمدرسة التنكزية، أنّه كان يُقرأ من كتاب الفقه الشّافعيّ "**عمدة السالك وعدّة الناسك**" لإبن النقيب(ت769هـ/1367م)4.

(1) –تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص247، 248.
(2) – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص247.
(3) –جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج1، ص315.
4 –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص88.

ثالثا: في مجال تدريس القرآن الكريم والتّفسير.

أمّا بالنسبة لما كان يدور في البرنامج الدّراسي في معاهد القرآن وعلومه فإنّه لم يتوقف على تلقين القرآن، بل نجدها قد عنيت بطرق القراءات المشهورة وهي: السبع والعشر والأربعة عشر، وهذا بناءً على ما خَطّته بعض المعاهد من شرط حول ذلك، كالخانقاة الشيخونية التي خطّت شرطها على تلقين القرآن على سبع طرق، وأحيانا كانت ترسل على شكل وصيّة في توقيع التّولية للمدرّس "...وليقرأ القرآن بحروفه...وليجمع طرقه والتي عليها الجمهور ويترك الشّواذّ...وليتوسّع في مذاهبه ولا يخرج عن قراءة القرّاء السبعة الأئمّة الأمصار..."[(1)]، وقد خَطّ علماء المغرب أسماؤهم في هذا المجال بالخط العريض، فلم تنحصر معرفتهم فقط في الطرق السبع بل أتقنوا أوجه التّجويد المشهورة والشاذة منها، وإنّ كانوا قد تميّزوا وعرفوا أكثر برواية ورش على أقرانهم المشارقة الذين تقَدّم عندهم رواية حفص، وكفى دلالة على وصول عدد من علماء المغرب كما أدرجنا فيما مضى إلى مصاف أعلى وظائف هذا الميدان وهي مشيخة الإقراء والإقراء الكبرى، وأصبحوا مقصودين للدراسة، وإتقان القرآن وطرقه وعلومه على أيديهم من مختلف أصقاع العالم الإسلامي.

ولنا أنّ نأخذ بأمثلة ممن جاء على إقراءه القرآن على الطرق السبعة، وبداية **بمجد الدين أبو بكر بن مُحَمّد بن قاسم التونسي** (ت718هـ/1318م)، حيث ذكر تلميذه شمس الدين الذهبي (748هـ/1347م) أنّه تلا عليه بالسبع أثناء تدريسه في مشيخة الإقراء الكبرى بالتربة الصالحية[(2)].

وأمّا صاحب مشيخة الإقراء بالخانقاة الشيخونية **شمس الدين أبو عبد الله مُحَمّد بن مُحَمّد الغماري** (ت802هـ/1399م)، فقال تلميذه رضوان بن مُحَمّد العقبي (ت852هـ/1448م) أنّه قرأ عليه " ...جمعا للسبع إلى رأس الحزب الأوّل من الأعراف، وكذا من ثمّ إلى رأس الحزب في القصص مع إضافة يعقوب إليها..."[(3)].

بينما لم يذكر لنا العلاّمة عبد الرحمن بن شامة (ت665هـ/1267م) على أيّ أوجه الطرق قد قرأ على شيخه **الوجيه إبراهيم بن يوسف البوني** (ت612هـ/1215م) في حلقة إبن طاوس بالجامع الأموي، سوى أنّه قرأ عليه الجزء الأوّل من القرآن الكريم[(4)].

[(1)] – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص248.

[(2)] – ابن الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية**، ج1، ص197. ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج2، ص34.

[(3)] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص226.

[(4)] –أبو شامة مقدسي(ت665هـ): **تراجم الرجال**، ص91.

كما نجدهم قد تدارسوا مع طلاّبهم كتبًا من علم القراءات وشروحها أو منظومها، من ذلك "**منظومة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**" التي إشتهرت بالشاطبية للعالم الأندلسي القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي (590هـ/1194م)، والتي جاءت على شكل قصيدة ضمّت 1173 بيتا، وهي تمثل وجهًا من أوجه التّجديد والابتكار التي نقلها علماء الغرب الإسلامي إلى بلاد المشرق، لوضعهم مؤلفات في القراءات بقالب شعري[1] مما سهّل على الطلاّب تناولها، حيث قال ابن خلدون عنها "...فعمد إلى تهذيب ما دوّنه أبو عمروا وتلخيصه فنظم ذلك كله في قصيدة لغز فيها أسماء القراء بحروف (أ ب ج د) ترتيبا أحكمه ليتيسر عليه ما قصده من الإختصار وليّكون أسهّل للحفظ ...فستوعب فيها الفن إستيعابا حسنا وعني النّاس بحفظها وتلقينها..."[2]، هذا عدا ما أدخلوه من تجديد ونقل لبعض طرق القراءات التي لم تكن معروفة قبل بداية وفودهم، مما أضاف النشاط والحيوية على هذا الفنّ [3].

ولم يتوقف تجديدهم في ذلك فقد استمرّوا حتىّ بعد القرن 6هـ/12م، فألّفوا مصنفات لاقت رواجا في مجالس التّدريس، ومثل ذلك أنّ **زين الدين عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي** (ت681هـ/1282م) الذي إنتهت إليه رئاسة الإقراء في الشام أجمع، وصاحب منصب مشيخة الإقراء الكبرى بتربة الصالحية، كان تجديده في هذا المجال في علم الوقف والابتداء بتأليفه كتاب سماه "**التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقفات**"، حيث قال فيه الإمام الذهبي صنف كتابا نفيسا في غريب الوقف والإبتداء[4] الذي انكبّوا على تدارسه، ويذكر صاحب كتاب غاية النهاية ابن الجزري(ت833هـ/1430م) أيضا أنّ شيخه عبد الوهاب بن سلار قد سمع هذا الكتاب عن شيخه الحراني الذي تتلمذ على الزواوي وهو بدوره سمعه منه، هذا إلى جانب التأليف المفيد الذي كتبه زين الدين الزواوي هذا وهو "**عدد الآي**"[5].

أمّا ما كان في مجالس التّفسير من مواضيع فهو تفسير آية أو أكثر، أمّا المصنفات فلم تهتدِ إلى ما كانت مجموعة المدرّسين المغاربة يلقونه في المؤسسة النّظامية، ومع ذلك كان لهم احتهادتهم الخاصّة، ففي سيرة العلاّمة **مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي القاسم المشدالي** (ت864هـ/1460م) أحد الأعلام البارزين الذي أخلّي له مقعد لتدريس

(1) – علي أحمد: **الأندلسيون والمغاربة**، ص227.
(2) – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص552، 553.
(3) – علي أحمد: **الأندلسيون والمغاربة**، ص227.
(4) – بن قيماز الذهبي(ت748هـ): **معرفة القراء الكبار**، ج1، ص299.
(5) – ابن الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية**، ج1، ص348.

التّفسير في القبة المنصورية كان له هو الآخر أثره وبصمته التّعليميّة في طلاّبه، ورغم أنّنا لا نملك له أثر لمصنّفات واضحة نرجح احتمالية تَدارسها مع طلاّبه، إلاّ أنّه كان له من الاجتهاد في هذا الفن من بينها قاعدته الشهيرة **في علم المناسبة بين آي وسورة القرآن** التي حسده عليه أقرانه[1]، وقد نقلها عليه تلميذه إبراهيم بن عمر البقاعي(ت885هـ/1480م)، ولا نعلم إنّ كان جرى ذلك داخل القبة أو خارجها أو بالجامع الأزهر، غير أنّ المؤكد أنّه قد خاضها وناقشها مع تلاميذ غيره، ويبدو أنّ هذه القاعدة كانت للبقاعي أساسا لبناء مصنّفه في التّفسير وهو "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور" حيث قال "هو الذي أرشده إلى ما وضعه في التّفسير من المناسبات الآيات والسور" ثم ذكر تفاصيل القاعدة[2].

رابعا: في مجال تدريس علم النّحو واللّغة.

أمّا مدرّسي علم النّحو واللّغة فإنّ أهم ما نجده من مصنفات قد طارحوها في الحلقات كتاب **"سيبَويه"**، و**"ألفية إبن مالك"** نظرا لما تمتّعت به من سهولة الألفاظ والتنظيم والإحاطة بالقواعد النّحويّة والصّرفيّة بإيجاز، وترتيبها المحكم لموضوعات النّحو[3]، بالإضافة إلى الشروح والنظم التي انبرى العلماء على تأليفها وتنظيمها على هذين الكتابين.

فبالعودة مرة أخرى إلى **شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغماري** (ت802هـ/1399م) أحد أبرز المتصدرين في هذا الفن كما قلنا قد ذكر تلميذه رضوان بن مُحَمَّد العقبي (ت852هـ/1448م) أنّه إلى جانب ما قرأه عليه من القراءات على الطرق السبع فإنّه أخذ عليه العربية، حيث قرأ عليه **ألفية مالك** لإبن ناظم و**الفصول** لإبن عصفور وغيرها[4].

أمّا المدرّس **يحي بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن صالح بن علي بن عمر العجيسي البجائي** (ت862هـ/1458م) النّحوي كان قد ألقى هو الآخر من شرح عمله على **ألفية مالك**[5].

---

(1) – برهان الدين إبراهيم البقاعي(885هـ): **مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور**، تح عبد السميع مُحَمَّد أحمد حسنين، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1987م، ج1، ص138.

(2) –مُحَمَّد الشوكاني(ت1250هـ): **البدر الطالع**، ج2، ص248.

(3) – عبد العال سالم مكرم: **المدرسة النحوية في مصر والشام**، ص173.

Dale F. Eickelman: **Knowledge and power in Morocco The Education of a Twentieth-Century Notable**, Princeton university press Princeton, new jersey,1992, p56.

(4) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص227.

(5) – عادل نويهض: **معجم الاعلام**، ص229.

لكن مع هذا قد تميّز مدرّسو مجموعتنا بالإبداع في هذا الفن تدريسا وتأليفا، كشيخ النّحو الإمام البارز في علم اللّسان **زين الدين أبو الحسن يحي بن عبد المعطٍ بن النور الزواوي** (ت628هـ/1231م) الذي جاء بمصنّف لاقى روجاً في حياته ومن بعد وفاته، وهو **"الدُّرّة الألفيّة في علم العربية"** الذي صاغه بقالب شعري ضمّ 1021 بيتاً، لم يسبقه أحد في صناعته من أسلوب ومنهج، قال فيها في مقدمته: أُرْجوزةٌ وَجِيزةٌ ... عِدَّتُها (ألف) خَلَتْ من حَشْوٍ[1]، وتكمن أهميتها في أنّها أوّل منظومة في علم النّحو والصّرف، إنتهى من إنشاءها سنة 595هـ/1199م، ففتحت باب الإجتهاد لمن بعده كإبن مالك (ت672هـ/1273م) للألفية، قال فيها شهاب الغرناطي أحد شارحِ الدُّرّة:

يا طَالبَ النَّحْوِ ذَا إجْتِهادٍ***تَسْمُو بِه في الوَرَى وتَحْيَا

إنْ شِئْتَ نَيلَ المرادِ فاقْصِد***أُرجُوزةً للإمَامِ يَحيــَى![2]

هذا عدا كوكبة من المصنّفات المهمة التي أفاد بها الطلاّب، ككتابه في النّحو "**الأصول**" و"**العقود والقوانين في النّحو**"، وشرح أبيات سيبويه وحواشٍ على أصول إبن سراج في النّحو وغيرها الكثير[3].

ولم تتوقف إبداعات علماء المغرب في تنمية دروس النّحو واللّغة في مجالسهم على ذلك، **فبرهان الدين إبراهيم بن مُحَّد السفاقسي** (ت742هـ/1341م) قد أطنبت سيره حول ما أفاده تأليفه في فن النّحو وهو **"المجيد في إعراب القرآن المجيد"**، حيث عبّر عن التّجديد الذي أحدثه هذا المصنف الصفدي قائلا "... أعرب القرآن الكريم في أربعة أسفار كبار، وأعاد بها لهذا الفن ما كان قد خمل وبار تكلّم فيها على كل غامض..."، وأتمّ قائلا أنّه لاقى حسدا عليها ممن لم يصل إلى مثلها[4].

---

[1] –جلال الدين السيوطي(ن911هـ): **الوفية بإختصار الألفية**، تح مصطفى حسن أبو توهة، مؤسسة علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، د.م.ن، ط1، 2019م، ص23.

[2] –مقدمة كتاب يحي بن معطي(ت628هـ): **الدرة الألفية**، تقديم إبراهيم البلكيني، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010م، ص4. يوسف بن تغري بردي (ت874هـ): **النجوم الزاهر**، ج11، ص189.

[3] –جلال الدين السيوطي(911هـ): **بغية الوعاة**، ج2، ص344.

[4] –ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج1، ص120.

خامسا: في مجالس تدريس الطبّ.

أمّا من كان معنا في مجال تدريس الطّب فهو **ركن الدين أبو عبد الله مُحَّد ابن القويع التونسي** (ت738هـ/1337م)، فقد ثبت عليه الأخذ في دروسه كتب الطبّ لإبن سينا لاسيما كتاب "**الشفا**"، حيث قيل أنّه لشدة تعلقه به لا يملّ المطالعة فيه كل ليلة، بالإضافة إلى **المباحث المشرقية**[1] للرازي (ت606هـ/1209م) الذي يضمّ العديد من المسائل من بينها الطّبيّة.

سادسا: في مجالس التصدير.

أمّا في مجالس المتصدرين فكانت مواضيعهم والمؤلفات التي خاضوا فيها كثيرة، خصوصا الذين تنوّع لهم المقرّر الدّراسي من فقه وحديث وأصول وغيره، كما أظهرته لنا سيرة **أبو العباس أحمد تقي الدين بن مُحَّد الشمني الحنفيّ** (ت872هـ/1467م) الذي أقرأ الكثير من مشكلات الكتب كالكشاف عن حقائق التنزيل و أنوار الترتيل و أسرار التأويل في التفسير للبيضاوي و شرح المقاصد في أصول الدين و شرح المواقف والمطول والمختصر في المعاني والبيان و العضد و الفنرى في أصول الفقه، والمائز في طريقة طرحه هو إنفرّده من بين جميع المدرّسين بتقرير جميع ذلك بدون رؤية كراس ولا حاشية مع إستحضاره لتقرير مشايخه، كما ألقى من ظلال مصنفاته وشروحه كـ "**شرح نظم النخبة في علم الحديث**" لوالده و"**شرح النقابة مختصر الوقاية**" في فقه الحنفيّة وكتاب "**مزيل الخفاء من ألفاظ الشفا**"، وكان يقرأ من **حاشيتة على المغني**، وهذا ما ثبت عند السخاوي بقوله و"قرأت عليه الكثير من دروسه في العضد في أصول الفقه والكشاف في التّفسير وغيرهما، وأخذت عنه شرحه تنظيم النخبة وشرح والده لمتن النخبة"، هذا عدا مروياته في دروس الحديث، قال السيوطي تلميذه "سمعت عليه قطعت كبيرة من المطول لشيخ سعد الدين، ومن التوضيح لإبن هشام قراءة تحقيق، وسمعت وقرأت عليه في الحديث...وكتب لي تقريظا على شرح الألفية وجمع الجوامع تأليفي..."[2].

أمّا **إبن التلمساني عبد الله بن مُحَّد بن علي الشّافعيّ**(644هـ/1246م) تلميذ شيخ الشّافعيّة سلطان العلماء عز الدين عبد السلام المغربي وإبن الحاجب، فقد كان يطرح هو الآخر من شروحه التي نالت حيزا كبير من الفقه الشّافعيّ، **كشرحه لكتاب التنبيه** لشيرازي وشرحه لكتاب **معالم أصول الدين** لفخر الدين الرازي،

[1] -بن أيبك الصفدي(ت764هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص150، 151. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج7، ص41.

[2] -مُحَّد الشوكاني(ت1250هـ): **البدر الطالع**، ج1، ص119. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، 175، 176. عبد الكريم مُحَّد الاسعد: **الوسيط في تاريخ النحو العربي**، دار الشواف، الرياض، ط1، 1992م، ص223، 224.

وكذلك طرح كتاب **المجموع في الفقه** لنووي، بالإضافة إلى أنّه كان يلقي على طلاّبه من **شرح الخطب النباتية** وهو كتاب عبارة عن مجموعة خُطب في فن الأدب العربي لصاحبه إبن نباته الخطيب الفارقي (ت374هـ/984م)[1].

بينما **إبن جوان الفاسي** (ت656هـ/1258م) الذي تتلمذ وتمرّس في القراءات على أخر إثنين من أصحاب أبي القاسم الشاطبي وعن أبي المحاسن يوسف بن شداد حتىّ إنتهت إليه رئاسة الإقراء بمدينة حلب كما أوضحنا، فقد تناول في مجلس تصدره في جامع حلب كتابه المشهور في علم القراءات "**اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**" الشّاطبيّة، أمّا في الحديث فقد حدّث عن الثقات كأبي القاسم عيسى بن عبد العزيز بن عيسى وعبد العزيز بن زيدان النحوي ومُحَمَّد بن أحمد المرادي وأبي ذرّ مصعب بن أبي ركب الخشنيّ والقاضي يوسف بن شدّاد، وإلى جانب هذا أقرأ **صحيح مسلم** من حفظه، وقد أشتهر بعلمه بين الطلاّب لما تمتّع به من بُعد البصيرة في القراءات ووجهها وعلّلها ومشهورها وشاذّها ، والثقة والحجة فيما ينقه من قراءات وأحاديث[2].

وما نختتم به في هذه الجزئية أنّ ما درّسه المدرّسين المغاربة من مضامين ومشكلات ومسائل من مصنفاتهم تتجاوز ذلك بكثير، لكننا وقفنا على ما برز مع هذه النماذج المتفرقة التي عدّدنها، لأنّ ما كان يدور في تداريسهم في الحلقات العلمية العامة أكثر وأوسع.

---

(1) -القرافي(ت682هـ): **العقد المنظوم**، ج2، ص212.

(2) -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص566.

المبحث الثالث: طرائق التّدريس.

سلك المدرّسون في تلك الفترة العديد من الطرق المنهجية التّعليميّة لإنجاح الأهداف المرجوّة من الدّروس المقرّرة، وللارتقاء بمستوى التّعليم والطلاّب وتعميم الفائدة للجميع، ومن صورها على ما أبانته بعض المصادر وكشفت عنها بعض السير التي معنا:

أولا/ طريقة الحلقة:

وهي عبارة عن قاعدة ومنهجية عامة إعتمدها المدرّسون، فقد كان المدرّس يتخذ وضعية نصف الدائرة أو الدائرة مع طلاّبه حتى يكون بارزا للجميع ويُتيح له تفاعلا مباشرا معهم، ويكون معيده أو معيدوه على يمينه ويساره، ولكن كان لهذه الطريقة بعض الضوابط للجلوس وأخرى للافتتاح الدّرس على ما أفاد بها ابن جماعة وهي: على المدرّس أن يجلس مستقبلا القبلة بهيئة الوقار والسّكينة متربعا أو غير ذلك مما لا يكره من الجلسات، وأن يُقدّم على الشروع في التّدريس والبحث بعد قراءة شيء من القرآن الكريم، ثمّ الدعاء لنفسه والحاضرين وسائر المسلمين ولواقف المؤسسة، ثمّ الاستيعاذة بالله من الشيطان الرجيم ثمّ الصلاة على النبي ﷺ، وعند إتمام درسه يقول كلاما يشعر بختمه كالقول "وهذا آخره" أو "الله أعلم"[1]، وهو نفس ما نَصّ عليه كتاب وقف المدرسة الناصرية الجديدة التي عمل فيها بعض من مدرّسون المغاربة على أنّه يستوجب على كادر المدرّسين قراءة ما تيسر من القرآن الحكيم سواء من صدورهم أو من المصحف في بداية افتتاح الدّرس، ويدعون عقيب ذلك للواقف وسائر المدرّسين[2].

ثانيا/ طريقة المحاضرة:

بعد اتخاذ المدرّس وطلاّبه مجالسهم كانت تنطلق عملية طرح المواضيع المقرّرة سواء كانت فقها أو حديثا أو قرآنا أو تفسيرا أو نحوٍ...إلخ، وهي ما كان يصطلح عليها بـ "المحاضرة" في العادة، بناءً على ما جاء من وصف لمجالس التّدريس لبعض المدرسين المغاربة، ففي أمر **عز الدين بن عبد السلام المغربي** (ت660هـ/1262م)

---

[1] – ابن جماعة(ت733هـ): **تذكرة السامع**، ص69.

[2] – شهاب الدين النويري(ت733هـ) : **نهاية الأرب**، ج32، ص46.

قيل"...كان مع شدته فيه حسن **المحاضرة**..."[1]، وأمّا **أبو أمامة إبن نقاش مُحَّد بن علي الدكالي** فإنّه كان "...يريح **بمحاضرته**..."[2].

وبما أنّ العملية التّعليميّة ما هي إلاّ صناعة على حدّ تعبير ابن خلدون[3]، فكان صناعها يتخذون جملة من الطرق ضمن محاضراتهم، من أجل تبسيط وشرح ما يلقونه على طلاّب العلم لتَحصيل الملَكَة في الفن المدرس، وليس الحفظ فقط، ومن تلك الطرق التي اندرجت كوسائل تعليميّة خلال المحاضرات:

1/ طريقة الإسماع:

اعتمد المدرّسون على هذه الوسيلة في طرح العلم وشرح مفاهيمه وتفسيره وطرح المؤلفات المتعلقة به حتى بعد ظهور الورق، فكانت على سبيل المثال المؤلفات العلميّة تروى عن صاحبها بعد سماعها منه[4]، أو من مروياته في الحديث، وقد ذكرنا آنفا أنّ الشيخ عبد الوهاب بن السلار قد نقل عن شيخه الحراني أنّه سمع من شيخ الإقراء **زين الدين عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي** (ت681هـ/1282م) كتابه في علم القراءات وهو "التنبيهات على ما يخفى من الوقفيات"[5].

وقال ابن حجر العسقلاني في مدرّسه **مُحَّد بن يحي بن عبد الله محب الدين بن وجدية الفاسي** (ت803هـ/1400م) "...سمعت عليه شيئا من مسموعاته من الحلية، بل وسمعت أكثر تصنيفه الذي جمعه فيما يتعلق بصوم ست شوال"[6].

وأمّا **أبو الفضل جعفر بن عبد الرحمن المحتد البجائي** (ت644هـ/1246م) فأثناء تولّيه تدريس الحديث بالمدرسة المنصورية حدّث عن القاضي أبي النصر مُحَّد الشيرازي، وكان قد سمع منه هذا تلميذه الحافظ شرف الدين الدمياطي[7].

---

(1) –ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **طبقات الشافعية**، ج2،ص110.

(2) –ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص670.

(3) – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص543.

(4) – أحمد خالد جيدة: **المدارس ونظام التعليم في بلاد الشام في العصر المملوكي (648–923هـ/1250–1517م)**، المؤسسة الجامعية للدارسات، بيروت، ط1، 2001م، ص333.

(5) – ابن الجزري(ت833هـ):**غاية النهاية**، ج1، ص348.

(6) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص72، 73.

(7) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص446.

أمّا عبد الكريم عبد الباري الصعيدي فكان قد سمع حروف القرآن عن **الحسن بن عثمان بن علي القابسي**(ت670هـ/1271م) أثناء تصدّره للإقراء[(1)].

بينما قال ابن حجر العسقلاني (ت852هـ/1448م) عن شيخه **علي بن سيف بن علي بن سليمان اللواتي المغربي** (ت814هـ/1411م) أنني "سمعت منه مجلسا من أبي داود وسمعت من فوائده كثيرا وعلقت عنه..."[(2)]، إلاّ أنّه لم يفدنا حول أين كان سمعه هذا أكان أثناء جلوس شيخه علي اللواتي بمشيخة الحديث بالمدرسة البيبرسية أمّ عند تصدّره بالجامع الأموي، غير أنّ الثابت وما نستنتجه من جزئيته هذه أنّ اللواتي هذا كان قد سلك طريقة الإسماع في مجالسه والكلام مسحوب أيضا على من سبقوه.

كذلك قال تقي الدين المقريزي (ت845هـ/1344م) أنّه سمع قراءة الحديث على شيخه **المغربي قاسم بن مُحَمَّد بن إبراهيم** (ت799هـ/1397م) أثناء مزاولته لوظيفة التصدير بالجامع الأزهر، وأثنى على طريقته قائلا "فسمعت بقراءته ما شاء الله، زكان صوته شجيٌ وطريقة في القراءة مطربة إنّ تأنّى أو سرد، مع الدّيانة والصّيانة والتّواضع"[3].

2/ طريقة المشافهة:

ويقصد من ذلك المخاطبة بالفن المدّرس وجها لوجه مع الطلاّب، وهي وجه من أوجه التّسميع المباشر، حيث يستحكم الطلاّب علمهم ويجنبهم الوقوع في الزّيغ والتّصحيف، لذلك حرّص أصحاب المؤسسات الطلاّب على الحضور في مواعيد الدراسة التي قيّدوها إدراكا منهم لأهمية هذه الآلية التّواصلية المباشرة، فقد قيل أن **يحي بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد صالح بن علي العجيسي البجائي** (ت862هـ/1458م) المتصدر لإقراء الفقه المالكيّ قد أخد عنه مشافهة نحو الألفين كلهم مجتهد أو قارب الإجتهاد[(4)].

وقال شمس الدين السخاوي (ت902هـ/1496م) أنّه سمع عن شيخه **كمال مُحَمَّد الشمني** (ت821هـ/1418م) فوائد كثيرة عندما كان يدرّس الحديث في المدرسة الجمالية، من بينها الكتاب الشهير في علم المصطلح في الحديث وهو "شرح نخبة الفكر" لإبن حجر العسقلاني(ت852هـ/1448م) وكذلك نظمها،

(1) – ابن الجزري(ت833هـ):**غاية النهاية**، ج1، ص200.

(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص230.

3 –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص21.

(4) – جلال الدين السيوطي(911هـ): **نظم العقيان**، ج1، ص177.

كما أفدنا السخاوي حول أهمية هذه الآلية التّعلميّة على لسان شيخه الشمني من خلال أبيات كان يردّدها عليهم قائلا:

ومَن يَأْخذ العِلم من شيَخٍ مُشافَهة***يكُن من الزَيفِ والتَّصحيفِ في حَرَمِ

ومَن يكُن آخِذًا للْعلم من صُحفٍ***فَعِلمُه عند أهْل العِلمِ كالعَـــــدمِ[1]

3/ طريقة الإقراء:

وهي على شكلين كأن يقرأ المدرّس من كتاب أو من ذاكرته ما يريد من روايته لطلاّبه، وهي من أعلى طرق التّعليم[2]، أو أنّ يقرأ الطالب من كتاب أستاذه أو نسخته أو من ذاكرته[3] أو جزء من القرآن[4] وهو ما يسمى في هذه الحالة "العرض"[5]، وفي أثناء ذلك كان المدرّس يستمع ويصحح ويشرح[6]، وبعد أن تتم مرحلة التّعليم يَصِحُ لذلك التلميذ رواية ما قرأه على شيخه بعد الإجازة له.

وممن جاء استعماله هذه الطريقة من المدرّسين المغاربة هو **إبن ويحان الراشدي حسن بن عبد الله التلمساني** (ت685هـ/1286م) حيث قيل"كان بصيرا بالقراءات وعلّلها عارفا بالعربية...وكان ذاكرا لقصيدة الشاطبي يشرحها لمن يقرأ عليه..."[7].

كما ذُكر أنّ مدرّس الفقه الشّافعيّ **جمال الدين سليمان بن عمر بن سالم بن عمر بن عثمان الزرعي المغربي** (ت778هـ/1376م) كان " ...الدّرس يقرأ عليه من كتاب..."[8].

وقال ابن حِجّي عن شيخه المدرّس **برهان الدين إبراهيم بن عبد الله الصنهاجي**(ت796هـ/1394م) "...قرأت عليه أكثر الموطأ..."[1].

---

[1] -شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص74، 75.

[2] - محمّد منير مرسي: **التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية**، عالم الكتب، د.م.ن، ط2، 2005م، ص89.

[3] - محمّد منير مرسي: **نفس المرجع**، ص89.

[4] - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص226.

[5] -محمّد منير مرسي: **التربية الإسلامية**، ص89.

[6] -أحمد خالد جيدة: **النظم التعليمية**، ص334.

[7] -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج3، ص342.

[8] - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص160.

بينما نستفيد من أخبار المحيوي عبد القادر بن أبي القاسم الأنصاري الخزرجي السّعْديّ العباديّ المكّيّ(ت880هـ/1475م) طريقة تَعلمه عن شيخه **الغماري مُحَّد بن موسى بن عائذ ابو عبد الله المغربي الوانوغي المالكي**(ت827هـ/1424م)، التي جمعت بين أسلوبي السمع والإقراء من كتب المالكيّة وصولا لإجازته بتصحيح، فقيل و" ...حضر عليه دروسا كثيرة قراءة وسماعا ببحث وتحرير في ابن الحاجب والمختصر الفرعيين وغيرهما من كتب المالكيّة، وأذن له في التّدريس لجميع كتب المالكيّة وأرّخ الإجازة بثالث ذي القعدّة سنة اثنتين وثلاثين وكتب الشيخ خطه بتصحيحه..."[(2)]، ويبدو أنّ قراءة وسمع المحيوي كان في رباط الموفق من مكة الذي كان دائرة عمل شيخه، مما يعني أنّ الغماري لم يكن عمله إداريًّا في الرباط فقط بل مارس فيه التّدريس.

4/ طريقة التّلقين[(3)] (أو الإلقاء) والتّدرّج:

وهي من أهم الطرق التّدريسيّة التي حرص العديد من المدرّسين على تطبيقها لإيضاح مكمون الدّرس الملقى على الطلاّب، ولتسهّيل الفهم والحفظ وتعزيز المدارك، ويمكن أن نستوضح هاتين الطريقتين من خلال أحد المدرّسين الذين ضمن مجموعتنا وهو العلاّمة **ابن خلدون** (ت808هـ/1405م)، الذي خاض مضمار التّدريس وتمرّس فيه في المغرب الإسلامي ثمّ بالمشرق بالمدرسة القمحية المالكيّة والمدرسة الصرغتمشية للحديث وقبة الصالح التابعة للمارستان المنصوري، حيث قال "إعلم أنّ تلقين العلوم للمتعلّمين إنّما يكون مفيدا إذا كان على التّدريج شيئا فشيا وقليلا قليلا.."[4]، وقد شرح طريقته التّعليميّة هذه مع حثّ المدرّسين على اعتمادها، وذلك في ثلاث قواعد:

فأوّلها خصّ بها المسائل وطريقة إلقائها على طالب العلم، والتي جاء على أنّها تمر على ثلاث خطوات أو كما وصفها هو بـ "التكرارات" حتى تحصل الملَكَة لذلك الفنّ للطلاّب، وهي:

---

(1) – ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص525.

(2) – يذكر هنا أن الإجازة كانت سنة 832هـ بينما المجيز الغماري متوفي سنة 828هـ وقد حاولنا التثبت من التاريخ لكن لم نجد إثبات، وربما أن وفاته كان بعد سنة 832هـ وليس سنة 828هـ، وللإبتعاد عن التكهن سقنا النص كما وجدنا. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص55.

(3) – يفصل البعض طريقة التلقين عن الإلقاء، على أن الأولى مخصوصة لتلقين القرآن الكريم والحديث، أما الثانية مخصوصة بالعلوم المتصلة بالقرآن والحديث والفقه حيث يأخذ المدرس فصل كتاب أو آية ويقوم بشرحه، إلاّ أن هناك من لا يرى إختلاف كبير على طريقة التلقين التي تشمل حتى شروح العلوم، وعليه فمراعاة لذلك وبناء لتفصيل ابن خلدون جعلنا الأمر بينهما شاملا لشكل المواد المدرسة.

4 - ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص734.

-أن يلقي المدرّس عليهم أولا مسائل من كل باب من الفنّ هي أصول ذاك الباب، ثمّ بعدها يقرب لهم في الشرح على سبيل الإجمال مراعيا قدراتهم العقلية واستعدادهم لما سيَرِدُ عليهم، حتى ينتهي إلى آخر الفنّ وعندها يحصل له فيه ملَكَة أوّلية.

-أن يرجع المدرّس بهم إلى الفنّ ثانية فيرفعهم في التّلقين عند تلك الرّتبة إلى أعلى منها، ويستوفي الشرح والبيان ويخرج عن الإجمال، ويذكر لهم ما كان هنالك من الخلاف ووجهه إلى أن يصل إلى أخر الفنّ فتجود ملَكَتهم عن ذي قبل.

-ثمّ تأتي آخر تكرار وهو أن يرجع بهم وقد شدّ فلا يترك عويصا ولا مهما ولا مغلقا إلاّ أوضحه وفتح له مقفله، فيخلصون من الفنّ وقد استولوا على ملَكَتهم فيه[1].

وقد استنكر المدرّس ابن خلدون على من لم يتخذ هذه القاعدة من المدرّسين، وأكّد أنّ خروجهم عليها قد يؤدي إلى التشويش على مدارك الطلاّب دون حصول الفائدة قائلا "...وقد شاهدنا كثيرا من المعلّمين لهذا العهد الذي أدركنا يجهلون طرق التّعليم وإفاداته، ويحصرون للمتعلّم في أوّل تعليمه المسائل المقفلة من العلم ويطالبونه بإحضار ذهنه في حَلّها، ويحسبون ذلك مرنا على التّعليم وصوابا فيه، ويُكلّفونه رَعْيَ ذلك وتحصيله ويخلطون عليه بما يلقون له من غايات الفنون في مبادئها..."[2].

أمّا **قاعدته الثانية** فهي الالتزام بالكتاب المختار للتلقين والمستقى منه المسائل إلى نهايته، وعدم خلطه بغيره من أوجه الكتب، قائلا: لا ينبغي للمعلّم أن يزيد لطلاّبه على فهم كتابه الذي أكبّ على التّعليم منه بحسب طاقتهم وعلى نسبة قبولهم للتعليم مبتدئين كانوا أو منتهين، ولا يخلط مسائل الكتاب بغيرها حتى يستوعبوه من أوّله إلى آخره ويُحصّلوا أغراضه ويستولوا على ملَكَةٍ بها ينفذه في غيره[3].

وكان سبب طرح هذه القاعدة من قبل ابن خلدون هو لإدراكه نتيجة خبرته الطويلة أنّ ذلك يزيد من نشاط الطالب واستعداده لقبول المزيد من الفَنّ، وأنّ الخلط يسبب له العجز وعدم الفهم فنفور من التّحصيل ثمّ هجر العلم والتّعليم.

(1) – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص734.
(2) – ابن خلدون(ت808هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص734.
(3) – نفسه: ج1، ص735.

أمّا **القاعدّة الثالثة** الأخيرة في نظريته هي: التّدرّج في تلقين العلوم، وأنّ لا يخلط بين علمين إذا كان يدرّس أكثر من فنّ، حتىّ لا ينقسم بَالُ المتلقي وينصرف عن كل واحد منها إلى تَفَهُّمِ الآخر فيستغلقان ولا يحصل من الفائدة شيء[1].

وللأمانة فإنّ بدر الدين إبن جماعة (ت733هـ/1333م) الذي كان له با ع طويل في التّعليم[2] قد سبق سبق ابن خلدون في الإشارة إلى أهمية أسلوب التّدرّج والتّلقين في الدّروس بأسلوبه كقوله "...إذا تعدّدت الدّروس قدم الأشرف فالأشرف والأهم فالأهم، فيقدم تفسير القرآن ثمّ الحديث ثمّ أصول الدين ثمّ المذهب ثمّ الخلاف أو النّحو..."، وعلى المدرّس ألاّ "...يبحث في مقام أو يتكلّم على فائدة إلاّ في موضع ذلك فلا يقدمه عليه ولا يؤخره عنه إلاّ لمصلحة تقتضي ذلك وترجحه..."[3].

وممن يشهد على نجاح **ابن خلدون** وإستحسان طرق تعليمه غير معهودة هذه في معاهد التّعليم في ديار مصر هو أحد تلاميذه وهو أبو ياسر بن عمار القاهري المالكيّ(ت946هـ/1539م) الذي درّس على يديه أصول الفقه أثناء تصدّره بجامع الأزهر، حيث يظهر ذلك حين نعت ابن خلدون أولاّ بصيغة "الأستاذ المنوّه بلسان سيف المحاضرة وسحبان أدب المحاضرة"[4]، وثانيا لما نوّه إلى أنّه أحيا طريقة الشيوخ الكبار القدماء فيه[5] فيه[5] قائلا "...كان يسلك في إقرائه الأصول مسلك الأقدمين كالإمام والغزالي والفخر الرازي... وكان كثيرا ما ما يرتاح في النقول لفنّ أصول الفقه، خصوصا عن الحنفية كالبزدوي والخبازي وصاحب المنار ويقدم البديع لابن الساعاتي على مختصر ابن الحاجب، قائلا أنّه أقعد وأعرف بالفنّ منه ..."[6]، وثالثا لما أبان –أي إبن عمار– على **ابن خلدون** أنّه كان ينكر وينهر طلاّبه إتخاذ طريقة طلاّب العجم ومن تبعهم من إنتهاج الموشح اللّفظية[7] على طريقة البعض قائلا "...مع الغض والإنكار على الطريقة المتأخرة التي أحدثها طلبة العجم ومن تبعهم في

(1) – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص 736.

(2) –درّس ابن جماعة في عدد كبير من المدارس. ينظر إلى سيرته ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص322. ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **طبقات الشافعية**، ج2، ص.280. ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص208.

(3) –ابن جماعة(ت733هـ): **تذكرة السامع**، 64، 65،74، 75، 76.

(4) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص148.

(5) – هدف إستشهدنا لما قاله ابن عمار عن شيخه ابن خلدون هنا هو إظهار طرقه ومنهجه في التعليم في مصر ورأي تلاميذه فيها، دون الخوض في في تحليل أسباب نظرة ومقارنة ابن خلدون بين المتقدمين ومتأخرين في سرد الأصول ومعالجتها لأنه ليس هدف دراستنا.

(6) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص148، 149

7 –الموشح اللفظية: ويقصد به الشعر الذي يخرج عن ضروب الشعر الغنائي العربي لإعتماده على أسس معينة وإستعمال الألفاظ الأعجمية أو الدارجة الدارجة الشعبية. يراجع عمر عتيق: **مصطلحات العروض والقافية**، دار أسامة، الأردن، عمان، ط1، 2014م، ص298، 299.

توغّل المشاحة اللفظية والتسلسل في الحدية والرسميّة اللذين أثارهما العضد[1] وأتباعه في الحواشي عليه، وينهر الناقل غضون إقرائه عن شيء من هذه الكتب مستندا إلى أنّ طريقة الأقدمين من العرب والعجم وكتبهم في هذا الفنّ على خلاف ذلك، وإنّ إختصار الكتب في كل فنّ والتعبد بالألفاظ على طريقة العضد وغيره من محدثات المتأخرين والعلم وراء ذلك كله "[2].

وما يمكن أنّ يؤكد انتهاج مجموعة المدرّسين الذين معنا زيادة على العلاّمة ابن خلدون لطرق سلسة وجديدة في تقديم دروسهم، هي الصّيغ التي حاولت المصادر إرفاقها بسيرهم التّعليميّة، فنجاح وصول المعلومة إلى المتلقي دلالة على التّبسيط والضّبط في طرح وشرح الدّرس، ومن نماذج تلك الصّيغ:

إسم المدرّس	نوع التّدريس/المؤسسات	ما قيل في درسه وطريقته وأسلوبه
أبو أمامة بن النقاش مُحَّد بن علي الدكالي (ت763هـ/ 1362م)	الفقه الشّافعيّ (في عدّة مدارس)	"...ويريح بمحاضرته ألم شكاله يستحضر من التّفسير كثيرا ويحل من غرائبه محلا أثيرا وكانت طريقته في التّفسير غريبة يأتي فيها بكل عجيبة..."[3]
شمس الدين مُحَّد بن أبي القاسم الربعي التونسي (ت715م/1315م)	الفقه المالكيّ (المدرسة المنكوتمرية)	"...كانت دروسه فصيحة في غاية الجودة..."[4]
مجد الدين أبو بكر بن قاسم التونسي (ت718هـ/1318م)	-مشيخة الإقراء والنّحو -الفقه الشّافعيّ (الجامع الأموي/التربة الأشرفية /جامع التوبة/ المدرسة الناصرية/المدرسة الأصفهانية/الزاوية المالكيّة)	"كانت طريقته مرضية ..."[5]
برهان الدين إبراهيم بن عبد الله بن عمر الصنهاجي (ت796هـ/1394م)	-الفقه المالكيّ -مشيخة الحديث	"...يلقي دروسا حِسانا وهو فصيح العبارة..."[6]

(1) -هو عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الايجي الشيرازي الشافعي(ت756هـ). تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج10، ص46.

(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص149.

(3) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص670.

(4) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص71.

(5) – ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج2، ص34.

(6) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص30.

	(المدرسة الشرابشية/ المدرسة النورية/دار الحديث الحمصية/ مسجد الكوجك)	
أبو عبد الله مُحَّد بن مرزوق التلمساني الخطيب (ت781هـ/1379م)	-الفقه المالكيّ -مشيخة الحديث (الخناقاه شيخو/المدرسة القمحية/ المدرسة النجمية /المدرسة الصرغمتشية)	"كان له طريق واضح في الحديث.."[(1)]
شمس الدين أبو عبد الله مُحَّد بن مُحَّد الغماري (ت802هـ/1399م)	-مشيخة الإقراء -التصدر لإقراء النّحو واللّغة. (الخناقاه الشيخونية)	"كان أحسن ما لقيت محاضرة وأكثرهم فوائد..."[(2)] لشواهد مستحضرا..."[(3)]
حسام الدين مُحَّد بن حريز التلمساني (873هـ/1469م)	الفقه المالكيّ (المدرسة المنصورية/ المدرسة الناصرية/ المدرسة الصالحية / الشيخونية/جامع ابن طولون/المدرسة المؤيدية)	"...لازم...المطالعة في كتب الفقه والتّفسير والحديث والتاريخ والأدب يستحضر جملة مستكثرة من ذلك كله ويذاكر بها مذاكرة جيدة مع سرعة الإدراك والفصاحة والبشاشة والحياء والشهامة والبذل لسائل...وإقتناء الكتب النفيسة"[4]
أبو البركات أبو المحاسن مُحَّد بن موسى بن علي بن عبد الصمد بن مُحَّد بن عبد الله الجمال المراكشي (789-823هـ/1387-1420م)	-شافعيّ (عدّة مدارس)	"...وظهر لفضلائها-في مدارس حديث اليمن- تميّزه في الحديث وغيره فأقبلوا عليه ونوّهوا بذكره ونمى خبره إلى الناصر صاحب اليمن فمال إليه وزاد من بره..."[5]. "...حسن التأليف والإيراد لما يحاوله من النّكت والأسئلة والإشكاليات ووفرة الذكاء وسرعة الكتابة وملاحتها..."[6]

(1) -ابن قنفذ(ت807هـ): **الوفيات**، ص373، 374.

(2) - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص77.

(3) - يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج11، ص16.

4 شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص192.

5 - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص57.

6 - نفسه: ج10، ص57.

وكما هو متجلّ من تلك الصّيغ السريعة في الجدول أنّ البعض كان لهم بصمتهم ولمستهم في السّرد وطرح الدّروس، كإستحضار الشواهد أثناء الإلقاء لترسيخ المعلومات، ونهل من الكتب النادرة النّفيسة، مما يدلّ على مدى اتساع علمهم والتمكّن من إثبات أهلية ما أنيط لهم من مناصب تدريسيّة، هذا عدا إعتمادهم على أسلوب النُّكت، التي لاقت استحساناً من الطلاّب.

وإضافة إلى هذا نجد البقاعي هو الآخر قد عبّر عن نجاعة شيخه **محمّد بن محمّد بن أبي القاسم المشدالي** (864هـ/1460م) في دروسه وإيصال مكنون علمه لطلاّبه بطريقته المغايرة تماما عن باقي المدرّسين عندما كان يدرّس بالجامع الأزهر، إنطلاقا من إستخراج المسائل ومرورا بالإستدلال عليها ووصلا إلى إرفاقها بأبحاث إضافية قائلا "...ودرّس للناس عدّة فنون فبهر العقول وأدهش الألباب يقرأ القارئ بين يديه ورقة أو أكثر ثمّ يسرد ما تتضمنه من تصوير المسائل ويستوفي كلام أهل المذاهب إنّ كان فقها وكلام الشارحين إنّ كان غير ذلك، ثمّ يتبع ذلك بأبحاث تتعلق بتلك المسائل كل ذلك في أسلوب غريب ونمط عجيب بعبارة جزلة وطلاقة كأنّه السيل..."، وأرفق قوله هذا أنّ شيخه المشدالي كان يعتمد على إضفاء عبارات جديدة على ميادين التّعليم في دُور مصر، وأنّ الطلبة حاولوا أنّ يغيّروا من أسلوبه هذا غير أنّه رفض وأراد أنّ يرفع من مستوى إدراكهم وتغيير النمط المعتاد، لكن للأسف لم يشرح لنا البقاعي عن أسلوبه ذاك مكتفيا بإشارة إلى نجاحها قائلا "...ولقد حدثني غير واحد من ثقات الأفاضل أنّ الطلبة قالوا له تنزل في العبارة فإنّ لا نفهم جميع ما تقول، فقال شيئا يكاد أنّ يكون كشفا لا تنزلوني إليكم ودعوني أرقيكم إلي فبعد كذا وكذا لمدة حدّها تصيرون إلى فهم كلامي، فكان الأمر كما قال..."[(1)].

5/ طريقة المناقشة والمطارحة[2]:

وهي من الطرق التي تبنها المدرّسين في حلقات الدّروس، وهي تقوم على أساس الأسئلة المتبادلة بين المدرّس وطلاّبه، يقول تاج الدين السبكي في هذا الشأن إذا ما جلس المدرّسون لدرس "...سأل وسئل وإعترض وأجاب..."[(3)]، وإنّ كان في العادة أنّ يستلم هذه الخطوة المدرّس كإختبار منه لمدى إدراك الطلاّب للدرس من خلال طرح مسائل لها علاقة بما قدم وأخذ أجوبتهم وآرائهم عليها، ثمّ يصوب أو يثمن الجواب، وهذا على حدّ ما

(1) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص183.

2 –المناقشة والمطارحة: قد يبدوا المصطلحان متشابهين لكن في الأصل هما مختلفان في الدلالة والهدف، فالمناقشة هي عبارة عن تبادل الآراء والأفكار على مسألة معينة قصد التوصل لفهم أعمق أو حلها، بينما المطارحة فنفس الشيء ولكن قد تتضمن محاولة الطرفين إثبات وجهة نظر معينة أو دحضها.

(3) – تاج الدين السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص84.

خطى به إبن جماعة على أنّه "إذا فرغ الشيخ من شرح دّرس فلا بأس بطرح مسائل تتعلق به على الطلبة يثمن بها فهمهم وضبطهم لما شرح لهم، فمن ظهر إستحكام فهمه له بتكرار الإصابة في جوابه يشكره ومن لم يفهمه تلطف في إعادته له"[1]، والغاية من هذه العملية كما إختصرها المدرّس **ابن خلدون** "...فتق اللّسان بالمحاورة والمناظرة في المسائل العلمية، فهو الذي يقرب شأنها ويحصل مرامها"، لأنّ الحفظ دون نقاش ومطارحة لا يحصل منه طائل في مستقبل الطالب من ملَكَة العلم والتّعليم[2].

ولم يفت إبن جبير الإشارة إلى هذه الطريقة عند زيارته للمدرسة النّظاميّة في العراق في النصف الثاني من ق6هـ/12م، في أنّ المدرّس كان يقف على منصة والتلاميذ كانوا يجلسون على مقاعد، وأنّهم أخذوا يسألون المدرّس حتىّ صلاة المغرب[3]، وهي مدّة زمنية طويلة تسمح للطلاّب باستيعاب تفاصيل الفنّ لا حفظه الجاف الذي لا يسمن ولا بغني من جوع، وما أحوجنا إلى هذه الطريقة في التّعليم في وقتنا الحالي.

وقد يقع خلال هذه العملية نوعا من إختلافات الآراء بين المدرّس والطلاّب وهو الهدف المنشود منها، فقد جاء في سيرة المدرّس **ركن الدين أبو عبد الله القويع مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الرحمن التونسي** (ت738هـ/1337م) أنّه كان له أسلوبه ولمسته في المناقشة والمطارحة، بحيث كان يترك بين يدي الطلاّب من المسائل حتىّ بعد إنقضاء الدّرس كواجب منزلي للبحث فيها لوقت أطول لإمعان عقولهم ثمّ مناقشتهم ومطارحتهم، وهي خطوة تطوير في هذا المجال تحتسب له ولعلماء المغرب في تنمية الدّرس، وممن شهد على نجاحه تلميذه الفتح مُحَّد بن سيد الناس حيث قال "...كنت أنا وشمس الدين الأكفاني نأخذ عليه في المباحث الشرقية فأبيت ليلتي أفكر في الدّرس الذي نصح أنّ نأخذ عليه وأجهد قريحتي وأعمل عقلي وفهمي إلى أنّ يظهر لي فيه شيء أجزم أنّ المراد به هذا، فإنّ تكلّم الشيخ ركن الدين التونسي كنت أنا في وادٍ في بارحتي وهو في وادٍ"[4]، هذا عدا أنّ منزلته العلميّة قد لاقت إستحسان الكثير من الطلاّب فقد قيل فيه أيضا أنّه "كان يتوقد ذكاء إذا حدّث في شيء من

---

[1] -ابن جماعة(ت733هـ): **تذكرة السامع**، ص76.

[2] -ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص545.

[3] -حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج4، ص1051، 1052.

[4] - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج7، ص41.

العلوم تكلّم في دقائقه وغوامضه حتّ يقول القائل أنّه أفنى عمره في ذلك"[1]، و "إذا ذكر الطبّ فجالنيوس ما تجلس أنسه وابن زهر كسف نور هذا من ذاك شمسه"[2].

6/ طريقة الإرغاب واللّين والشدّة مع الطلاّب:

مزج المدرّسون طرقهم التّعليميّة بطرق سلوكية ساهمت بشكل كبير في ترابطهم وتواصلهم مع طلاّبهم، وبثّ روح الجدّ والعزيمة فيهم، ومن أهم هذه الطرق "اللّين" و"الإرغاب"، وما يدلّ على دورها الفعال هو ما كان يُنوّه به المدرّس من ضرورة ممارستها مع طلاّبه وذلك في الوصايا السّلوكية التي كانت تصله في توقيع التولية وغيرها[3].

وممن عمل بها على سبيل الذكر لا الحصر **قطب الدين مُحَّد بن أحمد القسطلاني** (ت684 أو686هـ/1285-1287م)، حيث كان يعتمد في مجالسه في علم الحديث على الشعر لتشجيع كقوله:

فَاْدْأبْ فَديتكَ يَاذَا الجد والأدَبِ ***وعَكفَ على الدّرسِ ليلاً إذَا أرَدتَ ***فَالعِلم يُعلِي دَنى الأصل في الرُتَبِ

كما عمد في نفس الوقت على أسلوب اللّين والتواضع، فقد ذُكر في سيرته أنّه كان يقول"عاهدت الله تعالى أنّ لا أرد سائلا" وهي خصلة حسنة مستلزمة، وهو ما ترك أثرا طيبا في نفوس طلاّبه، حيث نسج أحدهم أبيات شعرية لفراقه عنهم من أرض مكة لتسلم منصبه بالمدرسة الكاملية بمصر قال في مطلعها:

إسْتوحشتْ مَكَة مِن قُطبه *** وإستَأنسَتْ مِصر والدِّيار[4].

كما إعتمد سلطان العلماء **عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام المغربي**(ت660هـ/1262م) جانب اللّين في محاضراته من خلال إستعمال أسلوب المرح وطرح التّكلف، مما جعل الطلاّب يقصدون أماكن عمله من كل حدب وصوب، فتخرج وصُقل على يده كوكبة من العلماء وأئمة ذاك العصر[5].

---

(1) -مُحَّد بن مخلوف(ت1360هـ): **شجرة النور**، ج1، ص299. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص227.

(2) - ابن ايبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج5، ص150، 151.

(3) - كمقتطف وصايا العلموي للمدرّس على أنّ يرغب طلاّبه في العلم ويذكرهم بفضائله وفضائل العلماء ويرغبهم فيه مع التّدرّج على ما يعين على تحصيله من الإقتصار على الميسور، وأنّ لا يتعظم على المتعلمين بل يلّين لهم القول ويتواضع لهم. عبد الباسط العلموي(ت981هـ): **المعيد في أدب المفيد والمستفيد**، مطبعة الترقي، دمشق، ط1، 1300هـ، ص47.

(4) -تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص323، 324، 326، 325.

(5) - ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **طبقات الشافعية**، ج2، ص110.

لكن مع ذلك هناك من إعتمد على أسلوب "الشدّة" أحيانا وعدم التهاون، خصوصا في منح الإيجازات التي تعدّ أخر خطوة يُقدم عليها المدرّس كتقرير وشهادة منه لإثبات إستحكام طلاّبه في الفنّ المدّرس، وهي من أهم ما يصبوا إليه الطالب لتحصّيله لما قد تفتح له آفاق مستقبلية للوظائف، فهذا **أبو العباس أحمد تقي الدين بن مُحَّد الشمني** (ت872هـ/1467م) عرف عنه أنّه لم يكن يحابي أحدا إذا تقاعس عن الجدّ في طلب العلم، فحتىّ عندما إلتمس منه بعض الشبَّان من ذوي البيوت المعروفة إذنه لهم بالتدريس بعد أنّ أهدى إليه شيئا فبادر إلى رد الهدية وإمتنع من الإذن لهم، فثباته وأمانته هذه إلى جانب العلم أدّت إلى جذب الطلاّب إليه وتزحموا عليه إلى آخر أيامه، فصار شيخ الفنون بلا مدافع وجميع الأعيان من جميع المذاهب تلاميذه[1]، قال إبن تغردى "...هو شيخي وعليه قرأت وحضرت دروسه وبه إنتفعت...ولي منه إجازة بما يجوز له وعن روايته"[2].

وأمّا **أبو عبد الله مُحَّد بن مرزوق الخطيب التلمساني** (ت781هـ/1379م) فقد وسمت مجالسه بالجمال وليّن المعاملة[3].

7/ طريقة الإملاء:

وهي طريقة كان يعتمدها المدرّسون عامة في مجالسهم، حيث كان المدرّس أو الشيخ يملي من محاضراته بعد الشرح بتؤدة وتنظيم وتدرج في مسائل الفنّ المدّرس، ويقوم الطالب بتقيّدها، وأحيانا كان يحدث العكس أين يقوم المدرّس بإملاء المسائل ثمّ يستوفي في الشرح ويقوم الطلاّب بتدوين ذلك الشرح على هامش النصّ[4]، وإذا صُحِب الإسماع بالإملاء كان التّعليم أعلى صورة ومدعاة للاطمئنان على صحة النصّ ومطابقته للأصل[5]، فيُوقِع حينئذ المدرّس للطالب على أماليه إذا ما تأكد من صحتها مجيزا بذلك إياه على روايتها وتدريسها من بعده[6]، وقد خصّصت بعض المعاهد آنذاك مُستملي يُعين المدرّس في الإملاء[7].

---

(1) –مُحَّد بن شوكاني(ت1250هـ): **البدر الطالع**، ج1، ص120، 121.

(2) – يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج 104، 105.

(3) – ابن قنفذ(ت807هـ): **الوفيات**، ص374.

(4) – مُحَّد منير مرسي: **التربية الإسلامية**، ص286.

(5) –عائض مُحَّد عائض الزاهراني: **التاريخ السياسي**، ص664.

(6) – مُحَّد منير مرسي: **التربية الإسلامية**، ص286.

(7) –يمكن الإطلاع أكثر على دور المستملي من كتاب عبد الكريم مُحَّد السماعني(ت562هـ): **أدب الإملاء**،ج1، ص84، 85، 86، 87، 88، 89.

ثالثا: المضامين والطرق التّعليميّة في الكُتّاب.

كانت المواد المدرّسة في مكاتب تأديب الصّبيان تدور حول تلقين قصار سور القرآن الكريم وتحفيظها وعرضها، وبعض متن الأحاديث، ومبادئ الحساب، وقواعد اللّغة، وبعض الشعر، بالإضافة إلى تعليم القراءة والكتابة[1] دون التدقيق في جودته، لأنّ تعليم الخطّ كان له معلّم آخر في العادة، يقول إبن بطوطة في هذا الصدد "...وهم لا يكتبون القرآن في الألواح تنزيها لكتاب الله تعالى، وإنّما يقرأون القرآن تلقينا، ومعلّم الخطّ غير معلّم القرآن، يعلّمهم بكتب الأشعار وسواها، فينصرف الصبي من التّعليم إلى التكتيب وبذلك جاد خطه لأنّ معلّم الخطّ لا يعلم غيره"[2]، وهو نفس ما عرج عليه ابن خلدون بدوره قائلا "... لا يخلطون بتعليم الخطّ بل لتعليم الخطّ عندهم قانون ومعلّمون له على انفراده كما تتعلّم سائر الصّنائع ولا يتداولونها في مكاتب الصّبيان، وإذا كتبوا لهم الألواح فبخطّ قاصر عن الإجادة..."[3].

كما نجد ابن خلدون قد أقام أيضا مقارنة بين المضامين الدّراسية في الكُتّاب عند أهل المغرب وبين أهل المشرق، قائلا على ملخصه أنّ عند **الأوّل** منهم الاختصار على تعليم الولدان على القرآن فقط، وأخذهم في أثناء ذلك بالرسم والمسائله، واختلاف جملة القرآن فيه، ولا يخلطون مع ذلك شيئا من الحديث ولا من فقه ولا من شعر أو كلام العرب، أمّا **ثانيهم** أي أهل المشرق فإنّهم يخلطون في التّعليم، وكان حكم ابن خلدون هنا عامًا، وربما إنطبق في كثير من الأحيان على المساجد، أضف إلى ذلك أنّ حكمه هذا مبنيّ على ما سمعه بقوله "...فيخلطون...على ما يبلغنا ولا أدري بم عنايتهم منها"[4]، لأنّه إذا رجعنا إلى ما قُرّر في بعض المكاتب في المشرق ككتّاب المدرسة المنصورية[5] والمنكوتمرية[6] وجامع الحاكم[7] نرى أنّها قد إقتصرت على تلقين وتحفيظ

---

[1] -سعيد غبد الفتاح عاشور: **العصر المماليكي**، ص348. عبد الجبار أحمد مُحَمّد العملة: **نيابة دمشق الشام في عهد الأمير تنكز الحسامي الناصري (712-740هـ/1312-1339-1340م)**، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف محمود علي عطا الله، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2000م، ص268.

[2] - ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص110.

[3] -ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص741.

[4] - ابن خلدون(ت808هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص741.

[5] - شهاب الدين النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج1، ص74، 75.

[6] -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص230.

[7] - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص57.

القرآن الكريم بإعتباره الأصل الذي يبتنى عليه ما يحصل بعد ذلك من ملَكَات تعليميّة، أمّا بالمدرسة الباسطية في القدس الشريف فقد خُطّ على مؤدّبها أنّ يعلم الأيتام القرآن العظيم والخطّ العربي(1).

وعلى الرغم أنّنا لم نقف بشكل واضح على مخطط المواد التي أخذ بها مؤدّبوا مجموعتنا في الكتاتيب التي أنزلوا فيها غير أنّه من خلال النظر إلى سيرة تضلّعهم في القرآن وقرآته فإنّه يمكن القول أنّهم كانوا معلّمي قرآن لا خطّ، فمثلا قد أثبت إبن فرحون التونسي عن مؤدّبه ومؤدّب إخوانه وهو **مُحَّد بن إبراهيم بن يوسف بن غصن أبو عبد الله الأنصاري القصرى السبتي** (ت723هـ/1323م) أنّه كان يلقّنهم القرآن الكريم قائلا "...هو شيخنا الإمام العلاّمة المقرئ الوالي المحقق الثري...كان عالما زمانه بالقراءات مشهرات بالكرامات قرأت عليه...وجودت القرآن عنده..."[2]، وعن أخوه قال "... وقرأ بالمدينة القرآن على أبي عبد الله القصري..."[3].

أضف إلى ذلك أنّ المؤدّبين بشكل عام كانوا مناطين بتأديب الولدان على أسس الفرائض، كالصلاة في جماعة، وتربيتهم على مبادئ الإسلام النبوية كَبِرّ الوالدين واحترام النّاس وما شابه ذلك(4).

أمّا عن المضامين الدراسية التي مشى عليها مؤدّبوا الخاصة فإنّ أبُ الولد كان يشارك في وضعها ليكون ملائما لولده بهدف تأهيله لغاية ما لمستقبله، وإنّ كان المقرّر يلتقي في أسسه مع المضامين التّعليميّة السالفة مع بعض من الحذف والإضافة(5).

أمّا فيما يخص **الطرق** التي انتهجت للتعليم في المكَاتب فتنطلق من وضعية الجلوس، كأن يستند مؤدّب المسجد إلى أحد الصواري والصّبيان متحلقون به(6)، ثمّ ينطلق معهم بتدرج في البرنامج انطلاقا من تعلم الحروف وضبطها بالشكل وبعد حذقها يلقن لهم سور القرآن القصار وهم يردّدون، ثمّ يدرجهم في معرفة عقائد أهل السّنّة

---

(1) -مُحَّد عثمان سعيد الخطيب: **الأوقاف الإسلامية**، ص79.

2 - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة**، ج2، ص559.

3 -شمس الدين السخاوي(ت902هـ):**نفس المصدر**، ج2، ص295.

(4) -عبد الرحمن بن نصر الشيزرى(ت590هـ): **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، نشره السيد الباز العريني، إشراف مُحَّد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والتر، القاهرة، د.ط، 1946م، ص103، 104. ابن الإخوة(729هـ): **معالم القربة**، ص261، 262.

(5) -أحمد شلبي: **تاريخ التربية**، ص38.

(6) - ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص110.

والجماعة فأصول الحساب وما يستحسن من المراسلات والأشعار، طبعا هذا على حسب شرط المؤسسة كما قلنا، ثمّ ما تيسر من فرائض والآداب العامة والأخلاق الحميدة[1].

أمّا آخر الطرق التي اعتمدت من قبل المؤدّبين هو اللّين في المعاملة مراعاة لسِنّهم، مع التّأنيب والضرب غير المبرح إذا دعت الحاجة كإساءة الأدب والفحش في الكلام[2] وغيرها من ضوابط السلوك.

ومن حسن الحظ قد حفظ لنا إبن فرحون التونسي عمل مؤدّبه ومؤدّب إخوانه منذ بدايته في التّأديب في المدينة المنورة وهو **مُحَّد بن عبد الله السبتي** (ت720هـ/1320م)، حيث أفاد على أنّه انتهاج طريقتين لإنجاح مكتبه الخاص، والذي لم يسبق لأحد غيره اعتمادهما على ما أشار، مما سهّل عليه ضبط الولدان الذي فاق العدد المتعارف عليه وضبط النظام، وأوّل طريقة كانت **بتقسيم الولدان** الذين فاقوا 100 متعلّم ما بين صبيّ يافع وصغير يُراع إلى مجموعات، ووضع على رأس كل واحدة عَريفًا[3]، فانتظم بذلك سلك التّعليم له، أمّا طريقته الثانية كانت **بسلك أسلوب التهديد والتخويف** أحيانا، بل كان يصقل ويهذب ويربى الطفل على الكذب والسرقة **بضرب،** وهو ما جرى لأحد الولدان الذي سرق مربعة خشب مدهونة من أعمال الحرم وكذب لعدم أخذها، ولمّا ثَبُت وجودها في بيته ضربه وأمر زملائه فضربوه[4]، وكان إبن فرحون يُقدّر مؤدّبه السبتي حقّ قدره حيث قال فيه "كان مقدما في العلم والتّعليم معلّمنا الشيخ مُحَّد السبتي...ويد طولى ومنةٌ عظيمة في تعليم القرآن...، إنّ قلت: أنّه لم ينجب أحد من الأولاد في زمانه على يد غيره من المعلّمين فلست من الكذابين**!!**"[5].

الكذابين**!!**"[5].

[1] – عبد الرحمن بن نصر الشيزرى(ت590هـ): **نهاية الرتبة**، ص103، 104. تاج الدين السبكي(771هـ): **معيد النعم**، ص101.

[2] – مُحَّد بن مُحَّد بن أحمد القرشي(729هـ): **معالم القربة**، ص261، 262.

[3] –العرفاء: مفردها العريف ومقصود به في هذا الموضع الصبي النبيه والمتقدم عن أقرانه، لأنه قال "...فجعل العرفاء فوق من دونهم...". ينظر ابن فرحون (ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص163، 164.

[4] –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص616، 617.

[5] – ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص163.

المبحث الرابع: مواضع التّدريس ومواعيدها.

استكمالا للوضعية الوظيفيّة التّدريسيّة للمدرّسين المغاربة كان لابد أن نلقي نظرة على أماكن جلوسهم وجداول أزمنة تدريسهم، ولمعرفة ذلك كان حريّ بنا كالعادة تتبع أثر بعض اللوائح التّنظيميّة للمؤسسات التّعليميّة التي شغلوها، لأنّ الأمر يختلف عن التّداريس في الحلقات العامة، أين كان المدرّسين يختارون المكان والتوقيت الذي يتماشى معهم، أمّا في المؤسسات النظامية فإنّ أصحاب وقفها قد حرصوا على تأطير المكان والزمان اللذين على المدرّسين التّقيّد بهما، حيث كان يتم الإعلان عنهما منذ اليوم الأوّل من إفتتاح المدرسة أو المعهد.

أولا: مواضع التّدريس.

بالنسبة إلى مواضع التّدريس في المؤسسات التّعلميّة فكان كل فرع من الفروع العلمية يخصّص له آنذاك رواق أو زاوية(1)، أو كما هو شائع تسميته آنذاك بالإيوان(2)، وهي بمثابة قاعة محاضرات في تعبيرنا الحديث(3)، الحديث(3)، بحيث كان كل مدرّس يستقل بجهته وطلاّبه وبرنامج تخصّصه، كما هو واضح من نماذج المدارس الفقهيّة التي درّس فيها نخبة علماء المغرب في الجدول[4] الآتي:

المدرسة	مواضع التّدريس على حسب النصوص المصدرية
المدرسة الناصرية الجديدة (رباعية المذاهب)	مدرّس المالكيّة وطلاّبه بالإيوان القبلي الكبير. مدرّس الحنابلة وطلاّبه بالإيوان الغربي.

(1) –كانت هذه المصطلحات عادة ما تندرج في سياقات أماكن التدريس في المساجد والجوامع، كالجامع العتيق والجامع الأموي والجامع الأزهر أو حتى حتى الخانقات، حتىّ إنّ المقامات الأربعة بمسجد الحرام كانت أماكن مشهورة للتدريس إن حصرنا الأمر في التصدير بدل الدّروس العامة. ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ص244، 257. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص4، 39، 53، 54.

(2) – الإيوان: عبارة عن قاعة ذات قبة لها ثلاث جدران في حين الرابع يفتح على صحن المؤسسة، ونجد هذه الصّيغة ارتبطت أكثر بالهندسة المعمارية المعمارية للمدارس وإن كانت المساجد والجوامع الكبرى لا تختلف خواصها عن المدرسة، حيث نجد ما كان يعرف بمحراب الصلاة مثل محراب جامع الأزهر أين كان الحنفية يدرّسون. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص53. وقد بيّنت إحدى الدراسات أن عدد الإيونات في المدرسة ليس له علاقة بعدد المذاهب الفقهية فقد يكون لها أربع أواوين ولكن يدرس بها مذهب واحد أو مذهبين. ناجي معروف: **نشأة المدارس**، ص16.

(3) –أحمد شلبي: **تاريخ التربية الإسلامية**، ص97.

[4] - الجدول من إنجازنا.

	مدرّس الحنفيّة وطلاّبه بالإيوان الشرقي. مدرّس الشّافعية وطلاّبه بالإيوان البحري[1].
المدرسة الطيبرسية (ثنائية المذهب)	مدرّس الشّافعية بالإيوان الغربي. مدرّس المالكيّة بالإيوان الشرقي[2].
المدرسة القمحية (أحادية الذهب)	مدرّسوا المالكيّة الأربعة جعل لكل منهم زاوية[3].
المدرسة المستنصرية (رباعية المذاهب)	مدرّس الشّافعية يمين القبلة. مدرّس الحنفيّة يسار القبلة. مدرّس المالكيّة يسار داخل القبلة. مدرّس الحنابلة يمين داخل القبلة[4].
المدرسة الظاهرية الجوانية (ثنائية المذاهب)	مدرّس الشّافعية بالإيوان القبلي. مدرّس الحنفيّة بالإيوان الشرقي. شيخ القرّاء وطلاّبه بالإيوان الغربي[5].
المدرسة البنجالية (رباعية المذاهب)	مدرّس الشّافعية وطلاّبه بالإيوان الشرقي. مدرّس الحنفيّة وطلاّبه بالإيوان الشرقي. مدرّس المالكيّة وطلاّبه بالإيوان الغربي. مدرّس الحنابلة وطلاّبه بالإيوان الغربي[6].
المدرسة الظاهرية القديمة (ثنائية المذاهب)	مدرّس الشّافعية وطلاّبه بالإيوان القبلي. مدرّس الحديث وطلاّبه بالإيوان الشرقي. مدرّس الحنفيّة وطلاّبه بالإيوان البحري. مدرّس القراءات وطلاّبه بالإيوان الغربي[7].

(1) – تقي الدين المقريزي(845هـ): **المواعظ**، ج4، ص222.
(2) – ابن دقماق(ت809هـ): **الإنتصار**، ج1، ص97، 98.
(3) – ابن دقماق(ت809هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص95.
(4) –ابن الفوطي(ت723هـ): **الحوادث الجامعة**، ص55، 56.
(5) – عبد القادر بن مُحَمَّد النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج1، ص268.
(6) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **شفاء الغرام**، ج1. ص228، 329.
(7) – تقي الدين المقريزي(845هـ): **المواعظ**، ج4، ص216، 217. يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج7، ص120.

وقد تصبح بعض أماكن التّدريس مع مرور الوقت موروثة أيضا كحال المنصب، وهذا ما لاحظناه في **أسرة الفاسي** في فرعها الثاني في مكة المكرمة، إذ منذ تقلّد عبد الرحمن الفاسي (ت805هـ/1402م) وظيفة التصدير بالمسجد الحرام خلفه أبناءه من بعده ليس في طابع الوظيفة فقط بل حتىّ موضعه، بداية بمحمد (ت806هـ/1403م) ثمّ أخوه المحب (ت823هـ/1420م) ثمّ رضي أبو حامد (ت824هـ/1421م) وأخرهم أبو السرور مُحَّد (ت833هـ/1430م).

ولعلّ من إيجابيات النصوص المصدرية أنّها ساقت لنا عدّة إشارات متناثرة عن ترتيب هذه المجالس التّدريسيّة ووضعية جلوس المدرّس فيها، حيث يقول ابن بطوطة مثلا في المدرسة المستنصرية التي رصّدنا فيها تدريس أفراد **الأسرة المغربية الشارمساحية** "...وبها المذاهب الأربعة لكل مذهب إيوان، وموضع التّدريس وجلوس المدرّس في قبة خشب صغيرة على كرسي عليه البسط، ويقعد المدرّس وعليه السّكينة والوقار...وعلى يمينه ويساره معيدان يعيدان كل ما يمليه، وهكذا ترتيب كل مجلس من هذه المجالس الأربعة..."[(1)]، أمّا المدرسة النظامية ببغداد فكان جلوس المدرّس على سدّة[(2)]، ونجد في وثيقة السّلطان قلاوون أنّها حدّدت هي الآخرى موضع جلوس مدرّس الطبّ في المارستان المنصوري وهو على مسطبة كبرى معينة خصيصا له[(3)].

[(1)] -ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج2، ص62، 63.

[(2)] -ناجي معروف: **تاريخ علماء**، ص124. وهي المدرسة التي درّس بها علم الدين المغربي الشارمساحي في الفقه المالكي.

[(3)] - ناجي معروف: **وثيقة وقف السلطان قلاوون** 1010، أوقاف 15/ 02 محكمة سطر 284. نقلا عن مُحَّد مُحَّد أمين: **الأوقاف**، ص170. المارستان المنصوري قد درّس فيه إبن قوبع التونسي.

ثانيا: مواعيد التّدريس.

أمّا فيما يخص تواقيت التّدريس فهي تختلف أيضا من مؤسسة إلى أخرى، حيث وصلنا وصف البعض منها بدقة، كالمدرسة الناصرية الجديدة التي إشتغل فيها بعض المغاربة ما بين تدريس وإعادة، إذا كان اليوم الدراسي يبدأ فيها كما يقول النويري من طلوع الشمس إلى زوالها، مع ترك مجال إختيار الوقت منها ما يناسب المدرّس لإلقاء من التّفسير والأصول وغير ذلك، لكن كان عليه الإلتزام به(1).

أمّا في المدرسة البنجالية بمكة2 والتي تقدمنا في ذكر مَواضِع تدريسها فإنّها كانت أكثر ضبطا في مواعيدها على وصف مدرّسها **تقي الدين الفاسي المالكيّ**، حيث خُصّص فيها 5 أيام دراسية موزّعة على حسب التّخصّصات الفقهيّة، فكان مدرّس الفقه الشّافعيّ وطلاّبه فيجلسون ضحوة يوم السبت وضحوة يوم الإثنين، أمّا مدرّس الحنفيّة وطلاّبه ضحوة يومي الأحد والإربعاء والخميس، أمّا مدرّس المالكيّة وطلاّبه فيما بين الظهر والعصر من أيام السبت والأحد والإثنين، أمّا مدرّس الحنابلة فجلوسه مع طلاّبه فيما بين الظهر والعصر من يومي الإربعاء والخميس(3)، وفي المدرسة المستنصرية فقد كان على شيخ الحديث أنّ يقرأ ثلاثة أيام من الأسبوع السبت والإثنين والخميس(4).

كما كانت تتخلل أيام الدراسة أيام عطل، بالإضافة إلى العطل السنوية(5)، وكان بعض العلماء ينوّهون بضرورة أن يواظب المدرّس(6) على تواقيت التّدريس حتّ يستفيد طلاّبه ولا يعاب عليه التّقصير، وإنّ كان هذا التّنويه قد خصّ به أولئك الذيم بأيديهم أكثر من منصب لأنّه كان عليهم الإنتقال، وهو من الأسباب التي جعلت بعض المدارس كما تقدم على خَطّ شرطا على أنّ يكون مدرّسها فيها لا في غيرها.

(1) – شهاب الدين النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج31، ص46.

2 –المدرسة البنجالية: تعدّ من أهم المدارس التي تسنّم فيها أفراد الأسرة الفاسية بعض التداريس.

(3) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **شفاء الغرام**، ج1، ص228، 229.

(4) – ابن الفوطي(ت723هـ): **الحوادث الجامعة**، ص58.

(5) – كان البعض منها تخط عطل في شهر رجب وشعبان ورمضان، وأيام من شوال وفي مستهل ذي الحجة ويوم عاشوراء. ينظر على سبيل المثال حول عطل المدرسة الناصرية في شهاب الدين النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج32، 48.

(6) –ابن جماعة(ت733هـ): **تذكرة السامع**، ص139.

ولكن من جهة أخرى إذا ما أراد المدرّس الزيادة من وقته الخاص للاشتغال وزيادة محصوله العلميّ لطلاّبه فكان ذلك متروك له، وهو ما تبيّناه من حال **أحمد بن عيسى بن أحمد الشهاب الصنهاجي** (ت827هـ/1424م) عندما كان متصدرا بالجامع الأزهر للإقراء، فقد كان منتصبا للتدريس جميع نهاره وأكثر ليله لا يَمَلّ من هذا[1].

وأمّا توقيت التّأديب في الكتاتيب فكانت في العادة تبدأ من شروق الشمس إلى غاية أذان العصر، مع وجود عطل دراسية آخر الأسبوع وأخرى سنوية، هذا عدا أيام الأعياد[2].

خلاصة الفصل:

وختامًا لما جاء في هذا الفصل فإنّنا يمكن أن نقول إنّ من مميّزات ولايات علماء المغرب في الوظائف التّدريسيّة هو بروزهم في المناصب المختلفة لاسيما الكبرى منها، بعد أن نجحوا في إثبات كفاءاتهم العلميّة والتّعليميّة وجذب إهتمام أصحاب المؤسسات التّعليميّة لتوليتهم، وتكوين نظام وراثي للمناصب والتّخصّصات العلميّة، وأنّ أثرهم في مجال التّعليم كان بارزا لا غبار عليه سواء:

– في تنمية حقل الدّروس التي درّسوها، بإضفاء خبراتهم العلمية وإفادة الطلبة.

– المساهمة في إرساء المذاهب السّنّيّة من خلال الدّروس الفقهيّة.

– الحفاظ على الأسانيد الصحيحة العالية والمتّصلة، من خلال كبارهم المشايخ والحفّاظ الذين روَوْا بمروياتهم التي تلقوها بدورهم من كبار مشايخهم في الحديث.

– إضفاء أساليبهم ولمساتهم الخاصة للطرق التّعلميّة المعهودة.

– إنماء الدّروس من خلال الكتب التي درّسوها، سواء التي كانوا قد نقلوها معهم من بلاد المغرب أو التي اتّخذت صفة الإبتكار والتّجديد، لاسيما في مجالات القراءات والنّحو والفقه والحديث، مما أعاد لهذه الفنون

(1) –ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج3، ص332.

(2) – أحمد خالد جيدة: **المدارس ونظام التعليم**، ص62.

التّعليميّة النشاط، بل أصبح الكثير منها مرجعا للعديد من الطلاّب والمدرّسين والشيوخ في زمنهم أو حتىّ بعد وفاتهم – أي أضحت شبه مقرّرات في العديد من المؤسسات–.

– كما تجلّى أثر المدرّسين المغاربة في مجال التّعليم في أن تتلمذ على أيديهم جمهور من الطلاّب الذين لا يمكن عدّهم لكثرتهم[1]، ويتبيّن هذا من الصّيغ التي سيقت مع سيرهم وزيادة على ما أشرنا لهم سلفا و "قرأ عليه عدد كثير وخلق كثير"[2] و "أخذ عنه خلق كثير"[3] و "تخرج به الأئمّة"[4] و "قصده الطلبة من الآفاق وتخرج به الأئمّة"[5] "وعمّ النفع به حتىّ أصبح جُلّ الفضلاء من أهل مصر وغيرها من تلامذته وإشتدت الرغبة في الأخذ عنه...راعى لمنصب العلم حقّه"[6] ...إلخ، هذا عدا مَن ذُكر طلاّبهم بالأسماء وكان العديد منهم بارزا في أرض المشرق لما لهم من شأن في سلك الإدارة والقضاء والتّعليم من بعدهم، بالإضافة إلى ما وثّقه طلاّبهم حولهم في سيرهم الذاتية وتباهوا بالأخذ عليهم خلال مسيرتهم العلمية وحصول الإجازة منهم للتدريس والإفتاء.

---

(1) –لم نقُدم على وضع قائمة بأسماء التلاميذ، فكما قلنا أن مجموعة المدرّسين المغاربة قد مارسوا التدريس على وجهين العام والخاص –النظامي– في معاهد التدريس، وعليه لا يمكن أن نضع لائحة مضبوطة لتلاميذهم الذين نهلوا عنهم في الخاص لأن أصحاب التراجم والطبقات لا يوضحون هذا في سردهم إلاّ نادرا، لذلك أشرنا إلى البعض منهم في صلب الدراسة على حسب ما أجادت به المادة الخبرية.

(2) –ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج7، ص652.

(3) –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص564.

(4) –ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج2، ص33.

(5) –ابن قاضي شهبة(ت851هـ): **طبقات الشافعية**، ج2، ص110.

(6) –كان هذا عن علامة قسنطينة تقي الدين الشمني(ت872هـ) ينظر لما نعت به في شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص 176، 177. عبد الكريم محمّد الاسعد: **الوسيط في التاريخ**، ص223.

الفصل الرابع: الوظائف الإدارية لعلماء المغرب الإسلامي.

المبحث الأول: وظيفة المشيخة.

أولا: وظيفة المشيخة في البيوتات الصوفية

ثانيا: وظيفة المشيخة في العائر الجنائزية.

ثالثا: وظيفة مشيخة المغاربة.

المبحث الثاني: وظيفة النظر.

أولا: وظيفة نظر الدّواوين.

ثانيا: وظيفة نظر الخزانة الخاص.

ثالثا: وظيفة نظر بيت المال.

رابعا: وظيفة نظر الإسطبلات السّلطانيّة.

خامسا: وظيفة نظر الجهات.

سادسا: وظيفة نظر البيمارستان.

سابعا: وظيفة نظر الجامع.

ثامنا: وظيفة نظر الأوقاف.

تاسعا: وظيفة نظر الرُبط والخوانق.

المبحث الثالث: وظائف إدارية أخرى.

أولا: وظائف من ديوان الإنشاء.

ثانيا: وظيفة وكالة بيت المال.

ثالثا: إدارة الدّواليب ومعاصر قصب السكّر.

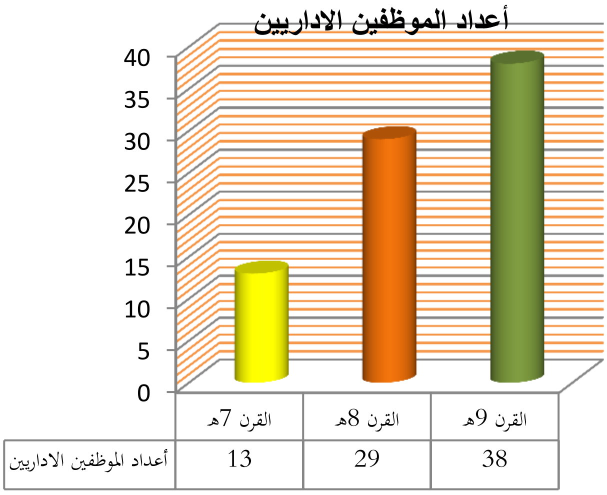
رابعا: وظائف أخرى من كتّاب الأموال.

خامسا: أمين السّجون.

الفصل الرابع: الوظائف الإدارية لعلماء المغرب الإسلامي.

أثبتنا فيما مضى أنّ العلماء المغاربة قد تمكّنوا من حصد واسع للوظائف القضائيّة والتّعليميّة، وحتىّ الوظائف ذات الشعائر الدّينيّة السّامية منها والمتوسطة، فهل يا ترى تمكّنوا من ذلك فيما يتعلق بالوظائف الإدارية[1]؟

الوظائف الإدارية									
وظيفة المشيخة		وظيفة النظر			وظائف أخرى متنوعة ديوانيّة/دينيّة/من أرباب السيوف				
ق7ه/13م	ق8ه/14م	القرن			ق8ه/14م	ق9ه/15م	ق7ه/13م	ق8ه/14م	ق9ه/15م
		9ه/ 15م	8ه/ 14م	7ه/ 13م					
02	13	23	03	02	05	09	09	08	06
المجموع = 38 موظف			المجموع= 19 موظف				المجموع= 23 موظف		



كما يتضح في الجدول[2] الذي أمامنا أنّ علماء المغـرب قد استطاعوا أيضا تقلّد مقاعد إدارية بمجموع 80 مـوظفًا إداريًا، وهذا على حسب محصولنا من تتبع أسماء العلماء في المصـــــادر التّاريخيّة.

ويظهر من خلال المخطط البياني[3] أنّ العلماء قد تـــزايدت اهتماتهم وتوجّهاتهم للمناصب الإدارية، واعتماد الجهات المسؤولة في المشرق عليهم مع مرور قرون الدراسة، إلاّ أنّ هذا التبوّؤ والاعتماد على ما بيّنه الفرز والتّصنيف لم يشمل كافة القطاعات الإدارية، لاسيّما الوظائف التي تصنّف في أرباب السيوف[4]، حيث لم نجد طيلة الفترة المحدّدة إلاّ حالتين استثنائيتين تمكّنتا من تولّي منصبين منها، والسبب يكمن باختصار في سياسة الدولة المشرقية التي تبنّت من الوهلة الأولى أن تجعل الوظائف التي تتعلق بأرباب السيوف

---

[1] – الوظائف الإدارية: ونقصد بها هنا تلك المجموعة من العلماء المغاربة الذين عملوا في الميادين ذات الطابع الإداري من الوظائف الدينية والديوانية في الدواوين والمراكز التعليمية والدينية وما شبه.

[2] – إحصائيات الجدول من إعدادنا.

[3] – المخطط من إنجازنا.

[4] –وظائف أرباب السيوف: مثل نيابة السلطنة، أتابكية العساكر، الداوادارية، الأستادارية، نقابة الجيش...إلخ، يراجع القلقشندي (ت821ه): **صبح صبح الأعشى**، ج4، ص16، 39.

بأيدي الأمراء للقيام بأعبائها، إداريًا وسياسيًا وحربيًا، أمّا وظائف القلم[1] على إختلافها فقد تركتها لأهل العمامة لأنّهم كانوا أعجز عن مُباشرتها[2]، ومن تلك الحالتين تسنّم **بدر الدين البدر الصوافي المغربي (ت695هـ/1296م)** [3] منصب جليل وهو **الدوادارية** بمدينة القاهرة، والمقصود بها حمل دواة السّلطان، ومهامه كانت تقوم على تبليغ الرسائل عند السّلطان، وإبلاغ عامة الأمور، وتقديم القصص إليه، والمشاورة على من يحضر إلى الباب الشريف، وتقديم البريد[4]، وأخذ الخطّ على عامة المناشير والتّواقيع والكتب، وما خرج عن السّلطان بكتابة شيء بمرسوم، وحمل رسالته وعينت فيما يكتب[5]، ويُعدّ بدر الدين الفرد الوحيد الذي صُحّ له وظيفة بهذا الحجم الذي كان حكرا على حاشية السّلطان من الأمراء والمقربين[6]، وعلى حسب المؤرخ تقي الدين المقريزي فإنّ ولايته كانت على يد السّلطان الملك المنصور لاجين (ت698هـ/1299م)[7]، وأنّه أيضا عيّنه لتجديد جامع ابن طولون الذي هو من إختصاص شَادّ العمائر[8]، وبهذا يُضاف بدر الدين إلى قائمة القامات المغربية التي رأى فيها السلاطين صفة الثّقة لتسليمهم مفاتيح المناصب الحسّاسة.

أمّا الحالة الاستثنائية الأخرى **فهو شهاب الدين أحمد بن شرف الدين عبد الهادي بن الشيخ أبي العباس أحمد الشاطر المغربي الدمنهوري (ت787هـ/1385م)** الذي صحّ له منصب لا يقلّ عن نظيره، وهو **كَشف الوجه البحري،** قال عنها القلقشندي أنّها ولاية حرب كبيرة وأنّ الكاشف لها كان يطلق عليه والي الولاة، وأنّه المتحدّث في هذه المنطقة، وقال ابن حجر العسقلاني عن شهاب الدين هذا أنّه "...اشتغل بالعلم وتعانى الآداب

[1] – إلى جانب أرباب السيوف –وهم من طبقة المماليك– كانت هناك جماعة المعممين أو كما أصطلح عليهم بأرباب الأقلام، وهي تضم أرباب الوظائف الديوانية والدينية والتعليمية من الفقهاء والعلماء والأدباء والكتّاب وعاملين في الدواوين والإدارات المالية. القلقشندي (ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص17، 28. حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة**، ص3.

[2] –حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **نفس المرجع**، ص5. سعيد عبد الفتاح عاشور: **مصر والشام**، ص272.

[3] –تفرّد تقي الدين المقريزي برد أصول هذا العلاّمة إلى الغرب من العالم الإسلامي. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج2، ص316.

[4] – كان يحضر مع الأمير جاندار وكاتب السرّ.

[5] – ينظر القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص19.

[6] – الدوادارية: كان يشغل هذه الوظيفة من الأمراء والجند، كمقدم ألف وطبلخاناه. ينظر القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص19.

[7] –هو السّلطان المنصور حسام الدين لاجين المنصوري من مماليك البحرية، إمتد حكمه من 696هـ إلى غاية 698هـ. ينظر لسيرته ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص346، 348، ج14، ص3.

[8] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج2، ص316.

وكان موصوفا بالذكاء..."[1]، أمّا ابن تغرى بردي فقال فيه "... الإمام الفاضل الأديب... كان له فضل غزير، واطلاع واسع..."[2].

أمّا بالنسبة إلى الوظائف ذات الطابع الإداري المتعلقة بأرباب القلم الدّينيّة والدّيوانيّة فقد توصّلت مجموعة لا بأس بها من العلماء إلى مصافّ مناصبها المتنوّعة، سواء داخل المؤسسات التّعليميّة والدّينيّة أو سواء داخل الدّواوين، إلاّ أنّ هناك تباينات من النّاحية العددية، فهناك وظائف برزوا فيها بشكل ملحوظ، وهناك منها ما كان قليلاً جدًا لم يتجاوز العدد فيها إلاّ عالما واحدا طيلة ثلاثة قرون، هذا مع عدم بروزهم في وظائف أخرى تماما، ولتوضيح هذه المسألة فعلى سبيل الذكر لا الحصر ففي الوظائف الإدارية الدّيوانية فإنّ أرفع وظائفها وبالتحديد **منصب الوزير**[3] نجد أنّنا لم نسجّل أي حالة ولاية، مقارنة بفترة الحكم الفاطمي أين تقلّد الوزارة أو كما كانت تعرف بالوَسَاطَة سبعة أسماء وزراء مغاربة من أصل خمسة وستين وزيرا[4]، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن سبب تراجع أسماءهم وأدوارهم في الفترة التي تلت الحكم الفاطمي، وبالضبط بداية من القرن 7هـ/13م، هل لأنّه لم تُتح الفرصة لهم؟ أمّ كان هذا المنصب من ضمن دائرة حيازة طبقة بعينها من حاشية الحُكم، أو فئة خاصة من علماء أهل البلد؟

في الواقع هناك من اعتبر أنّ التّراجع في عدم شغل في مثل هكذا مناصب عليا يعود سببه إلى توزيعها واختصاصها للحاشية الحاكمة والمقربين، بينما أنّ عرب الشام بما فيهم المغاربة قد فضّلوا البقاء بعيدا عنها[5]، مع أنّ أنّ هذا الجواب كان في ديار الشّام والذي يمكن اعتبار الأمر فيه صحيح إلى حدّ ما، إلاّ أنّنا سنثمّن تفسير ذلك عامة بالعودة إلى خلفية منصب الوزارة، هذه الخطّة في الحقيقة قد أصابها العجز والتراجع منذ أن قرّر الأيوبيّون استحداث منصب "نيابة السّلطنة" وجعل متولّيها أعلى من منصب الوزير، وازداد تأزمه أكثر في عهد المماليك حيث تضاءلت صلاحيته بتقسيم مهامه على أربع من كبار موظفي الدولة وهم: ناظر الدّواوين وكاتب السِرّ

[1] -تفرّد ابن حجر العسقلاني(ت852هـ) برد أصله إلى المغرب، وأنّ مولده بدمنهور ينظر: **الدرر الكامنة**، ج1، ص195. يوسف بن تغرى البردى(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج1، ص375

[2] - يوسف بن تغرى البردى(ت874هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص375.

[3] -الوزير: كانت كلمته نافذة بعد السلطان. ابن فضل الله العمري(ت749هـ): **مسالك الأبصار**، ج3، ص309.

[4] - وهم: جبر بن القاسم المغربي، وعلي بن العداس المغربي، والحسن بن عمار المغربي، والحسين بن جوهر المغربي، وعلي بن جعفر بن فلاح المغربي، ومحمّد بن جعفر المغربي، وعباس بن حجي بن باديس المغربي. ينظر إلى دراسة محمّد حمدى المنوى: **الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي**، دار المعارف، مصر، د.ط، 1970م، ص297 إلى غاية ص314. بينما قدم الباحث عاشور منصورية ملاحظته أنّ حظ علماء المغاربة في الوساطة في زمن الدولة الفاطمية قد إستمرّ حتى نهاية القرن 5هـ/11م، لتنقلب الموازين بعدها لصالح العلماء البلديين. ينظر **المغاربة في البلاد المصرية(4-9هـ/10-15م)**، ص149.

[5] - ينظر علي أحمد: **الأندلسيون والمغاربة**، ص240.

وناظر الخاص[1] وكذلك الأستادار[2]، بالإضافة إلى تعطيل منصب الوزارة عدّة مرات ولسنوات عديدة[3] كان منها في أحد الحالات 17 سنة كاملة[4]، وهذه الملاحظة لم تغب عن العلاّمة ابن خلدون حيث قال "...ثم جاءت دولة الترك آخرا بمصر فرأوا أنّ الوزارة قد ابتذلت بترفع أولئك عنها...فصارت مرءوسة ناقصة فإستنكف أهل هذه الرتبة العالية في الدولة عن إسم الوزارة"[5].

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الإداري القائم آنذاك، فنيابات الشّامية كان شكل نظامها الوظيفيّ قريب من الدّيار المصرية، غير أنّ مُباشريها كانوا أقلّ درجات من تراتبية مُباشري ديار الحكم بمصر، فمنصب الوزير في دمشق أحيانا يعلو وأحيانا تقتصر رتبته ولقبه إلى "ناظر دولة"، بينما في بعض النّيابات الأخرى يكون لقبه كذلك أو قد لا يوجد فيها وزير[6].

ومن هنا يتضح سبب تراجع أسماء العلماء بما فيهم المغاربة في خطّة الوزارة، لأنّ فرص تقلّدها كانت ضئيلة جدًا، ومع ذلك كانت هناك حالة فريدة كشفت عليها المصادر وهو قاضي القضاة المالكيّة بمصر **حسام الدين مُحَمَّد بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن حريز التلمساني (ت873هـ/1468م)**، الذي إستطاع السّيطرة عليها في عهد السّلطان الأشرف إينال (ت865هـ/1461م)[7]، ليس إستقلالاً بل من خلف ستار، بعدما أزاح من طريقه الوزير الوزير علي بن الأهناسي (ت868هـ/1463م)[8] ثمّ الوزير ابن صنيعة (ت882هـ/1477م)[9]، حيث يقول صاحب الصِّلة به ابن صيرفي "...فصار الإسم على صاحب الترجمة -حسام الدين- متكلّما في الوزارة ومكوسها..."[10].

---

[1] - سنأتي على تعريفها.

[2] -ينظر مُحَمَّد عبد الغني مُحَمَّد: **الوزارة والوزراء في عصر سلاطين المماليك**، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، د.ط، 2011م،81، 82، 83. عبد الرحمن عبد الحميد عبد العزيز حماد: **أثر ناظر الدولة السياسي على الوزارة في العصر المملوكي (648-963هـ/1250-1517م)**، كلية اللغة العربية، القاهرة، د.ط، 2014م، ص2222، 2226، 2227، 2228، 2229.

[3] - ابن فضل الله العمري(ت749هـ): **مسالك الأبصار**، ج3، ص309.

[4] -سعيد عبد الفتاح عاشور: **العصر المماليكي**، ص368. مُحَمَّد عبد الغني مُحَمَّد: **الوزارة والوزراء**، ص81.

[5] -ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص368.

[6] -القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص188، 189، 219، 234، 238، 241.

[7] -السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص328.

[8] - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص296.

[9] -نفسه: ج10، ص268.

[10] -علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **إنباء الهصر**، ص99.

ومع هذا استطاع البعض الآخر من علماء المغرب نيل مصافّ وظائف توازي أو تعلو أحيانا رتبة الوزير، وهي وظيفة "ناظر الدّواوين" و"ناظر الخاص" و"نظر بيت المال" و"كاتب السّرّ"، ولو بتسجيل حالات شبه فردية فيها، ورغم أيضا المنافسة الحادّة من العلماء البلديّين الذين أخذوا أولويّة التّوظيف.

وقبل التطرّق إلى التّفصيل في الوظائف الإدارية يجب أن نوضح بداية أنّنا اعتمدنا على تقسيم معين في دراستها، وذلك على حسب ما أفرزته طبيعة المسمّيات الوظيفيّة التي شغلتها المجموعة المغربية ومضمونها، حيث سنتكلّم أولا عن وظيفة **المشيخة** وما ارتبط بها من ألقاب وظيفيّة أخرى، لننتقل بعدها للحديث عن وظيفة **النظر** وما ارتبط بها هي أيضا من ألقاب وظيفيّة، لنشير في الأخير لباقي الوظائف التي لا تندرج ضمن لائحة اسم النظر والمشيخة.

المبحث الأول: وظيفة المشْيَخَة.

في بداية الأمر يجب أن نشرح أنّ لفظ "الشيخ" قد اندرج في عدّة سياقات، وكل سِياق جاء فيه كان له دلالاته المحدّدة والمقصودة آنذاك، فقد أتى كلقب أطلقه طالب العلم على معلّمه، وقد أستعمل لتحديد المنزلة العلميّة كالقول"شيخ المالكيّة" و"شيخ الإمام العالم الأوحد"[1]، واستخدم لفظ الشيخ أيضا للدلالة على إسم شاغل شاغل وظيفة والتي قد تكون تعليميّة كـ "مشيخة الحديث" و"مشيخة الإقراء"، أو تكون ذات طابع إداري كالتي سنعرضها في هذا المبحث.

أولا/ وظيفة المشيخة في البيوتات الصّوفيّة(خوانق /رُبط/زوايا):

شهدت البيوتات الصّوفيّة تعدّد وتنوّع في فترة الدراسة، وأصبح من الصعب حصرها لتداخل وتشعّب مساميتها في المصادر، كقول ابن بطوطة "وأمّا الزوايا فكثرة وهم يسمونها الخوانق ..."[2]، وإنّ كانت هناك فواصل وإشارات دالّة على الفوارق بينها، **فزوايا** وإنّ كانت أقرب في طبيعتها للخوانق غير أنّ انتشارها كان بشكل أوسع في البراري[3]، كما إرتبطت بأسماء شخصيات عرفت بالفضيلة واشتهرت بالفقه ولهم مُريدون وأتباع ومعارف[4]، أمّا أمّا **الخوانق** فغالبا ما كان منشأها من قبل الأمراء والسّلاطين، **أمّا الرُّبط** فتميّزت بكونها منذ البداية عبارة عن منشأة ذات طابع ديني وحربي في آن واحد، اختصّ بها المسلمون دون غيرهم، ومع ذلك كان الأمر يختلف عن أمر التّصوف في الخوانق، وجوهر الإختلاف أنّ واقفي الرُّبط لم يضعوا شروطا للمقيمين بالرباط، ولكن كان لانعزال هؤلاء بالرباط وما مارسوه من الشعائر الدّينيّة هو ما خلق نوعا من التّماثل مع الخوانق[5]، هذا عدا الإختلافات الأخرى بينهما كالمتعلقة بالعمارة وحجم الأوقاف وموظفيها أو نوع نزلائها[6].

---

[1] – تقي الدين بن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص524.

[2] – ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص56.

[3] – السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص98.

[4] – حياة ناصر الحجي: **صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك**، دار القلم، الكويت، ط1، 1992م، ص163.

[5] – مُحَّد عثمان سعيد الخطيب: **الأوقاف الإسلامية في فلسطين**، ص160، 161.

[6] – تذكر بعض الدراسات على أنّه من خلال مقارنة نصوص المؤسسات الصوفية ظهر أنّ الخانقاه هي مكان يجتمع فيه الصوفية لممارسة وظيفة التصوف، أمّا الرباط فهو سكن الصوفية أو غيرهم. ينظر مُحَّد مُحَّد أمين: **الأوقاف والحياة**، ص221. سعيد عبد الفتاح عاشور: **المجتمع المصري**، ص187. وينظر بشكل مفصل لدراسة مُحَّد عبد الستار عثمان: **نظرية الوظيفية**، ص183، 184، 185، 188.

على العموم وما يهمنا هنا أنّ هذه البيوتات الصّوفيّة على ما أجمعت عليه الكثير من الدراسات لم تكن بيوتات عادية، بل كانت عبارة عن مؤسسات متعدّدة الخدمات، كما عرفت درجات عالية من الإرتقاء في التّنظيم وتوفير طاقم من الموظفين، إداريًا وتعليميًّا وخدماتيًّا، وهو ما تبيّنه في الفصول المتقدمة لدرجة جعلت الرحلة إبن بطوطة يتعجب من ذلك عندما أسهب في وصف أحد أنواع هذه البيوتات وهي الزاوية في مصر قائلا "...ولكل زاوية بمصر معيّنة لطائفة من الفقراء، وأكثرهم من الأعاجم وهم أهل آداب ومعرفة بطريقة التّصوف، ولكل زاوية شيخ وحارس وترتيب أمورهم عجيب"[1].

وكان من أبرز موظفي الطاقم الإداري للمؤسسات الصّوفيّة هو من يشغل "وظيفة المشيخة"، كالقول تولّى "مشيخة الخانقاه"[2] أو "مشيخة الرباط"[3] أو "مشيخة الزاوية"، أمّا صاحب المنصب فيعرف بـ "شيخ الخانقاه"[4] "شيخ الزاوية"[5] "شيخ الرباط"[6]، وهي وظيفة على عمومها دينيّة في إطار إداري، لأنّ صاحبها موّكل بتسيير شؤونها.

وكان أوّل ظهور لمنصب المشيخة على ما تقدّم في المصادر عندما بنى السّلطان الأيوبي صلاح الدين خانقاه سعيد السعداء (الصلاحية)[7] بديار مصر سنة 569هـ/1173م، وجعل لها شيخ لتسيير أمورها، وإستمرّت وإستمرّت الأحوال كذلك إلى أنّ بنى الناصر مُحَمَّد بن قلاوون خانقاه سرياقوس[8] فكان لها شيخ له نفس لقب الوظيفة، إلى غاية مطلع القرن9هـ/15م وبالضبط سنة 806هـ/1403م حيث تغيّرت الرُّتب[9] وأصبح كل شيوخ شيوخ البيوتات الصّوفيّة يطلق على وظيفتهم الإدارية الدّينيّة "المشيخة".

[1] – ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص56

[2] – ابن تغردي بردي الاتابكي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج2، ص259. الحسيني(ت741هـ): **ذيول العبر**، ج4، ص134.

[3] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص84.

[4] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص136. جلال الدين السيوطي(911): **بغية الوعاة**، ج1، ص588.

[5] – السخاوي(902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص13.

[6] – تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص375. ج7، ص495.

[7] – خانقاه سعيد السعداء: كانت في عهد الدولة الفاطمية دارا تعرف بإسم بسعيد السعداء، وكان موقعها في رحبة باب العيد بالقاهرة، فلمّا تولّى الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شادي مُلك ديار مصر حوّل هذه الدار وقفا للفقراء الصوفية الواردين من البلاد الشاسعة في سنة 569هـ، وجعل لهم شيخا. المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص273.

[8] – تقع هذه خارج القاهرة. المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ص284.

[9] – جلال الدين السيوطي(911): **حسن المحاضرة**، ج2، ص260. حسن أحمد بن عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة**، ص80، 81.

ولكن هل كان الجميع على نفس رُتبة لقب الوظيفة؟ نحن بحاجة ماسة إلى معرفة الجواب حتىّ نتمكّن لاحقا من تمييز ما شغلته المجموعة المغربية، في حقيقة الأمر بتمعّن في المصادر نرى أنّه عندما أنشئت خانقاة سعيد السعداء وسرياقوس كان إسم الوظيفة "مشيخة الشيوخ" وأطلق على صاحبها بـ "شيخ الشيوخ" ، وهذا ما أثبت في قول القلقشندي عندما تكلّم عن طابع الوظيفة "وعلم أنّ مشيخة الشيوخ كانت فيما تقدّم تطلق على مشيخة الخانقاه الصلاحية...ولم يزل الأمر على ذلك إلى أنّ بني...الخانقاة الناصرية بسرياقوس وإستقرّت مشيخة الشيوخ على من يكون شيخا بها..."[1]، ويبدو أنّه عندما شاع لقب هذه الوظيفة بالبيوتات الصّوفيّة قد إقترن إلاّ بنوع واحد وهي الخوانق، وهو ما نستشفّه من القول السابق وقول جلال الدين السيوطي "...وتلاشت الرّتب، وتلقب كل شيخ خانقاه بشيخ الشيوخ..."[2]، غير أنّه من الواضح أنّ تسمية الوظيفة أو تلقّب الشيوخ بلقب "شيخ الشيوخ" كانت عبارة عن ألقاب شبه فخرية لبعضها، أمّا باقي البيوتات أي الزوايا والربط فإنّ المصادر كانت دقيقة جدًا في نعت الوظيفة "بالمشيخة" فقط وصاحبها "بشيخ".

وانطلاقا من هذا التّوضيح لنا أنّ نتساءل كم كانت حظوة علماء المغرب الإسلامي من وظيفة المشيخة؟ وأيّ نوع من مشيخة البيوتات الصّوفيّة كان لهم نصيب فيها؟

نوع وظـــيفة المشيخة	مشيخة الشيوخ	مشيخة الخانقاه	مشيخة الزاوية	مشيخة الرباط
عدد علماء المغـــرب الإسلامي الذين تسنّموا	01	04	07	18

من خلال الجدول[3] نرى أنّ ولايتهم لوظيفة المشيخة قد برزت في كل أنواع البيوتات الصّوفيّة بمجموع 30عالما مغربيًا، غير أنّ حضورهم لم يكن متكافئًا، وقبل التطرّق للأسباب يستوجب كشف جانب من الطبيعة الوظيفيّة لهذه الأنواع التي شغلوها، بما فيها التّولية والعزل والرّواتب، حتىّ تكتمل لنا صور الإختلافات فيما بينها، ولتسهيل كذلك عملية إستخلاص بعض الأفكار التي نحتاجها لاحقا في تعقيبنا على هذه المجموعة من الموظّفين.

[1] القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص370.
[2] – جلال الدين السيوطي(911): **حسن المحاضرة**، ج2، ص260.
[3] –إحصائيات الجدول من إعددنا.

وبداية فوظيفة **مشيخة الشيوخ** صنّفها القلقشندي من الوظائف ذات الطابع الدّينيّ، غير أنّه نوّه أنّها في مصر من الوظائف التي لا تملك مجلسًا بالحضرة السّلطانيّة[1]، ومتولّيها كان بمثابة الرئيس والمسؤول عن الإدارة العامة، بما فيها النظام العام الخاص بالمتصوفين داخل المنشآت الصّوفيّة على إختلافها[2].

كما كان صاحب هذه الوظيفة يقوم بإستقبال الوفود الواردة على السّلطان، والعمل بما يلزم لإكرامهم وتنفيذ ما يحتاجونه[3]، أي القيام بجانب من الأعمال السّياسية[4]، كما كان عليه إستقبال كل مسافر أو فقير وتوفير ما يحتاجه[5]، والإشراف على سلوكيات وتقويم حال الصّوفيّة[6]، والإشراف على مجالس العبادة والذكر، وترتيب الصّوفيّة على حسب شروط نصّ الوقف، وكذا الإشراف على ما يستلزم من إصلاحات داخل نظامها[7] وعمارتها[8].

وكان علوّ هذه الوظيفة قد تميّزت به على ما بدى بعض الخانقات وهي: خانقاة سرياقوس، إذ كانت له الرئاسة على جميع شيوخ الخوانق في مصر وسائر الممالك الشّامية، تليها الخانقاة الصلاحية بمصر، ثمّ الخانقاة السميساطية[9] بدمشق[10]، وكذا خانقاة حلب[11] وصلاحية بالقدس الشريف[12].

أمّا باقي **مناصب المشيخة** في سائر الخانقات المتوسطة فإنّه يمكن القول أنّ مهام متولّيها لا تختلف كثيرا عما يقوم به صاحب منصب مشيخة الشيوخ بالخانقات الكبرى، وهي الإهتمام بزوارها وروادها ونظامها[1] وعمارتها وترميمها، لكن جوهر الاختلاف أنّ صلاحياته كانت محصورة ضمن نطاق خانقته.

---

[1] -القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ص370. ج4، ص193. ج4، 38.

[2] – صالح حمد فلاح الحجاج: **التعليم في مدينة دمشق**، ص247.

[3] – عبد الجبار أحمد مُحَمَّد العملة: **نيابة دمشق الشام**،ص88،87.

[4] – ابن طولون(953هـ): **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية**، تح مُحَمَّد أحمد دهمان، مكتبة الدراسات الإسلامية، دمشق، د.ط، 1949م، ص16.

[5] – عبد الجبار أحمد مُحَمَّد العملة: **نيابة دمشق الشام**، ص87، 88.

[6] – السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص96، 97.

[7] – ينظر على سبيل المثال لنص توقيع تولّية مشيخة الخانقاه سرياقوس. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص373.

[8] – مجير الدين (ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص171.

[9] – الخانقاة السميساطية: نسبة للسميساطي أبي القاسم علي بن مُحَمَّد بن يحيى السلمي الحبشي من أكابر الرؤساء بدمشق. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص118.

[10] – حسن باشا: **الفنون الإسلامية**، ج3، ص641، 6423، 646. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص193.

[11] – القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص221.

[12] –الخانقاة صلاحية: أوّل خانقاة أسسها صلاح الدين الأيوبي بالقدس وجعلها دار للصوفية سنة 585هـ. كامل جميل العسلي: **وثائق مقدسية تاريخية**، مطبعة التوفيق، عمان، ط1، 1983م، ج1، ص81.

وكذا حال صاحب **المشيخة في الزوايا والرُبط** فإنّ مهامه على وجه العموم ليست مغايرة كثيراً، فالأوّل منها على حسب قول السبكي أنّ عليه "...تهيئة الطعام للواردين والمجتازين، ومؤنستهم إذا قدموا، بحيث تزول خجلة الغربة عنهم، ولا بأس بإفراد مكان للوارد..."[2]، أمّا الثاني، أي شيخ الرباط، فكان مسؤول أيضا على تسيير النظام الإداري للرباط، بما فيها العبادة، والذكر، وسلوكيات المريدين كآداب الطعام، وآداب الصّحبة، وآداب الكلام، أي إعداد برنامج الحياة اليومية داخل الرباط[3]، وكذلك الوقوف على مسائل التّرميم والعمارة.

وعليه فإنّ أعلى الشيوخ شأنا ومكانة إداريًّا وسياسيًّا وحتىّ إجتماعيًّا في المؤسسات الصّوفيّة كما يظهر كان متولّي مشيخة الشيوخ في الخوانق الكبرى، لما يقع على عاتقه من مسؤوليات أكبر في التّسيير والمراقبة، حتىّ أنّ دورهم لا يقلّ عن دور القضاة الكبار من النّاحية الإجتماعيّة، بكونه كانوا حلقة اتصال بين الصّوفيّة والسّلطان[4].

ومن الملاحظات التي يجب التنويه لها أنّ متولّي المشيخة بصفة عامة قد جمعت له بجانبها أحيانا وظيفة النظر[5] أو وظيفة التّدريس[6]، وذلك وفق ما نصّ عليه شرط نصّ صاحب المؤسسة الصّوفيّة، وقد تتم أحيانا مناصفة منصب المشيخة، بمعنى مشاركته مع شيخ أخر[7].

– التّولية والعزل:

أمّا كيف تمت تولية علماء المغرب في منصب المشيخة؟ فيستلزم بنا العودة كالعادة إلى ما جرت عليه المناصب بالمشرق الإسلامي، فالوظيفة تعدّ كما أشرنا من الوظائف الهامة في المؤسسات الصّوفيّة ولهذا كان الإختيار فيها جدّ دقيق، خصوصا في الخوانق التي كان لها شأن ومكانة عالية، والشروط والمواصفات عموما على حسب حجج وقف المؤسسات الصّوفيّة وسير العلماء أنّ لا يكون المختار للمنصب صوفيًّا فقط بل يجب أنّ يكون عالما شرعيًّا أيضا[8]، وله قدم عالٍ في شروط طريق الصّوفيّة، وأنّ يكون حسن الهيئة وحسن الإعتقاد،

---

[1] – صالح حمد فلاح الحجاج: **التعليم في مدينة دمشق**، ص247.

[2] – السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص98.

[3] – صالح حمد فلاح الحجاج: **التعليم في مدينة دمشق**، ص247.

[4] –محمّد سعود مبارك الحسيني: **المؤسسات الصوفية في مصر في العصر المملوكي الأول(648-784هـ/1250-1382م) ودورها في الحياة العامة**، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف محمّد صياح العيسى، جامعة آل البيت، كلية الأداب وعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2017م، ص94.

[5] – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص344. تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص376.

[6] – محمّد محمّد أمين: **الأوقاف والحياة الإجتماعية**، ص208.

[7] – مجير الدين (ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص186، 204، 242.

[8] – ابن طولون(953هـ): **القلائد الجوهرية**، ص16

وحافظا لنقول الفقهاء وتأويل العلماء وإختلاف المذاهب[1]، وهذه الصّفات والفضائل كانت مهمة في الشيخ المختار لأنّها كانت تساعده في خلق حياة دقيقة ومنظمة داخل المؤسسة، والاستمرار في القيام بمسؤوليتها الدّينيّة والتّعليميّة على خير وجه[2].

وكان التّنصيب في البيوتات الصّوفيّة ذات الشأن بأمر السّلطان، أمّا المتوسطة فأحيانا السّلطان وأحيانًا النائب[3] بخطاب توقيع، حيث كان كل شيخ يعامل في خطاب التولّية وفق أهمية الخانقاة التي فوّض مشيختها[4]، مشيختها[4]، أمّا الأقل شأنًا فكانت تسلّم من خلال صاحب المنشأة، أمّا العزل فيتم بطبيعة الحال إمّا بإستقالة الموظف أو وفاته أو عزله من الجهة المسؤولة.

الرّواتب:

أمّا ما كان يخصّص من الرّواتب لوظيفة المشيخة فهي تختلف بإختلاف ما رُسّم في حجة وقف المؤسسة الصّوفيّة، وإنّ كنا لا نملك القيمة المرسومة لكل خانقاه أو رباط أو زاوية تولّى فيها علماء المغرب الإسلامي، إلاّ أنّ الرّواتب كانت ذات قيمة، ولنا أنّ نستعين برواتب **رباط التنكزية** بالقدس لتوضيح ذلك، حيث خُصّص لمشيختها 60 درهما بالإضافة إلى المخصّصات العينيّة المقدرة بثلث رطل زيتون وثلث رطل صابون شهريا[5]، ويقول المقريزي المقريزي كذلك عن راتب شيخ **خانقاة بُكتمر** أنّه كان يتقاضى على حسب نصّ الوقف "... في كل شهر مائة درهم..."[6]، وأمّا ما إستطعنا معرفته من راتب كان لشيخ **رباط الزمامية**[7] بمكة الذي تولّاه **مُحَّد بن عبد الوهاب الوهاب بن مُحَّد بن يعقوب المغربي المالكي (ت918هـ/1512م)**، إذ نصّت وقفية هذا الرباط على أنّ يصرف له **20** أفلُوري سنويا[8]، وما يؤكد زيادة على ذلك على أنّ بعض البيوتات الصّوفيّة كان متولّي مشيختها يتقاضى يتقاضى راتب سخيا هي الأوقاف الكثيرة التي تمتّعت بها، وهو ما دلّ عليه قول **ابن خلدون** عن الخانقاة البيبرسية

[1] – مُحَّد مُحَّد أمين: **الأوقاف والحياة الإجتماعية**، ص208.

[2] – حياة ناصر الحجي: **صور من الحضارة**، ص161.

[3] – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص193، 221، 38. ج11، ص370، 373. ج12، ص6، 7، ص105.

[4] –عبد الفتاح عاشور: **المجتمع المصري**، ص188.

[5] – مُحَّد عثمان سعيد الخطيب: **الأوقاف الإسلامية في فلسطين**، ص167.

[6] – خانقاة بُكتمر: هذه الخانقاه تقع بجانب القرافة في سفح الجبل، أنشأها الأمير بكتمر الساقي سنة 726هـ، المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ج4، ص286.287، 287.

[7] – رباط الزمامية: ينسب إلى إسم واقفه الطواشي خشقدم الزمام الظاهري برقوق(ت839هـ)، يقع بين باب العتيق وباب الباسطية شمال المسجد الحرام، أنشأ سنة 830هـ، إشترط أن يتولّى مشيختها رجل غريب. حسين عبد العزيز: **الرباط في مكة**، ص187.

[8] – أحمد هاشم أحمد بدرشيني: **أوقاف الحرمين**، ص189. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص137.

عند ولايته لنظرها "...من أعظم المصانع وأحفلها، وأوفرها ريعا، وأكثرها أوقافا، وعين مشيختها، ونظرها لمن يستعدّ له بشرطه في وقفه، فكان رزق النّظر فيها والمشيخة واسعا لمن يتولاّه..."[1].

وبعد هذا العرض بقي أنّ نذكر أسماء من شغلوا المشيخة بأنواعها، وهم:

الرقم	أسماء متولّي المشيخة	نوع المشيخة	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة	ملاحظة
1	جمال الدين سليمان بن عمر بن سالم بن عمر بن عثمان الزرعي المغربي الشافعي (645-758هـ/1247-1357م)	مشيخة شيوخ الخانقاة السميساطية	فوّض إليه مشيخة شيوخ الخانقاة السميساطية بدمشق مع جملة وظائف من بينها قضاء قضاة الشّام. ما قيل عنه: "كان صارما عفيفا قليل المخالطة ساكنا وقرا"[2].	/
2	أبو عبد الله مُحَمَّد بن موسى عبد الله بن حسن القصري المغربي (ت633هـ/1236م)	مشيخة زاوية القصري	لما قدم من المغرب إنقطع بزاوية القصري[3] خارج القاهرة وأضح من شيوخها إلى أنّ توفي[4]. ما قيل عنه: رجل صالح وفقيه مالكي[5].	/
3	الصالح عمر بن عبد الله بن عبد النبي المصمودي المغربي (ت بعد 703هـ/1303م)	مشيخة زاوية المغاربة	شيخ زاوية المغاربة بالقدس الشريف، وهو من أنشأها من ماله الخاص[6].	/
4	تقي الدين أبو البقاء مُحَمَّد بن جعفر بن مُحَمَّد بن عبد الرحيم الشريف الحسيني القنائي السبتي الشافعي (645-728هـ/1247-1328م)	مشيخة خانقاة أرسلان	هو أوّل من تولّى مشيخة خانقاة أرسلان[7] بمصر عند إفتتاحها، وهو الوحيد أيضا من أسرته من صح له ذلك. ما قيل عنه: "عالما عارفا زاهدا قليل التكلف متقللا من الدنيا، سمع الحديث وأسمعه"[8].	/

[1] – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص344.

[2] – النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص123. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص159.

[3] – زاوية القصري: هذه الزاوية بخط المقس خارج القاهرة عرفت بهذا الشيخ المغربي. المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص304.

[4] – أبو عبد الله مُحَمَّد بن موسى عبد الله بن حسن القصري المغربي: من قصر كتامة بالمغرب الأقصى، ولم يذكر تقي الدين المقريزي(ت845هـ) سراحة أنّه تولّاها غير أنّنا رجحنا ذلك لإنقاطعه فيها من جهة ولأخذ الزاوية إسمه بعد الوفاة من جهة أخرى، وبالتالي فإنّه كان في حياته هو مدبر شؤون إدارتها. **المواعظ**، ج4، ص304.

[5] – نفسه: ج4، ص304.

[6] – زاوية المغاربة: أوقفها على الفقراء والمساكين في سنة 703هـ/1303م. مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص243.

[7] – خانقاة أرسلان: كانت تقع في ما بين مدينة القاهرة ومدينة مصر على شاطئ النيل، أنشأها الأمير بهاء الدين أرسلان الدوادار. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص286، 287.

[8] – المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص286، 287.

5	مجد الدين مُحَمَّد بن عيسى بن يحي بن أحمد أبو الخطاب السبتي (ت745هـ/1344م)	مشيخة خانقاة دويرة حمد	كان صوفيًا ومحدثًا[1]، تقلّد مشيخة خانقاة دويرة حمد بمدينة دمشق[2].	/
6	أبو مُحَمَّد عبد الله البسكري المالكي (ت بعد765هـ/1364م)	مشيخة الرباط الدكالي	كان من شيوخ الرباط الدكالي بالمدينة المنورة. ما قيل عنه: "الشيخ الصالح الوليّ الرباني..."[3].	/
7	سعيد بن مُحَمَّد بن سعيد الملياني المالكي (ت771هـ/1369م)	مشيخة خانقاة السامرية	كان ممن فوّض له مشيخة الخانقاة السامرية[4] بمدينة دمشق. ما قيل عنه: "من أعيان المالكية، خيرا متحرزا من سماع الغيبة لا يمكن أحد يستغيب، فإنّ لم يسمع نهيه قام من المجلس"[5].	/
8	يوسف بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عمران الطنجي (ت775هـ/1373م)	مشيخة رباط الربيع	كان شيخ رباط الربيع بمكة المكرمة. ما قيل عنه: "أنّه كان فقيها صالحا عابدا ورعا زاهدا كريما محسنا إلى الفقراء"[6].	/
9	شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحي بن أبي بكر بن عبد الواحد بن أبي حجلة التلمساني الحنفي (725أو776/726هـ /1325أو1326-1374م)	مشيخة خانقاة صهريج منجك اليوسفي	تسنّم عدّة مناصب من بينها مشيخة خانقاة صهريج منجك اليوسفي[7] في مدينة القاهرة. ما قيل عنه: "كان كثير المروءة وجمّ الفضل كثير الإستحضار..."[8]	/

[1] – الحسيني(ت741هـ): **ذيول العبر**، ج4، ص134.

[2] – خانقاة دويرة حمد: تعرف بدويرة حمد بدرب السلسلة بباب البريد، تنسب الى حمد بن عبد الله بن علي أبو الفرج الدمشقي المقري. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص115.

[3] – عادل نويهض: **معجم أعلام الجزائر**، ص42، 43. ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص59.

[4] – الخانقاة السامرية: وهي ملحقة بدار الحديث السامرية، أوقفها الصدر الكبير سيف الدين أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد ابن علي بن جعفر البغدادي السامري. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص54.

[5] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص136. جلال الدين السيوطي(911): **بغية الوعاة**، ج1، ص588.

[6] – تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج7، ص495.

[7] – خانقاة صهريج منجك اليوسفي: أطلق عليها في كتب المصدرية والتراجم عدّة أسماء منها "مدرسة الأمير منجك اليوسفي" وكذا "جامع صهريج منجك اليوسفي"، موضعها بثغر تحت قلعة الجبل خارج باب الوزير من القاهرة، أنشأها الأمير سيف الدين منجك اليوسفي سنة751هـ، ووضع فيها صهريجا لذلك أضحى يعرف به. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص101. المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص128. ابن تغردي بردي الاتابكي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج2، ص260.

[8] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص392. ابن تغردي بردي الاتابكي(ت874هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص259.

10	أبو عبد الله مُحَمَّد الركراكي(ت794هـ/1392م)	مشيخة زاوية الركراكي	شيخ زاويته المعروفة بإسمه"زاوية الركراكي"[1] وهي خارج مدينة القاهرة. ما قيل عنه: "كان فقيها مالكيّا متصديا لإشتغال المغاربة، يتبرك النّاس به إلى أنّ مات"[2].	/
11	مُحَمَّد بن موسى بن عائذ ابو عبد الله الغماري المغربي الوانوغي المالكي (756-832هـ/1355-1429م)	مشيخة ونظر رباط الموفق	كان قدومه إلى مكة سنة 780هـ/1378م أو قبلها بقليل وهو بعمر 24سنة، وجال في عدّة مدن مشرقية، ولّي مشيخة ونظر رباط الموفق بمكة المكرمة. ما قيل عنه: "كان كثير العناية بالعبادة وأفعال الخير معظمًا عند النّاس متواضعًا لهم، قاضيًا لحوائجهم مقصودا بالبر الذي يفضل عن كفايته منه ما ير به غيره"[3]	/
12	محي الدين عبد القادر بن أبي الفتح مُحَمَّد بن أبي المكارم أحمد الفاسي (791-827هـ/1321-1389م)	مشيخة رباط كلالة	لم تتوقف مناصبه على نيابة القضاء والإمامة في مقام الحنابلة، فقد ذكر إبن فهد أنّه تسلّم مشيخة رباط كلالة[4] بمكة المكرمة إلى أنّ توفي. ما قيل عنه: "كانت فيه حدة وقوة نفس، ولذلك هابه النّاس وإحترموه"[5]	/
13	نور الدين علي بن عمر بن حسن بن حسين بن حسن بن علي بن صالح التلواني المغربي الشافعي(بعد760/844هـ/1365-1440م)	مشيخة رباط الخانقاة البيبرسية	تذكر سيره أنّه نال مشيخة رباط الخانقاة البيبرسية، هذا عدا وظائفه العديدة التي أشرنا لها سلفا، كوظيفة الميعاد والتّداريس ونظر المدرسة الصلاحية بقرافة مصر[6].	/

[1] – زاوية الركراكي: عرفت وإرتبطت هذه الزاوية بهذا الشيخ، وهي في أرض المقس خارج القاهرة. المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص302.وهو ليس قاضي قضاة المالكي الرّكراكي المغربي المذكور في الفصل الأول.

[2] – المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص302.

[3] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص55. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص376،375.

[4] – رباط كلالة: هو بالمسعى من مكة قرب رباط لعباس، نسبة لأبي القاسم بن كلالة الطبيبي، أنشأ سنة 644هـ. ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج3، ص609.

[5] – ابن فهد(ت885هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص609. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص470.

[6] – ملاحظة: تفرّد السخاوي بذكر تولّيه نظر الجامع الأقمر لكن لم يكن ثابتا في ذلك، لذلك لم ندرج نظارته هذه ضمن إحصائية نظر الجوامع.

			ما قيل عنه: "...شيخ الإسلام ومفتي الأنام قدوة السالكين وبغية الناسكين"[1].	
14	أحمد بن يحي بن عيسى بن عياش بن إبراهيم العوكلي القسنطيني (ت860هـ/1456م)	مشيخة رباط الموفق	شيخ رباط الموفق بمكة المكرمة[2].	/
15	مُحَمَّد بن سعيد بن مُحَمَّد بن سعيد بن موسى بن الزموري (آزمور) (ت860هـ/1456م)	مشيخة رباط الموفق	من شيوخ رباط الموفق بمكة المكرمة. ما قيل عنه: "كان كثير التلاوة صلبا في دينه لا يعرف الهزل فضلا عن الكذب"[3].	/
16	أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الشاذلي المسدى المغربي (ت865هـ/1461م)	مشيخة رباط الربيع	كان شيخ رباط الربيع بمكة المكرمة[4].	
17	مُحَمَّد العربي المغربي(ت878هـ/1473م)	مشيخة رباط الموفق	تسنّم مشيخة رباط الموفق بمكة الكرمة[5].	/
18	أبو حامد بن علي بن عمر بن حسن بن حسين التلواني المغربي الشافعي (804-880هـ/1401-1475م)	مشيخة رباط الخانقاة البيبرسية	خلف والده علي على مشيخة رباط الخانقاة البيبرسية، هذا عدا وظائفه التّدريسيّة التي سبق ذكرها. ما قيل عنه: "كان خيرا كثير التودد والانجماع والتقنع"[6].	ابن رقم (13)
19	علي الحيحي المغربي(ت884هـ/1479م)	مشيخة رباط الموفق	كان من جملة شيوخ رباط الموفق بمكة المكرمة[7] .	/
20	عبد الله بن أحمد بن مُحَمَّد المراكشي الشافعي(ت895هـ/1490م)	مشيخة زاوية	قلّد مشيخة زاوية عمر المجرد[8] بمدينة الخليل. ما قيل عنه: "أقبل على طريق المتصوفة مع خيره	/

[1] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص263.

[2] - السخاوي(ت902هـ):**نفس المصدر**، ج2، ص243.

[3] - نفسه: ج7، ص252.

[4] - ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج4، ص425.

[5] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص123.

[6] - السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج11، ص102.

[7] - نفسه: ج6، ص60.

[8] - زاوية عمر المجرد: من زوايا مدينة الخليل تعود إلى الشيخ أبو حفص عمر بن نجم الدين يعقوب البغدادي المقدسي المعروف بالمجرد(ت795هـ)، ذكرها السخاوي بإسم زاوية المجودي بينما فرق مجير الدين في إسمها. مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص163. السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص13.

		عمر المجرد	وخير أبيه"[1].	
21	أبو الوفاء إبراهيم بن علي بن عمر بن حسن التلواني المغربي الشافعي (812-897هـ/1409-1492م)	مشيخة رباط الخانقاة البيبرسية	إلى جانب وظائفه التّدريسيّة كان قد نال مصافّ ولاية مشيخة رباط الخانقاة البيبرسية بالقاهرة بعد أخيه أبو حامد. ما قيل عنه: "إنسان ليّن الجانب"[2]	ابن رقم (13) وأخ رقم(18)
22	مُحَّد بن عبد الوهاب بن مُحَّد بن يعقوب المغربي المالكي(851-918هـ/1447-1512م)	مشيخة رباط الزمامية	ولّي مشيخة رباط الزمامية بمكة المكرمة إلى جانب منصبه في قضاء المالكيّة. ما قيل عنه: "مجالسته مفيدة وأدبه غزير، ونظمه شهير، مع ظرف ولطف عشرة وعقل وتودد وإحتمال ومداراة وعدم مماراة وباطن متسع"[3].	/
23	أبو الحسن علي بن رزق الله الانجري الطنجي (من أهل ق8هـ/14م)	مشيخة رباط الربيع	كان شيخ رباط الربيع بمكة المكرمة. ما قيل عنه: "الفقيه الصالح الزاهد... من كبار الصالحين"[4]	/
24	أبو العباس الغماري(من أهل ق8هـ/14م)	مشيخة رباط الربيع	كان شيخ رباط الربيع أيضا. ما قيل عنه: "الصالح المبارك..."[5]	/
25	أبو يعقوب يوسف السبتي(من أهل ق9 هـ/15م)	مشيخة رباط الربيع	كان خادما للشيخين أعلاه الطنجي والغماري قبل أنّ يتلقى المنصب من بعدهما[6].	/
26	أبو الحسن علي بن فرغوس التلمساني (عاش ما بين ق7و8هـ/13 و14م)	مشيخة رباط الخوري	سكن رباط الخوري بمكة المكرمة لـ30سنة وكان من أبرز شيوخه. ما قيل عنه: "كان رجلا متصوفا متجردا جودا سمحا لينا سهّلا، لا يتمسك بشيء."[7]	/
27	الشيخ عبد الله الهواري التلمساني(من أهل ق8هـ/14م)	مشيخة رباط الخوري	جلس بعد الشيخ أبو الحسن التلمساني في رباط الخوري لأزيد من30 سنة.	خلف الشيخ

[1] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص13.
[2] – نفسه: ج1، ص84.
[3] – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص137.
[4] – ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص166، 167.
[5] – ابن بطوطة(ت779هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص 167.
[6] – نفسه: ج1، ص 167.
[7] – ابن مرزوق(ت781): **المناقب المرزوقية**، ص216.

			ما قيل عنه: "من الصلحاء الأتقياء الكرماء"[1]	(26)
28	مُحَّد بن عبد الله المراكشي الشافعي (من أهل ق9هـ/15م)	مشيخة زاوية عمر المجرد	خلف والده عبد الله على مشيخة زاوية عمر المجرد بمدينة الخليل[2].	ابن رقم (20)
29	أحمد بن عبد الله المراكشي(من أهل ق9هـ/15م)	مشيخة زاوية عمر المجرد	خلف والده عبد الله مع أخيه مُحَّد على مشيخة زاوية عمر المجرد بالخليل[3].	ابن رقم (20)
30	عبد الواحد المكناسي(موجود سنة725هـ/1325م)	مشيخة زاوية قوص	ذكر إبن بطوطة عند زيارته لمدينة قوص أنّه صادف وجوده على مشيخة زاوية قوص في حدود سنة 726هـ/1326م[4].	/

تعقيـــــبات: إنّ أوّل ما نلاحظه في ما تقدم هو الحضور المائز لعلماء المغرب ضمن وظيفة مشيخة الرباط، وبتمعّن نجد أنّ الرُّبط التي كانت لهم فيها مجلس مشيخة بكثرة هو رباط **الربيع** و**الخوري** و**الموفق** بمكة المكرمة، حتىّ أضحى الرّبطان الأخيران يُعرفان "برباط المغاربة"، والسبب طبعا لاشتهار هذه الرُبط بكثرة النزلاء المغاربة من الحجاج والمنقطعين والمشايخ والمتصوفة، بالإضافة إلى أنّ هناك رُبطًا قد أنشئت ووُقفت خصّيصا للمغاربة **كرباط دّكالة**[5] في المدينة المنورة، كما نجد أنّ الرباط المتصل بالخانقاة البيبرسية كان هو الأخر قد سجّل في سجلّه مشيخة للمغاربة نظرا لتوارث أسرة التلواني للمنصب من أب إلى إبنيه.

والحال نفسه لزوايا، **كزاوية الوطية** التي تقع بشمالي جامع الجراح بدمشق، فقد أوقفها علاء الدين المعروف بإبن الوطية سنة 802هـ/1399م للمغاربة على إختلاف أجناسهم حتىّ عرفت بإسمهم[6]، فضلاً عن الزوايا التي كانت تأسيسها على يد المغاربة بحدّ ذاتهم من حرّ أموالهم **كزاوية القصري** خارج القاهرة، **وزاوية المغاربة** بالقدس الشريف، **وزاوية الرّكراكي** خارج القاهرة، **وزاوية المغاربة** ببيروت[7]، **وزاوية المغاربة** بالخليل[1]، لهذا لهذا كانت المشيخة بأسمائهم.

[1] – ابن مرزوق(ت781): **المناقب المرزوقية**، ص216.

[2] –مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص163.

[3] – مجير الدين(ت928هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص163.

[4] –ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج1، ص38.

[5] – رباط دّكالة: سبق التعريف بهذه الربط في مكة والمدينة يراجع هامّش الفصل التمهيدي .

[6] –النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج2، ص159.

[7] – زاوية المغاربة: أنشأها أحد أتقياء المغاربة سنة 1390/793م، تقع في قبلي جامع السرايا باطن بيروت قرب سوق سرسق وهدمت بداية الحرب العالمية الأولى. حسن حلاق: **المعالم التاريخية والأثرية والسياحية في العالم العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص40.

أمّا التّعقيب الآخر فهو أنّ تواجد علماء المغرب على وظيفة المشيخة في البيوتات الصّوفيّة كان طبيعيًا، نظرا لحضورهم وتمثيلهم الصّوفيّ الواسع في بلاد المشرق، بل كانوا أحد العناصر الفعالة لإنتشار الطرق الصّوفيّة فيها، وهو ما أكّده سعيد عبد الفتاح عاشور بدوره عندما تكلّم عن ظاهرة التّصوف في مصر والوفد الفاعل خلال فترتي الأيوبيين والمماليك، قائلا في ملخص حديثه على أنّ أكثرهم كانوا من أقطاب وزعماء ومشايخ المغرب وأنّهم هم من أشاعوا فيها حياة الزّهد والتّصوف[2]، كما أتمّ هذه الظاهرة سعد زغلول بالقول أنّ المشايخ المغاربة من العبّاد والزهّاد قد جعلوا من الإسكندرية خلال القرن 7هـ/13م مدرسة للتصوف بعد أنّ كانت في القرن 6هـ/12م مدرسة للفقه والحديث[3]، كما شهدت بلاد الشّام هي الأخرى الحضور المبكر للصوفيّة ذوي الأصول المغاربية، خصوصا في عهد الأمير نور الدين محمود زنكي(ت569هـ/1173م) فقد عيّن لهم زاوية مالكيّة بالمسجد الأموي، وجعل لها أوقافا كثيرة لتسهّيل الأمور على المقيمين منهم، وهو ما أورده إبن جبير في رحلته من قول "أنّه كان عين للمغاربة الغرباء، الملتزمين زاوية المالكية بالمسجد الجامع المبارك، أوقافا كثيرة، منها طاحونتان وسبعة بساتين وأرض بيضاء وحمام ودكانان بالعطارين...وأنّ هذا الوقف المغربي يغلّ، إذا كان النظر فيه جيدا، خمس مئة دينار في العام.."[4]، وكذلك مدينة بيروت فقد عرفت حضورا صوفيًّا بَيِّنٌ لوجود الزاوية الخاصة بالمغاربة، ونفس الأمر بمدينة الخليل فقد ورد أنّ زاوية المغاربة التي من إنشاء الشريف مُحَّد بن عبد الله الحسيني الشقواتي المغربي (ت652هـ/1254م) قد كان لها شأن كبير في الحركة الصّوفيّة المغربية المعروفة بالحلواتية، فقد تخرج منها أقطابا ينتمون إلى أسرة المؤسس[5].

ورغم هذا التّمثيل الصوفيّ المغربي فإنّ التّولية للقيادة أي تولّي منصب المشيخة ومشيخة الشيوخ، تُعدّ قليلة، وبالأخصّ في الخانقات، ولعلّ من الأسباب التي قد تفسر لنا جانبا من ذلك، هي كالتالي:

أ/ تدخّل وتأثير العلاقات السّياسية في التّولية، كحكر المناصب لفئات معيّنة لاسيما الهامة والحسّاسة، فهذا **جمال الدين سليمان بن عمر بن سالم بن عمر بن عثمان الزرعي المغربي الشّافعيّ** (ت758هـ/1357م) على سبيل المثال كان من الأسباب الأساسية لتولّيته مشيخة الشيوخ في الخانقاه الكبرى في الشّام هو أنّ السّلطان أراد أن يحفظ له مكانته عندما عزله عن منصبه كقاضي قضاة شافعيّ بالديار المصرية، كما فوّض إليه بجانبها

[1] – زاوية المغاربة: من إنشاء الشريف مُحَّد بن عبد الله الحسيني الشقواني المغربي(ت652هـ). كامل جميل العسلي: **نقوش من نابلس والخليل**، دار الآثار العامة، عمان، د.ط، 1992م، ص362.

[2] –سعيد عبد الفتاح عاشور: **مصر والشام**، ص117.

[3] –سعد زغلول عبد الحميد: **الأثر المغربي والأندلسي**، ص243.

[4] – ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ص232.

[5] –كامل جميل العسلي: **نقوش** ، ص362.

قضاء الشّام وبعض التّداريس بالمدارس التي جلس فيها مدّة طويلة قبل أنّ يقرّر العودة إلى مصر، بمعنى أنّه لولا هذا التّعويض من السّلطان ما أمكن جمال الدين البلوغ لمنصب مشيخة الشيوخ.

ب/كما لا نستبعد أنّ الكثير من علماء المغرب المتصوفين وأقطابهم قد فضلوا ممارسة حياتهم الصّوفيّة بعيدا عن المناصب، وهذا بناءً على سيرهم التي أظهرت على أنّهم كانوا على درجة عالية من الزّهد والتّصوف لكن دون ذكر لهم أيّ ممارسة وظيفيّة متعلقة به.

ج/ أنّ التّولية في وظيفة المشيخة كانت تتم وفق الشروط الواردة في حجج وقفيات المؤسسات الصّوفيّة وليس فقط الشروط العامة التي أسلفنا تعدادها، وهذه الحجج الوقفية كانت تفرض قيود إضافية:

كأنّ يكون شيخ الإدارة واحد من أصل البيت ومنتميًا إليه، فقد جاء في وثيقة خانقاة البيبرسية "وشرط هذا الواقف المذكور...أنّ يكون شيخ الصّوفيّة منهم لا من غيرهم ومن بين من عرف بصحبة المشايخ، ولبس خرقة التّصوف"[1]

أو أنّ تُرّسي وثيقة وقف المؤسسة المنصب في قالب الوراثة، فقد جاء على سبيل المثال في وثيقة الخانقاه الصلاحية بالقدس الشريف أمر تفويض المشيخة والنظر فيها كالآتي "أنّ تكون الأمور جميعها في هذا الوقف راجعة إلى شيخهم الناظر الشرعي عليهم، لا يتكلّم أحد فيه غيره، وأنّ يكون شيخهم منهم ناظرا عليهم، على أنّ الناظر على هذا الوقف يفوّض النظر لمن يكن أهل له المشيخة إنّ لم يكن له ولد يصلح فإنّ كان له أولاد ذكور فيسنده هو والمشيخة للأكبر والأمثل منهم من غير مشاركة أحد له في ذلك، يجري الأمر في ذلك ما دامت ذريته موجودة فإذا إنقرضوا فلينظر في الأمثل من صوفيّة المكان فيكون شيخهم منهم لا من غيرهم ناظرا عليهم"[2]

أمّا زاوية المغاربة الوطية بدمشق فقد شرط واقفها أنّ يكون شيخها مغربي، وأنّ لا يكون ممن يجلسون على أبواب القضاة والحكام[3].

فلا عجب إذا من أنّ تقلّ فرصّ ولاية المشيخة، رغم كثرة البيوتات الصّوفيّة والزهّاد والمتصوفة الذين عجّت بهم أرض المشرق من مختلف الأصول والبلدان، لاسيما المغاربة.

---

[1] – مُحَّد مُحَّد أمين: **الأوقاف والحياة الإجتماعية**، ص209.

[2] – ينظر إلى وثيقة الوقف عند كامل جميل العسلي: **وثائق مقدسية**، ج1، ص94.

[3] – النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج2، ص159.

ولكن يجب أن نعلم أنّ سيطرة الأسر على وظيفة المشيخة لا يكون سببه شرط المؤسسة أحيانا، فخانقاة أرسلان التي تولّى فيها تقي **الدين أبو البقاء مُحَّد بن جعفر بن مُحَّد بن عبد الرحيم الشريف الحسيني القنائي السبتي الشّافعي** (ت728هـ/1328م) كأوّل شيخ عند إفتتاحها لم تنتقل إلى ذريته على حدّ تتبعنا للمصادر، ولا نعلم السبب إذا كان زهده وورعه كما وُصف جعله يبتعدّ عن حكر المناصب، أو لأنّه لا يوجد له ولد لخلافته، لأنّه بمجرد وفاته سيطر على كرسي المشيخة قضاة الأسرة الأخنائية إلى غاية سنة 789هـ/1387م لتنتقل بعدها إلى أسرة الصاحب[1]، والحال نفسه في زاوية عمر المجرد فصاحب الزاوية قبل موته فوّض أمر مشيختها إلى الشيخ **عبد الله بن أحمد بن مُحَّد المراكشي الشّافعي**(ت895هـ/1490م)، فقرّر هذا الأخير سنة 806هـ/1403م أنّ يمرّر الوظيفة بدوره إلى إبنيه مُحَّد وأحمد[2]، بل كتب مستندًا في ذلك بمحضر الشهود[3]، مما يعني أنّ هناك زوايا لم تكن تشترط من يكون صاحب المشيخة، بل يبقى الأمر بين يديّ المتولّي الأوّل يختار من يشاء سواء من أولاده أو أقربائه أو من يراه الأنسب لخلافته.

أمّا عن **كفاءة وأهلية** علماء المغرب في وظيفة المشيخة فإنّه كما لاحظنا في الجدول السابق أنّ جلّهم قد تمتّعوا بمكانة علمية عالية وأخلاق راقية، وهذا طبعا إذا صرفنا النظر عن التأثيرات الوراثية والسّياسية، فلم يأتي أنّ أحدهم قد أخلّ في وظيفته أو أنّه كان عريًا متجردا في مقامه العلمي ودرايته وتمرّسه الصّوفي أو إنحرافه، فقد طبع العديد منهم مراكزهم بطابع إيجابي، عمليًّا وإجتماعيًّا وسياسيًّا، وتثبيتا لهذا الإنطباع فقد أفادتنا من حسن الحظ المادة الخبرية بصور إيجابية إضافية على ما ذكرنا، وبداية بـ **مُحَّد بن موسى بن عائذ ابو عبد الله الغماري المغربي الوانوغي المالكي (ت832هـ/1429م)** فقد قيل في سيرته أنّه برّفعته وحنكته قد تَدبّر أموره الإدارية، وأنّه سير رباط الموفّق ونظر أوقافه لسنوات كثيرة دون أنّ يتدخل أحد من قضاة مكة فيما يختار، كما حضي برفعة شريف مكة حسن بن عجلان[4] الذي كان يُشَفِّعه ويكرِّمه كثيرا هو ونوابه، وكذا أهل مكة يقول تقي الدين الفاسي أنّه عند موته "كثر إزدحام الخلق والقضاة والعلماء والأعيان وغيرهم، على حمل نعشه لحسن معتقدهم فيه..."[5]، وفي

---

[1] - المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج4، ص286، 287.

[2] -يراجع الجدول.

[3] - مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص163.

[4] - هو حسن بن عجلان بن رميثة بن أبي نمى البدر أبو المعالي الحسني المكيّ أميرها ونائب السلطنة بالبلاد الحجازية. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص103.

[5] -تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص376. السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص55.

أخبار الشيخ الطنجي **يوسف بن مُحَّد بن مُحَّد بن عمران (ت775هـ/1373م)** قيل أنّ خلال فترة عمله في مشيخة رباط الربيع قد أنشأ صهريجا من ماله الخاص، وعمّر فيه الكثير من الأماكن[1].

وكان البعض الأخر له مركزيته وخلفيته الصّوفيّة قبل إستقراره بالمشرق، **كشهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحي بن أبي بكر بن عبد الواحد بن أبي حجلة التلمساني الحنفي (ت776هـ/1374م)** فلقد كان من بيت زهد وتصوف، حيث ولد بزاوية جده الشيخ الزاهد المشهور أبي حجلة[2]، وهو ما سهل عليه أنّ يكون شيخا لخانقاة منجك اليوسفيّ، أمّا **أبو مُحَّد عبد الله البسكري المالكي (ت بعد765هـ/1364م)** صاحب الرباط الدّكالي بالمدينة المنورة، فقد كان من الشيوخ الصالحين المعروفين في بلاد المغرب و"من أكابرها في النّسب، ومن أعيانها في المال والحسب"[3] قبل إنتقاله لشق المشرقي.

ومن النقاط التي تحسب لمشايخ وعلماء المغاربة والتي نسعى إلى توضيحها دائما هو أنّ البعض منهم كان جزءا من إنشاء المؤسسات وليس فقط التّجديد والإعمار، ومن ذلك المنشآت الصّوفيّة، والتي كان هدف إقامتها لدى البعض إجتماعيّ وليس فقط للزهد والإنقطاع، كإحتواء الفئات المهمشة من العامة، الفقراء والمساكين، وهذا ما جاء مثلا في أمر الشيخ **المصمودي الصالح عمر بن عبد الله بن عبد النبي المغربي(ت بعد 703هـ/1303م)** على أنّه أنشأ زاوية بالقدس الشريف عرفت بـ "زاوية المغربية" أعلى حارة المغاربة من ماله الخاص سنة 703هـ/1303م، وترأس مشيختها، وكان دافع إنشائها حسب مجير الدين الحنبلي إيواء الفقراء والمساكين[4].

هذا عدا أنّ بعض الشيوخ المغاربة قد تمتّعوا بمنزلة إجتماعية واسعة جعلتهم مقصدا لقضاء الحوائج، مثل **أبو عبد الله الرّكراكي المغربي** صاحب زاويته بمنطقة المقس بمدينة القاهرة، فقد كان مقصودا من النّاس لقضاء حوائجهم عند الأمراء والأكابر، لقربه منهم وقبول شفاعته[5].

---

[1] – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج7، ص495.

[2] – ابن تغردي بردي الأتابكي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج2، ص259، 260.

[3] –ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص59.

[4] – مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص243.

[5] – ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ إبن القاضي شهبة**، ج3، ص455.

ثانيا/ وظيفة المشيخة في العمائر الجنائزية (الترب /المقامات):

إهتم السّلاطين والميسرين أيضا بإنشاء نوع من العمائر وهي ذات الطابع الجنائزي، والتي عدّدنا منها التُرب والقِباب، ونضيف إليها هنا المقَام كذلك، فتربة والمقام مرادفات لغوية كثيرة شبيهة بـ المشهد والضريح والقبة والمزار إلى غير ذلك، وهي كلها دالّة على العمائر الجنائزية[1]، وكان هذا النّوع من العمائر تنشأ مستقلّة أو في مبنى خاص ملحقة بمصلى أو مدرسة أو مسجد[2].

وهذه العمائر عرف العديد منها هي الأخرى تنظيمات شتى، كتنصيب طواقم من الموظفين، سواء في الميدان الدّيني أو التّعليمي، كما تمتّعت بوجود طواقم من الموظفين الإداريين لتسيير أمورها، وما يهمنا منها هنا هي وظيفة المشيخة التي سجّلنا فيها وجودا للعلماء المغاربة، وإنّ كان عددهم قليل لم يتجاوز أربعة أفراد.

وللأسف لم نعلم كثيرا عن مهام صاحب هذا المنصب، لكن يمكن القول أنّ عمله عموما متوقف هو الآخر على تنظيم الشؤون الداخلية من إدارية، ومالية، وترميمات.

التّولية والعزل:

مما لاحظناه أنّ علماء المغرب الذين تسنّموا مشيخة العمائر الجنائزية قد كان لهم إهتمام ومسلك في طريق التّصوف والزّهد، وعِليّة البعض في الفقه والحديث وغيرها من الفنون، تماما مثل نظائرهم من مشايخ البيوتات الصّوفيّة، مما يعني أنّها كانت صفات أساسية في إختيار المتولّي.

أمّا بالنسبة لآلية توليتهم وعزلهم فإنّها لا تختلف عمّا جرى في المؤسسات الصّوفيّة السابقة، خاصة الأتربة ذات المنشأ السّلطاني، فقد جاء في المصادر أنّ الشيخ **المغربي أبو عبد الله مُحَّد بن عمر بن مُحَّد بن عبد الله القلجاني (ت890هـ/1485م)** كان أوّل من عيّنه السّلطان أبو النصر سيف الدين قايتباي المحمودي الظاهري (ت901هـ/1495م) في تربته التي بناها، وذلك أوّل رجب سنة 879هـ/1474م، وأفادنا إبن شاهين بالخبر عن طريقة تعيينه والمراسم الباهرة والجليلة التي بدأت بالقلعة قائلا "...خلع عليه بمشيخة هذه التربة، ونزل إليها في جمع حافل ومعه القضاة والأعيان، ثمّ حضر صلاة الجمعة بالتربة المذكورة، وأقيمت به أسمطة في هذا اليوم، ثمّ

[1] – سعد مُحَّد المومني: **تربة بهادر بن عبد الله البدري في مدينة المزار الجنوبي –الكرك– دراسة أثرية معمرية**، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج4، العدد4، 2010م، ص141.

[2] – عبد الله عبد السلام الحداد: **مقدمة في الاثار الإسلامية**، دار الشوكاني، صنعاء، ط1، 2003م، ص28.

مدّت الأسمطة بعد ذلك، وكانت فاخرة حافلة"[1]، وقد قُرّر معه جمهرة من الموظفين من خطيب وقارئ مصحف وشيخ لتوقيت وخازن كتب و30 صوفيّا[2]، وقد اِستمرّ الشيخ القلجاني مدّة طويلة في العمل قبل أنّ يترك ويعود إلى المغرب، ويُخلف مكانه الشيخ المغربي الشهاب أحمد بن عامر (من أهل ق9هـ/15م)[3]، وحسب الأحداث فإنّ سبب تنازل القلجاني عن منصبه عائد إلى المعارضة الشديدة التي لقيها من أهل مصر نظير فتواه في تمكين اليهود من إعادة بناء كنيستهم المهدمة في القدس الشريف وذلك سنة 879هـ/1474م[4].

أمّا فيما يخص **أبو العباس أحمد تقي الدين بن مُحَّد الشمني القسنطيني(ت872هـ/1467م)** فتظهر لنا سيرته المتناثرة في الضوء اللامع أنّه كان له طريق وإهتمام بالتّصوف منذ الصغر، فقد كان أحد الصّوفيّة المرتبين بالخانقاة البرقوقية ومقيما بها، ومحبا للخلوة في الخانقاة الجمالية التي سكنها بعد ذلك، إلى أنّ سُيّرت له عدّة مناصب كان على رأسها مشيخة التربة القانبيهية أوّل إنشائها، وكانت ولايته لها بإلتماس القانباي[5] شخصيا بعد أنّ رشحه له أصحابه، لما كان يتمتّع به من الصّلاح والتّعفف، كما سلّم له القانباي بجانبها خطابتها وغيرها من الوظائف التي لم يُصرح السخاوي على نوعها وتعدادها، مع توفير السكن له فيها، ويقول السخاوي واصفا قبول الشمني للمناصب في هذه التربة فـ "...أجاب وتحول فأقام بها وكان ذلك سببا لمزيد إنجماعه وعكوفه على ما هو بصدده..."[6]، ولكن مشيخته هذه على ضوء ما تبيّن قد تميّزت بصلاحيات مطلقة في إدارة شؤون التّربة، وهو واضح مما ترك له من جملة الوظائف داخلها نظرا لمحبة وإغتباط القانباي به، حيث قيل "...وقرّر فيها...الشمني مخطوبا شيخا وخطيبا وغير ذلك من وظائفها، بل كان المستقل بها، وكان له فيه حسن الإعتقاد ويبالغ في إكرامه..."[7]، حتىّ إنّ بعض الشيوخ كانوا يلازمون الشمني أملاً في نيل مصافّ بعض الوظائف داخل هذه التّربة،

[1] – ابن شاهين الظاهري(ت920هـ): **نيل الأمل في ذيل الدول**، تح عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2002، القسم 7، ج2، ص110.

[2] –ابن إياس(ت930هـ): **بدائع الزهور**، ج3، ص100.

[3] –السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص258. ابن شاهين الظاهري(ت920هـ): **نيل الأمل**، القسم7، ج2، ص110.

[4] - ابن شاهين الظاهري(ت920هـ): **نفس المصدر**، القسم7، ج2، ص118.

[5] – القانباي: أصله من مماليك الأتابك يشبك الشعباني قبل أنّ يصبح من المماليك السلطانية ليتدرج بعدها في الرُّتب والمناصب. ينظر السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص194، 195.

[6] – السخاوي(ت902هـ):**نفس المصدر**، ج2، ص176.

[7] –نفسه: ج6، ص195.

لأنّ الولاية والعزل داخلها كانت بإشارة منه، مثل حال مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الله بن عبد الحليم الحراني الدمشقي (ت876هـ/1471م) الذي تقرب منه حتىّ قرّره في بعض وظائف هذه التّربة[1].

وهذا يقودنا إلى إستنتاج مفاده أنّ منصب المشيخة في العمائر الجنائزية ذات المنشأ السّلطاني أو من قبل الأمراء قد كان مهمًّا وحساس، مثل منصب المشيخة في الخانقات الكبرى.

وتظهر سيرة الشمني كذلك أنّه ناب في **مشيخة المدرسة** الظاهرية البرقوقية عن شيخها العضدي الصيرامي أثناء مجاورته بمكة وسفاراته لبيت المقدس، ويبدو أنّ الشمني هذا قد نال إهتماما إجتماعيّا واسعا أيضا فقد أفادنا السخاوي في أحد سطوره عنه أنّه "...لم ينفك عن ملازمته الأكابر عن التبرك به وزيارته..."[2]، وفي موضع أخر أنّ الجماعة التي لازمها الشمني في التّربة الجمالية تأسفوا لمغادرته منها، فطلبوا منه العودة للإنتفاع من علمه بعد موت واقف التّربة، ومع أنّه رفض في البداية لكنه أجابهم بزيارتها في أيام معينة[3]، وهذا يعني أنّ مهام الشيوخ سواء في العمائر الجنائزية أو المدارس أو حتىّ المنشأة الدّينيّة لم تقتصر على الأمور الإدارية بل تتجاوز إلى المشاركة في إلقاء الدّروس، وما يجب أنّ نختتم به في سيرته هنا أنّ مناصبه بما فيها مشيخة التّربة القانبيهية قد حفظت لولاديه من بعده[4]، واللّذان للأسف لم يصرح لنا السخاوي عن إسميهما.

الر	أسماء متولّي المشيخة	نوع المشيخة	نبذة إضافية عن حياتهم الوظيفيّة
1	أبو العباس أحمد تقي الدين بن مُحَّد الشمني (801-872هـ/1398-1467م)	*مشيخة القانبيهية *نيابة مشيخة المدرسة الظاهرية البرقوقية.	كانت وظيفة الخطابة والمشيخة بتربة القانبيهية، ونيابة مشيخة المدرسة الظاهرية البرقوقية جزء من وظائفه العديدة، كتصدير ومشيخة إقراء الحديث ومشيخة مدسة جوهر اللالا[5]. ما قيل عنه: "كان إماما عالما مفننا سنّيّا متين الدّيانة زاهدا عفيفا متواضعا متوددا صيورا حسن الصفات .."[6]

[1] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص230.
[2] – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص177.
[3] – نفسه ج2، ص177.
[4] – نفسه ج2، ص178. ج4، ص192.
[5] – نفسه: ج2، ص174، .
[6] – نفسه: ج2، ص176.

2	أبو عبد الله مُحَّد بن عمر بن مُحَّد بن عبد الله القلجاني(817-890هـ/1414-1485م)	مشيخة تربة قايتباي المحمودي الأشرفي	كان قاضي الجماعة بتونس، دخل مع زوجة السّلطان التونسي سنة 877هـ/1472م، وقلّد مشيخة تربة قايتباي المحمودي الأشرفي بمدينة مصر سنة879هـ/1474م. ما قيل عنه: "كان من فضلاء علماء المالكيّة، أكرمه السّلطان و[1]الأمراء، ورأى من العزّ والعظمة حظا وافرا "[2]
3	الشهاب أحمد بن عامر المغربي(من أهل ق9هـ/ 15م)	مشيخة تربة قايتباي المحمودي الأشرفي	كان في بادئ الأمر قد قرّر **كأمين في خزانة** تربة قايتباي المحمودي الأشرفي في مصر، ثمّ ترقّى **لمشيختها** عقب تنازل القلجاني عليها[3].
4	أحمد بن مُحَّد بن أبي بكر بن عبد الملك بن زين أحمد القسطلاني (851-923هـ/1447-1517م)	مشيخة مقام أحمد بن أبي العباس الحراز	بعد أنّ جلس مدّة في وظيفة الميعاد بالجامع العمري فوّض إليه كذلك مشيخة مقام أحمد بن أبي العباس الحراز بالقرافة الصغرى من مصر، وأقرأ الطلبة وجلس للشهادة في المجالس القضائيّة رفيقا لبعض الفضلاء، ثمّ ترك وسخر ما بقي من عمره في تأليف الكتب. ما قيل عنه: "كان من أزهد النّاس، وكان له إعتقاد تام في الصّوفيّة"[4].

الأزياء:

وما نختتم به هذا العنصر ما يتعلّق بزيّ الموظفين من مشايخ البيوتات الصّوفيّة والعمائر الجنائزية عامة، وسبب تأجيل الحديث فيه إلى هنا يكمن في الوصف الجامع الذي حدّده لنا القلقشندي حولهم دون تفصيل منفرد، مما يعني أنّ ملبوسهم موحد، قائلا بالمختصر إنّ ملبوس **بدنهم** كان مضاهي لأصناف العلماء في لبس الدَّلق، إلاّ أنّ المغاير فيه أنّ يكون غير سابل ولا طويل الكُمّ، أمّا **الرأس** فشكل لباس عمامتهم إرخاء الذؤابة على نحو لطيف على الأذن اليسرى لا تكاد أنّ تلحق الكتف، أمّا **مركوبهم** فكان من البغال[5].

[1] - ابن شاهين الظاهري(ت920هـ): **نيل الأمل**، القسم7، ج2، ص110.
[2] – ابن اياس(ت930هـ): **بدائع الزهور**، ج3، ، صص83.
[3] – ابن شاهين الظاهري(ت920هـ): **نيل الأمل**، قسم7، ج2، ص110.
[4] – نجم الدين مُحَّد بن الغزي(ت1061هـ): **الكواكب السائرة**، ج1، ص128. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص104.
[5] – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص43.

ثالثا/ وظيفة مشيخة المغاربة:

من خلال فرز الوظائف الإدارية تبيّن أنّ هناك نوع من وظائف المشيخة كان خارجا عن إطار المؤسسات والعمائر الصّوفيّة ومرتبطة بفئة معيّنة وهم المغاربة، سواء من المغرب الإسلامي أو الأندلس دون غيرهم، حتّى أضحت تعرف في المصادر "بمشيخة المغاربة"، فمتى ظهرت هذه الوظيفة؟ ولما إرتبطت بهم؟ وما طبيعة المهام والسّلطات المناطة لمتولّيها؟

جاء ظهور هذه الوظيفة وإرتباطها بالمغاربة مع بروز حارتهم بالقدس الشريف سنة 589هـ/1193م، فقد أظهرت وثيقة وقف الحارة أنّ أوّل من أسس جذورها هو الملك الأفضل الأيوبي، حيث ذكر في ثنيا نصّها أنّ يختاروا شيخا للحارة وصفا إياه بأنّ "...يكون ... قدوة من المغاربة المقيمين في كل عصر وأوان بالقدس الشريف يتولّى ذلك بنفسه..."[1]، وبالتالي فهذه الوظيفة يمكن القول فيها أنّ متولّيها كان بمثابة رئيس أو مسؤول حي لحارة المغاربة.

أمّا بالنسبة لمهامه وسلطاته، مع أنّه لا يوجد مادة وافية عن طبيعتها، غير أنّه يمكن جمع بعضا من شتاتها ممّا أشير في المصادر، وهي:

– أنّه كان المسؤول الأوّل عن ترتيب أحوال الحي، وعن المقيمين من المغاربة على إختلاف أصولهم الجغرافية والقادمين منهم.

– و كذا الإشراف على أمور الوظائف المختلفة في الحي.

– كان له التّفويض في إختيار وعزل نائبه وخليفته دون تدخل أيّ سلطة.

– كما أنّه كان المسؤول عن ضبط ومراقبة أسس الوقف، من بيع وشراء العمران، والوقف العام لسادة المغاربة[2]، وصرف الأموال الناتجة منها إلى الوجه المحدّدة لها من ترميمات، وتسيير المؤسسات الخاصة بهم، والفقراء والمحتاجين وطلاّب العلم والمنقطعين للمجاورة...إلخ.

وكنظرة أوسع عن المهام التي كان شيخ المغاربة يقوم بها حاولنا الرجوع إلى بعض فتات الأحداث، ومنها ما أشير له في إحدى الوثائق المقدسية على أنّه أثناء مشيخة **محمّد بن عبد الوارث المالكي** في سنة 795هـ/1393م، رفع إليه اليهود شكوى ضد والي الشرطة لختمه على بيت وممتلكات يهودي متوفي، ومحاولة

[1] –عبد الهادي التازي: **أوقاف المغاربة**، ص40.

[2] – يذكر في نص تولّية مشيخة المغاربة ونُظر فيها المؤرخة سنة1105هـ تولّيه أمور هذه الأوقاف، وهي نفس الأسس التي حدّدت منذ وقف الحارة. كامل جميل العسلي: **وثائق مقدسية**، ج3، ص132، 133. ينظر إلى نص التولية والمشيخة على أقاف المغاربة بالقدس الملحق رقم(8) ص577

نقله لها إلى ديوان بيت المال دون سلكه الطريق الشّرعيّ بأخذ ما نصّت عليه وصيّة اليهودي أو محاولة إيجاد ورثته، فكان أساس طلبهم من شيخ المغاربة مساعدتهم على إيقاف قرار والي الشرطة لوجود وصيّة لليهودي على ممتلكاته، غير أنّه تعذر عليهم إثباتها لأنّ الوارث الأساسي في السّجن، فأقدم شيخ المغاربة مُحَمَّد بن عبد الوارث المالكيّ على إثر الشكوى بمكاتبة عاجلة إلى كافل مدينة دمشق مطالبا إياه بتحرير مرسومين إحدها لنائب القدس والأخرى للقاضي الشّرعي لإنصاف حق هذا اليهودي وتطبيق الوصيّة [1]، وهذه الواقعة نستشف منها:

-أنّ سلطة شيخ المغاربة كانت عالية وتتعدا حدود حارته، فاليهود لهم مسؤول أيضا إلاّ أنّه على ما يبدو لم يكن بتلك المكانة والكلمة المسموعة كشيخ المغاربة.

-أنّ منصب مشيخة المغاربة كان بالغ الأهمية، تُمكّن متولّيها من مراسلة كافل السّلطنة بالشّام مباشرة لردع مالا يتماشى مع الشّرع وحقوق الإنسان.

ومن الوقائع والأحداث التي تشرح مكانة شيخ المغاربة ومنصبه وجسامة مهامه الإدارية والسّلطوية التي تتجاوز منزلة قاضي القضاة آنذاك ما ذكره البقاعي في أحداث شوال من سنة 865هـ/1461م، أنّ إبن[2] قاضي الحنفية تاج الدين عبد الوهاب بن السعيد بن الدّيري والذي كان نائبا عليه حينها قد عُرف عليه الفواحش من فسق وإدمان الخمر واللِّواط، وكثرة العبث بحال حارة المغاربة، كان أخرها أنّ أرسل جماعة يوما إلى هذه الحارة ليحضروا له غلاماً أمْرد، فلم يطعهم الغلام وهرع وإستجار بالشيخ المغاربة **مُحَمَّد بن مسعود بن موسى المغربي التادلي**(ت889-1484م)، فأجاره برَدّ أصحاب نائب القضاء إبن الديري، وهذا الرّد لم يعجب غرور هذا الأخير وحاول أنّ يبسط سلطته الضعيفة في الحارة المغاربة فقال البقاعي في وصف ما وقع "...حملته الشّهوة، وحمق الشباب، وجهل العزّ، على أنّ ركب فرسه، وجاء بنفسه..."[3]، حينها وضع له شيخ المغاربة مُحَمَّد التادلي لجامًا لغروره وإندفاعه بإسقاطه من فرسه وضربه وسحله مع إجتماع جمّ كبير من المغاربة على الواقعة والإشتراك في هذا التّعزير، وحاول القاضي تاج الدين الدّيري بعد هذه الواقعة حفظ رقبة ولده أمام سادة المغاربة وشيخهم بحشد

---

[1] – علي السيد علي محمود: **وثائق الحرم القدسي الشريف مصدر لدراسة بعض جوانب التاريخ الإجتماعي للقدس في العهد الأيوبي والمملوكي**، مجلة الدرعية، العدد 6، 1999م، ص20. مُحَمَّد عيسى صالحية: **من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الرسالة26، الحولية6، 1985م، ص92. ينظر لنص الشكوى التي رفعها شيخ المغاربة ضد والي الشرطة الملحق رقم (7) ص575.

[2] –لم تذكر المصادر إسمه وإكتفت بالإشارة إلى أنّه إبن القاضي الديري.

[3] –إبراهيم بن عمر البقاعي(ت885هـ): **إظهار العصر لأسرار أهل العصر**، تح مُحَمَّد سالم بن شديد العوفي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، د.م.ن ط1، 1993م، ج3، ص339، 340، 341.

علاقاته التي لم تنفعه أمام سلطة شيخ المغاربة وثبات قراره بقتل إبنه الطائش إذا ما عاد إلى مجالس القضاء والحُكم بين إثنين، ليغلق ملف إبن قاضي الحنفية الدّيري على ذلك ونفيه للقاهرة[1].

ومن الأحداث أيضا التي أظهرت دور شيخ المغاربة بالقدس الشريف وحجم منصبه هو مشاركته في الوقائع الكبرى وكتابة المحاضر عليها، كالواقعة التي حدثت بين اليهود والمسلمين، حيث جاء في أحد فصولها[2] حسب ناقل الحدث مجير الدين الحنبلي في سنة 879هـ/1474م على وصول مرسوم من سلطان مصر إلى القدس الشريف للتثبّت من مسألة الشكوى التي رفعت إليه حول أنّ كنيسة اليهود محدثة، وأنّ علماء الإسلام أفتوا بعدم إبقائها، وإرشاق تُهم إلى السلطان بقبوله الرّشوة من اليهود لتمكّينهم من كنسهم، وذلك بعقد مجلس طارئ لتحقق من هذا الأمر ومن تكلّم بهذه التُهم، فتمّ عقد المجلس إثر هذه المراسلة بالمسجد الأقصى على المسْطَبة الكائنة عند باب جامع المغاربة بحضور قضاة دمشق، وناظر الحرمين، ونائب السّلطنة وغيرهم، و المرسومين عليهم في الواقعة، وشيخ المغاربة **كمال الدين أبو البركات مُحَّد بن مُحَّد التادلي** الذي كُلف بكتابة محضرٍ يشتمل أقوال وتواقيع الحاضرين، والإشراف على إرسالها للسلطان بالقاهرة[3].

إنّ قضية كنيسة اليهود هذه كانت واسعة شهدت أيضا حضور قاضي قضاة المالكيّة **المغربي اللقاني برهان الدين إبراهيم (ت896هـ/1491م)**، في المجلس الذي عقد حولها في المدرسة الصالحية بالديار المصرية إلى جانب باقي القضاة، لتأمّل في ما صدر من قضاة القدس الشريف وعلى رأسهم قاضي الشّافعية فيها، من منع اليهود من إسترجاع الكنيسة المهدومة، فكان رأي قضاة مصر الشّافعي والحنفي أنّ المنّع من نظيرهم القاضي الشّافعي بالقدس ليس كافي لرفع يد اليهود عنها، بينما قضاة مصر الحنبليّ والمالكيّ وهو المغربي برهان الدين إبراهيم فأعربا عن رفضهما في الخوض في هذه الواقعة بإعتبار أنّ "...هذا الأمر يتعلق بالشّافعيّة وليس لهم تكلّم..."[4]، ويبدو من قولهما هذا أنّ أمور اليهود وقضاياهم كانت مناطة للشافعيّة والحنفيّة ولا تدخل في صلاحيات قضاة المالكيّة والحنابلة.

---

[1] – إبراهيم بن عمر البقاعي(ت885هـ): **إظهار العصر**،ج3، ص341،340.

[2] – بدأت سلسلتها الطويلة في شهر رجب من سنة 878هـ/1473م، ووقع فيها خضب يطول إيراده بين العلماء وقضاة دمشق، وبين علماء ووجهاء وسلطان مصر، وبين اليهود، ينظر لبدايتها مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص300.

[3] – مجير الدين(ت928هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص305

[4] – نفسه: ج2، ص302.

ومن الأحداث أيضا التي تؤكد مسؤولية شيخ المغاربة إتجاه رعاياه المغاربة وضبط الوقائع التي تدور في حارة المغاربة، وكتابة المحاضر عليها إثباتا أو توضيحا أو تجريما إلى جانب المسؤولين على مثل هكذا أمور كالقاضي القضاة ونائب السّلطنة بالقدس، ما أسلفه إبن طولون عن جناية قتل الشريف **مُحَّد بن أحمد بن مُحَّد الكلزي المغربي الوهراني** سنة 904هـ/1497م من قبل ثلاثة من الزعر الغوغاء الذين كانوا في خدمة إبن شرباش أخ زوجة الأمير أحمد بن شاهين الحاجب الثالث، بسبب إتهم الوهراني لهم لسرقة بيته وتسبب في سجنهم، فقال إبن طولون فكان القائم على القبض عليهم جميعا نائب الغيبة، وأمّا شيخ المغاربة وجماعة المغاربة فإنّهم حضروا للمسجد بباب خان السبيل وأخذوا جثة الوهراني بعد كتابة الشيخ محضرا حول الجناية وسلّمه لنائب الغيبة، وتكفل بعدها -شيخ المغاربة- مع السّادة المغاربة بتغسيله بزاوية المغاربة بالقدس ودفنه عند صفة الشهداء[1].

وما يجب ذكره كذلك أنّه رغم تشعّب وعبء مهام شيخ المغاربة وظيفيّا، كان بإستطاعته أنّ يمارس ويُقلّد وظائف أخرى، سواء إدارية أو تعلميّة أو دينيّة.

التّولية:

نظر لمركز وحساسية منصب مشيخة المغاربة كان تنصيب الشيخ بتوقيع من حاكم بيت المقدس[2]، بعد إختيار وموافقة السّادة المغاربة لمن يروه أهلا لتنزيله لمقعدها في إجتماع عرف "بمشيخة السعادة"، حيث كانوا يراعون في اختيارهم من أن يكون المتولّي من أهل الدّين والعفة والأمانة والصيانة[3]، ومن المقيمين في بيت المقدس[4]، وممن جاء خبر طريقة توليه في المصادر الشيخ **المغربي مُحَّد بن مُحَّد بن مسعود بن موسى التادلي المالكي المالكي** (851-...هـ/...-1447م)، حيث قيل و"اِستقرّ...في وظيفة مشيخة المغاربة عوضا عن قاسم المغربي بحكم وفاته، وورد التّوقيع الشريف عليه بذلك في العشر الأوّل من شهر ربيع الآخر، وتاريخه في حادي عشري ربيع الأوّل"[5].

وتشير السير كذلك على أنّ وظيفة مشيخة المغاربة قد مُررّت في بعض الأحيان في بعض الأسر لمدة من الزمن، نظرا لما اِشتهرت به من كفاءة وعليّة إجتماعيّة، مثلما حدث مع **أسرة الجابري التّادلية**.

---

[1] -ابن طولون(ت953هـ): **مفاكهة الخلان**، ج1، ص166.
[2] - مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص367.
[3] -كامل جميل العسلي: **وثائق مقدسية**، ج3، ص133.
[4] - عبد الهادي التازي: **أوقاف المغاربة**، ص40.
[5] - مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص367.

الرّواتب:

إنّ الراتب الذي كان يتقاضاه شيخ المغاربة ليس واضحًا بضبط، لعدم تطرّق وثيقة وقف الحارة لذلك، غير أنّها أشارت على أنّه كان يتقاضى بمقتضى دفاتر الوقف وشرط الواقف[1].

الر	أسماء العلماء الذين تقلدوا مشيخة المغاربة	المدينة	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة	ملاحظة
1	خليفة بن مسعود بن موسى المغربي الجابري التادلي المالكي (749-833هـ/1348-1455م)	القدس الشريف	كان من الزهّاد وأقطاب التّصوف، تقلّد مشيخة المغاربة إلى جانب وظيفة الإمامة بعد إقامته دهرا في القدس. ما قيل عنه: "صارت له وجاهة وجلالة وتزايد إعتقاد النّاس فيه، وذكروه بالصلاح والتعبد والفلاح"[2].	/
2	مُحَمَّد بن مسعود بن موسى المغربي التادلي المالكي (801-889هـ/1398-1484م)	القدس الشريف	كان عالما ومتصوفا، ولّي مشيخة المغاربة إلى جانب مشيخة زاوية أبو مدين شعيب[3]وغيرها من الوظائف، صرف من مشيخة المغاربة سنة872هـ/1467م لأسباب مجهولة. ما قيل عنه "كان ذا همة ومروءة وعنده سخاء ومكارم أخلاق"[4].	ابن (رقم1)
3	قاسم المغربي(ت 898هـ/1493م)	القدس الشريف	جاور بالقدس الشريف في الفترة ما بين سنة891هـ و892هـ/1486-1487م، إستمرّ على منصب مشيخة المغاربة إلى أنّ توفي[5].	/
4	كمال الدين أبو البركات مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مسعود بن موسى المغربي التادلي المالكي (851/..هـ/...-1447م)	القدس الشريف	تقلّد وظيفة المشيخة بعد الشيخ القاسم المغربي، هذا عدا منصبه في قضاة القضاة القدس، ووظائفه الأخرى التي ورثها عن والده وهي الإمامة والتّدريس[6].	ابن (رقم2)
5	الشريف شرف الدين عيسى بن عمر الحسيني المغربي الشحيني المغربي	القدس الشريف	قدم من المغرب إلى القدس الشريف وأقام بها مدّة من زمن، كان حافظ للقرآن الكريم وله مشاركة في الفقه المالكيّ، تسنّم مشيخة المغاربة إلى	/

---

[1] - يظر كامل جميل العسلي: **وثائق مقدسية**، ج3، ص133.

[2] - مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص246. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص187.

[3] - زاوية أبو مدين شعيب: تنسب الزاوية إلى واقفها الشيخ أبو مدين شعيب بن شيخ أبي عبد الله مُحَمَّد بن أبي مدين شعيب المغربي العثماني المالكي، أوقفها خصيصا للمغاربة بالقدس الشريف. ينظر إلى نص وثيقة الوقف عند عبد الهادي التازي: **أوقاف المغاربة**، ص41، 43.

[4] - مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص252. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص44.

[5] -شهاب الدين أحمد ابن طوق: **التعليق يوميات شهاب الدين أحمد ابن طوق**، تح جعفر المهاجر، المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق، د.ط، 2002م، ج2، ص681. مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص366، 367.

[6] - مجير الدين(ت928هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص367، 302، 345. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص105.

	المالكي(ت897هـ/1492م)		أنّ حصل له ضعف في بدنه فتركها وانتقل إلى مدينة حلب فتوفي فيها[1].	
6	طلحة العبد الوادي الزياني (من اهل القرن8هـ)	القدس الشريف	كان صوفيّ، لقيه إبن بطوطة أثناء ولايته مشيخة المغاربة بالقدس، وقد أثنى عليه بالفضل[2].	/
7	شمس الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن الوارث (موجود في سنة795هـ/1393م)	القدس الشريف	كان شيخا للمغاربة بالقدس الشريف سنة 795هـ/1393م[3] .	/

تعقـــــيبات: لم تكشف كتب التّراجم والطبقات إلاّ عن بعض أسماء مشايخ المغاربة بالقدس الشريف، بينما جُهل الباقون، ومن اللافت أنّ جميعهم كانوا من علماء المالكيّة، مما يعني أنّ المنصب ولقبه له بُعد مذهبيّ[4] وسياسيّ وليس اجتماعيّ فقط، وما يثمّن ذلك أنّ المنصب قد تمّ إستحداثه مع الهجرات المغربية الأولى الحاملة للمذهب المالكيّ، الذين شاركوا في دحر الصليبيين وفتح مدينة القدس الشريف، وإعتراف الملك الأفضل إبن صلاح الدين الأيوبي بمساهمتهم ودورهم في ذلك.

كما لا نستبعد أنّ هذه المهمة الإدارية أي "مشيخة المغاربة" قد كانت موجودة في عدّة أماكن من المشرق الإسلامي التي عرفت حضورا مغربيا كبيرا، على شكل حارات، مثل الإسكندرية والقاهرة ودمشق والخليل وطرابلس ومصر، لكن الشيوخ المغاربة في القدس الشريف كانوا أكثر من أظهرتهم صحف المصادر ولايةً للمنصب، والسبب يعود إلى عدّة إعتبارات:

- أقدمية ظهور المنصب في القدس الشريف، منذ نهاية النصف الأخير من ق6هـ/12م.

-أنّ مشيخة المغاربة في باقي الحارات وأماكن وجود المغاربة لم تكن بوزن ومركز نظيرتها بحارة المغاربة بالقدس الشريف، ولم تكن في محل لفظ "منصب مشيخة المغاربة"، وإنّما كانوا يمتثلون إلى شيخ كبير يختارونه بأنفسهم حيث أشار إبن جبير أنّ سلطان مصر قد "... جعل أحكامهم إليهم ولم يجعل يدا لأحد عليهم، فقدموا من أنفسهم حاكما يمتثلون أمره ويتحاكمون في طوارئ أمورهم عنده"[(5)]، أو يلجؤون إلى شيوخ الزوايا والرُبط الخاصة بهم، والدليل الذي أقمنا عليه ذلك أنّ صاحب مشيخة المغاربة بالقدس كان بمثابة رئيس أو مسؤول حي بأكمله،

[1] - مجير الدين(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص254.

[2] -ابن بطوطة(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، ج4، ص180.

[3] -مُحَمَّد عيسى صالحية: **من وثائق الحرم القدسي**، ص92.

[4] -خليل عثامنة: **فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي (1187/1516م)**، مؤسسات الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2006م، ص214.

[(5)] - ابن جبير(ت614هـ): **رحلة ابن جبير**، ج، ص26، 27.

بينما كبير شيخ الحارات الأخرى فسلطاته محدودة، وحتىّ صاحب مشيخة الزواية والرباط فإنّ مسؤوليته كانت ضمن إطار جدرانها على ما أوضحناه، لهذا وجد بالقدس شيخ للمغاربة خاص يطلق على منصبه "مشيخة المغاربة"، لها مراسم ولاية خاصة بها، بينما شيوخ الزوايا والربُط المتعلقة بهم فذكرنا أنّه لها أيضا مراسم ولاية مغايرة.

المبحث الثاني: وظيفة النَّظَر.

تعدّ وظيفة النَّظَر[1] من الوظائف السّامية في المشرق الإسلامي، وكان متولّيها يعرف باسم "النَّاظِر"، وهو لفظ كان يطلق بصفة عامة على كل من ينظر في شؤون الأموال وينفّذ تصرّفاتها، ويعمل أيضا على النَّظَر في حسابها بعد رفعها إليه، فيمضي منها ما يستوجب إمضائه، ويردُّ ما يلزم ردّه[2].

ولفظ "النّظر" آنذاك قد أقرن بعدّة أسماء وظيفيّة، أورد القلقشندي منها في بلاد مصر لوحدها حوالي ثلاثة وعشرين لفظ مركب منها[3]، سواء ما يتعلق بالوظائف الدّيوانيّة أو الدّينيّة (قضاء/إمامة/خطابة/تدريس/إدارية)، وكان لكل منها دلالاتها الوظيفيّة التي تفاوتت درجاتها وفق دائرة النظر التي يشغلها النّاظر، وبطبيعة الحال سنسلط الضوء في درستنا إلاّ على أنواع النّظر التي تولّاها علماء المغرب الإسلامي، سواء إستقلالا أو نيابة.

كشفت السير على تسعة عشر اسمًا من العلماء المغاربة قد إندرجوا في لائحة وظيفة النّظر، وتبيّن أنّهم لم يتجاوزوا على حدّ دائرة بحثنا تسعة أنواع من أنواع النّظارة كما يظهر في الجدول[4]، وقد تقلّد أو جمع البعض منهم نوعان إلى ثلاث منها، فما الطبيعة الوظيفيّة لهذه الأنواع؟

---

[1] – هكذا جاء تشكيلها عند ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ص305. وقال القلقشندي(ت821هـ) أنّ لفظ النّظر في الأموال مؤخود إمّا من النّظر الذي هو رأيُ: لأنّه يُدير نَظَرَه في أمور ما ينظُر فيه، وإمّا من النّظر الذي هو بمعنى الفِكر: لأنّه يفكّرى فيما فيه المصلحة من ذلك. **صبح الأعشى**، ج5، ص465.

[2] –القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص465.

[3] – نفسه: ج4، ص4، ص30، 31،32، 33، 34، 38.

[4] –إحصائيات الجدول من إعدادنا.

نوع وظيفة النّظارة	نظر الأوقاف	نظر الدّواوين	نظر بيت المال	نظر الإسطبلات	نظر البيمارستان	نظر الجامع	نظر الربط والخوانق	نظر الجهات	نيابة النظر	
عدد الموظفين	03	01	01	01	01	03	ربط 03	04	نظر الأوقاف	نظر البيمارستان
		نظرالخزانة الخاص					خوانق 03		01	01
		01								

أولا/ وظيفة نظر الدّواوين.

وظيفة نظر الدّواوين في مصر عدّها القلقشندي في المرتبة الخامسة ضمن الوظائف الدّيوانيّة، وتعرف كذلك بـ "نظر الدّواوين المعمورة والصحبة الشريفة" أو"نظر الدولة"، وكان صاحبها كان يطلق عليه لقب "ناظر الدولة"[1] و"ناظر النّظار"[2]، وتكمن أهمية ديوان النظر الذي يشغله النّاظر بكونه أرفع الدّواوين ذات السّمة المالية –يشبه وزارة المالية اليوم–، إذ له التّصرف والنَّظر في جميع الأمور المالية للدولة من مصروفات وإيرادات، وكذلك تُثبَت من خلاله المراسيم وتواقيع السّلطانية، بل إنّ صلاحياته أوسع برجوع كافة الدّواوين إليه في كل ما له علاقة بالمنصرف والمتحصّل من أموال الدولة، وصرف أرزاق فئة الموظفين في الدولة[3].

وذكر القلقشندي أيضا على أنّ ناظر الدولة كان من أبرز رجال الدولة في الإدارة بعد الوزير، ومن أجلّ أتباعه[4]، مشاركا معه فيما كان يكتب ويتحدث ويوقع[5] فيه، لذلك قال ابن خلدون على إنّ ناظر الدولة في عهد الدولة المملوكية يُعدّ من أعلى رُتب نظار الأموال[6].

---

1 – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، 31.

2 –سعيد عبد الفتاح عاشور: **العصر المماليكي**، ص480.

3 –عبد الرحمن عبد الحميد عبد العزيز حماد: **أثر ناظر الدولة**، ص22213، 22214.

4 – حسن خلاق وعباس صباغ: **المعجم الجامع**، ص220. نقولا زيادة: **دمشق في عصر المماليك**، ص160. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج11، ص261، 262.

5 – القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص29.

6 –ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ص305.

وقد أشار إلى هذا المنصب إبن شاهين أيضا في بلاد الشام[1]، والذي تسنّم ولايته أحد أبناء مدينة مراكش وهو **علاء الدين علي بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الرحمن (ت684هـ/1285م)**، غير أنّ ما يجب إيضاحه أنّ مركز وعلوّ صاحب مصر أكبر، وأنّ تعيّينه يتم من قبل الوزير، أمّا في حالة شغور هذا الأخير أو ضعفه فكان السّلطان هو المسؤول عن تعيّين كبار كتّاب الأموال في الدّواوين[2].

ثانيا/ وظيفة نظر الخزانة الخاص[3]:

وظيفة نظر الخزانة الخاص، ظهر هذا النّوع من النّظر على يد السّلطان الناصر مُحَمَّد قلاوون (741هـ/1340م) سنة 721هـ/1327م بعد تعطيل منصب الوزير، وهي من الوظائف الدّيوانيّة في المرتبة الثالثة منها، وكان النّاظر فيها مسؤولا عن أموال السّلطان الخاصة من ضبط وقبض وصرف، كما تمتّع المتولّي بأهمية عظيمة تدريجيا لما سُيّر له من سيطرة على أمور الخزانة التي إنتقلت له إختصاصاتها، أي أنّ له التّحدث والتَصرّف بأموال السّلطان وخزانة الدولة ومباشريها أيضا، مبصرّفًا فيما هو خاص وعام من أمور الدولة وأمور النّفقات من الكسوي وخُلع الأمراء والجند والأضاحي والخُلع وكسوي السّلطان ونحوى ذلك، كما كان لهذا الناظر ديوان خاص كبير، وكان لا يتولّى كرسيها إلاّ الأمراء والمقربون من السّلطان لما تتمتّع به من حساسية ومنزلة قريبة من مزلة الوزير[4]، وهذا ما وقع فعلا لعالم المغرب الأدنى **أوحد الدين عبد الواحد بن إسماعيل بن ياسين الإفريقي**(ت786هـ/1385م) الذي آل له المنصب بسبب قربه وصحبته من السّلطان سيف الدين برقوق (ت801هـ/1398م).

---

[1] - ابن شاهين (893هـ): **زبدة الكشف**، ص131.

[2] -البيومي اسماعيل: **النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م.ن، د.ط، 1998م، ص56، 57.

[3] -الخزانة السلطانية: هي مكان الخزن وحفظ المال والطعام والأدوات والأمتعة، والخزانة الخاصة –ديوان الخاص– لأموال السلطان. مُحَمَّد عمارة: **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، دار الشروق، د.م.ن، ط1، 1993م، ص191، 192.

[4] - القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص30. حسن حلاق وعباس حلاق: **المعجم الجامع**، ص219. هويدا سيد علي مُحَمَّد: **مظاهر الفساد الإداري في مصر في عصر سلاطين المماليك *ديوان الخاص أنموذجا***، مجلة التاريخ والمستقبل، العدد72، 2022م، ص191، 195.

ثالثا/ وظيفة نظر بيت المال:

وظيفة نظر بيت المال، من جملة الوظائف الدّيوانيّة وأرفعها، والتي سجّلنا في بلوغ ولّايتها العلاّمة نائب القضاء المشهور ومفتي الدارين الشّام ومصر **شرف الدين أبو الروح عيسى بن مسعود بن منصور بن يحي بن يونس بن عبد الله بن أبي الحاج المنجلاتي الزواوي** (ت743هـ/1342م) بعد وفاة صاحبها برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن ظافر البرلسي سنة 707هـ/1307م، وتكمل مهام متولّيها على ما نقلناه على العمري هو حمل حمول المملكة إلى بيت المال، والتّصرف منه تارة بالميزان وتارة بالتّسبيب بالأقلام، ثمّ أتمّ وصف منزلتها قائلا "...فهي وظيفة جليلة معتبرة ... لا يلي هذه الوظيفة إلاّ من ذوي العدالة المبرزة"[1].

رابعا/ وظيفة نظر الإسطبلات السّلطانية:

تُعدّ وظيفة نظر الإسطبلات السّلطانية من الوظائف الدّيوانيّة أيضا، وتأتي في المرتبة التاسعة منها، وكانت مهام صاحبها هو تولّي إدارة الأمور المالية بالإسطبلات السّلطانية، حيث كان المتصرف في كل ما له علاقة بأنواع الدّوابّ والخيول والبغال والجمال، وما يتعلق بعدّتها الخاصة وأعلافها، وفيما يستلزم منها للإستعمال وما يستوجب إطلاقها، كما أنّه كان المسؤول الأوّل عن ما قد يباع منها أو يُبتاع لها، وكذلك أرزاق المستخدمين بهذا الدّيوان، وماله علاقة من نحو ذلك[2]، وهي وظيفة مرموقة كان صاحبها يستقرّ بتوقيع سلطاني[3]، وممن ذكر في مجموعتنا أنّه قد ولّي فيها هو **مُحَّد بن علي بن مُحَّد بن أبي بكر المغربي القلانسي** (ت868هـ/1463م).

خامسا/ وظيفة نظر الجهات:

ومن بين جمل النّظار الذين عرفهم الجهاز الإداري للدولة في المشرق حينها هم "نُظار الجهات"، سواء في الأقاليم أو الثغور أو النّيابات المتنوّعة بالمملكة، حيث كان يتعين عن هكذا نوع من المباشرة هو تدبير أحوال هذه البلاد، وتحصيل أموالها بما فيها معاملة التّجار والتّجار الواردين إليها، وما يتحصّل فيها من ميراث وغيره[4]، ومن هؤلاء النظار مثلا ناظر الإسكندرية[5] وناظر الكرك، وناظر الوجه القبلي والبحري[1]، وناظر الفيوم[2]، هذه النيابات

---

[1] -ابن الفضل العمري(ت749هـ): **مسالك الأبصار**، 3 ص458. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الاعشى**، ج4، ص32.

[2] – القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص32. ابن فضل الله العمري(ت749هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص311.

[3] -ابن تغرى بردى الأتابكي(874هـ): **المنهل الصافي**، ج7، 399.

[4] -يذكر القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص33، 34.

[5] -حسن باشا: **الفنون الإسلامية**، ج4، ص1181.

النيابات هي التي سجّلنا فيها مُباشرة أربعة من علماء المغرب وهم: **زكي الدين عبد الله بن عبد الكافي بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبد السلام الصنهاجي** (ت735هـ/1334م) **ومُحَمَّد بن سليمان بن عمر بن سالم المغربي الزرعي** (ت734هـ/1333م) **ومُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن أبي بكر المغربي القلانسي**(ت868هـ/141463م)، **وحسام الدين مُحَمَّد بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن حريز التلمساني**(ت873هـ/1468م).

سادسا/ وظيفة نظر البيمارستان:

كانت الطبيعة الوظيفيّة لناظر البيمارستان كالتالي: إدارة أمواله، وتتبع سَير العمل داخله، توفير ما يستلزمه من أدوية ومعدات طبية، معاينة أحوال المرضة وما قد يحتاجونه، وعلى ما يصرف على الطعام ونحو ذلك، وصرف أرزاق الموظفين، وما يلزم من عمارة وترميم[3].

ويُعدّ البيمارستان النوري[4] بدمشق الذي شغله **المراكشي علاء الدين علي بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الرحمن** (ت684هـ/1285م) **والمريني أحمد بن مُحَمَّد الشهاب** (ت896هـ/1491م) من أعظم وأروع البيمارستانات وأكثرها ريعا، ووظيفة النّظر داخله كانت جليلة، وعلى أنّها كان تفوّض إلى نائب السّلطنة وهو بدوره يختار من أرباب الأقلام[5] من يصلح لها بتوقيع كريم[6]، وتشير المصادر أنّ ناظرها كان يتخذ له نائبا وإنّ كان نفس الشيء لباقي النُّظار.

---

[1] – الوجه القبلي: وهو المعبر عنه بالصعيد وتتبعه أربع ولايات، أمّا الوجه البحري وهو ما أسفل من القاهرة إلى البحر الرميّ من مصب النيل. القلقشندي (ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج402،396،3.

[2] – الفيوم: وهي المدن الكبرى التي تتصل بمصر من الجانب الغربي للمزيد ينظر الإدريسي (560هـ): **نزهة المشتاق**، ص 327.

[3] – صالح حمد فلاح: **التعليم في مدينة دمشق**، ص238. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص298.

[4] – البيمارستان النوري: من البيمارستانات العظيمة التي زينت دمشق، وهو من إنشاء السلطان العادل نور الدين الشهيد سنة 549هـ. أكرم حسن العلبي: **خطط دمشق**، ص260.

[5] – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص191.

[6] –ينظر لمهام ناظر هذا البيمارستان في نص التوقيع الذي دوّنه القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج12، ص84، 85.

سابعا/ وظيفة نظر الجامع:

كانت وظيفة نظر الجامع من جمل الوظائف السّامية في المؤسسات الدّينيّة، لكون أنّ عمل صاحبها هو إدارة أموال بيت الله[1] بحذر وضبط، خصوصا في الجوامع الكبرى والمعروفة كجامع عمرو الذي كان العالم **زين الدين أحمد بن جمال الدين مُحَمَّد القسطلاني**(ت ق8هـ/14م) أحد نُظاره، والجامع الأموي الذي شغله عالمين من مجموعتنا وهما: **صدر الدين أسعد بن المنجاة بن البركات بن مؤمل التنوخي المغربي الحنبلي** (ت657هـ/1259م) **وناصر الدين أبو الهدى أحمد بن يحي بن عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام المغربي** (ت709هـ-1309م)، فقد وصف القلقشندي ذلك بقوله "فلمّا كان جامع دمشق المحروسة رابع المساجد، ومواطن كل راكع وساجد...تعيّن أنّ يكون النّاظر في أمره من عَظُم قدرا، وطاب ذكرا..."[2]، وبالتالي كان المتولّي فيه يتمتّع بمركزية ووضعية وظيفيّة مرموقة.

إلاّ أنّ حجم عِظم المنصب كان يقابله مسؤولية عظيمة، ويمكن ملاحظة ذلك في تواقيع الولاية لأحد نظار الجامع الأموي وهو أنّ عليه "فتح لوقفه باب الزّيادة على مضيّ الساعات، وجمع أمواله بعد الشّتات، ووصل الحقوق لأربابها الذين كأنهم جراد منتشر، ولم يضع من ماله مثقال حبّة ... وعمّ جميع المساجد المضافة إليه بالفرش والتّنوير، وبدأ الأئمّة والمؤذّنين والخدمة بعد العمارة على الكبير والصّغير ... وليعمّر ما دثر من الأوقاف وليوصل الحقوق إلى أربابها، وليدفع الأموال إلى من هو أولى بها، ويكفّ كفّ الظّلم وليبلّغ المستحقّ المآرب، وليّحجب الخونة عن التّوصّل إلى مثقال ذرّة بجده ... وليّبدأ بالعمارة والفرش والتّنوير في جميع الأوقات، وأرباب الصّلاة والصّلات"[3].

[1] -الأنصاري(ت1002هـ): **نزهة الخاطر وبهجة الناظر**، تح عدنان مُحَمَّد إبراهيم وعدنان درويش، وزارة الثقافة، د.م.ن، ط1، 1990م، القسم 1، ص63، 64.

[2] القلقشندي(ت821هـ): **الصبح الأعشى**، ج12، ص302.

[3] - القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج12، ص303، 304.

وعليه فإنّ مهام ناظر الجامع كانت بصفة عامة النّظر في أوقافه المحبوسة عليه، ومراعاة كافة مصالحه بما في ذلك تشييد عمائره[1] إعمارا وتجديدا، هذا عدا العمل على زيادة رِيعه والحرص على عدم ضياعه ومراقبة الخونة، والإهتمام بتوفير ما يلزم من الموظفين، وتحديد رواتبهم حسب شرط نصّ الوقف[2]، والنّظر كذلك في المساجد الصغرى التبعة له، والقيام بمستلزماتها أيضا .

أمّا بالنسبة عن طريقة التّولية في هذه الوظيفة فكانت تتم بتوقيع كريم من النائب، وفي كثير من الأحيان كان يعيّن لها قاضي قضاة الشّافعية[3].

ثامنا/ وظيفة نظر الأوقاف:

شهدت الأوقاف في بلاد المشرق إزدهارا لا مثيل له خصوصا في فترة المماليك، حيث أظهر السّلاطين والأمراء والأعيان مدى إهتمامهم بأمر الوقف، فتنوّع الموقوف[4] والموقوف عليه[5]، وكان للحرمين الشرفين (مكة/المدينة) نصيب عظيم منها، ولضمان إستمراريتها وضعت العديد من الشروط والتّنظيمات خاصة ما تعلق بأوجه الصّرف ومتولّي النظارة، حيث كان يعيّن لكل وقف ناظرا يكون مسؤولا ومشرفا على مصالحه، ويعمل على تنمية دخله وتدبير أموره وإعماره، ومراقبة طاقم الموظفين، وتحصيل إيراداته، وصرفها في أوجهها حسب لائحة شروط حجة الواقف.

فقد كان بالحرمين الشرفين وبلاد مصر ما يعرف بوظيفة "نظر الأوقاف"، وكان يطلق على صاحبها بـ"متولّي الوقف"، وهو بمثابة المحاسب العام لها، وقد وجدت هذه الوظيفة في مكة إلى جانب وظائف أخرى

---

[1] – حسن باشا: **الفنون الإسلامية**، ج4، ص1192.

[2] – منتصر محمود صيتان شنطاوي: **التربية والتعليم في بلاد الشام في دولة المماليك البحرية (658/784–1260/1382)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي ، اشراف أحمد عبد الله الحسو، قسم التاريخ، جامعة مؤته، 2008م، ص147.

[3] –سميرة عبد اللطيف علي ذياب: **صورة المجتمع الشامي في الدولة المملوكية الأولى نثرا**، رسالة ماجستير في الادب قسم اللغة العربية وآدابها، اشراف سمير محمود الدروبي، جامعة مؤته، 2007م، ص80.

[4] –كشفت الدراسات المتعلقة بوثائق الأوقاف على تنوّع مذهل فيها، فقد يكون الوقف أرض زراعية أو عقارات كمدارس وربط وخوانق ودور وأسبلة، بل قد يصل إلى الحيوانات وغيرها.

[5] –الموقوف عليه: أي وجوه الصرف، وقد تكون إلى جهات البرّ كالأرامل والمساكين والمنقطعين والعلماء...وهي ما كانت تعرف بالأوقاف (الحكمية – الخيرية)، أو قد تكون منفعة خاصة تنحصر في ذرية الواقف ومن بعدهم حسب نصّ الواقف والتي كانت تعرف بالوقف (الأهلي –الذري). أحمد هاشم أحمد بدرشيني: **أوقاف الحرمين الشرفين**، ص189.

لاسيما وظيفة نظر الحرم[1] و نظارة الرُبط كما سنلاحظ ذلك في نموذج الناظر **أبو الربيع الهلالي سليمان بن أحمد بن عبد العزيز علم الدين ابن السقا المغربي** (بعدت802هـ/1399م)، أمّا في القاهرة فقد جمعت إلى جانبها وظائف نظر أخرى، كنظر الجهات ونظر الإسطبلات السّلطانية، وإفرادها إلى أحد العلماء الجهابذة مثلما حدث للشيخ **مُحَّد بن علي بن مُحَّد بن أبي بكر المغربي القلانسي**(ت868هـ/1463م) و **شمس الدين بن علي بن عيسى بن مسعود الزواوي**(ت ق9هـ/15م).

وكانت نظر الأوقاف[2] الجليلة تحت إشرف السّلطان أو نائبه إلى جانب الناظر المعيّن لذلك، وكان التعيّين فيها لمدة طويلة من إختصاصات قاضي قضاة الشّافعية قبل أنّ تنتقل إلى السّلطان منذ سنة 785هـ/1383م[3].

تاسعا/ وظيفة نظر الرُبط والخوانق:

بما أنّ المؤسسات الصّوفيّة (كالرُبط والخوانق...إلخ) كانت تتمتّع بأوقافها الخاصة كان لابد أنّ يعيّن الواقف لوقفه ناظرا من أجل إدارة شؤونه، والإشراف على العمارة تجديدا وإعمارا[4]، وعلى أمور العاملين والقائمين عليه، وتنّمية مداخيله.

وقد جمعت أحيانا وظيفة النّظر ومشيخة المؤسسة الصّوفيّة إلى متولّي واحد، كما حدث لشيخ **مُحَّد بن موسى الغماري** في رباط الموفّق سابقا، وذلك على حسب شرط واقف المؤسسة الصّوفيّة في النظارة، وهو ما جعل المهام متداخلة نوعا ما، وإنّ كان الظاهر أنّ الشيخ هو المسؤول عن الإدارة العامة أمّا الناظر فهو المسؤول الأوّل عن الميزانية المالية وتصريفها، وفي معظم الأوقات كان واقف المؤسسة يوكّل مهمة النظر لشخص والمشيخة لشخص أخر، وهذا ما جرى على سبيل المثال في الخانقاة البيبرسية التي نال **ابن خلدون(ت808هـ/1405م)** شرف نظارتها من قبل السّلطان بعد وفاة ناظرها، حيث قال "...وأوفرها ريعا، وأكثر أوقافا، وعين مشيختها،

[1] – وظيفة نظر الحرم: تعدّ مهام ناظر الحرم أوسع وأشمل، إذ كانت تدور أعمال المتولّي لها ضمن إختصاصات إدارية ومعمارية إنشائية داخل المسجد، والإشراف على كافة أعمال الموظفين وغيرها ينظر. مُحَّد صالح طاسان: **الوظائف الدينية والإدارية بالمسجد الحرام في عهد دولة المماليك**، مجلة العصور، دار المريخ، لندن، مج5، ج2، 1990م، ص302، 303.

[2] –في مسألة الراتب لم نقف على المعلوم الذي كان يتقاضاه ناظر الأوقاف في الحرمين، حتى نتبيّن ما كان يتقاضاه ابن السقا المغربي، لكن قد أشير إلى بعض معلوم من تولّى نظر الأوقاف خارج الحرمين، ومنها أنّ علي قطلوبغا حاجي قد رتب له على الأوقاف الحكيمة في الشهر ألف وخمسمائة، أمّا التاج الوالي الشويكي فجعل له من مال الأوقاف في الشهر ثلاثة آلاف، كما يتجلّى فالراتب كان سخيا. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **انباء الغمر**، ج3، ص297، 457.

[3] – احمد هاشم أحمد بدرشيني: **أوقاف الحرمين الشرفين**، ص171، 172.

[4] – السخاوي(ت902هـ): **التحفة**، ج2، ص176.

ونظرها لمن يستعدّ له بشرطه في وقفه..." [1]، كما أنّه في العادة كانت تجمع لمتولّي واحد نظر مجموعة رُبط، وقد تضاف له إلى جانبها كما في الحرمين نظر الميضأة[2] والدشيشة[3]، وهو ما حدث مع عالم المغرب **نور الدين علي علي بن أحمد بن حسن بن الزين القسطلاني الحنفي** (ت866هـ/1462م).

التّولية:

كانت الشروط المطلوبة في من يتولّى وظيفة النّظر على مجملها على حسب ما إستخلصناه من سيرة مجموعتنا وما تقدم بصفة عامة من شروط الولايات أن تكون له معرفة بالحساب، والقدرة على تحصيل الأموال وزيادتها، والخبرة في الكتابة، ومَلَكة في الفقه والأدب، والوقار، والأمانة، والعفّة، والعدل، وسلامة الفطرة، والفضيلة، والفطنة، والنّباهة، والبلاغة، والفصاحة.

الرّاتب:

كان الراتب الذي يتقاضاه النّاظر متوقف على ما خصّص له من الدولة إذا كان عمله داخل أحد الدّواوين، وعلى حسب شروط نصّ الوقف إذا كان مؤسسة طبيّة أو دينيّة، وكانت بعضُها كالخانقاه البيبرسية على حدّ نقل ناظرها ابن خلدون راتبها واسعا بسبب كثرة وقفها ووفرة ريعها[4]، إلاّ أنّه يبدو في مرحلة ما قد حرم من من مورد رزقه منها[5]، ولم نقف عن السبب وراء ذلك، هل عُقب بسبب واقعة توقعيه على فتوى الإنقلاب على على السّلطان الظاهر برقوق سنة 791هـ/1389م؟ لأنّه كما أشرنا لها[6] أنّها صادفت ولايته على هذه الخانقاة الخانقاة وعزله عنها لفترة.

[1] – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص691.

[2] –كما أسلفنا أنّه قد تنوعت أشكال الأوقاف وأوجه صرفها، وكان من أشكالها إنشاء وتعمير العيون والآبار والأسبلة والمطهرات (الميضأة) وغيرها بالحرمين.

[3] – الدشيشة: كان يخصصّ من ريع الأوقاف ما يصرف على أوجه البرّ والصدقات، مثل توزيع نوع من الأطعمة عرف بـ "دشيشة" أو "الجشيشة" وهو وهو عبارة عن حساء بالقمح واللحم، تذكر وثائق الوقف في الحرمين العديد منها ينظر أكثر حول هذا النوّع أحمد هاشم أحمد بدرشيني: **أوقاف الحرمين الشرفين**، ص126، 186. محمّد أحمد دهمان: **معجم الألفاظ**، ص75.

[4] – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص691.

[5] – أشير لهذا الأمر في دراسة. والتر ج. فيشر: **لقاء ابن خلدون لتيمولنك**، ص34.

[6] –يراجع الواقعة في المبحث الأوّل من فصل الأوّل في دور القضاة في بتّ في القضايا والخصومات.

الرقم	أسماء النّظار	نوع النّظر	طبيعة المباشرة ولاية/ نيابة	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة	ملاحظة
1	صدر الدين أسعد بن المنجاة بن البركات بن مؤمل التنوخي المغربي الحنبلي(598-657هـ/1202-1259م)	نظر الجامع الأموي	ولاية	مولده بمدينة دمشق، كان أحد المعدلين فيها، تقلّد نظر الجامع الأموي مدّة لم تحدّدها سيره. ما قيل عنه:"كان رئيسا محتشما متمولا"[1].	/
2	علاء الدين علي بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الرحمن المراكشي (610684هـ/1213-1285م)	-نظر البيمارستان النوري -نظر الدّواوين	ولاية	ولد بدمشق، وروى صحيح البخاري، ولّي النّظر في البيمارستان النوري، ونظر دواوين مدينة دمشق. ما قيل عنه: "كان ذا رواء ووقار، وخبرة بأمور الدّيوان والحساب بحيث يرجع إلى قوله في ذلك"[2].	/
3	ناصر الدين أبو الهدى أحمد بن يحي بن عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام المغربي (ت649-709هـ-1251-1309م)	نظر الجامع الأموي	ولاية	إلى جانب وظيفة الخطابة كان قد باشر جملة من وظائف النّظر المجهولة في مدينة دمشق، ذكر منها إلاّ نظر الجامع الأموي[3].	/
4	مُحَمَّد بن سليمان بن عمر بن سالم المغربي الزرعي (ت734هـ/1333م)	نظر الفيوم	ولاية	كان رئيسا محتشما بديار مصر، تقلّد عدّة أنظار لم يصرح عن نوعها، كان أخرها نظر جهة الفيوم[4].	/
5	زكي الدين عبد الله بن عبد الكافي بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبدالسلام الصنهاجي (ت735هـ/1334م)	نظر نيابة الكرك	ولاية	عرف بإسم المأمون، كان فاضلا حسن الهيئة والشكل، فوّض إليه في فترة ما غير محدّدة نظر نيابة مدينة الكرك. ما قيل عنه: "كان مشاركا في الفقه والأدب وله نظم وسط"[5].	/

[1] – ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص216. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص68.

[2] – الذهبي(ت748هـ): **العبر**، ج3، ص356. ابن تغردي بردي الاتابكي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج8، ص154.

[3] – ابن فهد(ت858هـ): **معجم الشيوخ**، ص86. ابن كثير (774هـ): **البداية والنهاية**، ج 14، ص56.

[4] – ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص254.

[5] – ابن حجر العسقلاني(ت852): **الدرر الكامنة**، ج2، ص270.

6	زين الدين أحمد بن جمال الدين محمّد القسطلاني(ت ق8هـ/14م)	نظر جامع عمرو	ولاية	من بيت القسطلاني، تقلّد حلال مسيرته الوظيفيّة نظر جامع عمرو في الفسطاط من مصر[1].	/
7	أبو الربيع الهلالي سليمان بن أحمد بن عبد العزيز علم الدين المغربي ابن السقا(بعد720-802هـ/1320-1399م)	-نظر الرُبط -نظر الأوقاف	ولاية	تولّى نظر رُبط المدينة المنورة، ونظر الأوقاف من النخيل وغيره. ما قيل عنه: "لم يرى أحسن منه قياما بها من العفة والنصح ...وقلّ أنّ يشبه أحد من أبناء جنسه من حسن طريقته"[2].	/
8	ولي الدين أبو زيد عبدالرحمن بن محمّد بن خلدون المالكي(732-808هـ/1332-1405م)	نظر خانقاة البيبرسية	ولاية	ولّي منصب نظر الخانقاة البيبرسية بالقاهرة، بعد عزله عن خطة القضاء كتعويض له، ثمّ عزل منها سنة 791هـ/1389م، وأعيد للقضاء مرة أخرى سنة 801هـ/1398م[3].	/
9	سراج الدين عبد اللطيف أبي الفتح محمّد بن أبي المكارم الفاسي(779-853هـ/1377-1449م)	نظر رباط العباس[4]	ولاية	تفرّد إبن فهد في إشارة سريعة لولايته النّظر داخل رباط العباس في مكة المكرمة أثناء ذكر سيرة إبنه عبد القادر الذي ورث منصبه، ولا نعلم هل جمعت له مع وظائفه الأخرى كالقضاء والإمامة أم لا؟[5].	والد (رقم14)
10	نور الدين علي بن أحمد بن حسن بن الزين القسطلاني الحنفي(786-866هـ /1384-1462م)	-نظر رباط السدرة[6] -نظر رباط كلالة	ولاية	من أشهر أعلام البيت القسطلاني، عندما إستقرّ في مكة المكرمة ولّي نظر رباط السدرة، ورباط كلالة، وميضأة بركة ونظر الجشيشة[1].	/

---

[1] - تقي الدين المقريزي(845هـ): **السلوك**، ج3، ص86.

[2] - السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص260. **التحفة اللطيفة**، ج1، ص416.

[3] - ابن خلدون(808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص691.

[4] - رباط العباس: كان أصله مطهرة من إنشاء الملك المنصور لاجين ثم جاء ابن استاذه الملك الناصر محّمد بن قلاوون الألفي وقام بتحويلها إلى رباط، وموقعه بالمسعى عند باب العباس. ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج4، ص527.

[5] - ابن فهد(ت885هـ): **الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، تح عبد الملك بن عبد الله بن وهيش، دار خضر، بيروت، ط1، 2000م، ج1، ص869.

[6] - رباط السدرة: يقع في الجانب الشرقي من المسجد الحرام بباب السلام وباب النبي ﷺ، ويعتبر أول رباط أوقف في مكة من قبل هاجر خالة الأمير المقتدر بالله الهاشمي العباسي(ت320هـ). حسين عبد العزيز حسين الشافعي: **الرباط في مكة**، ص22، 23، 24.

		-نظرميضأة بركة[1] -نظر الجشيشة[2]			
11	مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن أبي بكر المغربي القلانسي (821-868هـ/1418-1463م)	-نظر أوقاف القاهرة -نظر الوجه البحري -نظر الإسطبل السّلطاني	نيابة ولاية ولاية	كان أحد شهود ديوان قراقجا الحسني أمير آخور[4] وموقعا عنده، سلّمه نيابة النظر عن الأوقاف التي تحت تصرفه في القاهرة، ثمّ تولّى نظر الوجه البحري، ثمّ نظر الإسطبل السلطاني سنة 843هـ/1439م. ما قيل عنه: "كان ذكيا بارعا في الأدب مشاركا في كثير من الفضائل مع الكرم وحسن الشكالة والمحاضرة والتواضع والتودد والبشاشة"[5].	/
12	حسام الدين مُحَمَّد بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن حريز التلمساني (804-873هـ/1401-1468م)	نظر الوجه القبلي	ولاية	كان المتكلّم عن السّلطان الأشرف إينال في متصرف الأموال بالصعيد من مصر وما يتبعها، وهو ما كان يعرف بالوجه القبلي، ويذكر الصيرفي أنّ كلمته كانت نافذة حتىّ في القاهرة، وأنّه كان يحمل في كل سنة الأموال للخزانة الشريفة[6].	/

[3] – ابن فهد(ت858هـ): **معجم الشيوخ**، ص177،176.

[1] – ميضأة بركة: من إنشاء وإيقاف الأمير زين الدين بركة بن عبد الله الجوباني اليلبغاني بباب بني شيبة. الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص362. ابن فد(885هـ): **إتحاف الورى**، ج3، ص334.

[2] – الجشيشة: هي نفسها الدشيشة التي أوقفها الجمالي يوسف ناظر الخواص الشريف. نعتها السخاوي(ت902هـ) بالجشيشة الجمالية: **الضوء اللامع**، ج5، ص281. احمد هاشم أحمد بدرشيني: **أوقاف الحرمين الشرفين**، ص126، 186.

[4] – قراقجا الحسني أمير آخور: صار في أيام الأشرف من الطبلخانات وثاني رؤوس النوب، بل تقدم إلى أن إستقر به الظاهر رأس نوبة النوب، ثم إلى الأخورية الكبرى فأقام فيها سنين، وبنى أملاكا حبس أكثرها على مدرسته والمسجد. السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر** ، ج6، ص216.

[5] – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر** ، ج9، ص12.

[6] –علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **إنباء الهصر**، ص98، 99.

13	أحمد بن مُحَّد الشهاب المريني (ت896هـ/1491م)	نظر البيمارستان النوري	نيابة	أثناء فترة نيابته في القضاء ناب في نظر البيمارستان عن القاضي جمال الدين الباعوني الشافعي[1]. ما قيل عنه: سلامة الفطرة والعفة	/
14	المحـيوي عبد القادر بن عبد اللطيف الأصغر بن أبي الفتوح الفاسي (895أو898 هـ/1490أو1493م)[2]	نظر رباط العباس	ولاية	ولّي نظر رباط العباس بمكة المكرمة من بعد والده عبد اللطيف النّاظر، هذا عدا ما كان بيده من وظائف أخرى. ما قيل عنه: كان مفرطا الذكاء وفاضلا.	إبن (رقم9)
15	أوحد الدين عبد الواحد بن اسماعيل بن ياسين الافريقي (ت786هـ/1385م)	-نظر الخزانة الخاص -الوكالة	ولاية	يذكر في أحداث سنة 780هـ/1378م أنّ السّلطان برقوق قد قام بتوجيه منصب نظر الخزانة الخاص بمصر له بعد وفاة صاحبها علاء الدين علي بن عرب، ثمّ في سنة 784 هـ/1382م أخلع له عليها وأضيفت له وكالتها[3].	/
16	شمس الدين بن علي بن عيسى بن مسعود الزواوي(ت ق9هـ/15م)	نظر الأوقاف	ولاية	ذُكر عرضا في أخبار والده علي أنّه تولّى نظر الأوقاف بمصر[4].	/
17	سري الدين مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الرحيم المسلاّتي الطرابلسي (ت799هـ/1397م)	نظر الخانقاة المجاهدية[5]	ولاية	ذكر ابن حجي تسنّمه لنظر الخناقاه المجاهدية تزامنا مع ولايته لقضاة القضاة الشّافعيّة بالشام[6].	/
18	جمال الدين بن سري الدين مُحَّد المسلاّتي الطرايلسي(ت814هـ/ 1411م)	نظر الخانقاة المجاهدية	ولاية	بعد وفاة والده سري الدين إنتقلت إليه المناصب التي كانت بيده، وهي نظر الخانقاه المجاهدية وجملة من التّداريس[7].	إبن (رقم17)
19	شرف الدين أبو الروح عيسى بن مسعود بن منصور بن يحي بن يونس	نظر بيت المال	ولاية	جاء عند تقي الدين المقريزي أنّ ولايته لنظر بيت المال في ديوان بيت المال بالقاهرة قد	/

[1] - هو القاضي يوسف بن أحمد بن ناصر أبو المحاسن بن الشهاب الباعوني المقدسي ثم الصالحي الدمشقي الشافعي توفي في سنة 880هـ. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص298، 299.

[2] - ابن فهد(ت885هـ): **الدر الكمين**، ج1، ص869.

[3] -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج5، ص58. 142.

[4] -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص111.

[5] -ينظر لتهريفها ابن النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص132.

[6] -ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص230، 231.

[7] - ابن حجي(ت816هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص230، 231.

	بن عبد الله بن أبي الحاج المنجلاتي الزواوي(ت743هـ/1342م)			كان بعد وفاة صاحبها برهان الدين إبراهيم البرلسي سنة 707هـ/1307م، لكن يبدو أنّ ولايته لم تكن طويلة لإستلام ولد البرلسي وهو علاء الدين مكان والده، غير أنّه عزل منها هو الآخر سنة 723هـ/1323م[1]، هذا عدا المناصب التي حازها شرف الدين طوال مشواره الوظيفي كنيابة على قضاة القضاة في العديد من المدن المشرقية، والتّدريس.	

تعقيبـــــات:

مع أنّ علماء المغرب قد برزوا وتنوعوا في وظيفة النظر إلاّ إنّه لا يمكننا بناء تصورات دقيقة عن حالتهم الوظيفيّة، بسبب تسجيل حالات ولايات فردية أو قليلة في كل نوع، ومع ذلك يمكن أن نخمن بعض أسباب القلّة في هذه الأنواع وغيابهم في باقي أنواع النظر، مع أنّه من الصعوبة أيضا معرفتها بدقة، وهذا عن طريق الرجوع إلى خلفية تلك الوظائف فيما أشارت إليه المصادر أو كشفت عنه بعض الدراسات في النقاط التالية:

-إنّ العديد من وظائف النظر قد حُدد في ولايتها والإختيار فيها في فئات معينة مثل الأقباط[2] واليهود والمسالمة[3]، حيث يذكر سعيد عبد الفتاح عاشور أنّ هؤلاء الفئات المستقرّين في بلاد المشرق كانت لهم سيطرة خطيرة على الوظائف الكتابية والأعمال المالية آنذاك[4]، وأظهرت إحدى الدراسات أنّ السبب يعود إلى مهارتهم وقدراتهم الحسابية وقلم الديونة على غيرهم[5].

- كما أنّ العديد من وظائف النظر لاسيما نظر الخزانة[6] والجامع الأموي[7] كان يُقلّد فيها قضاة القضاة[1] أو القضاة[1] أو من يلتحق بهم، والبعض الآخر من وظائف النظر تفوّض لنائب السّلطنة ليعيّن من يراه مناسبا كوظيفة

---

[1] – تُقدم بعض المصادر لقبه "بنور الدين" وليس "شرف الدين". تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج2، 427.

[2] –الأقباط: هم أقلية عرقية دينية مسحية، إعتنق معظمهم الإسلام تدريجيا بعد الفتح الإسلامي. ينظر:

Saad Eddin Ibrahim et al: **The Copts of Egypt**, Minority Rights Group International, 1996, p6.

[3] – المسالمة: ويقصد بهم كل من دخل الإسلام حديثا من مختلف أهل الديانات الأخرى. سعيد عبد الفتاح عاشور: **العصر المماليكي**، ص 412.

[4] –سعيد عبد الفتاح عاشور: **المجتمع المصري**، ص48، 50.

[5] –حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة**، ص23.

[6] – القلقشندي(821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص31.

[7] – القلقشندي(821هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص191.

كوظيفة نظر البيمارستان النوري بمدينة دمشق الذي يُختار فيها من أرباب الأقلام، وإنّ كان شرط واقف البيمارستان على أنّ يكون المتولّي القاضي الشّافعيّ ومع ذلك تولّاه البعض من غير أنّ يكونوا قضاة[2]، ومن هنا قد يدخل في مجرى الإختيار المحسوبية والعلاقات السّياسيّة.

-حالات جمع وظائف النظر مع بعضها أو مع غيرها من الوظائف لشخص واحد، فكثير ما أبرزت هذه الظاهرة كتب التّراجم، وعلى سبيل المثال كالجمع بين نظر الإسطبل السّلطاني والأوقاف[3]، بل هناك من جُمع له أكثر من ذلك فقد ذكر أنّ إبراهيم جمال الكفاة جُمع له وظيفتيّ نظر الجيش والخاص لفترة طويلة، ثمّ أضيف له فوق ذلك نظر الدولة[4]، وهذا هبة الله بن سعد الدولة إبراهيم القبطي الأصل جُمعت له في فترة ما الوظائف الثلاث نظر الخاص ونظر الجيش والوزارة[5]، كما شهدت وظائف النظر في مكة المكرمة نفس الظاهرة فجرى أنّ يُجمع لشخص الواحد بين نظر الأوقاف ونظر الأربطة إلى جانب منصب قضاة القضاة والخطابة والحِسبة[6]، ولأخر نظر المسجد الحرام والرُبط ونظر الأوقاف ونظر الصّدقات ونظر الميضأة والحِسبة[7]، والأمثلة حول هذه الظاهرة كثيرة، فالجمع وطول المدة الولاية وتجدّد عهدة الولاية للبعض لها أثرها في تقليل الفرص لمن يتطلع للمناصب، ومع أنّنا مررنا فيما سبق على عيّنات من علمائنا قد جُمعت لهم وظائف النّظر، إلاّ أنّها لم تكن ذات وزن حساس عند البعض منهم كنظر الأربطة.

- كما نضيف لأسباب قلّة مناصب النظر، ظاهرة تنقل وتوارث وظيفة النّظر، فقد تردّدت أسماء جملة من أفراد الشّافعيين من أسرتي النويري وإبن ظهيرة المشرقية في مصافّ نظر الحرم المكي[8]، وإنّ كانت هذه الظاهرة قد تجلّت أكثر في هذه الوظيفة نظرا لطبيعة شروط النظارة في أمر الأوقاف، وهو ما تبرزه نصوص الخوانق والربط والمدارس وغيرها، وقد قدمنا مثلنا في الخانقاة البيبرسية أثناء إبراز أمر المشيخة، هذا عدا أنّ صاحب الوقف كان

---

[1] - كانت الهيمنة الأكبر لقضاة القضاة الشافعية في التولية. ينظر نجم الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي(758هـ): **تحفة الترك**، ص45، 46. ومع ذلك كشفت إحدى الدراسات عن أسماء قد قلّدوا فيه وهم على المذهب الحنفي والحنبلي. باسمة يوسف أحمد أبو لحية: **الجامع الأموي**، ص123.

[2] -نفسه: ج4، ص191. أحمد عيسى بك: **تاريخ البيمارستانات في الإسلام**، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1981م ص212.

[3] -ابن اياس(ت911هـ): **بدائع الزهور**، ج2، ص393. السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص184.

[4] -ابن حجر العسقلاني(852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص79.

[5] - ابن حجر العسقلاني(852هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص167.

[6] -تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص371، 373.

[7] -ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج4، ص297.

[8] -تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج1، ص371، 373. ابن فهد(ت885هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص522، 523، 582، 583.

يحصر أحيانا إدارة شؤون وقفه لنفسه ولأولاده من بعده[1]، ولنا أنّ نستعين في توضيح الفكرة بأمر البيمارستان المستنصري[2] فعندما عمّره الشريف بن عجلان سنة 816هـ/1413م "...جعل النظر فيه لولديه...ينفردان بذلك بذلك مدة حياتهما لا يشاركهما فيه شريك، لايتأول عليهما فيه متأول...ومن بعدهما للأرشد فالأرشد من ذريته الذكور منهم دون الإناث...وثبت ذلك الحكم بصحته القاضي رضي الدين أبو حامد مُحَّد بن الشريف عبد الرحمن الفاسي المالكي..."[3]، أو أنّ يجعل نظره إلى شخص بعيّنه، ولنا بمثال برباط خشقدم الزمام[4] فقد جعل "...الناظر "...الناظر على ذلك الشيخ شمس الدين الشامي وأولاده..."[5].

– وما يدلّنا أكثر على الأجواء المشحونة حول وظائف النّظر الجدّ حساسة ظاهرة البرطلة[6]، فوظيفة نظر الإسطبل السّلطاني على سبيل المثال قد لقيت سيطرة واضحة من قبل عدد من عناصر الأقباط[7]، ومن أشهر الأحداث التي تكشف ذلك أنّ الأستادار يحي بن عبد الرزاق الزين القبطي القاهري (874هـ/1469م) قد لجأ لنيلها بطريقة مختصرة على ما ذكر السخاوي بمال وَعد به، إلاّ أنّه وجد نفسه بعد عدّة شهور ودون سبق إنذار معزولا من قبل غريمه شمس الدين أبو المنصور نصر الله الوزة[8]، وهو ما أدى بإبن تغرى بردى يسخر من الوضع قائلا "قلت: وأيّ فخر أو سابق رئاسة لمن يعزل بهذا الوزّة عن وظيفته!" [9]، وعلى ما يبدو أنّ هذا الوزّة الذي تهكّم عليه لم يكن هيّنا في سلب هذه الوظيفة من غرمائه، فقد أشار السخاوي سريعا في أمر ناظر الإسطبل السّلطاني **القلانسي المغربي** (الناظر رقم11من الجدول السابق) على أنّه لقي منافسة وصلت إلى إفتكاك منصبه وعزله بسبب نفس الشخصية شمس الدين الوزّة ، حيث قال عن أمره بعد العزل أنّه "...تضعضع حاله بسببه وتحمل ديونا كثيرة لم يزل متأخرا بسببها حتىّ مات"[10].

---

[1] – احمد هاشم أحمد بدرشيني: **أوقاف الحرمين الشرفين**، ص176.

[2] – البيمارستان المستنصري العباسي: بالجانب الشمالي من المسجد الحرام، وتاريخ وقفه سنة 628هـ. تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **شفاء الغرام**، ص438.

[3] – ابن فهد(ت885هـ): **اتحاف الورى**، ج3، ص507، 508.

[4] –ينظر ترجمته السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص175.

[5] – السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج4، 64.

[6] – ستكون لنا وقف على هذه الظاهرة في الفصل القادم ولكننا قدمنا مثلها هنا لتوضيح.

[7] – مع أنّه ترددت عدّة أسماء تولّوا هذا النوّع من النظر غير أن الأسماء ذات الأصول القبطية كانت أكثر تقدما ينظر السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص169، 235. ج5، ص115. ج4، ص283. ج10، ص200، 233.

[8] –نفسه: ج10، ص233.

[9] –ابن تغردى بردى(ت874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج15، ص334.

[10] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص12.

– وما قلّل فرص الولاية أمام المعممين عامة بما فيهم المغاربة في وظائف النظر هو تضاؤل وتلاشي بعضًا منها مع مرور الوقت، كنظر الخزانة[1] ونظر بيت المال[2]، بل إنّ وظيفة نظر الأوقاف قد سُجّلت فيها حالات تكرار تكرار تعطيلها[3].

ومع كل هذه المعيقات الوظيفيّة فإنّ توصل علماء المغرب للمباشرة في وظائف النّظر يقدم استنتاجًا مفاده عودة معتبرة لاعتماد السّلاطين والأمراء والجهات المسؤولة عليهم، والإستفادة من خبراتهم في المجالات الحسّاسة التي عُيّنوا فيها، لاسيما في القرنين 8-9هـ/14-15م الذي يوافق حُكم المماليك، وهذا بعد تراجع دور المغاربة في المناصب الإدارية الحسّاسة بعد سقوط الدولة الفاطمية في مصر.

أمّا بالنسبة **لأهلية وكفاءة** علماء المغرب الإسلامي على وظيفة النّظر فالحقيقة ما أشير في سيرتهم الوظيفيّة في الجدول السابق كفيلة لتأكيد ذلك، فلم يذكر أنّ أحدهم قد نهب الأموال أو كان قليل الدّراية أو أنّه كان قاصرا في التّصرفات المالية، بل ذُكر أنّ هناك من جَود الخط وسعى في التّدرب في المباشرة والعمل في الدّواوين[4] لتحسين عمله، وآخر وصف أنّه أحد المعدلين وذا مروءة، وغيرهم وصفوا بالفضيلة[5].

وما يثمّن أكثر كفاءة علماء المغرب الإسلامي على وظيفة النّظر هو ما طبعت به سيرتهم أثناء ممارستهم لمناصبهم، **فنور الدين علي بن أحمد بن حسن بن الزين القسطلاني الحنفي** مثلا (الناظر رقم10من الجدول السابق) عندما تولّى نظارة رباط السُدرة وكذلك ميضأة بركة أواخر سنة 843هـ/1439م قيل أنّه"...عمّرهم عمارة حسنة متقنة، وأصرف عليهم قرضه من ماله ما ينيف على الألف الأشرفي[6]"، لاسيما رباط كلالة الذي ناله ناله نصيب من العمارة، بل قام بشراء قطعة أرض بجانب هذا الرباط وجعلها دارا ثمّ أوقفها من أجل مصالح الرباط، كما أوقف أصيلة[7] في وادي مرٌّ من أرض خالد بمكة لأجله، وأدّى أَجلّ أداء أيضًا فيما أوكله له الناظر الخاص في نظر الدشيشة على الفقراء سنة 854هـ/1450م، وذلك عن طريق حفظ ما يرسل له من الوقف

---

[1] – نظر الخزانة: الوظيفة السادسة من الوظائف الديوانية، كانت من أجلّ الخطط بإعتبارها مستودعا لأموال المملكة، لكن مع بروز وظيفة النظر الخاص الخاص قلّ شأنها. نفسه: ج4، ص31. البيومي اسماعيل: **النظم المالية**، ص38.

[2] – نظر بيت المال: الثامنة من الوظائف الدّيوانية بمصر العاشرة بدمشق ينظر القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص31. يذكر عبد الفتاح عاشور هذه الظاهرة .ينظر: **العصر المماليكي**، ص377. عبد الرحمن عبد الحميد عبد العزيز حماد: **أثر ناظر الدولة**، ص2212، 2213.

[3] – احمد هاشم أحمد بدرشيني: **أوقاف الحرمين الشرفين**، ص200.

[4] – السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص12.

[5] – ابن حجر العسقلاني(852هـ): **الدرر الكامنة**، ج2، ص270.

[6] –الأشرفي: عملة ذهبية سكت في عهد الأشرف برسباي. نجوان أحمد سعيد: **النظام النقدي**، ص423.

[7] – أصيلة: قد تكون أرض أو نخل ينظر الزبيدي(ت1205هـ): **تاج العروس**، ج27، ص452.

وتوزعه على الجهات المنصوصة، قال إبن فهد في هذا "...وتولّى تفرقة ما يرسله ناظر الخاص في كل عام إلى مكة المشرفة من الذهب والقمصان وكان يخصص من يشاء"[1].

وكذا الأمر بالنسبة إلى **أبو الربيع الهلالي سليمان بن أحمد بن عبد العزيز علم الدين المغربي ابن السقا** (الناظر رقم7من الجدول السابق) فقد كان على قدر مسؤولية ما أُنيط له في أمر رُبط وأوقاف مكة، حيث قال السخاوي أنّه عَمّر "...ربُطا كثيرة كانت قد أشرفت على الخراب"[2].

والحال نفسه **لصدر الدين أسعد بن المنجاة بن البركات بن مؤمل التنوخي المغربي الحنبلي** (الناظر رقم1من الجدول السابق) فعند ولايته لنظر الجامع الأموي "...ثمّر الجامع أمولا جزيلة"، وهذا ليس بغريب عنه فقد قُيّد له مآثر حسنة على أنّه من ذوي الأموال والصّدقات الدّارة، حتىّ إنّه وقف المدرسة الصدرية للحنابلة[3] بدمشق، وإستجدّ أشياء خارج إطار النّظر، ومنها سوق النحاسين قبلي الجامع، ونقل مكان الصاغة بدمشق بعدما كانت بالعنيقة، وجدّد مجموعة دكاكين[4].

كما يشير إبن حجي أنّ القاضي الشّافعيّ ابن مدينة طرابلس **المغربي سري الدبن مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الرحيم المسلاّتي** (الناظر رقم17من الجدول السابق) قد أحسن إدارة الأموال الموقفة على الخانقاه المجاهدية بدمشق، هذا عدا تعليقه عن أخلاقه الفاضلة التي تتماشى مع منصبه القائم على الزّهد وتقشف قائلا في ذلك "...كان عفيف نزيها شريف النفس حسن المباشرة للأوقاف، ولم يكن بالمتبسط في مأكله ومشربه ولا ملبسه..."[5].

---

[1] -ابن فهد(ت858هـ): **معجم الشيوخ**، ص177، 178.

[2] -السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص260.

[3] – المدرسة الصدرية : كانت داره ثم أوقفها مدرسة للحنابلة بدمشق. النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص68، 69.

[4] -ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص216.

[5] -ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص230، 231.

المبحث الثالث: وظائف إدارية أخرى.

أولا/ وظائف من ديوان الإنشاء:

عُدّ ديوان الإنشاء من أرفع وأهم الدّواوين خلال فترة دراستنا، فإليه منتهى ورود المكاتبات من الخارج وشتى أنحاء المملكة بالمشرق، وتحرّر فيه مختلف أنواع الرّسائل والعهود وغيرها، ولعظم ما يمثله هذا الدّيوان من بين مختلف مؤسسات الدولة آنذاك أُطّر له عدّة موظفين تباينت فيه أدوارهم ودرجاتهم وأهميتهم، ومن خلال جردنا لمختلف المصنفات المصدرية تبيّن أنّ علماء المغرب الإسلامي قد شغلوا صنفين من وظائف الكتابة فيه وهي:

1/ وظيفة كتابة السِرّ:

من أرفع وظائف ديوان الإنشاء، وقد أُطلق على متولّيها عدّة مسمّيات وذلك وفق المدينة والدّيوان الذي شغله، وهي: "صاحب ديوان الإنشاء" و"كاتم السِرّ"[1] و"ناظر دواوين الإنشاء"[2]، وقد خُصّت هذه الألقاب بمتولّي الدّيوان الأكبر بالديار المصرية، أمّا الأقل منه من أصحاب الدّواوين الأخرى خصّصت لهم ألقاب أخرى ولم يطلق عليهم بكاتب السِرّ وناظر الدّواوين على الوجه الخاص، ولتقريب الصورة نضرب مثالا بمدينة دمشق فقد أطلق على متولّي هذا المنصب بـ" صاحب ديوان الإنشاء"، وعن متولّي حلب وحماه بـ "صاحب ديوان المكاتبات"، أمّا صغار النيابات التباعة للمملكة المصرية عامة فأطلق على المتولّي إسم "كاتب الدَّرّج"[3].

ولعلّ المائز في وظيفة كتابة السّر التي اندرج فيها بعض أعلام المغرب هو أنّها تُعدّ أعلى درجات سلّم الخطط السّامية ذات الطابع الدّيواني –على حسب المدينة–، قلّما كان من كان يحالفه الحظ لبلوغها لما تمثله من رفعة سياسية، وهذا ما حاول القلقشندي تلخيصه في أحد فقرات كتابه "أمّا رفعة محله وشرف قدره، فأرفع محل وأشرف قدر، يكاد أنّ لا يكون عند الملك أخصّ منه ولا ألزم لمجالسته، ولم يزل صاحب هذا الدّيوان معظّما عند الملوك في كل زمن، مقدّما لديهم على من عداه"[4].

---

[1] – المقريزي(ت845هـ):**المواعظ**، ج1، ص104.

[2] –القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص189. ج1، ص104.

[3] – القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص104. ج4، 238.

[4] – نفسه: ج1، ص101.

وأهمية وحساسية هذا المنصب تكمن في طابعه وخلفيته، وهي كتمان أسرار السّلطان والدولة، أي أنّ متولّيها كان يُعدّ الخازن والخاتم للأسرار، إذ أنّ الملوك كانوا يلقون إليه بأسرارهم وكذا يخصونه بخفايا شؤونهم ما لم يعلمها أخصّ الإخصاء من الوزراء والولد والأهل[1]، فهو يمثّل للسلطان سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ولسانه الذي ينطق به ويده التي يبطش بها[2]، بل كان أوّل من يدخل عليه وآخر من يغادر من عنده[3].

كما أنّ كاتم السِرّ كان ينظر في معظم شؤون الدولة، وبقلمه تُصرّف العديد من الأمور، ومن أهم الأعمال التي أوكلت له هي: الاطلاع وقرأة الكتب الواردة على السّلطان، وكتابة الردود عليها، وتسفيرها بعد توقيعها وأخذ علامة السّلطان عليها[4]، كما كان المسؤول عن مراقبة ما يخرج من ديوانه ونظر في ما تتفاوت به المكاتبات والولايات حسب المقام والمنصب[5].

بل إنّ صلاحياته كانت أوسع، فقد كان له التكلّم في مجلس السّلطان عند عقد المشورة وكذلك عند اجتماع الحكام للفصل في أمورهم، وكان يتوسط بين السّلطان والأمراء فيما يُنتدب له عند وقوع الإختلافات أو التّدبير[6]، بالإضافة إلى التكلّم في أمر الدّيوان وتهيئة رجال لتجسس[7]، ونظره في أمر الفِداوية[8] والمَنَاور والمُحْرِقات[9]، ولعلّ أكبر تصرّف قد تمتّع به صاحب هذا المنصب هو عندما فُتح له المجال لمشاركة الوزير في مهامه[10]، وهو ما جعل هذا الكرسي ذا حساسيّة سياسية بالغة بقدر رفعته، لما لعبه من دور كبير وخطير في إدارة دواليب الدولة.

---

[1] – القلقشندي(ت821هـ): **الصبح الاعشى**، ج1، ص101.

[2] ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص308.

[3] – القلقشندي (ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج1، ص101.

[4] –المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج3، ص96. ابن فضل الله العمري(ت749هـ): **مسالك الابصار**، ج3، ص310. القلقشندي (ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج1، ص112.

[5] – القلقشندي (ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج1، ص112.عبد المنعم ماجد: **دولة السلاطين المماليك ورسومهم في مصر**، مكتبة الانجلو المصرية، ط2، 1979م، ص57.

[6] – المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج3، ص96.

[7] – القلقشندي (ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج1، ص112، 1113، 114، 119، 121، 122، 127.

[8] – الفِداوية: هم طائفة من فرقة الإسماعيلية. القلقشندي (ت821هـ): **نفس المصدر**، ج1، 119، 120.

[9] –المناور: هم قوم كانوا يقيمون في أماكن مرتبة في رءوس الجبال ما بين الفرات بأخر أمر ممالك الشامية وإلى غاية قرب بلبيس، لهم أرزاق من قبل السلطان مقابل حراستهم والأخبار عن أي هجومات من التتار، أمّا الحُرِوقات: كانوا كذلك قوم يرتبون بالقرب من مملكة التتار. القلقشندي (ت821هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص127، 128.

[10] –نفسه: ج1، ص104. علي إبراهيم حسن: **دراسات في تاريخ**، ص273.

كما يجب أن نعلم أنّ متولّي ديوان الإنشاء بالقاهرة هو من كان يُعدّ أرفع منزلة وسعة في الإختصاصات، وله منتهى شؤون جميع دواوين الإنشاء وكتّاب السِرّ في باقي النيابات، ولكن مع ذلك كان المتولّين في الدّواوين بديار الشّام لا يقلّون عنه مضاهاة من الناحية العامة[1].

2/وظيفة كتابة الدَّسْت[2]:

وهي النّوع الثاني من المناصب التي سنحت الفرصة لإثنين من علماء مجموعتنا من تولّيها كشكل بارز في المصادر ، وهما من **أسرة الباجي من المغرب الأدنى**.

وكان إسم هذه الوظيفة يطلق في بادئ الأمر على صاحب ديوان الإنشاء إلى زمن السّلطان المنصور قلاوون(ت689هـ/1290م) حيث تغيّرت الرُّتبة واللقب إلى كاتب السِرّ، ونُقل لقب كاتب الدَّسْت إلى الطبقة الثانية من كتّاب الدّيوان[3].

وكان كتّاب الدَّسْت يجلسون مع كاتب السِرّ في مجلس دار العدل أيضا في المواكب وفقا لمنزلتهم، ويقرؤون القصص على السّلطان بعد فراغ كاتب السِرّ من قراءتها، ويوقعون عليها تماما كما يوقع عليها، لذلك عُرفوا بالموقعين، وأضحت رتبتهم "...لاحقة بشاوِ كتابة السِرّ في الرفعة والرياسة..."[4]، وكان الدّيوان يشتمل على عدّة كتّاب ضمن هذا النّوع، تمايزت ترتيباتهم ورفعتهم[5].

وعلى ما يبدو لم يكن الجلوس في هذا الدَّسْت بالأمر السّهل، فقد ذُكر في أمر الكاتب **مُحَمَّد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن المنظور الباجي الإفريقي** (ت711هـ/1311م) أنّ إنطلاقته فيها كانت كموقع

[1] – القلقشندي (ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج1، ص189.

[2] – كتابة الدَّسْت: أطلق على هذه الوظيفة هذه التسمية نسبة إلى دستّ السلطان وهو يتمثل في مرتبة جلوسه للكتابة. نزار عزيز حبيب وعلي صالح رسن المحمداوي: **وظيفة كاتب السر في عصر المماليك البحرية (648-784هـ/1250-1382هـ)**، مجلة أبحاث البصرة، مج 23، العدد1، ج أ، ص74.

[3] –القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج1، ص104.

[4] – القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص137.

[5] –كان هناك عدّة كتّاب دستّ يجلسون مرتبين وفق الأقدمية ومهامهم، فهناك من إختصّ على سبيل المثال لا الحصر بتحرير أمور المبيعات والعقود وما إلى ذلك، وأخر لكتابة الكتب التي ترسل إلى الملوك وأخر لكتابة المراسيم وأخر لتحرير المكاتبات الى ملوك الفرنجة ...إلخ. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج1، ص137. عبد الفتاحاح عاشور: **العصر المماليكي**، ص374. نزار عزيز حبيب وعلي صالح رسن المحمداوي: **وظيفة كاتب السر**، ص74، 78.

عادي، ثمّ ترقّى من بين الموقعين وجلس في الدَّسْت لقراءة القصص والتّوقيع عليها[1]، بينما غيره لم يتمكّن من ذلك، مثل **رضي الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن فارس بن حمزة المغربي**(ت615هـ/1219م)، وهذا بناءً على ما أُشير إليه على أنّه خدم سنوات طوال كموظف عادي في عدّة دواوين إنشاء بما فيها ديوان مدينة المحلة الكبرى بمصر، ورغم هذه الخبرة لم تسعه الفرصة للإرتقاء [2].

التّولية:

أمّا عن تعيين علماء المغرب في الوظيفتين السالفتين، فكما جرى أمرها آنذاك بأنّ يُنصَّب كاتب السِرّ في جميع الدّواوين الإنشائية التابعة للدولة وفق مرسوم سلطاني بكونها من الوظائف السّامية، أمّا باقي الكتّاب وعلى رأسهم كتّاب الدّست في النيابات فكان تعيينهم من قبل النائب بتوقيع شريف[3].

أمّا الشروط المطلوبة، فبما أنّ كاتم السّر كان يمثل لسان الدولة وصورتها وله التّصرف في الكثير من الشؤون الحسّاسة، فكان يستوجب توفر العديد من المؤهلات والكفاءات، وذلك استدلالا بقول القلقشندي أنّ الكاتب عليه أنّ لا "...يستغني عن علم ولا يسعه الوقوف عند فن"[4]، وهي على حسب أولويّتها: أن يكون من أجلّ كتّاب النثر والبلاغة[5]، ومعرفة القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وتاريخ الأمم الماضية والحاضرة، وتضلّع في الأحكام والأمثال والشعر، وأصول التّشريفات وقواعد البلاط[6]، والحساب، ومعرفة الأزمنة وشهور الأهلّة، وعلى درجة عالية من أهلية كتم الأسرار ...إلخ[7]، فهل هذه المؤهلات والكفاءات العلمية والأدبية قد توفرت في نماذج الكتّاب المغاربة؟

بالعودة إلى ما حفظته لنا سيرهم فإنّنا نجد أنّ كاتب السِرّ بالقاهرة **أوحد الدين عبد الواحد بن إسماعيل بن يس بن أبي حفص الإفريقي (ت786هـ/1384م)** رغم أنّ سبب ولايته الأوّل والمباشر هي علاقته الوثيقة مع السّلطان برقوق (ت801هـ/1398م) قبل وبعد السّلطنة، إلاّ أنّه قد كان له تاريخ خبرة وتمرّس طويل في

[1] -المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج7، ص286.
[2] -ابن أيبك الصفدي(ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج4، ص222.
[3] - القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص30، 189، 238.
[4] - القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص145.
[5] - المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج2، ص402.
[6] - شمس الدين مُحَمَّد السمحاوي (ت868هـ): **الثغر الباسم**، ج1، ص41، 42. علي إبراهيم حسن: **دراسات في تاريخ**، ص273.
[7] -القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج1، ص141.

التّوقيع عند القضاة، بل كان من أبرز شهود ديوان الأمراء، وهو ما أهّله لوقوع إختيار السّلطان عليه في جعله موقّعًا للدُّست ثمّ رقّاه لكاتب سرّه بعد أنّ عزل الكاتب بدر الدين مُحَمَّد بن علي بن يحي بن فضل العمري، فطبع سيرته بإيجابية منذ الوهلة الأولى، قال إبن حجر العسقلاني "فباشر أوحد الدين مباشرة حسنة، مع خلق وكثرة السكون، وجمال الهيئة، وحسن الصورة التامة بالأمور، وبلغ من الحرمة ونفاذ الكلمة أمرا عجيبا"[1]، وأوحد الدين لم ينل من السّلطان هذا فقط فلو رجعنا إلى سجلّ النّظار نجد أنّه قد سلّمه منصبا حساسا أيضا، وهو نظر الخزانة الخاصة، وذلك في سنة 780هـ/1378م، أي قبل أن تضاف إليه وكالة الخزانة وكتابة السِّرّ سنة 784هـ/1382م.

أمّا نموذجنا الثاني من الكتّاب فهو صاحب ديوان المكاتبات بمدينة حماه **نجم الدين أبو النصر الفتح بن موسى بن حماد المغربي الخضراوي**(ت663هـ/1265م)، فقد كان أحد جهابذة العلماء، متمكّنا، فاضلاً في فنون عدّة بشهادة المؤرخ جلال الدين السيوطي فقد قال عنه "كان فقيها فاضلاً...أصوليّا نحويا، عارفا بالعروض والحكمة والمنطق"، بل كان له إهتمام واسع بسماع الأحاديث وكتابة الشعر[2]، وقد شغل نجم الدين منصب الكتابة في الدّيوان إلى جانب وظائفه التّدريسيّة بنفس المدينة، وذلك قبل تولّيه القضاء الأصغر بأسيوط.

أمّا بالنسبة إلى الكاتب **شرف الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن سعيد البوصيري**[3] (ت695أو 697هـ/1296أو1298م) فمع أنّه تولّى شؤون إدارة ديوان أقلّ شأنا ممن سبقاه، وبالتحديد بالشرقية من بِلْبَيس من فسطاط مصر، إلاّ أنّه كان مؤهلا لما أنيط له، فقد كان ممّن تعنّى لتعلم وحفظ القرآن الكريم والسيرة النبوية منذ صغره، وكان أحد أعلام الشعراء البارزين فهو صاحب قصيدة البردة في مدح النبي ﷺ[4]، وكانت له عناية أيضا بصناعة الكتابة منذ الصغر، وهو ما أهله لتقلّد الكتابة في الدّيوان، لكن أجواء العمل فيه لم تكن بقدر

---

[1] -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص295.

[2] -لم تتوقف إهتماماته العلمية والأدبية فقط في ذلك بل كان قد نظم كتب كثيرة ككتاب المفضل في صناعة الإعراب للزمخشري أرجوزة، وعمل كتاب الإشارات لابي علي بن سينا شعرا، ونظم كتابا في العروض اللطيفة، كل ذلك كان له دور في صقل مهارته وتوظيفها في ما شغله من وظائف. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **حسن المحاضرة**، ج1، ص415، 416. **بغية الوعاة**، ج2، ص242.

[3] – أصله من قلعة بني حماد من المغرب الاوسط.

[4] – ابن خلكان(ت681هـ): **وفيات الأعيان**، ج6، ص67. الصفدي (ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج3، ص89.

تطلعاته لما لقيه من التّلاعب والرّشوة وغياب الأمانة من المباشرين جميعا، وقد قيّد هذا في سطور قصيدة طويلة[1] قائلا:

فقدتُ طوائف المستخدمينا** فلم أر فيهمُ رجلاً أمينا**فقد عاشرتُهم ولبثتُ فيهم** مع التجريب من عُمري سنينا

(أبيات محذوفة)

فكُتّاب الشمال هُمُ جميعاً*** فلا صحبَتْ شمالُهم اليمينا** فكَم سرقوا الغِلال وما عرفنا

بهم فكأنّما سرقوا العيونا**ولولا ذاك ما لبسوا حريراً***ولا شربوا خمور الانْدَرينا[2]

(أبيات محذوفة)

وقد طلعَتْ لبعضهمُ ذُقُونٌ*** ولكن بعدما نتفوا ذقونا**وأقلامُ الجماعة جائلاتٌ*** كأسيافٍ بأيدي لاعِبينا

ثم نجده في أحد أجزائها يخبرنا برفعه حال هذا التّلاعب إلى الوزير مخبرا ومؤنبا:

أمولايَ الوزير غفلتَ عمّا*** يتمّ من اللئام الكاتِبينا**تنسَّكَ معشرٌ منهم وعُدُّوا ***من الزهّاد والمتورّعينا

وهذا الجزء يبرهن على مدى قمة أخلاق الكاتب البوصيري وأمانته وصدقه، وضميره الحي الذي كان قد مات عند معظم أصحاب المناصب حينها، الذين آثروا مصالحهم الشخصية وخانوا أمانة ما أُنتدبوا إليه.

أمّا باقي أجزاء القصيدة فعمد فيها إلى كشف هؤلاء بأسمائهم ومناصبهم، وإظهار مدى سيطرة الأقباط واليهود على الإدارة، كما حاول إيضاح خوفه حول تدحرج أموال الدولة وإقتصادها إلى سِلاَلهم، والمطالبة باستدراك الأوضاع قائلا:

تفقّهت القضاةُ فخان كلٌّ*** أمانته وسمَّوه الأمينا**وما أخشى على أموال مصرٍ*** سِواي من معشرٍ يتأوّلونا

يقول المسلمون لنا حقوقٌ*** بها ولنحن أولى الأخذينا**وقال القِبْطُ نحن ملوك مصرٍ***وأنّ سِواهُم هم غاصِبونا

---

[1] –القصيدة أطول مما سردنا لكن حاولنا أنّ نأخذ منها صور عامة عن الأوضاع الوظيفية التي عايشها الصنهاجي البوصيري، وكيف حاول معالجة وتصدي لتزلف(التلاعب). ينظر للقصيدة كاملة الصفدي (ت 764هـ): **الوافي بالوفيات** ، ج3، ص179.

[2] – الانْدَرينا: منطقة تقع في جنوب حلب كانت مشهورة بصناعة الخمور. الصفدي (ت 764هـ): **نفس المصدر** ، ج3، ص89.

حلّت اليهود بِحفْظ سَبْتٍ*** لهم مال الطوائِفِ أجمعينا**وما إبن قطيبةٍ إلاّ شريكٌ***لهم في كلّ ما يتخطّفونا

أغار عَلىَ قُرى فاقوس منه***بِجَورٍ يمنع النوم الجفونا***وصيّرَ عينها حَمْلاً ولكن***لمنزله وغلّتها خَزينا

(أبيات محذوفة)

وفي دار الوكالة أيّ نَهبٍ*** فلَيْتَكَ لو نهبتَ الناهبينا***فثمَّ يهــــوديٌّ خبيثٌ يسوم المسلمين أذىً وهُونا[1]

أمّا النموذجان الأخيران من كتّاب المغاربة فكانا من بيت الباجي، وأوّلهم كاتب الدّست **محمّد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن المنظور الباجي الإفريقي** (ت711هـ/1311م) وهو صاحب المعجم اللّغوي لسان العرب، كان له إعتناء كبير بالشعر وباللّغة وآدابها حتىّ صار "من رؤساء الفضلاء والكتّاب الأدباء"، بل " ...كان صدرا رئيسا، فاضلا في الأدب، مليح الإنشاء..."[2]، وأحد مؤرخي عصره، وله معرفة الفنون الكثير، وكان مولعا بإختصار الكتب، وولايته في ديوان الكتابة كان قبل تسنّم منصب قضاة القضاة بنيابة طرابلس.

أمّا الكاتب الآخر فهو إبنه **قطب الدين أبو بكر بن محمّد بن المكرم بن علي بن أحمد** (ت752هـ/1351م)، فقد شكرت السِّيَر شخصه لصلاحه، وكان من الكتّاب المقدمين في ديوان الإنشاء بقلعة الجبل[3]، ويبدو أنّ خبرته هذه قد ورثها من والده، هذا عدا تمرّسه فيه لقِدَم عمله في الدّيوان، وهو ما جعل صاحب الدّيوان يجلّه ولا يُشغله في عمل الكتابة كثيرا كنظرائه، وربما السبب أيضا يعود إلى كثرة إنقطاعاته للمجاورة في المساجد الثلاثة وهذا ما قاله إبن حجر العسقلاني"...وكان صاحب الدّيوان يجله ويعظمه ولا يستكتبه شيئا لقدم عهده وكثرة مجاورته..."[4].

وما أردنا أنّ نشير إليه في أسرة الباجي أنّ والد إبن منظور وهو **جلال الدين أبي العز مُكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم**(من أهل ق7هـ/13م) كانت السير تلقبه بـ"القاضي الكبير"، وأنّه كان في خدمة السّلطان الأيوبي الكامل ناصر الدين محمّد(ت635هـ/1237م)[5]، وظاهر أنّه كان من الكتّاب أيضا لأنّ المصادر تبيّن أنّ

---

[1] - الصفدي (ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج3، ص89، 90.

[2] -جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص248.

[3] - خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ): **نكث الهميان في نكت العميان**، تح مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ج1، ص261. **الوافي بالوفيات**، ج10، ص165، 166.

[4] -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص465.

[5] -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج7، ص285. خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج10، ص165.

كتّاب السِرّ بالخصوص كانوا يتلقبون بـ"القاضي"[1]، وما جعلنا نميل إلى اعتقادنا هذا ما جاء في أمره أنّه كان في خدمته ويحضر مجلسه الخاص[2]، ومع ذلك لا يمكن أنّ نؤكد هذا أيضا لنقص الأخبار عنه وهو ما جعلنا نشير إليه دون إحصاءه في مجموعة الكتّاب.

ولكن من خلال البحث في متطلبات منصب كاتم السّر وكتابة الدَّسْت وجدنا أنّ إتقان لغات أخرى كان من شأنه أنّ تعزز الأولويّة في نيل مصافهما، وهذا بناءً على ما جاء عند القلقشندي "...إنّ الشخص يميل إلى من يخاطبه بلسانه، لا سيما إذا كان من غير جنسه، كما تميل نفوس ملوك الدّيار المصرية وأمرائها وجندها لمن يتكلّم بالتركية: من العلماء والكتّاب..."[3]، والسبب كما أظهرنا فصاحب الدّيوان عليه إستقبال الرّسائل وردّ عليها على حسب اللّغة التي وردت بها وفهم المقصود منها، ضف إلى ذلك أنّ العصر المماليكي كان أكثر إيغالا في العجمة لكثرة العناصر المملوكية من التركية والجراكسة والمغولية والفرنجية والرومية على الحكم[4]، ومما أكّد لنا مدى أهمية معرفة لغة أخرى غير العربية في تقلّد المناصب في ديوان الإنشاء هو أنّ **الإفريقي أوحد الدين** كاتب سرّ السّلطان برقوق قد كان متقنا للغة التركية، والتي يبدو أنّه تعلمها على جده لأمه كمال الدين التركماني، وهو ما جعل القلقشندي عند ذكر تسلسل أسماء كتّاب السرّ في الدّيار المصرية زمن المماليك ينعته بـ "التركماني" بدل "الإفريقي"[5]، كما أنّ إبن منظور كان متقننا للغة المغولية أيضا، وهذا ما ظهر عندما ذكرت سيرته أنّه كان فيمن كتب لسلطان المغولي محمود غازان[6] عند قدمه إلى القاهرة، وهو ما جعل تقي الدين المقريزي يقول فيه أنّه "...كان قادرا على أكثر من الكتابة، مطيقا، مع إطلاع كبير على فنون عدّة"[7].

---

[1] -ينظر إلى دراسة نزار عزيز حبيب وعلي صالح رسن المحمداوي: **وظيفة كاتب السر**، ص68.

[2] - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج7، ص285.

[3] - ينظر القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج1، ص166، 167.

[4] -سمير الدروبي: **أصناف التراجمة في ديوان الإنشاء المملوكي**، مقال، المكتبة الشاملة الذهبية، جامعة مؤته، قسم اللغة العربية، ص12، 13.

[5] - ينظر القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج1، ص99.

[6] -هو غازن بن أرغون بن أبغا بن هولاكو سلطان الدولة الايلخانية، تلقب بعد إسلامه بالسلطان معز الدين، وسمى نفسه محمود توفي سنة 703هـ. الزريراني(ت741هـ): **إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل**، تح عمر بن محمّد السبيل، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1 ، 1431 هـ، ص43.

[7] -المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج7، ص286. ابن القاضي (ت1025هـ): **درة الحجال**، ج2، ص315، 314. الزركلي: **الاعلام**، ج7، ص108.

الرّواتب:

أمّا بالنسبة لرواتب كتّاب ديوان الإنشاء فلا نعلم عنها شيء، لكن الثابت أنّهم كانوا يقبضون المبالغ الضخمة، بناءً على ما كان يظهر عليهم من هيئة ورغد المعيشة، لاسيما كتّاب السِرّ والدَّسْت، وهو ما جعل البعض يطمع في توريثها لأبناءه من بعده، حيث ذُكر تبعا لسيرة الكاتب **قطب الدين الباجي** أنّه طلب من السّلطان حبس مكانه كموقع ومَعْلُومه لأولاّه من بعده من خلال توقيع خاص يضمن ذلك، حيث قيل"...وتنجز من السّلطان الملك الناصر مُحَمَّد توقيعا بأنّ يقيم حيث شاء من المساجد...ويكون راتبا عليه ومن بعده لأولاده..."[1]، وفي موضع أخر "ويكون راتبه على التّوقيع لأولاده..."[2]، وعليه نستوضح أنّ كتابة الدَّسْت قد قد تناقلها أبناءه من بعده، والذين للأسف لم نوفق في الوقوف على أسماؤهم، مما قد يؤكد لنا مضيّ توقيع السّلطان الناصر فيهم.

الرقم	أسماء كتّاب ديوان الإنشاء	الوظيفة	لقبه على حسب الدّيوان والمنزلة الوظيفيّة	مدينة الولاية
1	نجم الدين أبو النصر الفتح بن موسى بن حماد المغربي الخضراوي (584-663هـ/1188-1265م)	كتابة السِرّ	صاحب ديوان المكاتبات	حماه
2	شرف الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن سعيد البوصيري (608-695أو 697هـ/1211-1296أو1298م)	كتابة السِرّ	كاتب الدَّرج[3].	الشرقية بلبيس
3	مُحَمَّد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن المنظور الباجي الإفريقي (630-711هـ/1233-1311م)	كتابة الدَّسْت	كاتب الدّست /موقع ديوان الإنشاء	القاهرة
4	قطب الدين أبو بكر بن مُحَمَّد بن المكرم بن علي بن أحمد (670-752هـ/1271-1351م)	كتابة الدَّسْت	كاتب الدّست /موقع ديوان الإنشاء	القاهرة
5	أوحد الدين عبد الواحد بن اسماعيل بن يس بن أبي حفص الإفريقي (ت786هـ/1384م)	كتابة السِرّ	كاتب السِرّ/ناظر دواوين الإنشاء /كاتم السِرّ/ صاحب دّيوان الإنشاء	القاهرة
6	رضي الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن فارس بن حمزة المغربي(ت615هـ/1219م	كاتب عادي	/	المحلة الكبرى وغيرها

[1] – خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج10، ص165.

[2] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص465.

[3] – ليس المقصود هنا بصاحب وظيفة كاتب الدرج وهم الطبقة الثالثة من الكتّاب بعد كتّاب الدّست وإنما هنا نقصد اللقب الذي أطلق على صاحب صاحب ديوان الإنشاء في المناطق والنيابات الصغار طبقا لما جاء عند القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص238.

ثانيا/ وظيفة وكالة بيت المال:

وظيفة وكالة بيت المال من الوظائف الدّينيّة وهي رابعها على حسب تسلسل ترتيبات القلقشندي، لكنها تعتبر "وظيفة عظيمة الشأن رفيعة القدر..."، بل إنّ متولّيها عُدّ أحد أهم موظفي ديوان بيت المال إلى جانب النّاظر، فإنّ كان هذا الأخير قد عمل على حمل حُمول السّلطنة إلى بيت المال، فإنّ وكيل بيت المال قد أنيطَ بتكلّم والإشراف فيما يتعلق بمبيعات المال، وكذا مشترياته من أراضي وآدُر وأملاك ونحو ذلك، وكذلك إبرام العقود[1].

وبمعنى أوضح حول مهامه، أنّه كان له الحق في عقد كل بيع وإيجار، وذلك إذ كانت فيه مصلحة عامة للمسلمين[2]، أو ألاّ يبيع من أملاك بيت المال إذا المصلحة في بقائه[3]، بالإضافة إلى ذلك فهو المُعدّ لتصحيح العقود والعمل على ترجيح ما لجهة بيت المال في العقار المبِيع والمبلغ المَنْقود- بمعنى إخراج الصحيح من الزائف-[4]، وكان عليه أنّ يُباشر الدّعاوي أمام القضاء سواء الموجهة من بيت المال أو الموجهة عليه، فالوكيل كان بمثابة النّائب والممثّل القضائيّ عن ديوان بيت المال والسّلطان وجميع المسلمين أمام القضاء فيما يتعلق بصلاحيات أعماله لكونه عالما بالشرع، فاصطبغت وظيفة الوكيل نظرا لهذا بالصفة القضائيّة، كما أثبتت إحدى الدراسات الإحصائية في هذا المنصب على أنّ متولّيها كان أقرب العلماء إلى وظيفة القضاء أو كخطوة مقدمة لنيل القضاء بعدها، وبالإضافة إلى ذلك كان غالبهم من الشّافعيّة يليهم الحنفيّة[5]، وهذا من شأنه أنّ يفسر لنا إحدى أسباب قلّة ظفر علماء المغرب الإسلامي لمنصب الوكالة، لأنّ الغالبية كما ذكرنا كانوا على المذهب المالكيّ، فلم يتولّاها طيلة الفترة المدروسة على حدّ بحثنا وتنقيبنا إلاّ ثلاثة علماء مغاربة، إثنين منهما شافعيين كانا قد تولّيا وظيفة القضاء الأصغر في مدينة قوص من مصر وهما **شمس الدين عثمان الصنهاجي** و **ضياء الدين أبو الفضل القنائي**، وهو بذلك يثبت نظرية إرتباط هذا المنصب بالقضاة الشّافعيين بالأخص، وثالثهما وهو **عمر النفطي** تولّى المناصب القضائيّة بعد ولاية منصب الوكالة.

---

[1] - القلقشندي(ت821هـ): **صبح الاعشى**، ج4، ص31، 36، 37.

[2] -العمري(ت749هـ): **التعريف بالمصطلح الشريف**، ص171.

[3] -تاج الدين السبكي(ت771هـ): **معيد النعم**، ص55.

[4] - العمري(ت749هـ): **التعريف بالمصطلح الشريف**، ص170.

[5] -نجلاء مصطفى شيحة: **وكيل بيت المال النائب القضائي لسلطنة المماليك (648-923هـ/1250-1517م)**، حولية كلية الأدب، جامعة بني سويف، مج3، 2013م، ص253، 259.

التّولية:

نظرا لمنزلة وظيفة وكالة بيت المال فإنّ أهم الشروط التي سُطرت في إختيار متولّيها أنّ يكون من أهل العلم والدّيانة، ومن ذوي الهيبة من العدول، لأنّه أهم ما يُلزم به في عمله الوقوف على الحق وتثبت فيه، وتقديم مصالح المسلمين على جميع مصالح نفسه، هذا عدا التّدقيق في أمر شهود القِيّمَة الذين يعتمد عليهم في شهادتهم أمام القضاء[1]، وذلك لن يتم إلاّ إنّ كان هو صاحب عدل ومروءة، وهذي الصفات كانت أهم ما بُصمت به سيرة أعلام المغرب الّذين وقفنا على تسنّمهم منصب الوكالة، فقد كان للتمرّس الطويل في القضاء الأصغر للقاضيين الشّافعيين **شمس الدين عثمان الصنهاجي** و **ضياء الدين أبو الفضل القنائي** دور كبير في فهم مجال عملهما، هذا عدا علوّ الكعب في الفقه والإفتاء الذي عُدّ حجر الأساس في منصب القضاء ومنصب الوكالة.

وقد كانت ولاية القاضيين المغربيين الشّافعيين للوكالة بتوقيع سلطاني شريف، بسبب أنّ دائرة عاملهما في القاهرة ومصر، وحتىّ أنّه كانا بإمكانهما أيضا الحضور للمجلس في دار العدل، عكس باقي الوكلاء في المملكة فإنّها تدخل ضمن وظائف المتوسطة الرتبة أحيانا يولّي فيها السّلطان وأحيانا أخرى نائب السّلطنة، وإن كانت الشّام ولاية وكِيلها في الغالب سلطانية[2].

أمّا وظيفة وكالة المدينة المنورة ونواحيها التي سجّلنا فيها أحد أفراد أسرة النفطي، فإنّ ولاية متولّيها كانت بيد أميرها[3]، وهي تختلف على ما بدا لنا عن سابقتها، فقد إنحصرت مهمة الوكيل في تمثيل الأمير في قبض مستخلص الإقطاع من الأراضي والأملاك[4]، بدل الإنابة وتمثيل السّلطان والمسلمين وبيت المال.

[1] – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص36، 37. ج3، 559. ج11، ص97.

[2] – القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج11، ص222. ج12، ص6، 7.

[3] – نجلاء مصطفى شيحة: **وكيل بيت المال**، ص256.

[4] – وظيفة وكالة المدينة المنورة: لم نقف على تفاصيل أوسع أو أدق حول مهمة متوليها، إلاّ ما جاء في السيرة الوظيفية للنفطي أو شمس الدين مُحَّد بن بن علي البنا. ينظر السخاوي (ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص681.

الرقم	أسماء وكلاء بيت المال	المذهب	مدينة الوكالة	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة
1	شمس الدين أبو عمر عثمان بن سعيد بن كثير الصنهاجي(565-639هـ /1170-1241م).	الشّافعي	القاهرة و مصر	ولّي وظيفة القضاء الأصغر في مدينة قوص، ثمّ ولّي مدّة وكالة بيت المال بالقاهرة ومصر، هذا عدا وظائفه التّعليميّة التي ذكرنها سابقا. ما قيل عنه: من أمهر وأبرع في مذهبه[1].
2	ضياء الدين أبو الفضل جعفر بن مُحَّد بن عبد الرحيم القنائي السبتي (619-696هـ/1222-1297م)	الشافعي	القاهرة	تولّى وكالة بيت المال بمدينة القاهر بعد أنّ باشر القضاء الأصغر بمدينة قوص. ما قيل عنه: كان من الأعيان ومن المشهورين بالإفتاء لأزيد من40 سنة، وأنّ خِصْلَة صلاحه جعلت النّاس يقولون عنه أنّه يصلح للخلافة لما يجتمع فيه من الأوصاف الجميلة[2].
3	عمر بن أحمد بن مُحَّد بن أحمد النفطي (802-885هـ/1399-1480م)	/	المدينة و الينبع	قبل أنّ يشغل المناصب القضائيّة ذكر أنّه كان وكيلا عن أمير المدينة المنورة وأمير الينبع لقبض مستخلص إقطاع الأراضي والأملاك الخاصة بالمدينتين[3].

[1] - ابن الملقن(ت804هـ): **العقد المذهب**، ص344.
[2] - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج3، ص63
[3] - السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص317، 318.

ثالثا/ إدارة الدّواليب ومعاصر قصب السّكر:

إنّ من بين جمل الوظائف الإدارية التي بيّنت لنا نصوص التّراجم مُباشرة علماء المغرب الإسلامي فيها وبالتحديد من قبل أبناء **أسرة إبن حريز التلمسانية** هي إدارة الدّواليب ومعاصر قصب السّكّر[1] ، التي كانت متعدّدة ومنتشرة آنذاك، ففي مصر كان بها حوالي 57 مطبخا أو معاصر[2]، سواء الخاصة بالدولة أو السّلطان أو أو الشعب، فما طبيعة العمل الذي شغله أبناء أسرة ابن حريز في هذه الإدارة؟

من خلال التّقصّي عن طبيعة المباشرة في إدارة الدّواليب والمعاصر ظهر أنّ على المسؤول إتباع إجراءات الزراعة ومراقبتها ورعايتها من السرقة والخيانة والّتبذير[3]، وضبط ما يتحصّل منها ثمّ إستخلاص حق الدّيوان من المستخرج منها، وكذلك كان عليه ضبط الضرائب المقرّرة عليها[4]، وقد قدّم النويري وصفا لما يُلزم به مسؤول الإعتصار في كل يوم بعد الإعتصار، وهو أنّ يضع تعليقا[5] ليوميته في دفتر يذكر فيه التاريخ باليوم والشهر والسنة والسنة مع ذكر ما قد تجدد ووقع في ذلك اليوم في ديوانه، ومن مقتطف ما يسجّل مثلا " مُحْضَرٍ ومستخرج ومجرى ومبتاع[6] ومباع ومبيع ومصروف، وما يتجدد من زيادات في الأجر والضمانات، وعطل، وتقرير أجائر[7]، وترتيب وترتيب أرباب إستحقاقات على جهات، وتنزيل[8] من يستخدمه، وصرّف من يصرفه من أرباب الخدم، وغير ذلك ... وهذا التعليق هو أصل المباشرة"[9]، وعلى كل فإنّ المُاشرة في هذه الدّواليب والمعاصر على ما بدى لنا لم لنا لم تقلّ أهمية عن باقي المباشرات في الدّواوين الأخرى، لأنّ هذه الإدارة كانت إحدى أهم المغذيات المالية لديوان نظر الدولة[10] . أمّا عن التّفاصيل الوظيفيّة لمن تقلّدها من أسرة إبن حريز التلمسانية والتي نختصر جزء من من أخبارها هنا قبل الخوض في إكملها في عنصر الرشوة من الفصل القادم كالتالي:

---

[1] -تركنا إسم الوظيفة كما تقدم أمرها في سيرة إبن حريز التلمساني، لأنّ النويري لم يشير بأنّها وظيفة مستقلّة بذاتها أو أنّ طبيعة مسمها مباشرة أو نظارة.

[2] -مروان سالم النوري: **نظم الحكم والإدارة في مصر في العصر المملوكي**، أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ الإسلامي، إشراف صالح حسن عبد الشمري، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، العراق، 2014م، ص157.

[3] -النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج8، ص272.

[4] -البيومي اسماعيل: **النظم المالية**، ص79.

[5] – تعليقا: بمعنى حساب.

[6] -مبتاع: المقصود مشترى.

[7] – أجائر: مفرده أجر.

[8] -تنزيل: المقصود التولّية.

[9] – النويري(ت733هـ): **نهاية الأرب**، ج8، ص273.

[10] – البيومي اسماعيل: **النظم المالية**، ص39.

أسماء متولّي إدارة الدواليب معاصر قصب السكر	المدينة	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة
حسام الدين مُحَّد بن أبي بكر بن مُحَّد بن حريز التلمساني(804-873هـ/1401-1468م)	مصر	قبل أنّ يترقّى إلى القضاء الأكبر بمصر وتولّي التّداريس، تعنّى في بداية حياته المهنية إدارة الدّواليب ومعاصر قصب السّكّر الخاصة بديوان الدولة وديوان المفرد –المسؤول عن نفقة المماليك السّلطانية بما أفرد له من البلاد–[1]، وكان الحسام قد قَدّم مجهودا برزا في الخدمة من تحصيل الغلال والأقصاب والأعسال والأموال الجمّة، وتوفير الخيول والبغال لسلطان وأمراءه ووزراءه، هذا عدا كما قلنا ما يحمله من أموال في كل سنة للخزانة الشريفة جراء عمله في نظارة الوجه القبلي[2].
السراج أبو حفص عمر بن أبي بكر بن مُحَّد بن حريز التلمساني(819-892هـ/1416-1487م)	مصر	تعنّى كأخيه في إدارة الدّواليب ومعاصر قصب السّكّر، وهذا قبل تولّيه منصب أخيه في القضاء، ولكن لم يذكر أكانت هذه المباشرة في إدارة الدّواليب ومعاصر وراثة أو تنازل من قبل أخيه عند جلوسه للقضاء[3].

رابعا/ وظائف أخرى من كتّاب الأموال:

نظرا لضخامة وتشعّب الأمور المالية وإدارتها في الدولة، فإنّه بطبيعة الحال لن يكون على سبيل المثال الوزير ونظار الدّواوين والأوقاف كافيين لتسيرها، لذلك كان على الدولة إدراج مجموعة أخرى من كتّاب الأموال، وقد أطلق على وظائفهم عدّة أسماء وفقا لما أنيط لهم من مهام، ومن بينها طبعا على حسب ما تسنّمه بعض أعلام المغرب:

1/وظيفة الإسْتِفَاء:

يندرج المستوفي ضمن أرباب وظائف كتّاب الأموال، وعرفت وظيفته بإسم "الإسْتِفَاء"، وهو المسؤول عن ضبط الدّيوان[4]، إذ كان عليه مراقبة وتدقيق حسابات المباشرين وتثبّت من صحتها، والقيام بالمقاسات، ومراجعة أمر أصحاب الكيل والنَقْد في خصوص إستحقاقاتهم، والحرّص على إصال موارد الجهات إلى ديوان بيت المال،

[1] – الدّيوان المفرد: هو ديوان أحدثه السلطان الظاهر برقوق وأفرد له بلاد ومباشرين، والنفقة فيه تكون شاملة لما قد يحتاجه المملوك من رواتب وعليق –أي طعام الخيل ولباس–. القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج3، ص457. حسن علاق وعباس صباغ: **المعجم الجامع**، ص98.

[2] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص77. ج7، ص191، 192.ابن اياس(ت930هـ): **بدائع الزهور**، ج3، ص28. علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **إنباء الهصر**، ص98، 99.

[3] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص76، 77.

[4] –القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج5، ص466.

ومحاسبة مسؤولي الإقطاعات التي تمّ حلُّها من أصحابها[1]، وكان المستوفون في مصر يصدر تعيينهم من قبل السّلطان أمّا في بلاد الشّام فكان من قبل نواب السّلطنة[2].

وكان ممن باشر هذا نوع من الوظائف في مجموعتنا إلاّ عالم تلمسان **عفيف الدين سليمان بن علي بن عبد الله بن علي** (610-690هـ/1213-1291م)، ضمن ديوان خزانة المال في مدينة دمشق، ومع أنّ المستوفي في دمشق كان أقلّ منزلة من نظيره في بلاد مصر غير أنّ عفيف الدين كانت يده أطول وكلمته أوسع من كرسيه هذا على حسب بعض المقتطفات من سيرته، ومنها ما جيء من واقعة الحوار مع نظيره مستوفي الدولة المصرية الأسعد بن السديد الماعز القبطي(ت695هـ/1296م)[3] لمّا قدِم إلى دمشق مع السّلطان الملك المنصور[4] فقال للعفيف "يا عفيف الدين أريد منك أن تعمل لي أوراقا بمصروف الخزانة وحاصلها"، إلاّ أنّ العفيف كان يماطل وكان ردّه في كل مرة بـ "نعم"، فإشتاط المستوفي الأسعد غضبا وأغلظ القول قائلا "أراك كلما أطلب منك الأوراق تقول لي نعم"، فأبدى العفيف أيضا إستيائه وردّ "يا كلب يا ابن الكلب يا خنزير، وهذا عجز المسلمين وإلاّ بصقوا عليك بصقة لأغرقوك"[5] ثمّ شقّ ثيابه وهمّ بالدخول على السّلطان المنصور الذي تجمعه معه علاقة قوية، مما جعل الأسعد عند معرفة ذلك يتراجع في طلب أوراق الحساب.

لكن هذه الواقعة تدفعنا إلى طرح بعض التساؤلات، ومنها عن سبب إتخاذ المستوفي العفيف التلمساني لهكذا موقف ورَدّ فعل، هل هو محاولة منه لإستصغار كاتب مصر الأسعد بسبب علاقته بالسّلطان؟ أو لإخفائه شيء في أوراق المصروف والحسابات؟ أو أنّ الواقعة محرفة لما وقع؟

وما يجعلنا نركز في تساءلنا الأخير هو أنّ سيرة الشيخ التلمساني العفيف قد تضاربت فيها الأقوال، فنجد من ذهب بالقول إلى زندقته، ومنها إلى نسبه إلى مذهب النصيريّة[6] ورِقَّة دينه، وكان من نقل هذا القول الأخير قطب الدين اليونيني(ت726هـ/1326م) على لسان جماعة دون أنّ يحدّدهم، غير أنّنا نجده كأنه يُفنّد قولهم

---

[1] -البيومي اسماعيل: **النظم المالية**، ص47، 48.

[2] -حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج4، ص1089.

[3] -ينظر ترجمته ابن تغرى بردى(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج2، ص370.

[4] - ينظر ترجمته ابن الدواداري(ت غير معروف): **كنز الدرر**، ج8، ص33.

[5] -مُحَمّد بن شاكر الكتبي(764هـ): **فوات الوفيات**، ج2، ص72، 73.

[6] - مذهب النصيريّة: هي حركة باطنية تنسب إلى الشيعة وبضبط إلى شيخهم مُحَمّد بن نصير النميري، وهي تقوم على تأليه علي ﷺ. لتفصيل أكثر حول هذ الفرقة ينظر مجموعة من المؤلفين: **موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام-الدرر السنية-**، المكتبة الشاملة، 2020م، ص3370.

بإتباعها بصفات حسنة قائلا "وكان حسن العشرة كريم الأخلاق، له حرمة ووجاهة..."[1]، ومن خلال إتباع أثر هذا القذف في شخص العفيف التلمساني نجد السبب يكمن في طريقة تصوفه وإتباعه طريق ابن عربي[2]، وكان على رأس من نقل رأيه فيه شمس الدين الذهبي(ت748هـ/1347م) قائلا "أحد زنادقة الصّوفيّة وقيل له مرة أأنت نصيريّ..."[3]، ولا نعلم سبب قوله هذا غير أنّه يعتبر من كبار معارضيّ إبن عربي، ومع ذلك وفي طرف أخر نجد أنّ عبد الله اليافعي(ت768هـ/1366م) يعبّر عن إستيائه من هذا القول دون إيضاح حقيقة العفيف قائلا "...وهذا يدلّ على سوء عقيدة الذهبي في الصّوفيّة..."[4]، ومن ناحية أخرى قال المناوي عبد الرؤوف عن العفيف العفيف التلمساني بأنّ جماعة رموه بعظائم الأفعال والأقوال وأكثروا من نقل الهذيان في شأنه وشأن شيخه وشيخ شيخه ولم يثبت عنهم من ذلك من طريق معتبر، ويبدو أنّ ذنبهم حسب المناوي قولهم "...بأنّ واجب الوجود هو الوجود المطلق..."[5]، وهذا ما يجعل بعض النقلات عليه مفتوحة ومنها فعله وردّه السابق مع كاتب مصر الأسعد، الأسعد، خصوصا أنّ من نقلها كان الصفدي على لسان صاحب العفيف وهو محمود بن طي الحافي (ت724هـ/1324م) الذي لم يحمد كثيرا أخلاقه هو الآخر لاسيما في إنحرافه لدعوى لمعتقد صاحبه العفيف حيث قال الصفدي " ...داعية إلى مقالة العفيف التلمساني يحفظ أكثر ديوانه ويناضل عن معتقده وأغوى جماعة من أهل صفد لكن من الله بإنقاذهم من ضلاله..."[6]، وهو ما يترك علامة إستفهام على هذه العلاقة بينهما وعلى حقيقة ما سِيّق لهما من أقوال وأفعال التي ركز على جمعها الصفدي في سيرتهما.

---

[1] - مُحَمَّد بن شاكر الكتبي(764هـ): **فوات الوفيات**، ج2، ص72.

[2] - هو محي الدين مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي(ت638هـ/1240م). شمس الدين الذهبي(ت748هـ): **العبر**، ج3، ص233.

[3] -شمس الدين الذهبي(ت748هـ): **نفس المصدر**، ج3، 372، 373.

[4] -عبد الله اليافعي(768هـ): **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، تح خليل المنصور، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ج4، ص163.

[5] -عبد الحي(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج7، ص719.

[6] -خليل ابن ايبك الصفدي(ت746هـ): **الوافي بالوفيات**، ج25، ص165. ابن حجر العسقلاني(ت848هـ): **الدرر الكامنة**، ج6، ص84.

2/ وظيفة العَمَالة:

وظيفة العَمَالة تدخل في جمل وظائف كتّاب الأموال أيضا في الدّواوين والأوقاف، إذ كان آنذاك متولّيها يلقب "بالعَامِل"، وأُشترط فيه أن يكون على دراية بصناعة الكتابة والحساب[1] من أجل التمكّن من ضبط الحسابات وكتابتها[2]، ولقد تقدّم في العمل فيها على حسب السير إبن المستوفي العفيف وهو **الشاب الظريف محمّد محمّد بن سليمان التلمساني**(664-688هـ/1266-1289م)، وكان ذلك بجلوسه في عَمالة الخزانة السّلطانية بدمشق، نظرا لتعنّيه الكتابة ومهارته فيها[3]، مع أنّ خلفيته السّلوكية لم تكن محمودة أيضا كوالده رغم عدم تصوفه.

تصوفه.

3/وظيفة المُباشرَة:

ومن بين ما يرد في سير العلماء عامة من أنواع الوظائف التي أنتدبوا إليها "وظيفة المُباشرة"، أمّا إسم متولّيها "المُباشر"، وقد تطلق على جملة الموظفين الإداريين في الدّواوين[4]، أو على موظفي الإدارة بالأوقاف على على حسب ما أظهرته نصوص الأوقاف[5].

وكان حظّ علماء المغرب من ولايتها ستة أفراد، ثلاثة منهم من أفراد **أسرة الفاسي** تولّوا **"مُباشرة الحرم المكي"**، أمّا الرابع والذي كان خارج حيز هذه الأسرة فقد تولّى هو الآخر هذه الوظيفة قبل أنّ ينتقل لوظيفة **"مُباشرة الأوقاف الحكمية"** بالقاهرة ومنها إلى وظيفة نظر الحرمين بالإسكندرية، أمّا الآخران فردين فكانا من **أسرة عز الدين المغربي** وكانت دائرة عملهما في **"مُباشرة أوقاف المارستان"** النوري بدمشق.

ومن الطبيعي أنّ تختلف مهام هؤلاء المُباشرين على حسب الدّواوين وكذا الأنظار التي يباشرون فيها، وإنّ كنا لا نعلم على وجه التحديد ما هي هذه المهام؟ وبالأخصّ في مُباشرة الحرم المكي في ظل وجود ناظر الحرم، لكن مع هذا يفيدنا حسن الباشا أنّ ما أنيط لهم هو إدارة العمل والإشراف على تنفيذه، وكذلك إجراء المبيعات والمشتريات الخاصة به واستخدام عُمَاله، أمّا عن مُباشري الأوقاف فإنّ مهامهم كانت تتمثل في الإعتناء بمصالح

---

[1] -محمّد محمّد أمين: **الأوقاف والحياة الإجتماعية**، ص305.

[2] - القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج5، ص466.

[3] -المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص695. ابن تغرى بردى(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج10، ص694، 695.

[4] - حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج4، ص983.

[5] - محمّد محمّد أمين: **الأوقاف والحياة الإجتماعية**، ص304.

الوقف وتقييد المتحصّل من رِيعه والمنصرف على مرافقه، والقيام بالحسابات المتعلقة به، وكل ذلك تحت إشراف ناظر الوقف[1].

وكان يشترط فيمن يتولّى هكذا نوع من المباشرات حسب نصّ إحدى الوقفيات هو معرفة الكتابة والحساب ونظمه[2]، مما يعني أنّ من تسنّم من علماء المغاربة وظيفة المباشرة قد كان دربأً عارف بهذه الشروط.

الرقم	أسماء المباشرين	ملاحظة	نوع وظيفة المباشرة	نبذة عن حياتهم الوظيفيّة
1	يحي بن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد السلام المغربي (658-710هـ/1260-1310م)	/	مباشرة أوقاف المارستان النوري	كان يباشر الأوقاف بالمارستان النوري بمدينة دمشق[3].
2	نور الدين علي بن مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الرحمن الفاسي(708-769هـ/1308-1367م)	/	مباشرة الحرم	كان ذا منزلة عظيمة عند رؤساء الدّيار المصرية بما فيهم قاضي القضاة عز الدين بن جماعة الذي كان يعتمده في تسيير شؤون الحرم المكي، بل كان يفوّض إليه ماله لنظر فيه، وكانت ولايته للمُباشرة قبل سنة 740هـ/1339م، كل هذا إلى جانب جلوسه في درس بدر الدين الخروبي الخاص المؤطر له خصيصا. ما قيل عنه: أنّه كان من الصلحاء دينا[4].
3	المحب مُحَّد بن علي بن مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الرحمن الفاسي(ت763هـ/1362م)	إبن المباشر رقم2	مباشرة الحرم	تولّى المباشرة نيابة عن والده نور الدين في مكة المكرمة، وإستمرّ على ذلك إلى أنّ توفي. ما قيل عنه:"أنّه كان كريما، ذا كرم وإحسان إلى الفقراء"[5]. الفقراء"[5].
4	يوسف بن يحي بن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد السلام المغربي (668-776هـ/1289-1374م)	إبن المباشر	مباشر الأوقاف	يذكر إبن حجر العسقلاني على أنّه تولّى مُباشرة الأوقاف دون تفصيل، ويرجح مُباشرته الأوقاف في المارستان

[1] – حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج4، ص983، 984.

[2] –وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى 92 أوقاف سطر171/167. نقلا عن مُحَّد مُحَّد أمين: **الأوقاف والحياة الإجتماعية**، ص304.

[3] –ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص409.

[4] – تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج6، ص236، 237.

[5] – تقي الدين الفاسي(832هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص211، 212.

		رقم1		المنصوري في مدينة دمشق على ما جرى عليه والده يحي[1].
5	حسن بن أبي عبد الله مُحَّد بن حسن بن الزين مُحَّد بن مُحَّد بن مُحَّد القسطلاني (762-809هـ/1361-1406م)	/	مباشرة الحرم المكي	لم تفصل سيره شيئا عن تسيير وظائف المباشرة في الحرم المكي والأوقاف الحكمية والحرمين إلى يده، كيف ومتى بالتحديد؟ سوى أنّه كان قد دخل الدّيار المصرية والشّامية
		/	مباشرة الأوقاف الحكمية بالقاهرة	التي على ما يبدو قد تمكّن من خلق له فيهما مكانة ووجاهة لما رُتب له، حيث يقول تقي الدين الفاسي"...ورتّب بها مرتبات وصرر وغير ذلك"، والسخاوي "ورُتب له المرتبات..."، ثمّ أشير بعدها إلى
		/	نظارة أوقاف الحرمين بالإسكندر	تسنّمه المباشرات في مكة والقاهرة ونظر أوقاف الحرمين بالإسكندرية لمدة سنتين[2].
6	أحمد بن علي بن مُحَّد بن مُحَّد بن عبد الرحمن الفاسي(754-819هـ/1353-1416م)	إبن المباشر رقم2 وأخ المباشر رقم3	مباشرة الحرم	خلف والده نور الدين علي سنة771هـ/1369م في مُباشرة الحرم المكي بسبب الموت المفاجئ لأخيه الأكبر مُحَّد المحب، وإستمرّ أحمد هذا على مُباشرته إلى جانب وظيفته في نيابة القضاء على قضاة مكة حتىّ توفي. ما قيل عنه: "تقدم في معرفة الأحكام القضائية والوثائق وعرف بكثرة المروءة والإحسان"[3]

[1] -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص480.

[2] – تقي الدين الفاسي(832هـ): **العقد الثمين**، ج4، ص179. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج3، ص124.

[3] – تقي الدين الفاسي(832هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص109، 110. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر** ،ج3، ص104.

4/ أمين حوصل الحرم وخدامه:

أمين حوصل الحرم وخدامه، وهي من الوظائف التي يمكن أن نعتبرها جوازًا أقرب إلى كتّاب الأموال، لأنّ مهمة الأمين أشبه بالمراجعة أو المراقبة المالية من جهة الإدارة العامة[1].

وقد عبّر إبن مماتي على وظيفة الأمين عامة على أنّ متولّيها كان ينوب عن نائب الدّيوان في حالة غيابه، حيث أنّ عليه جانب الشهادة على الحساب، وضبط ما شَهد عليه، والتعليق على عمله، وكتابة الحساب الموافق لتعليقه[2]، غير أنّ **أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله النفطي** (ت810هـ/1407م) والذي تفرّد في مجموعتنا في تولّيه هكذا نوع من المناصب قد اِنحصرت مهمته هذه على الحواصل الخاصة بالحرم المدني وخدامه فقط[3].

خامسا/ من إدارة السّجون:

أمين السّجن:

عرفت السّجون زمن الدولة الأيوبية وخليفتها الدولة المملوكية تطورا وتنوّعا بيّن، تبعها تطور دقيق لضبط النظام داخلها من حيث الحراسة والإشراف والعناية بأمور المساجين، مستندةً إلى مجموعة من الموظفين كأمين السّجن لتأمين والإشراف على عملية حفظ السّجون ومراقبة المساجين[4]، وقد توصّل إلى هذه الوظيفة **أبو الحسن علي بن عثمان بن يحيى الصّنهاجي اللّمتوني المغربي**(ت694هـ/1295م) نهاية القرن 7هـ/13م[5]، وبلوغه لهذه المنزلة لم يكن بالأمر السّهل، خاصة إذا نظرنا إلى سيرته أنّه اشتغل قبل هذا في العلم وممارسة مهنة الشّواء، مما يعني أنّه إستطاع كسب ثقة الجهات المسؤولة عن السّجون من خلال ما اشتهر به من الخصال الحميدة والأمانة.

---

[1] –حسن الباشا: **الفنون الإسلامية**، ج1، ص283، 284

[2] –الأسعد بن مماتي (ت606هـ): **قوانين الدواوين**، تح عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبوليّ، القاهرة، ط1، 1991م، ص305.

[3] –السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج1، ص239، 240.

[4] –هالة نواف يوسف الرفاعي: **السجون في مصر في العصر المملوكي(648–923هـ/1250–1517م)**، رسالة ماجستيرفي التاريخ، إشراف مُحَمَّد عبد القادر خريسات، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2008م، ص17،13، 80.

[5] – ابن قايماز الذهبي(ت748هـ): **العبر**، ج3، ص383.

الأزياء:

ومثلما ختمنا المبحث الأوّل بزيّ الرسميّ للمشايخ الموظفين بدائرة البيوتات الصّوفيّة والعمائر الجنائزية، فإنّنا سنشمل وصف ملبوس الموظفين من النّظار والكتّاب الدّواوين وكتّاب الأموال عامة كذلك، مع أنّنا لا نملك نماذج خاصة بالعلماء المغاربة الموظفين، إلاّ أنّه بطبيعة الحال ستكون وصف ملبوسهم من ملبوس أهل المشرق طبقا لنظام اللّباس الشائع بكل طبقة، وهو على ما قيّدته نصوص المصادر على أنّ الوزراء والكتّاب ونظار الكبار ومن يضاهيهم من الرتب كانوا يرتدون في **بدنهم** الفَرَجِيَّة المفرجة من الصوف ومن المحبرة[1] ونصافي والبياض، وعلى حدّ قول إبن فضل الله العمري فإنّ أصحاب المراتب الكبار من يجعل الباذهنجات[2] في الأكمام، ويلبسون رداء عرف بالبغلطاق[3] من تحت فراجيهم، وربما لبس البعض منهم الجبّة المفتوحة من الوراء[4]، أمّا دونهم مرتبة فيرتدون الفَرَجيّة المفتوحة من الوراء[5].

أمّا **مركوبهم** فيضاهي مركوب الجند الذي كان من الخيول المُسَوّمَة النّفيسة[6] أو ما شابه ذلك، حيث جاء في أخبار ناظر الدّواوين **المراكشي علي بن مُحَّد** (ت684هـ/1285م) أنّه كان يأتي ديوانه على حمار[7]، كما يُذكر يُذكر أنّ كاتب السِرّ **شرف الدين البوصيري المغربي** كانت له حمارة يركبها في تنقلاته[8]، وكان تحمُّل هؤلاء في مصر على ما عايناه من إشارة العمري أقلّ من نظرائهم بالشام في الزيّ والملبس والمركب، إلاّ الأقباط من مصر الذين كان لهم يدٌ في هذا المجال فإنّهم اتّسموا بإتساع الأحوال والنّفقات[9].

---

[1] – المحبرة: نوّع من أنواع البرود ويقال معناه الثوب، ويقال معناه الثوب الجديد الناعم. الزبيدي(1205هـ): **تاج العروس**، ج10، ص507، 508.

[2] – بمعنى فتوحات لتهوية.

[3] – البغلطاق: هي لفظ فارسي بمعنى الثوب بدون أكمام يرتدى تحت الفرجية مفتوح الصدر مصنوع من القطن البعلبكي الأبيض أو من جلد السنجاب أو الحرير وعرف أيضا بسلاري. مصطفى عبد الكريم الخطيب: **معجم المصطلحات**، ص82.

[4] –ابن فضل الله العمري(ت749هـ): **مسالك الابصار**، ج3، ص304.

[5] – القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج4، ص43.

[6] – القلقشندي(ت821هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص41.

[7] – يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج8، ص154.

[8] –صلاح الدين الصفدي(ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج3، ص92.

[9] – ابن فضل الله العمري(ت749هـ): **مسالك الأبصار**، ج3، ص304.

ولكن السؤال المطروح هل كان هذا الزيّ سائر وملزم؟ لأنّنا نجد كما أسلف من مجموعتنا من جُمعت له معها القضاء أو التّدريس أو الخطابة والإمامة، وحتىّ النّظر والمشيخة، وهؤلاء كما وصفنا قبلا أنّ لكل منهم له لباسه الخاص، فهل هذا يعني أنّ الموظف غير مُقيّد بلباسه المسطر له، وأنّ بإمكانه التنقل بأحد تلك الأزياء إلى المقَرّ الآخر من العمل دون أيّ إشكال؟ أمّ كان يغير من ملبسه هذا وفقا للعمل المتجه إليه؟.

والجواب أنّ الموظف كان بإمكانه أنّ يحافظ على زِيّه إذا ما إنتقل إلى غير الوظيفة الأولى، غير أنّ الشائع والنظام الذي كان معمول به هو تغييره، سواء أكان بيده أكثر من وظيفة أو لا، أو توقفت ولايته في الأولى وأستقرّ في أخرى، ولنا أنّ نضرب مثلا بأحد أعلام المشرق وهو شمس الدين مُحَّد الهروي(ت833هـ/1429م) الذي اِستقرّ كقاضي قضاة فغير لباسه العجمي وتزيّ بلبس الجُبّة وجعل العمامة كبيرة وأرخى العَذبة من بين كتفيه، فلمّا ولّي كتابة السِرّ تزيّ بزيّ الكتّاب وترك زيّ القضاة فضيّق كُمه وجعل عِمامته أصغر مدورة ذات أضلاع وترك العَذبة، ولمّا أعيد للقضاء بدل الكتابة عاد لزيّ القضاء[1]، بينما **ابن خلدون**(ت808هـ/1405م) **خلدون**(ت808هـ/1405م) فبقي على زِيّه العادي المغربي رغم تقلّبه في المناصب من قضاء ونظر وتداريس.

خلاصة الفصل:

وفي نهاية هذا الفصل يمكن القول عامة أنّ العلماء المغاربة قد أثبتوا مكانتهم في المجتمع المُستقبل مجددا من خلال الوصول إلى المناصب الإدارية، وتمكّن الغالبية منهم من تسيير دواليب إدارة الشؤون المالية والنظاميّة ضمن نطاق الصلاحيات المخولة لهم، وتحمّل أعبائها، وهو نتاج تطور وتَدرّج حضور العالم المغربي طوال فترة القرن السابع والثامن والتاسع هجري الموافق لـ13-14-15م في تسلّم المناصب الإدارية والتنوّع فيها، كإدارة المؤسسات التّعلميّة والدّينيّة والطّبيّة وإدارة الدّواوين والجهات والإسطبلات، فضلاً عن بلوغ البعض إلى مراتب حسّاسة في الجهاز الإداري ككاتم السِرّ والدوادارية وكشف الوجه البحري الذي كان بمثابة الوالي، وعودة سيطرتهم خلال زمن السّلطان الأشرف إينال (ت865هـ/1461م) وإنّ كان بشكل فردي وغير مباشر على الوزارة، وهذا بعد ضمور أثر علماء المغرب في الإدارة المصرية طيلة القرن 6هـ/12م[2]، وهو تأكيد على توسع إعتماد وثقة السّلاطين وأصحاب المؤسسات عليهم، بعد أنّ كانت الغلبة والسّيطرة في يد الأمراء والأقباط والمسالة والعلماء البلديّين ضمن الفترة المدروسة.

[1] - تقي الدين المقريزي (ت 845هـ): **السلوك**، ج7، ص102.

[2] - جاء هذا الغياب لأثر المغاربة ضمن دراسة الباحث عاشور منصورية: **المغاربة في البلاد المصرية**، ص150.

الفصل الخامس: أنماط التحصيلات الوظيفية وملامح الصراع

المبحث الأول: أنمـــــاط التّحصـــيلات الوظيـــفيّة.

أولا: التّحصـــــــــيل العلميّ.

ثانيا: التّحـــــــــول المذهبيّ.

ثالثا: التّـــــــــوارث الوظيفيّ.

رابعا: المصاهـــــــــــرة.

خامسا: الصّـــــــــلة بالوسائط.

المبحث الثاني: مـــلامح الصـــــــراع الوظيفيّ.

أولا: الـــــــــرّشوة(البرطلة).

ثانيا: الوسائط والمـــــنازعات.

ثالثا: إخـــتلاق الوقائع والتّزوير.

رابعا: إطلاق الشّائعات والوشايات. خامسا: المؤامرات والقتل.

الفصل الخامس: أنماط التّحصيلات الوظيفيّة وملامح الصراع.

المبحث الأول: أنماط التّحصيلات الوظيفيّة.

بعد رحلة دراسة أنواع الوظائف التي تمكّن علماء المغرب من حصد مكانة لهم فيها، وإظهار الإحصائيات الخاصّة بكل جانب منها وتحليلها، لنا أنّ نتوقف ونتساءل عن أنماط تحصيلات تلك المناصب، والتي نقصد بها الطرائق والسّبل الهامة والشائعة التي إستندوا إليها من أجل إثبات جدارتهم، أو التي سلكوها من أجل الحصول على فرص، أو الحفاظ عليها في ظل الظروف والمتغيرات والتّأثيرات البيئية الوظيفيّة، وعلى ما أفرزته لنا حصيلة تتبع تلك الأنماط فإنّه يمكن أنّ نميّز عدّة أشكال منها، والتي سنتناولها بتدرج على حسب مدى أهميتها وقوة مساهمتها في توفير وتعزيز الفرص لنخبة علماء المغرب.

أولا: التّحصيل العلميّ.

إنّ من مقاييس معادلة التسنّم إلى أحد المناصب هو ضرورة امتلاك المؤهلات والقدرات العلمية، وهذا الامتلاك قد عبّر عليه بيير بورديو بصيغة امتلاك "الرأسمال الثقافي"[(1)]، وإنّ كان قد سبقه في الإشارة إليها العلاّمة ابن خلدون بنعت هذه العملية بـ"المَلَكَة" العلمية[(2)] لما لها دور في حياة الفرد دينيًّا وعلميًّا وإجتماعيًّا، وتحديد مصيره وظيفيًّا في المستقبل، لهذا نجد أنّ كتب التّراجم والطبقات قد تعمّدت إرفاق وإظهار هذه المَلَكة لنخبة العلمية من خلال صيغ متنوّعة ومتعدّدة، كتأكيد منها في كثير من الأحيان لتلك المنزلة الثّقافيّة والإجتماعيّة وحتىّ الوظيفيّة التي وصلوا إليها.

وهذا التّملّك تبدأ رحلته على حسب سيرة العالم منذ بداية مشواره كطالب، حيث يقضي السُنُون في الإشتغال والتّرحال للجلوس في مجالس العلم، وكان هذا النشاط إذا ما كلّل بالنجاح فهو الذي كان يؤهله ويساعده على إرساء إسمه بين علماء عصره ومن ثمّ القدرة على المنافسة لتولّي أحد المناصب[(3)]، وهذا النجاح لا يتم إلاّ بالشهادات والإجازات والمحاضر، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان طالب العلم إذا أراد أنّ يكون مدرّسا في أحد المجالات فإنّه يسعى إلى إثبات مَلَكته وقدرته لنفسه أولا ثمّ أمام شيوخه ثانيا ثمّ أمام الطلاّب لاحقا، لأنّ مجلس التّعليم لم يكن يسيرا، لأنّه كان عليه أنّ يبرهن عن نفسه أمام كثرة الأسئلة التي يمطرها الطلاّب على

---

(1) -بيير بورديو: **الرمز والسّلطة**، تر عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال، الدار البيضاء المغرب، ط3، 2007م، ص67.

(2) -ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص543.

(3)-George Makdisi: **The Rise of colleges**, p208.

المدرّسين وبخاصة الذين هم حدثوا العهد بهذه المنزلة[1] وبالمؤسسة التي أنزلوا بها، فإنّ إستطاع المدرّس الجديد أنّ يثبت أمام النقاش والأسئلة التي تصل أحيانا إلى درجة التحدي ويتوفق في الإجابة عنها بإقناع الذين تحلّقوا حوله فإنّه حينئذ يستطيع أنّ يستمرّ في التّدريس كما ذكرنا آنفا، أمّا إذا عجز في جلساته الأولى عن إقناع التلاميذ والمرور عن الإختبار فإنّ عليه حينئذ أنّ يعود إلى حيث ما كان طالبا يتلقى العلم[2].

وقد أتحفنا العالم **عبد الله بن مُحَّد بن فرحون التونسي**(ت769هـ/1367م) بالخبر عن أحد تجاربه من أجل تبوّء المناصب، وبضبط أثناء إعادة أحد وظائف والده مُحَّد (ت721هـ/1321م) التي أخذت من الأسرة، مشيرا إلى أنّ الأمر تطلّب منه الاشتغال زيادة على ما حصّله من علم، حتىّ أثمر ذلك بتمكّن من التّدريس بالمدرسة الشهابية بالمدينة المنورة، التي قَدّم فصل تولّيه فيها قائلا بإختصار ثمّ سافر علي أخي إلى مصر فلقي بها الشيخين أبا عبد الله الوادآشي[3] والشيخ أبا عبد الله بن الحداد[4] فسألهما المساعدة في السّعي لي في وظيفة التّدريس فيها وغيرها فطالبهما قاضي القضاة تقي الدين الأخنائي المالكيّ[5] حينئذ بالشهادة "...بإثبات الأهلية العلميّة..."، فكتب بذلك محضرا وشهدا بما فيه، فلمّا وقف عليه إبن الأثير كاتب السرّ قال بعد أنّ شهدا بذلك فأنا أفعل لكما ما تحبان، وجاء في ذلك الموسِم مَرسُوم السّلطان الملك الناصر مُحَّد بن قلاوون بالمدرسة المذكورة لي[6].

ومن الأمثلة كذلك أنّ **مُحَّد بن إبراهيم بن يوسف بن حامد تاج الدين المراكشي الشّافعيّ** (ت752هـ/1351م) قد قيل في حال إشتغاله في تحصيل العلمي أنّه كان مواظبا عليه جميع نهاره وغالب ليله يستفرغ فيه قواه ويدع من أجله طعامه وشرابه، وكان مع ذلك ضريرا فلا يَفتر عن الطلب إلاّ إذا لم يجد من يطالع له، وقد تكلّلت مثابرته هذه بتوليته في وظيفة الإعادة بقبة الشافعي ثمّ تدريس الفقه بشكل رسميّ بالمدرسة المسرورية[7].

---

(1) –أحمد شلبي: **تاريخ التربية الإسلامية**، ص245.

(2) – أحمد شلبي: **نفس المرجع**، ص246.

(3) – أبا عبد الله الوادآشي: من أشهر مشايخ الحديث في وقته وهو من أصول أندلسية. ينظر ترجمته ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج5، ص152.

(4) – أبا عبد الله بن الحداد: لم نقف له على ترجمة.

(5) – تقي الدين الأخنائي المالكيّ: من قضاة المالكية في مصر توفي سنة 750هـ. ينظر ترجمته المفصلة الزركلي(ت1396م): **الأعلام**، ج6، ص56.

(6) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص405.

(7) –جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص16

وقيل أنّ **الجمال مُحَّد بن سليمان داود بن بشر الجزولي** (ت863هـ/1459م) قد بدأ أولى خطوات تحصيله العلمي من مدينة جزولة، ثمّ مراكش التي إشتغل فيها بتحصيل الفقه والعربية والحساب وحفظ القرآن لمدة 16عاما، ثمّ فاس، ثمّ تلمسان، ثمّ تونس، ثمّ طرابلس، ثمّ القاهرة، ثمّ قرّر القطون بمكة التي تسلّم فيها مكانا في وظيفة التصدير[1].

وقال مجير الدين في أمر **أمين الدين سالم بن إبراهيم الصنهاجي المشدالي**(ت873هـ/1467م) أنّه إشتغل في الفقه كثيرا ببلاد المغرب، وأنّه قدم بلاد الشام وهو عالما فاضلا، فقُدّم لكفاءته على غيره في منصب قضاة القضاة في دمشق ثمّ القدس الشريف[2].

ومن العيّنات كذلك **مُحَّد بن إبراهيم بن علي الهنتاتي الخضري المراكشي** (ت872هـ/1467م) على أنّه أخذ وإشتغل في تحصيل الفنون على عدد كبير من علماء عصره وبالأخصّ من شيخه إبن جماعة، قال المقريزي في عقوده "...فأخذ عنه عدد من العلوم ما بين منطق وجدل وغير ذلك، وشارك في الفقه وأصوله والطّب والنّحو... ولو قد إستمرّ على الإشتغال لجاد وساد بما عنده من الذّكاء والفطنة وسرعة الحفظ وجودة التّصوّر" "...غير أنّه أقبل على طلب الدنيا –أي المناصب–..."، ففتحت له الأبواب من كل صوب، فكما ذكرنا قد قُدّم في عدّة أنواع من التداريس بالإضافة إلى الشهادة على القضاة[3].

ومنه إلى **مُحَّد بن علي بن أبي بكر المغربي القلانسي** (ت868هـ/1463م) الذي إشتغل وجدَّ في طلب العلم في منطقة فوة والقاهرة، وسعى طويلا وبذل جهدا في تجويد خطّه وتدّرب على المباشرة إلى أنّ تمكّن من أنّ يكون أحد الشهود البارزين في دّيوان قراقجا الحسيني آمير آخور وموقعا عنده، وكذا تقلّد نيابة الأوقاف بالقاهرة ونظر بالوجه البحري ونظر بالإسطبل السّلطاني[4].

---

[1] –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج2، ص578.

[2] –مجير الدين الحنبلي(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص242، 247.

[3] –شس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص263. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص100، 101.

[4] – شس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج9، ص12.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ولكن أهم الأمثلة التي تؤكد وتتضح من خلالها أنّ مسألة إمتلاك المؤهلات والقدرات المعرفية العلمية كانت كنمط ضروري دأب عليه العلماء لتكوينه والإشتغال عليه من أجل تعزيز فرص لهم لدخول إلى صرح الوظائف هي السير العلمية للعائلات المغربية التي معنا، أين عمل الجيل الأوّل من كل أسرة على تأسيس لنفسه مَلَكَة علمية جيدة، ليس لإثبات مكانتها علميًّا وعمليًّا فقط بل حتىّ التجذر إجتماعيا في البيئة الجديدة، وذلك من خلال حرصها على تعليم الأبناء منذ مرحلة الطفولة المبكرة، وبالتالي خلق أجيال متتالية تستطيع الحفاظ على ذلك الموروث، وأنّ سعيها للحصول على الإجازات ما هو إلاّ جزء من ذلك الحرص الذي أبدته، وهو ما سنحاول إظهاره في الأسطر الآتية حول بعض الأسر التي معنا:

فأسرة ابن فرحون التونسية قد بدأت تأسيس موروثها العلميّ مع أوّل أفراد العائلة وهو أبو عبد الله مُحَّد بن فرحون (ت721هـ/1321م)، الذي إشتغل بالعلم على يد شيوخ بلده بتونس فبرع في الفقه والأصول والعربية مع مشاركة في عدّة فنون، فعرفت مؤهلاته هذه منذ أنّ وطئت قدمه المدرسة الشهابية بالمدينة المنورة التي خصّص له التدريس بها، وقُدم أيضا في دَرْس سلار الخاص[1]، ليحرص بعدها في إنبات أولاده على نفس الدّرب، حيث يقول إبنه عبد الله (ت769هـ/1367م) وكان "...بِره بأنّ علّمنا فأحسن تعليمنا وأدّبنا فأحسن تأديبنا"[2]، لهذا نجد أنّ كتب الطبقات والتراجم قد أصبحت تنعت أفراد هذه الأسرة بالمدينة المنورة في جيلها الثالث بنعوت تدلّ على تكوين ذلك الموروث والمؤهل كـ "بيت رياسة وقضاء وعلم"[3] "بيت فضل وعلم وعدالة"[4].

أمّا **أسرة التلواني المغربية** فقد عنيّت هي الأخرى بتحصيل العلمي الذي يظهر جلّيا من كثرت الشيوخ الذين جلسوا بين أيديهم لدراسة وأخذ الإجازات، فعلي بن حسن التلواني(ت844هـ/1440م) ذكر له إبن فهد أزيد من إثنى عشرة شيخا ممن سمع عليهم الأحاديث لوحدها، وأنّه قد أجاز له أكثر من عشرة شيوخ[5]، وقد حرص علي بدوره على تعليم أبناءه وتحصيل الإجازة لهم وهم أطفال، فقد قال السخاوي في أمر إبنه إبراهيم

(1) -شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص706، 707، 708، 709، 710.

(2) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص707.

(3) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص55.

(4) -مُحَّد بن مُحَّد مخلوف(ت1360هـ): **شجرة النور**، ج1، 344.

(5) -ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص372، 373.

(ت897هـ/1492م) " ...وأجاز له وهو طفل بإستدعاء مؤرخ بجمادى الأولى سنة أربع عشرة..."[1]، أي أنّ عمره آنذاك لم يتجاوز السنتين.

ومن الأسر التي بدى حرصها واضحا من خلال سيرتها في تأسيس مورث علمي جيل بعد جيل هي **أسرة الفاسي**، فقد عمدت هي الأخرى إلى دمج أبناءها منذ مرحلة الطفولة في مجالس الشيوخ، وسعت على أخذ الإجازات لهم من أبرزهم، هذا عدا إعتكافهم لاحقا عند إشتداد عودهم في الإشتغال وتطوير، ومن نماذج أفرادها الذين نتبيّن معهم هذا الحرص من جيلها الأوّل عبد الرحمن مُحَّد الفاسي المالكيّ(ت805هـ/1402م) قال فيه السخاوي عَنَي به والده منذ صغره بحيث أسمعه الحديث عليه وعلى غير واحد، وأنّه أخذ في دروس الفقه وهو في عمر الخمس سنوات[2]، وقال الفاسي في قريبه علي بن مُحَّد الفاسي (ت769هـ/1367م) عَنَي به أبوه أيضا فأحضره في الرابعة من عمره لسماع الحديث على جملة من الشيوخ[3].

وقد توارث هذا الحرص الأجيال التي تلاتهم، وعلى سبيل المثال قد جاء في سيرة عبد اللطيف بن أحمد الفاسي(ت822هـ/-1419م) الذي تنقل مع أمه من مكة إلى المدينة على أنّه أقبل هناك على تَحَل العلم وعمره عشرة سنوات، فحفظ القرآن الكريم والأحاديث على أهم شيوخها، وأجيز له منذ أنّ كان عمره خمس سنوات وما بعدها أزيد من 26 عالما وعالمة، وسمع الحديث وتفقه بالقاهرة على كوكبة من علماءها، ولمّا عاد لمكة وعمره 12 سنة كان قد برع في فنون من العلم، كما إنتقل لليمن طالبا للعلم وبغيرها، وإستمرّ في الإشتغال فتزايد فضله[4]. وكذا كان حال أخيه تقي الدين مُحَّد(ت832هـ/1429م) الذي إهتم بطلب الحديث أتمّ عناية منذ نعومة أظافره، حيث قال السخاوي وقد بلغ عدد شيوخه بالسماع والإجازة نحو خمسمائة، وأخذ الفقه والأصول والنّحو حتىّ أذن له بالإفتاء والتّدريس[5].

---

[1] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص84.

[2] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص149.

[3] –تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج6، ص236، 237.

[4] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص322. **التحفة اللطيفة**، ج3، ص64، 65، 66، 67.

[5] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص19، 20.

ومن الجيل الثالث من هذه الأسرة أيضا نذكر مُحَّد بن عبد القادر الفاسي الحنبلي (ت842هـ/1438) الذي قال فيه السخاوي "...وأجاز له في سنة مولده ...وجمع وإشتغل على عدّة من الواردين مكة..."[1]، وهذا أحمد بن عبد القادر الفاسي (ت861هـ/1457م) قد أعتنى بالحديث وأجاز له جماعة وهو في سن التاسعة[2]، ويذكر السخاوي أيضا في حال عبد القادر بن عبد اللطيف الفاسي (ت895أو898هـ/ت1490أو1493م) أنّه اِهتمّ بحفظ القرآن والأحاديث، وكانت أوّل إجازاته وهو لم يتجاوز السنة، حيث قال "...أجاز له في سنة ثلاث وأربعين فما بعدها خلق..."، وأنّه اشتغل كذلك في الفقه الحنبليّ والعربية والنّحو، وأنّه "...لازال يدأب – بعد إذن الأميني والتقي الحصني وغيرهما له– حتىّ تميّز بوفرة ذكائه"[3].

ومن الأسر التي كان لها نفس المسار في تأسس موروث علمي **أسرة القسطلاني**، فمن رعيلها الأوّل مثلا أبو العباس أحمد بن علي القسطلاني(ت633أو636هـ/1236أو1238م)، الذي طبعت سيرته بالإشتغال والعناية بالفقه وفروعه، وسماع الحديث من كباره، وممارسته للتدريس العام والإفتاء وهو إبن 18 سنة[4]، وقد نقل هذا الحرص إلى إبنه قطب الدين مُحَّد (ت686هـ/1287م) الذي عني به منذ نشأته، فأسمعه الحديث على كبار شيوخ، ثمّ رحل وجدّ في طلب العلم بين مدن وأمصار عدّة، كما قام قطب الدين بدوره إستجازة أولاده السبعة[5].

أمّا من نماذج الجيل الثاني والثالث أمين الدين مُحَّد بن مُحَّد بن أحمد القسطلاني(ت704هـ/1304م)، قال تقي الدين عن حاله أنّه "..عني به أبوه وإستجاز له من جماعة من شيوخه بمكة والشام ومصر وبغداد، وأسمعه الكثير على جماعة"[6]، وأمّا علي بن أحمد بن حسن بن الزين القسطلاني (ت866هـ/1462م) فقد سمع على جملة من الأعلام والشيوخ، وأجاز له سنة مولده وما بعدها أكثر من 12 إسما ما بين عالم وعالمة[7]، وقال السخاوي في خبر عن أحمد بن عبد الله بن أحمد القسطلاني (ت826هـ/1423م) "...وأجاز له في سنة مولده

---

(1) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**،ج11، ص126.
(2) –نفسه: ج1، ص351.
(3) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص51، 52.
(4) –تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص105، 106. إبراهيم بن فرحون(ت799هـ): **الديباج الذهب**، ج1، 239، 240.
(5) –صلاح الدين خليل الصفدي(ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج2، ص94.
(6) –تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص278.
(7) – ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص176، 177.

التنوخى وابن الذهبى وابن العلائى وخلق"[1]، وما يمكن أنّ نختتم به عن هذا البيت أنّه قد بدى واضحا نجاحه في تكوين الموروث الثقافي من خلال الصيغ التي نعت بها أيضا مثل "بيت العلم والحديث"[2] و "بيت علم وحديث وأصالة وديانة"[3].

كما يظهر أنّ إستراتيجية العائلات في تحصيل الإجازات في السّن المبكرة لأبناءها والتي الكثير منها لا تخضع لشروط العلمية الصحيحة، ما هو إلاّ محاولة منها لتكوين صِلة إسمية علمية/إجتماعية مع أعظم وأهم شيوخ تلك الفنون، لأنّ حياة الطالب العلمية كانت تعتمد وتقاس تقريبا على سمعة وحجم من أخذ عنهم[4]، ولا نستبعد كذلك أنّهم حاولوا تكوين صِلة إسمية مع البيوتات المشرقية العلمية الهامة نظرا لكثرة أسماء الأعلام الذين أخذوا وسمعوا وأجازوا لهم منها، وإنّ كانت في الأصل العملية متبادلة.

وحتىّ التّرحاب الذي لقيته تلك العيّنات الوافدة، وتسلّيمها المناصب منذ وصولها كما قدمنا أمرهم في عدّة مواضع إنما أساسها الأهلية العلمية وخلفية شهرة سيرتهم في ذلك، بل إنّ العديد منهم كان منبتهم من أسر وبيوتات مشهورة بموروثها وإهتمامها العلمي، كأمثال **أبو عبد الله مُحَّد بن أحمد بن مُحَّد بن مرزوق الخطيب** (ت781هـ/1379م) الذي وصف منبته أنّه من "بيت علم ودراية ودين وولاية..."[5]، والعلاّمة **ابن خلدون** (ت808هـ/1405م) على أنّ "...بيته عريق في الفضل والنباهة، أعلامه بيت رئاسة سلطانية وعلمية مدة قرون"[6].

لكن الملاحظة الهامة التي تستدعي بنا الوقوف عندها وإبرازها أكثر هي أنّ الحرص الذي أبدته النخبة المغربية أثناء مشوارها في التحصيل العلمي وأنّ نشاطاتها لم تكن عشوائية، وإنما قد إرتكز على نوع من التخصّصات، أو لنقل أنّها جعلتها في قائمة أولويّاتها، فما هي تلك التخصّصات؟ وما علاقتها في تولّي المناصب؟

---

(1) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص355.

(2) –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج5، ص548، 549.

(3) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص249. .

(4) -This part is looked at more Jonathan Berkey: **The transmission of Knowledge in medieval Cairo**, A social History of Islamic Education, Princeton, new Jersey, 1992, p 33 ،32.

(5) – مُحَّد بن مُحَّد مخلوف(ت1360هـ): **شجرة النور**، ج1، ص340.

(6) – مُحَّد بن مُحَّد مخلوف(ت1360هـ): **نفس المرجع**، ج1، ص327.

في الحقيقة رغم السجلّ العلمي المتنوّع الذي تتسم به سيرة كل فرد من المجموعة التي معنا إلاّ أنّ التخصّص في الفقه والإنكباب في الإشتغال عليه كان قد أخذ الحيز الأكبر من الإهتمام، ثمّ الحديث دراية ورواية، ثمّ علوم القرآن تفسيرا وقراءات، ثمّ علوم اللّسان من لغة ونحو وعلم البيان، ثم مجال التّصوف والتزهد، ثمّ ما إلى ذلك من العلوم العقلية كالطب والحساب والجبر وغيرها حسب الأهمية والرغبة.

ويمكن أنّ نفسر هذه الأولويّة والإقبال على أنّها طبيعية نظرا لتأثير البيئة الوظيفيّة على تفكير طالب العلم في توجهاته وتخصّصاته، فلو رجعنا للخلف قليلا فإنّنا قلنا أنّ النظام الوظيفيّ قد كان يعتمد على المذهب كقاعدة لتوظيف مع سَنّ الدولة لقانون التّعدّدية المذهبية سنة 665هـ/1267م، وأنّ برنامج نظام التّعليم كذلك في المؤسسات النظاميّة كان أساسا يركز كما أوضحنا على التخصّصات المذكورة، وفي نفس الوقت كانت هذه التخصّصات حسب نظام التّوظيف أساس لتولّية وبرهان للاستحقاق المنصب، لاسيما التّخصّص في الفقه السّنّيّ فهو الذي كان يؤهل صاحبه للولوج إلى سِلك العديد من المناصب الهامة، أو الجمع بينها في آن واحد كتدريس الفقه في المدارس المرموقة، ووظيفة التصدير، والوظائف القضائيّة، ووكالة بيت المال، والخطابة، والإمامة ...إلخ، وهو ما جعل أحد الدراسات تستخلص عند مقارنتها بين أعداد وأهمية دور الحديث ومدارس الفقه على أنّ الأولى لم تطل حياتها لأنّها لم تكن كثانية تؤسس في كل مكان لتزويد الدولة بالموظفين ووسيلة لطلاّب لاحقا إلى المناصب والحظوة عند السّلطة[1].

ومن الشواهد التي إحتفظت لنا بها المصادر والتي نستشف منها مدى تأثير خلفية النظام الوظيفيّ على نمط التّحصيل العلميّ ومركز الإهتمام، هو الحوار الذي دار بين الشيخ إبن حجر العسقلاني(852هـ/1448م) وشيخه **مُحَّد بن يحي بن عبد الله محب الدين ابن الوجدية الفاسي** (ت803هـ/1400م)، قائلا "...فرآني -أي ابن وجدية-حريصا على سماع الحديث وكتبه، فقال لي أصرف بعض هذه الهمة إلى الفقه فإنّني أرى بطريق الفراسة أي علماء هذا البلد سينقرضون سيحتاج إليك فلا تقصر بنفسك، فنفعتني كلمته ولا أزال أترحم عليه بهذا السبب..."[2]، ويبدو من سيرة إبن حجر أنّ تخصّصه الفقهيّ هذا لم ينفعه فقط من الناحية العلمية بل تسنّم إلى

---

[1] -صبحي الصالح: **علوم الحديث**، ص73، 74.

[2] -إبن حجر العسقلاني(ت852هـ): **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، تح يوسف عبد الرحمن الرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1994م، ج2، ص547.

جانب مشيخة الحديث عدّة تداريس في الفقه الشّافعيّ في جملة مدارس مشهورة[1]، كما تولّى القضاء الأكبر بمصر الذي إمتنع عنه كنيابة في بادئ أمره لأنّه كان لا يؤثر على الإشتغال بالحديث شيئا حسب تلميذه السخاوي (ت902هـ/1496م)[2].

ومن النماذج كذلك الشخ العلاّمة **أحمد بن إدريس شهاب الدين الصنهاجي القرافي** (ت682هـ/1283م) الذي جدّ في طلب العلم فبلغ الغاية القصوى فيه على حدّ تعبير الذهبي، ونجده في طرف آخر يقول عنه أيضا قد بلغت شهرته في الفقه المالكيّ لدرجة جعلت منتهى الرئاسة فيه في عصره إليه، وهو ما جعلنا نجد إسمه يتصدّر في عدّة تداريس للفقه بعدّة مؤسسات[3].

والأمر أيضا منطبق على **عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي**(ت681هـ/1282م) الذي إشتغل منذ مرحلة التّحصيل على القرآن تجويدا وتفسيرا حتّى إنتهت إليه الرئاسة فيه بدمشق، فولّي مشيخة الإقراء الكبرى بالتربة الصالحية، أمّا اِهتمامه بالفقه المالكيّ فقد أسهم بشكل واضح في فتح المجال له للتدريس بالمدرسة الصلاحية والزاوية المالكية بالجامع الأموي، وتقديمه أيضا كأوّل قاضي عند إستحداث القضاء بدمشق للمالكيّة لأوّل مرة[4].

والحال نفسه مع **عثمان بن سعيد بن كثير شمس الدين أبو عمر الصنهاجي الفاسي** (ت639هـ/1241م) فإشتغاله على الفقه الشّافعيّ وبراعته فيه قد أثمر في إستلامه نيابة القضاء بقوص والوكالة السّلطانيّة بالقاهرة ومصر، بالإضافة لتدريسه بجامع الأقصر وتصدر بالجامع العتيق[5].

وربما تتجسد الصورة الأوضح على الحرص في البروز والتقدم في العلوم النقلية من فقه وحديث وعلوم القرآن ثمّ ما إلى ذلك من الميادين في المجموعة الأسرية، وشهرة العديد منها بذلك الفن أو ذاك، وهو ما إنعكس إيجابا في حصد أفرادها للعديد من المناصب كما يتبيّن بإختصار في معلومات الجدول الآتي:

---

(1) –عدّد له تلميذه السخاوي(ت902هـ) العديد منها كالمدرسة الشريفية الفخرية والكهارية والمؤيدية وخروبية البدرية والصالحية النجمية والصلاحية وغيرها. **الجواهر المضية والدرر في تر شيخ الإسلام ابن حجر**، تح إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، ط1، 1999م، ج2، ص588، 589، 590، 591، 592.

(2) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص617، 618.

(3) – إبراهيم بن فرحون(ت799هـ): **الديباج الذهب**، ج11، ص236. يوسف بن تغرى بوردى(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج1، ص233.

(4) –ابن الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية**، ج1، ص348. عبد القادر النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج2، ص3، 8.

(5) –ابن قايماز(ت748هـ): **تاريخ الإسلام**، ج14، ص297.

الأسر	أهم التخصّصات العلمية التي برزت فيها	أهم مجالات الوظائف التي شغلتها
أسرة الفاسي	1- الحديث دراية ورواية 2-الفقه وأصوله. 3-القرآن تجويدا وتفسيرا. 4-علوم اللسان.	*الوظائف القضائية (منصب قضاة القضاة/ نيابة القضاء) *الوظائف الشبه دينية (الإمامة/ نيابة الإمامة). *الوظائف الإدارية (وظيفة مشيخة الرباط/ وظيفة مباشرة الحرم/ نظر الرباط) *الوظائف التدريسية (وظيفة التصدير/ تدريسالفقه/الإعادة /الدروس الخاصة).
أسرة القسطلاني	1-الحديث رواية ودراية. 2- الفقه. 3-التصوف.	*الوظائف التدريسية (مشيخة الحديث/تدريس الفقه/ نيابة التدريس/ التأديب). *الوظائف القضائية (قضاة القضاة/ نيابة القضاء / الشهادة/ كتابة الوثائق). *الوظائف الشبه دينية (الخطابة /الإمامة/نيابة الإمامة/ الوعظ). *الوظائف الإدارية (مباشرة الحرم/ نظر الاربطة/ نظر الأوقاف/ نظر الجامع/ مشيخة المقام).
أسرة ابن فرحون	1-الفقه. 2-الحديث. 3-علوم اللسان.	*الوظائف القضائية (قضاة القضاة/نيابة القضاء). *الوظائف التدريسية (الدروس الخاصة /التدريس). *الوظائف الشبه دينية (الوعظ).
أسرة العجيسي البجائية	1-القرآن الكريم تجويدا وتفسيرا. 2-العربية والنحو.	*الوظائف التدريسية (تدريس الفقه/ التصدير).
أسرة ابن سومر الزواوي	- الفقه.	*الوظائف القضائية (قضاة القضاة/ نيابة القضاء). *الوظائف التدريسية (تدريس الفقه).
أسرة ابن الحاج التجيبي	1- فقه. 2- حديث.	*الوظائف الشبه دينية (الإمامة).
الأسرة المحمدية القفصية	- الفقه.	*الوظائف القضائية (قضاة القضاة/ نيابة القضاء).
أسرة ابن عتيق الزواوي	- الفقه.	*نيابة القضاء. *تدريس الفقه.
أسرة ابن يعقوب المغربي	1- الفقه.	*الوظائف التدريسية (تدريس الفقه/ التصدر).

	2-الحديث. 3- النحو والعربية.	*الوظائف القضائية (نيابة القضاء/ قضاة القضاة). *الوظائف الإدارية (مشيخة المدرسة).
أسرة ابن حريز التلمسانية.	1- الفقه. 2- القرآن الكريم تجويدا. 3- العربية والنحو.	*الوظائف الإدارة (إدارة الدواليب قصب السكر). *الوظائف القضائية (نيابة القضاء/ كتابة الفتوى/ قضاة القضاة/القضاء الأصغر). *الوظائف التدريسية(تدريس الفقه/ نيابة التدريس).
أسرة الجابري	1- التصوف. 2- القرآن الكريم تجويدا. 3- الفقه. 4- الحديث وعلومه.	*الوظائف التدريسية (مشيخة الإقراء/التصدر). *الوظائف الإدارية(مشيخة المغاربة/ التأقيت/ مشيخة الزاوية) *الوظائف الشبه دينية (الإمامة). *الوظائف القضائية (القضاء/ نيابة القضاء)
أسرة السلمي المسلاّتي الطرابلسية	1-الفقه 2-الحديث وعلومه.	*الوظائف التدريسية(مشيخة الحديث/تدريس الفقه) *الوظائف الشبه الدينية (الخطابة) *الوظائف الإدارية(نظر الخانقاه)

ومع ذلك فإنّ ظاهرة جمع المناصب للفرد كما عاينا، وتلوّنها للعديد منهم ما بين قضائية وشبه دينية أو قضائية وتدريسية أو تدريسية وإدارية وما إلى ذلك فإنّ سببه كان في الغالب الأحيان عدم وجود فاصل واضح بين أصناف تلك الوظائف على الوجه العام، بدون أنّ ننكر مسألة وجود نوّع من التّخصّص العلميّ كما بيّنا، نظرا إلى إنعدام أي نظام ثابت للشهادات وأيّ مفهوم واضح للدراجات العلمية أحيانا[1] آنذاك، مثلما رأينا مثلا في شروط وظيفة كاتب الإنشاء بأنّ كان على متولّيها ألا "...يستغني عن علم ولا يسعه الوقوف عند فنّ..."[2] لما تمثله مهنته من صعوبة وحساسية.

[1] -روبار برنشفيك: **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن13 إلى نهاية القرن 15م**، تر حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988م، ج2، ص370.

[2] -القلقشندي(ت821هـ): **صبح الأعشى**، ج1، ص145، 146.

ثانيا: التّحول المذهبيّ.

إنّ من أهم المظاهر التي برزت معنا في السّياقات الماضية هو التّنوّع المذهبيّ الذي تلوّنت به مجموعة علماء المغرب الإسلامي، وقد قمنا بتوضيح هذا التّمثيل أكثر كما يظهر في الجدول الآتي سواء فرادى أو أسر، وهو في الحقيقة يكشف عن وجود تحول مذهبيّ من قبل المجموعة المغربية عن المذهب المالكيّ، وذلك إذا إعتمدنا طبعا على القاعدة العامة التي اِتّسم بها المغاربة آنذاك بعد تمكّن مذهب أنس بن مالك بالديار المغربية كالتي ساقها تقي الدين الفاسي في أحد أقواله على "...أنّ المغاربة كلهم مالكيون إلاّ النادر منهم..."(1)، أو كقول ابن خلدون " وأمّا مالك ... فإختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإنّ كان يوجد في غيرهم إلاّ أنّهم لم يقلّدوا غيره إلاّ في القليل..."(2).

المذهب / عدد ممثليه	الشّافعيّ	المالكيّ	الحنبليّ	الحنفيّة	متنوّعة	مجهولي نوع المذهب
الأسر	10 أسر	18 أسرة	/	/	05 أسر	أزيد من49 عَالِم
فرادى	23 عالم	100 عَالِم	عَالِم وحيد	07 علماء	عَالِمين	

وما دفعنا إلى الوقوف حول هذا التّحول المذهبيّ هو محاولة معرفة الأسباب التي كانت خلفها بصفة عامة، ومدى علاقة ومساهمة ذلك بالتّحصيل الوظيفيّ؟

في الواقع يجب أنّ نعلم منذ البداية أنّه لا يمكن ضبط العوامل المسببة بشكل قاطع لأنّ المادة المصدرية لا تساهم بشكل الكبير في هذا الأمر، فكما نرى أنّ لدينا أزيد من 49 عينة(3) لم تصرح لنا عن نوع مذهبهم، ضف إلى ذلك أنّ لكل عالم في الحقيقة دوافعه الظاهرة وأخرى خفية التي تكون مخالفة تماما على الآخر، ومع ذلك يمكن أنّ نستعرض الأهم منها:

(1) –تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص83.

(2) –ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج1، ص568.

(3) –هذا العدد يمثل نماذج العلماء الفرادى، لكن إذا أضفنا لهم الحالات المجهولة في الأسر المتنوّعة فالمجموع أزيد من ذلك، فأسرة القسطلاني فيها 15 حالة مجهولة المذهب، وأسرة النفطي خمس حالات التي لا نعلم أبقي أجيلها مالكيون كذلك أم تحولوا لشافعية لأنّنا وجدنا أنّ أحد أفرادها في الجيل الثالث وهو سعد بن الجمال (ت860هـ) كان شافعي، أمّا عائلة عبد المؤمن الدكالي فهي أزيد من خمس حالات أيضا مجهولة المذهب، وكذا حال عائلة الباجي التونسية فقد ظهر إلاّ واحد فقط كان شافعي أمّا باقي أفرادها وهم إثنان لم نعرف عن مذهبهم شيئا.

ملاحظة: إحصائيات الجدول من إعدادنا.

– أولا: أنّ العديد منهم كان مولدهم ونشأتهم بالحواضر والمدن والقرى المشرقية، بالإضافة إلى إرتباط البعض منهم بأسر وفروع قديمة الإستقرار، وعليه فمن الطبيعي وجودهم على غير المذهب المالكيّ، لأنّهم منذ البداية نمو وتعلموا في حلقاتها، ومدارسها المذهبيّة المتنوّعة، **كعبد الواحد بن إسماعيل بن يس أبي الحفص الإفريقي** (ت786ه/1384م)[1] الذي ولد بمصر وإشتغل على مذهب أبي حنيفة، وكذلك **مجد الدين مُحَّد بن أحمد بن ظهيرة المراكشي**(ت676ه/1277م)[2] الذي ولد بإربل وكان على مذهب الحنفية أيضا، فلم يكن عليه بالعسير أنّ يجلس في المجالس لتدريسه، ومن أمثلتهم **صدر الدين أسعد بن المنجاة بن بركات بن مؤمل المغربي** (ت657ه/1259م)[3] الذي ولد وترعرع بدمشق، وتفقه على المذهب الحنبليّ، وأسس المدرسة الصدرية الحنبليّة، وهذا **مُحَّد بن إبراهيم بن يوسف بن حامد تاج الدين المراكشي** (ت752ه/ت1351م)[4] الذي ولد بالقاهرة وتفقه بالمذهب الشّافعيّ، فسيّر للإعادة ثمّ للتدريس فيه في المدرسة المسرورية عند إنتقاله لدمشق، وأيضا **يوسف بن عبد الغفار بن وجيه بن عبد الوهاب الجمال التونسي** (ت815ه/1412م)[5] الذي ولد بمدينة سنباط وتفقه على مشايخها على المذهب الشّافعيّ، فأهله ذلك ليجلس على أبواب قضاتها لتكسّب بالشهادة، ومن النماذج نجد أفراد الأسر المغربية **إبن النقاش** و**القنائي** و**الزرعي** الذين ولدوا بأرض المشرق وتمذهبوا بالمذهب الشّافعيّ، وإنّ كانت هذه القاعدة لا يمكن سحبها على الكل لأنّ هناك العديد منهم من حافظ على مذهبيته المالكّية رغم قدم الإستقرار كأسرة **ابن حريز التلمسانية** و**عبد الرحمن المغربية** و**إبن عوجان** و**إبن الفكيري** و**ابن فرحون التونسية**.

– ثانيا: التّعدّدية المذهبيّة التي تميّزت بها البيئة المشرقية: أي بمعنى الإنفتاح المذهبي[6] وعدم وجود أي قيود لتكيف وإنتقال الفرد إلى المذهب الذي يريد، وذلك طبعا ضمن المؤثرات العديدة كتأثر بالمذهب الجديد أو الشيوخ الذين تفقه على أيديهم أو التأثر بأحد أفراد العائلة، وعلى سبيل المثال **فأبو عبد الله مُحَّد بن إبراهيم البجائي**(ت683ه/1284م)[7] كان مولده بمنطقة زواوة من المغرب الأوسط، لكن عند إنتقاله في فترة النشوء

[1] –ابن حجر العسقلاني(ت852ه): **إنباء الغمر**، ج1، ص295.
[2] –تقي الدين المقريزي(ت845ه): **المقفى الكبير**، ج5، ص237.
[3] – ابن كثير(ت774ه): **البداية والنهاية**، ج13، ص216.
[4] –جلال الدين السيوطي(ت911ه): **بغية الوعاة**، ج1، ص16. تاج الدين السبكي(ت771ه): **طبقات الشافعية**، ج9، ص147.
[5] –شمس الدين السخاوي(ت902ه): **الضوء اللامع**، ج10، ص322.
[6] –يراجع المبحث الأوّل من الفصل التمهيدي.
[7] – تقي الدين المقريزي(ت845ه): **المقفى الكبير**، ج5، ص62، 63.

إلى حلب كان قد آثر التّحول إلى المذهب الحنفيّ نظرا لتأثير البيئة المذهبيّة في إختياراته، بكون أنّ إشتغاله لاحقا بمنصب الإمامة بالمدرسة اليازكوجية بالقاهرة لم تكن تتطلب وتركز على المذهب بالأساس.

وكذا **مُحَمَّد بن حسن ين مُحَمَّد بن يوسف بن جوان الفاسي**(ت656هـ/1258م)[1] الذي إنتقل من فاس إلى حلب وهو كبيرا في العمر، فتفقه على مذهب أبي حنيفة أيضا حتىّ أضحى أحد أعلامه، وأخذ في التّدرب في القراءات إلى أنّ إنتهت إليه رئاسته فيه فتصدّر للإقراءه وإقراء العربية والحديث، وهذا يدلّ على أنّه هو الآخر تحوله ليس هدفه الوظيفة بدرجة أولى لأنّ وظيفة التّصدير كما أوضحنا من الوظائف المفتوحة والمتنوّعة التّخصّص وليست مرهونة بنوع المذهب.

وكمثال أيضا **أبو بكر بن مُحَمَّد بن قاسم مجد الدين التونسي** (ت718هـ/1318م)[2] الذي جاء مع والده إلى مصر في شبيبته فإختار بدوره المذهب الشّافعيّ على المذهب المالكيّ، ورغم أنّه لا يمكن أنّ نجزم تحوله هذا بدافع الوظيفة بقدر قناعته به، لأنّ مؤهلاته في القراءات والنّحو قد ساقت له وظائف عليا فيها وهي مشيخة الإقراء والنّحو بعدّة مدارس بارزة، لكن المؤكد أنّ تغييره المذهبيّ قد أفاده في ما آل إليه من تدريسه في المدرسة الأصفهانية والزاوية المالكيّة بالجامع الأموي.

ومن الأمثلة **عثمان بن سعيد بن كثير شمس الدين الصنهاجي الفاسي** (ت639هـ/1241م)[3] الذي دخل مصر في صباه فتفقه على الشّافعيّة إلى أنّ مهر فيه، والذي كان واضحا مدى إستفادته منه بتقدم إسمه في القضاء الأصغر لشافعيّة بمدينة قوص والوكالة السّلطانيّة بالقاهرة ومصر وتدريسه بجامع الأقمر.

والحال نفسه بالنسبة إلى **شمس الدين أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن العنابي**(ت776هـ/1374م)[4] الذي الذي غير مذهبه للشافعيّ بعد نزوله للمشرق، ويكمن السبب في تغييره هو تأثره بشيخه أبو حيان أثير الدين مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي(ت745هـ/1344م) الذي آثر هو الآخر مذهب الشّافعيّة على المذهب الظاهري.

(1) -شمس الدين بن قايماز الذهبي(ت748هـ): **معرفة القراء الكبار**، ج1، 396.

(2) -الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج2، ص33، 34. ابن الجزري(ت833هـ): **غاية النهاية**، ج1، ص167.

(3) - تاج الدين السبكي(ت771هـ): **طبقات الشافعية**، ج8، ص325، 326.

(4) -ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج2، 454، 455.

ومن النماذج أيضا من أسرة التلواني حيث إنتقل أحد أفرادها وهو **علي بن عمر بن حسن بن حسين التلواني** (ت844هـ/1440م)[1] على المذهب المالكيّ الذي كان عليه والده عمر، وتعود قصة التّغيير منذ إختار هذا الأخير تغيير مدينة الإستقرار تِلْوان إلى القاهرة بعد أنّ ولد إبنه علي، أين يظهر أنّه تأثر بالبيئة المذهبيّة الجديدة وشيوخه الذين تفقه على أيديهم، الذين كانوا من كبار مشايخ الشّافعيّة كبرهان الدين الأبناسي (ت802هـ/1399م) وسراج الدين البلقيني (ت897هـ/1492م) وأبو حامد (ت880هـ/1475م)، وقد سهّل عليه هذا التّحول على ما قدمنه في سيرته تقلّد عدّة تداريس.

ومن نماذج ذلك أيضا عائلة المتيجي التي قطنت مدينة فوة، أين نجد في سيرتهم أنّ **أحمد بن مُحَّد**(ت بعد 872هـ/1467م)[2] قد إشتغل في بداية مشواره على المذهب المالكيّ ثم تحول إلى المذهب الشّافعيّ عند إنتقاله للقاهرة بعد أنّ أخذ الفقه على مجموعة كبار المذهب كبرهان حجاج الأبناسي (ت836هـ/1432م) وإبن حجر العسقلاني (845هـ/1441م) والقاياتي (ت850هـ/1446م)، وقد أثر تغييره هذا على إبنه **أبو القاسم** (ت892هـ/1487م)، وهو ما نستنتجه من قول السخاوي "نشأ شافعيّ على ما صار إليه أمر أبيه..."[3]، فأتاح هذا له الإنابة على قضاتها وتدريسه لطلاّب.

بينما نجد بعض العيّنات لم تثبت في تغييراتها المذهبيّة في بعض أفرادها كأسرة الشمني القسنطينية التي إختار فيها الجد الأعلى منها **مُحَّد بن خلف الله بن خليفة بن مُحَّد التميمي** (ت بعد674هـ/1275م) المذهب الشّافعيّ بعد إستقراره بالقاهرة[4]، لكن على ما جاء في سيرة الحفيد من الجيل الثالث **تقي الدين أحمد بن مُحَّد بن مُحَّد الشمني** (ت872هـ/1467م) أنّ سلفه بعد ذلك التغير الأوّل إلتزموا بالمذهب المالكيّ، وهو بالفعل ما وجدنا عليه أباه كمال الدين مُحَّد(ت821هـ/1418م) إلى أنّ قام تقي الدين بعد إشتغاله على مذهب مالك على يد شيوخه كأحمد الصنهاجي وشمس الدين البساطي (ت842هـ/1438م) بالإنتقال إلى المذهب الحنفيّ سنة 834هـ/1430م، ولا نعلم السبب الأساسي لكن حسب قول السخاوي أنّه سمع "...من يذكر سبب تحوله حنفيا كون البساطي قدم بعض رفاقه ممَّن التقى أمثل منه بكثير عليه"[5] وهو آنذاك مزال طالب يدأب في

(1) -ابن فهد(ت885هـ): **معجم الشيوخ**، ص372، 373. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص263، 264، 265.
(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص218.
(3) – نفسه: ج11، ص134.
(4) –جلال الين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص101.
(5) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص175،174.

تحصيل، ولكن لا نعتقد أنّ الدافع الرئيسيّ هذا فقط لأنّه من خلال التوسع في أخباره نجده أنّه كان يشتغل على المذهب الحنفيّ موازاة مع المالكيّ، حيث يفيد تلميذه السخاوي أنّه تتلمذ في الفقه على يد علاء الدين البخاري الحنفي (ت841هـ/ 1438م) فأخذ عليه أصول الفقه «الهداية» و «التلويح والتوضيح» وعن نظام الدين الصيرامي الحنفي(ت833هـ/1430م) علوم الفقه ولازمه ملازمة تامة، وعليه يمكن القول أنّه كغيره بكون هناك تأثير وقناعة مذهبيّة، لأنّ حتىّ سجلّ وظائفه الرسميّة كانت تندرج ضمن مشايخة الحديث والإدارة، وإنّ كان قد درّسه في الحلقات العامة.

ومن الأسر الكبرى التي إمتلكت عدّة مناصب وجدنا أنّ **الأسرة القسطلانية** في فرعها الأوّل المكيّ كان قد وقع فيه التغيير منذ جيلها الأوّل إلى الشّافعيّة، ثمّ جيلها الثاني والثالث ما بين الشّافعيّة والحنفيّة، أمّا فرعها الثاني المكيّ فقط فحافظ أفرادها السبعة على مذهبهم المالكيّ مما مكّنهم من الحفاظ على مقام الصلاة للمالكيّة، أمّا فرعها الأوّل المصري فإنّ ما ظهر معنا سوى نموذجين أوّلهم من الجيل الأوّل مالكيّ، والثاني من الجيل الثالث هناك من إنتقل للشافعيّة، أمّا البقية فلا نعلم عن مذهبيتهم شيئا.

بينما وجدنا أنّ هناك من فضل أنّ يبقى على مذهبه ويجمع معه مذهب آخر، كحال **الشريف الدلالات محمّد بن عمران بن موسى الكركي الفاسي** (ت689هـ/1290م)[1] الذي قدم للمشرق وهو فقيه مالكيّ، ثمّ لمّا صحب العلاّمة الشيخ عز الدين بن عبد السلام المغربي (ت660هـ/1182م) الشّافعيّ أخذ عليه المذهب، وأضحى يعرف نظير هذا بـ "شيخ المالكيّة والشّافعيّة بالديار المصرية والشّاميّة"، وفي موضع أخر "الفقيه المالكيّ الشّافعيّ..."، وهو ما خوله لإستلام منصب قضاة القضاة الشّافعيّة بطرابلس.

وربما من المفارقات أنّ نرى تنقل الواحد بين عدّة مذاهب كأمر **أحمد بن يحي بن أبي بكر بن عبد الواحد بن أبي حجلة التلمساني** (ت776هـ/1374م)، ولا نعلم مسلكه هذا سببه بضبط، لأنّه قَدم مالكيًّا ثمّ ما لبث على حسب قول شمس الدين بن القطان أنّ "...كان يقول لشافعيّة أنّه شافعيّ وللحنفيّة أنّه حنفيّ وللمحدّثين أنّه محدّث"، ويقول إبن حجر في موضع أخر أنّه "...إستمرّ حنفيًّا...وكان يميل إلى معتقد الحنابلة"[2] وهو الأقرب لأنّه مارس التّدريس للحنفيّة عندما كان يتولّى إدارة مدرسة الأمير منجك.

---

[1] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج6، ص403، 404.ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج2، ص360.

[2] –ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص391، 392.

-ثالثا: الدافع الوظيفيّ أو بمعنى التطلع إلى تقلّد المناصب لكسب الرزق والوجاهة في المجتمع الجديد، وإنّ كان هذا الدافع لم يكن مستبعدا كرغبة حتىّ بالنسبة لبعض النماذج التي أخذناها أعلاه، وإنّ كان الأمر غير مباشر وواضح، والسبب في سَلك هذه الطريقة طبعا هو النظام الوظيفيّ الذي كانت السيطرة والأولويّة فيه في البداية لأتباع المذهب الشّافعيّ كما حاولنا إيضاحه في كثير من محطات الفصول الماضية، سواء في الأجهزة القضائيّة أو الإداريّة أو الخطابة أو التّدريس، ثمّ توسع نظام التّولية في منتصف القرن 7هـ/13م إلى الثلاث المذاهب السّنّيّة الأخرى مع بقاء الإمتيازات في صالح الشّافعيّة فالحنفية، وذلك بسبب بكون الأوّل منهما مثّل مذهب السّلطة[1] والشريحة الأكبر من المجتمع، والثاني لميل الكثير من الأمراء والأعيان له، وكانت كثرة المدارس والمعاهد الخاصة بهم إحدى تلك الإمتيازات التي تمتّعوا بها، والتي جذبت الأنظار[2] لمن يتطلع لتقلّد أحد المناصب التّدريسية فيها، هذا عدا الوجاهة والأرزاق المتنوّعة والعديدة التي كان يجنيها قضاتهم[3] ونظار المدارس والمساجد وغيرها لما لها علاقة بضرورة المذهب.

وحصيلة التّنقل لشافعيّة ثمّ الحنفيّة من الشريحة المغربية كما جاء في الجدول كفيلة لتوضيح صورة كم كان مدى ذاك الإستقطاب، خصوصا أولئك الذين أرادوا الإستقرار الدائم، لأنّه من الطبيعي أنّ يتطلعوا إلى أهم منافذ مصادر الرزق مهما كانت الأسباب الرئيسيّة الأخرى، والناتج أنّ تمكّنت المجموعة من الوصول إلى كافة المناصب ذات الخاصية المذهبيّة الشّافعيّة والحنفيّة والحنباليّة – قضائيّة إدارية وتعليميّة وشبه دينيّة– جنبا إلى جنب أقرانهم علماء المشرق.

كما نوّه George Makdisi إلى معلومة مهمة حول معاهد العلم المتعدّدة المذاهب آنذاك، والتي قد تساعد على زيادة تفسير ظاهرة التّحول المذهبيّ، وهي أنّ هذه المعاهد لم تكن توفر العدد الكافي من المناصب التّوظيفيّة سواء لتدريس الفقه أو وظيفة النّظر رغم كثرتها[4] لاسيما المالكيّة منها، وطبعا مقارنته هذه جاءت قياسا على كثرة العلماء والخرجين من المدارس الفقهية، والأمر منطبق أيضا على جهاز القضاء قبل الإستحداثات، وعليه فلا مراء في تأثير ذلك على الإيديولوجية المذهبيّة للعالم المغربي ودفعه لتحول.

---

(1) -ينظر في هذا الأمر أكثر خالد كبير علال: **التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي خلال العصر الإسلامي**، دار المحتسب، د.م.ن، د.ط، 2008م، ص140، 141، 142.

(2) -ينظر مثلا لإحصائيات إحدى مدارس الشافعية في الشام لوحدها فيما إستقطبته من العلماء نتيجة كثرة الإنفاق عليها في دراسة منصور احميد سالم الصوفي: **الأوضاع الدينية للمسلمين**، ص106.

(3) -ينظر حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة**، ص51.

(4) -George Makdisi: **The Rise of colleges**, p187,188.

ولعلّ من أهم العيّنات التي كانت واضحة في إتخاذ التّغيير المذهبيّ كوسيلة لتبوأ أحد المناصب المرغوبة نجد من المجموعة الفردية العالم **شهاب الدين مُحَّد بن أحمد الفرياني التونسي**(ت859هـ/1455م)، حيث قال ابن عماد أنّه بعد قدومه لديار المشرقية "...تحول عن مذهب مالك، وأدعى أنّه يقلّد الشّافعيّ وولّي قضاء نابلس..."[1].

أمّا من مجموعة الأسر فأهم من صرّحت التّراجم إنتقالها المذهبيّ بدافع وظيفيّ وتكوين وجاهة ومصدر ماديّ هي **أسرة موسى المصمودي** التي تجذرت بمدينة الطائف مع أوّل أفرادها وهو موسى بن عبد الرحمن شجاع الدين (ت ق7هـ/13م)، حيث يسرد السخاوي عن التّغييرّ المذهبيّ مع **عيسى** (ق 7هـ/13م) إبنه "...وجده موسى كان مالكيًّا ونشأ إبنه كذلك ثمّ لما مات قاضي الطائف ابن المرحل تحول شافعيًّا وولّي قضائها وتبعه بنوه"، أين اِستمرّ سيطرة الأسرة على القضاء الأصغر لثلاث أفراد منها قبل أنّ يقرّر **عمر** (820-؟هـ/1417م-؟م) وهو من الجيل الثالث أنّ يترك القضاء وينتقل إلى قرية أبي الأخيلة التي إستلام فيها الإمامة[2]، لينته عهد الأسرة في القضاء الأصغر بسبب ذلك.

ومنها إلى **أسرة الفاسي** أين وجدنا أنّ فرعها الأوّل قد حافظ على مذهبيته المالكيّة جيلا بعد جيل، والأمر نفسه بالنسبة لفرعها الثالث بإستثناء أحد أفرادها وهو **عبد اللطيف بن أحمد**(ت822هـ/1419م)، الذي غيّر مذهبه للشافعيّة عكس أبيه وأخيه وأخواله من أسرة النويري، وما قد يفسر لنا ربما تحوله هذا إذا ما دققنا في أسماء ممن تتلمذ عليهم في الفقه وأذنوا له في التّدريس والإفتاء نجد أنّ جلّهم كانوا من الأعلام الشّافعيّة البارزين[3]، ومع أنّه لم يصل لتداريس الكبار إلاّ أنّ مذهبيته هذه قد أدّت إلى تعيينه كمعيد لدرس الفقه في المدارس الكبرى كالصلاحية بمصر والمجاهدية بمكة.

أمّا الفرع الثاني فكان أكثر وضوحا بإتجاه العديد من أفرادها إلى المذهب الحنبليّ منذ القرن 8هـ/14م، والذي كان دافعها منذ الوهلة الأولى التّحصيل الوظيفيّ في البيئة المكيّة، وخلق فرص جديدة ضمن سيطرة الأسرة المشرقية على العديد من المرافق الوظيفيّة، وما يمكن أنّ نسوقه من أمثلة لإبراز هذا الجانب بداية بأحد أفرادها وهو

---

[1] -ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج9، ص381.

[2] - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، 98.

[3] -كالجمال مُحَّد بن ظهيرة(ت817هـ) وابن الملقن(ت804هـ) وبرهان الدين الابناسي(ت802هـ) وجلال الدين البلقيني(ت824هـ) ينظر شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص322.

أبو المكارم أحمد بن مُحَّد عبد الرحمن الفاسي المالكيّ (ت753هـ/1352م)[1] الذي لم تتسنّ له الفرصة كإخوته من تقلّد المناصب، وكذا إبنه **أبو الفتح وليّ الدين مُحَّد** (ت796هـ/1394م)[2]، أمّا إبن هذا الأخير وهو **مُحَّد** (ت بعد830هـ/1427م) فقد غيّر مذهبه لشافعيّ لكن يبدو تنقله إلى بلد كلبرجا من الهند لم تسنح له الفرصة أيضا لتقدّم في أحد المناصب، ولكن الفرصة كانت أوفر لإبنه **موسى**(ت بعد850هـ/1446م)[3] الذي إختار المذهب الحنبليّ على ما سار إليه أعمامه، فوكّل إليه إنابة القضاء والإمامة عن عمه، أمّا المثال الآخر الذي ظهر معه هدفهم من التّغيير بشكل صريح هو النصّ الذي أرفق بسيرة أحدهم بعد الإستحداثات الجديدة الخاصة بالقضاء، مما أكّد مدى تأثير النظام المذهبيّ الوظيفيّ في إتجاه الفرد للتغيير كنمط لبلوغ، حيث يقول المقريزي عن **عبد اللطيف بن أبي الفتح مُحَّد الفاسي** (ت853هـ/1449م) "لم يزل سلفه فقهاء مالكيّة، فلمّا أحدثوا بمكة قاض للحنفيّة وقاض للمالكيّة وصار بها ثلاث قضاة أحبّ أنّ يكون رابع الثلاثة فقال أنا حنبليّ، وسعى أنّ يكون بمكة"[4] وهو ما تمّ، وهذا التّغيير في ما يتبيّن من سيرته قد فتح له أيضا أبواب الوجاهة والأرزاق على أوسعه، فزيادة على القضاء بمكة جُمع له معها قضاء المدينة، فكان أوّل حنبلي تفرّد بقضاء كل منها، وإستلام أيضا منصب تدريس الفقه الحنبليّ بالمدرسة البنجاليّة بمكة أوّل ما أنشئت، بالإضافة إلى إمامة مقام الحنابلة بعد موت ابن عمه علي (ت806هـ/1403م)[5]، ولكن في الحقيقة لو إتبعنا أوّل تغيير بدافع المناصب لم يكن مع عبد اللطيف هذا بل مع عمه **عبد اللطيف ابن أبي المكارم أحمد** (ت772هـ/1370م) الذي طمع في منصب إمامة مقام الحنابلة بعد صهره الإمام الجمال مُحَّد بن القاضي جمال الدين الحنبليّ[6]، وبسبب ذلك تقدم عدد منهم في إحصاءاتنا الوظيفيّة كالإمامة والقضاء وتدريس الفقه الحنبليّ، كما يتجلّى في الخارطة المذهبيّة الوظيفيّة التي أعددناها لهذا الفرع:

---

(1) –تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص171.

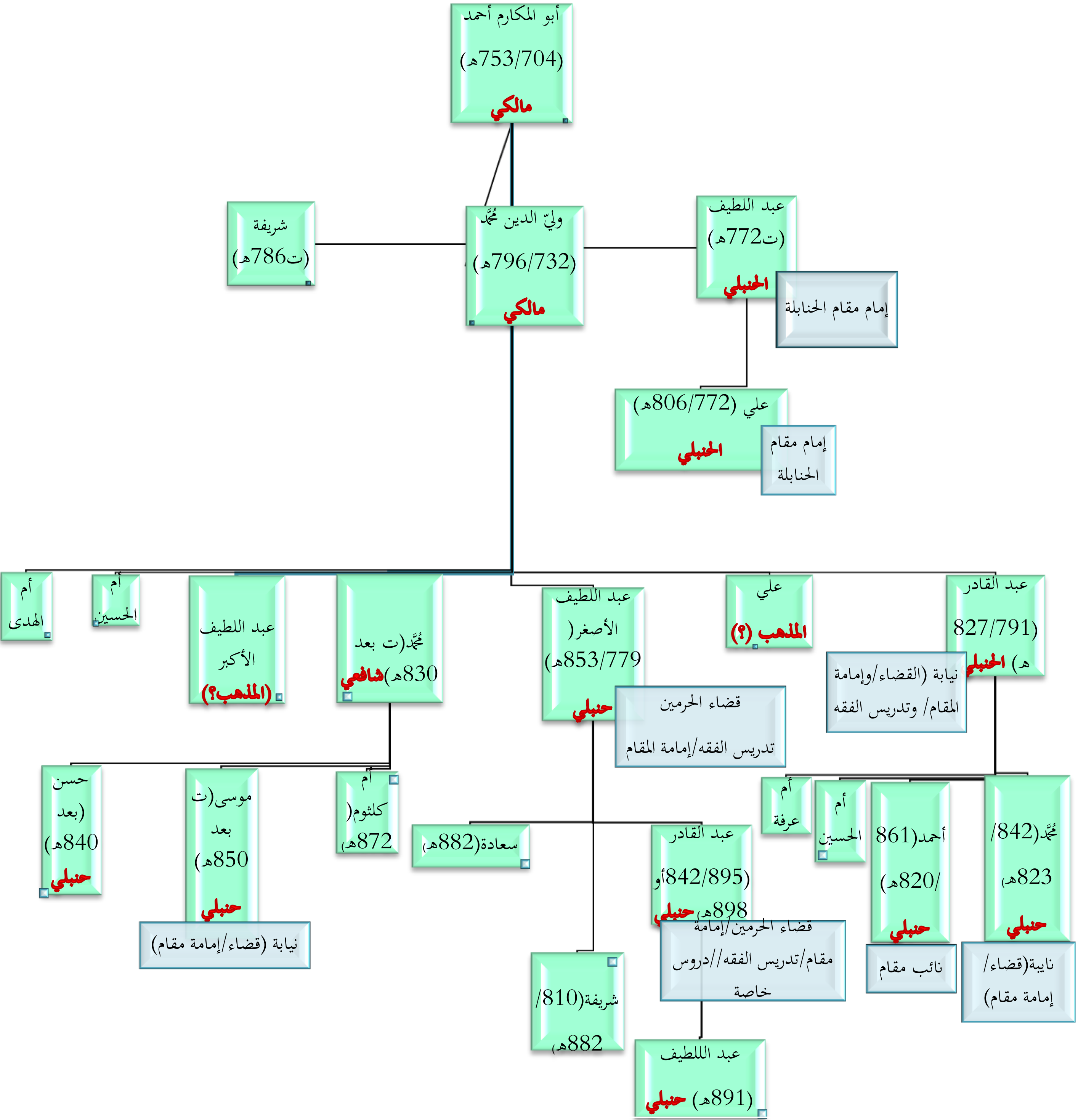
(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص43.

(3) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص189.

(4) – نفسه: ج4، ص334.

(5) –ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص68، 69. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص334.

(6) – تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج5، ص487.


أبو المكارم أحمد (753/704هـ) مالكي
شريفة (ت786هـ)
وليّ الدين مُحَّد (796/732هـ) مالكي
عبد اللطيف (ت772هـ) الحنبلي
إمام مقام الحنابلة
علي (806/772هـ) الحنبلي
إمام مقام الحنابلة
أم الهدى
أم الحسين
عبد اللطيف الأكبر (المذهب؟)
مُحَّد (ت بعد 830هـ) شافعي
عبد اللطيف الأصغر (853/779هـ) حنبلي
قضاء الحرمين تدريس الفقه/إمامة المقام
علي المذهب (؟)
عبد القادر (827/791 هـ) الحنبلي
نيابة (القضاء/وإمامة المقام/ وتدريس الفقه
حسن (بعد 840هـ) حنبلي
موسى (ت بعد 850هـ) حنبلي
نيابة (قضاء/إمامة مقام)
أم كلثوم (872هـ
سعادة (882هـ)
عبد القادر (842/895أو 898هـ) حنبلي
قضاء الحرمين إمامة مقام/تدريس الفقه//دروس خاصة
أم عرفة
أم الحسين
أحمد (861/820هـ) حنبلي
نائب مقام
مُحَّد (842/823هـ) حنبلي
نايبة (قضاء/ إمامة مقام)
شريفة (810/882هـ)
عبد الللطيف (891هـ) حنبلي

كما لا نستبعد كذلك هدف القاضي المالكيّ بدمشق **جمال الدين مُحَّد بن عبد الرحيم السلمي المسلاّتي الطرابلسي** (ت771هـ/1369م) في جعل إبنه **سري الدين مُحَّد**(ت799هـ/1397م) يتفقّه في مذهب الشّافعيّ على يد أخواله الشّافعيّة من أسرة السبكي حتىّ يكون حظّه أقوى، قال إبن حجي "..كان...يشغل ولده هذا بالتفقّه على مذهب أخواله ونشأ عندهم..."[1]، وهو ما كُلّل في نهاية المطاف بقدرته على النّيابة على قضاة الشّافعيّة ثمّ الإستقلال به في فترتين من حياته، هذا عدا التّداريس الشّافعيّة التي تملّك ولايتها.

ولكن يجب أنّ نشير إلى ملاحظة مفادها أنّه رغم هذا التّنقل المذهبيّ فإنّه لا يعني أنّ نعتبر فئة المالكيّة ليس لها حظّ، بل بالعكس فكما أشرنا في الفصل التمهيدي والمبحث الأوّل من الفصل الأوّل والثالث أنّ هذه الفئة بذات كان مرحبا بها في ظل سياسة إحياء المذهب المالكيّ بعد دحض التّشيّع، والأرقام الإحصائيّة للمناصب المالكيّة التي تحصلنا عليها كافية لتأكيد حظّ هذه المجموعة رغم الظروف والإمتيازات التي تمتّع بها الشّافعيّة والحنفيّة من فرض وجودها في كافة المناصب، ولو كان الكثير منها متأخرة الإستحداثات كالقضاء، كما لعب المذهب دوره في الإستقطاب سواء من علماء المشرق أو المغرب المولدون بالمشرق **كشمس الدين مُحَّد بن عبد الرحمن المغربي** (ت892هـ/1487م)[2] الذي ينحدر من أسرة مغربية من الخليل من أرض فلسطين، فتحول على حسب مجير الدين أثناء مجاورته بالقدس الشريف عن المذهب الشّافعي إلى مذهب الإمام مالك ليباشر إمامة مقام المالكّية بالمسجد الأقصى كنائب، وكذلك نائب القضاء **أمين الدين بن عبد العزيز بن عبد الرحيم السلمي المسلاّتي**(ت764هـ/1363م) تحول عن المذهب الشّافعيّ الذي إنتقل إليه جيله من أسرته المسلاّتية الطرابلسية المغربية وعاد لمذهب أباءه المالكيّ وناب عن عمه جمال الدين مُحَّد (ت771هـ/1369م) في قضاء المالكيّة في دمشق[3].

[1] -ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص230، 231..

[2] -مجير الدين الحنبلي(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص253.

[3] - ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج5، ص265.

ومن المفارقات النادرة التي لاحظنها في مجموعتنا هو مغادرة أحد أفراد **أسرة الباجي** من المغرب الأدنى من إطار المذاهب السّنّيّة وبالتحديد من المذهب الشّافعيّ إلى الشّيعيّ وهو **جمال الدين مُحَّد بن منظور الإفريقي** (ت711هـ/1311م)[1]، إذ أجمعت بعض سيره أنّه على مذهب الشّيعة المعتدلة من غير الرافضة، إلاّ تقي الدين المقريزي الذي عدّه من أعيان الشّافعيّة وكبارها، وإنّ كنا نميل إلى الرأي الأخير لأنّ جمال الدين كان قد تبوّأ مناصب حسّاسة التي لا يقلّد فيها إلاّ من كان على المذاهب السّنّيّة الأربعة وهي: قضاء طرابلس وكتابة الدّسْت، ضف إلى ذلك لم يذكر أّنّ أحدا من أفراد عائلته قبله أو بعده قد كانوا أو بقوا على التّشيّع، والراجح أنّه ربما كانت مغادرته في أخر عهده، أو ربما الأصح أنّه كان يميل لتشيّع دون الّتنقل التّام، لأنّ سياسة الحكام آنذاك قائمة على محاربة هذا المذهب قلبًا وقالبًا، فليس من المعقول أنّ يُقْدم جمال الدين على هذا التّحول وهو معروف بقربه وعلاقة عائلته القوية بسلاطين آنذاك[2]، والله أعلم.

وختمًا لهذا العنصر فإنّ ظاهرة التّنقل بين المذاهب لم تنطلق ولم تتوقف على أعتاب الجالية المغربية، بل كانت عامة وشائعة بين أواسط العلماء والفقهاء، ودليل هذا أنّ أحد أبناء جلدتهم جلال الدين عبد الرحمن السيوطي القاهري الشّافعيّ (ت911هـ/1505م) المعاصر لتلك الفترة قد تنبّه إليها وألّف كتابًا خاصًا سماه "إختلاف المذاهب"، أين عالج في فصله الرابع بالخصوص الإنتقال من مذهب إلى أخر، وبيّن أسبابًا تبرّره وأخرى تمنعه، ولا مانع أنّ نعرج على وجهة نظره فيه دون الخوض في مسألة التّحريم والإجازة، لأنّ هذا ليس هدفنا من دراستنا بقدر الوقوف على الأسباب العامة ووضع المغاربة منها، لاسيما مع غياب الدوافع الأساسية للأغلبية كما قلنا لتحوّلهم، وعلى كل فقد حدّدها في ثلاث أحوال رئيسيّة وهي أنّ يكون إنتقال الفقيه غرضه:

أ/ ديني: ودافعه صورتان، وهي أنّ يكون فقيها في مذهبه ولكن قد ترجّح عنده المذهب الجديد، لما رآه من وضوح أدلته، أو أنّ يكون عاريًا من الفقه وقد إشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ووجد الآخر سهّلا.

ب/أنّ يكون دافعه لا دينيّ ولا دنيويّ بل مجردا عن القصدين.

---

[1] - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج7، ص285، 286، 287. صلاح الدبن بن ايبك الصفدي(ت764هـ): **نكث الهميان**،ج1، ص261. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج6، ص15. جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص248. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج2، ص114.

[2] -كان والده جلال الدين مكرم(من أهل القرن 7هـ/13م) من الوجهاء والمقربين لسلطان الملك الكامل ناصر الدين الأيوبي(ت635هـ) وكان في خدمته ويحضر مجالسه الخاصة، وهو ما سار عليه إبن منظور من قُربه لطبقة الحاكمة، وإبنه قطب الدين أبو بكر(ت752هـ) من بعده كذلك. ينظر تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج4، ص150. صلاح الدبن بن ايبك الصفدي(ت764هـ): **الوافي بالوفيات**، ج10، ص165. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المقفى الكبير**، ج7، ص285.

ج/أن يكون الحامل له أمرًا دنيويًا كالوظيفة أو القرب من الحكام وأهل الدّنيا أو طمعا في مرتب، وهنا الفقيه إمّا أن يكون فقيها ويريد التّغيير لهذا الغرض فقط، أو أنّ يكون عاريًا من الفقه وليس له من مذهبه سوى الإسم، ممثلاً بذلك غالبية متعمميّ زمانه من أرباب الوظائف في المدارس[1].

في الحقيقة يمكن أن نجتهد بأنّ نقيس ونوافق على وجهة بعض أرائه هذه على مجموعتنا، فقد بيّنّا أنّ الأسباب تنوّعت بين انجذاب مذهبيّ سببه مذهبيّ بحت، أو التأثر بأحد الشيوخ، أو الأقارب، أو اجتماعيّ سببه المولد والنشأة، أو دافع وظيفيّ معلن، وهؤلاء كانوا كما جاء قلّة، سببه الأوّل البحث عن الوجاهة والإسترزاق، لكن في نفس الوقت لا يمكن أنّ نجزم برأي العُري الفقهيّ تماما لأنّنا لم نقف في فئة علماء المغرب الذين بين أيدينا على من ثبت عليه العريّ كليًا إلاّ نادرًا[2]، بل ما بين مشتغل في مذهبه الأوّل أو مذهبه الأوّل وثاني معا، هذا عدا النماذج التي تمتّعت بسجلّ بارز في الإشتغال والتّحصيل وتعمق الفقهيّ قبل وبعد التّحول، وصلت في كثير من الأحيان إلى درجة الإجتهاد والمنتهى فيه ومَلَكة في الإفتاء، كما أنّه إذا ركزنا في رأي جلال الدين السيوطي الأخير نجد أنّ حكمه كان قد تزامن مع زمنه من منتصف القرن التاسع إلى بدايات القرن العشر هجري أين تفشت فيها كثيرا هذه الظاهرة، وأصبحت آلية التّولية بالواسطة والرّشوة معيارا للكثير من المدارس الفقهيّة بدل الأهلية، وقد أشار تقي الدين المقريزي كثيرا في خططه إليها وما نتج عنه من تدحرج وإندثار هذه المؤسسات، هذا عدا الإشارة الهامة التي أضفها جلال الدين السيوطي حول إيديولوجية شروط هذه المؤسسات التّعليميّة خصوصا في المرتبات ومدى تأثيرها على تغيير المذهب، وهذا حين قدّم فيها خبر أحدهم أنّه سأل شيخ الخانقاة الشيخونية أنّ يكتب له بولاية أوّل وظيفة تشغر فيها فسأله الشيخ عن مذهبه؟ فأجاب خبز وطعام(يعني طلب الوظيفة)، وكان الحنفيّة آنذاك في هذه الخانقاة لا يستفيدون من هذا الإمتياز عكس نظراهم من باقي المذاهب[3]، والتي من شأنها أنّ تُغري من ليس على مذهب المتقدم فيها.

[1] -ينظر جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **إختلاف المذاهب**، ص41، 42، 43، 44.

[2] - تجسدت هذه الحالة النادرة في قاضي القدس المغربي مُحَمَّد بن أحمد بن سليمان بن أحمد بن عوجان(795-842هـ/1393-1438م). ينظر السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص310.

[3] - ينظر جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **إختلاف المذاهب**، ص42.

ثالثا: التّوارث الوظيفيّ.

إنّ من أهم السبل لظفر بالمناصب وحفاظ عليها هو توراثها، وهذا ما سلكته بالضبط الكثير من الأسر المغربية، تماما مثل توارثهم الرأسمال الثقافي، وما كان هذا الأخير إلاّ خطوة لتهيئة أفراد الأسرة كما أوضحنا لتسنّم مقاليد المناصب، مع أنّ دواوين الطبقات والتراجم لم تعمد إلى إظهار مسألة التوارث الوظيفيّ كثيرا رغم أهميتها في التّحصيل وحصر الوظائف ودوام الوجاهة الإجتماعيّة والدينيّة والسّياسيّة.

وعلى العموم لو رجعنا قليلاً ودققنا في نماذجنا من الأسر التي تردّدت أسماء أفرادها معنا فيما مضى من الفصول، نجد أنّ نمط توارثها للمناصب قد أخذ عدّة صور **كالتوارث المنهج الوظيفيّ للعائلة**، أي تخصّص أعضائها في أحد مجالات الوظائف دون أنّ يكون هناك وراثة لنفس المكان أو المؤسسة، كالأسرة المحمدية القفصية التي سار فيها الحفيد علم الدين مُحَّد بن مُحَّد بن ناصر القفصي (ت805هـ/1402م) على مسار جدّه شمس الدين مُحَّد (ت753هـ/1352م) في القضاء، غير أنّ عمل الجد لم يتجاوز نيابة القضاء المالكيّ عن أحد قضاة دمشق، بينما الحفيد كان قد ناب في الحكم هو الآخر على عدّة قضاة ثمّ إنتقل إلى تولّي قضاة القضاة في عدّة مدن من بلاد الشّام[1].

لكن أهم صور طرق التّوارث التي إعتمدوا عليها والتي لعبت دورا محوريا في تسهيل وصول أبناء العائلة إلى مقاليد المناصب هو **تمرير المنصب** من الأب إلى الإبن فالحفيد وما إلى ذلك من محيط الأسرة، وقد ضبط ذلك أحيانا على نوع معيّن من المناصب، كفرع الثاني المكيّ من الأسرة القسطلانية التي توارث أفرادها الستة منصب إمامة مقام المالكيّة بالحرم المكيّ، أمّا فرعها الأوّل المصري فكان تقريبا جلّ أعضائه قد ركزوا في توارثهم في منصب خطابة جامع القلعة وجامع عمرو[2].

ومن الأمثلة كذلك أسرة عبد الرحمن المغربية التي دار توارث الأخوين على تدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة المستنصرية[3]، ومنها إلى أسرة ابن الحاج التّجيبي الأندلسية التونسية التي توارث الأبناء مهنة والدهم في إمامة محراب المالكيّة بالجامع الأموي[4]، أمّا أسرة العجيسي البجائية فقد إنصبّ إهتمام الأب في تدريس الفقه المالكيّ،

---

(1) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص13. الصفدي(ت764هـ): **أعيان العصر**، ج4، ص463.

(2) –يراجع الفصل الثاني.

(3) –ابن الفوطي(ت723هـ): **الحوادث الجامعة**، ص81.. ابن فرحون(ت799هـ): **الديباج المذهب**، ج1، ص448، 449.

(4) –ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج1، ص420. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ص67.

وقد خلفه إبنه في نفس الإهتمام وحتّ الأماكن التّدريسيّة التي كانت في حوزته، ومن النماذج أيضا التي إنصبّ توارثها فقط على القضاء أسرة شمس الدين السبتي وأسرة الغمارية وجلّ أفراد أسرة ابن فرحون التّونسية.

وقد يرتكز التمرير على أزيد من منصب ونوّع، كأسرة التلواني أين تقلّد مُحَّد بن علي نور الدين (ت880هـ/1475م) وظيفة تدريس الفقه الشافعي في الجامع المقسي التي كانت بيد والده علي(844/760هـ)، أمّا الإبن الثاني إبراهيم (ت897هـ/1492م) فقد تولّى التدريس في نفس الأماكن بعد أخيه بالإضافة إلى المدرسة الحاجبية التي كان والده يدرّس فيها، كما ورثا عن والدهما أيضا مشيخة رباط البيبرسية[1].

أمّا في أسرة الجابري فقد اِستقرّ مُحَّد (ت889هـ/1484م) في مناصب والده خليفة (ت833هـ/1430م) بعد وفاته، في كل من إمامة المالكيّة بالمسجد الأقصى ومشيخة زاوية القادرية ومشيخة المغاربة، بينما الحفيد مُحَّد بن مُحَّد بن خليفة (851-؟هـ/1447م) فقد ورث من والده بعد وفاته كل من إمامة جامع المغاربة بالمسجد الأقصى ومشيخة القرآن بالمدرسة السلامية وغيرها[2].

وكان نمط وراثة المناصب في الواقع من الوسائل الشائعة بين أواسط مجتمع العلماء عامة، أين كان العديد من أصحاب المؤسسات على سبيل المثل يشترط أنّ ينتقل التّدريس إلى أبناء المدرّس الأوّل أو أنّ يحتفظ بها لذرية الأسرة، وقد مرّرنا بالكثير من الأمثلة حولها في فصول الدراسة، أو أنّ يكون مطلبا سلطويّا إذا إغتبط السّلطان بكفاءة أحد العلماء العلميّة وبأسرته، حيث نقل عبد الرحيم الإسنوي(ت772هـ/1370م) نصًّا في غاية الأهمية حين أراد السّلطان الظاهر بيبرس أنّ يجعل وراثة مدرسته في يد سلطان العلماء عبد العزيز بن عبد السلام المغربي(ت660هـ/1262م) قائلا "ولما بنى الملك الظاهر مدرسته بالقاهرة سأله أنّ يكون مدرّسا بها فقال إنّ معي تدرس الصالحية فلا أضيق على غيري، فسأله أنّ يشترط في وقفها أنّ يكون لأولاده، فقال: إنّ في هذا البلد من هو أحقّ منهم..."[3]، ورغم هذا الرفض في تمرير المنصب لأولاده وكذلك منصبه في المدرسة الصالحية التي

(1) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص263. ج11، ص102. ج1، ص84.
(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص187. ج9، ص105. ج8، ص44.
(3) –عبد الرحيم الاسنوي(ت772هـ): **طبقات الشافعية**، ج2، ص84.

سلّمه لتلميذه القاضي تاج الدين إبن بنت الأعز[1] فإنّه يدلّ على مدى فعالية مثل هذه الطلبيات في حصر بعض المناصب في أسر بعيّنها.

ولم تكن هذه العوامل الوحيدة التي غذّت وساعدت الأسر العلمية على إرث المناصب بل اعتمدت وطورت بدورها أساليبها الخاصة، **فإنابة الأقارب** في المناصب الأساسية كانت إحدى هذه الأساليب التي مهّدت وساهمت في حفظ المناصب داخل محيطها لفترات أطول، وبالتالي خلق لها جذور اجتماعيّة ووظيفيّة بما أنّهم من أصول وافدة، وهو ما فعلته على سبيل المثل لا الحصر الأسرة القسطلانية والفاسية، فكما لاحظنا اعتمدت في الغالب على الأبناء والأقارب أو من يؤتمن جانبهم من خارج الأسر أحيانا، بل وبتنصيب الأبناء حتىّ وهم تحت سِنّ التّأهيل وتسخّير نوبا لهم من نفس البيت إلى غاية تأهيلهم عمرًا وعلمًا، وهي خطوة في الحقيقة وإن كان لا نبرّرها قد جنبتهم تطلع أطراف منافسة أخرى لمقاعدهم لفترات أطول.

أمّا الأسلوب الثالث الذي لاحظناه قد اتخذ لتوارث المناصب هو كثرة **التّنازل**، كتنازل الأب لإبنه أو صهره أو أحد أفراد البيت أثناء حياته تأكيدًا لخلفته من بعده في منصبه، أين يبقى على عاتق المستفيد من التّنازل أن يثبت منصبه بالتعيين في هذه الحالة بعد وفاة المتنازل، كحال جمال الدين أبو يعقوب يوسف الزواوي (ت683هـ/1284م) الذي كان قد استفد من التنازلات العديدة من قريبه زين الدين عبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي(ت681هـ/1282م)، كمنصب قضاة القضاة بدمشق حيث اِستمرّ بالحكم مدة سنين بإذن السّلطان من غير تولّية مستقلّة، ثمّ سعى لنفسه بالاستقلال فأجيب إلى ذلك في حياة الشيخ زين الدين الذي كان يداريه ويخدمه ويهاديه على حدّ وصف اليونيني (ت726هـ/1326م)[2].

أمّا الأسلوب الآخر هو إستغلال المتولّي المناصب الإدارية كنظارة أو مشيخة إحدى المؤسسات **وتقييد مستند أو وصيّة** لأبنائه في إدارتها من بعده، مثلما أسلفنا في نموذج أسرة عبد الله المراكشي بمشيخة زاوية عمر المجرد بالخليل[3].

---

(1) -ابن الكثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج13، ص236.

(2) -اليونيني(ت726هـ): **ذيل مرآة الزمان**، دار الكتاب الإسلامي، ط2، ج4، ص239.

(3) -يراجع الفصل الرابع.

وهذا الحرص من الأسر على حفظ الوظائف كان دافعه ماديًّا في الأساس بكونها مناصب نظامية مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى الموارد المالية التي كانت تصلهم من جهات أخرى كهدايا ومن مصادر الأوقاف، وهو ما دفع تقي الدين المقريزي إلى التنويه إلى هذه الظاهرة في الأسر آنذاك بقوله أنّهم كانوا يتوارثون هذه المرتبات إبنا عن أب، ويرثها الأخ عن أخيه، وإبن العم عن إبن العم[1].

ولكن هذا السعي من الأجيال الأولى في إرث الوظائف والحفاظ عليها قد تغيّر في مرحلة ما وانتقل إلى بيوتات أخرى، وسنكتفي حاليا بذكر بعض الأسباب:

– كإنقطاع نسلها، مثلما حدث في الفرع الثاني المكيّ من الأسر القسطلانية، التي إنقطع تولّيها لمنصب إمامة المقام المالكي مع أخر فرد وهو عمر بن عبد الله القسطلاني (ت765هـ/1364م)

– أو بسبب التّنازل عن المناصب إلى خارج إطار العائلة، مثلما وقع في البيت الزواوي الثالث الذي تنازل فيه الأب عيسى بن مسعود بن منصور الزواوي (ت773أو 774هـ/ت1371أو 1372م) عن التدريس بالمدرسة القمحية لإبنه علي (ت769هـ/ت1367م)، ثمّ قام هذا الأخير بالتنازل عنه بدوره لغيره بسبب زهده وتصوفه[2]، وهو ما حال دون إنتقال المنصب وإستمراره لأولاده من بعده.

وهو نفس ما قام به إبراهيم بن علي التلواني(ت897هـ/ت1492م)، حيث تنازل عن مشيخة رباط البيبرسية الذي ورثه عن أخ فأب برغبته إلى الشيخ عبد القادر بن النقيب[3].

كما قام أبو اليسر مُحَّد (ت877هـ/1472) من أسرة إبن النقاش المغربية بالتنازل عن نصف منصبه في المدرسة الظاهرية القديمة لصالح مُحَّد بن عبد المنعم الجوجري(ت889هـ/1484م)[4]، فكان ذلك سببا غير مباشر لبداية نهاية إنتقال المنصب لغير أبناءه.

---

[1] –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **المواعظ**، ج3، ص92.

[2] –ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص111.

[3] –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص84.

[4] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص125.

رابعا: المصاهرة.

فكما لعبت القرابة العائلية دورا هاما في تكوين النظام الوراثي للمناصب كان للمصاهرة دورٌ محوريٌ هي الأخرى، سواء في توطيد النخب الجديدة في المجتمع وتقوية أوصالهم أو سواء بتمهيد لهم في تسلّم خلافة الوظائف مع المصاهر الأوّل أو الأبناء من بعده، **فأسرة ابن فرحون التونسية** التي جاء على لسان أحد أبناءها وهو عبد الله بن فرحون (ت769هـ/1367م) حول زواج والده مُحَمّد (ت721 أو722هـ/1321 أو1322م) في المدينة من البيت الشريف عبد الواحد الحسيني الثابت النسب بالقاهرة سنة 692هـ/1293م وما كان نتاجه من فوائد عليهم عند إستقراره قائلا "وكان في تزوج أبي بالشريفة البرّ التام بنا، إذا ألحقنا بنسب النبي ﷺ، وسيرنا من ذريته إجماعا، وشرفاء عند أكثر العلماء"، وهذه الرابطة مع المجتمع أولا والعلماء ثانيا قد مهّدت لهم الطريق بعد تكوين مورثهم الرأسمال الثقافي من ترشيحهم إلى خطّة قضاء المالكية أوّل إستحداثها وتوارثها، هذا عدا الإستفادات المادية التي كانت تصلهم من القاهرة من وقف بلقيس الخاص بالشرفاء[1].

كما كان لمصاهرة **أحمد بن علي بن مُحَمَّد الفاسي**(ت819هـ/1416م) مع القاضي أبي الفضل النويري(870هـ/1465م) دور في تسهيل النّيابة عليه في العديد من القضايا، ثمّ مصاهرة أمير مكة حسن بن عجلان له على إبنته أم هانئ الفاسية قد فتحت له باب الوجاهة على حدّ وصف السخاوي "وكان معتبرا ببلده عند ولاتها ويدخلونه في أمورهم فينهض بالمقصود من ذلك"[2].

ومن النماذج التي جاء إنتفاعها بارزا من جراء المصاهرة هو **جمال الدين أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن عمر الزواوي**(ت683هـ/1284م) الذي تزوج بإبنة إبن عمه زين الدين عبد السلام بن علي عمر بن سيد الناس مُحَمّد الزواوي(ت681هـ/1282م)، فسهّل على جمال الدين الإستفادة من تنقل وظائف زين الدين إليه بعد تنازل هذا الأخير على ما بيده من وظائف كتدريس بالمدرسة الصلاحية بدمشق والزاوية المالكيّة بالجامع الأموي ومنصب قضاة القضاة المالكيّة له[3].

---

(1) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص707، 708.

(2) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص208.

(3) – عبد القادر النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج2، ص8،3.

أمّا **عبد الواحد بن جبارة المغربي** (ت826هـ/1423م) فزواج أبيه جبارة من إبنة الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مُحَّد بن علي بن مغيث الأندلسي (ت808هـ/1405م)، كان قد نتج عنه أن نقل له جده هذا وظائفه من إمامة المالكيّة بالسجد الأقصى ووظيفة التصدير[(1)].

كما إنّ انتقل منصب إمامة مقام الحنابلة بمكة إلى الفرع الثاني من الأسرة الفاسية المالكيّة لم يكن بذرته الأولى التّغيير المذهبيّ، بل هو نتاج مصاهرة **عبد اللطيف بن أبي المكارم أحمد بن أبي عبد الله مُحَّد الحسيني الفاسي** (ت772هـ/1370م) لإبنت الامام الحنبلي مُحَّد بن مُحَّد بن عثمان بن موسى الآمدي (ت759هـ/1358م)[(2)].

كذلك استطاعت أسرة المسلاّتي الطرابلسية المغربية من تكوين رابط إجتماعية مع أقوى الأسر المشرقية الشّافعيّة القضائيّة، حيث إندرج في خبرهم إرتباط قاضي القضاة **جمال الدين مُحَّد المالكيّ**(ت771هـ/1369م) بإبنة تقي الدين أبي الحسن علي السبكي، ومصاهرة إبنه القاضي **سري الدين مُحَّد المسلاّتي** (ت799هـ/1397م) من بعده بإبنة القاضي برهان الدين إبراهيم إبن جماعة (ت790هـ/1388م)[3]، وهذه الرابطة قد سهّلت لهم تمرّير وحفظ المناصب بينهم، مع طبعا ناصيتهم العلميّة والفقهيّة التي لا غبار عليها، فسري الدين تمكّن من ولاية تدريس الفقه الشّافعيّ بالمدرسة الشّاميّة الجوانيّة بعد بهاء الدين السبكي (ت785هـ/1383م) رغم صدورها بإسم غيره بمرسُوم سلطاني[4]، وكذلك إخراج المدرسة الركنيّة الشّافعيّة من يد إبن أخيه من أمه لصغره ولقوة علاقاته، وربما تجسّدت قوة نجاح رابطة المصاهرة عند إنتقال المناصب التي كانت بيد سري الدين لإبنه **جمال الدين**(ت814هـ/1411م) يوم وفاته مباشرة وهو لم يولد بعد، ووضع نواب له حتّ يتأهّل للمباشرة، مما يعني أنّ السّاعي في ذلك له هم أخواله من أسرة ابن جماعة المشرقيّة الشّافعيّة، لكن الحرص الذي بنته أسرة المسلاّتي في حفظ المناصب وموروثها الماديّ والإجتماعيّ قد تَبدّد مع هذا الصّبيّ، فقد ذكر إبن حجي في أحداث أخباره أنّ جمال الدين بن سري الدين قد أتلف ما خلف له والده من وظائف وأموالا ووقفاً،

(1) – مجير الدين الحنبلي(ت928هـ): **الانس الجليل**، ج2، ص245، 246.

(2) –ابن فهد(ت885هـ): **إتحاف الورى**، ج3، ص275.

3 – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ) **الدرر الكامنة**، ج5، 258. ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص231،230.

4 –النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص232، 233.

وصار أخر أيامه يسأل النّاس حتىّ طُلب له كفنًا عند وفاته سنة 814هـ/1411م[1]، لتُطوى صفحة مجد هذه الأسرة معه.

خامسا: الصِّلة بالوسائط.

إنّ أهم الطرق التي قد نلاحظ أنّها قد سهّلت لبعض العلماء التّوصّل إلى المناصب هي الصِّلة والصُّحبة التي جمعتهم بأهل الشَّوكة من أرباب الدولة والسّلطان، لاسيما في مجال التّعليم، لأنّه يجب أن ندرك أنّ أصحاب الأيادي البيضاء سواء من الأثرياء من التجار والعلماء وحتىّ الأمراء والسّلاطين الذين لعبوا دورًا في إنشاء العديد من المؤسسات التّعليميّة كانوا حريصين في كثير من الأحيان على أن تذهب الوظائف داخلها إلى العلماء الذين تربطهم بهم علاقة شخصيّة وصحبة، خصوصا السّلاطين والأمراء لأنّهم كانوا يَروْن في هؤلاء الوجه الشّرعيّ من خلال دعمهم كرجال دين ومنه خلق دعامة ورابطة غير مباشرة مع طلاّب العلم، هذا من جانب التّعليم أمّا في مجال القضاء والإمامة والخطابة والإدارة فإنّ الدّعامة والرابطة ستكون أوثق من خلال دعم العلماء الذين يَروْن أنّهم أكثر شهرة وقُربًا من العامة، وهذا ما كان يدركه العلماء، ولهذا حاولوا ربط علاقة جيدة تمكّنهم من إختصار وقت إنتظار فرص شغور الوظائف، ليس هذا فقط بل كان العلماء يحرصون على إبقاء رابطة وثقة مع شيوخهم حتىّ بعد مغادرة مجالسهم لأنّه في أحيان كثيرة يقوم الشيخ بتحويل منصبه سواء خلال حياته أو بعدها إلى تلميذه، وقد مرّرنا بهذا كثيرا بأنّ يتنازل له شيخه أو رَغب له شيخه بمنصبه أو جلس بعده إثر وفاته أو جعله نائبا عليه وما إلى ذلك.

فسليمان عمر بن سالم بن عثمان الزرعي المغربي (ت758هـ/1357م) مثلا ربطته علاقة قُرب بالسّلطان الناصر مُحَّد بن قلاوون (ت741هـ/1341م) منذ أن نفى عليه إشاعة عزل نفسه من السّلطة كما أوضحنا بإسهاب سابقا، فكان ذلك بمثابة فاتحة خير عليه أين سَيّر له العديد من المناصب العليا بعد عودته لمقعد الحكم أينما حَلّ، فكان انطلاقتها بتسليمه قضاة القضاة الشّافعيّة بالديار المصرية بعدما كان في دائرة القضاة الصغار بالشام، وحتىّ بعد عزله منها حفظ له مكانه وجعل بيده التّدريس بالمدارس الكبرى كالمنصورية وغيرها، وكذلك قضاء العسكر ثمّ قضاة القضاة بدمشق بعد عودته الثانية، ومشيخة الشيوخ وقضاء عسكرها والتّدريس بالعادلية الكبرى والغزالية والأتابكية، ثمّ لـمّا قرّر العودة نهائيا إلى مصر سخر له تدريس المدارس من جديد، ويبدو

[1] - ابن حجي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، ج1، ص230،231، 977.

أنّ إبن حجر العسقلاني قد أبدى إستيائه من تصدّيره للتدريس أين وصفه أنّه إذا تكلّم "...تكلّم بالفقيري" أي فقير العلم رغم مدحه له بحسن خلقه ومهاراته بالأحكام[1].

ثمّ نجد من النماذج التي توضح هذا المسلك **مُحَّد بن عبد الوهاب بن مُحَّد بن يعقوب المغربي** (ت918هـ/1447م) الذي كان قد جمع بين المصاهرة والصُّحبة، مما سهّل عليه ترسيخ قدمه وتسلّم القضاء، حيث يقول السخاوي في ملخص سيرته أنّه كان قاضي المدينة ثمّ لم يزل يجتهد حتّى ولّي قضاء مكة بعناية الخواجا ابن قاوان(ت889هـ/1484م)[2] سنة 879هـ/1474م، إلاّ أنّه قطنها سنة 882هـ/1477م أين تزوج بإبنه الجمالي بن نجم الدين بن ظهيرة فرسخت قدمه بها وإرتفع حاله بالنسبة لما كان عليه قبلاً، وابتنى درًا هائلة، ويبدو من سعيّه هذا وغِبطته بقضاء مكة بدل المدينة هو الإغراء الماديّ من الرّواتب والجاه، حيث يصف السخاوي أيضا في باقي سيرته أنّه عمد بعد وفاة زوجته الأولى إلى الزواج من إبنة الشريف أصيل لكن لم يظفر بطائل بعد وفاة والدها، ومع ذلك كوّن شبكة علاقات مكّنته من عقد همزة وصل مع السّلطان ففوّض إليه القضاء أينما حَلّ وإرتحل في ديار الحرم، فراج أمره[3].

أمّا **عبد الله الجمال السكسوني المغربي**(ت801هـ/1398م) فكان لأوّل قدومه حسب سيرته أنّ صحب والد المؤرخ تقي الدين المقريزي (ت845هـ/1441م)، ثمّ صحب بهادر المنجكي أستادار السّلطان الظاهر بيبرس برقوق، فيقول السخاوي فأخذ له تدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة الأشرفية المجاورة للمشهد النفيسي، وناله من بِرّه فركب البغلة وحسنت دنياه حتىّ مات أين كان ركوبها حكرا على طبقة الحكام والأمراء آنذاك[4].

أمّا بالنسبة **للتلمساني عمر بن سعيد بن يحي** (ت756هـ/1355م) فقد قام هو الآخر بالاتصال بخدمة نائب الشّام الطَنبغا بعدما كان مجرد أميناً في طاحونة أشْنَان بدمشق، فاستخدمه في البداية مع شهود الحكم ثمّ لمّا عُزل قاضي حلب سنة 752هـ/1351م قُدِّم عمر هذا مكانه، ويصف لنا إبن حجر هذا الحدث قائلا و"...اِستقرّ هذا بعد سعي شديد وتعجب النّاس من إقدامه على ذلك لما يعرفونه من جهله المفرط، وعدوها من

[1] -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ) **الدرر الكامنة**، ج2، ص159، 160. النعيمي(ت927هـ): **الدارس**، ج1، ص173، 174، 276. ابن كثير(ت774هـ): **البداية والنهاية**، ج14، ص14، 69. شمس الدين ابن طولون(ت953هـ): **الثغر البسام**، ص86.

[2] -ينظر ترجمته شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص53.

[3] -شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج8، ص137. **التحفة اللطيفة**، ج3، ص660، 661.

[4] -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج2، ص353، 354. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص74.

المعضلات..."[(1)]، وهذا التّجهيل كان قد رُمي به حتىّ من بعض فقهاء عصره كالقاضي شهبة الذي وصفه أنّه "...كان مُزجي البضاعة في العلم..."[(2)]، بينما الحسيني قال فيه أنّه "كان جهولاً"[(3)]، بينما إبن حبيب كان على النَّقيض من قولهم إذ أثنى على أخلاقه وتصرفه إلاّ أنّ رأيه هذا فيه قد هاجمه مخالفيه عليه وإعتبروه ما هو إلاّ نابع عن بُغضه على القاضي الذي كان قبله، وفي الواقع لم نقف على تفاصيل أكثر مما قد تساعدنا على تفنّيد هذا أو ذاك في أمر عمر هذا، لأنّ حتىّ إبن حبيب لم يعدّد لنا مكانته وقدرته في العلم، إلاّ أنّ مُخلّفاته من الأموال الجمّة والكتب النّفيسة[(4)] قد تحيلنا إلى إشتغاله بالعلم من جهة ومن جهة أخرى تجعلنا نكون صورة عن هدف وسعي عمر للوصول للقضاء، أمّا سبب غيظ الفقهاء البلديين عليه في عصره فربما كان سببه سحب الفرصة عليهم نظرا لهذا التوسُّط.

ومن الصور التي جمعت بين ظاهرة الوساطة وأحقية وراثة المنصب أو تعويضه ما أقدم عليه ابن حجر العسقلاني (ت852هـ/1448م) حين تكلّم مع عبد السلام بن داود بن عثمان المقدسي(ت850هـ/1446م) في أخذ شيء من الوظائف التي بيده إلى **تقي الدين الشمني القسنطيني**(ت872هـ/1467م)، وهو إبن شيخه الكمال مُحَّد الشمني (ت821هـ/1418م) بعد أنّ جلس له في مكان والده في مشيخة الحديث بالمدرسة الجمالية[(5)].

كذلك شخصية **شمس الدين مُحَّد بن تازمرت الغربي** (ت بعد738هـ/1337م) الذي كان أكثر الوعّاظ بروزا في رواق المغاربة بالجامع الأزهر آنذاك، وجدنا أنّ العلاقة القوية التي ربطته مع الدوادار الكبير ألجاي[6] ساهمت ساهمت على حدّ نقل ابن حجر العسقلاني لنا في حفظ مكانته في مجلسه الوعّظي بعد قرار المنع الذي أصدره السّلطان الناصر مُحَّد بن قلاوون (741هـ/1341م) في سنة 738هـ/1337م، ضد ولاية جميع الوعّاظ[7] الذين مثلوا دائرة خطر على السّلطة.

---

(1) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص167.

(2) –ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج2، ص90.

(3) – بن قَايْماز الذهبي(ت 748هـ):**ذيل العبر**، ص169، 42.

(4) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج3، ص137.

(5) –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص205.

6 – **ألجاي**: لم نقف له على ترجمة لإختصار الاسم الذي قدمه ابن حجر في سيرة تازمرت.

7 –ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج5، ص150.

أمّا عن المحتسب **يوسف بن مُحَّد بن علي بن مُحَّد بن أبي القسم الجمال الأنصاري الخزرجي الفلاحي التونسي** (ت875هـ/1470م) فإنّ وصوله إلى سلّم الحِسبة بالإسكندرية في سنة 849هـ/1445م لم يكن سهّلا أو محل صدفة رغم منزلته الفقهيّة والعلميّة، وهذا على ضوء كثرة الرّشوة عليها وإنتقالها من يد الفقهاء إلى أرباب السيوف كما أوضحنا، لاسيما في هذه الفترة الزمنية الحسّاسة، لكن علاقته مع تُنم بن عبد الرزاق الجركسي (ت868هـ/1463م) الذي كان محتسبا سابقا لها قد سهّلت عليه ولايتها بعده، وهذا ما أظهره شمس الدين السخاوي بقوله "...ولاّه إياها تنم نائبها في سنة تسع وأربعين لمزيد اختصاصه به بحيث إنّه سافر معه إلى حماة لما ولّي نيابتها في سنة إحدى وخمسين..."[1].

المبحث الثاني: ملامح الصراع الوظيفيّ.

إنّ أيّ نمط من أنماط التّحصيلات الوظيفيّة التي عدّدنها آنفا ما هي إلاّ في الواقع تجسيدا غير مباشر في معظمه لظاهرة التّنافس، التي كانت على أشدّها بين أواسط العلماء، إنطلاقًا من تكوين قاعدة علميّة وإجتماعيّة ومن ثمّ وظيفيّة وحتىّ روابط سياسيّة، ولكن تيار التّنافس هذا كان قد أخذ في مراحل عدّة اتجاهات ومسالك ملتوية وعنيفة، ومن ذلك:

أولا: الرّشوة (البرطلة).

كانت البرطلة[(2)] من بين الأساليب الشّائعة والبشعة التي انتهاجها العديد من العلماء آنذاك من أجل شراء أو سحب المناصب، أين كانوا على استعداد لبذل النّفيس للوصول إلى أحد المناصب الجليلة، أو حتىّ المتوسطة منها أو لعزل ذلك أو الإنتقام من ذاك، وما يدلّ على أنّ ظاهرة البرطلة قد كانت من العادات الشّائعة التي لم تلقَ رادعًا من السّلطة، بل كان على النّقيض من ذلك أن جُعلت الكثير من المناصب محلّ مساومة وتحويلها إلى رسوم تجاريّة[(3)]، ما دونته أقلام المؤرخين على أنّ بعض السّلاطين كانوا بأنفسهم قد غرسوا شتائلها وأشرفوا عليها، حيث حيث قيل مثلا أنّ السّلطان الملك الظاهر برقوق(ت801هـ/1398م) كان "...أوّل من أخذ البَذْل على الولايات حتىّ وظيفة القضاء وسائر الوظائف الدّينيّة..."[(4)]، بينما يشير ابن تغرى بردى أنّ السّلطان الصالح

---

[1] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص331.

[(2)] – البرطلة: هو معنى عامي كان مستعمل آنذاك، والمقصود منه الرّشوة المقدّمة لأصحاب النفوذ لقاء عمل دون مراعاة لقانون التوليّة. ينظر مصطفى عبد الكريم الخطيب: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة، د.م.ن، ط1، 1996م، ص71.

[(3)]- Houari touati, Jonathan berkey: **the transmission of in knowledge**, p1303

[(4)] –الشوكاني(ت1250هـ): **البدر الطالع**، ج1، ص164.

إسماعيل ابن الملك الناصر مُحَّد بن قلاوون (ت746هـ/1345م) كان قبل ذلك قد أنشأظ في عهده ديواناً للبرطلة كان مشهورا في الأقطار، فصار من له حاجة يذهب إلى صاحب هذا الدّيوان ويبذل لما يَرمُو من المناصب[1]، كما يذكر إبن إياس لنا في سياق حديثه عن الواقعة التي حدثت في ذي القعدة سنة 919هـ/1513م وبالتّحديد في عصر السّلطان قانصوه الغورى (ت922هـ/1516م) أنّه قام بتولية قضاة أربعة في يوم واحد قائلا في نصّ الحدث "...ولّى القضاة الأربعة في يوم واحد، فعدّ ذلك من النوادر الغريبة التيّ لم يسمع بمثلها قطّ، وأعجب من هذا السّلطان لم يأخذ من هؤلاء القضاة الذين تولّوا ولا الدّرهم الفرد، وقد فاته في ولاية هؤلاء القضاة الأربعة نحو إثني عشرة ألف دينار...فكانت ولايتهم على وجه العزّ والإقبال من غير سعي ولا كلفة بخلاف ما وقع لغيرهم من القضاة..."[(2)]، بينما يقول السيوطي عن السّلطان الأشرف قايتباي (ت901هـ/1496م) "أنّه لم يولّ مصر صاحب وظيفة دينيّة -كالقضاة والمشايخ والمدرّسين- إلاّ أصلح الموجودين لها...ولم يولِّ قاضيًا ولا شيخًا بمال قطّ"[(3)]، والقارئ لهذين النّصين يستنتج أنّ عملية البذْل أصبحت وكأنّها قاعدة شائعة للوظائف عامة وأنّ تجاوزها من قبل بعض السّلاطين يعدّ من النّوادر والعجب[(4)].

واعتبر George Makdisi أنّ المناصب العليا مثل القضاء والتّدريس في المدارس المرموقة كانت في نظر البعض من الوظائف التي تستحقّ بذْل المال عليها لأنّهم كانوا يعلمون أنّهم سيستردّون ما أنفقوا، فقاضي القضاة كان يستردّ ماله من الثروة التي تنهال عليه من الجهات العديدة، أمّا المدرس فيستردّها من غلّة المعهد أو المدرسة التي يتربع على رأس جهازها الإداري أيضا إذا ما جمع له معها وظيفة النَّظر[(5)]، فهذه السّياسة التي تبنّاها بعض السّلاطين والأمراء في بيع المناصب لملء خزائنهم دون الإهتمام بأهلية المتولّي علميًّا أو حتىّ أخلاقيًّا قد نتج عنها تأثيرات سلبية لاسيما على طريقة تفكير بعض النخب العلميّة عموما، وأدّت إلى تدحرج وإنهيار أسس الدولة وتصدّع المجتمع، وهذا ما عبّر عنه أهم مؤرخيّ ذلك العصر وهو المقريزي في 13ذي الحجة سنة 799هـ/1397م أثناء فترة حكم السّلطان برقوق والأمير بركة بقوله "... وإستمرّ سكنى الأمير برقوق حيث كان من الإصطبل...وتقاسم الأمر هو والأمير بركة فصارا فحلي الشول إليهما ترجع أمور الدولة بأسرها، إلاّ أنّ الولايات

[1] -ابن تغري بردي(ت874هـ): **النجوم الزاهرة،** ج11، ص292.

(2) -ينظر أحداث ذو القعدّة سنة 919هـ ابن إياس(ت930هـ): **بدائع الزهور،** ج4، ص351.

(3) -جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **تاريخ الخلفاء،** تح حمدي الدرمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، د.م.ن، ط1، 2004، ص360.

(4) - وهذا ما أكده كذلك أحد الباحثين في دراسته للقضاء آنذاك وعلق عن الموضوع بإختصار أنّه من المؤسف أنّ أضحى هذا المنهج عرفا لدى فقهاء وسلاطين ذلك العهد. مُحَّد الرحيل غرايبة: **مبدأ إستقلال القضاء ومدى مراعاته في العهد المملوكي (663-922هـ/1265-1517م)**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج14، العدد1، 1999م، ص183.

(5)- George Makdisi: **The Rise of colleges**, p201.

والعزل إذا انتظمت عند الأمير بركة في بيته...فإذا أراد أحد ولاية شيء من الأمور تحدث مع حاشية الأمير بركة حتىّ يتقرّر له ما يريد ثمّ يبعث بذلك الرجل إلى أخيه الأمير الكبير برقوق ويعلمه، مما أراد فيرضيه أيضا ثمّ يستقرّ فيما يقرّر فيه من الوظائف إمّا في الخدمة السّلطانية أو في مجلس الأمير الكبير برقوق، فكان هذا حال النّاس جميعا فيما يريدونه من الدولة وفي الظاهر صاحب الأمر الأمير برقوق، غير أنّ الولايات كلها من القضاء والحِسبة وولاية الحرب في الأعمال والكشف وسائر الوظائف لا سبيل أنّ ينالها أحد إلاّ بمال يقوم به أو بأدائه ويكتب به خطه **فتطاول كل نذل رذل وسفلة** إلى ما سنح بخاطره عن الأعمال الجليلة والرُّتب العليّة فدهى النّاس من ذلك بداهية دهياء أوجبت خراب مصر والشّام...على طول السنين..."[1]، بينما وصف إبن تغرى بردي الحال "...تجاهر النّاس بالبراطل فلا يكاد يولّى أحد وظيفة ولا عمل إلاّ بمال، وفسد بذلك كثير من الأحوال..."[2].

ومن هؤلاء الذين سلكوا هذا المنعرج حسب بحثنا من مجموعتنا **التلمساني شهاب الدين أحمد بن سعيد بن مُحَّد** (ت874هـ/1469م)، الذي لاقت مباشرته الأولى بالإسكندرية إستحسانا، لكن أثناء تولّيه قضاء دمشق كان على العكس تماما بأنّ أصبح من أبرز العلماء الذين سعوا إلى بَذلْ المال للحفاظ على منصبه، ويبدو أنّ مسعاه هذا وإنّ كنا لا نبرّره سببه هو كثرة المنافسة الغير شريفة الناتجة عن سياسة شراء المناصب كما قدمنا، حيث طُبع سجلّه بكثرة العزل ثمّ الولاية مما جعله في 10 شوال سنة 859هـ/1455م عند عزل منافسه زين الدين عبد الرحمن السويدي المغربي (ت862هـ/1458م) يخطو بخطوته نحو الإرتشاء للعودة لمنصبه ببذله خمسمائة دينار لذاك، ولكن رغم ذلك بقي يعاني من العزل المتكرّر، مما جعل إبن إياس يعلق في حوادث ربيع الآخرة سنة 874هـ/1469م عن حاله هذه قائلا "وتوفي القاضي شهاب الدين أحمد بن سعيد بن السويسي المالكيّ قاضي قضاة المالكيّة بدمشق...وكان من أهل العلم وجرت عليه أمور شتّى وأذهب أموالا جمّة على وظيفة القضاء"[(3)].

وهو نفس الطريق والمستنقع الذي اعتمدته **أسرة إبن عوجان المغربية** في محاولة حفاظها على منصب قضاء قضاة المالكيّة بالقدس داخل بيتها، **فأحمد بن سليمان بن أحمد بن عمر بن عبد الرحمن** (ت838هـ/1434م) رغم تصنيفه من العلماء الفضلاء، وسيرته الحسنة في تسيير منصبه في بداية مشواره فقد ثبت عليه اللّجوء للبذل حتىّ يبقى في منصبه، بعد أنّ عانى هو الآخر من سلبه منه مرارا، لأنّ هذا المنصب قد لقي إهتماما من نخبة

---

[1] -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج5، ص40، 41.

[2] -ابن تغري بردي(): **النجوم الزاهرة**، ج11، ص291.

[(3)] - ابن إياس(ت930هـ): **بدائع الزهور**، ج2، ص114.

العلماء بعد إستحداثه بهذه المدينة[1]، وإستمرّت المحاولة مع إبنه **مُحَمَّد** (ت842هـ/ت1438م) لوراثة مكان والده رغم كونه "...عارياً من العلم" عكس أبيه[2] كما كانت تصفه المصادر.

وورد في حال قاضي دمشق **أحمد بن مُحَمَّد الشهاب المريني**(ت896هـ/1491م) أنّه بذل المال هو الآخر، على حسب ما أشار إليه السخاوي الذي كان قد أثنى على مباشرته وعفّته بإستثناء تقصيره في أوقاف المالكيّة معلقاً بقوله "...لتقصيره فيها وكأنّه لبذله حين يرام عزله"[3]، ولم نستطع أنّ نثبت عليه هذا، لتفرّد السخاوي بهذا البذل لأنّ المريني يُعدّ من القضاة الذي حسنت سمعتهم وسلوكهم في القضاء بغض النظر عن قلّة بضاعته في العلم.

بينما لاقى أبناء **مُحَمَّد بن فرحون التونسي** (ت721أو 722هـ/1321 أو1322م) محاولة سلب للمناصب التي كانت بحوزته بعد وفاته، من قبل أهل الشر على حدّ وصف إبنه المؤرخ عبد الله بن مُحَمَّد بن فرحون (ت769هـ/1367م)، حيث قال أنّهم بذلوا عند الأمير منصور مبلغا جيدا حتىّ تكون كل وظائف والده مُحَمَّد لهم ويخرجونهم منها، مما جعل الأمير يستغلّ الأمر ويساوم الأبناء بإرساله مراسلة إلى شيخ الخدام بالمدينة المنورة ظهير الدين بأنّه قد حصل من المال في وظائف والدهم كذا وكذا من أطراف منازعة فليدفع أولاد المتوفي مُحَمَّد ابن فرحون التونسي نفس المبلغ وإلاّ أخذها منهم للذي بذل له، وقد ذكر عبد الله الحوار الذي دار بينهم وبين شيخ الخدام بعد هذه المراسلة لإسترداد المناصب بإختصار أنّه قال لهم هل في حالكم شيء ولو ألف درهم؟ فكان ردنا أنّنا لا نملك إلاّ بيتنا ونفقة حَبٍ أوصي بثلثها، وأنّه "...إنّ كتب الله قسمته وإلاّ فهي رَزيّة بليّة نرجو من الله العظيم الكشف عنها والعوض عنها"، و يختتم عبد الله بن فرحون فصل القضية بأنّه لولا الله وتدخل الشيخ شمس الدين المغيثي بنهره على فعل البذل وتهدّده لهم، لذهبت تلك الوظائف إلى غيرهم[4].

وهنا نرى وجها آخر لظاهرة حصر المناصب، وهي جعلها كأنّها حقّ مشروط للبعض العائلات بغض النظر عن المؤهلات طبعا التي كانت تتمتّع بها، وهو ما يؤكد قولنا أنّ الجهات المسؤولة لم تحاول بدورها معالجة الوضع ونَصّب ميزان الحق في التّولية بقدر ما كانت تستغل الحال وتجعل هذه المناصب محلّ مساومة وإستفادة، وهدف السّلاطين من هذه السّياسة هو ملء بطون خزائن المال دون الإكتراث إنّ كان هذا الفعل يخضع لشرعيّة

---

[1] –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج1، ص307. مجير الدين الحنبلي(ت928هـ): **الأنس الجليل**، ج2، ص247.

[2] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج6، ص310.

[3] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص229.

[4] –ابن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص52.

أم لا، وعليه لا مراء في أن يخضع المعممين إلى نهج سياسة التولّية القائمة على البرطلة في كثير من الأحيان، خصوصا من تتوق نفسه للمناصب، ولهذا بيّن تقي الدين المقريزي في فصل كتابه أنّ أصل الفساد هو ولاية الخطط السّلطانيّة والمناصب الدّينيّة بالرّشوة، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحِسبة وسائر الأعمال، وأنّه أضحى لا يُوصل إليها إلاّ بالمال الجزيل[1].

أمّا أهم الأمثلة التي معنا ممن انتهج هذا المسلك للأسف هو القاضي **التلمساني حسام الدين مُحَّد بن أبي بكر بن مُحَّد بن حريز** (ت873هـ /1468م)، الذي كان في بادئ أمره مجرد نائب قضاء بمنفلوط على ما كان عليه والده مدة سُنون، ثمّ إشتغل بالزراعات والمستأجرات في ديوان الدولة والمفرد كما حدّدنا ذلك فيما مضى، فجرت الأمور بيده جراء الإختلاس على حسب الأخبار التي حفظتها عنه بعض المصادر، حيث يقول صاحبه إبن الصيرفي (ت900هـ/1495م) "...حتىّ صار له في كل سنة من متحصّل الغلال والأعمال والأقصاب شيء كثير جدا..."[2]، لكن في المقابل "...تجمّد عليه من الدّيوان جمل كثيرة أيضا، وتوغّل في الدّيوان توغّلا زائد حتىّ صار لا يحصى ما عليه من الديون..."[3]، لكن السّلطة على ما يظهر لم تكن تحاسبه بل تتجاوز عن أعماله تلك لما كان يصلهم منه من الأموال والهدايا، وهذا ما نستخلصه بطريقة غير مباشرة من قول صاحبه تتّمة لما سبق "...ومع ذلك يخدم السّلطان وأمراءه ووزراءه بالأموال الجمّة والخيول العظيمة والجياد وغير ذلك، وهو في عزّ شامخ وفضل باذخ وكرم وافر وعقل باهر ..."[4]، وإستمرّ على ذلك إلى غاية سنة 861هـ/1457م أين سُلّم له قضاة القضاة المالكيّة بمصر بعد وفاة القاضي وليّ الدين مُحَّد السنباطي بمساندة جمال الدين يوسف عظيم الدولة ابن حكم الناظر الخاص[5] بدل شمس الدين مُحَّد بن أحمد القرافي (ت867هـ/1462م)[6]، الذي تَقدّم في إقتراحه الأمير الدوادرا الكبير على الملك الأشرف إينال (ت865هـ/1461م)[7]، ورغم السيرة العطرة لحسام الدين في أحكامه غير أنّه إستغلّ منصب القضاء بالإستمرار في جباية الأموال بإسم السّلطان الذي كان يتغاضى

---

[1] –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، تح كرم حلمى فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، د.م.ن، ط1، 2007م، ص117. ينظر إلى نماذج من علماء المشرق كانوا قد إنتهجوا البرطلة بدورهم في تسلق سلم الوظائف في كتاب تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج4، ص10، 11.

[2] –علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **إنباء الهصر**، ص98.

[3] – علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **نفس المصدر**، ص98.

[4] – نفسه: ص98.

[5] –ينظر ترجمته شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص322.

[6] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص27.

[7] – نفسه: ج2، ص328.

عن الإختلاسات التي يقوم بها مادام يؤدي ما عليه من مقدار الخاص بالخزانة الشريفة، وهذا ما أبانه الصيرفي أيضا بشكل غير مباشر "...ولمّا ولّي قضاة القضاة بالديار المصرية صار له حرمة وضخامة وعفّة زائدة غير أنّه يتكلّم في بلاد السّلطان التي بوجه القبلي ويحمل ما لها في كل سنة للخزانة الشريفة..."(1)، فلم تكن للأسف الكفاءة والأمانة بناءً على هذه التصريحات هي المعيار دائما، فظروف الوظيفيّة في كثير من الأحيان وحب الجاه، والتطاول إلى رئاسة تكون إلاّ بالبذل وجمع أكبر قدر من أموال الرعيّة لصالح الطبقة الحاكمة، كانت مقياس الوصول إلى الوظائف وطول البقاء فيها أو الإرتقاء(2).

وكان لإبن حريز حسام الدين هذا كلمة نافذة في الوجه القبلي والقاهرة، نظير تطوّر علاقاته التي بناها على مرِّ سنوات مع السّلطان وأرباب الدولة، فتمكّن من عزل الوزير علي بن مُحَّد بن ابي بكر الأهناسي (ت868هـ/1463م) (3)، وعزل أيضا من جاء بعده الوزير يحي الشرف القبطي بن صنيعة (ت882هـ/1477م)(4) حتىّ أصبح المتحكم والمتكلّم في الوزارة من خلف الكواليس في عصر السّلطان الأشرف الأشرف إينال (ت865هـ/1461م)، فحسنت دنياه، فقيل أنّه كان يركب الخيول الجياد التي تصل ثمن الواحدة منها ما يزيد على 200 دينار ويركب البغلة ويلبس الكنبوش[5]، وكان له من الجواري البِيض والحبوش[6] الكثير، فكان يشتري الواحدة بـ 100دينار فيكسوها بثمنها، ولمّا يكثرن يطلقهنّ في البلاد كعيونٍ له(7)، بينما ذمَّ صهره الجمال يوسف بن تغردي(ت874هـ/1469م) هيئته هذه قائلا "كان حسام الدين يسلك في لبسه غير زيّ القضاة من تصغير العمامة وركوب الفرس في الغالب من غير بغلة وطيلسان، فكان الذي يراه ولا يعرفه يحسب بعض التجار أو مدركي البلاد ...حاسبه الله"(8)، ولكن يبدو أنّ سبب غيظه هذا زيادة لذلك إذا ما نقبنا في الموضوع عن الحسام هو تطليقه لأخته، لكن الأمور لم تستمرّ على حالها طويلا فقد إشتكى عليه أهالي الوجه القبلي وأعوانه إلى الدوادار الكبير يشبك بن مهدي الظاهر جقمق(9) "...أنّه وضع يده على عدّة بلاد وجزائر[1]

---

(1) – علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **إنباء الهصر**، ص99.

(2) –عبد الرحمن عبد المجيد حماد: **أثر ناظر الدولة**، ص2263.

(3) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص296.

(4) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج10، ص268.

5 – الكنبوش: أداة على هيئة البردعة تجعل على ظهر الفرس وكفله، من فوقها غاشية من القماش المزركش. مصطفى عبد الكريم الخطيب: **معجم المصطلحات**، ص372.

6 –الحبوش: ربما يقصد أصحاب البشرة السوداء من الحبشة. جبران مسعود: **الرائد**، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1992م، ص293.

(7) – علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **إنباء الهصر**، ص100.

(8) – علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **نفس المصدر**، ص100.

(9) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص272.

وإستولى عليها وما شابه ذلك..." فوقع بينهما نفرة ووحشة[2]، وإنّ كنّا نضع علامة استفهام حول كيف أنّه لا يعلم، وكانت تصل للخزانة كما بيّنّا الكثير؟، وعلى ما يبدو أنّ إسكات العامة كان عن طريق إزاحته وتولّية أخيه السراج عمر (ت892هـ/1487م) بدلاً منه مؤقتًا، ففي سنة 875هـ/1470م بدأ التخطيط للترسيم على ممتلكات حسام الدين بدعوى الدّيون والإختلاسات التي عليه للعامة والسّلطان، فعقد له حسب سيرته مجلس يوم الإربعاء من نفس السنة أي بعد وفاته حسام الدين بحضور السّلطان قايتباي الأشرف[3] وقاضي الجلسة آنذاك جلال الدين مُحَّد بن عبد الرحمن البكري الشّافعيّ(ت891هـ/1486م)[4]، ومن الملفت أنّ السّلطان الأشرف قايتباي المحمودي قد نفى ما أثبت عليه من شيء في هذه القضية من قبل القاضي، ونقضّ المجلس على غير شيء[5] إلى غاية يوم السبت سنة 876هـ/1471م أين طُلب أخوه القاضي سراج الدين عمر بن حريز التلمساني للسلطان قايتباي لشكوى أقاربه عن تركة أخيه، فطلع للسلطان وحصل كلام كثير أفضى آخره على التّرسيم على الأملاك، لينتهي فصل هذه القضية بإختصار بتضرر الأسرة التلمسانية التي دفعت ثمنه لوحدها دون حساب بقيّة الأطراف المتورطة من جهاز الدولة، وهو ما أفادنا به الصيرفي بأنّ "أخرج السّلطان الأرزاق التي كانت بإسم القاضي حسام الدين...بالوجه القبلي القديمين والمتجددين وإستمرّ القاضي المالكيّ في التّرسيم بطبقة الأمير الزمام ليغلق للنّاس ما لهم على أخيه من الديون بحكم الربع ... خلا مال السّلطان فإنّه الكامل..."[6]، ثمّ بعد هذا كله وجدنا أنّه قد سُحب منصب قضاة القضاة على أخوه السراج عمر أيضا حيث يقول السخاوي بسبب قضايا أخيه والتّرسيم على ممتلكاته "...ودام في الكدر والضرر إلى أنّ صرف -عن القضاء- ...فتزايد كدره ولم يزل في إنخفاض ومخاصمات ومنازعات ونقص معيشة..."[7].

---

[1] -جزائر: بمعنى جزر.

(2) - علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **إنباء الهصر**، ص100.

(3) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص201.

(4) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص284.

(5) - علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **إنباء الهصر**، ص223.

(6) - علي بن داود الصيرفي(ت900هـ): **نفس المصدر**، ص337، 338.

(7) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج6، ص77.

وفي الحقيقة، فإنّ سياسة التّرسيم أو مصادرة أملاك كانت إحدى أهم سمات السّياسة الداخلية في عصر سلاطين المماليك وأهم موارد الخزانة الغير شرعية، إلى جنب كونها أحد أهم العقوبات السارية[1] حينئذ، فبمجرد أنّ يتقلب خاطر السّلطان على المستهدف أو لظهور على هذا الأخير مظاهر النعمة والتّرف وتزداد نفوذه وثروته حتّى تقطف جذوره، بخلق له ذريعة أولا ثمّ مصادرة أملاكه وسلب رتبته ثانيا.

ثانيا: الوسائط والمنازعات.

فكما أوضحنا أنّ العلماء على العموم كانوا يستفيدون من روابط العلاقات التي تجمعهم مع أهل الشّوكة والكلمة المسموعة لأنّهم يمهّدون لهم الطرق إلى المناصب إذا ما اغتبطوا بهم، لكن معظم هذه الوسائط كان بعض العلماء يسعون لتكوينها ببذل المال وإنّ كان في الغالب لا يكون معلن عنها، من أجل مساعدتهم لإزاحة أطراف محدّدة أو لتقلّد مناصب معيّنة أو الإرتقاء إلى مناصب أعلى، ولتوضيح أكثر نضرب مثال حول النزاع الذي دار بين بعض أفراد الأسر المغربية في مكة حول منصب قضاء قضاة المالكيّة، حيث تنطلق أحداثها منذ أن أختير **القاضي تقي الدين محمّد الفاسي**(ت832هـ/1429م) كأوّل قاضي للمالكيّة بمكة سنة 807هـ/1404م ففتح له هذا التقدّم باب الترصّد من أعين المنافسين لتسنّمها، حيث إستغلّ بداية نائبه وقريبه أبو حامد الرضي محمّد الفاسي (ت824هـ/1421م) خروج تقي الدين هذا إلى اليمن، فسعى بوسائطه للإستقرار الدائم في المنصب فتمّ له ذلك بمرسوم سلطاني من القاهرة سنة 817هـ/1414م، مما شقّ ذلك على تقي الدين عندما عاد، لكن ما لبث أنّ تمكّن من العودة إلى منصبه بعد سعيّه بدوره، ورغم محاولة الرضي للعودة مجددا ما تيسر له[2].

ولكن تقي الدين لم يهنأ طويلا حتّى برز له منافسا جديدا من الأسرة القسطلانية وهو كمال الدين أبو البركات محمّد بن محمّد القسطلاني (ت864هـ/1460م) الذي قُدّم للقضاء بمرسوم سنة 826هـ/1423م إستقلالا، وهو ما جعل التقي يجنح لإستمالته لتّنازل له عن المنصب مع إبقائه في النّيابة على إتفاق مبني على أنّه إذا عزله عن الإنابة إلتزم له بـ 100 أفلوري، فوافق الكمال، لكن تقدّمه كنائب وإعراض النّاس عن تقي الدين الفاسي جعل هذا الأخير يقوم بعزله وإلغاء الإتّفاقيّة سنة 827هـ/1424م، وهو ما أشعل فتيل الصراع بينهما فقد توجه الكمال القسطلاني إلى القاهرة وسعي بوسائطه على المنصب فتمكّن من إنزال غريمه أواخر سنة 728هـ/1328م، إلاّ أنّه سرعان ما عمد تقي الدين الفاسي إلى نفس الأسلوب وقام بعزله كذلك، غير أنّ

---

(1) -ينظر لنماذج بعض النظار الذين عانوا من نفس ما حصل لأسرة ابن حريز. هويدا سيد علي محمّد: **مظاهر الفساد الإداري**، ص210 وما بعدّها. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج4، ص7.

(2) -شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص41.

الكمال لم يمنعه ذلك في سعيّه حول مراده أين تمكّن من العودة سنة 830هـ/1427م، وعلى ما أظهرته الحقائق أنّ الكمال قد إستغل نقص نظر العين الذي كان يعاني منه غريمه تقي الذين وهو ما جعلها ورقة رابحة بإثبات سقوط عليه أحد شروط ولاية القضاء(1)، ولكن حتّى الكمال لم يهنأ ولم يلقى راحة بال حتىّ برز له منافسين آخرين فإستمرّ بين العزل والولاية(2).

ومن مظاهر الصراع بين الأسر والإستعانة بالوسائط ما دار حول مقام المالكيّة بالحرم المكيّ، فعند إنتقال عرش وراثتها من الأسرة القسطلانية التونسية إلى أسرة النويري أرادت هذه الأخيرة الإحتفاظ به رغم خروجه عليهم بمرسوم سلطاني إلى أحد أفراد أسرة الفاسي وهو **مُحَمَّد بن أبي الخير الفاسي** (ت823هـ/1420م) سنة 819هـ/1416م، لكن بحلول سنة 820هـ/1417م تمّ عزله وإعادة الأخوين شهاب الدين أحمد بن نور الدين علي النويري (ت821هـ/1418م) وأخوه وليّ الدين أحمد أبي عبد الله (ت806هـ/1403م)، لكن فصل العزل والولاية هذا لم يكن عاديا بل يكشف تقي الدين الفاسي(ت832هـ/1429م) في أحد مضامين سطور أخباره أنّ الأخوين أثناء فترة العزل كان أوّلهما، وهو شهاب الدين، قد توارى عن الأنظار بمكة، أمّا أخوه وليّ الدين أبي عبد الله، قد كان غائبا بمصر، وهو من جاء بمرسوم عودتهما للإمامة بالمشاركة، مما يعني وجود مساعي ووسائط قد اعتمدوا عليها مقابل دفع المال(3).

بينما ورد في أخبار تمكّن أسرة إبن النقاش المغربية من الخطابة بجامع ابن طولون أنّه كان عن طريق **زين الدين أبو هريرة عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الواحد بن النقاش المغربي** (ت819هـ/1416م)، الذي إستطاع إنتزاعها من بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي(ت773هـ/1371م) أثناء محاولة تمرّيرها إلى أبناءه مع وظائفه الأخرى قبل وفاته، ومما يذكر أنّ من ساعد أبو هريرة في ذلك هو مختصّ النقاشي الذي كانت له صورة كبيرة عند الملك الأشرف شعبان، وهو ما جعل ناظر الجيش يقف عاجزا عن مقاومة هذا التمرير، لكن المنصب لم يستمرّ طويلا في يد أسرة إبن النقاش المغربية فمحاولة أبو هريرة في نزوله عن المنصب لولده الصغير أبي اليسر مُحَمَّد (ت877هـ/1472م) بدل أخيه الأكبر أبو أمامة خشية أنّ يقف بعض الأمراء في طريقه لم تجدي نفعا حسب قول إبن حجر العسقلاني "...وقد وقع لولد أبي هريرة إبن النقاش في الخطابة ومشيخة الميعاد أشدّ ما وقع لأولاد الجزري" الذين سلبهم قبلا بهاء الدين السبكي حقهم في الخطابة بالجامع، حيث قام السّلطان الظاهر

(1) – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة اللطيفة**، ج3، ص491.

(2) –يراجع ثبت التولية والعزل من المبحث الأوّل من الفصل الأوّل.

(3) –تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج2، ص312، 313.

جقمق بسحبها من أبي اليسر بن النقاش المغربي بعد أنّ اِستمرّت بيده لمدة 23 سنة إلى نظيره خطيب جامع الماس برهان الدين أحمد بن الميلق مع مشيخة المعياد محتجًّا بكون أنّ أبي اليسر المغربي لا يملك الفصاحة وتلعثمه في الكلام، وقد حاول أبو اليسر العودة "...حتىّ لم يترك أحدا من طبقات النّاس من الأمراء والكبراء والرؤساء والفقراء والعلماء فلم ينجع فيه وأصرّ على المنع –أي من السلطان–ووعده أنّ يعوضه عنهما "[1].

ويتبيّن من هذا أنّ إيديولوجيّة العائلات في تكوين الرأسمال الثقافي وتوريث مناصبها وعلاقتها لم تكن بالكافية في كثير من الأحيان في الوصول إلى المناصب أو إبقاءها جراء قوة المنافسة حينها، فإذا كان هناك واسط أكبر لطرف المنافس فإنّه يمكّنه بكل سهولة نزع المنصب المراد، فحتىّ بذل المال قد لا يكون أيضا كافيا للحافظ عليها فبجرد أنّ يبذل الطرف المتنافس أكثر فقد تسحب وهذا واضحا فيما مضى، لكن يمكّن أنّ نظهر هذا أكثر بالإستعانة بما حدث للقاضي عز الدين بن شهاب الدين أحمد الشيشينى المصري الحنبلي الذي قُرّر بعد والده في قضاء الحنابلة، ولكن نظرا لسعي جماعة وراء المنصب قام السّلطان الملك الأشرف أبو النصر قانصوه (ت822هـ/1516م) بطلب مبلغ مقابل بقائه، حيث يقول إبن إياس في أحداث ربيع الأوّل من سنة 919هـ/1513م"...وقد سعى في هذه الوظيفة جماعة من الحنابلة...فلم يوافق السّلطان على ذلك، وأرسل إلي يقول لعزّ الدين: أورد ألف دينار وألبس وظيفة أبيك، ففعل ذلك..."[2].

ومن بين النماذج التي حصّل وظائفه بالوسائط ثمّ انتزعت منه بالوسائط كذلك هو **علي بن سيف بن علي بن سليمان اللواتي** (ت814هـ/1411م)، فقد لقي صدّا وسلبًا لمناصبه بعد خروجها جميعها بإسمه وهي: مشيخة الخانقاه البيبرسية ومشيخة المدرسة الصلاحية بقرافة مصر، وكان منتزعها هو الأمير جمال الدين يوسف الأستادار (ت812هـ/1409م) لأخيه شمس الدين آلبيري رغم مساندة الأمير تمراز نائب الغيبة بالقاهرة للواتي، الذي كان هو أساسا من حصّل له تلك المناصب لاغتباطه به فعوّضه بدلها التّدريس بالشيخونية، حيث يقول ابن حجر العسقلاني (ت852هـ/1448م) عن هذ التعيين الأخير أنّ اللواتي لم يدرّس بها سوى يوم ثمّ تنازل له عنها –أي لإبن حجر– بمقابل المال واستمرّ على انعزاله[3]، ونستدلّ من قول ابن حجر هنا شيئا أخر أنّ بعض كراسي

---

(1) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج1، ص215، 213، 212، 211. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج8، ص39. ج4. ص140، 141. ابن عماد(ت1089هـ): **شذرات الذهب**، ج9، ص200.

(2) –ابن إياس(ت930هـ): **بدائع الزهور**، ج4، 305.

(3) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص500. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص230.

ولايات المدارس العليا قد كانت وكأنّها ملكية خاصة عند بعض العلماء بإمكانهم بيعها أيضا لمن أرادوا مقابل مبلغ مادي سخيّ.

كما شهدت مدينة دمشق نزاع ومنافسة على تحصيل الوظائف بين بعض علماء المغرب كانت الشخصيات الرئيسية فيها **أبو سالم إبراهيم بن مُحَّد بن يحي التاذلي**(ت803هـ/1400م) **وعلم الدين مُحَّد بن مُحَّد بن ناصر الدين مُحَّد بن شمس الدين القفصي**(ت805هـ/1402م) وكذلك **برهان الدين إبراهيم بن عبد الله بن عمر الصنهاجي**(ت796هـ/1394م)، وقد كان للوسائط دور في إدارتها وتغذّيتها، أين تنطلق أحداثها سنة 790هـ/1388م حين تمكّن القاضي التاذلي من سلب منصب التدريس الفقه المالكيّ بالمدرسة النورية والمحراب من القاضي الصنهاجي بعد الإجتهاد والسعي عند نائب دمشق مدّعيا بعد عزله عن القضاء بأنّه ليس بيده وظيفة فتمّ له ذلك[(1)]، وفي سنة 792هـ/1390م أُخذ من القاضي برهان الدين الصنهاجي كذلك تدريس الفقه بالمدرسة الشرابشيّة لصالح شمس الدين السلسيوي الذي إستغلّ دخوله مع العسكر المصري وعلاقته مع النائب الجديد بدمشق[(2)]، لكن ما لبث أنّ أعيدت للصنهاجي ثمّ نازعه عنها القاضي التاذلي مع مشيخة الحديث بدار الحديث الحمصية سنة 796هـ/1395م[(3)]، والراجح أنّ انتقل هذين المنصبين له كان مع وفاة القاضي الصنهاجي.

لتبدأ فصول الصراع على منصب قضاة القضاة بين أبو سالم إبراهيم التاذلي وعلم الدين مُحَّد القفصي كما سبق وأن ظهر ذلك في ثبتّ الولاية والعزل[4] في الفصل الأوّل الذي كان حافلا وشاهدا عن هذا النزاع، ففي سنة 793هـ/1391م مثلا كان تدخل نائب الشام واضحا حيث يقول إبن شهبة "وإستقرّ القاضي برهان الدين التاذلي في قضاء المالكية عوضا عن إبن القفصي، ولم يتم ذلك وإستمرّ القفصي يباشر بإذن النائب إلى أنّ وصل السّلطان إلى دمشق فإستمرّ به"[(5)]، وفي سنة 794هـ/1392م خلع النائب من جديد على القاضي علم الدين القفصي بالقضاء ولم يَعْتَدّ بولاية الأمير بُطا للقاضي التاذلي، كما سحب منه وظيفة نظر الأسوار والأسرى التي كانت بيده وكتبها لدويداره توقيعا ينظر فيها بدالاً منه[(6)]، ويبدو أنّ العلاقة التي جمعت بين علم الدين القفصي

---

(1) – ابن اقاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص241.

(2) –ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص337.

(3) – نفسه: ج3، ص510.

4 –ينظر لثبت في الملحق (رقم03) ص**564.**

(5) – ابن اقاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ص371.

(6) – ابن اقاضي شهبة(ت851هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص424.

والنائب كانت قوية، ولا نستبعد أنّ حصوله على هذه الامتيازات من المناصب وراءه بذل للمال، حتى أنّه في نفس السنة قام النائب بإستدعاء التاذلي بشكوى من علم الدين إبن القفصي عليه بدعوى أنّه إستولى عليه من معلومه فرُسّم عليه بالعذراوية[1][2].

وكانت بعض التقاليد التي تؤدي إلى المناصب الرسميّة كإنابة القضاء محلّ إهتمام وسعي أيضا، فنائب حكم نُشين من مصر **موفق الدين عمر بن عبد الوهاب بن أحمد القابسي**(من أهل ق8هـ/14م) قيل أنّه بعد عزله عنها سعى للرجوع بسفر إلى مدينة القاهرة، غير أنّه تراجع بعد أنّ شدَّ الرحال، ويذكر السخاوي السبب "... فرافقهم نصراني يلقب الشيخ لعظمه فيهم فكان سببا لرجوعه عن السعي وكأنّه لإشتراك أهل الكفر معهم في التعظيم الدّنيوي..."، فانزوى القابسي بعد هذا العزل لإقراء الأطفال مدّة، ثمّ ترك ذلك، وانشغل بالعبادة والعلم حتىّ صار عين النّاس[3].

ولعلّ أهم الصور التي عبّرت عن النزاعات والحسد بين فئات العلماء حول المناصب لحدّ تجاوز إطار المنافسة الشفافة بهدف حكر ما بيدهم من سّلطة وحفظا منهم لأضواء الشهرة ما أظهرته قصة العالم **التونسي مُحَمَّد بن فرحون** (ت721هـ/1321م) مع القاضي الشافعي سراج الدين عمر بن أحمد الخضري الأنصاري الخزرجي (ت726هـ/1326م)[4]، والتي قدّم فصولها إبنه المؤرخ بدر الدين عبد الله التونسي (ت769هـ/1367م) وملخص بدايتها أنّ والده مُحَّد كان من العلماء المالكيّة المشهور لهم بغزارة العلم، وأنّه كان يحضر درس الشّافعيّة الذي كان يلقيه القاضي السراج المخوّل له في الإمامة والخطابة والقضاء وحتىّ درس الشّافعيّة بالمدرسة الشهيرة بالمدينة وهي الشهابية، فلمّا سافر هذا القاضي إلى مصر طلب نائبه محي الدين الحوراني الشّافعيّ (ت667هـ/1268م)[5] من مُحَّد التونسي أنّ ينفصل بجماعة المالكيّة عن درسهم على حسب شرط نصّ وقف المدرسة[6]، مما يعني أنّ منصب تدريس الفقه للمالكيّة كان مغلق ولم يكن هناك مُدرّس رغم أنّ المدرسة موقوفة

[1] –المدرسة العذراوية: وهي مدرسة جليلة موقوفة للشافعية والحنفية بدمشق، من إنشاء الست عذراء بنت أخي صلاح الدين يوسف بن أيوب. ينظر النعيمي(ت978هـ): **الدارس**، ج1، ص283.

[2] – ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص425.

[3] –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج7، ص175.

[4] –سبق تعريفه في الفصل الأوّل.

[5] –يذكر صاحب تحقيق كتاب نصيحة المشاور للمؤرخ عبد الله بن فرحون أنّ المقصود هنا هو أحمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي المشهور بالعالم والفضل والدين. ينظر حاشية عبد الله بن فرجون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص86. وسيرته موجودة أيضا عند تقي الدين الفاسي(ت832هـ): **العقد الثمين**، ج3، ص83.

[6] – عبد الله بن فرجون(ت769هـ): **نفس المصدر**، ص86.

على المذاهب السّنّيّة الأربعة وهذا ما نتبيّنه من قول النائب محي الدين حين قال لمحمد "...لا يحلّ لي ولا لك أنّ تحضر معي وأنت قادر على القيام بشرط الواقف في تدريس جماعتك والإفراد بهم في إيوانهم"[(1)]، كما نستشف منها أنّ مُحَّد التونسي لم يكن مجرد عالم أو طالب علم يريد الإستزادة بل كان من الدرجة العلميّة والفقهّية التي تجعله مؤهلا لأنّ يكون المدرس وعلى رأس المالكيّة بالإيوان الخاص بهم، فما سبب عدم مباشرته منذ البداية في إيوان المالكيّة بالمدرسة الشهابية؟

والجواب عن هذا في الواقع قد كشف خلفيته بتفصيل إبنه بدر الدين التونسي وهو أنّ والده مُحَّد قد تردّد من قبول عرض محي الدين النائب في البداية خوفا من الصراع مع القاضي سراح الدين، لأنّه كان مدركا لخلفية طباعة في هذا الموضوع لاسيما أنّه هو المسؤول عن التّولية في المدرسة، إلاّ أنّه مع الإلحاح عليه قال بدر الدين ابن فرحون "...فجلس والدي في إيواننا اليوم، وهو الإيوان الذي فيه الشباك، ودرّس والتفّت عليه الطائفة المالكيّة وبعض الشّافعيّة، وكان طلبة المالكيّة أكثر من طلبة الشّافعيّة"[(2)]، وهذه الجزئية تحسم مقام مُحَّد بن فرحون في الفقه ودوره الكبير في زرع المذهب المالكيّ في المدينة بعد أنّ ظلّت التداريس الكبار بيد الشّيعة ثمّ الشّافعيّة، فإنجذاب الطلاّب يُعتبر علامة على علوّ كعب العالم في الفن الذي يدرّسه.

وهذا التّنصيب لمحمد التونسي لم يعجب القاضي الشّافعيّ سراج الدين عند عودته وعزّ في قلبه من الحسد لما رآه، وأنّب وسفه رأي نائبه محي الدين الحوراني قائلا "فتحت عليّ بابا كنت قد سدّدته، وحسمت مادته، والله لا تركته حتّ أغلب عليه"[(3)]، ويحيلنا هذا الرّد إلى التأكد من بعض الأمور:

– أنّ القاضي الشّافعيّ سراج الدين هو من كان وراء سبب تعطيل درس المالكية بالمدرسة، وليس لأنّه لم يكن موجود من هو كفؤا للمنصب.

–أنّ ردّه يَنُمّ عن خوف في داخله من جذب بساط الشهرة من بين أقدامه، لأنّه كان عالما بمنزلة مُحَّد بن فرحون التونسي من قبل، وهو للأسف ليس من شيم وخصال العلماء، ويظهر هذا الفرق مع نائبه محي الدين الحوراني الذي كان يهدف من خلال فصل المالكّية عن درس الشّافعيّة هو تحقيق وصيّة شرط صاحب المؤسسة بتنصيب مدرّس لكل درس، وتحقيق الهدف المنشأ من أجله، وهو غرس المذاهب السّنّيّة وليس التّعصّب المذهبيّ.

---

(1) – عبد الله بن فرجون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**،ص86.

(2) – عبد الله بن فرجون(ت769هـ): **نفس المصدر**،86.

(3) – نفسه: ص86.

أمّا بالنسبة للغلبة التي تكلّم عليها القاضي سراج الدين لم تكن بالعلم بل بالطرق الملتوية، وهذا على ما دوّنَه مؤرخ المدينة المنورة البدر ابن فرحون التونسي في باقي أخبار الواقعة أنّ القاضي السراج قد إجتمع مع والده مرتين وفي كل واحدة منها أضمر له الخداع كإقناعه بتوقيف حلقة المالكيّة، ولكن شره هذا لم يطل على حدّ تعبير البدر لتدخل الشيخ أبو عبد الله القصيري المغربي والشيخ أبو عبد الله بن حريث بنصح شيخ المالكيّة مُحَّد بن فرحون بتراجع عن قراره في إيقاف الحلقة خوفا من الفتنة، لأنّ مُحَّد بن فرحون التونسي كان يخشى من أنّ يتعدا الحال إلى فرقة وعصبيّة فيذهب نور العلم وتفسد النيّة[1]، وهذا وجه الإختلاف بين من أراد المناصب لشهرة وبين من أراد المناصب لإعلاء العلم، ومع الإلحاح المطول من أصحاب مُحَّد رجع لدرس المالكيّة وقطع الإجتماع مع القاضي سراج الدين الشّافعيّ، وكالعادة لم يتقبل هذا الأخير هذا الوضع فإستغلّ سلطته في المدرسة بأنّ أمر القيّم بالمدرسة أنّ يخرج المالكيّة منها ولا يفرش لهم ولا يسكنهم فيها حتىّ يتراجعوا ويعدون لحلقته كعادتهم، وهذا الفعل دفع مُحَّد بن فرحون التونسي للإبتعاد لوهلة عن مجلس التّدريس، لكن المالكيّة وعلى رأسهم الشيخ أبو عبد الله القصري المغربي كانوا رافضين لقراره هذا وطالبوه بالجلوس بالمسجد حتىّ يقرّر صاحب وقف المدرسة الشهابية من حالهم[2]، فخاف السراج للأسف عن سمعته وليس على ذهاب هيبة العلم في فعلته هذه عندما رأى أنّ مجلس المالكيّة تحت إشراف مُحَّد قد زاد، فعمد في هذا النزاع إلى التّحايل بطلب بعودتهم للمدرسة حتىّ لا يقول النّاس أنّه أخرج الفقهاء من المدرسة من أجل حسده، قال البدر و "...جمع أصحابه وقال لهم هؤلاء الجماعة –أي المالكية– قدناهم إلينا بسلاسل فلم ينقادو، وما يعود إنفرادهم في المسجد علينا بالخير، والرأي عندي أنّ يرجعوا إلى المدرسة ونحن إلينا المرجع في المعلوم، فنعطيهم ما نشاء ونحكم عليهم فلعلّهم يرجعون إلينا"[3]، وهذا المقطع أظهر المستوى الذي قد إنقلب إليه العلماء أحيانا لأجل المناصب والعلا، لكن رفض مُحَّد بن فرحون دفعت السراج إلى اللعب بأخر أوراقه حيث قام بتحكم براتب فقهاء المالكيّة من التمر على عكس ما هو مصروف لهم حسب شرط وقف المدرسة مستغلاً سلطته ووسائطه، وكان هذا النوع من المصروف يسمى "بالمليكي والبصة" فأرسل سوى 80 صاعا للمالكية بالمسجد وأخذ هو وجماعته نحو 200 صاعا، فرفض مُحَّد بن فرحون مجددا هذه القسمة وطالب بحق المالكيّة[4]، فكان ردّ السراج ينمُّ بشكل جلّي على حسده ومنازعته العلنية قائلا "لا نزيدكم

(1) –يراجع النقاش المطول عند عبد الله بن فرجون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص 87، 88.

(2) – عبد الله بن فرجون(ت769هـ): **نفس المصدر**، ص88.

(3) – نفسه: ص88.

(4) – نفسه: ص88.

عليّنا ولستم مثلنا ولا إنشغالكم كإنشعالنا، والحكم في ذلك لي..."[1]، وقد حاول أنّ يهينهم ويتهكّم على مُحّد وجماعة المالكيّة بوضع إختبار حتىّ يعلم على حدّ قوله "...أهل العلم من أهل الجهل..."[2]، لكن قوة وحكمة الشيخ أبو عبد الله القصيري المغربي مكّنته من صدّ الشّر الذي أطلقه السراج أولا بحيلة تتريبه بالتراب[3] وثانيا علاقة هذا الأخير مع ناظر الحرمين فخر الدين الذي زار المدينة، فخاف القاضي سراج الدين أنّ ينقل له الواقعة، غير أنّ القصيري لم ينزل إلى تلك المنزلة وإكتفى بكسر شوكة النزاع والحسد التي بداخله، وختم عبد الله بن فرحون التونسي النزاع الذي شاهره السراج عمر الخزرجي الشافعي أنّه قد إنعكس بإيجابية على أهل المالكيّة بفضل والده مُحّد، وأنّ المنصب قد آل إليه في النهاية قائلا "...ومن يومئذ اِستمرّ حال المالكيّة وظهر أمرهم وقوي مذهبهم وكثرت جماعتهم وأولادهم، فقرأوا الكتب المطولة وفقهوا ببركة والدي والشيخ أبي عبد الله القصري..."[4].

ثالثا: إختلاق الوقائع والتّزوير.

فبرجوع إلى السيرة الوظيفيّة لعالم المغرب الأدنى **أوحد الدين عبد الله بن إسماعيل بن يس بن أبي حفص الإفريقي** (ت786هـ/1385م)، والتي أخذنا جانبا منها في ما مضى من الفصل الرابع، بإظهار أنّه تدرج في تقلّد المناصب من مُوقّع للقضاة في بداية مشواره إلى شاهد دّيوان على أمير طبلخاناه يونس وصولا لمناصب إدارية في غاية العليا والحسّاسية، وهذا بعد أن تمكّن من الإتصال بسلطان سيف الدين برقوق (ت801هـ/1398م) [5] أوّل ما تأمر، فكيف يا ترى تقاطعت طرقهم؟ وكيف بلغ هذه الرُّتب الوظيفيّة؟

والجواب على حسب فتات أخباره أنّ معرفته بسلطان وإتصاله به تعود إلى حادثة مساعدته له قبل السّلطنة في الإستلاء عن ميراث الأمير يونس المتوفى، أين إدعى برقوق أنّه إبن عمه عصبية وأثبت أوحد الدين ذلك بالطريق الشّرعيّ بكون شاهد ديوان يونس، فلمّا قبض برقوق الميراث من الذي وضع يده عليه قبلا وهو أحمد بن آل الملك مولى يونس الميت المذكور قام حينئذ بإعطاء منها 3 آلاف درهم والتي تساوي150 مثقال ذهب حينئذ كمكافأة لأوحد الدين على المساعدة، وما يلفت النظر أنّ هذا الأخير ردّها بإعتبار أنّه ما ساعده إلاّ لوجه الله، ولكن يبدو أنّ نظرته كانت أبعد من ذلك حيث يقول إبن حجر العسقلاني(ت852هـ/1448م)

[1] – عبد الله بن فرجون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص89.

[2] – عبد الله بن فرجون(ت769هـ): **نفس المصدر**، ص89.

[3] –يراجع واقعتها **نفس المصدر**، 89، 90.

[4] – نفسه: ص89، 90.

[5] – سيف الدين برقوق: حكم هذا السلطان مرتين من 784هـ إلى 790هـ، ثمّ من792هـ إلى 7801هـ.

بأنّ السّلطان حفظها له، فلمّا صار أميرا طبلخاناه إستخدمه **كشاهد ديوانه**، ثمّ لما تأمر سيره **موقعا** عنده واستمرّ في خدمته وبالغ في نصحه حتىّ جعله **موقّع لدست وناظر الخزانة الخاص** سنة 780هـ/1378م[1]، فلمّا تسلطن سيره **كاتب سره** وعزل الكاتب الآخر سنة 784هـ/1382م[2].

ويظهر أنّ أوحد الدين قد عاش في ترف وبذخ نظير ذكائه في تسلّق هذه المناصب الحسّاسة بعيدا عن مسألة تفنيد طريقته الغير الشّرعيّة طبعا، فقد قال تقي الدين المقريزي عن حاله عندما كان موقعا وناظر خاص سنة 782هـ/1382م أنّه خلع عليه "... كاملية حرير أخضر كمخا سكندري بفرو قاقم..." وأنّه "..لم يعهد قبله متعمم يلبس مثل ذلك"[3] مما يعني أنّه تمتّع بمنزلة سياسيّة ووظيفيّة وإجتماعيّة مرموقة.

رابعا: إطلاق الشائعات والوشايات.

لم يتوقف تفنن العلماء على أعتاب ما ذكرنا من طرق لتسلّق المناصب وتكوين الوجاهة، بل تظهر صحف المصادر أنّ حدّة الصراع والمنافسة قد دفعت البعض منهم لإتباع منهج إطلاق الشائعات والوشايات، مما أدى إلى إنعكاسات سلبية على الأطراف المستهدفة، وفي العادة لم تكون الشائعة والوشاية معروفة المصدر أي من مطلقها بضبط، لكنها مع ذلك تكون لها هدف بعيّنه غير معلن أيضا كتحقيق غاية في نفس مطلقها أو الجماعة إذا ما أراد مثلا أن يكيدوا أو يزيحوا أحد المنافسين من منصبه، أو لخفت نجمه لاسيما إذا كان يتمتّع بمناصب هامة ودعامة من السّلطة أو أهل اليد العليا.

فعلي بن عمر التلواني المغربي (ت844هـ/1440م) مثلا نجد في سيرته أنّه كان أحد أبرز العلماء الذين إبتلوا بكثرة الحسّاد والضاغنين، وذلك لما جمع له من وظائف، يقول المقريزي أنّه "...بُلي بحسّاد ووضعوا عليه شناعات من الجهل أراه بعيدا عنها"[4]، وفي الحقيقة كادت هذه الشائعات أنّ تفقده وظيفة الميعاد بالجامع الأقمر وكذلك بالمدرسة البقرية، قال السخاوي عن شخصه وحاله هذه بإختصار "...كان إنسانا حسنا خيرا

(1) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص295. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج5، ص58، 142.

(2) –لم نقف على مصدر أخر قد طرح هذه القضية إلاّ عند ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص295. أو ابن عماد(ت1089هـ) الذي يبدو واضحا نقلها عليه. **شذرات الذهب**، ج8، 501. لأن باقي المصادر قد ذكرت إسمه وفضله ومنزلته العلمية ومقام عمله وحسن سيرته فيه. ينظر مثلا يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **النجوم الزاهرة**، ج11، ص301. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **السلوك**، ج5، ص58، 142.

(3) –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج5، ص94. كانت الخلع وأنواعها تظهر المنزلة الوظيفية والإجتماعية للمتعمعم آنذاك. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج4، ص17.

(4) –تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج2، ص475.

دينا...سليم الفطرة ولذلك تُؤثر عنه ماجريات لا أطيل بإيرادها لإختلاق الكثير منها حتّى قيل أنّها أفردت في مصنف لقب الحطام الفاني، ولما كثر تحاكي ما ينسب إليه من ذلك راسل بإزاحته من الميعاد الجلال البلقيني ومن الفتيا الشّمس البساطيّ ... فتألم ولكنه مَا تمّ"[1]، وكان علي هذا قد سبق وأنّ حُسد قبل ذلك لنيله مشيخة المدرسة الصلاحية والنّظر فيها عوضا عن الشمس أخ الستادار الذي إنتزاعها هو الأخر قبلا بعناية بعض الأمراء من يد المغربي علي بن سيف الأبياري اللواتي (750-814هـ/1349-1411م) [(2)].

ومن نظرائه من علماء المغرب **أبو أمامة مُحَّد بن علي بن النقاش الدكالي الشّافعيّ** (ت763هـ/1362م) الذي لقي صراعا حادا من قطب الدين مُحَّد بن مُحَّد بن الهرماس المقدسي (ت769هـ/ت1367م)، أين عمد هذا الأخير إلى الإدعاء وتشنيع عليه بأنّه يفتي على غير المذهب الشّافعيّ[(3)] بعد أنّ وصل إلى مسامعه أنّه أفتى إلى مجموعه من القبط فتيا تخالف المذهب، وتذكر السير أنّ الهرماس بالغ حتّ أوصل القضية إلى قاضي القضاة عز الدين ابن جماعة فعقد له مجلس فمنع إبن النقاش المغربي من الفتيا والميعاد من صدره[(4)] وسجنه، كما أشاع عليه أنّه يميل إلى أبي مُحَّد علي بن حزم الأندلسي (ت456هـ/1064م) وإلى تقي الدين إبن تيمية (728هـ/1328م) وتديّنه، وأنّه يقول هذا في الفروع وهذا في الأصول، وتقول السير أنّ حساد إبن النقاش قد حفظوا عليه كلمات منها أنّه لا يجوز الإستغاثة بالسيدة نفيسة في الكرب والشدائد وغيرها[(5)].

لكن لو نقبنا في المسألة نجد أنّ إطلاق هذه الشائعات قد جاءت نتيجة تقرب أبو أمامة بن النقاش المغربي وصاحبه سراج الدين عمر الهندي من السّلطان الناصر حسن بن مُحَّد بن قلاوون(ت762هـ/1361م) وإختصاصه بهما، وهذه العلاقة هي التي أثارت غيرة وتحفظ قاضي القضاة عز الدين بن جماعة وإبن هرماس الذي كان قد إختصّ به هو الآخر السّلطان بعد أنّ وصل إليه عن طريق الأمير عز الدين أزْدَمُر، لكنه يبدو أنّه رغب مع إبن جماعة الإنفراد بهذا الإختصاص، وهذا ما يظهر من قول صاحب درر العقود في نصّ قضية القُرب هذه "...فشقّ ذلك على قاضي القضاة عز الدين ابن جماعة وعلى زوج إبنته قاضي القضاة جمال الدين عبد الله التركماني الحنفي وتخيّلا منهما" وأتم بالقول "...وكان الهرماس مع ذلك صديقا لإبن جماعة وهو يحب الإنفراد بالسلطان فنافر السراج الهندي ومازال بقاضي القضاة جمال الدين الحنفي حتّ عزله من نيابة الحكم...ثمّ إلتفت

[1] - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5،264، 265.

(2) -ينظر شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص263، 265، 230.

(3) -جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، ص183.

(4) -اين حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4. ص72. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص375.

(5) - تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر** ج3، ص375.

إلى إبن النقاش فطلبه ابن جماعة بإشارة الهرماس..."[1]، لكن نجد على حسب أخبار هذه القضية أنّ ابن النقاش المغربي قد تمكّن بدوره بمساعدة الشيخ سراج الدين عمر الهندي من حطّ قدر الهرماس بعد ذلك عند السّلطان، وتمكّنا كذلك من الإنتقام منه بأسلوبه حتىّ أنّهما أوصلا الأمور إلى هدم داره ونفيه وولده إلى خارج مصر[2]، وقد صاغ أحد الشعراء الواقعة في أسطر أبيات قائلا فيها:

نَالَ هِرْمَاس الخَسارة *** من بعد رِبحٍ وتجارة

وحَسِبَ البُهْتَانَ يَبْقى ***أخْرَبَ الله دِياره[3]

ولا يمكن أنّ نختتم هذا العنصر دون التطرّق إلى الشّائعات والدّسائس التي لاحقت علاّمتا المغرب **وليّ الدين أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَّد بن خلدون**(808هـ/1405هـ) ونظيره **أبو الفضل مُحَّد بن مُحَّد بن أبي القاسم المشدالي البجائي** (ت864هـ/1460م)، وبداية بأوّلهما، فمنذ أنّ زاوج وليّ الدين بن خلدون العالم الجليل حياته العلمية بالسّياسة في الغرب الإسلامي وغبطة السّلاطين به أخذ حرّ الحسد يلفح قلوب المنافسين ضدّه حتىّ تمكّنوا من إفساد رأي السّلاطين عليه، فقرّر حينئذ سنة 784هـ/1382م تغيير شراع وجهته نهائيا إلى أرض مصر أين إتصل بالأمير المملوكي ألطنبغا بن عبد الله الجوّباني(ت793هـ/1391م)[4] الذي ساعده على إرساء مقامه وإيصاله إلى بلاط السّلطان الظاهر برقوق (ت801هـ/1398م) ،الذي إغتبط به وسيّر له التّدريس بالمدرسة المالكية القمحية ثمّ القضاء الأكبر للمالكيّة سنة 786هـ/1384م[5]، لكن ولايته هذه كانت قد أعقبت عليها بعض أقلام المؤرخين بسلبية كإبن حجر العسقلاني (852هـ/1448م) الذي وصف مباشرته بألفاظ حادّة كقوله "...وباشرها مباشرة صعبة وقلب للناس ظاهر المحن وصار يعزر بالصفح ويسميه الزج فإذا غضب على إنسان قال زجوه فيصفع حتىّ يحمر رقبته"[6]، وقوله كذلك "ولـمّا دخل الدّيار المصرية تلقاه أهلها وأكرموه وأكثرو ملازمته والتردد إليه فلما ولّي المنصب تنكر لهم وفتك في كثير من أعيان الموقعين والشهود..."[7]

(1) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص372، 373. اين حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص253، 254. ج3، ص412.

(2) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**. ج4، 372، 373. اين حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص412.

(3) – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج4، ص373.

(4) –ينظر ترجمته يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج3، ص57.

(5) – ابن القاضي(ت1025هـ): **درة الحجال**، ج3، ص84، 85. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص340.

(6) –ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **رفع الإصر**، ص234.

(7) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ص235.

"ولمّا دخل القضاة عليه لم يقم لأحد منهم وإعتذر لمن عاتبه على ذلك وباشر ابن خلدون بطريقة لم يألفها أهل مصر..."[(1)]، كما نقل إبن حجر لنا أقوال معاصري ابن خلدون كجمال الدين عبد الله البشبيشي (ت820هـ/1417م)[(2)] الذي وصف حاله أثناء المباشرة "...لا يعاشر بل لا ينبغي ألاّ يرى"[(3)]، كما ينقل قول قول مُحَّد بن عرفة الورغمي التونسي (ت803هـ/1400م) عندما علم بولاية ابن خلدون "...كنا نعدُّ خطّة القضاء أعظم المناصب فلمّا بلغنا أنّ ابن خلدون ولّي القضاء عددناها بالضّدَ من ذلك"[(4)].

بل قد نقل لنا إبن حجر صورا أشدّ من ذلك وصلت منها إلى درجة تقبيح سلوكه بعد ولايته الثانية قائلا: "...فباشر على عادته من العسف والجنف..." "...لكنه إستكثر من النواب الشهود والعقاد على عكس ما كان منه في الأوّل فكثرت الشناعة عليه إلى أنّ صرف ببعض نوابه وهو نور الدين إبن الجلال صرفا قبيحا"[(5)]، ثمّ أتمّ قائلا "...وسار على عادته إلاّ أنّه تبسط بالسكن على البحر وأكثر من سماع المطربات ومعاشرة الأحداث..."[(6)]، وهو تصريح خطير يضرب شرف علاّمة المغرب، بل وصل الأمر على ما وقفنا عليه في سيرته إلى إنتقاد ملبسه على أنّه لا يتزيّ بزيّ القضاة لأنّه على حدّ قوله "...كان يحب المخالفة في كل شيء..."[(7)]، ولنكون أكثر إنصافًا، لحق العلاّمة ابن خلدون في طرحه في هذه الدراسة لنا أنّ نتساءل هل كانت مباشرته في قضاء مصر كما أثبت عليه من تلك العبارات؟ أمّ أنّها مجرد شائعات قد طالته كالعادة؟

في الحقيقة، فالمطلع إلى ما أرّخه ابن خلدون عن حياته يجده أنّه كان على علم ما كان يطرح من خلفه من أقاويل، لذلك وافنا بالحقائق من جانبه، وكانت إنطلاقته بتثبيته أنّ إختياره لم يكن بسعاية منه بل جاء جراء غبطة السّلطان، وأنّه حاول من جانبه تجاوزها لعلمه بثقل الأمانة والعمل وكثرة المنافسين حولها قائلا "...إختصني السّلطان بهذه الولاية...تأهيلا لمكاني وتنويها بذكري وشافهته بالتفادي من ذلك، فأبي إلاّ إمضاءه..."[(8)]، ثم أفرّد أفرّد أسطرا عديدة يصف فيها إنصدامه من الجهاز القضائيّ الذي أصابه الفسّاد والتّزوير والتّجاوزات من أجل

---

(1) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **رفع الإصر**، ص235.

(2) – ينظر تعريفه عند يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج7، ص66. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج5، ص7. ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج3، ص149.

(3) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **رفع الإصر**، ص234.

(4) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ص235.

(5) –نفسه: ص235.

(6) –نفسه: ص236.

(7) –نفسه: ص235.

(8) ابن خلدون(ت808هـ): **التعريف بن خلدون**، ص312. **ديوان المبتدأ**، ج7، ص653.

الجاه، وقد ناقشنا جزءا كبير في المبحث الأوّل من الفصل والأوّل حول هذا الظاهرة ولا بأس أخذ نصّ أخر يظهر الحقائق من جانبه كقوله "فقد كان البرّ منهم مختلطا بالفاجر، والطيب ملتبسا بالخبيث، والحكام ممسكون عن إنتقادهم، متجاوزون عما يظهر عليهم من هناتهم، لما يموهون به من الإعتصام بأهل الشوكة فإنّ غالبهم مختلطون بالأمراء، معلمون للقرآن، وأئمة في الصلوات، يلبسون عليهم بالعدالة، فيظنون بهم الخير ويقسمون الحظ من الجاه في تزكيهم عند القضاء، والتّوسّل لهم، فأعضل دائهم، وفشت المفاسد بالتزوير والتّدليس بين النّاس منهم..."[(1)].

ثم بيّن مفاسد الشّهود وموقعيّ القضاء، على أنّ العديد منهم كانوا قد إمتهنوا هذه الوظائف بناءً على التّدرب على إملاء الدّعاوي وتسجيل الحكومات، وإستخدموا عملهم هذا للأمراء فيما يعرض لهم من العقود فيساعدونهم على "...إحكام كتابتها وتوثيق شروطها، فصار لهم بذلك شفوف -أي الفضل- على أهل طبقتهم..."[(2)]، كما بيّن ظاهرة التّلاعب بالإفتاء من قبل من يسمون بمفتين بين المتخاصمين وفقا لطلب بالمقابل المادي قائلا "وقلم الفتيا في هذا المصر طلق، وعنانها مُرسل، يتجاذب كل خصوم منها رسناً، ويتناول من حافته شقًّا يروم به الفتح[3] على خصمه، ويستظهر به لإرغامه، فيعطيه المفتي من ذلك ملء رضاه، وكفاء أمنيته..."[(4)].

أمنيته..."[(4)].

كما أظهر ابن خلدون أثناء سرده ما خلفته هذه الفتاوى من هرج وشغب الخلاف وتعارض الفتاوى وتناقضها خصوصا بعد نفاذ الحكم، وكان يرى من وجهة نظره سببها هو إختلاف المذاهب الكثيرة والإنصاف فيها معتذر[(5)]، كما نوّه لنا في أسطر أخرى حول هذا التّزوير والتّلاعب من بعض الحكام والمفتين وموقعيّ الحكم والشهود قائلا "...وقد يسلط بعض قلمه، على العقود المحكمة فيوجد السبيل إلى حلها بوجه فقهيّ أو كتابيّ..."، ويذكر أنّ مبادرتهم إلى هذه التجاوزات حسب رأيه "...متىّ دعا إليه داعي جاه أو منحة..."[(6)]، وقد فصّل في قوله أنّ هذه التّجاوزات كانت تمس بالخصوص مسائل الأوقاف التي ملئت أخطط البلاد وأضح العديد منها

(1) – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص654.

(2) – ابن خلدون(ت808هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص654.

3 – بمعنى الفوز.

(4) –نفسه: ج7، ص655.

(5) –نفسه: ج7، ص655.

(6) –نفسه: ج7، ص654.

مجهول الصاحب، فمن أراد من أهل الشّوكة والأعيان بيعا منها أو تمليكا على حدّ قوله "...شارطوه وأجابوه مفتاتين فيه على الحكّام الذين ضربوا فيه سدّ الحظر والمنع وحماية عن التّلاعب..."[(1)].

فما كان على ابن خلدون على ما بيّن في هذه المواضع إلاّ إتخاذ منهج التّشدّد والصّرامة لضبط الفساد حيث يقول في إحداها "فقمت بما دفع إلي من ذلك المقام المحمود ووفّيت جهدي بما آمنني عليه أحكام الله، لا تأخذي في الله لومة، ولا يرغبني عنه جاه ولا سطوة مسوّيًا بين الخصمين، آخذًا بحقّ الضعيف من الحكمين...فصدعت في ذلك بالحق وكبحت أعنّة أهل الهوى والجهل، ورددتهم على أعقابهم،...فقطعت الحبل في أيديهم وأمضيت حكم الله فيمن أجازوه،...معرض فيه عن الجاهلين، وماض على سبيل سويّ من الصرامة وقوة الشكيمة، وتحرّي العدالة، وخلاص الحقوق..."[(2)].

ولهذا نجد إستراتيجيته هذه لم تكن تعجب من إعتادوا على مزاولة الفساد والتّدليس، والذين أقالهم وعطل أعمالهم، أو من إعتادوا على اللّجوء إليهم لتمرير مصالحهم، وكذا من المنافسين الذين يتطلعون إلى منصبه، وهذا كله بناءً على ما أظهره في أحد تصريحاته على أنّ طريقته في فرض العدل لم تكن من شأن بعض من رافقهم من القضاة بل أنّهم "دعوني إلى متابعتهم فيما يصطلحون عليه من مرضاة الأكابر ومراعاة الأعيان..."[(3)].

كما أبان في دفاع عن نفسه أنّهم أطلقوا عليه الشّائعات والبهتان بغير حقّ لإزاحته لأهون وأتفه الأسباب قائلا "... وإنطلقوا يواطئون السّفهاء من النّيل في عرضيّ، وسوء الأحدوثة عني بمختلق الإفك وقول الزور، ويبثّونه في النّاس ويدسّون إلى السّلطان التظلّم مني، فلا يصغي إليهم، وأنا في ذلك محتسب على الله... فأصبح الجميع عليّ البا[4] ولمن ينادي بالتأفّف مني عونا، وفي النكير عليّ أمّة، وأسمعوا الشّهود الممنوعين أنّ قد قضيت فيهم بغير وجه الحق،... وإنطلقت الألسن، وإرتفع الصخب... ودسّوا الأوليّاء السّلطان وعظماء الدولة، يقبحون لهم إهمال جاههم وردّ شفاعاتهم، مموّهين بأنّ الحامل على ذلك جهل المصطلح، وينفقون هذا الباطل بعظائم ينسبونها إليّ..."[(5)].

(1) -نفسه: ج7، ص654.

(2) – ابن خلدون(ت808هـ): **ديوان المبتدأ**، ج7، ص653، 655.

(3) – ابن خلدون(ت808هـ): **نفس المصدر**، ج7، ص655، 656.

4 – بمعنى كائدون.

(5) -نفسه: ج7، ص655، 656.

ومما يرجح أقوال ابن خلدون وشفافية عمله وما جاء به من الأدلة والإثباتات ما تقدمت به تصريحات بعض المؤرخين كقول إبن تغردى بردي و"...باشرها بحرمة وافرة وعظمة زائدة..."، وذكر أيضا أنّه عمل على دفع كل شفاعات ووسائط الأعيان مما حمّلهم عليه في تكلّم فيه وإطلاق الشّائعات حتى عزله السّلطان عن القضاء[1].

كما أنّ تلك الأقوايل التي صرح بها إبن حجر العسقلاني عن شيخه ابن خلدون يجهل أسبابها ودوافعها أكانت نقلا عن آراء النّاس فيه أو رأيه الشخصيّ، لكن على كل فإنّ الكلام الذي نقله عن البعض قد تضارب قبل وبعد ولاية ابن خلدون، فإذا عزل شكروه وإذا أعيد أهنوه، فمحتسب القاهرة جمال الدين عبد الله البشبيشي(ت820هـ/1417م) مثلا في أحد أقواله نجده يصرح أنّ ابن خلدون "كان فصيحا جميلا مفوها جميل الصورة" لكن هذا متى حسب رأيه "...إذا كان معزولا" أمّا إذا "ولّي فلا يعاشر ولا ينبغي ألا يرى"[2]، وفي موضع أخر نرى تنافر رأيه فيه بشكل واضح "...وكان مع ذلك أكثر من الإزدراء بالنّاس..."، ونعجب بدورنا من تعجبه أي البشبيشي من ردّ ابن خلدون لشهادة الأستادار الكبير الذي كان من المتعصبين له على حدّ قوله، وكأنّ هذا التّعصّب يسمح لابن خلدون تجاوز الحقّ للأخذ بشهادة هذا الأستادار! ثمّ يقول بصريح العبارة بعد ذلك تتّمة لمّا سبق "...ولم يشتهر عنه في منصب إلاّ الصّيانة إلى أنّ صرف..."!؟[3].

ثم إنّ إبن حجر بحدّ ذاته قال عن شيخه ابن خلدون بعد عزلته الثانية حول الشّائعات التي قيلت فيه أنّه "...إدعوا عليه بأمور كثيرة أكثرها لا حقيقة له..."[4]، ثمّ إنّ رأي إبن عرفة أيضا الذي ساقه لا يقاس عليه لأنّه من المعلوم درجة خلافه ومنافسته لابن خلدون عندما كان في أرض إفريقية، وقد وثّق ابن خلدون سبب ذلك في مؤلفه[5]، وبالتالي لا يمكن أنّ نأخذه معيارا لأنّ قوله هذا ربما جاء نتيجة حنقته عليه ولا تعبّر عن كفاءة الرجل.

ومن المفارقات التي لاحظنها في واقعة أوصياء كاتب السّرّ الكلستاني[6] أنّ إبن حجر العسقلاني قد ذكر أنّ أنّ السّلطان هو من أحال قضيتها بالخصوص إلى القاضي المالكي ابن خلدون ليفصل فيها، فكشف بالفعل التّلاعب وأبطل الوصيّة، لكن ما نلبث أنّ نجد إبن حجر العسقلاني ينقل شهادة أحدهم في الواقعة وهو القاضي تقي الدين الزبيري الذي تكلّم عن دور وهدف ابن خلدون فيها قائلا " قرأت بخطّ القاضي تقي الدين الزبيري أنّ

---

(1) – يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج7، 208.

(2) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **رفع الإصر**، ص234.

(3) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص236.

(4) –نفسه: ص235.

(5) –ينظر للأمر مثلا عند ابن خلدون(ت808هـ): **تاريخ ابن خلدون**، ص249. **ديوان المبتدأ**، ج7، ص647.

6 يراجع الفصل الأول عنصر الشهود.

السلطان أمر ابن خلدون أنّ يفصل المنازعة التي وقعت بين الأوصياء والحاشية، فعزل الأمراء أنفسهم، فعزر ابن خلدون التفهني ورفيقه بالحبس **وأبطل الوصيّة بطريق باطل لظنه أنّ ذلك يرضي السّلطان،** فلمّا بلغ السّلطان ذلك أنكره وأمر بإبقاء الوصيّة على حالها"[1]، لكن إذا نظرنا في سيرة هذا القاضي الذي إستشهد به إبن حجر عن هدف ابن خلدون في الواقعة نجدها غير محمودة فمثلا قال السخاوي فيه "...وأقام مدّة بزبيد بزيّ الجند ثمّ تحول لزيّ الفقهاء بعد وفاة أبيه لأمر إقتضاه وعرف بالخوض فيما لا يعنيه والتّسارع لنقل ما لا خير فيه بحيث أوذي بسبب ذلك وكذا عرف بالتعرض لأعراض النّاس حتىّ صار ممن يتقي لسانه..."[2]، ولهذا نضع علامة إستفهام عن غاية إبن حجر في نقولاته هذه.

أمّا عن مسألة فساد الشّهود مثلاً فقد أقرّت بها المصادر قبلاً ولم يكن ابن خلدون أوّل من وقف عليها، فحتىّ السّلاطين حاولوا إغلاق الكثير من حوانيتهم وتقليل عدد نواب الحكم الذين زادوا عن الحدّ المطلوب وهو ما أظهرناه في الفصل الأول.

والذي يؤسف أكثر أنّ كان مصدر الشّائعات قد نبع من أفواه وأقلام شيوخ العلم كجمال البشبيشي وابن حجر العسقلاني وغيرهما، بل حتىّ من أبناء جلدته كشمس الدين الرّكراكي المغربي[3] والمغراوي أحمد بن مُحَّد بن عبد الله الشهاب (ت820هـ/1417م) حيث ساق السخاوى قوله عليه أنّه "كان يعارض ابن خلدون في أحكامه ويفتي عليه ويناظره..."[4]، والأمرّ من هذا أنّ يصل الحال إلى قذف شخص العلاّمة ابن خلدون بسماع المطربات والإرتباط بإمرأة أخوها أَمْرد[5]!!![6] وهذه الفرية على ابن خلدون أوهن من بيت العنكبوت، فكيف لعالم حافظ لكتاب الله بأوجهه السبعة وفي واحد وعشرين سنة ختم وتشرب الفقه على أشهر علماء المالكيةّ بالمغرب أنّ يُقدّم على هذا الفعل؟ وكل هذا سببه ماذا؟ الحسد من المنزلة التي وصل إليها عالم المغرب بمجرد وصوله لديار مصر وتقريب السّلطان وغبطته به؟!

---

[1] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص89.

[2] –شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج4، ص129.

[3] – عرى عن العلوم الشرعية له معرفة بالعلوم العقلية من غير تقدم فيها ولكن محاضرته إليها المنتهى وهي أمتع من محاضرة الشمس الغماري، وهذا القول أيضا نقله ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **رفع الإصر**، ج1، ص234.

[4] –هذه المعارضة جاءت لماكان المغراوي في مصر. شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج2، ص138.

[5] – أَمْرد: الشاب الذي بلغ خروج لحيته ولم تنبت وطر شاربه، ابن منظور(ت711هـ): **لسان العرب**، ج3، ص401. وكان هؤلاء عادة ما يعمل بهم بهم في الفاحشة. ينظر للإشارة السريعة التي ذكرها ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **الدرر الكامنة**، ج4، ص268. ج1، ص191.

[6] – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **رفع الاصر**،236.

وقد تفطن العديد من العلماء الذين عاصروا ابن خلدون إلى هذه الإشاعات والوشايات التي لاحقته فأبدوا برأيهم فيها فإبن تغرى بردى مثلا قال "...وحمدت سيرته -في القضاء- ودفع رسائل الدولة وشفاعات الأعيان فأخذوا في التكلّم في أمره"[1]، والحال نفسه للعينتابي قال "...كان دينا فاضلا ...كان يتهم بأمور قبيحة"[2].

ثمّ إنّ منصبا بهذا الحجم وعلوّ مقامه كان من الطبيعي أن تترصده أعين الطامعين لتقلّده، وأي عالم دخيل جديد وافد على المجتمع شكل ثقلا ومصدر قلق لبعض العلماء والفقهاء المحليين، لكونه سيستأثر بالمناصب المهمة وبإهتمام السّلاطين والأمراء، كما أنّ كرسي قضاة القضاة وخصوصا بمصر كان دائم الهز وصاحبها بين عزل وولاية وهو ما أبأنه ثبتّ قضاتها[(3)].

وهذا ما سنؤكده أكثر مع نظيره **أبو الفضل مُحَّد بن مُحَّد بن أبي القاسم المشدالي البجائي** (ت864هـ/1460م)، الذي لقي من الحسد والشائعات ما لا يقلّ عنه حين راج حاله أوّل دخوله ديار مصر، فقد اغتبط به السّلطان وأركان الدولة لاسيما العالم الجليل الكمال البارزى[4] كاتب السّرّ وصهره الجمال وسيروا له الوظائف، وممن رام به الشائعات مثلا المحيوي عبد القادر المالكيّ قائلا فيه "والله أنّه لا عهد له بالفقه بل سمعت قراءاته الفاتحة في الصلاة فما أجادها"[5]، وقال النويري أبي القاسم "أنّه لا يعرف مسألة من المسائل يعني الفقهيّة، ولما لقي أبو الفضل بمكة القفصي أحد نبلاء جماعة عمر القلشاني وتكلّم معه في مسائل أم الولد والمدبر لم يهتد لكثير من ذلك..."[6] وغيرها من الأقاويل التي إستهدفت الحطّ من مقداره.

ولكن حقيقة المنزلة العلمية للعالم الجليل المشدالي مخالفة تماما لما صرحت به هذه الأسطر، فبداية فهو تربى منذ وهو إبن سبعة سنين ونصف على القرآن الكريم بأوجهه السبعة، وبالتالي فكيف إذا لا يتقن فاتحة القرآن الكريم!، ثمّ كيف يعقل أن يتهم أنّه لا عهد له بالفقه؟ وهو تلميذ كبار الفقهاء المغرب كوالده مُحَّد[7] و أبي الحسن

[1] - يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج7، 208.

[2] ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج2، ص340.

[(3)] - ينظر لثبتّ التّولية والعزل عموما في دراسة حسن أحمد عبد الجليل البطاوي: **أهل العمامة**، ص182، 183، 184.

[4] -هو العلاّمة مُحَّد بن مُحَّد بن مُحَّد بن عثمان بن مُحَّد بن عبد الرحيم بن إبرهيم بن هبة الله بن المسلم الكمال أبو المعالي المعروف بالبارزى(ت856هـ). ينظر ترجمته شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص236.

[5] -شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج9، ص186.

[6] - نفسه: ج9، ص186، 187.

[7] -وهو مُحَّد بن أبي القاسم بن مُحَّد بن عبد الصمد المشدالي أبو عبد الله فقيه بجاية وإمامها وخطيبها ومفتيها وصالحها. عادل نويهض: **معجم أعلام**، ص301.

علي بن إبراهيم الحسناوى[1] وأبي القاسم بن سعيد العقباني[2] وأبي العباس أحمد بن زاغو[3] وفقيه تلمسان مُحَمَّد بن مرزوق بن الحفيد[4] وغيرهم ممن يطول سردهم، وهذا الأخير كان قد ذهل بأبي الفضل المشدالي عندما زاره كتلميذ في حاضرة العلم تلمسان فكتب إلى والده ما يثمن ناصيته في العلم قائلا "قدم علينا وكنا نظن به حاجة إلينا فإحتجنا إليه أكثر"[5]، وقال فيه إبن همام[6] فيما يشهد عن مكامنه "سألته –أي أبو الفضل المشدالي– عن مسئلة مسئلة في أواخر الأصول فأجابني عنها بأجوبة من لو طالع عليها ثلاثة أشهر لم يجب فيها بمثله"[7]، ضف إلى هذا هل يعقل أنّ ينتقص من مقدار أبي الفضل المشدالي وإجتهاده الفقهيّ لعدم معرفته فقط ببعض المسائل؟، بل هو برأينا من خصال كمال العالم خصوصا عند إقرار إبن المشدالي بهذا، لأنّ النويري لمّا أتمّ قوله في مسألة أم الولد والمدبر وطعن معرفة المشدالي فيها قال "...بحيث علم من نفسه التقصير في الفقه وكان ذلك باعثا له على سؤال مُحَمَّد الجزولي في التوجه هو وإياه إلى الطائف ليمر معه على البيان والتّحصيل ..."[8] في أمرها.

والملفت أنّ من نقل تلك الأقوال التي تحطّ من علم أبي الفضل المشدالي سابقا كان شمس الدين السخاوي تلميذ ابن حجر العسقلاني وكأنّ التلميذ أخذ خصال شيخه في هذا الجانب، وقولنا هذا مبنيّ على ما وقف عليه أولا الشيخ مُحَمَّد بن علي الشوكاني (ت1250هـ/1834م) الذي رصد هذه الخصلة عن السخاوي لمّا أخذ عليه في بناء سير العلماء في كتابه البدر الطالع حيث قال " السخاوي رحمه الله وإنّ كان إماما غير مدفوع لكنه كثير التّحامل على أكابر أقرانه كما يعرف ذلك من طالع كتابه الضوء اللامع، فإنّه لا يقيم لهم وزنا بل لا يسلم غالبهم من الحطّ منه عليه، وإنّما يعظم شيوخه وتلامذته ومن لم يعرفه ممن مات في أوّل القرن التاسع قبل موته أو من كان من غير مصره أو يرجو خيره أو يخاف شره"[9].

---

[1] –فقيه وعلاّمة بجاية (ت ق9هـ/15م). ينظر لترجمته عادل نويهض: **معجم الاعلام**، ص37.

[2] – قاسم بن سعيد العقباني التلمساني، أبو الفضل: فقيه، بلغ درجة الإجتهاد، وليّ القضاء بتلمسان، ثم عكف على التدريس إلى أنّ مات سنة 854هـ. خير الدين الزركلي(ت1396هـ): **الاعلام**، ج5، 76.

[3] – أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن ابن زاغو المغراوي التلمساني(ت845هـ) فقيه عابد من أهل تلمسان. خير الدين الزركلي(ت1396هـ): **نفس المرجع**، ج1، ص227.

[4] – مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد ابن مرزوق العجيسي التلمساني(ت842هـ) عالم بالفقه والأصول والحديث والأدب. نفسه: ج5، ص331.

[5] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص182.

[6] – كمال الدين مُحَمَّد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الاسكندري المعروف بابن الهمام(ت861هـ)، إمام من علماء الحنفية عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب. خير الدين الزركلي(ت1396هـ): **الاعلام**، ج6، ص255.

[7] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص186.

[8] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج9، ص186، 187.

[9] – مُحَمَّد بن علي الشوكاني (ت1250هـ): **البدر الطالع**، ج1، ص334.

والمتتبع لسيرة أبي الفضل المشدالي عند السخاوي في كتابه الضوء سيميّز أسبابا كانت هي وراء دافعه لتضمين أقاويل ضده عدا رأيه هو شخصيا فيه، وأوّلها هو العداوة الشديدة التي جمعت السخاوي مع البقاعي[1] الذي كان شديد الإعجاب بشيخه أبي الفضل المشدالي بحيث كلما أراد أنّ يسوق رأي البقاعي في شيخه يصوغ الأمر كأنّه تخرّصاً منه، ومن الصيغ التي تظهر هذا "وقال فيما أملاه البقاعي فيما زعمه..."[2] "هذا مع زعم البقاعي..."[3] "وقد بالغ البقاعي بل جازف وصدر ترجمته –أي المشدالي– بقوله: الإمام العلاّمة نادر العصر وأعجوبة الزمان..."[4]، وهذا ما تفطن إليه الشيخ الشوكاني حول السخاوي أيضا حيث قال" رام...البقاعي فيما وصف به صاحب الترجمة –أي المشدالي– ولعلّ الحامل له على ذلك ما بينه وبين البقاعي من العداوة"[5]، أمّا السبب الثاني هو عدم أخذ أبي الفضل المشدالي عن شيخ شمس الدين السخاوي وهو ابن حجر العسقلاني مما رآه مناقصة منه حيث قال في إحدى إشاراته الدّالّة عن هذا "وأمّا شيخنا الذي لم يسعد صاحب الترجمة –أي المشدالي– بالأخذ عنه..."[6]، وأمّا السبب الأخر على ما يظهر هو تسطير أبو الفضل المشدالي في تدريس التّفسير التّفسير في القبة المنصورية والتي أبدى السخاوي إستيائه بكون أنّ ما نالها إلاّ بسبب الصحبة التي جمعته مع الكمال بن البارزى قائلا "ساعده الكمال بن البارزى وهو ممن كان يطربه حتىّ إنتزع له تدريس التفسير بقبة المنصورية من المحيوى الطوخى وعمل له إجلاسا حضره فيه الأكابر..."[7]، ثمّ أبان بشكل مباشر حقيقة رأيه تتّمة لذلك ما يؤكد جوهر عدم رضا السخاوي بهذه التّولية رغم تصريح بسعة علمه قائلا "... كنت ممن حضر هذا الدّرس ورأيت من سرعة سرده وطلق عبارته وقوة جنانه في تأديته عجبا **وإنّ كان مقام التحقيق وراء ذلك**، ولم يلبث أنّ رغب عنه للسيف الحنفي وعن تصدير له بالأقصى وجوالي وغيرهما للبقاعي وتشتت في البلاد والقرى وركب البحر والْبرّ وتطور على أنحاء مختلفة وهيئات متنوّعة إلى أنّ **مات غريبا فريدا** في عنتاب... وقد تكرر إجتماعي معه بعد المجلس المشار إليه **وما كنت أحمد إنحرافه عن شيخنا**"[8]، وإنّ كنا وقفنا على تضارب في قوله هذا في بعض الأمور خصوصا تقلب الكمال بن البارزى عليه ونزع تدريس التفسير منه لمحمد سيف الدين الحنفي

[1] – إبراهيم بن عمر بن حسن الرُباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، أبو الحسن برهان الدين(ت885هـ) مؤرخ أديب ومفسر. خير الدين الزركلي(ت1396هـ): **الاعلام**، ج1، ص56.

[2] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص181.

[3] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج9، ص187.

[4] – نفسه: ج9، ص185.

[5] – محمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ): **البدر الطالع**، ج2، ص249.

[6] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص187.

[7] – شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج9، ص187.

[8] – نفسه: ج9، ص187، 189.

ابن الجواندار لأنّه هو بنفسه أي السخاوي يذكر في سيرة هذا الأخير أنّ أبا الفضل المشدالي هو من تنازل عنها رغبة منه إليه[1].

خامسا: المؤامرات والقتل.

وقد وصلت ملامح الصراع على الجاه وتحصيل المناصب في عدة مناسبات إلى الإيذاء ومحاولات للقتل من أجل إخلاء الساحة، ومن العيّنات التي تعرضت للتهديد ومحاولة القتل نظرا لقوة علاقاته ومساعيه للمناصب هو **أبو عبد الله شمس الدين مُحَّد بن يوسف الرّكراكي المغربي المالكي** (ت793هـ/1391م)، الذي أحبّ الرئاسة وتطاول لها منذ دخوله القاهرة، حيث افتتح المنافسة مع قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم الأخنائي المالكيّ(ت777هـ/1375م) فإنتزع منه تدريس المالكيّة بالمدرسة المنصورية، وقد أعانه في هذا المسلك الأمير ألجاي اليوسفي[(2)]، فلمّا هلك ألجاي هذا ثار برهان الدين الأخنائي على الركراكي وأطلق عليه الشّائعات يقول صاحب درر العقود فيها "...وأغوى به المالكيّة، وشنَّع عليه شنائع قبيحة، وكتب محضرا في حقه بما يوجب إراقة دمه شرعا"[(3)]، وكان الشّهود الذين إستعان بهم أكثرهم حسب بعض الأخبار لا يعرفون الرّكراكي إلاّ أنّه كما قال تقي الدين المقريزي "النّاس أعوان من والته دولته وهم عليه إذا عادته أعوان"[(4)]، فقد تفننوا على حدّ وصفه في قذفه فمنهم من شهد عليه بالزّندقة وفيهم من شهد أنّه يسجد لزحل وأنّه ساحر، ولولا تدخل أكمل الدين مُحَّد بن محمود البابرتي(ت786هـ/1384م) شيخ الخانقاة شيخو الذي كانت له في حقن دمه دور بالتماس من قاضي القضاة الحنفي عبد الله بن علي التركماني(ت769/1364م) لكان هلك، لكن برهان الدين الأخنائي لم يستسلم في مؤامراته وترصّد لإسقاط الركراكي، فقد توصّل الأمر بعقد السّلطان الملك الأشرف شعبان بن حسين(ت778هـ/1377م) محضرا لرّكراكي وحضره القضاة والفقهاء من أجل تطبيق حكم السيف، لكن حسب ما سِيق في الأحداث أنّ دهاء الرّكراكي المغربي قد مكّنته من تجاوز هذا الحكم"...بما عنده من المعارضة وقوة الجأش واللّسن..."[(5)]، ومع ذلك علم الرّكراكي أنّ الأقدار لن تستمرّ في مساعدته مما جعله ينتقل إلى الشام للإستطان إلى أنّ زال حكم السّلطان الأشرف فعاد حسب السير للقاهرة وعمل على الإتصال ببعض أهل الدولة، وترك له قاضي القضاة المالكيّة آنذاك البدر عبد الوهاب الأخنائي تدريس المدرسة الحجازية، وفتحت له بعدها

---

[1] -ينظر شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج9، ص174.

[(2)] -تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، ص53. يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج11، ص154.

[(3)] – تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **نفس المصدر**، ج3، ص53

[(4)] – نفسه: ج3، ص53

[(5)] – نفسه: ج3، ص53. يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج11، ص155.

أبواب التدريس فعظم حاله وتوصّل إلى صحبة الأمير الكبير برقوق فإختصّ به لاسيما لـمّا تسلطن فعظّم من قدره وأعلى من شأنه.

وقد أعقبت بعض المصادر على دهاء الرّكراكي كتقي الدين المقريزي في أنّه مثلا ما "تكلّم في مجلس السّلطان بكلمة فما فوقها معرفة منه بأغراض الملوك وأنفتهم من التحكم عليهم وتعليمهم وإفهامهم ما جهلوه فتمّ بهذا التمكن من السّلطان"(1)، ووصفه أيضا "كان أحد عجائب الدّنيا والدّين، أفرط فيهم الذكاء حتىّ إلتحقوا بالشياطين، فتصرف ذكاؤه في أنواع من الدّهاء لا يمكن وصفها..."(2)، وجاء في مصنف يوسف بن تغرى بردى أنّه "...كان كريها غير مشكور السيرة، وعنده دهاء وإقدام، ومعرفة بمعاشرة الملوك"(3).

بينما نتحفظ بدورنا على رأيهم هذا إن كان صحيح أم نابع من حسد العلماء وغيرتهم من إختصاص السّلطان الظاهر برقوق به وكذلك الأمراء كما هو واضح من الصيغ السابقة، ولهذا يستوجب بنا إلقاء نظرة سريعة على العلاقة التي جمعت الرّكراكي مع السّلطة لفهم الأحداث خصوصا إذا عدنا إلى واقعة محنة السّلطان برقوق ومحاولة إزاحته عن كرسي السّلطة من قبل بعض الأمراء من بينهم الأمير منطاش الذي أقدم على كتابة فتاوي مزورة تسمح بقتل السّلطان برقوق، والتي تذكر المادة الخبرية كما أسلفنا في أوّل فصل أنّه قد شارك في كتابتها جملة من الفقهاء إلاّ عالم المغرب الرّكراكي، الذي خالف ورفض ما أفتوا به ضد السّلطان برقوق فضرب وسجن، فلمّا تجاوز برقوق هذه المحنة وعاد للسلطنة حفظ موقف الرّكراكي وزاد من تقريبه وولاّه القضاء الأكبر للمالكيّة بمصر عوضا عن تاج الدين بهرام الدميري (ت805هـ/1402م)(4) حينها، وهو بطبيعة الحال ما أثار الرأي عليه من جمهور علماء المشرق أكثر.

كما أنّ غيرة ومنازعات العلماء كانت دائما ما تُحوّر الأحداث وتتلاعب بحقيقة الشخص، فمثلا فالشيخ أكمل الدين البابرتي صاحب مشيخة الشيخونية الذي ساعد الرّكراكي المغربي في مرحلة ما سواء في تقدميه في تدريس الحديث والفقه المالكيّ فيها أو سواء في حقن دمه عندما شنع عليه قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم الأخنائي قد تقلّب خاطره عليه أيضا لأسباب شخصية أدّت إلى سلب مناصب الرّكراكي بكونه المسؤول عن

(1) – نفسه: ج3، 54. ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص413. 414.

(2) – يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **المنهل الصافي**، ج11، ص155.

(3) – يوسف بن تغري بردي(ت874هـ): **نفس المصدر**، ج11، ص155.

(4) – نفسه: ج11، ص154. تقي الدين المقريزي(ت845هـ): **درر العقود**، ج3، 54. ابن القاضي شهبة(ت851هـ): **تاريخ ابن القاضي**، ج3، ص414.

تقرير الموظفين في الخانقاة، حيث ورد عند إبن حجر العسقلاني سنة 1371/773م "فمن الحوادث في هذه السنة كائنة شمس الدين الرّكراكي أحد الفضلاء المالكيّة وكان من الطلبة بالشيخونية فوقع بينه وبين شيخها أكمل الدين فقام عليه ورفعه للحكام **وإدعى** عليه بما يقدح في الشّريعة وعقد له مجلس لذلك عند ألجاي ثمّ حقن دمه ونفى إلى الشام ثم آل أمره إلى أنّ ولّي قضاء المالكيّة.."[(1)]، ووقعت نفس المنافرة بينهما في سنة 786هـ/1384م "وفيها وقع بين الشيخ أكمل الدين وبين الشيخ شمس الدين الرّكراكي منازعة في الشيخونية فعزله من الدّرس"، ورغم تدخل الأمراء والسّلطان لحل هذا النزاع وإعادة الرّكراكي لمنصبه رفض أكمل الدين وصمّم على قراره بعد أنّ أرضى السّلطان[(2)]، ولهذا كانت هذه الخلفات دائما لها دور كبير وتأثير في زعزعة إستقرار الكثير من المناصب وجعلها محلّ مساومة بل سببا في بعض الأحيان في الحطّ وذّم المقصود.

أمّا النموذج الثاني الذي طالته الوشايات ومحاولة القتل هو مؤرخ وقاضي المدينة المنورة **عبد الله بن فرحون التونسي** (ت769هـ/1367م)، بسبب ما لحقه من حسد ومعانات مع والده محمّد (ت721هـ/1321م)[(3)] في رفع شأن المالكيّة على حساب الشّيعة وسلب مناصبهم، وكذلك من بعض الشافعية الذي أرادوا التّفرّد والسّيطرة على المناصب بعد الشيعة، حيث يروي عن لسانه في مؤلفه نصيحة المشاور أنّ بعد وفاة ولده محمّد تعطلت المدارس وإستبشر المرُواش[4] "وزعموا أنّ لا تقوم بعد والدي للمالكيّة راية، ولو علموا ما في الغيب ما عملوا"[(5)]، فبحلول سنة 723هـ/1323م وصله مرسوم التعيين بإسمه في عدّة أماكن وهي المدرسة الشهابية بعد والده والدّرس الخاص للقاضي فخر الدين ناظر الجيش ودرس شعيب بن مدين الخاص من المغرب، فقال ابن فرحون نظير هذا " فأعان الله تعالى ورزقني على الإشتغال إقبالا كثيرا، وحسدت حسدا عظيما، وقصدت بالأذى فزادني طولا كثيرا، يظنون أنهم يسعون في إخمالي وحطّ منزلتي، وما سعوا إلاّ في ظهوري ونشر فضيلتي..."[(6)]، كان من بينها الأذى الذي طاله سنة 735هـ/1334م من بعض القضاة البلديين ولفيف من الحسدة عندما رموه ببليّة عند الأمير طفيل وهي على جملتها بإختصار أنّ شيخا مات وترك عنده مالا كثيرا ولم يكن من ذلك بالخبر الصحيح على حدّ خبر ابن فرحون، وإنّما أنّ الشيخ المشار إليه ترك عنده مبلغا يسيرا وصى به في لشراء نخيلات تكون وقفا على السبيل،

(1) -ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **إنباء الغمر**، ج1، ص9.

(2) – ابن حجر العسقلاني(ت852هـ): **نفس المصدر**، ج1، ص290.

(3) – الذي عرضنا واقعته مع القاضي سراج الدين عمر بن أحمد الخضري الانصاري الخزرجي الشافعي (ت726هـ/1326م) يراجع عنصر الوسائط والمنازعات من نفس المبحث.

4 –يعني بهم الأشرار.

(5) – عبد الله بن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص90.

(6) – عبد الله بن فرحون(ت769هـ): **نفس المصدر**، ص66، 67.

وقد استطع ابن فرحون من فك وثاق هذه البليّة أمام الأمير بعد أنّ قدم بيّنة بإثبات إستشهاد أقامه بوجده بحوزته سلفا عند شيخ الخدام بالمدينة المنورة العز دينار وشيخ الصالح عبد الكريم بن عبد المعز الواسطي (ت741هـ/1340م) اللّذان شهد لصالحه[1]، وما كانت هذه البليّة إلاّ بداية إلى بليّة أعظم لاحقت العالم المالكيّ التونسي ففي موضع أخر من أحداث حياته وبالتحديد في شعبان سنة 763هـ/1362م أظهر من الحسد الذي لحقه جراء ما كان بيده من مناصب وتعزيز قوة المالكيّة قائلا على صحيفة كتابه بأنّ "تحامل علي الأعداء وقصدوا إتلافي وإعدمي..."، حيث رصدوه في صلاة الصبح وقاموا بطعنه في ظهره ولولا لطف الله على قوله لكان في عداد الموتى ووصلوا إلى مبتغاهم[(2)]، وكان هذا الحادث وعبد الله في منزلة النائب في القضاء فزاد هذا من عزيمته وظهوره بأنّ نال منصب قضاة القضاة بشكل رسمي في المدينة المنورة سنة 765هـ/1364م، واضعا بذلك ركيزة وتثبيتا للمالكيّة بعد سحبه هو ومن بعده من أهل السّنّة صلاحية القضاء والفتوى من يد الشيعة، ووضع بهذا الإنجاز أيضا مكانة لأسرته بين الأسر الكبرى بالمدينة.

خلاصة الفصل:

من الجدير بالذكر كختام لهذا الفصل، أنّ ما سلكه علماء المغرب من أنماط للتبوّء والحفاظ على المناصب قد أثمر مع مرور الوقت لاسيما مع الأسر العلميّة، ومع ذلك فإنّ من سلك طرقا ملتوية للوصول إلى مصاف المناصب كان الدافع له في كثير من الأحيان الظروف الوظيفيّة الصعبة والطمع أحيانا أخرى في بلوغ مرمى العلا الوظيفيّ والتكسّب المادي الدائم ومن ثمّ خلق جذور إجتماعيّة وسياسيّة، لكن هؤلاء لا يمثلون إلاّ نسبة قليلة من الكل، فالمادة الخبرية إحتفظت كما لاحظنا بالسيرة الحسنة والعطرة للبّقية في وصولهم للمقاعد الوظيفيّة وسيرورتهم فيها، ولا ضَيْر أنّ نضيف إليهم ممن وثّق عزوفهم وهروبهم من المناصب الحسّاسة تعفّفا وخشية من ظلم الرعيّة خصوصا في خطّة القضاء، الذين لم نشر إليهم قبلاً وهم:

الزواوي أبو سعد عبادة بن على بن صالح زين الدين(ت846هـ/1442م) رأس المالكيّة الذي سُيّر له التّداريس بالمدارس الكبرى بمصر، كان قد حافظ على مراكزه هذه وأحبها دون النظر والطمع في غيرها، فقد ورد

[1] –وقفنا على هذا الصراع ضمن تعريف عبد الكريم بن عبد المعز الواسطي(ت741هـ/1340م) وعلاقته مع ابن فرحون، ينظر شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **التحفة**، ج2، 199، 200.

[(2)] – عبد الله بن فرحون(ت769هـ): **نصيحة المشاور**، ص251.

أنّه قد عيّن للقضاء الأكبر في مصر بعد وفاة شمس الدين البساطي(ت842هـ/1438م) فإمتنع فلمّا ألحّ عليه توارى عن الأنظار إلى أنّ ولّي غيره فيها[1].

والحال نفسه لعالم مدينة قسنطينة شرف الدين يحي بن أحمد بن عبد السلام(ت888هـ/1483م) قال السخاوي "وعرض عليه وهو بالقاهرة قضاء الشام ثمّ وهو بمكة قضاءها فإمتنع "[2].

وأيضا نظيره من بجاية مُحَّد بن مُحَّد بن أبي القاسم المشدالي(ت864هـ/1460م)، الذي دانت له المملكة المصرية والأقطار الشامية والبلاد القاصية والدانية لعلوّ شأنه بين علماء عصره وكثرة علومه وقوة ناصيته الفقهيّة، ونظير هذا قد عيّن لقضاء الشام ثمّ مصر لكنه أبى تسلّمه تعفّفا وحبا في التّدريس[3].

أمّا آخر مثال فهو المراكشي تاج الدين مُحَّد بن إبراهيم بن يوسف بن حامد(ت752هـ1351م) الذي تنازل عن التّدريس بالمدرسة المسرورية المشهورة بدمشق، حفظا ورعاية منه لشرط الواقف بأنّ النازل فيها يكون عارفا بعلم الخلاف، فآثر مصلحة الطلاّب والشّرط على حساب خسارة منصبه وراتبه[4].

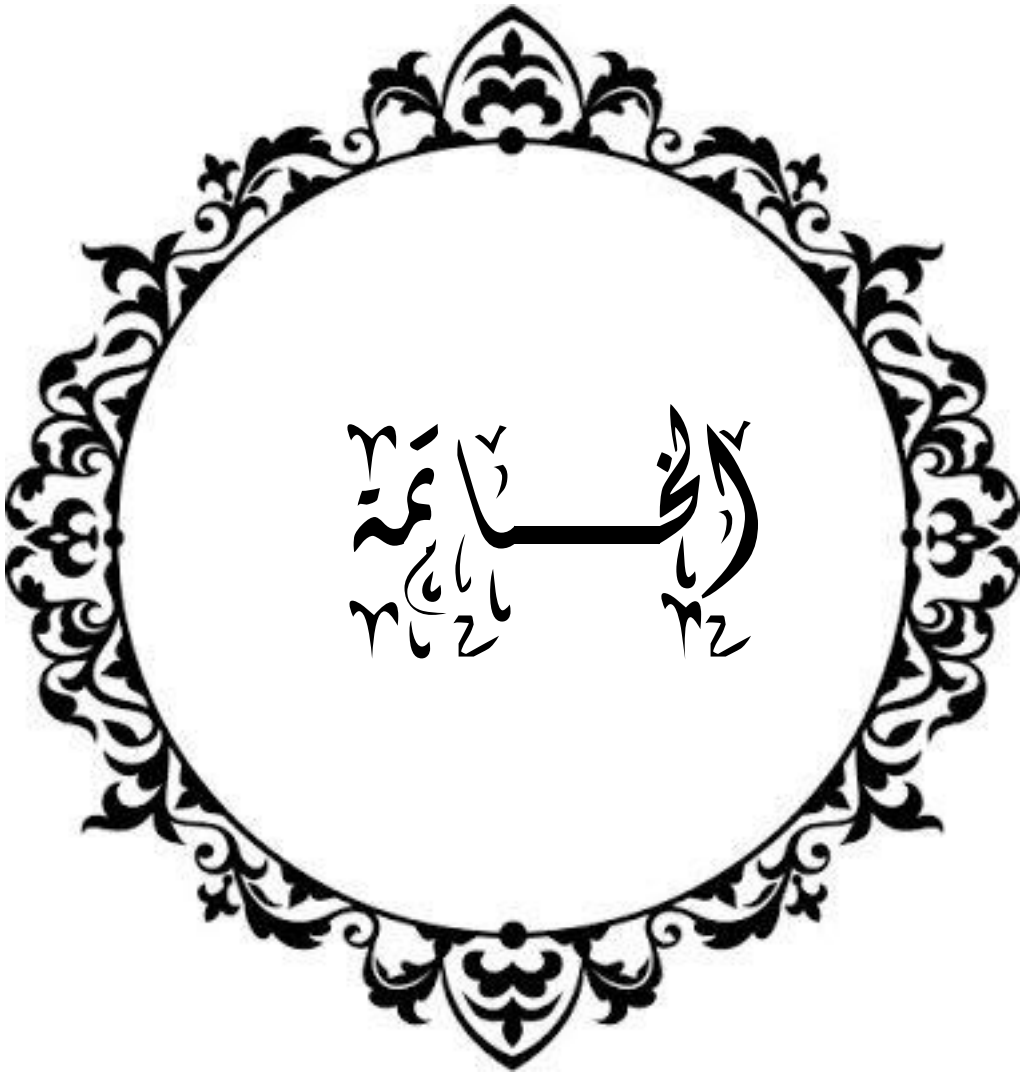
---

(1) -ابن القاضي المكناسي(ت960هـ): **درة الحجال**، ج3، ص184.

(2) - شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **الضوء اللامع**، ج10، ص216.

(3) -شمس الدين السخاوي(ت902هـ): **نفس المصدر**، ج9، 185، 186.

(4) -جلال الدين السيوطي(ت911هـ): **بغية الوعاة**، ج1، 16.


الخاتمة

الخاتمـــــــــة

بعد دراستنا لموضوع وظائف علماء المغرب الإسلامي بالمشرق ما بين القرنين 7-9هـ/13-15م بقيّ أنّ نذكر أهم النتائج التي توصّلنا إليها وهي كالآتي:

أنّ السّياسة التي انتهجها الأيوبيون ومن بعدهم المماليك مع العلماء الوافدين خصوصا ذوي الأصول المغربية كمبدأ الإحترام والدّعم، ومبدأ إشراكهم في الوظائف ذات الخاصّيّة الدّينيّة والتّعليميّة والإداريّة والقضائيّة كان لها الأثر البالغ في إستقطابهم على مدار قرون الدّراسة.

بيّنت الدّراسة أيضا أنّ سياسة إحياء المذاهب السّنّيّة من قبل السلطة منذ مطلع القرن 7هـ/13م بشكل علني قد خلّفت انعكاسات إيجابية على سلك الوظائف بصفة عامة، بل إرتبط التّوظيف بها بشكل وثيق بعدما كان جلّ التوظيف حكرا على أصحاب المذهب الشّافعيّ، وهو ما أدى إلى توسيع نطاق فرص الوظائف للعلماء المغاربة لاسيما الذين كانوا على المذهب المالكيّ.

إنّ منهج مزاوجة الانفتاح المذهبي بإنشاء سلسلة من المؤسسات التّعليميّة والدّينيّة على يد السّلطة وأصحاب اليد البيضاء كان له دور فاعل في التأثير غير المباشر على علماء المغرب الإسلامي، وذلك من خلال عدّة جوانب، ومن أبرزها:

- إستحداث مناصب جديدة، وبالتالي فرص عمل.
- إنجذاب العلماء للعمل النّظاميّ داخل هذه المؤسسات.
- تقلّدوا المناصب المرتبطة بالمذهب السائد لديهم، وهو المذهب المالكيّ.
- تَكرّست فكرة الاستيطان الدّائم لدى العديد منهم بسبب توفّر الأعمال.

أنّ دائرة وظائف معظم علماء المغرب كانت في المدن والحواضر الرّئيسيّة كالقاهرة ومكة ودمشق والمدينة المنورة والقدس الشريف والإسكندرية ... إلخ، بالإضافة إلى الضواحي والقرى التّابعة لها، وهذا بسبب ما تمتّعت به هذه المناطق من إدارات ومؤسسات تعليميّة عديدة وهامة، كما أنّ تموضعهم هذا أظهر لنا المستوى العلميّ والثّقة التي تلقوها في تلك الأوساط، من خلال إشراكهم جنبا إلى جنب مع العلماء البلديين في تسيير دواليب الأعمال.

كذلك بيّنت الدّراسة أنّ الجهات المسؤولة عن التّولية كانت حريصة ومرحبة بالمساهمة المغاربية بما في ذلك الإنعاش والتّجديد المذهبيّ، من خلال الإستفادة من خبراتهم المذهبيّة والفقهيّة في مجال التّعليم والقضاء والإدارة.

كما كشفت الدّراسة عن وجود أسر مغاربية، مشهورة ومغمورة، ظهرت مع هذا البحث، وتفاوتت من حيث حداثة الإستقرار وقدمه، حتّى أصبح أفرادها يعدّون نتيجة لذلك ضمن قوائم المجتمع المشرقي، حيث تبيّن

أنّ الكثير من الأنساب المغربية قد إقترنت بالنسب المشرقي، بل إنّ جذورهم وهو ما يهمنا قد إمتدت إلى الوظائف على إختلافها.

أظهرت رحلة إحصاء العلماء الذين تبوّؤا الوظائف النظاميّة طوال الفترة الوسيطية من القرن 7هـ/13م حتّى نهاية القرن9هـ /15م في الدّيار المشرقية، على أنّ عددهم لابأس به وملفت نظرا لكونهم عنصرا وافدًا، كما أبانت أنّ تسنّمهم هذا كان قد تركز في أربع مجالات وظيفيّة، وهي:

أولا: الوظائف القضائيّة، حيث وقفنا على نتائج مفادها:

– تمكّنهم من الوصول إلى أعلى منصب في الجهاز القضائيّ، وهو منصب **قضاة القضاة**.

– تنوّعت مناصبهم القضائيّة من الناحية المذهبيّة، إذ لم تكن دائرة عملهم في قضاء المالكيّ فقط، بل حتّى الشّافعيّ والحنبليّ، وهي خطوة هامة تحتسب للمغاربة في وسط مشرقيّ تغلبت عليه هذه المذاهب الأخيرة، وقدّموا علماؤهم على غيرهم في الغالب.

– أظهر البحث أنّ بلوغهم منصب قضاة القضاة لم يكن متكافئًا العدد، سواء من ناحية نوع المذهب حيث كان لعلماء المغرب المالكيّة الحظ الأوفر، أو من الناحيتين المكانيّة والزّمانيّة، وهذا بسبب عدّة عوامل: كغلبة المذهب المالكيّ على معظم العلماء الوافدين، وحتى من كان له قِدَم إستقرار هناك مقارنة بنسبة الشّافعيّة والحنفيّة والحنبليّة التي يمثلها بقية علماء المغرب وعلماء المشرق، بالإضافة إلى عامل زمن استحداث المنصب ومحدوديته في كثير من الأحيان، واستئثار العديد من الأسر المشرقية بقضاء الشّافعية والحنفيّة.

– بيّن البحث تمكّن علماء المغرب كذلك من تولّي منصب بارز في جهاز القضاء وهو **النّيابة** عن القضاة الكبار، حيث كشفت الدّراسة أنّ نيابتهم كانت قد تميّزت بتنوّع طابعها الوظيفيّ، واندرجت تحت عدّة مسمّيات كـ: **قضاء صغير** و**نيابة خاصة** في بعض القضايا و**نيابة متنوّعة** و**نيابة مباشرة** عن قضاة القضاة و**النّيابة على القضاة الصغار**، وهي مناصب مهمة مكّنت البعض منهم للارتقاء والاستقلال بمنصب القضاء الأكبر مع مرور الوقت.

– وكشفت هذه الدّراسة عن وجود أسر مغربية إختصّت بالقضاء، وتوارثته أبًا عن جد، ففي منصب قضاة القضاة **أسرة إبن حريز التلمسانية** و**أسرة ابن فرحون التونسية** و**الأسرة الفاسية** و**أسرة إبن يعقوب المغربية** و**أسرة إبن عوجان المغربية**، وفي وظيفة النّيابة **الأسرة المصمودية المغربية** و**الأسرة الغمارية**.

– وظهر أيضا أنّ الجالية المغربية المالكيّة قبل تعدّد القضاة كانت تلجأ إلى كبير علمائها لحل قضاياها، والذي كان في العادة يعرف بلقب "**شيخ المالكيّة**" أو "**شيخ المغاربة**"، أو تلجأ إلى "**نواب القضاء الشّافعيّ**" من المالكيّة.

– ولعلّ أهم ما بيّنته دراستنا هو دور وأثر الكثير من قضاة المغرب في الجهاز القضائيّ، وذلك من خلال ما بتّوا من قضايا وخصومات، والتي ربما ظهر العديد منها لأوّل مرة هنا، حيث تبيّن جليًا الإدلاء بدلوهم في المسائل الدينّيّة والأحداث العامة والسّياسيّة، والإجتهاد في تجديد القواعد القضائيّة في الدّيار المشرقيّة، خصوصًا في منهاج وقوانين قضاء المالكيّة والشّافعيّة، الذي أصابه الرّكود والنّقل بسبب عدم الاجتهاد في إستخراج المستجدّات الفقهيّة تبعًا للقضايا المستجدّة في ذلك العصر، بل تمكّن بعض قضاة المغرب من وضع قواعد قضائيّة لم تكن معروفة من قبلهم وهذا طبعا باعتراف من عاصرهم وأرّخ لهم، بل طوّر الكثير منهم طرق التّجديد في المؤسسة القضائيّة من خلال تأليف مؤلفات في علم القضاء كانت بمثابة منهاج وأساس للقضاة والمفتين في فترتهم ومن بعدهم.

– وبيّنت الدراسة نجاح الكثير من القضاة المغاربة في تطبيق شرع الله في القضايا التي عالجوها، ومما إجتهدت به قريحتهم وعلمهم على مذاهبهم، واضعين بين نُصب عينهم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولم تأخذهم جاه ولا سطوة، مساويين بين الخصوم آخذ بحقِّ الضعيف معرضين عن الشّفاعات والوسائط التي تصلهم، جانحين لتثبّت في سماع البيّنات والنظر في عدالة المنتصبين لتحمّل الشّهادات، ومحاربة وسائل التّدليس وتزوير وشهادات الزّور.

– ومن النّتائج التي توصّلنا إليها أنّ العلماء وقضاة المغرب كان لهم الفضل أيضًا في بناء وتطوير مؤسسة الإفتاء في المشرق، حيث وجدنا أنّهم مارسوا هذه المهنة تطوعيًا لتبليغ الشّرع، وإظهار الأحكام للناس، وحل القضايا والخصومات، ومحاربة البدع والتّلاعب الفقهيّ، وهذه الممارسة كانت في غالب الأحيان مزاوجة لعملهم في الوظائف الرسميّة وليس بشكل نظاميّ في دار العدل، إلاّ حالة استثنائية من بيت المسلاّتي الطرابلسية، وذلك بسب ظهور منصب الإفتاء في منتصف القرن الثامن للهجرة واختفاءه السّريع في أواخر القرن التاسع للهجرة، ومع هذا تمكّن العديد من علماء المغرب من إثبات أنفسهم في هذا المجال لدرجة أنّ غدّت أسماؤهم تنتهي على أعتابها دائرة الفتوى على المذهب الذي هم عليه، فكانوا مرجعا للعامة والخاصّة وحتّى السّلاطين والقضاة.

– وأظهر البحث تسنّم علماء المغرب مناصب أخرى ذات الصّبغة والأهمية القضائيّة، وهي **وظيفة كاتب القضاء** و**الشّهادة** و**الحِسبة**، رغم القلّة المسجّلة في هذه الأخيرة، نظرًا لتغييرات قوانين التّولية فيها كانتقال حق الأولويّة إلى أصحاب السّيوف من المماليك.

ثانيا: الوظائف الشّبه دينيّة، أمّا بالنسبة لوظائف علماء المغرب في هذا الباب فإنّ حوصلة النّتائج كانت مفادها:

– تمكّن العلماء من تسلّق سلم وظيفتيّ **الخطابة** و**الإمامة** على شكليها، استقلالاً وإنابة.

– تنوّعت أنواع المؤسسات التي باشروا فيها هاتين الوظيفتين، فشملت مساجد، وجوامع كبرى ومتوسطة وصغرى، ومدارس، وتُربًا.

– دلّ البحث على أنّ التنوّع المذهبيّ لوظيفة الإمامة منذ مطلع النصف الثاني من القرن 7هـ/13م على المذاهب السّنّيّة الأربعة قد أدى إلى توسيع فرص عمل الوافدين والمقيمين المغاربة، ضمن مقامات المالكيّة والحنابلة والحنفية، أمّا بالنسبة لتقدّمهم في منصب الخطابة فقد كان بارزًا في المنصب ذي المذهب المالكيّ، في منابر المؤسسات المتوسطة والصغرى، مقارنة بفئة الخطباء المغاربة الشّافعيّة القلة الذين برزوا في المساجد والجوامع الكبرى، والسبب على حدّ ما توصّلنا إليه يعود إلى تخصيص التّولية فيها في العادة للشافعيّة وبالأخص قضاة القضاة منهم.

– قد أظهرت الدّراسة التّمثيل الأسري المغربي في وظيفتيّ الإمامة والخطابة أو في كليهما قد كان بيّنًا، حيث أدّى رَبط الأسماء إلى ظهور سبعة أسر يعود أغلب أفرادها إمّا **للمغرب الأدنى** أو **الأقصى**.

– أظهر البحث أنّ حب علماء المغرب للدعوة والإرشاد إلى طريق الله والحثّ على التّقوى والصلاح قد أخذ الكثير منهم لتبوؤ مقاعد في وظيفة الوعظ (الميعاد) بشكل رسميّ، وإنّ كانت بعضًا من المصادر قد أظهرت أنّ هناك من انغمس في أمر الدّعوة وترويجًا لأفكار وتوجهات معينة أو أغراض شخصية، وهؤلاء عادة ما كانت دائرة عملهم في المناطق النّائية.

– ودلّت الدّراسة على تميّز وجود علماء المغرب في الوظائف الدّينيّة بالعمل في وظيفة **فرّاشة** المساجد و**التّأذين**، حيث اختلفت شكل مباشرتهم في هذه الأخيرة، فهناك من نُصّب كرئيس للمؤذنين، ومنهم من عُيّن للأذان في أحد المآذن مستقلاً، وهناك من لم تتجاوز وظيفته النّيابة في رئاسة الأذن والأذن عن أحدهم، وهناك من جمع له بين وظيفة النّيابة ونصف وظيفة مؤذن في أحد المآذن، وأنّ معظم هؤلاء المؤذنين ينتمون إلى أسرتين، وهي **أسرة أبو السعود المغربي** بمأذنة باب العمرة بمكة، **وأسرة النفطي التونسية** بالمدينة المنورة.

ثالثا: الوظائف التّدريسيّة لعلماء المغرب، فحوصلة نتائج هذا الجانب كالآتي:

– وقد بيّن البحث أنّه قد تباينت نوع التّداريس التي تولّوها، وتبيّن معظمها مع هذه الدّراسة، حيث أنّ المائز فيها هو اندرجها في قسمين، القسم الأول وظائف أساسيّة، والقسم الثاني وظائف مساعدة، كما تمايزت مسمّيات المناصب الأساسية آنذاك فهناك ما أطلق عليها بـ"**تداريس**" وارتبط هذا بمادة الفقه والتّفسير والطّبّ،

وأخرى أطلق عليها بـ **"المشيخة"** والتي ارتبطت بالقرآن الكريم والحديث والنّحو، هذا عدا وظائف أخرى كان طابع مسمّياتها مختلفا **كتصدير** و**تدرس في الحلقات الخاصّة**.

– وفي هذه الدّراسة أكّدنا على أنّ علماء المغرب لم يكتفوا بالتّدريس العام بل انخرط العديد منهم في التّدريس النظاميّ بالمؤسسات التّعليّمية، التي هي الأخرى قد تعدّدت وفقا لما سطر فيها من تخصّصات تدريسيّة، وأوضحنا أنّ هذا التخصيص قد كان جزءا من أسباب انجذاب المدرّس المغربي للعمل فيها حيث كان عليه تدريس ما قرّر له فقط بدل الخوض في عدّت مواضيع في الحلقة العامة.

– إنّ استراتيجية السّلطة المملوكية بتخصيص المناصب من بينها التّدريس لأصحاب المذاهب السّنّيّة السّائدة (الشّافعيّة والحنفيّة والحنبليّة والمالكيّة) منذ سنة 665هـ/1267م، ومن قبلها تأسيس المدارس والكّلّيات الفقهيّة النظاميّة منذ النصف الثاني من القرن 5هـ/11م قد أدى إلى تفرّع وظيفة تدريس الفقه، وهذا التفرع قدّ مكّن المجموعة المغربية من العلماء من المزاولة منذ البداية في أنواعها الأربعة.

– كشف البحث أنّ علماء المغرب قد قدّموا مساهمة كبيرة وملموسة في إطار المؤسسات التّعلميّة كترسيخ المذاهب السّنّيّة، وعلى رأسها المذهبين المالكيّ والشّافعيّ، وتلقين علم القراءات وطرقه المشهورة والشّاذة، ونشر الحديث وعلومه نظرًا لثقة التي توسّموا بها في النّقل والرّواية والإسناد، هذا عدا ما قدموا في مجال النّحو والتّفسير والطّبّ في الكّلّيات الخاصّة به وإنّ كانوا قلّة، كذلك قدموا مساهمة لا غبار عليها في تطوير مناهج التّدريس وبثّ طرق جديدة غير معهودة في طرح الدّروس، والتي لاقت استحسان الطلاّب الذين اعتمدوها لاحقًا في مجالسهم التّعليميّة.

– أظهر البحث أنّ أصحاب المؤسسات التّعلميّة قد حرصوا على تسليم مقاعد تدريسها عند أوّل افتتاحها أو بعده لنخبة معينة من كوادر المدرّسين، إدراكا منهم أنّ نجاح مشروعهم لا يكون إلاّ من خلال مشاهير وكبار المدرّسين، والأمر منطبق حتى على واقفيّ الدّروس الخاصّة، ومن الملفت أنّنا وجدنا في دراستنا أنّ من هؤلاء الأسماء التي لاقت حرصًا لتّولية كانت ذات الأصول المغربية، وهو ما ثمّن النّاصية والمرتبة العلمية والتّعلميّة والمذهبيّة التي بلغها هؤلاء في تلك الفترة، ويدحض من طرف أخر الفكرة الشّائعة أنّ المغاربة كانوا في حالة الأخذ دون العطاء الكثير إلى غاية فترات متقدمة من المرحلة الوسيطية.

– أظهر البحث أنّ علماء المغرب كانوا يعتمدون دائمًا على الكتب الكبرى الأساسية لكل مادة مدرّسة في مجالسهم التّعلميّة، مع الطّرح من مصنفاتهم التي تمثل إجتهاداتهم سواء شروحًا أو مختصرات على الكتب الأوائل أو تأليفا جديدا لم يسبقهم فيه أحد، وإنّ كان في الحقيقة أنّ مسألة مساهمتهم في تنمية الدّروس طرحًا وتأليفًا ليس

وليّدا سوى الفترة المدروسة فالعديد من المصنّفات والمواضيع المطروحة في مجالس المشرقية عمومًا ذات جذور وخصائص مغربية، لكن الجديد الذي تأكد معنا هو رواج مصنّفات جديدة لهم أعادت بثّ روح الاجتهاد في المجالس التّعلميّة.

– بيّن البحث على اهتمام بعض العلماء المغاربة **بتأديب الصّبيان** كوظيفة، حيث تنوّعت هي الأخرى، فهناك من تقلّد وظيفة **التأديب العام** الذي اندرج في المكاتب الملحقة للمؤسسات الرسميّة أو المفصولة ذات المنشأ الشّخصيّ، وهناك من تقلّد وظيفة **التّأديب الخاص** الذي ركّز على تأديب أولاد بعض العلماء و السّلاطين.

– ومن النّتائج التي خرجنا بها في هذا الجانب أنّ هناك قسمًا من العلماء قد شغلوا وظيفة واحدة رسميّة طوال مشوارهم التّدريسيّ، بينما قُدّر للقسم الآخر الانتقال والتّدرج الوظيفيّ أو جمع الكثير من المناصب التّدريسيّة في آن واحد، وفسّر البحث أنّ هذه الظاهرة ليست معناه عدم توازن الكفاءات والمؤهلات العلميّة دائمًا، لأنّ العديد من المدرّسين الذين زاولوا منصبًا واحدا أو أقلّ في الرتبة كانوا على نفس مقياس الكفاءات والمؤهلات من إعتمدوا في أكثر من تداريس أو منصب ذي مرتبة عليا، وإنّما قد تداخلت أسباب أخرى وهي: **التّفاضل الوظيفيّ**، و**شروط التّولية** عند بعض معاهد العلم كعدم الجمع، أو لعدم **تكافؤ الفرص**، أو **لحبس** العديد من الأسر الوظائف التّدريسيّة بين فروعها، أو لقوة **العلاقات** بعض العلماء.

– ظهر في هذا البحث بيوتات مغربية قد مارست مجال التّدريس بشكل نظاميّ، تعود جذور بعضها إلى نهايات القرن 6هـ/12م، وامتدّت مساهمة العديد منها لعدّة أجيال.

رابعا/ الوظائف الإداريّة، فحوصلة النتائج كالتالي:

–أثبت البحث أنّ مجموعة علماء المغرب قد أبدت اهتماما بيّنًا في هذا المجال، فلم تنحصر أدورهم في إطار التّدريس والقضاء وما شابه ذلك، فخلال القرنين 8و9هـ/14-15م تعزّز وجودهم في القطاع الإداري بعد تراجع أسمائهم في الفترة التي تلت سقوط الدولة الفاطمية، هذا عدا ما أوضحناه من خدمات قد قدّموها في هذا القطاع.

– وأوضحنا أنّه قد انصبّ تسنّم العلماء إداريًا في الوظائف ذات الطابع الدّيوانيّ والدّينيّ بكثرة، وأنّ المائز فيها هو ارتباط أسماء بعض تلك المناصب بمصطلحين وهما: "**المشيخة**" حيث دارت مهام المتولّي عموما في الإشراف على جميع الموظفين داخل حيز المؤسسة التي يشغلها، و"**النّظر**" حيث كان على المسؤول إدارة الشؤون المالية للمؤسسة.

– أظهر البحث أنّه كان هناك تمثيل بارزٌ من قبل العلماء في إدارة مشيخة العمائر الجنائزية والمؤسسات الصّوفيّة وعلى رأسها الزوايا، حتىّ أخذ البعض منها تسمية مغربية بسبب إنشائهم لها أو لكثرة المنقطعين والمتولّين لها، ولكونهم عنصرا فعالا في إنتشار الزّهد والتّصوّف وطرقه.

– وبيّن البحث أنّ أهم المناصب التي إرتبطت بالوجود المغربي هي **"مشيخة المغاربة"** منذ سنة 589هـ/1193م، وكان متولّيها بمثابة مسؤول حيّ، وكانت هذه الوظيفة منحصرة في مدينة القدس الشريف وبحارة المغاربة بالتّحديد، التي أقرّها لهم الملك الأيوبي الأفضل نور الدين علي بن صلاح الدين عِرفاناً منه ومن أهل فلسطين لدورهم في مساندتهم في دحر الوجود الصّليبيّ، مما خلق تكامل وتمازج إجتماعيّ مع مرور الوقت وحتىّ مذهبيّ لكون الوافدين مالكيّة، وهو ما فسر لنا سبب كون المتولّين للمشيخة مالكيّة، كما إرتبطت هذه المشيخة أحيانا بأُسر بعينها، مثل **أسرة التادلي** المالكيّة.

– قيّدت الدّراسة على تمكّن العلماء وإنّ كانوا قلّة من الوصول إلى مناصب جدّ حسّاسة في الإدارة ك:

نظر الدّواوين و**نظر الخاص ونظر في الجهات** و**الأوقاف الكبرى**...إلخ، رغم إحتكار الأقباط والمسالمة واليهود على المناصب التي لها علاقة بالأمور الماليّة والكتابيّة نظر لبراعتهم في قلم الدّيونة والحساب، وهو مما ثمّن على ملاحظة في هذه الدّراسة مفادها أنّ العلماء المغاربة الذين وصلوا إلى هكذا نوع من مقاعد العمل كانوا قد إمتلكوا مهارات مماثلة جعلت منهم محل إهتمام من قبل الجهات المسؤولة عن التّولية، هذا عدا إحتكار الأسر المشرقية لهكذا نوع من المناصب وظاهرة جمع المناصب والمحسوبيّة والعلاقات السّياسية التي كانت حائلا في معظم الأحيان في الحصول على فرصة للوصول إلى هرم المناصب الإدارية الهامة.

–أظهر البحث على أنّ بعض علماء المغرب قد تدرجوا في وظائف دواوين الإنشاء، **ككتابة الدّست** و**كتم السّرّ** على السّلطان، وهذا النجاح في بلوغ المناصب الحسّاسة في إدارة شؤون الدولة قد كشف عن مدى أهليتهم العلميّة وكفاءتهم الوظيفيّة، ليس هذا فقط بل حتىّ على إتقانهم للغات أخرى مواكبة منهم للغات المنتشرة في المجتمع ومتطلبات شروط وظائف الدّواوين.

– كما تبيّن أنّ العديد من السّلاطين قد حرصوا بشكل واضح على جذب المغاربة للعمل إداريّا، نظرا لتدخلهم المباشر في تعيينهم، مما يعني أنّهم قد وجدوا فيهم عنصر الثّقة والأمان في تسيير الأمور، بغض النظر عن مسألة الصحبة التي ربطت بين الطرفين أحيانا.

– أنّه رغم القيود التي وضعتها السّلطة حول المناصب التي تخصّ أرباب السّيوف بجعلها بيد الأمراء، تبيّن مع البحث أنّ هناك ما سمح للمعمّمين الدخول في مضمارها، وهي وظيفة **أجناد الحلقة**، وهو ما سهّل لأفراد **أسرة الباجي التونسية** ممارستها قبل التّفرغ لمزولة غيرها، وحالتان إستثنائيتان من علماء المغرب في منصبين جليلين وهو منصب **الداودرية** و**كشف الوجه البحري**.

أبانت الدّراسة عن البراعة التي إمتاز بها المعمّمون المغاربة في إدارة الشؤون الإداريّة والقضائيّة والتّدريسيّة، وتحمل عبء ما سلّم لهم، وهذا ما جعلهم مصدر قلق أحيانا من قبل نظائرهم من علماء المحليين، الذين رأَّوا أحقيتهم في المناصب بكونهم العنصر الأصلي.

كشفت الدّراسة عن وجود تلوّن وظيفيّ لفئة واسعة من العلماء، فقد سُجل في ملف سيرتهم أنّهم تولّوا مثلا أحد أنواع الوظائف القضائيّة إلى جانب أحد الوظائف التّدريسيّة أو الشّبه دينيّة وإدارية أو جميعها أو تنقلوا بينها، وسبب أنّه لم يكون آنذاك ما يعرف بإستقلالية الوظائف التي تختلف أنماطها، ولم يكن هناك أيضا نظام ثابت لشهادات إذا ما كان العالم طبعا موسوعة شاملة في العلوم، وإنّ كان قد أكّد البحث أنّ المؤهل الفقهيّ أو كما يسميها البعض بالمادة القانونيّة هي القاعدة المشتركة التي خولت الجمع بين المناصب أو التنقل بينها.

أظهرت الدّراسة أنّ الرّواتب التي تقاضاها علماء المغرب جراء العمل بشكل رسميّ داخل المجالات الأربعة القضائيّة، والإدارية، والتّدريسيّة، وشبه دينيّة، قد كانت إمّا نقدية أو عينية أو كليهما أحيانا، بالإضافة إلى إختلاف مقدارها، وهذا يوقف طبعا على نوع المنزلة الوظيفيّة التي شغلها الموظف والرّاتب المحدد من الجهات المسؤولة، وتبيّن أنّ فئة كبيرة قد إستفادت من مرتبات سخية نظرا لإمتلاك أكثر من منصب في أيديهم، أو لحسّاسية ما تقلّدوه، هذا عدا إستفادت البعض زيادة عن ذلك من الأعطيات والهيبات المختلفة المصدر أو العمل في مجال الأعمال الحرّة من زراعة وتجارة...إلخ.

كما خلص حصادنا في هذه الدّراسة إلى أنّ ديناميكية التّولية في الوظائف قد خضعت إلى معايير كثيرة، كان منها أساسية وأخرى ثانوية، ومنها شروط تتعلق بقوانين صاحب المؤسسة لاسيما التّعليميّة، وأنّ أمر التّولية والعزل كان بيد الجهة المسؤولة (السّلطان أو الواقف أو القاضي القضاة أو شيخ الشيوخ...ألخ)، لكن مع ذلك أظهر مشوار البحث أنّ طرق إسناد التّوظيف هذه ما هي إلاّ الواجهة العامة، وأنّ طرق التي أنتهجت للوصل لأحد الوظائف أو الحفاظ عليها في ظل المتغيرات والظروف الوظيفيّة كانت عديدة، وهي بإختصار:

التّحصيل العلميّ، أو كما أطلق عليه بـ"الرأسمال الثّقافيّ" أو "الملَكَة العلميّة"، فقد عدّ العتبة الأولى لتسلق أي منصب، فلا مكان لمحدود العلم فيها، لهذا كان على العالم إجتياز هذا الإمتحان الذي يبدأ مشواره منذ الصغر

إلى فترات متقدمة من العمر، بل إنّ ممارسة العمل لم يمنع علماء المغرب من زيادة الإشتغال وتحصيل العلم وتطوير مهارتهم في نفس الوقت، وهو ما كان بمثابة ورقة رابحة في إرساء أسمائهم بين جمهور العلماء ومن ثمّ القدرة على المنافسة لتولّي المناصب.

الإنتقال المذهبيّ، وهو من أهم ما عنّي به البحث، والذي لم يلقى دراسات موسعة بعد، وخلّصنا أنّ هذا الإنتقال مبنّي على القاعدة المشاعة أنّ كل المغاربة مالكيين، وأنّه رغم تنوّع أسباب الإنتقال كالإنفتاح المذهبيّ بالبيئة المشرقية والمولد والإستقرار القديم وتأثر بشيوخ...إلخ فإنّ فرق كثيرة قد إستفادت من المذهب المختار في بلوغ أحد المناصب التي لها علاقة مباشرة بالمذهب، خصوصا الشّافعيّ والحنبليّ، حتّى إنّ هناك مجموعة كانت صريحة في تحوّلها من أجل وظيفة بعينها، وهذا التّصريح والتغير في الإيديولوجية المذهبيّة بيّنّا أنّه كان له دوافعه أحيانا وعلى رأسها قلّة المناصب الخاصّة بالمالكيّة رغم ظاهر كثرتها، وهذا نظرا لإحتكارها المطول من قبل بعض الأسر المشرقية المالكيّة وما يمتازون به، هذا عدا كثرة الفقهاء والعلماء المالكيين الخرجين آنذاك الذين مثلوا ضغطا على من يرغب في منصب له علاقة بالمذهب المالكيّ.

ظاهرة المصاهرة بين العلماء، قيّد البحث على دورها المحوري سواء في توطيد النّخب الجديدة في المجتمع المشرقي وتقوية أوصالهم، أو التّمهيد لهم في تسلم خلافة الوظائف سواء مع المصاهر الأوّل أو الأبناء من بعده.

الصّلة مع أهل الشوكة من السّلاطين والأمراء وكذلك مع أصحاب المؤسسات والشيوخ الكبار، حيث كشف التّنقيب عن مدى أهميتها في بناء روابط متينة وكسب الثقة ومن ثمّ الوصول إلى سُدّة الوظائف الكبرى والحسّاسة كالتّدريس والقضاء والخطابة والنظر...إلخ، وإنّ كانت بعض هذه الروابط عكسية لغبطة أهل الشوكة ببعض جهابذة علماء المغرب نظرا لمكانتهم الإجتماعيّة والعلميّة.

أمّا أبرز الطرق التي اعتمدتها الأسر المغربية لتوصّل وحيازة المناصب هو تكوين نظام وراثي لها، ولتحقيق هذا النظام تبيّن معنا أنّها إتخذت عدّة إستراتيجيات:

أولا أنّها سلكت جميع الأنماط السابقة، بحرصها على تكوين موروث ثقافيّ منذ الجيل الأوّل، وذلك بتقديم أبناءها لمجالس نهل العلم منذ نعومة أناملهم ولتكوين لهم رابطة إسمية مع كبار العلماء والأسر العلمية المشرقية، كما إستبان أنّ هذه الأسر كانت تسعى أيضا إلى التركيز على تخصّصات بعينها (الفقه/القرآن/الحديث/ التفسير/ علوم اللسان) مواكبة منها لتطور الذي طرأ على الوظائف التي كانت مبنية بالأساس على هذه الفنون النّقلية، بالإضافة لإعتمادها على روابط المصاهرة مع أُسر وأفراد مشرقية مما سهّل لها في كثير من الأحيان خلافة مناصبهم، وفي ظل

الأجواء المشحونة بالمنافسة إندفعت بعض الأسر إلى مغادرة مذهبها إلى مذهب جديد وهذا كان في العادة يقع في الجيل الثاني.

ثانيا قد خلقت هذ الأسر لنفسها استراتجيتها الخاصة لتحافظ على المناصب التي بحوزها داخل جدران العائلة لسُنون عديدة، وهي الإستعانة بنواب ضمن الدائرة الأسرية أو القرابة العرقية.

ثالثا تقييد مستندات تؤكد إنتقال الوظائف لذريتهم من بعدهم.

وقد أسهمت هذه الإستراتيجيات التي تبنّتها الأسر إلى:

تفادي قدر الإمكان محاولات الإستحواذ على مناصبهم من قبل الأطراف المنافسة.

تكوين جيل قادر على المنافسة في سوق المناصب، وذلك بتقديم علماء أفذاذ بشكل مستمرّ في التخّصصات المطلوبة في الوظائف.

النّجاح في تكوين لها اسمٍ في المجال العلميّ والعمليّ على حدّ سواء، فالكثير من الأسر أصبحوا يعرفون أنّهم مشهرون بذلك التّخصّص أو ذاك أو منتهى الرّئاسة لهم فيه.

تقوية أواصرها الإجتماعيّة والسّياسية في المجتمع الجديد.

الحفاظ والتّطوير بشكل غير مباشر في التّخصّصات التي إعتنت بها من خلال نقلها عبر قنوات أفرادها جيل بعد جيل ومن ثمّ عبر تلاميذهم، كالحفاظ على أسانيد الحديث الصحيحة، وتطوير أوجه القراءات، وتفسير القرآن الكريم، وعلوم اللّسان، وغرس شتائل المذاهب السّنّيّة وإحياءها لاسيما في المناطق التي كانت لطائفة الشّيعيّة سيطرة فيها كالمدينة المنور ومكة.

المشاركة في تطوير قطاع القضاء والإفتاء والتّعليم.

إستمرارها من الإستفادة من المرتبات الماديّة والعينيّة، وحتىّ من الهبّات والإعطيّات الإضافية التي يتحصل عليها أصحاب الوظائف الكبرى.

وأبانت الدّراسة كذلك عن تعرض عيّنات عديدة للعزل المتكرر من وظائفهم مما أثر على إستقرارهم الوظيفيّ والماديّ، لأنّ العزل في الغالب يرافقه أمر الحجز على ممتلكاتهم وأموالهم وهي سياسة إعتمدتها السّلطة المشرقية لإعادة ملئ بطون خزائنها وجعل بعض المعمّمين تحت رحمتها وتحكمها، وإنّ كان هذا يشمل أصحاب المناصب الكبرى الدّيوانيّة والدّينيّة، فيقيّدون ما جمعه في لمح البصر كما حدث مع أبناء أسرة **ابن حريز التلمسانية**، ومع ذلك وجدنا في المقابل عيّنات أخرى إستطاعت رغم العقبات الإستقرار لسنوات في مركزها نظرا لتمكّنها من الحفاظ على مسافة جيدة مع أولّي الأمر، أو لكونهم مثلوا وزنا إجتماعيّا كبيرا جعلت المعادلة مقلوبة

بمحاولة أصحاب الأمر يحافظون على علاقة جيدة معهم، هذا دون أنّ ننسى ظاهرة الوراثة التي كانت سببا أخر للإستقرار وكذلك دائرة العمل فكلما كانت بعيد عن قلب الحكم كلما خفّ التّوتّر وأعين المنافسين.

قيّدنا في دراستنا هذه أنّ الجوّ المشحون في البيئة الوظيفيّة قد أفرز ممارسات وسلوكيات غير محمودة تبنّها وإنتهجها للأسف بعض عناصر علماء المغرب، والبعض الآخر كان قد أثرت على وضعيتهم الوظيفيّة وتضرّروا منها كثيرا كفقدانهم مناصبهم بشكل مؤقت أو دائم، وهذه الممارسات والسّلوكيات تجسّدت على أشكال عدّة: كالرّشوة، والإعتماد على الوسائط في المنازعات، وإختلاق وقائع كاذبة وتزوير الحقائق، بل وصلت في مراحل عدّة إلى دراجات خطيرة كإطلاق الشّائعات والوشايات على المستهدف لزعزعت مكانته الإجتماعيّة والوظيفيّة في آن واحد، وكان أخطر ما تعرّض إليه بعض جهابذة علماء المغرب هو المؤامرات ومحاولات القتل، وإنّ كان بعض هذه الممارسات لاسيما الرّشوة قد تبنّها في غالب الأحيان السّلاطين وغذّوها حتىّ أضحت في بعض المراحل الزّمانية طرق مشروعة ومعلنة.

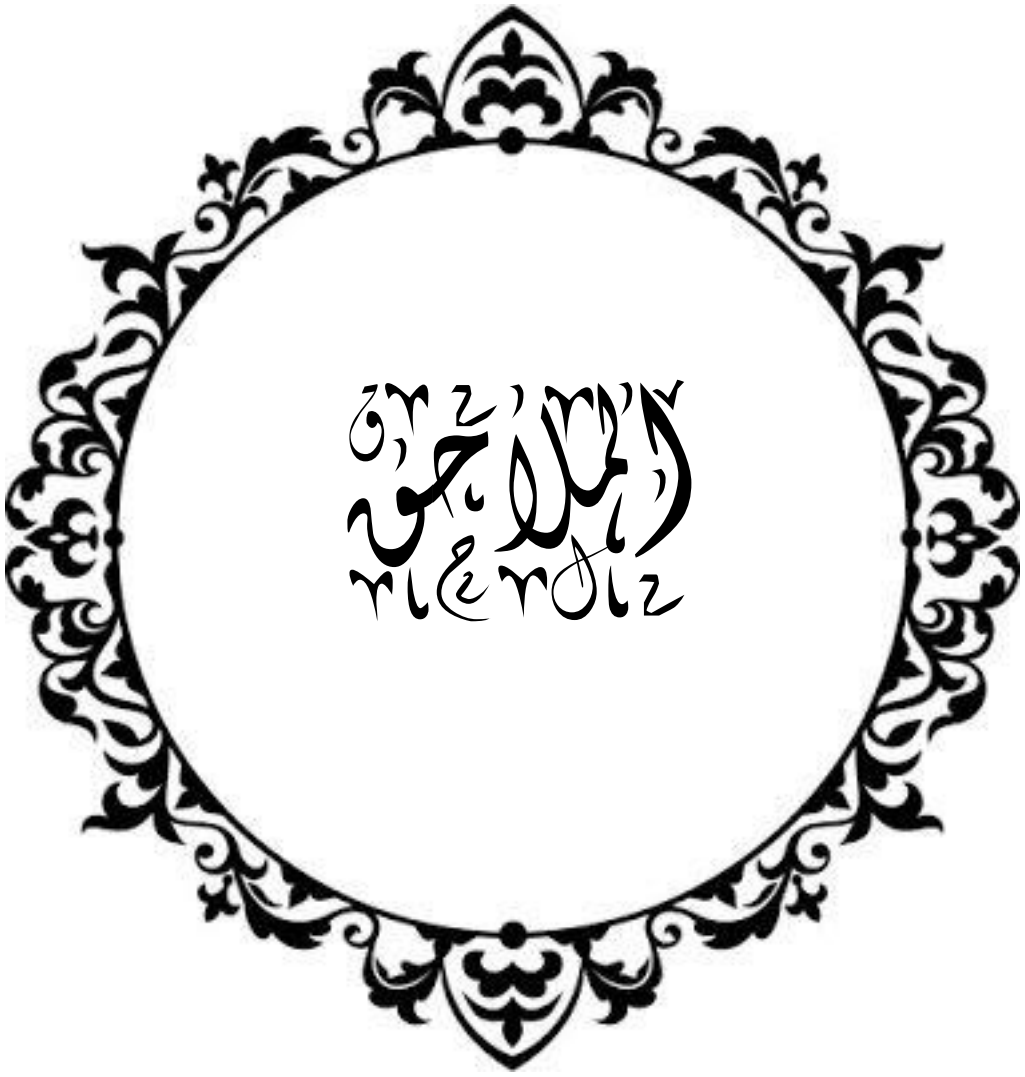
وقد عنيت الدّراسة بإضاح أنّ دور العلماء لم يقتصر على أنّ يكون عنصرا مطلوبا للعمل فقط بل كانوا عنصرا مشاركا في تكوين المدارس والزوايا والمساجد، وحتىّ بنائها وترميمها سواء تطوعيا أو بطلب خاص.

وقد وقف البحث على إظهار المكانة السّامية التي تمتّع به علماء المغاربة في المجتمع الجديد الذي تميّز بظروفه السّياسية والإجتماعيّة والوظيفيّة والمذهبيّة المغايرة عن شقه المغربي، وأنّ قسما منهم قد حظيّ بشهرة واسعة كانت كفيلة لتخصيص لهم مناصب مجرد وصلهم.

وأكّد البحث أنّ المنزلة الوظيفيّة التي وصل إليها علماء المغرب في هذه الديار، قد أتاحت لهم الفرصة لتأثير في مختلف الجوّانب الإداريّة والثّقافيّة والتّعليميّة والمذهبيّة وسياسيّة والإجتماعيّة.

ثمّ إنّ هؤلاء العلماء من خلال تعقّبنا لسيرهم تبيّن أنّ مكانتهم قد برزت أكثر داخل الحقل الجديد من خلال ما باشروه من وظائف مرموقة، فقد جعلتهم أكثر إحتكاكا وتواصلاً بالشعب، وأقرب من أصحاب السّلطة والنّفوذ، وعنصرا مهما في تسيير دواليب الوقائع والأحداث، وأكثر تأثيرا، فضلاً أنّ هذه الوظائف متّنت الروابط وقدّمت من مرتبتهم ووفرت لعدد منهم الإمتيازات والثّراء.

وأخر ما أنارت به هذه الدّراسة أنّ الرّوابط بين شرق ومغرب العالم الإسلامي لم تتوقف فقط على أعتاب مسألة العلاقات العلميّة والدّينيّة ورحلات الحجّيّة، بل كانت أوسع وأكمل بظهور روابط وأوصال إجتماعيّة ووظيفيّة، مؤكدة مدى حجم عملية التّأثير وتأثر بين جنحي العالم الإسلامي حينها رغم الخلافات السّياسيّة، فلم يكن العلماء بحاجة للتصريح لدخول حواضر ومدن المشرق أو المغرب للتبوّء الوظائف أو طلب العلم...إلخ.



عناوين الملاحق

-الملحق رقم (1): **مخططات لفروع نسب بعض الأسر والبيوتات المغربية المستقرة في بلاد المشرق، والتي تمكّنت من حجز لنفسها وظائف نظامية**.

-الملحق رقم (2/أ): **جدول يوضح ثبتّ التّولية والعزل لأئمة المغاربة بمقاميّ المالكية والحنابلة في مكة.**

-الملحق رقم (2/ب): **جدول يوضح ثبتّ التّولية والعزل للخطباء المغاربة.**

-الملحق رقم (2/ج): **جدول يوضح ثبتّ التّولية والعزل لمن تولّى الخطابة والإمامة من العلماء المغاربة.**

-الملحق رقم (3): **جدول يوضح ثبتّ التّولية والعزل لقضاة القضاة المغاربة.**

-الملحق رقم (4): **أجزاء من نص وقف المدرسة الظاهرية الجوانية بدمشق (676هـ/1277م)، وهي إحدى أهم المدارس التي توظف فيها بعض العلماء المغاربة.**

-الملحق رقم (5): **أجزاء من أخبار وقف المدرسة المنصورية والقبة ومكتب السبيل بمصر لسنة** 682هـ/1283م.

-الملحق رقم (6): **صور لبعض المدارس والمساجد التي تولّى فيها علماء المغرب بعض الوظائف ما بين القرنين** 7-9هـ/13-15م.

-الملحق رقم (7): **شكوى بوقف الحجز على ممتلكات يهودي توفى بالقدس الشريف، رفعها شيخ المغاربة محمد بن عبد الوارث المغربي(ت** 795هـ/1393م) **إلى كافل المملكة في الشام.**

-الملحق رقم (8): **نص التّولية والمشيخة على أوقاف المغاربة بالقدس الشريف المؤرخة في سنة** 1105هـ/1693م

-الملحق رقم (9): **نص وقف المدرسة الشامية الجوانية الشافعية بدمشق التي درس بها بعض من علماء المغاربة الشافعية**.

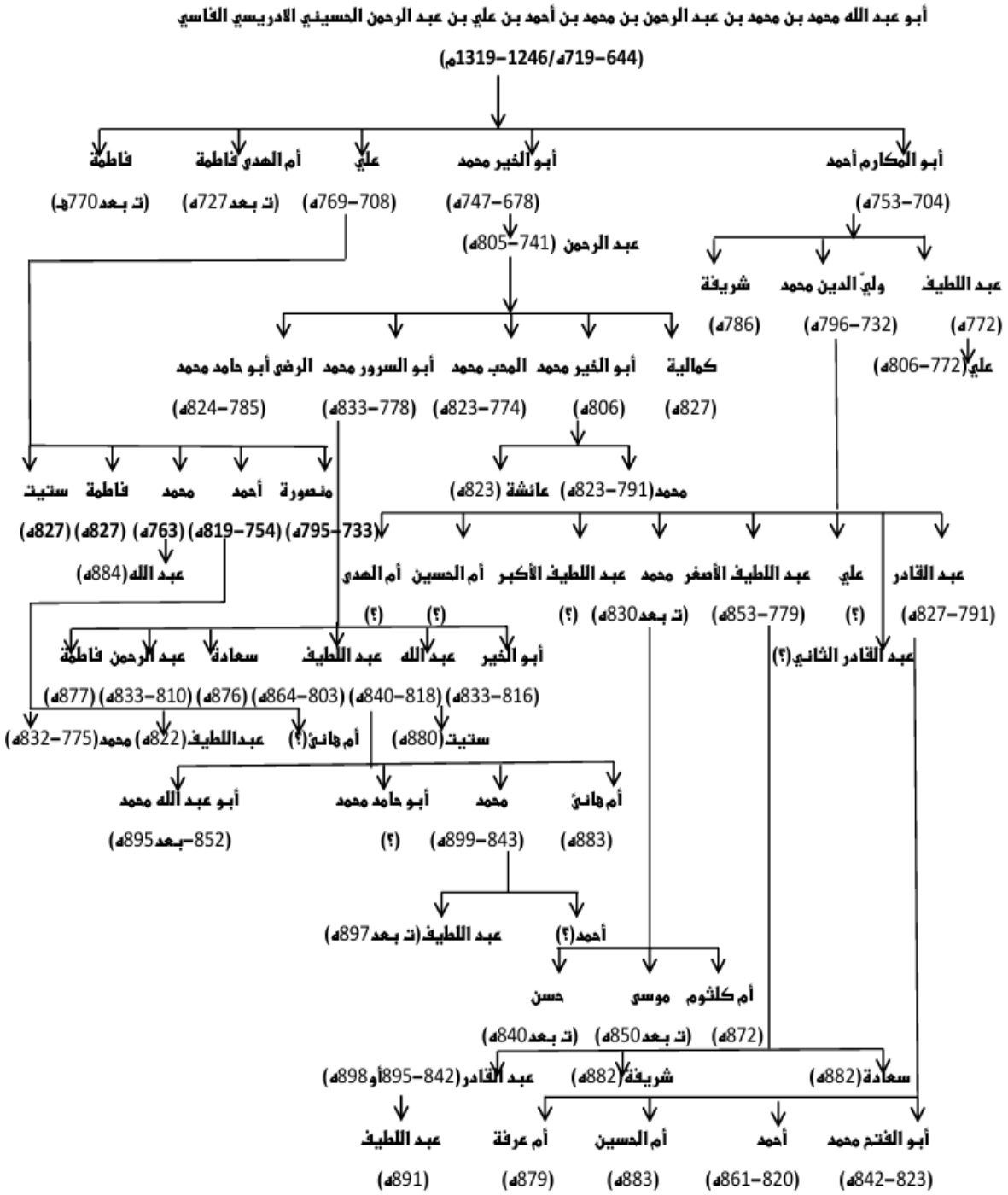
ملاحظة:

الملحق رقم (1) و (2) و (3) من إعداد الطالبة عمارة خولة، وقد تمّ الإعتماد على كتب التراجم والطبقات ومدونات الرحالة وبعض المصادر التي تمّ ذكرها في البحث لإنجازها، والتي لا يسعنا ذكرها في هامش الملاحق لكثرتها.

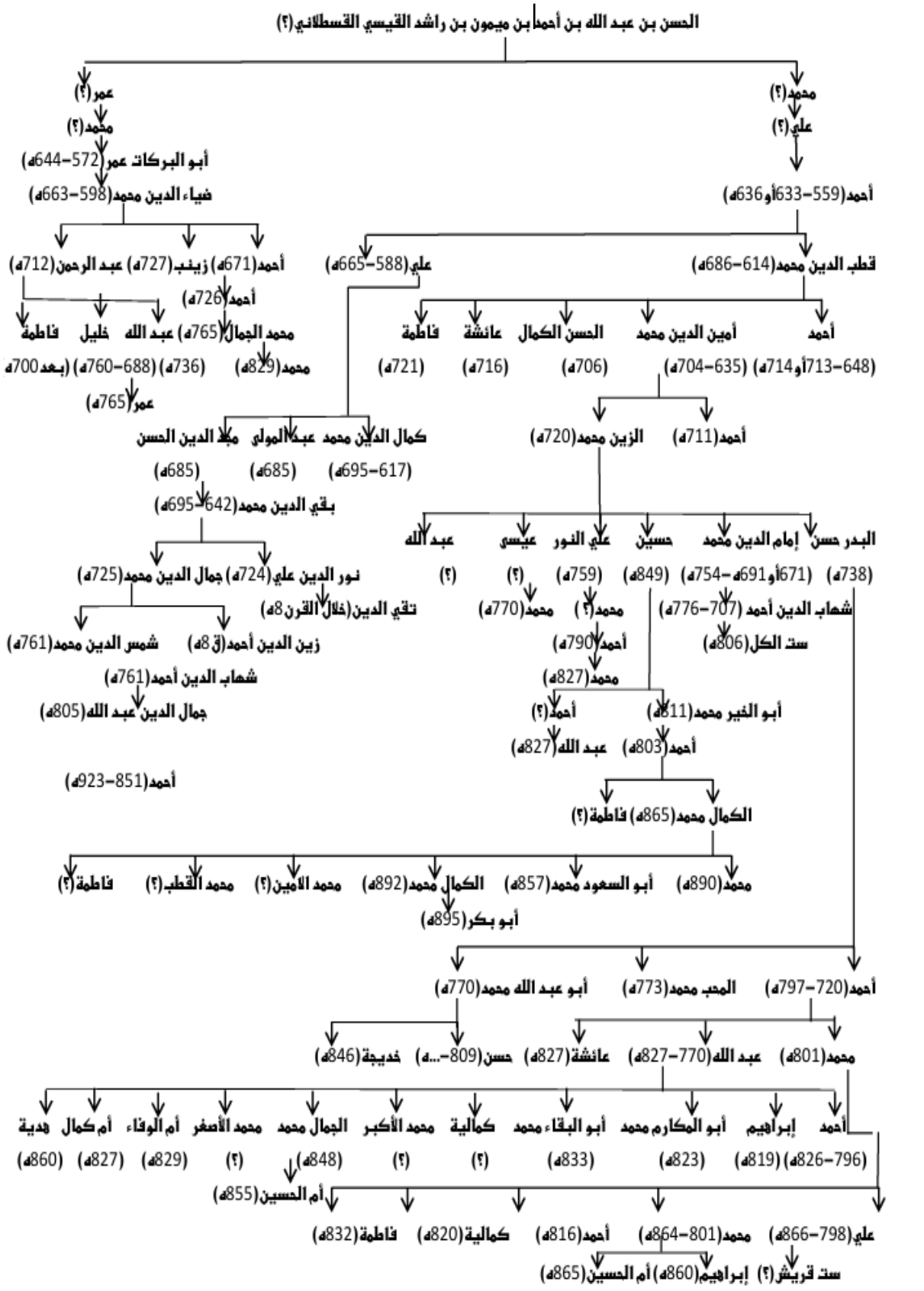
مخططات لفروع نسب بعض الأسر والبيوتات المغربية المستقرة في بلاد المشرق، والتي تمكنت من حجز لنفسها وظائف نظامية

الملحق رقم(1)

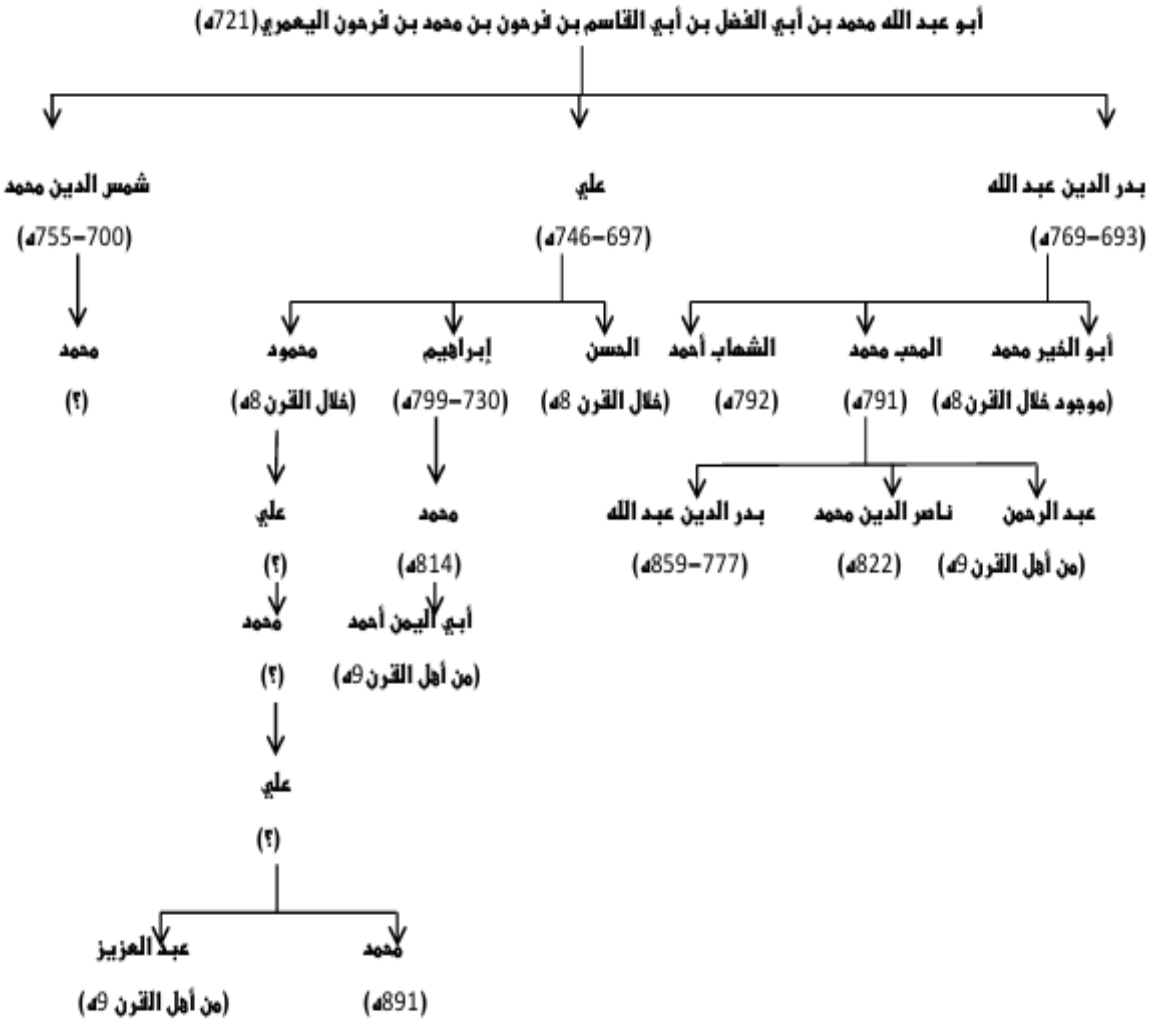
1/الأسرة الفاسية:



2/الأسرة القسطلانية:



3/أسرة ابن فرحون التونسية:



4/أسرة عبد القوي البجائي:

عبد القوي بن محمد بن عبد القوي بن أحمد بن محمد بن علي بن معمر بن سليمان بن عبد العزيز بن أيوب بن علي بن محمد أبو محمد البجائي (816هـ)

- أبي الخير محمد (782-852هـ)
  - أم كلثوم (897هـ)
- رقية (874هـ)
- أحمد (797-861هـ)

5/أسرة الباجي:

جلال الدين أبي العز علي بن رضوان بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقة بن منظور بن معافى بن حمير بن ريام بن سلطان بن كامل بن قرة بن كامل بن سرحان بن جابر بن رفاعة بن رويفع بن ثابت(من أهل القرن 7هـ)

- جمال الدين محمد(630-711هـ)
  - قطب الدين أبو بكر(670-752هـ)

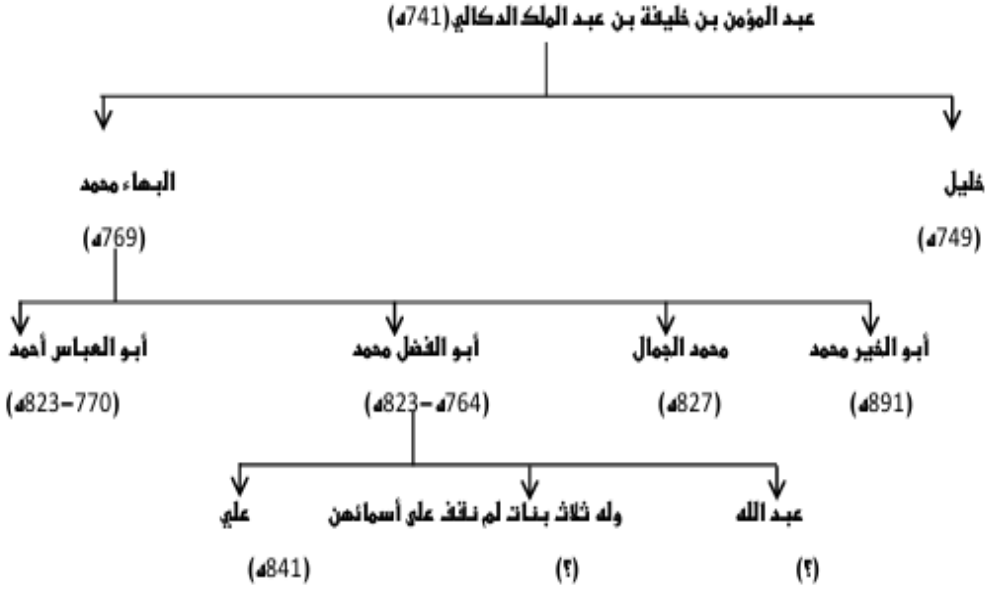
6/أسرة الشمني القسنطيني:



7/أسرة ابن النقاش الدكالي:



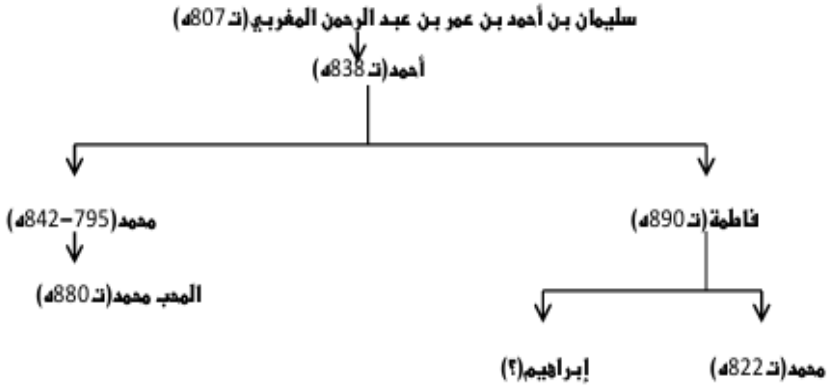
8/أسرة ابن عبد المؤمن الدّكالي:



9/أسرة العز عبد الله الصنهاجي:



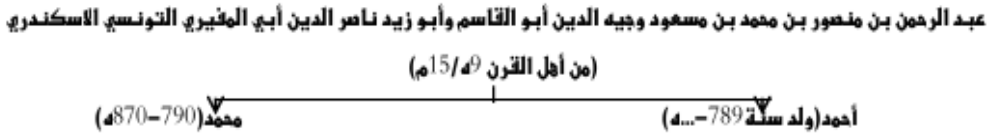
10/أسرة ابن عوجان المغربي:



11/أسرة ابن الحاج التجيبي:



12/أسرة الفكيري:



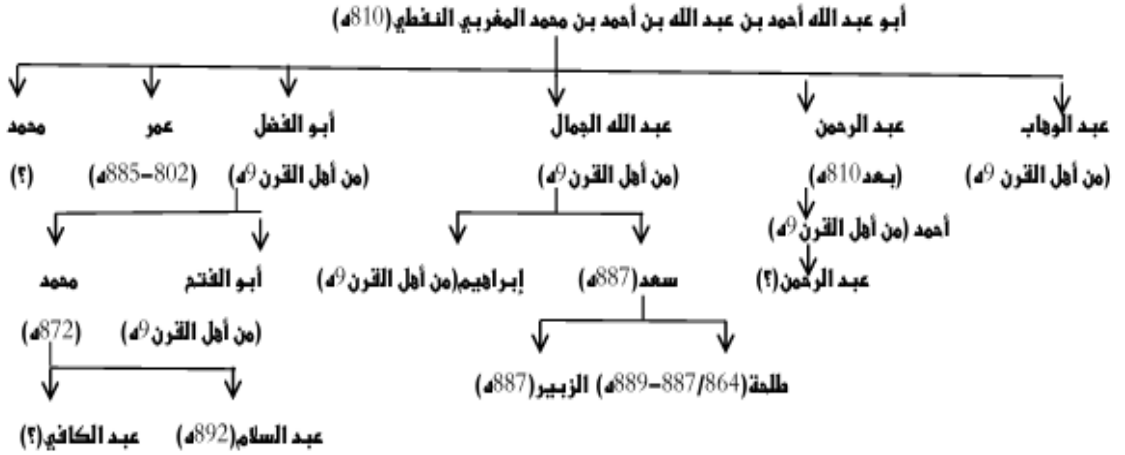
13/الأسرة المحمدية القفصية:



14/أسرة ابن حريز التلمسانية:



15/أسرة النفطي:



17/أسرة موسى المصمودي:

موسى بن عبد الرحمن شجاع الدين أبو حفص بن العفيف المغربي المصمودي(من أهل القرن 7ه)

↓

عيسى(من أهل القرن 7ه)

↓

محمد(من أهل القرن 8ه)

↓

عبد الله(بعد 820ه)

↓

عمر(820-...ه)

18/أسرة ابن يعقوب المغربي:

محمد بن يعقوب بن يحي بن عبد الله الجمال بن الشرف المغربي(ت قريب 830ه)

↓

عبد الوهاب(ت 860ه)

↓

محمد(851-918ه)

19/أسرة الجابري:

خليفة بن مسعود بن موسى المغربي الجابري(749-833ه)

↓

محمد(801-889ه)

↓

محمد(851-...؟)

20/أسرة عبد الله المراكشي:

عبد الله بن أحمد بن محمد المراكشي الصنتاتي(895ه)

↓

محمد(من أهل القرن 9ه) أحمد(من أهل القرن 9ه)

21/أسرة عمر المغربي التلواني:

عمر بن حسن بن حسين بن حسن بن علي بن سالم التلواني(؟)

↓

علي(812-897ه)

↓

أبو حامد محمد(804-880ه) فاطمة(ت قريب 850ه) إبراهيم(812-897ه)

↓ ↓

أبو الغيث عمر(؟)

↓ ↓ ↓

زينب(؟) يوسف(؟) محمد(؟)

22/البيت الزواوي الثالث:

أبو الروح عيسى بن مسعود بن منصور بن يحي بن يونس بن عبد الله بن ابي الحاج المنجلاتي (664-773أو774ه)

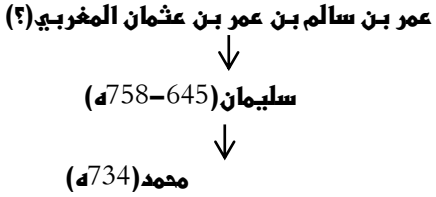
↓

نور الدين علي (713-769ه)

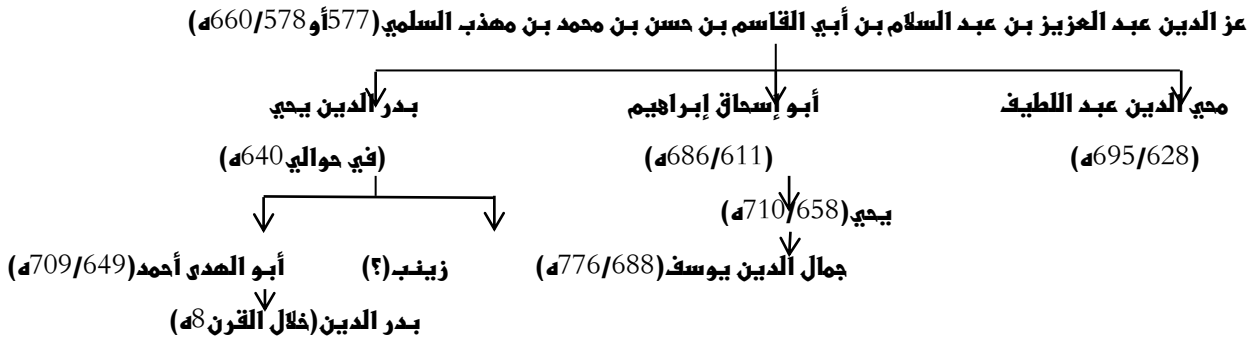
↓

شمس الدين (من أهل ق 9ه/15م)

23/أسرة عمر المغربي:



24/أسرة عز الدين عبد العزيز المغربي:



مصدر المخططات لفروع نسب هذه الأسر: من إعداد الطالبة خولة عمارة.

الملحق رقم2/ أ

جدول يوضح ثبت التّولية والعزل للأئمة المغاربة بمقامي المالكية والحنابلة في مكة:

الرقم	إسم الامام	بداية الولاية	نهاية الولاية	سبب نهاية الولاية	عدد الولايات	تنويه
	أئمة مقام المالكية بمكة					
1	أبو البركات عمر بن محمد بن عمر بن الحسن القسطلاني(572/644ه)	614أو 616ه	644ه	الوفاة	مرة واحدة	/
2	ضياء الدين محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن الحسن القسطلاني(598/663ه)	644ه	663ه	الوفاة	مرة واحدة	ابن الامام رقم(1)
3	شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن الحسن القسطلاني(ت 671ه)	663ه	671ه	الوفاة	مرة واحدة	ابن الامام رقم(2)
4	عبد الرحمن بن محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن الحسن القسطلاني(712ه)	671ه	712ه	الوفاة	مرة واحدة	ابن الامام رقم(2)
	شغور المقام لعام					
5	بهاء الدين خليل بن عبد الرحمن بن محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن الحسن القسطلاني (688/760ه)	713ه	760ه	الوفاة	مرة واحدة	ابن الامام رقم(4)
6	سراج الدين عمر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عمر بن محمد بن الحسن القسطلاني(765ه)	760ه	765ه	الوفاة	مرة واحدة	حفيد الامام رقم(4)
	مرحلة إنقطاع لمدة 54سنة تقلد خلالها أفراد من أسرة النويري (هذا ما ظهر لنا على حد اطلاعنا)					
7	أبو البركات محمد بن محمد بن عبد الرحمن الفاسي(791/823ه)	819ه	820ه	عزل	مرة واحدة	/
	مرحلة إنقطاع لحوالي 22سنة (لم يظهر لنا أي علم من أعلام المغرب قد تولى الإمامة خلال هذه المدة على حد اطلاعنا)					
8	السراج عبد اللطيف بن محمد بن عبد الرحمن الفاسي(803/864ه)	842ه	843ه	عزل	مرة واحدة	إبن عم رقم (7)
	أئمة مقام الحنابلة					
9	السراج عبد اللطيف بن أبي المكارم أحمد بن محمد بن محمد الفاسي(772ه)	759ه	772ه	وفاة	مرة واحدة	قريب الامامين رقم(7) و(8)
10	نور الدين علي بن عبد اللطيف بن أبي المكارم أحمد الفاسي(772/806ه)	772ه	806ه	وفاة	مرة واحدة	إبن الامام رقم(9)
11	سراج الدين عبد اللطيف بن أبي الفتح محمد بن أبي المكارم الفاسي(779/853ه)	806ه	853ه	وفاة	/	إبن عم رقم(10)
	المقام مشغور لمدة 5 سنوات					
12	المحيوي عبد القادر بن عبد اللطيف الأصغر بن أبي الفتح الفاسي(842/895أو898ه)	858ه	895ه أو 898ه	وفاة	/	إبن الامام رقم(11ه)

جدول يوضح ثبت التّولية والعزل للأئمة المغاربة بالمقامات:

الرقم	إسم الامام	بداية الولاية	نهاية الولاية	سبب نهاية الولاية	عدد الولايات	تنويه
	المسجد الأقصى					
13	خليفة بن مسعود بن موسى المغربي الجابري التادلي(749/833هـ)	/	833هـ	وفاة	/	/
14	محمد بن بن خليفة بن مسعود بن موسى المغربي الجابري التادلي(801/889هـ)	833هـ	889هـ	وفاة	/	ابن الامام رقم(13)
15	محمد بن محمد بن خليفة بن مسعود بن موسى المغربي الجابري التادلي(801/889هـ)	889هـ	/	؟؟؟	/	ابن الامام رقم(14)
	الجامع الغربي بالإسكندرية					
16	عبد الرحمن بن منصور بن محمد بن مسعود الفكيري التونسي(من أهل القرن 9هـ/15م	/	؟			
17	أحمد بن عبد الرحمن بن منصور بن محمد بن مسعود الفكيري التونسي(789/قريب870هـ	؟	؟	ترك	/	ابن الامام رقم(16)
		ذكر سوى أنه تولى لمدة 35 سنة ولا نعلم متى السنة التي وليّ فيها ولا سنة عزله لنفسه.				

جدول يوضح ثبت التّولية والعزل للخطباء المغاربة:

الملحق رقم 02/ ب

الرقم	إسم الخطيب	بداية الولاية	نهاية الولاية	سبب نهاية الولاية	عدد الولايات	تنويه
	الجامع الطولوني					
1	زين الدين عبد الرحمن بن محمد بن علي بن النقاش الدكالي(747/819هـ)	/	819هـ	وفاة	مرة واحدة	/
2	محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن النقاش(845هـ)	819هـ	845هـ	وفاة	مرة واحدة	إبن الخطيب رقم(1)
3	أبو اليسر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن النقاش(877هـ)	819هـ	845هـ	لم يعزل(فترة مشاركة)	مرة واحدة	ابن الخطيب رقم(1)
		845هـ	/	عزل		
4	عبد النور بن علي المغربي المكناسي (763هـ)	خطب أيام بالمدرسة الشامية		/	مرة واحدة	/
5	عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمي(577أو578/660هـ)	الجامع الأموي		عزل	/	/
		637هـ	إلى حدود 639هـ			
		الجامع العتيق		/	/	
		639هـ	/			

الملحق رقم02/ج

جدول يوضح ثبت التّولية والعزل لمن تولّى الخطابة والإمامة من العلماء المغاربة:

الرقم	إسم العالم	نوع المنصب	المكان	بداية الولاية	نهاية الولاية	سبب نهاية الولاية	ملاحظة
1	تقي الدين محمد بن الحسن بن علي القسطلاني (642/695هـ)	الإمامة	جامع عمرو بن عاص	685هـ	695هـ	/	
		الخطابة		/	695هـ	الوفاة	
2	جمال الدين محمد بن محمد بن حسن بن علي بن القسطلاني(673/725هـ)	الإمامة	جامع عمرو بن عاص	695هـ	725هـ	/	ابن رقم(1)
		الخطابة		695هـ	/	تنازل	
		خطابة	جامع القلعة	/	725هـ	الوفاة	
3	نور الدين علي بن محمد بن الحسن القسطلاني(724هـ)	خطابة	جامع عمرو بن عاص	/	724هـ		أخ رقم (2)
4	شهاب الدين أحمد بن محمد بن الحسن بن علي القسطلاني(761هـ)	خطابة	جامع عمرو بن عاص	لم تذكر المصادر بداية أو نهاية عملهما في الخطابة،سوى أنهما تولّى الخطابة لمدة خمسين سنة			/
5	جمال الدين عبد الله بن شهاب الدين أحمد(805هـ)	خطابة					ابن رقم (4)

المصدر: إعداد الطالبة خولة عمارة.

الملحق رقم 3

جدول يوضح ثبتّ التّولية والعزل للقضاة القضاة المغاربة

1/القضاة الشافعية:

رقم القاضي	إسم قاضي القضاة	مدينة القضاء	بداية الولاية	نهاية الولاية	سبب نهاية الولاية	عدد الولايات
01	عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن السلمي المغربي(578/660ه)	مصر القديمة (الفسطاط) والوجه القبلي (الصعيد)	الولاية الأولى 639ه	(؟)	استقالة	مرتين
			الولاية الثانية (؟)	(؟)	استقالة	
02	الشريف بن الدلالات محمد بن عمران شرف الدين الفاسي(627/689ه)	نيابة الكرك	/	/	/	مرة واحدة
03	محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن المنظور الباجي(630/711ه)	نيابة طرابلس	/	/	/	مرة واحدة
04	جمال الدين سليمان بن عمر بن سالم بن عمر بن عثمان الزرعي المغربي (645/758ه)	مصر	710ه	711ه	عزل	مرة واحدة
		الشام	723ه	724ه	عزل	مرة واحدة
05	سري الدين محمد بن محمد بن عبد الرحيم بن علي بن عبد الملك بن المنجا بن علي بن جعفر السلمي المسلّاتي الطرابلسي(ت 799ه/1397م)	دمشق	أواخر 789ه	رجب 791ه	دون السنة انفصل بنفسه	مرتين
			/	/	سنة ونصف وانفصل عنها	

2/القضاة الحنابلة:

رقم القاضي	إسم قاضي القضاة	مدينة القضاء	بداية الولاية	نهاية الولاية	سبب نهاية الولاية	عدد الولايات
01	سراج الدين عبد اللطيف بن أبي الفتح محمد بن أبي المكارم الفاسي(779/853ه)	مكة	809ه	/	عزل	مرتين
			/	853ه	وفاة	مرة واحدة
		المدينة المنورة	847ه	853ه		
حالة إنقطاع لغير الأسرة الفاسية لمدة سنة من 854ه إلى 855ه (لم يظهر لنا أي عالم من أعلام المغرب قد تولى القضاء خلال هذه المدة على حد اطلاعنا)						
02	المحيوي عبد القادر بن عبد اللطيف الأصغر بن أبي الفتح محمد بن أبي المكارم الفاسي(842/ 895أو 898ه)	مكة	863ه	895أو898ه	بالوفاة	مرة واحدة
		المدينة المنورة	865ه	895أو898ه	بالوفاة	

المصدر: إعداد الطالبة خولة عمارة.

3/ القضاة المالكية:

رقم القاضي	إسم القاضي	مدينة القضاء	بداية الولاية	نهاية الولاية	سبب نهاية الولاية	عدد الولايات	ملاحظة
01	زين الدين أبو محمد عبد السلام بن علي بن سيد الناس الزوواي(589/681هـ)	دمشق	664هـ	673هـ	إستقالة	مرة واحدة	/
02	جمال الدين أبو يعقوب يوسف بن عبد الله بن عمر الزواوي(ت683هـ)	دمشق	673هـ أو674هـ	683هـ ذي القعدّة	وفاة	مرو واحدة	إبن عم رقم(01)
مرحلة إنقطاع لمدة ثلاث سنوات من غير وجود قاضي قضاة سوى نائب(لم يظهر لنا أي عالم من أعلام المغرب قد تولى القضاء خلال هذه المدة على حد اطلاعنا)							
03	جمال الدين محمد بن سليمان بن سومر الزواوي(630/717هـ)	دمشق	687هـ جمادى الآخرة	717هـ جمادى الأولى	عزل سببه مرض	مرة واحدة	/
غياب لأسماء أعلام المغاربة لقرابة 31 سنة، تولّى خلالها القاضيين فخر الدين السكندري وشرف الدين الهمذاني النويري							
04	جمال الدين محمد بن عبد الرحيم بن علي بن عبد الملك بن المنجا بن علي بن جعفر السلمي المسلاّتي الطرابلسي (ت771هـ/1369م)	دمشق	748هـ	759هـ رمضان	عزل	أكثر من ثلاث مرات	والد القاضي الشافعي سري الدين المسلاتي (رقم5) من جدول قضاة الشافعية
			/	760هـ ربيع الأول	عزل		
			764هـ	767هـ	/		
			/	771هـ	موت		
مرحلة انقطاع لممثلين مغاربة لمدة 8 سنة (لم يظهر لنا أي عالم من أعلام المغرب قد تولّى القضاء خلال هذه المدة على حد اطلاعنا)							
05	علم الدين محمد بن ناصر الدين محمد بن محمد القفصي(ت805هـ)	دمشق	779هـ	/	عزل	11أو 12 مرة	لم نقف الا على تاريخ 10ولايات وعزل فقط
			783هـ	784هـ	عزل		
			786هـ	/	عزل		
			/	788هـ	عزل		
			791هـ	791هـ	عزل		
			792هـ	793هـ	عزل		
			794هـ	794هـ	عزل		
			/	795هـ	عزل		
			/	797هـ	عزل		
			800هـ	/	وفاة		
06	أبو سالم إبراهيم بن محمد بن يحي التادلي(732/803هـ)	حلب	717هـ	/	/	/	/
		دمشق	778هـ	779هـ	عزل	10 مرات	
			782هـ	783هـ	عزل		
			784هـ	786هـ	عزل		
			786هـ	/	عزل		

			791هـ	792هـ	عزل		
			793هـ	794هـ	عزل		
			794هـ	/	عزل		
			795هـ	/	عزل		
			797هـ	/	عزل		
			799هـ	800ه	عزل		
07	برهان الدين إبراهيم بن عبد الله بن عمر الصنهاجي(717/796ه)	دمشق	788هـ ربيع الأول	791هـ	عزل	مرة واحدة	/
08	جمال الدين محمد بن يحي بن سليمان السكسوني التلمساني (ت794ه)	حماه	/	/	عزل	مرة واحدة	لم تذكر المصادر سوى أنه عزل بعد شهرين من الولاية بدمشق
		طرابلس	/	/	عزل	/	
		دمشق	/	/	عزل	مرة واحدة	
09	حسن البدر الدرعي المغربي (ت828ه)	دمشق	807ه	807ه	عزل	مرة واحدة	/
مرحلة انقطاع لممثلين مغاربة (لم يظهر لنا أي عالم من أعلام المغرب قد تولّى القضاء خلال هذه المدة على حد اطلاعنا)							
10	يحي بن حسن بن محمد بن عبد الواسع المحيوي الحيحاني(ت842ه	دمشق	836ه صفر	842هـ	وفاة	مرة واحدة	/
11	يعقوب بن يوسف بن علي الشرف القريشي المغربي(ت857ه)	حلب	/	/	عزل	مرة واحدة	/
		دمشق	842ه	/	/		
إنقطاع للمثلين المغاربة لفترة غير معلومة							
12	أمين الدين سالم بن إبراهيم بن عيسى الصنهاجي المشدالي(770/ 873ه)	دمشق	843ه جمادى الأولى	845ه صفر	عزل	مرة واحدة	/
		القدس	845ه	845ه	عزل	مرة واحدة	
		دمشق	845ه شوال	847ه	عزل	04 مرات	
			847ه	851ه	عزل		
			854ه	855ه	عزل		
13	شهاب الدين أحمد بن سعيد بن عثمان التلمساني(ت874ه)	الإسكندرية	/	/	/	مرة واحدة	/
		دمشق	845ه صفر	845ه شوال	عزل	06 مرات	
			/	/	عزل		
			852ه ذي القعدّة	852ه	عزل		
			858ه	859ه شوال	عزل		
			859ه ذو الحجة	860ه	عزل		

			861هـ ذو الحجة	867هـ أو868هـ	عزل		
14	محمد بن أحمد بن إبراهيم بن علي بن محمد الشمس أبو عبد الله البيدموري التركي التونسي(820 /894هـ)	دمشق	852هـ	/	عزل	مرة واحدة	/
15	زين الدين عبد الرحمن بن محمد بن عثمان بن منبع السويدي المغربي (ت862هـ)	دمشق	859هـ شوال	859هـ ذو الحجة	عزل	مرتين	/
			860هـ	861هـ ذو الحجة	عزل		
16	شهاب الدين أحمد بن محمد المريني (ت896هـ)	دمشق	/	879هـ	عزل	مرتين	/
			884هـ	896هـ	وفاة		
17	محمد بن يحي بن عبد الله شمس الدين أبو عبد الله الطولقي (ت920هـ)	دمشق	897هـ ربيع الأول	899هـ ذو الحجة	عزل مؤقت	09 مرات	
			900هـ ذوالحجة	900هـ محرم	عزل		
			901هـ محرم	901هـ رمضان	عزل		
			902هـ محرم	902هـ	عزل		
			903هـ رجب	903هـ شعبان	عزل		
			903هـ رمضان	904هـ ذو الحجة	عزل		
			906هـ ربيع الأول	906هـ جمادى الأولى	عزل		
			906هـ رجب	906هـ رمضان	عزل		
			910هـ	911هـ	عزل		
18	شهاب الدين أحمد بن سليمان بن أحمد بن عمر بن عبد الرحمن بن عوجان المغربي(763هـ/838هـ)	القدس	805هـ	838هـ	/ أخرها بالوفاة	/	لم تفد المصادر كثيرا عن ثبت ولاياته وعزله الا أنه وقع له العزل والولاية مرارا وتكرارا
19	محمد بن أحمد بن سليمان بن أحمد بن عوجان المغربي(795/842هـ)	القدس	838هـ	/	عزل	مرة واحدة	إبن رقم (18)
حالة إنقطاع لمدة سنة (لم يظهر لنا أي عالم من أعلام المغرب قد تولّى القضاء خلال هذه المدة على حد اطلاعنا)							
20	شمس الدين بن عبد الله محمد بن سعيد المغراوي(807/873هـ)	القدس	854هـ	/	وفاة	/	وقع له العزل

							والولاية عدّة مرات آخرها بالوفاة
حالة إنقطاع لمدة سنة(لم يظهر لنا أي عالم من أعلام المغرب قد تولّى القضاء خلال هذه المدة على حد اطلاعنا)							
21	أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن زين أبي المعالي منصور التلمساني(ت بعد 858ه)	القدس	كان متوليّا 858ه	/	/	مرة واحدة	/
22	شهاب الدين أبو العباس أحمد بن زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن التلمساني(ت بعد 867ه)	القدس	867ه ربيع الآخر	867ه أواخر رمضان	عزل	مرة واحدة	/
23	محمد بن محمد بن مسعود بن موسى المغربي التاذلي المالكي(851/...ه	القدس	897ه رمضان	/	/	/	/
24	زين الدين أبو حفص عمر بن سعيد بن يحي التلمساني(756ه)	حلب	752ه	756ه	وفاة	مرة واحدة	/
25	زين الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن حفيد السجلماسي (ت789ه)	حلب	/	787ه	عزل	مرة واحدة	/
		عزة	/	/	عزل	مرة واحدة	
26	أبو الروح عيسى بن محمد الشرف التجاني المغربي(ت854ه)	طرابلس	/	/	/	/	لم يذكر أي تواريخ لوليّته وعزله
		القدس	كان متوليّا بنة 847ه	854ه	بالوفاة		
27	شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عيسى التبسي(ت840ه)	حماه	/	/	/	مرة واحدة	لم يذكر أي تاريخ لوليّته وعزله
28	محمد بن إسماعيل تاج الدين العماد البطرني المغربي(ت833ه)	طرابلس	بعد805ه	/	عزل	مرة واحدة	/
29	أحمد الشهاب المغربي(ق9ه/15م)	طرابلس	بعد805ه	/	عزل	مرة واحدة	/
30	شمس الدين محمد السبتي (ق9ه/15م)	صفد	/	/	/	/	لم يذكر أي تاريخ لوليّته وعزله
31	جمال الدين عبد الله بن شمس الدين محمد السبتي(910/841ه)	صفد	/	/	/	/	ابن رقم 30
							لم يذكر أي تاريخ لوليّته

							وعزله
32	بدر الدين عبد الله بن أبي القاسم فرحون(693/769ه)	المدينة المنورة	765ه	769ه	وفاة	مرة واحدة	/
33	المحب أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن فرحون(ت791ه)	المدينة المنورة	769ه	/	/	دام سنين وعزل غير مرة	ابن رقم 32
			/	/	/		
			/	791ه	وفاة		
34	الشهاب أحمد بن عبد الله بن محمد بن فرحون(ت792ه)	المدينة المنورة	791ه	792ه	وفاة	مرة واحدة	أخ رقم33
35	برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم فرحون(730/ 799ه)	المدينة المنورة	793ه	799ه	وفاة	مرة واحدة	ابن أخ رقم32
36	أبو اليمن محمد بن برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون(814ه)	المدينة المنورة	/	814ه	وفاة	مرة واحدة	ابن رقم 35
37	ناصر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن فرحون(ت822ه)	المدينة المنورة	814ه	822ه	وفاة	مرة واحدة	ابن رقم 33
38	بدر الدين عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن فرحون (859/777ه)	المدينة المنورة	822ه	856ه	عزل	/	ابن رقم 33
			857ه	859ه	وفاة		
39	أحمد بن أبي اليمن بن برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون(خلال القرن9ه/15م)	المدينة المنورة	/	/	/	/	ابن رقم 36
							لم يذكر أي تاريخ لوليّته وعزله
40	عبد الوهاب بن محمد بن يعقوب بن يحي المغربي(ت860ه)	المدينة المنورة	860ه صفر	860ه شعبان	وفاة	مرة واحدة	/
41	محمد بن عبد الوهاب بن محمد بن يعقوب المغربي(852/918ه)	المدينة المنورة	/	/	/	/	ابن رقم 40
		مكة	879ه	918ه	وفاة	/	
42	تقي الدين محمد بن أحمد بن علي بن محمد الفاسي(775/832ه)	مكة	807ه	817ه	عزل	أربع مرات	/
			818ه	820ه	عزل		
			/	828ه	عزل		
			829ه	830ه	عزل		
43	أبو حامد محمد الرضي بن عبد الرحمن بن أبي الخير الفاسي (785/824ه)	مكة	817ه	818ه	عزل	مرة واحدة	قريب رقم 42ه
44	كمال الدين أبو البركات محمد بن محمد بن أحمد بن حسن بن زين	مكة	828ه	829ه	عزل	سبع مرات	/
			830ه	834	عزل		

	القسطلاني(801/864هـ)		835هـ	837هـ	عزل		
			839هـ	839هـ	عزل		
			845هـ	846هـ	عزل		
			850هـ	860هـ	عزل		
			860هـ	864هـ	وفاة		
45	الشهاب أحمد بن يونس بن اسماعيل بن عبد الملك المسعودي التونسي(ت بعد708هـ)	العراق	/	/	/	/	لم تتذكر أخباره أي شيء عن تاريخ الولاية والعزل
46	أبو عبد الله شمس الدين محمد بن يوسف الركراكي(793هـ)	مصر	792هـ	793هـ	وفاة	/	/
47	وليّ الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون(732/ 808هـ)	مصر	786هـ	787هـ	عزل	ست مرات	/
			801هـ	803هـ	عزل		
			803هـ	804هـ	عزل		
			804هـ	806هـ	عزل		
			807هـ	807هـ	عزل		
			808هـ	808هـ	وفاة		
48	حسام الدين محمد بن أبي بكر بن محمد بن حريز التلمساني(804/ 873هـ)	مصر	861هـ	873هـ	وفاة	مرة واحدة	/
49	السراج أبو حفص عمر بن أبي بكر بن محمد بن حريز التلمساني (819/892هـ)	مصر	873هـ	877هـ	وفاة	مرة واحدة	أنظر رقم 48
50	برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمر بن يوسف اللقاني المغربي(817/896هـ)	مصر	877هـ	886هـ	عزل	مرة واحدة	/
51	محمد بن محمد بن حسن العفيف القسنطيني المالكي(ت بعد850هـ /1446م)	الإسكندرية	/	/	/	/	/
52	عبد الله بن فارس بن أحمد الجمال البرنوسي الفاسي(ت894هـ/1489م	البحرين –الدولة الجبرية–	878هـ	893هـ	وفاة	مرة واحدة لمدة 15 سنة متواصلة	/

المصدر: إعداد الطالبة خولة عمارة.

الملحق رقم4

أجزاء من نص وقف المدرسة الظاهرية الجوانية بدمشق (676ه)،وهي إحدى أهم المدارس التي توظف فيها بعض العلماء المغاربة:

ذكر ما وقف على التربة والمدرستين

ثم إن المولى الصاحب الوزير بهاء الدين استدعاني وقال لي : « إن مولانا السلطان قد تقدم بوكالتك [٢] في وقف (الدار) [٣] مدرستين وتربة ووقف ما يوقف عليها ، وتقدم بتعيين من يرتب فيها من المدرّسين وغيرهم ، وتعيين ما يعين لكل منهم » . فلما كان اليوم السادس عشر من ذي القعدة حضرت إلى المقر الأشرف // السلطاني ــ أعز الله أنصاره ــ بالمُخيّم على مسجد التين ، في خدمة المولى الصاحب الوزير بهاء الدين علي ابن محمد ، وقاضي القضاة تقي الدين محمد بن الحسين بن رزين الشافعي ، وجماعة من العدول وقرئ كتاب الوقف الذي رتّب ، ومضمونه ، بعد الخطبة ، أن مولانا السلطان الملك السعيد ، ناصر الدنيا والدين ، محمد بركة قان ، أعز الله سلطانه وكلّني أن أقف عنه الدار المعروفة بدار العقيقي قديماً ، وما تجدد فيها من العمايِر ، تربة تكون مدفناً لمولانا السلطان الملك الظاهر ــ قدّس الله روحه ــ وباقيها مسجداً لله تعالى برسم الصلوات ، وقراءة القرآن العزيز ، والإعتكاف ، وباقي الدار مدرستين شافعية وحنفية إحداهما شرقي الدار ، وهي الشافعية ، والأخرى غربيّها ، وهي الحنفية ، وأوقف على ذلك ، بتاريخ السادس عشر من ذي القعدة من سنة ست وسبعين // جميع قرية الصرمان من شَعْراء بانياس ، وجميع قرية بيت أم الترع من بلد الجبدور [١] ، وسهمين [٢] من بيت رامة ، من أعمال الغور ، ومزرعيتها الزّراعة وشويبة ، وجميع تسعة عشر قيراطاً ونصف قيراط من قرية الأشرفية من الخوطة ، وبساتين ابن سلام الثلاثة ، والحانوت وبستان السبتية [٣] وطاحونه ، والحمام الداثر على الشرف الأعلى الشمالي ، وكرم طاعة من بلد بانياس ، وخان بيت جن من عمل بانياس ، وخان [بنت جزوخان] [٤] بحكر الفهّادين .

ذكر من رتبّه بالتربة والمدرستين

جعل في التربة إماماً [شافعياً] [٥] ، وجعل له في كل شهر ستين درهماً ، وزمامين ، من عتقاء السلطان الملك الظاهر ، ناظرين في مصالح التربة وحفظ ما بها من الآلات ، // لكل واحد منهما ستين [٦] درهماً ، ومؤذناً له في الشهر عشرين درهماً ، وفراشين لخدمة التربة لكل منهما عشرين درهماً ، وبواباً على بابها له في الشهر عشرين درهماً ، وستة عشر مقرئاً يقرأون ليلاً ونهاراً ، كل نفرين منهم ثلاث ساعات ، لكل واحد منهم خمساً وعشرين درهماً ، منهم تقيان يزاد كل واحد منهما عشرة دراهم ، وأن يشترى في كل شهر شمع وزيت وما تحتاج إليه التربة من الفرش والقناديل وآلات الوقيد ، في كل شهر بثمانين درهماً .

ذكر ما رتّب بالمدرستين

رتّب في كل مدرسة مدرس له ماية وخمسين درهماً في الشهر ، ومعيدان لكل واحد منهما أربعون درهماً ، وثلاثون فقيهاً لأعلاهم عشرون درهماً ، ولأدناهم عشرة دراهم ، وأن يصرف الناظر ما تدعو الحاجة // إليه من أجرة شاوي الماء وإصلاح قني وغير ذلك مما تحتاج إليه ، ويصرف الناظر ما يحتاج إليه من ثمن زيت وقناديل وآلة الوقيد بالمدرستين ، في كل شهر أربعين درهماً ، وبواباً لحفظ المدرستين له في الشهر عشرين درهماً ، وشاهداً ومشارفاً وعاملاً وجابياً وعرمم [١] ، لكل [٢] واحد منهم في الشهر ما يراه الناظر ويستصوبه ، والنظر لمولانا السلطان [الملك السعيد] ــ خلّد الله ملكه ــ مدة حياته ثم لولده وولد ولده . ولما توجه الأمير شمس الدين سنقر الأشقر

المصدر: ابن شداد(ت684ه): تاريخ الملك الظاهر، ص2،227،226.

الملحق رقم05

أجزاء من أخبار وقف المدرسة المنصورية والقبة ومكتب السبيل بمصر لسنة 682هـ/1283م

وأما القبة المباركة المنصورة[٤]، وهي التربة، فإنه رُتِّب فيها خمسون مقرئاً، يقرأون كتاب الله تعالى، ليلاً ونهاراً بالنوب، وجُعِل لكل منهم، في كل شهر عشرون درهماً. ورتب بها إمام، على مذهب الإمام أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، وله في كل شهر ثمانون درهماً، من أصل الوقف، وفي كل سنة في ليلة ختم صلاة قيام رمضان، خلعة من خزانة السلطان، كاملة مسنجبة[٥] [مقتدرة] ورُتِّب بها ريس ومؤذنون[٦]، يعلنون الأذان، بالمأذنة الكبرى، ويقيمون الصلاة ويبلغون خلف الإمام. وهم سبعة نفر. الرئيس، وله في كل شهر ربعون درهماً، والمؤذنون ستة، لكل منهم في كل شهر ستون[٧] درهماً.

ورتب بها درس تفسير لكتاب الله تعالى، فيه مدرس يلقيه، رتب له في كل شهر

مائة درهم، وثلاثة وثلاثون درهما، وثلث درهم، ومعيد [له] في كل شهر اربعون درهماً، وطلبة عدتهم ثلاثون [نفراً][٢]، لهم في كل شهر ثلاثمائة درهم، ودرس حديث يذكر فيه حديث رسول الله ﷺ، له مدرس ومعيد وطلبة، لهم في كل شهر نظير ما لمدرس التفسير ومعيده وطلبته، وزيادة على ذلك قارىء، يقرأ الحديث، بين يدي المدرس، في أوقات الدروس، ويقرأ ميعاداً[٣] للعوام بين يديه أيضاً، في صبيحة كل يوم أربعاء، رتب له في كل شهر ثلاثون درهماً، ورُتِّب لخازن كتبها في كل شهر أربعون درهماً، ولخزانة كتبها من الختمات الشريعة، والربعات المنسوبة الخط، وكتب التفسير والحديث والفقه واللغة، والطلب والأدبيات، ودواوين الشعر شيء كثير، ورُتب بها[٤] لخدام أزمة، يقيمون بالقبة، لحفظ حواصلها، ومنع من يعبر إليها في غير أوقات الصلوات، وهم ستة لكل منهم في كل شهر خمسون درهماً، وغير هؤلاء من القومة والفراشين والبوابين.

وأما المدرسة المباركة المنصورية، فإنه رتب بها إماماً شافعي المذهب، له في كل شهر ثمانون درهماً، وريّساً ومؤذنين[٥]، يعلنون بالأذان بالمئذنة الكبرى المذكورة، هم ومؤذّنو القبة بالنوبة[٦]، وهم ريس وأربعة مؤذنين، لهم في كل شهر نظير ما لمؤذني القبة، ورُتِّب بها متصدر لإقراء كتاب الله، عز وجل، ورتب له في كل شهر أربعون درهماً، ورتب بها دروس للمذاهب الأربعة، الشافعية والمالكية، والحنفية والحنابلة، لكل طائفة مدرس، له في كل شهر مائتا درهم، وثلاثة معيدين لكل منهم خمسة وسبعون درهماً، وخمسون طالباً لجميعهم في كل شهر سبعمائة درهم وخمسون [درهماً][٧]، وغير هؤلاء من القومة والفراشين وبواب[٨].

وأما مكتب السبيل، فإنه رُتِّب فيه فقيهان يعلمان [ستين][٩] صغيراً من أيتام

المسلمين، كتاب الله تعالى. ورتب لهما جامكية في كل شهر، وجراية، في كل يوم، وهي لكل منهما في كل شهر ثلاثون درهماً، وفي كل يوم من الخبز ثلاثة أرطال، وكسوة في الشتاء، وكسوة في الصيف، ورُتِّب للأيتام، لكل منهم في كل يوم رطلان خبزاً، وكسوة في الشتاء، وكسوة في الصيف. وتنوَّع السلطان، أجزل الله ثوابه، في وجوه البر والقربات. وهذه الجهات المباركة المبرورة باقية مستمرة، يزيد وقفها، وينمو، بحسن نية واقفها، قدّس الله روحه، ونوّر ضريحه.

المصدر: شهاب الدين أحمد النويري(ت733هـ): نهاية الارب، ج31، ص73، 74، 75.

الملحق رقم06

صور لبعض المدارس والمساجد التي تولّى فيها علماء المغرب بعض الوظائف ما بين القرنين 7-9ه/13-15م



الجامع الأزهر الشريف

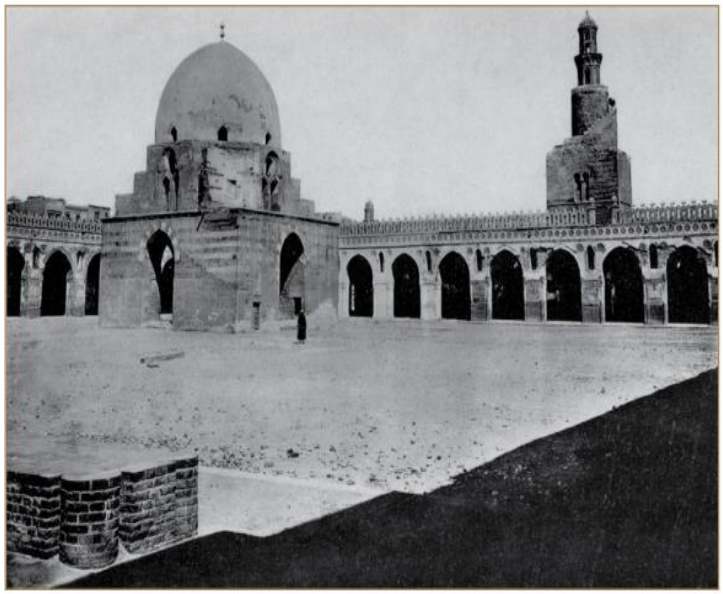


الجامع الحاكم بأمر الله بالقاهرة مصدر الصورة: حسن قاسم: نفس المصدر، **ج2، ص**175.

مصدر الصورة: حسن قاسم: **المزارات الإسلامية والآثار العربية في مصر والقاهرة المعزية**، تصدير الشيخ علي جمعة، تقديم مصطفى الفقي، تحقيق أحمد سالم سالم ، مراجعة مُحَمَّد أبو العمايم، مكتبة الاسكندرية، د.ط، 2017م، ج1، ص62.



الجامع الأموي بدمشق



جامع أحمد ابن طولون مصدر الصورة: حسن قاسم: المزارات الإسلامية، **ج1، ص**33.

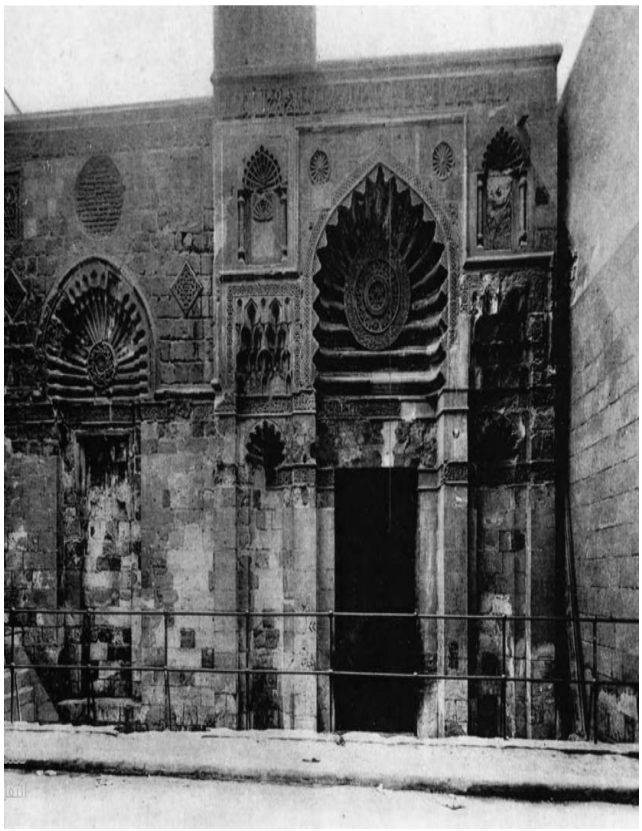
مصدر الصورة:

Alain George: **The Umayyad Mosque of Damascus: Art, Faith and Empire in Early Islam**, Printed in Italy by Printer Trento,2021,p131.



المسجد الأقصى وقبة الصخرى بالقدس الشريف.

المصدر: حسن قاسم: المزارات الإسلامية، ج**1**، **ص**181.



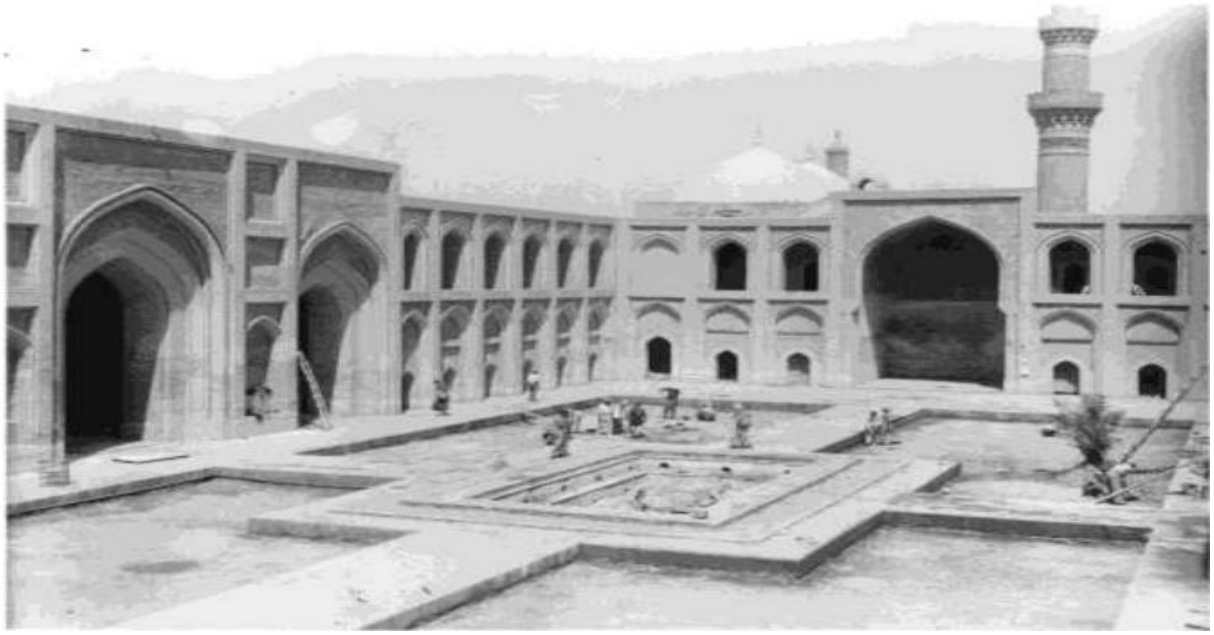
واجهة الجامع الأقمر.

المصدر: حسن قاسم: المزارات الإسلامية، **ج** 1، **ص**29.



جامع عمرو بن العاص بالفسطاط

المصدر: حسن قاسم: المزارات الإسلامية، ج**1**، **ص**32.

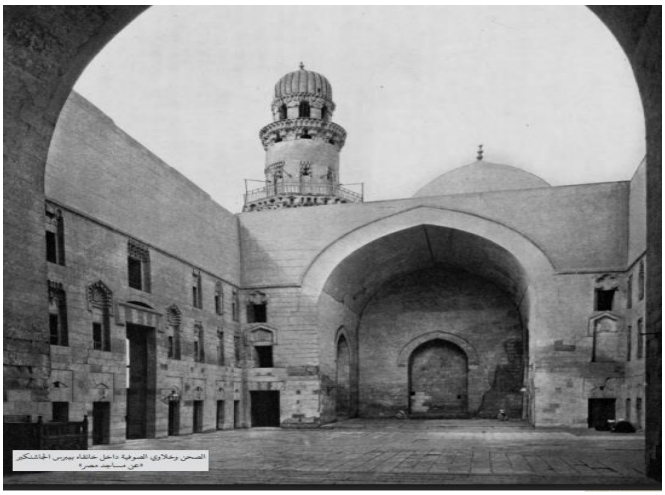


المدرسة المستنصرية في بغداد

مصدر الصورة: ناهض عبد الرازق دفتر القيسى : **المدرسة المستنصرية تخطيطها وزخرفتها، المجلة العلمية للإتحاد العام للآثاريين العرب، العدد** 1، **مج**4، 2003**م، ص** 260.

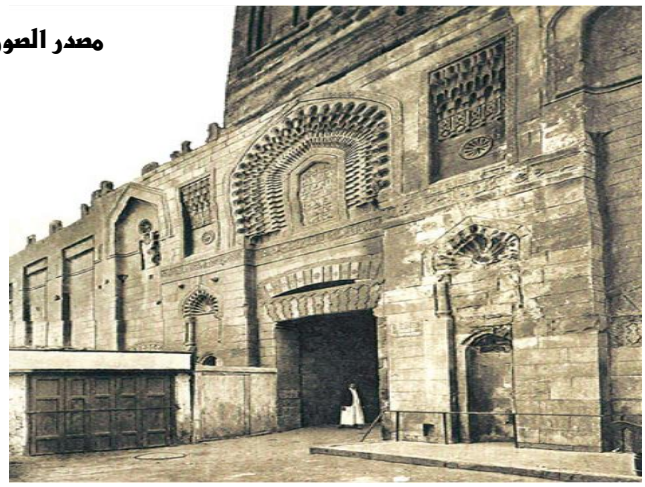
الخانقاة البيبرسية

مصدر الصورة: حسن قاسم: **المزارات الإسلامية، ج**3، **ص** 196.



المدرسة الصالحية بالقاهرة

مصدر الصورة: حسن قاسم: **المزارات الإسلامية، ج**3، **ص** 67.





مدرسة صرغتمش

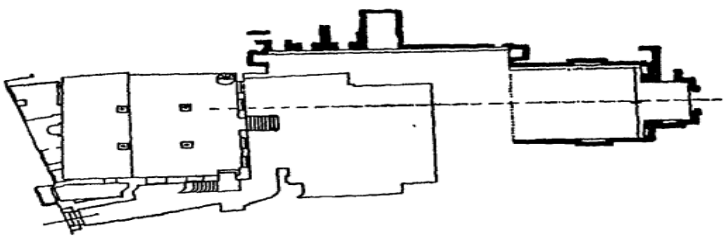
مصدر الصورة: حسن القاسم: **المزارات الإسلامية**، ج3، ص310.



قبة ومدرسة السلطان منصور قلاوون

مصدر الصورة: حسن القاسم: **المزارات الإسلامية**، ج3، ص147.

المصدر: أحمد فكري: مساجد القاهرة ومدارسها العصر، دار المعارف، القاهرة ط2، 2008م، ج2، ص57.



شكل (٩) رسم تخطيطى لأطلال المدرسة الكاملية، (عن مصلحة الآثار)

الملحق رقم7

شكوى بوقف الحجز على ممتلكات يهودي توفي بالقدس الشريف، رفعها شيخ المغاربة محمد بن عبد الوارث المغربي(ت795هـ/1393م) إلى كافل المملكة في الشام

الوثيقـــة رقم ـ ٣٣٥ ـ

جرى ذلك بحضوري
كتبه عيسى بن غانم الشافعي [١]
لطف الله به [٢]

١ ـ بسم الله الرحمن الرحيم

٢ ـ بتاريخ العشر الأوسط من شهر ذي القعدة الحرام من شهور سنة خمس وتسعين وسبعماية [٣] ورد مثال [٤] كريم من المقر الأشرف [٥]

٣ ـ السيفي [٦] تنبك الظاهري، [٧] كافل الممالك الشريفة الاسلامية الشامية، [٨] أعز الله تعالى نصرته، [٩] إلى المقر العالي السيفي بلو الظاهري، [١٠] نائب السلطنة .

٤ ـ المعظمة بالقدس الشريف وناظر الحرمين الشريفين، أعز الله تعالى أنصاره، يتعلق بأمر اليهود، وما حصل عليهم من التشويش، من مضمونه .

٥ ـ أنه حضر إلينا كتاب شيخ المغاربة [١١] يذكر فيه اعتماد صديق الوالي [١٢] وما هو عليه من الطمع والتعرض إلى أموال .

٦ ـ الرعايا فيتقدم بخلاص ما التمسه منهم من مال اليهود والوصية بهم، فعند ذلك، طلب شيخ المغاربة إلى بين يدي المقر .

٧ ـ المشار إليه سابقا، أعز الله تعالى أنصاره، الشيخ الصالح شمش الدين، أبي عبدالله محمد بن الوارث المالكي [١٣] شيخ المغاربة بالقدس الشريف بحضور الجناب [١٤] .

٨ ـ العالي الزيني عبد الرحمن الظاهري، [١٤] قاضي المسلمين، أعزه الله تعالى وسيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى [١٥] شرف الدين، مفتي المسلمين، رحلة .

٩ ـ الطالبين، [١٦] لسان المتكلمين [١٧] شيخ الشيوخ، أبي الروح، عيسى بن سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى، مفتي المسلمين، رحلة الطالبين شيخ .

١٠ ـ الشيـوخ، جمال الـدين، أبي الجـود، غانم الأنصـاري الخزرجي الشافعي الحاكم بالقدس الشريف وأعمالها، وشيخ الشيوخ، وناظر الأوقاف المبرورة[١٩]

١١ ـ أدام الله تعـالى أيـامـه[٣٠] وقـرىء مثال مولانا ملك الأمراء بالشام المحروس[٣١] أعز الله تعالى أنصاره بحضورهم، فذكر الشيخ شمس الدين المذكور أنه

١٢ ـ كتـابـاً من مضمـونه أن شخصاً يهودياً يسمى إبراهيم الأمنى هلك بالقدس الشريف وأن متولى البلد[٣٢]، حضر إلى بيته وختم عليهم

١٣ ـ فحضر اليهود يتشفعوا به، فبعث معهم قاصداً إلى الوالي المذكور أن يلطف بقضيتهم، فقال الوالي : أنا مأمور أن أختم .

١٤ ـ عليهم وسأل اليهود، هل مات اليهودي عن وصية أم لا، فذكروا أنه مات عن وصية شرعية، وسأل الحاكم بالقدس الشريف .

١٥ ـ إثبـات الـوصيـة، فتعـذر ذلـك في الـوقت لعدم حضور المدعي الوارث من السجن ليدعي بذلك، وطلب مرسومين كريمين .

١٦ ـ أحـدهـا إلى قاضي الشـرع بالقـدس الشـريف بإثبـات وصيتهم بطـريقه الشرعي، والثاني إلى نائب القدس الشريف ليحرر أمرهم وينظر .

١٧ ـ في حالهم، وإن كان أحـد ظلمهم أو أخـذ منهم شيئـاً فيخلصه منه، وأنه لم يكتب سوى ذلك، ولم يعين أحد من الناس وأشهد .

١٨ ـ عليـه شمس الـدين محمـد المذكور أنه، لا يتعرض إلى الأحكام الشرعية، ولا يعارض المقر السيفي بلو المشار إليه أعلاه في أحكامه ولا في أموره .

١٩ ـ وسطر ذلك في التاريخ المعين أعلاه، حسبنا الله ونعم الوكيل

حضـــرت
ذلك وشهدت على الشيخ شمس الدين
محمد المذكور بما نُسب إليه فيه أعلاه[٢٣]
كتبه علي بن أحمد العجلوني

حضـــرت
ذلك وشهدت على الشيخ شمس الدين
المذكور بما نُسب إليه فيه أعلاه بتاريخه
كتبه محمد الصفدي

المصدر: محمد عيسى صالحية: **من وثائق الحرم القدسي، ص**92، 93، 94.

الملحق رقم8

نص التولية والمشيخة على أوقاف المغاربة بالقدس الشريف المؤرخة لسنة 1105ه

الوثيقـــــة ٩٨

التولية والمشيخة على أوقاف المغاربة	سجل ١٩٦ ص ١٨ ـ ١٩ سنة ١١٠٥

لدى شيخ الاسلام عطا الله أفندي

حضر يوم تاريخه أدناه في مجلس الشرع الشريف الحاج غيث بن أبي زيان المغربي شيخ السادة المغاربة بالقدس الشريف والمتولى على أوقافها وذكر لمولانا الحاكم الشرعي المشار اليه بأنه لا قدرة له على مباشرة المشيخة والتولية على أوقاف المغاربة وبحسن اختياره ورضاه وطلب من مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي أن ينصب شيخاً ومتولياً مكانه بحضور جمع غفير من المغاربة الآتي ذكرهم فيه فعند ذلك حضر بين يدي مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي المشار اليه كل واحد من الحاج محمد الجزيري والحاج مصطفى اللمداني والحاج عبد الحاكم والحاج يوسف اللمداني والحاج موسى الأزرق ويحيى السقلي والشيخ احمد بن سالم ومحمد بن سالم والحاج قويدر الطوقجي والحاج مصطفى بازرباشي والحاج شعبان بن احمد المغربي والحاج احمد النساوي واحمد بن الحاج محمد التونسي والحاج محمد المراواني واسمعيل بن الحاج مصطفى والحاج كريم والحاج احمد الحمامي والشيخ عبد القادر بن عبد العزيز ويحيى التونسي وكمال الحمصاني والسيد محمد ابو زيان والحاج حسن بن محمد ويونس المغربي وابراهيم عنتر وهم من السادة المغاربة بالقدس الشريف وجمع غفير من المغاربة وطلبوا من مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي المشار اليه أن ينصب مفخر الأتقياء والناسكين الأخيار الحاج محمد البسكري المغربي شيخاً ومتولياً على جميع أوقاف السادة المغاربة بالقدس الشريف وهي وقف سيدي الى مدين ووقف الملك الأفضل ووقف مولاي يعقوب وعلى جميع الأوقاف التابعة للواقفين المزبورين وفي مشيخة السعاة التابعة لمشيخة المغاربة وأنه يرضونه ويقبلونه بأن يكون شيخاً ومتولياً على جميع أوقاف المغاربة كما كان الحاج غيث المزبور لكونه من أهل الدين والديانة والعفة والصيانة والامانة وانه سابقاً قارش أحوال الوقف وسلك سلوكاً حسناً مرضياً على وجه الاستقامة وأنهم منه راضون ولمشيخته على المغاربة طالبون فلما ظهر واتضح لمولانا الحاكم الشرعي بأن الحاج محمد البسكري من أهل الدين والديانة والعفة والأمانة استخار الله تعالى ونصب الحاج محمد البسكري شيخاً ومتولياً على أوقاف المغاربة بالقدس الشريف بما لذلك من المعلوم المعين له بمقتضى دفاتر الوقوف وشرط الواقف مع مشيخة السعاة التابعة لمشيخة المغاربة عوضاً عن غيث المذكور بحكم فراغه له عن ذلك بحسن اختياره ورضاه واذن مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي للحاج محمد البسكري المرقوم بمباشرة وظيفتي المشيخة والتولية على جميع أوقاف المغاربة المذكورة اعلاه وما يتبع ذلك من الأوقاف التابعة لوقف المغاربة وبتناول المعلوم المعين لذلك كما كانوا يتناولوه المشايخ والمتولون السابقون وبتعاطي مشيخة السعاة التابعة لمشيخة المغاربة تقريراً واذناً صحيحين شرعيين مقبولين شرعاً وأبقى مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي الحاج مصطفى الناظر الحسبي على أوقاف المغاربة ناظراً حسبياً على أوقاف المغاربة كما كان إبقا مرعياً ونبّه الحاكم الشرعي على الحاج غيث بأنه من الآن فيما بعد لا يقارش الحاج محمد المرقوم في أمور الوقف المزبور بوجه من الوجوه تنبيهاً موكدا مقبولا قبولا شرعياً تحريراً في حادي عشر محرم الحرام افتتاح لسنة خمس ومائة وألف.

شهـــود الحـــال

الشيخ صنع الله الشيخ أبو الهدى الشيخ محمود الشيخ فضل الله الشيخ شرف الدين كاتبه

المصدر: . كامل جميل العسلي: **وثائق مقدسية**، ج3، ص132، 133 .

نص وقف المدرسة الشامية الجوانية الشافعية بدمشق التي درس بها بعض من علماء المغاربة الشافعية

الملحق رقم09

وقال شيخ الإسلام تقي الدين السبكي في فتاويه الكبرى – فصل – قال الشيخ الإمام مختصر كتاب الشامية الجوانية: هذا ما وقفه فخر الدين أبو بكر محمد بن عبد الوهاب بن عبد الله بن علي بن أحمد الأنصاري ما يأتي ذكره: فمن ذلك جميع الدار بدمشق، ومنه بظاهر دمشق ضيعة تعرف ببزينة، وحصة مبلغها أحد عشر سهماً ونصف سهم من أربعة وعشرين سهماً تعرف بجرمانا من بيت لهيا، ومنها أربعة عشر سهماً، وسبع من أربعة وعشرين سهماً من ضيعة تعرف بالتينة من جبة عسال، ومنه جميع الضيعة المعروفة بمجيدل القرية، ومنه نصف ضيعة تعرف بمجيدل السويدا، وقفاً على الخاتون ست الشام بنت نجم الدين أيوب بن شادي، ثم على بنت ابنها زمرد خاتون بنت حسام الدين محمد بن عمر بن لاجين، ثم على أولادها للذكر مثل حظ الأنثيين، ثم على أولاد أولادها، ثم على أنسالهم كذلك، فإذا انقرضوا ولم يوجدوا عاد على الجهات التي يأتي ذكرها، فالدار مدرسة على الفقهاء والمتفقهة الشفعوية المشتغلين بها، وعلى المدرس بها الشافعي قاضي القضاة زكي الدين أبي العباس الطاهر أحمد بن محمد بن علي القرشي[1] إن كان حياً، فإن لم يكن حياً فعلى ولده، ثم ولد ولده، ثم نسله المنتسبين إليه ممن له أهلية التدريس، فعلى المدرس الشافعي بهذه المدرسة، ومن شرطهم أن يكونوا من أهل الخير والعفاف والسنة غير منسوبين إلى شر وبدعة، والباقي من الأملاك على مصالح المدرسة، وعلى الفقهاء و المتفقهة المشتغلين بها، وعلى المدرّس بها قاضي القضاة زكي الدين أو من يوجد من نسله ممن له أهلية التدريس وعلى الإمام المصلي بالمحراب بها، والمؤذن بها والقيم المعد لكنسها ورشها وفرشها وتنظيفها وإيقاد مصابيحها، يبدأ من ذلك بعمارة المدرسة وثمن زيت ومصابيح وحصر وبسط وقناديل وشمع وما تدعو الحاجة إليه، وما فضل كان مصروفاً إلى المدرس الشافعي وإلى الفقهاء والمتفقهة وإلى المؤذن والقيم، فالذي هو مصروف إلى المدرس في كل شهر من الحنطة غرارة ومن الشعير غرارة .ومن الفضة مائة وثلاثون درهماً فضة ناصرية، والباقي مصروف إلى الفقهاء والمتفقهة والمؤذن والقيم على قدر استحقاقهم على ما يراه الناظر في أمر هذا الوقف من تسوية وتفضيل وزيادة ونقصان وعطاء وحرمان، وذلك بعد إخراج العشر وصرفه إلى الناظر عن تعبه وخدمته ومشارفته للأملاك الموقوفة وتردده إليها، وبعد إخراج ثمانمائة درهم فضة ناصرية في كل سنة تصرف في ثمن بطيخ ومشمش وحلوى في ليلة النصف من شعبان على مايراه الناظر، ومن شرط الفقهاء والمتفقهة والمدرس والمؤذن والقيم أن يكونوا من أهل الخير والدين والصلاح والعفاف وحسن الطريقة وسلامة الاعتقاد والسنة والجماعة، وأن لا يزيد عدد الفقهاء والمتفقهة المشتغلين بهذه المدرسة عن عشرين رجلاً من جلتهم المعيد بها والإمام، وذلك خارج عن المدرس والمؤذن والقيم، إلا أن يوجد في ارتفاع الوقف نماء وزيادة وسعة، فللناظر أن يقيم بقدر ما زاد ونما، هذا صريح في جواز الزيادة عند السعة بقدرها، ومعرفة قدر الزيادة ماعلمناه. والظاهر أنه مأيوس من معرفته في هذا الوقت، فانه يستدعي معرفة حال الوقف، وبسطه في قريب كراسة فراجعه انتهى.

المصدر: ابن النعيمي(ت978ه): الدارس، ج1، ص227، 228.


قائمة المصادر والمراجع

*القرآن الكريم

1/ المصادر المطبوعة:

- ابن أبي الدم، شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله الهمداني الحموي(ت642هـ): **أدب القضاء**، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1984م.

- ابن أبي الوفاء، محي الدين أبي مُحَمَّد بن عبد القادر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن نصر الله(775هـ): **الجوّاهر المضية في طبقات الحنفية**، تحقيق عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، د.م.ن، د.ط، د.ت.ن.

- ابن الأحمر، اسماعيل بن الأحمر(ت807هـ): **روضة النسرين في دولة بني مرين**، المطبعة الملكية، الرباط، د.ط، 1962م.

- ابن الإخوة، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد القرشي(ت729هـ): **معالم القربة في أحكام الحسبة**، تحقيق مُحَمَّد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطبعي، الهيئة العامة للكتاب، د.م.ن، ط1، 1408هـ.

- ابن الجزري، شمس الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي(ت833هـ): **غاية النهاية في طبقات القراء**، تحقيق ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

- ابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن(ت597هـ): **التبصرة**، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار السلام، القاهرة، ط1، 2012م.

- ابن الجيعان، شرف الدين يحي بن المقر(ت885هـ): **التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية**، مكتبة الكليات الأزهرية، د.د.ن، د.م.ن، د.ط، 1974م.

- ابن حجي، أبو العباس أحمد بن حجي السعدي الحسباني الدمشقي(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي –حوادث ووفيات815/796هـ–**، تعليق أبو يحي عبد الله الكندري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2003م.

- ابن الحمصي الأنصاري، أحمد بن مُحَمَّد بن عمر الأنصاري(ت934هـ): **حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والاقران**، تحقيق عبد العزيز فياض حرفوش، دار النفائس، بيروت، ط1، 2000م.

- ابن طوق شهاب الدين أحمد: **التعليق يوميات شهاب الدين أحمد ابن طوق**، تح جعفر المهاجر، المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق، د.ط، 2002م.

- ابن العجمي، أحمد بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن خليل موفق الدين أبو ذر سبط ابن العجمي (ت 884هـ): **كنوز الذهب في تاريخ حلب**، دار القلم، حلب، ط1، 1417هـ.

- ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد بن مُحَمَّد الصابوني(723هـ): **الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة**، تعليق مصطفى جواد، مطبعة الفرات، بغداد، د.ط، 1351هـ.

- ابن القاضي شهبة، تقي الدين أبي بكر بن أحمد الأسدي الدمشقي(ت851هـ):

تاريخ ابن القاضي شهبة، تحقيق عدنان درويش، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، د.ط، 1986م.

طبقات الشافعية، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1986م.

- ابن القاضي، أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد المكناسي (ت1025هـ): **درة الحجال في أسماء الرجال**، تحقيق مُحَمَّد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط، د.ت.ن.

- ابن الكثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ): **البداية والنهاية**، مكتبة المعارف، بيروت، ط7، 1977م.

- ابن المعلم، فخر الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عثمان بن عمر القرشي(ت765هـ): **نجم المهتدي والرجم المعتدي**، تحقيق بلال مُحَمَّد حاتم السقا، دار التقوى دمشق، الشام، ط1، 2019م.

- ابن الملقن، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي أحمد الأندلسي(ت804هـ): **العقد المذهب في طبقات حملة المذهب**، تحقيق أيمن نصر الأزهري وسيد مهنى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

- ابن الوردي، سراج الدين بن الوردي(ت852هـ): **خريدة العجائب وفريدة الغرائب**، تحقيق أنور محمود زناتي، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة، ط1، 2008م.

- ابن اياس، مُحَمَّد بن أحمد(ت930هـ): **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق مُحَمَّد مصطفى، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، د.ط، د.ت.ن.

- ابن أيبك الدوادارى، أبي بكر بن عبد الله بن أيبك(ت غير معروف): **كنز الدرر وجامع الغرر**، تحقيق هانس روبرت رويمر.

- ابن أيبك الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ):

نكث الهميان في نكت العميان، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.

الوافي بالوافيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 2000م.

أعيان العصر، تحقيق علي أبو زيد وأخرون، دار الفكر المعاصر، لبنان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1998م.

- ابن بطوطة، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم اللواتي الطنجي(ت779هـ): **رحلة ابن بطوطة**، تحقيق مُحَمَّد عبد المنعم العريان، مراجعة مصطفى القصاص، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1987م.

- ابن تغرى بردى، جمال الدين يوسف بن تغرى بردى(ت874هـ):

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة للترجمة والطباعة، د.م.ن، د.ط، د.ت.ن.

.**المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، تحقيق مُحَمَّد مُحَمَّد امين، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، القاهرة، 1984م، 2009م.

حوادث الدهر في مدى الأيام والشهور، تحقيق مُحَمَّد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، د.م.ن، ط1، 1990م.

الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق فهيم مُحَمَّد شلتوت، مكة المكرمة، المملكة العربي السعودية، د.ط، د.ت.ن.

- ابن جماعة، بدر الدين مُحَمَّد بن إبراهيم بن سعد الله(ت733هـ): **تذكرة السامع والمتكلّم في أدب العالم والمتعلم**، تحقيق مُحَمَّد بن مهدي العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط3، 2012م. وكذلك نسخة تحقيق السيد مُحَمَّد هاشم الندوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.ن.

- ابن حاجي، شهاب الدين أحمد السعدي الحسباني(ت816هـ): **تاريخ ابن حجي**، تعليق أبو يحي عبد الله الكندي، دار ابن حزم، ط1، 2003م.

- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي بن أحمد(ت852هـ):

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق مُحَمَّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد، الهند، د.ط، 1972م.

إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، د.ط، 1969م.

المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تحقيق يوسف عبد الرحمن الرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1994م.

تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق مُحَمَّد علي النجار وعلي مُحَمَّد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.ن.

رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق علي مُحَمَّد عمر، مكتبة الخانجي، د.م.ن، د.ط، 1988م.

- ابن حزم، أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي (ت456هـ): **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت.ن.

- ابن حوقل، أبو القاسم مُحَمَّد بن حوقل البغدادي الموصلي(ت367هـ): **صورة الأرض**، دار صادر، فست ليدن، بيروت، د.ط، 1938م، ج1.

- ابن خلدون، وليّ الدين أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحضرمي (ت808هـ):

ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق علي شحادة، ومراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، د.ط، 2001م.

مُزيل الملام عن حكام الأنام، تحقيق فؤاد عبد المؤمن أحمد، دار الوطن، الرياض، ط1، 1996م.

التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، دار الكتاب اللبناني، د.م.ن، د.ط، 1979م.

- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الاربلي (ت681هـ): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1994م، ج7.

- ابن داود الصيرفي، نور الدين الجوّهري علي بن داود بن إبراهيم (ت900هـ):

نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي، دار الكتب، د.م.ن، د.ط، 1971م.

إنباء الهصر بأنباء العصر، تحقيق وتقديم حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م.ن، د.ط، 2002م.

- أبو داود سليمان بن الاشعث(ت275هـ): **سنن أبي داود**، تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا –بيروت، د.ط، د.ت.ن.

- ابن دقماق، إبراهيم بن مُحَمَّد بن أيدمر العلائي(ت809هـ): **الإنتصار لواسطة عقد الأمصار**، المكتبة التجارية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.ن، القسم2.

- ابن رافع السلامي، تقي الدين مُحَمَّد بن هجرس بن رافع السلامي(ت774هـ): **الوافيات**، تحقيق صالح مهدي عباس، مراجعة بشار عواد معروف، مؤسسات الرسالة، بيروت، ط1، 1982م.

-ابن سعيد الأندلسي: علي بن موسى بن مُحَمَّد بن عبد الملك (ت685هـ): **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق زكي مُحَمَّد حسن وأخرون، مطبعة جامعة فؤاد الأول، د.م.ن، د.ط، 1953م.

- ابن شاكر الكتبي، مُحَمَّد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر(ت764هـ):

عيون التواريخ، تحقيق نبيلة عبد المنعم داود وفيصل السامر، دار الشؤون الثقافية والنشر، د.م.ن، د.ط، 1974م.

فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، 1974م.

- ابن شامة، شهاب الدين عبد الرحمن (ت665هـ):

تراجم رجال القرنين السادس والسابع، ترجمة وتصيح مُحَمَّد زاهد بن الحسن الكوثري، مراجعة عزت العطار الحسيني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1974م.

الباعث على إنكار البدع والحوادث، تعليق مشهور حسن سلمان، دار الراية، الرياض ط1، 1990م،

- ابن شاهين الظاهري، زين الدين عبد الباسط بن خليل (ت920هـ): **نيل الأمل في ذيل الدول**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2002، القسم 7.

- ابن شاهين الظاهري، غرس الدين خليل (ت893هـ): **زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك**، تصحيح بوليّس رايس، المطبعة الجمهورية، باريس، د.ط، 1893م.

- ابن طولون، الصالحي، مُحَمَّد ابن طولون الصالحي(953هـ):

القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، تحقيق مُحَمَّد أحمد دهمان، مكتبة الدراسات الإسلامية، دمشق، د.ط، 1949م.

الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام "قضاة دمشق"، تحقيق صاح الدين المنجد، المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ط، 1956م.

مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، وضع حاشيته خليل المنصور، دار الكتب العلمية، لبنان ط1، 1998م.

نقد الطالب لزعل المناصب، تحقيق مُحَمَّد أحمد دهمان وخالد مُحَمَّد دهمان، مراجعة نزار أباظة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

-ابن طولون(ت953هـ) والجمال المبرد(ت909هـ): **متعة الأذهان من التمتّع بالأقران بين تراجم الشيوخ والأقران**، تحقيق صلاح الدين خليل الشماني الموحلي، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.ن.

- ابن ظهير، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن ظهيرة القرشي المخزومى(ت986هـ): **الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف**، المكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، ط1، 2003م.

- ابن عبد الظاهر، محي الدين أبو الفضل عبد الله بن عبد الله الظاهري(ت692هـ): **الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة**، تحقيق أيمن فؤاد السيد، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، 1996م.

- ابن عبد ربه، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم (328هـ): **العقد الفريد**، تحقيق عبد المجيد الدرجيني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

- ابن عربشاه، شهاب الدين أحمد بن عربشاه(ت854هـ): **عجائب المقدور في أخبار تيمور**، مطبعة دار النيل، القاهرة، د.ط، 1285م.

- ابن عطية الحموي، علي بن عطية الحموي(ت936هـ): **الأمر الدارس في الأحكام المتعلقة بالمدارس**، تحقيق الزبير مهداد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 2016م.

- ابن عماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد ابن العماد العَكري الحنبلي(ت1089هـ): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق محمود الارناؤوط وعبد القادر الارناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت،ط1، 1986م.

- ابن فرحون، أبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد التونسي(ت769هـ): **نصيحة المشاور وتعزية المجاور**، تعليق حسن مُحَمَّد علي شكري، شركة الارقم بن الارقم، بيروت، لبنان، ط1.

- ابن فرحون، برهان الدين اليعمري إبراهيم بن علي بن مُحَمَّد (ت799هـ):

الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق مُحَمَّد الاحمدي أبو النور، دار التراث.

تبصرة الحكام في أصول الاقضية ومناهج الأحكام، تحقيق وتعليق جمال رعشلي، دار عالم الكتب، الرياض، ط خاصة، 2003م.

- ابن فهد، تقي الدين أبو الفضل مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الهاشمي المكيّ (871هـ): **لحظ الالحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، دار الكتب العلمية، 1998م.

- ابن فهد، عمر بن فهد الهاشمي(ت858هـ):

معجم الشيوخ، تحقيق مُحَمَّد الزاهي، طبع في المطابع الاهلية للاوفست، الرياض،ط1، 1982م.

الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الامين، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن وهيش، دار خضر، بيروت،ط1، 2000م.

اتحاف الورى، تحقيق فهيم مُحَمَّد شلتوت، دار الجيل للطباعة، مصر.

- ابن قَايْماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان(ت748هـ):

ذيول العبر في خبر من غبر، تحقيق أبو هاجر مُحَمَّد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، الذيل الثاني للحسيني(ت765هـ).

معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، تحقيق طيار آلتى قولاج، سلسلة عيون التراث الإسلامي، اسطنبول، 1995م.

سير أعلام، تحقيق إشراف البوشي، أشرف على التحقيق شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط11، 1996م.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والاعلام، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، ط1، 1998م.

- ابن مرزوق، أبي عبد الله مُحَمَّد بن مرزوق التلمساني(ت781هـ): **المناقب المرزوقية**، تحقيق سلوى الزاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2008م.

- ابن معطي، يحي بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي(ت628هـ): **الدرة الألفية**، تقديم إبراهيم البلكيني، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010م.

- ابن مماتي، شرف الدين أسعد بن مهذب بن زكريا بن قدامة بن نينا (ت606هـ): **قوانين الدواوين**، تحقيق عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1991م.

- ابن يوسف القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي(ت646هـ):

إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1986م.

إخبار العلماء بأخبار الحكماء، تحقيق وتعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م.

- أبو حيان، مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ): **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

- الادفوي، جعفر بن ثعلب(ت748هـ): **البدر السافر عن أنس المسافر**، دراسة وتحقيق مُحَمَّد فتحي مُحَمَّد فوزي، دار الكتب المصرية.

- الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم (ت772هـ): **طبقات الشافعية**، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.

- الاصطخري، أبو اسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد الفارسي (ت346هـ): **المسالك وممالك**، دار صادر، بيروت، 2004م.

- الانصاري، شرف الدين موسى بن يوسف(ت1002هـ): **نزهة الخاطر وبهجة الناظر**، تحقيق عدنان مُحَمَّد إبراهيم وعدنان درويش، وزارة الثقافة، ط1، 1990م، القسم 1.

-البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(ت256هـ): **الجامع الصحيح**، تحقيق مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 2001م.

- البرزالي، علم الدين أبو مُحَمَّد القاسم بن مُحَمَّد بن يوسف بن مُحَمَّد ابن أبي يداس (ت739هـ):

المقتفي على كتاب الروضتين، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة، العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2006م.

الوفيات للبرزالي، تحقيق وتعليق أبو يحي عبد الله الكندري، دار غراس، الكويت، 2005م.

- البغدادي، تقي الدين أحمد بن مُحَمَّد بن علي الادمي(ت حوالي749هـ): **المنور في راجح المحرر**، تحقيق وليّد عبد الله المنيس، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

- البغدادي، صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق(ت739هـ): **مراصد الإطلاع**، تحقيق وتعليق علي مُحَمَّد البخاري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

- البقاعي، برهان الدين إبراهيم (885هـ):

مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، تحقيق عبد السميع مُحَمَّد أحمد حسنين، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1987م

مصرع التصوف، تحقيق وتعليق عبد الرحمان الوكيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1980م.

إظهار العصر لأسرار أهل العصر، تحقيق مُحَمَّد سالم بن شديد العوفي، هجر للطباغة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1993م.

- البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن مُحَمَّد (ت487هـ): **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ.

- البلوي، خالد بن عيسى(ت767هـ): **تاج المفرق في تحلية علماء المشرق**، تحقيق الحسن السائح، دار الفضالة –المحمدية–، المغرب، د.ط، د.ت.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني (ت458هـ): **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، تعليق وتحقيق عبد المعطي القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1981م.

- التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن مُحَمَّد التكروري (ت1036هـ): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، تقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ط2، 2000م.

- الحسيني، شمس الدين مُحَمَّد بن علي الحسيني(ت765هـ): **ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي**، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

- الحميري، مُحَمَّد بن عبد المنعم الحميري(ت900هـ): **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، مطابع هيدلبورغ، بيروت، ط1، 1975م، ط2، 1984م،

- الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو (ت444هـ): **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.

- الداودي، شمس الدين مُحَمَّد بن علي بن أحمد(ت945هـ): **طبقات المفسرين**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.

- الراهوني، أبو زكريا يحي بن موسى (ت773هـ): **تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول**، تحقيق الهادي حسين شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية واحياء التراث، الامارات العربية، ط1 ،2002 م.

- الزريراني، عبد الرحيم بن عبد الله بن مُحَمَّد الزريراني (ت741هـ): **إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل**، تحقيق عمر بن مُحَمَّد السبيل، دار ابن الجوّزي، المملكة العربية السعودية.

- السبكي، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي(ت771هـ):
طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو ومحمود مُحَمَّد الطناحي، دار احياء الكتب العربية، القاهرة.
معيد النعم ومبيد النقم، مؤسسة الكتب الثقافة، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.

- السمعاني، أبي سعد عبد الكريم بن مُحَمَّد(ت562هـ): **أدب الاملاء والاستملاء**، تحقيق ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1981م.

- الشعراني، عبد الوهاب بن أحمد بن علي(ت973هـ): **الطبقات الكبرى**، مكتبة مُحَمَّد الميلجي الكبتي، مصر، 1315هـ.

- الشماع، زين الدين عمر بن أحمد (ت926هـ): **القبس الحاوي لغرز ضوء السخاوي**، تحقيق حسن اسماعيل وأخرون، قدمه محمود الارناؤوط، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، 1998م.

- الشيزري، جلال الدين أبو النجيب العدوي عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله (ت590هـ): **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، نشره السيد الباز العريني، إشراف مُحَمَّد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1946م.

- الطبري، علي بن عبد القادر (ت1070هـ): **الارج المسكي في التاريخ المكي** ، ترجمة أشرف أحمد الجمال، اشراف سعد عبد الفتاح، المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، المملكة السعودية العربية، ط1، 1996م.

- الطرسوسي ، نجم الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي(ت758هـ): **تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك**، تحقيق الدكتور رضوان السيد، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1992م.

- العصامي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (ت1111هـ): **سمط النجوم العوالي في أنباء الاوائل التوالي**، تحقيق عادل أحمد عبد المجود وعلي محمود معوض، دار الكتب، بيروت، ط1، 1998م.

- العلموي، عبد الباسط بن موسى بن مُحَمَّد العلموي(ت981هـ): **المعيد في أدب المفيد والمستفيد، مطبعة الترقي**، دمشق، ط1.

- العليمي، أبو اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن (ت928هـ): **الأنس الجليل بتاريخ القدس الجليل**، المطبعة الحيدرية، النجف، 1968م.

- العمري، شهاب الدين العمري(ت749هـ):

التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق مُحَمَّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.

مسالك الأبصار في ممالك الامصار، تحقيق كامل سليمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م.

- العنابي، شهاب الدين أبي العباس العنابي أحمد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي(ت776هـ): **نزهة الأبصار في محاسن الاشعار**، تحقيق السيد السنوسي وعبد اللطيف أحمد لطف الله، دار القلم، ط1، 1986م.

- العيني، بدر الدين محمود العيني(ت855هـ): **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (عصر سلاطين المماليك)**، تحقيق محمود مُحَمَّد أمين، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، 2009م.

87- الغزي، نجم الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزي(ت1061هـ): **الكواكب السائرة** بأعيان المائة السابعة، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1997م.

- الفيروزابادي، مجد الدين أبي الطاهر مُحَمَّد بن يعقوب(ت817هـ):

المغانم المطابة في معالم طابة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ط1، 2002م.

القاموس المحيط، تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005م.

- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن(ت684هـ): **الذخيرة**، تحقيق مُحَمَّد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1994م.

- القرافي، بدر الدين مُحَمَّد بن يحي بن عمر(ت1008هـ): **توشيح الديباج وحلية الابتهاج**، تحقيق علي عمر، المكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، ط1، 2004م.

- القزويني، زكريا بن مُحَمَّد بن محمود (ت682هـ): **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت.

-القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري(ت821هـ): **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922م.

- المراكشي، محيي الدين عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي(ت647هـ): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق وتعليق مُحَمَّد سعيد العريان ومُحَمَّد العربي العلمي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1949م.

- المقري، شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد (ت1041هـ): **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م، ج2.

- المنجم، إسحاق بن الحسين المنجم (ت 4هـ): **آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان**، عالم الكتب، بيروت، 1987م.

- المنذري، زكي الدين أبو مُحَمَّد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري(ت656هـ): **التكملة لوفيات النقلة**، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط3، 1984م، ج2.

- الميموني، إبراهيم بن مُحَمَّد بن عيسى(ت1079هـ): **تهنئة أهل الإسلام تجديد بيت الله الحرام**، تحقيق مركز البحوث ودراسات، مكة المكرمة، ط1، ص153.

- النعيمي، عبد القادر بن مُحَمَّد النعيمي الدمشقي(ت978هـ): **الدارس في تاريخ المدارس**، فهرست إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990م.

- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن مُحَمَّد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري (733هـ): **نهاية الأرب في فنون الادب**، تحقيق نجيب مصطفى فواز وحكمت كشلي فواز وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2004م.

- اليافعي، أبو مُحَمَّد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (768هـ): **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

- اليونيني، قطب الدين أبو الفتح موسى بن مُحَمَّد (ت 726هـ): **ذيل مرآة الزمان**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ، ط2، 1992م.و

- تقي الدين الفاسي، مُحَمَّد بن أحمد الحسني (ت832هـ):

العقد الثمين في تاريخ البلد الامين، تحقيق مُحَمَّد حامد الفيقي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1986م.

ذيل التقييد في رواة السنن والاسانيد، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، د.ت.ن.

الزهور المقتطفة من تاريخ مكة المشرفة، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2001م.

شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، تحقيق لجنة من كبار العلماء والادباء، دار إحياء الكتب العربية، مكة، 1956م.

- تقي الدين المقريزي، أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي(ت845هـ):

السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والاثار، مطبعة النيل، مصر، د.ط، 1908م.

درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، تحقيق محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002م.

إغاثة الامة بكشف الغمة، تحقيق كرم حلمى فرحات، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، ط1، 2007م.

المقفى الكبير، تحقيق مُحَمَّد المعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.

- جلال الدين السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ):

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1965م. وكذلك نسخة المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

إختلاف المذاهب، تحقيق عبد القيوم بن مُحَمَّد شفيع البستري، دار الاعتصام، القاهرة، 1989م.

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ، مصر، ط1، 1968م.

ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، وضع حاشيته الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحرير فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت، 1927م.

تاريخ الخلفاء، تحقيق حمدي الدرمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 2004.

تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، تحقيق أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرباط، ط2، 1994م.

لب الألباب في تحرير النساب، تحقيق مُحَمَّد احمد عبد العزيز وأشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.

الوفية بإختصار الألفية، تحقيق مصطفى حسن أبو توهة، مؤسسة علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، ط1، 2019م.

- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني (ت1067هـ):

سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق محمود عبد القادر الارناؤوط، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي تدقيق صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، 2010م.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى – بغداد، د.ط، 1941م.

- شمس الدين السخاوي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن(ت902هـ):

الذيل التام على دول الإسلام للذهبي، تحقيق حسن اسماعيل مروة، محمود الارناؤوط، دار العماد، بيروت، ط1، 1997م.

الذيل على رفع الاصر، تحقيق جودة هلال ومُحَمَّد محمود صبح، مراجعة علي البجاوي.

التبر المسبوك في ذيل السلوك، تحقيق نجوى مصطفى كامل ولبيبة إبراهيم مصطفى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2002م.

التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، عني بطبعته أسعد طرانوربي الحسيني،1979م.

الجوّاهر المضية والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، ط1، 1999م.

وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف وأخرون، مؤسسة الرسالة، د.م.ن، د.ط، د.ت.ن.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت.ن.

- علوي خسرو (ت481هـ): **سفرنامة**، ترجمة وتعليق يحي الخشاب، مطبعة لجنة التأليف وترجمة، القاهرة، د.ط، 1945م.

- فخر الدين عثمان النابلسي(ت660هـ): **في لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية**. نقلا عن أيمن شاهين سلام: **المدارس الإسلامية**.

- مجهول: **الاستبصار في عجائب الامصار**، تعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، د.ط، 1986م.

- التجيبي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن الحاج (ت529هـ): **نوازل ابن الحاج التجيبي**، تحقيق أحمد شعيب اليوسفي، مطبعة تطوان، ط1، 2018م.

-الشريف الادريسي، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن إدريس الحسني الطالبي (ت 560هـ): **نزهة المشتاق في اختراق الافاق**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م.

-شمس الدين مُحَمَّد أبي طالب الانصاري (ت مجهول): **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**، مطبعة الاكاديمية الامبراطورية، مدينة بطربورغ، 1865م.

2/ا لمراجع:

أ/الكتب:

- أبا الخيل سليمان بن عبد الله بن حمود: **المدخل إلى علم الفقه**، رياض، ط1، 2006م.
- إبراهيم حسن حسن وإبراهيم حسن علي: **النظم الإسلامية**، مكتبة النهضة الإسلامية، القاهرة.
- ابن أحمد رفيق مُحَمَّد: **الجهالات المسطورة في كتاب صحيح البخاري نهاية أسطورة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2018م.
- ابن العثيمين مُحَمَّد بن صالح: **شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام بن تيمية**، دار ابن الجوّزي، المملكة العربية السعودية، ط4، 2003م.
- ابن شريفة مُحَمَّد: **تراجم مغربية من مصادر مشرقية**، د.د.ن، د.م.ن، ط1، 1996م.
- أبو زهرة مُحَمَّد: **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، دار الفكر العربي، القاهرة.
- أبو زيد بكر بن عبد الله: **المداخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية**، دار عطاءات العلم الرياض، دار ابن حزم بيروت، ط4، 2019م.
- أحمد علي: **الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام من نهاية القرن الخامس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري**، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1998م.
- أحمد فكري: **مساجد القاهرة ومدارسها العصر**، دار المعارف، القاهرة ط2، 2008م.
- الأسعد عبد الكريم مُحَمَّد: **الوسيط في تاريخ النحو العربي**، دار الشواف، الرياض، ط1، 1992م.
- الأيوبي ياسين: **آفاق الشعر العربي في العصر المملوكي**، دار جروسبرس، بيروت، لبنان، ط1 ،1995م.
- البرهاوي رعد محمود: **خدمات الأوقاف في الحضارة الإسلامية إلى نهاية القرن العاشر الهجري**، تحقيق أحمد خلف فندي السبعاوي، دار الكتاب الثقافي، ط3، 2017م.
- البطاوي حسن أحمد عبد الجليل: **أهل العمامة في مصر عصر سلاطين المماليك**، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، مطبعة صحوة، د.م.ن، ط1، 2007م.
- البغدادي: إسماعيل باشا (ت1399هـ):

هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1951م.

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، تصحيح مُحَمَّد الشرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين وأخرون، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- التازي عبد الهادي:

أوقاف المغاربة في القدس، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1981م.

رحلة الرحلات مكة في مئة رحلة مغربية ورحلة، مراجعة عباس صالح طاسكندي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ج1، 2005م.

- الجندي علي: **تاريخ الأدب الجاهلي**، دار التراث، 1991م.

- الحداد عبد الله عبد السلام: **مقدمة في الآثار الإسلامية**، دار الشوكاني، صنعاء، ط1، 2003م.

- الحموي، مُحَمَّد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن مُحَمَّد المحبي الحموي(ت1111هـ): **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، دار صادر، بيروت، د.ط، ج1.

- الخطيب مصطفى عبد الكريم: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة، ط1، 1996م.

- الدروبي سمير: **أصناف التراجمة في ديوان الانشاء المملوكي**، المكتبة الشاملة الذهبية، جامعة مؤته، قسم اللغة العربية.

- الدميري: **قضاة مصر في القرن العاشر والربع الأول من القرن الحادي عشر الهجرى**، تحقيق عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى ويوسف مصطفى المحمودي، العربي لنشر وتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م.

- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض المرتضى (ت 1205هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى الحجازي وأخرون، دار الهداية**، 2001م.

- الزواوي أبو يعلى: **تاريخ الزواوة**، تعليق ومراجعة سهيل الخالدي، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، ط1، 2005م.

- السباعي أحمد: **تاريخ مكة**، د.دار، ط1، 1999م.

- السيد علي: **القدس في عصر المملوكي**، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ط1، 1986م.

- السيد نجم عبد المنعم: **علم الجرح والتعدّيل**، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط12، 1980م، العدد الأول.

- الشوكاني مُحَمَّد بن علي (ت1250هـ): **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- الصالح صبحي: **علوم الحديث ومصطلحه**، مطبعة جامعة دمشق، ط2، 1963م.

- الطرهوني مُحَمَّد بن زروق: **التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا**، دار غرب إفريقيا، دار ابن الجوّزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005م.

- العبادي أحمد مختار: **في التاريخ الأيوبي والمملوكي والمملوكي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

- العبيكان طرفة عبد العزيز: **الحياة العلمية والإجتماعية في مكة في القرن السابع والثامن للهجرة**، مكتبة الملك فهد، الرياض، 1996م.

- العربي هشام يسري: **جغرافية المذاهب الفقهية دراسة تحليلية لتاريخ المذاهب الفقهية الثمانية وأماكن انتشارها**، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2005م.

- العسلي كامل جميل:

وثائق مقدسية تاريخية، مطبعة التوفيق، عمان، ط1، 1983م.

نقوش من نابلس والخليل، دار الاثار العامة، عمان، 1992م،

- العطاوي جلال يوسف: **حركة التأليف في مصر والشام**، دار الفكر، عمان، ط1، 2011م.

- العلبي أكرم حسن: **خطط دمشق دراسة تاريخية شاملة**، دار الطباع، دمشق، ط1، 1989م.

- العناقرة مُحَمَّد: **المدارس في مصر في عصر دولة المماليك**، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ط1.

- الفلالي عبد العزيز: **تلمسان في العهد الزياني**، موفم للنشر، الجزائر.

- القحطاني راشد سعد راشد: **أوقاف السلطان الاشرف شعبان على الحرمين**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1994م.

- القطار إلياس: **نيابة طرابلس في عهد المماليك (688- 922/ 1289- 1516م)**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1998م.

- المنجد صلاح الدين: **المشرق في نظر المغاربة والأندلسيين في القرون الوسطى**، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 1963م.

- المنوى مُحَمَّد حمدى: **الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي**، دار المعارف، مصر، 1970م.

- الميداني عبد الرحمان حَبَنَّكَة: **الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الامم**، دار القلم، دمشق، ط1، 1998م.

- باشا حسن: **الفنون الإسلامية والوظائف على الاثار العربية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966هـ.

- بركة حسن أحمد حسن: **المدينة المنورة في عصر دولة سلاطين المماليك الجراكسة(784-923هـ/1382-1517م)**، تقديم حامد زيان غانم زيان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015م.

- برنشفيك روبار: **تاريخ افريقية في العهد الحفصي من القرن13 إلى نهاية القرن 15م**، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988م.

- بسلامة حسين: **تاريخ عمارة المسجد الحرام**، جدة، تهامة، ط3، 1980م.

- بورديو بيير: **الرمز والسّلطة**، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال، الدار البيضاء المغرب، ط3، 2007م.

- بونابي طاهر: **التصوف في الجزائر خلال القرنين 6 و7الهجريين/ 12 و13 الميلاديين**، دار الهدى، عين مليلة.

- ج. فيشل والتر: **لقاء ابن خلدون لتيمورلنك**، ترجمة مُحَمَّد توفيق، مراجعة يوسف روشا، تقديم وتعليق مصطفى جواد، دار مكتبة الحياة، بيروت.، د.ط، د.ت.ن.

- جيدة أحمد خالد: **المدارس ونظام التعليم في بلاد الشام في العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م)**، المؤسسة الجامعية للدارسات، بيروت، ط1، 2001م.

- جبران مسعود: **الرائد**، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1992م.

- حلاق حسن وصباغ عباس: **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.

- حلاق حسن: **المعالم التاريخية والأثرية والسياحية في العالم العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.

- حمزة عادل عبد الحافظ: **العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والامبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية**، الهيمنة العربية العامة للكتاب، 2001م.

- درنيقة مُحَمَّد أحمد: **معجم شعراء أعلام المدح النبوي**، تقديم ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2003م.

- درويش غوانمة يوسف: **تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي**، دار الحياة، الاردن، 1982م.

- دهمان مُحَمَّد أحمد: **معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي**، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1990م.

- رافع رفعت بك (ت1290هـ): **مناهج الألباب المصرية في مباهج الاداب العصرية**، مطبعة شركة الرغائب، مصر، 1912م.

- رزق سليم محمود: **عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والادبي**، مكتبة الأدب ومطبعتها، الجماميز، ط2، 1965م، القسم 2.

- زيادة نقولا: **دمشق في عصر المماليك**، مكتبة لبنان، بيروت، نيويورك، 1966م.

- زيدان عبد الكريم: **نظام القضاء في الشريعة الإسلامية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1989م.

- شبارو عصام مُحَمَّد: **قاضي القضاة في الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1992م.

- شلبي أحمد: **تاريخ التربية الإسلامية**، دار الكشاف، بيروت، لبنان، د.ط، 1954م.

- شيخ أمين بكري: **مطالعات في الشعر المملوكي والعثماني**، دار العلم للملايين، لبنان، ط4، 1986م.

- عاشور سعيد عبد الفتاح:

المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972م.

مصر في عصر دولة المماليك البحرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972م.

العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1976م.

- عبد الهادي موسى مُحَمَّد جمعة: **تاريخ الحسبة والمحتسبين بمصر في العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م)**، دار الافاق العربية، القاهرة، ط1، 2016م.

- عبد الوهاب حسن: **تاريخ المساجد الأثرية**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1946م.

- عبده مُحَمَّد: **الإسلام والنصرانية مع العلم والمدينة**، دار الحداثة، ط3، 1988م.

- عتيق عمر: **مصطلحات العروض والقافية**، دار أسامة، الاردن، عمان، ط1، 2014م.

- عثامنة خليل: **فلسطين في العهدين الأيوبي والمملوكي (1187/1516م)**، مؤسسات الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2006م.

- عطية شعبان عبد العاطي وآخرون: **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدوليّة لطباعة ونشر، ط4، 2004م.

- علال خالد كبير: **التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي خلال العصر الإسلامي**، دار المحتسب، 2008م.

- عمارة مُحَمَّد: **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، دار الشروق، ط1، 1993م.

- عيسى بك أحمد: **تاريخ البيمارستانات في الإسلام**، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1981م.

- فهمي مُحَمَّد عبد الرحمن: **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، دار القلم، القاهرة، 1964م.

-قاسم حسن: **المزارات الإسلامية والآثار العربية في مصر والقاهرة المعزية**، تصدير الشيخ علي جمعة، تقديم مصطفى الفقي، تحقيق أحمد سالم سالم ، مراجعة مُحَمَّد أبو العمايم، مكتبة الاسكندرية، د.ط، 2017م.

- قاسم قاسم عبده: **عصر سلاطين المماليك**، دار الشروق، القاهرة، 1994م.

- كامل حسين مُحَمَّد: **في أدب مصر الفاطمية**، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1992م.

- ل. أ. ماير: **الملابس المملوكية**، ترجمة صالح الشيتي، مراجعة وتقديم عبد الرحمان فهمي مُحَمَّد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1952م.

- لوبير جراتيان: **مدينة الإسكندرية**، ترجمة زهير الشايب، د.د.ن، د.م.ن، د.ط، 1991م.

- ماجد عبد المنعم:

الدولة الأيوبية في تاريخ مصر الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997م.

دولة السلاطين المماليك ورسومهم في مصر، مكتبة الانجلو المصرية، 1979م، ط2.

- مجموعة من المؤلفين: **موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام-الدرر السنية-**، المكتبة الشاملة، 2020م.

- محفوظ مُحَمَّد: **تراجم المؤلفين التونسيين**، دار الغرب الإسلامي، 1985م.

- مُحَمَّد أمين مُحَمَّد: **الأوقاف والحياة الإجتماعية 648-963هـ/1250-1517م دراسة تاريخية وثائقية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1980م.

- مُحَمَّد عبد الغني مُحَمَّد: **الوزارة والوزراء في عصر سلاطين المماليك**، الهيئة المصرية العامة، 2011م.

- مرسي مُحَمَّد منير: **التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية**، عالم الكتب، ط2، 2005م.

- معروف ناجي:

تاريخ علماء المستنصرية، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1959م.

نشأة المدارس المستقلّة في الإسلام، مطبعة الأزهر، بغداد، 1966م.

- مكرم عبد العال سالم: **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، دار الشروق، بيروت، ط1، 1980م.

- نويهض عادل: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، مؤسسة نويهض الثقافية لتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1980م.

- هلال عمار: **العلماء الجزائريون في البلدان العربية الإسلامية فيما بين القرنين التاسع والعشرين الميلاديين (14/3م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010م.

- هيكلين ميريام راشيل: **تطور نظام الطب النباتي في مدينة فاس**، مشروع دراسة مستقلّة، اشراف توفيق العياشي، فاس، المغرب، 2016م.

- ولدُابّاه مُحَمَّد مختار: **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م.

- يحي بن الحسين بن القاسم بن مُحَمَّد بن علي(ت1100هـ): **غاية الاماني في أخبار القطر اليماني**، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ومُحَمَّد مصطفى زيادة، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1968م، القسم 1.

202- لابدوس إيرا: **مدن اسلامية في عهد المماليك**، ترجمة علي ماضي، دار الهلية، بيروت، 1987م.

203- البهيجي إيناس مُحَمَّد: **تاريخ الجماعات الإسلام السياسي في الدولة الإسلامية**، مركز الكتاب الاكاديمي، 2017م.

-ابن كنان(ت1153هـ): **حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين**، تحقيق عباس صباغ، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.

-ابن مخلوف: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عمر بن قاسم(ت1360هـ): **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، تخريج وتعليق عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

-أحمد مُحَمَّد عيسى: **شرح غريب ألفاظ كتاب النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، -جزوب معين التاريخ لأهل التأريخ-**، وزارة الاعلام، الكويت، 1996م.

-البيومي اسماعيل: **النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م

-الزركلي: **الاعلام** ، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.

ب/الرسائل والإطاريح الجامعية:

- الحسيني مُحَمَّد سعود مبارك: **المؤسسات الصوفية في مصر في العصر المملوكي الأول(648-784هـ/1250-1382م) ودورها في الحياة العامة**، رسالة ماجستير في التاريخ، اشراف مُحَمَّد صياح العيسى، جامعة آل البيت، كلية الاداب وعلوم الانسانية، قسم التاريخ، 2017م.

- الخطيب مُحَمَّد عثمان سعيد: **الأوقاف الإسلامية في فلسطين في العصر المملوكي 648-923هـ/1250-1517م**، أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ، أشراف مُحَمَّد عيسى صالحية، جامعة اليرموك، كلية الادب، قسم التاريخ، 2007م.

- الصوفي منصور إحميد سالم: **الأوضاع الدينية للمسلمين في الشام في العهد المملوكي(648-922هـ/1250-1517م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف رياض مصطفى شاهين، الجامعة الإسلامية، كلية الاداب، قسم التاريخ والاثار ، غزة، 2010م.

- العبدلي عائشة مانع عبيد: **إمارة الحج في عصر الدولة المملوكية وأثارها على الأوضاع الداخلية بمكة 648-923هـ/1250-1517م دراسة تاريخيّة تحليلية**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف جميل عبد الله المصري، كلية الشريعة ودراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- العملة عبد الجبار أحمد مُحَمَّد: **نيابة دمشق الشام في عهد الأمير تنكز الحسامي الناصري(712-740/1312-1339/1340)**، رسالة ماجستير في التاريخ، اشراف مُحَمَّد علي عطا الله، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2000م.

- القرافي(ت682هـ): **العقد المنظوم في الخصوص والعموم**، تحقيق أحمد الختم عبد الله، أطروحة دكتوراه في أصول الفقه، جامعة القرى، دار الكتبي، ط1، 1999م.

- بدرشيني أحمد هاشم أحمد: **أوقاف الحرمين الشريفين في العصر المملوكي 648-923هـ/1250-1517م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف سليمان بن عبد الغني المالكي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، المملكة العربية السعودية، 2001م.

- بكير مروان عبد القادر: **المدينة الفلسطينية في عهد المماليك**، رسالة ماجستير في التاريخ العربي الإسلامي، اشرف الدكتور محسن يوسف، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين.

- حجاج صالح حمد فلاح: **التعليم في مدينة دمشق في العصر المملوكي الأول (658-784هـ/1260-1382م)**، رسالة ماجستير تخصص تاريخ، إشراف طه طروأنه ، جامعة مؤته، 1997م.

- حسين عبد العزيز حسين: **الرباط في مكة المكرمة منذ البدايات وحتى العصر المملوكي دراسة تاريخية حضارية**، رسالة ماجستير بقسم الحضارة والنظم الإسلامية، اشراف هشام مُحَمَّد علي عجيمي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، المملكة العربية السعودية، 1995م.

- حسين مطر فوزية: **تاريخ عمارة المسجد الحرام من العصر العباسي الثاني حتى العصر العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف عبد الرحمن فهمي، 1986م.

- راجاح جميلة: **إسهامات علماء المغرب الوسيط في تنمية الدّرس النحوي**، أطروحة دكتوراه في التخصص اللغوي، إشراف صالح بالعيد، جامعة مولود معمري، كلية الادب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، تيزي وزو، 2015م، ص91، 116، 148.

- الرفاعي هالة نواف يوسف: **السجون في مصر في العصر المملوكي(648-923هـ/1250-1517م)**، رسالة ماجستيرفي التاريخ، إشراف مُحَمَّد عبد القادر خريسات، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2008م.

- زواري أحمد عبد الرؤوف: **العلاقات العلمية بين المغرب الأوسط والحجاز خلال القرنين 7-9هـ/13-15م**، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط والحديث، إشراف البشير غانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2019-2020م.

- سالم النوري مروان: **نظم الحكم والإدارة في مصر في العصر المملوكي**، أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ الإسلامي، اشراف صالح حسن عبد الشمري، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم للعلوم الانسانية، قسم التاريخ، العراق، 2014م.

- سلام أيمن شاهين: **المدارس الإسلامية في مصر في العصر الأيوبي ودورها في نشر المذهب السني**، أطروحة دكتوراه فلسفة في الاداب شعبة التاريخ، إشراف أحمد عبد الحميد خفاجي، جامعة طنطا، كلية الاداب، 1999م.

- صمايري هشام: **العلماء المغاربة بالمشرق خلال الفترة الموحدية**، رسالة ماجستير في تاريخ الحضارات الوسيطة، إشراف مُحَمَّد حسن، كلية العلوم الإجتماعية والانسانية، تونس، 2009-2010م.

- صيتان شنطاوي منتصر محمود: **التربية والتعليم في بلاد الشام في دولة المماليك البحرية (658/784-1260/1382)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي ، اشراف أحمد عبد الله الحسو، جامعة مؤته، قسم التاريخ، 2008م.

- عائض الزهراني عائض مُحَمَّد: **التاريخ السياسي والحضاري لمكة المكرمة من خلال كتاب نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى**، اشراف مُحَمَّد المنسي محمود عاصي، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1999م.

- عبد الاله سعيد السملي حورية: **الأسر العلمية في المدينة المنورة وأثرها على الحياة العامة في العصر المملوكي 648-923هـ/1250-1517م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف ضيف الله بن يحي الزهراني، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، المملكة العربية السعودية، 2006م، ص 346، 347.

- عبد اللطيف علي ذياب سميرة: **صورة المجتمع الشامي في الدولة المملوكية الأولى نثرا**، رسالة ماجستير في الادب قسم اللغة العربية وآدابها، اشراف سمير محمود الدروبي، جامعة مؤته، 2007م.

- معتوق صالح يوسف: **علم الحديث في مكة المكرمة خلال العصر المملوكي (648/963هـ)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، اشراف أبو الضيف مجاهد حسين، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، المملكة العربية السعودية، 1408هـ.

- يوسف أحمد أبو لحية باسمة: **الجامع الأموي في دمشق في العصر المملوكي الأول (648-784هـ/1250-1382م) دراسة تاريخية حضارية**، رسالة ماجستير في التاريخ، اشراف مُحَمَّد عثمان الخطيب، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2019م.

ج/المجلات والحوليّات:

- ابن رمضان أحمد: **زواوة في عهد الفينيقيين الى ما بعد الفتوحات الإسلامية**، مجلة الحكمة للدراسات الادبية واللغوية، المجلد 4، العدد8.

- أحمد سعيد نجوان: **النظام النقدي ودار ضرب المسكوكات في مصر زمن سلاطين المماليك648-923هـ/1250-1517م**، حوليّات آداب عين شمس، جامعة حلوان، المجلد44، 2016م.

- أحمد علي: **رجال الإدارة والسياسة والجيش من الأندلسيون والمغاربة في مصر من القرن السادس إلى نهاية القرن التاسع هجري**، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، 1987م، العدد 27-28.

- البريدي بيان بنت علي بن جار الله: **القضاة في مكة والمدينة منذ بداية حكم الاشراف حتى نهاية العصر العباسي 358-656هـ**، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 121، 2023م.

- البيطار أمينة: **التعليم في دمشق في القرن السادس للهجرة**، مجلة أداب الرافدين، جامعة الموصل، العدد 11، 1979م.

- الجنبي عبد الخالق: **الجديد في نسب بني جبر وبعض أخبارهم**. مجلة الساحل، العدد 49، 2021م.

- الخالدي أنور عواد: **النظم التعليمية في مصر المملوكية في ضوء وثائق الأوقاف**، مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والانسانية، المجلد 11، العدد2، 2014م.

- الزبيري وليّد وأخرون: **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة**، مجلة الحكمة، مانشستر، بريطانيا، ط1، 2003م.

- الطاسان مُحَمَّد صالح:

القضاء في مكة في العهد المملوكي، مجلة العصور، المجلد 6، ج2، 1991م.

الوظائف الدينية والإدارية بالمسجد الحرام في عهد دولة المماليك، مجلة العصور، دار المريخ، لندن، المجلد5، ج2، 1990م.

- الطائي هدى عبد الرزاق هوبي: **أصول التعليم في الإسلام للعصرين الأول والثاني**، مجلة مداد الاداب، العدد7.

- العناقرة مُحَمَّد: **حجج سلاطين والأمراء لتاريخ المدارس في مصر المملوكية (648-923هـ/1250-1518م)**، مجلة الرزنامة، العدد10، 2012م.

- الفلالي عبد العزيز: **أبرز علماء قسنطينة وأثرهم في بلاد الغرب والمشرق خلال العهد الحفصي (بين ق7 – 10هـ/13 -16م)**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 1، العدد1.

- القيسى ناهض عبد الرازق دفتر : **المدرسة المستنصرية تخطيطها وزخرفتها، المجلة العلمية للإتحاد العام للآثاريين العرب**، العدد1، مج4، 2003م.

- المومني سعد مُحَمَّد: **تربة بهادر بن عبد الله البدري في مدينة المزار الجنوبي –الكرك– دراسة أثرية معمرية**، المجلة الاردنية للتاريخ والاثار، المجلد4، العدد4، 2010م.

- بوعياد فضيلة: **الحركة الثقافية خلال العهد الزياني** (تلمسان في القرنيين السادس والسابع للهجرة)، اشراف مُحَمَّد زمري، مجلة الاداب واللغات، جامعة تلمسان، العدد الرابع والعشرون، 2017م.

- حاجيات عبد الحميد: **تلمسان مركز الاشعاع الثقافي في المغرب الأوسط**، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة تلمسان، المجلد1، العدد1.

- حبيب نزار عزيز ورسن المحمداوي علي صالح: **وظيفة كاتب السر في عصر المماليك البحرية (648-784هـ/1250-1382هـ)**، مجلة أبحاث البصرة، المجلد 23، العدد1، الجزء أ.

- حياوي فراس سليم: **جوانب من الحياة الفكرية لأهل المغرب في بلاد الشام للمدة (9/5هـ)**، مجلة كلية التربية الإسلامية، جامعة بابل، العدد4، 2010م.

- رمضاني فوزي: **دور العلماء المغاربة في خدمة المذهب المالكي بمصر والشام خلال العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م)**، مجلة التلميذ العربية.

- زراع الاسطل مُحَمَّد: **العلوم والعلماء في بيت المقدس في عهد المملوكي**، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد79، 2022م.

- زعرور إبراهيم: **القضاة الأندلسيون والمغاربة في بلاد الشام في عصر المماليك**، مجلة دراسات تاريخية، العدد54/53، 1995م، سوريا، جامعة دمشق.

- زيناي طارق: **إشكالية الحلول والاتحاد ونماذج من تجلّياتهما في الادب الصوفيّ**، مجلة الصراط، المجلد 21، العدد1، 2019م.

- سالم عواد رياض: **التعدّدية المذهبية في دمشق أنموذجا في نبذ التطرف وتحقيق الازدهار الحضاري خلال العصرين الأيوبي والمملوكي (570هـ-1174م/923هـ-1715م)**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد11، العدد43/2، 2020م.

- سيد علي مُحَمَّد هويدا: **مظاهر الفساد الإداري في مصر في عصر سلاطين المماليك *ديوان الخاص أنموذجا***، مجلة التاريخ والمستقبل، العدد72، 2022م.

- صالح حسن عبد وسالم نوري مروان: **القضاء في مصر في العصر المملوكي**، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد 67، 2018م.

- صالحية مُحَمَّد عيسى: **من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية**، حوليّات كلية الاداب، جامعة الكويت، الرسالة26، الحوليّة6، 1985م،

- صلاح حسن مُحَمَّد: **المكانة الإجتماعية للمغاربة في مصر في العصر المملوكي**، مجلة كلية التربية، العدد41.

- عبد الرحمن عبد الحميد عبد العزيز حماد: **أثر ناظر الدولة السياسي على الوزارة في العصر المملوكي (648 963هـ/1250–1517م)**، كلية اللغة العربية، القاهرة، د.ط، 2014م.

- عبد الله مُحَمَّد سحر: **مؤسسة القضاء في الدولة المملوكية (دراسة تاريخية)**، مجلة آداب المستنصرية، العدد42، 21018م،

- عبدولي حافظ: **عائلة السلمي المسلاّتي(القرنان8–9هـ14–15م) من هوامش جبال طرابلس الغرب إلى وجاهة حواضر المشرق خلال العصر المملوكي**، مجلة أسطور، العدد16، 2022م.

- عمارة خولة: **التعدد المذهبي للإمامة في الحرم المكي ومساهمة علماء المغرب الإسلامي فيها ما بين القرنيين 6–9هـ/12–15م**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية،مج9، العدد1، 2024م.

- علي السيد علي محمود: **وثائق الحرم القدسي الشريف مصدر لدراسة بعض جوانب التاريخ الإجتماعي للقدس في العهد الأيوبي والمملوكي**، مجلة الدرعية، العدد 6، 1999م.

- علي منصور نصر الشهاب: **الحياة العلمية في القرن الثامن الهجري (في ضوء كتاب الدرر الكامنة لابن حجر)**، حوليّات الاداب والعلوم الإجتماعية، الحوليّة22، 2001م.

- عوض بحيري دينا مُحَمَّد: **الاجراءات القضائية لمحاكمة بعض منحرفي العقائد في العصر المملوكي الزنادقة أنموذجا (648–923هـ/1250–1517م)**، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، العدد37، الاصدار الثالث، 2024م.

- غرايبة مُحَمَّد الراحيل:

تعدّد منصب قاضي قضاة في العصر المملوكي وآثاره (663/1265–922/1517م)، حوليّة كلية الشريعة والقانون ودراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد13، 1995م.

مبدأ إستقلال القضاء ومدى مراعاته في العهد المملوكي (663–922هـ/1265–1517م)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، مج14، العدد1، 1999م.

- كتبي مسعد سيد مُحَمَّد: **الفخر ناظر الجيش المملوكي ودوره في تعطيل نيابته السلطنة والوزارة(659–732هـ/1261–1332م)**، مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، العدد36، 2016م.

- مُحَمَّد أمين مُحَمَّد: **الشاهد العدل في القضاء الإسلامي**: دراسة تاريخية مع نشر وتحقيق إسجال عدالة من عصر سلاطين المماليك، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، العدد5، 1982م..

- مُحَمَّد بهاء بن حسن كَكُو: **آراء أبي موسى الجزوليّ(ت607هـ) عند النحويين**، مجلة دواة، جامعة حماه بسورية، مجلد7، العدد28، 2021م.

- مرضي علاوي عمار: **أثر المغاربة في بلاد الشام خلال العصر المملوكي "القضاء انموذجا"**، مجلة ديالى، العدد56، 2012م.

- مريقي عامر وبحاز إبراهيم: **دور علماء المغرب الإسلامي في بلاد الحجاز ق6-12/9-15م**، مجلة الاحياء، جامعة غرداية، المجلد 21، العدد28، 2021م.

- مصطفى جواد: **المدرسة المستنصرية مدرسوها ومحدثوها وناظروها ودار القرآن المستنصرية في نصوص تاريخية غير منشورة**، مجلة سومر، العراق، المجلد14، العدد1، 2، 1958م.

- مصطفى شيحة نجلاء: **وكيل بيت المال النائب القضائي لسلطنة المماليك (648-923هـ/1250-1517م)**، حوليّة كلية الادب، جامعة بني سويف، المجلد3، 2013م.

- مغاوري مُحَمَّد مُحَمَّد مُحَمَّد: **الوظائف الدينية للأحناف في مصر المملوكي (648- 923هـ/1250-1517م)**، اشراف شرين شلبي العشماوي وأخرون، مجلة بحوث، العدد 3، ج1، 2021م.

- مناتي كريم ماهود: **المؤدبون والمعلمون في الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي**، مجلة الأستاذ للعلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة بغداد كلية التربية للعلوم الانسانية، المجد210، العدد125.

- ناصر الحجي حياة: **النظام الإداري في سلطنة المماليك بين المثالية والتنفيذ**، مجلة كلية الاداب، جامعة القاهرة، المجلد82، العدد3، 2022م.

- هلال عماد أحمد: **مفتي السلطنة الشريفة بالديار المصرية "تاريخ الإفتاء في مصر في القرن السابع عشر"**، مجلة الروزنامة، العدد10، 2012م.

- يوسف أمين العناني ريهام: **دراسة تاريخية تحليلية لطرز الأزياء في العصر المملوكي**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 35، العدد1، 2014م.

-زلماط إلياس وزلماط سفيان: **خدمة المغاربة للمذهب المالكي من خلال المؤسسات العلمية في بلاد الحجاز خلال العصر المملوكي(667-923هـ/1269-1517م)**، مجلة النوازل الفقهية والقانونية، المجلد7، العدد2، 2023.

د/الندوات والمؤتمرات والدروس المسجلة:

- النهار عمار مُحَمَّد: **الأوقاف الإسلامية وأثرها على النهضة العلمية في عصر المماليك**، بحث مقدم لمؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، جامعة الشارقة، 2010م.

- عبد الحميد سعد زغلول: **الأثر المغربي والأندلسي في المجتمع الاسكندري في عصور الإسلامية الوسطى**، مجموعة محاضرات ألقيت في ندوة علمية بكلية الادب، جامعة الإسكندرية، 1973م.

-ناصر بن عبد الكريم العلي العقل: **شرح الطحاوية**، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

3/المراجع باللغات الأجنبية:

- Urvoy Dominique: **Le monde des ulémas andalous du Ve/XIe au VIIe/XIIIe siècle**, Étude sociologique, Genève Librairie Droz, 1978.
- Berkey Jonathan: **The transmission of Knowledge in medieval Cairo**, A social History of Islamic Education, Princeton, new Jersey, 1992.

- touati Houari, berkey Junathan, **the transmission of knonwle dge in medieval cairo a sacial history of Islamic education**, in annals histoire sciences sociales, 1998, N6.

-Dale F. Eickelman: **Knowledge and power in Morocco The Education of a Twentieth-Century Notable**, Princeton university press Princeton, new jersey,1992 .
- Makdisi George : **The Rise of colleges institutions of learning in Islam and the west,** Edinburgh university**, PRESS,** 1981**.**

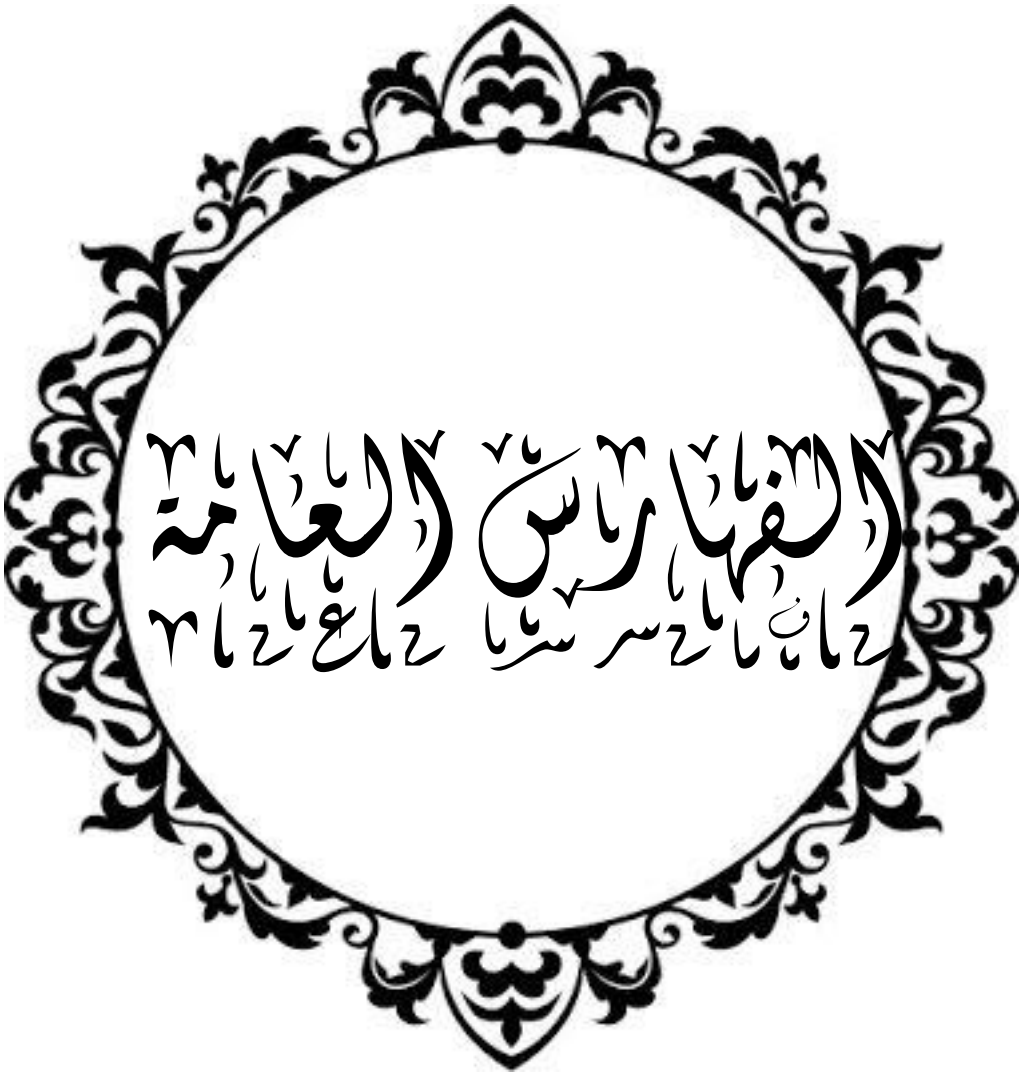
- Pouzet Louis: **Magrébins à Damas au VII e /XIII e siècle**, Bulletin d'études orientales , Published by Institut Francais du Proche-Orient, 1975, T. 28 ,1975 année .
-Pormann, Peter E.؛ Savage-Smith ،Emilie : **Medieval Islamic Medicine**, Edinburgh University Press, 2007.
-S.A. Boulifa: **Le Djurdjura Travers l'HISTOIRE (depuis l'Antiquité jusqu'à 1830),** Organisation Et indépendance des

Zouaoua, J.Bringau, Imprimeur-éditeur 7, Boulevard de France, 7- IéL. 12-73,1925.

-Saad Eddin Ibrahim et al: **The Copts of Egypt**, Minority Rights Group International, 1996.

Les fonctions des savants du Maghreb islamique au aux pays d'Orient islamique durant les XIIIème & XVème siècles.

-George Alain: **The Umayyad Mosque of Damascus: Art, Faith and Empire in Early Islam**, Printed in Italy by Printer Trento,2021,p131.


الفهارس العامة

1/ فهارس الآيات القرآنية:

السورة	الآية	الصفحة
المجادلة ﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾	11	التي تلي واجهة الأطروحة
سورة الإسراء ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إلا قَلِيلاً﴾	85	19
سورة الزخرف ﴿إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ﴾	22	132
سورة آل عمران ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغۡلَبُونَ وَتُحۡشَرُونَ﴾	12	318
سورة آل عمران﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيۡتٖ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَٰرَكٗا﴾	96	317

2/فهرس الأماكن والبلدان والحارات:

حرف – أ–	
أخيلة	491-206
إربل	486-197-165
الإسكندرية	13-26-30-32-36-39-40-44-54-67-80-81-83-94-97-142-143-145-146-147-151-152-154-158-173-178-179-181-188-215-152-236-205-206-208-233-232-505-508-419-432-436-467-469-258-259-290-295-296-346.
الأندلس	2-41-43-329
الإسم	الصفحات
أسيوط	25-33-143-144-455-259-165-260
أطرابلس	45
حرف –ب–	
بجاية	48-106-65-139-291-369-536-529-530
البحرين	2-20-24-33-34-59-60-65-80-82-569
برلس	154
البصرة	33-34-284-311
بصرى	145
بغداد	16-19-25-33-34-38-40-57-130-479-259-260-271-285-302-326-344-353-397-85-131-315-320-328-346
بلاد الجريد	41
بلاد الحجاز	10-24-25-26-28-59-75-78-79-86-96-211-253-285
بلاد الروم	11-69

بلاد الشام	9-01-24-25-30-31-38-59-65-71-80-93-178-253-265-285-418-435-465-476-497
بلاد المشرق	1-2-4-8-9-20-21-24-35-55-87-105-168-185-191-374-419
بلاد فارس	34
بلاد مصر	2-12-24-28-30-31-50-58-59-62-65-80-83-85-97-114-143-178-184- 186-253-364- 265-275-301- 433-439-465
بلبيس	28-455-459-452
بونة	203-286
بيروت	418-419
حرف –ت–	
تلمسان	27-46-49-70-465-291-530
تلوان	22-54-488
توزر	42
تونس	12-4243-45-50-239-233-241-426-329-476-477
حرف –ج–	
جروان	54
جزولة	476
الجولان	236-241
جيان	43
حرف – ح–	
حارة البرقيّة	32
حارة المغاربة	31-32-72-288-422-427-430-432
حارة زَويلة	32
حارة كُتامة	32
الحسينية	51-173-207-206-145-188-190-331
حلب	30-37-65-69-70-71-74-94-125-142-155-157-171-178-176-207-485-503-409-431-450-258-328-289-297-308-307-378
حماه	25-30-33-65-69-70-71-93-94-178-451-455-459
حرف –خ–	
الخربة	51
الخليل	15-30-40-52-71-143-145-494-419-416-418-432-499
حرف – د–	

دمشق	36-39-40-43-45-46-47-54-55-61-62-65-66-67-69-70-71-72-77-85-87-89-90-91-92-93-94-100-101-111-122-125-133-138-139-148-149-152-157-171-172-178-186-203-207-228-410-413-418-428-432-437-442-449-450-468-465-468-258-259-260-261-266-267-271-277-279-280-281-286-291-319-317-327-329-333-340-348-351
دمياط	236-241
الدولة الأموية	31
الدولة الأيوبية	3-58-220-284-470
الدولة الجبرية	34-59-80-83
الدولة الحفصية	3
الدولة الزيانية	3
الدولة الظاهرية	289
الدولة العباسية	31-57-220
الدولة الفاطمية	31-57-58-105-281-449-543
الدولة المرينية	3
الدولة المملوكية	3-12-35-58-72-219-299-284-302-334-470
الدولة الموحدية	3
حرف – ر–	
الرملة	68-70-71-91-143
حرف – ز–	
زَبِيدٌ	34-33-528
زرع	54
زفته	116-117
حرف – س–	
سبته	289
سنباط	172-486
السند	11
سورية	19
حرف –ش–	
شارمساح	54

شريش	43
حرف – ص–	
صرخد	145
الصعيد	13-61-444
صفد	30-40-53-65-69-70-466
حرف – ط–	
الطائف	25-40-52-143-144-145-146-156-206-157-491-530
طرابلس	30-61-65-68-69-70-71-178-476-495-432-450-263-457-489
حرف – ع–	
العراق	2-19-24-33-38-59-60-65-76-80-83-85-253-284-350-389-365-289-285
حرف – غ–	
غرناطة	43-46
غزة	70
حرف – ف–	
فاس	14-487-289
الفسطاط	61-82-178-203-443-294-342
فلسطين	19-494-544
فوة	476-265-296-488
الفيوم	102-442-436-437
قابس	181
حرف – ق–	
القاهرة	26-28-29-30-36-45-48-51-54-62-64-66-77-87-81-82-130-113-137-138-173-174-172-179-188-203-219-234-235-260-261-263-266-294-295-296-298-327-328-332-334-335-414-416-419
القبيبات	100
القدس الشريف	15-23-24-30-32-36-38-40-52-53-65-68-70-71-72-73-95-104-127-151-173-178-230-476-494-508-410-412-413-424-427-428-429-430-432-431-264-267-275-285-333-393
القرافة	221-412-426-320-328
قرطبة	42

قسطيلية	41
قسنطينة	536-49-48
قِنَا	52
القهقوية	81
قوص	462-460-418-487-482-144-143-28
القيروان	193-302-58
حرف – ك–	
الكرك	436-442-327-135-122-121-107-39-62-3061
كلبرجا	492-50
الكوفة	284-34-33
حرف – ل–	
لقّانة	81
ليّة	156-145-52
حرف – م–	
مالقة	41
المحلة الكبرى	155-153-459-454-146-145-111-107-28
المدينة المنورة	-87-85-84-79-78-77-76-75-53-44-43-40-39-38-27-24-14 -171-170-162-161-163-153-150-148-147-135-97-96-86 -492-477-475-245-243-233-234-228-226-239-238-210-178 -264-462-461-443-422-418-414-534-518-517-520-508-501 307-305-299-300
مراكش	435-476
المزة	120
المقياس	157
مكة	-76-53-51-50-48-42-41-40-39-38-37-29-27-25-24-15-14 -171-162-167-153-151-150-143-97-88-87-85-84-81-78-77 -228-227-199-198-179-245-243-244-178-176-173-135-172 -439-425-421-416-415-414-412-513-504-491-422-478-479 -311-309-304-301-284-279-271-267-265-468-449-445-443 397-383-348-332-327-326-313
منبج	155
منطقة المقس	332-422

منفلوط	143-510-151-143-80-49
منوف	206-146-143-51
منى	206-89
الموصل	289-33
المغرب الأدنى (إفريقية)	520-453-435-495-198-181-44-41-40-39-33-31-28-25-21-12-11-3
المغرب الإسلامي	467-412-409-383-329-289-266-253-249-238-182-179-142-95-87-82-75-71-65-59-58-57-25-24-22-21-11-7-6-5-3-2 463-451-449
المغرب الأقصى	209-198-53-50-34-31-28-22-21
المغرب الأوسط	486-288-203-67-39-22-21-3
حرف – ن–	
نابلس	159-154-145-143
نشين	517-146-28
حرف – هـ–	
الهند	492-150-11
حرف – و–	
وجدة	143
حرف – ي–	
اليمن	289-281-278-76-34-33-24-20-2
الينبع	462

3/فهرس المدارس والحلقات:

الإسم	الصفحات
حرف – ح–	
حلقة إبن طاوس	**373–274–273**
الحلقة القوصيّة	**261**
حرف – د–	
الدار الأشرفية	**250**
دار الحديث الكاملية	**390–367–351–347–338–331–327–315–311–284–282–279–278**

دار الحديث الحمصية	278-281-284-330-333-368-387-516
دار الحديث السامرية	278-280
دار الحديث النورية	277-279
دار القرآن السلامية	273-274-275-333-498
دار زبيدة	327
حرف – ص–	
الصالحية النجمية	77-387-482
حرف – م–	
المدراسة الشيرازية	266
مدرسة إبن مشطوب	259
المدرسة الأتابكية	262-349-352-503
المدرسة الأشرفية	263-264-265-325-332-333-339-504
المدرسة الأصفهانية	250-328-386-487
المدرسة الأفضلية	32-268
مدرسة الأمير منجك	263-489
المدرسة الباسطية	393
مدرسة البدر العيني	331
المدرسة البشرية	271-320-327-350
المدرسة البقرية	235-521
المدرسة البنجاليّة	263-265-271-313-333-349-396-398-349-492
المدرسة التنكزية	312-332
المدرسة الجمالية	213-249-278-280-381-505
المدرسة الحاجبية	264-266-498
المدرسة الحجازية	361-362-337-329-532
المدرسة الحسينية	331
المدرسة الدولعية	262-348-352

المدرسة الركنية	334–502
المدرسة الرواحية	207–249–315–317–326–319
المدرسة الزنجيلية	258–266–338
المدرسة السابقية	237
مدرسة السلطان حسن	315–331–361–356
المدرسة السيفية	258
المدرسة السيمساطية	331–361
المدرسة الشّامية البرانية	191–325–338
المدرسة الشّاميّة الجوانيّة	325–334–502–579
المدرسة الشرابشيّة	261–330–342–350–351–387–516
المدرسة الشرفية	236
المدرسة الشريفية	315–332
المدرسة الشهابية	300–329–371–477–475–517–518–519–534
المدرسة الصاحبية	285
المدرسة الصالحية	88–90–100–114–122–190–207–217–218–254–259–260–312–249–316–333–327–351–352–387–429–498
المدرسة الصدرية	450–486
المدرسة الصرغتمشية	278–279–329–330–339–345–352–355356–369–383–387
المدرسة الصلاحية	260–264–315–317–318–328–341–350–353–360–362–415–482–491–501–515–522
المدرسة الصمصامية	90–139
المدرسة الطيبريسية	260–271–327–354–357–395
المدرسة الظاهرية	90–332
المدرسة الظاهرية البرقوقية	232–238–271–288–333–330–332–333–343–345–357–425
المدرسة الظاهرية الجوانية	281–284–306–311–331–333–334–396–570
المدرسة الظاهرية القديمة	332–396–500
المدرسة العادلية الكبرى	126–262–337

المدرسة الغزالية	259–262–503
المدرسة الفاضلية	278–327–331–337
المدرسة الفائزية	259
المدرسة القراسنقرية	331
المدرسة القمحية	249–257–258–260–263–267–311–315–317–327–329–330–333–337–341–343–347–364–383–387–396–500–523
المدرسة اللبودية النجمية	291–333
المدرسة المالكية	257–267–268–326–328–358–523
المدرسة المجاهدية	315–318–491
المدرسة المستنصرية	34–253–260–271–310–315–320–326–327–344–346–347–330–354–356–357–360–365–370–396
المدرسة المسرورية	475–318–326–328–341–375–486–536
المدرسة المظفرية	279–280–284–326–368
المدرسة المنصورية	218–248–261–277–289–290–293–312–329–332–333–337–342–348–352–355–356–369–380–387–392–532–551
المدرسة المنكوتمرية	261–271–328–337–370–386–392
المدرسة المهداوية	267–326
المدرسة المؤيدية	278–280–311–312–332–333–339–355–357–361–364–387
المدرسة الناصرية	312–317–320–328–337–348–354–356–361–379–386–395–398
المدرسة الناصرية الجوانية	285–286–329
المدرسة النّحوية	285
المدرسة النظامية	253–259–285–389–397–313–358
المدرسة النورية	139–516–267–327–330–342–387
المدرسة اليازكوجية	207–487–315–327
مدرسة أم السلطان	311–333–364

مدرسة جوهر اللالا	**332-425**
مدرسة شيخ الشيوخ نظام الدين	**29**
المدرسة الخروبية	**265**

4/فهرس المساجد والجوامع والبيمارستانات:

الإسم	الصفحات
حرف – ب–	
البيمارستان المستنصري	448
البيمارستان المنصوري	468-290-328-330-340-342-383-397
البيمارستان النوري	437-442-447-467-468
حرف – ج–	
جامع ابن طولون	32-37-186- 187-188- 209-213-214-220-221-226--235-266-265-312-315-328-332-362- 403-514
جامع أصلم	213-206-332
جامع الأزهر	37-81-111-234-235-236-238-232-240-266-288-292-296-297-330329-332-367-375-381-385-388-399-505
الجامع الأقمر	235-292-326-332-487-521
الجامع الأموي	32-87-116-171-186-187-209-214-220-222-234-203-202-250-249-254-259-261-267-274-284-293-295-327-328-329-331-333-336-337-341-348-358-361-363-373-381-386-482-497-419-438-441-446-450-501
جامع التوبة	188-189-213-250-273-274-328-386
جامع الجراح	190-218-418
الجامع الحاكم	37-262-294-331-352-355-357-359-392-362
جامع الحسينية	188-190
جامع الخيف	206
الجامع العتيق	186-202-223-297-208-482-254-260-292-294-326-342-347

جامع العقيبة	190-189- 209-210-228
الجامع الغربي	215-217
الجامع الغمري	237-426
جامع القلعة	186-187-211-212-213-208-217-497
جامع الكمال	206
جامع المغاربة	429-498
الجامع المقسي	235-264-266-312-332-498
جامع داريا الكبرى	188-189
جامع شيخو	245
جامع عمرو بن العاص	186-187- 203-208-213-217-225-295- 438-443
حرف – م–	
مسجد أخيلة	206
المسجد الأقصى	87-99-173-202-203-204-214-230-245-273-274-333-342-429-494-498
مسجد القداح	205
مسجد الكوجك	278-330-387
المسجد النبوي	243-244-246-305

5/ فهرس الزوايا والخانقات والأربطة والترب:

الإسم	الصفحات
حرف – ت–	
التربة الأشرفية	274-328-386
التربة الصالحية	273-274-275-327-339-373-482
التربته القانبيهيّة	213-424-425
حرف – خ–	
خانقاة أرسلان	413-421
الخانقاة البرقوقية	424

الخانقاة الجمالية	425-424
الخانقاة السامرية	414
الخانقاة السميساطية	413-410
خانقاة بُكتمر	412
خانقاة دويرة حمد	414
الخانقاة صلاحية (القدس)	420-410
خانقاة صهريج منجك اليوسفي	422-414
الخانقاه الأندلسية	348-329
الخانقاه البيبرسية	124-278-331- 440-412-415-416-417-418- 443-447
خانقاه سرياقوس	408-409-410
خانقاه سعيد السعداء (الصلاحية)	408-409-410
الخانقة الشيخونية	249-255-264-265-273-329-330-331-332-368-373-387-496-514-532
الخناقاه المجاهدية	445-450
حرف – د–	
دار العجلة	27
حرف – ر–	
رباط البيبرسية	415-416-417-500
رباط التنكزية	412
رباط الخوري	417-418
رباط الربيع	27-308-114-416-417-418-422
رباط الزمامية	412-417
رباط السدرة	443-449
رباط العباس	443-445
رباط المغاربة	418

رباط الموفق	27-382- 415-416-421-440
رباط دكالة	27-418
رباط فرغوش	27
رباط كلالة	415-443-449
حرف – ز–	
زاوية أبو مدين شعيب	431
الزاوية الحلاوية	278-331
زاوية الركراكي	415-418
الزاوية الصلاحية (الخشابية)	342
الزاوية القادرية	498
زاوية القصري	413-418
الزاوية المالكية	32-267-328-333-341-386-419-482-487- 501
زاوية المغاربة	330-413- 418 -419-420-430
الزاوية النعمانية	236
الزاوية الوطية	418-420
زاوية عمر المجرد	416-417-418-421-498
زاوية قوص	418
حرف – ق–	
قبة الصالح	330-383
القبة المنصورية	288-289-315-316-330-331-344-355-357-375
قبة النسر	87
قبر زكريا بالجامع الأموي	276
حرف – م–	
مشهد أبي بكر	202
مشهد الحسين	202
مشهد الكلاسة	202
المشهد النفيسي	504

مشهد عثمان	202
مشهد علي	202
مقام أحمد بن أبي العباس الحراز	426

6/فهرس القبائل والشعوب:

الإسم	الصفحات
حرف – أ–	
الآبديون	43
الأقباط	472-471-456-448-446
الأندلسيين	82
الأيوبيين	419-362-284-34-31-26-17-13-3-1
حرف – ب–	
بني جابر	52
بني جبر	82
بني يعمر	43
حرف –ت–	
التتار	352-348-131
حرف –د–	
حرف – ص–	
الصليبيين	432-31
حرف – ع–	
عجيسة	48
حرف – ف–	

الفاطميين	163-37
حرف – ق–	
قبيلة دكالة	51-50
قبيلة زناته	48
قبيلة زواوة	486-47-46
قبيلة شمن	48
قبيلة صنهاجة	51
قبيلة كومة	46
حرف – م–	
المغول	458-125-33-31
المماليك	513-449-439-403-362-120-100-64-37-34-31-30-26-18-13-3
حرف – ن–	
النصارى	289-236
حرف – ي–	
اليهود	456-446-429-428-427-424-289

7– فهرس الأسر:

الإسم	الصفحات
حرف – أ–	
أسرة إبن الحاج التجيبي	556-497-483-214-42
أسرة إبن النقاش الدَّكالي	334-513-498-485-213-208-233-50
أسرة إبن حريز التلمساني	539-512-463-486-482-143-155-83-49

أسرة إبن سومر الزواوي	47-483
أسرة إبن عبد المؤمن الدَّكالي	51
أسرة إبن عتيق الزواوي	47-483-267-335
أسرة إبن عفيف التلمساني	46
أسرة إبن عوجان المغربي	53-486-508-539
أسرة ابن فرحون التونسي	11-43-78-137-163-301-309- 477-483-486-498-539-501
أسرة إبن هاشم الصنهاجي	51
أسرة إبن يعقوب المغربي	53-78-97-483-539
أسرة أبو الروح عيسى المنجلاتي الزواوي	47-335
أسرة أبو السعود المغربي	53-243-541
الأسرة الأخنائية	421
أسرة الآمدي	197-200-216
أسرة الباجي	45-495-453-457-545-554
الأسرة التنسية	83
أسرة الجابري	52- 216-276-335-430-484-498-558
الأسرة الخوارزمية	197
أسرة الزرندي	180
الأسرة السبتية القنائية	52-486
أسرة السبكي	63-64
أسرة السلمي المسلاّتي الطرابلسية	45-64-484-494-502-278- 279-284-325-335-502-540

أسرة السنجري	196
أسرة الشكيلي	309
أسرة الشمنّي القسنطيني	488-48
أسرة الصاحب	421
أسرة الطبري	243-196
أسرة العجيسي البجائية	335-497-483-48
الأسرة الغمارية	539-498-52
أسرة الفاسي	216-201-200-199-157-143-98-84-78-50-14- 502-499-491-483-478 -467-397-335-302-298- 514
أسرة الفَكِيري	556-217-44
الاسرة القسطلانية	335-309-283-282-217-209-198-175-14-50-40- 514-500-483-499-497-489-479-351
أسرة الكازروني	243
الأسرة المحمدية القفصية	497-483-43
الأسرة المغربية الشارمساحية	497-486-397-349-335-310-53
أسرة النفطي	541-461-243-44-11
أسرة النويري	447-491-219-216-215-180
أسرة بن جماعة	502
أسرة بن ظهيرة	447-180
أسرة بنو النعمان	58
أسرة شمس الدين الربعي	45
أسرة عبد القوي البجائي	48

أسرة عبد الله المراكشي	52-499-558
أسرة عز الدين عبد العزيز المغربي	55-467-559
أسرة عمر المغربي	54
أسرة عمر المغربي التلواني	54-312-335-418-558
أسرة مُحَمَّد السبتي	53-497
أسرة موسى المصمودي	52-143-157-458-491
حرف –آ–	
آل سنان الشيعة	14-75-105-161-162
آل غانم	23

8–فهرس الأعلام:

الإسم	الصفحات
حرف – أ–	
أبا البركات عبد الواحد بن عبد الرحمن بن غلاب القضاعي السوسي	287
ابن التنسي ناصر الدين	102
إبن الحاجب	74
إبن الفارض	137
ابن المخلّطة مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يحي بن مُحَمَّد السكندري القاهري	91
إبن برجان	137
ابن جماعة	62-93-119-121-362-385-64-502-468-522
ابن حجر العسقلاني الفتح مُحَمَّد بن أبي	109-112-122-137-138-149-151-164-170-180-206-240-241-280-291-308-331-361-362-368-380-381-403-457

	461-481-488-489-503-504-505-515-520-523-524
إبن دقيق العيد	74-369
إبن صصرى	122
إبن عربي	118-137-466
إبن مزهر الأنصاري	111
أبو الحسن رشيد الدين يحي بن علي الأموي النابلسي	351
أبو الربيع سليمان الونشريسي	266
أبو الطاهر مُحَمَّد الجابري المحلي	327
أبو الفتح عبد الله بن أبي الفضل جعفر بن أبي مُحَمَّد القمودي	260
أبو الفتوح أيوب نجم الدين	128-222
أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسين بن الحباب	195
أبو النصر سيف الدين قايتباي المحمودي الظاهري	423
أبو عبد الله الوادآشي	475
أبو عبد الله بن الحداد	475
أبو عبد الله بن حريث	519
أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن مرزوق الخطيب	283-329-342-369-387-391-480-587
أبو مُحَمَّد يحي بن يحي بن كثير المصمودي الليثي	346
أبو ياسر بن عمار القاهري	385
أبي العباس مُحَمَّد بن أحمد القرشي الإسكندري	313
أبي سعد عبد الكريم بن مُحَمَّد بن منصور التميمي السمعاني	277
أبي نصر مُحَمَّد بن هبة الله بن مُمِيل الشيرازي	369
أحمد الزويني	106-110

أحمد بن قسي	137
أحمد بن مُحَمَّد بن علي بن أحمد بن ناصر الشهاب الدرشابي	154
الأخنائي	533-532-475 -351-160
الأستادار	515-131-130-120
الأشرف إينال	511-510-472-444-405
الأشرف موسى بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر أيوب	281-134
الإفريقي عبد الواحد بن إسماعيل بن يس أبي الحفص	486-459-454-445-435
الأفضل بن السّلطان صلاح الدين الأيوبي	544-432-427-31
أكمل الدين مُحَمَّد بن محمود البابرتي	533-532-139
أَلْطُنبُغَا	523-125-124-114
الآمدي	502-200
الأندلسي	-282 -133-32-30-26-29-61 502--522-487-374
الأيوبي	408-419-358-277
حرف – ب–	
الباجي	-453-495-494-92-63-62-46 563-459-457
بالقان معين الدين شاه رخ بن تيمورلنك	99
البجائي	-207-179-173 -153-146 -48 -380 -348-317-265-283-280 486-381
البدر أبي عبد الله مُحَمَّد بن علي بن عيسى	368
بدر الدين الخروبي	302
بدر الدين السنجاري	131
بدر الدين مُحَمَّد بن علي بن يحي بن فضل العمري	364-455

برهان الدين إبراهيم الدمياطي	139
برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن ظافر البرلسي	446-436
برهان الدين إبراهيم بن مُحَمَّد بن راشد الملكاوى الدمشقي	137
برهان الدين أحمد بن الميلق	515
البسكري	422-414-276-274
البقاعي إبراهيم بن عمر بن حسن الرُباط بن علي بن أبي بكر	531-428-388-375
البلقيني فتح الدين مُحَمَّد بن صلح بن عمر بن رسْلَان	343-288
بهاء الدين السبكي	534-514-502-221-113
بهادر المنجكي أستادار	504
البوني	286-373-276-274-203
حرف – ت–	
تاج الدين إبن بنت الأعز	499
تاج الدين بن طريف	112
تاج الدين بهرام الدميري المالكي	533-80
تاج الدين عبد الوهاب بن السعيد بن الدّيري	428
التادلي	137-138-204-205-274-276- 428- 430- 431-449-561
التبسي	566-74-69
التجيبي	42-203-204-214-233-261-283- 497
تقي الدين الزبيري	527
تقي الدين الهوريني	162
تقي الدين بن عجلون	120
التلمساني	46-49- 67- 69- 70- 80- 81-88- 70-74-91-92-94-96-99- 107-

	-233-176-155 -145-137-115 -306 -298 -296 -295-294-263 -414 -405 -382 -332-312-308 -465-464-444-437-422 -417 -511-510-504-489 -467 -466 565-512
التلواني	-332-312-266-264 -235-54 -417 -415-372 -367-360-350 521-500-498 -488-477-416
التنسي مُحَمَّد بن علي بن العز أبو عبد الله	259-147
تنم بن عبد الرزاق الجركسي	505-181
التونسي	-80-67-57-43-38-37-34-29-14 -103-101-97-94-90-87-84-83 -117-116-114-113-112-109 -136-135-127-126-125-124 159-156-155-148-141-138-137 -179-177-173-172-169-168- -205-204-203-202-190-181 -239-237-233-228-217-215 -290-286-283-276-271-241 -333-328-317-308-304 -293 -405-389-386-377-373-340 -474-471-441-440-434-412 -523-505-491-487-486-480 566-529-528-527-526-525-524
تيمور لنك	127-126-125
حرف – ج-	
الجزائري أبو عبد الله بن الفخار مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن ميمون	308
الجزولي	530-476-296 -294-287

جلال الدين عبد الرحمن البلقيني	150
جلال الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن البكري	512-91
جمال الدين أبو البركات عثمان بن مُحَمَّد بن عثمان التوزري	172
جمال الدين عبد الله البشبيشي	528-527-524
الجمال بن الشرائحي	138-137
الجمال يوسف بن تغردي	511
الجمالي بن نجم الدين بن ظهيرة	504
حرف – ح–	
حسن بن عجلان	421-501
الحسن بن علي بن أبي عبد المطلب ﷺ	50
الحلبي شهاب الدين بن أبي الرضى	74
حمزة بن غيث بن نصر الدين	115
حرف – خ–	
خلف بن أبي القاسم الأزندي القيرواني البراذعي	369
الخواجا ابن قاوان	504
خير بك بن حتيت لأَحْديد	302
حرف – د–	
الدكالي	-187-179-172-153-151-51-50 -226-221-220-213-209-188 -332-331-309-262-234-228 -522-422-414-386-380-335 561-555
الدمشقي	425-275-120-119-118
الدمنهوري سراج الدين عمر بن أحمد بن الخضر بن ظافر	300-299
الدوادار	511-505-240-115-121-120
حرف – ر–	

الربعي	45-117-119-143-144-155-206-260-270-369-386
الركراكي	79-83-97-114-122-123-418-527-531-532-534
الريغي	141-142-146-147-158-160-188-214-215-317
حرف – ز–	
الزواوي	47-65-66-106-108-119-139-142-148-149-160-259-262-263-264-271-276-280-287-291-294-297-327-328-341-347-348-350-359-361-371-374-376-380-436-440-445-482-499-500-501-535-564-587
زين الدين أبو القاسم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الحسين بن عتيق بن رشيق المغربي	147
زين الدين زكريا بن مُحَمَّد بن الأنصاري	146-154
زين الدين عبد الرحمن بن علي التفهني	170
زين الدين عبد الرحيم العراقي	367
زين الدين علي ابن مخلوف	118
الزين عمر الكفيرى	137
حرف –س–	
السبتي	69-70-144-289-303-305-308-309-393-413-417-414-421-460-461-462
السبكي بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي	502-514
السجلماسي زين الدين عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن الحفيد	70-74-75-565

سراج الدين البلقيني	488-367-136-117
سراج الدين عمر الهندي	523-522
سراج الدين عمر بن أحمد الخضري الأنصاري الخزرجي	520-518-517-163
السفاقسي برهان الدين إبراهيم بن مُحَمَّد	376-298-295
سليمان بن شعيب بن خضر البحيري القاهري	312
سيف الدين أَيْتمِش	114
حرف –ش–	
شرف الدين أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن عبد السلام بن عتيق بن مُحَمَّد التميمي السفاقسي بن المقدسية	148-147
شرف الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن سعيد البوصيري	471-459-456-455
شرف الدين عبد الله وزين الدين عبد الرحمن	118
شعبان بن جنيبات	81
شمس الدين أبو المنصور نصر الله الوزة	448
شمس الدين آلبيري	515
شمس الدين السلسيوي	351-342-516
شمس الدين المطماطي	107
شمس الدين مُحَمَّد الهروي	472
شمس الدّين مُحَمَّد بن الإمام جمال الدّين عبد الرحيم بن عمر الباجربقي	111-110-109-108
الشهاب أبي العباس أحمد بن الزين عمر بن مسلم القرشي	368
شهاب الدين الطبري	153
شهاب الدين بن المغيث	214
شهاب الدين بن فرفور	121
شيخ العرب إبن سبع	117-116

الشيخ فتح الدين بن شهيد النابلسي	331-311
حرف – ص–	
الصقلي مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد الهاشمي	199
الصّنهاجي	-142-135-132-90-73-70-66-51 -158-151-150-148-146-144 -213-206-205-203-173-164 -316-308-296-271-265-260 -349-342-330-327-326-318 -399-386-382-369-368-351 -470-362-361-360-442-337 516-488-487-482-476
حرف – ط–	
الطرابلسي	-122-117-94-66-64-62—45 -284-281-279-188-152-133 -484-445-335-334-333-325 564-563-540-502-494
طلحة العبد الوادي الزياني	432
الطنجي	422-417-314-308
الطولقي مُحَمَّد بن يحي بن عبد الله شمس الدين أبو عبد الله	101-100-95-89
حرف – ظ–	
الظاهر بيبرس	-254-252-251-194-133-132-58 504-498
حرف – ع–	
عائشة بنت برجك بنت عبد الله الاقبغاوي	244
عبد الحق بن سبعين	137
عبد الرحمن بن عبد المؤمن بن عبد الملك الهوريني	163
عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عمر البصري	326-311
عبد العزيز بن مُحَمَّد الطيبي	112

عبد العظيم المنذري	134-131
عبد القادر بن أحمد المحيوي الدميري	313
عبد الله بن عبد الله الدكاري	149
عبد الله بن علي التركماني	532
عثمان الدارمى	138-137
عز الدين بن الأشمرين	156
العضدي الصيرامي	425
علاء الدين بن الوطية	418
علي بن أبي طالب ﷺ	52
علي بن مُحَمَّد بن ابي بكر الأهناسي	405-511
علي بن عبد الله بن علي نور الدين السنهوري	312
عمر بن سالم بن بدر السراج بن أبي النجا الوارقلي	308
العنابي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي	487-348-329
حرف – غ–	
الغماري	-330-308-300-299-156-145-52 -417-415-387-383-375-373 539-498-440-421
حرف –ف–	
الفاسي	-150-149-147-79-78-77-63-42 -193-161-154-153-152-151 -212-206-201-200-199-195 -227-219-216-215-214-213 -283-271-265-263-230-229 -305-302-298-297-296-295 -333-329-326-320-317-313 -397-380-378-369-359-349 -448-445-443-421-415-398

	-481-479-478-469-468-467 -491-489-487-485-483-482 -513-502-501-499-493-492 569-568-563-560-552-514
الفتح بن موسى بن حماد بن عبد الله نجم الدين أبو النصر الجزيري	259-459-455-164-45-25
فلاّحي سودون الطويل	121
حرف – ق–	
القابسي	517-381-181-179-153-146-145
قانصوه الغورى	506
القبطي	511-448-447-300
قراقجا الحسيني آمير آخور	476-444
القسطلاني	-258-237-228-226-42-41-39 -326-311-309-284-283-280 -368-367-359-351-348-327 -449-443-441-438-426-390 -513-500-497-483-479-469 569-562-560-553-514
القسنطيني	-236-213-172-97-83-81-48 -359-332-312-296-295-280 569-555-505-488-424-416
قطب الدين اليونيني	465
القفصي	529-517-516-497-90-71-69-29
القيرواني أحمد بن سعيد بن مُحَمَّد الجريري	296
حرف – ك–	
الكـــتامي مُحَمَّد بن أبي بكر الشمس	179
حرف – ل–	

لتّاني بِك بن عبد الله الإلياسي	244
اللواتي	306-311-330-361-368-381-515-522
حرف – م–	
مالك بن أنس	86-163-197-266-345-370
مبارك شاه	127
المتيجي	488
محب الدين بن الإمام	116
محب الدين بن سلامة	140
مُحَمَّد بن سعيد بن مُحَمَّد بن سعيد بن موسى بن الزموري	416
مُحَمَّد بن عبد المنعم الجوجري	500
مُحَمَّد بن عرضي القروي	193
مُحَمَّد بن علي البدر بن القاضي نور الدين الرهوني	152
مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد بن يوسف بن غياث السلاوي	258
محمود بن إبراهيم الشيرازي	110
محمود بن طي الحافي	466
محي الدين أبو زكريا يحي بن شرف النووي	319-320
محي الدين عبد القادر الطفي	331
محي الدين عبد القادر الطوخي	288
المحيوي عبد القادر بن أبي القاسم الأنصاري الخزرجي السّعْديّ العباديّ المكّيّ	383
المدني عفيف الدين عبد الله بن مُحَمَّد الانصاري	309
المراكشي	52-173-205-207-246-260-280-308-318-328-331-341-359-387-416-418-421-437-442-

	558-536-499-486-476-475-471
المريني	95-107-109-120-121-138-140-509-445-437-301
المشدالي	70
المصمودي	52-143-144-145-158-206-413-558-539-491-422
المغراوي	96- 151-266-338-528-530
المغربي	74-83-89-92-93-97-101-107-111-112-121-122-127-128-123-128-129-130-131-132-134-135-139-142-144-145-146-147-149-150-151-152-155-157-158-160-164-165-172-173-174-187-214-220-222-223-224-229-230-232-234-237-240-243-245-256-259-260-261-262-263-271-287-288-289-290-291-294-297-308-310-311-316-317-319-320-325-326-327-330-333-336-338-342-343-346-347-348-350-352-365364-370-372-378-379-382-390-403-412-313-415-416-417-419-422-423-424-426-429-431-436-437-438-440-442-443-444-448-454-455-459-467-468-470-471-476-486-494-498-502-503-504-508-514-519-520-521-522
المغولي محمود غازان	458

المقدسي	522-98-86-31
المليانى سعيد بن مُحَمَّد بن سعيد	414-295
موسى العلماوي	107
حرف – ن–	
الناصرى كريم الدين بن مكانس	116
نصر المنبجي	119-118
النفطي	-309-246-245-173-172-44-11 557-541-470-462-461-460
نفيس الدين مُحَمَّد بن هبة الله بن شكر	351
نور الدين أبو الحسن علي بن فرات	367
نور الدين محمود زنكي	277-419
النويري	515-514-501-148
حرف – و–	
الوهراني	430-189
حرف –ي–	
يحي الشرف القبطي بن صنيعة	405-511
يلبغا بن عبد الله الناصري	117
يوسف بن البدر بن المخلطة	332-312
يوسف بن علي سليمان القروي	328-305-302
يوسف بن يحي بن إسحاق بن سمعون اليهودي	289

فهرس المحتويات العام	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات والرموز الواردة في الأطروحة.	
المقدمة	01
الفصل التمهيدي: علماء المغرب الإسلامي بالدّيار المشرقية	20
المبحث الأول: توزيع العلماء بالحواضر والمدن المشرقية (على حسب الوظائف)	24
أولا: بلاد الحجاز	25
ثانيا: بلاد مصر	28
ثالثا: بلاد الشام	30
رابعا: بلاد العراق والبحرين واليمن	33
المبحث الثاني: الأسر المغاربية	39
أولا: أسر المغرب الأدنى (إفريقية)	41
ثانيا: أسر المغرب الأوسط	46
ثالثا: أسر المغرب الأقصى	50
رابعا: أسر مغربية غير معروفة	53
الفصل الأول: الوظائف القضائيّة لعلماء المغرب الإسلامي	56
المبحث الأول: وظيفة قضاة القضاة	57
أولا: قضاة القضاة الشّافعيّة.	60
ثانيا: قضاة القضاة المالكيّة.	64
ثالثا: قضاة القضاة الحنابلة.	84
رابعا: التّولية والعزل والرّواتب وأزياء القضاة.	87
خامسا: مواقف وأثار قضاة القضاة المغاربة في بتٌّ في القضايا والخصومات.	104

المبحث الثاني: وظيفة نيابة القضاء.	141
أولا: القضاء الأصغر.	143
ثانيا: نيابة قضاة القضاة.	147
ثالثا: النّيابة الخاصّة.	153
رابعا: التّولية والعزل ورواتب النواب.	157
خامسا: أثر النواب في البتّ في القضايا والخصومات.	162
المبحث الثالث: وظائف قضائيّة أخرى	166
أولا: وظيفة كاتب القضاء.	166
ثانيا: وظيفة الشّهادة.	168
ثالثا: وظيفة الحسبة.	177
الفصل الثاني: الوظائف ذات الشعائر الدّينيّة لعلماء المغرب الإسلامي	183
المبحث الأول: وظيفتا الخطابة والإمامة	184
أولا: وظيفة الخطابة.	184
ثانيا: وظيفة الإمامة.	191
ثالثا: الجمع بين وظيفتا الخطابة والإمامة.	208
رابعا: التّولية والعزل والرّواتب وأزياء الخطباء والأئمّة.	211
خامسا: أثر الخطباء المغاربة في الخطابة.	221
المبحث الثاني: وظيفة نيابة الخطابة والإمامة.	226
المبحث الثالث: وظيفتا الوعظ (الميعاد) والتأذين.	231
أولا: وظيفة الوعظ أو الميعاد.	231
ثانيا: وظيفة التأذين.	242
الفصل الثالث: الوظائف التّعليميّة لعلماء المغرب الإسلامي.	247
المبحث الأول: الوظائف التّدريسيّة الأساسية والمساعدة.	249
أولا: الوظائف التّدريسيّة الأساسية.	251

ثانيا: الوظائف التّدريسيّة المساعدة.	310
ثالثا: الوظائف التّدريسيّة ما بين التعدّد والتنوّع.	321
رابعا: التّولية والعزل، ورواتب وأزياء المدرّسين.	336
المبحث الثاني: المضامين الدراسية وأثر المدرّسين المغاربة فيها.	365
أولا: في مجال تدريس الحديث.	367
ثانيا: في مجال تدريس الفقه.	369
ثالثا: في مجال تدريس القرآن الكريم والتّفسير.	373
رابعا: في مجال تدريس علم النّحو واللّغة.	375
خامسا: في مجال تدريس الطّبّ.	377
سادسا: في مجالس التصدير.	377
المبحث الثالث: طرائق التّدريس.	379
أولا: طريقة الحلقة.	379
ثانيا: طريقة المحاضرة.	379
ثالثا: المضامين والطرق في الكُتّاب.	392
المبحث الرابع: مواضع التّدريس ومواعيدها.	395
أولا: مواضع التّدريس.	395
ثانيا: مواعيد التّدريس.	398
الفصل الرابع: الوظائف الإداريّة لعلماء المغرب الإسلامي.	401
المبحث الأول: وظيفة المشيخة.	407
أولا: وظيفة المشيخة في البيوتات الصّوفيّة	407
ثانيا: وظيفة المشيخة في العمائر الجنائزية.	423
ثالثا: وظيفة مشيخة المغاربة.	427
المبحث الثاني: وظيفة النظر.	433
أولا: وظيفة نظر الدّواوين.	434

ثانيا: وظيفة نظر الخزانة الخاص.	435
ثالثا: وظيفة نظر بيت المال.	436
رابعا: وظيفة نظر الإسطبلات السّلطانية.	436
خامسا: وظيفة نظر الجهات.	436
سادسا: وظيفة نظر البيمارستان.	437
سابعا: وظيفة نظر الجامع.	438
ثامنا: وظيفة نظر الأوقاف.	439
تاسعا: وظيفة نظر الرُبط والخوانق.	440
المبحث الثالث: وظائف إدارية أخرى.	451
أولا: وظائف من ديوان الإنشاء.	451
ثانيا: وظيفة وكالة بيت المال.	460
ثالثا: إدارة دواليب ومعاصر قصب السكر.	463
رابعا: وظائف أخرى من كتّاب الأموال.	464
خامسا: أمين السّجون.	470
الفصل الخامس: أنماط التّحصيلات الوظيفيّة وملامح الصراع.	473
المبحث الأول: أنماط التّحصيلات الوظيفيّة.	474
أولا: التحّصيل العلميّ.	474
ثانيا: التّحوّل المذهبيّ.	485
ثالثا: التّوارث الوظيفيّ.	497
رابعا: المصاهرة.	501
خامسا: الصّلة بالوسائط.	503
المبحث الثاني: ملامح الصّراع الوظيفيّ.	506
أولا: الرشوة أو البرطلة.	506
ثانيا: الوسائط والمنازعات.	513

ثالثا: إختلاق الوقائع والتزوير.	520
رابعا: إطلاق الشائعات والوشايات.	521
خامسا: المؤامرات والقتل.	532
خاتمة	537
الملاحق	549
قائمة المصادر والمراجع	579
الفهارس العامة	610
فهرس الآيات القرآنية	611
فهرس الأماكن والبلدان والحارات	611
فهرس المدارس والحلقات	616
فهرس المساجد والجوامع والبيماريستان	620
فهرس الزوايا والخانقات والأربطة والترب.	621
فهرس القبائل والشعوب	624
فهرس الأسر	625
فهرس الأعلام	628
فهرس المحتويات	642

ملخص: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه.

تخصص: تاريخ بلاد المغرب الوسيط.

عنوان الاطروحة: وظائف علماء المغرب الإسلامي في بلاد المشرق ما بين القرنين (7-9 هـ/13-15م).

طالبة الدكتوراه: خولة عمارة.

إشراف: أستاذ التعليم العالي عمار غرايسة. **مساعد إشراف: أستاذ التعليم العالي عبد الجليل ملاخ.**

عنيت هذه الدّراسة بتغطية النقص الحاصل في دور ونشاط وأثر العالم المغربي في المجتمع المشرقي، وهذا بسبب تركيز الدراسات السابقة في باب العلاقات والرحلات وما قدموه من إسهامات في العلوم والتّأليف وما شابه، ولتحقيق تلك الغاية قمنا بدراسة وتتبع الوظائف التي تسنّمها علماء المغرب في الدّيار المشرقية، وتحديد التّنوّع والتباين بينها، وبيان الدور الذي قدموه من خلال ما تقلّدوه من مناصب مابين القرنين 7–9هـ/13–15م، وإثبات أنّ علماء المغرب لم يكونوا عناصر وافدة وناقلّة كما صوّر لها، بل كانوا أيضا عناصر فاعلة ومضيفة للمجتمع المشرقيّ على الأقل ضمن المجال الزمنيّ المدروس، والتّنقيب على الظروف والسبل والوسائل التي ساهمت في توفير مناخ ومقاعد عمل للعلماء المغاربة، وحتّ السبل والوسائل التي إعتمدت من قبلهم داخل المجال المشرقيّ، ومحاولة التعرف على أشهر الأسر المغربية الأصل التي أطرت وجودها بين الأسر المشرقية في ميادين الوظائف، كما سعت الدّراسة إلى تسليط الضوء على المعيقات التي واجهت النخبة العلميّة في دائرة الوظائف النّظاميّة.

الكلمات المفتاحية:وظائف، المغرب الإسلامي، علماء المغرب، بلاد المشرق، أُسر مغربية، التّحصيل العلميّ، الصّراع الوظيفيّ، التّحصيل الوظيفيّ، التّوارث الوظيفيّ، الإنتقال المذهبيّ.

Short summary of do doctorate thesis

Specialty: History of the Middle Maghreb

Title: The Offices of Scholars from the Islamic Maghreb in the Mashriq between the 7th - 9th Centuries AH (13th – 15th Centuries CE).

Presented by the student: Khaoula Amara.

Supervision prof. Dr: Gheraissa Ammar **Supervisory Assistant Dr :** Mellakh Abdeldjalil

This study addresses the shortfall in research on the role, activity, and impact of Maghrebi scholars within Mashriqi society, a neglect stemming from the tendency of earlier studies to focus on relations, travel itineraries, and scholarly contributions such as authorship and scientific endeavors. To fill this gap, the study examines and traces the offices assumed by scholars of the Islamic Maghreb in the Islamic eastern lands. It identifies the diversity and variations among these offices, and clarifies the functions performed through the posts they held between the 7th and 9th centuries AH (13th–15th centuries CE). It further demonstrates that Maghrebi scholars were not merely incoming or transmitting elements, as they have often been depicted. Instead, they were active and significant participants in Mashriqi society, at least within the period under study. The research also probes the circumstances, avenues, and means that helped create a conducive environment and employment opportunities for Maghrebi scholars, as well as the means they themselves adopted within the Mashriqi context. Moreover, it aims to identify the most prominent families of Maghrebi origin whose presence became entrenched among Mashriqi families within professional domains. Finally, the study sheds light on the challenges faced by the scholarly elite in navigating the formal offices and administrative systems.

Keywords: Offices; Islamic Maghreb; Maghrebi Scholars; Mashriq; Maghrebi Families; Academic Attainment; Occupational Competition; Professional Attainment; Hereditary Officeholding; Doctrinal Transition.

Résumé : Thèse de doctorat

Spécialité : Histoire du Maghreb médiéval

Titre de la thèse : Les fonctions des savants du Maghreb islamique au Machrek entre les (VIIe et IXe siècles de l'hégire / XIIIe et XVe siècles de l'ère chrétienne)

Doctorante : Khawla Amara

Directeur de thèse : Professeur de l'enseignement supérieur Ammar Gheraissa

Co-directeur : Professeur de l'enseignement supérieur Abdeljalil Mallakh

Cette étude vise à combler une lacune dans l'historiographie concernant le rôle, les activités et l'influence des savants maghrébins au sein des sociétés orientales. Jusqu'à présent, les recherches se sont principalement focalisées sur les échanges culturels, les voyages et les contributions scientifiques et littéraires de ces savants, en négligeant d'autres aspects importants de leur présence en Orient. Dans ce cadre, nous avons analysé les fonctions exercées par ces savants originaires du Maghreb dans les territoires orientaux, en soulignant la diversité de leurs engagements professionnels ainsi que l'étendue de leur influence à travers les postes qu'ils ont occupés entre les VIIe et IXe siècles de l'Hégire (XIIIe–XVe siècles de notre ère). L'un des buts majeurs était de montrer que ces savants ne peuvent pas être considérés comme de simples étrangers passifs ou de simples intermédiaires culturels, comme cela a parfois été avancé. Au contraire, ils apparaissent comme des acteurs pleinement intégrés et dynamiques, ayant largement contribué à la vie intellectuelle, sociale et administrative de l'Orient médiéval, du moins durant la période étudiée. L'étude s'est aussi attachée à explorer les conditions, les voies et les mécanismes qui ont facilité l'intégration professionnelle des savants maghrébins, ainsi que les stratégies qu'ils ont adoptées pour s'adapter et réussir dans le contexte oriental. Par ailleurs, nous avons cherché à identifier les principales familles maghrébines qui se sont distinguées par leur ascension au sein de l'administration orientale. Enfin, l'analyse a pris en compte les divers obstacles institutionnels et sociaux que cette élite savante a pu rencontrer dans l'exercice de ses fonctions officielles et réglementées.

Mots-clés : Fonctions, Maghreb islamique, Savants maghrébins, Pays d'Orient, Familles maghrébines, Formation scientifique, Conflit fonctionnel, Accès aux fonctions, Héritage fonctionnel, Transition doctrinale.